

مِنْهَاجُ الشَّرِيعَةِ

فِي الشَّرْعِ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ

تأليف

آية الله المجاهد الكبير

العلامة السيد محمد باقر الكاظمي القزويني

(١٣٨٢-١٣٥٨ هـ)

مجلد اول

تصحیح

السید رفیعی میر ساجدی

الجزء الأول

منهاج الشريعة

في الردّ على ابن تيمية

تأليف

آية الله المجاهد الكبير

العلامة السيّد محمد مهدي الكاظمي القزويني رحمته الله

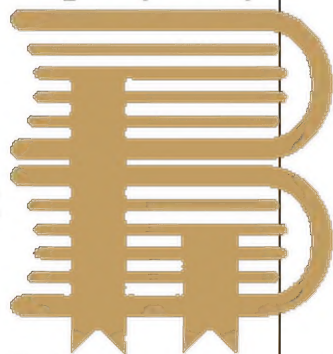
(١٢٩٩ هـ - ١٣٥٨ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

السيد مرتضى ميرسجادي

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net



«اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيَّكَ الْحُجَّةَ بْنَ
الْحَسَنِ صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَعَلَى
آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ
سَّاعَةٍ وَلِيًّا وَحَافِظًا وَقَائِدًا
وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْنًا حَتَّى
تُسْكِنَهُ أَرْضَكَ طَوْعًا وَتُمَتِّعَهُ
فِيهَا طَوِيلًا».

الأهـلـاء

- إليك يا منقذ البشرية من الظلم والجور، والآخذ بيدها الى القسط والعدل

- إليك يا أمل المستضعفين والمحرومين في الأرض

- إليك يا حامل راية الحق والفضيلة

- إليك يا فارس الحجاز

- إليك يا أبا صالح المهدي

- إليك يا صاحب العصر والزمان أهدي هذا الجهد المتواضع

راجياً من سماحتك القدسية القبول والرضا

كلمة المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

لاندّعي جزافاً إن قلنا: إنّ الاختلاف في النظر ممّا جبلت عليه حياة البشر، مهما كان وبأيّ صورة وعلى أيّ مستوى كان تفكيرهم، ولكن بما منح الله تعالى عباده من رسول باطني «العقل» وبصناعته الفكر وآلته المنطق كان بالإمكان الحوار لتفهم الطرف الآخر، ومعرفة ما يمكن أن يطلق عليه مختاره وعقيدته في التعاطي مع مستلزمات عصره الراهن، سواء على مستوى الحكومة والادارة، أو على مستوى الفكر والعقيدة وما يمت إليه في ميادين البحث والجدل وأعمال النظر.

وممّا امتحنت به أمتنا الإسلامية بعد عصر حضور النبي الأكرم من بين الأمم هو تدخل الأهواء الشخصية والتعصّبات القبليّة الراسخة في أذهانها وتفكرها من عصر الجاهلية ورواسبها، في اختيار الشخص الذي يقود الأمة إلى ساحل النجاة

ويحافظ على تعاليم السماء بعوامل ديمومة استمراريّة عطاء الرسالة، وبدأ الانقسام منذ لحظة انتخاب الإمام للرئاسة العامّة....

وقد سار انحصار كلّ فريق بخطّين متوازيين لم يلتقيا ولن يلتقيا بعد أن كانت شرائط الإمامة ومنصبها ووظائفها وخصائص المتردّي لجلبابها متفاوتة أشدّ التفاوت إن لم تكن متعارضة ومتباينة كما هو الأصح في التعبير، لاسيّما وقد استقر مختار الفريق الحاكم بأن الإمامة من الفروع، ومختار مدرسة أهل البيت عليهم السلام بأنها من الأصول، والفرق واضح لمن عرف هذه المباحث....

ومع ذلك فقد حدّد القرآن الكريم الثابتة حجّيته عند الطرفين ساحة واسعة للحوار في قضايا الفكر والعقيدة، وذلك عند التصادم والتعارض، وذكر على سبيل المثال لا الحصر في طرق عديدة وسُبل رشيدة عبر خطابات الرّبّانية للذات النبويّة في كَيْفِيّة أسلوب الدعوة والحوار مع الطرف الآخر، سواء كان من «خير أمة أخرجت للناس» أو من الأمم الأخرى التي لا تؤمن بنهج الإسلام ورسالة محمد بن عبد الله صلّى الله عليه وآله أصلاً، فقال تعالى: ﴿وجادلهم بالتّي هي أحسن﴾^(١)، وقال: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلّا بالتّي هي أحسن﴾^(٢).

وعلى هذا الضوء يُعرف أنّ الجدال قد يكون باطلاً وقد يكون حقّاً، والقرآن الكريم قد أقرّ وأيدّ الجدال الحقّ بالدعوة إليه والتوجيه نحوه لإقامة الحجّة التي كانت من وظائف الأنبياء والمرسلين، وعباد الله الصالحين في الوهلة الأولى. وقد تعرّض القرآن الكريم لذكر موارد كثيرة من صور وكَيْفِيّة مجادلات واحتجاجات الأنبياء السابقين مع الذين اختاروا مجابهتهم لدعوتهم ورسالتهم

(١) سورة النحل: ١٢٥.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٦.

الالهية لتثبيت التوحيد ونبذ الشرك

وإليك بعض ذلك:

منها قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين﴾ (١).

ومنها قوله تعالى: ﴿قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعمت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون... قالوا يانوح قد جادلتنافاً كثرت جدالنا...﴾ (٢).

إلى غير ذلك من الآيات، وقد استعمل نبينا ﷺ هذا الأسلوب في دعوته عندما أرسل، فأزاح بنور معرفته وعظيم درايته الظلام ودياجي الجهل والشرك والكفر، وقد خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً* وداعياً إلى الله وسراجاً منيراً﴾ (٣).

فكان النبي ﷺ يدعو الخلق إلى ربهم ويشوقهم إلى سبيله بالحكمة والنصيحة والموعظة الحسنة، كما أمره الله بقوله: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (٤).

ويفهم من الآية منطوقاً ومفهوماً أن الحكمة مأذون فيها بجميع أفرادها

(١) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢) سورة هود: ٢٨ - ٣٨.

(٣) سورة الأحزاب: ٤٥ - ٤٦.

(٤) سورة النحا: ١٢٥.

ومقصودها الحجّة التي تنتج الحقّ الذي لا مزية فيه ولا وهن ولا إبهام.
ومن خلال الآية الشريفة نعرف أنّ الموعدة لها قسمان: حسنة وغير حسنة،
والمطلوب منها هي الموعدة الحسنة.

والمجادلة كذلك تنقسم إلى حسنة وغير حسنة، ثمّ الحسنة إلى التي هي
أحسن وغيرها، وحثّ الشارع على التي هي أحسن.

إذاً الوظيفة الأولى لجميع الدعاة من الرسل ومن نهج منهجهم هي البلاغ
والدعوة إلى سبيل الله، فإن كان هناك من ينفعه أسلوب الداعية إلى الله فهو
المطلوب، وإلاّ فلا بدّ من اتخاذ أنجع السبل وأحسن الطرق في الأخذ بيد عباد الله
إلى طاعة الله.

وكذا تتضمن الآية إشارة إلى الأثر الإيجابي لهذا النوع من الجدل حيث إنّ
المقصود في الآية المجادلة والمناظرة لإظهار الحقّ وإحيائه، وبديهي أن تكون
ذات جدوى إذا كانت «بالتي هي أحسن» أي أن يحكمها الحقّ والعدل والأمانة
والصدق والانصاف وتتخذ طابعاً موضوعياً هادفاً مع إلزام الطرف الآخر فكراً
وإسلوباً ومنهجاً.

وبعبارة شاملة: أن تحافظ على كلّ الأبعاد السليمة عند المناظرة.

وهناك في القرآن الكريم موارد من تعليم الله سبحانه النبي الأكرم ﷺ
منهج الاستدلال وكيفية الاحتجاج مع كلّ من وظيفته خوض الحوار وفتح باب
المجادلة معه ومن كافّة المستويات وشتّى الطرق، سواء كانوا من أهل الكتاب أو
غيرهم من الفئات الضالّة، منها قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً
أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١).

ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِمَا أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ (١).

إلى غير ذلك من الآيات المتضمنة لبيان احتجاجات النبي الكريم ﷺ وحواره مع المشركين وأهل الكتاب وغيرهم من الضالين والمنحرفين.

هذا وقد عبّر القرآن الكريم عن الجدل بالباطل بـ«الجدال بغير سلطان» كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ (٢).

فالسلطان هو الحجّة المعبرة، وإنّما سمّيت به لسيّطرتها وتسلّطها على القلوب (٣).

ومنه يفهم أنّ المراد من الجدل بالحقّ هو الجدل بالحجّة، وهي إنّما يحصل لها سلطان على القلوب إذا كانت «بالتّي هي أحسن».

الحجّة المعبرة: الكتاب والسنة:

الحجّة المعبرة عند جميع المسلمين القرآن الكريم والسنة النبويّة، واستفيد هذا من قوله تعالى في كتابه العزيز، إذ قال وقوله الحق: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٤).

أمّا الرجوع إلى القرآن الكريم فهو واضح لا لبس فيه، فالقرآن نزل بـ

(١) سورة المائدة: ١٨.

(٢) سورة غافر: ٥٦.

(٣) انظر المفردات في غريب القرآن: ٤٤، مادة «سلط».

(٤) سورة النساء: ٥٩.

﴿لسان عربي مبين﴾^(١).

فإن أمكن استظهار معنى اللفظ فيه ولو بالمراجعة الى كتب اللغة فهو، وإلاّ وجب الرجوع إلى النبي ﷺ المبعوث هدياً للأمة، فالمسلمون يحتاجون إلى السنّة النبوية لكونها المصدر الثاني، ولكونها - أيضاً - المرجع لفهم ما أغلق من ألفاظ القرآن الكريم، ومعرفة مقيّداته ومخصّصاته و....

وقد أجمع المسلمون كافّة على حجّة أصل السنّة النبويّة الشريفة ووجوب تصديقها، والعمل على ضوئها والاحتجاج بها في كلّ باب يمتّ^(٢) إلى أمور دينهم ودنياهم من الأمور التي لها ارتباط حكمي وموضوعي بالشريعة المقدّسة، ولكنّهم اختلفوا في طريق ثبوتها صحيحة عن النبي ﷺ فإنّ كلّ طائفة منهم ترى صحّة الأخبار التي وصلت إليهم بطرق موثوق بها حسب مبناهم ومختارهم في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق سوف نعرف بأنّ كلّ فريق سلك في الاحتجاج بالسنّة المعتمدة ما هو حجّة على الطرف الآخر.

وبعبارة أخرى: أنّ احتجاج المسلمين بعضهم على بعض في المسائل يدور في الأغلب مدار القرآن والسنّة النبويّة، أمّا القرآن فقد اتفقوا على حجّيته، وأمّا السنّة النبويّة فمنها: ما اتفقوا على تصديقه فتكون مرجعاً في الخصومة، ومنها: ما اختلفوا فيه، وهذا القسم لا بدّ من أن يحتجّ كلّ منهما بما يصدّقه الآخر، وإلاّ لم تكن حجّة معتبرة عليه، وهذا أمر مسلّم به عند الكلّ، بل كاد أن يكون من الضروريات.

(١) سورة النحل: ١٠٣.

(٢) مَتَّ إِلَهَ الشَّيْءَ مَتَّ مَتًّا: تَهَسَّاهُ. انظر لسان العرب ١٣: ١٢، مادة «متت».

آداب المناظرة والجدل:

أمّا الآداب التي تجب على الطرفين الالتزام بها في المناظرة، فمضافاً إلى لزوم الاحتجاج بالحجة المعتبرة التي جاءت الإشارة إليها من القرآن الكريم ﴿بالتي هي أحسن﴾ وفُسِّرت الحجة بالكتاب والسنة النبوية فأهمها ما يلي:

١- أن يستدلَّ كلٌّ من المتناظرين بكلِّ رفق وسكينة ووقار بصوت منخفض هادئ، فإنَّ تأثير هذا الأسلوب أعظم بكثير من تأثير أسلوب الصياح والصراخ.
٢- أن يختار كلٌّ منهما ألفاظاً واضحة شفافاً لمطالبه، وأن يتجنَّب العبارات الركيكة العامية، وأن يتقي الغلط في الألفاظ والأسلوب.

٣- أن يتجنَّب كلٌّ منهما السبَّ والشتم واللعن والسخرية والاستهزاء ونحو ذلك ممّا يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء، فإنَّه يفسد الغرض من المجادلة التي يجب أن تكون بالتّي هي أحسن.

٤- أن يتجنَّب كلٌّ منهما الأساليب الملتوية والخروج عن البحث بما يشوّش على الخصم فكره، وأن يخاطب كلٌّ منهما خصمه بكلام مفهوم مراعيّاً مقدار فهمه ومستواه الفكري بأسلوب حسن ومنطق سديد.

٥- أن لا يتصرّف كلٌّ منهما في كلام خصمه بزيادة أو نقصان ولا ينسب إليه شيئاً لا يقول به، أو حجة لا يعتبرها.

٦- أن يقصد كلٌّ منهما إصابة الحقّ وطلب ظهوره كيف اتفق، لا ظهور صواب كلامه وغزارة علمه، وصحة نظره، فإنَّ ذلك مراء، وقد نهى النبي ﷺ عن المراء والخصومة^(١).

٧- أن يتظاهر كل، منهما بالإصغاء الكامل لخصمه، ولا يبدأ بالكلام إلا من حيث ينتهي طرفه المقابل من بيان مقصوده، فإنّ الاستباق إلى الكلام سؤالاً وجواباً قبل أن يتمّ خصمه كلامه يربك الطرفين في سير المحادثة ويعقد البحث، ومن جهة أخرى يثير غضب الخصم فلا تكون المناظرة نافعة.

وهناك آداب أخرى تضاف إليها وهي أن يختار المتناظران المكان والزمان المناسبين للمناظرة ورعاية الأخلاق السامية في النقاش وغيرها مما يُعدّ من شرائط الكمال.

النهى عن المراء والخصومة شرعاً:

وينبغي هنا أن نتعرّض لبعض الروايات الناهية عن المراء والخصومة:

فمنها: ما رواه مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: ثلاث من لقي الله بهن دخل الجنّة من أي باب شاء: من حسن خلقه، وخشي الله في المغيب والمحضر، وترك المراء وإن كان محقّاً»^(١).

ومنها: ما رواه إسماعيل بن أبي زياد، عنه عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام قال رسول الله ﷺ: «أنا زعيم ببيت في أعلى الجنّة، وبيت في وسط الجنّة، وبيت في رياض الجنّة لمن ترك المراء وإن كان محقّاً»^(٢).

ومنها: ما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن العبد الإيمان كلّهُ حتى يترك الكذب من المزاحة، ويترك المراء وإن كان صادقاً»^(٣).

(١) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٥٦٧، ب ١٣٥ من أحكام العشرة، ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٥٦٨، ب ١٣٥ من أحكام العشرة، ح ٧.

(٣) مسند أحمد ٥: ح ٢٠٠، ص ٣٥٢.

ومنها: ما رواه أبو أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا زعيم ببیت فی ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محققاً، وببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً، وببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه»^(١).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال.

وبعد وضوح ما تقدّم من لزوم إقامة الحجة المعتبرة بالتي هي أحسن على أصول الدين نقول:

إنّه يلزم على المسلم الكامل والإنسان العاقل أن يكون بصيراً في أمر دينه، عالماً بقضايا مذهبه، لا يقبل قولاً ولا يتمسك بشيء إلا عن دليل وبرهان حتى يصبح في أمره على يقين وإيمان؛ لأنّ العقائد الدينيّة هي الأساس للعلوم الشرعيّة والأحكام العمليّة، فمن صحّت عقائده قبلت أعماله الشرعيّة. وكيف تقبل الأعمال من العقائد الباطلة أو ممّن هو في شكّ من أمر دينه؟! فإنّه إذا سلك طريقاً وتمسك بعقائد ومبادئ بغير علم بمستنده، ولا دليل يعضده، ولا برهان يرشده، فيكون كمن أغمض عينيه ولزم طريقاً طويلاً يمشي فيه على أمل أن يوصله إلى مقصده، إلى أن يصطدم بجدار يصيب رأسه جداراً فيبصر ويفتح عينيه، فيجد نفسه بعيداً عن مقصده تائهاً ضالاً عن سواء الصراط.

وقد عبّر القرآن عن هكذا إنسان بالأعمى فقال تعالى: ﴿من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضلّ سبيلاً﴾^(٢).

ونظراً لأهميّة العقيدة ومركزيتها في إيمان المسلم وإنقاذ بعض المسلمين من العناد والتعامي بادرت إلى تحقيق هذا الكتاب القيم، لعلّه يحقق شيئاً من هذا الهدف المقدّس مستعيناً بالله، وما توفّقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

(١) سنن أبي داود ج ٢: ص ٤٢٧، ح ٤٨٠٠.

(٢) سورة الاساء: ٧٢.

كتاب منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية:

كتاب منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية أحد كتب آية الله العظمى السيد محمد مهدي ابن السيد صالح الكاظمي القزويني قدّس سرّه الشريف، وضعه لإقامة الحجّة على من سلك الطريق المخالف لنهج أهل البيت عليهم السلام المستقي مسلكه من السيرة النبويّة الصحيحة من الأعمال والأقوال الواضحة، وإيضاح الحقّ لمن سلك الخلاف، والحفاظ على قواعد الدين عما يزلزلها من شبهات المبطلين، وليكن ذكرى للمؤمنين كما قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

قال عليه السلام في مقدمة الكتاب: تصدّيت بتسديد الله سبحانه لبيان الحقّ بأتقن دليل يهدي المنصفين بنوره إلى سواء السبيل، نصرّة منّي لدين الله سبحانه القويم، وهرباً مما توعّد به من عقابه العظيم لمن كتم ما نزل من عنده من البينات ولم يظهره بين الناس، فیمیت بها المبتدعات وخدمة لبني نوعي بإرشادهم إلى الحقّ بالبينات القاطعات...

فهذا أسلوب العلامة المؤلّف قدّس الله أسرارّه، وقد اتخذه من الأنبياء والمرسلين وأجداده الأئمة المعصومين عليهم السلام في هداية البشر، وأقام فيه الحجج والبراهين والتي هي أحسن في كلّ مسألة مطروحة فيه، وعرضها من جميع الجوانب على الكتاب والسنة والعقل السليم والمنطق الصحيح المقبول لدى العقلاء.

وقد ذكر كتابه هذا العلامة آغا بزرگ الطهراني في الذريعة وأثنى عليه^(٢)

(١) سورة الذاريات: ٥٥.

(٢) انظر: الذريعة ح ٢٣: ص ١٦٢، ١٦٣، ٨٥٠٣.

والشيخ محمد هادي الأميني في معجم المطبوعات النجفية^(١) وغيرهما.

ترجمة المؤلف:

ولد السيد محمد مهدي ابن السيد صالح الموسوي القزويني في مدينة لكاظمية سنة ١٢٨٢ للهجرة، وتربى وترعرع في أسرة دينية معروفة، ولما بلغ السابعة من عمره الشريف تعلّم كتاب الله عزّ وجلّ، ثمّ درس بعض العلوم الدينيّة، ولما تعدّى العاشرة أخذ يدرس علوم الصرف والنحو، والمنطق، والمعاني، والبيان، والبلاغة، والبديع، واللغة، والعروض، والقوافي، وبعض علوم الفقه والأصول، كما درس الفلسفة وأصول العقائد وعلم الكلام، كلّ ذلك على يد أكابر العلماء هناك.

وبعد ذلك هاجر من الكاظميّة إلى مدينة سامراء سنة ١٢٩٩ هجرية مواصلة البحث والدرس، ثمّ قصد إلى النجف الأشرف بهدف التوسّع في علوم آل محمّد ﷺ، والنجف الأشرف مهبط العلم ومهوى أفئدة العلماء منذ هاجر إليها شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي رضوان الله تعالى عليه ولم تزل نجعة روّاد العلوم كلّها وعاصمة الدين الإسلامي والمذهب الإمامي والجامعة العظمى التي تشدّ إليها الرحال، وقد تخرّج منها الألوف المؤلّفة من أساطين العلماء الذين ملأوا الدنيا علماً وهدياً فانتشروا في الأرض انتشار الكواكب في السماء.

وكان السيّد من كواكبهم اللامعة ومصابيحهم الساطعة وقد حاز فيها على درجة عالية من العلوم، ثمّ تركها وعاد إلى سامراء وتفرّغ فيها لدراسة العلوم العقليّة والنقليّة ثمّ مرحلة بحث الخارج على يد كبار مجتهدي الشيعة كالإمام السيد محمد حسن الشيرازي والسيد محمد الهندي والشيخ تقي الشيرازي

والشيخ محمد طه نجف والمحدّث النوري أعلى الله مقامهم الشريف.
 فشهدوا له بالاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعيّة الفرعيّة عن أدلّتها
 لتفصيليّة وردّ الفروع إلى الأصول، وبقي في سامراء إلى سنة ١٣١٥ للهجرة.
 وبعد ذلك قام برحلات علميّة إلى طهران وقم المقدّسة ومشهد الرضا عليه السلام
 والشام ومصر، ثمّ سافر إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحجّ وإلى المدينة المنورة
 لزيارة مرقد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وهناك اجتمع بكثير من علماء المذاهب الأخرى،
 ودارت بينه وبينهم عدّة مناظرات.

ثمّ هاجر إلى مدينة كربلاء وبقي فيها مدّة، ثمّ تركها، وتوجّه إلى النجف
 الأشرف حيث اجتمع بعلمائها هناك، فالتمسوا منه التوجّه إلى الكويت لخلوّها من
 مرجع ديني يرجع الناس إليه، فلبّى الطلب وسافر إليها سنة ١٣٢٧ للهجرة فكان
 قاضياً، فقيهاً، مرشداً وعالماً لهذا البلد ومرجعاً لأبنائه.

وعندما قامت الحرب العالميّة الأولى غادر الكويت متّجهاً إلى البصرة،
 وأخذ يحرض العشائر ويحث الأهالي على مواصلة الجهاد ضدّ القوّات
 البريطانيّة، حتى صار مطاردّاً من قبل السلطات البريطانيّة، ممّا اضطره للرجوع
 إلى الكويت عن طريق البحر، فمكث فيها وتزعّم الطائفة الشيعيّة إلى أن قامت
 معركة الجهراء الشهيرة التي كانت للسيد دور مهم فيها فأفتى بوجوب الدفاع عن
 الوطن، وأمر الناس بمواصلة قتال الأعداء، وأوعز بحفر الخنادق، وقام بحمل
 السلاح وحراسة المدينة، وألقى الخطب الدينيّة التي تثير الهمم، ويشهد التاريخ
 بأنّه ما ألقى سلاحه حتى رجع الغزاة بفلول جيش منكسر يجرّون أذيال الفشل
 والخيبة، وبعد انتهاء المعركة فكّر الأهالي ببناء سور حول مدينتهم، وما أن
 تبلورت لديهم الفكرة حتى رأوا السيد يرتدي لباسه الديني ويبنّي معهم السور
 بعمامته.

وفي عام ١٣٤٣ هجرية سافر إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة، وهناك التقى بالمرجع الأعلى للشيعة آية الله العظمى الإمام السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني قدس الله سره الشريف الذي طلب من السيد أن يستقر في البصرة على أن يبقى أخاه السيد جواد في الكويت، فاستجاب السيد محمد مهدي عليه السلام لهذا الطلب وسكن البصرة، وبقي فيها حتى سنة ١٣٥٨ للهجرة حيث انتقل إلى جوار ربّه في ليلة الثلاثاء السابع من شهر ذي القعدة، فضجت البصرة بالحزن والبكاء، وأقفلت الأسواق وعطّلت الأشغال وخرج الناس إلى الشوارع، وأقاموا المآتم، وساروا بنعشه في حشد من السيّارات إلى النجف الأشرف، وشيّع جثمانه الطاهرة فيها، ودفن بجوار قبر جدّه أمير المؤمنين عليه السلام في بعض حجر الصحن الشريف^(١)، وأقيمت له الفواتح في النجف والبصرة والكاظميّة وغيرها.

وقد أرّخ وفاته الشاعر علي البازي بقوله:

بكى الدين الحنيف وناح شجوى

إماماً علمياً علماً منقّب

وأثكّلت المحافل مذنّعا

له التّاريخ نور المهدي غيّب^(٢)

وأما بالنسبة لما جاء في حقّه من الأعلام، يقول آية الله العظمى الشيخ محمد كاظم الآخوند الخراساني صاحب «كفاية الأصول» وآية الله العظمى الشيخ محمد تقي الشيرازي صاحب «ثورة العشرين» في إجازة الاجتهاد التي منحها

(١) دفن في الصحن الشريف بحجرة رقم ٢ (انظر المشاهير المدفونين في الصحن العلوي الشريف: ص ٢٤٠).

(٢) أخذنا ترجمته من: أعلام الشيعة ج ١٠: ص ١٥٣، ومن: مقدّمة كتاب مسائل عقائدية:

السيد والتي توجد صورتها في مقدّمة كتاب مسائل عقائدية للدكتور السيد علاء الدين أمير محمد القزويني:

وبعد فإنّ سيّدنا ومعتدنا العلم العلامة حضرة السيد مهدي آل السيد صالح الكاظمي أدام الله أيامه ممّن اندرج في سلك العلماء الأعلام وتدرّج إلى غاية المرام من هذا المقام، فتمكّن من ردّ الفروع إلى الأصول، وحصل على ما به الوصول، وغاص في غمرات المعقول، وخاض في لجج المنقول، إذا روى صحّح، وإذا رأى أفصح، مع ورع ملك به مفتاح كلّ فلاح، وعفّة وتقى وصلاح، وحب للخير وأهله، ورغبة في الطاعة في رحيله وحلّه....

ويقول آية الله العظمى الشيخ محمّد طه نجف:.... وأنّ ممّن حمل هذا العلم من عدول هذا الخلف.... هو السيد السند والثقة الفقيه المعتمد عماد الملة والدين ثقة الإسلام والمسلمين، الورع، الهمام المقدام، المحقّق المدقق، جناب السيد محمد مهدي الموسوي الكاظمي أعزّ الله به الإسلام وأهله، فإنّه من أعلام الهدى ومصايح التقى، بلوته فوجدته ذا ملكة قدسية في استنباط الأحكام الشرعيّة....^(١).

ويقول آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي: مولانا مروّج الشرع الشريف المجاهد الغازي ببنانه وبيانه آية الله السيد محمد مهدي القزويني نزيل بلدة «الكويت» ومن مشايخنا في الرواية.... جزاه الله عن الإسلام خيراً وحشره مع أجداده الطاهرين^(٢).

إلى غير ذلك من أقوال العلماء أصحاب التراجم وأرباب المعاجم المبيّنة

(١) إجازات أعلام النجف: ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) انظر مقدمة احقاة، الحقّ: ١: ٢٦.

قد استه وإخلاصه وعظم خدمته للإسلام والتشيع، فسلام عليه يوم ولد ويوم توفي
ويوم يُبعث حياً.

مؤلفاته ومصنّفاته:

كان أعلى الله مقامه الشريف ممّن لهم الميّزة الظاهرة في التأليف، وقد جمع
بين الإكثار والتحقيق، وكتب في مواضيع مختلفة، أغلبها في بحوث كلامية والباقي
في مواضيع متفرقة، اتصفت بغزارة المادة وجزالة البحث وجلاء العبارة، ودقّة
الموضوع، وهي ما يلي من الكتب:

- ١- كتاب بوار الغالين في الردّ على الشيخية.
- ٢- كتاب تنقاد البيانات المرضية للرحلة الموهونة الحجازية.
- ٣- كتاب القام الحجر لمن تجبر ووجد الحق وتكبّر، وهو كتاب فارسي.
- ٤- كتاب دعوة الحقّ للوفاق على الحقّ في ردّ كتاب الداعي الرشاد تأليف
إبراهيم الرفاعي الشافعي.
- ٥- كتاب برهان الدين الوثيق في نقض عمدة التحقيق.
- ٦- كتاب هدى المتقين إلى حقّ المتقين في الردّ على الفرقة الشيخية.
- ٧- كتاب لسان الحقّ في الردّ على اليهود والنصارى.
- ٨- كتاب سعادة المسلمين في نصرّة الدين.
- ٩- كتاب ثاقب شهاب البرهان في رجم متبعي القاديان.
- ١٠- كتاب غش الركينة، غفلة البريّة في الردّ على الركينة الشيخية.
- ١١- كتاب ضربات المحدثين على الحقّ المبين.
- ١٢- كتاب خصائص الشيعة التي جاءت بها الشريعة.

- ١٣- كتاب كشف الحقّ لغفلة الخلق في مناقب الإمام الحسين عليه السلام.
- ١٤- كتاب صولة الحقّ على جولة الباطل.
- ١٥- كتاب حي على الحقّ في الردّ على كتاب «المسيح في الإسلام» لأحد النصارى.
- ١٦- كتاب منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية، وهو الكتاب الحاضر.
- ١٧- كتاب القاضي العدل في ردّ الأخباريين.
- ١٨- كتاب الغرر الحسنية في الدرر الدينية.
- ١٩- كتاب ورود الشرعة بإباحة المتعة.
- ٢٠- كتاب ردّ الماسونية والمادية.
- ٢١- كتاب ظهور الحقية على فرقة الشيخية.
- ٢٢- كتاب دولة الشجرة الملعونة في الردّ على النصولي.
- ٢٣- كتاب شؤون الشيعة والوهابية.
- ٢٤- كتاب غرر الجمان المتقى حاشية فتاوية على العروة الوثقى.
- ٢٥- كتاب غفلة الوهابية على الحقائق الدينية.
- ٢٦- كتاب قامعة المبدعين في رد الحجج القطعية لعبدالله السويدي.
- ٢٧- كتاب غلبة البرهان على غارة البهتان.
- ٢٨- كتاب فاضحة الغاوين عن شريعة خاتم النبيين.
- ٢٩- كتاب خيبة المتناقض المريب.
- ٣٠- كتاب رشد المنصفين إلى الدين المبين.
- ٣١- كتاب مخازي الشيخية ومفاخر الشيعة.
- ٣٢- كتاب ذكرى للجمهور بالفوز يوم النشور.

٣٣- كتاب رسالة الإسلام وبشائر السلام في الردّ على كتاب «بشائر السلام» لأحد النصارى.

٣٤- كتاب زينة العباد في متابعة الرشد.

٣٥- كتاب صحيفة المجتهدين والمحدثين.

٣٦- كتاب وحي الحقّ لرشد الخلق في ردّ النصارى.

٣٧- كتاب نصيحة المتشرّعين في متابعة الدين.

٣٨- كتاب تنجيس المتنجس.

٣٩- رسالة في الطهارة والخمس.

٤٠- كتاب زهوق التلبيس من مقالة جرجيس.

٤١- كتاب نقض البدعة في تحليل المتعة.

٤٢- كتاب صدق الخطاب في رشد المرتاب في الردّ على كتاب «الخطاب

الكريم» لبعض النصارى.

٤٣- كتاب القول الفصل.

٤٤- كتاب عجائب الدر النضيد.

٤٥- كتاب يقظة الجاهل.

٤٦- كتاب عمدة النصوص الشريفة في معرفة الخليفة.

٤٧- كتاب السنة والبدعة.

٤٨- كتاب ضحى الشريعة المحمديّة.

٤٩- كتاب علم الهدى الشامخ.

٥٠- كتاب الشيعة والوهابيّة.

٥١- كتاب ضربة الحقّ السديد على يد زخرف يقظة البليد في مسألة

وجوب التقليد.

٥٢- كتاب الدرر الغالية، وهي منظومة في العقائد تحتوي على مئتي بيت من الشعر.

٥٣- كتاب نقد الوجيزة.

٥٤- كتاب ضربة القاضية.

٥٥- كتاب أجوبة المسائل البصريّة.

٥٦- كتاب مجموعة المسائل الشرعيّة.

٥٧- كتاب هدى الغافلين إلى الدين المبين.

٥٨- كتاب عصر التنور وعجائب التهور.

٥٩- كتاب نقد الغاية القصوى، وهو كتاب فارسي.

٦٠- كتاب النصوص الشريعة في ردّ الصواعق.

٦١- كتاب قاطعة المبتدعات في فاجعة الزيارات.

٦٢- كتاب الوشيعة وجوابها.

٦٣- كتاب دليل الحقّ في صفوة الخلق.

٦٤- كتاب دسائس المدلس العنيد.

٦٥- كتاب نصيحة المتعصبين في الردّ على ابن حزم الأندلسي.

٦٦- كتاب فاضحة الغالية.

٦٧- كتاب شبهة المحدثين وشهود المجتهدين.

٦٨- كتاب عجائب الوجيزة.

٦٩- كتاب حافظة الجاهلين في تلبيس المبتدعين.

٧٠- كتاب فاضحة اللصوص بشموس النصوص في الردّ على

للص العامي.

- ٧١- كتاب وحدة المسلمين من جهة ضرورات الدين.
- ٧٢- كتاب إبانة الحق عن ديانة الخلق في الردّ على المعتزلة.
- ٧٣- كتاب ناقض بهت أو ناقش بهت.
- ٧٤- حاشية هداية المسترشدين.
- ٧٥- حاشية سبيل الرشاد.
- ٧٦- حاشية تحفة المؤمنين.
- ٧٧- حاشية مناسك الحج.

ابن تيمية وكتابه منهاج السنة:

هو أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القسم بن تيمية الحراني، الحنبلي، صاحب البدع والفتاوى والعقائد المعروفة الذي حكم أكثر العلماء والفقهاء بفساد عقيدته، بل بارتداده حتى حبس لأجل آرائه المنحرفة، فبقي في السجن حتى مات.

قال ابن حجر المكي صاحب «الصواعق»: إنّ ابن تيمية عبد خذله الله وأضله وأعماه وأصمه وأذله، وبذلك صرّح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله، وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي، وولده التاج، والشيخ الإمام ابن جماعة وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية... (١).

وقال ابن حجر العسقلاني: إنّهُ نودي عليه بدمشق: من اعتقد عقيدة ابن

تيمية حلّ دمه وماله^(١).

وقال السبكي والذي أدرکنا عليه المشايخ: النهي عن النظر في كلامه وعدم اعتبار قوله، ولم يكن يستجری أن يظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب على ظنه أنه لا ينقل عنه ما يعاب عليه^(٢).

وذكر الشوكاني في البدر الطالع نقلاً عن محمد البخاري المتوفى سنة ٨٤١ هـ بأنه صرح بتكفير ابن تيمية، ثم صار يصرّح في مجلسه: إن من أطلق القول على ابن تيمية شيخ الإسلام فهو بهذا الإطلاق كافر^(٣).

وذكر السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: وقد رأيت له - أي الذهبي - رسالة كتبها لابن تيمية هي لدفع نسبته لمزيد تعصّبه مفيدة - إلى أن قال: - قد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجرة والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيئاً على محياه سيما السلف ثم صار مظلماً مكشوفاً عليه قتمة عند الخلائق من الناس ودجّالاً أفاكاً كافراً عند أعدائه...^(٤).

إلى غير ذلك من الكلمات الدالة على تكفيره وتضليله من علماء أهل السنة المبرزين في كثير من الفنون والتأليف.

وقد كفره قضاة المذاهب الأربعة في مصر، حين حرم زيارة قبر النبي ﷺ وأصدر الشاميون فتياً، وكتب عليها البرهان ابن الفركاخ الفزارى نحو أربعين

(١) الدرر الكامنة ج ٢: ص ٢٤٧.

(٢) الطبقات الشافعية ج ٢: ص ١٣.

(٣) البدر الطالع ج ٢: ص ٢٦٠.

(٤) الاعلان: بالتهنئة لـ... ذم التأني: ص ٧٨.

سطراً بأشياء إلى أن قال بتكفيره، ووافقه على ذلك الشهاب بن جهيل، وكتب تحت خطه كذلك المالكي، ثم عرضت الفتيا لقاضي القضاة الشافعية بمصر البدر بن جماعة فكتب على ظاهر الفتوى: الحمد لله، هذا المنقول باطنها جواب عن السؤال عن قوله: إن زيارة الأنبياء والصالحين بدعة...^(١).

وقد كتب غير واحد منهم في الرد عليه، بل أفرد جماعة منهم في ذلك منهم الحافظ ابن الزمكاني محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري كمال الدين أبو المعالي الدمشقي الشافعي، قاضي حلب المتوفي سنة ٧٢٧ هـ في كتاب سماه «الدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية»^(٢) وغيره.

فكان ابن تيمية معروفاً عند الجميع بالتهجم على الكل، فلم يسلم أحد من أئمة المذاهب والفرق من بذاءة لسانه وعقائده الفاسدة وآرائه الباطلة فأهل السنة ملزمون بالرد عليه والتبري مما يقوله أكثر من الشيعة؛ لأنه محسوب عليهم ومدافع عن دعوتهم؛ إذ أنه قد يعكس وجهة نظرهم فتصيبهم معرته ويلحقهم عاره ولا يغسلون ذلك إلا بالرد عليه.

وله كتب، منها: كتاب منهاج السنة، والحري أن يسمى بـ «منهاج البدعة»؛ إذ الكتاب حشوه ضلالات، وأكاذيب وتحكمات وإنكار المسلمات وتكفير لمسلمين وأخذ بناصر المبدعين، ونصب عداء محتدم على أهل بيت الوحي ﷺ، فليس فيه إلا تدجيل محض، حتى أن أهل نحلته المتعصبين لم يرضوا بما أتى به فيه من الكذب والإفتراء والتوهين، وقد ردوا عليه ردوداً كثيرة.

وفي الحقيقة أن كتاب «منهاج السنة» لا يستحق الرد لتمييزه بالشتم والتهريج والكذب والمكابرة في تصحيح الأحاديث وتكذيبها حسب ما يعجبه،

(١) انظر السيف الصقيل (للسبكي): ص ١٧٧. ظل الاسلام (للشيخ جعفر السبحاني): ٣٣٧.

(٢) انظر كشف الظنه: ج ١: ص ٧٤٤. هدية العارفين: ج ٢: ص ١٤٦.

وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى الردّ عليه في ضمن أبيات نظمها ولا يهمنها ذكرها^(١).

وقال ابن حجر العسقلاني: طالعت الردّ المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها.... وكم من مبالغة لتوهين الرافضي أدته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه....^(٢).

ولذلك قال الشيخ محمد الحسن المظفر في مقدّمة كتابه «دلائل الصدق» الذي هو ردّ على كتاب إبطال الباطل لابن روزبهان: وتعرّضت في بعض المقامات - تميماً للفائدة - إلى بعض كلمات ابن تيمية التي يليق التعرّض لها، مما ردّ بها كتاب «منهاج الكرامة» للإمام المصنّف العلامة وإن لم أصرّح باسمه غالباً، ولولا سفالة مطالبه وبذاءة لسان قلمه وطول عباراته وظهور نصبه وعداوته لنفس النبي الأمين وأبنائه الطاهرين - صلوات الله عليهم أجمعين - لكان هو الأحق بالبحث معه؛ لأنّي إلى الآن لم أجد من علمائنا ردّاً عليه، لكنّي نزهت قلبي عن مجاراته كما نزه العلماء أقلامهم عن ردّه...^(٣).

فالإنسان الذي اعترف أكثر علماء نحلته بفساد عقيدته بل بارتداده حتى حبس لأجل آرائه المنحرفة وأفتى القضاة من المذاهب الأربعة بكفره، وهو معروف عند الكلّ بالتحامل والشتّم والتشنيع لاسيّما على الشيعة الإمامية، فليس من العجيب عدم التعرّض له ولكتابه، وأنّ مجرد وجود جماعة معروفة الأهداف

(١) انظر الوافي بالوفيات ج ٢١: ص ١٧١. طبقات الشافعية ج ٦: ص ١٥٩.

(٢) لسان الميزان ج ٦: ص ٣٩٠. في ترجمة والد العلامة الحلي يوسف بن علي بن مطهر.

(٣) دلائل الصدق، ١: ص ٣.

تتبناه، وتجعل منه عالماً ومجتهداً وشيخاً للإسلام أو نحو ذلك لا يغير الحقيقة ولا يرفع شأنه، ولا يزيد قيمته، ولا يضر الشيعة، ولا العلامة الحلّي، وكتابه منهاج الكرامة عداء مثل هؤلاء وصاحبهم الفاتن، بل أنّه يزيدهم ذلك كلّ شأنًا ورفعة؛ إذ الإنسان يعرف بصديقه وعدوّه فكلّ ما يزيد الجماعة المتشبّعة بابن تيمية والمتبنّية له هبوطاً ووهناً كان ذلك رفعا لشأن الشيعة عموماً ولشأن العلامة الحلّي رضوان الله تعالى عليه خصوصاً كما هو واضح ظاهر.

ترجمة العلامة الحلّي:

هو الشيخ الأجل أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، المعروف بـ «العلامة الحلّي» والعلامة على الإطلاق، ويطلق عليه العلماء «آية الله»، وإمام المعقول والمنقول، ولد في ٢٩ شهر رمضان سنة ٦٤٧ هـ، كما ذكره هو نفسه في كتابه خلاصة الأقوال^(١).

وذكره معاصره ابن داود في رجاله، فقال: شيخ الطائفة، وعلامة وقته، وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية إليه في المنقول، مولده سنة ٦٤٨، وكان والده - قدس الله روحه - فقيهاً محققاً مدرّساً، عظيم الشأن^(٢).

ووصفه معاصره القاضي البيضاوي في مكاتباته بكلّ تجليل، وأثنى عليه، وذكره في كتابه إلى العلامة في مسألة من تيقن بالطهارة والحدث وشك في المتقدّم بينهما والمتأخّر بقوله مخاطباً إيّاه: يامولانا جمال الدين أدام الله فواضلك أنت

(١) خلاصة الأقوال: ص ١١٣.

(٢) حال، ابن داود: ص ١١٩ - ١٢٠.

إمام المجتهدين في علم الأصول....^(١).

وقال ابن كثير.... شيخ الروافض بتلك النواحي، وله التصانيف الكثيرة، يقال: تزيد على مئة وعشرين مجلداً، وعدّها خمسة وخمسون مصنفاً، في الفقه والنحو والأصول والفلسفة وغير ذلك، من كبار وصغار، وأشهرها بين الطلبة شرح ابن الحاجب في أصول الفقه^(٢).

وقال ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة:.... لازم النصير الطوسي، واشتغل في العلوم العقلية فمهر فيها، وصنّف في الأصول والحكمة، وكان رأس الشيعة بالحلة، واشتهر تصانيفه، وتخرّج به جماعة، وشرحه على مختصر ابن الحاجب في غاية الحسن في حلّ ألفاظه وتقريب معانيه، وصنّف في فقه الإمامة وكان قيماً بذلك داعياً إليه. ولما وصل إليه كتاب ابن تيمية في الردّ عليه، كتب أبياتاً أولها:

لو كنت تعلم كلّ ما علم الوري طراً لصرت صديق كل العالم
لكن جهلت فقلت: إنّ جميع من يهوى خلاف هواك ليس بعالم^(٣)

وقال الصفدي: الإمام العلامة ذو الفنون، عالم الشيعة وفقههم، صاحب التصانيف التي اشتهر في حياته... وكان يصنّف، وهو راكب، وكان ريّض الأخلاق، حليماً، قائماً بالعلوم، حكيماً، طار ذكره في الأقطار واقتحم الناس إليه وتخرّج به أقوام كثيرة^(٤).

(١) انظر رياض العلماء: ج ١: ص ٣٨٢ - ٣٨٤، نقله عن الأقارضي القزويني في كتابه لسان الخواص، وفي مقدّمة إحقاق الحق: أنّ صورة الكتاب موجودة في لسان الخواص.

(٢) البداية والنهاية ج ١٤: ص ١٤٤، في حوادث سنة ٧٢٦.

(٣) الدرر الكامنة ج ٢: ص ٤٠.

(٤) الهافد. بالهفات ١٣: ص ٨٥.

وقال ابن تغري بردي: كان عالماً بالمعقولات، وكان رضي الخلق، حليماً وجاهة عند خدائده ملك التتر، وله عدة مصنّفات وقصّته مع أوليجاتيو، وانتقاله إلى مذهب الإمامية مشهورة^(١).

إلى غير ذلك ممّا جاء في كلماتهم وأقرارهم بفضله والفضل ما شهدت به الأعداء وكفاه فخراً على من سبقه ولحقه مقامه المحمود في اليوم المشهود الذي ناظر فيه علماء المخالفين فأفحمهم، وصار سبباً لتشييع السلطان محمد الملقب بـ «خدائنده» وقصّته معروفة ذكرها المؤرّخون والمحدّثون^(٢).

وقد تتلمذ على يديه خلق كثير. وتوفي بالحلّة يوم السبت ٢١ محرم الحرام سنة ٧٢٦ هـ، ونقل جثمانه الطاهرة إلى النجف الأشرف، ودفن بجوار مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في حجرة عن يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة من جهة الشمال، وقبره ظاهر معروف مزور إلى هذا اليوم.

وقال صاحب نخبة المقال في تاريخه كما عنه في الكنى والألقاب:

وآية الله بن يوسف الحسن سبط مطهر فريدة الزمن
علامة الدهر جليل قدره ولد رحمة وعز عمره^(٣)

كتاب منهاج الكرامة:

قد ألف فقيه الشيعة في عصره العلامة الحلّي رضوان الله تعالى عليه كتباً في

(١) النجوم الزاهرة ج ٩: ص ٢٦٧.

(٢) انظر إحقاق الحق ج ١: ص ٦٠ - ٦١. خاتمة المستدرك ج ٢: ص ٤٠٣. أعيان الشيعة ٥: ص ٣٩٨، وغيرها.

(٣) انظر الكنى والألقاب (للشيخ عباس القمي) ج ٢: ص ٤٢٩، حيث قال: وإنّ تاريخ ولادته ووفاته مطوية في الشطر الأخير؛ إذ أنّ عدد حروف لفظ «رحمة» ٦٤٨ هو تاريخ مولده وعدد حروف «عز» ٧٧، وهما تاريخ عمه الشريف، فمحله عموماً ٧٢٥ تاريخ سنة وفاته.

عقائد الإمامية، واشتهر من بينها كتابان هما: كتاب «نهج الحق» وكتاب «منهاج الكرامة»، وقد ذكرهما رحمهما الله في كتابه خلاصة الأقوال^(١)، وفي نسخة الخلاصة التي اعتمد عليها صاحب أمل الآمل عنوانه بعنوان كتاب «نهج الكرامة في الإمامة»^(٢)، وفي الذريعة بعنوان «منهاج الكرام في إثبات الإمامة»^(٣).

وعلى أيّ حال فالكتابان صارا محط أنظار المخالفين والمؤلفين، حتى ردّ على الأوّل منهما الفضل بن رزيهان الخنجي، في كتاب سمّاه «إبطال الباطل» فانبرى السيد نور الله القاضي التستري للردّ عليه والدفاع عما جاء به العلامة رحمهما الله في كتابه الكبير «احقاق الحق»، ثمّ نسج على منواله وسار على خطاه العلامة الشيخ محمد حسن المظفر رحمهما الله في كتابه «دلائل الصدق لنهج الحق».

وكتاب «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» الذي حوى أمّهات المسائل الخلافية، التي أشار إليها العلامة رحمهما الله الى مبحث الإمامة، وأدلتها عند الإمامية، تاركاً الحكم بعد ذلك إلى القارئ البصير الباحث المنصف.

ولأهمية الكتاب عند العلماء وفطاحل الفضل تعرّض للردّ عليه ابن تيمية بكتابه «منهاج السنة».

وقد ردّ على ابن تيمية من علماء الشيعة في ضمن كتب كثيرة كالغدير ودلائل الصدق و....

وقد أفرد في الردّ عليه جماعة من علماء الشيعة وجهابذة العلم منهم: المؤلّف السيد محمد مهدي بن السيد صالح القزويني المتوفى سنة ١٣٨٥ هـ، في كتاب «منهاج الشريعة في الردّ على ابن تيمية».

ومنهم: السيد سراج الدين الحسن بن عيسى اليماني اللكهنوي الشهير بـ

(١) خلاصة الأقوال: ص ١١٣.

(٢) أمل الآمل ج ٢: ص ٨٤.

(٣) الذريعة ٢٣: ص ١٧٢، رقم ٨٥٣٤.

«الشيخ فدا حسين» في كتابه «إكمال المنّة في نقض منهاج السنّة»، كما ذكره صاحب الذريعة^(١).

ومنهم: السيد علي الميلاني المعاصر في كتابه «دراسات في منهاج السنّة لمعرفة ابن تيمية».

أُسلوب العمل ومنهجنا في التحقيق:

في بداية الأمر لابدّ لي أن أذكر أنّه عندما عزمت على تحقيق هذا الأثر النفيس حاولت بانجاز هذا العمل بصورة لائقة فاتبعت في تحقيق هذا الكتاب الخطوات التالية:

١- اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه على نسختين: أحداها: النسخة المطبوعة في النجف الأشرف سنة ١٣٤٦ هـ. ثانيها: النسخة المخطوطة المصورة من أصلها، وهي التي كانت محفوظة في «مركز إحياء التراث الإسلامي».

وأجرينا المقابلة بين المخطوط والمطبوع وأثبتنا الاختلافات الموجودة بينهما، فما كان مصحفاً قطعاً فقد ذكرنا العبارة الصحيحة في ضمن عبارة المؤلف وجعلناها بين المعقوفتين [] وإلاّ أشرنا في الهامش إلى التصحيف أو التحريف، وبينّا اختلاف اللفظ من الزيادة أو النقصان مع الترقيم تسهيلاً للباحثين.

٢- اتبعنا في ضبط النص إملائيّاً الكتابة العربية والرسم المتداول في القواعد الإملائية الحديثة.

٣- استخرجنا الآيات، والروايات والنصوص من مصادرها التي أشار إليها المؤلف ﷺ.

٤- استخرجنا الأقوال التي ذكرها المؤلف من مصادرها الأصلية إذا كانت موجودة، وإلا فمن الكتب التي نقلت عنها.

٥- ذكرنا في الهامش بعض المصادر التي لم يعتمد عليها المؤلف في الكتاب من الروايات والأقوال تسهياً لأمر المحققين.

٦- الإضافات والبيانات التي أوردناها في الهامش كانت لغرض استقامة عبارة المصنّف، أو لبيان أهميّة الأمر في مقصود المصنّف، أو لزيادة توضيح لبعض القراء الكرام، أو لرفع بعض الملابسات، أو لدفع ما يمكن أن يخطر بالبال في أوّل وهلة، أو لغير ذلك، وكلّها من أجل أن تكون الفائدة أكبر وأعظم.

٧- وضعنا في خاتمة الكتاب الفهارس الفنيّة للموضوعات والروايات والأحاديث والأعلام خدمة للقارئ وتعميماً للمنفعة.

وفي الختام أسجّل شكري وتقديري لمؤسسة الزهراء عليها السلام وللمن يتوليها وأمينها العام سماحة الشيخ علي معصوميان دام عزّه من اهتمامه البالغ في نشر وترويج معارف أهل البيت عليهم السلام وإحياء تراث علماء الشيعة، ولا يسعني أن أثنى جهود ومسايعيه في نشر وطبع هذا الكتاب القيم فجزاه الله أحسن الجزاء.

وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته ويجعله ذخراً ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وفي نهاية المطاف أرجو من القارئ الكريم غُضّ البصر عما يقع عليه من الخلل والزلل، فإنّ العصمة لأهلها، وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم أنّه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

السيد مرتضى ميرسجادي الحسيني

قم المقدّسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ثبتنا بالمحبة على منهاج الشريعة وودعنا بتدبيره عن الجري على
المبتدعات الشنيعة وعلما عالم الدين التي هي الرضا ذريته ودلنا بآية
الباهرة على معرفته بعد ما نشر علينا من شائب حمه ومن علينا بالتقوى
الى التصديق بتوحيده والى القيام قدامه بالطاعة بجله وتجيده فحق نجله على
النعم التي ليس يحصى عددها ونشكره على المن التي يستحيل حدها ونسأله
المزيد من لطفه الجزيل العظيم والقيام بوظائف شكره الجسيم والرشه
الى طريق دينه النيرة القويم والجري على ما خزن به رضاء القديم فانه سبحانه
الرحمن بعباده الرحيم ونصلي ونسلم على خير الرسل المختار الهادي الى سبيل
الحق رحمه العزيز الجبار المصطفى محمد وعترته الطاهرين قادة عامة الخلق
الى الحق المبين فادى الى الناس الرسالة باحسن سبيل ودعاهم الى دين
الله سبحانه باجلى دليل وجرى على هذه السيرة الحسنة خلفائه المعصومون
اهل المناقب المشهورة البررة الطاهرون دعاة الخلق بالبينات الباهرة
الى سبيل الرشاد خليفة بعد خليفة الى قيام يوم المعاد فيمساها
الحجة بذلك على الناس وموضحا للحجة دفعا لشر وسوسة الخناس فلم

تق

المحكمة من حيث الحق وفضيلتنا بالصدق بين مذهبي شيعة الشيعة
ومذهب من قال بامانة الثلثة من البيئات الشرعية الثانية الحجة على مستند
من هب القائلين بامانة الثلثة وما نقول الثالثة عن صحفهم المعتمدة المعروفة الموقر
عليها لديهم وسرا بصحة سيرهم في قال شيعة الشيعة ولم يعتمد على عصمتهم
ولم يخرج على باطل الحجة ودليل صدق في حقيقة نطقى بنفس ما صنفه في هذه الحجة
بين هذين الرجلين المشيدين لهدى المذهبين فان الناظر الى هذه المحاكمة تبين
انصافه ونصيرته يجد معامرين ما يتبين فيها هي عاين ايات القرآن العظيم و
ما طابقها من السنة والعقل السليم وما هذه حاله هو الحق المطلوب لمن يريد
طاعة الله ورسوله وحصول السعادة برضاها وهذه المطالب ملخص ما نحن
حزنته سابقا لبيان الحق وتبينه عن الباطل وقد تمت بحمد الله سبحانه وحسن
معونته على يد مصنفها وخلصها في اليوم الثاني من الشهر السادس من السنة
الساكنة بعد العقد الثالث بعد القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر
الله عليه وسلم وعلى عترته الباقين العزادة

عامة الخلق الى سبيل الهدى و

الحق فله الشكر على هذه

النعمة العظيمة

ونشله

سجانه ان يجعل ذلك خالصا الوجه الكريم نافعا لمن رغب
الى طلب الحق فيفضله العميم فانه هو الربيع اده الرحيم
وسائر المؤمنين والوفاء محمد مهدي الموسوي
بيده العائنة الفاضل القرني
عفا الله عنه

بين هذين
الفتاين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما هو أهله والله الشكر حسب ما يقتضيه فضله، وأفضل الصلاة وأسنى التسليم على النبي الرؤوف بالمؤمنين الرحيم، وعترته الطاهرين. أمّا بعد: فأشهد الله وخاتم رسله وسائرهم وخلفائهم وملائكته وصالحيه عباده، إنّنا لسنا في المقام الذي يجر إلى الفرقة بين المسلمين، بل في مقام بيان ما يوجب شروق نور المحبة والوفاق بينهم بدعوتنا إلى العصمة بحبل الله، وهي قاضية ببيان الدين، الذي نحن عليه؛ بأنّه مأخوذ من نصوص الفرقان ومن سنن سيد بني عدنان، المعلومة الحجّية عند المسلمين تقديساً لأنفسنا وتنزيهاً لسيرنا ممّا رمانا به إخواننا، وهم من تسمّى بأهل السنّة من العقائد الخبيثة، والسير لنجسة؛ فإنّ البعض منهم وصفنا بالزندقة، ومنهم من وصفنا بالنفاق، ومنهم من نسب إلينا الكذب وجعلنا بيته، ومنهم من جعلنا مبدعين، ومنهم من جعلنا مثل اليهود والنصارى، ومنهم من قال: بأنّ الشيعي هو الكلب وجروه، ومنهم المكفّر لنا صريحاً ببعض المسائل المختلف فيها بعد علمهم جميعاً بأنّا لم ننكر من الضروريّات الدينيّة شيئاً، ما بنى الدين عليها وما لم يبن.

فما ندري ما الباعث لهم إلى هذه المظالم الفاحشة في حقّنا وهم يتحبّبون إلى اليهود والنصارى ويدخلونهم في سياستهم وتجارتهم بعد علمهم بأنّهم منكرون الدين الحق بتاتاً متجاهرون بانتقاص خاتم الرسل عليه السلام وذمّه بين الخلق

علناً وسبّه، وهذه صحفهم تشهد بذلك، والشيعية ليس لهم هذه المنزلة عندهم، بل هم مبغضون لديهم مطردون عن المقامات التي قد أعطوها لجاحدي دينهم بعد مشاهدتهم لهم بذل نفوسهم وولدهم في الحرب العموميّة التي صالت بها النصارى عليهم، فهل من هذه بعض التجارب الحسنة قد شاهدوها في حقّهم يستحقّون البغض، والتباعد والحرمان من المشاركة في تسنم المناصب السياسيّة والدينيّة والتجاريّة.

فهذه البليّات المدهشة والسير الجوريّة الموحشة دعنا إلى بيان ما نحن عليه من عظم البصيرة وقُدس السريرة وحسن السيرة حفظاً لدين الله الحقّ ولغفلة من الجري على غير الصدق، وتنزيهاً لنفوسنا ممّا رمانا به من لم ينصفنا من عموم الخلق، وذلك عن آيات الحقّ الساطعات والبيّنات الشرعيّات القاطعات المستخرجة من صحف بني ديننا، وهم من تسمّى بأهل السنّة المعتمدة عندهم وعليها المعوّل لديهم من صحاحها ومساندها ومجامعها وتفسيرها وعقائدها وردودها ورجالها وطبقاتها وسيرها وفضائلها ومللها وتاريخها ولغتها إلى غيرها من صحفهم التي ما فيها حجّة لديهم وعليهم ملزومون بمتابعته.

وسيرى القارئ بعين بصيرته وطهارة سريره أنّ اثني عشرية الشيعة وحدهم أهل الكتاب والسنّة المتابعون لهما العاملون بما فيهما ويرى شدة ظلم من تسمّى بأهل السنّة في حقّ اثني عشرية الشيعة بما سنطّعه عليه في سطور وصفحات ما نرسمه في كتابنا منهاج الشريعة فإنّه سيجدّه لمعرفة الحقّ نعم الذريعة ولرفض الباطل خير حجّة منيعة قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ (١).

ناصر الحق محمد مهدي الموسوي

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ثبّتنا بلطفه على منهاج الشريعة، وورعنا بتسديده عن الجري على المبتدعات الشنيعة، وعلمنا معالم الدين التي هي إلى رضاه ذريعة، ودلّنا بآياته الباهرة على معرفته بعد ما نشر علينا من شآبيب رحمته، ومنّ بالتوفيق إلى التصديق بتوحيده، وإلى القيام قدر الطاقة بحمده وتمجيده، فنحن نحمده على النعم التي ليس يحصى عدّها، ونشكره على المنن التي يستحيل حدّها ونسأله المزيد من لطفه الجزيل العظيم، والقيام بوظائف شكره الجسيم، والرشد إلى طريق دينه النّير القويم، والجري على مانح ربه رضاه القديم، فإنّه سبحانه الرحمن بعباده الرحيم، ونصلّي ونسلّم على خير الرسل المختار الهادي إلى سبيل الحقّ، رحمة العزيز الجبار المصطفى محمّد وعترته الطاهرين قادة عامّة الخلق إلى الحق المبين، فأدّى إلى الناس الرسالة بأحسن سبيل، ودعاهم إلى دين الله سبحانه بأجلى دليل، وجرى على هذه السيرة الحسنة خلفائه المعصومون، أهل المناقب المشهورة، البررة الطاهرون، دعاة الخلق بالبينات الباهرة إلى سبيل

الرشاد، خليفة بعد خليفة إلى قيام يوم المعاد، مقيماً سبحانه الحجة بذلك على الناس، وموضحاً للمحنة دفعاً لشر وسوسة الخناس، فلم تبق حجة للناس على الله سبحانه، بعد الرسل حيث قد بين لهم على ألسنتهم سوى السبل، فالضال منهم ضال عن عناد وتقصير، فهو بما توعّده سبحانه من العقوبة حقيق جدير، وليس ينفعه يوم القيامة، تدليس وتزوير، فَمَقَرَّه يومئذٍ النار ولَبِئْسَ المصير.

أمّا بعد: فلما نشر الكتاب المسمّى بمناهج السنّة، وصار له عند ذوي مذهب جامعه صيت ورثة، وزعموه لرّدّ من خاصمهم ببرهان الحقّ نعم الجنة، فأخذ جلهم يفتخرون بما فيه من الردّ على الخصم بدون تدبّر فيه، وبغير بصيرة وفهم. وقد مدحه أهل مذهبه في الشعر والنثر على خصوص ردّه فيه على الشيعة، جاعلين ذلك من جليل مناقبه وعظيم درجاته الرفيعة.

وحيث إنّ سبحانه في فرقانه المجيد وخطابه العظيم الصادر من عند الربّ الحميد: قد توعّد من لم يظهر الحقّ بعد بيانه في الكتاب للناس بلعنه ولعن عباده، والرسول توعّد العالم الذي لم يهد الناس إلى سبيل رشاده عند ظهور البدع وشيوعها بين الخلق، وجرى الجمهور عليها بعد هجر الحقّ، تصدّيت بتسديد الله سبحانه لبيان الحقّ بأقن دليل يهدي المنصفين بنوره إلى سوى السبيل، نصره منّي لدين الله سبحانه القويم، وهرباً ممّا توعّد به من عقابه العظيم، من كتم ما نزل من عنده من البينات، ولم يظهره بين الناس فيميت بها المبتدعات، وخدمة لبني نوعي بإرشادهم إلى الحقّ بالبينات القاطعات، وبانقاذهم من الجري على المبتدعات الشنيعات؛ ليعرف الجاهل دينه عن الدليل، وينتبه الغافل من رقدته إلى سوى السبيل، ويلزم بالبرهان الجلي من تعصّب للباطل.

وسيرى القارئ تنزهناً من قدر التعصّب، وترفعنا عن رجس التحزّب

وحسن سعيينا في بيان الحقائق عن البيّنات الشرعيّة التي لدى الخصم معلومة الحجّيّة، وسيجدنا نخاطب الخصم بلسان ما ثبت صحّته لديه من السنن، وبنصوص الفرقان العظيم، مخالفين بهذه السيرة الحسنة لسيرته التي جرى عليها، والله سبحانه هو الهادي بإذنه إلى الحقّ والموفّق إلى متابعة دينه الخلق، وقد سمّيته منهاج الشريعة.

[المؤلف رحمه الله]

[تمهيد]:

ولنبين قبل الشروع في البيان التفصيلي للحقّ مقدّمات، فيها بيانه جملة بأدلة الصدق لتمييز المذهب الحقّ من الباطل من أوّل الكتاب، ويحصل المنى لناظريه بأخصر بيان وخطاب، وهي ثلاث:

أولاهـا: أنّ من المعلوم البين بالضرورة البينية لدى عامة ذوي العقول من أهل العلم وغيرهم من فرق الناس أنّ الدليل الذي يصير حجة على الخصم يلزم بها، وليس له سبيل إلى الهرب منها ألّبتة على قسمين:

قسم هو بنفسه يفيد اليقين بما قام عليه والخصمان في حصول اليقين لهما منه متساويان، ويسمّى ما هذه حاله بدليل البرهان.

وقسم هو عند الخصم حجة مسلّمة لديه، فيأتي بها منازعه ليفوق بها عليه، ويغلبه بشيء ثابت الحجّية عنده، وحينئذٍ فيلزم بها، وليس له عذر في عدم قبولها. فالخصم الذي يغلب خصمه ويلزمه بما يدعيه عليه ينحصر دليله بأحد هذين ليس لهما ثالث، فإنّه لو ساق إليه برهاناً ليس يفيد العلم يردّه عليه؛ بأنّه ليس يترتّب عليه العلم، فإنّه يخصمه بهذه الكلمة من دون ريب، ولو جاءه ببرهان ظنيّ ليس عنده بمسلّم الحجّية، فإنّه يردّه بأنّه دليل ظنيّ قد تفرّدت أنت بنقله فهو على

تقدير حجّيته عندك ليس بحجّته عليّ لكونه من باب الشهادة للنفس، وهي غير حجّة على الغير باتفاق المتشرّعين، وذوي العقول.

فهذه المقدّمة بحمد الله سبحانه ضروريّة ليس يعترىها ريب، فمن جرى على غير هذين الدليلين في قبال خصمه يكون قد دلّس ولبس على الغفلة، وصرف عمره فيما ليس يعنيه.

وليس لغيره فيه فائدة، فإنّه في الحقيقة لم يثبت برّدّه على خصمه حق، ولم يتبيّن به باطل؛ لعدم الدليل القاضي بذلك.

نعم الفائدة غش الجهلة الغير العالمين بحقيقة الحال، فإنّهم بسماعهم بالرد يزعمون أنّ المردود عليّ باطل، ومن ردّه على حقّ، وقد قال ﷺ: «ليس منّا من غش مسلماً»^(١).

نقله السيوطي في جامعه الصغير عن مسند أحمد^(٢) وسنن السجستاني^(٣) وابن ماجّة^(٤) والحاكم في مستدرّكه وصححه^(٥)، وبقيناً ما أعظم من الغش في أصل الدين.

الثانية: أنّ من المشاهد المحسوس الضروري عند من نظر إلى كتاب منهاج السنّة تأليف الشيخ تقي الدين أحمد بن عبدالحليم المعروف بـ «ابن تيمية»^(٦)

(١) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٥٧٠، باب ١٣٧ من أحكام العشرة، ح ١.

(٢) انظر الجامع الصغير للسيوطي ج ٢: ص ٤٦٦، ح ٧٦٨٨. مسند أحمد بن حنبل ج ٢:

ص ٢٤٢. وج ٣: ص ٤٦٦. وج ٤: ص ٤٥.

(٣) انظر سنن أبي داود ج ٢: ص ١٣٥، ح ٣٤٥٢.

(٤) انظر سنن ابن ماجّة ج ٢: ص ٧٤٩، ح ٢٢٢٤.

(٥) المستدرّك على الصحيحين ج ٢: ص ٨ - ٩.

(٦) هو أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام الحارثي المعروف بـ «ابن تيمية»، وهو حاكم

كون الكتاب مبنياً على الردّ على الخصم بأخبار من تسمّى بـ «أهل السنّة» المروية من طرقهم، الغير المسلم لدى الخصم حجّيتها، بل الخصم ينطق بلسان ذلك زلق ويقول: بأنّ أخبارهم المخالفة لما عند اثنى عشرية الشيعة من السنّة موضوعة، ليس لها أصل.

فانظر يا طالب الحقّ هل ترى في ردّ السنّي بهذه الكيفيّة على اثنى عشرية من بيان حق وزهوق باطل؟

فأيّ ثمرة لمن هذه سيرته في ردّه على من أعلن بسبّهم وتضليلهم، وجعله لهم تارة منافقين، وتارة جعل المشابهة بينهم وبين اليهود، وتارة جعلها بينهم وبين النصارى، إلى غير ذلك ممّا سيمرّ عليك من تشنيعاته عليهم؛ لعدم الفرق بين ردّه على الشيعة، وبين ردّ اليهود والنصارى على المسلمين بأخبارهم المروية من طرقهم عن علمائهم.

فانظر إلى ذلك فهل تجد فيه إثبات حقّ وتمييزه عن باطل؟ وهل يقبل من اليهود والنصارى ردّهم بهذه الصورة؟ وهل يجد المنصف فرقاً بين الرّدين؟ فإنّ ذلك بالضرورة خارج عن قاعدة المناظرة بالبرهان الملزم للخصم، وياعجبي ممّن فخر شامخاً بأنّفه لما نشر منهاج السنّة الذي هذه حاله، بل وحال

➤ معروف بين أهل العلم بالعناد والتجري على الواقعة في المسلمين الذي حكم أكثر العلماء بفساد عقيدته بل بارتداده حتى حبس لأجل آرائه المنحرفة، فبقي في السجن حتى مات سنة ٧٢٨ هـ، وحسبك في تكفيره قول محمد البخاري الحنفي المتوفى سنة ٨٤١ هـ على ما نقل عنه الشوكاني في كتابه البدر الطالع (ج ٢: ص ٢٦٠؛ بأنّه كان يصّرّح بتكفير ابن تيمية وصار يصّرّح في مجلسه: أنّه من أطلق القول على ابن تيمية أنّه شيخ الإسلام، فهو بهذا الإطلاق كافر. إلى غير ذلك من كلمات علماء أهل نحلته المتعصّبين الذين حكموا بفساد عقيدته بأنّ بكفه، وارتداده، له قال أحد: «هـ. با. لم. كفه أهل نحلته» كان واقعاً في محله.

غيره من كتبهم التي قد ألّفوها في هذه الجهة من العلم.

وليت صاحبه قد جرى على محض الردّ بأخبارهم المعتبرة لديهم، وتقديم ما فيه الرجحان منها عند المعارضة، بل قد غشّ بما هو أعظم من ذلك وأطم، فإنّه قد تحامل على خصمه في مقام المناظرة من جهات عديدة:

منها: ردّه لجملة من السنن الصحيحة من طرقهم بقوله: أنّها موضوعة، وقد نصّ على هذه الجهة صاحب الدرر الكامنة حافظهم الجليل ابن حجر^(١).

ومنها: ردّه لخصمه بأخبار ضعيفة ومعضلة بدون تعرّضه لذلك وبدون ذكره لما يعارضها مما هو حجّة على طريقة أهل مذهبه.

ومنها: ذمّه لغير فرقة خصمه ممّن تسمّى باسم الشيعة، من الفرق الضالّة بحيث يفهم الغفلة من ذلك أنّ المذموم فرقة خصمه.

ومنها: أنّه قد يردّ على خصمه بدليل هو حجّة لخصمه عليه.

ومنها: أنّه قد يستدلّ بدليل ليس له دخل بخصمه.

ومنها: أنّه قد يبنى ردّه لخصمه على قاعدة منطقيّة ليست على ما زعمه فيها، بل الحقّ فيها عند خصمه، وذلك مثل القضيّة الكلّيّة المعدولة المحمول فإنّه قد زعم كون مفادها سلباً كلياً؛ فأورد على خصمه.

ومنها: أنّه قد يستند إلى دليل هو بنفسه نصّ على أنه ليس بحجّة على خصمه.

ومنها: نسبته إلى فرقة خصمه ما هم بريئون منه ترويحاً للمطلبه.

ومنها: نفيه عن أهل مذهبه جملة مطالب ثابتة عنهم وهي مخالفة للشريعة.

ومنها: ذكره لما هو عندهم سنّة صحيحة في قبال خصمه، وتركه لما هو

مقدم على هذه في الصحة لكونها مطابقة لقول خصمه.

ومنها: سرده للدعاوي المجردة عن البيّنات، وهو في مقام الردّ بها على خصمه.

ومنها: رميه لخصمه بالكذب في مقام النقل عن أهل السنّة لبعض المطالب بدون دليل.

ومنها: نفيه لجملة من السنن وزعمه كاذباً عدم وجودها في كتب أهل مذهبه.

ومنها: تناقضه في عدّة مسائل ترويجاً لما يرومه من المطلب.

ومنها: ذمّه لخصمه بشيء هو بنفسه قد فعله غير مرّة.

ومنها: أنّه يستدلّ بالعام نفسه بدون تعرّض منه للمخصّص له.

ومنها: أنّه قد يضعف الخبر بالنظر إلى سنده وله شاهد ثابت الصحة.

ومنها: أنّه قد يرد على خصمه بوجوه عديدة بحسب الظاهر وهي في الحقيقة ليس فيها تعدّد.

ومنها: أنّه قد يهرب عن مقام بحث خصمه إلى مقام غيره.

ومنها: أنّه قد يستدلّ على المسألة بدليل قد ردّه أهل مذهب خصمه بدون تعرّض منه لردّهم عليه.

ومنها: أنّه قد يقيس في قبال خصمه بما ليس له دخل بمطلب خصمه.

ومنها: أنّه قد يجعل أهل مذهب خصمه فرقتين، وينسب إلى فرقة منهما الباطل ويحكم على سبيل التريديد بأنّ إحدى الفرقتين ضالّة.

ومنها: أنّه قد يذكر المطلب الذي دلّ الدليل على فساده على وجه يجده

الغافل عن حقيقة الحال من المطالب المسلّم عند المسلمين كونها حقّاً.

ومنها: أنّه قد يعترف بوجود الباطل عند أهل مذهبه فيما يختلفون فيه من المسائل، لكنه يقول: لم يخرج الحقّ منهم، وفي حقّ الشيعة يقول: إحدى الطائفتين على الباطل حسب ما أشرنا إليه هنا، إلى غير هذه من تحامله على خصمه الذي يأتي بيانه على وجه التفصيل.

فليت شعري ما الذي دعا الشيخ أحمد بن تيمية إلى هذه الجهات من الغش لنفسه ولغيره بعد علمه بأنّه لم يأت بدليل يلزم به خصمه في مسألة من المسائل؟ وهل الكاتب المبني على هذه البليات وما هو مثلها من المفتريات ليتميّز به الحقّ عن الباطل ويهتدي بالنظر فيه الجاهل ويعوّل على ما فيه من سبّ وشتّم الشيعة العاقل؟

والعجيب الغريب الذي يقضى منه المنصف اللبيب من حمد ومن يدعى العلم والتقى من أهل مذهبه له على ما ردّ به في منهاجه على اثني عشرة الشيعة ومدحهم له عليه، وفخرهم برّدّه، وهم عالمون بما تضمنه مجموعة من جهات الغش المشار إليها وغيرها، وعالمون بأنّ شيخهم لم يجر على قاعدة المناظرة بسوق أحد الدليلين الملزم بهما الخصم حسب ما عرفت.

وهذه ليست سيرة منصف متديّن مشيد للدين ومستن بسنة خاتم النبيين ﷺ، فهم مضافاً إلى كتمانهم غشه من حيث عدم جريه على قاعدة المناظرة، وغشه من هذه الجهات المشار إليها وغيرها حمدوه ومدحوه وشكروه على غشه جميعه.

وهل طامة مثل هذه الطامة صدرت على الدين فأضلت الغفلة عن متابعة شريعة سيد المرسلين ﷺ؟

فإنّه متى ما فسدت الرعاة بسبب كتمان الحقّ وغش الخلق بإظهار الباطل

في صورة الحقّ فسدت الرعية وضلّت عن السبيل نجّانا الله سبحانه وسائر الخلق من شرّ فساد الرعاة بلطفه ورحمته فإنّه المنجي من شرّ ما يقود إلى الشقاوة.

الثالثة: أنّ من الثابت المعلوم بالنسبة الشريفة المرويّة بالطرق الصحيحة عند من تسمّى بأهل السنّة من وجوه عديدة، بعبائر مختلفة كون اثني عشرية الشيعة هم الفرقة الناجية، وهم على الحقّ دون غيرهم من سائر الفرق، ونحن هنا نشير إلى برهان مُسلم الصّحّة عند أهل مذهب ابن تيمية، بحيث لن يستريب في صحته عالم منهم، بل هو متفق على صحّته من الفريقين اثني عشرية الشيعة ومن تسمّى بأهل السنّة لنقل حفاظهم المعاريف له في زبرهم وصحفهم ومصنّفاتهم لمعتمدة، وحكمهم بصحّته، والحديث المعلوم الصّحّة، الذي هذه حاله حجة بيّنة، يجب على المتخاصمين متابعتها، والعمل على ما دلّت عليه، ويحرم عليهم جميعهم مخالفتها.

والبرهان المشار إليه قد جمعناه من خبرين صحيحين معروفين بالصّحّة عند حفظة الحديث النقاد له، مرويين بأسانيدهم المعروفة المشهورة. أحدهما: ما نقله أهل السنن ونقله عنهم من تأخّر، وصحّحه مثل خاتمة حفاظهم المصريين السيوطي في جامع الصغير، ومن تقدّم عليه ومن تأخّر عنه، وهو الخبر المشهور عند عامة المسلمين، خبر «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منهم ناجية والباقي في النار»^(١).

(١) انظر الجامع الصغير ج ١: ص ١٨٤، ح ١٢٢٣، و ج ٢: ص ٤٤٥، ح ٥٣٢. كتاب السنّة (لعمرو بن أبي عاصم): ص ٢٥، ح ٤٥، و ص ٣٤، ح ٦٩. المستدرک للحاكم ج ٢: ص ٥٤٧. مجمع الزوائد ج ١: ص ١٧٩، و ص ١٨٩ والمعجم الكبير ج ١٧: ص ١٥، و ج ١٨: ص ٥١. ومسند الشاميين للطبراني ج ٢: ص ١٤٣، ح ١٠٧٢. فيض القدير ج ٥: ص ٤٩٠. كنز العمال ج ١:

وصاحب منهاج السنّة معترف بأنّه حديث مشهور وبالصحّة مأثور^(١)، وجماعة منهم لم ينقلوه بسنده، من حيث اعتمادهم على شهرة صحّته ومعروفيتها عند أهل العلم، والمعرفة بالمنقول، ومعناه حسب ما تجده معلوم من نفس لفظه، فثبت وعلم منه نجاة فرقة من هذه الفرق، وباقيها في النار.

وقد عُيّن الفرقة الناجية في خبر غيره، مشهور لدى المسلمين، وبالصحّة من وجوه عديدة، عن جماعة من الصحابة مأثور، وهو حديث الثقلين^(٢).

❧ ص ٢١٠، ح ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨، وتاريخ بغداد ج ١٣: ص ٣١١، في ترجمة نعيم بن حماد الخزاعي. تاريخ مدينة دمشق ج ٦٢: ص ١٥٥. ميزان الاعتدال ج ١: ص ٧٨، في ترجمة أبرد بن أشرس وسير أعلام النبلاء ١٠: ٦٠٠ وغير ذلك.

(١) انظر منهاج السنّة ج ٣: ص ٤٤٣.

(٢) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث النبوية وأكثرها ذيوماً وانتشاراً بين المسلمين، وأوفرها صحّة، وقد ذكر المناوي عن السهودي أنّه قال: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة، وكلّهم قد رووا هذا الحديث (فيض القدير ج ٣: ص ١٤).

وقال ابن حجر: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقة: ص ١٣٦).

وقال السيد الفيروزآبادي: إنّ سند الحديث قوي جدّاً، فإنّه حديث صحيح متواتر قد رواه أجلاء الصحابة ومشاهيرهم عن النبي ﷺ كعلي عليه السلام وأبي ذر وجابر بن عبد الله الأنصاري وزيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت وحذيفة بن أسيد وعبد الله بن حنطب وأبي هريرة وغيرهم كثير... (فضائل الخمسة ج ٢: ص ٦١).

وقد جمعها العلامة الشهيد قاضي نور الله التستري في كتابه إحقاق الحق ج ٨: ص ٣٠٩ - ٣٧٥.

وكذا العلامة السيد مير حامد حسين اللكهنوي في مجلدين ضخمين من موسوعته العظيمة المسماة بـ «عبقات الأنوار» وقال: إنّّه قد رواه جماعة تقرب من المئتين من أكابر علماء المذاهب من المئة الثانية إلى المئة الثالثة عشرة، وعن الصحابة والصحابيات أكثر من

➤ ثلاثين رجلاً وإمرأة كلهم رَوَوْا هذا الحديث عن النبي ﷺ.

فهذا الحديث قد ورد بطرق كثيرة وبألسنة مستقاربة، وقد قال رسول الله ﷺ في مناسبات عديدة، ومن المناسب التعرُّض لبعض المتون التي روي بها، والتي تضمنها بعض طرقه، ليكون أيسر في بيان المراد:

فمنها: ما رواه الترمذي في سننه بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيها الناس إني تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلُّوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي». ثم قال الترمذي: وفي الباب عن أبي ذر، وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد (انظر سنن الترمذي ٥: ٣٢٧، ح ٣٨٧٤).

ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: إني أوشك أن أدعى فأجيب وأنِّي تارك فيكم الثقلين، كتاب الله عزَّ وجلَّ وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنَّ اللطيف أخبرني أنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيهما» (مسند أحمد بن حنبل ٣: ١٧).

ومنها: ما رواه الحاكم في المستدرک بسنده عن زيد بن أرقم قال: نزل رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثم راح رسول الله ﷺ عشية فصلَّى ثم قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ فقال: «ما شاء الله أن يقول» ثم قال: «أيُّها الناس إني تارك فيكم أمرين لن تضلُّوا إن اتبعتموهما وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي»، ثم قال: «أتعلمون أيُّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» ثلاث مرات، قالوا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» (المستدرک للحاكم ٣: ١١٠).

ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم خليفتين كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض» (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٨١).

قال: الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر مفتي الحجاز في عصره، وصاحب الفتاوى الحديثية وغيرها في مصنفه الذي ردّ به على الشيعة^(١)، يصف الخبر

ومنها: مارواه مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمأً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: «أما بعد ألا يا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في كتب القوم باللسنة مقاربة لما سبق، وأنّ دلالة الحديث على وجوب طاعة العترة الطاهرة صريحة واضحة؛ لأنّ النبي ﷺ قرن أهل بيته  بكتاب الله العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ومن الطبيعي أن أيّ انحراف منهم عن الدين يعتبر افتراقاً عن كتاب الله العزيز وقد صرح ﷺ بعدم افتراقهما حتى يردا عليه الحوض، فدلالة الحديث على أنّ من اتبع العترة الطاهرة هو ممّن يشمله حديث الفرقة الناجية واضحة لا غبار عليه؛ لأنّ النبي ﷺ أكّد في الحديث بأنّ الأمن من الضلال منوط بالتمسك بالثقلين كتاب الله وأهل بيته المعصومين  فإنّه ﷺ قد أثبت بذلك أنّ عترته الطاهرة أعدال الكتاب وسفن النجاة وأمان الأمة من الضلال بحيث لو تمسكت الأمة بهما معاً لن يضلّوا بعده أبداً، وسيأتي ذكر الحديث في محله بأسانيده المتعدّدة وطرقه العديدة وشرحه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) وهو كتاب الصواعق المحرقة في ردّ أهل البدعة والزندقة وقد ردّ عليه العلامة القاضي نور الله المرعشي في كتاب وسمّاه الصوارم المهركة في جواب الصواعق المحرقة بأدلة واضحة وبراهين جليّة وحجج قاطعة ولما وصل ابن حجر إلى إثبات خلافة عمر ذكر أنّه بعد ثبوت خلافة أبي بكر بالإجماع لا حاجة إلى إثبات خلافة عمر؛ لأنّه قد عيّنه للخلافة.... وقال القاضي: ونحن بتوفيق الله سبحانه أبطلنا جميع ما ذكره في إثبات خلافة أبي بكر وبإبطالها تطاً. خلافة عمر ثم عثمان. (انظر: الصواعق المحرقة: الباب الرابع).

المزبور بأنه مروى عن نيف وعشرين صحابياً، وكثير من طرقه صحيحة وحسنة، وقال: ما معناه: أنه قد ثبت في نقل عنه عليه السلام أنه قال: الخبر المشار إليه في عرفة في آخر حجة حجّها - وفي نقل غيره أنه قال في مرضه الذي توفي فيه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي نقل آخر أنه قال في غدير خم، وفي نقل آخر أنه قال لما قام خطيباً بعد منصرفه من الطائف - قال: «وليس في ذلك تنافي؛ لعدم المانع من كونه كرر ذلك عليهم في تلك المقامات وغيرها، اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترّة الطاهرة»^(١) انتهى.

قلت: غير خفي على من نظر إلى خبر الثقلين أنه يجده قد دلّ صريحاً على وجوب متابعتهم، والعصمة بهما، فإنه عليه السلام قد حكم فيه بأن متابعتهم ليس بضال. وفي خبر نقله مفتي الحجاز المشار إليه عن الطبراني وقال: رجاله ثقات، نصّ فيه: «على كون المتقدم على عترته هالكاً، والمتأخّر عنهم هالكاً، ونهى فيه عن تعليمهم، ويبيّن ذلك بأنهم أعلم من الصحابة جميعهم»^(٢).

وفي خبر عند أحمد في مسنده، والطبراني في كبيره، وصحّحه السيوطي في جامعه: «إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»^(٣) انتهى.

(١) الصواعق المحرقة: ص ١٤٨.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٥٠. المعجم الكبير للطبراني ج ٥: ص ١٥٣، ح ٩٤٢١.

(٣) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٨٢. المعجم الكبير للطبراني ج ٥: ص ١٥٣، ح ٩٢١. والجامع الصغير ج ١: ص ٤٠٢، ح ٢٦٣١. مجمع الزوائد للهيتمي ج ١: ص ١٧٠. وج ٩: ص ١٦٢. كنز العمال ج ١: ص ١٧٢، ٨٧٢ و ١٨٦، ح ٩٤٧، وص ٣٨٤، ح ١٦٦٧. تفسير الثعلبي ج ٣: ص ١٦٣. وج ٨: ص ٤٠. الدر المنثور ج ٢: ص ٦٠. تفسير الآلوسي ج ٤: ص ١٨٠. ٢٢: ص ١٦. الصحاح الحامد للالبان. ح ١: ص ٤٨٢، ح ٢٤٥٧. غدد ذلك.

قلت: وليس في المعنى فرق بين الخليفة والثقل بالتحريك فتحاً، فإنّ معناه الشيء العظيم صاحب الخطر الذي ليس له نظير^(١).

والخليفة معناه ذلك، فعلم من الخبر المرقوم وجوب متابعة العترة؛ لعدم مفارقتهم إلى الحوض للفرقان العظيم الذي فيه تبيان كلّ شيء وتفصيله، فلو كان لغير العترة من الصحابة وغيرهم هذه المنزلة الرفيعة لقرنهم بهم، ولما حكم بأنّ

(١) لا يخفى على المتتبع الذي درس الحديث والتفسير واللغة أنّ لفظ «الثقلين» من مادة «ثقل» قد يأتي على وزن «فعل» بالكسر كـ«سكر» وثقل على هذا الوزن بمعنى متاع المسافر وقد يأتي على وزن «فعل» بالفتح كـ«سخر» وعلى هذا الوزن بمعنى «الثقل المعنوي» كما جاء في الآية الكريمة قوله تعالى: «سنفرغ لكم أنّها الثقلان» (الرحمن: ٣١)، فإنّ المقصود من الثقلين فيها الجن والانس، وأنما اطلق بهذا التعبير في الآية لثقلهم المعنوي؛ لأنّهما سبب ثقل الأرض بالنسبة إلى سائر المخلوقات والموجودات من جهة جلاله قدرهم وقابلية عقلهم والتميز التي اختص بهم فإنّ الله سبحانه وتعالى قد أعطاهم عقلاً وشعوراً وعِلْماً ووَعْياً، وذلك يعتبر وزناً ثَقِيلاً أو أنّهما مثقلان بثقل التكليف والمعاصي، كما ذكرها بعض المفسرين. فالمقصود بالثقلين في الآية هو «الثقل المعنوي» دون المادي، والحديث متخذ من الآية الكريمة كما هو ظاهر منه.

قال ابن الأثير في النهاية: إنّ ضبط هذا الحديث بحركة الثقلين أي بالفتح، وذلك إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما والثقل في غير هذا متاع المسافر (النهاية ج ٦: ص ٢١٧).

وقال السيد ابن طاووس في كتابه الفرحة الغري نقلاً عن اليواقيت لأبي عمرو الزاهد أنّه قال: قال ثعلب: إنّ معنى الثقلين إنّما أطلق؛ لأنّ الأخذ بهم ثَقِيل... (الفرحة الغري: ص ٤٠).

وقال فخر الرازي في تفسيره: إنّ كلمة ثقل جاءت بمعنى الشيء النفيس والقيّم وأنّ وزنه ثَقِيل... (تفسير الكبير ج ٩: ص ١١٢) إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب التفسير واللغة فإنّه وإن كان الثقل قد جاء في اللغة على كلا الوزنين، إلّا أنّ العلماء متفقون على أنّ المعنى في الحديث هو الشيء الثَقِيل النفيس المعنوي لا المتاع المادي.

وفي الحديث عن النبي ﷺ قال: «إنّ لكلّ نبي أهلاً وثقلاً وهؤلاء يعني علياً وفاطمة والحسن والحسين. أها. ست. و ثقل.» مجمع البحار: ٥: ص ٣٣٠.

المتقدّم على العترة هالك والمتأخّر عنهم هالك فعلم من هذين الخبرين المعروفين لصحيحين عند من تسمّى بأهل السنّة أنّ الفرقة الناجية هي الفرقة المتابعة لعترة أهل بيت النبوة ﷺ دون الفرق المتقدّمة عليهم والمتأخّرة عنهم.

فانظر يا من ينصف من نفسه لنفسه هل من تأمّر على العترة ولم يتعلّم دينه منهم بل قال بإمامة الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان على العترة وبوجوب متابعة العترة ﷺ لهم ثم اقتدى بعد ذلك بأحد أربعة في دينه فأخذه منهم، وهم من غير العترة ﷺ وهجر العترة ﷺ يصير من الفرقة الناجية؟

حاشا من حيث مخالفته لخبر الثقلين الذي هو حجة قاطعة لمن خالفه، وجرى على غير معناه، فعلم من هذه السنّة كون اثني عشرية الشيعة هي الفرقة العاملة بالفرقان العظيم، وبالسنّة الشريفة.

ومن هنا تعلم ظلم من تسمّى بأهل السنّة لهذه الفرقة المحقّقة، وعدم إنصافهم معها بوصفهم لها؛ بأنّها أهل الزور والبهتان، وأهل الهوى والطغيان، وأهل النفاق والشقاق والغى والشقاوة، وحسب ما رماهم بهذه الطامات الشيخ ابن تيمية في ديباجة منهاجه، وغيرها منه، وغيره من أهل مذهبه، وهو وهم لو ينصفون نفوسهم لما صدر منهم ما صدر من السب والذم، والتنقيص والرمي بالباطل والشقاوة والعصية للباطل والعناد للحق وتضليل الخلق، وغير ذلك من العظائم المويقة التي نسبوها إلى الشيعة، وهم منزّهون عنها.

فانظر يا حبيبي إلى مبنى مذهب الشيعة المنيف وتأسيس دينهم الشريف فستجده قد أسّس على التقوى، وعلّق بالعروة الوثقى سنّة سيّد الرسل ﷺ من خبر الثقلين وغيره من السنن الصحيحة^(١)، أما درى أمّا علم أمّا فهم، من ردّ عليهم

(١) قد استدلّ الشيعة على إمامة الأئمة الاثني عشر من العترة الطاهرة بالاهتمام بالنصوص.

وَدَمَّهم وَسَبَّهم ووصفهم بالنفاق والبغي والمعاندة للحق؛ بأنّه قد وصف صاحب الشريعة، - والعياذ بالله - بهذه الخصال الذميمة الشنيعة؛ من حيث جريهم على ثابت الصّحة من سنّته الموجب لمتابعة عترته والقدوة بهم والتعلّم منهم.

فإن قال قائلهم: أجمعت الصحابة في السقيفة على جعل أبي بكر فيها خليفة، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر، وعلى تنفيذ ما تجرّ إليه الشورى.

قيل له: هل يجوز في الدين بعد كماله ^(١) على عهد سيد المرسلين ﷺ

الكثيرة التي أخرجها أعلام المحدثين والمفسرين من العامّة والخاصّة وهي كحديث الغدير، وحديث المنزلة، وحديث المباهلة، وحديث الطير، وحديث الدار، وحديث المؤاخاة، وحديث أنا مدينة العلم، وحديث النور: «كنت وعلي بن أبي طالب نواً بين يدي الله»، وحديث الوصية، وحديث لكلّ نبي وصي ووارث، وحديث لا يؤدي عني إلّا أنت، وحديث الراية، وحديث برز الإيمان كلّهُ إلى الشرك كلّهُ، وحديث سدّ الأبواب إلّا باب علي، وحديث أنّ عليّاً مني وأنا منه، وحديث لا يحبك إلّا مؤمن ولا يبغيضك إلّا منافق، وحديث خاصف النعل، وحديث من آذى عليّاً، وحديث تزويج علي من فاطمة، وحديث كسر الأصنام، وحديث علي مع الحقّ، وحديث الكساء، وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض و..... وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في محلّه ويتّضح للباحث أنّ كل واحد من هذه النصوص والروايات كافية للدلالة على إمامتهم ﷺ، وسيأتي بيانها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) قال الله تعالى: اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً (المائدة: ٣) فمتى أكمل الدين للمسلمين؟ وأيّ يوم ياترى ذلك اليوم الذي اجتمعت فيه هذه الأحداث وهي يأس الكفّار وإكمال الدين، وإتمام النعمة، وقبول الله لدين الإسلام ديناً لكلّ البشرية، ولا ريب أنّ ذلك اليوم يكون يوماً عظيماً، ولو راجعت كتب التفسير لوجدت هناك روايات كثيرة واردة وهي تدلّ على أنّ المقصود بذلك اليوم هو يوم غدير خم، وقد ذكر حادثة الغدير في شأن نزول الآيات عشرات المصادر لأهل السنّة والجماعة، راجع الغدير للعلامة الأميني الجزء الأوّل منه، وكتاب إحقاق الحق للمقاضي نور الله التستري الجزء

تغيير وتبديل من بعد موته ووفوده على ربه؟ وهو ﷺ قد فرض على الصحابة وغيرهم وحثهم وبعثهم وحرّضهم على متابعة عترته ﷺ في مقامات عديدة، حتى في مرض موته، وقال ﷺ: ما معناه «قد تركتكم على الشريعة المضيئة ليلها كنهارها ونهارها كليلها لن يضل عنها بعدي غير الهالك»^(١).

روى لفظه أحمد في مسنده^(٢) وغيره^(٣) وصححه السيوطي في جامعه الصغير^(٤) فهل بقي عذر لمن يعتذر بإجماع الصحابة المخالف للسنن الصحيحة؟ وسيأتي بيان عدم تحقق إجماعهم على ذلك، فتدبر فيما بيننا بعين البصيرة، منصفاً للحق من نفسك.

ثم تبصر فإن الله - سبحانه - سائلك يوم حشرك عن المتابعة لسنة رسوله ﷺ التي هي وحي منه، فما تقول لو جئته وقد خالفتهما وقد قال ﷺ في الخبر الثابت للصحة: «ستة لعنتهم ولعنهم الله وكلّ نبي مجاب، وعدّ منهم المستحل

➤ السادس منه وغيرهما، والبحث عن الآيات النازلة في حادثة الغدير سيأتي إن شاء الله تعالى في محله.

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ١٢٦. سنن ابن ماجه ج ١: ص ١٦، ح ٤٣. والمستدرک للحاكم ج ١: ص ٩٦. كتاب السنة لعمر بن أبي عاصم: ص ١٩ وص ٢٧. المعجم الكبير للطبراني ج ١٨: ص ٢٥٧ وغير ذلك.

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ١٢٧.

(٣) انظر سنن ابن ماجه ج ١: ص ٤، ح ٥، ص ١٦، ح ٤٣. المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ٩٦. كتاب السنة لعمر بن أبي عاصم: ص ١٩، ح ٣٣. المعجم الكبير للطبراني ج ١٨: ص ٢٤٧. مسند الشاميين للطبراني ج ٣: ص ١٧٣ ح ٢٠١٧. كنز العمال ج ١: ص ١٨٢، ح ٩٢٢. وج ١: ص ٢١٢، ح ١٠٦٢. تفسير القرطبي ج ٧: ص ١٣٩.

(٤) الجامع الصغیر - ص ٢٥٠، - ٦٠٩٦.

من عترته ما حرم الله والتارك لسنته». نقله الترمذي في سننه^(١) والحاكم في مستدركه عن عائشة^(٢)، وحكم كلّ منهما بصحّته، ونقله الحاكم عن ابن عمر وصحّحه^(٣)، ونقله السيوطي في جامع الصغير وصحّحه^(٤).

فالهرب الهرب ممّا تضمّنته الحديث من اللعن والنجاة، النجاة بمتابعة سنّة خير الرسل ﷺ الهادية إلى خير السبل.

أما سمعت قوله سبحانه: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم﴾^(٥).

فأيّ ذي شعور وعقل وبصيرة يهجر سنّة خير الرسل ﷺ ويخالفها بسبب متابعتهم لمن تركها وعمل على مقتضى ما ناقضها!!!

وفّقنا الله سبحانه برحمته للقيام بوظائف شريعته، وتوقيع رسوله ﷺ بالجري على سنّته، وجنبنا عن الحوم حول معصيته، فإنّه المَنان بالهدى على بريته.

وقد علم من نفس خبر الثقلين وما بمعناه من السنّة التي يأتي التعرّض لها فيما يأتي وجوب متابعة العترة^(١)؛ لكونهم الهادين إلى الشريعة بعد مبلّغها دون غيرهم من الناس، فرفعة الشأن التي قد بانت وثبتت لهم بخبر الثقلين، وما بمعناه

(١) انظر كتاب ضعيف سنن الترمذي (للإباني): ص ٥٣٨، ح ١٧، ذكره الألباني في الفصل الذي استدرك فيه بعض أحاديث سنن الترمذي التي لم ترد في النسخة المطبوعة وكانت في أصلها المخطوطة، فالحديث موجود في أصل سنن الترمذي المخطوط، فلاحظ.

(٢) المستدرك على الصحيحين ج ١: ص ٣٦.

(٣) المستدرك على الصحيحين ج ٢: ص ٥٢٥.

(٤) الجامع الصغير ج ٢: ص ٤٦، ح ٤٦٦٠.

(٥) سورة النساء: ١١٥.

هي هذه، وهي منتهى الرفعة بعد مرتبة النبوة، دونها جميع درجات الشرف والرفعة، فليس المقصود من خبر الثقلين بيان مطلق رفعة شأنهم حسب ما يشير إليه قول مفتي الحجاز في عبارته المتقدمة، فأَيُّ معنى حينئذٍ لقوله ﷺ فيه لمن يضل بعده من تمسك بالثقلين، والمتقدم على العترة هالك، ومن تأخر عنهم هالك وهم أعلم من غيرهم، فإنَّ هذه جميعها دلَّت على ما بينناه والله العاصم من الزلل والمنجي من ظلمات الخطل.

ثم نحن ترفعنا عن التعرُّض لما سرده صاحب منهاج السنة في ديباجته من القول العجيب والذم الغريب لمن قابله من الشيعة وسائر أهل مذهبه، حيث وجدنا جميعه دعاوى باطلة، دلَّ ما نبهنا عليه في هذه المقدمات، وما سيأتي نقله من باهر البيِّنات على فريته، وعدم إنصاف قائله، فأعرضنا من هذه الجهات عن التعرُّض له.

نعم نقل عن الشعبي^(١) مطالب بعد ذمِّه لهم مثله بغير دليل^(٢)، بل مخالفاً حسب ما عرفته للدليل يُتَّقَصُّهم بها، ويزعم مخالفتها للشرعية، فلزمنا سردها وبيان الحال فيما نسبته، وبيان نبذة من مخالفة أهل مذهبه للشرعية ليمتَّز المنصف

(١) وهو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي الكوفي التابعي، كانت ولادته في أيام خلافة عمر على ما قيل (انظر وفيات الأعيان ج ٣: ص ١٥). ويقال: إنَّه أدرك خمسمئة من أصحاب رسول الله ﷺ، وقد وثقه ابن حجر العسقلاني في كتابه تقريب التهذيب ج ١: ٤٦١. ولكن لا يخفى أنَّه عند علماء الشيعة مذموم ومطعون فيه (انظر معجم رجال الحديث ج ١٠: ص ٢١٠، رقم ٦٠٩٥)، مات بالكوفة سنة ١٠٤ هـ. انظر وفيات الأعيان ج ٣: ص ١٢، رقم ٣١٧ والشعبي بفتح الشين وسكون العين، وهو منسوب إلى شُعْب وهو بطن من همدان. انظر الكنى والألقاب (للشيخ عباس القمي) ج ٢: ص ٣٦١.

(٢) منفاح السنة - ١: ص ٢٢.

من غيره والصادق من المفتري، فهنا فصول ثلاثة:

أحدها: فيما نسبته إليهم وهو فرية منه عليهم.

وثانيها: فيما نسبته وهو صدق لكنه قليل بالنسبة إلى سابقه.

وثالثها: فيما نبيّته من مخالفاتهم وهو صدق.

أولها: فيما قد افترى فيه على الشيعة، فإنّه نسب إليهم عبدالله بن سبأ وغيره

مثل عبدالله بن يسار فزعم كونهما من الشيعة^(١).

(١) أمّا عبدالله بن سبأ فإنّه وجه مشبوه؛ لأنّ مصادر التاريخ الإسلامي تتحدّث عنه بأخبار متناقضة عن شخصيته وتأثيره في الأحداث ومكانته الاجتماعية والسياسية، فقد نقل الطبري وابن الأثير وغيرهما أنّ عبدالله بن سبأ كان يهودياً من أهل صنعاء، أمّه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثمّ تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم... (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٣٧٨. الكامل لابن الأثير ج ٣: ص ١٤٤). فإنّ ما جاء في تاريخ الطبري وغيره من القصة على وجه لا يصح نسبته إلّا إلى الأساطير؛ إذ كيف يصح لإنسان يكون معارضاً لعثمان وأن يجتمع حوله جمع كثير من الصحابة والتابعين فيهاجموا دار عثمان ويقتلوه بمرأى ومسمع من الصحابة، هذا شيء لا يحتمله العقل، فهذه القضية تمسّ كرامة الصحابة والمسلمين، فيلزم على أتباع عثمان ومن قبله من الخلفاء الدفاع عن كيانهم حتى لا يتخيّل أحد بأنّ أمة الإسلام أمة ساذجة يغتزون بفكر يهودي وبزعمهم أنّه طاف الشرق والغرب وأفسد الأمور على الخلفاء والمسلمين.

وقال العلامة الأميني بعد ذكره لخبر الطبري: إنّّه لو كان ابن سبأ بلغ هذا المبلغ من إلحاق الفتن وشق عصا المسلمين وقد علم به وبُعِيثه أمراء الأُمّة وساستها في البلاد، وانتهى أمره إلى خليفة الوقت، فماذا لم يقع عليه الطلب ولم يبلغه القبض عليه، والأخذ بتلكم الجنايات الخطرة والتأديب بالضرب والإهانة والزج إلى أعماق سجون؟ ولا آل أمره إلى الإعدام المريح للأمة من شره وفساده، كما وقع ذلك كلّ على الصلحاء الأبرار الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وهتاف القرآن الكريم... (انظر الغدير ج ٩: ص ٢١٩).

ولذلك أنّ جماعة من المحقّقين ذهبوا إلى أنّ قصة عبدالله بن سبأ أسطورة من أساطير

وقال: إنَّ محنتهم محنة اليهود فإنَّهم يؤخِّرون الصلاة إلى اشتباك النجوم والرفضة مثلهم يؤخِّرون المغرب إلى ذلك، والنصارى نفت الجهاد في سبيل الله حتى يظهر الدجال وينزل عيسى من السماء وقد قالت الرفضة بنفي الجهاد حتى

❦ اختلقها سيف بن عمر.

قال طه حسين: إنَّ عبدالله بن سبأ شخصية اختلقها خصوم الشيعة، واعتبر التأكيد على أصله اليهودي تعريضاً بالمذهب الشيعي، والنقطة التي يؤكدها طه حسين أنَّ البلاذري - وعلى الرغم من دقة نقله للأحداث التي وقعت في عهد عثمان - لم يذكر شيئاً عن عبدالله بن سبأ ودوره في تلك الوقائع (راجع كتاب علي وبنوه للدكتور طه حسين: ص ٩٠ - ٩٢). ومن أوسع البحوث التي جرت فيما يخص النقد وتمحيص الأخبار الواردة بشأن عبدالله ابن سبأ هي البحوث التي أجراها السيد مرتضى العسكري، وعند تقصيِّه لمصادر تلك الأخبار توصل إلى أنَّ مصدرها هو تاريخ الطبري، ثمَّ أثبت أنَّ الدور الأسطوري لعبدالله بن سبأ لم ينقله أحد من المؤرخين سوى سيف بن عمر.

ويتضح للباحث من خلال ملاحظة الأخبار وما ورد من الإشكال في شأنها أنَّ الخبر الذي نقله سيف بن عمر بشأن الأحداث لا يكون إلَّا من قصاص ماهر يهدف بذلك تنزيه الحكام الأموية ويعارض الصحابة والمؤمنين ممَّن شأنه العمل بالنصوص النبوية كأبي ذر ومحمد بن أبكر وغيرهما.

وقد وصف علماء رجال السنَّة سيف بن عمر بكلمات من قبيل: كذاب، ضعيف، ليس فيه خير، متروك الحديث، عامَّة أحاديثه منكرة، يروي الموضوعات عن الإثبات، كان يضع الحديث، وما شابه ذلك، وكلَّها تعكس صورته الكاذبة القبيحة، ولمن أراد التحقيق حول شخصية عبدالله بن سبأ وسيف بن عمر فليراجع كتاب عبدالله بن سبأ للسيد مرتضى العسكري.

وأما عبدالله بن يسار فقيل: إنَّه ابن أبي ليلي، وقيل غيره، وقيل: إنَّه مجهول لا يعرف. وعلى أي تقدير لاعلاقة له بالشيعة بناءً على فرض وجوده التاريخي، وعلى هذا يبطل تشنوع ابن تشنوع، هذا بناء على ثبوت الكلام عن التشنوع، فلاحظ.

يظهر المهدي، واليهود تزول عن القبلة شيئاً ومثلهم الرفضة، واليهود تنود^(١) في الصلاة ومثلهم الرفضة، واليهود ليس على نسائهم عدّة ومثلهم الرفضة، وحرفت اليهود التوراة والرفضة حرّفت الفرقان العظيم، وقالت اليهود: بحليّة مال الناس ومثلهم الرفضة، واليهود تسجد على قرونها في الصلاة ومثلهم الرفضة، واليهود تخفق برؤوسها دفعات قبل السجود تشبيهاً بالركوع ومثلهم الرفضة، واليهود تنتقص جبرئيل ومثلهم الرفضة، يغلطونه بإتيانه بالوحي إلى محمد ﷺ، واليهود ليس لنسائهم مهر ومثلهم الرفضة، يتمتعون بهن تمتعاً، واليهود يقولون السام عليكم وهو الموت ومثلهم الرفضة، واليهود يستحلّون دم كلّ مسلم ومثلهم الرفضة، واليهود يرون غش الناس ومثلهم الرفضة، واليهود يطلقون عند الحيض وغيره ليس له صحّة عندهم ومثلهم الرفضة، واليهود يحرمون العزل عن السرية ومثلهم الرفضة، واليهود يحرمون اللحد ومثلهم الرفضة، ومن ذلك جمعهم بين الصلاتين مستمرين عليه مشابهة لليهود.

وبعضهم حرم لحم الوز والجمال ويقولون بأنّ غيرهم من المسلمين أجسادهم نجسة، وغسلهم الظروف التي يشرب منها غيرهم، وعدم شربهم من نهر حفره يزيد، وعدم أكلهم من التوت الشامي، وبغضهم للتكلّم بكلمة العشرة، أو فعل شيء يصير عشرة لبغضهم خيار الصحابة العشرة المبشّرة بالجنة، وببغضون السابقين من مهاجريهم وأنصاريهم، وهم المبايعون تحت الشجرة ألف وأربعمئة سوى بضعة عشر منهم، وهجرهم التسمية باسم أبي بكر وعمر وعثمان، ويكرهون معاملة من يتسمّى بذلك.

ومن حماقاتهم يجعلون عدّة مشاهد للمنتظر ينتظرونه فيها مثل الذي في

(١) نقلاً: ناد منه إذا حرك رأسه وكشفه. انظر: لسان العرب ١٤: ٣٢١، مادة نه.

سامرة الذي يزعمون أنه غاب فيه وغيره، وقد يقيمون هناك إمّا فرساً وإمّا بغلة وإمّا غير ذلك ليركبه وقت خروجه، ويجعلون من ينادي عليه بالخروج. ثم إنه نفى وجود المنتظر وزعمه معدوماً.

قال: من حماقاتهم اتخاذهم نعجة لونها أحمر تشبهاً لها بعائشة، ويعذبونها بنتف شعرها واتخاذهم حلساً، يملؤونه سمناً، ويشقون بطنه، ويشربون السمن ويقولون: هو مثل ضرب عمر وشق بطنه وشرب دمه، ومثل تسمية أحدهم لحمارين من حمر الرحا بأبي بكر وعمر، ويعاقبهما، ويزعم أن عقوبتهما عقوبة أبي بكر وعمر.

وتارة يكتبون أسماءهما تحت أرجلهم حتى أن بعض العمال جعل يضرب رجلي من فعل ذلك، ويقول: إنما ضربت أبا بكر وعمر.

ومنهم من يُسمّى كلبه أبا بكر أو عمر ويلعنهما، ومنهم من يعظم أبا لؤلؤة لمجوسي حيث قتل عمر.

ومن حماقاتهم جعلهم المشاهد وأن فيها موتى من أهل البيت، فكم قد صدر منهم الكذب على الناس وقد يكون ذلك القبر قبر كافر أو غيره من الناس. ومن ذلك أن بعضهم لم يوقد بعض الحطب لزعمه أن دم الحسين عليه السلام وقع عليه.

ومن حماقاتهم ما يطول وصفها وينبغي أن يعلم أنه يوجد في الشيعة أضعاف ما ذكر من الخصال والفعال المذمومة، لكن ليس جميعه في إماميتهم وفي الزيدية، ولكن لما كان أصل مذهبهم مبنياً على الجهل صار جهلهم وكذبهم أكثر من سائر الفرق^(١)، انتهى ما يتعلّق بما نتبنا عليه من الفصل ملخصاً.

[قلت]:

وفيه من إثارة وإيقاد نار الفتنة، والمباغضة بين غفلة المسلمين وجهلهم ما ليس يخفى حتى على البليد، والعاقل المنصف يعلم بأنّ هذه بأجمعها مفتريات، وجملة منها لن تصدر، على فرض صدورها من ذي شعور عاقل، بل من أبله بليد ليس له لياقة لمعرفة الحقّ من الباطل.

وبالجملة: فنقول له: لِمَ لم تتصف من رددت عليه بدون حجة تلزمه بها ونسبت إلى أهل مذهبه الطامات التي هم منزّهون عنها؟
أما علمت من أوّل منهاجه^(١) بأنّه رجل إمامي اثني عشري فيلزم أن تَرُدَّ عليه من هذه الجهة، وتُميّز بينه وبين غيره من الفرق التي تسمّت باسم الشيعة، فإنّها فرق عديدة معروفة شائعة بين الناس، وجميعها عند من رددت عليه ضالة جارية على الباطل مجانية للحقّ^(٢).

(١) كتاب منهاج الكرامة في إثبات الإمامة (للعامة الحلّي) (م / ٧٢٦). انظر الذريعة ج ٢٣: ص ١٧٢، رقم ٨٥٣٤.

(٢) لا يخفى على الباحث الخبير أنّ المذاهب المنتسبة إلى الشيعة ليست من الشيعة، وأنّ عقيدة الشيعة نقيّة واضحة كالشمس لا لبس فيها ولا غموض ولا تغيير ولا تبديل، في جميع الأحقاب والآباد، ولكن ظهرت مذاهب بعد النبي ﷺ زعمت أنّها من الشيعة والناس على ضوء السياسة الحاكمة آنذاك نسبواهم إلى الشيعة في حين أنّ معظم هذه المذاهب كانت ناشئة من الأغراض السياسيّة والدواعي الدنيويّة التي جهدت على تشويه واقع الشيعة وإبعادهم عن المجتمع لئلا تتبلور أفكارهم وما ينشدونه من الإصلاح الشامل لجميع شعوب الأرض بإشاعة العدل والأمن والرخاء بين الناس، ومن الواضح لدى الخبير أنّ الشيعة تكوّن

❦ فيما فجر النبي ﷺ دعوته الخلافة الهادفة إلى مجتمع سليم متوازن في سلوكه واجتماعه واقتصاده فطلب منهم أن يتخذوا علي بن أبي طالب ﷺ وزيراً وخليفة ووصياً له لتمتدّ تعاليمه بعد رحيله ومن بعده الأئمة الطاهرين ﷺ ناشراً لأهدافه ومبادئه... ومن ذلك اليوم تأسس التشيع على الولاء لإمامة أمير المؤمنين ﷺ والإقرار بولايته.

وقد آمنت كوكبة من أعلام الصحابة والمساهمين في بناء الإسلام بهذه الدعوة العظيمة من النبي ﷺ وأقرت بإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، وإنه وصي رسول الله ﷺ وخليفته على أمته ومن بينهم سلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري والمقداد بن الأسود الكندي وعمّار بن ياسر، كما عن أبي حاتم السجستاني المتوفى (سنة ٢٠٥ هـ) ذكر في كتابه الزينة في الجزء الثالث منه قائلاً: إن لفظ الشيعة على عهد رسول الله ﷺ كان لقب أربعة من الصحابة وهم سلمان وأبو ذر والمقداد وعمّار، فهؤلاء اعتنقوا الإسلام حسب ما أنزله الله على نبيه، ورفضوا بيعه الحكام الذين انحرفوا عن الحق وعن حقيقة الإسلام وتعاليمه بعد النبي ﷺ، فجعلهم الحكّام الأموية والعباسية جبهة معارضة ضدهم، وقد اتهموهم بغير إنصاف بتهم رخيصة لا قيمة لها في المقاييس والموازين العلمية، وأضغطوا عليهم فقدّمت الشيعة في سبيل مبادئها المزيد من الضحايا والقرايين خالصة لوجه الله، وكان في طليعتهم ريحانة رسول الله ﷺ أبو الشهداء والأحرار الإمام الحسين ﷺ، فقد ثار في وجه حفيد أبي سفيان وابن معاوية يزيد فاجر بني أمية الذي استهتر بقيم الإسلام، فاستشهد الإمام - سلام الله عليه - مع الصفة الطاهرين من أهل بيته وأصحابه.

ثم اقتضت سياسة الحاكمة على إصااق مذاهب سياسية إلى الشيعة، وذلك للاستناد على فضائل أئمة أهل البيت ﷺ وما يتمتع بهم الأمة من المواهب والعبقريات بترويج المذاهب التي ليس فيها روح الإسلام ولا جوهرته النفيسة، وكان موقف أئمة الأطهار ﷺ مع هذه المذاهب ودعاة الالحاد موقف صراحة وشدة، فحكموا بالبراءة منهم بل وفي بعض الأحيان حكموا بإباحة دمائهم وأحكام الكفر عليهم لئلا تتحرف الأمة بالتيارات السياسية، وقد انتبه كثير من الناس بفعل الأئمة ﷺ في قبال جهود أعداء الإسلام والشيعة بحيث إن لم تبقى من تلك المذاهب والفرق المنتسبة إلى الشيعة إلّا قليل، والمهم أن إطلاق الشيعة حتى في زماننا

بل وبعضها كفرها معلوم، مثل الغالية^(١)، ومن قاربها في جحد بعض ضروريات

➤ تنصرف إلى الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وأمّا غيرهم فلا يطلق عليهم إلّا بالقرينة والمجاز فلاحظ.

(١) من المؤسف حقاً أنّه قد ظهرت على مسرح الحياة الإسلامية مشكلة الغلاة وهي في واقعها خروج عن الإسلام ومروق عن الدين، وقد ظهر هذا اللون المفجع في أيام الخلافة الظاهرية للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) حينما شاعت فضائله ومآثره وما يتمتع به من المواهب والعبقريات، فغالى فيه بعض الجهّال فزعموا أنّه الله، وقد قالوا له: أنت هو، فقال لهم: من هو؟ فأجابوه: أنت الله، ففرع الامام من ذلك، فأمر بنار فأجّجها وأحرقهم فيها وهم يقولون الآن صح عندنا أنّك الله؛ لأنّه لا يعذب بالنار إلّا الله، وفي ذلك يقول:

لَمَّا رَأَيْتَ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجِجْتَ نَارًا وَدَعَوْتَ قَنْبِرًا

(انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الاندلسي (م / ٤٥٦) ج ٤: ص ١٨٦)
وقد شاعت حركة الغلو في العصر الأموي والعباسي بصورة متسعة إيجابية، وقد ساعدت الحكومات الأموية والعباسية تلك الفرق، وساهمت في نشر أفكارها وعقائدها الفاسدة، وذلك لتشويه عقيدة الشيعة القائمة على الحق والمناهضة للظلم والجور.

وكان موقف أئمة أهل البيت (عليهم السلام) مع الغلاة بالشدة والصراحة، فحكموا بالبراءة منهم وبإباحة دمائهم وترتيب أحكام الكفر عليهم، فتعرّض هنا لموقف بعض الأئمة (عليهم السلام) معهم: فإنّ ممن دعى إلى الإلحاد هو أبو الخطاب محمد بن مقلص الأسدي الذي اشتهر بكنيته، وظهر بالكوفة وهو من أعداء الإسلام ودعاة الإلحاد، وقد دعا إلى الوهية الإمام الصادق (عليه السلام)، ولما بلغ الأمر إلى الإمام (عليه السلام) أمر شيعته بالابتعاد عنه والبراءة منه.

فقد روى عيسى بن أبي منصور قال: سمعت أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول: «اللهم العن أبا الخطاب فإنّه خوّفني قائماً وقاعداً وعلى فراشي، اللهم أذقه حرّ الحديد» (اختيار معرفة الرجال ج ٢: ص ٥٧٦، ح ٥٠٩).

ولمّا وجد ذلك أبا الخطاب من الإمام الصادق (عليه السلام) دعا إلى تأليه نفسه فأوجد حزباً فأغراهم بأكاذيبه وأضاليله ودجّله، فقد روى عنبسة بن مصعب بعض أكاذيبه، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): «أي شيء سمعت من أبي الخطاب؟» فقال: سمعته يقول: إنّك وضعت يدك

➤ على صدره وقلت له: عه ولا تنس وأنت تعلم الغيب، وأنت قلت: هو عيبة علمنا، وموضع سرنا، أمين على أحيائنا وأمواتنا، فتأثر الإمام الصادق عليه السلام وقال: «لا والله ما مس من جسدي جسده، وأما قوله: إنني قلت: إنني أعلم الغيب، فوالله الذي لا إله إلا هو ما أعلم الغيب، ولا آجرني الله في أمواتي، ولا بارك لي في أحيائي، إن كنت قلت له: وأما قوله: إنني قلت له: هو عيبة علمنا وموضع سرنا وأمين على أحيائنا وأمواتنا فلا آجرني الله في أمواتي ولا بارك لي في أحيائي إن قلت له من هذا شيئاً». (انظر اختيار معرفة الرجال ج ٢: ص ٥٧٩ ح ٥١٥). ولقد كشف الإمام عليه السلام أضرأله ودجله وحذر المسلمين من شروره وخداع حزبه، وقد أحاط به الفضل، ومنى بالخيبة والخسران.

ومن أقطاب الغلاة الملحدين المغيرة بن سعيد مولى بجلية فقد آله الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على ما قيل، وكان مشعوذاً وقد ادعى النبوة لنفسه، ومن شعوزته أنه كان يخرج إلى المقبرة فيتكلم فيرى مثل الجراد على القبور، وقد زعم أنه يحيي الموتى بالاسم الأعظم ويرى الناس أشياء من المخاريق (انظر لسان الميزان ج ٦: ص ٧٦)، وكان ماهراً في دس الأحاديث وافتعالها على أهل البيت عليهم السلام، يقول الإمام الصادق عليه السلام: «كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب فيدفعونها إلى المغيرة وكان يدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه ثم يأمرهم أن يثبتوها في الشيعة، فكل ما كان في كتب أبي من الغلو فذاك ممّا دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم» (اختيار معرفة الرجال ج ٢: ص ٤٩١، ح ٤٠٢).

وقد تضافرت الأخبار من الإمام عليه السلام في لعنه فقد روى عبد الرحمن بن كثير قال: قال أبو عبدالله عليه السلام يوماً لأصحابه: لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهودية كان يختلف إليها، يتعلم منها السحر والشعبذة والمخاريق، إن المغيرة كذب على أبي فسلبه الله الإيمان، وأن قوماً كذبوا علي ما لهم؟ أذاقهم الله حرّ الحديد، فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا...» (انظر اختيار معرفة الرجال ج ٢: ص ٤٩١، ح ٤٠٣).

وقد فشل المغيرة في دعواه بمواجهة الإمام عليه السلام له وانتهت حياته الأثيم، فهؤلاء بعض الدعاة إلى الغلو الذين كادوا أن يقضوا على الإسلام وحاولوا تشويه عقيدة الشيعة والخط من

الدين، بل ولمّ لم ينصف من مدحه على منهاجه ومن سعى في طبعه ومن طبعه ونشره في عدم تهذيبه من المفتريات التي نسبت إلى اثني عشرية الشيعة حفظاً لصاحب الردّ، ولهم من العار والخزي الذي يلحقهم من الفريات التي فيه على عباد الله الصالحين ودعاة الخلق إلى الدين القويم، وسُنّة الرسول ﷺ الرؤوف بالمؤمنين الرحيم.

أما علمتم يا جمهور أهل القبلة أنّ منهاجكم قد نشر فصار بأيدي اثني عشرية الشيعة، فغدى بما فيه للسخرية بكم من الشيعة ذريعة، فقال العامي العارف بأمر مذهبهم منهم: هذه صحف مشيّد مذهبنا منشورة^(١)، وعند من تسمّى بأهل السُنّة وغيرهم مشهورة من تفسيرها وحديثها وفقها وأصولها وغير ذلك، وهي منزّهة عن هذه المفتريات الفاضحة لمفتريها.

ألم تناد صحفهم في الفقه قديماً وحديثاً وفي الحديث باستحباب الصلاة

❦ قيمها وكانوا مدفوعين بحقدهم على الإسلام وعلى حماة الأئمة الأطهار ﷺ.

وعلى أيّ حال فلا علاقة للغلو والغلاة بالشيعة، وأنهما على طرفي نقيض، فقد حكم الأئمة أهل البيت ﷺ بكفرهم والبراءة منهم وأنهم خصوم الإسلام وأعداء أهل البيت ﷺ. ثمّ إنّ قد أجمع علماء الإمامية وفقهائهم تبعاً لأئمتهم ﷺ على نجاسة الغلاة وعدم جواز تغسيل موتاهم وعلى تحريم إعطائهم الزكاة، وعلى أنّه لا تحل أن يتزوج المسلمة بالغلاة ولا للمسلم أن يتزوج الغالية، مع أنّ الإمامية أجازوا الزواج الكتابية (انظر جواهر الكلام ج ٣٠: ص ٢٨). وأجمعوا أيضاً على أنّ المسلمين يتوارثون وإن اختلفوا بالمذاهب والأصول والعقائد، وقالوا: يرث المحق من المسلمين من مبطلهم ومبطلهم من محققهم ومبطلهم، إلّا الغلاة يرث منهم المسلمون، ولا يرثون من المسلمين (انظر الجواهر والعروة ووسيلة النجاة وغيرها من الكتب الفقهية في باب الإرث).

أول وقتها وبيان زيادة المثوبة على ذلك^(١).

وهذه جماعاتهم يشاهدونها ولو من له أدنى نور بصر يعرف به أول وقت المغرب فإنه يجدها مستعدة لدخول أول وقت، فإن دخل قام المؤذن فأذن، ثم أقيمت الصلاة، هذه حالهم ينظرها بعينه السني وغيره في العتبات العاليات وغيرها

(١) اتفق جميع علماء الإمامية الاثني عشرية على استحباب الصلاة في أول وقتها، وذلك للروايات الكثيرة الواردة عن النبي ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام في المجاميع الحديثية المعروفة لدى الشيعة.

منها: ما رواه الذريح المحاربي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال جبرئيل لرسول الله ﷺ: أفضل الوقت أوله» (الوسائل ج ٣: ص ٨٨، ب ٣ من المواقيت، ح ٨).

ومنها: ما رواه ابن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «لكل صلاة وقتان، وأول الوقت أفضلهما» (الوسائل ج ٣: ص ٨٩، ب ٣ من المواقيت، ح ١١).

ومنها: ما رواه زرار قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «أعلم أن أول الوقت أبداً أفضل فتعجل الخير ما استطعت» (الوسائل ج ٣: ص ٨٨، ب ٣ من المواقيت، ح ١٠).

ومنها: ما رواه قتيبة الأعشى عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا» (الوسائل ج ٣: ص ٨٩، ب ٣ من المواقيت، ح ١٥).

ومنها: ما رواه عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من صلى الصلوات المفروضة في أول وقتها وأقام حدودها رفعها الملك إلى السماء بيضاء نقية وهي تهتف به، وتقول: حفظك الله كما حفظتني، واستودعك الله استودعتني ملكاً كريماً، ومن صلاها بعد وقتها من غير علة ولم يقم حدودها رفعها الملك سوداء مظلمة، وهي تهتف به ضيعة ضيعة الله كما ضيعة، ولا رعاك الله كما لم ترعني»، ثم قال الإمام الصادق عليه السلام: «إن أول ما يسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله عز وجل الصلوات المفروضة، ومن الزكاة المفروضة، وعن الصيام المفروض، وعن الحج المفروض، وعن ولايتنا أهل البيت». (الوسائل ج ٣: ص ٩٠، ب ٣ من المواقيت ح ١٧).

إلى غير ذلك من الروايات، وقد عرفت منها بوضوح فضيلة أول الوقت، وهذا مما لا خلاف فيه بين علماء الشيعة، فلاحظ.

من المدن والقرى التي يسكنونها وهم يصلّون هذه الصلاة وغيرها بمنظر ومراى من الخلق، وليس يقدر على جحد ذلك سوى من خذله الله فأذهب حياه فأخذ يفترى وينكر المحسوسات بالبصر، ومن يعتني بقول من هذه حاله في الجُرأة على البهتان.

ومثل هذه مسألة الجهاد فليُنظر من في قلبه ريب إلى ما حروره فيه ^(١).

(١) اتفق علماء الإمامية الاثني عشرية على أنّ الجهاد فرض من فرائض الإسلام التي ندب إليها الكتاب والسنة. والآيات الواردة في وجوبه في غاية الكثرة، بل لعلك لا تجد موضوعاً مثله في كثرة الآيات الواردة فيه. منها: قوله تعالى: ﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم﴾ (سورة البقرة: ٢١٦) ومنها قوله تعالى: ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ (سورة التوبة: ٥) ومنها قوله تعالى: ﴿يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم﴾ (سورة التوبة: ٩) وغيرها.

والأخبار والروايات الواردة في وجوبه وفضله وحدوده وشرائطه وأحكامه كثيرة جداً بحيث لا يمكن إحصاؤها فإنّها بالغة عن حدّ التواتر: منها: ما رواه عمر بن أبان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: الخير كلّ في السيف، وتحت ظل السيف، ولا يقيم الناس إلّا السيف والسيوف مقاليد الجنة والنار». (الوسائل ج ١١: ص ٥، ب ١ من جهاد العدو، ح ١).

ومنها: ما رواه سماعة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: فوق كلّ ذي برٍّ حتى يقتل الرجل في سبيل الله، فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برٌّ». (الوسائل ج ١٥: ٢١٦، ب ١٠٤ من أحكام الأولاد، ح ٤).

ومنها: ما رواه عبد الرحمن السلمي قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «... أما بعد فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنة فتحه الله لخاصّة أوليائه...» (الوسائل ج ١١: ص ٨، ب ١ من جهاد العدو، ح ١٣).

ومنها: ما عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً قال: «إنّ أفضل ما توّسل به المتوسّلون إلى الله تعالى الإيمان به وبرسوله ﷺ والجهاد في سبيله فإنّه ذروة الإسلام» (نهج البلاغة ج ١: ١).

❦ ص ٢١٦، الخطبة رقم ١١٠ بتحقيق محمد عبده).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال فراجع المجاميع الحديثية من كتب الشيعة في باب الجهاد هذا، والجهاد على قسمين: ١- الجهاد الابتدائي. ٢- الجهاد الدفاعي. فإنَّ الجهاد قد يكون للدعاء إلى الإسلام، وقد يكون للدفاع، وهو في قبال الهجوم ضد الإسلام والمسلمين. والقسم الثاني منه على نوعين: الأول: هو الدفاع في قبال هجوم الأجانب والكفار، لئلا يتسلطوا على بلاد المسلمين وشؤونهم.

النوع الثاني: الدفاع عن مراكز التوحيد ودفع الفساد والمفسدين وإقامة دعائم الإسلام في بلاد المسلمين.

فالجهاد الدفاعي بكلا قسميه لا يعتبر فيه إذن الإمام المعصوم، بل يجب على المسلمين ذلك مطلقاً، وهذا أيضاً قد قام عليه إجماع الإمامية الاثني عشرية ويدلّ عليه من الآيات قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ (سورة البقرة: ٢٥١)، وقوله تعالى: ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأنَّ الله على نصرهم لقدير... ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع﴾ (سورة الحج: ٣٩ - ٤٠) إلى غير ذلك من الآيات فإنها تدلّ بوضوح على أنَّ الدفاع عن بيضة الإسلام وحوزه المسلمين ودفع فساد المفسدين وإقامة دعائم الإسلام واجب من الواجبات الشرعية.

ومما يدلّ عليه الروايات الواردة: منها: ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنه قد بلغه أنَّ رجلاً من أهل الشام كان يدخل على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة، فينتزع حجلها وقلبيها وقلائدها ورعائها، ما تمنع منه إلّا بالاسترجاع والاسترحام، ثمَّ انصرفوا وافرين ما نال رجلاً منهم كلّهم ولا أريق لهم دم، فقال عليه السلام: «لو أنَّ امرأئ مسلمة مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان به عندي جديراً» (نهج البلاغة ج ١: ص ١٦٥، الخطبة رقم ٢٧) بتحقيق محمد عبده.

وما ورد عن الإمام الحسين عليه السلام حين نزوله بكرلاء قال: «أما بعد فقد علمتم أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قال في حياته: من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرام الله ناكثاً لعهد الله، مخالفاً

وإلى أدعية مثل إمامهم زين العابدين عليه السلام وغيره في حق أهل الثغور ^(١).
وهذه صحفهم في مسألة القبلة وصلاتهم في التوجه إليها ^(٢).

❦ لست رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، ثم لم يغير بقول ولا فعل كان حقيقاً على الله أن يدخله مدخله وقد علمتم أن هؤلاء القوم قد لزمو طاعة الشيطان وتولّوا عن طاعة الرحمن وأظهروا الفساد وعطلوا الحدود واستأثروا بالغيء، وأحلّوا حرام الله وحرّموا حلاله...» (رواه العلامة المجلسي في البحار عن المناقب لابن شهر آشوب ج ٤: ص ٣٨١). وكذا الطبري في تاريخه ج ٤: ص ٣٠٤ في حوادث سنة ٦١ من الهجرة، وابن الأثير في الكامل ٤: ص ٤٨ وغيرهم وإلى غير ذلك من الروايات الواردة في المقام وهي كثيرة جداً، وليس يخفى على الخبير بأنّ الله سبحانه وتعالى هو ينصر عباده المجاهدين والنصر غير الظفر المحتوم على العدو، بل أنّ الله سبحانه وتعالى قد ينصر أوليائه بإيمانهم والربط على قلوبهم وإلقاء الرعب في قلوب أعدائهم والفوز للوصول إلى أغراضهم وأهدافهم السامية، كما حدث ذلك في نهضة الإمام الحسين عليه السلام فإنّه مع أصحابه وأنصاره الكرام استشهدوا في سبيل إنقاذ الدين الحنيف من برائن آل أبي سفيان الذين كادوا أن يقضوا على الإسلام ويحرّفوه عن مواضعه الإلهية بأعمالهم الإلحادية خاصّة يزيد بن معاوية وأعوانه الذين استهدفوا إرجاع الأمة إلى عصر الجاهلية بصورة علنية، ولكن الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه الكرام قد رووا بدمائهم شجرة التوحيد والنبوة وفضحوا يزيد وحزبه وسلفه الفاسقين وكشفوا عنهم الستار وعرفوهم للمسلمين وهو عليه السلام أسوة للشيعة.

وكيف كان فالجهد الدفاعي من الواجبات الشرعية والتشكيك فيه تشكيك فيما يحكم به الكتاب والسنة، بل العقل والفطرة البشرية أيضاً يحكما بوجوبه.

وأما الجهاد الابتدائي فقد دلّت الأخبار والفتاوى من علماء الشيعة على اشتراط إذن الإمام المعصوم فيه، ولكن قد خالف في ذلك بعض العلماء الإمامية الاثني عشرية (راجع منهاج الصالحين للسيد الخوئي ج ١: ص ٣٦٠ - ٣٦٦) فإن جماعة منهم أثبتوا جواز الجهاد الابتدائي حتى في عصر الغيبة بإذن الفقيه الجامع للشرائط، فلاحظ.

(١) انظر الصحيفة السجادية: ص ١٥٥، رقم الدعاء ٢٧.

(٢) اتفق علماء المسلمين قاطبة على أنّ قبلة المسلمين هي الكعبة المعظمة التي جعلها الله

وفي بيان وجوب الطمأنينة فيها حال القيام وحال الركوع وحال السجود، وحال التشهد والتسليم، وعلى ذلك جرى عملهم، فمن لم يستقرّ في شيء من ركوعه وسجوده وغير ذلك عن علم وعمد فصلاته باطلة، فمن الذي شاهد اثني عشريةً في صلاته ينود^(١)؟ وهذه صحفهم وسيرتهم تشهد بما بيناه^(٢).

❧ قياماً للناس وقبلة للمصلّين، فيجب على المصلّين أن يتجهوا إليها إن كانوا يروها، وإن لم يروها بعينهم فيتجهوا إلى جهتها، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين المسلمين كافة، بل إنّه من ضروريات الدين.

وقد صرح بذلك علماء الاثني عشرية في كتبهم وعلى سبيل المثال راجع كتاب المقنعة للشيخ المفيد (م / ٤١٣): ص ٩٥. والمؤتلف والمختلف لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (م / ٤٦٠) ج ١: ص ٩٦. والمبسوط في الفقه الإمامية للشيخ الطوسي ج ١: ص ٧٧. والسرائر لابن إدريس الحلبي (م / ٥٩٨) ج ١: ص ٢٠٤. وشرائع الإسلام للمحقق الحلبي (م / ٦٧٦) ج ١: ص ٥٥. وقواعد الأحكام للعلامة الحلبي (م / ٧٢٦) ج ١: ص ٢٥٠. وإرشاد الأذهان للعلامة الحلبي ج ١: ص ٢٤٤. ومختلف الشيعة للعلامة الحلبي ج ٢: ص ٦٠. والدروس للشهيد الأول (م / ٧٨٦) ج ١: ص ١٥٨. ومهذب البارع في شرح مختصر النافع لابن فهد الحلبي (م / ٨٤١) ج ١: ص ٣٠٤. وجامع المقاصد في شرح القواعد للمحقق الكرّكي (م / ٩٤٠) ج ٢: ص ٥٩. ومجمع الفائدة في شرح الإذهان للمحقق الأردبيلي (م / ٩٩٣) ج ٢: ص ٥٧. ومدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام للسيد محمد العاملي (م / ١٠٠٩) ج ٣: ص ١١٨. والحدائق الناضرة للمحقق البحراني (م / ١١١٨) ج ٦: ص ٣٦٨. ورياض المسائل للسيد علي الطباطبائي (م / ١٢٣١) ج ٣: ص ١١١. ومستند الشيعة للمحقق التراقي (م / ١٢٤٥) ج ٤: ص ٢٠٦. وجواهر الكلام للشيخ الجواهري (م / ١٢٦٦) ج ٨: ص ٣. ووسيلة النجاة للسيد أبو الحسن الاصفهاني (م / ١٣٦٥) ج ١: ص ١٤٦، وغير ذلك.

(١) تتوّد الغصن أي تحرك، ناد الرجل ينود إذا حرك رأسه وأكتافه.

(٢) لا يخفى على الباحث الخبير أنّ الطمأنينة واجبة في حال ذكر الواجب من الصلاة وحال الركوع والسجود والتشهد والسلام وغير ذلك باتفاق علماء الإمامية الاثني عشرية، بل قال

ومثل ذلك نسبته نفي العدة عن نسائهم، فهذه صحفهم وسيرتهم تنادي بكذب ذلك^(١)، نعم غير المدخول بها واليائسة بمجرد ما طلقنا تبينان من دون

❦ الشيخ الطوسي رحمه الله في الخلاف: إنّها ركن من أركان الصلاة. (انظر الخلاف ج ١: ٣٤٨)، ولأجل وضوح الأمر لاحظ الغنية لابن زهرة الحلبي (م / ٥٨٥): ص ٧٩. وشرائع الاسلام للمحقق الحلبي (م / ٦٧٦) ج ١: ص ٦٧. والمعتبر في شرح المختصر للمحقق الحلبي ج ٢: ص ١٩٤. وقواعد الأحكام للعلامة الحلبي (م / ٧٢٦) ج ١: ص ٢٧٥. وإرشاد الأذهان للعلامة الحلبي ج ١: ص ٢٥٤. والدروس للشهيد الأوّل (م / ٧٨٦) ج ١: ص ١٧٧ - ١٧٨. ومسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام للشهيد الثاني (م / ٩٦٥) ج ١: ص ٢١٤. والمهذب البارع في شرح مختصر النافع لابن فهد الحلبي (م / ٨٤١) ج ١: ص ٣٧١. وجامع المقاصد في شرح القواعد للمحقق الكركي (م / ٩٤٠) ج ٢: ص ٢٨٤. ومجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الإذهان للمحقق الأردبيلي (م / ٩٩٣) ج ٢: ص ٢٥٣. ومدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام للسيد محمد العاملي (م / ١٠٠٩) ج ٣: ص ٣٨٧، وغير ذلك.

(١) انظر الهداية للشيخ الصدوق (م / ٣٨١): ص ٢٧٧. والمبسوط في فقه الإمامية لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (م / ٦٤٠) ج ٥: ص ٢٣٤. والنهاية في مجرد الفقه والفتاوى للشيخ الطوسي: ص ٥٣١. والسرائر الحاوي لتحرير الفتاوى لابن إدريس الحلبي (م / ٥٩٨) ج ٢: ص ٧٣١. وشرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام للمحقق الحلبي (م / ٦٧٦) ج ٣: ص ٣٣. ومختلف الشيعة في أحكام الشريعة للعلامة الحلبي (م / ٧٣٦) ج ٧: ص ٤٦٣، وتحرير الأحكام للعلامة الحلبي ج ٤: ص ١٥١. وقواعد الأحكام للعلامة الحلبي ج ٣: ص ١٣٨. وإيضاح الفوائد في شرح القواعد لمحمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي (م / ٧٧١) ج ٣: ص ٣٣٥. ومهذب البارع في شرح مختصر النافع لابن فهد الحلبي (م / ٨٤١) ج ٣: ص ٤٧٩. وغاية المراد في شرح الإرشاد للشهيد الأوّل (م / ٧٨٦) وحاشية الإرشاد للشهيد الثاني (م / ٩٦٥) ج ٣: ص ٢٣٨، ومسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام للشهيد الثاني ج ٩: ص ٢١٣. وكشف اللثام للفاضل الهندي (م / ١١٣٧) ج ٨: ص ٩٠. وجواهر الكلام للمحقق الجواهري (م / ١٢٦٦) ج ٣٢: ص ٢١١. وتكملة عروة الوثقى ج ١: ص ٥٣. ووسيلة النجاة للسيد أبو الحسن الاصفهاني (م / ١٣٦٥) ج ٢: ص ٤٤١. وجامع المدارك في شرح مختص النافع للسيد أحمد الخانسان، ج ٤: ص ٥٤٢، وغد ذلك.

عدة، وقد وردت على ذلك أخبار أهل البيت عليهم السلام من طرقهم ^(١).

(١) اتفق علماء الإمامية على أن غير المدخول بها أو من بحكمها من الصغيرة واليائسة لا عدة عليها عدا المتوفى عنها زوجها.

قال صاحب الجواهر: بلا خلاف أجده في شيء من ذلك، بل الإجماع بقسميه عليه... (الجواهر ٣٢: ص ٢١٢).

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة﴾. (سورة الأحزاب: ٤٩).

فإن الله سبحانه وتعالى قد بين في هذه الآية الكريمة حكماً استثنائياً من حكم عدة النساء المطلقات، وهو أن الطلاق إن وقع قبل الدخول فلا تلزم العدة.

والروايات الكثيرة الواردة في المقام بالغة عن حد الاستفاضة.

منها: ما رواه زرارة عن أحدهما عليهما السلام: في رجل تزوج بكراً ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثلاث تطليقات كل شهر تطليقة، قال: «بانت منه في التطليقة الأولى واثنتان فضل، وهو خاطب يتزوجها متى شاءت وشاء بمهر جديد»، قيل له: فله أن يراجعها إذا طلقها تطليقة قبل أن تمضي ثلاثة أشهر؟ قال: «لا إنما يكون له أن يراجعها لو كان دخل بها أولاً، فأما قبل أن يدخل بها فلا رجعة له عليها قد بانت منه ساعة طلقها». (الوسائل ج ١٥: ص ٤٠٥، ب ١ من العدد، ح ٢).

ومنها: ما رواه جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام: في الرجل يطلق الصبية التي لم تبلغ ولا يحمل مثلها وقد كان دخل بها والمرأة التي يئست من المحيض وارتفع حيضها فلا يلد مثلها قال: «ليس عليهما عدة وإن دخل بهما» (الوسائل ج ١٥: ص ٤٠٦، ب ١ من العدد، ح ٣).

ومنها: ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ثلاث تتزوجن على كل حال: التي لم تحض ومثلها لا تحيض»، قال: قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا أتى لها أقل من تسع سنين، والتي لم يدخل بها، والتي قد يئست من المحيض ومثلها لا تحيض، قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا كان لها خمسون سنة» (الوسائل ج ١٥: ص ٤٠٦، ب ١ من العدد، ح ٤).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال فإنّها تدلّ بالصراحة، على أن غير المدخول بها واليائسة والصغيرة ليس عليهن عدة، فلا حظ.

ونسبته تحريف الفرقان العظيم إلى الشيعة من أعظم الفريات^(١)، فإنّهم

(١) لا يخفى على الباحث المنصف أنّ ما يُنسب إلى الشيعة القول بتحريف القرآن هو مجرد تشنيع وتهويل، وليس له في معتقدات الشيعة وجود.

أولاً: لأنّه قد أجمع المسلمون من الشيعة وأهل السنّة عملاً على أنّ ما بين دفتي المصحف هو تمام القرآن الشريف، كما يشهد بذلك المصاحف الموجودة والمنتشرة في جميع بلاد الإسلام والمتداولة بين المسلمين قاطبة، فيرون أنّ قراءة القرآن تكون بقراءة السور والآيات المرسومة في تلك المصاحف لا يزيّدون عليها كلمة ولا ينقصون منها كلمة، وهذا واضح ظاهر، كما أنّ فقهاء الشيعة ذكروا في باب استحباب قراءة بعض السور في الصلاة أو غيرها أنّ المراد بها قراءة السور على الوجه المرسوم في تلك المصاحف من دون زيادة ولا نقص، ولذا لا ينتهون على لزوم إضافة كلمة إليها أو إنقاص كلمة منها، مع أنّه لو كان فيها ما ليس قراناً للزمهم التنبيه إلى حذفه في الصلاة؛ لأنّ كلام الآدميين - غير الذكر والقرآن - مبطل للصلاة، وإن كان قد سقط منها شيء من القرآن للزمهم التنبيه على تداركه وقراءته تكميلاً للسورة، خصوصاً في الفرائض اليومية؛ لأنّ المعروف من المذهب الإماميّة لزوم قراءة سورة تامة مع الفاتحة في الصلاة.

فسكوّتهم عن ذلك شاهد بتسالمهم على أنّ المرسوم من تلك المصاحف هو تمام السور القرآنية المعهودة.

وهذا الإجماع العملي من أقوى الشواهد على موقف المسلمين كافة - شيعة وغير شيعة - من القرآن المجيد، ولا يقف في مقابله شيء؛ لأنّه يكشف عن أنّ كون القرآن الشريف تمام ما في المصحف الموجود حقيقة.

وقد أقرّ بها المسلمون وعملوا عليها، فالقول بتحريف القرآن في حدّ ذاته شنيع لا يتحمّله مسلم آمن برسالة محمد ﷺ سواء كان شيعياً أم سنياً، ولعلّ هذا هو الوجه العقلائي في تأييد قول الله - سبحانه وتعالى - حيث تكفّل لحفظ القرآن الكريم فقال عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. (سورة الحجر: ٩)، وعليه فلا يمكن أن ينقص منه ولا يزيّد فيه حرفاً واحداً وهو معجزة نبيّنا ﷺ الخالدة.

وثانياً: أنّه قد تعرّض علماء الشيعة منذ القرن الثالث إلى يومنا الحاضر لموضوع نفى

بالضرورة لم يجمعوه، وجامعه باتفاق المسلمين عثمان، فيلزم من ذلك على فرض صدور تحريف فيه صدوره من عثمان ومن عاونه على جمعه^(١) وليس فيهم

❧ التحريف في كتبهم في عدّة من العلوم، ففي كتب الاعتقادات يتطرّقون إليه حينما يذكرون الاعتقاد في القرآن الكريم، وفي كتب الحديث حيث يعالجون الأحاديث الموهمة للتحريف بالنظر في أسانيدھا ومداليلھا، وفي بحوث الصلاة من كتب الفقه، وفي أحكام قراءة القرآن، وفي مسألة وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن في الصلاة كما تقدّم وغيرها من المسائل في كتب أصول الفقه عنه ما يبحثون عن حجّة ظواهر الكتاب، وفي باب تعارض الأخبار والترجيح بالكتاب العزيز، فهم في جميع هذه المواضع ينصّون على عدم زيادة ونقصان في القرآن الكريم، وفيهم من يصرّح بأنّ من نسب إلى الشيعة أنّهم يقولون: بأنّ القرآن أكثر من هذا الموجود بين الدفّتين فهو كاذب (انظر كتاب الاعتقادات للشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي الملقّب بالصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هـ: ص ٩٣). وفيهم من يقول: بأنّ عليه إجماع علماء الشيعة بل المسلمين (انظر التبيان في تفسير القرآن للشيخ محمد بن الحسن الطوسي الملقّب بشيخ الطائفة المتوفى سنة ٤٦٠ ج ١: ٣ ذكره في مقدمة تفسيره). وفيهم من يستدلّ على نفي التحريف من الكتاب والسنة وغيرهما (انظر أجوبة المسائل المهنية للعلامة الحلّي المتوفى سنة ٧٢٦: ص ١٢١).

ولقد جاء جماعة كثيرة من أعلام الطائفة الإمامية فأكدوا هذه الحقيقة، وقد أطال المرجع الديني آية الله العظمى السيد الخوئي في تنفيذ دعوى التحريف في مقدّمة كتابه (البيان في تفسير القرآن)، وقد كتب جماعة في ذلك كتباً مستقلة منشورة مشهورة، وقد تعرّضوا فيها لكثير من الشواهد على نفي التحريف ومناقشة الأخبار التي سبقت شاهداً على وقوعه، ووجوه تأويلها، ولا يسعنا ذكر جميعها في هذا المجال.

وبالجملة: فإنّ الشيعة الإمامية تعتقد بعدم تحريف القرآن، وأنّ الكتاب الموجود بين أيدينا هو جميع ما أنزله الله - عز وجل - على نبيّنا محمد ﷺ من دون أي زيادة أو نقصان، وهذه عقيدة الشيعة في ماضيهم وحاضرهم كما جاء التصريح به في كلمات كبار علماء الشيعة منذ أكثر من ألف عام حتى العصر الأخير، فلاحظ.

(١) لا يخفى أنّ ممّا يثير شبهة تحريف القرآن في الأذهان الأحاديث والروايات التي وردت في

❦ صحاح أهل السنّة ومسانيدهم في باب كيفية جمع القرآن وهي كثيرة، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه بسنده عن أنس بن مالك قال: إنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها عليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة أو مصحف أن يحرق (صحيح البخاري ٦: ص ٥٨١، ح ١٤١٣، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن).

أقول: هذا الحديث صريح في أنّ عثمان أعدم المصاحف إلّا مصحف واحد، وهذه القضية - بغضّ النظر عن جزئياتها - تقتضي الشكّ في القرآن الموجود؛ إذ الاختلاف بينه وبين تلك المصاحف قطعي، فما الدليل على صحّته دونها؟ وأين الوثوق بحصول التواتر لجميع سورة وآياتها؟

لاسيما أنّ أصحاب المصاحف كانوا أفضل وأعلم من زيد بن ثابت في علم القرآن كعبدالله بن مسعود الذي أخرج البخاري عنه أنّه قال: والله لقد اتخذت من رسول الله بضعاً وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب النبي أنّي من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم. (صحيح البخاري ج ٦: ص ٥٨٦ ح ١٤٢٥، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ).

ثمّ إنّ حديث إحراق عثمان المصاحف يفيدنا كما يظهر منه أنّ القرآن كان غير مجموع على عهد النبي ﷺ، والصحابة هم الذين تصدّوا لجمعه من بعده ﷺ، ومن المتسالم عليه بين المسلمين عدم عصمة الأصحاب والعادة تقتضي هناك بعدم التمكن من الإحاطة بجميع ما هم بصدده، فيحتمل قوياً ضياع بعض الآيات أو السور، وحينئذٍ يقع الشكّ في أن يكون

❦ القرآن الموجود جامعاً لجميع ما أنزله الله على نبيه ﷺ أو كان هناك بعض الآيات أو بعض السور لم يجمع مع القرآن وقد أحرق في تلك المصاحف كما وقع ذلك بالنسبة إلى آية الرجم حيث ورد: أن عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده. (الاتقان في علوم القرآن ج ١: ١٨٥، في النوع الثامن عشر. وفي عون المعبود ج ١٠: ص ٢٠) مضافاً إلى أنه يظهر من خلال الأحاديث والآثار كثرة تكلم الصحابة والتابعين في جمع عثمان المصاحف. فمنهم من طعن في زيد بن ثابت الذي باشر الأمر بأمر عثمان (انظر فتح الباري ج ٩: ص ١٦).

ومنهم: من طعن في كيفية الجمع (انظر الاتقان في علوم القرآن ج ١: ص ٣١٦). ومنهم: من كان يفضل مصحف غيره من الصحابة تفضيلاً لأصحابها على عثمان في علم القرآن (انظر فتح الباري ج ٩: ص ١٥ وتفسير الكبير للفخر الرازي ج ٢٢: ص ٧٤، ذيل آية ٦٣ من سورة طه).

وسار التكلم من الصحابة والتابعين إلى العلماء والمحدثين فجعلوا يتناظرون في جمع عثمان بين مثبت ومنكر حتى ألف ابن الأثير كتابه المعروف الموسوم بـ«الرد على من خالف مصحف عثمان».

وصفوة القول أن الروايات الواردة في كيفية جمع القرآن في كتب أهل السنة والجماعة مخالفة للإجماع القطعي بأن القرآن متواتر، فإن هذه الروايات تقطع طريق إثبات التواتر؛ إذ أنها تقول: إن إثبات آيات القرآن حين الجمع كان منحصرأً بشهادة شاهدين أو بشهادة رجل واحد إذا كانت شهادته تعدل لشهادتين، وعلى هذا فاللازم أن يثبت القرآن بالخبر الواحد، وهل يمكن لمسلم أن يلتزم بذلك؟

وبالجملة: لا بد من طرح هذه الروايات التي تدل على أن عثمان أو غيره من الصحابة جمعوا القرآن بغير تواتر وقد ثبت ذلك بإجماع المسلمين.

والعجيب أن عثمان نفسه طعن في المصحف الذي أمر بتجميعه، كما ورد في الحديث عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً من لحن سقيمته العرب بألسنتها. (كنز العمال ج ٢: ص ٥٨٦، ح ٤٧٨٤. والدر المنثور ج ٢: ص ٢٤٦، ذيل الآية ٦٣ من سورة طه)، ولمن أراد

شيعي، وفي الدر المنثور عن أبي عبيد وابن الضريس وغيرهما، عن ابن عمر ما دلّ على ذهاب كثير منه^(١).

وفيه عن البخاري في تاريخه وعن أبي عبيد وابن مردويه وغيرهم عن حذيفة ما دلّ على نقص بعض السور عما كانت عليه على عهد رسول الله ﷺ^(٢).

وفيه عن أبي عبيد وابن المنذر وابن حبان وابن مردويه عن ابن عباس ما دلّ على تسميتهم سورة التوبة بالفاضحة^(٣) من حيث نزول مثالب غالب الناس فيها بأسمائهم^(٤).

وفيه عن ابن حبان ما بمعناه عن عمر وقال فيه بما لفظه: حتى ظننا تأتي على آخرنا^(٥) إلى غير ذلك ممّا قد ثبت من طرق أهل السنة ممّا دلّ على تحريف الفرقان العظيم^(٦).

➤ المزيد من البحث في هذا المجال فليراجع كتاب البيان في تفسير القرآن للمرجع الديني آية الله العظمى السيد الخوئي، وكتاب تفسير الميزان للسيد الطباطبائي في ذيل تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الميزان ج ١٢: ص ١٠٦).

(١) انظر الدر المنثور ج ٥: ص ١٧٩، أوّل سورة الأحزاب.

(٢) نفس المصدر المتقدم: ص ١٨٠.

(٣) الدر المنثور ج ٣: ص ٢٠٨.

(٤) نفس المصدر المتقدم.

(٥) نفس المصدر المتقدم.

(٦) لا يخفى على الباحث الخبير أنّ الأحاديث الواردة في كتب أهل السنة والجماعة الدالة على نقصان القرآن الكريم كثيرة من حيث العدد وصحيحة من حيث الإسناد وواضحة من حيث الدلالة.

أمّا الكثرة في العدد فقد اعترف بها بعضهم كالآلوسي (انظر روح المعاني ج ١: ص ٢٥)

❧ واعتراف بعضهم بأنها ليست بقليلة كالرافعي (انظر إعجاز القرآن: ص ٤٤) وغيرهم من أعيان علماء أهل السنة والجماعة.

أما الأحاديث الواردة في كتبهم في نقصان القرآن: فمنها: ما يتعلق بالسور، ومنها: ما يتعلق بالآيات وأجزائها، وإليك الأحاديث الواردة حول نقصان سورة الأحزاب:

منها: ما رواه السيوطي بقوله: أخرج عبد الرزاق في المصنّف الطيالسي، وسعيد بن منصور، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند، وابن منيع والنسائي، والدارقطني في الأفراد، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، والحاكم - وصححه - وابن مردويه، والضياء في المختارة: عن زرّ، قال: قال لي أبي بن كعب: كيف تقرأ سورة الأحزاب - أو كم تعدّها -؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية، فقال أبي: قد رأيتهما وأنها لتعادل سورة البقرة وأكثر من سورة البقرة، ولقد قرأنا فيها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم» فرفع منهما ما رفع (الدر المنثور ج ٥: ص ١٧٩).

ومنها: ما رواه المتقي الهندي عن زر بن حبیش، قال: قال أبي بن كعب: يا زرّ: كأني يقرأ سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاث وسبعين آية، قال: إن كانت لتضاهي سورة البقرة أو هي أطول من سورة البقرة... (كنز العمال ج ٢: ص ٥٦٧، ح ٤٧٤٣).

ومنها: ما رواه السيوطي بسنده عن عائشة، أنّها قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن رسول الله ﷺ مئتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن. (الاتقان في علوم القرآن ج ٣: ص ٨٢، والدر المنثور ج ٥: ص ١٨٠، وفيه: عن أبي عبيدة في الفضائل وابن الانباري وابن مردويه).

ومنها: ما أخرجه السيوطي عن البخاري في تأريخه عن حذيفة قال: قرأت سورة الأحزاب على النبي ﷺ فنسيت منها سبعين آية ما وجدتها. (الدر المنثور ج ٥: ص ١٨٠). وأما الأحاديث الواردة في كتبهم حول نقصان سورة التوبة:

فمنها: ما رواه السيوطي بقوله: أخرج ابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط، وأبو الشيخ والحاكم وابن مردويه، عن حذيفة، قال: التي تسمّون سورة التوبة هي سورة العذاب، والله ما تركت أحداً إلا نالت منه، ولا تقرأون ممّا كنّا نقرأ إلا ربعها. (الدر المنثور ج ٣: ص ٢٠٨).

ومنها: ما رواه السيوطي أيضاً بقوله: أخرج أبو الشيخ عن حذيفة، قال: ما تقرأون ثلثها. (الدر المنثور ج ٣: ص ٢٠٨).

ومنها: ما رواه السيوطي أيضاً بقوله: أخرج أبو عبيد وابن المنذر وأبو الشيخ وابن مردويه، عن سعيد بن جبير، قال: قلت: لابن عباس: سورة التوبة؟ قال: التوبة؟ بل هي الفاضحة! ما زالت تنزل فيهم ظننا أن لن يبقى منا أحد إلا ذكر فيها. (الدر المنثور ج ٣: ص ٢٠٨).

وروى مثله عن عمر بن الخطاب (انظر الدر المنثور ج ٣: ص ٢٠٨)، فسورة التوبة كانت في نظر هؤلاء الأصحاب وهم ١- عبدالله بن عباس. ٢- حذيفة اليمان. ٣- عمر بن الخطاب، أضعاف هذا المقدار الموجود في القرآن الفعلي.

وأما الأحاديث الواردة في كتبهم الدالة على أنهم كانوا يشبهون السور في الطول والشدة بسورة براءة أو يشبهونها بالمسبّحات.

فمنها: ما رواه مسلم في صحيحه والحاكم في مستدركه والسيوطي في الدر المنثور عن مسلم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي عن أبي موسى الأشعري أنه قال لقراء أهل البصرة: وإنا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فنسيتها، غير أنّي حفظت منها لو كان لابن آدم واديان من مال لا يتبغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوفه إلا التراب. وكنّا نقرأ سورة نشبهها باحدى المسبّحات أولها: سُبْحَ اللَّهِ ما في السماوات، فأنسيناها غير أنّي حفظت منها: * يا أيّها الذين آمنوا لا تقولوا مالا تفعلون * فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة (صحيح مسلم ج ٣: ص ١٠٠ كتاب الزكاة، باب لو أنّ لابن آدم واديين لا يتبغى ثالثاً. والمستدرك على الصحيحين ج ٢: ص ٢٢٤. والدر المنثور ج ١: ص ١٠٥).

وأما ما يتعلّق بالآيات وأجزائها:

فمنها: ما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب أنه قال: إنّ الله بعث محمداً بالحقّ وأنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشي إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله. ثمّ إنّنا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا

➤ ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو: إنَّ كفرًا بكم أن ترغبوا... (انظر صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٨٥، ح ١٦٧٤، كتاب الحدود، باب رجم الجنين من الزنى إذا أحصنت).

ورواه مسلم في صحيحه ج ٥: ص ١١٦، كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنى وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٤٠ و ٥٥. والدارمي في سننه ج ٢: ص ١٧٠ وغيرهم. ومنها: ما رواه مالك بن أنس بسنده عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب: ... إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل: لانجد حدّين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ﷺ، ورجمنا والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتهما (الشيخ والشيخة فارجموها البتّة) فإنّا قد قرأناها. (الموطأ لمالك بن أنس ج ٢: ص ٨٢٤، ح ١٠. ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٣٦ و ٤٣).

ومنها: ما رواه ابن ماجة عن عائشة، قالت: نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها (سنن ابن ماجة ج ١: ص ٦٢٥ ح ١٩٤٤. ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٨: ص ٦٤، ح ٤٥٨٨. والطبراني في المعجم الأوسط ج ٨: ص ١٢).

ومنها ما رواه الحاكم في المستدرک بسنده عن مروان بن عثمان عن أبي إمامة بن سهل حنيف: أنَّ خالته أخبرته: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم الشيخ والشيخة فارجموهما البتّة بما قضيا من اللذة (انظر المستدرک على الصحيحين ج ٤: ص ٤٥٩. ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٦: ص ٢٦٥. والسيوطي في الاتقان في علوم القرآن ج ٣: ص ٨٢). هذا بالنسبة إلى «آية الرجم» واقتصرنا على هذه الروايات حول «آية الرجم» طلباً للاقتصار ولو أردنا أن نذكر كلّها لطال بنا المقام.

وأما ما ورد من الروايات حول «آية الرغبة».

فمنها: ما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب أنّه قال في حديث: إنّّا كنّا نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم أو: «إنَّ كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم» (انظر صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٨٥، ح ١٦٧٤، كتاب الحدود، باب رجم

➤ الحبلئى من الزنى إذا أحصنت. ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ١: ص ٥٥).
ومنها: ما رواه السيوطي في الإتيان بقوله: أخرج الضريس عن ابن عباس قال: كنّا نقرأ: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم» أو: «إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم» (انظر الاتقان في علوم القرآن ج ٢: ص ٤٢).

ومنها: ما رواه السيوطي أيضاً بقوله: أخرج الطيالسي وأبو عبيد والطبراني، عن عمر بن الخطاب، قال: كنّا نقرأ «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم ثمّ قال يزيد بن ثابت: أكذلك يازيد؟ فقال: نعم» (الإتيان في علوم القرآن ج ٣: ص ٨٣).

وأما ما ورد في الروايات حول آية لو كان لابن آدم واديان:

فمنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي الأسود عن أبيه قال: بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثئة رجل قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقراءهم، فأتوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنّا كنّا نقرأ سورة كنّا نشبهها في الطول والشدة بـ «البراءة» فأنسيتها، غير أنّي حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لا تبغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب. (صحيح مسلم ج ٣: ص ١٠٠، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لا تبغى ثالثاً).
ومنها: ما أخرجه السيوطي عن أبي عبيد وأحمد والطبراني في الأوسط والبيهقي في شعب الإيمان عن أبي واقد الليثي، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا أوحى إليه أتيناها فعلمنا ممّا أوحى إليه، قال: فجئت ذات يوم، فقال: «إنّ الله يقول: إنّّا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم وادٍ من ذهب لأحب أن يكون إليه الثاني ولو كان له الثاني، لأحب أن يكون إليهما الثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب» (الدر المنثور ج ١: ص ١٠٥).

ومنها: ما أخرجه السيوطي أيضاً: عن أبي عبيد وأحمد أبي يعلى والطبراني عن زيد بن أرقم، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: لو كان لابن آدم من ذهب وفضّة لا تبغى الثالث، ولا يملأ بطن ابن آدم إلّا التراب ويتوب الله على من تاب (الدر المنثور ج ١: ص ١٠٥).

ومنها: ما أخرجه السيوطي أيضاً بسنده عن جابر بن عبد الله قال: كنّا نقرأ لو أنّ لابن آدم ملء وادٍ مال لأحب إليه مثله، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب، ويتوب الله على من تاب. (الدر المنثور ج ١: ص ١٠٥).

ومنها: ما أخرجه السيوطي أيضاً عن أحمد والترمذي والحاكم - وصحاه - عن أبي بن كعب: أنّ رسول الله ﷺ قال: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، فقراً: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب، فقرأ فيها: ولو أنّ ابن آدم سأل وادياً من مال...». (انظر الدر المنثور ج ٦: ص ٣٧٨).

روى هذا الحديث أيضاً ابن الأثير عن الترمذي (انظر جامع الاصول ج ٢: ص ٥٠٠ ح ٩٧٢).

وأما ما ورد من الروايات حول آية الجهاد: فمنها: ما أخرجه السيوطي عن أبي عبيد وابن الضريس وابن الأنباري عن المسور بن مخرمة قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا: «أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة» فأنا لا أجدها؟ قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن. (انظر الدر المنثور ج ١: ص ١٠٦. والاتقان في علوم القرآن ج ٣: ص ٨٤). ورواه المتقي الهندي في كنز العمال ج ٢: ص ٥٦٧ ح ٤٧٤١.

وأما ما ورد عن الروايات حول آية المتعة: فمنها: ما رواه الحاكم بسنده عن أبي سلمة قال: سمعت أبا نضرة يقول: قرأت على ابن عباس فما استمتعتم به منهن فاتوهنّ أجورهنّ فريضة، قال: ابن عباس: فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى، قال أبو نضرة: فقلت: لا نقرأها كذلك، فقال ابن عباس: والله لأنزلها الله كذلك. (المستدرک علی الصحیحین ج ٢: ص ٣٠٥). وقال الزمخشري في تفسيره: وعن ابن عباس: كان يقرأ فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى. (الكشاف ج ١: ص ٥١٩).

وأما ما ورد من الروايات حول آية الصلاة على النبي ﷺ: فمنها: ما رواه السيوطي بسنده عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: قرأ عليّ أبيّ وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة: أنّ الله وملائكته يصلّون على النبي يا أيّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً، وعلى الذين يصلّون الصفوف الأول، قالت: قبل أن يغيّر عثمان المصاحف. (الإتقان في علوم

➤ القرآن ج ٣: ص ٨٢).

وأما ما ورد من الروايات حول آية الولاية:

فمنها: ما أخرجه السيوطي بسنده عن الفريالي والحاكم وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابن عباس: أنّه كان يقرأ هذه الآية: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ وهو أبّ لهم ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾. (الدر المنثور ج ٥: ص ١٨٣).

ومنها: أخرجه أيضاً بسنده عن عبد الرزاق، وسعيد بن منصور وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر والبيهقي عن مجاهد، قال: مرّ عمر بن الخطاب بـ غلام وهو يقرأ في المصحف: ﴿النبي أولى من مؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم﴾ وهو أبّ لهم، فقال: يا غلام حكّها، فقال: هذا مصحف أبيّ بن كعب، فذهب إليه فسأله، فقال: إنّ كان يلهيني القرآن، ويلهيك الصفاق بالأسواق. (الدر المنثور ج ٥: ص ١٨٣).

وأما ما ورد من الروايات حول آية كفى الله المؤمنين القتال:

فمنها: ما أخرجه السيوطي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿كفى الله المؤمنين القتال﴾ (الأحزاب: ٢٥) عن أبي حاتم عن ابن مردويه عن ابن عساكر عن ابن مسعود: أنّه كان يقرأ الآية هكذا: ﴿كفى الله المؤمنين القتال﴾ بعلي بن أبي طالب. (الدر المنثور ج ٥: ص ١٩٢).

وأما ما ورد من الروايات حول آية الولاية: فمنها: ما أخرجه السيوطي في تفسيره عن ابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴿إنّ علياً مولى المؤمنين﴾ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته. (الدر المنثور ج ٢: ٢٩٨). هذا وقد روى السيوطي في الإتيقان والطبراني عن عمر بن الخطاب أنّه قال: القرآن ألف ألف وسبعة وعشرون ألف حرف. (الإتيقان في علوم القرآن ج ١: ص ٢٤٢).

أقول: إذا كان الحديث صحيحاً يستفاد منه ضياع أضعاف هذا القرآن الموجود بين الناس، فلاحظ.

مضافاً إلى ما دلّ على وقوع الخطأ واللحن في القرآن والزيادة في السور تبديل لفظ بلفظ آخر، وهناك روايات عن الصحابة والتابعين في المجال كثيرة جداً، ولو أردنا أن نذكر جميعها لطال بنا المقام، وعلى سبيل المثال راجع مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٢٩.

في خير القرون بزعمهم^(١)

ومن المعلوم كون المحرّف له غير الشيعة؛ لقلّتهم يومئذٍ ومغلوبيّتهم، ولكون حفظته وجامعيه من غيرهم، ولثبوت كونهم هم المتابعين للثقلين الغير الضالين. وما نسبته إليهم من حليّة مال الناس عندهم، فبهتانه فيها غنيّ عن البيان فإنّ صُحّفهم تنادي بحرمته حتى مال اليهود والنصارى وغيرهم، فكيف بمن هو من أهل القبلة^(٢)؟!

❧ وصحيح الترمذي ج ٥: ص ١٩١. والدر المنثور ج ٦: ص ٢١٩. والاتقان في علوم القرآن ج ١: ص ٢٧١ وغير ذلك.

(١) روى بعض علماء أهل السنة عن النبي ﷺ من أنّه قال: خير القرون قرني ثمّ الذين يلونهم...». (انظر جامع الاصول لابن الأثير ج ٩: ص ٤٠٤. وفتح الباري ج ٧: ص ٥).

(٢) لا يخفى على الخبير الباحث أنّه أجمع علماء الإماميّة على عدم جواز التصرّف في مال الغير من دون إذن صاحبه، ويضمن له لو أتلّفه حتى إذا كان المال المعدوم لذميّ فضلاً عن كونه مسلماً، بل حتى أنّه يضمن للذميّ الخنزير سواء كان الذميّ متستراً في أكله وبيعه ممّن يستحله أو كان متظاهراً بذلك.

قال صاحب الجواهر: وضمانه بالقيمة عند مستحيله بلا خلاف ولا إشكال، وكذا الخمر يضمنها المسلم للذميّ المتستّر بها بالقيمة عند مستحيلها بإجماع الفرقة وأخبارها. (جواهر الكلام ٣٧: ص ٤٥).

أقول: والأخبار التي تدلّ على ضمان المسلم للذميّ كثيرة:

منها: ما رواه منصور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لي على رجل ذميّ دراهم فيبيع الخمر وأنا حاضر فيحلّ لي أخذها؟ فقال: «إنّما لك عليه دراهم فضّاك دراهمك». (وسائل الشيعة ج ١٢: ص ١٧١، ب ٦٠ ممّا يكتسب به، ح ١).

ومنها: ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمّة وما يؤخذ من جزيتهم من ثمن خمورهم وخنازيرهم وميتتهم؟ قال: «عليهم الجزية في أموالهم تؤخذ من ثمن لحم الخنزير أو خمر ما أخذوا منهم من ذلك فوزر ذلك عليهم، وثمنه

ومثله نسبته إليهم السجود في الصلاة على قرونها، فهذه صحفهم وسيرتهم نادت بوجوب السجود على بشرة الجبهة، وليس يجزي غيرها^(١).

➤ للمسلمين حلال يأخذونه في جزيتهم» (وسائل الشيعة ج ١١: ص ١١٧، ب ٧٠ من جهاد العدو، ح ١).

ومنها: ما رواه يونس في مجوسي باع خمرأ أو خنازير إلى أجل مسمى ثم أسلم قبل أن يحل المال؟ قال: «له دراهمه»، وقال: أسلم رجل وله خمر أو خنازير ثم مات وهي في ملكه وعليه دين؟ قال: «يبيع ديانة أو ولي له غير مسلم خمره وخنازيره ويقضي دينه، وليس له أن يبيعه وهو حي ولا يمسه». (وسائل الشيعة ج ١٢: ص ١٦٧، ب ٥٧ ممّا يكتسب به، ح ٢).

ومنها: ما رواه داود بن سرحان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له على رجل دراهم فباع خنازير أو خمرأ وهو ينظر فقضاه؟ قال: «لا بأس، أمّا للمقضي فحلال، وأمّا للبائع فحرام». (وسائل الشيعة ج ١٣: ص ١١٦، ب ٢٨ من الدين، ح ١).

ومنها: ما رواه عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام: قال: سألت عن رجلين نصرانيين باع أحدهما خمرأ أو خنزيراً إلى أجل فأسلما قبل أن يقبضا الثمن هل يحلّ له ثمنه بعد الإسلام؟ قال: «إنما له الثمن فلا بأس أن يأخذه» (وسائل الشيعة ج ١٢: ص ١٧٢، ب ٦١ ممّا يكتسب به، ح ١). إلى غير ذلك من الروايات، فإن المستفاد منها أنّ الذمي ماله محترم لا يجوز لمسلم أن يتصرف فيه، وإذا أتلّف مال الذمي ضمن له وإن كان ذلك مما ليس له قيمة عند المسلمين وكان حراماً عندهم يبيعه وشراؤه فكيف بأموال المسلمين؟! فإنّ احترام أموال المسلمين من ضروريات الإسلام، فلاحظ.

(١) أجمع علماء الإمامية على أنّ حقيقة السجود شرعاً عبارة عن وضع الجبهة على الأرض، قال العلامة في المنتهى: لا خلاف في أنّه لا يجزي السجود على الرأس والخذ. (منتهى المطلب ج ٥: ص ١٤٢).

ويتضح ذلك من خلال ملاحظة النصوص الواردة في هذا المقام وهي كثيرة: منها: ما رواه زرارة عن أحدهما عليه السلام: قال: قلت: الرجل يسجد وعليه قلنسوة أو عمامة فقال: «إذا أمسّ جبهته الأرض فيما بين حاجبه وقصاص شعره فقد أجزأ عنه» (وسائل

➤ الشيعة ج ٤: ص ٩٦٢ ب ٩ من السجود ح ١).

ومنها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن حدّ السجود؟ قال: «ما بين قصاص الشعر إلى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزأك». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٦٢، ب ٩ من السجود، ح ٢).

ومنها: ما رواه بريد عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الجهة إلى الأنف أيّ ذلك أصبت به الأرض أجزأك، والسجود عليه كلّهُ أفضل». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٦٣، ب ٩ من السجود، ح ٣).

ومنها: ما رواه عمّار الساباطي عن أبي عبدالله قال: «فما أصاب الأرض ما بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف مسجد». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٦٣، ب ٩ من السجود، ح ٤).

ومنها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الجهة كلّها من قصاص شعر الرأس إلى الحاجبين موضع السجود، فأَيُّما سقط من ذلك إلى الأرض أجزأك مقدار الدرهم أو مقدار طرف الأنملة». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٦٣، ب ٩ من السجود، ح ٥). إلى غير ذلك ممّا ورد عن الأئمة المعصومين عليهم السلام في هذا المجال، فإنّ صريح هذه النصوص أنّه لايجزي السجود إلّا بوضع الجهة على الأرض. كما يعتبر في تحقق السجود وضع باطن اليدين وعين الركبتين ورأس إبهامي الرجلين على الأرض كما هو مقتضى النصوص، وإليك بعض تلك النصوص:

منها: ما رواه زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: السجود على سبعة أعظم: الجهة واليدين والركبتين والإبهامين من الرجلين وترغم بأنفك، أمّا الفرض فهذه السبعة، وأمّا إرغام الأنف فسنة من النبي صلى الله عليه وآله». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٥٤، ب ٤ من السجود، ح ٢).

ومنها: ما رواه عبدالله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «يسجد ابن آدم على سبعة أعظم: يديه ورجليه وركبتيه وجبهته». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٥٥، ب ٤ من السجود، ح ٨).

ومنها: ما رواه الطبرسي في مجمع البيان قال: روي أنّ المعتصم سأل أبا جعفر محمد بن علي بن موسى الرضائي عليه السلام عن قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (سورة

ومثله نسبته الخفق برؤوسهم في الصلاة قبل الركوع والسجود ولو دفعة ليس من صلاتهم في شيء، ولن يفعلوه البتّة حسب ما هو مشاهد من صلاتهم ومحرر في زبرهم^(١).

❧ (الجن: ١٨)، فقال: «هي الأعضاء السبعة التي يسجد عليها». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٥٥، ب ٤ من السجود، ح ٩) إلى غير ذلك.

(١) الظاهر أنّ الخفق هو النعاس أي ابتداء النوم، قال الجوهري: خفق الرجل: أي حَرَّكَ رأسه، وهو ناعس، وفي الحديث: كانت رؤوسهم تخفق خفقة أو خفتين. (الصاحح ج ٤: ١٤٦٩، مادة «خفق»). ولعلّ المقصود به هنا النوم في الصلاة قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو جالساً، وإذا كان زعم الخصم هذا فيبطّله واضح كالنار على المنار؛ إذ أنّ علماء الإمامية قد صرحوا في كتبهم بناقضية النوم للوضوء والصلاة مطلقاً.

قال العلامة الحلّي في المنتهى: [أنّه] قال علماؤنا: النوم الغالب على السمع والبصر ناقض للوضوء سواء كان قائماً أو قاعداً أو راکعاً أو ساجداً في حال الصلاة أو غيرها... (منتهى المطلب ج ١: ص ١٩٣).

وقال في مختلف الشيعة: النوم الغالب على السمع والبصر ناقض مطلقاً، سواء كان قائماً أو قاعداً أو راکعاً أو ساجداً أو منفرجاً أو منضمّاً، اختاره الشيخ وابن جنيد وأكثر علماؤنا. (مختلف الشيعة ج ١: ص ٢٥٥).

وقال في تحرير الأحكام: النوم ناقض مطلقاً متى غلب على الحاستين وقول ابن بابويه: الرجل يرقد قاعداً لا وضوء عليه، لا يلتفت إليه... (تحرير الأحكام ج ١: ص ٦١).

وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾. (مائدة: ٦)، ومقتضاها أنّ القائم للصلاة يجب عليه الوضوء، قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعة: [أنّه] قال المفسرون: أراد إذا قمتم من النوم. (مختلف الشيعة ج ١: ص ٢٥٦).

وقال في المنتهى بعد ذكر الآية: فقال المفسرون أجمع: أنّ المراد بها إذا قمتم من النوم. (منتهى المطلب ج ١: ص ١٩٥).

ونحن في غنية عن تطويل المقام بنفي مسألة مسألة من هذه المسائل، بل

وقد ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآية، أنَّ المراد بالقيام فيها القيام من حدث النوم، كما رواه ابن بكير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ما يعني بذلك؟ قال: إذا قمتم من النوم، قلت: ينقض النوم الوضوء؟ فقال: نعم، إذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت. (وسائل الشيعة ج ١: ص ١٨٠، ب ٣ من نواقض الوضوء، ح ٧). ويضاف إلى ذلك النصوص الدالة على ناقضية النوم الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنَّها كثيرة من حيث العدد، ومعتبرة من حيث السند، وواضحة من حيث الدلالة، ولا نعرض لها في المجال رعاية للاختصار. (راجع وسائل الشيعة ج ١: ص ١٧٩ ب ٣ من نواقض الوضوء).

ومن الغريب أنَّ كثير من علماء أهل السنة والجماعة أفتوا بعدم ناقضية النوم للوضوء، قال السرخسي في المبسوط: وكان أبو موسى الأشعري يقول: لا ينقض الوضوء بالنوم مضطجعا حتى يعلم بخروج شيء منه، وكان إذا نام أجلس عنده من يحفظه، فإذا انتبه سأل، فإن أخبر بظهور شيء منه أعاد الوضوء... المبسوط ج ١: ص ٧٨.

وقال ابن حزم في المحلَّى: ذهب أبو حنيفة إلى أنَّه لا ينقض النوم الوضوء إلاَّ أن يضطجع أو يتكئ أو متوكفاً على إحدى إتييه أو إحدى وركيه... وقال مالك وأحمد بن حنبل: من نام نوماً يسيراً وهو قاعد لم ينقض وضوءه، وكذلك النوم القليل للراكب، وقد روي عنه نحو ذلك في السجود أيضاً. وقال الشافعي: جميع النوم ينقض الوضوء إلاَّ من نام جالساً غير زائل عن مستوى الجلوس، فهذا لا ينقض وضوءه، طال نومه أو قصر... (انظر المحلَّى لابن حزم ج ١: ص ٢٢٤ - ٢٢٥).

فهؤلاء أئمة مذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة قد أفتوا بعدم ناقضية النوم للوضوء على اختلاف يسير بينهم، وقد خالفوا في ذلك نص الكتاب العزيز، فإنَّ الآية الكريمة (إذا قمتم إلى الصلاة) مع قطع النظر عن الرواية المفسرة لها مطلقة ومقتضى الاطلاق أن القائم للصلاة يجب عليه الوضوء أعم من أن يكون قيامه من النوم أو من غيره، وإنَّما نقول بالنسبة إلى غير النوم بعدم وجوب الوضوء بالإجماع والضرورة عند الكل، إذ أنَّ المتطهر لا يجب عليه الوضوء، فيبقى القائم من النوم تحت الآية الشريفة، ومقتضى ذلك ظهور الآية في لزوم الهدوء من النوم، فلاحظ.

نقول: ليس شيء من هذه من مذهبهم، فالمدعي عليهم بشيء منها، عليه أن يثبتهم عليهم، إمّا بشهادة عدلين، وإمّا بوجوده في صحيفة من صحفهم المعلومة نسبتها إليهم، وتعلم هذه بمطابقة ما فيها لما في غيرها من صحفهم، فإنّ الشيء الذي هو من مختصات فرقة من الفرق دون غيرها مبين في جُلّ كتبهم الموضوعة لبيان مثله مثل نجاسة اليهود والنصارى، والتطليق في غير طهر المقاربة، وفساده فيه في غير الحامل، وفساده حال الحيض، إلى غير ذلك، وغير المدخول بها تطلق حال الحيض عندهم، نعم من باب المحافظة على بعض الغفلة نشير إلى ما بقي من المسائل.

فأمّا انتقاص جبرئيل عليه السلام فقد نرّهم الله سبحانه عنه، وهو مذهب فرقة من الغالية^(١).

وأمّا مسألة ليس لنسائهم مهر فهذه صحفهم في مسألة المهر موجودة، نعم ليس يجب عندهم في العقد تعيين المهر، فإن لم يعين لزم مهر المثل^(٢)، نعم قد دلّ

(١) لا يخفى أنّ ابن حزم نسب هذا القول إلى فرقة الغلاة مما هم من الغرابية لأنّهم قالوا: إنّ علياً أشبه بمحمد من الغراب بالغراب ولذلك غلط جبرئيل بالوحي فذهب به بمحمد وهو مبعوث لعلي ولا لوم عليه لأنّه اشتبه... (انظر الفصل بين الملل والنحل ج ٤: ص ١٨٣).

أقول أنّ منشأ هذا القول الشعبي، وجوابه واضح ظاهر قد تقدم منا أنّ علماء الشيعة يحكمون بكفر الغلاة بالاتفاق ولا حاجة لتكرار ذلك فراجع.

(٢) لا شك ولا شبهة في أنّ إحدى حقوق النساء المسلمة التي جعلها الله لها المهر والصدّق، فإنّه دعامة اجتماعية للمرأة، وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وآتوا النساء صدّقاتهنّ نحلة﴾ (سورة النساء: ٤)، فأمر الله سبحانه وتعالى الرجال بأن يعطوا المهر للزوجة كاملاً وأمرهم أن يهتموا بذلك اهتماماً بما عليهم من ديون فيلزم عليهم أن يؤدونها إليهم كاملة من

➤ دون نقص فيه. هذا بناءً على أن تكون لفظة النحلة بمعنى الدين كما ذكره بعض المفسرين.
(انظر الأمثل ٣: ١٠٠).

وإنما أن تكون بمعنى العطية والهبة وحينئذ يكون تفسير الآية على نحو التالي: أي أعطوا النساء كامل مهرهن الذي هو عطية من الله لهن؛ لأجل أن يكون للنساء حقوق أكثر في المجتمع وينجبر بهذا الأمر ما فيهن من ضعف جسمي نسبي.

وعلى أي حال فإن الله سبحانه وتعالى أمر بصراحة في مطلع الآية بأن تعطى للنساء مهورهن كاملة حفظاً لحقوقهن ودفعاً لما كانوا يفعلونه في عصر الجاهلية، حيث إن المرأة في ذلك العصر لم تحظ بأية قيمة أو مكانة، فكان الرجل إذا تزوج امرأة ترك أمر صداقتها - الذي هو حقها المسلم - إلى أوليائها، فكان أولياؤها يأخذون صداقتها، ويعتبرونه حقاً مسلماً لهم لا لها، وربما جعلوا التزويج بامرأة صداقاً لامرأة أخرى مثل أن يزوّج الرجل أخته بشخص على أن يزوّج ذلك الشخص أخته بذلك الرجل، وكان هذا هو صداق الزوجين.

ولقد أبطل الإسلام كل هذه التقاليد والأعراف الظالمة، واعتبر الصداق حقاً مسلماً خاصاً بالمرأة، وأوصى الرجال برعاية هذا الحق لهن، ولمزيد البيان في المقام راجع الميزان في تفسير القرآن ج ٢: ص ٢٦٠ - ٢٧٨. نعم ليس للصداق حدّ معيّن في الإسلام، فهو أمر يتبع إتفاق الزوجين وإن تأكد في الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام على التخفيف في المهور، ولكن هذا لا يكون حكماً الزامياً، بل أمر مستحب.

وعليه كل ما يصح أن يملكه المسلم عيناً كان أو منفعة كتعليم صنعة أو سورة من القرآن أو عمل محلل أن يجعله مهراً في العقد، وتدلل على ذلك جملة من النصوص: منها ما رواه فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الصداق ما تراضيا عليه من قليل أو كثير، فهذا الصداق» (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ١، ب ١ من المهور، ح ١) إلى غير ذلك من النصوص الواردة عنهم عليهم السلام في هذا المجال.

ويجوز للزوج أن يجعل مهر زوجته إجارة نفسه على عمل مخصوص مع التراضي عليها كما هو مقتضى بعض النصوص فقد روى البزنطي عن الامام الرضا عليه السلام قال: قلت لأبي

➤ الحسن الرضا عليه السلام: قول شعيب: إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك (سورة القصص: ٢٧) فأَيّ الأجلين قضى؟ قال: «الوفاء منهما بأبعدهما عشر سنين...» قلت: فالرجل يتزوَّج المرأة ويشترط لأبها إجارة شهرين يجوز ذلك؟ فقال: «إنّ موسى عليه السلام قد علم أنّه سيتم شرطه فكيف بهذا بأن يعلم أن سيبقي حتى يفي؟! وقد كان الرجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتزوَّج المرأة على سورة من القرآن وعلى الدرهم وعلى القبضة من الحنطة». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٣٢، ب ٢٢ من المهوّر، ح ١).

فإنّ المستفاد من الحديث أنّ الإمام عليه السلام استظهر من الآية أنّ خدمة موسى شرط عليه ضمن العقد. ثمّ إنّ الإمام عليه السلام يدفع استغراب الراوي بأنّه لا مانع من جواز مثل هذا المهر؛ إذ أنّ كل شيء ذي قيمة يصح أن يجعل مهراً في النكاح وإن كان شيئاً يسيراً كقبضة حنطة أو درهم واحد أو تعليم سورة من القرآن الكريم أو غير ذلك، فإنّ المهم أن تكون ذمّة الرجل مشغولة بشيء لها.

ولا شك أنّ شعيباً كان يحرز رضا ابنته على مثل هذا المهر، ولديه وكالة منها على هذا العقد. وبعبارة أخرى: أنّ المالك الأصلي لما في ذمّة موسى هي زوجته «بنت شعيب»، ولكن حيث إنهم كانوا يعيشون في بيت واحد وفي غاية الصفاء والنقاء ولم تكن بينهم فُرقة وانفصال، فلم تكن هذه المسألة محل بحث. والمهم أنّ المالك للمهر البنت وحدها لا الأب، والخدمات التي قدّمها موسى عليه السلام كانت في هذا السبيل.

وصفوة القول: إنّ المستفاد من الأدلّة الشرعيّة جواز جعل المهر بما تراضيا عليه الزوجين من عين أو دين أو منفعة، نعم ذكر فقهاء الإماميّة أنّه إذا كان المهر مجهولاً كأن يجعل الرجل مهر زوجته تعليم سورة غير معينة من القرآن الكريم يبطل مهر المسمى ويثبت عليه مهر المثل إذا دخل بها، قال صاحب الجواهر: بلا خلاف أجده في شيء من ذلك... (جواهر الكلام ج ٣١: ص ٣٠). وقال صاحب الحقائق: لا خلاف بين الأصحاب في جواز إخلاء العقد من المهر، وادعى عليه جماعة الإجماع. (انظر الحقائق ج ٢٤: ص ٤٧٥).

ويمكن الاستدلال على المدعى بقوله تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ

❦ تمسوهنّ أو تفرضوا لهنّ فريضة ومتعهوهنّ على المؤسّع قَدْرُهُ وعلى المقتر قَدْرُهُ متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين* (سورة البقرة: ٢٣٦)، فإنّ الاستفادة من الآية الكريمة جواز النكاح بدون المهر. وبعبارة أخرى: تدلّ الآية الشريفة بوضوح على عدم جناح في الطلاق قبل الدخول وقبل تعيين المهر، فإنّ التعبير في الآية جواب على من يتصوّر أنّ الطلاق قبل الواقعة أو قبل تعيين المهر لا يقع صحيحاً، فالقرآن يقول: إنّ هذا الطلاق صحيح ولا إثم عليه، وقد يمنع من كثير من المفسّرين. كما أنّ الآية التالية وهي قوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهنّ وقد فرضتم لهنّ فريضة فنصف ما فرضتم...﴾ (سورة البقرة: ٢٣٧) تدلّ على المقصود بتقريب: أنّ الاستفادة منها حكم الطلاق قبل الدخول مع تعيين المهر، والتقسيم قاطع للشركة، فيفهم من الآيتين أنّه يجوز الطلاق قبل الدخول على الإطلاق، غاية الأمر إذا كان مورد عدم تعيين المهر تجب المتعة - أي يجب على الرجل أن يمنع المرأة هدية تناسب شؤونها - وإذا كان المهر معيّناً يتعيّن نصفه.

والحاصل: أنّه لا إشكال في أنّه يفهم من الآية الشريفة جواز إخلاء العقد من المهر. وتدلّ على المدعى أيضاً جملة من النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام).
منها: ما رواه الحلبي قال: سألته عن الرجل يتزوّج امرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهرًا ثمّ طلقها؟ فقال: «لها مهر مثل نسائها ويمتعها». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٤، ب ١٢ من المهور، ح ١).

ومنها: ما رواه منصور بن الحازم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يتزوّج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، قال: «لا شيء لها من الصداق، فإنّ كان دخل بها فلها مهر نسائها». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٤، ب ١٢ من المهور، ح ٢).

ومنها: ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): في رجل تزوّج امرأة ولم يفرض لها صداق ثمّ دخل بها، قال: لها صداق نسائها» (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٤، ب ١٢ من المهور، ح ٣). إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم (عليهم السلام) في هذا المجال، فإنّ الاستفادة منها أنّه لا يلزم تعيين مهر في العقد وعدم كونه ركناً فيه؛ لأنّ الأخبار تدلّ على أنّ أصل النكاح مأذنون فيه والاذن في الأصل يستلزم وجوب مهر المثل، لأنّ المهر والنفقة من

على ذلك كتاب الله سبحانه فيما لو طُلِّقت الزوجة قبل الدخول ولم يعيّن لها مهر فليس لها مهر بل لها المتعة^(١).

وقال الشافعي بوجوبها ومالك باستحبابها، نقل ذلك عنهما فضل بن روزبهان^(٢) ونقل الطبري في تفسيره قولين: قولاً بوجوبها وقولاً بعدمه^(٣).

وقال النيشابوري في تفسيره [وهو] ينقل عن الشافعي وأبي حنيفة وشريح، والشعبي والزهري الوجوب، وعن مالك أنّه قال: يروى عن فقهاءهم السبعة من أهل المدينة عدم الوجوب^(٤).

ونقل الخازن في تفسيره: الوجوب عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد، ونقل عن مالك أنّها مندوبة^(٥).

➤ لوازم النكاح، ولذلك أفنى فقهاء الإمامية بأنّ العبد لا يصح منه النكاح إلّا بأذن مالكة؛

لأنّ المهر والنفقة من لوازم النكاح والعبد لا يملك شيئاً.

وعلى أيّ حال فإنّ الاستفادة من الأخبار المتقدمة أنّه لو أمهر الرجل زوجته شيئاً كتعليم القرآن مثلاً ولم يعيّن السورة منه أو جعل مهرها مالاً وأبهم مقدار المال فقد فسد بذلك المهر دون العقد وكان لزوجته مهر المثل إن دخل بها، فلاحظ.

(١) قال الله تعالى: ﴿لأجنّاح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهنّ أو تفرضوا لهنّ فريضة

ومتعهنّ على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين وإن طلقتموهنّ من قبل أن تمسوهنّ وقد فرضتم لهنّ فريضة فنصف ما فرضتم إلّا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح...﴾ سورة البقرة: ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) لم أعثّر على قول روزبهان عنهما، ولكن الشافعي ذكره في كتاب الأم ج ٥: ص ١٥٩ -

١٦٠، ومالك في كتاب المدونة الكبرى ج ٢: ص ٢٤٢، وأيضاً قد ذكر ذلك النووي في كتابه

المجموع، انظر المجموع للنووي ج ١٦: ص ٣٢٣.

(٣) انظر جامع البيان ج ٢: ص ٥٣٠ - ٥٣٨.

(٤) لاحظ غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين النيسابوري ج ١: ص ٦٥٠ - ٦٥١.

(٥) انظر لباب التأمل في معاني التنزيل المعرف بـ«تفسير الخازن» ج ١: ص ١٦٤ (ط دار،

فَعَلِمَ كَوْنَ الْمَتْعَةِ هَذِهِ شَرْعِيَّةً (١)

❦ الفكر بيروت الأولى).

(١) وتوضيح المقام أن الآية الكريمة تتضمن لكلمة «متعوهن»، فالمتعة والمتاع ما يستمتع به المرء، فالآية بهذه الكلمة تفيدنا بأنه إذا حصل الطلاق قبل تعيين المهر وقبل المضاجعة فلا يجب المهر بل يستعاض بمتعة وهي هدية تناسب شؤون المرأة في المقدار بشكل لائق بحالها وبعيدة عن الإسراف والبخل؛ إذ أن لهذه الهدية أثر كبير في تجذيب العواطف ودفع سلبيات الطلاق؛ لئلا تقع المرأة بعقد نفسية بسبب فسخ العقد والطلاق، ولذلك أن الله سبحانه وتعالى وصف هذا العمل الجميل بـ«الاحسان» فقال عز اسمه: «حقاً على المحسنين».

والملاحظة الأخرى التي تفيدنا هذه الآية الكريمة في المقام أن الله سبحانه وتعالى عبّر عن هذه الهدية باسم «المتاع»، والمتاع في اللغة: كل ما يستمتع به المرء ويستمتع به، والانتفاع إنما يكون صادقاً فيما إذا كانت الهدية زهيدة الثمن لائق بحال المرأة من جهة شؤونها الاجتماعية، فعند ذلك يصح إطلاق المتاع عليها، فإن الله سبحانه وتعالى قد أوضح لنا هذا الحكم الشرعي الذي يتناول الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والعاطفية.

كما بين لنا أن تعيين المهر قبل إجراء العقد في النكاح ليس أمراً ضرورياً؛ إذ يمكن للطرفين أن يتفقا على ذلك بعد؛ لأن المفروض في الآية أن صداق المرأة محفوظة في دلائلها باتفاقهما وإن لم يذكر ذلك في العقد وذلك لأن كلمة «أو» في الآية تبين لنا بأن تقديرها: ما لم تمسوهن ممن قد فرضتم لهن «أو» لم تفرضوا لهن فريضة، ولو كان على نحو الجمع لكان بالواو هذا. وقال العلامة الطبرسي في مجمع البيان: والمتعة خادم أو كسوة أو رزق، عن ابن عباس والشعبي والربيع، وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام، وهو مذهب الشافعي. وقيل: هو نصف صداق تلك المرأة المنكوحة عن أبي حنيفة وأصحابه ثم اختلف في ذلك. فقيل: إنما تجب المتعة للتي لم يسم لها صداق خاصة، عن سعيد بن المسيب، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه. وقيل: المتعة لكل المطلقة إلا المختلعة والمبارئة والملاعنة، عن الزهري وسعيد بن جبيرة وأبي العالية. وقيل: المتعة لكل مطلقة سوى المطلقة المفروض لها إذا طلقت قبل الدخول فإنما لها نصف الصداق لا متعة لها، عن ابن عمر ونافع وهو مذهب الشافعي، وقد رواه أصحابنا أيضاً، وذلك محمول على

قد ذهب إليها حتى الشعبي^{(١)(٢)}، ولو قصد بها المتعة النكاحية فهو مثل سابقه بهتان عليهم؛ لما هو معلوم عندهم، محرر في زبرهم^(٣) من فسادها بدون بيان

❧ الاستحباب (مجمع البيان ج ١: ص ٥٩٥) ذيل الآية الشريفة. ومن أجل وضوح الأمر وظهور الحق لاحظ تفسير الرازي ج ٦: ص ١٤٩. وتفسير القرطبي ج ٣: ص ٢٠. ودقائق التفسير (لابن تيمية) ج ٢: ص ١٣٦. والمحرز الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (لابن عطية الأندلسي) ج ١: ص ٢١٩. وإرواء الغليل (للألباني) ج ٦: ص ٣٦١. وغير ذلك.

(١) الشعبي يفتح الأوّل وسكون الثاني، وهو أبو عمرو عامر بن شراحيل من شُعْب هُمْدان، قال الصفيدي في ترجمته: علامة أهل الكوفة، ولد في وسط خلافة عمر بن الخطاب، وروى عن علي يسيراً وعن المغيرة بن شعبة وعمران بن حصين وعائشة وأبي هريرة... قال أحمد بن عبدالله العجلي: مرسل الشعبي صحيح، ولا يكاد يرسل إلّا صحيحاً... توفي سنة أربع ومئة... (الوافي بالوفيات ج ١٦: ص ٥٨٧، رقم ٦٢٩).

أقول: والرجل عند علماء الإمامية مذموم ومطعون فيه، قال صاحب القاموس: إنّه رمى بالحارث الأعور بالكذب لحبّه عليّاً عليه السلام، وقد روى الحديث المجعول: أوّل من أسلم أبو بكر وتفضيله له على علي عليه السلام، وقد ولى القضاء لعبد الملك بن مروان ثمّ للوليد بن عبد الملك ثمّ ليزيد بن عبد الملك... (انظر قاموس الرجال ج ٥: ص ٦١١، رقم ٣٨٠٩)، ولاحظ معجم رجال الحديث ١٠: ص ٢١٠، رقم ٦٠٩٥).

(٢) انظر تفسير النيسابوري ج ١: ص ٦٥٠.

(٣) لا يخفى أنّ هذه المسألة مورد اتفاق علماء الإمامية، وقد ذكروها في كتبهم وهي كثيرة نشير إلى بعضها، فعلى سبيل المثال راجع المبسوط للشيخ الطوسي (م / ٤٦٠) ج ٤: ص ٣٠٤ - ٣٠٥. والنهاية له: ص ٤٦٩. والسرائر لابن إدريس الحلي (م / ٥٩٨) ج ٢: ص ٥٧٦. وشرائع الإسلام للمحقق الحليّ (م / ٦٧٦) ج ٢: ص ٥٧٦. وقواعد الأحكام للعلامة الحلي (م / ٧٢٦) ج ٣: ص ٧٣. ومختلف الشيعة له ج ٧: ص ١٥٤ - ١٥٥. وإيضاح الفوائد لفخر المحققين (م / ٧٧٠) ج ٣: ص ١٩٤. وجامع المقاصد للمحقق الكركي (م / ٩٤٠) ج ١٣: ص ٣٤٠. ومسالك الإقحام للشهيد الثاني (م / ٩٦٦) ج ٨: ص ٢٠١ - ٢٠٢. وكشف اللثام للفاضل الهندي (م / ١١٣٧) ج ٧: ص ٢٨٠. والحدائق الناضرة للمحقق

المهر في متن العقد، ومن عدم تعيين مناكحاتهم بها.
وأما مسألة قولهم السام عليكم عند التسليم فمثل سابقتها في الفرية تعلم
فريتها بالنظر في صحفهم وبالمعاشرة لهم^(١).

❦ البحراني (م / ١١٨٦) ج ٢٢: ص ١٥٤. ورياض المسائل للسيد الطباطبائي (م / ١٢٣١) ج ١٠: ص ٤١٦ - ٤١٧. وجواهر الكلام للشيخ الجواهري (م / ١٢٦٦) ج ٣١: ص ٤٩. وكتاب النكاح للشيخ الأنصاري (م / ١٢٨١) ص ٢٦٩. وغير ذلك.

(١) لا يخفى أنّ من الآداب الاجتماعية لكلّ جماعة إنسانية تبادل التحية بينهم بصيغ مختلفة المشعرة على الاحترام والإكرام وتبادل الحب والصفاء والمودة، فإنّ التحية مشتقة من (الحياة) وتعني أمل دوام حياة الآخرين بالودّ والاحترام والإكرام.

وقد أقرّ الإسلام أهمية التحية وقيمتها العظيمة وحثّ المسلمين على الالتزام بها في سلوكهم ومعاشرتهم مع المؤمنين لكونها من أبرز الآداب الإنسانية، فقد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ (سورة النساء: ٨٦).

وقد جاء الإسلام بكلمة «السلام» مصطلحاً للتحية بين المسلمين، وأنّ هذه الصيغة تقرن الاحترام والإكرام بذكر الله سبحانه وتعالى، فقولك عند التحية «السلام عليكم» تعني بها الدعاء لدوام سلامة الآخرين كقولك: حياك الله وما شاكلها، فإنّ الدعاء في التحية طلب السلامة من الله سبحانه وتعالى للآخرين، ويعتبر ذلك ربط التحية بالله سبحانه وتعالى، حيث قال تعالى: ﴿تَحِيَّةٌ مِنْ اللَّهِ مَبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ (سورة النور: ٦١)، وكيف لا تكون كذلك فإنّ كلّ موحد يرى الدعاء بهذا الشكل مباركاً وطيباً فمعنى «سلام عليكم عند المسلمين هو أسأل الله أن يسلمكم» أو أن يهبك السلامة والأمن، وما شابه ذلك؟!

وفي الآية إشارة واضحة إلى أنّ السلام هو التحية والدعاء بالسلامة على الانسان ذاته، حيث قال تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتاً فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ اللَّهِ﴾. (سورة النور: ٦١). ثمّ إنّ الروايات الواردة في كتب التفسير تدلّ على أنّ الله سبحانه وتعالى قد اهتم بهذه الصيغة، ولذلك ورد في بعض الأخبار أنّ بعض الصحابة عندما كانوا يقدمون على النبي ﷺ وكانوا يحيونه بقولهم: «أنعم صباحاً» أو «أنعم مساءً»، وهذه تحية أهل الجاهلية

➤ فأنزل الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ﴾ (سورة المجادلة: ٨)، فقال لهم رسول الله ﷺ: «قد أبدلنا الله بخير تحية أهل الجنة السلام عليكم». (انظر تفسير القمي ج ٢: ص ٣٥٤ - ٣٥٥).

وقد دلّت آيات قرآنية أخرى على أنّ السلام هو تحية أهل الجنة منها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَجْزُونَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلْقُونَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ (سورة الفرقان: ٧٥)، ومنها قوله تعالى: ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ (سورة إبراهيم: ٢٣).

كما أنّ آيات قرآنية أخرى تدلّ على أنّ تحية الرسل المأمورين من عند الله سبحانه وتعالى كان بلفظ السلام، وهذا هو ما يشير إليه قوله تعالى في قصة إبراهيم مع الملائكة حيث يقول تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾. (سورة الذاريات: ٢٥) وهناك روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تؤكد أهمية السلام وتحثّ المؤمنين على الالتزام به في سلوكهم ومعاشرتهم حتى أوجبت ردّ السلام في أثناء الصلاة، وقد دلّ على ذلك روايات كثيرة.

منها: ما رواه محمد بن مسلم قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو في الصلاة فقلت: السلام عليك فقال: «السلام عليك»، فقلت: كيف أصبحت؟ فسكت، فلمّا انصرف، قلت: أيردّ السلام وهو في الصلاة؟ قال: «نعم مثل ما قيل له». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ١٢٦٥، ب ١٦ من قواطع الصلاة، ح ١).

ومنها: ما رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسلم عليه وهو في الصلاة؟ قال: «يردّ السلام عليكم ولا يقل: وعليكم السلام، فإنّ رسول الله ﷺ كان قائماً يصليّ فمرّ به عمار بن ياسر فسلم عليه عمار فردّ عليه النبي ﷺ هكذا». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ١٢٦٥، ب ١٦ من قواطع الصلاة، ح ٢). إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم عليهم السلام في المقام. ومن الواضح أنّ الشيعة الإثني عشرية يتبعون قول الله تعالى وسنّه رسوله الكريم وسيرة أهل بيته الطاهرين عليهم السلام، الذين توارثوا السنّة الصحيحة عن جدّهم رسول الله ﷺ ولم يدخلوا فيها الآراء والاجتهادات وأقوال الصحابة ممّن ادّعى الخلافة أو لم يدع ذلك، فالشيعة هم المتعبّدون بالنصوص ويفرضون كل اجتهاد في مقابل النصّ، ولذلك

٠٠ وأما ما زعمه من استباحتهم دم كلّ مسلم فبهتان عليهم مثل ما سبق، فإنّ الناظر في صحفهم والمستفتى من علمائهم، والسائل من غير صاحب العلم يجد حرمة دم المسلمين عندهم من ضروريات مذهبهم^(١).

❦ امتازوا عن غيرهم من الفرق الإسلامية بالقول بوجوب عصمة الإمام، فلا تصح الإمامة الكبرى، وقيادة الأمة إلاّ للإمام المعصوم، وليس في هذه الأمة بشر معصوم إلاّ الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

نعم قد ورد في الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تأمر بعدم السلام على المرئيين والفاسقين وأمثالهم (انظر الكافي الجزء الثاني باب التسليم)، ويعتبر هذا سلاحاً لمحاربة الفساد والرياء، بل نرى في بعض الروايات عدم لزوم ردّ السلام كما فعلت الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - ذلك مع أبي بكر وعمر في حديث طويل رواه الشيعة وأهل السنّة، فمن أهل السنّة رواها ابن قتيبة الدينوري في كتابه الإمامة والسياسة: ص ١٧ - ٢٠، ط دار المعرفة بيروت.

وصفوة القول: إنّه ليس للشيعة صنعة للسلام غير الذي أمر به الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز وعمل به صلى الله عليه وآله وتبعه في العمل أئمة أهل البيت عليهم السلام، والروايات الواردة في كتب الشيعة الدالة على ذلك بالغة عن حدّ التواتر بحيث أصبح من الضروريات المسلّمة، ولم ير أحد سلاماً من الشيعة بغير الصيغة التي أمر الله بها، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الباحث - إذا تتبع في كتب الشيعة - يجد أنّه قد جرت فتاوى علمائهم وفقهائهم في جميع العصور على الحكم بحرمة دم كلّ مسلم وماله، والإسلام عندهم هو الإقرار بالشهادتين مطلقاً.

قال الشيخ الصدوق - أعلى الله مقامه الشريف (المتوفى سنة ٣٨١) - إنّ الإسلام هو الإقرار بالشهادتين، وهو الذي يحقن به الدماء والأموال، ومن قال: لا إله إلاّ الله ومحمد رسول الله فقد حقن ماله ودمه إلاّ بحقيهما وعلى الله حسابه. (الهداية: ص ٥٤). وقال المحقق الحلّي في الشرائع: ويكفي في الاسلام الشهادتين... (شرائع الاسلام ج ٣: ص ٦٣٢)، ومثله العلامة الحلّي في كتابه تحرير الأحكام ج ٤: ص ٣٧٥. وقال الشهيد الثاني في شرح اللمعة:

❧ والإسلام هو الإقرار بالشهادتين مطلقاً... (شرح اللمعة ج ٣: ص ٢١). إلى غير ذلك من فتاوى علماء الشيعة رضوان الله تعالى عليهم وتصريحاتهم، وذلك لما ورد من الأحاديث الصحيحة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وإليك بعض تلك الأحاديث:

منها: ما رواه سماعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهمّا مختلفان؟ فقال: «إنّ الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان»، فقلت: «فصفهما لي، فقال: «الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، به حققت الدماء وعليه جرت المناكح والموارث وعلى ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهدى...» (الكافي ج ٢: ص ٢٥، ح ١، كتاب الإيمان والكفر).

ومنها: ما رواه حرمان بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام: قال سمعته يقول: «الإيمان ما استقر في القلب وأفضى به إلى الله عز وجل، وصدّقه العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلّها، وبه حققت الدماء، وعليه جرت الموارث، وجاز النكاح، واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحجّ، فخرجوا بذلك من الكفر...» (الكافي ج ٢: ص ٢٦ ح ٥). إلى غير ذلك من الأحاديث وهي كثيرة وتشهد كلّها بأنّه يكفي في الإسلام الإقرار بالشهادتين والعمل بالفرائض الضرورية في الدين، فإنّها شاملة لجميع فرق المسلمين وتجري عليهم أحكام الإسلام من حرمة المال والدم وغيرها عدا النواصب - وهم الذين يناصبون أهل البيت صلوات الله عليهم العدا - والخوارج والغلاة، ولا يسعنا الحديث عنهم في المقام. والمهم أنّ الخبير الباحث لو راجع كتب علماء الشيعة في جميع العصور يجد بوضوح أنّ رأي الشيعة في مسائل الطهارة والنكاح والذباحة والموارث والقصاص وغيرها التصريح بحرمة دم كلّ مسلم وماله بنطق الشهادتين، بل أمر الدم عندهم أهم، وذلك لما ثبت في الأدلة الشرعيّة تأكيد الأمر فيه.

وهذا هو المعيار الذي حدّده الإسلام، ولا خلاف ولا إشكال فيه، وعليه جرت السيرة القطعية منهم المتصلة إلى زمان حضور المعصومين عليهم السلام، وليعلم الخبير أنّ هذا الرأي الذي اتفق عليه علماء الشيعة ليس في مقام التقيّة والمجاملة، فليراجع كتب التأريخ ويبحث عن دولة آل بويه الذين كانوا من الشيعة، وسرى نفوذهم من بلاد إيران، وامتد في جميع بلاد بني

➤ العباس، وكانت كلمتهم تحكم في كلّ الولاة والحكّام، فإنّهم مع هذه القدرة والنفوذ لم يحاربوا أهل التسنن، ولأجل وضوح الأمر راجع تاريخ ابن الأثير المسمى بـ«الكامل» في حوادث القرن الرابع لتعرف عفوهم وتغاضيهم عن أهل السنّة في كثير من الحوادث التي اججوا نارها والفتن التي أحدثوها ضد الشيعة، نعم آل بويه أعانوا علماء الشيعة على تأسيس المدارس لنشر علوم آل محمد ﷺ ولنشر الكتب في بيان عقائد الإماميّة ودفع الشبهات عنهم، وكانوا يحبّون التفاهم مع السنّة والجماعة عن طريق الاستدلال العلمي والحوار المنطقي، لا السيطرة عليهم بالقهر والغلبة.

وفي تأريخ «الكامل» في حوادث سنة ٣٧٢، قال: وكان - عضد الدولة - محبّاً للعلوم وأهلها، مقرّباً لهم، محسناً إليهم، وكان يجلس معهم يعارضهم في المسائل، فقصده العلماء من كل بلد، وصنفوا له الكتب ومنها: الإيضاح في النحو، والحجة في القراءات، والملكي في الطب، والناجي في التاريخ... إلى غير ذلك.

فابن الأثير يشهد لهم بحبّهم لعامة أهل العلم لا الشيعة خاصة، وحينما وجد الشيعة حرية العقيدة في دولة آل بويه أظهرها ولاءهم وحبّهم للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبنيه، وكان بدأ ذلك في بغداد عاصمة بني العباس، وكان على رأسهم الشيخ المفيد - رضوان الله تعالى عليه - زعيم الطائفة الشيعية آنذاك، وكان مقدماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدماً فيه حسن الخاطر، دقيق الفطنة حاضر الجواب، ولد سنة ٣٣٨ هـ، وكان يوم وفاته يوماً لم ير أعظم منه من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والموافق، قال ابن كثير في تاريخه في حوادث سنة ٤١٣ هـ: عالم الشيعة وإمام الرافضة صاحب التصانيف الكثيرة المعروف بالمفيد وبـ«ابن معلم» أيضاً البارع في الكلام والجدل والفقه، وكان يناظر أهل كل عقيدة بالجلالة والعظمة في الدولة البهية البويهية، وكان كثير الصدقات عظيم الخشوع كثير الصلاة والصوم خشن اللباس، وكان عضد الدولة ربّما زار الشيخ المفيد... ولاحظ أيضاً تاريخ بغداد ج ٣: ص ٢٣١. وسير أعلام النبلاء ج ١٧: ص ٣٤٤. وتاريخ الاسلام له ج ٢٨: ص ٣٣٣. وغير ذلك.

فالشيعة الإماميّة مع ما كان لهم من القدرة والنفوذ لم يحاربوا أهل السنّة ولم يستعصبوا

➤ للشيعية على أهل السنة وإتّما أعطوا الشيعة حرية إبداء العقيدة فحسب.

وأما أهل السنة والجماعة فقد ورد في صحاحهم مثل ما ورد في كتب الشيعة من الروايات في حرمة دم المسلم: فمنها: ما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله» (صحيح البخاري ج ٩: ص ٦٢٥، ح ١٧١٦، كتاب استتابة المرتدين باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة).

ومنها: ما رواه أيضاً عن رسول الله ﷺ قال: «أقاتل حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» (صحيح مسلم ج ١: ص ٣٨ كتاب الايمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله). إلى غير ذلك من الروايات الواردة في صحاحهم ومسانيدهم.

قال ابن حزم في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل: إنّ طائفة من المسلمين كأبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بنوا على أنّه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقوله قاله في الاعتقاد أو الفتيا، وأنّ كلّ من اجتهد في شيء من ذلك فدانه بما رأى أنّه الحق فإنّه مأجور على كلّ حال (الفصل في الملل والأهواء ج ٣: ص ٢٤٧). ومع ذلك كلّ إنّا نرى في التأريخ الجنايات والفجائع التي ارتكبتها أهل السنة ضد الشيعة من إباحة دمائهم ونهبهم أموالهم على رؤوس الأشهاد وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعا، وكثير من علماء أهل السنة - مع الأسف - يحسبون شيعة المرتضى واتباع العترة الطاهرة مشركين وكفاراً... بحيث يحل سفك دمائهم ونهب أموالهم فليس لهم حرية العقيدة واختيار المذهب في البلاد السنيّة وكم من عالم ورع وفقه متقي قُتل شهيداً بفتوى بعض علماء أهل السنة.

ولكن لا يوجد شيعي واحد حتى من العوام يُحلّ سفك دم سنيّ أو يجوز نهب أمواله. وأما الإفتاء بقتل علماء الشيعة من أهل السنة والجماعة، فمنها قتل الشهيد الأوّل: وهو العالم العامل التقي الفاضل الزاهد الورع، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين المكي العاملي - رضوان الله تعالى عليه - الذي هو من كبار علماء الشيعة، ومن سعة اطلاعه في المسائل الفقهية أنّه صنّف كتاب اللعة الدمشقية في السجن في مدة اسبوع واحد، وليس عنده من

❦ كتاب فقهي سوى كتاب مختصر النافع للمحقق الحلي - أعلى الله مقامه الشريف - وكتاب اللمعة من الكتب التي يُدرّس في الحوزات العلمية حتى اليوم لاحتوائه على أكثر الفروع والمباني الفقهية، وكان الشيخ الشهيد مرجعاً لعلماء المذاهب الأربعة في حلّ المعضلات العلمية وكشف الأحكام الدينية، وكان يعيش في تقية شديدة أي: يخفي مذهبه من الحكومة ومن عامة الناس، ومع ذلك عرفوا منه التشييع، فشهد عليه نفر عند الحاكم، فحوّله الحاكم إلى القاضي فزجّه القاضي في السجن حسداً وحقدًا. فبقي سنّة كاملة سجيناً في قلعة الشام يعاني من التجويع والتعذيب وبعدها حكم برهان الدين المالكي وابن جماعة الشافعي بإعدامه، فقتلوه أولاً بالسيف ثمّ صلبوه ولم يكتفوا بهذا المقدار من إظهار الحقد الدفين، فحركوا الهمج الرعاع العوام كالأنعام، فرجموا جسد ذلك العالم الفقيه بالحجارة، وأعلنوا أنّهم فعلوا كلّ ما فعلوه بذلك الفقيه الفاضل والعالم، لأنّه رافضي مشرك، ثمّ أمروا بحرق جسده الشريف وذروا رماده في الفضاء، وكان ذلك في التاسع عشر من جمادى الأولى عام ٧٨٦ من الهجرة في عهد الملك برقوق وحاكمه يومذاك على الشام، فهل الاعتناق بالتشييع جرم وجزاؤه القتل بهذه الصورة أيّها المنصفون؟

ومنها قتل الشهيد الثاني: وهو العالم الفقيه التقي النبيه العالم الرباني، الشيخ زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد العاملي المعروف بـ«الشهيد الثاني» - قدس الله نفسه الزكية - وكان من أشهر العلماء وأعظمهم في بلاد الشام، وكان يعيش عزلة من الناس، دائباً على التأليف والتصنيف، يقضي أوقاته في تحقيق المسائل واستنباط الأحكام وتدوينها، وقد صنّف أكثر من مئتي مؤلّف في مختلف العلوم. فحسده علماء عصره لتوجّه الناس إليه وتعظيمهم له، فبعث قاضي صيدا واسمه الشيخ معروف، كتاباً إلى السلطان سليم العثماني جاء فيها: قد وجد في بلاد الشام رجل مبدع خارج عن المذاهب الأربعة، فأمر السلطان بإرسال الشيخ زين الدين إلى اسلامبول ليحاكموه، وكان الشيخ آنذاك في الحجّ فلم ينتظروا رجوعه، بل أرسلوا إليه جماعة فقبضوا عليه وهو في المسجد الحرام الذي قال الله تعالى: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾ (سورة آل عمران: ٩٧) فسجنوه أربعين يوماً في مكّة ثمّ بعثوه عن طريق البحر إلى اسلامبول عاصمة الخلافة، ولما وصل إليها ونزل الساحل ضربوا عنقه وقطعوا رأسه قبل أن

❧ يحاكموه، ورموا جثته الشريفة في البحر، وبعثوا برأسه إلى السلطان. وهكذا استمرت الجرائم والمآثم والمظالم ضد الشيعة والتاريخ مليء من تلك الفجائع، ولمن أراد الوقوف على جملة من تلك الفجائع فعليه بمراجعة كتاب شهداء الفضيلة للعلامة الأميني رحمته الله، ولو أردنا أن نذكر ما فعله السلاطين من أهل السنّة حين سيطرتهم على بلاد الشيعة في طول التأريخ كحملات خوارزم وقوم أذربك على إيران وخراسان وغيرهما ممّا ارتكبوا فيها الجنايات البشعة من القتل والنهب والسبي وهتك الحرمات في كلّ أرض وطوّوها لطلال بنا المقام، ولا يسعنا ذكره في المجال.

والعجيب أنّ علماء أهل السنّة لم يتأثروا من هذه الأعمال الوحشية ضد الشيعة ولم يُبدوا أسفهم على تلك الجنايات والجرائم، فكان سكوتهم تأييداً لعمل الجناة المتعصّبين من سلاطينهم والجهّال من عوامهم، بل ربّما كان كلّ ذلك بتحريك بعض علمائهم، وإلى الله المشتكى.

ولنا أن نسأل منهم ونقول لهم: بالله عليكم هل أنّ عدم الانتماء إلى أحد المذاهب الأربعة السنّية التي وجدت بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وحدثت بعد عشرات سنين من وفاة النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم يستوجب القتل؟!

وهل أنّ الاعتقاد بمتابعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام والأخذ منهم الحلال والحرام ومعالم الدين فهو ممّا يوجب الكفر؟! وهل قرأتم أو سمعتم أنّ أحد علماء الشيعة عمل مع علماء أهل السنّة أو مع عوامهم بهذا الشكل وقد كانوا متمكنين من ذلك في ظل ملوك الشيعة وحكوماتها؟

فإنّ علماء الشيعة أجلّ من أن يقاس بالظلمة، بل ولو راجعتم التأريخ في حوادث سنة ٤٤٨ هـ من «كتاب الكامل لابن الأثير» وغيره لوجدتم الحوادث التي اتفقت في بغداد عند مجيء «طغرل بك» من الهجوم على بيوت الشيعة وإحراق بيوتهم، ومن جملتهم قد هجموا على بيت الشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي - رضوان الله تعالى عليه - وأحرقوا داره ومكتبته العظيمة في حين أن الشيخ الطوسي كان يومذاك زعيماً من زعماء الأمة الإسلامية، وكان داره في كرخ بغداد مأوى الأمة ومقصد الوقاد لحلّ مشاكلهم وإيضاح مسائلهم، وكان

➤ شخصيته العلمية الفذة إلى درجة حتى أنّ خليفة زمانه القائم بأمر الله عبد الله بن القادر بالله أحمد الخليفة العباسي جعل كرسي بحث الكلام والإفادة له، وكان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدرة فوق ما يوصف؛ إذ لم يسمح به إلا لمن بلغ في العلم المرتبة السامية منه وفاق على أقرانه، فمع ما كان له من العظمة لقد هجموا على داره وأحرقوها وأحرقوا المكتبة التي كانت تحت يده وفعلوا ما فعلوا من الأعمال البشعة فلم يشاركهم في الفتنة التي أججوا نارها، بل هاجر بنفسه إلى النجف الأشرف لاثناً بجوار مرقد مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأسس الجامعة الكبرى للشيعة الإمامية والحوزة العلمية في النجف الأشرف حتى أصبحت في العالم الإسلامي عاصمة للدين والمذهب الجعفري، وقد تخرج منها خلال القرون المتطاولة ما يعدون بالآلاف المؤلفة من أساطين الدين وأعظم الفقهاء والمجتهدين ممّن أخرجوا العلوم الإسلامية بأنواعها.

والباحث عندما يلاحظ التأريخ ويتأمل فيه يرى أنّ التعامل بين الطائفتين على طرفي النقيض، فمن ناحية يرى المعاداة ضد الشيعة وفي مقابل ذلك يرى المعاشرة الحسنة مع الناس لا محالة ينتقل إلى أنّ ما اتخذته الشيعة في معاشرتهم مع الناس متخذة من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته المعصومين عليهم السلام، وأنّ ما اتخذته أهل السنة من المعاملة السيئة ضد الشيعة متخذة من أعمال الحكومات الظالمة والغاصية لحقوق أهل البيت عليهم السلام وعندئذ لا يتعجب الباحث الخبير من الجرائم والفجائع التي ارتكبتها أهل السنة والجماعة ضد الشيعة؛ إذ لو تأمل قليلاً في ذلك يلتفت إلى أنّهم قد اتبعوا أسلافهم في أعمالهم البشعة؛ إذ لا يخفى على أحد الجرائم التي ارتكبتها معاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد ضد أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابهم الكرام، لا سيما ما فعله يزيد الفاسق من قتل سبط النبي الحسين الشهيد عليه السلام مع أصحابه الكرام وأنصاره الأبرار وسبي نسائه وأطفاله، وعند ذلك لا يستغرب الباحث من الحكومات والتابعين لبني أمية من الافتاء بقتل الشيعة ونهب أموالهم وسبي نسائهم؛ إذ الحكومة الأموية أيضاً أفتت بأنّ الإمام الحسين عليه السلام ريحانة رسول الله وسيد شباب أهل الجنة خارجي يجب قتله ونهب أمواله وسبي نسائه كما فعلوه في كربلاء، وهل يرى الباحث المنصف مبرراً لفعل يزيد وبني أمية ضد أهل البيت عليهم السلام؟ وإذا لا يعرف مبرراً لفعلهم فهل

وأما ما نسبته إليهم من استباحة الغشّ فحالُه حال حرمة دم المسلم عندهم^(١)، وقد عرفت كون هذه الخصلة الذميمة - المحرمة بأشد درجات التحريم

➤ يعرف مبرراً لعداء أهل السنة للشيعة بغير الاقتداء بمعاوية ويزيد وأضرابهما من بني أمية وبني العباس وغيرهم؟!!!

(١) لا إشكال ولا كلام في حرمة الغش إجماعاً بقسميه كما في الجواهر ج ٢٢: ص ١١١، ولتواتر الأخبار والروايات الدالة على حرمة كما في كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري ج ١: ص ٢٧٢. ومصباح الفقاهة للسيد الخوئي ج ١: ص ٢٩٨، وغيرهما. والروايات الواردة في المقام عن طرق الشيعة كثيرة جداً ففي بعضها: «أنّ من غش المسلمين فليس منهم» (انظر وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٢٠٨، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ٢)، وفي بعضها: «ليس منّا من غشنا» (وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٢١٠، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ١)، وفي بعضها: «ليس منّا من غش مسلماً» (وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٢١٠، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ١٠). وفي بعضها: «من غش مسلماً في بيع أو شراء فليس منّا ويحشر مع اليهود يوم القيامة؛ لأنّه من غش الناس فليس بمسلم» (وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٢١٠، ب ٨٦ مما يكتسب به، ح ١١). وفي بعضها: سئل عن الإمام الصادق عليه السلام عن الرجل يكون عنده لوان من طعام واحد سعرهما بشيء وأحدهما أجود من الآخر فيخلعهما جميعاً ثمّ يبيعهما بسعر واحد؟ فقال عليه السلام: «لا يصلح له أن يغش المسلمين حتى يبينه». (وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٤٢٠، ب ٩ من أحكام العيوب، ح ٢).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليه السلام وهي صريحة في حرمة الغش وبملاحظتها يقطع كلّ إنسان بأنّ حرمتها من ضروريات المذهب الجعفري، بل إنّ من ضروريات الدين الحنيف، ومقتضى إطلاق بعض نصوص حرمة الغش عموم الحكم سواء كان في معاملة أو في غيرها، بل العقل حاكم بقبحه باعتبار ما فيه الفساد مطلقاً.

ومن الواضح: أنّه لا يتحقق موضوعه إلّا بعلم الغاش وجهل المغشوش، فإذا كان كلاهما عالمين بالواقع أو جاهلين به أو كان الغاش جاهلاً والمغشوش عالماً انتفى مفهوم الغش. ثمّ إنّّه لا يعتبر في مفهوم الغش انحصار معرفته بالغاش، فإنّ أكثر الغش يعرفه نوع الناس بإمعان نظر، خصوصاً من كان من أهل الفطنة والتجربة.

- صفة من تسمّى بأهل السنة^(١).

➤ وعلى أيّ حال إذا تحقق موضوع الغش في مورد يترتب عليه الحكم بالحرمة كسائر القضايا الحقيقية بلا فرق بين كون الاغتشاش بفعله أو بغيره، فلو حصل اتفاقاً أو لغرض خاص فقد أفتى فقهاء الشيعة بوجوب الإعلام بالعيب الخفي، وإلاّ فإنّ موضوع الغش محقق (انظر مكاسب للشيخ الأنصاري ج ١: ص ٢٧٩).

وصفوة القول: أنّ العبرة في حرمة الغش قصد تلبّيس الأمر على طرفه سواء كان العيب خفياً أم جلياً، فلاحظ.

(١) لقد وردت أحاديث كثيرة في كتب أهل السنة والجماعة تدلّ على حرمة الغش والتدليس ويكفيها في المقام ذكر النبوي المعروف قوله ﷺ: «ليس منّا من غش مسلماً». (انظر جامع الصغير ج ٢: ص ٤٦٦، ح ٧٦٨٨). وقد صرح غير واحد من علمائهم بحرمة لا سيما في باب نقل الحديث، قال الخطيب البغدادي: التدليس للحديث مكروه عند أكثر أهل العلم، وقد عظم بعضهم الشأن في ذمّه وتبجح بعضهم بالبراءة منه... وعن شعبة أنّه قال: التدليس أخو الكذب، وقال أيضاً: التدليس في الحديث أشدّ من الزنى. لأنّ أسقط من السماء أحبّ إليّ من أن أدلس... وعن أبي أسامة أنّه قال: ضرب الله بيوت المدلسين، ما هم عندي إلّا كاذبون وعن ابن المبارك أنّه قال: لأنّ نخرم من السماء أحبّ إليّ من أن أدلس حديثاً... (انظر الكفاية في علم الرواية: ص ٣٥٥ - ٣٥٦).

ولكن عندما نأتي إلى كتب الحديث والرجال من علمائهم نجد شيوع التدليس فيها، فهذا الحاكم النيسابوري فعندما ذكر أنواع التدليس، قال: قد ذكرت في هذه الأجناس السنة أنواع التدليس ليتأمله طالب هذا العلم فيقيس بالأقل على الأكثر، ولم أستحسن ذكر أسامي من دلّس من أئمة المسلمين صيانة للحديث ورواته (معرفة علوم الحديث: ص ١١١).

وقال الذهبي: وكذا لم أعتن لمن ضعف من الشيوخ ممّن كان في المئة الرابعة وبعدها، ولو فتحت هذا الباب لما سلم أحد إلّا النادر من رواة الكتب والأجزاء (المغني في الضعفاء: ص ٤) وقال أيضاً: ثمّ من المعلوم أنّه لا بدّ من صون الراوي وسستره، فالحذّ الفاصل بين المتقدّم والمتأخّر هو رأس سنة ثلاثمئة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلّا القليل؛ إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنّما سمعوا في الصغر، واحتج

➤ إلى علو سندهم في الكبر، والعهدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم... (ميزان الاعتدال ج ١: ص ٤ في مقدمة الكتاب).

ولاندري كيف يكون صون الحديث النبوي الشريف بالستر على رواته المطعون فيهم، وكيف يمكن مع ذلك قبول حديث الذين وثقهم علماء الرجال منهم إذا كان من طريقتهم إخفاء الطعون الثابتة عليهم وكتمان ما يوجب جرحهم، فيسقط كلامهم عن الحجية!!! بل حتى نرى هذه الطعون في أصح كتبهم، ولقد أطل في ذلك العلامة الشيخ محمد حسن المظفر في كتابه (دلائل الصدق ج ١: ص ٥٣ - ٢٨٣ من الطبعة الجديدة)، ولا يسعنا استقصاء ما ذكره رحمته ولكن نشير إلى بعض ما ورد من الطعون في البخاري ومسلم الذين هما من أجل الصحاح عندهم فقد قال ابن حجر في ترجمة البخاري: أن أبي عبدالله ابن مندة ذكر في توصيف البخاري بأنه كان مدلساً (انظر طبقات المدلسين لابن حجر: ص ٢٤). وقال أيضاً نقلاً عن ابن مندة أنه قال في حق مسلم: إنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: قال لنا فلان وهو تدليس (طبقات المدلسين لابن حجر: ص ٢٦ في ترجمة مسلم بن الحجاج القشيري).

وقال أحمد بن أبي جعفر قال محمد بن إسماعيل: رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال: قلت له: يا أبا عبدالله بكماله؟ فسكت. (انظر تاريخ بغداد ج ٢: ص ١١ في ترجمة محمد بن اسماعيل البخاري).

أقول: ويظهر من سكوته أنه لم يكن بإمكانه ذلك، كما لم يكن ذلك بإمكان كل أحد عادة.

وقال الذهبي في ترجمة عبدالله بن صالح بن محمد الجهمي المصري الذي طعنوا فيه كثيراً: وقد روى عنه البخاري في الصحيح على الصحيح ولكنه يدلسه، فيقول: حدثنا عبدالله ولا ينسبه. (ميزان الاعتدال ج ٤: ص ١٢٢ في ترجمة عبدالله بن صالح).

وقد روى البخاري عن محمد بن سعيد المصلوب الشامي الكذاب الشهير (انظر ميزان الاعتدال ج ٦: ص ١٦٥) الذي كان يضع الحديث ويدلسه (انظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج ٦: ص ١٤٠)، وقتل بسبب الزندقة (انظر الجرح والتعديل ج ٧: ص ٣٥٣)، قال الذهبي وأخرجه البخاري في مواضع وظنه جماعة (ميزان الاعتدال ج ٦: ص ١١٦) يعني أن

❧ البخاري ظنَّ أنَّ المروي عنه في هذه المواضع جماعة تشابهوا معه في الإِسْم، لا الشخص الواحد المشهور بالكذب، مع أنَّ الذهبي وهو بنفسه روى عن جماعة كثيرة قد غيروا اسم الرجل على وجوه سترأ له وتدليساً لضعفه... قال عبدالله بن أحمد بن سواده قلبوا اسمه على مئة اسم وزيادة وقد جمعها في كتاب... (ميزان الاعتدال ج٦: ص ١٦٤ - ١٦٦). إلى غير ذلك ممَّا يبيِّن أنَّ علماء مدرسة الخلفاء التي شيدتها السلطة الحاكمة والتي اختارت البخاري وأمثاله أئمة للحديث وقدوة فيه وصنعت منهم ركائز وأركان ليدعون إلى سلطانهم وترويح مذهبهم وتصريف اجتهداتهم التي أصبحت في عهد الأمويين والعباسيين سوقاً رائجة وسلعة رابحة لكلِّ العلماء الذين ساقوا لتأييد الخليفة بكلِّ أساليب الوضع والدَّس الذي يتماشى مع سياسة الحاكمة آن ذاك وكلِّ ذلك لينالوا عند الحاكم الجاه والمال فباعوا آخرتهم بدنياهم، فما ربحت تجارتهم ويوم القيامة يندمون ويخسرون.

ثمَّ إنَّه قد جاء في البخاري الروايات التي يظهر منها التدليس والباحث عندما يستبَّع الأحاديث الواردة في صحيحه يفهم أنَّ الكثير فيها إمَّا أن تكون ناقصة أو مقطعة أو مبدلة بألفاظ أخرى أو ساقطة عنها كلمات في حين أنَّه يرى نفس الحديث مذكور في مصادر أخرى بنفس ذلك السند المذكور في البخاري، ولم يجد فيه من تغيير مثل ما وجده في البخاري، وعلى سبيل المثال أنَّه أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الحيض باب التيمم قال: جاء رجل إلى عمر فقال: إنِّي أجنب فلم أجد ماءً، فقال عمر: لا تُصل! فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين؛ إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمكعت في التراب وصلَّيت، فقال النبي: «إنَّه كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثمَّ تنفخ ثمَّ تمسح بهما وجهك وكفيك» فقال عمر: اتق الله يا عمار! قال: إن شئت لم أحدث به. (صحيح مسلم ج١: ص ١٩٣). وأخرج هذه الرواية كلُّ علماء أهل السنَّة كأحمد بن حنبل وأبي داود والنسائي والبيهقي وابن ماجة وغيرهم.

ولكن البخاري خان الأمانة؛ إذ أنَّه نقل الحديث كما هو ومن أجل الحفاظ على كرامة عمر بن الخطاب دَّس الحديث؛ لأنَّه لا يعجبه أن يعرف الناس جهل الخليفة بأبسط أحكام الفقه الإسلامي، واليك الرواية التي تصرَّف فيها البخاري: أخرج البخاري في صحيحه في

❦ كتاب التيمم باب المتيمم هل ينفخ فيها؟ قال جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: إني أجنبت فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت... الحديث (صحيح البخاري ج ١: ص ٢١١ ح ٣٢٦).

وهو كما ترى حذف منه البخاري هذه الكلمات «فقال عمر: لا تصل»، إذ فيه مس بشخصية عمر بن الخطاب فحذفها وتخلّص منها؛ لئلا يكشف للناس عن حقيقة عمر بن الخطاب واجتهاده مقابل نصّ القرآن والسنة القطعية.

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد باب حكم الفيء في حديث طويل يقول: ثم نشد عباساً وعلياً - أي نشد عمر بن الخطاب - بمثل ما نشد به القوم اتعلمان ذلك؟ قالوا: نعم، قال: فلمّا توفي رسول الله قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله، فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث إمراة من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله: «ما نورث ما تركناه صدقة» فرأيتما - أي فرأيتما أبا بكر - كاذباً آثماً غادراً خائناً ثم والله يعلم أنه لصديق بار راشد تابع للحق، ثم توفي أبو بكر وأنا ولي رسول الله وولي أبي بكر، فرأيتما كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنني لصديق بار راشد تابع للحق... الحديث (صحيح مسلم ج ٥: ص ١٥١ - ١٥٣). ورواه البيهقي في سننه ج ٦: ص ٢٩٨. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ١٦. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ٧: ص ٢٤١، ح ١٨٧٦٨ وغيرهم.

ولكن البخاري حرّفه فأورده في أبواب مختلفة من صحيحه، مرة أخرجه في كتاب الخمس باب فرض الخمس وفيه قال:.... ثم توفّي الله نبيه فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل رسول الله والله يعلم أنه فيها لصديق بار راشد...، ثم توفّي الله أبا بكر فكنّت أنا ولي أبي بكر... والله يعلم أنني فيها لصديق بار راشد... (صحيح البخاري ج ٤: ص ٥٠٤، ح ١٢٦٦).

فأسقط في هذه الرواية الفقرتين: الأولى قوله: «فرأيتما أبا بكر كاذباً آثماً غادراً خائناً...»، والفقرة الثانية: قوله: «فرأيتما كاذباً آثماً غادراً خائناً...» ومرة أخرجه في كتاب المغازي باب حديث بني النضير (صحيح البخاري ج ٥: ص ١٨٨ ح ٥٢٦). وقد حذف منه فقرة «فرأيتما أبا بكر كاذباً، آثماً، غادراً، خائناً» وجعل مكانها جملة: «تذكر أن أبا بكر كما

❦ تقولان»، وأيضاً حذف الفقرة الثانية وهي قوله: «فرايتماني كاذباً، آثماً، غادراً، خائناً». ومرة أخرجه في كتاب النفقات باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله وكيف العيال. (صحيح البخاري ج ٧: ص ١٢١ ح ٢٧٢). وقد حذف الفقرة الأولى وجعل مكانها جملة: «تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا»، وأيضاً حذف الفقرة الثانية. ومرة أخرجه في كتاب الفرائض باب قول النبي لا نورث ما تركناه صدقة، قال: فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٥١ ح ١٥٧٦). فحذف فيه الفقرتين. ومرة أخرجه في كتاب الاعتصام باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين (صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٥٤ ح ٢١١٢). فحذف الفقرة الأولى ووضع مكانها جملة: «تزعمان أن أبا بكر فيها كذا وكذا»، وحذف الفقرة الثانية.

والخبير عندما يراجع إلى صحيح مسلم ثم إلى البخاري يجد بوضوح أن هذا الحديث حديث واحد بسند واحد نقله مسلم والبخاري، ولكن البخاري مع نقله في عدة مواضع فكل مرة أسقط منه كلمات ليدافع به عن شخصية أبي بكر وعمر؛ لأن البخاري يعلم بأن قول عمر هذا للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام اعتراف منه، على أن الإمام عليه السلام يرى أبا بكر وعمر آثمين غادرين كاذبين خائنين، وهذا سوف يفتح للباحث الخبير الطريق للاحتجاج بأنه لماذا كان الإمام عليه السلام يراهما آثمين كاذبين غادرين خائنين فمن أجل سدّ هذا الطريق دلّس البخاري الحديث وحذف الفقرتان حفظاً لكرامة الشيخين، وكأنما هذه الحالة صارت عادة للبخاري في نقل الحديث، فإنه لما يصل إلى بعض الكلمات كنسبة الكذب والإثم والخيانة والغدر إلى أبي بكر وعمر يرتبك منه ارتباكاً شديداً فيحذفه، لئلا يعرف الناس هذه الكلمات في حقهما فيتضح بكمال الوضوح التدليس والغش المحرم في كتاب صحيح البخاري.

وأخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک في كتاب التفسير، تفسير سورة عبس وتولّى وقد صححه الذهبي في تلخيصه عن أنس بن مالك قال: إن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر قوله تعالى: ﴿فأنبتنا فيها حباً وعبأً وقضباً وزيتوناً ونخللاً وحدائقاً غلباً وفاكهةً وأباً﴾، قال:

❧ كلّ هذه عرفناه فما الأبّ، ثمّ قال: هذا لعمر الله هو التكليف فما عليك أن تدري ما الأبّ، اتبعوا ما بيّن لكم هده من الكتاب فاعملوا به، وما لم تعرفوه فكلوه إلى ربّه. (المستدرک على الصحيحين ٢: ص ٥١٤).

وهذه الرواية قد نقلها أغلب المفسّرين في كتبهم وتفا سيرهم لسورة عبس كالسيوطي في الدر المنثور والزمخشري في الكشف وابن كثير في تفسيره والرازي في تفسيره والخازن في تفسيره وغيرهم.

ولكن البخاري أخرج هذا الحديث وحذف منه كعاداته وأبتره؛ لئلا يعرف الناس جهل الخليفة بمعنى «الأبّ»، فروى الحديث في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه وقول الله تعالى ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ عن أنس بن مالك قال: كنّا عند عمر فقال: نهينا عن التكلف.. (صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٥٠، ح ٢١٠٠).

نعم هكذا يفعل البخاري في كلّ حديث يشمّ منه الانتقاص في عمر بن الخطاب، وعليه كيف يفهم القارئ أنّ هذا الحديث مبتور، وهكذا في جميع الموارد الذي دلّس فيه. وأخرج أبو داود في سننه في كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ج ٤: ١٤٠ ح ٤٣٩٩. والبيهقي في كتاب السرقة باب المجنون يصيب حداً ج ٨: ص ٢٦٤ والنسائي في سننه الكبرى ج ٤: ص ٣٢٣، ح ٧٣٤٣. وغير هؤلاء عن ابن عباس أنّه قال: أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً فأمر بها أن ترحم، فمرّ بها علي بن أبي طالب فقال: ما شأنها؟ قالوا: مجنونة بني فلان زنت، فأمر بها عمر أن ترحم قال: ارجعوا بها، ثمّ أتاه فقال: ألم تعلم أنّ القلم رفع عن المجنون حتى يعقل وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم؟

فخلّى عنها عمر وقال: لولا علي لهلك عمر (ولفظ الحديث من التذكرة لإبن الجوزي: ٧٥).

ولكن البخاري أخرج نفس هذا الحديث في صحيحه في كتاب المحاريين من أهل الكفر والردة باب لا يُرجم المجنون والمجنونة).

❦ فقال البخاري بدون ذكر أيّ سند بعد إسقاط صدر الحديث: وقال علي لعمر: أما علمت أنّ القلم رُفع عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النساء حتى يستيقظ (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٨١).

نعم هذا مثال حي لتعرف البخاري في نقله الأحاديث وتصرفه في الأمانات المودعة له فترى أنّه يحذف من الحديث كيف ما شاء حتى بالنسبة إلى سند الحديث فإنّه يحذفه صوتاً من الاحتجاج به وإثبات فضيحة لعمر بن الخطاب، فالبخاري أربكته هذه الرواية من حيث أنّه كيف يعلم الناس جهل عمر بن الخطاب بأمر مسلمة في الأحكام الشرعية لاسيّما في الحدود التي رسمها الله تعالى وبيّنها النبي ﷺ. فكيف يترأس على منصّة الخلافة من لا يعرف الأحكام الشرعية.

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الحدود باب حدّ شارب الخمر عن أنس بن مالك: أنّ النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلبده بجريدتين نحو أربعين قال: وفعله أبو بكر، فلمّا كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخفّ الحدود ثمانين فأمر به عمر (صحيح مسلم ج ٥: ص ١٢٥). والبخاري كعادته لا يريد إظهار جهل عمر بالحكم في الحدود أخرج هذا الحديث في كتاب الحدود باب ما جاء في ضرب شارب الخمر عن أنس: أنّ النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين. (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٦٦ ح ١٦٢٠) فإنّك ترى بوضوح أنّ البخاري قد حذف من الحديث ما فيه من جهل عمر بن الخطاب بحدّ شرب الخمر الذي جاء ذكره في الكتاب العزيز.

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أنّ عائشة أخبرته قالت: أوّل ما اشتكى رسول الله في بيت ميمونة فاستاذن أزواجه أن يمرض في بيتها فأذن له قالت: فخرج ويّد له على الفضل بن عباس ويّد له على رجل آخر وهو يخط برجليه في الأرض، قال عبيد الله فحدثت به ابن عباس فقال: أتدرون من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة هو علي ولكن عائشة لا تطيب له نفساً. (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٢٢٨). وأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب مرض النبي ﷺ ووفاته، غير أنّه حذف منه قول ابن عباس «ولكن عائشة لا تطيب له نفساً».

وأما نسبته إليهم التّطليق عند الحيض فهي مثل سابقتها لو قصد التّطليق حال الحيض، وقرّيب وقته، فهذه كتبهم تنادي بأنّ التّطليق حال الحيض محرّم باطل^(١)، وقد اتّفق أربعة أئمتهم على حرّمته حال الحيض، ونفوذه صحيحاً، وبأنّه

➤ فهذا شأن البخاري في نقل الأحاديث فإنّه في كلّ مورد يرى فيه القول الشنيع يفتضح به أمثال عمر بن الخطاب وعائشة وأصراهما يتصرّف في الحديث ويبتريه؛ لتلاّ ينشر بين الناس القدح فيهم والموارد كثيرة جداً، وإنّما ذكرنا هذا المقدار اليسير لكي يراجع أهل الخبرة الأحاديث الواردة في البخاري، فالخير المنصف لو راجع يقطع بأنّ البخاري كان يدّلس الأحاديث وصار ذلك كعادة له عندما كان يرى الانتقاص في الصحابة وخاصّة في أبي بكر وعمر وعائشة وأصراهما. فلاحظ.

(١) لا يخفى أنّ من شرائط الطلاق في الشريعة المقدسة خلو المرأة من الحيض والنفاس بمعنى بطلان الطلاق فيهما، قال صاحب الجواهر: بلا خلاف أجده فيه نصّاً وفتوى، بل الإجماع بقسميه عليه.. (جواهر الكلام ج ٣٢: ص ٢٩). ويدلّ عليه من الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ (سورة الطلاق: ١)، فإنّ من جملة الأحكام المستفادة من هذه الآية طبقاً لآراء المفسّرين هو اشتراط إجراء صيغة الطلاق عند نقاء المرأة من الدورة الشهرية مع عدم المقاربة الزوجية - طبقاً للآية ٢٢٨ من سورة البقرة - إذ أنّ عدّة الطلاق يجب أن تكون بمقدار «ثلاثة قروء» أي ثلاثة طهورات متتالية، وهنا يؤكّد أنّ الطلاق يجب أن يكون مع بداية العدّة، وهذا يتحقّق فقط في حالة الطهارة وعدم المقاربة، فإذا وقع الطلاق في حالة الحيض فإنّ بداية زمان العدة ينفصل عن بداية الطلاق، وبداية العدّة ستكون بعد الطهارة. وإذا كانت في حالة طهر وقد جامعها زوجها، فإنّ الطلاق لا يتحقّق أيضاً؛ لأنّ مثل هذه الطهارة لا يمكن أن تكون دليلاً على عدم وجود النطفة في الرحم. وعلى كلّ حال فإنّ هذا الشرط يستفاد من الآية الكريمة كما أنّ النصوص الواردة في المقام صريحة، وتدلّ على المقصود وهي كثيرة:

منها: ما رواه الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهي حائض؟ فقال: «بغير السنّة باطل» (وسائل الشيعة ١٥: ص ٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٢).

ومنها: ما رواه محمد الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يطلق امرأته وهي حائض، قال: «الطلاق على غير السنّة باطل»، قلت: فالرجل يطلق ثلاثاً في مقعد»، قال: «يرد إلى السنّة». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٣).
ومنها: ما رواه محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «من طلق ثلاثاً في مجلس على غير طهر لم يكن شيئاً، إنّما الطلاق الذي أمر الله عز وجل به، فمن خالف لم يكن له طلاق، وأنّ ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً في مجلس وهي حائض، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ينكحها ولا يعتد بالطلاق». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٤).

ومنها: ما رواه الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: أنّهما قالا: «إذا طلق الرجل في دم النفاس أو طلقها بعدما يمسه فليس طلاقه إياها بطلاق». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٧٧، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٥).

ومنها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس وهي حائض فليس بشيء، وقد ردّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طلاق عبدالله بن عمر، إذ طلق امرأته وهي حائض، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الطلاق وقال: كلّ شيء خالف كتاب الله فهو ردّ على كتاب الله عز وجل وقال: لا طلاق إلّا في عدّة». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٧٨، ب ٨ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٧).

ومنها: ما رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته بعدما غشيها بشهادة عدلين؟ قال: «ليس هذا طلاقاً». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٢).

ومنها: ما رواه اليسع قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا طلاق إلّا على السنّة، ولا طلاق إلّا على طهر من غير جماع». (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٣).

ومنها: ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «أمّا طلاق السنّة فإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فلينظر بها حتى تطمّث وتطهر، فإذا خرجت من طمّثها طلقها تطليقة

جائز نافذ حال طُهر غير المقاربة بأيّ وقت صدر^(١).

وأما نسبته حرمة العزل عن السرية إليهم فحالها حال سابقه، وهذه كتبهم شهادة وفتاواهم عاضدة^(٢).

❦ من غير جماع ويشهد شاهدين ثم ذكر في طلاق العدة مثل ذلك. (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٤).

ومنها: ما رواه بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الطلاق أن يطلق الرجل المرأة على طهر من غير جماع ويشهد رجلين عدلين على تحليقه ثم هو أحق برجعته ما لم تمض ثلاثة قروء، فهذا الطلاق الذي أمر الله به في القرآن وأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنته، وكلّ طلاق لغير العدة فليس بطلاق (وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٨٠، ب ٩ من مقدمات الطلاق وشرائطه، ح ٥). إلى غير ذلك من النصوص والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في المقام فإنها صريحة في لزوم الشرط المذكور في الطلاق وبطلان الطلاق بدونه، وقد أفتى بذلك جميع الفقهاء من الشيعة بلا استثناء، فلاحظ.

(١) انظر الفقه على مذاهب الأربعة ج ٤: ص ٣١٠ (ط مصر). والمدونة الكبرى ج ٢: ص ٤٢٢. والمغني (لابن قدامة) ج ٧: ص ٩٨. والمجموع ج ١٨: ص ٢٧٦ - ٢٨٠. وفتح الباري ج ٩: ٣٥١ - ٣٥٣. والفقه الاسلامي وأدلته ج ٩: ص ٦٩٢٣ وغير ذلك.

(٢) الظاهر أنّ المقصود بالعزل عن السراري هو عزل النطفة عن فرج الزوجة المنكوحة بإخراج الآلة عند الإنزال وإفراغ المنى خارج الفرج، قال صاحب العروة: يجوز العزل في الأمة وإن كانت منكوحة بعقد الدوام والحرّة المتمتع بها ومع إذنهما وإن كانت دائمة، ومع اشتراط ذلك عليها في العقد، وفي جوازه في الحرّة المنكوحة بعقد الدوام في غير ما ذكر قولان، الأقوى ما هو المشهور من الجواز مع الكراهة... (المسألة السادسة ممّا يتعلّق بأحكام الدخول من كتاب النكاح).

أقول: إنّ ما ذكره عليه السلام لا غبار عليه عند علماء الشيعة؛ إذ الأدلّة الشرعية تدلّ عليه أمّا جواز العزل عن الأمة وإن كانت منكوحة بعقد الدوام فيمكن الاستدلال عليه مضافاً إلى الأصل الأولي - أعني الإباحة - بحديث محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: أنّه سئل عن

ومثلها نسبته حرمة اللحد إليهم^(١)، ونسبة كونهم مستمرين على الجمع بين

➤ العزل؟ فقال: «أما الأمة فلا بأس، وأما الحرة فإنّي أكره ذلك إلا أن يشترط عليها حين يتزوّجها». (وسائل الشيعة ج ١٤: ص ١٠٦، ب ٧٦، من مقدمات النكاح، ح ١)، فإن مقتضى إطلاق الحديث عدم الفرق بين الدائمة والمنقطعة.

وأما ما ذكره من جواز العزل في المتعة فأيضاً يستفاد من إطلاق حديث ابن مسلم المتقدم ذكره، وما رواه أيضاً عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العزل؟ فقال: «ذاك إلى الرجل يصرفه حيث شاء» (وسائل الشيعة ج ١٤: ص ١٠٥، ب ٧٥ من مقدمات النكاح، ح ١). إلى غير ذلك فإن مقتضى إطلاق الحديث عدم الفرق بين الدائمة وغيرها فيجوز العزل في المتعة أيضاً.

وأما جواز العزل في الحرة الدائمة مع اذنها أو رضاها فيمكن الاستدلال عليه بما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر: أنه سئل عن العزل فقال: «..... أما الحرة فإنّي أكره ذلك، إلا أن ترضى أو يشترط ذلك عليها حين يتزوّجها» (وسائل الشيعة ج ١٤: ص ١٠٦، ب ٧٦ من مقدمات النكاح، ح ٢). وهذا ملخص ما ذكره المشهور من علماء الشيعة.

قال الشهيد الثاني في كتابه المسالك: ذهب جماعة إلى التحريم لما روي عن النبي ﷺ: أنه نهى عن العزل عن المرأة إلا بإذنها، وقال ﷺ أيضاً: إنه الوأد الخفي، والمراد بالوأد قتل الولد، ولأنّ حكمة النكاح الاستيلاء، ولا يحصل غالباً مع العزل فيكون منافياً لغرض الشارع - ثم قال: - والجواب: أنّ طريق الخبرين عامي، وأخبارنا لا تدل على أزيد من كراهة ومنافاته لغرض الشارع ممنوعة، فإنّ غرضه غير منحصر في الاستيلاء. (مسالك الأفهام ج ٧: ص ٦٥).

(١) لا إشكال ولا كلام في استحباب أن يجعل الميت في اللحد، قال صاحب الجواهر: فإنّه أفضل من الشق مع صلاية الأرض بلا خلاف معتبر أجده، بل في الخلاف والغنية: الإجماع عليه مع زيادة عمل الفرقة عليه في الأول. وفي التذكرة والمنتهى: ذهب إليه علماؤنا. وفي الذكرى وجامع المقاصد والروض: عندنا: وفي الحقائق: أنّ عليه اتفاق ظاهر كلام الأصحاب (جواهر الكلام ج ٤: ص ٣٠١).

أقول: ويدلّ عليه الروايات الكثيرة الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام:

الصلاة مناقضة لما قد نادى به صحفهم ونطقت به فتاويهم من أفضليّة التفريق، نعم هم بالنظر إلى سهولة الجمع غالبهم يجمعون، ولو فرض ذلك فهو ليس بمحرّم مثل الغش، بل هو ترك لما هو أفضل من جهة السهولة^(١).

منها: ما رواه علي بن عبد الله قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام قال: «في حديث عن علي عليه السلام: لما قبض إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يا علي انزل فألحد ابني، فنزل عليه السلام فألحد إبراهيم في لحدٍ...» (وسائل الشيعة ج ٢: ص ٨٥١، ب ٢٥ من الدفن، ح ٤).
ومنها: ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «..... فإذا وضعت في اللحد فضع فمك على أذنه فقل: الله ربك...» (وسائل الشيعة ج ٢: ص ٨٤٣، ب ٢٠ من الدفن، ح ٣). إلى غير ذلك من النصوص والروايات الواردة عنهم عليهم السلام، فلا إشكال في استحبابه عند الشيعة، فلاحظ.

(١) لا إشكال في أهميّة فريضة الصلاة عند المسلمين كافة، وقد أكّدت الآيات العديدة والروايات الكثيرة في ضرورة إقامتها، وأنّها لا تسقط بحال حتى في جبهات الحرب في حالات مختلفة كما جاء ذكرها في الكتب الفقهية. ومن الواضح أنّ الأدلّة الشرعيّة تدلّ على أنّ للصلاة أوقات معيّنة، وقد أكّد سبحانه وتعالى على ذلك بقوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾. (سورة النساء: ١٠٣)، فلا يجوز لأحد أن يصلي الفريضة في غير وقتها، وقد أشار القرآن الكريم بشكل إجمالي إلى أوقات الصلوات الخمس فقال عز اسمه في سورة الإسراء: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (سورة الإسراء: ٧٨).

فإنّ قوله تعالى: ﴿لَدُلُوكَ الشَّمْسِ﴾، أي زوالها، ويستمر هذا الوقت الخاص بصلاتي الظهر والعصر إلى غسق الليل - أي إلى ظلمة الليل - وبهذا يدخل وقت صلاتي المغرب والعشاء إلى قرآن الفجر أي وقت صلاة الصبح - قال الفخر الرازي في تفسير الآية الكريمة: واعلم أنّه يتفرّع على هذين القولين بحث شريف، فإن فسّرنا الغسق بظهور أوّل الظلمة كان الغسق عبارة عن أوّل المغرب، وعلى هذا يكون المذكور في الآية ثلاثة أوقات وقت الزوال، ووقت أوّل المغرب ووقت الفجر، وهذا يقتضي أن يكون الزوال وقتاً للظهر والعصر، فيكون

❦ هذا الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين وأن يكون أوّل المغرب وقتاً للمغرب والعشاء، فيكون هذا الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين، فهذا تقتضي جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقاً... (تفسير الكبير ج ٢١: ص ٢٧)، فالآية الكريمة صريحة في جواز الجمع بين الصلاتين.

وأما الروايات التي وصلت إلينا عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنّها توضّح لنا معنى دلوك الشمس وغسق الليل وقرآن الفجر؛ بأنّ الآية أشارت إلى الأوقات الثلاثة للصلوات الخمسة اليومية. (انظر وسائل الشيعة ج ٣: ص ١١٤، ب ١٠ من المواقيت). والخبير بعد ملاحظة الروايات الواردة في تفسير الآية الكريمة يطمئن؛ بأنّ الآية قد أشارت إلى أوقات الصلوات وقسم الأوقات إلى ثلاث أقسام.

وقال تعالى: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إنّ الحسنات يذهبن السيئات﴾. (سورة هود: ١١٤)، فإنّ قوله تعالى: ﴿طرفي النهار﴾ يعني صلاة الصبح وهي الطرف الأوّل، وأما الطرف الثاني فهو مختص بالظهر والعصر من دون تفريق، وأما قوله تعالى: ﴿وزلفاً من الليل﴾ يعني صلاة المغرب والعشاء من غير تفريق.

قال القرطبي في تفسير الآية الكريمة: لم يختلف أحد من أهل التأويل في أنّ الصلاة في هذه الآية يراد بها الصلوات المفروضة قوله تعالى: ﴿طرفي النهار﴾، قال مجاهد: الطرف الأوّل الصبح والطرف الثاني صلاة الظهر والعصر، واختاره ابن عطية.. والزلف: المغرب والعشاء.... (جامع الأحكام ج ٩٠: ص ١٠٩)، وذكر ابن كثير في تفسيره في ذيل الآية عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار﴾ قال: هي الصبح في أوّل النهار، والظهر والعصر مرة أخرى... وقال الحسن في رواية ابن مبارك عن مبارك بن فضالة عنه: ﴿وزلفاً من الليل﴾ يعني المغرب والعشاء، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هما زلفاً الليل» المغرب والعشاء. وكذا قال مجاهد ومحمد بن كعب وقتادة والضحاك أنّهما صلاة المغرب والعشاء... (تفسير القرآن العظيم ج ٢: ص ٤٦١ - ٤٦٢). وقد وردت روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الآية الكريمة، واستشهدوا عليهم السلام بها على أنّ أوقات الصلوات اليومية ثلاثة. لاحظ تفسير نور الثقلين ج ٢: ص ٤٠١.

ثم إن هناك روايات في صحاح أهل السنة والجماعة تدلّ بالصراحة على أنّ النبي ﷺ صلّى الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً في غير مطر ولا سفر، فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن ابن عباس أنّه قال: صلّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً في غير خوف ولا سفر. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥١، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر).

وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير خوف ولا مطر - في حديث وكيع - قال: قلت لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: كي لا يخرج أمته وفي حديث أبي معاوية قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك، قال: أراد أن لا يخرج أمته. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥٢، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر).

وأخرج أيضاً عن ابن عباس: أنّ رسول الله ﷺ صلّى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥٢).

وأخرج أيضاً عن عبدالله بن شقيق قال خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، قال: فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثني الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أتعلمني بالسنة لا أم لك ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قال عبدالله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة فسألته فصدّق مقالته. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥٢، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر).

وأخرج البخاري بسنده عن ابن عباس: أنّ النبي ﷺ صلّى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء. (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٨٦، كتاب مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلى العصر).

وأخرج بسنده عن عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صلّى رسول الله ﷺ سبعاً جميعاً ثمانياً جميعاً. (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٩٣، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب).

❶ وأخرج أيضاً بسنده عن أبي بكر بن عثمان قال: سمعت أبا أمامة يقول: صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يُصلي العصر، فقلت: يا عمّ ما هذه الصلاة التي صلّيت؟ قال: العصر وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنّا نصليّ معه. (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٨٨، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر).

وأخرج أحمد بن حنبل عن عكرمة عن ابن عباس قال: صلّى رسول الله ﷺ في المدينة مقيماً غير مسافر سبعاً وثمانياً (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٢١).

وأخرج أيضاً بسنده عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: وما أراد لغير ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٢٣).

وأخرج أيضاً بسنده عن ابن عباس قال: صلّيت مع النبي ﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً، قلت لابن عباس: لم فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته (مسند أحمد ج ١: ص ٣٤٩).

وقال ابن حجر العسقلاني في شرح حديث عمرو بن دينار المتقدم ذكره: أنّه قد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر الحديث فجوّزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً (فتح الباري ج ٢: ص ٢٠).

أقول: إنّ هذه الأحاديث التي نقلها جمهور علماء أهل السنّة مع الإقرار بصحّتها ونقلها في أصح كتبهم أكبر دليل على جواز الجمع بين الصلاتين عندهم، وإلاّ فما الوجه في نقلها في صحيح البخاري ومسلم الذين هما من أصح الكتب عندهم، وأمّا عدم التزامهم عملاً بتلك النصوص الصريحة والروايات المعتبرة من حيث السند فليس منحصرأ بهذا الموضوع فقط فإنّهم مع الأسف في كثير من الموارد أولّوا النصوص ولم يعملوا بها مع فرض صراحتها والمقام أيضاً كذلك فقد جاؤوا بالتأويلات الباردة، كقول بعضهم: إنّهُ لعلّ السحاب كان قد غطى السماء فلم يعرف النبي ﷺ والصحابة الوقت عصراً فجمعوا الظهر والعصر أو عشاء فجمعوا بين المغرب والعشاء. (انظر المجموع ج ٤: ص ٢٠٣. وفتح الباري ج ٢: ص ٩٣). وقد ذكر البخاري في ذيل حديث عمرو بن دينار: فقال أيوب: لعلّه في ليلة مطيرة قال: عسى.

ونسبة تحريم لحم الوز ولحم الجمل إليهم فرية عليهم لشهادة صحفهم وفتاواهم بالحلية التي هي لديهم في هذين وما قاربهما ضرورة^(١).

➤ (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٨٧).

أقول: من الواضح لدى الخبير أنّ هذه التأويلات غير مقبولة عند العرف والعقلاء؛ لأنّ ذلك يعتبر إهانة إلى النبي ﷺ، وهل يصح ذلك بعد هذا - ياترى - وأنّ الصلاة التي هي عمود الدين أنّ النبي ﷺ - والعياذ بالله - لا يعرف وقتها؟

فالعامّة العمياء بنوا على هذه التأويلات وأفتوا بعدم جواز الجمع حتى أنّ أبا حنيفة أفتى بعدم الجواز حتى في السفر والمالكية والشافعية والحنبلية أفتوا بجواز الجمع واختلفوا في جوازه لعذر الخوف والمرض والمطر والطين وغير ذلك!!!

أمّا الشيعة الإمامية فإنّهم متفقون على جوازه مطلقاً في غير سفر ولا مطر ولا مرض ولا خوف، وذلك لأنّهم اقتدوا بالنبي ﷺ وبأئمة أهل البيت عليهم السلام بعد ما جاءهم من الآيات القرآنية فعملوا بالتقليد، وهذا هو الميزان الذي عيّنه رسول الله ﷺ لأئمة لمعرفة الحق من الباطل وجعلهما عدلين ومرجعين للأمة في حلّ الاختلاف وصرّح بأنّ التمسك بهما - أي بالقرآن والعترة الطاهرة - أمان من الفرقة والضلالة.

نعم ذكر بعض فقهاء الشيعة: أنّ الجمع وإن كان جائزاً في الحضر، لكنّه ليس أفضل من التفريق، بل ذهب بعض الأصحاب إلى أفضلية التفريق؛ لأنّ توزيع العبادة على الزمان أفضل، ففي السفر الأفضل الجمع عكس الحضر (انظر مهذب البارع لابن فهد الحلبي ج ١: ص ٤٩٦).
جواهر الكلام ج ٧: ص ٣٢ - ٣٣.

(١) أمّا حلية لحم الوز عند الشيعة من الضروريات المسلّمة؛ لأنّ الحرام من الطيور عندهم ما كان له الأوصاف التالية:

الأوّل: ما كان ذا مخلاّب أي الظفر القوي الذي يقوى على الافتراس كالنسر والصقر والشاهين والبازي غير ذلك.

الثاني: ما كان صفيفه - أي بسط جناحيه حال الطيران - أكثر من دفيفه - الذي هو بمعنى ضرب جناحيه -.

الثالث: ما ليس له قانصة - وهي في الطير بمنزلة المصارين في غيره - ولا حوصلة -

وما نسبته إليهم من نجاسة جسوم المسلمين وغسل الظروف التي شرب منها غيرهم مثل سابقتها، فهذه صحفهم في باب النجاسات قد نطقت بأنّ عامّة من تفوّه بالشهادتين ولم ينكر ضرورياً من ضروريات الدين طاهر بدنه، وطاهر ما باشره برطوبة من الظروف وغيرها^(١).

❧ وهي كالمعدة لغيره - ولا صيصية - وهي الشوكة التي خلف رجل الطير خارجة عن الكف - وهي بمنزلة الإبهام للإنسان، فإذا كان أحد هذه الأوصاف في الطير فهو حرام، وأمّا إذا لم يكن كذلك كالوز والدجاج والحمام والقماري والدباسي والحجل والدراج والقبيج والقطا وغير ذلك فهو حلال أكله بالإجماع. قال صاحب الجواهر: بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى النصوص المستفيضة أو المتواترة الدالة على ذلك... (جواهر الكلام ج ٣٦: ص ٣٠٦).

أقول: والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في المقام لبيان ما هو الحرام من الطيور كثيرة، وعلى سبيل المثال راجع (وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٤١٨، ب ١٨ من الأطعمة المحرمة. وص ٤٢٠، ب ١٩ من الأطعمة المحرمة). فإنّها تدل بوضوح على المقصود، فلا حظ.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث في كتب الشيعة الاثني عشرية أنّ القاعدة الأولى في الإسلام هي طهارة المسلمين، وإنّ كلّ من نطق بالشهادتين يحكم بإسلامه وطهارته ما دام لم يرتكب منكراً يلازم الكفر والارتداد، ولم ينكر إحدى الضروريات الإسلامية كإنكار الرسالة أو المعاد أو ضرورياً من ضروريات الدين الإسلامي بحيث يرجع إلى إنكار الرسالة وتكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه بضروريته، وعليه فإنّ أنكر ضرورياً من ضروريات الإسلام لشبهة علمية حصلت له من خلال الدراسة العلمية مع كمال إخلاصه وتصديقه بنبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحكم بكفره؛ إذ الخبير يعلم أنّ الضروري لما كان أمراً ثابتاً في الدين الإسلامي بحيث لا يحصل عادة فيه الشبهة، فلو كان فيه مجالاً للشبهة ولو لبعض الناس لم يكن عندهم ضرورياً أو يكون ضرورياً ولكن لا يوجب تكذيباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لغفلته عنه فعند ذلك لا يحكم بكفره.

إن قلت: إنّ الخوارج والنواصب الذين يبغضون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

❶ وأولاده المعصومين عليهم السلام والصديقة الكبرى سيدة نساء العالمين - سلام الله عليها - ويسبّونهم ويقتلونهم قد لا يكون الأمر عندهم ضروريا فلا يكذبون النبي صلى الله عليه وآله ومع ذلك يعتقدون بأمثال هذه الآراء الباطلة، فلماذا يحكم عليهم بالنجاسة؟ قلت: إنّ الحكم بنجاسة النواصب والخوارج ليس من جهة إنكارهم الضروري، بل أدلة خاصة وردت في نجاستهم وهي كثيرة:

منها: ما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام، فإنّ فيها غسالة ولد الزنى، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء، وفيها غسالة الناصب وهو شرّهما إنّ الله لم يخلق خلقاً شرّاً من الكلب، وأنّ الناصب أهون على الله من الكلب». (وسائل الشيعة ج ١: ص ١٥٩، ب ١١ من الماء المضاف، ح ٤).

ومنها: ما رواه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إيّاك أن تغتسل من غسالة الحمام، ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت فهو شرهم، فإنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق أنجس من الكلب، وأنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (وسائل الشيعة ج ١: ص ١٥٩، ب ١١ من الماء المضاف، ح ٥). إلى غير ذلك من النصوص والروايات الواردة عنهم عليهم السلام، وأنها تدلّ بوضوح على نجاسة الناصبي، والباحث إذا أراد الاستقصاء في كتب الشيعة فليراجع مجموعة من أبواب الفقه، ومن جملتها باب عدد النجاسات عند ذكر الغلاة والنواصب والخوارج وباب الأسار وباب الخمس عند ذكر مسألتين.

الأولى: أنّه هل يلحق الناصبي بالمحارب - الحربي - في جواز أخذ ماله أم لا؟

الثانية: أنّه هل يجوز إعطاء الخمس للناصب إن كان فقيراً أم لا؟

وفي باب الزكاة الحاقاً بالمخالف في عدم جواز إعطاء مال الزكاة له لاشتراط الإيمان - بالمعنى الأخص - في المستحقّين وفي باب الجهاد عند ذكر حكم المرتد أو المحارب أنّه هل الناصب يحكم عليه بنفس الحكم في المرتد والمحارب أم لا؟

ففي جميع هذه الأبواب وغيرها استدللّ فقهاء مدرسة أهل البيت عليهم السلام بالنصوص الصريحة المعتبرة على نجاسة الناصبي كما استدّلوا بها على نجاسة الخارجي وهو من يعارض إمام وقته لأجل النيل إلى الحكومة والملك في الدنيا. وليست الشيعة مختصة بهذا

➤ الحكم في الخارجي، بل أهل السنة والجماعة أيضاً حكموا بكفرهم ونجاستهم، وذلك للنصوص القطعية الصريحة الدالة على أن من خرج عن طاعة إمام زمانه مات ميتة جاهلية. فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة بسنده عن النبي ﷺ أنه قال: «من خرج من طاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢١).

وأخرج أحمد بن حنبل والترمذي والحاكم والبيهقي عن النبي ﷺ أنه قال: «من خرج من جماعة قدر شبر فقد خلع ربقة الإسلام من رأسه إلا أن يراجع». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٣٤٤. وسنن الترمذي ج ٤: ص ٢٢٦ ح ٣٢٣. والمستدرک علی الصحیحین ج ١: ٤٢٢. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨: ص ١٥٧).

وأخرج أحمد بن حنبل أيضاً وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦. ومجمع الزوائد ج ٥: ص ٢١٨. والمعجم الكبير ١٩: ص ٣٨٨. ومسند الشاميين ج ٢: ص ٤٣٧، ح ١٣٥٤) إلى غير ذلك من النصوص الصريحة وهي كثيرة جداً. وعليه إن اقتضت هذه الروايات الحكم بكفر بعض الصحابة فما ذنب الشيعة في ذلك؛ إذ أنها أكدت من خرج عن طاعة إمام زمانه فإنه محكوم بالكفر ومات ميتة الجاهلية، أليس للباحث أن يسأل بأن معاوية عن أي إمام مات وعلى عنقه بيعته، والنصوص صريحة بأن من خالف المسلمين قدر شبر ثم مات مات ميتة جاهلية، فمعاوية مات بأي موة؟

ذكر القرطبي في تفسيره في ذيل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (سورة الحجرات: ٩) أن في تفسيرها عشرة مسائل... المسألة الرابعة: أنه قال القاضي أبو بكر بن العربي: هذه الآية أصل في قتال المسلمين، والعمدة في حرب المتأولين، وعليها عول الصحابة، وإليها لجأ الأعيان من أهل الملة، وإياها عنى النبي ﷺ بقوله: «تقتل عمارة الفئة الباغية»، وقوله ﷺ في الخوارج: «يخرجون على خير فرقة» أو «حين فرقة». والرواية الأولى أصح؛ لقوله ﷺ: «تقتلهم أولى الطائفتين إلى الحق»، وكان الذي قتلهم علي بن أبي طالب ومن كان معه. فتقرر عند علماء المسلمين وثبت بدليل الدين أن علياً رضي الله عنه كان إماماً

➤ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ خَرَجَ عَلَيْهِ بَاغٌ، وَأَنَّ قِتَالَهُ وَاجِبٌ حَتَّى يَفِيءَ إِلَى الْحَقِّ وَيُنْقَادَ إِلَى الصَّلَاحِ (انظر تفسير القرطبي ج ١٦: ص ٣١٧).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده: أَنَّهُ لَمَّا قَتَلَ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ دَخَلَ عَمْرُو بْنُ حَزَمٍ عَلَى عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ: قَتَلَ عَمَارٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ»، فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَرَعَاً يَرْجِعُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: قَتَلَ عَمَارٌ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ قَتَلَ عَمَارٌ فَمَاذَا؟ قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ»، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: دَحَضْتُ فِي بَوْلِكَ أَوْ نَحْنُ قَتَلْنَاهُ؟ إِنَّمَا قَتَلَهُ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ وَجَاؤُوا بِهِ حَتَّى أَلْقَوْهُ بَيْنَ رِمَاحِنَا، أَوْ قَالَ: بَيْنَ سِيوفِنَا. (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ١٩٩).

أقول: بناءً على ما قاله معاوية يلزم القول بأن قاتل حمزة سيد الشهداء وجعفر الطيار هو رسول الله ﷺ؛ لأنّه هو الذي القاهما بين رماح المشركين وسيوفهم ولا تستبعد مكابرة الطاغية بقوله: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَهُمَا!

وأخرج الزمخشري وابن أبي الحديد: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَبْلَ وَاقِعَةِ الصَّفِينَ: ... سَأَجْهَدُ فِي أَنْ أَطْهَرَ الْأَرْضَ مِنْ هَذَا الشَّخْصِ الْمَعْكُوسِ وَالْجَسَمِ الْمَرْكُوسِ حَتَّى تَخْرُجَ الْمَدْرَةُ مِنْ بَيْنِ الْحَبِّ (انظر ربيع الأبرار ج ٢: ص ٥٥٩. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ٢٩٠).

وقال ابن أبي الحديد في شرحه: الإشارة في هذا إلى معاوية سماه شخصاً معكوساً وجسماً مركوساً، والمراد انعكاس عقيدته وأنها ليست عقيدة هدى، بل هي معاكسة للحق والصواب وسمّاه مركوساً من قولهم: ارتكس في الضلال، والركس ردّ الشيء مقلوباً... (شرح النهج ج ١٦: ص ٢٩١).

وقال ابن أبي الحديد: إِنَّهُ طَعَنَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي دِينِ مُعَاوِيَةَ وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى تَفْسِيحِهِ، وَقَالُوا عَنْهُ: إِنَّهُ كَانَ مُلْحِداً لَا يُعْتَقَدُ بِالنَّبُوَّةِ... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٥: ص ١٢٩). وأخرج ابن أبي الحديد في شرح النهج (في حديث طويل ذكر فيه نفي أبي ذر إلى الشام)...: فَجِيءَ بِأَبِي ذَرٍّ - إِلَى مُعَاوِيَةَ - بَيْنَ قَوْمٍ يَقُودُونَهُ حَتَّى وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّ رَسُولِهِ! تَأْتِينَا فِي كُلِّ يَوْمٍ فَتَصْنَعُ مَا تَصْنَعُ... قَالَ أَبُو ذَرٍّ: مَا أَنَا بَعْدُ

❦ الله ولا لرسوله بل أنت وأبوك عدوان لله ولرسوله، أظهرتما الاسلام وأبطنتما الكفر، ولقد لعنك رسول الله ﷺ ودعا عليك مرات ألا تشيع، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا ولي الأمة الأعين الواسع البلعوم الذي يأكل ولا يشبع فتأخذ الأمة حذرهما منه، فقال معاوية: ما أنا ذاك، قال أبو ذر: بل أنت ذلك الرجل، أخبرني بذلك رسول الله ﷺ سمعته يقول وقد مررت به: اللهم العنه ولا تشبعه إلا بالتراب. وسمعته يقول: إست معاوية في النار، فضحك معاوية وأمر بحبسه وكتب إلى عثمان... (شرح نهج البلاغة ج ٨: ص ٢٥٧).

أقول: ولا يخفى على ذي لب ما فيه من الاستهزاء والتجاسر من معاوية على النبي ﷺ فإنه أجاب أبا ذر بالضحك على ما حدثه عن رسول الله ﷺ.

وروى الذهبي عن يحيى بن عبد الحميد الحماني - الذي وثقه ابن معين (انظر تذكرة الحفاظ ج ٢: ص ٤٢٢ رقم ١٠/٨٤٢٨) - أنه قال: كان معاوية على غير ملة الإسلام. (ميزان الاعتدال ج ٤: ص ٣٩٢. وسير أعلام النبلاء ج ١: ص ٥٢٣. ورواه ابن حجر عنه في تهذيب التهذيب ج ١١: ص ٢١٦).

وروى الذهبي أيضاً بسنده عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: دخلت على الحاكم وهو في داره لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله الكرام، وذلك أنهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج فقلت له: لو خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل - أي معاوية - حديثاً لاسترحمت من المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي. (سير أعلام النبلاء ج ١٧: ص ١٧٥). وروى أيضاً بسنده عن الشعيري قال: كنت عند عبد الرزاق فذكر رجل معاوية فقال: لا تقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان (ميزان الاعتدال ج ٢: ص ٦١٠).

وروى نصر بن مزاحم بسنده عن ابن عباس: أنه قال: أتيت النبي ﷺ فسمعته يقول: يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت حين يموت وهو على غير سنتي فشق علي ذلك.. فطلع معاوية (وقعة صفين: ص ٢١٩).

وروى ابن عبد ربه في العقد الفريد والزمخشري في ربيع الأبرار وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: أن قيس بن سعد بن عبادة قال لمعاوية: أنت وثني ابن وثني، دخلت

❧ الإسلام كرهاً وخرجت منه طوعاً، لم يقدم إيمانك ولم يحذر نفاقك ونحن أنصار الدين الذي خرجت منه وأعداء الدين الذي دخلت فيه (انظر العقد الفريد ج ٤: ص ٣٢٨. وربيع الأبرار ج ٢: ص ٣٤٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٤: ص ٣٩٦. ومقاتل الطالبين: ص ٤٢).

وروى ابن جوزي بسنده عن الإمام الحسين عليه السلام أنّه قال: «أظن طاعتهم قد هلك وقد بعث إلينا فليأخذنا بالبيعة» (المنتظم ج ٤: ص ١٤٠).

وروى ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إذا رأيتم معاوية على منبري يخطب فاقتلوه» (شرح نهج البلاغة ج ١٥: ص ١٧٦).

وروى نصر بن مزاحم بسنده عن ابن عمر قال: إنّ تابوت معاوية في النار فوق تابوت فرعون، وذلك بأنّ فرعون قال: أنا ربكم الأعلى. (وقعة صفين لنصر بن مزاحم: ص ٢١٩).

وأخرج ابن أبي الحديد في شرح النهج والمسعودي في مروج الذهب عن الزبير بن بكار في الموفقيات - وهو غير متهم على معاوية ولا منسوب إلى اعتقاد الشيعة لما هو معلوم من حاله من مجانبة علي عليه السلام والانحراف عنه - أنّه قال المطرف بن المغيرة بن شعبة: دخلت مع أبي علي معاوية فكان أبي يأتيه فيتحدث معه، ثمّ ينصرف إليّ فيذكر معاوية وعقله ويعجب بما يرى منه؛ إذ جاء ذات ليلة فأمسك عن العشاء ورأينه مغتماً فانتظرت ساعة وظننت أنّه لأمر حدث فينا، فقلت: مالي أراك مغتماً منذ الليلة؟ فقال: يابني جئت من عند أكفر الناس وأخبتهم، قلت: وما ذاك؟ قال: قلت له - أي معاوية - وقد خلوت به: إنّك قد بلغت سنّاً يا أمير المؤمنين فلو أظهرت عدلاً وبسطت خيراً فإنك قد كبرت ولو نظرت إلى إخوانك من بني هاشم فوصلت أرحامهم فوالله ما عندهم اليوم شيء تخافه، وأنّ ذلك مما يبقى لك ذكره وثوابه، فقال: هيهات، هيهات، أي ذكر أرجو بقاءه ملك أخو تيم فعدل وفعل وما فعل، فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره، إلّا أن يقول قائل: أبو بكر ثمّ ملك أخو عدي فاجتهد وشمّر عشر سنين، فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره إلّا أن يقول قائل: عمر ثمّ ملك أخونا عثمان فملك الرجل لم يكن أحد في مثل نسبه فعمل ما عمل به، فوالله ما عدا أن هلك فهلك ذكره وذكر ما فعل به أنّ أخا هاشم يصرخ به في كلّ يوم خمس مرات أشهد أنّ محمداً رسول الله

وما نسب إليه من عدم شربهم من نهر حفره يزيد، وعدم أكلهم التوت الشامي، ومسألة النعجة والجلس، وتسمية حماري الرحي، والكتابة تحت الرجل، وتسمية الكلبين، وعدم وقد بعضه لبعض الحطب، وما يقرب من هذه المزخرفات، فمن العجب العجائب ممّن له ذوق المعرفة والعقل تحرير مثل هذه الحماقات المفتريات حتى على شديد الحماقة من الناس في كتاب علمي مذهبي مبني على البيانات الفرقانيّة والسنن النبوية، فبأيّ دليل يثبت من تسمى بأهل السنّة صدور مثل هذه ممّن جعل نفسه ملعبة وسخريّة ومضحكة للناس الذين هم مثله باستعماله لهذه الحماقات لهم حتى يضحكهم. فهل يناسب العالم ويليق بشأنه تحرير شيء محال عند ذوي العقول صدور من جاهل تام الشعور في كتابه الذي قد بنى على البرهان الذي يلزم خصمه به^(١)؟

❧ فأيّ عمل يبقى مع هذا لا أمّ لك، والله إلّا دفنا دفنا (شرح نهج البلاغة ج ٥: ص ١٢٩. ومروج الذهب ج ٢: ص ٣٤١. والغدير ج ١٠: ص ٢٨٣).

أقول: وهل تجد بعد هذا عند معاوية إذعاناً بالنبي ﷺ وما جاء به؟ وإذا كانت الأدلة وافية بأنّ أمثال معاوية خرجوا عن الإسلام فما ذنب الشيعة في الاعتقاد بذلك، فإنّ اعتماد الشيعة في ذلك بالأدلة المتقنة والموثوقة عندهم فلامحيص ولا مناص عن صحة الاستدلال بها، وبذلك يعرف حال معاوية ومن يشاركه في الحكم بالكفر، ولكن الضرورة الفقهية قامت على طهارة أهل السنّة وزيحجتهم و.... والخير يعلم بأنّ كل ذلك من باب تخصيص عموم الحكم، فلا حظ.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث أنّه لو أمعن النظر في مؤلّفات فقهاء الشيعة يجد بوضوح أنّهم يمتازون عن غيرهم بمميزات شاخصّة.

ومن أهم ما يمتاز به الفقه الإمامي الشيعي هو استنادهم بعد الكتاب العزيز إلى السنّة الشريفة المروية عن النبي ﷺ وعترته الطاهرة، وذلك لأنّه قد ثبت لديهم بالحديث الصحيح

٥ المتواتر عند جميع الفرق الإسلامية المعروف بحديث الثقلين، وهو قول النبي ﷺ حيث قال: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». وقد قاله رسول الله ﷺ في مناسبات مختلفة، والخبير إذا أمعن النظر في جميع ما جاء في متون هذا الحديث الشريف يقطع بأنّ النبي ﷺ أراد من ذلك تبين ما يتركه لأُمته لتعتمد عليه وترجع إليه في أمور دينهم وإدارة شؤونهم في جميع المجالات الحياتية وقد حثّ فيه ﷺ على التمسك بالأمّرين الأساسيين الذين يشكلان الركيزة الأساسية في الفقه الاسلامي، وهما الكتاب العزيز والعتر الطاهرة. فدلالة الحديث الشريف على وجوب طاعة العتر الطاهرة كوجوب طاعة القرآن واضحة لا مجال لحمله على مجرد الوصية بحبّ أهل البيت عليهم السلام واحترامهم وتجليّهم، بل لابدّ من حمله على الأمر بطاعتهم واتباعهم:

أولاً: لأنّ ذلك هو المناسب لما في أكثر متون الحديث المروية من تقديم النبي ﷺ الحديث بتوقع رحيله والتحاقه بالرفيق الأعلى حيث لا مناسبة بين رحيله ﷺ والأمر بحبّ أهل بيته واحترامهم فقط؛ لوضوح أنّ حبّهم واحترامهم لازم في جميع الأوقات حتى في أيام حياته الشريفة، بل حيث كان ﷺ هو المرجع لأُمته في أمور دينهم وإدارة شؤونهم في حياته، وكان رحيله يحدث فراغاً هائلاً، فمن هذه الجهة كان المناسب ذكر توقع رحيله تنبيهاً منه ﷺ لحاجتهم إلى المرجع الذي يقوم مقامه ويسدّ الفراغ الحاصل من ارتحال النبي ﷺ، ولذلك جاء في بعض متون الحديث التصريح بقوله ﷺ: «إني تارك فيكم خليفتين... (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٨٢) فيظهر منه أنّه ﷺ أراد استخلاف الثقلين؛ إذ أنّهما يقومان مقامه ﷺ ويؤديان عنه معالم الدين، فيجب على الأمة متابعتهم معاً إلى يوم القيامة.

وثانياً: لأنّ ذلك هو المناسب لجعل العتر الكريمة في سياق الكتاب المجيد؛ لوضوح أنّه لا يراد من الحديث الشريف مجرد الحثّ على تعظيم الكتاب المجيد وتكريمه بمثل تقبيله وجعله في موضع مرتفع ونحوهما، بل الحثّ على الرجوع إليه، ولزومه واتباعه والعمل بأوامره ونواهيه، فلا بدّ من كون ذلك هو المراد في حق العتر الكريمة.

❧ وثالثاً: لأنّ ذلك هو المناسب لترتب العصمة من الضلال على التمسك بالثقلين؛ لظهور أنّ احترام العترة بنفسه وإن كان واجباً دينياً إلاّ أنّه كسائر الفرائض لا أثر له في العصمة من الضلال، بل ليس العاصم من الضلال إلاّ اتباع المرجع المعصوم ولزوم طريقه وعدم الخروج عنه.

ورابعاً: لأنّ ذلك هو المناسب للتنبيه في كثير من هذه الأحاديث إلى عدم افتراق الكتاب والعترة؛ لظهور أنّ ذلك لا أثر له في لزوم التعظيم والاحترام، ولذا يجب احترام جميع الأنبياء والمرسلين وتعظيمهم وتقديسهم وإن اختلفت شرائعهم، وإنّما يحسن التنبيه، لعدم الافتراق عند الأمر بالطاعة والمتابعة أكثر من مرجع واحد مع الاختلاف بينهم، فإنّ متابعة بعضهم حينئذٍ تستلزم مخالفة الآخر، ومن ثمّ حسن منه عليه السلام التنبيه؛ لعدم الافتراق بين الكتاب والعترة؛ لبيان أنّ تعدد المراجع هنا لا يمنع من متابعتها معاً بعد اتفاقهما، وعدم الافتراق بينهما.

وخامساً: لأنّ من جملة المناسبات التي قال رسول الله صلى الله عليه وآله هذا الحديث فيها هو خطبته في غدير خم، كما تضمنه حديث زيد بن أرقم الذي أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (انظر صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٢) وغيره، وقد قاله تمهيداً للنص على أمير المؤمنين بالولاية والأمر بالطاعة له حيث يناسب ذلك سوق حديث الثقلين كما هو ظاهر واضح.

وسادساً - وهو الأهم - : لأنّ ذلك هو المتعين بلحاظ التعبير في الأحاديث الآمرة بالتمسك والأخذ بهما والاتباع عنهما؛ إذ لا تكون هذه الأمور إلاّ بالطاعة وموافقة الأمر والنهي الذين يتضمنهما الكتاب الكريم ويصدران من العترة الكريمة.

ويؤكد ذلك ما رواه الطبراني في تنمة حديث الثقلين من قوله عليه السلام: «فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم» (المعجم الكبير ج ٥: ص ١٦٦) فإنّه صريح في إرادة الطاعة والاتباع عنهما عليهما السلام.

ويتضح ممّا أسلفناه أنّ وجوب طاعة العترة الطاهرة يستلزم إمامتهم وقيادتهم على الأمة؛ لأنّ الإمام هو القدوة، فلو وجب طاعته كوجوب طاعة كتاب الله العزيز يلزم متابعتة أيضاً.

وبمقتضى حديث الثقلين أنّه لا أمان لأحد من الأمة إلّا بالتمسك بهما، فلو عكس الأمر، أي من كان مأموراً بالتمسك صار حاكماً يستلزم أن يكون الحاكم محكوماً، وفساد ذلك أظهر من أن يحتاج إلى بيان.

فالشيعية تقيدوا في العمل بالمصدرين التشريعيين - وهما الكتاب والسنة - والمقصود بالسنة قول المعصوم وفعله وتقريره، ولم يزدوا عليهما شيئاً، وذلك لوجود النصوص الكافية عند أئمة أهل البيت عليهم السلام لكل مسألة من مسائل الدين التي يحتاجها الناس لمواكبة العصور حتى تقوم الساعة، ولذلك أكد النبي صلى الله عليه وآله أمته بلزوم التمسك بالثقلين وجعلهما مرجعين أساسيين لمسائل الدين، فأوجب إطاعة عترته الطاهرة مثل وجوب طاعة الكتاب، وفي بعض الروايات ذكر عترته بأسمائهم موضحاً بأنّ أولهم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وآخرهم المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، فالشيعية في عصر الحضور لم يضطروا إلى الأخذ عن غيرهم على الأقل طيلة ثلاثة قرون حياة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام ثم جاءت مرحلة غيبة الإمام المعصوم عليه السلام الذي أرجع الناس إلى تقليد العالم الفقيه الجامع للشرائط الذي عرف الحلال والحرام من النصوص الواصلة إليه عن طريق الثقات المتورّعين في النقل عنهم عليهم السلام. وبذلك يرجع الأمر إلى منابع الأساسية - أي الكتاب والسنة الكريمة أيضاً - وقد بدأت هذه السلسلة للفقهاء والمجتهدين من الشيعة منذ ذلك العهد في أوّل الغيبة إلى اليوم تتوالى بدون انقطاع وفي كلّ عهد يبرز في الأمة مرجع واحد أو عدّة مراجع للشيعة يقلّدونهم في أعمالهم حسب الرسائل العملية التي يستنبطها كلّ مرجع من الكتاب والسنة.

فالخبير الباحث لو أمعن النظر في كتب الفقهية الاستدلالية من فقهاء الشيعة لا يشكّ بأنّ الأحكام التي استنبطها الفقيه الشيعي لا يكون إلّا عن حجة شرعية بحيث ينطلق عند العقلاء من المسلمات على فرض ثبوت المباني، وكلّ ذلك بفضل ما أعطته العترة الطاهرة عليهم السلام من النصوص لمدارك الأحكام.

ولذلك ترى أنّ الشيعة انفردوا بالسعة في مدرك الأحكام، وقد فرضت أبناء مدرسة أهل البيت عليهم السلام وجودها العلمي على المسلمين في كثير من المجالات العلمية بشكل ملحوظ ممّا أدّى إلى كثرة النقل عنهم والحديث منهم وتداول فقهم في جميع المجتمعات الثقافية، وكلّ

❦ ذلك لأنهم تورّثوا الفقه والتفقه عن أئمتهم وسيرتهم النابعة من عين الوحي والنبوة. وعليه فلا أثر لافتراءات ابن تيمية وأمثاله في المجامع العلمية الثقافية التي عرفت الفقه الإسلامي من مدرسة أهل البيت (عليه السلام).

أما مصادر التشريع عند أهل السنة والجماعة فعندما يراجع الخبير إليها يجدها كثيرة تتعدّى حدود الكتاب والسنة التي رسمها الله ورسوله، فالمصادر عندهم بالإضافة إلى الكتاب والسنة هي سنة الخلفاء وسنة الصحابة وسنة التابعين وهم علماء الأثر وسنة الحكام ويسمونها صوافي الأمراء، ثم القياس والاستحسان، وسد باب الذرائع، والإجماع و....

وهي - كما ترى - عشرة مصادر كلّها تتحكّم في دين الله، ونحن لانناقشهم في المصدرين الأولين؛ لأنّ الأمر في الكتاب والسنة لا خلاف فيه بين المسلمين، ولكن نناقشهم في المصادر الأخرى التي أضافوها من عندهم:

أولاً: أنّ ما رسموه من سنة الخلفاء باستناد ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من أنّه قال: «عليكم بسنّتي وسنة الخلفاء الراشدين». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ١٢١) ليس معناه الخلفاء الأربعة الذي فسرها أهل السنة والجماعة؛ لأنّ موقف من فسره بذلك موقف من اعتقد بصحة خلافة خلفاء المتسلّطين على الخلافة لامن يحقها، وهذا النمط من الاستدلال غير صحيح؛ لأنّ الدليل فيه عين المدعى فيكون مصادرة بالمطلوب أو يكون استدلالاً دورياً كما هو واضح على الخبير.

وبعبارة أخرى: انطباق عنوان خلفاء الراشدين على ما حدث بعد وفاة النبي من الاصطلاح في أمر الخلافة انطباق غير شرعي؛ إذ يلزم على المسلمين أن يعرفوا ما هو مقصود النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من ذلك، وعندما يراجع الخبير في المصادر السنيّة يقف على النصوص الصريحة التي تبين ما هو المقصود من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) خلفاء الراشدين، فقد أخرج البخاري ومسلم وكلّ المحدثين بأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حصر خلفاءه في اثني عشر فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) - ما هو مضمون جميع الأحاديث - : إنّ الخلفاء من بعدي اثنا عشر، كلّهم من قریش. (انظر صحيح البخاري ج ٨: ص ١٢٧، كتاب الأحكام. وصحيح مسلم ج ٦: ص ٣، كتاب الامارة، باب الناس تبع لقریش. ومسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٨٧. وسنن أبي داود ج ٢: ص ٣٠٩،

❧ ح ٤٢٧٩. وسنن الترمذي ج ٣: ص ٣٤٠ ح ٢٣٢٣ وغيرها). فيعرف من ذلك أنّ المقصود هم أئمة أهل البيت عليهم السلام الاثنى عشر لا الحكّام الذين اغتصبوا الخلافة.

وممّا يزيد اليقين بأنّ أبا بكر وعمر غير مقصودين بحديث النبي صلى الله عليه وآله هو أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رفض أن يحكم بسنّتهما عندما اشترط عليه الصحابة ذلك (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٣٠١)، فلو كان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله يقصد بالخلفاء الراشدين أبا بكر وعمر لما جاز للإمام أمير المؤمنين عليه السلام أن يردّ على رسول الله صلى الله عليه وآله ويرفض سنّتهما، فرفضه عليه السلام يدلّ على أنّ الخلفاء الراشدين ليس المقصود بهم أبا بكر وعمر وعثمان. ثمّ إنّّه إذا راجع الخبر إلى الكتب الفقهية من أهل السنّة والجماعة يجد أنّها مشحونة بالاستدلالات بسنّة أبي بكر وعمر كمصدر للتشريع، ولو خالفت الكتاب والسنّة كاتباعهم سنة عمر بن الخطاب في صلاة التراويح التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٣٩٩).

كما خالف عمر القرآن والسنّة النبويّة في منع سهم المؤلّفة قلوبهم (انظر الجوهر النيرة في الفقه الحنفي ج ١: ص ١٦٤). وكما خالف القرآن والسنّة في متعة الحجّ ومتعة النساء (انظر صحيح مسلم ج ٤: ص ٥٩). وكما خالف القرآن والسنّة في الطلاق الثلاث فجعله تطليقة واحدة (انظر صحيح مسلم ج ٤: ص ١٨٢). وكما خالف القرآن والسنّة في فريضة التيمم وأسقط الصلاة عند فقد الماء (انظر صحيح مسلم ج ١: ص ١٩٣). وكما خالف السنّة في إسقاط فصل من الأذان وإبداله بفصل من عنده. وكما خالف القرآن والسنّة في إهانة الزهراء - سلام الله عليها - وإيذاؤها، فروّعها وأدخل الرعب عليها. إلى غير ذلك مما جاء في كتبهم باعتبار سنّة الخلفاء، فترى أنّهم يأخذون بسنة عمر وغيره ممّن ادعى الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله باعتبار الدين وإن كان منتهياً لمخالفة سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، ولذلك تراهم يعترفون بأنّ صلاة التراويح بدعة، ولكن يستحسنوها تبعاً لعمر.

وفي الحقيقة أنّ الخبر يعلم بأنّ البدعة في الدين والشريعة السماويّة مفسدة للدين، وإن استحسنها جماعة من الناس فهي غير حسنة، ونمثل لكم بمثال واضح فنقول: إنّ الأديان الإلهية عند أول نزولها تشبه بقطرات المطر النقيّة الشفافة الصافية تمنح الحياة وتربى الروح،

نعم المنصف يعلم علماً يقينياً بعد ظهوره على مفتريات مثل السُّنِّي على أهل مذهب خصمه بالمسائل العلميّة بأشدّ فرية من حيث مخالفات ما نسبته إليهم لضروريات مذهبهم ومسلّماته؛ بأنّ مقصوده بهذه المزخرفات الحمقيّة الغير العلميّة تنفير قلوب الغفلة عن أهل مذهب الحق، وأوقد نار بُغضهم في قلوبهم، ووقد زناد الفتنة بين جهلة الطرفين، وهذه المغشّة مغشّة ثانية فوق تلك، وهذه ليست سيرة منصف قصده ببيان الحقّ وتزهيق الباطل.

فنحن نفرض صدور هذه الحماقات من بعض أهل الحماقة ممّن تسمّى باسم الشيعة، فهل تصوير هذه وما شابهها من مطالب مذهبهم بمجرد صدورها ممّن قد تسمّى باسمهم وهو جاهل بما يتدبّرون به من الدين؟ فإنّ مبنيّ مذهبهم مسألة الحسن والقبح العقليين وهما مناقضان لما نسبته إليهم من هذه المزخرفات^(١).

❦ ولكن عندما تدخل في المجتمع الملوّث تتلوّث بالتدريج وتفقد لطافتها الأولى، وعندئذٍ لا يبقى لها شيء من جاذبيتها فلا تروي عطش العطشان، وفي المقام أنّ الأمر كذلك، فإنّ الأحكام السماوية عند نزولها في المجتمع غير ملوّث بالبدع والخرافات، وإذا أُضيفت إليها الخرافات والأوهام والبدع فتفقد حقيقتها فلا يسمن ولا يغني من جوع ويحكم حينئذٍ على الناس الخرافات والأساطير بدل الحكم الالهي.

ومن هنا يتضح فساد سائر مصادر التشريع لأهل السّنة الجماعة؛ إذ كلّها تنتهي إلى البدعة في الدين، ولا حاجة الى تطويل الكلام فيها، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير أنّ مسألة التحسين والتقبيح العقليين قد احتلت مكانة مرقومة في الأبحاث الكلاميّة، وقد أثبتت الشيعة الإماميّة أنّ الأفعال في حدّ ذاتها لها قيمة ذاتيّة عند العقل مع قطع النظر عن حكم الشارع كالصدق في نفسه حسن والكذب في نفسه قبيح والشارع لا يأمر إلّا بما هو حسن ولا ينهى إلّا عما هو قبيح، فالشارع أمر بالصدق؛ لأنّه

حسن ونهى عن الكذب؛ لأنّه قبيح. ومن البديهي أنّ المراد من الأحكام العقلية هي مدركات العقل والملاك لدرك العقل في هذا المجال هو أنّ العقل قد يجد بعض الأفعال موافقاً للجانب الأعلى من الإنسان والوجه المثالي في الوجود البشري، كما يجد بعضها الآخر غير موافق معه.

وإن شئت قلت: إنّّه يدرك أن بعض الأفعال كمال للوجود الحي المختار وبعضها الآخر نقص له، فيحكم العقل بحسن الأوّل ولزوم الإتيان به ويقبح الثاني ولزوم تركه. وتوضيح ذلك: أنّ الحكماء قسّموا العقل إلى عقل نظري وعقل عملي، وذكروا بأنّ الذي يدركه العقل إذا كان ممّا له علاقة بالعمل أي كان ممّا ينبغي أن يفعل أو لا يفعل مثل الأفعال المتصفة بالحسن أو الأفعال المتصفة بالقبح فمرجع ذلك التحسين والتقييح العقليين، وهذا ما يسمّى بالعقل العملي.

وإذا كان المدرك - بالفتح - ممّا ينبغي أن يُعلم ولا علاقة له بالعمل كقول المنطقيين الكلّ أعظم من الجزء فيسمّى إدراكه «عقلاً نظرياً».

وهذا العقل هو المستعمل في علم الأخلاق؛ إذ المدرك - بالفتح - بالعقل يستتبع المدح والذم ممّا تطابقت عليه جميع آراء العقلاء باعتبار ذلك الكمال أو النقص، وتسمّى هذه الأحكام العقلية العامة بـ«الآراء المحمودة» ثمّ أنّه كما في الحكمة النظرية قضايا نظرية تنتهي إلى قضايا بديهية، ولولا ذلك لعقمت القياسات وصارت غير منتجة، فهكذا في الحكمة العملية قضايا غير معلومة لا تُعرف إلّا بالانتهاء إلى قضايا ضرورية، وإلّا لما عرف الإنسان شيئاً من قضايا الحكمة العملية، فكما أنّ العقل يدرك القضايا البديهية في الحكمة النظرية من صميم ذاتها، فهكذا يدرك بديهيات القضايا في الحكمة العملية من صميم ذاتها بلا حاجة إلى تصور شيء آخر.

مثلاً أنّ كلّ القضايا النظرية يجب أن تنتهي إلى قضية امتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما، بحيث لو ارتفع التصديق بها لما أمكن التصديق بشيء من القضايا، ولذا يسمّى بـ«أمّ القضايا» مثلاً لا يحصل اليقين بأنّ زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين، إلّا إذا حصل قبله امتناع صدق نقيض تلك القضية - أي عدم مساواتها لهما - وإلّا فلو احتمل صدق النقيض لما

بل هم منزّهون بالمبنى المشار إليه عن مطلق الفعال العبيّية، والخصال لحقيقيّة، والحركات السفهية، نعم السفاهة [تسفيه] معنى توجد بين عامّة الناس في نفر نادر من كلّ فرقة منهم، وذلك غير موجب لسفاهة عامّة الفرقة، وغير مقتض لنقص فيها من هذه الجهة.

والعجب العجاب تحقّق السفاهة التي ليس فوقها سفاهة في الحزب العظيم، ذوي العلم والعقل والمعرفة والديانة ممّن تسمّى بأهل السنّة، وله في عامّة ديارهم

➤ حصل اليقين بالنسبة إليه. ولأجل ذلك اتفقت كلمة الحكماء على إقامة البرهان على المسائل النظرية، وذكروا بأنّها إنّما تتم إذا انتهى البرهان إلى أمّ القضايا التي قد عرفت. وعلى ضوء هذا البيان نقول: إنّ كما أنّ القضايا النظرية في العقل النظري قضايا بديهية أو قضايا أولية تنتهي إليها، فهكذا القضايا غير الواضحة في العقل العملي يجب أن تنتهي إلى القضايا أولية وواضحة عند ذلك العقل، بحيث لو ارتفع التصديق بهذه القضايا في الحكمة العملية لما صحّ التصديق بقضية من القضايا فيها.

فمن تلك القضايا البديهية في العقل العملي مسألة التحسين والتقبيح العقلين الثابتين لجملة من القضايا مثل قولنا: العدل حسن والظلم قبيح وجزاء الإحسان بالإحسان، حسن وجزاء الإحسان بالإساءة، قبيح فهذه القضايا قضايا أولية في الحكمة العملية، والعقل العملي يدركها من ملاحظة القضية بنفسها وفي ضوئها يحكم بما ورد في مجال العقل العملي من الأحكام المربوطة بالأخلاق أولاً، تدبير المنزل ثانياً وسياسة المدن ثالثاً.

وليس استقلال العقل في تلك القضايا الأولية الراجعة إلى العقل العملي، إلّا لأجل أنّه يجدها ملائمة للنفس والجانب العالي من الإنسانية المشتركة بين جميع أفراد الإنسان أو مناصرة للنفس، وذلك الجانب العالي من الإنسانية، وبذلك تصبح قضية التحسين والتقبيح في تقسيم الأفعال قضية كلية لا تختص بزمان دون زمان ولا جيل دون جيل، وبذلك يصبح المدعي للتحسين والتقبيح العقلين الذاتيين في غنى عن البرهنة لما يتبنّاه. ومن العجب العجاب أنّ ابن تيمية الذي يعرف أنّ الشيعة هم العدلية القائلين بالحسن والقبح العقلين مع ذلك افتدّ؛ عليه بما لا يقله الحقّا، فكف بالعلماء، فلاحظ.

عظيمها وصغيرها حضرها وبدوها صيت عظيم، وشهرة ورنّة، وهو الحزب الذكري منهم، فإنّه ينضم أهل العلم منهم والزهد والوجاهة والرئاسة والصيت في مجلس، ويصفقون جميعهم بأيديهم وهم يرقصون طرباً ويزعقون بالزعقات الموحشة المذهلة، ويثبون الوثبات العظيمة [العظيمة] المخوفة، وينطقون بنطق بعض الصامتات، وقد يتفوّهون بالمنافيات للشريعة، والكفريات في حالة رقصهم وطربهم، وثباتهم إلى فوق واليمين والشمال وغيرها، وزبدتهم يجري على لحاهم وصدورهم ولباسهم، وينطحون برؤوسهم الحيطان، ويغمى على من له تفوّق في العلم والمعرفة والديانة منهم حين يتناهى به التعب من هذه الحركات الحمقيّة، فيقال في حقه: قد جذبه حب الله إلى الله، وبالضرورة مجالسهم هذه مشاهدتها في حال وثباتهم وزعقاتهم فيها أعظم قبحاً، وأطمّ شناعة، وأزيد فضيحة [ممن] وصفها، فهذه ديانتهم، ويُسمّون هذه المجالس: مجالس الذكر والعبادة، ومن حضرها أهل للتقى وأهل السعادة^(١).

فانظر إلى هذه البدعة العظيمة والسفاهة الوخيمة، والحماقة الجسيمة، وتدبّر فيها وفيما نسب إلى فرد نادر ممّن قد نقص شعوره، وقد نسب نفسه إلى الشيعة غير

(١) انظر المجلد الثاني من كتاب احياء العلوم للغزالي فان فيه ذكر بعض عبادات الصوفية من أهل السنة والجماعة وأنّ عباداتهم تكون بالرقص والتصفيق والغناء وبل فيه النظر إلى الوجه الجبل من الأمرد أو النساء في حالة الرقص من أهم تلك العبادات، وأيضاً انظر الى ترجمة أبي اسحاق الرفاعي الفقيه الشافعي في كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان ج ١: ص (١٧١) وانظر في كتاب الرحلة لابن بطولة عند مروره على قرية أم عبيدة نقل عنه الشيخ عباس القمي في كتابه الكنى (الألقاب ج ٢: ص ٢٧٨ انظر كتاب نماذج من مغالاتهم في بقية الصحابة والتابعين الذين اتخذوهم أئمة وكتاب هذه هي الوهاية للشيخ محمد جواد مغنية: ص ٢٠٠، غد ذلك.

عالم بمبنى مذهبهم، المناقض لما صدر عنه من المزخرفات، فستعلم الحق من الباطل والهادي من المضل، وصاحب الغش من صاحب النصيحة، وهم ولو ينكرون القاعدة العقلية المشار إليها والحسن عندهم ما حسّنه الشرع ومثله ضده^(١) ليس لهم دليل شرعي دلّهم على هذه العجائب المستقبحات، فإن كتاب الله

(١) لا يخفى على الخبير أنّ مسلك الأشاعرة هو مسلك الحنابلة، لكن بصورة معتدلة، وقد عنون الشيخ الأشعري مسألة الحسن والقبح العقليين باسم التعديل والتجوير، وهذه المسألة تعدّ الحجر الأساسي لكلام الأشعري وعقيدة أهل الحديث والحنابلة، فالشيخ الأشعري تبعاً لأبناء الحنابلة صور العقل أقل من أن يدرك ما هو الحسن وما هو القبح وما هو الأصح وما هو غيره. فقد ذهب إلى أنّ تحكيم العقل في باب التحسين والتقبيح يستلزم نفي حرمة المشيئة الإلهية وتقيدها بقيد وشرط؛ إذ على القول بهما يجب أن يفعل سبحانه ما هو الحسن عند العقل، كما عليه الاجتناب عما هو القبح عنده، فلأجل التحفظ على إطلاق المشيئة الإلهية ذهبوا إلى هذا المسلك وقالوا: بأنّه لا حسن إلّا ما حسّنه الشارع، ولا قبح إلّا ما قبحه الشارع، فله سبحانه أن يؤلم الأطفال في الآخرة، ويعدّ ذلك منه حسناً. (انظر اللمع: ص ١١٦ - ١١٧).

أقول: إنّ الإنسان المتحرّر عن كلّ عقيدة مسبقة وعن كلّ عامل روحي ينبغي له أن يدرك الأشياء بقوة العقل الذي شأنه إدراك الأمور، وأنّ هذا الإدراك يستتبع مدحاً وذمّاً لفاعله، ولا يحصل هذا الإدراك جزافاً واعتباطاً، بل لابدّ له من سبب وسببه إمّا أن يكون ذلك الفعل كملاً للنفس فيحكم العقل بحسنة، أو نقصاً لها فيحكم عليه بالقبح، أو أنّه قد يرى العقل الشيء ملائماً مع النفس فيحكم بحسنة، وقد يرى أنّه غير ملائم مع النفس فيحكم بقبحه.

فالإنسان المتحرّر عن كلّ عقيدة يمنعه الاعتناق بحكم العقل بصحّة عقوبة الطفل الذي لاذب له وتصويره حسناً وعدلاً، ولا تجد على أديم الأرض ينكر قبح الإساءة إلى المحسن، وعند ذلك يتوارد السؤال عن الحنابلة والأشاعرة:

أولاً: أنّ الله سبحانه وتعالى إذا ألم طفلاً يوم القيامة وعذبه بألوان العذاب هل هو عين

➤ العدل؟ ونفس الحسن؟ أو أنّه يجد ذلك الفعل من ذاته أمراً منكراً؟

وثانياً: لا شك أنّ الله سبحانه وتعالى مالك الملك والملكوت، يقدر على كلّ أمر ممكن، وهل القول بأنّ الفعل الفلاني قبيح لا يصدر عن الحكيم هذا هو تحديد لملكه وقدرته أم لا؟ من الواضح أنّ العقل بفضل التجربة أو البرهان يكشف عن القوانين السائدة على الطبيعة، كما يكشف القوانين الرياضيّة عن مشاكلها، فلو قال العقل: إنّ كلّ زوج ينقسم إلى متساويين، فهل يحتمل أنّ العقل فرض حكمه على الطبيعة أو يقال: إنّ الطبيعة كانت تحتل ذلك، فإنّ القانون والعقل كشفه وبينه؟

فإذا كان هذا هو الفرق بين الحكم وكشفه في عالم الطبيعة فليكن هو الفارق بين إدراكه حسن الفعل وقبحه، والحكم على الله بما يحدد سعة قدرته وإرادته وفعله، فالإنسان المتحرر عن كلّ جهة من العقيدة يذعن بأنّه ليس العقل هنا حاكماً وفارضاً على الله سبحانه، بل هو - بالنظر إلى الله تعالى وصفاته التي منها الحكمة والعدالة - يكشف عن أنّ الموصوف بمثل هذه الصفات وخاصّة الحكمة، فلا يصدر منه القبيح ولا الإخلال بما هو حسن.

وبعبارة أخرى: أنّ العقل يكشف عن أنّ المتصف بكلّ الكمالات الذي هو غني عن كلّ شيء يمتنع أن يصدر منه الفعل القبيح؛ لتحقيق الصارف عنه وعدم الداعي اليه، وهذا الامتناع ليس امتناعاً ذاتياً حتى لا يقدر على الخلاف، ولا ينافي كونه تعالى قادراً عليه بالذات، ولا ينافي اختياره في فعل الحسن وترك القبيح، فإنّ الفعل بالاختيار والترك به أيضاً، وهذا معنى ما ذهب إليه العدلية من أنّه يمتنع عليه القباح، ولا تهدف به إلى تحديد فعله من جانب العقل، بل الله سبحانه أنّه حكيم، وقد التزم وكتب على نفسه أن لا يُخلّ بالحسن ولا يفعل القبيح، وليس دور العقل هنا إلّا دور الكشف والتبيين بالنظر إلى صفاته وحكمته.

وخلاصة الكلام أن فعله سبحانه وتعالى - مع كون قدرته عامّة - ليس فوضوياً، ومتحرراً عن كلّ سلب وإيجاب، وليس التحديد مفروضاً عليه سبحانه وتعالى من ناحية العقل، وإنّما هو واقعيّة وحقيقة كشف عنها العقل، كما كشف عن القوانين السائدة على الطبيعة والكون، فنصوّر أنّ فعله سبحانه متحرّر من كلّ قيد وحدّ بحجّة حفظ شأنه سبحانه وتعالى وسعة قدرته أشبه بالمغالطة، فإنّ حفظ شأنه سبحانه وتعالى غير فرض انحلال فعله عن كلّ قيد

مبجانه والسنة الشريفة منزّهان عمّا يشير إلى إباحة هذه التحمقات والملعبات وهذه المسألة محلها الفصل الثالث، وبالمناسبة تعرّضنا لها هنا.

وبيّن فريته في نسبته إليهم عدم التسمية باسم أبي بكر وعمر وعثمان النظر إلى صحف حديثهم ورجالهم.

ومثلها نسبة جعل فرس أو غيرها على باب مشهد المنتظر، فإن كتبهم الخاصة لبيان حال المنتظر تقرب من خمسين كتاباً وهي خالية ممّا نسبته إليهم، ومن كون غيبته في المحل المخصوص في سامراء^(١).

وأما جعل المشاهد على القبور الغير المعلومة فمثل ما سبق من سائر ما نسبته إليهم؛ لما هو معلوم من شدة تثبّتهم فيما يعود إلى دينهم وإلى تعظيم الحيّ والميت^(٢)، فعلى من ينسب إليهم ما خالف الدين سوق بيّنة.

❧ وشرط.

وبالتأمل فيما ذكر يظهر فساد ما اعتقد به الحنابلة كابن تيمية وأمثاله في الاستدلال بنفي الحسن والقبح العقلين، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث في كتب الشيعة أنّه ليس فيهم من يعتقد بأن المهدي عليه السلام موجود في السرداب أو غائب فيه كما يرميهم من يريد التشنيع، وينسب إليهم في ذلك أموراً لا حقيقة لها، قال الدكتور محمود أبورية: أمّا السرداب الذي قيل عنه في الحلة أو سامراء فلم أسمع بشيعة يقول بغيبة المهدي فيه، أو بوجوده فيه، أو خروجه منه، ولعل الموجود في سامراء كان مصليّ للامامين علي الهادي والحسن العسكري عليه السلام واتخاذاه مصليّ لهما للعبادة فقد كانوا يتخذون في بيوتهم مصليّ يعبدون الله فيه ثم بقي كذلك إلى اليوم.... (الأضواء على السنة المحمدية: ص ٢٢٧).

هذا وقد ناقش العلامة الأميني عليه السلام في هذا المجال مناقشة وافية وأبان تخطئ الخصوم في الأساطير التي نسجوها في المقام (راجع الغدير ج ٣: ص ٣٠٨ - ٣٠٩).

(٢) لقد ذهب علماء الشيعة من الصدر الأعظم إلى المماليك وحسب احتدامه تارة المؤمن من.

وأما القبور المعظمة لديهم فهي ثابتة لديهم طبقة عن طبقة حتى تصل الطبقات إلى طبقة المدفونين فيها.

وأما عدّة مشاهد للمنتظر فوجهها بيّن عند من تدبّر، وهو تشرّف بعض الصالحين بخدمته - عجل الله فرجه - في المقامات المعيّنة، فيعمرها محبّوه ويجعلون عليها قبّة ويقصدونها للتشرّف فيها والعبادة ويدعون الله - سبحانه - فيها لحاجاتهم، وعمدتها تعجيل فرجه وتنوير بصرهم وقلوبهم بنور غرّته الحميدة وطلعته الرشيدة، فمنها مقام معروف في ظاهر النجف، ومقام في مسجد السهلة، ومقام في الحلة، وأما المقام الذي في سامراء فهو من بيت جدّه وأبيه وبيته الذي قد سكنوه فيها، وقد تشرّف بخدمته فيه بعض ذوي العلم والتقى من محبّيه^(١)، وقد

❦ وجوب تغسيلهم وتكفينهم والرفق معهم ودفنهم وحرمة إهانتهم بجسارة أو جناية أو مثله أجسادهم أو هتك قبورهم أو....

والروايات الواردة في ذلك كثيرة جداً لا يسعنا استقصاؤها، ولكن يكفي في المقام الاستدلال بقوله عليه السلام: «حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً» وقد رواها علماء الشيعة هذا الحديث في كتبهم من طريق أهل البيت عليهم السلام بأسانيد مختلفة بالغة عن حدّ الاستفاضة. (انظر وسائل الشيعة ج ٢: ص ٧٥٩. وبحار الأنوار ج ١٧: ص ٣٣. وجامع أحاديث الشيعة ج ٣: ص ٢٤٥، وغيرها).

(١) قد تشرّف بخدمة مولانا صاحب العصر والزمان - عجل الله تعالى فرجه الشريف - في بيته سعد بن عبدالله الأشعري القمي رحمته الله، كما ورد ذلك في حديث طويل رواه الصدوق رحمته الله في كتابه إكمال الدين في الباب الثالث والأربعون عند ذكر من شاهد الإمام الحجة عليه السلام، فروى بسنده عن سعد بن عبدالله الأشعري أنّه قال: كنت امرأةً لهجاً لجمع الكتب المشتملة على غوامض العلوم ودقائقها كلفاً باستظهار ما يصحّ من حقائقها - إلى أن قال: - وكنت قد اتخذت طوماراً وأثبت فيه نيفاً وأربعين مسألة من صعاب المسائل لم أجد لها مجيباً على أن أسأل فيها خير أهل بلدي أحمد بن إسحاق صاحب مولانا أبي محمد عليه السلام، وقد كان خرج قاصداً نحو

ورد النذب إلى زيارته فيه^(١).

وأما مسألة غيبته فيه فلم يرد من طرق الشيعة فيها شيء، وورد من طرق من تسمى بأهل السنة شيء فيه إشارة احتمالية إلى صلاته فيه في زمان المعتضد العباسي لما بعث بعض خاصته في طلبه له في المقام المعين روى ذلك الجامي^(٢)، في كتابه في النبوة، وهو من أهل العلم من أهل السنة ونقله عنه من تأخر عنه من الشيعة^(٣).

❦ مولانا بسر من رأى، فلحقته... الخبر (انظر إكمال الدين ج ٢: ص ٤٥٤، ح ٢١). ورواه ابن حمزة في (الثاقب في المناقب: ص ٥٨٥ ح ٥٣٤). وأيضاً أنظر كتاب الجنة المأوى في ذكر من فاز بقاء الحجّة في الغيبة الكبرى المطبوع في ضمن بحار الأنوار ج ٥٣: ص ٢٥٧ الحكاية السابعة والعشرون عن شيخه المولى علي بن ميرزا خليل الطهراني. وهناك تشريفات أخرى حصل في المكان المقدس ذكرها الثقات من علماء الفريقين ولايسعنا المجال لذكرها، وسيأتي ذكرها إن شاء الله.

(١) انظر بحار الأنوار ج ٩٩: ص ١١٨ ومفاتيح الجنان ما جاء فيه بعد زيارة الإمامين العسكريين عليه السلام وزيارة السرداب المقدس.

(٢) وهو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن قوام الدين محمد الدشتي الجامي الحنفي، وقيل: الشافعي صاحب كتاب شرح الكافية لابن حاجب وكتاب شواهد النبوة وشرح فصوص الحكم لابن عربي وغيرها وتوفي سنة ٨٩٨ هـ، انظر ترجمته في الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج ٢: ص ١٣٨. والأعلام للزركلي ج ٣: ص ٢٩٦. ومعجم المؤلفين ج ٥: ١٢٢.

(٣) ذكر العلامة السيد محسن الأمين في القسم السيرة من كتاب أعيان الشيعة بعد دفعه للشبهات الواردة حول الإمام الحجّة - عجل الله تعالى فرجه الشريف -: كتاب شواهد النبوة لعبد الرحمن بن أحمد الجامي الذي هو فارسي، وروى عنه روايات كثيرة: منها: أنّه قال نقلاً عمّا وصل إليه منه هذا الخبر أنّه قال: بعثني المعتضد العباسي مع رجلين وقال: إنّ حسن بن علي عليه السلام توفي في سرّ من رأى فأسرعوا في المسير وأهجموا على داره، فكلّ من رأيتم فيها فأتوني برأسه فذهبنا ودخلنا فرأينا داراً نضرة طيبة كأنّ البناء فرغ من عمارتها في أقصاه

وَأَمَّا نَسَبُهُ إِلَيْهِمْ بَعْضُ جَمْهُورِ السَّابِقِينَ سِوَى بَضْعَةِ عَشْرَةٍ مِنْهُمْ، فَهَذِهِ مِنْهُ
فَرِيَّةٌ بَيِّنَةٌ، بَلْ هُمْ يَبْغِضُونَ مِنْ عَصَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِالمُخَالَفَةِ لِخَبَرِ الثَّقَلَيْنِ^(١)، وَمَا

حَصِيرٌ مَفْرُوشٌ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ وَرَجُلًا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ عَلَيْهِ وَهُوَ يَصَلِّي وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْنَا،
فَسَقَيْنِي أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ فَدَخَلَ الْمَاءُ فَعَرَقَ وَاضْطَرَبَ فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ وَخَلَصَتْهُ فَتَحَيَّرْتُ، فَقُلْتُ: يَا
صَاحِبَ الْبَيْتِ الْمَعْدَرَةِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكَ، فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ الْحَالَ وَلَا عَلِمْتُ إِلَى أَيْنَ جِئْنَا وَقَدْ
تُبَّتْ إِلَى اللَّهِ مِمَّا فَعَلْتُ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْنَا أَبَدًا. فَرَجَعْنَا وَقَصَصْنَا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ: اكْتُمُوا هَذَا،
وَإِلَّا أَمَرْتُ بِضَرْبِ أَعْنَاقِكُمْ (انتهى ما في شواهد النبوة).

ثم قال العلامة السيد محسن الأمين: قد كتبت هذه الرواية أقطاب أعيان أهل السنة
كالشيخ عبد القادر الجيلاني، والشيخ محي الدين بن العربي في الفتوحات المكية كما حكاها
عنه الشعراني في الكبرى الأحمر الذي انتخبه من مختصرها والشيخ برهان الدين الحلبي
في إنسان العيون على ما حكى عنه... (أعيان الشيعة ج ٢: ص ٦٧).

أقول: إنّ هذه الرواية مع كونها غير معتبرة من جهة السند عند الشيعة الإمامية؛ لعدم
ثبوت وثاقة رواتها، ولكن ليس بغريب؛ إذ أنّ ما فيه ليس حاله أغرب من تكلم عيسى عليه السلام
وهو في المهد صبيّاً كما جاء قصته في القرآن الكريم، فمع الغض عن عدم تمامية الحديث
سنداً ودلالة، فلا دليل من أهل السنة والجماعة على ردّها.

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة الذي أخرجه أهل السنة والجماعة في أكثر من
عشرين مصدراً من صحاحهم ومسانيدهم، كما أخرجه الشيعة في كلّ كتب الحديث.

وهو صريح صراحة لازمة عليها، فيجب على المسلمين أن تدرس معطياته بصورة
واعية؛ إذ الالتزام بذلك واجب ومؤثر في عقيدة كلّ مسلم والإيمان بنبوة محمد رسول
الله ﷺ وإلاّ سوف يكون من المتخلفين عن أوامر صاحب الرسالة والمرتكسين في الضلال
والخسران والنار؛ إذ أنّ الحديث صريح في أنّ من لم يتمسك بالقرآن والعترّة الطاهرة معاً فقد
ضلّ ومن تقدّم على القرآن والعترّة، فقد هلك وضلّ ضلالاً مبيناً، واليك نصّ الحديث بألفاظه
المختلفة عن بعض مصادر أهل السنة والجماعة:

فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل علي بن أبي
طالب عليه السلام بسنده عن يزيد بن حيان قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى

➤ زيد بن أرقم، فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يازيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمعت حديثه وغزوت معه وصليت خلفه لقد لقيت يازيد خيراً كثيراً، حدثنا يازيد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يابن أخي والله لقد كبر سنّي ونسيت بعض الذي كنت أعني من رسول الله، فما حدثتكم فاقبلوه ومالا أحدثكم فلا تكلفوني، ثم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً بما يدعى خمأً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعد ألا يا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحثّ على كتاب الله ورعّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي. (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٣).

أقول: وقد أخرجه مسلم بأسانيد أخر عن زيد بن أرقم وبالرغم أن مسلماً اختصر الحديث، ولعلّ الاختصار كان من زيد بن أرقم نفسه لما اضطرته الظروف السياسية إلى كتمان حديث الغدير، وهذا نفهمه من سياق الحديث؛ إذ يقول الراوي: لقيت يا زيد خيراً كثيراً حدثنا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله، فيظهر أن السؤال كان عن أمر الخلافة بنصّ النبي، ولذلك ترى زيد بن أرقم يتخذ موقف التقيّة في جوابه فيقول:

يابن أخي والله لقد كبرت سنّي وقدم عهدي ونسيت بعض الذي كنت أعني من رسول الله فما حدثتكم فاقبلوا وما لا فلا تكلفوني....

فيبدو أن حصيناً سأل عن زيد بن أرقم عن حادثة الغدير ومن الواضح أن الجواب الصريح على ذلك يسبّب له مشاكل مع الحكومة التي كانت حاكمة آنذاك، ولهذا تجده يعتذر للسائل بأنه كبرت سنّي وقدم عهدي ونسيت بعض الذي كنت أعني من رسول الله ﷺ ثم يطلب من الحاضرين أن يقبلوا ما حدثهم ولا يكلفوه ما يريد السكوت عنه، فمع خوفه من الجماعة واختصاره للحادثة واقتضائها فقد أوضح لنا كثيراً من الحقائق في هذا الحديث.

منها: أنه أشار فيه إلى واقعة الغدير بقوله: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً بما يدعي خمأً بين مكة والمدينة... فيعرف منه أن من المناسبات التي قاله النبي ﷺ هذا الحديث هو في

❦ خطبته يوم غدير خم مقدّمة لنصبه أمير المؤمنين عليه السلام إماماً وعلماً لما بعد وفاته صلوات الله وسلامه عليه. ولذلك ترى أنّ مسلماً قد فهم من الحديث ما فهمناه؛ إذ أنّه أخرج الحديث في باب فضائل علي بن أبي طالب رغم أنّ الحديث ليس فيه ذكر لإسم علي بن أبي طالب عليه السلام. ثمّ أنّ النصوص الواردة في تفسير «أهل بيتي» متظافرة في أنّ المقصود بها خصوص مولانا أمير المؤمنين والصّديقة الطاهرة فاطمة الزهراء والسبطين: الحسن والحسين - صلوات الله عليهم - وقد أخرج ذلك جمع غفير من علماء أهل السنّة والجماعة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣) ففي حديث أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة قالت: خرج النبي صلوات الله وسلامه عليه غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرّجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً. (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٣٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي صلوات الله وسلامه عليه).

وفي حديث أخرجه الحاكم بسنده عن أم سلمة قالت: في بيتي نزلت إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرّجس أهل البيت، قالت: فأرسل رسول الله صلوات الله وسلامه عليه إلى علي وفاطمة والحسن والحسين فقال: «هؤلاء أهل بيتي» (المستدرک علی الصحيحین: ج ٣: ص ١٤٦).

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة نشير إلى بعضها، فعلى سبيل المثال راجع سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٠، ح ٢٢٥٨، وح ٣٢٥٩. ومسنّد أحمد بن حنبل ج ١: ص ٣٣١. وح ٣: ص ٢٥٩. وح ٤: ص ١٠٧. وح ٦: ص ٢٩٢. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٢: ص ١٥٠. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٩: ص ١٦٧. والمعجم الكبير للطبراني ج ٣: ص ٥٥، ح ٢٦٧٠. وتفسير الفخر الرازي ج ٨: ص ٨٥. وتفسير الطبري ج ٢٢: ص ٩. وتفسير الثعلبي ج ٨: ص ٣٦. وتفسير البغوي ج ٣: ص ٥٢٩. وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢: ص ٥٧١. وغير ذلك فإنّ هذه الروايات صريحة بأنّ رسول الله صلوات الله وسلامه عليه بيّن المقصود من أهل البيت في هذه الآية، ولذا قد شاع بين المسلمين تفسير أهل البيت بهم عند الإطلاّق بحيث يحتاج تعميم لغيرهم إلى عناية، وحينئذٍ لا ريب في أنّ المؤهّل والمتعین للخلافة بعد النبي هم الذين جعلهم

❦ النبي ﷺ قراء الكتاب العزيز، ففي حديث أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله عز وجل حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، إلا أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٢٦).

وفي حديثه عنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: «إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروني به تخلفوني فيهما» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٧).

وفي حديث الترمذي في سننه بسنده عن جابر بن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجه يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعتة يقول: «يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٧، ح ٣٨٧٤ كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ).

وفي حديثه عن زيد بن أرقم وأبي سعيد قالا: قال رسول الله ﷺ «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٨، ح ٣٨٧٦، كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ).

وفي حديث الحاكم في المستدرک على الصحيحين بسنده عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله ﷺ من حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن، فقال: «كأنني قد دُعيت فأجبت إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، ثم قال: «إن الله عز وجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن»، ثم أخذ بيد عليّ عليه السلام فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه...» هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٠٩).

بمعناه من السنة^(١) وعاملون بآية ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً

إلى غير ذلك، فإن النبي ﷺ قد جعل عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله تعالى، وأفاد بذلك عصمة أهل بيته لترتب العصمة من الضلال على التمسك بالثقلين، فإنه كما أن القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كذلك العترة الطاهرة بنص النبي ﷺ؛ لوضوح ظهور الأمر في التمسك بهما وعدم افتراقهما إلى يوم القيامة، فالمتعين بلحاظ التعبير التمسك والأخذ والاتباع بهما معاً إلى يوم القيامة.

وأما الصحابة فإن الباحث لو درس الآيات القرآنية والسنة النبوية دراسة علمية بصورة وعية يجد بوضوح أنه لا أساس لتقديس الصحابة جماعياً التي يحاول إثباتها أهل السنة والجماعة؛ لأن القرآن الكريم عندما يتحدث عن الصحابة يتحدث عنهم بعدة أوصاف وعلامات ثابتة لهم، وإذا استثنينا منهم المخلصين الشاكرين، فإن البقية باقية بهذه الأوصاف، وقد وصفهم الحكيم بأنهم: فاسقون، أو خائنون، أو متخاذلون، أو ناكثون، أو منقلبون على الأعقاب، أو شاكون في الله وفي رسوله، أو فارون من الزحف أو معاندون للحق، أو عاصون لأوامر الله ورسوله، أو ميثطون غيرهم عن الجهاد، أو منفضون إلى اللهو والتجارة أو تاركون للصلاة، أو قائلون ما لا يفعلون أو ممنون على رسول الله إسلامهم، أو رافعون أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ، أو سماعون للمنافقين أو..... وكذلك السنة النبوية، فإن النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ولا تأخذه في الله لومة لائم قد فتح لنا هذا الباب وأعلمنا بأن الصحابة فيهم مرتدون، وفيهم المارقون، وفيهم الناكثون، فيهم القاسطون، وفيهم من يدخل النار ولا تنفعه الصحبة، بل تكون عليه حجة قد يتضاعف عذابه يوم لا ينفع مال ولا بنون، وسوف يأتي ذكر هذه الآيات والروايات في محله إن شاء الله تعالى، وعليه فما ذنب الشيعة الذي يقرأ هذه الآيات من الكتاب العزيز وماورد في تفسيرها من الروايات في كتب أهل السنة وما ورد في أصح كتب الحديث من الروايات من أهل السنة والجماعة في قدح الصحابة وسيأتي البحث فيه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) «كحديث الغدير»، وحديث المنزلة، وحديث يوم الإنذار، وحديث الطير، وحديث السفينة وحديث المباهلة، وحديث الراية، وحديث خاصف النعل، وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها، وحديث علي مع الحق، وحديث الكساء، وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض.

وسيجزي الله الشاكرين (١)(٢)

❦ وغيرها من الأحاديث التي أخرجها علماء أهل السنة والجماعة، وسيأتي ذكرها في محله إن شاء الله تعالى.

(١) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٢) والجدير بالذكر أن القرآن الكريم استخدم للتعبير عن الردة إلى الجاهلية كلمة *انقلبتم على أعقابكم*، والأعقاب جمع عقب، بمعنى مؤخرة القدم، فهو تعبير موحٍ يصور التراجع والعودة؛ لأنه بمعنى السير القهقري.

قال الراغب: والرجع على عقبه إذا اثني راجعاً، وانقلب على عقبه نحو رجع على حافرتة ونحو ارتدا على آثارهما قصصاً (سورة الكهف: ٦٤)، وقولهم رجع عودة على بدئه (المفردات للراغب: ٥٧٥ مادة «عقب»).

وحديث أن الله سبحانه وتعالى جعل الانقلاب على الأعقاب جزاء للشرط الذي هو موت الرسول الأعظم ﷺ أو قتله، أفاد ذلك بأن المراد به الرجوع عن الدين دون التولي عن القتال؛ إذ لا ارتباط بين الفرار من الزحف وبين موت النبي ﷺ أو قتله، وإنما النسبة والرابطة بين موته أو قتله وبين الرجوع إلى الكفر بعد الإيمان.

ثم *إن الله سبحانه وتعالى قال: ومن ينقلب على عقبه فلن يضر الله شيئاً*، ومعنى ذلك أن العودة إلى الكفر والوثنية تضرّكم دون الله سبحانه وتعالى؛ لأن أمثال هذا التراجع لا يعني سوى توقفكم عن طريق الخير والسعادة الكاملة، بل فقدان كل ما حصلتموه، من العزة والكرامة والمجد بسرعة فهذه الآية أكبر شاهد على أن أكثر الصحابة يوم أحد ظنّوا أن الرسول الأعظم ﷺ قد قتل فانسلوا عند ذلك وتولّوا عن القتال، وقد ورد في الرواية والتأريخ كما في سيرة ابن هشام أنه انتهى أنس بن النضر - وهو عم أنس بن مالك - إلى عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيدالله في رجال من المهاجرين والأنصار وقد ألقوا بأيدهم، فقال: ما يحبسكم؟ قالوا: قتل رسول الله ﷺ، قال: فماذا تصنعون بالحياة بعده؟ قوموا فموتوا على ما مات عليه رسول الله ﷺ، ثم استقبل القوم ففعل. (السيرة النبوية لابن هشام ج ٣: ص ٨٨).

وبالجملة: أن معنى الانسلال والإلقاء بالأيدي: أن إيمانهم إنما كان قائماً بالنبي ﷺ أي

بعد ضمها إلى آية وقليل من عبادي الشكور^{(١)(٢)} فإنّهما يخصّصان العمومات التي دلّت على الرضى على السابقين ومدحهم وهم قليل بالنسبة إلى غيرهم^(٣)،

❦ يبقى ببقائه ويزول بموته، وهذا هو معنى إرادة ثواب الدنيا بالإيمان الذي عاتبهم الله عليه فقال في سياق الآية: من يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها، فلاحظ. (١) سورة سبأ: ١٣.

(٢) والحقبة أنّ الله سبحانه وتعالى استثنى بقوله: وسيجزى الله الشاكرين ممّا قبله على ما يعطيه السؤال من أنّه أضمن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم، وهو الدليل على أنّ القوم كان فيهم من لم يظهر منه هذا الانقلاب أو ما يشعر به وأنّ ذلك من الأقلية التي استمرت على جهادها في معركة أحد رغم تلك الصعوبات لاسيما انتشار الخبر المفجع عن مقتل الرسول الأعظم ﷺ، فكان من الطبيعي أن ينال صمودهم هذا وثباتهم التقدير اللائق، ولذلك مدح القرآن استقامتهم وصمودهم ووصفهم بالشاكرين؛ لأنّهم أحسنوا الاستفادة والانتفاع بالنعيم في سبيل الله، وهذا أفضل مصاديق الشكر.

ومن البديهي أنّ الشكر الذي أشارت إليه الآية الكريمة لو كان المقصود به الشكر باللسان لما كانت هناك أدنى مشكلة، ولكن المقصود كما هو واضح هو الشكر العملي أي الاستفادة من تلك المواهب في طريق الأهداف التي خلق الإنسان من أجلها، ومن المسلّم أنّ الذين يستفيدون من المواهب الإلهية في طريق الأهداف التي خلقوا من أجلها هم النادرة النادرة كما قال تعالى: *وقليل من عبادي الشكور* فإنّ قليلاً من الناس من يتّخذ جانب الحقّ ويغضّ بصره عن المصالح الشخصية. فنستنتج من ضميّة الآيتين أنّ قليلاً من الصحابة قد اتخذوا جانب الحق؛ لأنّ مدح الآية لا تشمل إلّا القليل النادر منهم، فلاحظ.

(٣) قد يقال بأنّ الله سبحانه وتعالى أعلن رضاه عن أصحاب نبيّه بقوله: *لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة* (سورة الفتح: ١٨).

والجواب عنه: إنّنا لا ننكر بأنّ الله تعالى أعلن رضاه عن الصحابة في بيعة الرضوان، ولكن نقول: بأنّ الآية الكريمة لا تتضمن رضا الله سبحانه وتعالى عن المؤمنين الذين اجتمعوا تحت الشجرة على جميع أعمالهم إلى آخر حياتهم إنّما عنت الآية الشريفة رضا الله - عز وجل - عن المؤمنين بمبايعتهم النبي الأكرم ﷺ تحت الشجرة، المعروفة ببيعة الرضوان،

❦ فقد رضي الله عن الذين سماهم بـ«الشاكرين» لا المنقلبين على الأعقاب الذين ارتدوا على أدبارهم بعد النبي ﷺ وتسببوا ضلالة أغلب المسلمين.

وبعبارة أخرى: أن الجمع بين مدلول الآيتين يقتضي القول بأن الشاكرين من الصحابة الذين هم الأقلية منهم، وهم الذين لم ينقلبوا وبقوا ثابتين على العهد الذي أبرموه مع رسول الله ﷺ ولم يبدلوا تبديلاً، فهو لاء رضي الله عنهم. والقرآن قد فتح لنا هذا الباب وعلمنا بأنه لا أساس لتقديس الصحابة جماعياً؛ إذ من الصحابة من كان من المنافقين كما قال تعالى: ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردّون إلى عذاب عظيم﴾ (سورة التوبة: ١٠١).

وقال تعالى: ﴿الأعراب أشدّ كفراً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم﴾ (سورة التوبة: ٩٧).

وقال تعالى: ﴿من الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون﴾ (سورة البقرة: ١٠).

وقال تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جُنةً فصَدُوا عن سبيل الله أَنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾. (سورة المنافقون: ٣).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يخادعون وهو خادعُهُمْ وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إِلَّا قليلاً﴾ (سورة النساء: ١٤٢) إلى غير ذلك من الآيات الواردة في شأن المنافقين وغيرهم من ذمهم الله في كتابه المجيد، فهناك آيات كثيرة تدلّ على أن من الصحابة منهم الفاسقين، ومنهم الظالمين، ومنهم المكذبين، ومنهم المشركين، ومنهم المنقلبين، ومنهم الذين يؤذون الله ورسوله، ومنهم القاسطين، ومنهم الناكثين، ومنهم القاسطين، ومنهم....

ثم إن من يقرأ تاريخ الصحابة وما صدر عنهم في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته من الأحداث التي أحدثوها يرى بوضوح أن كثيراً من أولئك المبايعون الذي نزلت فيهم آية بيعة

➤ الرضوان انقلبوا وتغيّرت، فمنهم من انضموا مع المنافقين وأصبحوا من الخاسرين، فقد أخرج البخاري باباً في صحيحه من كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر عن إبراهيم التيمي، قال: ما عرضت قولي على عملي، إلا خشيت أن أكون مكذباً، وعن ابن أبي ملكية أنه قال: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبرئيل وميكائيل (صحيح البخاري ج ١: ص ٨٧).

وأخرج القرطبي في تفسيره في ذيل قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِزُوا إِنَّ اللَّهَ مَخْرُجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾ (سورة التوبة: ٦٤) عن ابن عباس قال: أنزل الله أسماء المنافقين سبعين رجلاً، ثم نسخ تلك الأسماء من القرآن رافة منه ورحمة؛ لأنّ أولادهم كانوا مسلمين والناس يغيّر بعضهم بعضاً (تفسير القرطبي ج ٨: ص ١٩٦).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي مسعود قال: خطبنا رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إنّ فيكم منافقين، فمن سميت فليقم»، ثم قال: «قم يا فلان، قم يا فلان، قم يا فلان» حتى سمّي ستة وثلاثين رجلاً، ثم قال: «إن فيكم أو منكم فاتقوا الله». (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٢٧٣. ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج ١٧: ص ٢٤٦).

وقد أخرج كثير من حفاظ أهل السنّة والجماعة حديث حذيفة الذي روى قضية العقبة المشهورة بأنّ جماعة من الصحابة حاولوا اغتيال النبي ﷺ عند رجوعه من غزوة تبوك حيث أرادوا أن ينفروا به ناقته ويطرحوه منها في الوادي، وقد أمر النبي ﷺ حذيفة بكتمان أسماء المتأمرين، فقد أخرج الطبراني بسنده عن عامر عن صلة بن زفر قال: قلنا لحذيفة: كيف عرفت أمر المنافقين ولم يعرفه أحد من أصحاب رسول الله أبو بكر ولا عمر؟ قال: إني كنت أسير خلف رسول الله فنام على راحلته فسمعت ناساً منهم يقولون: لو طرحناه عن راحلته، فاندقت عنقه فاسترحنا منه، فسرت بينهم وبينه، وجعلت أقرأ وأرفع صوتي، فانتبه النبي فقال: «من هذا؟» فقلت: حذيفة، قال: «من هؤلاء؟» قلت: فلان وفلان وفلان حتى عددهم، قال: «أو سمعت ما قالوا؟» قلت: نعم، ولذلك سرت بينك وبينهم، قال: «فإنّ هؤلاء

➤ فلاناً وفلاناً» حتى عدَّ أسماء المنافقين، [وقال:]: «منافقون لا تخبرنَّ أحداً» (المعجم الكبير للطبراني ج ٣: ص ١٦٥، ح ٣٠١٥). وأخرجه أيضاً عن الشعبي مثله مع اختلاف يسير في الألفاظ (انظر المعجم الكبير ج ٣: ص ١٦٤، ح ٣١٠) وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١: ص ١١٠، (كتاب الايمان، باب منه في المنافقين)، وفي مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٤٥٣ في حديث أبي الطفيل عامر بن وائلة. والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ج ٨: ص ٢٢١ و ص ٢٢٢. وعن عامر بن وائلة وفي سنن الكبرى للسيهقي ج ٩: ص ٣٣، كتاب السير، باب من ليس للإمام من يغزو به بحال. وفي الدر المنثور للسيوطي ج ٣: ص ٢٥٩ عند تفسير قوله تعالى في سورة التوبة ﴿يحلِفون بالله ما قالوا...﴾ وغير هؤلاء. وعلى كلِّ حال فأمر النبي ﷺ بكتمان أسماء المتآمرين عليه، ويظهر من ذلك أنَّ الإعلان عن نفاقهم وتآمرهم قد يوجب بلبلة ومشاكل يحسن تجنبها، فبقي أمر أهل العقبة مستوراً. وقد أخرج الذهبي في ترجمة حذيفة: أنه كان النبي ﷺ أسرَّ أسماء المنافقين وحفظ عنه الفتن التي تكون بين الساعة ناشده عمر بالله: أنا من المنافقين؟ (انظر تاريخ الاسلام للذهبي في عهد الخلفاء: ص ٤٩٤ وسير أعلام النبلاء ج ٢: ص ٣٦٤).

ونحن لسنا الآن بصدد أنه من كان هؤلاء، إذ لايهمنا فعلاً تعيين الأشخاص الذين اشتركوا في هذه المؤامرة، وإنَّما يهمنا إثبات أنَّ هناك جماعة من الصحابة قد حاولوا القيام بهذه الجريمة النكراء الموبقة، في حين أنَّهم كانوا يعيشون مع النبي ﷺ ويصلُّون خلفه ويصبحونه في حلِّه وترحاله ويتقرَّبون إليه بكلِّ وسيلة لئلاَّ ينكشف أمرهم للمؤمنين المخلصين، وكانوا يحاولون جهدهم أن يظهروا بمظهر المؤمنين المتعبدين، وإذا كان هذا حال الصحابة في حياة النبي ﷺ فكيف أصبحوا بعد وفاته؟ ففي حديث حذيفة: أنَّ المنافقين اليوم شرَّ منهم على عهد النبي كانوا يومئذٍ يسرون واليوم يجهرون (صحيح البخاري ج ٨: ص ٦٩٠، ح ١٩٣٣، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثمَّ خرج فقال بخلافه). وفي حديثه الآخر قال: إنَّما النفاق على عهد النبي، فأما اليوم فإنَّما هو الكفر بعد الإيمان (صحيح البخاري ج ٨: ص ٦٩، ح ١٩٣٤، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثمَّ خرج فقال بخلافه).

وفي حديث المسيب قال: لقيت البراء بن عازب فقلت: طوبى لك صحبت النبي وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا ابن أخي إنك لا تدري ما أحدثنا بعده (صحيح البخاري ج ٥: ٢٣٤، ح ٦٤٥)، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية وقول الله: لقد رضي الله عن المؤمنين...).

وفي حديث آخر عن أبي سعيد: قلنا له: هنيئاً لك برؤية رسول الله وصحبته، قال: إنك لا تدري ما أحدثنا بعده (الاصابة لابن حجر ج ٣: ص ٧٩ في ترجمة ابي سعيد الخدري). وقد أخرج جماعة من الحفاظ أنّ عبدالرحمن بن عمر بن الخطاب قد شرب الخمر وشرب معه أبو سروعة بن الحارث وهما من الصحابة... (انظر السنن الكبرى للبيهقي ج ٨: ص ٣١٢، كتاب الأشربة والحدّ فيها، باب ما جاء في وجوب الحدّ على من شرب خمرأً أو نبیذاً أو مسكراً. والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ٩: ص ٢٣٢ و ٢٣٣، كتاب الأشربة، باب الشراب في رمضان وحلق الرأس. وتاريخ بغداد ج ٥: ص ٤٥٥ في ترجمة محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله المغفل المزني، وأشار إليه ابن حجر في الإصابة ج ٥: ص ٤٤ إلى ذلك في ترجمة عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب. وكذلك ابن عبد البرّ في الاستيعاب ج ٢: ص ٣٩٥ في ترجمة عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب).

وأيضاً أخرج جماعة من الحفاظ: أنّه شرب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الخمر في خلافة عثمان بن عفان، عندما كان والياً له على الكوفة، فصلّى الصبح أربعاً وهو سكران (انظر التهذيب لابن حجر ج ١١: ص ١٢٦ في ترجمة الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وتهذيب الكمال للمزي ج ٣١: ص ٥٨ أيضاً في ترجمته. والاستيعاب لابن عبد البر ج ٣: ص ٥٩٨. وأيضاً جاء في ترجمته أنّ جماعة من أهل الكوفة أتوا إلى عثمان فشهدوا عليه بذلك فأقيم عليه الحدّ (تهذيب الكمال ج ٣١: ص ٥٨. والاستيعاب ج ٣: ص ٥٩٨).

وأخرج كثير من حفاظ أهل السنّة والجماعة أنّ معاوية بن أبي سفيان قد شرب الخمر أيام خلافته منهم أحمد بن حنبل بسنده عن عبدالله بن بريدة قال: دخلت أنا وأبي على معاوية فأجلسنا على الفراش ثمّ أتينا بالطعام فأكلنا ثمّ أتينا بالشراب فشرب معاوية ثمّ ناول أبي ثمّ قال: ما شربته منذ حرمه رسول الله ﷺ (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٣٤٧ في

❦ حديث بريدة الأسلمي. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٢٧: ص ١٢٧ في ترجمة عبدالله بن بريدة. وكذا أخرج في تاريخه (ج ٢٦: ص ١٩٨) بسنده عن عمير بن رفاعة قال: مرّ عليّ عبادة بن الصامت وهو في الشام يحمل الخمر فقال: ما هذه؟ أرايت؟ قيل: لا، بل خمر تباع لفلان، فأخذ شفرة من السوق فقام إليها فلم يذر فيها راوية إلّا يقرها وأبو هريرة إذ ذاك بالشام، فأرسل فلان إلى أبي هريرة يقول له: أما تمسك عنا أخاك عبادة؟ أمّا بالغدوات فيغدوا إلى السوق فيفسد على أهل الذمة متاجرهم، وأمّا العشي فيقعده في المسجد ليس له عمل إلّا شتم أعراضنا أو عيبنا فأمسك عنا أخاك، فأقبل أبو هريرة يمشي حتى دخل على عبادة فقال له: عبادة مالك ولمعاوية؟ ذره وما حمل فإنّ الله يقول: تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، قال: يا أبا هريرة لم تكن معنا؛ إذ بايعنا رسول الله ﷺ بايعناه على السمع والطاعة والنشاط والكسل وعلى النفقة في العسر واليسر وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تقول: في الله لا تأخذنا في الله لومة لائم، وعلى أن ننصره إذا قدم علينا يثرب فنمنعه ممّا نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأهلنا ولنا الجنة، فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها، فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه، ومن أوفى بما بايع عليه رسول الله ﷺ وفى الله له بايع عليه نبيه.... وإلى غير ذلك ممّا شاهده في التاريخ والسنن من فعل الصحابة وهي كثيرة جداً، فلا يسعنا استقصاؤها في هذا المجال.

وعلى كلّ حال فمن أجل ما ذكرنا وغيره نعرف أنّ الشاكرين من الصحابة هم الأقلية الذين لم ينقلبوا وثبتوا على العهد الذي أبرموه مع رسول الله ﷺ ولم يبدّلوا تبديلاً، وبهذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿سيجزي الله الشاكرين﴾ (سورة آل عمران: ١٤٤) تسقط دعوى أهل السنة بأنّ الصحابة كلّهم عدول في معزل عن النقد والتحيص، بل يصح النظر في أحوالهم من زاوية أعمالهم وسلوكهم بالقياس للضوابط الشرعيّة والعقلية التي وصلت إليهم، وتمّ لهم البرهان عليها.

فمن حفظ العهد ولزم الحقّ واستقام في عقيدته وسلوكه ولم يزغ عن أمر ربّه استحق التعظيم والتبجيل؛ إذ لا بد لجميع المسلمين أن يخضعوا لقول الله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلاًّ مناً﴾. (سورة الأحاب: ٣٦).

وقد جاهد منهم ستون من البدريين في صفين القاسطين^(١)، بل عدد الصحابة في

(١) إنّ القاسطين هم الجائرون قال الطريحي: ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (سورة الجن: ١٥) أي الجائرون فالقاسطون من القسوط، وهو بمعنى الميل عن الحق فيقال: رجل قسوط، أي مائل عن الحق، في قبال قولك: رجل مقسط، أي رجل عدل. والفارق بينهما أنّ ما كان على وزن قَسَطَ فهو بمعنى الجور، وما كان على وزن أَقْسَطَ فهو بمعنى العدل (انظر مجمع البحرين ٣: ١٤٧٧، مادة «قسط»). وعلى أي حال فالقاسطون بمعنى الجائرون والمماثلون إلى الباطل والعادلون عن طريق الحق.

وقد اتخذ رسول الله ﷺ هذا العنوان علماً لمن حارب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من أهل الشام وأصحاب معاوية بن أبي سفيان، وقد ورد في ذلك روايات كثيرة عن الفريقين، أمّا ما ورد عن طرق أهل السنة: فمنها: مارواه ابن مسعود، قال: خرج رسول الله ﷺ فأتى منزل أم سلمة فجاء علي، فقال رسول الله ﷺ يا أم سلمة هذا قاتل القاسطين والناكثين والمارقين من بعدي (ينابيع المودة ج ٢: ص ١٩٨، ح ٥٧٣. والمناقب للخوارزمي ص ١٩٠، ح ٢٢٥. والبداية والنهاية لابن الكثير ج ٧: ص ٣٢٩). ومنها: مارواه محنف بن سليم، قال: أتينا أبا أيوب الأنصاري وهو يعلف خيلاً له بصنعاء، فقلت له: يا أبا أيوب قاتلت المشركين مع رسول الله ﷺ ثم جئت تقاتل المسلمين؟

قال: كان رسول الله ﷺ أمرني بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، فقد قاتلت الناكثين، وقاتلت القاسطين، وأنا مقاتل إن شاء الله المارقين بالسعفات بالنهروان، وما أدرى ما هم (انظر مجمع الزوائد ج ٦: ص ٢٣٥. ومعجم الكبير للطبراني ج ٤: ص ١٧٢. وشرح نهج البلاغة ج ٣: ص ١٨٨ وغير ذلك).

فالقاسطين: هم أصحاب معاوية وقد تواترت الأخبار أنّ بعض الصحابة - كعمرو بن العاص وغيره - كانوا في زمرة أصحاب معاوية في صفين ولكن لم أعتز على ذلك عددهم، غير أنّ المؤرّخين أثبتوا أنّ المجاهدين الذين كانوا مع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يوم صفين كان عددهم سبعين رجلاً من أهل بدر قال اليعقوبي في تاريخه ج ٢: ص ١٨٨: وكان مع علي [عليه السلام] يوم صفين من أهل بدر سبعون رجلاً وممن بايع تحت الشجرة سبعمئة رجل ومن سائر المهاجرين والأنصار أربعمئة رجل، ولم يكن مع معاوية من

هذه الوقعة لجهادهم قد وصل الى ثمانمئة على ما قاله جماعة من أهل المعرفة مثل ابن قتيبة في كتاب السياسة^(١) وغيره^(٢)، فالشيعة يحبونهم من حيث متابعتهم للسنة وعدم تركهم لها^(٣)،

❖ الأنصار إلا النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد، وصدقت نيات أصحاب علي [عليه السلام] في القتال...

وأخرج ابن عساكر في تاريخه بسنده عن محمد بن علي بن محمد بن المطلب وزيد بن الحسن قالوا: شهد مع علي بن أبي طالب في حروبه من أصحاب رسول الله ﷺ يوم بدر سبعون رجلاً، وشهد معه مئتين بايع تحت الشجرة سبعمئة رجل فيما لا يحصى من أصحاب رسول الله ﷺ شهد معه من التابعين ثلاثة، بلغنا أن رسول الله ﷺ شهد لهم الجنة (تاريخ مدينة دمشق ج ١٩: ص ١٣٠ في ترجمة زيد بن صوحان).

وأخرج الذهبي في كتابه تاريخ الاسلام بسنده عن الزهري قال: حدثنا رجل من أسلم قال: كنا مع علي بن أبي طالب [عليه السلام] في أربعة آلاف من أهل المدينة (تاريخ الإسلام واقعة جمل: ص ١٤٩).

وأخرج ابن كثير بسنده عن حكم بن عيينة: أنه كان في جيشه ثمانون بدرياً ومئة وخمسون مئتين بايع تحت الشجرة...

وعن أحمد بن حنبل: أن أمية بن خالد قال لشعبة: إن أبا شيبة روى عن الحكم بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه شهد صفين مع علي من أهل بدر سبعون رجلاً (البداية والنهاية ج ٨: ٢٥٥).

وأخرج ابن حجر في الإصابة عن عبدالله بن عبد الرحمن الأبرزي قال: شهدنا مع علي [عليه السلام] مئتين بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة ثمانمئة رجل بصفين، فقتل منا ثلاثمئة وستون رجلاً (الإصابة ج ٤: ص ١٤٩).

(١) انظر الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٤٩.

(٢) انظر تاريخ يعقوبي ج ٢: ص ١٨٨. وتاريخ مدينة دمشق ج ١٩: ص ١٣٠. والبداية والنهاية ج ٨: ص ٢٥٥. والإصابة ج ٤: ص ١٤٩.

(٣) ملخص الكلام أن موقف الشيعة من الصحابة معقوف الدلائل، والبها، فالشيعة تعتقد

➤ بالصحابة وفقاً لما ورد من النصوص في حقهم من زاوية أعمالهم وسلوكهم مطابقاً للضوابط الشرعية والعقلية والأخلاقية.

فنستطيع أن نقول: بأنّ الصحابة هم بشر عاديون خصّهم الله بصحبة نبيه الأكرم ﷺ، فمنهم من أحسن الصحبة وأخلص الولاء وحفظ العهد ولزم الحق واستقام في عقيدته وسلوكه، ولم يزغ عن أمر ربّه فهو يستحق التعظيم والتبجيل. ومنهم من أضاع هذه الفرصة العظيمة ونكث العهد وفارق الحق وغيّر وبدلّ وانقلب على عقبيه فهو مستحق بذلك النكال والوبال والبراءة واللعنة، كما قال الله تعالى: ﴿فمن نكث فإنّما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً﴾ (سورة الفتح: ١٠). وقال تعالى: ﴿والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾ (سورة الرعد: ٢٥).

وقد أكّدت النصوص الإسلامية كتاباً وسنة على أنّه يلزم أن يكون الحبّ والبغض في الله تعالى، كما قال عز من قائل: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه﴾ (سورة المجادلة: ٢٢).

وقال تعالى: ﴿ولا تتركوا إلى الذين ظلموا فتمسّكم النار ومالكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون﴾. (سورة هود: ١١٣).

وفي حديث عمرو بن مدرك الطائي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ لأصحابه: أي عرى الإيمان أوثق؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم، وقال بعضهم: الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم: الصيام، وقال بعضهم: الحجّ والعمرة، وقال بعضهم: الجهاد، فقال رسول الله ﷺ: لكلّ ما قلتم فضل، وليس به، ولكن أوثق عرى الإيمان الحبّ في الله والبغض في الله وتوالي الله (تولي خ. ل) أولياء الله والتبرّي من أعداء الله» (الكافي ج ٢: ص ١٢٥، كتاب الإيمان والكفر، باب الحب في الله والبغض في الله، ح ٦).

وفي حديث عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبدالله أي عرى الإسلام أوثق؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «الولاية في الله، الحب في الله والبغض في الله» (سنن

➤ الكبرى للبيهقي ١٠: ص ٢٣٣، كتاب الشهادات، باب شهادة أهل المعصية).

وفي حديث ابن عمر: أحب في الله، وأبغض في الله ووال في الله وعاد في الله، فإنه لا تتال ولاية الله إلاً بذلك، ولا يجد رجل طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصيامه حتى يكون كذلك... (مجمع الزوائد ج ١: ص ٩٠، كتاب الايمان، باب من الإيمان الحب في الله والبغض في الله).

وفي حديث إسحاق بن عمار عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «كل من لم يحب على الدين ولم يبغض على الدين فلا دين له» (الكافي ج ٢: ص ١٢٧، كتاب الإيمان والكفر، باب الحب في الله والبغض في الله، ح ١٦). إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في المقام وهي كثيرة جداً.

فالشيعه كما قلنا لم يفرض على أنفسهم قدسية الصحابة بصورة جماعية بحيث يكونون في معزل عن النقد والتمحيص، بل ينظرون إلى النصوص وأفعال النبي ﷺ وأقواله تجاه الصحابة، فلو أمعن الباحث في ذلك يجد بوضوح أنه قد أعطى النبي ﷺ كل ذي حق حقه فهو يبغض الله ويرضى لرضاه، وكل صحابي خالف أمر الله سبحانه وتعالى تبرأ منه النبي ﷺ كما تبرأ مما صنع خالد بن وليد في قتله بني جذيمة الذي ذكره المؤرخون (انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٨٠ ح ٧٨٧، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد بن وليد) ونجده ﷺ أحياناً يبارك ويتريّض على بعض أصحابه المخلصين ويدعو لهم ويستغفر لهم. كما نجد ذلك فيما ورد في حق سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار، وقد ثبت ذلك بإجماع المسلمين من الفريقين. كما نجده ﷺ كان يلعن بعض أصحابه الذين يعصون أوامره ولا يقيمون لها وزناً أحياناً، مثل قوله: «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة»، وذلك عندما طعنوا في تأميره له ورفضوا الالتحاق بجيشه بحجة أنه صغير السن (انظر الملل والنحل ج ١: ص ٢٩. وشواهد التنزيل ج ١: ص ٣٣٨). كما نجده ﷺ كان يوضح للناس أن لا يغتروا ببعض الصحابة المزيّفين فيقول لهم في أحد المناقشين: «إن له أصحاباً يحقر أحدهم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية». (مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٦٥). وقد كان يقف ﷺ ولا

مثل خبر الثقلين^(١)،

❦ يصلّي على بعض الصحابة الذين استشهدوا في غزوة خيبر ضمن جيش المسلمين، ويكشف عن حقيقته ويقول: «إنه غلّ في سبيل الله»، ولما فتشوا متاعه وجدوا فيه خرزاً من خرز اليهود. (المحلى لابن حزم ج ٥: ص ١٧٠). وعن الماوردي: أن النبي ﷺ عطش في غزوة تبوك فقال المنافقون: إنَّ محمداً يخبر بأخبار السماء، ولا يعلم الطريق إلى الماء، فنزل جبرئيل وأخبره بأسمائهم وأخبر النبي ﷺ بهم سعد بن عباد، فقال له سعد: إن شئت ضربت أعناقهم، فقال النبي ﷺ: لا، يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، ولكن نحسن صحبتهم ما أقاموا معنا (نقلناه من كتاب الشيعة هم أهل السنة للدكتور التيجاني: ص ٢٩٣). ويكفيها مثال واحد من أعمال بعض الصحابة المنافقين التي كشفها الله سبحانه وتعالى وفضح أصحابها وكانوا اثني عشر رجلاً من الصحابة يذرعوها بعد المسافة، أن الوقت لا يسعهم للحضور مع النبي ﷺ، فبنوا مسجد لأداء الصلاة. ولكن الله الذي لا يخفى عليه شيء علم سرارهم فأوحى إلى رسوله، وأطلق على نفاقهم بقوله تعالى: ﴿والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلاّ الحسنى والله يشهد أنهم لكاذبون﴾ (سورة التوبة: ١٠٧). إلى غير ذلك ممّا ورد في طعن بعض الصحابة من الآيات والروايات، وكيف يمكن لأهل السنّة بعد هذا القول بأنّ الصحابة كلّهم عدول وأنهم في الجنة جميعاً وأنّ الطعن واللعن على بعضهم يوجب الخروج عن الدين ويستوجب الحكم بالقتل؟!

(١) لقد تقدّم تخريج بعض مصادر حديث الثقلين ممّا أخرجه علماء أهل السنّة والجماعة كما تقدّم بعض متون الحديث واقتصرنا على نبذة يسيرة ممّا رواه أهل السنّة، وهو صريح بما لا مزيد عليه، فيجب على المسلمين أن يدرسوا معطياتها بصورة واعية، وإذا أدركنا معطيات حديث الثقلين، فيجب علينا الالتزام بمدلوله، وإلاّ سوف نكون من المتخلفين عن أوامر صاحب الرسالة والمرتكسين في الضلال والخسران والنار. فنقول بعون الله تعالى: إنّ حديث الثقلين تدلّ على الأمور التالية:

الأول: يدلّ حديث الثقلين على عصمة أهل بيت النبي ﷺ، وذلك لأنّ النبي ﷺ قد جعل عترته الطاهرة عدلاً للقرآن الكريم. ومن الواضح لدى كلّ مسلم أنّ القرآن العزيز

معصوم من أي زيادة وتقيصة وباطل، كما قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (سورة فصلت: ٤٢)، فلا بد أن يكون عدل القرآن كذلك أي لا يأتيهم الباطل فكراً وعملاً، وعلينا أن نأخذ هذا الإقران بعين الاعتبار؛ إذ لما جعل النبي ﷺ عترته الطاهرة عدلاً للقرآن وأمر بالتمسك بهما معاً يستلزم أن يكون كلٌّ من الأمرين في رتبة واحدة لهداية الأمة إلى الصلاح وقيادتها نحو الأمان؛ إذ قد شرط النبي ﷺ عدم الضلال مطلقاً إن هم تمسكوا بهما فلا بد أن يكون أهل بيته عليهم السلام معصومين من الضلال كما أن القرآن يكون كذلك كي يستطيعوا أن يعصموا من الضلال، وإلا فكما قيل: إن فاقد الشيء لا يكون معطياً للشيء..

الثاني: أن النبي ﷺ أمر بالتمسك بالثقلين معاً وأراد بذلك بأن التمسك بأحدهما لا يغني عن التمسك بالآخر، وإلا يستلزم أن يكون إقرانه ﷺ العترة الطاهرة بالكتاب أمراً لغواً - والعياذ بالله - فهذا الإقران منه ﷺ يدلنا على أن القرآن وحده لا يعصم الأمة من الضلال فلا بد أن يكون إلى جنبه عترته الطاهرة باعتبار أنهم شراح القرآن وحملة مفاهيم الإسلام فالأمة التي لم تتمسك بالعترة الطاهرة سوف تناله البلاء والضلال في حياتها، كما نشاهد ذلك في تاريخ الإسلام فإن أمة الإسلام قد ابتليت بتفريق المسلمون وتمزق اجتماعهم حتى تناحروا وتقاتلوا وجاهر الطلقاء وطريدو رسول الله ﷺ للاعتداء على المؤمنين والصحابة واستباحة حدود الله وانحرافهم عن النهج القرآني وأتباعهم العصبيات ورواسب الجاهلية حتى زرعت منها بذور الشقاق بين المسلمين، ولا تزال تلعب دورها بين كافة المسلمين، فليس هناك من حلٍّ أمام المسلمين سوى العودة إلى القرآن والعترة الطاهرة معاً وتحكيم هذه الوصية العظيمة من رسول الله ﷺ في جميع شؤونهم وإدارة أمورهم وحفظ نظامهم على أساس قوانين الإسلام ومقرراته العادلة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها من الأمور بصورة دائمة.

والحقيقة أن الباحث لو درس تاريخ الإسلام والسيرة سوف يجد بوضوح أن الحكام الذين حكموا المسلمين كان لا يحكم إلا بما يراه موافقاً لسلطته، ولا يفتي إلا بما يرضى الناس من الحاكم، وهذه الظاهرة برزت في عهد الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان، فهم لم يفرقوا بين الدين والدولة، إلا أنهم أعطوا أنفسهم حق التشريع بما يتماشى ويكون صالحاً

❦ لاستمرار حكومتهم، ولما كان لهؤلاء الخلفاء الثلاثة حضور مع النبي ﷺ وصحبته فقد أخذوا عنه بعض السنن التي لاتعارض مع سياستهم، وأمّا معاوية الذي لم يدخل الإسلام إلّا في السنة التاسعة للهجرة على أشهر الروايات الصحيحة فلم يصحب النبي ﷺ إلّا قليلاً ولم يعرف من سننه شيئاً فاضطر إلى تعيين بعض الصحابة كأبي هريرة وغيره وكلفهم الإفتاء على ما يريده منه ثمّ تبعت هذه البدعة بنو أمية وبعدهم بنو العباس فأجلس كلّ حاكم في جنبه بعض أهل الفتيا ممّن تقرب إلى السلطان بالحكم بما يمليه الحاكم أو لا أقل من تنفيذ مشاريع السلطة الحاكمة آنذاك، وهذه من أعظم مصائب التي ابتليت بها الأمة الإسلامية عبر تاريخها وقد أخبرت الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام نساء المهاجرين والأنصار، مشيرة إلى البلاء الذي أحرق بالأمة نتيجة تخلفها عن أهل البيت عليه السلام فقالت: لعمرى لقد لحقت فنظرة ريث ما تنتج ثمّ احتلبوا ملء القعب دماً وذعافاً مقرأً هنالك يخسر المبطلون، ويعرف التالون غبّ ما أسسه الأولون». (بحار الأنوار ج ٤٣: ١٥٩).

الثالث: أنّ حديث الثقلين يدلّ على وجوب اتباع أهل البيت عليه السلام في أقوالهم وأفعالهم وموافقتهم في جميع الأمور، كما يجب العمل بما جاء به القرآن وموافقته في جميع المجالات، وهذا ما يعني خلافة أهل البيت عليه السلام عن الرسول الأعظم ﷺ بعده بشكل مباشر؛ إذ لمّا وجب على الأمة الامتثال بأوامر أهل البيت عليه السلام كالقرآن على الإطلاق يلزم أن يكون إماماً؛ إذ من الضروري إنّما تجب طاعة من يكون ولياً وإماماً، فيظهر من قوله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين» أي إني تارك فيكم أمرين: ذا سلطان وذا ولاية الذي يلزم العمل بهما من بعدي.

وبعبارة أخرى: معناه إني تارك فيكم فلاناً وفلاناً حفظاً لنظامي، فلا يفهم منه إلّا إرادة العهد على ذلك الشخص المذكور؛ للإمرة بعده.

الرابع: أنّ قوله ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين ما أن تمسّكم بهما لن تضلّوا بعدي» يدل بوضوح على أنّ الأمة إذا لم تتمسك بالثقلين معاً تقع في الضلالة قطعاً، فالذي يعصم الأمة من الضلالة الفكري والعملي هما الكتاب والعترّة الطاهرة معاً، وبهذا نفهم أنّ خلافة أبي بكر وعمر وعثمان تكون على خلاف التمسك بهما، ولذا وقع الأمة في الضلال بعد وفاة

وخبر الغدير، الثابت الصحّة من عدّة طرق^(١)

➤ النبي ﷺ بسبب عدم تمسك الأمة بالعترة الطاهرة.

الخامس: أنّ حديث الثقلين يدلّ على وجود الإمام الثاني عشر الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف الآن، كما يعتقد الإماميّة بذلك، وذلك لأنّ الحديث دلّ على عدم افتراق الكتاب والعترة الطاهرة إلى يوم القيامة، فكما أنّ القرآن باقٍ إلى يوم القيامة فكذلك يجب وجود من يكون أهلاً للتمسك والاعتداء به، وإماماً من العترة الطاهرة إلى يوم القيامة، وقد أقر ابن حجر في صواعقه: بإفادة الحديث بقاء العترة إلى يوم القيامة (الصواعق المحرقة: ص ٢٣٢ في الآية الرابعة من الآيات الواردة في أهل البيت ﷺ) وهي قوله تعالى: ﴿وقفوههم أنّهم مسؤولون﴾ (سورة الصافات: ٢٤). بل أنّ نفس حديث الثقلين بدون قوله ﷺ: «لن يفترقا» يدلّ على أنّ النبي ﷺ ترك في أمته من يعصمها من الضلال إلى يوم القيامة وهما القرآن والعترة الطاهرة، وهذا يعني وجود شخص من أهل بيته ﷺ الذي يلزم على الأمة التمسك به، كما يلزم عليهم التمسك بالقرآن دائماً، وهو الآن ينحصر في وجود المبارك المهدي من آل محمد المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف، فإذا لم نفسره بالمهدي المنتظر ﷺ فمن هو إذن عدل القرآن في هذا العصر، وحينئذٍ يبقى الحديث بلا معنى.

والرسول ﷺ حين يقول: «إني تارك فيكم» لا يقصد المخاطبين فحسب، بل إنّ يقصد الأمة كافة، فكما أنّ القرآن لا تنحصر عصمته للأمة لحقبة من الزمن، بل هو عاصم للأمة من الضلال إلى يوم القيامة كذلك أهل البيت ﷺ.

وقد جاءت كلمة «لن يفترقا» لتؤكد مضمون وجود عنصر معصوم من أهل البيت ﷺ مع القرآن دائماً وأبداً، وقد صرح بذلك السمهودي في جواهر العقدين، فلاحظ.

(١) إنّ حديث الغدير من الأحاديث الصحيحة المتواترة لدى الفريقين، وقد اعترف كثير من علماء أهل السنّة والجماعة بصحّته وتواتره، قال الذهبي في ترجمة المطلب بن زياد... بعد ذكره الحديث الغدير: هذا حديث حسن عال جداً ومتمنه فمتواتر... (سير أعلام النبلاء ج ٨: ص ٣٣٤).

وقال في ترجمة الحاكم النيسابوري: إنّهُ أخرج حديث الطير... وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء، وطرق حديث من كنت مولاه، وهو أصح... (سير أعلام النبلاء ج ١٧:

❧ (ص ١٦٩). وقد أفرد رسالة في حديث الغدير وأثبت فيه تواتره وهذه الرسالة طبعت أخيراً بتحقيق العلامة السيد عبد العزيز الطباطبائي، وقال ابن كثير في البداية والنهاية: إنّ حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» متواتر، وأنّي أتيقن صدوره من النبي ﷺ (البداية والنهاية ج ٥: ص ٢١٤، فصل إيراد الحديث الدال على أنّه خطب بمكان بين مكة والمدينة).

وقال ابن حجر الهيتمي: إنّ حديث الغدير صحيح لامية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيرة جداً، وكثير أسانيدھا صحاح وحسان ولا التفات لمن قدح في صحته.

وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: وأما حديث «من كنت مولاه» فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدھا، صحاح وحسان، (الفتح الباري ج ٧: ص ٦١، باب مناقب الإمام علي بن أبي طالب ﷺ).

وقال البدخشي في كتابه نزل الأبرار ص ٥٣: وهذا الحديث صحيح ومشهور ولم يتكلّم في صحّته إلّا متعصّب جاحد لا اعتبار بقوله، فإنّ الحديث كثير الطرق جداً.

وقال الترمذي في سننه بعد ذكره لحديث الغدير: هذا حديث حسن صحيح (سنن الترمذي ج ٥: ص ٥٩١ ح ٣٧١٣، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب ﷺ).

إلى غير ذلك ممّا ورد في كتب القوم ممّن يعتمد بقوله في الحديث والرجال من كبار علماء أهل السنة والجماعة، فلا إشكال في القول بأنّ حديث الغدير قطعي الصدور لدى علماء المسلمين قاطبة، وواضح الدلالة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ رغم من المحاولات التعتيم عليه وطمس معالمه وكتّم الكاتمين، فقد قاله النبي الأكرم ﷺ عند منصرفه من حجّة الوداع في (١٨ ذي الحجة) من السنة العاشرة للهجرة، ورواه عنه أكثر من مئة صحابي، ثمّ كانت مناشدات للإمام أمير المؤمنين ﷺ للصحابة لإثبات حقّه بالخلافة وهي مشهورة ومذكورة في كتب الحديث. وقد نزل قبل خطبة النبي ﷺ في يوم غدیر خم قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل اليك من ربّك فإن لم تفعل فما بلّغت رسالتك والله يعصمك من الناس﴾ (سورة مائدة: ٦٧) ونزل بعدها قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت

❦ لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً* (سورة المائدة: ٣)، ولما سمع أبو بكر وعمر ذلك من النبي ﷺ فقال كل واحد منهما لعلي بن أبي طالب عليه السلام: هنيئاً لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن (أخرجه الامام احمد بن حنبل في مسنده ج ٤: ص ٢٨١. والفخر الرازي في تفسيره ذيل الآية العاشرة من سورة المائدة. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ٨: ص ٢٩٠. والمنائوي في فيض القدير ج ٦: ص ٢١٧ وغيرهم) ولما اعترض على الرسول الأكرم ﷺ تنصيبه الإمام علياً عليه السلام خليفة له نزل قوله تعالى: ﴿سأل سائل بعذاب واقع للكافرين ليس له دافع﴾ (المعارج: ١ و ٢) ويكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر علماء أهل السنة في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها من ذكر واقعة الغدير ولو بإيراد جانب منها واقتطاع جوانب أخرى بإلفاظ مختلفة فنرجعكم بعض مصادرهم وعلى سبيل المثال انظر كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ص ١٤ و ١٥. ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٨٤ و ١٨٨ و ص ١١٩ و ص ١٥٢ و ص ٣٣١. و ج ٤: ص ٢٨١ و ص ٣٧٠ و ص ٣٧٣. و ج ٥: ص ٣٤٧ و ص ٣٥٠ و ص ٣٥٨ و ص ٣٦١ و ص ٣٦٦ و ص ٣٧٠ و ص ٤١٩. وسنن ابن ماجه ج ١: ص ٤٣ ح ١١٦ و ص ٤٥ ج ١٢١. وسنن الترمذي ج ٥: ص ٥٩١، ح ٣٧١٣، وقال: هذا حديث حسن صحيح. والعقد الفريد لابن عبد البر ج ٣: ص ٣١٢، والمستدرک علی الصحیحین ج ٣: ص ١٠٩ و ص ١١٠ و ص ١١٦ و ص ١٣١ و ص ١٣٤ و ص ٣١٧ و ٥٣٣، وقال الحاكم عن كل منهما أنه حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ومجمع الزوائد ج ٧: ص ١٧. و ج ٩: ص ١٠٢ - ١٠٨ و ص ١٢٠ و ص ١٦٤. و صحيح ابن حبان ج ٥: ص ٣٧٥ و ص ٣٧٦. والمعجم الصغير له ج ١: ص ٦٥ و ٧١. والمعجم الأوسط ج ١: ص ١١٢. و ج ٢: ص ٢٤ و ص ٣٢٤ و ص ٣٢٩. و ج ٦: ص ٢١٨. و ج ٧: ص ٧٠. و ج ٨: ص ٢١٤. والمعجم الكبير ج ٣: ص ١٧٩. و ج ٤: ص ١٦ و ص ١٧٣ و ص ١٧٤. و ج ٥: ص ١٦٦ و ١٧٠ و ص ١٧١ و ص ١٧٢ و ص ١٧٥ و ص ١٩٢ و ص ١٩٤ و ص ١٩٥ و ص ٢٠٤. و ج ١٢: ص ٧٨. و ج ١٩: ص ٢٩١. والمعيار والموازنة: ص ٧٢ و ص ٢١٠ و ص ٢١١ و ص ٢١٢ و ص ٢١٨ و ص ٢٢٨ و ص ٣٢٢ و ص ٣٣٢ و ص ٣٢٣. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٤٩٥ ح ٩ و ص ٤٩٦ ح ١٠ و ح ١٥ و

ح ص ٤٩٩ ح ٢٨ و ح ٢٩ و ص ٥٠٢ ح ٥٥ و ص ٥٠٦ ح ٦٩. ومسند أبي يعلى الموصلي ج: ١ ص ٤٢٩ ح ٥٦٧. و ج ١١: ص ٣٠٧ ح ٦٤٢٣. ومسند الشاميين ج: ٣ ص ٢٢٣ ح ٢١٢٨. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج: ٢ ص ٥٩ و ص ٢٨٩. و ج: ٣ ص ٢٠٨. و ج: ٤ ص ٧٤. و ج: ٥ ص ٨ و ج: ٦ ص ١٦٨. و ج: ٨ ص ٢١. و ج: ١٢ ص ٨٨ و ج: ١٧ ص ١٧٤ و ج: ١٩ ص ٢١٧. و السنن الكبرى للنسائي ج: ٥ ص ٤٥ ح ٨١٤٤ و ٨١٤٥ و ٨١٤٨ و ص ١٠٨ ح ٨٣٩٩ و ص ١٢٢ ح ٨٤٠٩ و ص ١٣٠ ح ٨٤٦٦ و ح ٨٤٦٧ و ح ٨٤٦٨ و ح ٨٤٧٠ و ح ٨٤٧١ و ح ٨٤٧٢ و ح ٨٤٨٣ و ٨٤٨٤ ح ١٣٤ و ٨٤٧٨ و ص ١٣٥ ح ٨٤٨٠ و ص ١٣٦ ح ٨٤٨٤. وخصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٥٠ و ٦٤ و ص ٩٤ و ص ٩٥ و ص ٩٦ و ١٠٠ و ص ١٠٤. والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج: ١١ ص ٢٢٥ ح ٢٠٣٨٨. وفتح الباري ج: ٧ ص ٦١. و ج: ٨ ص ٥٣. وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ص ٤٤. و معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: ص ٢٥٢. وكتاب السنة لعمر بن أبي عاصم: ص ٥٥٢ ح ١٨٩ و ص ٥٩٠ باب من كنت مولاه فعلي مولاه رقم الأحاديث من ٣٥٤ - إلى - ٣٧٦ و ص ٥٩٦ ح ١٣٨٦ و ح ١٣٨٧. ومعاني القرآن للنحاس ج: ٢ ص ٣٢٥. و ج: ٦ ص ٤١٠ و ص ٤١١. وشواهد التنزيل ج: ١ ص ٢٠٠ و ٢٠١ - ٢٢٤ و ٢١٥ و ص ٢٢٣ و ص ٢٢٥ و ص ٢٣٩ و ص ٢٥١ و ص ٢٥٢ و ص ٢٥٥ و ج: ٣ ص ٣٨١ و ص ٣٨٢ و ص ٣٨٤ و ص ٣٨٥ و ص ٣٩٠ و ص ٣٩٢. وتفسير القرطبي ج: ١ ص ٢٦٦ و ص ٢٦٧. و ج: ١٨ ص ٢٧٨. وتفسير الكبير ج: ٢ ص ١٥. والدر المنثور ج: ٢ ص ٢٥٩ و ص ٢٩٢. و ج: ٥ ص ١٨٢. و الجامع الصغير ج: ٢ ص ١٧٧ ح ٥٥٩٨ و ص ٦٤٢ ح ٩٠٠٠. وتخفة الأحوزي ج: ٣ ص ١٣٧. و ج: ١٠ ص ١٤٧ و ١٤٨ و ١٥٤. ونظم درر السمطين: ص ١٧٤ و ص ٩٣ ص ١٠٩ و ص ١١٢. وذخائر العقبى: ص ١٥١. وتاريخ مدينة دمشق ج: ٤٢ ص ١٨٧ - ١٨٨. والبداية والنهاية ج: ٥ ص ٢٢٨ - ٢٣٣. وأسد الغابة ج: ١ ص ٣٦٩. و ج: ٢ ص ٢٣٣. و ج: ٣ ص ٩٢ - ٩٣ و ص ٢٧٤ و ص ٣٢١. و ج: ٤ ص ٢٨. و ج: ٥ ص ٦ و ص ٢٠٨ و ص ٢٧٦ و ص ٣٨٣. والطبقات الكبرى ج: ٥ ص ٣٢٠. والتاريخ الكبير للبخاري ج: ١ ص ٣٧٥ في ترجمة اسماعيل بن نشيط العامري. و ج: ٤ ص ١٩٣ في ترجمة سهم بن

صحّحها الذهبي^(١)، نقل ذلك عنه مفتي الحجاز ابن حجر في ردّه^(٢)، وقد تضمّنت قوله سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله»^(٣). الخبر.

➤ حصين الأسدي. و ج ٦: ص ٢٤١ في ترجمة عثمان بن عاصم الكوفي. وتاريخ بغداد ج ٧: ص ٣٨٩ في ترجمة حسن بن علي بن مصعب. و ج ٨: ص ٢٨٤ في ترجمة حشون بن موسى الخلال. و ج ١٢: ص ٣٤٠ في ترجمة الفضل بن الربيع. و ج ١٤: ص ٢٣٩ في ترجمة يحيى بن محمد الكاتب. والصواعق المحرقة: ص ٦٤ و ص ٦٦ و ص ١٨٧. والمناقب لابن المغازلي: ص ٦٩ ح ٢٤. والمناقب للخوارزمي: ص ١٥٥ ح ١٨٤ و ١٨٥. وفرائد السمطين ج ١: ص ٦٤ ح ٣٠ - و ٣١ و ص ٧١ ح ٣٨. وكنز العمال: ص ١٨٧ ح ٩٥٠ و ح ٩٥٣. و ج ١١: ص ٣٣٢ ح ٣١٦٦٢ و ص ٦٠٣ ح ٣٢٩١٦ و ص ٦٠٨ ح ٣٢٩٤٥ و ص ٦٠٩ ح ٣٢٩٤٦ و ٣٣٩٥٠ و ص ٦١٠ ح ٣٢٩٥١. و ج ١٣: ص ١٠٦ ح ٣٦٣٤٢ - ٣٦٣٤٣. و ص ١٣١ ح ٣٦٤١٧ و ص ١٣٣ ح ٣٦٣٢٠ و ص ١٣٧ ح ٣٦٤٣٣ و ص ١٥٧ ح ٣٤٨٦ و ص ١٥٨ ح ٣٦٤٨٧ و ص ١٦٣ ح ٣٦٤٩٥ و ص ١٦٨ ح ٣٦٥١١ و ص ١٧٠ ح ٣٦٥١٤ و ٣٦٥١٥ وغير ذلك.

(١) قد أفرد الذهبي رسالة في حديث الغدير، وهذه الرسالة طبعت أخيراً بتحقيق العلامة السيد عبد العزيز الطباطبائي، وأكد الذهبي على ذلك في ترجمة المطلب بن زياد بعد ذكره لحديث الغدير: هذا الحديث حسن عال جداً ومنتنه فمتواتر (سير أعلام النبلاء ج ٨: ص ٣٣٤). وقال في ترجمة الحاكم النيسابوري: قد جمعت طرق حديث الطير، وطرق حديث «من كنت مولاه» وهو أصح (سير أعلام النبلاء ج ١٧: ص ١٦٩).

(٢) الصواعق المحرقة: ص ٤٢ في الفصل الخامس في ذكر الشبهة الحادية عشرة و ص ١٢٢ في الباب التاسع، الفصل الثاني في فضائل الحديث الرابع.

(٣) فإنّ الرواية المتضمّنة لقوله سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». قد أخرجه جماعة من علماء أهل السنّة والجماعة منهم الهيتمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٥. ومنهم الطبراني في المعجم الكبير ج ١٧: ص ٣٩. وفي بعضها ليس فيه: «واخذل من خذله» لاحظ

وغیره من السنن^(١)، وتحب الشيعة من رزق الشهادة من الصحابة يوم بدر،
ويوم أحد وهم سبعون^(٢)،

❦ مسند أحمد بن حنبل ج: ١ ص ١١٨ و ص ١١٩. و ج ٤: ٢٨١ وفيه فلقه عمر بعد ذلك وقال:
يا بن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كل مؤمن ومؤمنة». و ج ٤: ص ٣٦٨ و ص ٣٧٠ و
ص ٣٧٣ و ج ٥: ص ٣٧٠. وسنن ابن ماجه ج: ١ ص ٤٣ ح ١١٦. والمستدرک علی
الصحيحين ج: ٣ ص ١٠٩ و ص ٣٧١. والمصنف لابن أبي شيبة ج: ٧ ص ٤٩٩ ح ٢٨ و ٢٩
و ص ٥٠٣ ح ٥٥. وكتاب السنّة لعمر بن أبي عاصم: ص ٥٥٢ ح ١١٨٩. والسنن الكبرى
للنسائي ج: ٥ ص ٤٥ ح ٨١٤٨ و ص ١٣٠ ح ٨٤٦٤ و ص ١٣٤ ح ٨٤٧٨ و ص ١٣٥
ح ٨٤٨١ و ص ١٣٦ ح ٨٤٨٣ و ص ٨٤٨٤ و ص ١٥٤ ح ٨٥٤٢. ومسند أبي يعلى الموصلي
ج: ١ ص ٤٢٩ ح ٥٦٧. و ج ١١: ص ٣٠٨ ح ٦٤٢٣، وغير ذلك.

(١) كحديث المنزلة وحديث الدار وحديث الوصية، وحديث الراية. وحديث المؤاخاة، وحديث
علي مّي وأنا منه، وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها، وحديث الحق مع علي، وحديث
الكساء، وحديث لا يحبك إلا مؤمن. وحديث من أذى علياً فقد آذاني، إلى غير ذلك، وسيأتي
ذكر هذه الأحاديث سنداً ومتناً من خلال البحث والتحقيق في الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٢) قال العلامة الطبرسي في تفسيره مجمع البيان ذيل قوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في
سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾ (سورة آل عمران: ١٦٩). قيل: إنها نزلت في
شهداء بدر وكانوا أربعة عشر رجلاً، ثمانية من الأنصار وستة من المهاجرين، وقيل: نزلت في
شهداء أحد وكانوا سبعين رجلاً، أربعة من المهاجرين: حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن
عمير وعثمان بن شماس وعبدالله بن جحش وسائرهم من الأنصار، وقال الإمام الباقر عليه السلام
وكثير من المفسرين كابن مسعود وقتادة: إنها تناول قتلى بدر وأحد معاً... (مجمع البيان
ج: ٢: ٤٤٠).

والقرطبي أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا﴾، قال أبو ضحى: إنها
نزلت في أهل أحد خاصة، وقال بعضهم: نزلت في شهداء بدر وكانوا أربعة عشر رجلاً،
ثمانية من الأنصار وستة من المهاجرين... (تفسير القرطبي ج: ٤ ص: ٢٦٩).

ويوم مؤتة^(١)، وغيرها من المغازي، فعلم كونهم يحبّون العاملين بالسنة من

(١) وكانت وقعة مؤتة وهي قرية من قرى البلقاء من أراضي الشام، في أوائل السنة الثامنة للهجرة، وذلك أنّ رسول الله ﷺ بعث حارث بن عمير الأزدي إلى ملك بصرى - وهي قسبة من قصبات الشام - بكتاب فلمّا نزل مؤتة عرض له شرحبيل بن عمرو الغساني - وكان من المقرّبين لقيصر روم - فأوثقه وقتله، فلمّا بلغ ذلك رسول الله ﷺ أمر الجيش بالاستعداد للحرب، وأن يخرجوا إلى أرض الجرف، وذهب ﷺ معهم إلى هناك، وكانوا ثلاثة آلاف مقاتل، ثمّ عقد الراية البيضاء وأعطاها لجعفر بن أبي طالب وجعله أمير الناس، فإن قتل جعفر فزيد بن حارثة، فإن أصيب زيد فعبده الله بن رواحة، فإن أصيب ابن رواحة فليترض المسلمون بينهم رجلاً فليجعلوه عليهم فانطلق الجيش حتى وصل مؤتة، فلمّا وصل الخبر إلى شرحبيل بعث إلى قيصر روم وطلب منه المدد، فبعث إليه بمئة ألف مقاتل أو أكثر ليحارب جيش المسلمين واستعد المسلمون للقتال، واصطفوا كأنهم بنيان مرصوص ولم يدخل في قلوبهم شيء من الخوف لكثرة الأعداء، فخرج جعفر ونادى يا معشر الناس انزلوا من جيادكم وقاتلوا مشاة، وذلك ليعلم المسلمون انه لا مقرّ من القتال، فيحاربوا بشدّة ونزل جعفر من جواده وعقره وأخذ الراية بيده وهجم على الأعداء وقاتل قتال الأبطال، فلمّا حوَصر جعفر بين الأعداء فقطعوا يده اليمنى، فأخذ الراية باليسرى وقاتل حتى أصيب من الأمام بخمسين جرحاً لم يكن واحد منها وراء ظهره، ثمّ قطعت شماله فأخذ الراية بساعديه واحتضنها حتى قتل، فلمّا سقطت الراية رفعها زيد بن حارثة وقاتل قتالاً شديداً حتى قتل.

وقد روى ابن بابويه عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «أوحى الله عز وجل إلى رسوله أنّي شكرت لجعفر بن أبي طالب أربع خصال، فدعاه النبي ﷺ فأخبره، فقال: لولا أنّ الله تبارك وتعالى أخبرك ما أخبرتك، ما شربت خمراً قط لأنّي علمت إن شربتها تزيد عقلي، وما كذبت قط؛ لأنّ الكذب ينقض المروءة وما زينت قط لأنّي خفت أنّي إذا عملت عملاً بي، وما عبدت صنماً قط؛ لأنّي علمت أنّه لا يضر ولا ينفع، قال: فضرب النبي ﷺ يده على عاتقه وقال: حقّ لله تعالى أن يجعل لك جناحين تطير بهما مع الملائكة في الجنّة (من لا يحضره الفقيه ج ٤: ص ٣٩٧، ح ٥٨٤٧. وعلل الشرائع: ص ٥٥٨. وعنه في البحار ج ٢٢: ص ٢٧٢).

وفي حديث آخر عن الإمام السجاد عليه السلام قال: ما من يوم أشدّ على رسول الله ﷺ من

الصحابة، دون التاركين لها لخبر ستة المشار اليه سابقاً^(١) وخبر الحوض^(٢)،

☞ يوم أحد، قتل فيه عمه حمزة بن عبدالمطلب أسد الله وأسد رسوله وبعده يوم مؤته، قتل فيه ابن عمه جعفر بن أبي طالب». (بحار الأنوار ج ٢٢: ص ٢٧٤).

(١) أخرج الحاكم في المستدرك بسنده عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «ستة لعنهم الله وكلّ نبي مجاب، المكذب بقدر الله والزائد في كتاب الله، والمتسلّط بالجبروت يذلّ من أعزّ الله، ويعزّ من أذلّ الله، والمستحلّ كرم الله، والمستحلّ من عترتي ما حرم الله والتارك لستّي» (المستدرك على الصحيحين ج ١: ص ٣٦).

وفي حديث رواه عن الإمام زين العابدين عليه السلام عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ مثله. انظر المستدرك على الصحيحين ج ٢: ص ٥٢٥. وأيضاً رواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١: ص ١٧٦. و ج ٧: ص ٢٠٥. وصحيح ابن حبان ج ١٣: ص ٦٠. والمعجم الأوسط للطبراني ج ٢: ص ١٧٦. والمعجم الكبير ج ٣: ص ١٢٧. وغير ذلك.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب واتقوا فتنة لاتصينّ الذين ظلموا منكم خاصّة بسنده عن ابن أبي مليكة قال: قالت أسماء عن النبي قال: «أنا على حوض انتظر من يرد عليّ فيؤخذ بناس من دوني فأقول: أمّتي، فيقول: لاتدري مشوا على القهقري». (صحيح البخاري ج ٩: ص ٦٧٣ ح ١٨٧٧).

وأخرج في كتاب الرقاق باب في الحوض وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا اعطيناك الكوثر﴾ بسنده عن المغيرة قال: سمعت أبا وائل عن عبد الله عن النبي قال: أنا فرطكم على الحوض وليعرفنّ معي رجال منكم ثمّ ليختلجنّ دوني فأقول: ياربّ أصحابي، فيقال: إنّك لاتدري ما أحدثوا بعدك. (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠٣ ح ١٤٣٥).

وأخرج بسنده عن أنس عن النبي قال: «ليردنّ عليّ ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني فأقول: أصحابي فيقول: لاتدري ما أحدثوا بعدك». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠٤ ح ١٤٤١).

وأخرج بسنده عن أبي هريرة أنّه كان يحدث أنّ رسول الله قال: «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلّون عن الحوض فأقول: رب أصحابي فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنّهم ارتدوا على أديبارهم القهقري». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠٥ ح

➡ (١٤٤٢).

وأخرج بسنده عن ابن المسيب أنه كان يحدث عن أصحاب النبي قال: «يرد على الحوض رجال من أصحابي فيجلّون عنه فأقول: يارب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠٥ ح ١٤٤٣).
وأخرج بسنده عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قال النبي: «إني على الحوض حتى انظر من يرد عليّ منكم وسيؤخذ ناس دوني فأقول: يارب مني ومن أمّتي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك، والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠٧ ح ١٤٤٩).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب إثبات حوض نبينا وصفاته بسنده عن أبي حازم قال: سمعت سهلاً يقول: سمعت النبي: «أنا فرطكم على الحوض من ورد شرب ومن شرب لم يظمأ أبداً، وليردنّ عليّ أقوام وأعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم»، قال أبو حازم: فسمع النعمان بن أبي عياش وأنا أحدثهم هذا الحديث فقال: هكذا سمعت يقول فقلت: نعم، وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعه يزيد فيقول: «إنهم مني فيقال: إنك لا تدري ما عملوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدّل بعدي». (صحيح مسلم ج ٧: ص ٦٥).

وأخرج بسنده عن ابن أبي مليكة قال: قال عبدالله بن عمرو بن العاص: قال رسول الله: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورد، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبداً»، قال: وقالت أسماء بنت أبي بكر: قال رسول الله: «إني على الحوض حتى أنظر من يرد عليّ منكم، وسيؤخذ أناس دوني فأقول: يارب مني ومن أمّتي، فيقال: أما شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا بعدك يرجعون على أعقابهم». (صحيح مسلم ج ٧: ص ٦٦).

وأخرج بسنده عن أنس بن مالك قال: إن النبي قال: «ليردنّ على الحوض رجال ممن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ واختلجوا دوني فلاقولنّ: أي رب أصحابي أصحابي، فليقلنّ لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» (صحيح مسلم ج ٧: ص ٧٠) إلى غير ذلك ممن
٤٠٤، حدث الحوض، فلاحظ.

وغيرهما^(١)، ممّا يأتي التعرّض له بتوفيق الله سبحانه فيما بعد.

وأما ما نسبته إليهم من تعظيم أبي لؤلؤة^(٢) قاتل عمر فمن عجيب البهتان! لما

(١) لقد أخرج البخاري أحاديث كثيرة تدلّ على أنّ بعض الصحابة في النار لما فعلوا من الإثم وارتدوا على أعقابهم.

منها: ما أخرجه في كتاب الرقاق باب الحوض بسنده عن أبي هريرة عن النبي قال: «بيننا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلّم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلّم، قلت [وما] شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل النعم». (صحيح البخاري ج ٧: ص ٥٠٦ ح ١٤٤٤).

ومنها: ما أخرجه في كتاب التفسير باب قوله: ﴿وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم﴾... بسنده عن ابن عباس قال: خطب رسول الله فقال: «يا أيّها الناس إنكم محشورون إلى الله حفاة وعراة عزلاً»، ثم قال: «كما بدأنا أوّل خلق نعيده وعداً علينا، إنا كنّا فاعلين» - إلى آخر الآية - ثم قال: «ألا وأنّ أوّل الخلائق يكسي يوم القيامة إبراهيم إلّا وأنّه سيّجاء برجالٍ من أمّتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: يارب أصحابي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: «وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم»... (صحيح البخاري ج ٦: ص ٣٩٠ ح ١٠٥١).

وأخرج في كتاب الأنبياء باب قوله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً...﴾ بسنده عن ابن عباس قال: إنكم محشرون حفاة وعراة، ثم قرأ ﴿كما بدأنا أوّل خلق نعيده وعداً علينا إنا كنّا فاعلين﴾، وأوّل من يكسي يوم القيامة إبراهيم وأنّ أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول أصحابي أصحابي فيقال: إنهم لم يزلوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول: كما قال العبد الصالح: وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم. (صحيح البخاري ج ٤: ص ٥٩٦ ح ١٥٠٥).

ومنها: ما أخرجه في كتاب التفسير باب كما بدأنا أوّل خلق نعيده بسنده عن ابن عباس ومثته مثل ما تقدم (انظر صحيح البخاري ج ٥ ص ٤٥٤، ح ١١٦٥).

(٢) هه هه هه: الملقب بـ «سأبا شحاء» النفاه ند، الأصا. والمه لد، والمدن. المسك،. أخه

هو معلوم من كون الباعث له على قتل عمر بغيره له؛ لزعمة أنه قد قضى عليه بالجور فقتله من هذه الجهة، فما وجه تعظيمه وهو لم يقتله غضباً لهم ونصرة؟ ولنفرض كونهم مبغضين لعمر بأشدّ البغض، وقد قتله صديق لبغض شخصي بينه وبين عمر، فأيّ جهة تقتضي بتعظيم الصديق بقتله لرجل من هذه الحيثية، نعم لو قتله غضباً ونصرة وتقرّباً للمبغضيه لصار يستحق التعظيم عندهم^(١).

❧ ذكوان وهو أبو أبي الزناد عبدالله بن ذكوان عالم المدينة الذي قال الذهبي في ترجمته: هو الإمام الحافظ، المفتي أبو عبدالله القرشي... سير أعلام النبلاء ج ٥: ص ٤٤٥. رقم ١٩٩.

(١) لقد روى أكثر المؤرخين والمحدثين خبر مقتل عمر بن الخطاب، وفيه: تصريح بأنّ السبب الأصل لقتله هو بغض شخصي دار بينه وبين قاتله من جهة أنه قضى عليه بالجور، فقد روى الطبري وابن الأثير بسندهما عن المسور بن المخزومة قال: خرج عمر بن الخطاب يوماً يطوف في السوق فلقبه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، وكان نصرانياً، فقال: يا أمير المؤمنين أعدني على المغيرة بن شعبة فإنّ عليّ خراجاً كثيراً، قال: وكم خراجك؟ قال: درهمان في كلّ يوم، قال: وإيش صناعتك؟ قال: نجّار، نقاش، حدّاد، قال: فما أرى خراجك بكثير على ما تصنع من الأعمال قد بلغني أنّك تقول: لو أردت أن أعمل رحي تطحن بالريح فعلت؟ قال: نعم، قال: فاعمل لي رحي، قال: لئن سلمت لأعملن لك رحي يتحدّث بها من بالمشرق والمغرب، ثمّ قال: انصرف عنه، فقال عمر: لقد توعدني العبد آناً، قال: انصرف عمر إلى منزله... ودخل أبو لؤلؤة في الناس وفي يده خنجر له رأسان نصابه في وسطه فضرب عمر ست ضربات إحداهن تحت سرتة وهي التي قتلتة... (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٢٦٣ - ٢٦٤ في حوادث سنة ٢٣ من الهجرة. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣: ص ٣٥).

وروى علي بن يوسف بن المطهر رحمته الله في كتاب العدد القوية عن عبدالله بن الزبير قال: غدوت مع عمر بن الخطاب إلى سوق، وهو متكئ على يدي، فلقبه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، فقال له: ألا تكلم مولاي يضع عنيّ من خراجي؟ قال: كم خراجك؟ قال: دينار، فقال عمر: ما أرى أن أفعل إنّك لعامل محسن وما هذا بكثير، ثمّ قال عمر: ألا تعمل لي رحي؟ قال: بلى، فلمّا ولىّ، قال أبو لؤلؤة: لأعملن لك رحي يتحدّث بها ما بين المشرق والمغرب،

وما زعمه من كون جهل وكذب إماميّة الشيعة أزيد من سائر الفرق من حيث تأسّس مذهبهم على الجهل، قد علّم فريته فيه وعدم إنصافه من المقدّمة الثالثة^(١)، وعلم كونه وأهل مذهبه هم المتصفون بما نسبته إلى إماميّة الشيعة من

❦ قال ابن الزبير: فوقع في نفسي قوله، فلمّا كان في النداء لصلاة الصبح خرج أبو لؤلؤة فضربه بالسكين ستة طعنات، إحداهن من تحت سرته وهي قتلته، وجاء بسكين لها طرفان، فلمّا جرح عمر معه ثلاث عشر رجلاً في المسجد ثمّ أخذ، ولما أخذ قتل نفسه (العدد القوية: ص ٣٢٩ ح ١٠. وعنه في بحار الأنوار ج ٣: ٣٣٧. وقريب منه في الطبقات لابن سعد ج ٣: ص ٣٣٧. والعقد الفريد ج ٤: ص ٢٧٢. والاستيعاب لابن عبد البر ج ٢: ص ٤٦٧، وغيرهم. فترى أنّ في كل هذه المصادر ورد هذا الخبر، وفيه: «تصريح بأنّ الباعث له على القتل بغضه لعمر بن الخطاب من جهة أنّه قد قضى عليه بالجور»، فلاحظ.

(١) لقد تقدّم أنّ الغش من الكبائر عند الشيعة، وكذلك الكذب، ولا شبهة في أنّه من قبائح الذنوب وفواحش العيوب ورأس الفجور ومن أشدّ الجرائم وأكبر الكبائر، وقد اعتبرت النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الكذب مفتاح الذنوب فعن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «إنّ الله جعل للشر أقفالاً، وجعل مفاتيح تلك الأقفال الشراب، والكذب شرٌّ من الشراب». (وسائل الشيعة ج ٨: ص ٥٧٢، ب ١٣٨ من العشرة، ح ٣).

وعن الإمام العسكري عليه السلام أنّه قال: «جعلت الخبائث كلّها في بيت وجعل مفتاحها الكذب». (بحار الأنوار ج ٧٢: ص ٢٦٣، ح ٤٨).

إلى غير ذلك ممّا ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في حرمة الكذب ومبغوضيّته والآثار المترتبة عليه وشدة التحذير عنه.

ولأهمية هذا الموضوع فقد أعطت مدرسة أهل البيت عليهم السلام التعاليم الإسلامية وإفاضة خاصّة لمسألة الصدق والنهي عن الكذب وإلّكم نماذج مختصرة ومفهرسة بجوانب الموضوع:

١- الصدق والأمانة من علائم الإيمان وكمال الإنسان حتى أنّ دلالتها على الإيمان أرقى من دلالة الصلاة، فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «لا تنتظروا إلى طول ركوع الرجل

❦ وسجوده، فإنّ ذلك شيء قد اعتاده، ولو تركه استوحش لذلك، ولكن انظروا إلى صدق حديثه وأداء أمانته» (بحار الأنوار ج ٦٨: ص ٨، ح ١٠).

فذكر الصدق مع الأمانة لاشتراكهما في جذر واحد، وما الصدق إلّا الأمانة في الحديث وما الأمانة إلّا الصدق في العمل.

٢- إنّ الكذب يرفع الثقة والاطمئنان المتبادل بين الناس، وهو من أهم ما يرتبط الناس فيما بينهم، فالكذب من الأمور المؤثرة في تفكيك هذه الرابطة كما يشيعه من خيانة وتقلب، ولذلك كان تأكيد أئمة أهل البيت عليهم السلام على أهمية الالتزام بالصدق وترك الكذب، ومن خلال الأحاديث الشريفة الواردة عنهم عليهم السلام نلمس بكلّ جلاء نهيهم عليهم السلام عن مصاحبة مجموعة معيّنة من الناس منهم الكذابون؛ لعدم الثقة بهم منها ما عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: إناك ومصادقة الكذاب، فإنّه كالسراب يقربّ عليك البعيد ويبعد عليك القريب (نهج البلاغة: كلمات القصار، رقم ٣٧). إلى غير ذلك ممّا ورد في هذا المجال.

٣- إنّ الكذب منشأ النفاق؛ لأنّ الصدق يعني تطابق اللسان مع القلب في حين أنّ الكذب يعني عدم تطابق اللسان مع القلب، وما النفاق إلّا الاختلاف بين الظاهر والباطن ويتبين لنا وضوح هذا الأمر من خلال ملاحظة قوله تعالى: ﴿فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون﴾ (سورة التوبة: ٧٧)، فإنّ الآية الكريمة قد اعتبرت بأنّ النسبة بين كثير من الذنوب والصفات الذميمة، بل وحتى بين الكفر والنفاق هي نسبة وعلاقة العلة والمعلول؛ إذ جملة «فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم» تقول بالصراحة أنّ سبب النفاق الذي ينبت في قلوب المنحرفين عن جادة الهداية هو ما أخلفوا الله ما وعدوه وما كانوا يكذبون.

ولذلك قد ورد في مصادر الشيعة بعض الروايات التي تشعر بأنّ الكذب موجب للخروج عن الإيمان، كما جاء في الحديث الذي رواه القطب الراوندي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنّه سأله رجل قال: المؤمن يزني؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «قد يكون ذلك»، قال: المؤمن يسرق؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «قد يكون ذلك»، قال: يارسول الله المؤمن يكذب؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا، قال الله تعالى: ﴿إنّما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون...﴾» (بحار الأنوار ج ٧٢: ص ٢٦٣، ح ٤٧).

هذه الصفة الشنيعة من المقدّمة الثانية، وسيأتي التفصيل بحول الله سبحانه وقوّته
وتسديده.

➤ والحقيقة أنّ هذه الآية - أي الآية ١٠٥ من سورة النحل - الذي استشهد بها النبي ﷺ لقوله تدلّ بوضوح تام، على أنّ الذين يتهمون أولياء الله هم الكفار؛ لأنّهم مع ما جاءهم من آيات بينات وأدلة قاطعة واضحة يستمرون في باطلهم والقاء الافتراءات والأكاذيب لما باتوا عليها من التعصّب والعناد والعداء للحق.

والباحث الخبير لو درس كتب الإسلامية من الحديث والتفسير والتأريخ والسيرة يجد بوضوح أنّ هناك آيات ونصوص كثيرة تدلّ بوضوح تام على تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة بعد النبي ﷺ بلا فصل، وقد وقف عليه أغلب الصحابة الذين اجتمعوا في السقيفة؛ إذ قد حضروا كلّهم يوم الغدير، ورغم الاختلاف الذي ثار بين المهاجرين والأنصار في أمر الخلافة إلّا أنّهم تصافقوا على ترك النصوص النبوية وزهق النفوس وشتموا على سواعدهم لقتل كلّ من تحدّثه نفسه بمخالفتهم ولو كان من أقرب الناس للنبي ﷺ. وهذه الحوادث قد أوضحت وبيّنت من هو الصادق ومن هو المسلم ومن هو الكاذب ومن هو المؤمن حقيقة ومن كان منافقاً بين المسلمين، فإنّه تجد أنّ الأغلبية الساحقة من الصحابة عاضدوا أبا بكر وعمر في رفض سنّة نبيّهم وإبدالها باجتهاداتهم، ومنهم قد افتروا على الله باجتهادهم في مقابل النصوص النبوية وتخلفوا عن بيعة أبي بكر وهم شيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولقد ظهر من ذلك هوية الفريقين أو الحزبين المتعاضدين. فـ الاسلام، فلاحظ.

ثانيها: فيما نسبته إلى إمامية الشيعة ممّا هم متصفون به من الحقّ، وهو ينتقصهم بسببه ويذمّمهم ويشبههم من جهته باليهود، وهو مسائل عديدة:
 منها: قوله: قالت الرافضة: إمامة الخلق في علي وولده عليه السلام دون غيرهم، وقالت اليهود: الملك مختصّ بآل داود.
 ومنها: قوله: قالت: اليهود بأنّ الله افترض خمسين صلاة، وقالت الرافضة: مثلهم.

ومنها: قوله: بأنّ اليهود ليست تأكل الجري والمارماهي والطحال والذئاب والرافضة مثلهم.

ومنها: قوله: بأنّ اليهود ما ترى المسح على الخفين والرافضة مثلهم واليهود تسدل ثيابها في الصلاة ومثلهم الشيعة.

قال: وفضّلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلتين قيل لليهود: من خير أهل ملّتكم، فكان ردّهم أصحاب موسى، ومثلهم النصارى بقولهم: خير أهل ملّتهم أصحاب عيسى، وسئلت الرافضة من شر أهل ملّتكم؟ فكان ردّهم قولهم: أصحاب محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم أمرهم سبحانه بطلب المغفرة لهم، فسبّوهم والسيّف عليهم مسلول إلى يوم القيامة، دعوتهم مدحوضة وكلمتهم متفرقة مختلفة، وجمعهم متفرّق، ولم تثبت لهم قدم، وليس لهم مجتمع.

واليهود ترى الشهود عند تطليق نساءهم، ومثلهم الشيعة.

ومنها: استعمالهم للتقية بإظهارهم غير ما يبطنون.

ومنها: إقامة المأثم والنياحة على من قتل من سنين عديدة، ومن المعلوم أنّ ذلك ممّا حرّمه الله ورسوله، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: ليس ممّا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية. ومن المعلوم أنّه قد قتل

من النبيين، وغيرهم ظلماً من هو أفضل من الحسين [عليه السلام] قتل أبوه ظلماً، وهو أفضل منه، وقتل عثمان وقتله أوّل الفتن العظيمة التي وقعت بعد موت النبي ﷺ وترتب عليه من الشر والفساد إضعاف ما ترتب على قتل الحسين [عليه السلام] وقتل ومات غيرهم، وما فعل أحد من المسلمين مأتماً ونياحةً على ميت وقتيل بعد مدّة طويلة غير هذه الفرقة^(١).

قلت:

النبذة التي قد عابهم عليها وذمهم بسببها ونسب إليهم مطالب غير هذه المتقدمة من المفتريات من القول بالتجسيم وغيره، وسيترَض لها فيما يأتي ونحن نتعرض لها هناك فله محلها، وما ذكره هنا نبينه مسألة مسألة على الترتيب فنقول:

أما تشبيهه اثني عشرية الشيعة باليهود، من حيث قولهم: بإمامة علي وولده عليه السلام فجساسة عظيمة منه ليس مثلها جساسة على خير الرسل صلوات الله وسلامه عليه؛ فإنه صلوات الله وسلامه عليه هو الذي خصها بهم عن الله سبحانه ^(١)،

(١) لا يخفى أنه ذهب الإمامية إلى أن الطريق إلى تعيين الإمام النص من الله تعالى أو من نبيه، فإن الله سبحانه وتعالى هو الذي يصطفي من عباده الصالحين من يقوم بذلك الدور الخطير، ثم يأمر نبيه بتعيين الإمام للناس، واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والعقل، وسيأتي في محله بيانها إن شاء الله، ويتبين للقارئ الكريم أنه قد استهل النبي صلوات الله وسلامه عليه دعوته المباركة داعياً إلى توحيد الله، معلناً عن نبوته، مبشراً خليفته آمراً قومه بطاعته، وذلك عندما نزل عليه قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ (سورة الشعراء: ٢١٤) فقام صلوات الله وسلامه عليه بجمعهم في داره ثم عرض عليهم رسالته، وعرض على من يؤازره منهم أن يكون له أخاً ووصياً وخليفةً من بعده، فأبى القوم إلا علي، هنالك توجه النبي صلوات الله وسلامه عليه إليهم بقوله: «هذا أخي ووزير ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا». (راجع تاريخ الطبري ج ٢: ص ٣١٩ - ٣٢١).

وقد أعلن النبي صلوات الله وسلامه عليه ولاية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في مواقف كثيرة بصور مختلفة، في عدة مناسبات، كان هناك من يعارض ذلك جهره أو خفية، وكان أبو لهب صاحب الموقف المعارض الأول عندما قال لأبي طالب متهمكماً ساخراً: إن محمداً

❧ يأمرُك أن تسمع وتطيع لإبنك هذا، وانصرف القوم وهم يتضحكون.

وفي يوم الخروج إلى تبوك أراد المنافقون أن يقلّلوا من شأن استخلاف الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله، وأن يثيروا الشكوك حول أهداف النبي صلى الله عليه وآله من استخلاف ساعده الأيمن، فقالوا: ما استخلفه إلا استتقلاً له واستخفافاً منه، ولكن النبي صلى الله عليه وآله كشف قناع الإشكال وأوضح شعاع البيان، ففي الصحيح لدى الفريقين أنه قال للإمام علي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»، وقد أخرجه جميع أهل الصحاح من أهل السنة بما فهم البخاري ومسلم، وبذلك عرف الصحابة أنّ النبي صلى الله عليه وآله مهر بتوقيع خلافة أمير المؤمنين عليه السلام واستخلافه العملي، وسيأتي توضيح البيان فيه إن شاء الله تعالى في محله.

وفي مواطن أخرى كثيرة كان المنافقون يواجهون كلّ بلاغات النبي صلى الله عليه وآله بالكذب والتشكيك؛ لأنّهم كانوا يراهنون على مرحلة ما بعد النبي صلى الله عليه وآله ويتربّصون به ريب المنون ويخافون أن يستتب الأمر للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فيكون امتداداً رسالياً للنبي صلى الله عليه وآله وسداً في وجه طموحات قريش، فكان هناك من اللازم أن يتم الإعلان الرسمي عن خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله قبل رحيله وأخذ البيعة له من عامّة المسلمين، تجنباً لأيّ اختلاف قد تقع الأمة فيه، وتلافياً للفراغ الذي قد يستغله المنافقون من أجل إغراضهم عمّا أعلنه النبي صلى الله عليه وآله في حياته في مختلف المناسبات، فلا بد هناك من تبليغ شامل وإعلان عام كي يقطع الطريق به أمام مكر الماكرين، فقد وقع حادثة الغدير في السنة العاشرة من الهجرة وملخصه أنّ النبي صلى الله عليه وآله قرّر الخروج من المدينة إلى الحجّ في تلك السنة، فقدم من المدينة خلق كثير يأتّمون به في حجّته تلك التي يقال عنها حجة الوداع وحجّة الإسلام وقيل: إنّّه خرج معه من المدينة أكثر من مئة وأربعة وعشرين ألفاً، كان هذا عدد من خرج معه من المدينة، وأمّا الذين حجّوا معه كانوا أكثر من ذلك، حيث انضم إليهم المقيمون في مكة والذين أتوا من اليمن مع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ومن مدن أخرى.

فلما قضى مناسكه وانصرف راجعاً إلى المدينة ومعه تلكم الجموع الغفيرة وصل إلى غدير خمّ من الجحفة وهو موضع ماء يدعى خمّاً بين مكة والمدينة، وذلك في اليوم الثامن

❦ عشر من شهر ذي الحجة نزل عليه جبرئيل الأمين فقال له: يا محمد إن الله يقرئك السلام ويقول لك: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة المائدة: ٦٧).

فأمر الله تعالى بهذه الآية نبيه بأنه يجب عليك التبليغ من أمر الإمامة والولاية وأن تقيم علياً علماً للناس وخليفة وإماماً لما بعدك، فهذه الآية تدلّ دلالة واضحة على أن الإمامة منصب إلهي يعطيه الله لمن يشاء من عباده، وعلى هذا كان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إماماً للمسلمين باختيار الله، فقد أوحى الله لرسوله لكي ينصبه علماً للناس، كما تُشعر الآية الكريمة بأن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم كان يخشى تكذيب الناس له، إذا ما دعاهم لهذا الأمر الخطير، ولكن الله سبحانه لم يُمهله للتأجيل؛ إذ أن الأجل قد قَرُب، وهذه الفرصة هي أحسن الفرص، وموقفها هو أعظم المواقف؛ إذ اجتمع معه صلى الله عليه وآله وسلم جمع غفير رافقوه في حجة الوداع، وما زالت قلوبهم عامرة بشعائر الله مستحضرة نعى الرسول نفسه إليهم، وقوله لهم: «لعلّي لا ألقاكم بعد عامكم هذا، ويوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب وهم سيفترقون بعد هذا الموقف الرهيب للعودة إلى ديارهم» ولعلهم لا تُتاح لهم فرصة اللقاء مرة أخرى بهذا العدد الكبير وغدير خم هو مفترق الطرقات، فلا يمكن له تفويت هذه الفرصة الثمينة، وقد جاءه الوحي بما يشبه التهديد، على أن كلّ الرسالة منوطة بهذا البلاغ، والله سبحانه قد ضمن له العصمة من الناس، فلا داعي للخوف من تكذيبهم، فكم كذبت رُسُل من قبله، ولكن لم يثنهم ذلك عن تبليغ ما أمروا به، فما على الرسول إلّا البلاغ، ولو علم الله مسبقاً بأن أكثر الناس للحق كارهون (سورة الزخرف: ٧٨). وعلم بأن منهم مكذّبين (سورة الحاقة: ٤٩)، وما كان سبحانه ليرتكبهم بدون إقامة الحجة عليهم كما قال تعالى ﴿ثلاثا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾ (سورة النساء: ١٦٥).

فأمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن يردّ من تقدّم منهم، ويحس من تأخّر منهم في ذلك المكان، ونهى عن شجرات خمس مقاربات دوحات عظام أن ينزل تحتهنّ أحد حتى إذا أخذ القوم منازلهم فقمّم ما تحتهنّ حتى اذا نودي بالصلاة صلاة الظهر عمد إليهن فصلّى بالناس وكان يوماً هاجراً يضع الرجل بعض رداءه على رأسه وبعضه تحت قدميه من شدة الرمضاء وظّل

❦ لرسول الله ﷺ بثوب على شجرة سمرة من الشمس، فلما انصرف ﷺ من صلاته قام خطيباً وسط القوم على أكتاف الإبل وأسمع الجمع رافعاً عقيرته، فقال: «الحمد لله ونستعينه ونؤمن به ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء وأشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله... أما بعد أيها الناس قد نبأني اللطيف الخبير أنّه لم يعمر نبي إلا مثل نصف عمر الذي قبله، وأنّي أوشك إن ادعي فأجيب، وأنّي مسؤول وأنتم مسؤولون فماذا قائلون؟» قالوا: نشهد أنّك قد بلغت ونصحت وجاهدت فجزاك الله خيراً... ثمّ قال: «أيها الناس ألا تسمعون؟» قالوا: نعم، قال: «فإنّي فرط على الحوض وأنتم واردون عليّ الحوض وإن عرضة ما بين صنعاء وبصرى فيه أقذاح عدد النجوم من فضة، فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ فقال: «الثقل الأكبر كتاب الله طرف بيد الله عز وجل وطرف أيديكم فتمسّكوا به لا تضلّوا، والآخر الأصغر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فسألت ذلك لهما ربي فلا تقدّموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا»، ثمّ «أخذ بيد عليّ عليه السلام فرفعها حتى رؤي بياض آباطهما وعرفه القوم أجمعون، فقال: «يا أيها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فعليّ مولاه، يقولها: ثلاث مرات، وفي لفظة أحمد بن حنبل أربع مرات» ثمّ قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب، ثمّ لم يتفرقوا حتى نزل أمين الوحي بقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضى الربّ برسالتي، والولاية لعلي من بعدي».

ثمّ طفق القوم يهتفون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وممنّ هناك في مقدم الصحابة الشيخان أبو بكر وعمر كلّ يقول: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت وأمست

❦ مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة وقال ابن عباس: وجبت والله في أعناق القوم.
فقال حسان: ائذن لي يا رسول الله أن أقول في عليّ أبياتاً تسمعهنّ فقال: «قل على بركة الله» فقام حسان فقال: يا معشر مشيخة قريش اتبعها قولي بشهادة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الولاية ماضية، ثم قال:

يناديهم يوم الغدير نبيّهم
بخم فاسمع بالرسول منادياً
إلى آخر أبياته هذا مجمل حادثة الغدير، وقد ذكره جماعة كثيرة بالرغم من محاولات التعقيم عليه وطمس معالمه وكتّم الكاتمين فقد اتفق على روايتها الشيعة وأهل السنة، ويكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر القوم في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها من ذكر واقعة الغدير ولو بإيراد جانب منها واقتطاع جوانب أخرى وتناولها الشعراء في شعرهم وتعرض لها علماء الكلام في كتبهم، وقد آلف فيه جماعة كتباً مستقلة منهم العلامة الشيخ عبد الحسين الأميني رحمته الله فقد آلف موسوعة (الغدير في الكتاب والسنة والأدب)، وقد خصص الجزء الأوّل منه للكلام حول طريق ثبوت حديث الغدير واقعته من روايات أهل السنة، وقد أنهى الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين كما أنهى رواته من علماء السنة ومؤلفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثقها على مبنى القوم. ومن الطبيعي أن القضية بهذه السعة لا يسعنا استقصاء طرقها واستيفاء ما ورد فيها هنا، فنرجعكم إلى كتاب الغدير، وبذلك تعلم أن الله تعالى هو الذي اختار الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأمر رسوله بتبليغه للناس، وإذا ترك أهل السنة التعصّب المقيت وحب الانتصار للمذهب لوجدنا أن هذا الشرح هو مناسب للعقول البشرية ويتماشي مع سياق الآية والأحداث التي سبقتها وأعقبها.

فإنكار ابن تيمية هذا الحديث المتواتر عن النبي يعتبر من أعظم التجاسر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ إذ معناه تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم به كما لا يخفى، ولا غرابة من تجاسر ابن تيمية على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد تجاسر إمامه وخليفته عمر بن الخطاب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم طلب صلى الله عليه وآله وسلم منهم الدواة والكف ليكتب لهم كتاباً لن يضلّوا بعده فقال عمر: إن النبي يهجر - والعياذ بالله - ولنا أن نتصوّر ذلك الموقف الخطر المسيء تلك الأصوات المرتفعة وكثرة اللغط

فانّ نطقه مختصّ بالوحي (١).

وقد صدر منه خبر الثقلين (٢) وغيره حسب ما يأتي البيان، وجميع ما صدر

والاختلاف بحضرته ﷺ، وأنّ أكثر المحدثين والمؤرخين ذكروا بأن عمر بن الخطاب قال: إنّ رسول الله ﷺ يهجر وتبعه جمع من الصحابة فقالوا مقالته بحضرة النبي ﷺ، وعلى هذا فلا نستغرب من ابن تيمية وأضرابه بمثل هذا التجاسر منه على النبي ﷺ؛ إذ أنّه اتبع في ذلك أسلافه كأبي بكر وعمر وعثمان....

(١) فإنّ الله سبحانه وتعالى نفى في كتابه العزيز كلّ نوع من أنواع الجهل والخطأ عن نبيه ﷺ بقوله: ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحى﴾ (سورة النجم ٢ - ٣). وهذا النص عام شامل لجميع أقواله وأفعاله في شتى الأمور، فما أخبره ﷺ لأُمته فهو غير مخطئ، إذ أنّه لا ينطق عن نفسه، ولا يقول شيئاً من نفسه، بل كلّ ما يقوله فمن الله تعالى، ولا يتكلّم إلّا وفق الوحي، والحديث الطريف التالي شاهد على هذا المدعى، يقول السيوطي في تفسيره الدر المنثور: أمر رسول الله ﷺ يوماً أن توصل جميع الأبواب المشرفة على المسجد - من بيوت الصحابة - سوى باب علي عليه السلام، فكان هذا الأمر عزيزاً على المسلمين حتّى أنّ حمزة عمّ النبي ﷺ عتب عليه، وقال: كيف أوصدت أبواب عمك وأبي بكر وعمر والعباس وتركت باب علي مفتوحاً وفضلته على الآخرين؟

فلما علم النبي ﷺ أنّ هذا الأمر صعب عليهم دعا الناس إلى المسجد وخطب خطبة عصماء وحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «أيها الناس ما أنا سدّتها ولا أنا فتحتها ولا أنا أخرجتكم وأسكنتهم»، ثمّ قرأ ﴿والنجم إذا هوى * ما ضلّ صاحبكم وما غوى * وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحي يوحى﴾. (تفسير الدر المنثور ج ٦: ص ١٢٢).

وهذا الحديث بالإضافة إلى أنّه مفسّر للآيات (١ - ٤ من سورة النجم) يكشف عن علوّ مقام أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأمة بعد الرسول الأعظم ﷺ؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى أمر نبيه بسدّ الأبواب من مسجده إلّا باب علي، فيدلّ على أنّ أقوال النبي ﷺ مطابقة مع الوحي وكلّها بأمر الله تعالى.

(٢) إنّ حديث الثقلين أحد أسانيد الشيعة القطعية على خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد الرسول ﷺ بلا فصل وخلافة الأئمة الأحد عشر من أولاد علي بن أبي

❶ طالب عليه السلام من أهل البيت عليهم السلام رواه أكثر حفاظ أهل السنة مثل أحمد بن حنبل والترمذي ومسلم والحاكم والنسائي والبيهقي والطبراني وغيرهم وقال ابن حجر في الصواعق عند تعرّضه لحديث الثقلين في الآية الرابعة من الآيات الواردة في أهل البيت عليهم السلام وهي قوله تعالى: ﴿وَقَفَّوهُمْ أَنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ قال: الحاصل أَنَّ الحثَّ وقع على التمسك بالكتاب والسنة وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور إلى قيام الساعة. ثم قال: اعلم إنَّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً. (الصواعق المحرقة: ص ٢٣٠).

ونحن نذكر هنا بعض متونه منها: ما أخرجه النسائي في سننه بسنده عن زيد بن أرقم أنه قال: لما رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات قمم، ثم قال: كأني دُعيت فأجبت، وأني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض،... (السنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ١٣٠، ح ٨٤٦٤).

ودلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وولده المعصومين عليهم السلام ظاهرة ويتبين لنا من خلال دراسة هذه الوجوه التي ذكرها باختصار:
الأول: إنَّ تصريحه بأنَّ الكتاب والعتره لا يفترقان دالٌّ على علم العتره الطاهرة بما في كتاب الله وأنهم لا يخالفونه قولاً وعملاً.

الثاني: أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعلهم عدلاً للقرآن فيجب التمسك بهم مثل ما يجب التمسك بالكتاب العزيز وأتباعهم في كلِّ أمر ونهي، كما أنَّ اتباع أوامر الكتاب العزيز واجب على جميع المسلمين. ومن الواضح لدى الخبير أنه لا يجب اتباع شخص على الإطلاق إلاَّ النبي أو من كان معصوماً من الكتاب أو الإمام المعصوم.

الثالث: أنه عبّر عن الكتاب والعتره في بعض الروايات بـ«خليفتين» كما في حديث الثعلبي رواه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (سورة آل عمران: ١٠٣) بأسانيد متعدّدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أبها الناس قد تركت فيكم خليفتين، إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء

منه ﷺ في المعنى حديث الثقلين، فما ذنب الشيعة في متابعتهم للسنن التي ثبتت من طرق عديدة صحيحة عند من تسمى بأهل السنة فهل يجوز لهم تركها والدخول في خبر ستة لعنتهم؟ (إلى آخره)^(١) وغيره من السنن التي فيها التوعيد

❧ والأرض وعترتي أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (ينابيع المودة ج ١: ص ١٠٥، ح ٢٥ عن تفسير الثعلبي). وفي حديث أحمد بن حنبل عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال: «إني تارك فيكم خليفتين» (مسند أحمد ج ٥: ص ١٨٢)، فمن الواضح أنّ خلافة كلّ شيء بحسبه، فخلافة القرآن بتحمّله أحكام النبي ومواعظه وإنذاره وسائر تعاليمه وخلافة الشخص بإمامته وقيامه بما تحتاج إليه الأمة ونشر الدعوة وجهاد المعاندين. الرابع: أنّ النبي ﷺ أخبر في مفتتح الحديث بقرب موته فقال ﷺ: «يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب» أو قال ﷺ: «كأنّي دعيت فأجبت»، أو نحو ذلك كما ورد في أحاديث مسلم وحاكم وأحمد بن حنبل عن زيد بن أرقم وحديث أبي سعيد، وقد تقدّم ذكر هذه المصادر في المقدمة الأولى فراجع. ثمّ قال النبي ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين» من المعلوم أنّ ذا السلطان والولاية الذي له نظام يلزم العمل بما أمر به الناس لما بعده فقد ذكر النبي ﷺ موته، وقال: «إني تارك فيكم الثقلين» فلم يفهم منه إلّا إرادة العهد إلى ذلك الشخص بالإمرة بعده، وسيأتي شرح الحديث في محلّه مشروحاً إن شاء الله تعالى، فالحديث يدلّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام.

(١) روى الحاكم في المستدرک بسنده عن عائشة أنّه قال رسول الله ﷺ: «ستة لعنتهم الله وكل نبي مجاب: المكذب بقدر الله، والزائد في كتاب الله، والمتسلّط بالجبروت، يذل من أعز الله، ويعز من أذل الله، والمستحل لحرم الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسنتي» ثمّ قال الحاكم: وقد احتج البخاري بعبد الرحمن بن أبي الموال، وهذا حديث صحيح الاسناد، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه. (المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ٣٦) ورواه جمع كثير من حفاظ أهل السنة والجماعة منهم: الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١: ص ١٧٨، ومنهم: عمرو بن أبي عاصم في كتابه السنة: ص ٢٤ ح ٤٤، غير أنّه أخرج في باب السبعة بسنده عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنّه قال: سبعة لعنهم الله تعالى وكل نبي مجاب: الزائد

بالعقوبات والهلكة لمن قد خالف السنة^(١)، وشاق الله ورسوله؟^(٢)

❦ في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمتسلط على أمتي بالجبروت ليزل من أعزل الله، ويعز من أذل الله عزوجل، والمستحل محارم الله تعالى، والتارك لسنتي، والمستحل من عترتي ما حرم الله عزوجل (كتاب السنة لعمر بن أبي عاصم: ص ١٤٩، ح ٣٣٧).
وأخرج حديث: «سنة لعنتهم الله»، ابن حبان في صحيحه ج ١٣: ص ٦٠. والطبراني في معجمه الأوسط ٢: ص ١٨٦. وفي معجمه الكبير ج ٣: ص ١٢٧ و ص ١٧٩. و ج ١٧: ص ٤٣. والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢: ص ٤٤ ح ٤٦٤٨ و ص ٤٦ ح ٤٦٦٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٦: ص ٨٥ ح ٤٤٠٢٤ وغيرهم.

(١) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء باب ذكر عن بني إسرائيل بسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «لتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو سلكوا جحر ضبّ لسلكتموه» قلنا: يارسول الله اليهود والنصارى، قال: «فمن؟» (صحيح البخاري ج ٤: ص ٦٣٤، ح ١٦٠٥٤).

وأخرجه في كتاب الاعتصام باب قول النبي ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم» ج ٨: ص ٧٦٠ ح ٢١٢٦. ومثله عن أبي هريرة في نفس الباب. وكذا أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب العلم باب اتباع سنن اليهود والنصارى ج ٨: ص ٥٧. وأخرجه الحاكم في المستدرک بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «لتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً وذراعاً فذراعاً وشبراً فشبراً حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدخلتموه معهم» قال: قيل: يارسول الله اليهود والنصارى قال: «فمن إذا؟» ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ (المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ٣٧) إلى غير ذلك.

(٢) قال الله تعالى: ﴿ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب﴾. (سورة الأنفال: ١٣) هذه الآية نزلت بعد غزوة بدر وانكسار شوكة المشركين وشاقوا من مادة «شقاق»، وهي في الأصل بمعنى الشق والفصل بين الشيئين، وبما أن العدو يكون دائماً في طرف المقابل، بمعنى أن مخالفته صريحة مقرونة بالحق والضعيفة، فإن كلمة «الشقاق» تطلق على هذا العمل، وقد سمي عمله شقاقاً.

ومن الواضح أن من خالف سنة رسول الله ﷺ قد خالف رسول الله ﷺ نفسه

وأما مسألة خمسين صلاة فقد ثبت فرضها في الصحيحين وغيرهما وبإشارة من موسى خففها سبحانه عن خير أمة^(١)، فإن زعم أن الخمسين إلى اليوم مفروضة عندهم فبهتانه غني عن البيان؛ لكون كتبهم في الحديث ناطقة بمثل ما في الصحيحين وغيرهما^(٢).

❧ وعارضه، وهذا من أبرز مصاديق الشقاق؛ إذ أنه بعد ما تبين للإنسان طريق الهداية فإنه مع ذلك إذا استمر العناد وأخذ الطريق الاعوجاج فتتوسع بذلك زاوية انحرافه عن جادة الحق والصواب. وفي الحقيقة إذا كان شأنه ذلك فلن يلقي مصيراً إلا الشقاق والانفصال والمعاداة، وقد جاء مثل هذه الآية في سورة الحشر وهو قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله فإن الله شديد العقاب﴾ (سورة الحشر: ٤). فتبين من خلال الآيتين أن من خالف الله ورسوله ﷺ واستمر بمخالفته بحيث يطلق عليه عنوان العداء فهو مشمول للآيتين، فلاحظ.

(١) انظر صحيح البخاري ج: ١، ص ٢١٦ ح ٣٣٦، كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة في الإسرائاء... وصحيح مسلم ج: ١، ص ١٠١، كتاب الإيمان، باب الاسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات. وسنن ابن ماجه ج: ١، ص ٤٤٨ ح ١٣٩٩. وسنن الترمذي ج: ١، ص ٤١٧ ح ٤١٧. وسنن النسائي ج: ١، ص ٢٢١. ومسنند أحمد بن حنبل ج: ٥، ص ١٤٤. ومن كتبهم الفقهية انظر المغني (لاين قدامة) ج: ١، ص ٣٧٧. والمحلى (لأبن حزم) ج: ٢، ص ٢٢٩.

(٢) ففي صحيحة زرارة عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: سألته عما فرض الله من الصلاة؟ فقال: «خمس صلوات في الليل والنهار» (وسائل الشيعة ج: ٣، ص ٥، ب ٢ من أعداد الفرائض، ح ١).

وما رواه أبان بن تغلب قال: صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام بمزدلفة فلما انصرف التفت إلي فقال: «يا أبان، الصلوات الخمس المفروضات من أقام حدودهن وحافظ على مواعيتهن لقي الله يوم القيامة، وله عنده عهد يدخله به الجنة، ومن لم يقم حدودهن ولم يحافظ على مواعيتهن لقي الله ولا عهد له، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له». (وسائل الشيعة ج: ٣، ص ٧٨، ب ١ من المواعيت، ح ١).

وهذه من المسائل المتفق عليها بين المسلمين من فرض الصلاة خمسين ثم

وما رواه أبو أسامة عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن الوتر؟ فقال: «سنة ليس بفريضة. (وسائل الشيعة ج ٣: ص ٦٦، ب ٢٥ من أعداد الفرائض، ح ٣).

وما رواه الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في الوتر: «إنما كتب الله الخمس وليس الوتر مكتوبة، إن شئت صليتها» (وسائل الشيعة ج ٣: ص ٤٨، ب ١٦ من أعداد الفرائض، ح ١). إلى غير ذلك فإنها تدلّ بالصرحة على أن الفرائض هي الصلوات الخمسة وغيرها مستحبة وقد ردّ العلامة الحلبي في كتابه منتهى المطلب (ج ٤: ص ١٤) على أبي حنيفة حيث استدلل على وجوب صلاة الوتر بقول النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قد زادكم صلاة وهي وتر». فقال العلامة الحلبي في جوابه: إن الزيادة لاتستلزم الوجوب، وقوله: الوتر حق لا يدلّ على الوجوب أيضاً؛ إذ الحق نقيض الباطل، وذلك لا يستلزم الوجوب، وأيضاً فلو كان واجباً لما تطرقت إليه زيادة ولا النقصان كغيره من الواجبات. وما ذكره من الحديث يدلّ على الزيادة وعلى النقصان؛ إذ مذهبه أن الوتر ثلاث.

ومن العجب أن أبا حنيفة لا يعمل بخبر الواحد فيما تعمّ به البلوى، وأوجب الوتر على مكلف بخبر الواحد المعارض لما ذكرناه من الأدلة.

قال حماد بن زيد: قلت لأبي حنيفة: كم الصلوات؟ قال: خمس، قلت: فالوتر؟ قال: فرض، قلت: لا أدري تغلط في الجملة أو في التفصيل... انتهى كلام العلامة رحمه الله.

أقول: ولا يخفى على الخبير ماورد من الطعون في أبي حنيفة كثيرة، فعلى فرض المثال لو راجعنا كتاب المنتظم لابن الجوزي في وفيات (سنة ١٥٠) من الهجري عندما ذكر ترجمة أبي حنيفة فتراه يقول:.... وبعد هذا فاتفق الكلّ على الطعن فيه ثم انقسموا على ثلاثة أقسام: فقوم طعنوا فيه لما يرجع إلى العقائد والكلام في الأصول. وقوم طعنوا في روايته وقلة حفظه وضبطه. وقوم طعنوا فيه لقوله بالرأي فيما يخالف الأحاديث الصحاح... وأمّا المسائل التي خالف فيها الحديث فكثيرة، إلّا أن مشهورها... ثم عدّ ثلاثين مسألة من المسائل الفقهية الذي أفتى أبو حنيفة على خلاف النصوص القطعية، وقال بعد ذلك: هذا من مشهور المسائل والمتروك أضعافه (المنتظم ج ٨: ص ١٣١ - ١٤٣)، وراجع أيضاً تاريخ بغداد في ترجمته.

أقول: ولعمرك هذا إنما حصل له من فرط مخالفته لأهل الحقّ ونصرة مذهب الباطل الذي لاحقه له، ها. العاقبة. تلك مذهب أهل البيت عليهم صلوات الله وبتع أمثالاً. أس. حنيفة!!!.

صيرورتها خمسة^(١).

وأما مسألة الجري والمارماهي والطحال والذئاب [الذئاب]^(٢) فالشيعة

(١) ولا يخفى على الخبير أنّه قد ورد في النصوص والروايات الواردة عن طريق أهل السنة والجماعة في حديث المعراج سؤال موسى بن عمران عن النبي الأكرم (ص) أن يرجع ويسأل التخفيف عن الصلاة فسأل النبي (ص) حتى صار خمساً رواه البخاري في كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء ج: ١ ص: ٢١٦، وكذلك من طرق الشيعة الامامية روايات كثيرة تدلّ على المقام (انظر علل الشرائع للشيخ الصدوق عليه السلام ج: ٢ ص: ٢٢٧ باب العلة التي من أجلها الصلاة صارت الفريضة والسنة في اليوم واللييلة خمسين ركعة وغيره).

(٢) أمّا الجري بكسر الجيم والراء ويقال له: «الجريث». والظاهر أنّه غير المارماهي. وعن ابن الأثير ان الجريث يسمى بالفارسية «مارماهي». وعن حياة الحيوان. أنّه سمك يشبه الثعبان. وعلى أيّ حال فيمكن الاستدلال على حرمة أكل الجري والمارماهي بالنصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام الدالة على أنّه لا يحل أكل السمك إلّا أن يكون له فلس، وأمّا ما ليس له فلس كالجري والمارماهي وغيرهما فلا يجوز أكله (انظر الوسائل ج: ١٦ ص: ٣٩٧، ب ٨ من الأطعمة المحرمة).

وأما بالنسبة إلى الطحال فأيضاً ورد فيه النهي عن أكله عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ معللاً بأنّ الطحال دم. ومن الواضح يحرم شرب الدم عند جميع المسلمين. (انظر وسائل الشيعة ج: ١٦ ص: ٤٣٧، ب ٣١ من الأطعمة المحرمة).

وأما الذئاب أو الذئاب فلعلّ المقصود به كلّ ذي ناب كالأسد والثعلب وغيرهما من السباع، والمراد من ذي ناب الذي يعدو بأنياه على الحيوان ويقوي به، وهو شامل للضعيف منه والقوي، فيدخل فيه الأسد والنمر والفهد والدّب والقرد والذئب والثعلب والضبع؛ لأنّ كلّ هذه الحيوانات عادية بأنياها. وعلى كلّ حال فلا خلاف في حرمة أكلها، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه مضافاً إلى السيرة (جواهر الكلام ج: ٣٦ ص: ٢٦٧). وتدلّ على المدعى جملة من النصوص:

منها: ما رواه داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كلّ ذي ناب من السباع ومخلب من الطير حرام». (وسائل الشيعة ج: ١٦ ص: ٣٨٧، ب ٣ من الأطعمة المحرمة، ح: ١).

مقتضى مارويتموه لهم من السنن التي دلت على وجوب متابعة العترة عليهم السلام (١)

ومنها: ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: كل ذي ناب من السباع أو مخلب من الطير حرام، ولا تأكل من السباع شيئاً (وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٣٨٨، ب ٣ من الاطعمة المحرمة، ح ٢).

ومنها: ما رواه سماعة بن مهران، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المأكول من الطير والوحش؟ فقال: حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ذي مخلب من الطير، وكل ذي ناب من الوحش»، فقلت: إن الناس يقولون من السبع، فقال: «ياسماعة السبع كله حرام، وإن كان سبعا لا ناب له إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا تفضيلاً». (وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٣٨٨، ب ٣ من الأطعمة المحرمة، ح ٣). إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم عليهم السلام. والمستفاد من النصوص أن السباع على ضربين: ذي ناب قوي يعدو على الإنسان كالأسد والنمر والذئب والفهد وغيرها، فهذا كله محرم أكله بلا خلاف. والثاني: ما كان ذا ناب ضعيف لا يعدو على الناس، وهو كالضبع والثعلب، فإنه حرام أكلهما عند الشيعة، ولكن الشافعي قال: هما مباحان. (انظر كتاب الأم ج ٢: ص ٢٤١ و ص ٢٤٢ و ص ٢٤٤ و ص ٢٤٩. ومختصر المزني: ص ٢٨٦، إلى غير ذلك. في حين أنه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «كل ذي ناب من السباع حرام». (الموطأ ج ٢: ص ٤٩٦، ح ١٤). وهذا نص في الحرمة، ولذلك قال مالك: أكل الضبع حرام (انظر المغني لابن قدامة ج ١: ص ٨٣. والشرح الكبير ج ١: ص ١٤). وقال أبو حنيفة: الضبع مكروه والثعلب محرم (انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٧: ص ١٢١). وعلى كل حال فالمسألة أوضح من أن يخفى على الباحث الخبير.

(١) منها ما رواه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني». وقال الحاكم هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ثم قال الذهبي في الهامش. هذا الحديث صحيح (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢١ و ص ١٢٨). وروى ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٧٠) بسنده عن يعلى بن مرة الثقفي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أحب علياً فقد

والتعلّم منهم تابعوهم^(١)،

➤ أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض علياً فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله، يا علي لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغك إلا كافر أو منافق». ورواه ابن حجر في الصواعق: ص ١٧٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦١٤، ح ٣٢٩٧٣، وغير ذلك.

(١) لقد ورد هذه العبارة في بعض متون حديث الثقلين وهو قوله النبي ﷺ: «فإني سألكم عن اثنين عن القرآن وعن عترتي، ألا ولا تقدموا عليهم ففضلوا، ولا تخلّفوا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فهم أعلم منكم» (مجمع الزوائد ج ٥: ص ١٩٥. و ج ٩: ص ١٦٤. والمعجم الكبير ج ٣: ص ٦٦. و ج ٥: ص ١٦٧. و كنز العمال ج ١: ص ١٨٦ ح ٩٤٦ وص ١٨٨ ح ٩٥٧. والدر المنثور للسيوطي ج ٢: ص ٦٠) وغير ذلك.

وأخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا جابر إنّ أوصيائي وأئمة المسلمين من بعدي، أولهم علي، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ علي بن الحسين، ثمّ محمد بن علي المعروف بالباقر ستدركه يا جابر فإذا لقيتَه فاقرأه مِنّي السلام، ثمّ جعفر بن محمد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ علي بن موسى، ثمّ محمد بن علي، ثمّ علي بن محمد، ثمّ الحسن بن علي، ثمّ القائم اسمه اسمي وكنيته كنيّتي محمد بن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله تبارك وتعالى على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن أوليائه غيبة لا يثبت على القول بإمامته إلاّ من امتحن الله قلبه للإيمان.

قال جابر: فقلت: يا رسول الله فهل للناس الانتفاع به في غيبته؟ فقال: إي والذي بعثني بالنبوة، إنّهم يستضيئون بنور ولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس، وإن سترها سحب هذا من مكنون سرّ الله، ومخزون علم الله، فاكتمه إلاّ على أهله.

قال جابر الجعفي: إنّ جابر بن عبد الله الأنصاري دخل على علي بن الحسين - سلام الله عليه - إذ خرج محمد بن علي من عنده نسائه فقال له جابر: يا مولاي إنّ جدّك رسول الله ﷺ قال لي: «إذا لقيتَه فاقرأه مِنّي السلام»، وقد أخبرني أنّكم الأئمة الهداة من أهل بيته من بعده، أحلم الناس صغاراً وأعلمهم كباراً، وقال: «لا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم» (ينابيع المودة ج ٣: ٣٩٨ ح ٥٤).

➤ وأخرج أيضاً الرواية التي فيها الحوار الذي دار بين الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام وبين المأمون وجمع من علماء العراق والخراسان، ولا بأس بذكره في المقام، فقد أخرج بسنده عن الريان بن الصلت أنه حضر الرضا عليه السلام مجلس المأمون بمرور، وقد اجتمع في مجلسه جماعة من علماء العراق والخراسان، فقال مأمون: أخبروني عن معنى هذه الآية: ثم أورثنا الكتاب الذين أطفينا من عبادنا... (سورة فاطر: ٣٢) فقالت العلماء: أراد الله عزوجل بذلك الأمة كلها. فقال المأمون: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال الرضا عليه السلام: «لا أقول كما قالوا، ولكني أقول: المراد بذلك العترة الطاهرة»، فقال المأمون: وكيف عنى العترة من دون الأمة؟

قال له الرضا عليه السلام: «لأنه لو كان المراد الأمة لكانت بأجمعها في الجنة؛ نقول الله عزوجل: فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير» ثم جمع كلهم في الجنة فقال عزوجل: «جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب» (سورة فاطر: ٣٣)، فصارت الوراثة للعترة لا لغيرهم»، فقال المأمون: من العترة؟ فقال الرضا عليه السلام: «وهم الذين نزل في شأنهم: «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (سورة الأحزاب: ٣٣) وهم الذين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ألا وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، أيها الناس إنكم لا تعلموهم فأنهم أعلم منكم».

قالت العلماء: أخبرنا يا أبا الحسن عن العترة أهم الآل أم غير الآل؟ فقال الرضا عليه السلام: «هم الآل»، فقالت العلماء: فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤثر عنه أنه قال: أمّتي آلي وهؤلاء أصحابه يقولون: بالخبر المستفاض الذي لا يمكن دفعه آل محمد أمّته.

فقال أبو الحسن عليه السلام: «إن الصدقات تحرم عليهم دون غيرهم، أخبروني فهل تحرم الصدقة على الآل؟» فقالوا: نعم، قال: «فتحرم على الأمة؟» قالوا: لا، قال: «هذا فرق بين الآل والأمة ويحكم أين يذهب بكم، أضربتم عن الذكر صفحاً أم أنتم قوم مسرفون، أما علمتم أنه وقعت الوراثة والطهارة على المصطفين المهتدين دون سائرهم؟» قالوا: ومن أين يا أبا الحسن؟ فقال: «لقول الله تعالى: «ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النسوة

وسألوهم عن هذه فأجابوهم بالحرمة^(١)، وحيث تركتم السنة المشار إليها وتابعتم الجهالة بدين الله حللوهما لكم فما تجيبون الله عن ترككم السنة، وهجركم من

والكتاب فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون* (سورة الحديد: ٢٦)، فصارت وراثته النبوة والكتاب للمهتدين دون الفاسقين، أما علمتم أن نوحاً حين سأل ربه عز وجل فقال: *رب أن ابني من أهلي وأنّ وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين*، (سورة هود: ٤٥)، وذلك الله عز وجلّ وعده أن ينجيّه وأهله، فقال: *يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم أني أعطيك أن تكون من الجاهلين* (سورة هود: ٤٦) فقال المأمون: هل فضل العترة على سائر الناس؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: «وفضل العترة على غيرهم ثابت»، فقال المأمون: وأين ذلك من كتاب الله؟ فقال له الرضا عليه السلام: «لقلوه الله تعالى: *إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم* (سورة آل عمران: ٣٣ - ٣٤) وقال عز وجلّ في موضع آخر: *أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً* (سورة النساء: ٥٤) ثمّ خاطب سائر المؤمنين بقوله تعالى: *يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم* (سورة النساء: ٦٣) يعني الذين قرنهم بالكتاب والحكمة وحسد الناس عليهم، فقول الله عز وجل: *أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً*، يعني الطاعة للمصطفين الطاهرين، فالملك هاهنا هو الطاعة لهم».

فقال العلماء: فأخبرنا هل فسر الله عز وجل الاصطفاء في الكتاب؟ فقال الرضا عليه السلام: «قد فسر الله عز وجل اصطفاء العترة في الكتاب في اثني عشر موضعاً.

أولها: قوله تعالى: *وأنذر عشيرتاك الأقربين* (سورة الشعراء: ٢١٤)، ورهطك المخلصين، هكذا في قراءة أبي بن كعب وهي ثابتة في مصحف عبدالله بن مسعود، وهذه منزلة رفيعة وفضل عظيم وشرف عال حين عنى الله عز وجل بذلك الآل، فذكره لرسول الله ﷺ فهذه واحدة» (انظر ينابيع المودة ج ١: ص ١٣١ ح ١٢). إلى غير ذلك من الروايات الدالة على وجوب التعلم منهم ووجوب التبعية منهم ماورد في كتب القوم.

(١) انظر وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٣٩٧، ب ٨ من الأطعمة المحرمة. و ص ٤٣٧، ب ٣١ من الأطعمة المحرمة. و ص ٣٨٧، ب ٣ من الأطعمة المحرمة، وغداها.

وجبت طاعته على عامة الخلق والتعلم لدين الله منهم^(١). وأمام مسألة المسح على

(١) لا يخفى على الخبير المتتبع في السيرة والتاريخ أنّ السبب الرئيسي في ترك الجمهور سنة رسول الله ﷺ بعد وفاته ﷺ حسب ما جاء في المصادر التاريخية الموثقة هو أنّ ما سبق من الحُكّام المتسلّطة على المسلمين من عهد أبي بكر وحتى عهد الخليفة العباسي محمد بن الرشيد المعتصم لم يمثلوا أكثر أوامر رسول الله ﷺ، لاصطدامها وتعارضها مع حكمهم، فكانوا يعملون باجتهاداتهم وآرائهم المتماشية مع السياسة الحاكمة آنذاك وإن كانت مخالفة للنصوص الصريحة من القرآن والسنة النبوية وعلى فرض المثال أنّ أوّل موقف خالف أبو بكر وعمر النصوص الصريحة من السنة القطعية هو موقف السقيفة؛ إذ النصوص كانت صريحة في نصب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة بعد النبي ﷺ مباشرة، فإنّ أبا بكر وعمر وغيرهما ممّن حضر السقيفة كانوا حاضرين يوم غدیر خم وسمعوا النبي ﷺ قوله في علي عليه السلام وإمامته وخلافته وهنّؤه بذلك (انظر تاريخ بغداد ج ٨: ص ٢٨٤ في ترجمة حبشون بن موسى بن أيوب، أبو نصر الخلال. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٢١. والبدایة والنهاية ج ٧: ص ٣٨٦ في بيان حديث غدیر خم وغيرها) ورأوا الواقعة بعين النظر، ولكن مع ذلك خالفوا النصّ الصريح، ورغم الاختلاف الموجود بينهم فقد تصافقوا في السقيفة على تقديم أبي بكر للخلافة، ويعتبر هذا أوّل مخالفة بادر بها الحزب الحاكم.

وكان أوّل معارض للسلطة الحاكمة آنذاك هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبنو هاشم ونفر قليل من الصحابة الذين سبّاهم رسول الله ﷺ بشيعة علي عليه السلام، فكانوا يمثلون أوامر النبي ﷺ بدون اعتراض ونقاش، ويعتبرون كلّ أقواله وأفعاله سنة واجبة الاتباع تماماً ككتاب الله. هذا ما وصل إلينا حسب المصادر التاريخية الموثقة.

ثمّ بادر الحزب الحاكم إلى إقصاء المعارضين كلّ مورد يمنهم السلطة على الناس، وقد عمد أبو بكر وعمر على طرد عمّال فاطمة من فدك ليمنعوا أهل البيت عن الرزق والمال، وقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة خيبر بسنده عن عائشة: أنّها قالت، إنّ فاطمة بنت النبي أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر: إنّ رسول الله قال: لا نورث ما تركناه

❦ صدقة.... فأبى أن يدفع إلى فاطمة شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرتة فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ستة أشهر، فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً وصلّى عليها ولم يؤذن بها أبا بكر (صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٥٢ ح ٧٠٤). وأخرج مثله في كتاب فضائل أصحاب النبي باب مناقب قرابة النبي ج ٥: ص ٨٢ ح ٢٣٠. وفي كتاب الخمس باب الخمس ج ٤: ص ٥٠٤ ح ١٢٦٥). وكذا في كتاب الفرائض باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة» ج ٨: ص ٥٥١ ح ١٥٧٤. وأخرج مثله مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة» ج ٥: ص ١٥٣، وغيرهما من أرباب الصحاح والمسانيد والسنن.

ورغم أنّ الشيخين البخاري ومسلم اقتضيا هذه الروايات واختصراها لئلاً تنكشف الحقيقة للباحثين، إلّا أنّ الروايات التي أخرجوها كافية للكشف عن حقيقة أبي بكر الذي ردّ دعوى فاطمة الزهراء عليها السلام مما استوجب غضبها عليه وهجرانها له حتى ماتت فصلّى عليها زوجها ودفنها سرّاً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبا بكر، كما نستفيد ذلك من هذه الروايات، وأنّ عليّاً عليه السلام لم يبايع أبا بكر طيلة ستة أشهر.

والذي غيّر البخاري ومسلم عدم ذكر قول فاطمة: بأنّ أباها قد أعطها فدك نحلة في حياته، فليس هي من الإرث، ولا يشملها الحديث الموضوع. ثمّ إنّّه على فرض أنّ الأنبياء لا يورثون كما روى أبو بكر ذلك عن النبي ﷺ وكذبت فاطمة الزهراء عليها السلام في خطبتها الغراء (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ٢١١)، فقد عارض أبو بكر بهذه الرواية المجعولة النصوص القرآنية الذي يقول تعالى: ﴿وورث سليمان داود﴾ (سورة النحل: ١٦) وقوله تعالى في قصة خبر يحيى: ﴿إذ قال ربّ هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله ربّ رضياً﴾ (سورة مريم: ٦). وقوله تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ (سورة النساء: ١١). وقد استدلت فاطمة الزهراء عليها السلام بالآيات المذكورة في خطبتها المعروفة التي نقلها ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج ج ١٦: ص ٢١١، وقالت بعد استدلالها بالآيات: «فرعتم أن لاحظ لي ولا إرث لي من أبي؟ أفحكم الله بآية أخرج منها أبي؟ أم تقولون أهل ملتين لا يتوارثان؟ أولست أنا وأبي من أهل ملة

❦ واحدة؟ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون، يابن أبي قحافة أفي كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبي لقد جئت شيئاً فرياً» إلى آخر خطبتها، وهذه الخطبة قد رواه ابن أبي الحديد عن طريق عروة عن عائشة في شرح النهج ج ١٦: ص ٢٥١. فالباحث يجد بوضوح تام أن كل المؤرخين والمحدثين ذكروا أن فاطمة ادّعت أن فذك ملكاً لها وكذبها أبو بكر وطلب منها شهوداً على دعواها، وهذا اعتراف ابن حجر في صواعقه حيث ذكر بأن فاطمة ادّعت أنه صلى الله عليه وآله نحلها فذكاً، ولم تأت عليها بشهود إلا بعلي بن أبي طالب وأم أيمن فلم يكمل نصاب البينة... (الصواعق المحرقة: ص ٢١ في الشبهة السابعة).

كما قال الفخر الرازي في تفسيره: فلما مات رسول الله صلى الله عليه وآله ادّعت فاطمة عليها السلام أنه كان ينحلها فذكاً، فقال لها أبو بكر: أنت أعز الناس علي... ولكني لا أعرف صحة قولك، فلا يجوز أن أحكم لك، قال: فشهدت لها أم أيمن ومولى رسول الله صلى الله عليه وآله، فطلب منها أبو بكر الشاهد الذي يجوز قبول شهادته في الشرع فلم يكن (تفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي ج ٨: ص ١٢٥ في تفسير سورة الحشر).

ولكن المصادر الموثقة لدى الكل يدلنا بأن علياً عليه السلام جاء إلى أبي بكر وهو في المسجد وحوله حشد من المهاجرين والأنصار فقال: «يا أبا بكر لم منعت فاطمة نحلتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وقد ملكتها في حياته؟»

فقال أبو بكر: فذك فيء للمسلمين، فإن أقامت شهوداً أن رسول الله صلى الله عليه وآله نحلها فلها، وإلا فليست لها حق فيها.

فقال علي عليه السلام: «يا أبا بكر تحكم فينا بخلاف حكم الله تعالى؟» قال أبو بكر: لا، قال علي عليه السلام: «فإن كان في يد المسلمين شيء يملكونه فادعيئ أنا فيه من تسئل البينة؟» قال: إياك كنت أسأل البينة، قال علي عليه السلام: «فما بال فاطمة عليها السلام سألتها البينة على ما في يديها وقد ملكته في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وبعده».

فسكت أبو بكر هنيهة، ثم قال: يا علي دعنا من كلامك فإننا لا نقوى على حجتك، فإن أتيت بشهودٍ عدول، وإلا فهي فيء للمسلمين، لا حق لك ولا لفاطمة فيها!!!

فقال علي عليه السلام: «يا أبا بكر تقرأ كتاب الله؟» قال: نعم، قال علي عليه السلام: «أخبرني عن قول الله

❦ عزوجل: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (سورة الاحزاب: ٣٣) فيمن نزلت فينا أو في غيرنا؟ قال: بل فيكم، قال عليه السلام: «فلو أن شهدوا شهدوا على أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ بفاحشة - والعياذ بالله - ما كنت صانعاً بها؟» قال: أقمت عليها الحدّ كما أقيم على نساء المسلمين؟

قال عليه السلام: «كنت إذاً عند الله من الكافرين» قال: ولم؟ قال عليه السلام: «لأنك رددت شهادة الله بطهارتها وقبّلت شهادة الناس عليها، كما رددت حكم الله وحكم رسوله أن جعل لها فذك وزعمت أنها فيء للمسلمين، وقد قال رسول الله ﷺ البينة على المدعي واليمين على من ادعي عليه»، فدمدم الناس وأنكروا على أبي بكر وقالوا: صدق - والله - علي (انظر علل الشرائع ج ١: ١٩١ ح ١. والاحتجاج ١: ص ١٢٢. وبحار الأنوار ج ٣٩: ص ١٢٤. وتفسير القمي ج ٢: ص ١٥٦) وغيرها. ومع ذلك فإننا نناقش أبا بكر وعمر ومن تبعهما بما أخرجهم الحفاظ وأرباب الصحاح من أهل السنّة والجماعة في فضائل فاطمة الزهراء عليها السلام بأنها سيدة نساء العالمين أو سيدة نساء هذه الأمة. فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الاستئذان باب من ناجى بين يدي الناس ولم يخبر بسر صاحبه بسنده عن عائشة قالت: إِنَّا كُنَّا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عِنْدَهُ جَمِيعاً لَمْ تَغْدُرْ مِنَّا وَاحِدَةً فَأَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام تَمْشِي لَا وَاللَّهِ مَا تَخْفِي مَشْيَئِهَا مِنْ مَشْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَحِبَ بِهَا قَالَ: «مَرْحَباً بِابْنَتِي» ثُمَّ أَجْلَسَهَا عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ سَارَّهَا فَبَكَتْ بَكَاءً شَدِيداً، فَلَمَّا رَأَى حَزْنَهَا سَارَّهَا الثَّانِيَةَ إِذَا هِيَ تَضْحَكُ، فَقُلْتُ لَهَا أَنَا وَبَيْنَ نِسَائِهِ: خَصَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّرِّ مِنْ بَيْنِنَا، ثُمَّ أَنْتِ تَبْكِينَ فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ سَأَلْتُهَا عَمَّا سَارَّكَ؟ قَالَتْ: «مَا كُنْتُ لِأَقْشِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ سَرَّهُ» فَلَمَّا تَوَفَّى قُلْتُ لَهَا: عَزَمْتَ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَخْبِرْتَنِي، قَالَتْ: «أَمَّا الْآنَ فَنَعَمْ» فَأَخْبِرْتَنِي، قَالَتْ: «أَمَّا حِينَ سَارَّتَنِي فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ أَخْبَرَنِي أَنَّ جَبْرِئِيلَ كَانَ يِعَارِضُهُ بِالْقُرْآنِ كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَأَنَّهُ قَدْ عَارِضَنِي بِهِ الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَى الْأَجَلَ إِلَّا قَدْ اقْتَرَبَ فَاتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي فَإِنِّي نَعَمُ السَّلَفُ أَنَا لَكَ»، قَالَتْ: «فَبِكَيْتُ بِكَائِي الَّذِي رَأَيْتُ، فَلَمَّا رَأَى جَزْعِي سَرَّنِي الثَّانِيَةَ، قَالَ: يَا فَاطِمَةُ أَلَا تَرْضَيْنِ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٤١١، ح ١١٥٨).

أقول: فإذا كانت فاطمة الزهراء عليها السلام هي سيدة نساء المؤمنين - كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ - يكذبها أبو بكر في ادعاها فذلك، ولا يقبل شهادتها، فأى شهادة تقبل بعدها ياترى؟

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ أنه قال رسول الله ﷺ: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» (صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٣ ح ٢٣٢).

وإذا كانت فاطمة عليها السلام سيدة نساء أهل الجنة معناه أنها سيدة نساء العالمين؛ لأن أهل الجنة ليسوا أمة محمد وحدهم كما لا يخفى، فكيف يكذبها أبو بكر!!!

وأيضاً أخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب مناقب فاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ بسنده عن المسور بن المخزومي أن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني». (صحيح البخاري ج ٥: ص ٩٦، ح ٢٧٨).

وإذا كان رسول الله ﷺ يغضب لغضب بضعته الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام بأذاها فمعنى ذلك أنها معصومة عن الخطأ، وإلا لما جاز للنبي ﷺ أن يقول مثل هذا؛ لأن الذي يرتكب المعصية يجوز إيدائه وإغضابه مهما علت منزلته؛ لأن الشرع الإسلامي لا يراعي قريباً ولا بعيداً ولا شريفاً، وإذا كان الأمر كذلك فما بال أبي بكر يؤذي الزهراء عليها السلام ولا يبالي بغضبها بل يغضبها حتى تموت وهي واجدة عليه بل ومهاجرة، فلم تكلمه حتى توفيت وهي تدعو عليه في كل صلاة تصلّيها كما جاء ذلك في تاريخ ابن قتيبة (انظر الإمامة والسياسة: ص ٢٠) وغيره.

فإن فاطمة الوحيدة للنبي ﷺ التي بقيت بعده في أمته وهي أم أبيها كما كان يسمّيها الرسول ﷺ (انظر معجم الكبير للطبراني ج ٢٢: ص ٣٩٧، والتعديل والتجريح لسليمان بن خلف الباجي ج ٢: ص ١٤٩٨ رقم ١٥٨٣. وتاريخ مدينة دمشق ج ٢: ص ١٥٨). فكلّ المسلمين يعظمونها لمكانتها من أبيها، والأحاديث التي قالها رسول الله ﷺ في فضائلها وشرفها وطهارتها كثيرة، ولكن أبا بكر وعمر عمداً إلى إسقاط هذا الاحترام والتقدير من نفوس الناس، فجاء عمر بن الخطاب إلى بيت الزهراء عليها السلام وفي يده قيس من نار وطوق بينها

➤ بالحطب وأقسم أن يحرقها بمن فيها إن لم يخرجوا لبيعة صاحبه، ولقد أشار إلى ذلك المحذّثون والمؤرّخون ممن يعتمد على قوله كالبلاذري في كتابه أنساب الأشراف ج ١: ٥٨٦ عن سليمان التيمي. وعن ابن عون: أنّ أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة - أي شعلة - فتلقّته فاطمة على الباب فقالت فاطمة: «يا ابن الخطاب أترك محرقاً علي بابي؟!»، قال: نعم وذلك أقوى فيما جاء به أبوك.

وروى ابن خزيمة في كتابه «الغدر» عن زيد بن أسلم قال: كنت ممن أحمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه من البيعة، فقال عمر لفاطمة: اخرجي كلّ من في البيت أو لأحرقنه ومن فيها!!! قال: وكان في البيت علي وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي ﷺ فقالت فاطمة: «افتحرق عليّ ولدي؟» فقال عمر: إي والله أو ليخرجنّ وليبايعنّ!!!! (رواه عنه الشهيد التستري في إحقاق الحق ج ٢: ص ٣٧٣).

وروى ابن عبد ربّه في العقد الفريد ج ٢: ص ٢٠٥ ط المطبعة الأزهرية سنة ١٣٢١ هـ قال: الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر: علي والعباس والزبير وسعد بن عباد، فأما علي والعباس والزبير فقعّدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة ﷺ وقال له: إن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهم الدار فلقبته فاطمة، فقالت: «يا ابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟!»، قال: نعم أو تدخلوا في ما دخلت فيه الأمة.

وروى الطبري في تاريخه ج ٣: ص ٢٠٣ قال: دعا عمر بالحطب والنار وقال: لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقنها على من فيها، قالوا له: إنّ فيها فاطمة! قال: وإن!!! وكذا روى هذه الحادثة المؤلمة ابن أبي الحديد في شرح النهج ج ٢: ص ٥٦ و ٥٧. وابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة: ص ١٣ - ٢٠. وأبو الوليد بن محب الدين بن شحنة الحنفي في كتابه الروضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر عند ذكره موضوع السقيفة وغيرهم.

ثمّ إنّ فاجعة سقط الجنين ذكرها المسعودي في كتابه إثبات الوصية عند شرحه قضايا السقيفة والخلافة فقال: فهجموا عليه - أي علي عليه السلام - وأحرقوا باباه واستخرجوه كرهاً

➤ وضغطوا سيدة النساء بالباب حتى أسقطت محسناً!! (إثبات الوصية: ص ١٤٣).

وقال الصفدي في الوافي بالوفيات عند ترجمة إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام ونقل كلماته وعقائده إنه كان يقول: إنَّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها (الوافي بالوفيات ٦: ص ٧٦).

وقال الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ج ١: ص ٥٧، وقال النظام: إنَّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها وكان يصيح عمر: أحرقوا دارها بمن فيها!!! وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين.

وقال ابن أبي الحديد في شرح النهج (ج ١٤: ص ١٩٣) بعد نقله لخبر هبار بن الأسود وترويعة زينب بنت رسول الله ﷺ حتى أسقطت جنينها، فأباح رسول الله ﷺ دم هبار لذلك قال: وهذا الخبر أيضاً قرأته على النقيب أبي جعفر - رحمه الله - فقال: إذا كان رسول الله ﷺ أباح دم هبار بن الأسود؛ لأنَّه روع زينب فألقت ذا بطنها فظهر الحال أنَّه لو كان حياً لأباح دم من روع فاطمة حتى ألقت ذا بطنها...

فهذه نبذة يسيرة من الوثائق التاريخية التي لا يمكن إنكارها وهي كثيرة جداً، ولا يمكننا استقصاؤها في المجال، فللباحث أن يراجع التاريخ ويلاحظها ملاحظة التحقيق وينظر فيها وسوف يتبين له بعين الوعية بوضوح تام أنَّ السلطة الحاكمة بعد وفاة النبي ﷺ من الخلفاء الثلاثة إلى عهد العباسيين إلى آخرهم كانت تخالف النصوص القطعية من الكتاب والسنة عندما كانت ترى أنَّها مخالفة لآرائهم وسياستهم في الحكم على الناس. ومن الواضح الظاهر أنَّ الناس على دين ملوكهم، فما أمرهم السلاطين والملوك فهم يعملون بها كالسنة الواجبة، وهكذا تركت الناس سنن رسول الله ﷺ وعملت بسنة الخلفاء حتى أصبحت سنة رسول الله ﷺ مهجورة غريبة بين الناس.

وأما الشيعة الإمامية فإنَّهم قد عملوا بالنصوص والسنن النبوية التي منها حديث الثقلين المتواتر مضمونها لدى الفريقين، وهو قول النبي ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً». (أصول الكافي ج ١: ص ٢٩٤).
الأمالى للشيخ الصدوق: ص ٥٠٠، ح ١٥).

الخفين فالبحث فيها هنا مثل البحث في مسألة الجري وما بعده، ويأتي فيما بعد بيانها على التفصيل^(١).

وأما مسألة سدل الشيعة ثيابهم في الصلاة فحال هذه حال ما مر في الجري وما بعده، وفي الصحيحين من حديث جابر مادلّ على أنّ المصلّي لو كان معه ثوب فان كان فيه سعة التحف به - يعني غطّي جميع بدنه به - ولو لم يكن فيه سعة اترز به^(٢)،

فعملت الشيعة بمضمونه والتزمت بلوازمه الذي منها وجوب التمسك بسنة العترة الطاهرة عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورفض سنة جميع الحكام من الذين تسلطوا على الأمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل عترته الطاهرة عدلاً للقرآن، فما كان في القرآن من العصمة والحجّة قد اعتبرها للعترة الطاهرة أيضاً، فكلام العترة حجة كسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا أحد لوازم حديث الثقلين الذي التزم بها الشيعة، والذي يؤكد المعنى هو الحديث المعروف الذي رواه هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: حديثي، «حديث أبي وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قول الله عزوجل». (وسائل الشيعة ج ١٨: ص ٥٩، ب ٨ من صفات القاضي، ح ٢٦).

فجرت السنة بذلك عند الشيعة، فإذا ثبت عن أئمة أهل البيت عليهم السلام كلام أو كتاب أو فعل أو تقرير فهو حجة عندهم، كما أنّ الأمر يكون كذلك بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والله در من قال أهل الكمال:

ينجيك يوم الحشر من لهب النار	إذا شئت أن تبغي لنفسك مذهباً
وأحمد والمروي عن كعب أحبار	فدع عنك قول الشافعي ومالك
روى جدنا عن جبرئيل عن الباري	ووال أناساً قولهم وحديثهم

(١) سيأتي توضيح هذه المسألة في محله ان شاء الله تعالى.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة باب إذا كان الثوب ضيقاً بسنده عن سعيد بن

وهما يستلزمان السدل^(١) ورويتهم مادلاً على كون المصلي يشتمل الثوب فالوجهان مرويان عندكم وعند الشيعة، لكنّه عند الشيعة مكروه اشتماله غير محرم، فاشتماله عندهم جائز وتركه أفضل^(٢).

وليوجب المنصف منه حيث ينتقص الشيعة بشيء ليس له حجة عليهم بذلك، بل الحجة لهم عليه بجميع ما خالفهم فيه حسب ما عرفت مبني الطرفين، ومعه فما انتقصهم به ثابت دليله لهم عليه في عمدة صحاحهم، وهما صحيحا البخاري

حارث قال: سألتنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: خرجت مع النبي في بعض أسفاره، فجئت ليلة لبعض أمري فوجدته يصلي وعلي ثوب واحد فاشتملت به وصليت إلى جانبه، فلما انصرف، قال: ما السرى يا جابر؟ فأخبرته بحاجتي، فلما فرغت قال: ما هذا الاشتمال الذي رأيت؟ قلت: كان ثوباً يعني ضاق، قال: فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٢٠، ح ٣٤٨).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب تستر المغتسل بثوب ونحوه بسنده عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: إنّه لما كان عام الفتح أتى رسول الله وهو بأعلى مكة قام رسول الله إلى غسله فسترته عليه فاطمة ثمّ أخذه ثوبه فالتحف به ثمّ صلى ثمان ركعات سبحة الضحى. (صحيح مسلم ج ١: ص ١٨٣). وأخرج أيضاً بسنده عن سعيد بن أبي هند بهذا الاسناد وقال: فسترته فاطمة بثوبه، فلما اغتسل أخذه فالتحف به ثمّ قام فصلّى ثمان سجّادات وذلك ضحى. (صحيح مسلم ج ١: ص ١٨٣).

(١) قال الخليل في العين: السدل في الصلاة: هو إرخاء الثوب من المنكبين إلى الأرض (العين ج ٧: ص ٢٢٨، مادة: «سدل»). وقال ابن سلام في كتابه غريب الحديث (ج ٢: ص ٤٨٢): والسدل هو إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه، فان ضمه فليس بسدل. وقال ابن الأثير في النهاية: سدل هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه داخل فيركع ويسجد، وهو كذلك (النهاية في غريب الحديث ج ٢: ص ٢٥٥). ومثله في لسان العرب ج ١١: ص ٣٣٣، مادة «سدل» وغير ذلك، فلاحظ.

ومسلم، ومن هنا تعلم شدة عناده لهم وكتمانه للحق، ولما هو حجة لهم على أهل مذهبه^(١).

(١) ولعلّ العناد والمخالفة للشيعة منعه من الرجوع إلى كتب الشيعة وحتى إلى كتب أهل نحلته، فلو كان يراجع الصحيحين من كتبهم، والروايات الواردة في صحاحهم التي تدل على جواز الأمر فضلاً عن أن يراجع كتب الشيعة من الحديث والفقه وغير ذلك، فما كان يتهم الشيعة بذلك وليس ذلك بعجيب منه ومن علماء أهل السنة ولا بغريب منهم فإنّ عدم رجوعهم إلى كلمات علماء الشيعة وتحقيقهم أثر خوفهم من الحق وقلق الفشل والضعف والعجز عن اقامة الدليل ونحوه في مقابل الشيعة، ولذلك تجد بعضهم لا يعلمون ما كتبوه وما روه في تصانيفهم وقد استغرب الدكتور محمود أبو رية حيث اعترض على أهل السنة في كتابه المعروف الموسوم بأبي هريرة شيخ المضيرة قائلاً: انه جرت قصة بيني وبين الناصبي محب الدين الخطيب فانه عندما ظهر كتابي الأضواء على السنة المحمدية واطلع فيه على فصل عدالة الصحابة، قابلني غاضباً وقال: كيف تذكر ذلك بعد أن قال فيهم النبي ﷺ أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهديتم فقلت له: إنّك أوردت هذا الحديث في تعليقاتك على كتاب (المنتقى) للذهبي: ص ٧١ على أنّه صحيح قد طعنوا فيه، ومن كبار الطاعنين ابن تيمية، فاشتد غضبه وقال: في أي موضع هذا الطعن؟ فقلت له: في نفس كتابك (المنتقى) فكاد يتميز من الغيظ وقال: في أية صفحة قلت له: في صفحة ٥٥١ وفيها يقول ابن تيمية: «وحدث أصحابي كالنجوم ضعفه أئمة الحديث فلا حجة فيه» وما كاد يقرأ هذا الكلام الذي اثبتته هو بنفسه في كتاب حققه ونشره بين الناس حتى بهت واصفر وجهه وقد قلت له قبل أن أغادر مجلسه: ان كتاب المنتقى هذا سيسجل عليك هذا الجهل وهذه الوصمة إلى يوم القيامة... (شيخ المضيرة أبو هريرة لمحمود أبو رية: ص ٢٠٠).

أقول: ويكفي للباحث المراجعة الى كتب قواعد الحديث وتصريحهم بأنّ كثير من أئمة الحديث عندهم كانوا من المدلسين هذا الدكتور ومحمود أبو رية يقول في كتابه أضواء على السنة المحمدية: قال الشيخ أحمد شاكر في شرحه على ألفيته السيوطي: وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية بعض المدلسين (أضواء على السنة المحمدية: ص ٣١١) فعلى الباحث أن يراجع كلمات كل من الطرفين الشيعة وأهل السنة ثم يحكم ما هي الحقيقة فـ ذلك.

وأما ما زعمه من ردّ الشيعة لمن سألهم عن شر أهل ملتهم، بأنهم صحابة نبينهم فمن أعظم فريته عليهم؛ فإنّ هذه صحفهم تنادي مطابقة لكتاب الله سبحانه، وسنة رسوله ﷺ، بأنهم على قسمين قسم صالحون محسنون متقون، وقسم طالحون، منافقون، مرتدون حسبما دلّت على ذلك آيات عديدة التي، منها: آية [انقلبتم^(١)]، ومن السنّة خبر نقم الصحابة على خير الرسل ﷺ على تأميره

(١) قال الله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين﴾ (سورة آل عمران: ١٤٤).

وهناك آيات عديدة تبين موقف الكتاب المجيد من الصحابة عموماً بأنّه لم يقطع لهم بالسلامة والنجاة، بل ولا بالعدالة، فضلاً عن التقديس، بل نبههم ووعظهم وحذّره وعتب عليهم وأنّبهم في مناسبات عديدة ومواقع كثيرة من القرآن الشريف يجدها الناظر، منها: قوله تعالى: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون﴾. (سورة الحديد: ١٦).

وقوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلمّا كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربّنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلاً﴾ (سورة النساء: ٧٧).

وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون * كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون﴾. (سورة الصف: ٢ - ٣).

بل إنّ الله تعالى قد شدد النكير على ما وقع من بعضهم في كثير من الموارد حيث قال تعالى: ﴿ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثمّ يتولّى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين﴾ وإذا دُعا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون * وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين * أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم

﴿ ورسوله بل أولئك هم الظالمون ﴾ ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ﴾ (سورة النور: ٤٧ - ٥١).

وقد صرح تعالى في كثير من الآيات بخروج بعض الصحابة عن مقتضى الإيمان فقال سبحانه وتعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم والله لا يهدي القوم الظالمين ﴾ ﴿ فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على أسرؤا في أنفسهم نادمين ﴾ ويقول الذين آمنوا هؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم لمعكم حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين ﴾. (سورة المائدة: ٥١ - ٥٣).

كما جاء في سورة التوبة والمنافقين وغيرهما الآيات التي تميزت بالذم للمنافقين وذكر مواقفهم المشينة حتى سميت بالفاحشة. (انظر صحيح البخاري كتاب التفسير باب تفسير سورة الحشر ج ٦: ص ٥٨. وصحيح مسلم كتاب التفسير باب في سورة براءة والأنفال ج ٨: ص ٢٤٥. وتفسير ابن كثير ج ٢: ص ٣٦٨ في تفسير سورة التوبة آخر الآية (٦٤) يحذر المنافقون أن تنزل. وتفسير الطبري ج ١٠: ص ١٧١ في آخر الآية (٦٤). وتفسير القرطبي ج ٨: ص ٦١ في تفسير سورة التوبة وغير ذلك.

ومنها قوله تعالى: ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم ﴾ (سورة التوبة: ١٠١).

وقوله تعالى: ﴿ الأعراب أشد كفرا ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم ﴾ (سورة التوبة: ٧٩).

وقوله تعالى: ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله أنهم ساء ما كانوا يعملون ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون ﴾ (سورة المنافقون: ٣).

وقوله تعالى: ﴿ إنَّ المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً ﴾. (سورة النساء: ١٤٢).

وقوله تعالى: ﴿ أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم ولو نشاء

أسامة بن زيد وأباه من قبل^(١) حتى صعد المنبر فأظهر ذلك لهم، وهذه السنّة ثابتة

➤ لأريناكم فلتعرفنهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول والله يعلم أعمالكم* (سورة محمد: ٣٠).

وقوله تعالى: *ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون* (سورة البقرة: ١٠).

وغيرها من الآيات التي تبين لنا نفاق بعض الصحابة الذين اندسوا في صفوف المسلمين. وقد جاء في سورة آل عمران عند التعرّض لمواقفهم وأقوالهم في غزوة أحد وإن صرح فيها بالعمى عن فرارهم نصّ فيها على أنّ منهم من يريد الدنيا، ومنهم المنافقين يظنون بالله ظنّ الجاهلية، فمنها قوله تعالى: *حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيت من بعد ما أراكم ماتحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة* (سورة آل عمران: ١٥٢).

وكذا في سورة الأحزاب التي استعرضت حالهم في حرب الخندق وذكرت منهم أقساماً ثلاثة الثابتين من أهل البصائر الذين لم يغيروا ولم يبدلوا، والمنافقين الذين يظهرون الإسلام من دون أن يقرّوا به بقلوبهم ومرضى القلوب الذين هم ضعاف الإيمان، لا يمتازون بين الهدى والزيف، تبعاً للقوة الظاهرة فقد قال تعالى: *ولمّا رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً* ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً* (سورة الأحزاب: ٢٢ - ٢٣). وقال تعالى: *إذا جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا* هنالك ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً* وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً* (سورة الاحزاب: ١٠ - ١٢). إلى غير ذلك، فهذه الآيات البينات من الكتاب المجيد وما بينته من نفاق بعضهم وفسقهم وغير المؤمن منهم ... وهي كثيرة لا يمكننا استقصاؤها في هذا المجال.

(١) ذكر أرباب التاريخ والسيرة والحديث أنّ النبي ﷺ عقد لأسامة بن زيد بن حارثة سرية في أواخر أيام حياته الشريفة واهتم بهذه السرية اهتماماً عظيماً وأمر الصحابة بالتهيؤ لها وحثهم على ذلك وجعل فيها المهاجرين والأنصار فلم يبق أحداً من وجوه الصحابة إلا وقد

في الصحيحين^(١) وغيرهما^(٢)؟

عَبَّأَهُمْ فِي جَيْشِ أُسَامَةَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِجُمْهُورِ الْأُمَّةِ إِلَى حَيْثُ أُصِيبَ أَبُوهُ فِي بِلَادِ الرُّومِ، قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: فَخَرَجَ سُرُواتِ النَّاسِ وَخِيَارَهُمْ.. (الطبقات الكبرى ج ٤: ص ٦٧ - ٦٨). وقال ابن سعد: وكان في الجيش أبو بكر وعمر وأبو عبيدة الجراح (انظر الطبقات الكبرى ج ٤: ص ٦٨ في الطبقة الثانية من المهاجرين والأنصار في ذكر أسامة. وتاريخ مدينة دمشق ج ٨: ص ٦٣ في ترجمة أسامة بن زيد).

فَطَعَنُوا فِي إِمَارَةِ أُسَامَةَ وَلَمْ يَمْتثلُوا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَشَدَّدَ النُّكَيْرُ حَتَّى أَنَّهُ تَخَلَّفَ عَنْ جَيْشِهِ جَمْعٌ كَثِيرٌ بِمَا فِيهِمْ كِبَارُ الصَّحَابَةِ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرُهُمَا. وَهَذِهِ الْوَاقِعَةُ قَدْ ذَكَرَهَا جَلُّ الْمُؤَرِّخِينَ وَأَصْحَابُ السِّيرِ وَالصَّحاحِ وَالسَّنَنِ وَالرِّجَالِ، فَلَا حَظَّ.

(١) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بَابَ مَنَاقِبِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْثًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمَارَتِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَأَيُّمَ اللَّهِ إِنْ كَانَ خَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ وَأَنْ هَذَا لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ بَعْدَهُ (صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٧ ح ٢٥٤٦).

وَأَخْرَجَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ بَابَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَيُّمَ اللَّهِ» بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَطَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِمَارَتِهِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَأَيُّمَ اللَّهِ إِنْ كَانَ لِحَقِيقًا لِلْإِمَارَةِ وَإِنْ كَانَ لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ وَأَنْ هَذَا لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ بَعْدَهُ» (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٢٠ ح ١٤٨١).

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ بَابَ فَضَائِلِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطَعَنَ النَّاسُ فِي إِمَارَتِهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَأَيُّمَ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ وَأَنْ هَذَا لِمَنْ أَحَبَّ النَّاسُ إِلَيَّ بَعْدَهُ» (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٣١).

فيا من ينصف من نفسه لرسول الله ﷺ هل من ينقم عليه يعدُّ من الصالحين
المتقين (٣)

❦ وأخرج أيضاً بسنده عن سالم عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر: «إن تطعنوا في إمارته - يُريد أسامة بن زيد - طعنتم في إمارة أبيه من قبله، وأيم الله إن كان لخليقاً، وأيم الله إن كان لأحب الناس إليّ، وأيم الله أن هذا لها لخليق يُريد أسامة بن زيد، وأيم الله إن كان لأحبهم إليّ من بعده فأوصيكم به فإنه من صالحكم» (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٣١).

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٢٠ و ص ٨٩ و ص ١٠٦ و ص ١١٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٣: ص ١٢٨ باب ارتفاع الكراهية إذا كان أكثرهم به راضين. وسنن الترمذي ج ٥: ص ٣٤١ ح ٣٩٠٤. وفضائل الصحابة للنسائي: ص ٢٤ و ص ٢٥. وفتح الباري ج ٧: ص ٦٩ و ج ١٣: ص ١٥٧. وعمدة القارئ للعيني ج ١٦: ص ٢٣١. و ج ٢٣: ص ١٦٧. و ج ٢٤: ص ٢٦٠. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ٥٢ ح ٨١٨١. وصحيح ابن حبان ج ١٥: ص ٥١٨. والملل والنحل للشهرستاني ج ١: ص ٢٣. وكنز العمال ج ١١: ص ٦٥١ ح ٣٣١٥٢. والطبقات الكبرى ج ٢: ص ٢٥٠. و ج ٤: ص ٦٥. وتاريخ مدينة دمشق ج ١٩: ص ٣٦٣. والبدية والنهاية ج ٤: ص ٢٩١. و ج ٨: ص ٧٣. والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣: ص ٤٨٢. والمبسوط للسرخسي ج ١٦: ص ٦٧. والفتح الباري ج ٧: ص ٦٩. والآحاد والمثاني للضحاك ج ١: ص ١٩٧ ح ٢٥٢. وتهذيب الكمال للمزي ج ١٠: ص ٣٧. والتحفة الأحوزي ج ١٠: ص ٢١٦. ومسند علي بن جعد: ص ٤٢٤. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ٥٣ ح ٨١٨٦. ومسند أبي يعلى ج ٩: ص ٣٥٢ ح ٥٤٦٢ وغيرهم.

(٣) ولا يخفى على الباحث الخبير أن تخلّف بعض الصحابة عن جيش أسامة وطعنهم في إمارته إنما هو معصية الرسول ﷺ كما هو معصية لأمر الله تعالى، وهو واضح ظاهر، فإنّ الله تعالى أمر المسلمين بإطاعة النبي ﷺ بقوله تعالى: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧). فالصحابة بعدم امتثالهم لأمر النبي ﷺ عصوا أمر الله ورسوله ﷺ، وبالرغم من محاولات بعض علماء أهل السنّة وفقهائهم حيث برّروا موقف الصحابة من بعث أسامة بن زيد بما ذكروه من العذر لهم من حداثة سن أسامة، وقولهم بأنّ

وسياً تي خبر الحوض^(١).

➤ الكهول والشيوخ تأبى طبيعة أن تنقاد إلى الأحداث.

فإنّ الجواب عنه لدى الخبير واضح ظاهر؛ لأنّ نفوس المؤمنين من الشيوخ الكاملين في إيمانهم لا تنفر عادة من طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ في الانقياد للأحداث ولا في غيره من سائر الأشياء؛ إذ أنّ المهمّ عندهم إطاعة أمر الله ورسوله حيث قال في كتابه العزيز: ﴿فلا وربك لا يؤمنوا حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (سورة النساء: ٦٥).

فالمفروض أن لا يؤثر بعض مواقف الصحابة السلبية في إيمان الأشخاص لاسيما أنّ التاريخ سجل بأنّ الرسول ﷺ قد غضب من تخلف كبار الصحابة عن جيش أسامة وخرج بسبب ذلك متعصباً مدثراً، وقد خطب للناس تلك الخطبة على المنبر وقال فيها: «انفذوا بعث أسامة، لعن الله من تخلف عن جيش أسامة». نقلها كثير من المؤرّخين كابن سعد في الطبقات ج ٤: ص ٦٧. والشهرستاني في الملل والنحل ج ١: ص ٢٣. والجوهري في كتابه السقيفة ونقل عنه العلامة السيد شرف الدين في كتابه المراجعات: ٣٧٤ في آخر المراجعة، الرقم ٩٢. وغير هؤلاء، ومع ذلك كلّه فإنّ الصحابة تقاعسوا ولم يخرجوا مع ذلك الجيش حتى توفي رسول الله ﷺ.

(١) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق باب الحوض وقول الله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ بسنده عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن رجال منكم ثم ليخلصن دوني فأقول: يارب أصحابي، فيقال: إنك لاتدري ما أحدثوا بعدك». (صحيح البخاري ج ٧: ص ٢٠٧).

وأخرجه عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض، فأقول: يارب أصحابي، فيقول: إنك لاتدري ما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري» (صحيح البخاري ج ٧: ص ٢٠٨).

وأخرج أيضاً عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «بيننا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله!! قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل

وخبر البطانة^(١)، وغير ذلك^(٢).

➤ «النعم» (صحيح البخاري ج ٧: ص ٢٠٨). وأخرجه في أوّل كتاب الفتن، كما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (صحيح مسلم ج ٧: ص ٦٦). وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢: ص ١٤٢٩ ح ٤٣٠٦. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٥: ص ٢٩٣. وج ٧: ص ٢٠٦ وغيرهم.

(١) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام باب بطانة الإمام وأهل مشورته بسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضّه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضّه عليه، فالمعصوم من عصم الله تعالى (صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٢٢ ح ٢٠١١).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد بلفظ: تأمره بالخير وتحضّه عليه وتأمره بالشر وتحضّه عليه. (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ٣٩، مسند أبي سعيد الخدري. والنسائي في سننه ج ٧: ص ١٥٨. وفي سننه الكبرى ج ٤: ص ٤٣٣ ح ٧٨٢٥. وج ٥: ص ٢٣٠ ح ٨٧٥٥. والبيهقي في سننه الكبرى ج ١٠: ص ١١١. وأبي يعلى الموصلي في مسنده ٢: ص ٤٢٨ ح ١٢٢٨. وابن حبان في صحيحه ج ١٤: ص ٧٢. والطبراني في معجمه الأوسط ٥: ص ٣٩. وكنز العمال ج ٦: ص ٨١ ح ١٤٩٣٠ وغيرهم.

ومدلول الحديث أنّه قد أخبر النبي ﷺ عن بطانة بعض أصحابه بالشر فقال: «بطانة تأمره بالشر»، فلاحظ.

(٢) وذلك كخبر حاطب بن أبي بلتعة الذي هو من الصحابة الذين شهدوا بدرًا قد بعث بأسرار النبي ﷺ إلى أعدائه من مشركي مكة وقد خان الله ورسوله ﷺ بعد حماية قرابته، رواه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير باب الجاسوس والتجسس.

وخبر اتهام سعد بن عبادَة سيد الأنصار بالنفاق بعدما كان رجلاً صالحاً، وتشهد بذلك الرواية، ويقال له: منافق بحضرة النبي ﷺ في حديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات باب حديث الإفك.

وخبر أنّ خالد بن وليد اتهم رسول الله ﷺ بالحيف في القسمة ويواجه النبي ﷺ من غير أدب بقوله: يا محمد اتق الله ورغم معرفة النبي ﷺ لنفاقه، وأنّه يخرج من ضئضة قوم

◉ يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية، فيقتلون أهل الإسلام ويدعون بأنهم أهل الأوثان، وقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿تخرج الملائكة والروح إليه﴾.

وخبر أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بدمراً إلى رسول الله ﷺ في شراج من الجرة كانا يسقيان به كلاهما فقال رسول الله ﷺ للزبير: «إسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك» فغضب الأنصاري فقال: يا رسول الله إن كان ابن عمك؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ، ثم قال: «إسق ثم احبس حتى يبلغ» الخبر، رواه البخاري في صحيحه في كتاب الصلح باب إذا أشار الإمام بالصلح.

وخبر أن ذا الخويصرة الذي قال للنبي ﷺ: عدل - والعياذ بالله - رواه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق باب علامات النبوة.

وخبر أن بعض الصحابة كانوا يتزهون عن سنة النبي ﷺ، ولا شك أنهم كانوا يسخرون من أفعاله، ولذلك نراه ﷺ يخطب فيهم ويقسمهم بالله بأنه لأعلمهم بالله وأشدّهم له خشية، رواه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب باب من لم يواجه الناس بالعتاب.

وخبر أن بعض الصحابة عصوا وأمر النبي ﷺ فقال النبي ﷺ بلغني أن أقواماً يقولون كذا وكذا... رواه البخاري في صحيحه في كتاب المظالم باب الاشتراك في الهدى والبُدن.

وخبر براء بن عازب الذي قال لابن المسيب يابن أخي إنك لا تدري ما أحدثنا بعد وفاة النبي ﷺ رواه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة الحديبية.

وحديث القرطاس الذي أراد النبي ﷺ أن يكتب لأُمته في أواخر أيام مرضه كتاباً يعصمهم من الضلال فاختلفوا عليه وحالوا دون ذلك، فعن ابن عباس قال: لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبي ﷺ: «هلموا اكتب لكم كتاباً لا تضلّون بعده» فقال عمر: إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا، فمنهم من يقول: قربوا لكم يكتب رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلّوا بعد، ومنهم من يقول: ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: «قوموا» قال عبيدالله: فكان ابن عباس يقول: الرزية كلّ

فعلم كون الصحابة على قسمين،^(١) ومن عجيب العجب تفضيل صاحب هذه النسبة اليهود والنصارى بصفتين قد خالفتا نصّ الفرقان العظيم، فإنه سبحانه: قد بيّن ردّة صحابة موسى بعبادتهم العجل^(٢) فهل فيمن هذه حالهم فضل؟

➤ الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم (انظر صحيح مسلم ٥: ص ٧٥، كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه).

وفي حديث آخر: تنازعوا، ولا ينبغي عند النبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله ﷺ، قال: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه (صحيح البخاري ج ٤: ص ٤٩٠، ح ٢٢٩، كتاب الجهاد والسير باب جوائز الوفاء).

وهذه القضية قد رواها أكثر المحدثين والمؤرخين، وذكروا بأن عمر بن الخطاب قال لرسول الله ﷺ: إن رسول الله يهجر - والعياذ بالله - وتبعه كثير من الصحابة فقالوا مقالته بحضرة النبي ﷺ بحيث صار موجباً لأذية النبي ﷺ وهو يقول: «قوموا عني».

أقول: لا ندري كيف تصوّر ذلك الموقف الرهيب الذي يعبر عنه ابن عباس بالرزية في يوم الخمس الذي حال الصحابة بين رسول الله ﷺ وبين يكتب ذلك الكتاب الذي كان ناجياً من الضلالة وشافياً من الجهالة والهلكة، ثم كان ابن عباس يبكي بكاءً شديداً حتى بلّ دمعة الحصى أثر تلك الحادثة، ورغم من محاولات التعقيم وتهذيب بعض ألفاظ الحديث، ولكن القضية واضحة جلية؛ إن فعل عمر هذا وقوله لرسول الله ﷺ بأنه يهجر - والعياذ بالله - من أعظم تجاسره عليه، وسوف يأتي نتحدث حول الموضوع مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) وهما المؤمن وغير المؤمن وسيأتي بيانه في محله إن شاء الله تعالى.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿واتخذ قوم موسى من بعده من خليم عجلاً جسداً له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً اتخذوه وكانوا ظالمين﴾ (سورة الاعراف: ١٤٨).

وقوله تعالى: ﴿قال فإننا فتننا قومك من بعدك وأضلهم السامري﴾ * فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً قال يا قوم ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً أفتال عليكم العهد أم أردتم أن يحل

وبين في غير مقام مخالفة ومعصية جماعة منهم؟ منها: قولهم: ﴿فأذهب أنت وربك﴾^(١) الآية.

ومنها: قولهم: ﴿أرنا الله جهرة﴾^(٢).

ومنها: ما سبب لهم العقوبة في التيه^(٣).

ومنها: في مسألة صيدهم السمك بالحيلة يوم السبت^(٤) وغير ذلك.

وحال صحابة عيسى مثل حالهم في قولهم ﴿هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة﴾^(٥) الآية. وقد توعدّهم بالعقوبة سبحانه بعد ما ينزلها عليهم لمن كفر منهم^(٦).

قال في معالم التنزيل: قال عبدالله بن عمر: إن أشدّ الناس عقوبة يوم القيامة المنافقون، ومن كفر من أصحاب المائدة...^(٧) وفيه: وفي تفسير الخازن والدر

❦ عليكم غضب من ربكم فاخلفتم مواعيدي * قالوا ما أخلفنا موعدك يملكنا ولكنا حملنا أوزاراً من زينة القوم فقذفناها فكذلك القى السامري * فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار فقالوا هذا الهكم واله موسى فنسي * (سوره طه: ٨٤ - ٨٨).

(١) سورة المائدة: ٢٤.

(٢) سورة النساء: ١٥٣. وفي سورة البقرة قال الله تعالى: ﴿وإذ قلت يا موسى لنؤمن لك حتى نرى الله جهرة﴾ (سورة البقرة: ٥٥).

(٣) سورة المائدة: ٢٠ - ٢٦.

(٤) سورة البقرة: ٦٥ - ٦٦.

(٥) سورة المائدة: ١١٢.

(٦) سورة المائدة: ١١٤.

(٧) انظر معالم التنزيل للبغوي ج ٢: ص ٣٢٦ ذيل قوله تعالى في الآية الكريمة رقم ١١٥ من

سورة المائدة. وفي تفسير الثعلبي ج ٤: ص ١٢٧. وفي تفسير القرطبي ج ٦: ص ٣٦٩. وفي

الح المحط لاد. حبان الأندلس. ج ٣: ص ٣٩٦.

المنثور وغيرها: مسخ الله سبحانه المكذّبين منهم قردة وخنازير^(١).

فانظر يا طالب الحقّ في حال هذه الصحابات وتبصّر، فالشيعة تتولّى قسم الصالحين منهم، وتستغفر لهم دون غيرهم^(٢).

(١) انظر معالم التنزيل ج ٢: ص ٢٧٥ ذيل قوله في الآية الكريمة رقم ٦٠ من سورة المائدة. وتفسير الخازن ج ١: ص ٤٧٠. والدر المنثور ج ٢: ص ٢٩٥. وتفسير القرطبي ج ٧: ص ٣٠٤. وتفسير ابن كثير ج ٢: ص ٧٦. وفتح القدير ج ٢: ص ٥٦ وغير ذلك.

(٢) لا يخفى أنّ الشيعة لا يقولون في الصحابة إلّا ما قاله الله تبارك وتعالى في حقهم في كتابه العزيز ورسوله الكريم في سنّته الشريفة ضمن أحاديث صحيحة، المجمع عليها بين المسلمين كافّة، فإنّ الصحابة كغيرهم من الناس فيهم المخلصين الذين سبّاهم القرآن بـ«الشاكرين» (سورة آل عمران: ١٤٤)، وفيهم العدول، وفيهم الأصفاء، وفيهم الصديقون، وفيهم مجهول الحال، وفيهم بطانة الشر، وفيهم المنافقون، والكاذبون وأهل الجرائم، وفيهم المنقلبون على أعقابهم الذين ارتدوا على أديارهم بعد النبي ﷺ وتسببوا ضلالة أغلب المسلمين، فإذا كان الله سبحانه وتعالى فتح لنا هذا الباب وقال في كتابه العزيز: *ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردّون إلى عذاب عظيم* (سورة التوبة: ١٠١).

وقال تعالى: *يحلّفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهمّوا بما لم ينالوا* (سورة التوبة: ٧٤).

وقال تعالى: *استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة لن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله والله لا يهدي القوم الفاسقين* (سورة التوبة: ٨٠) إلى غير ذلك من الآيات التي كشفت عن حقيقة إيمان بعض الصحابة. وعن أنّ القرآن أوصفهم بالصفات الثابتة كالمنافقين والفاسقين والظالمين والمكذّبين والمعاندين للحق والعاصين لأوامر الرسول ﷺ والمنقلبين على أعقابهم والثابتين في إيمانهم، وغير ذلك.

وإذا تعدينا القرآن إلى السنة الشريفة وجدنا الأمر فيها أوضح وأصرح، فهذا البخاري حدّثنا في صحيحه في كتاب الأحكام باب بطانة الإمام وأهل مشورته عن أبي سعيد

➤ الخدري وأبي هريرة بإسنادهما برسول الله ﷺ أنه قال: «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم من عصمه الله» (صحيح البخاري ٥: ص ٨٧ ح ٢٥٤٦). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري بلفظ: تأمره بالخير وتحضه عليه، وتأمره بالشر وتحضه عليه (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٣٩ في مسند أبي سعيد الخدري).

ومدلول الحديث: أن النبي ﷺ أخبر بأن أصحابه فيهم بطانة الشر كما فيهم بطانة الخير. فإيمان الصحابي لا يثبت إلا بحجة، وعدالته لا تتحقق إلا ببينة، فعدولهم واجبوا التقدير والاحترام وأهل الجرائم منهم لا وزن لهم ولا احترام، فإن الإسلام لم يأت باحترام المنافق ولا بتعظيم الفاسق كائناً من كان، ومن قال غير هذا فقد خالف الله ورسوله وإن كان هذا القول من الشيعة يعدّ ذنباً يؤاخذ عليه، فالمسؤول عنه كتاب الله وسنة سيد الأنبياء ﷺ؛ لأنهما في طليعة من قالوا بهذا القول في الصحابة، وقد أخذت الشيعة عنهم بلا زيادة ولا نقص. ولنا بعد القرآن والسنة شهادة أخرى، وقد تكون أوضح وأصرح لأنها ملموسة ومحسوسة للناس، وهي شهادة التأريخ في الصحابة، وقد جاء ذكرهم في التاريخ في كتب أهل السنة والجماعة كالطبري وابن الأثير وابن سعد وأبي الفداء وابن القتيبة وغيرهم مما يستفاد منها فوق الطعن فيهم، لا سيما الصحابة الذين نكصوا على أعقابهم وأصبحوا بعد النبي ﷺ يتسابقون إلى السقيفة والوصول إلى الإمارة، وحملوا الناس على البيعة بالضرب والشتم والتهديد والإرهاب بالقوة والهجوم على بيت فاطمة عليها السلام وكشف دارها وعصرها بالباب الذي كانت وراءه حتى أسقطت جنيها، وإخراج الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مكثفاً وتهديده بالقتل إن رفض البيعة، وغضب الزهراء - سلام الله عليها - حقوقها من النحلة والإرث وسهم ذي القربى حتى ماتت واجدة وغاضبة على أبي بكر وغيره وهي تدعى عليهم دبر كل صلاتها، ودفنت في الليل سراً ولم تأذن لحضور الغاصبين لحقها ولحق بعلمها الظالمين لها ولأهل بيت النبي ﷺ، وقتلهم الصحابة الذين أبوا أن يدفعوا الزكاة لأبي بكر تريثاً منهم حتى يعرفوا سبب تأخر إمام علي بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة؛ لأنهم

وأما قوله: إنّ السيف مسلول عليهم فليس في ذلك ذم لهم، فإنّ هذه حال عباد الله الصالحين مع الظلمة فلم تزل الشيعة مظلومة مقهورة مختفية غالباً ولم تسلم حتى من نسبة المفكرات إليها^(١) حسب ما تبين في الفصل السابق.

❧ بايعوه في حياة النبي ﷺ في يوم الغدير، كما وقعت في قصة مالك بن نويرة، وكهنتهم للمحارم؛ وتعدي حدود الله في قتل الأبرياء من المسلمين، والدخول بنسائهم في غير احترام للعدّة بعد قتل زوجها كما فعله خالد بن الوليد، وكتغييرهم أحكام الدين المبنية على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإبدالها بأحكام اجتهادية تخدم مصالحهم وغير ذلك، فإنّ الباحث لو درس التاريخ وتعمق فيه يعرف حال الصحابة والمسوغ للطعن والقدرح فيهم لا محالة.

(١) والباحث عندما يلاحظ هذه الجهة ملاحظة التحقيق يجد أنّ السبب الرئيس لمظلوميّة الشيعة هي الظروف القاسية التي مرّت على الشيعة طول الأعصار متمادية من عصر الخلفاء وحكّام بني أمية وبني العباس حتى يومنا هذا، فإنّ الشيعة كانوا مختفين في زوايا الاستتار ومحتجبين احتجاب الأسرار في صدور الأحرار لما توجّه إليهم من معاداة الحكّام ومناوأة أولي النصب والإلحاد وكثرة التحامل عليهم، والنسب الباطلة إليهم، وأنّ التقيّة سند مظلوميّة الشيعة من بعد النبي ﷺ إلى يومنا هذا؛ لأنّ الذين أزالوا أهل البيت عليهم السلام عن مقاماتهم ومراتبهم وسعوا في إخفاء مكارمهم الشريفة ومناقبهم فلم يزل كلّ متغلّب منهم يبذل في متابعة الهوى مقدوره، ويلتهب حسداً ليطفئ نور الله، ويأبى الله إلّا أن يتمّ نوره، كما روي عن الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام أنّه قال لبعض أصحابه: يا فلان ما لقينا من ظلم قريش إيانا وتظاهروا بهم علينا، وما لقي شيعتنا ومحبتونا من الناس، أنّ رسول الله ﷺ قبض وقد أخبر أنّا أولى الناس فتمالأت علينا قريش حتى أخرجت الأمر عن معدنه، واحتجت على الأنصار بحقنا وحجّتنا، تداولتها قريش واحد بعد واحد، حتى رجعت إلينا فنكثت بيعتنا، ونصبت الحرب لنا، ولم يزل صاحب الأمر في صعود كؤود حتى قتل.

فبوع الحسن عليه السلام ابنه وعوهد، ثمّ غدر به وأسلم، ووثب عليه أهل العراق حتى طعن بخنجر في جنبه، وانتهب عسكره، وعولجت خلاخيل أمهات أولاده، فوادع معاوية وحقن دمه ودماء أهل بيته، وهم قليل حقّ القليل.

ثم بايع الحسين عليه السلام من أهل العراق عشرون ألفاً ثم غدروا به، وأخرجوا عليه وبيعته في أعناقهم فقتلوه.

ثم لم نزل أهل البيت عليه السلام نستذل ونستضام وتقصي ونمتهن ونحرم ونقتل ونخاف، ولأننا من على دماء أوليائنا، ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم وجحودهم، وموضعاً يتقربون به إلى أوليائهم، وقضاة السوء وعمال السوء في كل بلدة، فحدثوهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، ورووا عنا ما لم نقله ولم نفعله لئنبغضونا إلى الناس، وكان عظم ذلك وكبره زمن معاوية، بعد موت الحسن عليه السلام فقلت شيعتنا بكل بلدة، وقطعت الأيدي والأرجل على ظنه، وكان من ذكر حبنا والانقطاع إلينا سجن أو نهب ماله أو هدمت داره.

ثم لم يزل البلاء يشتد إلى زمان عبيد الله بن زياد قاتل الحسين عليه السلام، ثم جاء الحجاج فقتلهم كل قتلته، وأخذهم بكل ظنة وتهمة، حتى أن الرجل ليقال له: زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال: شيعة علي عليه السلام، وحتى صار الرجل الذي يذكر بالخير ولعله ورعاً صدوقاً يحدث بأحاديث عظيمة عجيبة، من تفضيل قد سلف من الولاة، ولم يخلق الله تعالى شيئاً منها ولا كانت ولا وقعت وهو يحسب أنها حق لكثرة من قد رواها ممن لم يعرف بكذب ولا بقلة ورع. (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي ج ١١: ص ٤٣). ورواه العلامة المجلسي في البحار ج ٤٤: ص ٦٨).

وروى ابن أبي الحديد أيضاً عن أبي الحسن علي بن محمد بن أبي يوسف المدائني في كتاب «الأحداث» قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة إن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب، وأهل بيته، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون علماً ويبرأون منه، ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاءً حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضم إليه البصرة، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنه كان منهم أيام علي عليه السلام فقتلهم تحت كل حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون وصلبهم على جذوع النخل وطرفهم وشردهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم.

وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق ألا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته

❦ شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته، والذين يروون فضائله ومناقبه فأدّونا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم، واكتبوا لي بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه المكذوبة؛ لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلوات والكساء والحباء والقطائع ويفضيه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كل مصر ونافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمال معاوية فيروي في عثمان أو منقبة إلا وكتب اسمه وقربه وشفّعه فلبثوا بذلك حيناً.

ثم كتب إلى عمّاله أن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وتأتونني بمناقض له في الصحابة، فإن هذا أحب إلي وأقرّ لعيني وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله.

فقرئت كتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لاحقيقة لها وجد الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقى إلى معلمي الكتاتيب فعملوا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى روه، وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن وحتى علّموه بناتهم ونسائهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله. ثم كتب إلى عمّاله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: انظروا من قامت عليه بيّنة أنه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان، وأسقطوا عطاءه ورزقه، وشفّع ذلك بنسخة أخرى: من اتهمتموه بموالة هؤلاء القوم فنكلوا به واهدموا داره فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق، لاسيّما بالكوفة حتى أن الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقى إليه سره ويخاف من خادمه ومملوكه، ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة لئلا يمتكّن عليه، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القراء المراءون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والتسك فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجالسهم ويصيبوا به الأموال والضياع

وأما قوله: دعوتهم مدحوضة فقد عرفت بما ثبت عند أهل مذهبه من السنّة كونهم هم أهل الحق^(١)، وذلك حجّة قائمة قامعة لمن خالفهم، ومثلها كلمتهم فإنّها مجتمعة لبنائها على الحقّ، وقدمهم وقلوبهم ثابتة على الحقّ، فلم يضرّهم قتل الظلمة لهم، وتحقيرهم وتشريدهم من بلد إلى بلد مثل ما فعلوه بأئمتهم العترة الطاهرين عليهم السلام^(٢)، وليس ينقص دينهم قلة عددهم وضعف عدّتهم وزيادة ظالمهم

➤ والمنازل.... (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١١: ص ٤٤). إلى غير ذلك من الروايات والأخبار والوثائق التاريخية المتفقة بين الفريقين، وهي كثيرة جداً لا يمكننا استقصاؤها في هذا المجال، فالشيعة كانوا مظلومين مقهورين في كلّ عصر وزمان بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وقد صبروا على موالاة الله ورسوله وأهل بيته عليهم السلام. وبهذه الصورة بقوا تابعين للحقّ حتى يظهر الله حجّته فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً.

(١) وبالإضافة إلى ما تقدّم نقول: قال الفخر الرازي في تفسيره عند ذكر بعض المسائل الفرعية في البسملة في المسألة التاسعة منها وهي مسألة الجهر والإخفات فيها قال: وأما علي عليه السلام كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر أنّه من اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى. والدليل عليه قوله عليه السلام: اللهم أدر الحق مع علي حيث دار (التفسير الكبير ج ١: ص ١٢٠٤ - ٢٠٥).

وقد روى هذا الحديث جمع كثير من علماء أهل السنّة وحفّاظها منهم. الترمذي في سننه ج ٥: ص ٢٩٧ ح ٣٧٩٨. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٤، وقال هذا الحديث: صحيح الاسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٢١٩، ح ٥٥٠. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٦: ص ٩٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ١٠: ص ٢٧١. والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢: ص ٩. ح ٤٤١٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦٤٣، ح ٣٣١٢٤ وغيرهم. وهذا دليل قوي واعتراف من القوم بأنّ الشيعة قد سلكوا طريق الحق والصواب ووصلوا باتباعهم لأهل البيت عليهم السلام إلى ساحل النجاة.

(٢) لاشكّ أنّ من دعائم الإسلام الصبر على البلاء والمحن، ومن المقطوع به أنّه لم يبتل أحد

❦ في هذه الدنيا مثل أئمة أهل البيت عليهم السلام، فلقد طافت بهم الخطوب والمصائب منذ وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى غيبة صاحب العصر والزمان من القتل والسبي والتشريد في البلاد وغير ذلك، فإنه حينما استوى أعداؤهم على أريكة الحكم ظهرت منهم نزعاتهم الجاهلية وحقدهم البالغ على أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتخذوا أشد الإجراءات القاسية ضدّهم وقاموا بتصفية الجسدية لهم ولشيعتهم الذين كانوا يمثلون الوعي الديني والسياسي في الإسلام. وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما سيلقى أهل بيته عليهم السلام من أمتة بعد وفاته من الظلم والقتل والسبي والتشريد ضمن أحاديث كثيرة رواها الفريقين:

منها: ما رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن عبدالله بن مسعود قال: أتينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... حتى مرت فتية من بني هاشم فيهم الحسن والحسين عليهما السلام، فلما رأهم التزمهم وانهملت عيناه فقلنا: يا رسول الله ما نزال نرى في وجهك شيئاً تكرهه فقال صلى الله عليه وآله وسلم: أنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا وأنه سيلقى أهل بيتي من بعدي تطريداً وتشريداً في البلاد... (المستدرك على الصحيحين ج ٤: ص ٤٦٤).

ومنها: ما رواه أيضاً بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً، وأنّ أشد قومنا لنا بغضاً بنو أمية وبنو المغيرة وبنو مخزوم»، ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج ٤: ص ٤٨٧).

ومنها: ما رواه الشريف الرضي بسنده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أيها الناس لا تأتونني غداً بالدنيا تزفونها زفاً، ويأتي أهل بيتي شعناً غبراً مقهورين مظلومين تسيل دماؤهم». (خصائص الائمة: ص ٧٤).

ولاسيما أنّ مأساة الإمام الحسين عليه السلام قد هزّت مشاعر الإنسان وأحرقت قلوب المسلمين وجرحت عواطفهم النبيلة، وأحدثت جروحاً في النفوس النقية ولا زالت لا تندمل، وكلّ ما جدد سقف الزمن تزداد مساحة هذه المأساة أسىً ولوعة وإفاقها سمواً وفخراً، فكانت واقعة الطف من أعظم المأساة تحمل حرارة صدق الجهاد، وكان لها صداها الواسع على امتداد مراحل التاريخ منذ خروج الإمام الحسين عليه السلام على رمضاء الألم الكربلائي التي

وقوّة عدّتهم، فإنّ صاحب الحقّ له السعادة والفوز في العقبى وفوز أهل الباطل في

❦ سال فيها دمه الطاهر الزكي ودماء الأحرار الأبرار من أهل بيته وأصحابه الكرام، ووقائعها المفجعة التي حدثت بعد شهادته، وهذه الأحداث بموضوعيتها تميّز عن غيرها من الأحداث، وستبقى هذه المأساة المؤلمة وشموليتها إلى يوم الخلاص، وهو يوم التحرير من الظلم تحت راية صاحب الأمر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، وللمرحوم السيد جعفر الحلي قصيدة عصماء في هذا المجال أذكرها بالمناسبة:

الله أي دم في كربلا سفكا	لم يجر في الأرض حتى أوقف الفلكا
وأي خيل ضلال بالطفوف غدت	على حريم رسول الله فانتكها
يوم بحامية الإسلام قد نهضت	له حمية دين الله إذ تركا
رأى بان سبيل الغي متبع	والرشد لم تدر قوم أئمة سلكا
والناس عادت إليهم جاهليتهم	كأن من شرع الإسلام قد أفكا
وقد تحكم بالإسلام طاغية	يمسى ويصبح بالفحشاء منهمكا
لم أدر أين رجال المسلمين مضوا	وكيف صار يزيد بينهم ملكا
العاصر الخمر من لؤم بعنصره	ومن خساسة طبع يعصر الودكا
لئن جرت لفظة التوحيد في فمه	فسيفه بسوى التوحيد ما فتكا
قد أصبح الدين منه يشتكي سقيماً	وما إلى أحد غير الحسين شكا
فما رأى السبط للدين الحنيف شفا	إلا إذا دمه في كربلا سفكا
وما سمعنا عليلاً لا علاج له	إلا بنفس مداويه إذا هلكا
بقتله فاح للإسلام نشر هدى	فكلما ذكرته المسلمون ذكا
نفسى الفداء لفاد شرع والده	بنفسه وبأهليه وما ملكا
وشئها بذبال السيف نائرة	شعواء قد أوردت أعداءه الدركا

إلى آخر قصيدته (انظر الغدير ج ١١: ص ٣٤١)، وهو يتطرّق فيها إلى شجاعة بني هاشم وأنصار الإمام الحسين عليه السلام ومصارعهم بالطف وإلى سبي العيال والأطفال، فالشيعة أخذت الصمود والصبر إمام الحوادث من مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام، فلا يضرّهم ظلم الظلمة وتحقيرهم وتشريدهم وقتلهم صبراً، ونهب أموالهم وسبي أعراضهم تأسّياً بأئمتهم عليهم السلام، فلا حظ.

الدنيا^(١).

وأما مسألة الشهود عند تطليق الرجل زوجته فمن ضروريات مذهبهم وجوب حضور شاهدي عدل عند ذلك؛ لتطافر السنّة الصحيحة عندهم في ذلك من

(١) لا يخفى أنّ المستفاد من الآيات والروايات أنّ الله سبحانه وتعالى يمنع من تسري الفساد وسرايته إلى المجتمع البشري بواسطة بعض أوليائه كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾ (سورة البقرة: ٢٥١) وصحيح أنّ سنّة الله تعالى في هذه الدنيا تقوم على أصل الحرية والإرادة والإختيار، وأنّ الإنسان حرّ في اختيار طريق الخير أو الشر، ولكن عندما يتعرّض العالم إلى الفساد والاندثار بسبب طغيان الطواغيت، فإنّ الله تعالى يبعث عباده المخلصين من يقف أمام هذا الطغيان ويكسر شوكتهم، وهذه من ألطاف الله تعالى على عباده كما قال تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد﴾ (سورة الحج: ٤٠). وهذه الآية في الحقيقة بشارة للمؤمنين الذين يقفون في مواقع أماميّة من مواجهة الطواغيت والجبابرة فينتظرون نصره الله لهم. وعليه فإنّ الفوز على العدو الباطل هو بتأدية الوظائف بأحسن وجه وبالسير بالخطوات حكيمة نحو الهدف المقدّس، فإنّ النصر تارة يتحقّق بقتل العدو وهزيمته، وتارة يتحقّق بأن يكون المنتصر مظلوماً قتيلاً وشهيداً كما وقع الأمر في قضية الإمام الحسين عليه السلام، فإنّه قد عمل بوظيفته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في نهضته العظيمة، وقد فاز في ذلك فوزاً عظيماً؛ إذ بنهضته المباركة فضح بني أمية وكشف واقعهم الإلحادي وحال بينهم وبين الوصول إلى أهدافهم العدوانية ونيّاتهم الشيطانية التي كانت ستقضي على الدين الحنيف ورسالة خاتم الأنبياء ﷺ، فالناس اليوم يتعرّفون على الإسلام الحقيقي بسبب تضحية الإمام الحسين عليه السلام ويعرفون الدين من أهدافه المقدّسة وأسباب نهضته المباركة، فيبهتدون بهداه، وهو على هدى جده المصطفى وأبيه المرتضى وأخيه المجتبي عليهم صلوات الله ورحمته وبركاته ورضوانه. فيقتبسون من نوره ويتعرّفون به المعارف الالهية، وقد تحقّق كلّ ما أراده الإمام الحسين عليه السلام في نهضته المقدّسة، فهو قد انتصرك بلاء وعدوه خسر وانكسر، كما لا يخفى ذلك على أحد.

طريق العترة عليه السلام ^(١) الذين وجب على عامّة الناس تعلّم الشريعة منهم حسب ما نبّهنا على بعض ما دلّ على ذلك فيما مضى ^(٢)، فبأيّ دليل تقدر على مخاصمتهم في هذه المسألة وغيرها، فإنّ ما تفردتم بنقله ليس بحجّة على من خالفكم فيه، وما تفرد بنقله إماميّة الشيعة حجّة لهم عليكم بنفس ما رويتموه لهم ممّا دلّ على وجوب التعلّم من العترة عليه السلام ^(٣)، فهم ^(٤) المتعلّمون دونكم، وهم العاملون به ^(٥)، وأنتم المخالفون له، ولو قطعنا النظر عن هذه الجهة فقد روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس من وجه، وعن السّديّ من وجه لزوم ذلك شرعاً ^(٦)، وروى السيوطي في الدر المنثور عن ابن همام عن ابن الحُصين، وقد سئل عن رجل طلق زوجته ولم يشهد فقال: بسّما صنع طلق في بدعة فليشهد على ذلك ^(٧).

(١) انظر وسائل الشيعة ج ١٥: ص ٢٨١، ب ١٠ من مقدّمات الطلاق وشرائطه.

(٢) تقدّم في الفصل السابق: ص ٢١٠.

(٣) هذه الجملة تابعة لحديث الثقلين، انظر الصواعق المحرقة: ص ١٣٥. وينابيع المودة: ١.

١٣٣، ح ١٢. وج ٣: ص ٣٩٩ ح ٥٤ وغير ذلك.

(٤) أي الشيعة.

(٥) أي بالخبر الدال على وجوب التعلّم من أهل بيت النبي صلّى الله عليه وآله.

(٦) لقد روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس: أنّه فسر قوله تعالى: *وأشهدوا ذوي عدل منكم* (سورة الطلاق: ٢) بالطلاق والمراجعة. وعن السّديّ: أنّه فسرها تارة بالرجعة وقال: أشهدوا على الإمساك إن أمسكتموهن، وذلك هو الرجعة، وأخرى بها وبالطلاق... (انظر جامع البيان ج ٢٨: ص ٨٨).

(٧) الدر المنثور ج ٦: ص ٢٣٢ في تفسير قوله تعالى: *وأشهدوا ذوي عدل منكم* (سورة الطلاق: الآية ٢). ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج ١٨: ص ١٨١ - ١٨٢. وعبدالرزاق الصنعاني في كتابه المصنف ج ٦: ص ١٣٦ ح ١٠٢٥٧. والدارقطني في سننه ج ٤: ص ١٤، ٣٨٩٩ هـ غده.

فقوله: «طلق في بدعة» نصٌ يبين منه على كون السُّنة قد جرت بالشهود، وقد فرض سبحانه في فرقانه العظيم شهادة ذوي عدل من المؤمنين على ذلك. قال البغوي في معالم التنزيل: أمر سبحانه بالشهادة على ذلك، وعلى الرجعة، ذكره بعد قوله سبحانه: ﴿ذوي عدل منكم﴾، ^{(١)(٢)} فتدبر في الحق فإنه قد تبين وظهر.

وأما مسألة التقية فسيأتي بيان كونها شرعية بما ثبت عندهم من السنة لصحيحة، وفعل النبي ﷺ لها والصحابة وغيرهم من معارف أهل العلم من ذوي مذهبه ^(٣).

(١) انظر معالم التنزيل ج ٥: ص ٤٠١.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٣) لا شك أن التقية من الموضوعات التي استخدمت للطعن على الشيعة من خلال التفسير الخاطي لها وتحميل المفهوم البعيد عن الحقيقة والواقع، فيظهر في الوهلة الأولى من خلال ملاحظة الأقوال إنما هي إظهار خلاف الواقع في الأمور الدينية بقول أو فعل خوفاً وحذراً على النفس أو المال أو العرض.

ولكن يظهر للباحث الخبير بملاحظة النصوص دور التقية في حفظ الدين، فإن الهدف الأساسي في نظر الشارع هو أهمية حفظ الحريم وهو قتل النفس، والتعرض إلى المهلكات كما قال تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (سورة البقرة: ١٩٥) وقال تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً﴾ (سورة النساء: ٢٩). فالتقية بحسب الحكم الأولي واجبة لحفظ النفس، ولكن ترجع فائدتها إلى الدين وصيانة المجتمع الإسلامي، فإن أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يهدفون من وراء ممارسة التقية وتربية أصحابهم وأتباعهم عليها ما هو أبعد من حقن دمائهم وإن كان هذا يقع في مقدمة اهتماماتهم ومورد اعتنائهم، فأمر المؤمنين سلام الله عليه الذي نصبه رسول الله ﷺ إماماً للأمة من بعده وبايعه المسلمون بمرأى ومسمع من رسول الله ﷺ وجد نفسه بعد تجهيز رسول الله ﷺ ودفنه وحيداً، قال في

❦ كتاب له إلى أهل مصر: فأمسكت بيدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد ﷺ، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم التي إنّما هي متاع أيام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السراب أو كما يتقشع السحاب، فنهضت في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق، اطمأن الدين وتنهه (نهج البلاغة: الكتاب، رقم ٦٢. وفي شرح ابن أبي الحديد ج ١٧: ص ١٥١). وعندما انثال عليه الناس يباعونه بعد مقتل عثمان بن عفان قام بالأمر، وأراد أن يغير ما كان يراه مخالفاً للسنة التي هو أعلم الناس بها فلم يجد آذاناً صاغية، ونهاهم عن الجماعة في النافلة فيما يدعى بصلاة التراويح فصاح الناس: واعمره!!! (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٢: ص ٢٨٣. وبحار الأنوار ج ٣١: ص ٨ - ٩. ووسائل الشيعة ج ٥: ص ١٩٠، ب ١٠ من نافلة شهر رمضان، ح ٢) واتهموه بتغيير سنته. وهكذا في مسألة التحكيم وإصرار بعض عسكره على ذلك من هذه المقولة، ولذلك أراد ﷺ اختيار ابن عباس للحكومة فأصروا على أبي موسى الأشعري فقبل ذلك احترازاً من الفتنة وحذراً من تفرقهم وتشتمهم وكان ما كان. إلى غير ذلك من الموارد العديدة التي اتفقت في عصره ﷺ وعصر أئمة أهل البيت ﷺ. فيظهر من كلّ ذلك أنّ أئمة الهدى ﷺ كانوا يخافون على الإسلام، فكانوا في صدد دفع حالة الارتداد عن الدين والانحراف عنه.

ولقد أقرّت الشريعة المقدّسة لزوم التقيّة في موردها كتاباً وسنة، وسيأتي بيان أدلّتها مفصلاً إن شاء الله تعالى، وكذلك مشروعيتها عند الصحابة والتابعين، كقول ابن عباس: التقيّة باللسان والقلب مطمئن بالإيمان، ولا ييسط يده بالقتل (فتح الباري ج ١٢: ٢٧٩). وقول الحسن البصري: التقيّة جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة، إلّا في قتل النفس التي حرم الله (فتح الباري ج ١٢: ص ٢٧٩. وفي التفسير الكبير للفخر الرازي ج ٨: ص ١٣. وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٤: ص ٥٧).

وقول حذيفة حيث قال: فتنة السوط أشد من فتنة السيف، قال السرخسي: وكان حذيفة ممّن يستعمل التقيّة (المبسوط للسرخسي ج ١٠: ص ٤٦).

وقد فعلها الصحابة كما في قصة عبدالله بن وهب وحبيب بن زيد المازني لما أخذهما

وأما مسألة إقامة المآتم على الحسين عليه السلام ولطم الخدود وشق الجيوب والنياحة عليه فمن جملة غشّه ^(١) للغفلة الذين ليس لهم علم بحقيقة الحال فهذه كتب فقه اثني عشرية الشيعة وصحف حديثهم تنادي بحرمة لطم الخدود وشق الجيوب ودعوى الجاهلية على الموتى ^(٢).

❦ مسيلمة الكذاب فقال: أتشهد أنني رسول الله؟ فأبى حبيب أن يشهد له فقتله وقطعه عضواً عضواً وأقرء له عبدالله بن وهب وقلبه مطئن بالإيمان فلم يقتله وحبسه، وبقي حتى جاء المسلمون وأنقذوه، وهذه القضية معروفة ومذكورة في كتب التاريخ والحديث والتفسير، ذكرها الجصاص في كتابه أحكام القرآن ج ٢: ٩ - ١٠ وابن أبي شيبه في مصنفه ج ٧: ص ٦٤٢ وغيرهم، وسيأتي توضيح الكلام في أدلة التقية إن شاء الله تعالى.

(١) لا يخفى على الخبير ما يرد على ابن تيمية من النقص مما فعلته عائشة عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد روى أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عباد بن عبدالله بن الزبير قال: سمعت عائشة تقول: مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين سحري ونحري... ثم وضعت رأسه على وسادة وقمت ألتدم مع النساء وأضرب وجهي (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٢٧٤). ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٨: ص ٦٣، ح ٤٥٨٧. وابن سعد في طبقاته ج ٢: ص ٢٦٢، وابن هشام في سيرته ج ٤: ص ٣٠٥. وقال المحشي في الهامش: ألتدم أي أضرب صدري والطبري في تاريخه ج ٢: ص ٤٤١ وغيرهم. وهذا الحديث صحيح الاسناد، وقد صححه غير واحد من حفاظ أهل السنة والجماعة. قال ابن تيمية: أما ابن اسحاق إذا قال: «حدثني» فحديثه صحيح عند أهل الحديث (الفتاوى الهندية ج ٣: ص ٥٩). وفي سنده إبراهيم بن سعد أبو إسحاق الزهري.

وروى أبو بكر البهقي في كتابه دلائل النبوة بسنده عن عروة أنه قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الفراش والنسوة حوله فحمرن وجوههن (دلائل النبوة ج ٧: ص ٢١٣).

أقول: ولا أدري لماذا لا يقول ابن تيمية: إن عائشة قد فعلت فعلاً حراماً وشاملاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب». (صحيح البخاري ج ٢: ص ٥٥١ ح ١١٠٨، كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب).

(٢) انظر حواه الكلام ج ٤: ص ٣٦٨. الأمال. للشیخ الطه س: ص ١٦٣. مستند الشعة ح ٣:

وأما لطم الخدود وشق الجيوب حزناً على سيد شباب أهل الجنة لعظم مصيبته بدون دعوى الجاهلية. فما من دليل على الحرمة ولقد جرى من خارق العادة يوم شهادته ما لم يجر في قتل الرسل^(١) وفعل السوقة الجهلة ذلك بالنسبة

❦ ص ٣١٨ وغير ذلك.

(١) من الواضح لدى الخبير أنّ الذي ينادي بثار الحسين عليه السلام ويمشي على درب الحسين عليه السلام دعوته ليست دعوى جاهلية، فإذا كانت عواطفهم تغطي عليهم في ذكر استشهاد الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام وما جرى عليه وعلى أهله وأصحابه ومن قتل معه وهتك وسبي و.... فهم مأجورون؛ لأنّ نواياهم كلّها في سبيل الله والله سبحانه وتعالى يعطي عباده على قدر نواياهم.

ثمّ إنّّه ممّا يرد على أهل السنّة والجماعة هو ما أقرّت التقارير الرسمية للحكومة المصرية في موت جمال عبدالناصر، قالت هذه التقارير الرسمية: بأنّه سجل أكثر من ثمان حالات انتحارية قتل أصحابها أنفسهم عند سماع النبا، فمنهم: من رمى نفسه من أعلى العمارة، ومنهم: من ألقي بنفسه تحت القطار وغير ذلك، وأمّا المجروحون والمصابون فكثيرون، وهذه أمثلة ذكرناه للعطوف التي تغطي على صاحبها، وإذا كان الناس وهم مسلمون يقتلون أنفسهم من أجل موت جمال عبد الناصر وقد مات موتاً طبيعياً، فليس من حقنا - بناءً على هذا - أن نحكم على أهل السنّة بأنهم مخطئون، وليس لهم أن يحكموا على إخوانهم من الشيعة بأنهم مخطئون في إقامة العزاء والنوح واللطم والبكاء على سيد الشهداء، ولقد اتفقت كتب الحديث والرواية سواء كانت من مؤلفات الشيعة أو من مصنفات أهل السنّة، على أنّ جبرئيل قد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمقتل الإمام الحسين عليه السلام ومكان استشاده، وقد جاءه بترية من موضع استشاده، فدفعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأُم سلمة وقال: أتاني جبرئيل وأخبرني بأنّ أمتي ستقتل ابني الحسين عليه السلام وأتاني بهذه التربة ثمّ تقول أمّ سلمة: ناولني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفاً من تلك التربة، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: فمتى صارت دماً عبيطاً أعلمي أنّه قد قتل ولدي الحسين عليه السلام. قالت أمّ سلمة: فوضعتها في قارورة عندي وكنت أقول: إنّ يوماً تتحوّلين فيه دماً ليوم

عظيم... قد روى قريب من ذلك أحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٨٥. والهيتمي في مجمع

حلية إقامة المآتم على الأموات المؤمنين وبالنسبة إلى أئمة أهل البيت من شعائر الله .. ٢٣١

إلى موتاهم من سنّهم وشيعتهم ليس بدليل على الحلية شرعاً، فإنّ شعائر المذهب ومسائله تعلم من أدلّته ومن فتاوى وعمل مشيديه، ولقد تعارف في زماننا وما قاربه في التقدّم عند غالب أرباب دولة المسلمين حلق اللحى، وتبقيّة الشارب، والتظاهر بشرب الخمر، وفعل الزنى.

وعند غالب السوق منهم المعاملة الربوية والغيبة والغش والبهتان، إلى غير ذلك بحيث يرى من دخل بينهم من ذوي الملل هذه جميعها من شعارهم؛ لتعارفها عندهم وعدم منكر عليهم، فهل يلزم من سيرهم هذه كون شريعتهم جاءت بإباحتها فمخالفة الجهالة للدين غير موجب لنقص فيه وذم مشيديه؟

وهل جعل يزيد بن معاوية الخمر مباحة ولعبه بالمهليات المحرمة علناً^(١)

❧ الزوائد ج ٩: ص ١٨٧. وابن أبي شيبة في المصنّف ج ٨: ص ٦٣٢، ح ٢٥٩. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٢٩٨ ح ٣٦٣. والطبراني في معجمه الكبير ج ٢: ص ١٠٧، ح ٢٨١٤. والحموي في فرائد السمطين ج ٢: ص ١٠٣. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٧٦. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٦: ص ٢٣. والبيهقي في دلائل النبوة ج ٦: ص ٤٦٨. وابن سعد في طبقاته الكبرى ج ٨: ص ٤٥. والمحب الطبري في ذخائر العقبى: ص ١٤٧. وابن حجر العسقلاني في المطالب العلية ج ٤: ص ٧٣. والمزي في تهذيب الكمال ج ٦: ص ٤٠٨ وغيرهم.

فالبكاء على الحسين عليه السلام سنة رسول الله ﷺ والالتزام بسنة رسول الله ﷺ يوجب دخول الجنة لا محالة.

(١) ذكر المؤرّخون كلّهم من غير استثناء ان يزيد بن معاوية كان يشرب الخمر ويلعب بالملهي المحرمة علناً، قال الذهبي في ترجمته: وكان - أي يزيد - ناصبياً فظاً غليظاً جلفاً يتناول المسكر ويفعل المنكر... (سير أعلام النبلاء ج ٤: ص ٣٧).

وقال سبط ابن الجوزي في (التذكرة: ص ٦٣) قال: إنّ جماعة من أهل المدينة في سنة ٦٢ هجرية دخلوا الشام وشاهدوا جرائم يزيد وأعماله القبيحة وعرفوا كفره وإلحاده فرجعوا

➤ إلى المدينة المنورة وأخبروا أهلها بكلّ ما رآوا فشهدوا على أنّه يشرب الخمر علناً ويدع الصلاة، فقال عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة: أيّها الناس قد قمنا من الشام من عند يزيد وهو رجل لا دين له ينكح الأمهات والأخوات ويشرب الخمر ويدع الصلاة....

وروى صاحب الأغاني وقال: كان يزيد بن معاوية أوّل من سنّ الملاهي في الإسلام من الخلفاء، وآوى المغنين وأظهر الفتك وشرب الخمر، وكان ينادم عليها سرجون النصراني مولاه، والأخطل - الشاعر النصراني - وكان يأتيه من المغنين سائب خاثر فيقيم عنده فيخلع عليه... (الأغاني ج ١٦: ص ٦٨).

وقال المسعودي: وغلب على أصحاب يزيد وعماله ما كان يفعله من الفسوق، وفي أيامه ظهر الغناء بمكّة والمدينة، واستعملت الملاهي وأظهر الناس شرب الشراب، وكان له قرد يكتنّى بأبي قيس يحضره مجلس منادمته، وي طرح له متكأ، وكان قرداً خبيثاً، وكان يحمله على أتان وحشية وقد ربضت وذلت لذلك بسرج ولجام، ويسابق بها الخيل يوم الحلبة فجاء في بعض الأيام سابقاً، فتناول القصبة ودخل الحجرة قبل الخيل، وعلى أبي قبيس قباء من الحرير الأحمر والأصفر مشمر وعلى رأسه قلنسوة من الحرير ذات الألوان بشقائق، وعلى الأتان سرج من الحرير الأحمر منقوش ملمع بأنواع من الألوان... (مروج الذهب ج ٢: ٦٧ - ٦٨).

وروى البلاذري قصة هذا القرد، وقال: كان ليزيد بن معاوية قرد يجعله بين يديه ويكتّيه أبا قيس ويقول: هذا شيخ بني إسرائيل أصاب خطيئة فمسخ وكان يسقيه النبيذ ويضحك ممّا يصنع وكان يحمله على أتان وحشية ويرسلها مع الخيل فيسبّقها، فحمله يوماً وجعل يقول:

تمسك أبا قيس بفضل عنانها فليس عليها إن سقطت ضمان
ألا من رأى القرد الذي سبقت به جياد أمير المؤمنين أتان

(انظر أنساب الأشراف ج ٤: ص ١ - ٢).

وقال ابن كثير: اشتهر يزيد بالمعازف وشرب الخمر والغناء والصيد واتخاذ القيان والكلاب والنطاح بين الأكباش والدباب والقروود وما من يوم إلّا ويصبح فيه مخموراً؛ وكان يشد القرد على فرس مسرّجة بحبال ويسوق به ويلبس القرد قلانس الذهب وكذلك الغلمان،

يلزم منه كون ذلك من دين المسلمين؟ وهل منصف متدين يذم وينتقص مشنعاً على أهل الحق بما قد صدر من الجهلة الفسقة من المحرمات، وجعلها من شعارهم^(١).

❦ وكان يسابق بين الخيل، وكان إذا مات القرد حزن عليه، وقيل: إن سبب موته أنه حمل قردة وجعل ينقرها فعضته... (تاريخ ابن كثير ج ٨: ص ٤٣٦).

وقال ابن حبان: وتوفي يزيد بن معاوية بحوارين قرية من قرى دمشق لأربع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة أربع وستين، وهو يومئذ ابن ثمان وثلاثين، وقد قيل: إن يزيد بن معاوية سكر ليلة وقام يرقص فسقط على رأسه وتناثر دماغه فمات... (اللتقات لابن حبان ج ٢: ص ٣١٤).

فكان هذا شيئاً يسيراً من سيرة يزيد التي مات عليها، وهذه السيرة لا يرضى به أحد من المسلمين، وسيأتي تفصيل البحث حول سيرة بني أمية عموماً ومعاوية وابنه يزيد خصوصاً في محله إن شاء الله تعالى، والسؤال الذي وجهه المصنف رحمته الله إلى علماء أهل السنة والمدافعين عن ابن تيمية هو أنه: هل أن ابن تيمية يعترف بأن يزيد بن معاوية الذي ادعى الخلافة وكان متسلطاً على رقاب الناس وهذا سيرته؟ وإذا اعترف بها هل يعترف بأنه على مبني اعتقاده أن يزيد يكون خليفته؟ وإذا كان الأمر كذلك فيلزم عليه أن يتمسك بسنته؟ وبعد ذلك هل يتوقع ممن هو تابع ليزيد بن معاوية أكثر من ذلك؟!!!! فلاحظ.

(١) وملخص الكلام إننا لا ننكر أن ارتكاب أي من المعاصي لا يجوز، ولكن عدم ذلك لا يختص بالذكريات والمراسم المأتم والاحتفالات، بل حرمتها مطلقة، ولا يلزم من تحريمها تحريم إقامة الذكريات والمأتم، بل يمكن أن تكون هذه المراسم محكومة بالحلية وتلك بالحرمة، ولا ملازمة بينهما؛ إذ يمكن إقامة الذكريات من دون تعرض للمعاصي إطلاقاً كما هو معلوم ومشاهد في ذكر مأتم مولانا أبي عبدالله الحسين عليه السلام، وقد كانت هذه المراسم معهودة من زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقبل استشهاده عليه السلام، وهناك روايات كثيرة تدل على المقام انظر كتاب سيرتنا وسنتنا للعلامة الأميني - رضوان الله تعالى عليه - فإنه قد جمع فيه الروايات الواردة عن طرق أهل السنة والجماعة بأسانيد صحيحة عندهم، مضافاً إلى أنه إذا قلنا: إن

أما علم صاحب المنهاج، أما دري، أما فهم من أخبار اثني عشرية الشيعة وسيرة علمائهم وذوي التقوى من متابعيهم! كون المندوب إليه الماثوب عليه من جهة ترتيب المأتم هو بكاؤهم وتباكيهم ولطمهم على ريحانة خير الرسل ﷺ لشدة عظم مصيبته؛ لعدم جريان نظيرها في العالم ومن هذه الجهة^(١)، روى في

عمل السلف حجة وإن لم يكن المعصوم داخلاً فيهم بل وحتى كفاية عمل عمر بن العزيز وأمثاله حسب ما يدعون، فالصحابية والتابعين كانوا يعتقدون هذه الاجتماعات، وكان لهم المراثي والذكرات والاحتفالات، فإذا كان عملهم حجة وتشريعاً متبعاً، فيلزم على الخصم العمل بها إلا يستثني في موارد كما جوزوه في غير مأتم الحسين عليه السلام، فكذلك يلزم عليهم القول بجوازه في ذكر استشهاد الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام.

(١) من الواجب على المسلمين وحملته الكتاب والسنة التأسّي بنبيها ﷺ، وهو الأسوة والقدوة فإنه ﷺ كان يتأذى من بكاء الحسين عليه السلام فقد أخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن يزيد بن أبي زياد قال: خرج النبي ﷺ من بيت عائشة فمرّ على فاطمة، فسمع حسيناً يبكي - رضي الله عنه - فقال ﷺ: «ألم تعلمي أنّ بكاؤه يؤذيني» (المعجم الكبير ج ٣: ص ١١٦ ح ٢٨٤٧).

فتراه يتأذى من بكاء ريحانته، فما ظنك به ﷺ إذا وجده قتيلاً بالقتل الذريع، مرملاً بالدماء، مقطّع الأعضاء، مجذلاً على الرمضاء، مكبواً على الثرى، معقّر الخدين، دامى الوريدين، محزوز الرأس من القفا، مسلوب العمامة والرداء، سفت الريح عليه السفا والعفا. وما ظنك به ﷺ لما رآه مذبحاً عطشاناً ظامياً وحيداً غريباً، فتفت كبده عن الظماء، ورضت أعضاؤه بحوافر الخيول. آه وألف آه يأسفي عليه ويالهفتاه، فكان ﷺ طول حياته الشريف محزوناً ومغموماً بما أخبره جبرئيل عن مقتل ولده الحسين عليه السلام حتى قضى كاسف البال حليف الشجا والأسى، وقد روى عنه ﷺ أنه ما وجد بعد ذلك ضاحكاً حتى توفي كما أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤: ص ٤٨٠.

وحقيق على كلّ مسلم أن يستن بسنّته وأنّ يدوم متوجعاً ومتفجعاً بالمصائب الفاح، ويكون البكاء والعيول على بضعة النبي ﷺ سرمداً إلى يوم القيامة، وقد جاء في الأخبار:

ذخائر العقبي عن مسند إمامه أحمد، عن الربيع بن المنذر عن أبيه قال: كان الحسين بن علي عليه السلام يقول: «من دمت عيناه فينا دمة أو قطرت قطرة بؤاه [أتاه] الله الجنة»^(١) انتهى.

فانظر يا حبيبي إلى هذه المثوبة العظيمة، والرحمة الجسيمة والنعمة لمستديمة والموهبة السجيمة، وتدبر في رفعة شأنها، وشرف محلّها ولطف نهايتها وداوم على فعل ما يوجب حصولها، وهل مسلم يرغب عن تحصيل هذه المنزلة وعن الحرص عن المزيد منها، وهي شعار ذوي العلم والتقوى من اثني عشرية الشيعة، طبقة بعد طبقة إلى اليوم، وبعده فالمأتّم قد تأسّست لهذه الغاية العظمى والمحنة الكبرى، دون ما يفعله الجهلة من هذه الخصلة وغيرها من المحرّمات، وهل ينقص من هذه المثوبة اليتيمة والدرّة الثمينة مضي سنين متطاولة من موت المحزون عليه الذي تتمنى النفوس الشهادة بين يديه، فهذه درجة الباكي عليه^(٢)،

❦ أنّ حول قبر الحسين عليه السلام سبعين ألف شعناً غيراً يكون يزورون قبر الحسين عليه السلام. (انظر ذخائر العقبي: ص ١٥١، كامل الزيارات: ص ٤٨١ ح ٧٣٥) أو سبعين ألف ملك (وسائل الشيعة ج ١٠: ص ٣٢٩، ب ٣٧ من المزار، ح ٣٢).

وغيرها من الروايات وكلّها تدلّ بوضوح على أنّ أمد الحزن والبكاء على الإمام الحسين عليه السلام من السنن التي يلزم دوامها إلى يوم القيامة؛ لأنّ الرزية رزية رسول الله ﷺ، وقد ورد في الأخبار الصحيحة أنّه تحشر الصديقة الطاهرة يوم القيامة ومعها ثياب مصبوغة بدم الحسين عليه السلام، فتعلّق بقائمة من قوائم العرش وتقول: يا جبار احكم بيني وبين قاتل ولدي، فيحكم بينهما ورب الكعبة (مسند زيد بن علي: ص ٤٦٠).

(١) ذخائر العقبي: ص ١٩.

(٢) لقد وردت نصوص في فضل البكاء على الإمام الحسين عليه السلام بأنّه ما من عين بكت على الحسين عليه السلام إلّا وقد أحياها الله ورسوله (انظر كامل الزيارات: ص ١٦٨). وما من عبد يحشر

فما منزلة المستشهد بين يديه، والمنصف يعلم بأنّه لو فرض شرعية ما يفعله الجهالة من الشيعة بالنسبة إلى الحسين (عليه السلام)، فليس لمن تسمّى بأهل السنّة

❦ يوم القيامة وعينه باكيتان إلّا عين بكت على الإمام الحسين (عليه السلام). وفي رواية قال دعبل الخزاعي: دخلت على مولاي علي بن موسى الرضا (عليه السلام) في مثل هذه الأيام فرأيتّه جالساً جلسة الحزين الكئيب وأصحابه من حوله، فلما رأيته مقبلاً قال: «مرحباً بك يا دعبل، مرحباً بناصرنا بيده ولسانه»، ثمّ إنّه وسّع لي في مجلسه وأجلسني إلى جانبه، ثمّ قال لي: «يادعبل أحب أن تتشدني شعراً، فإنّ هذه الأيام أيام حزن كانت علينا أهل البيت، وأيام سرور كانت على أعدائنا، يادعبل من بكى أو أبكى على مصابنا ولو واحداً كان أجره على الله، يادعبل من ذرفت عيناه وبكى لمصابنا حشره الله معنا في زمرتنا، يادعبل من بكى على مصاب جدّي الحسين (عليه السلام) غفر الله ذنوبه ألبتة» (مستدرک الوسائل ج ١٠: ص ٢٨٦، ح ٢).

وفي رواية أخرى قال صالح بن عقبة أنّه قال أبو عبد الله الصادق (عليه السلام): «من أنشد في الحسين بيتاً من شعر فبكى وأبكى عشرة فله ولهم الجنة، وأنشد في الحسين بيتاً فبكى وأبكى تسعة فله ولهم الجنة، فلم يزل حتى قال: ومن أنشد في الحسين بيتاً فبكى أو تباكى فله الجنة» (بحار الأنوار ج ٤٤: ص ٢٨٩، ح ٢٩). وفي رواية عن ذرية خادمة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قالت: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا كان يوم عاشوراء دعا مراضع الحسين ويقول لهن: «تسقون شيئاً مرّاً» (ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ج ٢: ص ٣٣٠ ح ٩٦٤). إلى غير ذلك من الروايات. وقد أفرد جماعة من العلماء والحفاظ كتاباً في هذه الروايات منهم: الحافظ محمد بن معين بن محمد أمين السندي الحنفي المتوفى سنة ١١٦١ هـ، وقد صنف كتابه الموسوم بقرّة العين في البكاء على الحسين، وذكر فيه الروايات، وأثبت فيه فضل البكاء على الإمام الحسين (عليه السلام) وندب إقامة تعزيته والحداد عليه وأنّ جده الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) لو كان حيّاً لأعلن الحداد وإقامة التعزية وبكى عليه، وأنّ إقامة العزاء لا يختص بالشيعة.... انظر كتاب الدعوة الحسينية الى مواهب الله السنّة في إثبات استحباب البكاء على الحسين (عليه السلام) ألفه العلامة الشيخ محمد باقر الهمداني المتوفى سنة ١٣٣٣، وقد أثبت فيه استحباب البكاء على الإمام الحسين (عليه السلام) بمقتضى قواعد وموازين شرعية لدى أهل السنّة والجماعة. وكتاب نور العين في شرح حكمة العين لمحمد بن أحمد الحميري. وكتاب نور العينين في تعزية الحسين لمحمد بن أحمد الحميري. سنة ١٢٩٢. غد ذلك من الكتب.

ذمهم على ذلك، فإنّ الذم يتوجه على فاعل المنكر بعد علمه بأنّه منكر، وليس لهم دليل حجّة على الشيعة يدلّ على تحريم ذلك عليهم؛ لما بيناه سابقاً.

فعلم عدم إنصافه في تشنيعه على الشيعة في هذه المسألة، وغيرها من المسائل المختلف فيها بين فرق المسلمين، فعلى زعمه إمامهم مالك قد فعل المنكر من حيث إسباله في الصلاة^(١)، وإباحته لحم الكلب وحكمه بطهارته^(٢)، وغير ذلك من حيث مخالفته في هذه وغيرها لذوي مذهب من قال بإمامة الثلاثة، وحال أبي حنيفة وغيره فيما قد تفرّد به عن غيره حاله^(٣).

(١) الظاهر أنّ المقصود بالإسبال هو إرخاء الإزار أو القميص إلى الكعبين حتى يغطي الكعبين، فإنّ فتاوى علماء أهل السنّة تخالف فتوى المالكي؛ إذ المالكي قد أفتى بعدم حرمة. (انظر مواهب الخليل للخطاب الرعيني م/ ٩٥٤ ج ١: ص ٣٨٩) وهو فقه مالكي.

وقال النووي: إنّ الإسبال يكون في الإزار والقميص والعمامة وأنّه لا يجوز إسباله تحت الكعبين إن كان للخلاء، فإن كان لغيرها فهو مكروه... (شرح مسلم ج ١٤: ص ٦٢). وقال في المجموع: الإسبال في العمامة هو إرسال طرفها إرسالاً فاحشاً كإسبال الثوب [يحرم] لحديث ابن عمر... (المجموع ج ٤: ص ٤٥٧).

(٢) إنّ المالكية لهم في الكلب قولان، قول بالكراهية، وقول بالتحريم، وذكروا أنّ الذي يحرم من أكل الخنزير والكلب هو ما زال حياته منهما بغير ذبح شرعي وأمّا مع الذبح الشرعي فيجوز مع الكراهة. (انظر الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢: ص ٥ ط الحضارة الشرقية بمصر) وقال محي الدين النووي في المجموع: فرع لحم الكلب حرام عندنا وبه قالت الأئمة بأسرها إلّا رواية عن مالك... (المجموع ج ٩: ص ٨).

(٣) وحسبك ما قاله الزمخشري من أبيات في الآراء الفاسدة والفتاوى الباطلة لرؤساء المذاهب الأربعة وهي مشهورة قد ذكر في ترجمة جارا الله الزمخشري في آخر تفسيره الكشف ج ٣: ص ٣٠١ وهي قوله:

إذا سألوا عن مذهبي لم أبح به وأكتمته، كتمانته لي أسلم

وليس فعل الجهلة في المآثم بأعظم مما يفعله أهل العلم والفضل والديانة
ممن تسمى بأهل السنة، من ضرب الدفوف والتصفيق، والرقص، والتغني، وما
ينجر إليه حالهم من الزعقات الموحشة والوثبات الخطرة المدهشة وغير ذلك^(١)

أبيح الطلاء وهو الشراب المحرم	❦ فإن حنيفاً قلت، قالوا بانني
أبيح لهم أكل الكلاب وهم هم	وإن مالكيأ قلت، قالوا بانني
أبيح نكاح البنت والبنت تحرم	وإن شافعيأ قلت قالوا بانني
ثقبل حلولي بغيض مجسم	وإن حنبليأ قلت قالوا بانني
يقولون تيس ليس يدري ويفهم	وان قلت من أهل الحديث وحزبه
فما أحد من ألسن الناس يسلم	تعجبت من هذا الزمان وأهله
على أنهم لا يعلمون وأعلم	وأخبرني دهري وقدم معشرأ

فترى هذا العالم المفسر يخجل ان ينسب نفسه إلى أحد المذاهب الأربعة لوجود تلك
الآراء الفاسدة والفتاوى الباطلة فيها.

(١) لاشك أن الباحث الخبير لو راجع المجلد الثاني من كتاب إحياء العلوم للغزالي وغيره ممن
سلك مسلك الصوفية منه أهل السنة والجماعة فيجد فيه أن عباداتهم يكون بالرقص
والتصفيق والغناء، بل وفيه: أن النظر إلى الوجه الجميل من الأرمدة والنساء في حالة الرقص
من أهم تلك العبادات ويقولون: إن تلك الصفة هي من صفات الله قد حلّ فينا حلولاً،
فيعائقون صاحب الوجه الحسن ويقبلونه، ويعتبرون ذلك من أفضل العبادات فيقيسون حب
الروحي بالحب الحسي، فإذا استولى الحب أدهش عن إدراك الألم، ويذكرون أن رجلاً كان
له في جاره جارية يحبها غاية الحب فاعتلت الجارية، وكان الرجل يعللها فنصب القدر يوماً
ليصلح لها طعاماً، وكان يسوط ما في القدر بملقعة في يده؛ إذ أتت الجارية وقالت الجارية:
آه، فدهش الرجل وسقطت الملعقة من يده وجعل يحرك مافي القدر بيده حتى تساقط لحم
أصابعه وهو لا يحس.

أقول: إن هذا وأمثاله ممّا ذكره في مسألة الحب، وقد خلطوا بين الحب النفسي وحب
الحسي. ولا يخفى على الخبير بأنهما على طرفي النقيض؛ لأنّ الحب الحسي يؤدي إلى

ممّا يعجز عن بيانه القلم واللسان والعلم به وبهيئاته مفتقر إلى المشاهدة بالعيان، وهو بأجمعه عندهم محرّم على ما نقله صاحب المستطرف عن القرطبي عن أربعة أئمتهم^(١).

وأما جهلة الشيعة فيزعمون رجحان ما يفعلونه بأنفسهم على [الإمام] الحسين عليه السلام ويرون كونهم مقصّرين فيما يصدر منهم من لطم الوجوه، وخمشها وضرب الصدور، والظهور بالحجر والحديد الموزية المجرية للدم وغير ذلك، ومن ينهاهم عن ذلك يسخرون به، فأين من تعمّد لفعل المحرّمات بعد علمه بتحريمها ممّن لم يعتقد حرمتها^(٢)، بل بنائه على كونها عبادة عظيمة من حيث

❦ الفواحش والفساد الأخلاقي والاجتماعي، فهم يتبعون أهواءهم بلا مراعاة للأحكام الشرعية، ولذلك ترى في جميع معتقداتهم ليس لهم سوى الادعاءات من دون دليل ولا برهان. وأما الحب النفسي فهو وسيلة الاتباع والقرب كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (سورة آل عمران: ٣١)، فالآية تقول: بأنّ من يدعي حبّ الله فعليه اتباع رسوله ﷺ والاستجابة له، فلا شك أنّ الحب الحقيقي له آثار، ومن آثاره انجذاب المحب نحو المحبوب والسعي في تحقيق طلباته، فحب الإنسان ربّه يستلزم الإيمان به والتصديق لما جاء من قبله، فهذا حقيقة الحبّ الذي علمنا به القرآن.

(١) انظر المستطرف في كلّ فن مستطرف لأبي الفتح الأبهسي: ص ١٠٥ (باب ما جاء في التيقّظ والتبصّر في الأمور، مادة «عجل»).

(٢) ولعلّ فعلهم في المأتم الحسينية ممّا يوجب الجراحة في الجسم يكون مستنداً إلى بعض الروايات كرواية إبراهيم بن أبي محمود قال: قال الرضا عليه السلام: «إنّ يوم الحسين أقرح جفوننا وأسبل دموعنا» (الأمالى للشيخ الصدوق: ص ١٠٩ ح ١٩٩). وهذه تدلّ على استمرار بكائهم عليه السلام في مدة طويلة حتى يحصل من بذلك القرح في جفونهم، وهذا لا يكون مبالغة في القول؛ إذ الشيعة تعتقد بأنّ المعصوم ليس في كلامه مبالغة، فإنّ المبالغة فيه جهة خلاف الواقع، فيعرف أنّ الإمام عليه السلام كان يبكي على الحسين عليه السلام بحيث يقرح أجفانه. وكذلك ما

توغّله بالجهل، وممّا بيناه عُلْم كون محض أفضلية إمام من إمام غير موجبة إقامة ما تم على الفاضل، فإنّ المعيار في المطالب الشرعية على الدليل الشرعي، ولم يرد دليل شرعي في مثوبة الباكي على غير الحسين (عليه السلام) بمثل مثوبة الباكي عليه بعد معلومية كون الفاضل مثل علي (عليه السلام) والمفضول مثل الحسين (عليه السلام) مقتولين ظلماً، والمنصف يعلم الفرق بين المصيبتين والظلمين بنفس نظره إلى القصتين^(١). ولقد

❦ ورد عن مولانا الحجة - عجل الله تعالى فرجه الشريف - في زيارة الناحية المقدسة الذي يخاطب فيها جده الإمام الحسين (عليه السلام) ويقول: «لأندبنك صباحاً ومساءً ولأبكين عليك بدل الدموع دماً». (بحار الأنوار ج ٩٨: ص ٢٣٨).

ويظهر للمتأمل البصير جلياً أنّ بكاءه (عليه السلام) يكون مستمراً على جده الغريب في الليل والنهار، ولا يفتרגه حتى يظهر وينتقم من قتلته وأبناءهم الأشرار الفجار بعد ما يأذن الله له بذلك لإقامة الحق وإماتة الباطل، وأنّه ليذكر تلك المصائب التي مرت على جده وأهل بيته وكلّها نصب عينه، فإنّ معنى ندب الفقيده هو البكاء عليه وعدّ محاسنه. وقوله (عليه السلام): «لأبكين عليك بدل الدموع دماً» بمعنى استمرار البكاء منه على الإمام الحسين (عليه السلام)؛ بحيث قد أوجب خروج الدم من عينيه بدل الدموع، وكما تقدم أنّه ليس ذلك مبالغة منه؛ لأنّه لا يصح المبالغة من المعصوم بناء على مذهبننا، وإذا كان هذا حال إمام العصر أرواحنا له الفداء فبالجدير للمسلم الغيور المنتظر لدولته أن يتبعه ويساعده على ذلك ويقتدي بفعله ويفعل ما يوجب جرح الأجسام من كثرة البكاء والصراخ والعويل على الإمام الحسين (عليه السلام). ومن الواضح لدى الخبير أنّ الجروح في العين والجفون في المقام لما كان جائزاً عند المعصوم فيجوز في سائر الأعضاء من البدن أيضاً؛ لعدم الخصوصية فيهما بناء على ما ذكر، فلا إشكال في تسرية الحكم بالجواز في سائر أعضاء البدن. فلاحظ.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام بنصف النهار أشعث أغبر معه قارورة فيها دم يلتقطه أو يتبع فيها شيئاً، قال: قلت: يا رسول الله ما هذا؟ قال: «دم الحسين وأصحابه» لم أزل أتبعه منذ يوم قال، فحفظنا ذلك اليوم فوجدنا مثل ذلك اليوم. (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٤٢). وأخرجه الحاكم في

صدر من آيات الله سبحانه التي دلّت على شدة عظم مصيبة الحسين عليه السلام ما لم يصدر في قتل غيره ومظلوميته، ويأتي التعرّض لشيء من ذلك.

وأما مسألة مفوضية الحسين عليه السلام بالنسبة إلى غيره من الرسل، ومسألة وجود المهدي - عجل الله فرجه - ومسألة مظلومية عثمان، إلى غير ذلك ممّا تعرّض له هنا يأتي بيان فساد جميعه فيما بعد.

تنبيه: غير خفي على المنصف العارف عدم إنصاف صاحب منهاج السنّة وشدة غشه للغفلة في المسائل التي تقدّم بيان جُلّها في هذين الفصلين من حيث قياسه للشيعة فيها على اليهود، حتى ينفر قلوب الغفلة عنهم ويجعلهم هم واليهود متفقين في المذهب، وهذه ليست سيرة عالم متديّن يخاف الله سبحانه ويرتجي مغفرته ورحمته، ويرشد إلى الدين الحقّ عباده، وليقل له المنصف ولما دحي ردّه

المستدرك وقال: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج ٤: ص ٢٩٨).

وأخرج الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد عن أم سلمة قالت: كان الحسن والحسين [عليهما السلام] يلعبان بين يدي رسول الله ﷺ في بيتي فنزل جبرئيل فقال: يا محمد إنّ أمّك تقتل ابنك هذا من بعدك، وأومأ بيده إلى الحسين [عليه السلام] فبكى رسول الله ﷺ وضّمّه إلى صدره، ثم قال: «يا أم سلمة وديعة عندك هذه التربة»، فشَمّها رسول الله ﷺ وقال: «ويح كرب وبلاء»، قالت وقال رسول الله ﷺ: «يا أم سلمة إذا تحوّلت هذه التربة دماً فاعلمي أنّ ابني قد قتل»، قالت: فجعلتها في قارورة ثم جعلت انظر إليها كلّ يوم، وكانت تقول: أنّ يوماً تحوّلين دماً ليوم عظيم. (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٨٩). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج ٣: ص ١٠٨ ح ٢٨١٧، وغيرها من الروايات التي سوف نذكرها إن شاء الله تعالى، فبالبحث الخبير لو لاحظ الروايات الواردة في كتب الفريقين يجد بوضوح أنّ رسول الله ﷺ قد اهتمّ بالحنن على قتل الحسين عليه السلام اهتماماً شديداً بحيث لم يفعل مثله لغيره والشعة قد تأسّوا بالنسبة ﷺ في الحزن على الامام الحسن عليه السلام، فلاحظ.

على الشيعة وللمفتخرين به: أي دليل دلّ على فساد جميع ما تعتقده اليهود والنصارى حتى يلزم من ذلك فساد مسائل الشيعة المطابقة لما تعتقده اليهود؟ أما علم من تسمّى بأهل السنّة من نصوص الفرقان العظيم والسنّة، وضرورة الدين بوجود المشاركة والمشابهة لليهود والنصارى في مسائل جمّة؟! فإنّهم معتقدون بنبوّة موسى وهارون وإبراهيم ونوح وشعيب وهود وصالح وآدم وغيرهم من رسل الله صلّى الله على نبينا وآله وعليهم السلام، بل ويوحدون الله ويحلّلون جملة ممّا قد حلّله، ويحرّمون جملة ممّا حرّمه، وفي نبذة من ذلك قد شاركهم وشابههم المسلمون في حلية الغنم والبقر والجمال والحنطة والشعير والتمر والعنب، إلى غير ذلك من لحوم الطيور والحبوب وغيرها... وهذه المشابهة بالضرورة غير قاضية بنقص في المسلمين، فإنّ شريعة المسلمين قد طابقت شريعة موسى وعيسى في عدّة مسائل.

نعم النقص والذم والعار تتوجّه إلى من خالف الدليل الشرعي الثابت عنده حسب ما نبين نبذة من ذلك في الفصل الثالث.

ولو فرض ما زعمه حقاً فأهل السنّة مشابهون لليهود والنصارى والمجوس في كثير من أحكامهم، وهي المسائل التي نبّهنا عليها هنا وغيرها^(١).

(١) إنّ الذي يبدو من تاريخ اليهود مضافاً إلى ما أخبر عنهم القرآن هو أنّ هؤلاء كانوا يقفون أمام الدعوة التي تهدد مصالحهم ويواجهونها مواجهة شديدة ويرتكبوا لدفعها ألواناً من الجرائم والموبقات. فلو عمل اليهود بما جاء في التوراة لأقروا بنبوّة نبينا ﷺ، ولكن عمد جمع من علمائهم إلى تغيير صفات النبي ﷺ في التوراة من أجل صيانة مصالحهم واستمرار الأموال التي كانت تتفق عليهم سنوياً من جهلة اليهود، وعندما ظهر نبي الإسلام جعلوا يموّهوا على الأميين الذين كانوا قد سمعوا من قبل بصفات نبي الإسلام ﷺ، فمتى

❏ ما سألو عن هذا النبي الجديد قرأوا لهم الآيات المحرّفة من التوراة لإقناعهم بهذه الطريقة. ولو عمل اليهود وغيرهم من اتباع الأديان السماوية بما جاء في كتبهم لآمنوا حتماً بنبي الإسلام ﷺ؛ لأنّ بشارات الظهور وعلامات النبي ﷺ وصفاته مذكورة في الكتب السماوية.

وهذه الظاهرة من الانحراف مشهودة في اتباع مدرسة الخلفاء من أهل السنّة والجماعة؛ لأنّ النبي ﷺ قد أمر وأوصى أمته بالتمسك بالقرآن وعترته الطاهرة، وقال: «ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٤ و ص ١٧ و ص ٢٦. و ج ٦: ص ١٤. والمستدرک علی الصحیحین ج ٣: ص ١٠٩).

وقد أخرجه مسلم في صحيحه ج ٧: ص ١٣٢ كتاب فضائل الصحابة باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، إلّا أنّه أبتّر الحديث وخان في النقل، ولم يذكر قوله ﷺ: «فأنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»؛ لأنّ نفس هذا الحديث الذي رواه مسلم عن يزيد بن حيان قد رواه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٤: ص ٣٦٦ - ٣٦٧، مثل ما رواه مسلم طابق النعل بالنعل، إلّا أنّه ذكر في آخره: أنّه قال يزيد بن حيان حدّثنا زيد بن أرقم في مجلسه ذلك قال: بعث إليّ عبيد الله بن زياد فأتيته، فقال: ما أحاديث تحدّثها وتروها عن رسول الله ﷺ لا نجدّها في كتاب الله تحدّث، أنّ له حوضاً في الجنة.

قال: حدّثناه رسول الله ﷺ ووعدناه، قال: كذبت، ولكنك شيخ قد خرفت، قال: إنّي سمعته أذناي ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من جهنم وما كذبت على رسول الله ﷺ.

أقول: ولنا في محلّه كلام حول هذه الفقرة من الحديث سيأتي ذكره في محلّه إن شاء الله تعالى، وخلاصته: أنّ قضية الحوض المناسب لحديث الثقلين هو قوله ﷺ: إنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فلم يذكر مسلم في صحيحه هذا الذيل لتلاّ يطالع الباحث المنصف عن مقصود الحوض الذي جاء في الحديث، وعلى كلّ حال فإنّ اتباع مدرسة الخلفاء مع اعترافهم بصحّة الحديث ونقله عن نيف وعشرين صحابياً قد أعرضوا عنه ولم يتمسّكوا به؛

فتبيّن كون المشابهة المضرة هي ما خالفت الدليل الشرعي، وحينئذٍ فالمعيار في معرفة الحقّ وتمييزه عن الباطل هو البرهان الشرعي، فما دلّ عليه حقّ ولو شابه ما عليه اليهود والنصارى مثل ما مثلنا به من لحوم الغنم وغيرها، وما خالفه فهو باطل، ولو لم يشابه ما يعتقده اليهود والنصارى.

ثالثها: في بيان عدّة مسائل شرعية قد خالف فيها من تسمّى بأهل السنّة للشريعة بعد قيام الحجّة الشرعيّة فيها عليهم، فخالفوها عن علم وعمد.

منها: ما نقله النووي في منهاجه، وصاحب المواقف وشارحه عن أهل مذهبهم، جميعهم من تجويزهم للنبي ﷺ أن يجتهد في المسائل الشرعيّة^(١).

❧ لأنّ مدلول الحديث لزوم رفض جميع السلطات الحاكمة بعد النبي ﷺ إلا سلطة القرآن والعترّة الطاهرة معاً، والعترّة هم أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وقد أورثهم علم الكتاب بعد أن أصطفاهم وعلمهم رسول الله ﷺ كلّ ما يحتاجه الناس ودلّهم عليهم بقوله ﷺ: «إنّ مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق». (انظر المستدرک على الصحيحين للحاكم ج ٢: ص ٣٤٣. وج ٣: ص ١٥١. والجامع الصغير للسيوطي ج ١: ص ٣٧٣. والمعارف لابن قتيبة: ص ٢٥٢. والصواعق المحرقة: ص ١٥٢). قال ابن حجر في صواعقه: ووجه تشبيههم بالسفينة أنّ من أحبّهم وعظّمهم شكراً لنعمة مشرفهم وأخذ يهدى علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم وهلك في مفاوز الطغيان (الصواعق المحرقة: ص ١٥١).

وبهذا يتبيّن لنا بوضوح تام أنّ أهل السنّة والجماعة قد أطاعوا كبراءهم من أهل السقيفة وغيرهم، فأضلوهم السبيل في ظلمات يعمهون، وأغرقوا في بحر كفر النعم، وأهلكوا في مفاوز الطغيان كما فعل من قبلهم اليهود والنصارى وسببوا ضلالة أمتهم، فكان طاعة خلفاء السقيفة موجبة للإعراض عن حديث الثقلين. وفي النتيجة أنّ الأمة وقعت في الانحراف والضلال كما لا يخفى على أحد.

(١) انظر منهاج الطالبين وعمدة المفتين: ص ٣٣٦. وكتاب المواقف: ص ٥١٢. وشرح

وذلك مناف لما نزل به الفرقان العظيم ممّا دلّ على حصر نطقه بالوحي^(١)، ومن وجوب الحكم عليه بما يريه الله سبحانه^(٢)، ومن تنزيل الكتاب الذي فيه تبيان كلّ شيء عليه^(٣) ومن تنزيل الذكر عليه ليبين للناس ما نزل إليهم^(٤). إلى غير ذلك، فهل بقي شيء لم يبيّن له الله حكمه حتى يجتهد فيه بنظره^(٥).

❖ المواقف: ٣: ص ٦٢. والفتح الباري لابن حجر ج ٦: ص ١٧٦. وج ١١: ص ١٧٣. وج ١٣: ص ١٤٧ و ص ٢٦٣ و ص ٢٩١. وعمدة القاري في شرح البخاري ج ١: ص ٢٠٧. وكتاب الاجتهاد لإمام الحرمين الجويني: ص ٧٩. والبرهان في أصول الفقه للجويني ج ٢: ص ٨٨٨ والمنخول في تعليقات الأصول للغزالي: ص ٢٩٤ و ص ٤٦٨. وتفسير القرطبي ج ١٨: ص ٩. وشرح النووي على صحيح مسلم ج ٥: ص ٩. ج ٦: ص ١٠١. وشرح السيوطي لسنن النسائي ج ١: ص ٢٤٢. والأحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن الآمدي ج ٤: ص ١٨٠. والمستصفي في علم الأصول للغزالي: ص ٩٨. والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين بن الطيب ج ٢: ص ٢١٠. والمنثور في القواعد لأبي عبد الله الزرشي ج ١: ص ٢٦٤. وغير ذلك.

(١) قال الله تعالى: ﴿ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ سورة النجم: ٣ - ٤.

(٢) قال الله تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ سورة النساء: ١٠٥.

(٣) قال الله تعالى: ﴿نزلنا إليك الكتاب تبيانا لكل شيء﴾ سورة النحل: ٨٩.

(٤) قال الله تعالى: ﴿وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ سورة النحل: ٤٣.

(٥) لا شك أنّ الأنبياء قد بعثوا لهداية الناس إلى المعارف العليا الراجعة إلى المبدأ والمعاد، وما يضمن سعادتهم في حياتهم الدنيوية والأخروية بالعمل بالأحكام الشرعية، ولأجل تحقق تلك الغاية يشترط أن يكون النبي على كمال المعرفة بتلك المعارف والأحكام معرفة لا جهل فيها ولا شك ولا شبهة.

ودع ما ذكره أبناء أهل السنّة والجماعة فإنّهم يقولون: إنّ بعض مسائل الدين اجتهادية حتى عند النبي ﷺ كما ذكره في صحيح تحريم المتعتين اللتين حرّمهما عمر بن الخطاب تجاه تحليل النبي لهما، فإنّهم يعتقدون أنّ مخالفة المجتهد لغيره في المسائل

وقد ثبت عندهم سنن صحيحة دلّت على لزومه الصمت فيما سُئل عنه من المسائل ولم ينزل فيها وحي قبل ذلك إليه^(١).

❧ الاجتهادية ليس ببدع (انظر شرح التجريد للقوشجي: ٤٨٤).

ويرد عليهم أولاً: أن النصوص القرآنية قد تضافرت على أن ما يحكم به النبي ﷺ وحي إلهي لا يتطرق إليه السهو والخطأ كما أشار إليها المصنّف رحمه الله ضمن ذكر آيات في المقام، فإن كل ذلك يكشف عن أن كل ما يؤديه النبي ﷺ لا يؤديه من تلقاء نفسه ولا دخالة فكره وشعوره فيه، وإنما هو إفاضة من رب العالمين إلى قلبه الطاهر ولوح عقله الكُمل ليؤديه إلى الأمة بلا تصرف ولا تدخّل.

وثانياً: أن الاجتهاد عبارة عن استفراغ الوسع في فهم حكم الله تعالى من الكتاب والسنة، والسنة هي عبارة عن قول النبي ﷺ وفعله وتقريره، فإذا كانت الحجّة هي قول النبي ﷺ وطريقته المثلى وسيرته الحسنة فما معنى اجتهاده ﷺ في طريقته وسيرته قوله؟! وإذا كان هذا معنى الاجتهاد فما معنى مخالفة الحجّة باسم الاجتهاد؟ إن هو إلا اجتهاد في مقابل الوحي وهو ساقط قطعاً، فلاحظ.

(١) فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بإسناده عن يعلى بن أمية أنه كان مع عمر في سفر، وأنه طلب إلى عمر أن يريه النبي ﷺ؛ إذ نزل عليه، قال: فبينما النبي ﷺ في سفر وعليه ستر مستور من الشمس إذ أتاه رجل عليه جبّة وعليها ردع من زعفران فقال: يا رسول الله إني أحرمت بعمره، وأنّ الناس يسخرون منّي فكيف أصنع؟ قال: فسكت النبي ﷺ فلم يجبه... (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٢٢٤).

أقول: هل يصح بأن النبي ﷺ لم يجيب عن الحكم الشرعي الذي هو جاء به، وإذا كان تأخير البيان عن وقت الحاجة فهل أن النبي ﷺ كان يفعل ما يستقبحه العقلاء؟ وهل يلتزم بذلك أحد من المسلمين.

وأخرج ابن ماجة في سننه بسنده عن قيس بن عمرو قال: رأى النبي ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين، فقال النبي ﷺ: «أصلاة الصبح مرتين؟» فقال الرجل: إني لم أكن صلّيت الركعتين اللتين قبلها فصلّيتهما، قال: فسكت النبي ﷺ. (سنن ابن ماجة ج ١: ص ٣٦٤، ح ١١٥٤).

فانظر إلى هذه الجرأة العظيمة في نسبتهم إليه ما خالف الفرقان وسيرته المعلومة لديهم^(١).

أقول: هل أن سكوت النبي ﷺ هنا دليل على مشروعية صلاة الرجل وإمضائه أم لا؟ إذا قلنا: إنه كان كذلك أي أن الرجل صلى صلاة الصبح مرتين عامداً قاصداً تكرارها، ومع ذلك أن النبي ﷺ سكت عنه فلم يلتزم بذلك أحد في الشريعة المقدسة؛ لأنه إغراء بالجهل، وإن كان ذلك من أجل عدم اطلاع النبي ﷺ بحكمه فهو أشكل؛ إذ كيف يمكن للنبي ﷺ لا يعلم حكم ما جاء به في الشريعة المقدسة؟! وإن كان النبي ﷺ لم يذكر الحكم لغرض آخر فهو تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهو قبيح عقلاً، إلى غير ذلك من الموارد الذي لا يسعنا المجال لذكرها، وإذا أمعنا النظر في كتب أهل السنة والجماعة نجد بوضوح أنهم إنما جوزوا سكوت النبي ﷺ في الأمور الشرعية لتجوز سكوته ﷺ في أمر الخلافة وعدم استبعاد الناس في ذلك وتوكيله إلى اختيار الأمة.

ولكن العقول الحرة تأبى ذلك؛ لأن ذلك قبيح على أفراد العاديين من البشر فكيف بالنبي ﷺ الذي جعله الله تعالى خاتماً لأنبيائه، وللمزيد من الاطلاع راجع كتاب «السقيفة» للشيخ محمد رضا المظفر رحمه الله.

(١) لاشك أن القيادة والحكم يقتضيان اعتبار سلسلة من الشروط في القائد والحاكم وبدونها تنحرف القيادة عن طريق الحق وتنتهي بالأمة إلى أسوأ المصير، وقد كانت قيادة الأنبياء على نوعين:

الأول: القيادة المعنوية المحضة وهي هداية الأمة إلى عبادة الله سبحانه وتعالى وإبعادهم عن عبادة الأصنام والأوثان وإرشادهم إلى وظائفهم أمام الله سبحانه وتعالى، فهذا القسم من القيادة يحتاج إلى العلم والمعرفة إلى المعارف والأحكام الالهية، ولا يصح سكوته ﷺ حين ما سئل عنه من تلك الأحكام والمعارف؛ لأنه يوجب تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو قبيح، والأنبياء منزّهون عن ذلك.

الثاني: القيادة بجميع شؤونها وهي هداية الأمة في حياتها الفردية والاجتماعية والدنيوية كما هو الحال في نبي الإسلام ﷺ فإنه كان نبياً حاكماً قائداً للأمة الإسلامية، ومن المعلوم

ومنها: ما نقله عنهم النووي في منهاجه، وحافظهم الجليل في استيعابه، وخاتمة حفاظهم في إصابته، والسيوطي في خصائصه الكبرى من كونهم مجتمعين على تعديل عامّة الصحابة^(١). ومن هذه الجهة لم يبحث عالم منهم عن صحابي من حيث تعديله وجرحه.

وهذه العقيدة قد خالفت آية انقلبتم^(٢)، وخبر نقمهم في تأمير زيد وابنه أسامة من بعده^(٣)، وخبر الحوض الثابت في صحاحهم عن جماعة من الصحابة، ومعناه أنّه يقف النبي ﷺ على الحوض يوم القيامة فيؤتى بأناس من أصحابه، فعند قريبهم منه يؤخذون فيقول: يارب أصحابي، فيقال: قد ثبتت ردّتهم على

❦ أنّ هذه القيادة لا تصلح إلاّ لرجل عالم بجميع المصالح والمفاسد الواقعية التي توجب صلاح الأمة واقعاً وعدم وقوعهم في الضلال والهلاك واقعاً، ولذلك يجب عليه أن ينهّ الأمة بما سيقع لهم من الأمور الخطرة الموجبة لضرالهم وهلاكهم، وعليه فلا معنى لسكوته بعد كونه عالماً بجميع الأمور الموجبة لصلاح الأمة؛ إذ سكوته يوجب ضلالة الأمة وهلاكهم، وهذا نقض لغرض بعثه ودعوته إلى الحق، فلاحظ.

(١) انظر منهاج الطالبين للنووي: ص ٤٢. والاستيعاب لابن عبد البرّ ج ١: ص ١٩. والإصابة لابن حجر ج ١: ص ٢٢. والخصائص الكبرى للسيوطي ج ٢: ص ٢٠٣.
(٢) قال الله تعالى: ﴿وما محمد رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين﴾ (آل عمران: ١٤٤).

(٣) انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٧ ح ٢٥٤٦، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب زيد بن حارثة. و ج ٨: ص ٥٢٠ ح ١٤٨١، كتاب الأيمان والنذور، باب قول النبي ﷺ وأيم الله. وصحيح مسلم ج ٧: ص ١٣١، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل زيد بن حارثة وأسماء بن زيد رضي الله عنهما. والطبقات لابن سعد ج ٢: ص ٢٤٩. و ج ٤: ٦٣ - ٦٨، و غد ذلك.

العقب بعدك، فيقول: سحقا لمن بدّل بعدي^(١). وفي خبر البخاري وإمامه أحمد في مسنده: فلم يبق غير قليل منهم^(٢).

وخبر البطانة الثابت في صحاحهم، وهو: لكلّ نبي وخليفة يستخلف بطانتان: بطانة خير تأمره به وتحثّه عليه، وبطانة شر تأمره به وتحضّه عليه، والمعصوم من عصم الله^(٣)، إلى غير هذه من السنن التي دلّت على كون الصحابة

(١) انظر صحيح البخاري ج ٦: ص ٣٩٠، ح ١٠٥٢، كتاب التفسير، تفسير سورة المائدة، باب قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعْذِيبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. وج ٦: ٤٥٤، ح ١١٦٥، كتاب التفسير، تفسير سورة الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿كَمَا يَدَّأُنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾. وج ٨: ص ٥٠٣، كتاب الرقاق، باب الحوض، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ فيه ١٨ أحاديث.

وصحيح مسلم ج ٧: ص ٦٦ - ٧٢، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته. وصحيح مسلم ج ٨: ص ١٥٦ - ١٥٧. كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة.

ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٣٥ و ص ٣٨٤ و ص ٤٠٢ و ص ٤٠٧ و ص ٤٢٥ و ص ٤٣٩ و ص ٤٥٣ و ص ٤٥٥. وج ٣: ص ٢٨ و ص ٢٨١، وج ٥: ص ٥٠ و ص ٣٣٣ و ص ٤١٢. وسنن الترمذي ج ٤: ص ٣٨ ح ٢٥٣٩. وغير ذلك.

(٢) لاحظ صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠٦، ح ١٤٤٤، كتاب الرقاق، باب في الحوض، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾. وفيه: «لا يخلص منهم إلّا مثل همل النعم». ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٣٥.

(٣) انظر صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٢٢، ح ٢٠١١، كتاب الأحكام، باب بطانة الإمام وأهل المشورة. ومسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٣٩، مسند أبي سعيد الخدري. وسنن النسائي ج ٧: ص ١٥٨. وسنن الكبرى للنسائي ج ٤: ص ٤٣٣، ح ٧٨٢٥. وج ٥: ص ٢٣٠، ح ٨٧٥٥. وسنن البيهقي ج ١٠: ص ١١١. ومسند أبي يعلى الموصلي ج ٢: ص ٤٢٨، ح ١٢٢٨.

قسمين: فيهم عدول، وغير عدول ومن تسمّى بأهل السنّة خالفوها جميعها عن علم وعمد بعد المخالفة منهم لما طابق معناها من الفرقان العظيم بتعديلهم الصحابة بأجمعهم، بل ولو غالبهم بدليل [قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(١)، وخبر البخاري وغيره ممّا هو بمعناه^(٢)].

❦ وصحيح ابن حبان ج ١٤: ص ٧٢. ومعجم الأوسط للطبراني ج ٥: ص ٣٩. وكنز العمال ج ٦: ص ٨١، ح ١٤٩٣٠. وغير ذلك.

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) فقد روى البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لتبعن سنن من قبلكم»، بسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «لتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا حجر ضبّ تبعتموهم»، قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى قال: «فمن»؟ (صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٦٠، ح ٢١٢٦).
 روى مثله ابن أبي شيبة في كتابه «المصنف»، كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة. وقد رواه بسنده عن حذيفة عن النبي ﷺ وفيه قال: «لتركبن سنّة بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، غير أنّي لا أدري تعبدون العجل أم لا؟» (مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٤٨١).

وروى مالك بن أنس في كتابه الموطأ بسنده عن أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله: أنّه بلغه أنّ رسول الله ﷺ قال لشهداء أحد: «هؤلاء أشهد عليهم»، فقال أبو بكر: ألسنا يا رسول الله ياخوانهم أسلمنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا؟
 فقال رسول الله ﷺ: «بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي، فبكي أبو بكر ثمّ بكى، ثم قال: أئنا لكانتون بعدك؟! (الموطأ لمالك بن أنس ج ٢: ص ٤٦١، ح ٣٢، كتاب الجهاد، باب الشهداء في سبيل الله).

وروى البخاري في صحيحه في كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، بسنده عن أسامة بن زيد قال: أشرف النبي على أطم من أطام المدينة، ثم قال: «هل ترون ما أرى، إني أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر».

➤ (صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٧٥ ح ٦٨٦).

وروى أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عبدالله بن عمر قال: خرج رسول الله من بيت عائشة فقال: رأس الكفر من هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان». (مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٢٣ وفي ص ٢٦. ورواه مسلم في صحيحه ٨: ص ١٨١).

وروى البخاري في صحيحه في كتاب الخمس باب ما جاء في بيوت أزواج النبي وما نسب إليهن..... بسنده عن عبدالله قال: قام النبي خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «ها هنا الفتنة ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان». (صحيح البخاري ج ٤: ص ٥٠٨ ح ١٢٧٦).

وروى البيهقي في سننه الكبرى في كتاب قتال أهل البغي، باب ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره بسنده عن ابن عجرة الأنصاري أَنَّهُ قال: خرج إلينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد أنا تاسع تسعة، فقال لنا: «أستمعون؟ هل تسمعون» ثلاث مرات «إنها ستكون عليكم أئمة، فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فلست منه وليس مني، ولا يرد عليّ الحوض يوم القيامة، ومن دخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم ولم يغنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه، وسيرد عليّ الحوض يوم القيامة». (سنن الكبرى للبيهقي ج ٨: ص ١٦٥). وروى مثله الترمذي في سننه ج ٤: ص ٥٢٥، كتاب الفتن، باب رقم ٧٢. والمستدرك للحاكم النيسابوري ج ١: ص ١٥١، كتاب الإيمان وغيرهم.

وروى ابن أبي شيبة في كتابه المصنف في كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها بسنده عن حذيفة قال: كنا مع النبي ﷺ فقال: «أحصوا كل من تلفظ بالإسلام، قال: قلنا: يا رسول الله تخاف علينا ونحن ما بين الستمئة إلى سبعمئة؟ فقال: «إنكم لا تدرون لعلكم إن تبتلوا»، قال: فابتلينا حتى جعل الرجل منا ما يصلي إلا سراً. (المصنف لابن أبي شيبة ج ٨: ص ٢١٩، ح ١٨١). ورواه ابن حبان في صحيحه ج ١٤: ص ١٧١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٢٢٨، ح ٣١٣٢٦. والبخاري أخرجه في باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس، فكتبنا له ألفاً وخمسمئة رجل، فقلنا نخاف ونحن ألف وخمسمئة، فلقد

ومنها: عملهم بالقياس وهو مخالف لما دلّ عليه الفرقان العظيم من بيان كلّ

❦ رأيتنا وابتليتنا حتى أنّ الرجل ليصلّي وحده وهو خائف». (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢٤). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج ٢: ص ١٣٣٦ ح ٤٠٢٩. والنووي في شرح مسلم ج ٢: ص ١٧٩. وابن حجر في فتح الباري ج ٦: ص ١٢٤، وغيرهم. أقول: ولا بد أن يريد الراوي التستر بالصلاة التامة التي كانت على عهد رسول الله ﷺ، وإلا فالصلاة كانت تقام علناً.

وروى مسلم في صحيحه في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم بسنده عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط». (صحيح مسلم ج ٨: ص ١٢٢).

وروى أحمد بن حنبل بسنده عن الزبير العوام قال: قال رسول الله ﷺ: «دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء هي الحالفة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين، والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا». (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٦٦٥، مسند الزبير بن العوام). ورواه الترمذي في سننه ج ٤: ص ٧٣، ح ٢٦٢٨. والبيهقي في سننه الكبرى ج ١٠: ص ٢٢٢، وغيرهم.

وروى الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد، كتاب البعث، باب ما جاء في حوض النبي ﷺ، بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما بال رجال يقولون: إنّ رحم رسول الله لا ينفع قومه؟ بلى والله، إنّ رحمي موصولة في الدنيا والآخرة وأني أيها الناس فرطكم على الحوض، فإذا جئتم قال رجل: يا رسول الله أنا فلان بن فلان، وقال الآخر: أنا فلان بن فلان، فأقول: أمّا النسب فقد عرفته، ولكنكم أحدثتم لبعدي، وارتددتم الفهقري». (مجمع الزوائد ج ١٠: ص ٣٦٤). ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٢: ص ٤٣٣، رقم ٢٦٤. ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٣: ص ١٨. وابن كثير في تفسيره ج ٣: ص ٢٦٧ والشوكاني في فتح القدير ج ٣: ص ٥٠٢، وغيرهم.

هذا قليل من كثير تقتصر عليه لضيق المجال، فعلى كلّ مسلم أن يستكمل الفحص ويرتاد نفسه ليطمئن أنّ موقف الروايات من الصحابة في كتب أهل السنّة والجماعة موقف لم يقطع بسلامة الصحابة ونجاتهم يوم القيامة، بل الروايات تدلّ على أنّ كثيراً منهم يدخلون النار، لا بغف الله لهم أبداً، فلاحظ.

شيء فيه^(١) وما ثبت في الصحيحين وغيرهما من بيان النبي ﷺ جميع ما يحتاجون إليه^(٢).

(١) قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ سورة النحل: ٨٩، فَإِنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ فِي الْقُرْآنِ وَلَمْ يَتْرَكْ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعَبْدُ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَشْرُوعِيَّةُ كُلِّ دَلِيلٍ أَقْرَهُ الْقُرْآنَ، وَعَدَمُ حُجِّيَّةِ مَنْ لَمْ يَقْرَهُ، فَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَقْرَ بِمَشْرُوعِيَّتِهِ، بَلْ أَنَّهُ فِي نَظَرِ الْقُرْآنِ اجْتِهَادٌ فِي مُقَابِلِ النَّصِّ وَفَاسِدٌ بِإِشْكَالٍ، فَلَا حَظَّ.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: قال: «دعوني ما تركتكم إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». (صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٤٩ ج ٢٠٩٥).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب وجوب اتباعه ﷺ ج ٧: ص ٩١. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٢: ص ٢٥٨. والنسائي في سننه ج ٥: ص ١١١، وغيرهم.

وأخرج مسلم في صحيحه أيضاً بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» (صحيح مسلم ج ٤: ص ١٠٢).

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٢: ص ٢٤٧. وأخرج ابن ماجه في سننه بسنده عن سلمان الفارسي عن رسول الله ﷺ قال: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه» (سنن ابن ماجه ج ٢: ص ١١١٧، ح ٢٣٦٧).

وقد عقد البخاري في صحيحه باباً في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، وعنوانه بهذا العنوان: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ولا تقف ما ليس لك به علم. (انظر صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٥٦). وأخرج فيه روايات تدلُّ على المقام، فإنَّ هذه الروايات تدلُّ على بطلان القياس؛ لأنَّها تقول: إنَّ الواجب ما أمره الله ورسوله والحرام ما حرَّمه الله ورسوله، وما سكت عنه الله ورسوله فهو مباح، وليس وراء ذلك شيء يثبت به الحلال والحرام، فلا حظَّ.

ومنها: مخالفتهم، لخبر الثقلين^(١)

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة، بل فوق التواتر إن لم نقل مضمونه من ضروريات الإسلام، فإنّ رسول الله ﷺ قرن فيه عترته الطاهرة بالكتاب العزيز، وذلك لأنّ يترك لأئمة قاعدة كلّية لترتكز عليها الأمة في الأخذ من علومها ومعارفها وقد حمّل عترته الطاهرة أحكام الدين ليقوموا بحفظها ورعايتها، ويوضحوا للأمة غوامضها ويدلّوا إلى تعاليمها دلالة ناصعة كما أنزله الله تعالى.

ولهذا روى عنه أصحابه والمحدثون هذا الحديث الصحيح الثابت لدى الفريقين وأهل العلم من مذهب ونحلة، قال ابن حجر في صواعقه: أعلم أنّ لحديث التمسك بذلك - يعني حديث الثقلين - طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقة: ص ٢٣٠).

ودلالته على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وولده الطاهرين المعصومين عليهم السلام ظاهرة من وجوه.

الأول: أنّ تصريحه ﷺ بالكتاب والعتره وأنهما لا يفترقان دالّ على علمهم بما في الكتاب، وأنهم لا يخالفونه قولاً وعملاً.

الثاني: أنّه ﷺ جعل عترته الطاهرة عدلاً للقرآن وأمر بالتمسك بهما معاً، وبذلك يجب اتباعهم في كلّ أمر ونهي كما يجب اتباع القرآن كذلك.

الثالث: أنّه ﷺ عبّر عن الكتاب والعتره في بعض الأحاديث بـ«خليفتي» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٨٢. ومجمع الزوائد ج ١: ص ١٧٠. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٤١٨، ح ٤٢. والصواعق المحرقة: ص ٢٣٢. وجامع الصغير للالباني ج ١: ص ٤٨٢، ح ٢٤٥٧. ونبايع المودة ج ١: ص ١٠٥، ح ٢٥، نقلاً عن الشعلي صاحب التفسير. ومن الواضح أنّ خلافة كلّ شيء بحسبه، فخلافة القرآن بتحمّله أحكام الإسلام وقواعده ومواعظه وانذاره وسائر تعاليمه وخلافة الشخص بإمامته وقيامه بما تحتاج إليه الأمة، ونشر الدعوة إلى الحق والجهاد في سبيل الله، وغير ذلك.

الرابع: أنّ النبي ﷺ ذكر في مفتتح كلامه: أنّه يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب.... (انظر صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي

➤ (طالب العيّلة) أو قال: كَأَنِّي قد دعيت فأجبت.... (انظر السنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ٤٥، ح ٨١٤٨ و ص ١٣٠، ح ٨٤٦٤) أو نحو ذلك، وهذا دليل على أن ذكر الحديث كان قرب التحاقه بالرفيق الأعلى. ومن المعلوم أن ذا السلطان والولاية إذا ذكر موته، وقال: إِنِّي تارك فيكم فلاناً وفلاناً، معناه: إن أردتم حفظ نظامي وعهدي فعليكم بهما لا سيما أنه صدق ﷺ لذكر الحديث في مواطن عديدة منها واقعة الغدير، كما جاء ذكره في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، فإن ذلك يدلّ بتمام الوضوح على أنه أراد الإمامة والخلافة لعترته الطاهرة.

الخامس: قوله ﷺ: «إِنِّي تارك فيكم الثقلين، ولن تضلّوا بعدي إن اتبعتموهما»، كما جاء في حديث الحاكم الذي صححه على شرط الشيخين (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ١١٠).

وقوله ﷺ: «ما إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي» (انظر ينابيع المودة ج ١: ص ١٠٥، ح ٢٥ من تفسر الثعلبي).

وقوله ﷺ: «ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي» (انظر سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٩ ح ٣٨٧٦، ومجمع الزوائد ج ٣: ص ٢٦٧، والمعجم الصغير للطبراني ج ١: ص ١٣٥).
وقوله ﷺ: «ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٥٩، والمعجم الأوسط للطبراني ج ٥: ص ٨٩).

فإن كلّ واحد من هذه العبارات صريحة في بطلان خلافة المشايخ الثلاثة؛ لأنّه ﷺ رتب عدم ضلال أمته دائماً وأبداً على التمسّك بالثقلين من بعده، وبالضرورة حيث نقض هذا التمسّك بخلافة المشايخ الثلاثة، فقد وقع الضلال بين الأمة؛ لأنّ خلافة الثلاثة خلاف للتمسّك بهما، ويُعلم من ذلك عدم تمسّك الأمة في أوّل الأمر بالعتر الطاهرة، وبهذه الوجوه الخمسة ملخّصاً دلّ حديث الثقلين على إمامة العتر الطاهرة.

(١) إن حديث الغدير من أهم الأحاديث التي استدلت بها الإمامية على استحقاق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ لخلافة رسول الله ﷺ بلا فصل، وقد ألّف فيه الكثيرون مؤلّفات ورسائل خاصة، ولأنّه مع حديث الثقلين المتقدّم ذكره توأم في الدلالة على إمامة أمير

➤ المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي ﷺ بلا فصل، وقد روى هذا الحديث أعلام أهل السنة والجماعة، وذكرهم العلامة الأميني في كتابه «الغدير» على اختلاف طباقهم ومذاهبهم من القرن الأوّل للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمئة وستين عالماً، ولمن أراد التحقيق فعليه المراجعة بكتاب الغدير.

وقد اعترف بتواتره جمع كثير من علماء أهل السنة والجماعة:

منهم: ابن كثير في كتابه البداية والنهاية ج ٥: ص ٢١٤ في فصل إيراد الحديث الدال، على أنه خطب بمكان بين مكة والمدينة قال: إنّ حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» متواتر وأني أتيقن صدوره من النبي ﷺ.

ومنهم: الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء (ج ٨: ص ٣٣٥) في ترجمة مطلب بن زياد قال بعد ذكره لحديث الغدير: هذا حديث حسن عال جداً ومتمته متواتر...

ولا يخفى أنّ الذهبي قد خصّ لهذا الحديث رسالة مفردة لتجميع طرقه واعترف فيها بتواتر بعض طرقه وهذه الرسالة طبعت أخيراً بتحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله. وأيضاً اعترف بصحته جماعة كثيرة من علماء أهل السنة والجماعة:

منهم: ابن حجر الهيتمي في كتابه الصواعق المحرقة قال: إنّ حديث «من كنت مولاه» صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد وطرقه كثيرة جداً وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان... (الصواعق المحرقة: ص ٤٢).

ومنهم: ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (ج ٧: ص ٦١) قال: وأمّا حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه». فقد أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطريق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان.

ومنهم: الطحاوي، قال في كتابه مشكل الآثار (ج ٢: ص ٣٠٨): أنّه قال أبو جعفر:.... فدفع دافع هذا الحديث، وزعم أنّه مستحيل، وذكر أنّ علياً عليه السلام لم يكن مع النبي ﷺ في خروجه إلى الحج من المدينة الذي مرّ في طريقه بغدير خم بالجحفة، وذكر في ذلك ما قد حدثنا أحمد بإسناده قال: حدثنا جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله فذكر حديثه في حجة النبي ﷺ قال: فقدم علي عليه السلام من اليمن يؤدّن النبي ﷺ ثمّ ذكر

❦ بقية الحديث... قال أبو جعفر: هذا الحديث صحيح الإسناد، ولا طعن لأحد في رواته. إلى غير ذلك ممّن صحح هذا الحديث، ولا يسعنا المجال لذكر كلّها، ولمن أراد التحقيق حول هذا الموضوع فليراجع كتاب «الغدير» للعلامة الأميني رضوان الله تعالى عليه.

وأما الاستدلال بالحديث على إمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام سوف يأتي شرح الكلام فيه إن شاء الله تعالى، وملخصه أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد صرح في هذا الحديث بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام من بعده بأبلغ بيان دون إلحان أو استبطان؛ لأنّه صلى الله عليه وآله أثبت فيه بالصرحة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الولاية، كما أنّ النبي صلى الله عليه وآله هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم بتصرّح القرآن، وهذا ما فهمه الصحابة في حين ما صدر من النبي صلى الله عليه وآله؛ إذ قد تدافعوا إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يهثوثونه ويقولون له: بخ بخ لك يا علي أصبحت وأمّيت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة وإن كان قد جحدته أكثر الصحابة بعد وفاة النبي بما فيهم الشيوخ الثلاثة، إلّا أنّه حجة قطعية على جميع المسلمين فيجب عليهم العمل بمقتضاه كما هو واضح ظاهر.

(١) إنّ من الأحاديث التي استدلّ بها الإمامية على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل حديث المنزلة، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي» هذا الحديث رواه جمع كثير من أرباب الصحاح والمسانيد وحملته الآثار بما فيهم البخاري ومسلم، فلا ريب أنّه من الروايات الصحاح الثابت لدى الفريقين إذن لا حاجة إلى البحث فيه من جهة الصدور أكثر من هذا، وهو كما قلنا من النصوص الجليّة الدالّة على الإمامة والخلافة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل، ووجه الاستدلال به على المدعى كما يلي:

لا ريب أنّ الاستثناء في الحديث دليل العموم، فتثبت للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام جميع المنازل الثابتة هارون عليه السلام كما في الآية الشريفة سوى النبوة، ومن منازل هارون: الخلافة؛ لأنّ المراد بالأمر في قوله تعالى: ﴿وأشركه في أمري﴾ (سورة طه: ٣٢) هو الأعم من النبوة، التي هي التبليغ عن الله تعالى، ومن الإمامة التي هي الرئاسة العامة، فإنّهما أمران مختلفان، ولذلك جعل الله سبحانه وتعالى إبراهيم نبياً وإماماً يجعلين مستقلّين وكان كثير من الأنبياء

وخبر ولي كلّ مؤمن بعدي^(١)

❦ غير أئمة، كمن كانوا في زمن إبراهيم وموسى فإنّهم أتباع لهما، وخاضعون لسلطانهما، فكذا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بحكم الحديث؛ لدلالته على أنّ له جميع منازل هارون التي منها شركته لموسى في أمره سوى النبوة فيكون الإمام علي عليه السلام إماماً مع النبي صلى الله عليه وآله في حياته، فكما أنّ خلافة هارون لموسى هي خلافة شريك لشريك أقوى، ولذا كان لا يتصرّف بحضوره، فكذلك الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يكون إماماً مع النبي صلى الله عليه وآله في حياته، وعليه لا بد أن تستمر إمامته إلى ما بعد وفاته، ولا سيما أنّ النظر في الحديث إلى ما بعد النبي صلى الله عليه وآله، ولذا قال إلّا أنّه لا نبي بعدي، وبناءً على ما ذكر - من أنّ مقتضى الحديث أنّ للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام جميع منازل النبي إلّا النبوة - لا ينافي الاستدلال به على المدعى وموت هارون قبل موسى؛ لأنّ الاستخلاف منزلة خاصة به كمنزلة هارون من موسى التي لم يستثن منها، إلّا النبوة فلا بد أن يكون المراد بالحديث إثبات تلك المنزلة العامة التقديرية له إلى ما بعد النبي صلى الله عليه وآله.

كما علم ممّا ذكر بطلان أن يكون المراد مجرد استخلاف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في المدينة خاصّة فإنّ خصوص المورد لا يخص العموم الوارد لاسيّما أنّ الاستخلاف بالمدينة ليس مختصاً بأمر المؤمنين عليه السلام؛ لاستخلاف النبي صلى الله عليه وآله غيره بها في باقي الغزوات، وسيجيء شرح الكلام فيه مفصلاً في محلّه إن شاء الله تعالى. والفرض أنّ المشايخ الثلاثة قد خالفوا هذا النصّ الجليّ؛ إذ المفروض عليهم إطاعة النبي صلى الله عليه وآله في هذا الحديث، ولكنّهم خالفوا النبي صلى الله عليه وآله باغتصابهم الخلافة ظلماً وعدواناً.

(١) ومن الأحاديث التي استدلّ بها الإمامية على إمامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل قوله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ عَلِيّاً مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ وَهُوَ وَلِيَّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» قد أخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٢٩٧ ح ٣٧٩٦. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٤: ص ٤٣٨. وفي كتابه فضائل الصحابة: ص ١٥. والحاكم النيسابوري في المستدرک علی الصحيحین ج ٣: ص ١٣٤. والهيثمی فی مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٢٠. والطیالسی فی مسنده: ص ١١١. وابن أبي شعبة في المصنف ج ٧: ص ٥٠٤، ح ٥٨. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ٤٥، ح ٨١٤٦ وص ١٢٦ ح ٨٤٥٣. وأبي يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٢٩٣.

وخبر السفينة (١)

ح ٣٥٥. والطبراني في المعجم الكبير ج ١٢: ص ٧٨. و ج ١٨: ص ١٢٩. وكثيرون من الحفاظ الذين لم نذكرهم هنا قد أخرجوا هذا الحديث بطرق صحيحة رعاية للاختصار، فإنَّ هذا الحديث تعطيناً نتيجة واضحة، وهي أنَّ الولاية ثابتة لأمرير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مرتبة تساق ما ثبت لصاحب الرسالة مع حفظ التفاوت بين المرتبتين بالأولوية والأولوية سواء أريد من لفظ «بعدي» البعديّة الزمانية أو البعديّة في الرتبة. ومن الواضح أنَّ معنى المولى لا يكون إلّا الأولوية على الناس في جميع شؤونهم؛ إذ في إرادة معنى النصرة والمحبة من المولى بهذا القيد قد ينقلب الحديث، ويكون منقصة دون مفخرة كما لا يخفى؛ لأنَّ اختصاص النصرة والمحبة؛ لما بعد النبي ﷺ لو كان فيه مفهوم، فمعناه أنَّه عليه السلام لم يكن في حياة النبي ﷺ ناصراً للمؤمنين ومحباً لهم، وهذا منقصة وهو غير مقصود قطعاً، بل المقصود هو الأولوية على الناس، ولذلك قد روى ابن الأثير في أسد الغابة حديث الغدير، ثم قال: وقد روي مثل هذا عن البراء بن عازب، وزاد فيه فقال عمر بن الخطاب: يا ابن أبي طالب أصبحت اليوم ولي كل، مؤمن (أسد الغابة ج ٤: ص ٢٨) فإنَّه فهم من ذلك أنَّ معنى الولي هو الأولوية بالتصرف لا غير، فلاحظ.

(١) إنَّ من الأدلّة المحكمة التي استدلت بها الشيعة الإمامية على خلافة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل، وإمامة الأئمة الأحد عشر من أولاده عليه السلام هو حديث السفينة الذي أخرج غير واحد من علماء الحديث ومن أعلام القوم، منهم: الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٢: ص ٣٤٣. و ج ٣: ص ١٥١ عن أبي ذر. ومنهم: أبو نعيم في حلية الأولياء ج ٤: ص ٣٠٦. ومنهم: ابن حجر الهيتمي في الصواعق: ص ١٥٣. ومنهم: السيوطي في الجامع الصغير ج ١: ص ٣٧٣. و ج ٢: ص ٥٣٣. ومنهم: ابن كثير في تفسيره ج ٤: ص ١١٣. ومنهم: الألوسي في تفسيره روح المعاني ج ٢٥: ص ٣٢، ومنهم: ابن أبي شعبة في المصنف ج ٦: ص ٣٧٢. ح ٣٢١١٥. ومنهم: ابن طاهر المقدسي في ذخيرة الحفاظ ج ٤: ص ٢١٣١ ح ٤٩٤٩. ومنهم: الذهبي في المنتقى: ص ٤٧٥. ومنهم: ابن قتيبة في المعارف: ص ٢٥٢. ومنهم: ابن الجوزي في تذكرة الخواص: ص ٣٢٣. ومنهم: ابن المغازلي في المناقب: ص ١٠٠، وغيرهم وهو حديث معتبر ورواته من كبار الصحابة والتابعين وأئمة

وغيرها في جعلهم الخليفة أبا بكر وبعده عمر وبعده عثمان^(١).

❦ الحديث وحفاظها الذين سوف يأتي ذكرهم إن شاء الله تعالى فقد رووا عن النبي ﷺ أنه قال: ما قريب بهذا المضمون أن مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك أو غرق أو هوى، والعبارات شتى، ولعل النبي ﷺ قاله كراراً وبعبارات مختلفة. ولا يخفى على من أمعن النظر فيه أن الحديث واضح الدلالة على إمامة أئمة أهل البيت عليه السلام؛ إذ أن النجاة قد ثبت لأهل السفينة من قوم نوح ومن تخلف عنها ولم يركبها غرق، فكذا من تمسك بإمامة أهل البيت عليه السلام، وركب هذه السفينة فله الأمان من العذاب والهلاك.

ومن الواضح أن الوجه في تشبيههم بالسفينة هو الأخذ بهداهم والتجنب من مخالفتهم؛ فإن الغرق والهلاك بمعنى عدم الإيمان والسقوط في العذاب، وهذا دليل لا يقبل التشكيك على وجوب التمسك بهم، وكل من وجب التمسك بهم وجبت طاعتهم، ومن وجبت طاعتهم وجبت إمامتهم، فيثبت بهذا الحديث خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل وإمامة الأئمة الأحد عشر من أولاده عليه السلام، وهذا خلاصة الاستدلال به.

وقد أشار الشافعي إلى صحة هذا الحديث في أبيات وهي:

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم	مذاهبهم في أبحر الغي والجهل
ركبت على اسم الله في سفن النجا	وهم أهل بيت المصطفى خاتم الرسل
وأمسكت حبل الله وهو ولاؤهم	كما قد أمرنا بالتمسك بالحبل
إذا افترت في الدين سبعون فرقة	ونيفاً على ما جاء في واضح النقل
ولم يك ناجٍ منهم غير فرقة	فقل لي بها يا ذا الرجاحة والعقل
أفي الفرقة الهلاك آل محمد	أم الفرقة اللاتي نجب منهم قل لي
فإن قلت في الناجين فأقول واحد	وإن قلت في الهلاك حفت عن العدل
إذا كان مولى القوم منهم فإتني	رضيت بهم لازال في ظلهم ظلي
رضيت علياً لي إماماً ونسله	وأنت من الباقيين في أوسع الحل

ذكرها العلامة الأميني رحمه الله في كتابه الغدير (ج ٢: ص ٣٠١) نقلاً عن رشفة الصادي،

والظاهر أن القصيدة في ذخيرة المآل للشيخ أحمد بن عبد القادر الشافعي. المخطوط.

(١) أها السنة الجماعة بدعوى التمسك بالسنة النبوية، لكنهم تركوا السنة القطعية الآمرة

❧ بالتمسك بالعترة الطاهرة، فكيف يمكن منهم الدعوى على أنهم تابعين لسنة رسول الله ﷺ مع أنهم قد تركوا السنن القطعية؟! منها: كقوله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». وأن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». والأئمة الطاهرين من عترة النبي ﷺ هم حملة العلوم وخزان الوحي وورثة جدهم رسول الله ﷺ، وأنهم واجب الاتباع في جميع الأحوال؛ لما دلّ على ذلك السنة النبوية.

وكيف لانتعجب من قوم تركوا سنة نبيهم ونبذوها وراء ظهورهم وأحلّوا محلّها بدعاً ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان ثم يسمّون أنفسهم اتباع السنة النبوية؟ ولكن العجب سوف يزول عندما نعرف بأن أبا بكر وعمر وعثمان ما كانوا يعرفون هذه التسمية أبداً فهذا أبو بكر يقول: لئن أخذتموني بسنة نبيكم لا أطيقها (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١٤. ومجمع الزوائد ج ٥: ص ١٨٤. وكنز العمال ج ٥: ص ٥٨٨، ح ١٤٠٤٦). كيف لا يطيق أبو بكر سنة النبي ﷺ؟! فهل كانت سنته ﷺ أمراً مستحيلاً؟ وكيف يدّعي أهل السنة أنهم متمسكون بها إذا كان إمامهم الأول مؤسس لمذهبهم لا يطيقها؟!

ألم يقل الله سبحانه وتعالى: ﴿ولكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ (سورة الأحزاب: ٢١) وقال: «لا يكلف الله نفساً إلّا وسعها» (سورة الطلاق: ٧) وقال: ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ (سورة الحج: ٧٨) فهل يرى أبو بكر وصاحبه عمر أنّ رسول الله ﷺ ابتدع ديناً غير الذي أنزل الله، فأمر المسلمين بما لا يطاق وكلفهم عُسراً؟ حاشاه فقد كان النبي ﷺ يقول: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا» (انظر صحيح البخاري ج ١: ص ١٠٠، ح ٧٨، كتاب العلم، باب ما كان للنبي ﷺ يتخولهم بالموعظة لكي لا ينفروا) وقال ﷺ: «يسروا ولا تعسروا وأسكنوا ولا تنفروا». (صحيح مسلم ج ٥: ص ١٤١، كتاب الجهاد، باب الأمر بالتيسير وترك التنفير). ولكن اعترف أبو بكر بأنه لا يطيق سنة النبي ﷺ، وهذا يؤكد أنه أحدث بدعة يطيقها حسب هواه، وما يتماشى مع سياسة دولته الحاكمة آنذاك. ولعلّ عمر بن الخطاب كان يرى هو الآخر بأن أحكام القرآن والسنة لا تُطاق، فعمد إلى ما يراه صحيحاً وعلى سبيل المثال أنه أفتى بترك الصلاة إذا أجنب الإنسان

ومنها: مخالفتهم لخبر الثقلين^(١) وخبر السفينة^(٢)

❖ ولم يجد الماء وكان هذا الفتوى منه في أيام خلافته (انظر صحيح البخاري ج ١: ص ٢١١١ ح ٣٢٦ كتاب التيمم، باب التيمم هل ينفخ؟. وصحيح مسلم ج ١: ص ١٩٣، الباب الأول من كتاب التيمم)، وبذلك أحدث بدعة في الدين في باب الطهارة وهكذا في سائر أبواب الفقه، وسوف نتعرض لها في محلّه إن شاء الله تعالى.

وأما عثمان فقد خالف السنّة النبويّة كما هو معروف حتى أخرجت عائشة قميص النبي ﷺ وقالت: لقد أبلى عثمان سنّة النبي ﷺ قبل أن يبلي قميصه، وحتى عابه الصحابة بأنّه خالف سنّة النبي ﷺ وسنّة الشيخين وقتلوه من أجل ذلك. (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٣: ص ٩. وتاريخ يعقوبي ج ٢: ص ١٧٥ وغيرهما).

وأما معاوية فحدث ولا حرج فإنّه عاند القرآن والسنّة وتحداهما، فبينما يقول النبي ﷺ: علي منّي وأنا منه لا يؤدي عني إلاّ علي (انظر المصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٤٩٥، ح ٨. والسنن النسائي ج ٥: ص ٤٥، ح ٨١٤٧، وغيره). وقوله ﷺ: «من سبّ علياً فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله» (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٣٢٣. والمستدرك للحاكم ج ٣: ص ١٢١. ونظم درر السمطين: ص ١٠٥، وغيرها). نجد معاوية قد بادر إلى سبه ولعنه، ولم يكف بذلك حتى أمر ولاته وعماله أن يسبّوه ويلعنوه، ومن امتنع منهم عزله وقتله. وهذا أمر ثابت قد سجّله التاريخ، وذكره المؤرّخون من أهل السنّة والجماعة، انظر إلى قضايا المعروفة في استشهاد حجر بن عدي وغيره، لاحظ شرح نهج البلاغة (ج ٢: ص ١١٦) فإنّ هؤلاء الذين ادعوا الخلافة في الإسلام رفضوا سنّة النبي ﷺ وأبدلوا مكانها بدعاً أحدثوها في الإسلام، فلاحظ.

(١) إنّ حديث الثقلين رواه طائفة كبيرة من علماء أهل السنّة والجماعة لا يحصى عددهم من الكثرة حتى أفرد السيد ناصر حسين في تميم موسوعته العظيمة الموسومة بـ «عبارات الأنوار» لوالده السيد حامد حسين اللكهنوي مجلداً كاملاً وضم إليه حديث السفينة، فكان حصيلة بحثه أنّ من رواه من الصحابة ٢٤ شخصاً ومن التابعين ١٩ شخصاً، ثم ذكر طبقات العلماء من رواه من القرن الثاني إلى القرن الرابع عشر، وسيأتي البيان والتفصيل حول الحديث سنداً ودلالة في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) إنّ حديث السفينة ممّا يأخذ بأعانة أهل السنّة والجماعة بضطّهم إلى الانقطاع عن الدن.

❶ الى أئمة أهل البيت عليهم السلام وهو قول رسول الله ﷺ: «لأنّ مثل أهل بيتي كمثّل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق أو هلك»، رواه القوم بطرق كثيرة عن عدة من الصحابة كأبي ذر وأبي سعيد الخدري وغيرهما، وقد ذكره المحدثون والمحققون من علماء القوم وكذلك الشارحون للسنة الكريمة والأقوال النبوية ذكروا معنى الحديث واعترفوا بدلالته على ما تذهب إليه الشيعة الإمامية وإليك نماذج من تلك الأقوال:

١- قال السهمودي في كتابه «جواهر العقدين» بعد ذكره لحديث السفينة تنبيهات، وقال لم أر من تعرّض لها... ثم قال في التنبيه الثاني: إنّ قوله ﷺ: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه» الحديث، وجهه النجاة ثبت لأهل السفينة من قوم نوح عليه السلام، وقد سبق في الذكر في حثّه ﷺ على التمسك بالثقلين كتاب الله وعترته، قوله ﷺ: «فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض...» فأثبت لهم بذلك النجاة وجعلهم وصلة إليهم فتمّ التمثيل المذكور، ومحصله الحثّ على التعلق بحبلهم وحبهم وإعظامهم شكراً لنعمة مشرفهم ﷺ والأخذ بهدي علمائهم ومحاسن أخلاقهم وشيمهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة، وأدى شكر النعمة الوافرة، ومن تخلف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان فاستوجب النيران... (جواهر العقدين: ص ٢٦٣ - ٢٦٤).

٢- وقال المناوي في شرح حديث السفينة: إنّ قوله ﷺ: «مثل أهل بيتي» أي فاطمة وعلي وابنيهما وبنيهما أهل العدل والديانة «فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»، وجه التشبيه أنّ النجاة تثبت لأهل السفينة من قوم نوح، فأثبت المصطفى ﷺ لأئمته التمسك بأهل بيته النجاة وجعلهم وصلة إليها، ومحصوله الحثّ على التعلق بحبلهم وإعظامهم شكر النعمة والأخذ بهدي علمائهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة وأدى شكر النعمة المترادفة، ومن تخلف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان فاستحق النيران... (انظر فيض القدير في شرح جامع الصغير ج ٢: ص ٦٥٨).

٣- وقال ابن حجر الهيتمي في كتابه «الصواعق» بعد ذكره لحديث السفينة: ووجه تشبيهه بالسفينة أنّ من أحبهم وعظمهم شكراً لنعمة مشرفهم وأخذ بهدي علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم وهلك في مفاوز الطغيان...

وخبر العدد^(١) وخبر فليتوال علياً^(٢)، وغيرها في متابعتهم أربعة أئمتهم، وغيرهم

➤ (الصواعق المحرقة: ١٥٣).

إلى غير ذلك مما جاء في كتب القوم، ولا يسعنا المجال ذكر جميعها، ولمن أراد التحقيق فيه فليراجع المجلد الرابع من كتاب عيقات الأنوار، فالحديث واضح الدلالة في إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وسيأتي تفصيل الكلام في شرح الحديث سنداً ومتناً إن شاء الله تعالى.

(١) لقد وردت النصوص النبوية الشريفة المتفق على صحتها عند جميع المسلمين في حصر عدد الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم باثني عشر إماماً، وأنّ عددهم عدد نساء بني إسرائيل، وفي بعضها عيّنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسمائهم وأوصافهم أخرجه الحموي في فرائد السمطين ج ٢: ص ١٣٢، ح ٤٣١. والقندوزي الحنفي في الينابيع ج ٣: ص ٢٨١. هذا وأنّ حصر الأئمة إلى اثني عشر قد ثبت بالأحاديث الصحيحة عند أهل السنة والجماعة بما فيهم البخاري ومسلم وغيرهما، انظر صحيح البخاري، كتاب الأحكام في باب جعله قبل إخراج الخصوم وأهل الرب من البيوت بعد المعرفة. وصحيح مسلم في كتاب الأمانة، باب الناس تبع لقريش. والخلافة في قريش وصحيح الترمذي في باب ما جاء في الخلفاء. وصحيح أبي داود في كتاب المهدي، وغير ذلك، وسيأتي ذكر مصادره إن شاء الله تعالى.

والظاهر أنّ المراد به حصر الإمامة الشرعية في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مادام العالم باقياً لا السلطة الظاهرية كما ادعاها بعضهم؛ ضرورة حصولها لغير أهل البيت عليهم السلام في أكثر الأوقات، فيكون ذلك قرينة على أنّ المراد من الحديث حصر الخلفاء الشرعيين في اثني عشر، وعليه فكما أنّ الأحاديث الصحيحة قد دلّت على أنّ الصلاة الظهر أربع ركعات في الحضر وصلاة المغرب ثلاث ركعات وصلاة الصبح ركعتان كذلك الحديث الوارد في المقام أنّه قد دلّ على أنّ عدد الأئمة من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثني عشر دون زيادة ونقصان.

وهذه الأحاديث لاتصح ولا تستقيم، إلّا إذا فسّرناها على أئمة أهل البيت عليهم السلام الذين تقول بهم الشيعة الإمامية وأهل السنة والجماعة هم المطالبون بحلّ هذا اللغز؛ إذ أنّ عدد الأئمة الاثني عشر الذي أخرجه في صحاحهم بقي حتى الآن لغزاً لا يجدون له جواباً.

(٢) أخرج أبو نعيم في كتابه «حلية الأولياء» بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من سره أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن غرسها ربّي فليتوال علياً من

في المسائل الدينية بعد علمهم بأنهم غير العترة وغير أهل البيت عليه السلام وغير علي عليه السلام وولده عليه السلام (١)

بـ بعدى وليوال وليقتد بالائمة من بعدى، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي رزقوا فهماً وعلماً، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي القاطعين فيهم صلتى، لا أنالهم الله شفاعتي (حلية الأولياء ج ١: ص ٨٦). ورواه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ١٧٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ١٠٣، ح ٣٤١٩٨. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٤٠. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ١: ص ٣٧٩، ح ٣، وغيرهم. وقد دل هذا الحديث على وجوب الاقتداء بأئمة أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل، وهم العترة الطاهرة، أولهم الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف - وفي الحديث تحذير للأمة من تكذيب فضلهم لئلا يقطعوا بذلك صلة رسول الله صلى الله عليه وآله ويحرموا شفاعته يوم القيامة، فليتأمل الباحثون ألا يشمل هذا الحديث أهل السنة والجماعة بتكذيبهم أئمة أهل البيت عليهم السلام وانقطاعهم إلى أئمة الجور الذين ادعوا الخلافة رغم ما أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله من لزوم اتباعهم لأهل بيته؟!!!

(١) لا يخفى أنّ من انقطع إلى الأئمة الأربعة من أهل السنة والجماعة من أصحاب المذاهب المعروفة وهم: أبو حنيفة ومالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل، هؤلاء لم يكونوا من الصحابة ولا من التابعين فلم يرهم النبي صلى الله عليه وآله ولم يرونه، فأكبرهم سنّاً أبو حنيفة فإنّ بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله أكثر من مائة عام لأنّ مولده كان سنة ثمانين للهجرة ووفاته سنة مئة وخمسين، وأمّا أصغرهم أحمد بن حنبل فكان مولده سنة خمس وستين ومئة وكانت وفاته سنة احدى وأربعين ومئتين، فهؤلاء أئمة أهل السنة الذين ينقطعون إليهم ويأخذون منهم معالم دينهم، فهل ترى فيهم واحداً من أئمة أهل البيت عليهم السلام رغم ما أمرهم النبي صلى الله عليه وآله من لزوم اتباع أهل بيته ضمن أحاديث صحيحة أخرجها جهابذة علماء أهل السنة.

هذا وأنّ أهل السنة والجماعة يدعون التمسك بالسنة النبوية فلماذا لم يتمسكوا بالأحاديث الواردة في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله ممّا يجب الاقتداء بهم، ولماذا تمسكوا بالمذاهب التي تأخرت إلى ذلك العهد وأين كان أهل السنة والجماعة قبل وجود تلك

ومنها: تفضيلهم أبا بكر وعمر على علي، وجمهورهم يفضلون عثمان عليه^(١)، وهم وسائر الصحابة رعايا له بمقتضى هذه السنن التي دلت على إمامته

❦ المذاهب؟ وبماذا كانوا يتعبدون وإلى من كانوا يرجعون؟ ثم ينقطعون إلى رجال لم يعاصروا النبي ﷺ ولا عرفوه، وإنما ولدوا بعدما وقعت الفتنة وبعدها تحارب الصحابة وقتل بعضهم بعضاً وكفر بعضهم بعضاً، وبعدها تصرف الخلفاء الأمانة والسلطة وتصرفوا في السنة النبوية باجتهاداتهم وآرائهم حسب ما يتمشى به مصالحهم وبعدها استولى يزيد بن معاوية على الخلافة واستباح مدينة الرسول ﷺ بجيشه واستبيحت الدماء وانتهكت الأعراض فكيف يركن العاقل إلى أولئك الأئمة الذين هم من الطبقة التالية منهم؟! وأن الطبقة السابقة لهم قد تدنست بأحوال الفتنة وتغذت بألبانها المتلونة وشبت وترعرعت على أساليبها الماكرة الخادعة وقلدتها أوسمة العلم المزيفة، فلم يبرز للوجود منهم إلا الذين رضيت عنهم ورضوا عنها.

وهل يشك مسلم عرف القرآن والسنة النبوية وعرف التاريخ الإسلامي بأن الشيعة الذين يقلّدون عترة النبي ﷺ هم أتباع السنة النبوية وليس لأحد غيرهم أن يدعيها؟ ولذلك ترى اضطّر أهل السنة والجماعة للقول بإمامة البر والفاجر؛ لأنهم رفضوا النصوص التي صرح بأن الخلافة لعترة النبي ﷺ والشيعة امتازوا بالقول بوجود عصمة الإمام، فلا تصح الإمامة الكبرى وقيادة الأمة إلا للإمام المعصوم وليس في هذه الأمة بشر معصوم إلا الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

(١) إذا راجعنا المصادر التاريخية الإسلامية الموثوقة بها لوجدناها ظاهرة في أن سياسة السلطة الحاكمة عقيب وفاة رسول الله ﷺ اقتضت المواجهة القهرية والعدوانية ضد أهل البيت النبي ﷺ وقد اعتبرت جهودها وجنودها في عزل أهل البيت ﷺ عن المجتمع الإسلامي آن ذاك، وقد وصلت إلى درجة بحيث إن الصحابة - غير الشيعة منهم - والخلفاء والملوك والأمراء الذين حكموا المسلمين في عهد أبي بكر وحتى عهد الخليفة العباسي محمد بن الرشيد المعتصم لم يكونوا يعترفوا بخلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، بل منهم من كان يسبه ويلعنه على المنابر، ولما كان عهد المعتصم الذي كثر فيه الزنادقة والملحدون والمتكلمون، وولى عهد الخلافة الراشدة، واشتغل الناس بمشاكل هامشية محنة

➤ أحمد بن حنبل في قوله بقديم القرآن، وأصبح الناس يدينون بدين ملوكهم، وبأن القرآن مخلوق وما جرى في تلك الأيام من المحادثات والمشاجرات التي ذكرها علماء الكلام والتاريخ، فلا نطيل في ذلك ونراجعكم إلى كتاب طبقات الحنابلة ج ١: ص ٢٩٢.

ولمّا تراجع أحمد بن حنبل عن قوله الأوّل خوفاً من المعتصم وخرج من محنته واشتهر بعد ذلك في عهد المتوكّل بين أهل الحديث عند ذلك ألحق الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلفاء الثلاثة، ولعلّ أحمد بن حنبل بهرته الأحاديث الصحيحة الواردة في فضائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والتي ظهرت رغم أنف الحكام فهو القائل: إنّه لم يرد في أحد من الناس من الفضائل بالأحاديث الحسان مثل ما ورد في علي بن أبي طالب عليه السلام (انظر الفيض القدير: ج ٤ ص ٤٦٨. والغدير ج ١: ص ٣٠١).

وعند ذلك رجع بخلافته واعتبرها صحيحة بعدما كانت عندهم منكورة، فقد جاء في طبقات الحنابلة عن ابن أبي يعلى بالإسناد عن ديرة الحمصي قال: دخلت على أحمد بن حنبل حين أظهر التبريع بعلي - رضي الله عنه - فقلت له: يا أبا عبدالله إنّ هذا طعن على طلحة والزبير، فقال: بسّما قلت، وما نحن وحرب القوم وذكرها؟ فقلت: أصلحك الله إنّما ذكرناها حين ربّعت بعلي وأوجبت له الخلافة وما يجب للأئمة قبله!

فقال لي: مايمعني من ذلك؟! قلت: حديث ابن عمر فقال لي: عمر خير من ابنه فقد رضي علياً للخلافة على المسلمين وأدخله في الشورى، وعلي قد سمى نفسه أمير المؤمنين، أفأقول أنا ليس للمؤمنين بأمر؟! قال: فانصرفت عنه (طبقات الحنابلة ج ١: ص ٢٩٢).

فإنّ هذه القضية تُبيّن لنا بأنّ أهل السنة لم يقبلوا خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولم يقولوا بصحتها إلّا بعد أحمد بن حنبل، ثم إنّ في الحديث إشارة إلى ما قاله عبدالله بن عمر، فإنّ الرجل كان من النواصب الكبار الذي يعرف ببغض صريح لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذا أنّه امتنع عن البيعة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وأسرع يبايع الحجاج بن يوسف الثقفي المعروف بالفسق والجريمة والاستهتار بالدين. أخرجه الحاكم في المستدرك ج ٣: ص ٥٥٦. وانظر السنن البيهقي ج ٨: ص ١٩٢. وانظر تاريخ

🔸 الطبري وكتب التاريخ الأخرى، وكذلك انظر حديث: لكلّ غادر لواء يوم القيامة، صحيح البخاري، كتاب الفتن.

وما أخرجه ابن عساكر في كتابه تاريخ مدينة دمشق (ج ٤: ص ٦٩) من أنّ الحجاج كان يقول: يزعم ابن مسعود أنّه يقرأ قرآناً عند الله والله ما هو إلّا رجز الاعراب، وكان يقول: اتقوا الله ما استطعتم، فليس فيه مثوبة، واسمعوا واطيعوا لأمير المؤمنين عبد الملك بن مروان فإنّها مثوبة.

وقد كشف عبدالله بن عمر عن مكنون قلبه وأباح بخالص سره عندما حدّث بأنّه لا يعد للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) فضلاً ولا فضيلة ولا منقبة واحدة تجعله على الأقل في المرتبة الرابعة بعد عثمان بن عفان.

وإليك هذه الحقيقة التي أخرجها المحدثون والمؤرخون وهي التي تعرب بالصرامة عن نفسية ابن عمر الحاقدة والمبغضة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولكلّ الأئمة من العترة الطاهرة (عليهم السلام).

قال عبدالله بن عمر وهو يفسّر حديث النبي ﷺ في قوله: «الخلفاء من بعدي اثني عشر، كلّهم من قريش»، قال: يكون على هذه الأمة اثنا عشر خليفة أبو بكر عمر عثمان معاوية وابنه - ملكا الأرض المقدسة - والسفاح وسلام ومنصور وجابر والمهدي والأمين وأمير العصب، كلّهم من بني كعب بن لؤي، كلّهم صالح لا يوجد مثله (تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ١٤٠. وتاريخ مدينة دمشق ج ٦٥: ص ٤٠٨ - ٤٠٩، وغير ذلك).

ألا يتعجّب الباحث الخبير من أهل السنّة والجماعة من هذا الفقيه المعظّم عندهم كيف يحزّف الحقائق ويقلّبها، فيجعل معاوية وابنه يزيد والسفاح من أفضل العباد؛ إذ يقول بصرامة: كلّهم صالح ولا يوجد مثله.

وقد أعمى بصره الحقد والجهل، كما أعمى بصيرته الحسد والبغض، فلم لم ير لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) فضلاً ولا فضيلة فيقدم عليه معاوية الطليق وابنه يزيد الزنديق والمجرم السفاح، وما عشت أراك الدهر عجباً.

فعبداً لله بن عمر هو ابن أبيه حقاً، فإنّ الولد على سر أبيه، ولا يستغرب فإنّ كلّ إناء بالذي

على جميعهم ووجوب طاعته عليهم^(١)، وخبر: «أول أمتي سلماً وأكثرهم علماً

☞ فيه ينضح، فأبوه عمل بكلّ جهوده لإبعاد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة واحتقاره في أعين الناس.

وهذا ابنه الحاقد البغيض رغم وصول الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إلى الخلافة بعد مقتل عثمان وقد بايعه المهاجرون والأنصار نراه امتنع عن مبايعته وعمل بكلّ جهوده على إطفاء نوره وتأليب الناس عليه لإسقاطه، فجعل يحدث ويوهم المسلمين بأنّ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لا فضل له كسائر الناس العاديين.

وقد قدم عبدالله بن عمر الدولة الأموية وتوّج معاوية وابنه يزيد بتاج الخلافة كذباً وافتراءً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعترف بخلافة السفاح والمنصور وكلّ فساق بني أمية على سيد المسلمين وولي المؤمنين بنص القرآن والسنة الكريمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رغم وقوعها، وأنّ هذا الشيء عجيب.

(١) لا يخفى أنّه إذا اعترف أهل السنة والجماعة بصحة الأحاديث المتقدّمة ذكرها كحديث الثقلين، وحديث المنزلة، وحديث السفينة وغيرها من السنن القطعية التي أخرجها علماء أهل السنة والجماعة فقد شهدوا على أنفسهم بالضلالة ضمناً؛ لأنّهم لم يتمسكوا بالعترة الطاهرة، واعتنقوا مذاهب واهية ما أنزل الله بها من سلطان ولا وجود لها في السنة النبوية. وبهذا يتبين لنا أنّ أهل السنة والجماعة كانوا يرفضون السنة النبوية، ويجتهدون بأرائهم في قبال تلك النصوص الصريحة وفقاً لمصالحهم الدنيوية. ومن أجل الوصول إلى الحكم والرئاسة، وأول موقف رهيب خطير الذي اتفق في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرفض مثل تلك النصوص والسنة النبوية هو موقف عمر بن الخطاب عندما أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكتب لأُمته ذلك الكتاب الذي يعصم المسلمين من الضلالة، فاعترض عليه عمر بن الخطاب وقال: إنّ الرجل ليهجر حسبنا كتاب الله، وقد عبّر ابن عباس عن ذلك اليوم بـ«رزية يوم الخميس». وأخرج هذا الحديث جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن والتأريخ (انظر صحيح البخاري ج ١: ١١٩، ح ١١٢، كتاب العلم، باب كتابة العلم. وج ٤: ص ٤٩٠، ح ١٢٢٩، كتاب الجهاد والسير، باب جوائز الوفاء. وصحيح مسلم ج ٥: ص ٧٦، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء. ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٣٢٤ وغيرها). ولا يخفى على المؤمن الغيور من أنّ

وأعظم حلماً»^(١) الثابت الصحة لديهم حسب ما صححه ابن جرير^(٢) وابن

اعتراض عمر يعتبر من أعظم التجاسر على النبي ﷺ، ولذلك قال ابن عباس: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب الذي يعصم الأمة من الضلال والاختلاف، فإن موقف عمر هذا من الجسارة على النبي ﷺ، كان في حين أنه يعلم أن أوامر النبي ﷺ واجبة الامتثال؛ لما قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿اطيعوا الله واطيعوا الرسول﴾ (سورة النساء: ٥٩). ولكن عمر بن الخطاب وحزبه خالفوا أمر الرسول ﷺ صراحة وقالوا: حسبنا كتاب الله لا حاجة إلى سنة رسول الله ﷺ؛ لعلمه أن الرسول ﷺ يريد تأكيد الأمر في الإمامة لعترته الطاهرة وللإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فلو علم أن الأمر غير ذلك لبادر بالدواة والقلم والقرطاس إليه ﷺ كما هو واضح ظاهر، فلاحظ.

وبطبيعة الحال أن عمر بن الخطاب لما كان يرى عدم التقيد بالسنة النبوية، وكان يرفض النصوص القطعية من السنة النبوية الواردة في إمامة العترة الطاهرة ولم ير لنفسه مانعاً عن ذلك حتى من الاجتهاد في مقابل النصوص فأنصاره من الصحابة والتابعين وغيرهم أيضاً على شاكلته فاقصدوا به وبيدعه وتركوا سنة رسول الله ﷺ بتركهم الأحاديث الصحيحة والصريحة الواردة في إمامة العترة الطاهرة؛ إذ لا يشك الباحث الخبير لو درس النصوص النبوية وسيرته الشريفة وعرف التأريخ الإسلامي بأن النبي ﷺ هو الذي عين الأئمة الاثني عشر، ونص عليهم ليكونوا خلفاء من بعده وأوصيائه على أمته.

ومما يزيد الباحث يقيناً أن الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام لم يتلمذوا على أي واحد من علماء الأمة، فلم يرو لنا أصحاب التواريخ ولا المحدثون وأصحاب السير بأن أحد الأئمة من أهل البيت عليهم السلام تلقى علمه من بعض الصحابة أو التابعين، كما هو الحال بالنسبة إلى علماء الأمة وأنتمهم.

وكيف لانتعجب من الذين يزعمون بأنهم أهل السنة والجماعة وهم جماعات متعددة حنفية ومالكية وشافعية وحنبليّة، ولكنهم اجتمعوا واتفقوا على تصحيح خلافة السقيفة الجائرة وتركوا أهل بيت النبي ﷺ وعترته الطاهرة بتركهم الحديث الثقلين، وحديث المنزل، وحديث السفينة، وحديث الطير وحديث الغدير وغيرها.

عبدالبر^(٣) وهو مروي في مسند أحمد بطريق ثابت الصحة^(٤).

وخبّر أخوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له دون غيره^(٥) وخبّر اختار الله من أهل الدنيا

❧ دمشق ٤٢: ص ١٢٨. ونظم درر السمطين: ص ١٢٨. وانساب الأشراف ج ٢: ص ١٠٤، ح ٣٩. وذخائر العقبى: ص ٧٨. وكنز العمال ج ١٣: ص ١١٤، ح ٣٦٣٧٠. وأسد الغاية ج ٥: ص ٥٢٠ في ترجمة فاطمة الزهراء بنت رسول الله سلام الله عليها! ومجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠١ و ١١٤. والمرقاة في شرح المشكاة ج ٥: ص ٥٦٩. والسيرة الحلبية ج ١: ص ٢٨٥. وعليه فكما أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل من غيره بكل الجهات والناس رعاياً له ومأمورين بإطاعته فكذاك الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بهذه النصوص.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) الاستيعاب ج ٣: ص ٣٦.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٢٦ قد رواه أحمد بن حنبل عن أبي أحمد عن ابن طهمان عن نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار قال: وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... ثم قال أبو عبد الرحمن: وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث قال: أو ماترطين أني زوجتك....

(٥) حديث المؤاخاة من الأحاديث الذي ورد في كتب أهل السنة والجماعة بطرق عديدة وسوف يأتي بيان صحة أسناده ودلالته على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام إن شاء الله تعالى، وملخصه أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم آخى بين أصحابه وترك علياً حتى بقي آخرهم لا يرى له أخاً، فقال: يارسول الله آخيت بين أصحابك وتركني؟

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما تركتك لنفسي، أنت أخي وأنا أخوك، فإنّ ذكرك أحدٌ قتل: أنا عبدالله وأخو رسوله، لا يدعيها بعدك إلّا كذاب، والذي بعثني بالحق ما اخترتك إلّا لنفسي...».

(رواه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ١: ص ١٧٧، ح ١، نقلاً عن أحمد بن حنبل. ورواه أحمد في مسنده ج ١: ص ٢٣٠. وفي كتاب فضائل الصحابة ج ٢: ص ٧٦٥، ح ١٠٥٥. وص ٧٩٢ ح ١٠٨٥. وص ٨٢٩ ح ١١٣٧. والترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠٠، ح ٣٨٠٤. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٤. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤: ص ٣٢٤ ج ٩: ص ١٢١ - ١٢٢. وابن أبي الشيبه في المصنف ج ٧: ص ٥٠٧ ح ٧٨ والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ١٢٥، ح ٨٤٥١. وأبو يعلى الموصلي في مسنده

رجلين أحدهما النبي ﷺ وثانيها علي عليه السلام^(١).

ج ٤: ص ٢٦٨، ح ٢٣٧٩. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٢: ص ٣٢١. وابن سعد في طبقاته ج ٣: ص ١٦. وابن المغازلي في مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٨٨ ح ٥٧ و ص ٨٩ ح ٦٠. والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج ١٢: ص ٢٦٣ في ترجمة عمران بن سوار. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ١٨ و ص ٥١ و ص ٥٢. وابن الأثير في أسد الغابة ج ٤: ص ١٦ في ترجمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٧: ص ٢٥٠. وابن هشام في السيرة النبوية ج ٣: ص ٣٦. وابن حبان في السيرة النبوية: ص ١٤٩. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٥٩٨، ح ٣٢٨٧٩، و ص ٦٠٨ ح ٣٢٩٣٨ و ج ١٣: ص ١٤٠، ح ٣٦٤٤٠ وغير ذلك.

هذا والغرض من مؤاخاته ﷺ للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام تعريف منزلته وبيان فضله على غيره؛ لأنّ النبي ﷺ كان يؤاخي بين الرجل ونظيره كما دلّ عليه بعض الأخبار الواردة في كتب القوم (انظر مطالب السؤول: ص ٨٧ و ٨٨. وكفاية الطالب: ص ١٩٤. والرياض النضرة: ص ١٨٧. وينايع المودة ج ١: ص ١٧٨، وغير ذلك) فإنّ ذلك أقرب إلى التعاون والتعاقد، وأوجب للتأليف، فيكون الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هو النظير لرسول الله ﷺ كما هو المستفاد من فعل الرسول ﷺ، ولذلك ترى أنّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام قد احتج بهذا الخبر يوم الشورى. (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ١٦٧).

(١) أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أبي هريرة قال: قالت فاطمة - رضي الله عنها - يارسول الله زوّجتنني من علي بن أبي طالب هو فقير لا مال له، فقال: «بافاطمة أما ترضين إنّ الله عزوجل اطلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين أحدهما أبوك والآخر بعلك». (المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٩). ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج ١١: ص ٧٧. والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج ٤: ص ٤١٨ في ترجمة أحمد بن صالح أبو جعفر المصري. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ١٣٥ - ١٣٦. وكنز العمال ج ١٣: ص ١٠٩، ح ٣٦٣٥٥. وتذكرة الخواص لسبط بن الجوزي الحنفي: ص ٣٠٨. والرياض النضرة لمحب الدين الطبري الشافعي ج ٢: ص ٢٤٠. والكشف الحثيث لسبط بن

➤ العجمي: ٢١٦ وغيرهم.

وأخرج الهيثمي بسنده عن علي بن الهلال قال: دخلت على رسول الله ﷺ في مكانه الذي قبض فيه فإذا فاطمة عند رأسه قال: فبكت حتى ارتفع صوتها فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها، فقال: «حبييتي فاطمة ما الذي يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة من بعدك، قال: يا حبييتي أما علمت إن الله اطلع على الأرض اطلاعة فاختر منها أباك فابتعته برسالته ثم اطلع على الأرض اطلاعة فاختر بعلك، فأوحى الله إليّ أن أنكحك إياه يا فاطمة، ونحن أهل بيت قد أعطانا الله سبع خصال لم يعط أحداً». (مجمع الزوائد ج ٨: ص ٢٥٣).

أقول: وغيره بهذا المضمون كثير فعلى سبيل المثال انظر المعجم الكبير ج ٤: ص ١٧٢. وكفاية الطالب للكنجي الشافعي: ص ٢٩٦. والمناقب لابن المغازلي: ص ١٠١، ح ١٤٤. والمناقب للخوارزمي: ص ٦٢. وينايع المودة ج ٣: ص ٢٦٩ ح ٣٣. وكنز العمال ج ١١: ص ٦٠٤، ح ٣٢٩٢٣. وراجع الغدير ج ٣: ص ٢٠ - ٢٣.

أقول: إن الباحث لو أمعن النظر في الأخبار والأحاديث وغيرها ممّا تدلّ على أنّ مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قد اختاره الله تعالى من بين عباده الصالحين بعد أن اختار منهم أفضل خلّاقه وأشرف أنبيائه سوف يجد بوضوح؛ بأنّ الاختيار يكون من الله سبحانه الذي بيده الملك وينتهي إليه الكلّ، وهو الذي خلق الإنسان منعوتاً بنعت الاختيار وأعطاه خيرته كما أعطاه خلقه، ولا شك أنّ روح الإيمان هو التسليم أمام الله تعالى، وإذا انتهت المسألة إلى الله العالم الحكيم والنبي الذي يتحدّث عن الله سبحانه ويسير بأمره، فإنّ عدم التسليم إليهما دليل على الضلال والانحراف حيث لا يوجد أدنى اشتباه في أوامره سبحانه وتعالى، إضافةً إلى أنّ ما أمره حافظ لمنافع الإنسان نفسه ولا يعود شيء على ذاته المقدسة، فهل يوجد إنسان عاقل يستحقّ مصالحه برجله بعد تشخيص هذه الحقيقة؟

والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

فالخبر المذكور يدلّ على أنّ الامام أمير المؤمنين عليه السلام طاعته واجبة على جميع

وهو خبر حسن^(١) إلى غير هذه من السنن الثابتة الحجية عندهم التي دلّت على أفضلية علي عليه السلام من عامّة الصحابة فخالفوها عن علم وعمد^(٢).
ومنها: تفسيقهم من سبّ الشيخين، بل بعضهم قد حكم بكفره، نصّ عليه القاضي عياض^(٣)

➤ المسلمين كافة كطاعة النبي ﷺ؛ إذ أنّه كما اختار الله نبيه للناس وبعثه بالرسالة وأوجب طاعته على الناس، فكذلك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّ الله تعالى اختاره وصيّاً وولياً للنبي ﷺ على الناس، فيجب طاعته والانقياد لأوامره ونواهيه، كما لا يخفى ذلك على الخبير المتتبع، فلا حظ.

(١) قال الحاكم وهذا حديث صحيح ولم يخرجاه المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٩.
(٢) لا يخفى أنّ النصوص النبوية الواردة في خلافة العترة الطاهرة كثيرة متواترة صريحة قد رواها أكثر الصحابة، وأنّ حياة النبي ﷺ كانت مليئة مفعمة بتلك النصوص منذ يوم الإنذار فما بعده من الأيام حتى سُجّي على فراش الموت فاجتمع الناس في حجرته فصارت حجرته غاصّة بأصحابه، فخطب فيهم وذكر في خطبته الشريفة حديث الثقلين وغيره، فكلّ واحد من تلك النصوص نصّ جليّ في إمامة عترته الطاهرة، وذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد. (سورة ق: ٣٧). ولكن بعد التحاقه ﷺ بالرفيق الأعلى استأثروا بالأمر يوم السقيفة متولينّ نصوصه وكأنّهم لم يكونوا من الأمة ولم يسمعوا منه شيئاً كقول الشاعر حيث قال:

وأصبح أقوام يقولوا ما اشتها
ويطفون لما غال زيدا غوائل

فخالفوا النصوص ونقضوا محكماتها عن علم وعمد، وسيأتي ذكر النصوص النبوية وشرح الكلام فيها مفصلاً. وكذلك ذكر أحداث السقيفة وما جرى بعد وفاة النبي ﷺ إن شاء الله تعالى.

(٣) وهو الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المتوفى سنة ٥٤٤، ترجمه كثير من أرباب معاجم التراجم، قال ابن خلكان في كتابه وفات الأعيان ج ٣: ص ٤٨٣؛ وكان إمام وقته في حديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، وصنف التصانيف المفيدة...

في شفائه^(١) وهم عالمون بأن من سبَّهما وسبَّ غيرهما إنما فعل ذلك ليس لسبق
 حقد منه عليهم^(٢)

وقال الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء: الإمام العلامة الحافظ الأوحد شيخ
 الإسلام، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض
 اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي، ولد سنة ست وسبعين وأربعمئة... وولي القضاء وله
 خمس وثلاثون سنة ولم يكن أحد بسبته في عصر أكثر تأليف من تأليفه له كتاب الشفاء في
 شرف المصطفى... انظر سير أعلام النبلاء ج ٢٠: ص ٢١٢، رقم ١٣٦. وكشف الظنون ج ٢:
 ص ١٠٥٢ و ١٠٥٥.

(١) الشفاء ج ٢: ص ١١٨.

(٢) لا يخفى أن كثيراً من المشاغبين يتهمون الشيعة بأنهم ضد الصحابة، وأنهم يسبون
 ويشتمون الصحابة؛ ليشيروا بذلك السامعين والعوام ضد الشيعة ويقطعوا بذلك الطريق على
 الباحثين، في حين أن الشيعة منزّه عن سب الصحابة وشتمهم، بل إنهم يحترمون الصحابة
 المخلصين الذين سماهم القرآن بـ«الشاكرين».

ولكن لنا كلام مع الذين يقولون بأن سب الصحابة حرام مطلقاً، أو أنه يوجب الكفر،
 وذلك استناداً ببعض الروايات الدالة على حرمان من سب الصحابة من الشفاعة.

وأنا لأتقصّد بنقد هذه الروايات الدفاع عن الذين يسبون بعض الصحابة؛ لأنّ السب
 والشتم ليس من شأن من كان في حالة سيطرة المنطق والعقل على من ليس كذلك، فلا
 يرتكبها العاقل حينئذٍ فضلاً عن الأتقياء الأبرار التابعين للأئمة الأطهار عليهم السلام، وإنما غرضنا
 بيان تهافت منطق هذه الأحاديث في منح الشفاعة والحرمان منها؛ لأنّ هذا المنطق يقول:
 بأنه يجوز للصحابي أن يحكم بفسق صحابي آخر أو بكفره، وأن يسبّه ويهينه ويضربه
 ويحبسه ويشهر عليه السلاح ويقتله أو يكيد به ويقتله بالسم أو الاغتيال، ويجوز أن يستعمل
 كلّ الأساليب السياسية والمناورة والمخادعة ضده، وأن يخرج على إمام زمانه ويسبب
 انشقاقاً في الأمة وحروباً يقتل فيها عشرات ألوف من المسلمين وأن يرتكب كلّ
 المحرمات.... ولا بأس بذلك كلّهُ، مغفور له ومشمول لشفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو مستحق
 للجنة بدون الشفاعة!!

أما غير الصحابة من المسلمين فلو انتقد صحابياً ولو انتقاداً صغيراً فقد شمله مرسوم الحرمان النبوي من الشفاعة وصار مخلداً في النار، وهذا وحده يكفي للحكم بالقتل والتنكيل!! فإنّ هذا النوع من المنطق أشبه شيء بالإشكال في الحبة ويأكل القُبّة، ولا يمكن أن يكون ممّا أنزله الله على رسوله ﷺ، بل إنّ صيغة «لا تسبّوا أصحابي» وأمثاله يصعب تعقل صدورهما عن النبي ﷺ؛ لأنّ مخاطبيه هم الصحابة وظاهره يشمل جميع الناس فكيف يقول لهم النبي ﷺ: «لا تسبّوا أصحابي» ويستثنيه عن ذلك!! لا سيما أنّ بعض موارد هذه الأحاديث كان ممّا وقع السبّ بينهم، وقد نهى النبي ﷺ فيه عن سبّ أصحابه، كما ورد في حديث عن أبي سعيد أنّه قال: كان بين خالد بن وليد وبين عبدالرحمن بن عوف شيء فسبه خالد فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبّوا أحداً من أصحابي» (صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦: ص ٩٣) وغير ذلك.

وعلى فرض شمول قوله ﷺ لهم: «لا تسبّوا أصحابي» فنسأل ما تقولون في معاوية بن أبي سفيان الذي كان يسبّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام طوال أربعين سنة وأنّه سنّ هذه السيئة بين الناس حتى قد سبّ الناس الإمام عليه السلام مدة سبعين أو ثمانين سنة؟! ألم يكن معاوية منهياً عن سبّ الصحابة؟

أو لعلّ هذا الحديث وأمثاله مخصوص بسبّ غير رجال أهل البيت عليه السلام مع ماورد في حقهم من الآيات والروايات مثل قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ سورة شوری: ٢٣.

وقوله تعالى: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾ سورة الاحزاب: ٣٣.

وقوله ﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسّكتم بهما لن تضلّوا من بعدي أبداً...» ووقوله ﷺ: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق» وقوله ﷺ: «حب علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق» وعشرات غيرها من الآيات والروايات المتفق على صدورهما من النبي ﷺ بين الفريقين. على أنّ الإسلام قد ركّز مكانة العترة الطاهرة من النبي ﷺ بحيث لا يتصوّر لأحد

ولا متابعة للهوى بل متابعة للهدى من خبر ستة لعنتهم^(١)، وخبر ليس يضل بعدي عنها غير الهالك^(٢)، وما دلّ على هلكة المتقدم على العترة، وأن المتأخر عنهم هالك^(٣)،

➡ النيل إلى تلك المنزلة إلى يوم القيامة فهل يمكن القول بأنّ قانون حرمان الشفاعة لا يشمل النواصب من الصحابة الذين كانوا ينصبون العداء لأهل بيت النبي ﷺ، ولكنه يشمل لمن ينقص في بعض الصحابة، فالباحث المنصف لو درس هذه الأحاديث دراسة علمية يرى بوضوح أنّ هذه الأحاديث من مختلقات بني أمية ومن دسائسهم الذي أرادوا بذلك منع الناس من سبّ النواصب، وسيأتي البحث فيه مفصلاً في محله إن شاء الله تعالى.

(١) أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ستة لعنهم الله وكلّ نبي حجاب، المكذب بقدر الله، والزائد في الكتاب الله، والمتسلط بالجبروت يذل من أعزّ الله، ويعزّ من أذلّ الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسنتي، ثمّ قال الحاكم: وهذا الحديث صحيح الاسناد، ولا أعرف له علّة ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج ١: ص ٣٦). وأخرجه الحاكم في ج ٤: ص ٩٠. وكذا عمرو بن أبي عاصم في كتابه السنّة: ص ١٤٩، ح ٣٣٧. والهيثمى في موارد الضمأن إلى زوائد أبي ابن حبان: ص ٤٩. والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢: ص ٤٦، ح ٤٦٦٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٦: ص ٨٧، ح ٤٤٠٣٢ وغير ذلك.

(٢) أخرج القندوزي الحنفي في كتابه يبايع المودة ج ٢: ص ٢٨٥، ح ٨١٦، بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لن تضلّوا وتهلكوا وأنتم في مولاة علي، وإن خالفتموه فقد ضلّت بكم الطرق والأهواء في النفي فاتقوا الله في ذمة الله». وأخرجه ابن المغازلي في المناقب: ص ٢٢، ح ٢٩٢ مع اختلاف في اللفظ.

(٣) أخرج ابن حجر في كتابه الصواعق المحرقة: ص ٢٢٨ حديث الثقلين بطريق عديده وقال: في رواية صحيحة كأني قد دعيت فأجبت، وأني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكد من الآخر: كتاب الله عزوجل وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.... فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم... ثمّ قال: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً...

وما دلّ على تركهما^(١) للسنن العديدة بتأمرهما على العترة فاستباحا ما حرّمه الله من العترة وتقدّما عليهم^(٢).

❦ وأخرج مثله الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ج ٥: ص ١٩٥. وج ٩: ص ١٦٤. وعمر بن أبوعام في كتابه السنّة: ص ٦٢٣، ح ١٥٢١. والطبراني في معجم الكبير ج ٣: ص ٦٦، ح ٢٦٨١. والسيوطي في الدر المنثور ج ٢: ص ٢٨٥. وابن أبي الحديد في شرح النهج ج ٧: ص ٧٦. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ١: ص ١٢٠ ح ٤٧. وج ٢: ص ٤٢٨، ح ٢٠٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ١٨٦، ح ٩٤٦ و ص ١٨٨، ح ٩٥٧، وغيرهم. ولا شك أنّ العترة الطاهرة من أهل بيت النبي ﷺ هم أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ بدليل حديث الثقلين المروي في كتب الفريقين المسلم صدوره من النبي ﷺ، وقد تقدم ممّا في الهامش ذكر بعض مصادر هذا الحديث من مصادر أهل السنّة والجماعة، فالنبي ﷺ قد جعل في هذا الحديث أهل بيته الطاهرين المعصومين منار الهدى وأماناً من الضلالة والعمى. وغيره من الأحاديث كحديث السفينة الذي قد مرّ ذكره في الكتاب وذكرنا بعض مصادره من كتب أهل السنّة والجماعة في الهامش وحديث ﷺ: «أنا وأهل بيتي شجرة واحدة أصلها في الجنة وأغصانها في الدنيا، فمن شاء أن يتخذ إلى ربّه سبيلاً فليتمسك بها» (الصواعق المحرقة: ص ١٥٠، ذيل الآية الرابعة في فضائل أهل البيت. وشواهد التنزيل ج ١: ص ٣٨٠) وغير ذلك

فهذه الأحاديث كغيرها من الأحاديث التي جاءت في كتب أهل السنّة والجماعة وهي تشير إلى أنّ المسلمين إذا أطاعوا العترة الطاهرة من أهل بيت النبي ﷺ قد سعدوا في الدنيا والآخرة، وإلّا فهم في واد الضلال والهلاك.

(١) أي الشيخين أبابكر وعمر.

(٢) اتفق المؤرخون والمحدثون على أنّ أبابكر وعمر قد استباحا حرمة أهل بيت النبي ﷺ. وقد بات من المشهورات الواضحات ما حدث في السقيفة وردّ فعل العترة الطاهرة من أهل بيت النبي ﷺ واعتزال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مع أهل بيته وأصحابه في داره وردّهم بيعة أبي بكر بعد أن دعوا إليها في تفاصيل سجلها التاريخ؛ إذ لمّا عرف أبوبكر وعمر ومن معهما من الناس أنّه لو امتنع الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام عن البيعة، فإنّ شرعية السلطة

﴿ ستظل منقوصة، ولن يتم الأمر إلا إذا أمضاه الإمام عليه السلام، فحاولوا بالضغط عليه وإخراجه بالعنف والقوة للبيعة حتى التفت عمر بإشارة إلى الإمام عليه السلام.

وقال لأبي بكر: ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟! فقال أبو بكر لمولى له اسمه قنفذ: اذهب فادع لي علياً، فذهب إلى الإمام علي عليه السلام فقال الامام عليه السلام له: ما حاجتك؟ قال: يدعوك خليفة رسول الله!!!

فقال الإمام عليه السلام: لسريع ما كذبتم على رسول الله ﷺ!! فرجع قنفذ وأبلغ الرسالة، وقال عمر ثانية: لا تمهل هذا المتخلف عنك بالبيعة، فقال أبو بكر لقنفذ وأدى ما أمر به، فرفع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام صوته، وقال: سبحان الله لقد ادعى ما ليس له. فرجع قنفذ وأبلغ المقال، فلما سمع أبو بكر ذلك بعث إليهم عمر ليخرجهم من بيت فاطمة وقال له: إن أبوا فقاتلهم.

فأقبل عمر بن الخطاب بقبس من نار إلى دار فاطمة وهو يقول: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنّها على من فيها، فقبل: يا أباحفص أنّ فيها فاطمة، قال: وإن، فلقيته فاطمة عليه السلام فقالت: يا ابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟ فقال عمر: نعم، فنادت عليه السلام بأعلى صورتها يا أبت يا رسول الله ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن قحافة. (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ١٩٨. وتاريخ اليعقوبي ج ١: ص ١٠٥. والعقد الفريد ج ٣: ص ٢٥٠ - ٢٥٤. والإمامة والسياسة ج ١: ص ١٥ - ١٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٤٥، وغير ذلك.

انظر كيف استباحا حرمة أهل البيت عليه السلام وقد هجموا على دار الزهراء عليه السلام وهددوها بحرق دارها، وكان ما كان ممّا ذكر المؤرخون والمحدثون في كتبهم وتناقله الرواة جيلاً بعد جيل، وقد كشف الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن تلك الوقائع بقوله: «أما والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وأنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرّحّا» (الخطبة الششقية نهج البلاغة ص ٤٨، الخطبة الثالثة. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٥١).

وبعد المؤامرة التي حكيت لإبعاد أهل بيت عليه السلام عن المنصب الذي اختاره الله لهم بادروا

➤ إلى اغتصاب نحلة الزهراء عليها السلام وإرثها وتكذيبها وإهانتها وإيذاؤها، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة خيبر بسنده عن عائشة أنها قالت: إنّ فاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركناه صدقة» فأبى أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر، فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً وصلى عليها ولم يؤذن بها أبابكر... (صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٥٢، ح ٧٠٤). وأخرجه أيضاً في كتاب الخمس باب فرض الخمس صحيح البخاري ج ٤: ص ٥٠٤، ح ١٢٦٥. وكذا مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة» صحيح مسلم ج ٥: ص ١٥٣ وغيرهما.

فإنّ البخاري ومسلم قد اقتضيا هذه الرواية واختصراها؛ لئلا تتكشف الحقيقة للباحثين وفي الحقيقة أنّهما قد غيّرا أصل الأمر الذي ادّعت فاطمة عليها السلام في فدك من أنّها قد أنحلها أباهما وأعطاهما فدك نحلة في حياته، فليس هي من الإرث، ولذلك تجد كلّ المؤرخين والمحدثين والمفسرين ذكروا بأنّ فاطمة عليها السلام قد ادّعت أنّ فدك ملكاً وفيئاً نحلها رسول الله ﷺ منها، فكذبها أبو بكر وطلب منها الشهود على ذلك، فجاءت فاطمة بعلي بن أبي طالب عليه السلام وأمّ أيمن، فلم يقبل أبو بكر شهادتهما واعتبرها غير كافية. وهذا ما اعترف به ابن حجر في صواعقه: ص ٢١ في الشبهة السابعة، وقد قدمت فاطمة عليها السلام إلى مسجد أبيها، وفيه أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار، فخطبت فيهم خطبة بياناً ضافياً لأحكام الإسلام ومبادئها، وما صارت إليه الأمور بعد أبيها، وعرضت فيها مظلوميتها ومظلومية أمير المؤمنين عليه السلام، ونددت فيه بالأنصار وخذلانهم لأهل البيت عليهم السلام ثم أثبتت بالقرآن وسنة أبيها أنّ ما روى عنه ﷺ القوم من أنّه ﷺ: «لا يورث» لا أصل له في كتاب الله أو سنة نبيه، وأنّه محض اختلاق، ومن جملة ما قالت فيها: «... تزعمون أن لا إرث لنا، أفحكم الجاهلية تبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون أفلا تعلمون... يا ابن أبي قحافة أفي كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبي لقد جئت شيئاً فرياً، أفعلني عمد تركتم كتاب الله

❦ ونبذتموه وراء ظهوركم؛ إذ يقول: ﴿وورث سليمان داود﴾ (سورة النحل: ١٦) وقال فيما اقتص خبر يحيى بن زكريا إذ قال: ﴿رب هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ (سورة مريم: ٦) وقال: ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ (سورة الأحزاب: ٦٠) وقال: ﴿يوصيكم في الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ (سورة النساء: ١١) وقال: ﴿إن ترك خيراً الوصية للوالدين أو الأقربين بالمعروف حقاً على المتقين﴾ (سورة البقرة: ١٨٠)، أفخصكم الله بآية أخرج منها أبي أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمي، أم تقولون أهل ملتين لا يتوارثان فدونكما مخطومة مرحولة تلتقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله، والزعيم محمد، والموعود، القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون» (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ٣١١).

لا ندري كيف يمكن توجيه عمل أبي بكر في تكذيب فاطمة وردّ شهادة زوجها في حقها عند أهل السنة والجماعة. بعد ما ورد في الأحاديث ممّا تدلّ على عصمتها، كما أخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل أهل بيت بسنده عن عائشة أنّها قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثمّ جاء الحسين فأدخله معه ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها ثمّ جاء علي فأدخله ثمّ قال: «إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٣٠).

فإذا كانت فاطمة معصومة وقد طهرها الله من كلّ الذنوب والمعاصي، فما بال أبوبكر يكذبها ويطلب منها الشهود ثمّ يرد شهودها، وكما أخرج البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ بسنده عن المسور بن المخرمة: أنّ رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٣، ح ٢٣٢).

وإذا كان رسول الله ﷺ يغضب لغضبها ويتأذى بأذاها، فما بال أبي بكر يؤذي فاطمة وقد بقيت فاطمة واجدة على أبي بكر إلى أن ماتت كما نص عليه البخاري ومسلم في الحديث المتقدم ذكره.

وعندما اشتد عليها المرض ولزمت فراشها عاذاها أبوبكر وعمر، ولمّا أرادا الحديث

فهذه بعض أدلّة الساب وهي أدلّة ثابتة الصحّة عند من تابعهما وليس لها

❦ أسكتتهما، ثمّ قالت: أنشدكم الله هل سمعتم أبي رسول الله ﷺ، قال: «فاطمة بضعة منّي من أرضها فقد أرضاني ومن أغضبها فقد أغضبني؟»

فقالا: نعم سمعناه من رسول الله ﷺ فقالت: «وأنا أشهد الله أنكما أغضبتماني وما أرضيتماني... والله لأدعون عليكما في كلّ صلاة أصلها» (الإمامة والسياسة: ص ١٩ - ٢٠). وهل من سائل يسأل أبابكر أنّه لماذا كذبت فاطمة ولماذا أغضبتها ولماذا اغتصبت حقّها فقد سأل ابن أبي الحديد أستاذه علي بن الفارقي مدرس مدرسة الغربية ببغداد عن ذلك، وقال قلت له: أكانت فاطمة صادقة؟ قال: نعم، قلت: فلم لم يدفع إليها أبو بكر فذك وهي عنده صادقة؟ فتبسّم، ثم قال: لو أعطاها اليوم فذك بمجرد دعواها لجاءت إليها غداً وادعت لزوجها الخلافة، وزحزحته عن مقامه. ولم يكن يمكنه الاعتذار والموافقة بشيء؛ لأنّه يكون قد سجل على نفسه أنّها صادقة فيما تدعي كائناً ما كان من غير حاجة إلى بيّنة وشهود (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ٢٨٤).

وهو كما ترى اعتراف صريح منهم بأنّ أبابكر هو الذي ردّ دعوى فاطمة الزهراء عليها السلام ممّا استوجب غضبها عليه وهجرانها له حتى ماتت عليها السلام ودفنها زوجها سرّاً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبابكر كما جاء ذلك في الروايات المتقدمة ذكرها، والتي نقلها البخاري ومسلم وغيرهما.

وهكذا فعل الإمام عليّ عليه السلام فقد أودع جثمانها الطاهرة في الثرى في ظلمة الليل ومعه نفر من أصحابه المقربين بعد أن ارتحلت عن هذه الدنيا مظلومة، شهيدة مهضومة الحقوق، مجهولة القدر، مكسورة الضلع، ولمّا وضعها الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في لحدها وأهال عليها التراب حاج به الحزن، فتوجّه إلى قبر رسول الله ﷺ وقال: «السلام عليك يا رسول الله عني وعن ابنتك النازلة إلى جوارك والسريعة للحاق بك» (نهج البلاغة: الخطبة رقم ٢٠٠). وهكذا استمرت أحداث السقيفة وتسببت الموقف السلبي ضد أهل بيت النبي ﷺ حتى قتلوا على أثر ذلك أئمة أهل البيت عليه السلام واحداً بعد الآخر بالسيف والسم والاعتتيال، وكذا التابعين لهم من شيعتهم، واستمرت هذه الفتنة إلى اليوم، وستكون كذلك حتى يظهر المهدي من آل محمد - عجل الله تعالى فرجه الشريف - ويتنقم من أعداء أهل البيت عليه السلام فيملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

معارض، بل لها ما يعضدها ممّا صدر منهما من المخالفات للشريعة^(١)،

(١) لا يخفى على الخبير أنّه يجوز لعن من لعنه الله ورسوله، وكذلك سبّ من سبّه الله ورسوله والشيعة بقوا ثابتين على هذا الاعتقاد، فقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ وَغَضَبِ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (سورة المائدة: ٦٠)، فبديهي بأنّ الله تعالى عيّن الميزان الذي حدده لمن يشمله اللعن والسبّ في هذه الآية الكريمة، وهم الذين أسّسوا أساساً لا بعتاد الناس عن طريق الحقّ وعن جادة الصواب، فيقول تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَاناً وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾. فإنّ «عبد الطَّاغُوتِ» عطف على جملة من لعنه الله، والمراد به مطلق من أضلّ الناس على نحو القضية الحقيقية، وهم الذين تسبّبوا إغواء الناس واضلالهم عن سبيل الله، ولنكشف للمقراء الكرام بعض أفعال الشيخين ممّا أحدثوا في هذه الأمة من البدع التي سبّبت الفرقة والضلالة، وحطّمت ذلك البناء الشامخ الذي شيّده رسول الله ﷺ وقضى حياته كلّها لصيانته وتثبيتته ليعرف المسلمون حقيقة الأمر، ولأجل أن لا يتوهّم أحد بأنّي حاولت بنقلي هذه الروايات الطعن في الصحابة وتجريحهم فقد اعتمدت فقط على أحاديث صحيحة المقبولة عند القوم، كأحاديث البخاري ومسلم الذين هما من أصحّ الكتب عند أهل السنّة والجماعة وغيرهما ممّا يعتمد عليها جهابذة القوم.

فنقول: أخرج البخاري في صحيحه - كتاب استتابة المرتدين باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة - ومسلم في صحيحه - في كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس - عن أبي هريرة قال: لما توفّي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر: يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم منّي ماله ونفسه إلا بحقّه وحسابه على الله؟ قال أبو بكر: والله لأقاتلنّ من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإنّ الزكاة حقّ المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدّونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنّه الحق. (صحيح البخاري ج ٩:

ولنا أن نسأل كيف أمر أبو بكر بقتل المسلمين الذين منعه الزكاة؟ فقد ذكر المؤرخون بأنّ أبا بكر بعث بخالد بن الوليد وجماعة إلى اليمامة وإلى بني تميم، وأمرهم بأن لو أعطوا الزكاة فأقبلوا منهم، وإن أبوها لم يفعلوا فلا شيء إلا الغارة ثمّ تقتلوا كل من لم يقرّ ما أمرتم به، وقد غدر خالد بمالك بن نويرة وقومه وقتلهم بعد ما كتّفهم وضرب أعناقهم صبراً، وهكذا قتل مالك بن نويرة الصحابي الجليل الذي ولّاه النبي ﷺ على صدقات قومه ثقة به، ودخل بزوجه في ليلة قتل زوجها (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٧٩. وج ٤: ص ٢١٠ - ٢١١. وج ١٧: ص ٢٠٢ - ٢٠٦).

ولا ندري ما ذنب مالك وقومه إلا أنّهم سمعوا بما حدث من أحداث بعد موت النبي ﷺ وما وقع من إبعاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وظلم الزهراء البتول عليه السلام حتى ماتت غاضبة على أبي بكر وصاحبه عمر، وكذلك مخالفة سيّد الأنصار سعد بن عبادة وخروجه عن بيعة أبي بكر، لكلّ ذلك تردّد مالك وقومه في إعطاء الزكاة، فكان الحكم الصادر من الخليفة وأنصاره بقتلهم وسبي نساءهم وذريتهم وانتهاك حرّماهم وإخماد أنفاسهم لئلا يتفشّى في العرب رأي للمعارضة أو المناقشة في أمر الخلافة.

ثمّ نرى أن عمر يدافع عن أبي بكر وحكومته ويصحح أخطاؤه التي اعترف هو بها أولاً ثمّ قال: والله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنّه الحق.

وهل لنا أن نسأل عمر عن سرّ اقتناعه بقتال المسلمين الذين شهد هو بنفسه؛ بأنّ رسول الله ﷺ حرّم قتالهم بمجرد قولهم: لا إله إلا الله، وعارض هو بنفسه أبا بكر بهذا الحديث فكيف انقلب فجأة واقتنع بقتالهم وعرف أنّه الحق بمجرد أن رأى أن قد شرح الله صدر أبي بكر؟! فكيف تمّت عملية شرح الصدر وكيف رآها عمر دون سائر الناس؟!

وإن كانت عملية الشرح هذه ادعائية وليست حقيقية فكيف يشرح الله صدور قوم بمخالفتهم لأحكامه التي رسمها على لسان رسوله ﷺ، فهل نزل هناك وحي عليهما بعد محمد ﷺ أم هو للاجتهاد الذي اقتضته المصالح السياسية والتي ضربت بأحكام الله عرض الجدار؟

وأما دعوى المدافعين بأنّ هؤلاء ارتدوا عن الإسلام فوجب قتلهم هذا غير صحيح، ومن

☞ له أدنى اطلاع على كتب التاريخ يعلم علم اليقين عن الإسلام، كيف من امتنع عن إعطاء الزكاة لأبي بكر لم يرتد؟! وقد صلى مالك وأصحابه جماعة مع القوم كما جاء في التاريخ (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٧: ص ٢٠٣). - ثم إنَّ أبا بكر نفسه أبطل هذه الدعوى الكاذبة بدفعه دية مالك من بيت مال المسلمين واعتذر عن قتله. (شرح نهج البلاغة ج ١٧: ص ٢٠٦). والمرد لا يعتذر عن قتله ولا تدفع دية من بيت المال، ولم يقل أحد من السلف أن مانعي الزكاة ارتدوا عن الإسلام، نعم في الزمن المتأخر عنهم حاول أهل السنة من أرباب المذاهب والفرق نسبة الارتداد إليهم، وإثماً ورد في الروايات قتال أهل كفر، كما جاء في صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر. وصحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي سبَّاب المسلم فسوق وقتاله كفر. وغيرهما من صحاح أهل السنة وحتى أن البخاري عندما أخرج حديث أبي بكر وقوله: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة» جعل له باباً بعنوان من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة، وهو دليل على أن البخاري نفسه لا يعتقد بردتهم في خصوص منع الزكاة كما لا يخفى.

وقد حاول بعضهم إلى تأويل الحديث، كما تأوله أبو بكر بأن الزكاة هي حق المال، وهو تأويل غير صحيح أيضاً.

أولاً: لأنَّ رسول الله ﷺ حرَّم قتل من قال: لا إله إلا الله فقط، وفي ذلك أحاديث كثيرة أثبتتها الصحاح غير ما تقدّم (انظر صحيح مسلم. كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله وغيره).

وثانياً: لو كانت الزكاة حق المال فإنَّ الحديث يُبيح في هذه الحالة أن يأخذ الحاكم الشرعي الزكاة بالقوة من مانعها بدون قتله وسفك دمه.

وثالثاً: لو كان هذا التأويل صحيحاً لقاتل رسول الله ﷺ ثعلبة الذي امتنع عن أداء الزكاة له وقصته معروفة (انظر الفتح الباري ج ٢: ص ٢١١. والبداية والنهاية ج ٥: ص ٤٣. والسيرة النبوية لابن كثير ج ٤: ص ٦٦).

وبالتأكيد أنَّ أبا بكر وعمر كانا يعرفان كلَّ هذه الأحكام ولكنهما من أجل الاستيلاء

➤ على الخلافة تأولاً هذه الأحكام الثابتة من الله ورسوله، ولعلّ أبابكر لما عزم على قتال مانعي الزكاة وعارضه عمر بحديث الرسول ﷺ الذي يحرم ذلك، أقنع صاحبه بأنّه هو الذي حمل الحطب ليحرق بيت فاطمة بنفسه، وأنّ فاطمة أقل ما يقال بحقها أنّها كانت تشهد أن لا إله إلا الله، والباحث عندما يلاحظ هذه القضايا ملاحظة التحقيق يجد أنّه ليس بغريب على أبي بكر وعمر الذين هددا بحرق بيت الزهراء سيدة النساء بمن فيه من الصحابة المتخلّفين عن البيعة (انظر الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٥ - ١٦. والعقد الفريد ج ٣: ص ٢٥٠. وشرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٤٠). وإذا كان حرق باب دار الإمام علي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين - صلوات الله عليهم - الذين امتنعوا عن البيعة أمراً هيئاً عليهما، فليس قتال مانعي الزكاة إلاّ أمراً ميسوراً، وما قيمة مالك بن نويرة وأمثاله عندهم مقابل العترة الطاهرة، وإنّما نحن ذكرنا هذه الرواية مع ما يتعلّق بها من التأريخ كنموذج من اجتهادات ابن أبي قحافة في مقابل النصوص القطعية، لإغواء الناس وإضلالهم، وإلاّ فهي كثيرة جدّاً، ولمن أراد الاطلاع على ذلك فليراجع كتاب الغدير ج ٧: ص ٩٥ - ٣٢٨.

وكذلك عمر بن الخطاب، وإليك نموذج من ذلك، فإنّ الله سبحانه تعالى يقول في كتابه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا...﴾ (سورة المائدة: ٦).

والمعروف في السنة النبويّة بأنّ رسول الله ﷺ علم الصحابة كيفية التيمّم وأحكامه بحضور عمر نفسه، وذلك لأنّه أخرج البخاري في صحيحه في كتاب التيمّم في باب الصعيد الطيّب وضوء المسلم يكفيه عن الماء، قال: عن أبي رجاء بن عمران قال: كنّا في سفر مع النبي ﷺ وأسربنا حتى إذا كنّا في آخر الليل وقعنا وقعة ولا وقعة أحلى عند المسافرين منها، فما أيقظنا إلاّ حرّ الشمس، وكان أوّل من استيقظ فلان ثمّ فلان يسمّيهم أبورجاء فنسي عوف ثمّ عمر بن الخطاب الرابع، وكان النبي ﷺ إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ؛ لأنّا لا ندري ما يحدث له في نومه.

فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس وكان رجلاً جليداً فكبّر ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبّر ويرفع صوته حتى استيقظ بصوته النبي ﷺ. فلما استيقظ شكوا إليه الذي

❧ أصابهم، قال: لا ضير أو لا يضير ارتحلوا فارتحل فسار غير بعيد، ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونودي بالصلاة فصلّى بالناس، فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: ما منعك يا فلان أن تصلّي مع القوم؟ قال: أصابني جنابة ولا ماء! قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك... (صحيح البخاري ج ١: ص ٢١٢ ح ٣٣١).

ولكن عمر قد عارض كتاب الله وسنة رسوله في هذا الحكم الشرعي، وقال: من لم يجد الماء لا يصلّي فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب التيمم: أن رجلاً أتى عمر فقال: إني أجنت فلم أجد ماءً فقال: لا تصلّ، فقال عمار: يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً فلم تصلّ، وأما أنا فتمعكت في التراب وصلّيت فقال النبي ﷺ: إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك، فقال عمر: اتق الله يا عمار! قال: إن شئت لم أحدث به! (صحيح مسلم ج ١: ص ١٩٣). وقد أخرج البخاري هذا الحديث وخان الأمانة في النقل حفظاً لكرامة عمر بن الخطاب ودّلّس الحديث؛ لأنّه لم يعجبه أن يعرف الناس جهل الخليفة بأبسط أحكام الإسلام أو رأيه المخالف لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وإليك هذه الرواية فإنه أخرجه في صحيحه في كتاب التيمم باب التيمم هل ينفخ فيهما، قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: إني أجنت فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب أمّا تذكر إنّنا كنا في سفر أنا وأنت... الحديث (صحيح البخاري ج ١: ص ٢١١ ح ٣٢٦)، وهو كما ترى أنّه حذف منه قول عمر حيث قال: «لا تصلّ»، وذلك لئلا يكشف للناس عن رأي عمر ومخالته الصريح لهذا الحكم الشرعي الثابت بنص القرآن والسنة النبوية، وقد عارض عمر بذلك النص الصريح من الكتاب والسنة النبوية ليمنع الصحابة من معارضته في رأيه، ويضطر عمار بن ياسر أن يتعذر للخليفة ويقول له: إن شئت لم أحدث به، وكان عمر مصرّاً على اعتقاده ورأيه هنا إلى أن مات، والدليل على ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب التيمم بسنده عن شقيق، قال: كنت جالساً مع عبدالله وأبي موسى فقال أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن أرايت لو أنّ رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً كيف يصنع بالصلاة؟ فقال عبدالله: لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً.

فقال أبو موسى: فكيف بهذه الآية في سورة المائدة: *فلم تجدوا ماءً فتميموا صعيداً

❧ طيباً* فقال عبدالله: لو رُخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا بردَ عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد.

فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار: بعثني رسول الله في حاجة فأصبت فأجنبيت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما فتمرغت الدابة ثم أتيت النبي فذكرت ذلك له، فقال: إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه، فقال عبدالله: أو لم تر عمر له يقنع بقول عمار (صحيح مسلم ج ١: ص ١٩٢).

ونحن إذا تأملنا في هذه الرواية التي أثبتها البخاري ومسلم نفهم من خلالها بوضوح مدى تأثير قول الخليفة ومذهبه بين الناس مع ما فيه من التهاوت والتناقض للكتاب والسنة النبوية، أليس هذا من العجيب بأنّ عبدالله بن مسعود يقول لأبي موسى: لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً وعبدالله بن مسعود من أكابر الصحابة، ولما أراد أبو موسى إقناعه بالآية الكريمة النازلة بخصوص هذا الموضوع في سورة المائدة فأجاب بأنّه لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا، ألم يقل الله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ (سورة البقرة: ١٨٥) فهل أنّ عبدالله أحرص وأرأف على العباد من الله ورسوله حيث لم يذكروا ذلك؟

وبعد ذلك يحاول أبو موسى أن يقنعه بالسنة النبوية التي رواها عمار وكيف علّمه رسول الله ﷺ التيمم فيردّ عبدالله هذه السنة النبوية المشهورة بأنّ عمر لم يقنع بها؟!

ومن هنا نفهم بأنّ قول عمر بن الخطاب هو الحجة المقنعة عند أهل السنة والجماعة كما كان كذلك عند بعض الصحابة، وأنّ قناعة عمر بالحديث في الآية أو الرواية هي المقياس الوحيد لصحة الحديث أو لمفهوم الآية وإن تعارض مع صريح ظاهر القرآن وتعارض مع أقوال وأفعال الرسول ﷺ، ونسأل لماذا صار بدعة عمر مقدماً على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ أليس ذلك كان بالقوة والقهر وضرب الرقاب؟! وهذين القضيتين من الخليفتين إنما ذكرناهما في المقام من باب المثال، وإلا فإن معارضة ابن أبي قحافة بن الخطاب للكتاب وسنة رسول الله ﷺ كثيرة جداً، ولا يسعنا استقصاؤها في هذا المجال، ومن ذلك معارضة

والمشاقات لله ورسوله حسب ما يأتي البيان^(١)، فمن فسَّق من سبَّهم فهو على خطر عظيم، لدخوله في خبر وقاضٍ قضى بجور وهو يعلم فهو في النار^(٢)؛ لعلم المفسق بأنهم مستحقون للسبِّ بالسنن المشار إليها^(٣)، وهي حجة عليهم وعليه

❦ عمر بن الخطاب للقرآن والسنة في منع سهم المؤلفة قلوبهم للقرآن والسنة في متعة الحج، وكذلك في متعة النساء ومعارضته للقرآن والسنة في الطلاق الثلاث فجعله طلاقاً واحدة ومعارضته في إسقاط فصل من الأذان وإبداله بفصل من عنده ومعارضته للسنة النبوية في النهي عن صلاة النافلة جماعة وابتداعه صلاة التراويح، وغير ذلك ممّا لا يسعنا المجال لذكر جميعها، ولمن أراد التحقيق في ذلك فليراجع المجلد السادس من كتاب الغدير للعلامة الأميني في الفصل الذي عقده فيه بعنوان: «نوادير الأثر في علم عمر».

(١) قال الله تعالى: ﴿ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب﴾ (سورة الحشر: ٤). وسيأتي البحث حول هذه الآية وتفسيرها وانطباقها على أعداء رسول الله ﷺ وأهل بيته الطاهرين عليه السلام.

(٢) أخرج الحاكم في المستدرک على الصحيحين بسنده عن أبي بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «قاضيان في النار وقاض في الجنة، قاض قضى بالحق فهو في الجنة، وقاض قضى بجور فهو في النار، وقاض قضى بجهله فهو في النار» قالوا: فما ذنب هذا الذي يجهل؟ قال: «ذنبه أن لا يكون قاضياً حتى يعلم». (المستدرک على الصحيحين ج ٤: ص ٩٠).

وقد أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج ١٠: ص ١١٧. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤: ص ١٩٣. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٤: ص ١٤٥. وج ٧: ص ٣٩. وفي معجمه الكبير ج ٢: ص ٢٠ - ٢١. والسيوطي في جامع الصغير ج ٢: ص ٢٦٥، ح ٦١٩٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ٦: ص ٩١، ح ١٤٩٨١، وغير هؤلاء.

(٣) لا شك أنّ أهل السنة والجماعة قد خالفوا أمر النبي ﷺ في النصوص الآمرة بالاعتداء بعترته الطاهرة، ولقد تقدم ذكر بعضها وهي التي أخرجها كبار علمائهم في أصح كتبهم، ولكنهم قد ولّوا وجوههم عن تلك النصوص القطعية إلى شطر السلطان الجائر الحاكم بالقهر

➤ والغلبة بعد النبي ﷺ، وإذا شئنا التوسع في البحث لقلنا: بأنّ أهل السنّة والجماعة هم الذين حاربوا أهل بيت النبي ﷺ بقيادة حكامهم الذين حكموا مئات السنين، وقد ركّزوا قيادتهم على الاعتقاد باحترام الصحابة والقول بعدالتهم جميعاً وبدون استثناء، فالباحث عندما يقرأ الأدوار التي لعبها الأمويون وكذلك الأساليب التي اتبعتها العباسيون لتركيز هذه العقيدة - أي احترام الصحابة وعدم الانتقاد منهم والقول بعدالتهم بلا استثناء - يرى بوضوح تام أنّ الهدف الأساسي هو عدم وصول الناس إلى الأفعال الشنيعة التي ارتكبتها الحكام الجائرة بعد النبي ﷺ تجاه الإسلام والأمة الإسلامية، وإذا كان معاوية وعمرو بن العاص ومروان بن الحكم والمغيرة بن شعبة وبُسر بن أرطاة وغير هؤلاء من الصحابة وقد تولّوا أمانة المسلمين وحكمهم فكيف لا يمتنعون الخوض ونقد الصحابة؟! إذ لو كان ذلك أمراً جائزاً لعرفهم الناس واتضح لديهم حقائق الأمور، ولكن علماءهم لم يسمحوا للناس ذلك، ومن كان يفعل ذلك يسموه كافراً وزنديقاً، ويفتوا بقتله وعدم تغسيله وتكفينه، وإنّما يدفع بخشبة حتى يوارى في حفرته (انظر الصارم المسلول: ص ٢٧٥). وكانوا إذا أرادوا قتل الشيعة اتهموهم بسبّ الصحابة.

والغريب أنّك لو قلت لأحد من هؤلاء العلماء القائلين بكفر من سبّ الصحابة كيف لا تكفّر معاوية بن أبي سفيان وكلّ الصحابة الذين اتبعوه على سب ولعن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من فوق المنابر، فسيجيبك بأنّهم اجتهدوا فأخطأوا.

ونحن نقول: إذا كان الاجتهاد أمراً مشروعاً في الشريعة المقدّسة فلا وجه لاختصاصه بالصحابة والتابعين؛ لأنّ المناط في الاحتجاج والافتاء واحد، فلا فرق بين الصحابي والمجتهد المتأخّر زمانه عنهم، وعليه فالحكم يترتب على الموضوع على نحو القضية الحقيقية، أي كلّ ما صدق عليه عنوان الاجتهاد يترتب عليه الحكم والفتوى، فالشيعة الاثني عشرية إذا جاز لهم الاجتهاد في الأحكام كغيرهم من المسلمين فلمهم أن يجتهدوا ويفتوا حسب الأدلّة الشرعية بجواز سبّ أعداء العترة الطاهرة من الصحابة وغيرهم لاسيّما أنّ مستند اجتهادهم في المقام ثابت بالأدلّة القطعية من الكتاب والسنّة النبوية، فإنّ الله عز وجل يقول في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ

➤ عذاباً مهيناً» (سورة الاحزاب: ٥٧). والمراد من الإيذاء في حق الله تعالى هو إغضاب النبي ﷺ؛ لأن الإيذاء لا يعني في شأن الله تعالى.

وإيذاء النبي يشمل كل عمل يؤديه ويوجب غضبه ﷺ مثل قوله ﷺ: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٣، ح ٢٣٢، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ).

وكان بعض الصحابة قد شملهم الآية والحديث، فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن عائشة أنها قالت في حديث: إن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها.... فأبى أبوبكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً [أي من فدك] فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت... (صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٥٢، ح ٧٠٤، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر). فإن هذا الحديث صريح في أنّ أبابكر قد أغضب فاطمة بسبب رد دعواها، ومعنى وجدت: أي غضبت على أبي بكر بعدم تسليم الفدك إليها وإن سبب هجرانها لأبي بكر وعدم تكلمها معه هي غضبها عليه، حتى ماتت ﷺ ودفنها زوجها سرّاً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبابكر.

وإذا كان رسول الله ﷺ يغضب لغضب بضعة الزهراء ويتأذى بأذاها، فمعنى ذلك أنّ أبابكر صار سبباً لإيذاء النبي ﷺ بأغضاب فاطمة ﷺ، ولا شك أنّ الآية الكريمة تشملها بالصراحة.

ثم إن هناك أدلة قاطعة بأنّ الرسول الأعظم ﷺ قد لعن بعض أصحابه، وذلك عندما جهّز في أواخر أيامه جيش أسامة بن زيد وجعل فيه المهاجرين والأنصار و ممن كان في الجيش أبوبكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح (انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤: ص ٦٨. وتاريخ مدينة دمشق ج ٨: ص ٦٣ في ترجمة أسامة بن زيد). ثم أكد على إنفاذ ذلك الجيش فقال: «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة» (انظر الملل والنحل للشهرستاني ج ١: ص ٢٣). وقد ذكر قصة تجهيز هذا الجيش بصور متقاربة في المضمون علماء أهل السنة والجماعة حتى في صحيح البخاري في كتاب الصحابة باب مناقب زيد بن الحارثة. وفي كتاب المغازي باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد في مرضه ﷺ الذي توفي فيه وغيره، وقد أكد

لورودها صحيحة من طرق من تُسمّى بأهل السنة.

ومنها: ما نقله النووي عن غالب علمائهم من تجويز الخطأ على خير الرسل ﷺ فيما لم ينزل عليه فيه وحي، وقد عرفت مخالفتهم في هذه؛ لما نسبنا عليه في مسألة اجتهاده^(١)، وغير ذلك من آية: ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله﴾^(٢)، وآية: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه﴾^(٣) وغير ذلك مما قد دلّ على وجوب طاعته ومتابعته^(٤)، فإنه لو فرض كونه يخطئ لما فرض سبحانه طاعته مطلقاً، بل لقيدها في صورة عدم الخطأ.

ومنها: ما نقله صاحب المختصر^(٥)

❦ جميعهم على أنّ الصحابة طعنوا في تأمير أسامة ولم يخرجوا معه حتى توفي رسول الله ﷺ (انظر الملل والنحل للشهرستاني ج ١: ص ٢٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٢٠) فشملمهم لعن النبي ﷺ، وإذا كان قد شملهم لعن النبي ﷺ فيستحقون اللعن والسب من جميع المسلمين لا محالة.

(١) تقدّم ذكره: ص ٢٤٢.

(٢) النساء: ٨٠.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) كقوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩) وغيرها من الآيات.

(٥) وهو كتاب مختصر الأصول لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المعروف بابن الحاجب النحوي الأصولي صاحب المؤلفات في النحو والصرف والأصول ومن كتبه الأمالي والكافية في النحو والشافية في الصرف ومختصر الأصول في علم أصول الفقه وغير ذلك، كان أبوه جندياً كروياً حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي فاشتغل ابنه في صغره بالقاهرة بالتعلّم فأخذ عن الشاطئي وسمع البوصيري وجماعة ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية وكان من الأذكياء، ثم انتقل إلى الاسكندرية ومات بها سنة ٦٤٦ هـ (انظر سير أعلام

وشارحه العضدي^(١) ومحشيه سعد الدين^(٢)، وغيرهم من عمدهم على أن اتفاق أهل البيت على مسألة دينية ليس إجماعاً^(٣).

قلت: بحسب الظاهر أن مقصودهم ليس بحجة^(٤)، وهو مناقض لخبر

❦ النبلاء ج ٢٣: ص ٢٦٤، رقم ١٧٥. وتاريخ الاسلام له ج ٤٧: ص ٣١٩. والوافي بالوفيات للصفدي ج ١٩: ص ٣٢٢. والكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج ١: ص ٢٥٤. وغير ذلك. (١) وهو القاضي عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، الشافعي العضدي الايجي، كان من علماء دولة سلطان محمد المعروف بشاه خدائنده المغولي، وتولّى القضاء بديار فارس إلى أن لُقّب بقاضي القضاة في مدينة شيراز ويقال: إنّه كان من أهل النصب متعصباً معانداً للشيعنة الإمامية، له كتاب شرح مختصر ابن الحاجب، وله كتاب المواقف في علم الكلام الذي شرحه المحقق الشريف الجرجاني، وله كتاب العقائد العضدية التي شرحها الدواني، وهو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي المتوفى سنة ٩٠٨ هـ، ومات العضدي في السجن سنة ٧٥٦ هـ (انظر الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج ٢: ص ٤٧٢).

(٢) وهو سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الشافعي التفتازاني تلميذ قطب الدين الرازي والقاضي العضدي الايجي وهو صاحب التأليفات، منها: كتاب المقاصد في الكلام والشروح على الشمسية للكاتب، وعلى العقائد النسفية، وعلى الأربعين النووية، وعلى تلخيص المفتاح، وعلى تصنيف عبدالوهاب إبراهيم الزنجاني، وله حاشية على شرح مختصر الأصول للعضدي توفي سنة ٧٩٢ هـ وقبره بسرخس، والتفتازان قرية كبيرة من نواحي خراسان (انظر الكنى والألقاب ج ٢: ص ١٢١).

(٣) انظر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب: ص ٥٧، في مبحث الإجماع، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥. وشرح منتهى الوصول (مختصر الأصول) من القاضي العضدي ج ٢: ص ٣٦، ط دارالكتب العلمية بيروت ١٤٠٣، ومعه الحاشية على شرحه للتفتازاني في نفس المجلد و الصفحة، وكذلك الآمدي ذكر ذلك في كتابه الأحكام ج ١: ص ٢٤٥، وغير هؤلاء.

(٤) وذلك لأنّه أولاً لا دليل على حجية الاجماع من حيث إنّه إجماع من الكتاب والسنة، ولو

❦ قيل بأنهم استدلّوا على حجّية ذلك بما روي عن النبي ﷺ من قوله: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» قلنا: إنّه لو صحّ إنّما هو خبر واحد، والأخبار الآحاد لا تثبت بها حجّية الإجماع؛ لأنّ خبر الواحد لا يوجب علماً، ولا يجوز أن يحتج به في أماكن العلم. وإن قيل: إنّ الرواية ممّا قام عليه الإجماع.

فنقول: إنّ دور واضح؛ لأنّ الإجماع لا يثبت إلّا بهذا الحديث، ولا يثبت الحديث إلّا بالإجماع، فيقف صحة كلّ واحد منهما على صحّة الآخر فلا يثبت شيء منهما. وإن قيل: إنّ الحجّية من باب حصول العلم منه،

قلنا: إنّ الحجّة نفس العلم حينئذٍ لا الإجماع، فلو لم يحصل منه العلم فلا حجّية فيه، هذا. وثانياً: قد ثبت في محله عدم حجّية الإجماع منقولاً ومحصلاً إلّا أن يكون كاشفاً عن رأي المعصوم عليه السلام، وإنّما الحجّة هو قول المعصوم وفعله وتقريره. وتوضيح الكلام موكل إلى محله.

(١) وهو قول النبي ﷺ: «إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً» كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». الحديث، وقد أخرجه أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنّة والجماعة وإليكم بعض مصادر هذا الحديث الشريف من كتب أهل السنّة والجماعة:

١- أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٥: ص ١٨١ و ١٨٢. ج ٣: ص ٢٦. وج ٥: ص ١٨٩ عن أحمد الزبيري الحنّبال

٢- صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عن طريق أبي خيثمة النسائي، وعن طريق سعيد بن مسروق عن زيد بن أرقم
٣- سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٩، روى بسنده عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الأعمش، وكذلك عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم

٤- المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ج ٣: ص ١٠٩ عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم وأيضاً عن مسلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي الطفيل عن ابن وائلة أنّه سمع زيد بن أرقم... وفي ج ٣: ص ١٤٨ عن مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم.

وخبر السفينة^(١)، وخبر فليتولّ علياً^(٢)، وغيرها، فإنّها قد دلّت على وجوب

- ٥- الطبقات الكبرى (لابن سعد) ج: ١: ص ١٩٤ عن محمد بن سعد الزهري.
- ٦- حلية الأولياء (لأبي نعيم) ج: ١: ص ٣٥٥ عن حذيفة بن أسيد القفاري.
- ٧- سنن الدارمي ج: ٢: ص ٤٣١ بسنده عن زيد بن أرقم
- ٨- الخصائص للنسائي: ص ٩٣ بسنده عن زيد بن أرقم
- ٩- تفسير الدر المنثور ج: ٢: ص ٦٠ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً﴾ وفي ج: ٦: ص ٧ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾
- ١٠- المعجم الصغير للطبراني ج: ١: ص ١٣١ عن طريق عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي. و ص ١٣٥ عن أبي سعيد الخدري بطرق عديدة
- ١١- المعجم الكبير ج: ٥: ص ١٧٠ و ص ١٧١ عن زيد بن ثابت بطرق عديدة. وج: ٥: ص ١٨٥ و ص ١٨٦ و ص ١٨٧ و ص ١٩٠ و ص ١٩٢ عن زيد بن أرقم بطرق عديدة
- ١٢- مجمع الزوائد (للهيتمي) ج: ٩: ص ١٦٣ عن أبي هريرة وعن زيد بن أرقم و ص ١٦٤ عن حذيفة ابن أسيد.
- ١٣- تفسير الكبير للفخر الرازي ذيل قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً﴾ (سورة آل عمران: ١٠٣) وغير ذلك.
- (١) وهو قول النبي ﷺ: «مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك أو غرق» وهو حديث صحيح متفق عليه بين علماء الفريقين، ورواه من أهل السنّة والجماعة أحمد بن حنبل في مسنده ج: ٣: ص ١٤ و ١٧ و ٢٦. والحاكم في المستدرک على الصحيحين ج: ٢: ص ٣٤٣. وج: ٣: ص ١٥٠. والحموني في فرائد السمطين ج: ٢: ص ٢٤٢. والطبراني في معجم الصغير ج: ١: ص ١٣٩. والهيتمي في مجمع الزوائد ج: ٩: ص ١٦٨. وابن حجر في صواعقه: ص ٢٣٤. والفخر الرازي في تفسيره عند تفسير آية المودة. والشبلنجي في نور الأبصار: ص ١٠٥. وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: ٨. ومحمد بن طلحة الشافعي في مطالب السؤل: ص ٢٠. وأبو نعيم في حلية الأولياء ج: ٤: ص ٣٠٦. والخطيب البغدادي في تاريخه ج: ١٢: ص ١٩. والمحجب الطبري في ذخائر العقبى: ص ٢٠. وابن المغازلي في المناقب: ص ١٣٢. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ٢٣٥.

المتابعة للعترة أهل البيت عليهم السلام ومن لم يتبعهم هالك، والجماعة متفقون على نقض هذه السنن، وهي حجة عندهم، فهم ملزمون بها، ولكنهم خالفوها بمتابعتهم من خالف أهل البيت في الدين، فقد شملهم الوعيد بقوله سبحانه: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى﴾... إلى آخره ^(٣)، وبقوله ﷺ: «ستة لعنتهم ولعنتهم الله وكلّ نبيّ مجاب» ^(٤) الخبر.

➤ والسيوطي في تاريخ الخلفاء: ص ١٢٦ و ص ٥٧٣. والآوسي في روح المعاني ج ٢٥: ص ٣٠ وغيرهم.

(٢) وهو قول النبي ﷺ: «من سره أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنّة عدن غرسها ربي فليوال علياً من بعدي وليوال وليقتد بالأئمة من بعدي فإنهم عترتي خلقوا من طينتي». (حلية الأولياء ج ١: ص ٨٦. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٤٠. وينايع المودة ج ١: ص ٣٧٩ ح ٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٩: ص ١٧. وكنز العمال ج ١٢: ص ١٠٣ وغير ذلك.

(٣) سورة النساء: ١١٥، ووجه الاستدلال بها أنّ عبارة يشاقق مأخوذة من مادة «شقاق» وهي بمعنى المخالفة الصريحة المقرونة بالحقّد والضعينة وتؤكد جملة «من بعد ما تبين له الهدى» هذا المعنى أيضاً، وتدلّ على حرمة المشاقة، فقد جمع الله تبارك وتعالى في الآية بين مشاقة الرسول ﷺ واتّباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد، فظاهر الآية يقتضي وجوب متابعة من هو مؤمن حقيقة، وعليه فإنّ كلّ الزعامات في الدول الإسلامية بعد وفاة رسول الله ﷺ غير أيام حكومة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هي قد شاققت الرسول وسلكت سبيل غير المؤمنين وخالفوا الكتاب والسنة، إذ من خالف العترة الطاهرة فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين بالله ورسوله، لتوصيته ﷺ امته في الحديث المتواتر لدى الفريقين من قوله ﷺ: «اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عترتي... وحديث السفينة وغيرهما مما تقدم وما لم يذكرها المصنف رحمه الله في المقام.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ٣٦ وج ٤: ص ٩٠ وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة: ص ١٤٩ ح ٣٣٧ والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢: ص ٤٦ ح ٤٦٦٠ وكنز العمال، ج ١٦: ص ٨٧ - ٤٤٠٣٢، غد ذلك.

ومنها: حكمهم بأن أهل الجمل وصفين مسلمون بعد علمهم بمحاربتهم إمام زمانهم الذي ثبت في حقه الخبر المروي عن طائفة من الصحابة، وهو ثابت في صحيح مسلم، وقد دلّ على حصر المحبّ لعلي عليه السلام بالمؤمن ومبغضه بالمنافق^(١). ومعلوم لدى حتى الطغام^(٢) كون غاية درجات البغض توصل إلى المحاربة، فالذي حارب من هذه منزلته هو في غاية درجات النفاق^(٣)، وقد ثبت عند مسلم

(١) انظر صحيح مسلم ج ١: ص ٦١ / كتاب الايمان / باب الدليل على ان حب الانصار وعلي عليه السلام من الايمان.

(٢) الطغام كالسحاب والجراد، بمعنى الطغاة والأوغاد من الناس وأراذلهم الذين لا منزلة لهم في الناس بل أنهم من سفلتهم، لاحظ تاج العروس ٨: ٣٨٠، مادة: «طغم».

(٣) لاشك أنّ مقتضى الروايات الواردة عن النبي ﷺ الدالة على أنّ حبّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة الكفر، والنفاق هو وجوب حبه عليه السلام. ولا شك أنّ الحبّ بهذا المعنى يلزم وجوب إطاعته وقبول ولايته، كما أنّ مقتضى قوله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ (سورة آل عمران: ٣١). فإنّ الله سبحانه وتعالى يقول: إذا كنتم تحبون الله فيجب عليكم أن تظهروا أثر حبكم في أعمالكم وحياتكم، وأنّ من يدعي حب الله فعليه اتباع الرسول، والاتباع يعني إطاعة الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿وأنّ ربكم الرحمن فاتبعوني وأطيعوا أمري﴾ (سورة طه: ٩٠). وعليه فإنّ كلّ من لم يتبع الرسول ﷺ فهو غير محب لله، لأنّ نفي اللزوم يستلزم نفي الملازم، وفي المقام حيث إنّ الرسول الأعظم ﷺ جعل حب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في الحديث علامة لإيمان الشخص، فيعرف منه أنّ المقصود بالحب فيه هو الحب الملازم لوجوب طاعته وقبول ولايته والاعتقاد بإمامته باعتبارها شرطاً في إيمان الشخص، ودخوله في جملة المؤمنين الذين نعتهم الله تعالى بقوله في كتابه الكريم: ﴿أولئك كتّب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إنّ حزب الله هم المفلحون﴾ (سورة المجادلة: ٢٢).

وإذا كان حبّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام علامة الإيمان فيعرف بذلك إيمان الأشخاص بما

في صحيحه حسب ما نقله السنّي فيما بعد ما دلّ على موت الجاهلية لمن خرج عن السلطان بشير^(١)، فما حال من حاربه وباتفاق من تسمّى بأهل السنّة كون سلطان ذلك الزمان علياً عليه السلام.

وخبر: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» وهو ثابت في الصحيحين^(٢) وغيرهما^(٣) يدلّ على كون المحارب علياً عليه السلام من

☛ لهم من الدرجة، فكل ما كان الحبّ أشد يكون إيمانه أعلى درجة، كما أنّ البغض يكون علامة للنفاق، فكلّ ما كان درجة البغض أشد يكون درجة نفاق الشخص أشد وأعظم، وذلك يظهر من كيد أعداء الإسلام ورفضهم الهداية وكيدهم لمن حمل لواءها ومحاربتهم مع الرسول ﷺ والخليفة المنصوب من قبله أو التقاعد عن نصرته أو لعنه أو سبه وشتمه على المنابر وكلّها تؤدي إلى البغض، فكلّ ما كان البغض بالنسبة إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أشد كان درجة نفاق صاحبه أشد.

(١) انظر منهاج السنّة ج: ١ ص ١١٤ - ١١٥.

(٢) انظر صحيح البخاري ج: ٤ ص ٤١٥ ح ١٠٠٥، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل. وصحيح مسلم ج: ٨ ص ١٨٦، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت.

(٣) انظر كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ص ٥١. ومسنّد أحمد بن حنبل ج: ٢ ص ١٦١ و ص ١٦٤ و ص ٢٠٦. و ج: ٣ ص ٥ و ص ٢٢ و ص ٩١. و ج: ٤ ص ١٩٩. و ج: ٥ ص ٢١٥ و ص ٣٠٦ و ص ٣٠٧. و سنن الترمذي ج: ٥ ص ٣٣٣، ح ٣٨٨٨. والمستدرک للحاكم النيسابوري ج: ٢ ص ١٤٨ و ص ١٤٩ و ص ١٥٥ و ص ١٥٦. و ج: ٣ ص ٣٨٥ و ص ٣٨٦ و ص ٣٨٧. و السنن الكبرى للبيهقي ج: ٨ ص ١٨٩. و مجمع الزوائد ج: ٧ ص ٢٤١ و ص ٢٤٢ و ص ٢٤٣. و المصنف لابن أبي شيبة ج: ٨ ص ٧٢٣، ح ١٥. و السنن الكبرى للنسائي ج: ٥ ص ٧٥ و ص ١٥٥ و ص ١٥٦. و مسنّد أبي يعلى الموصلي ج: ٣ ص ١٨٩، ح ١٦١٤. و ج: ٧ ص ١٩٥، ح ٤١٨١. و صحيح ابن حبان: ص ٢٤٩. و ج: ٧ ص ٢٩١. و المعجم الأوسط ج: ٨ ص ٤٤. و المعجم الكبير ج: ١ ص ٣٢٠. و ج: ٤ ص ٨٥ و ص ١٨٦، و ج: ٥ ص ٢٢١. و غد ذلك.

الدعاة إلى النار، فإنَّ عمار بن ياسر من تَبَعْتَهُ ومنتصره [وقد] حاربهم^(١).
 وخبر: «وانصر من نصره وأخذل من خذله»^(٢) دليل على نفاق حتى من لم

(١) لا شك أنَّ عمار بن ياسر صاحب رسول الله ﷺ قتل بيد جنود معاوية وعماله في صفين واتفق كلمة للمحدثين والعلماء على أنَّ رسول الله ﷺ قال لعمار: يا عمار تقتلك الفئة الباغية، انظر صحيح البخاري ج ٢: ص ٢٠٧ / كتاب الجهاد والسير باب مسح الغبار عن الناس في السبيل. فأصحاب معاوية بنص هذا الحديث هم الفئة الباغية.
 وقد استدلُّ أئمة الفقه والتفسير من علماء أهل السنة والجماعة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (سورة الحجرات: ٩٠) على وجوب قتال أهل البغي:
 منهم: الشافعي فإنه استدللَّ بها على وجوب قتال أهل البغي (انظر سنن البيهقي ج ٨: ص ١٨١).

ومنها: القرطبي قال في تفسيره: إنَّ هذه الآية دليل على وجوب قتال الفئة الباغية المعلوم بغياها على الإمام أو على أحد من المسلمين... (تفسير القرطبي ج ١٦: ص ٣١٧).
 ثمَّ إنَّه قال الزيعلي في كتابه نصب الراية (ج ٤: ص ٦٩): وأمَّا الحق كان بيد علي في نوبته، فالدليل عليه قول النبي ﷺ لعمار: تقتلك الفئة الباغية، ولا خلاف أنَّه كان مع علي وقتله أصحاب معاوية، قال إمام الحرمين في كتاب الإرشاد: وعلي - رضي الله عنه - كان إماماً حقاً في ولايته، ومقاتلوه بغاة...

أقول: وهناك أقوال كثيرة من علماء أهل السنة والجماعة قد استدلُّوا بالآية والروايات الصريحة على أنَّ معاوية بن أبي سفيان قد خرج على إمام زمانه وخلع ربة الإسلام من عنقه وأهان سلطان الله ويلقى الله ولا حجة له، والنصوص التي استدللَّ بها على وجوب قتله كثيرة، ولمن يريد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب الغدير للعلامة الأميني رضوان الله تعالى عليه ج ١٠: ص ٢٧٢.

(٢) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١١٩. ومشكل الآثار للطحاوي ج ٢: ص ٣٠٨. ومجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٤ و ص ١٠٥ و ص ١٠٦. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ١٣٦، ح ٨٤٨٣ و ٨٤٨٤ و ص ١٥٤ ح ٨٥٤٢. وخصائص أمير المؤمنين للنسائي: ص ١٠٣ - ١٠٤.

يحارب معه ولم يحاربه، فإنّ من خذله الله ليس بمسلم^(١)، فعلم مخالفتهم وتركهم لهذه السنن جميعها في حكمهم بأنّ من حارب عليّاً عليه السلام مسلم^(٢) قال سبحانه:

والمعجم الكبير للطبراني ج ٤: ص ١٧. وج ٥: ص ١٩٢. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٢٨٩. وج ٣: ص ٢٠٨. وج ١٣: ص ١٩٣. وج ١٨: ص ٧٣. ونظم در السمطين: ص ١١٢. وشواهد التنزيل ج ١: ص ٢٠١ و ص ٢٥٥ و ص ٢٥٨. وج ٢: ص ٣٩٢. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٠٧ و ص ٢٠٨ و ص ٢١٠. و البداية والنهاية لابن كثير ج ٥: ص ٢٣٠ و ص ٢٣١. ونبائع المودة ج ٢: ص ٢٨٢ و ص ٢٨٣ و ص ٢٨٤. وكنز العمال ج ١١: ص ٦٠٩، ح ٣٢٩٤٦ و ص ٦١٠، ح ٣٢٩٥١. وج ١٣: ص ١٣١، ح ٣٦٤١٧ و ص ١٥٧، ح ٣٦٤٨٦ وغير ذلك.

(١) وذلك لأنّ قوله ﷺ: «أخذل من خذله يشمل حتى لمن قعد عن نصرة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنّ القعود موجب لخذلان سلطانه، فيشملة الدعاء عليه، ومن شمله دعاء النبي ﷺ عليه ليس بمسلم؛ لأنّ الدعاء على مسلم حرام، وذلك لا يصدر من المعصوم، فلاحظ.

(٢) لا يخفى على الباحث أنّ علماء أهل السنّة والجماعة قد أوّلوا ما ارتكبه الصحابة من المعاصي وإن كانت كبيرة، فيقولون: إنّ ما ارتكبه الصحابة من الذنب والظلم والطغيان قد صدر منهم عن اجتهاد وتأويل، ومن ذلك بغي معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وعائشة وغيرهم على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد قتل معاوية خيرة الصحابة كعمار بن ياسر وخزيمة بن ثابت وحجر بن عدي.... ولنسمع إلى قول بعضهم في التأويل والدفاع عن معاوية وأحزابه.

قال ابن حجر في صواعقه: (ص ٣٢٨) وفئة معاوية وإن كانت هي الباغية، لكنه بغي لا فسق به؛ لأنّه صدر عن تأويل يعذر به الصحابة.

أقول: ولا ندري كيف لا يقول ابن حجر بتأويل ومعدورية بعض الصحابة الذين اشتركوا في قتل عثمان بن عفان فإنّه أخرجهم عن هذه القاعدة في رأيهم واجتهادهم بقتل عثمان حيث قال: في صواعقه: (ص ٣٢٦) الذي ذهب إليه كثيرون من العلماء أنّ قتلة عثمان لم يكونوا بغاة، وإنّما كانوا ظلمة وعتاة؛ لعدم الاعتناء بشبههم، ولأنّهم أصروا على الباطل بعد

❖ كشف الشبهة وإيضاح الحق لهم.

أقول: أولاً أنّ هذا الرأي في قتله عثمان ينقض قاعدة عدالة جميع الصحابة؛ لأنّ هذا اعتراف بأنّ بعض الصحابة قد فسقوا بقتلهم عثمان كما يدعون.

وثانياً: أليس أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قد أتمّ الحجة على معاوية بكتابه ودعاه إلى ما أمر به الله تبارك تعالي من رفع الخصومة بالكتاب العزيز والسنة النبوية الكريمة (انظر تاريخ الطبري ج ٤؛ ص ٤ - ٥. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٤؛ ص ٢٤) فقال عليه السلام في كتابه: «ألا وأني أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه وحقن دماء هذه الأمة».

ولكن معاوية لم يقنعه الكتاب والسنة فبادر إلى محاربة إمام زمانه فصار من القاسطين وهو يرأسهم، وقد شمله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطِينَ فَكَانُوا لَجْنَةً حُطِّبًا﴾ (سورة الجن: ١٥). ثم إنّّه لم يكتف القاتلون بالتأويل بهذا المقدار، فترقى بهم الحال ليدعوا أنّ للبغاة أجراً على بغيتهم.

قال ابن حزم: وعمار - رضي الله عنه - قتله أبو العادية يسارين سبع السلمي، وقد شهد بيعة الرضوان، فهو ممّن شهد الله له بأنّه علم ما في قلبه وأنزل السكينة عليه ورضي عنه، فأبو العادية متأول مجتهد مخطئ فيه باغ مأجوراً أجراً واحداً (الفصل في الأهواء والملل والنحل ج ٤؛ ص ١٦١) انظر إلى أين أوصلهم عصبية العميان، وهل للسائل أن يسأل ما هو الملاك عندكم في التأويل؟

فإذا كان قتله عثمان قد قتلوا شخصاً واحداً، قد خرجوا بذلك عن قاعدة التأويل، وأمّا معاوية الذي قتل جماعة من أختيار الصحابة حينما تسلط على المسلمين بقوة السيف وقاتل إمام زمانه فلماذا أوّلوا بغية على خليفة الحق وزعموا أنّ عمله صدر عنه اجتهاد وتأويلاً!!! فما هو المرجع في التبرير؟

ولذلك ترى أنّ عصبيتهم يجبرهم إلى القول بأنّ ابن ملجم الذي قتل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كان متأولاً، كما ورد عن البيهقي أنّه قال: ولا خلاف بين أحد من الأمة أنّ ابن ملجم قتل علياً متأولاً مجتهداً مقدراً على أنّه على صواب (السنن الكبرى

﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾^(١)، وقد نبهنا على خبر القضاة فيما مرّ^(٢).

وهذه نبذة من عمدة مخالفتهم ومشاقاتهم وعلى جميعها قد بني تحقيقاً مذهبهم.

فهذه عشر مخالفات فتدبّر وتصورّ حال من هذه مباني مذهبه فهل يصير متابعاً للشريعة وجارياً على عامة ما قد جاءت به من المسائل؟ ثم تبصّر من عدم إنصافهم.

وأما مخالفاتهم في الفقه فيعسر حدّها وعدّها ولنُشير إلى نبذة منها هنا: فمنها: ذهاب أربعة فقهاءهم المعروفين الذين قد حصر تقليدهم فيهم إلى كون غَسَلِ الرَّؤُوسِ يُجزّي في وضوئهم لصلاتهم عن مسحها^(٣)، وهو مخالف

❦ للبيهقي ج ٨: ص ٥٨). فالحقّ أنّه لا ملاك في تأويل إخطاء الصحابة إلّا ولاء المؤرّخين وبعض العلماء إلى الوضع السياسي الغالب وإظهاره بصورة عدالة الصحابة وما شاكل ذلك من الأباطيل الذي لا يسمن ولا يغني من الجوع، فلاحظ.

(١) سورة المائدة: ٤٥، وقال تعالى: ﴿من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ (سورة المائدة: ٤٤) وقوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ (سورة المائدة: ٤٧).

(٢) تقدّم ص ٢٨٥.

(٣) لقد جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (للجزيري ج ١: ص ٥٧) عند بيانه وضوء الحنفية: وإذا غسل رأسه مع وجهه أجزأه عن المسح.

وعن وضوء المالكية ج ١: ص ٥٨ قال: الفرض الرابع مسح جميع الرأس من منابت شعر الرأس إلى تقرة القفا من الخلف.

علماً بأنّهم يشترطون أخذ ماء جديد للرأس وبإمرار المكلف يده من منابت الشعر إلى

لنصّ الفرقان العظيم^(١)، وللسنن التي هم رووها في ذلك، ولما رووه من فعل النبي ﷺ في وضوئه من مسحه دون غسله^(٢).

👉 نقرة القفا يحصل الغسل

ولو قالوا: «الغسل» هكذا يشمل المسح؛ لأنّه مسح وزيادة، قلنا: لا نسلم أن كلّ مشتمل على شيء يسمى باسم وهو داخل تحت عنوانه، فالسكنجيين مشتمل على السكر والخل ولا يسمّى بأحدهما.

وقال الجزيري عن وضوء الشافعية (ج: ١: ص ٦١): إذا غسل رأسه بدل مسحها فإنّه يجزئه ذلك، ولكنّه خلاف الأولى.

وقال عن وضوء الحنابلة (ج: ١: ص ٦٢): وغسل الرأس يجزي عن مسحها بشرط إمرار اليد على الرأس.

(١) قال الله تعالى في كتابه العزيز: *يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين...* (سورة المائدة: ٦).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء باب المضمضة في الوضوء نقلاً عن ابن عباس وعبدالله بن زيد عن النبي ﷺ بسنده عن حمران مولى عثمان بن عفان. أنّه رأى عثمان دعى بوضوء فأفرغ على يده من انائه فغسلهما ثلاث مرات، ثمّ أدخل يمينه في الوضوء، ثمّ تمضمض واستنشق واستنثر، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين، ثمّ مسح برأسه... ثمّ قال: رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ نحو وضوئي. (صحيح البخاري ج: ١: ص ١٤٢ ح ١٦٠).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة باب صفة الوضوء وكماله ج: ١: ص ١٤١. وأحمد بن حنبل في مسنده ج: ٤: ص ٣٨. وأخرج أبو داود في مسنده بسنده عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنّه قال عبدالله بن زيد بن عاصم وهو جدّ عمرو بن يحيى المازني: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ فقال عبدالله بن زيد: نعم، فدعى بوضوء، فأفرغ على يديه، ثمّ تمضمض واستنثر ثلاثاً، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً، ثمّ غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثمّ مسح رأسه بيده... (سنن أبي داود ج: ١: ص ٣٤. وأخرجه الترمذي في سننه ج: ١: ص ٢٥، ح ٣٢. والنسائي في سننه ج: ١: ص ٧١. والبيهقي في سننه الكبرى

ومنها: تحليلهم ذبيحة أهل الكتاب^(١)، وهو مخالف لنصّ الفرقان العظيم، فإنّه سبحانه قد حصر فيه في سورة المائدة الحليّة بما قد ذكاه المؤمنون^(٢)، وهذه

ج ١: ص ٦٢). إلى غير ذلك من الأخبار التي وردت في هذا المعنى كما ورد عن ابن عباس أنّ الوضوء غسّلتان ومسحتان انظر كنز العمال ج ٩: ص ٤٣٣ ح ٢٦٨٤٠، وغير ذلك. (١) قال النووي في كتابه المجموع: ذبيحة أهل الكتاب حلال سواء ذكروا اسم الله عليها أم لا... وهذا مذهبننا ومذهب الجمهور، وحكاه ابن المنذر عن النخعي وحماد بن سليمان وأبي حنيفة، وأحمد، وإسحاق وغيرهم... (المجموع ج ٩: ص ٧٨). وقال الشافعي في كتاب الأم: من دان دين اليهود والنصارى من الصابئين والسامرة أكلت ذبيحته وحل نسأوهم (كتاب الأم ج ٤: ص ٢٨٩) وقال النووي: فرع، ذبائح أهل الكتاب في دار الحرب حلال كذبائحهم في دار الإسلام، وهذا لا خلاف فيه، ونقل ابن المنذر الإجماع عليه (المجموع ج ٩: ص ٧٩) وإلى غير ذلك ممّا جاء في كتبهم.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهلّ لغير الله به والمنخقة والموقودة والمتردة والنطيحة وما أكل السبع إلّا ما ذكيتم...﴾ (سورة المائدة: ٣). هذه الآية الشريفة تبين لنا الشرط الأساسي في تحقق الذبح الشرعي، وهو أن يكون الذابح مسلماً؛ إذ الآية أسندت التذكية إلى المكلف المسلم بقوله تعالى ﴿إلّا ما ذكيتم﴾. ومعنى ذاك إلّا ما ذبحتم وقطعتم الأوداج وذكرتم اسم الله عليه (انظر مجمع البحرين: مادة «ذكاة»).

فمدلول الآية شرط في تحقيق الذبح الشرعي، فإن كان هذا الشرط موجوداً في الذبيحة لأصبحت حلالاً؛ لأنّها قد ذبحت وفق الآداب والتقاليد الإسلامية، وذلك قوله تعالى: ﴿إلّا ما ذكيتم﴾ بعد ذكر موارد التحريم مباشرة.

ويرى بعض المفسّرين أنّ هذا الاستثناء يخص القسم الأخير أي ذلك الذي جاء تحت عنوان ما أكل السبع، ولكن أغلب المفسّرين والفقهاء يرون أنّ الاستثناء يشمل جميع الأنواع المذكورة في الآية.

ذكر ابن جرير الطبري في تفسيره الموسوم بـ(جامع البيان ج ٦: ص ٩٨) بعد نقله القولين قائلاً: أولى القولين في ذلك عندنا بالصواب القول الأوّل، وهو قوله: ﴿إلّا ما ذكيتم﴾

السورة على ما ثبت عندهم محكمة لم ينسخ منها شيء^(١).
ومنها: حكمهم بطهارة أهل الكتاب^(٢)، وهو مخالف لما ثبت في البخاري

➤ استثناء من قوله: ﴿وما أهل لغير الله به والمنخقة والموقوذة والمتريدة والنطيحة وما أكل السبع﴾؛ لأنّ كلّ ذلك مستحق الصفة التي هو بها قبل حال موته...
وذكر القرطبي في الآية ست وعشرين مسألة... ثمّ قال في المسألة السابعة: إنّ قوله تعالى: ﴿إلا ما ذكّيتم﴾ نصب على الاستثناء المتصل عند الجمهور، وهو راجع إلى كلّ ما أدرك ذكاته من المذكورات وفيه حياة، فإنّ الذكاة عاملة فيه؛ لأنّ حق الاستثناء أن يكون مصروفاً إلى ما تقدّم من الكلام، ولا يجعل منقطعاً إلاّ بدليل يجب التسليم له... (تفسير القرطبي ج ٦: ص ٥٠).

إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب التفسير والفقه، فظاهر الآية يبين لنا أنّ استناد التذكية لا بدّ وأن يكون إلى المسلم المكلف بها والحكم الشرعي مترتب على الموضوع بهذا القيد والشرط المأخوذ في الموضوع من ناحية الشارع الأقدس، فلاحظ.
(١) قال القرطبي في تفسيره: إنّ قام الإجماع على أنّ سورة المائدة مدنيّة (تفسير القرطبي ج ٦: ص ٣٠).

وقال الخازن في تفسيره (ج ١: ص ٤٤٨): سورة المائدة نزلت بالمدينة، إلاّ قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ فإنّها نزلت في حجة الوداع، ومنها ما نزلت عام الفتح، وهو قوله تعالى: ﴿ولا يجزمنكم شنان﴾ (سورة المائدة: ٢) وكلّ ما نزل بعد هجرة النبي ﷺ فهو مدني.

وأخرج السيوطي في تفسيره بسنده عن ضمرة بن حبيب وعطية بن قيس أنّهما قالّا: قال رسول الله ﷺ: «المائدة من آخر القرآن تنزيلاً، فأحلّوها حلالها وحرّموا حرامها» (الدر المنثور ج ٢: ص ٢٥٢ أوّل تفسير سورة المائدة).

(٢) لقد حكم فقهاء أهل السنّة والجماعة بطهارة أهل الكتاب، وذلك مذكور عندهم في مختلف أبواب الفقه قال ابن حزم في باب الأسار: سؤر الكافر أو الكافرة، وسؤر كلّ ما لا يؤكل لحمه... فهو طاهر حلال (المحلّى ج ١: ص ١٣٢).

وقال ابن قدامة: سؤر الآدمي طاهر سواء كان مسلماً أو كافراً... (المغني لابن قدامة ج ١:

من السنة^(١).

ومنها: حكمهم بوقوع ثلاث [تطبيقات] فيما لو قال الرجل لزوجته: أنت طالق ثلاثاً^(٢)،

➡ (ص ٤٩).

وقال السرخسي: سور الآدمي طاهر... وكذلك سور المشرك عندنا... (المبسوط ج ١: ص ٤٧)

وقال أبو بكر الكاشاني: أمّا السور الطاهر على طهارته فسور الآدمي بكلّ حال مسلماً كان أو مشركاً، صغيراً كان أو كبيراً (بدائع الصنائع ج ١: ص ٦٥) إلى غير ذلك.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصيد والذبائح باب صيد القوس بسنده عن أبي ثعلبة بن الخشني قال: قلت: يا نبي الله إنّنا بأرض قوم من أهل الكتاب أفأكل في آنيتهم وبأرض أصيد بقوسي وبكلبي ليس بمعلم وبكلبي المعلم ما يصلح لي؟ قال: أمّا ما ذكرت من أهل الكتاب فإن وجدت من غيرهم فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوها فيها، وما صدت بقوسك فذكرت اسم الله فكل، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل، وما صدت بكلبك غير معلم فأدرت ذكاته فكل» (صحيح البخاري ج ٧: ص ١٦٥، ح ٣٨٨).

فإنّ هذا الحديث يدلّ بالصراحة على أنّ آنية أهل الكتاب ليس بطاهر وقد نهى النبي ﷺ عن الأكل فيها إن وجدوا غيرها، وإن لم يجدوا غيرها فأمر ﷺ بغسلها ثم الأكل فيها. وانظر نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار للشوكاني ج ١: ص ٢٥ - ٢٦.

(٢) إنّ من المسائل التي أدت إلى مخالفة النصوص الشرعية القطعية هي مسألة الطلاق ثلاثاً دفعة واحدة أو دفعات في مجلس واحد، بأن يقول الرجل لزوجته: أنت طالق ثلاثاً، أو يكرره دفعات ويقول في مجلس واحد: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فتحسب ثلاث تطبيقات حقيقة وتحرم المطلقة على زوجها حتى تنكح زوجاً غيره، هذا ما عليه المذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة (انظر الفقه على المذاهب على الأربعة ج ٤: ص ٢٤١)

أقول: ومع غض النظر عن خلفيات هذه النظرية من تعقيد الحياة الزوجية وتمزيق صلات الأرحام بين الزوجين هي ممّا تعارض نص الكتاب والسنة النبوية القطعية، قال الله تعالى في

🔴 كتابه العزيز: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها و من يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا إن ظنا أن يقيما حدود الله بينها لقوم يعلمون (سورة البقرة: ٢٢٩ - ٢٣٠). فان قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ والمرءة بمعنى الدفعة مأخوذة من المرور؛ للدلالة على الواحد من الفعل، كما أنَّ الدفعة والكرة مثلها وزناً ومعنى واعتباراً فقلوه تعالى: «الطلاق مرتان» معناه: الطلاق دفعتان أي أن الرجل إذا طلق أولاً ثم رجع ثم طلق ثانياً فإن رجع فإمساك بمعروف أي بحسن المعاشرة بأن يرجع إليها بنوع من أنواع الالتئام ويتم به الأنس وسكون النفس الذي جعله الله بين الرجل والمرأة أو تسريح بإحسان - أي بالطلقة الثالثة - ولا يجوز له الرجوع أصلاً حتى تنكح زوجاً غيره.

والتسريح أصله الإطلاق في الرعي المأخوذ من سرحت الإبل، وهو أن ترعيه السرح، وهو شجر له ثمر يريعه الإبل، وقد استعير في الآية؛ لإطلاق المطلقة بمعنى عدم الرجوع إليها في العدة، والتخلية عنها حتى تنقضي عدتها، وعليه فإن في تقييد الإمساك بالمعروف والتسريح بالإحسان من لطيف العناية ما لا يخفى، حيث قيد الإمساك بالمعروف بمعنى الرجوع مع حسن المعاشرة، وقيد التسريح بالإحسان، وهو بمعنى زائد على المعروف من الإحسان في حقها، بأن لا يأخذ منها بعض ما آتاها من المهر وأن يعمل معها معاملة متعارفة من غير السخط والغضب التي يعمل أحياناً بصورة الانتقام وإن كانت الشريعة المقدسة قد جوّز له الأخذ من المهر، ولكن الأخذ منها ليس معاملة معها بالإحسان، ثم إن قوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد﴾ متعلق بقوله: و ﴿الطلاق مرتان﴾ فإن ما وقع بينهما من الجمل كلّها جمل معترضة، والمقصود هو إن طلقها بعد الطلقتين فلا يحل له من بعد ذلك الطلاق الرجوع حتى تنكح المرأة زوجاً غيره بالعقد الدائم ويدخل بها، فإن طلقها الزوج الثاني فلا جناح عليها - أي على المرأة والزوج الأول - أن يترابعا إلى الزوجية بالعقد بالتوافق من الجانبين، وليس بالرجوع الذي كان حقاً للزوج في التطيقتين الأوليين، وذلك إن

➤ ظَنَّا أَنْ يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ.

ومن العجيب أَنَّ أهل السنّة جعلوا كتاب الله وراء ظهورهم بما رأوا، وليس الرأي تجاه كتاب الله إِلَّا تَلَاعِبًا بِهِ، كما نصّ عليه رسول الله ﷺ في حديث رواه النسائي في سننه (ج ٦: ص ١٤٢) بسنده عن محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضباناً ثم قال: «ألعب بكتاب الله وأنا بين ظهركم؟» حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله؟

وقال سعيد بن المسيب وجماعة من التابعين: إنَّ قول الرجل للمرأة أنت طالقٍ إنّما يؤثر فيما إذا كان عن جدٍّ لا لعب فيه، فإنَّ الطلاق الثلاث بالمرة لعباً كما قاله النبي ﷺ، فيلغى عن أثره (انظر النص والاجتهاد للسيد شرف الدين: ص ٢٤٧).

وأعجب ما رأيت فيها كلمة العيني قال في عمدة القاري (ج ٩: ص ٥٣٧): إنَّ الطلاق الوارد في الكتاب منسوخ، فإن قلت: ما وجه هذا النسخ وعمره؟ لا ينسخ وكيف يكون النسخ بعد النبي ﷺ؟ قلت: لمّا خاطب عمر الصحابة بذلك فلم يقع إنكار صار إجماعاً، والنسخ بالإجماع جوزه بعض مشايخنا بطريق أنَّ الإجماع موجب علم اليقين كالنصّ، فيجوز أن يثبت النسخ به...

فعجباً والله كيف يجروا هؤلاء على هذه التأويلات الباردة التي لا يقبلها عقل ولا منطق، وإلّا كيف يكون من يعارض كتاب الله وسنّة نبيّه من المجتهدين والله تعالى يقول: ﴿مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (سورة الاحزاب: ٣٦) وقال عزّ من قائل: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (سورة المائدة: ٤٤)؟!

ثمَّ إنّه إذا كان نسخ بالإجماع كما زعمه العيني فكيف ذهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي والليث إلى أنَّ الجمع بين الثلاث طلاق بدعة، وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور: ليس بحرام لكن الأولى التفرق، وقال السندي: ظاهر الحديث التحريم؟! (راجع حاشية السندي على سنن النسائي ج ٦: ص ١٤٢). وكيف أجمعت الأمة على النقيضين وهي لن تجتمع على الخطأ؟!

وهو مخالف لما رَوَاهُ مِنَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ^(١).

- ❦ ثم إن الأمة لو أجمعت على أمر خلاف ما نطق به محكم القرآن أو السنة النبوية هل تنقض ما هتف به الشارع الأقدس؟ مثلاً صلاة الصبح ركعتان فإذا قام الإجماع على أنها أربع ركعات هل لنا مسوِّغ لرفع اليد عما جاء في الشريعة المقدسة من ناحية الكتاب والسنة القطعية ونأخذ بقول الأمة؟ ولعل الأمة كانوا يرون اعوجاجاً في الكتاب والسنة وأن عمر بن الخطاب هو الذي قَوْمَهَا وأصلحها والعياذ بالله من الهذيان!!!
- (١) لقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث بسنده عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم فأمضاه عليهم. (صحيح مسلم ج ٤: ص ١٨٣).
- وأخرج بسنده عن ابن جريج قال: أخبرني ابن طاووس عن أبيه: أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم إنما كانت الثلاث تُجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر، وثلاثاً من أمانة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم. (صحيح مسلم ج ٤: ص ١٨٤).
- وأخرج أيضاً عن ابن طاووس: أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هنالك ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم. (صحيح مسلم ج ٤: ص ١٨٤).
- وأخرج ابن الأشت السجستاني في سننه بسنده عن طاووس: أن رجلاً يقال له: أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس، قال: أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرًا من إمارة عمر؟ قال ابن عباس: بلى، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وصدرًا من إمارة عمر، فلما رأى الناس قد تناهبوا فيها، قال: أجزهن عليهم (سنن أبي داود ج ١: ص ٤٩٠، ح ٢١٩٩).
- وأخرج الطحاوي من طريق ابن عباس أنه قال: لما كان زمن عمر قال: يا أيها الناس قد كان لكم في الطلاق أناة، وأنه من تجل أناة الله في الطلاق ألزمناه إياه. (ذكره العيني في عمدة القارئ ج ٩: ص ٥٣٧، وقال: اسناده صحيح)

ومنها: غسلهم الرجلين في وضوئهم، وهو مخالف لظاهر الفرقان العظيم^(١).

عن طاووس قال: قال عمر بن الخطاب: قد كان لكم في الطلاق أناة فاستعجلتم أناتكم وقد أجزنا عليكم ما استعجلتم من ذلك. (كنز العمال ج ٩: ص ٦٧٦ ح ٢٧٩٤٣).

وعن الحسن البصري: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري لقد هممت أن أجعل إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس أن أجعلها واحدة، ولكن أقوماً جعلوا على أنفسهم، فألزم كل نفس ما ألزم نفسه، من قال لإمرأته: أنت علي حرام، ومن قال لإمرأته أنت بائة، فهي بائة، ومن قال: أنت طالق فهي طالق. (كنز العمال ج ٩: ص ٦٧٦، ح ٢٧٩٤٤).

إلى غير ذلك فأنها صريحة بأن حكم الطلاق كان ثابتاً في الشريعة المقدسة وعمر بن الخطاب قد غيرّه من نفسه، فلاحظ.

(١) قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (سورة المائدة: ٦). فإن الله سبحانه وتعالى قد فرض في هذه الآية الكريمة للوضوء أربعة حدود، حدّان منها غسل، وحدّان منها مسح، ولا شك أن اقتران عبارة «أرجلكم» بعبارة «رؤوسكم» دليل على أن الأرجل يجب أن تمسح هي أيضاً لا أن تغسل، لأنّ عبارة «وجوهكم» تفصلها مسافة كبيرة عن عبارة «أرجلكم»، ولذلك يستبعد أن تكون الأخيرة معطوفة على وجوهكم، فإنّ الأقرب يمنع الأبعد، فلا مجال لعمل جملة «فاغسلوا»، وما فتح اللام في «أرجلكم»؛ لأنّها منصوبة لمحل امسحوا، وليست معطوفة على «وجوهكم»، لما تقدّم من وقوع الفاصل بينهما، ولقاعدة النصب بنزع الخافض، وهي من القواعد المقبولة عند النحاة والمعمولة بها كما في القرآن في قوله: ﴿وأعدّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار﴾ (سورة التوبة: ١٠٠).

وتقديرها تجري من تحتها الأنهار، فنصبت كلمة «تحتها» لحذف حرف الجرّ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ (سورة الأعراف: ١٥٥). وتقديره: اختار موسى من قومه سبعين رجلاً...

فإنّ كلمة «قومه» نصبت لحذف «من» الجارة لتلك القاعدة المذكورة، فهذه القاعدة جارية في آية الوضوء أيضاً، وأنّ كلمة «أرجلكم» قد نصبت لحذف الباء، فتكون منصوبة بنزع الخافض. هذا وأنّ كثيراً من القراء قد قرأوا عبارة «أرجلكم» بكسر اللام (انظر أحكام

ومنها: تجويزهم المسح في وضوئهم على الخفين^(١)، وهو مناف لكون سورة المائدة محكمة^(٢).

🔸 القرآن للجصاص ج ٢: ص ٢٤٧. وتفسير السمرقندي ج ١: ص ٤١٩. وتفسير البغوي «معالم التنزيل» ج ٢: ص ٢١٧. والتفسير الكبير للسفخر الرازي ج ١١: ص ١٦٣. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢: ص ٤٩٥. وتفسير ابن كثير ج ٢: ص ٢٧. وفتح الباري لابن حجر ج ١: ص ٢١٥، وغير ذلك فإنهم صرحوا بأن الآية فيها قراءتين بفتح لام «أرجلكم» وبكسرها. وعلى أي حال فإن علماء أهل السنة والجماعة اعترفوا بأن كلا القراءتين تدلان على المسح دون الغسل لما تقدم من بيان محل إعراب أرجلكم في الآية، ولكّتهم قالوا: بأننا نعتمد في جواز غسل الرجلين في الوضوء بالسنة المتخذة من أتباع الخلفاء، ونستند في الفتوى بها ونرفع اليد بهذه السنة عن ظاهر الآية.

وهو كما ترى واضح البطلان، فإن الأخبار والروايات مهما تكون معتبرة لا يمكنها أن تكون مناقضة للقرآن الحكيم كما لا يخفى ذلك على أحد، فلاحظ.

(١) ذهب فقهاء المذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة إلى جواز المسح على الخفين في الوضوء، غير أنهم اختلفوا في إطلاق الحكم وعدمه، فذهب بعضهم إلى جوازه في السفر دون الحضر، وذهب بعض آخر إلى جوازه في السفر وفي الحضر، قال ابن رشد الأندلسي في كتابه بداية المجتهد (ج ١: ص ١٥ - ١٦): إن سبب اختلافهم في الموضوع تعارض الأخبار في ذلك، وقال في موضع آخر: وسبب اختلافهم اختلاف الآثار، ومثله قال الجزيري في كتابه الفقه على المذاهب الأربعة (ج ١: ص ١٣٥) وغيره.

ولا ندري كيف جاز لهم مخالفة نص القرآن بهذه الأخبار المتضاربة، ومن الواضح لدى الخبير أن القاعدة المعمول بها عند تعارض الأخبار أن يؤخذ بالخبر الموافق للقرآن ويترك غيره كما هو واضح ظاهر.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (سورة المائدة: ٦) هذه الآية الكريمة تقتضي - صراحة - وجوب المسح على الأرجل مباشرة؛ لأنّ الأمور به فيها المسح على الرجلين، وأنّ الخف ليس رجلاً، فلا ندري من أين جاء جواز المسح على الخفين، مع أنّ الآية صريحة في وجوب المسح على الرجل مباشرة، ولا يخفى على الخبير أنّ هذه الآية

ومنها: تجويزهم الصلاة خلف الفاسق في الجملة^(١). وهو مناف لما دلّ

❦ من الآيات المحكمة من سورة المائدة وهي آخر سورة نزلت على النبي ﷺ، فقد أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين (ج ٢: ص ٣١١) بسنده عن عائشة أنها قالت لجبير بن نفير عندما حج فزارها فقالت له: يا نفير تقرأ المائدة؟ فقلت: نعم، فقالت: أما أنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرّموه، ثم قال الحاكم: هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، وقد صححه الذهبي في تلخيصه. وأخرج الحاكم نحو هذا الحديث عن عبدالله بن عروة قال بعد إيراد الحديث: إنه صحيح على شرط الشيخين، فأهل السنّة والجماعة تركوا نصّ القرآن في هذه المسألة أيضاً. هذا وأعجب منه فتوى بعض علمائهم بجواز كفاية المسح على العمامة في الوضوء، فقد نقل الفخر الرازي في تفسيره الكبير في ذيل الآية الكريمة (سورة المائدة: ٦) عن أحمد بن حنبل وإسحاق والثوري والأوزاعي بأنهم أفتوا بجواز مسح العمامة التي على الرأس في الوضوء، ولا حاجة إلى رفعها حين الوضوء.

وفيه ما لا يخفى على أحد بأنّ العمامة غير الرأس حتى إذا كانت على الرأس، فإنّ الرأس عرفاً ولغة يطلق على جزء من بدن الإنسان، وهو أعلى الأجزاء وقمة البدن، ويتشكل من عظم الجمجمة واللحم والجلد والشعر الذي يكون على ذلك العظم والجلد والشعر، وأمّا العمامة أو شيء آخر - والعمامة هي قطعة قماش تُلف على الرأس - فالخبير الباحث لو درس في المسائل والأحكام وجد بوضوح تام أنّ أتباع مدرسة الخلفاء مع العلم بأنّ أئمتهم أفتوا في بعض المسائل على خلاف ما أنزل الله تعالى يتبعون آرائهم الباطلة وفتاواهم الشنيعة في معالم دينهم، وهذا ممّا يقضي به عجب العجاب.

(١) قال ابن حزم: ذهبت طائفة إلى أنّه لا يجوز الصلاة إلّا خلف الفاضل، وهو قول الخوارج والزيدية والروافض، وجمهور المعتزلة وبعض أهل السنّة، وذهبت طائفة الصحابة كلّهم دون خلاف من أحد منهم، وجميع فقهاء التابعين كلّهم دون خلاف من أحد منهم، وأكثر من بعدهم وجمهور أصحاب الحديث، وهو قول أحمد بن حنبل والشافعي وأبي حنيفة وداود وغيرهم إلى جواز الصلاة خلف الفاسق الجمعة وغيرها وبهذا نقول، وخلاف هذا القول بدعة محدثة، فما تأخّر قط أحد من الصحابة الذين أدركوا المختار بن عبيد والحجاج وعبيدالله بن زياد

عليه الفرقان من حرمة الركون إلى الظلمة^(١).

❦ وغيرهم عن الصلاة خلفهم، وهؤلاء أفسق الفاسق... (انظر المحلى ج ٤: ص ٢١٣ - ٢١٤)
أقول: الظاهر أنّ ابن حزم يريد أن يؤكد من خلال ما ذكره من مذهبه ومذهب المذكورين من فقهاء أهل السنّة والجماعة في كلامه أنّ الدين الحق على رأيه يجب أن يقوم على يد الرجل الحاكم كائناً من كان لاعلى النصّ أو العقل، فما دام الصحابة والتابعين وأهل الحديث قد اعترفوا بشرعية الحاكم الفاسق وصلّوا خلفه، فيجب على الناس أن يمثلوا لذلك حتى لا يكونوا من المبتدعين الزائفين من الروافض والخوارج والمعتزلة والزيدية الذين أبت عقولهم ونفوسهم أن تهضم هذا الموضوع وتقربه.

وليتأمّل الباحث الخبير موقف ابن حزم هذا ما ينقله عن الفقهاء من المذكورين من جواز الصلاة خلف الحاكم الفاسق كوليّد بن عقبة الذي حكى أبو الفرج في الأغاني (ج ٤: ص ١٧٨) عن عبيد والكلبي والأصمعي: أنّ وليد بن عقبة كان زانياً شريب الخمر، فشرّب الخمر بالكوفة، وقام ليصلّي بهم الصبح في المسجد الجامع فصلّى بهم أربع ركعات، ثمّ التفت إليهم وقال: أزيدكم؟ وتقياً في المحراب وقرأ بهم الصلاة وهو رافع صوته:

علق القلب الربابا بعدما شابت وشابا

وروي من طريق المدائني: الأغاني (ج ٤: ص ١٨٠) عن الزهري أنّه قال: خرج رهط من أهل الكوفة إلى عثمان في أمر وليد، فقال: أكلّمنا غضب رجل منكم على أميره رماه بالباطل...

نعم عدم اعتناء عثمان بقول الشهود في ما جاؤوا به من فسق وليد دليل على عدم اهتمام الخليفة بالنسبة إلى كون الإمام فاسقاً في الجماعة، وذلك يكشف عن أنّ الصحابة كانوا يجيزون الصلاة خلف الفاسق، وعلى هذا الأساس لا ندري كيف تكون صلاة المسلمين خلف أبي بكر - على فرض وقوعها وكونها بأمر النبي ﷺ - دليل على إمامته أو فضله بعد اعتقادهم بأنّ الصلاة خلف الفاسق أمر جائز عند الصحابة والتابعين؟! هذا مع الغض من أنّ تجويزهم لإمامة الفاسق في الجماعة تشجيع للمنكر، لأنّ ذلك لا يجتمع مع وجوب النهي عن المنكر فكيف يمكنهم الجمع بين الأمرين؟! وللباحث الخبير أن يطلب من القوم أصول ما بنوا عليه هذا الحكم في المقام، فلاحظ.

(١) قال، الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الظَّالِمِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ وما لكم من دون الله مولى والله أعلم

❦ ثم لا تتصرون* (سورة هود: ١١٣).

إنّ هذه الآية تبين واحداً من أقوى وأهم الأسس والبرامج الاجتماعية، فإنّ الله سبحانه وتعالى نهى في هذه الآية عن المداهنة في الدين والميل إلى الظالمين، فإنّ الركون مشتق من مادة «رُكن»، ومعناه الاستناد إلى الشيء والسكون إليه بالمحبّة إليه.

وقال القرطبي في تفسيره (ج ٩: ص ١٠٨): الركون حقيقة الاستناد والاعتماد والسكون إلى الشيء والرضا به، قال قتادة: ومعناه لا تودّوهم ولا تطيعوهم، وقال ابن جريج: لا تميلوا إليهم، وقال أبو العالية: لا ترضوا أعمالهم وكلّه متقارب. وقال ابن زيد: الركون هنا الإدهان، وذلك ألا ينكر عليهم كفرهم...

وقال الفخر الرازي في تفسيره (ج ١٨: ص ٧١): والركون هو السكون إلى الشيء والميل إليه بالمحبة ونقيضه النفور عنه...

قال المحققون: الركون المنهني عنه والرضى بما عليه الظلمه من ظلم وتحسين تلك الطريقة وتزيينها عندهم وعند غيرهم ومشاركتهم في شيء من تلك الأبواب... وقال الآلوسي في تفسيره (ج ١٢ ص ١٥٤): «ولا تركنوا» أي لا تميلوا إلى الظالمين، والركون إلى الشيء هو السكون إليه بالمحبة إليه.

أقول: وبالرغم أنّ المفسّرين أعطوا معاني كثيرة لهذه الكلمة في تفسيرهم للآية، ولكن أغلبهم ذهبوا إلى أنّه تعود إلى مفهوم جامع كلي وهو الاعتماد والاتكاء، كما هو واضح ظاهر.

ومن البديهي أنّ الاعتماد والاتكاء على الظالمين نوع من الاشتراك في ظلمهم أو إعانتهم في ذلك، وذلك يورث مفاصد كثيرة لا تخفى على أحد بصورتها الإجمالية، فالركون إلى الظالمين يبعث على تقويتهم وتقوية مدعاهم إلى اتساع رقعة الظلم والفساد في المجتمع الإسلامي.

وأيضاً الركون إلى الظلمة يؤثر تدريجاً على الثقافة الفكرية للمجتمع فيضمحل مفهوم «قبح الظلم»، ويؤدي بالناس إلى الرغبة في الظلم.

وعلى كلّ حال فإنّ تجويزهم للصلاة خلف الفاسق من أبرز مصاديق الركون إلى الظلمة،

ومنها: تحريم عمر للثلاث: حي على خير العمل وتابعه على تركه جميعهم، ومتعة النكاح وتابعه عليه جمهورهم، ومتعة الحج، وتبعه عليه جماعات منهم^(١).

❧ وهذا الحكم مخالف لكتاب الله العزيز ومردود فإن القرآن يصرح أن الإمام لا يجوز أن يكون ظالماً، وبالطبع فإن الآية ليست خاصة بالمجتمعات فحسب، بل تشمل العلاقة والارتباط بين فردين أيضاً، فلا يجوز لإنسان مؤمن أن يركن إلى ظالم، فإنه إضافة إلى فقدان استقلاله لركونه إلى دائرة ظلمة، فيؤدي إلى تقويته واتساع الفساد والعدوان ويصدق على فعل المأموم الركون إلى الظلم، فلاحظ.

(١) ذكر الطبري في كتابه «المستبين» عن عمر بن الخطاب أنه قال: ثلاث كنّ على عهد رسول الله ﷺ وأنا محرّمهنّ ومعاقب عليهن: متعة الحجّ، ومتعة النساء، وحي على خير العمل (انظر كتاب الغدير للعلامة الأميني ج ٦: ص ١١٣، نقلاً عن كتاب المستبين. وجواهر الأخبار الآثار ج ٢: ص ١٩٢).

وذكر القوشجي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ وهو من أعظم متكلمي الأشاعرة: أن عمر بن الخطاب قال وهو على المنبر: أيها الناس ثلاث كنّ على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهنّ وأحرّمهنّ وأعاقب عليهن، متعة النساء ومتعة الحجّ وحي على خير العمل (شرح التجريد: ٤٨٤، طبع إيران). وقد اعتذر القوشجي متكلم الأشاعرة عن ذلك بقوله: إن مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع (شرح التجريد: ص ٤٨٤).

أقول: هذا الاعتذار غير وجيه؛ لأنّ النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى كما صرّحت به الآيات في كتاب الله العزيز، وهذه الأخبار صريحة بأنّ الثلاث كنّ على عهد رسول الله ﷺ والرجل اعترف بذلك وقال: أنا أحرّمهنّ وأنهى عنهنّ، مع أنّه كان يعلم بأنّه ليس له حق التشريع، فمنعه عن العمل بها لم يكن ناشئاً إلاّ عن رأي شخصي له ليس إلاّ، كما يصرح بذلك من قوله: أنا أحرّمهنّ وأنهى عنهنّ.

هذا وقد استفاد هذا الخبر في السنة المحدثين والمؤرخين عن الصحابة والتابعين بأنّ عمر بن الخطاب منع عن العمل بالأمر الثلاثة.

واليك بعض ماورد في كتبهم منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في كتابه المصنف بسنده عن أسامة قال: حدثنا عبيد الله عن نافع قال: كان ابن عمر زاد في أذانه حي على خير العمل.

➤ (المصنف لابن أبي شيبة ج ١: ص ٢٤٤ ح ٣).

ومنها: ما أخرجه الحلبي في سيرته في باب بدء الأذان ومشروعته: أن ابن عمر والإمام زين العابدين عليه السلام كانا يقولان في الأذان بعد حي على الفلاح حي على خير العمل (انظر السيرة الحلبية ج ٢: ص ٣٠٥، طبع مصطفى الحلبي).

ومنها: ما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بسنده عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن علي بن الحسين عليه السلام كان يقول في أذانه إذا قال: حي على الفلاح قال: حي على خير العمل ويقول: وهو الأذان الأوّل. (السنن الكبرى للبيهقي ج ١: ص ٤٢٥).

ومنها: ما أخرجه المتقي الهندي في كنز العمال عن بلال: أنه كان يؤذن بالصبح فيقول: حي على خير العمل (كنز العمال ج ٨: ص ٣٤٢، ح ٢٣١٧٤ و ص ٣٤٥، ح ٢٣١٨٨).

ومنها: ما ذكره أبو الفرج الاصفهاني في كتابه مقاتل الطالبين قال: إن الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام صاحب ثورة «فخ» لما ظهر على المدينة أيام المهدي العباسي أمر المؤذن أن ينادي بها حي على خير العمل ففعل. (مقاتل الطالبين: ص ٤٤٦) إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم.

فإنّ الباحث لو درس هذه الأخبار وتأمل فيها يجد بوضوح أنّ جملة «حي على خير العمل» كان في عهد النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أمراً مشروعاً ولم يقدّم دليل على نسخه لا من الكتاب العزيز والسنة الشريفة، إلّا ما نهى عنه عمر بن الخطاب، بل أنّ بعض الصحابة والتابعين لم يعتنوا بنهي عمر عن ذلك، وكانوا يأتون بحي على خير العمل في أذانهم حيث كان لديهم حجة قاطعة على تشريعها، وأنّ نهى عمر لا قيمة له عند الملتزمين بأوامر الشريعة المقدّسة ويعتبرونها اجتهاداً في مقابل النصّ؛ فإنّ الله تعالى يقول: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة في أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الاحزاب: ٣٦).

فالمسلم الواعي لا يترك قول الله عز وجل وقول رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم ويخالفهما ويتبع قول إنسان قد اتخذ موقفاً أمام السنّة النبوية القطعية واجتهد في مقابل الصريح نص النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، كما أنّه اجتهد في مقابل النصّ بالنسبة إلى المتعتين اللتين كانتا في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم،

❦ وقد جاء في كتاب الله العزيز: ﴿فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة وإن الله ان عليمًا حكيمًا﴾ (سورة النساء: ٢٤). وأخرج البخاري بسنده عن عمران بن حصين قال: أنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات ﷺ قال الرجل برأيه ماشاء، قال محمد - يعني البخاري - يقال: إنه عمر (صحيح البخاري ج ٦: ص ٣٤٨، ح ٩٤٧).

فهذا الحديث كما تراه نصّ ولا يقبل التأويل، وهو حكم شرعي مستمر في إباحة المتعة إلى يوم القيامة، وهو كما تراه نصّ في عدم نسخها حتى التحق النبي ﷺ بالرفيق الأعلى، ولكن عمر بن الخطاب نهى الناس عنها والأحاديث في ذلك كثيرة:

منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: كنّا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريق. (صحيح مسلم ج ٤: ص ١٣١، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح ثم نسخ).

ومنها: ما أخرجه الفخر الرازي في تفسير آية المتعة قال: روي عن عمر أنه قال في خطبة: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما... (تفسير الكبير ج ١٠: ص ٥٠).

ومنها: ما أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره عن شعبة عن الحكم، والسيوطي في كتابه الدر المنثور عن عبد الرزاق وأبو داود في ناسخه، وابن جرير عن الحكم قال: سألته عن هذه الآية ﴿فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن﴾ أهى منسوخة؟ قال: لا، قال الحكم: وقال علي عليه السلام: «لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي». (انظر جامع البيان ج ٤: ص ٣، والدر المنثور ج ٢: ص ١٤).

وذكر ابن الأثير في نهايته في مادة «شقي، باب الشين مع القاف» قال: قال ابن عباس: ما كانت المتعة إلا رحمة رحم الله بها أمة محمد ﷺ لولا نهيه عنها - يعني عمر - ما احتاج إلى الزنى إلا الشقي. (النهاية ج ٢: ص ٤٨٨).

ومنها: جعل عمر الصلاة خير من النوم في أذان الصبح وتابعه عليهم جميعهم (١).

❧ وإذا كانت المتعة ممّا أحلّها الله على العباد فليس من حق أحد أن يحرم ما أحله الله؛ لأنّ حلال محمّد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة. (الكافي ج ٢: ص ١٧). كما أنّ الأمر بالنسبة إلى متعة الحجّ أيضاً يكون كذلك، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس أنّه قال: تمتع النبي ﷺ فقال عروة بن الزبير: نهى أبوبكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: ما يقول عرية؟ - تصغير لعروة - قال: يقول: نهى أبوبكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون.

أقول: قال النبي ﷺ، ويقولون: نهى أبوبكر وعمر (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٣٣٧).

وأخرج الترمذي في سننه في كتاب الحجّ أنّ عبد الله بن عمر سئل عن متعة الحجّ؟ قال: هي حلال، فقال له السائل: إنّ أباك قد نهى عنها!! فقال: أرايت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ أم أمر أبي أتبع أم أمر رسول الله ﷺ؟ فقال الرجل: بل أمر رسول الله ﷺ (سنن الترمذي ج ٣: ص ١٨٥، ح ٨٢٤)

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن ابن جريج قال: قال عطاء: قدم جابر بن عبد الله معتمراً فجنّناه منزله فسأله القوم عن أشياء ثمّ ذكروا المتعة قال: نعم استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر (صحيح مسلم ج ٤: ص ١٣١)

ولا يخفى على الباحث الخبير بعد ملاحظ النصوص الكثيرة الواردة في كتب القوم أنّ الأمور الثلاثة المذكورة كانت من الأمور المشروعة في عهد رسول الله ﷺ وحتى وفاة النبي ﷺ ثمّ بعد ذلك نهى عمر عنها وأهل السنّة والجماعة أطاعوا عمر في هذه الأمور المذكورة، ولا شكّ أنّ هذا من أبرز مصدايق المروق عن دين الله تعالى، ولا شكّ أنّ القول الذي لا يرجع إلى الله ولا إلى دينه ولا إلى كتابه ولا إلى رسوله فهو بدعة وضلالة.

(١) لا شكّ أنّه لم يكن أذان الفجر زمن رسول الله ﷺ يتضمن عبارة «الصلاة خير من النوم»، وإنّما هي من إضافات عمر بن الخطاب كما جاء في حديث نقله مالك في موطأه وأنّ يوماً جاء المؤذن إلى عمر بن الخطاب يؤذنه بصلاة الصبح فوجده نائماً فقال: الصلاة خير من

➤ النوم، فأمر عمر أن يجعلها في نداء الصبح. (انظر الموطأ ج ١: ص ٧٢، ح ٨، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة).

وقال العلامة الزرقاني عند بلوغه إلى هذا الحديث من شرح الموطأ ما هذا لفظه: هذا البلاغ أخرجه الدارقطني في السنن من طريق وكيع في مصنفه عن العمري عن نافع عن ابن عمر قال وأخرج عن سفيان عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال لمؤذنه: إذا بلغت حي على الفلاح في الفجر فقل: الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم... (شرح الموطأ ج ١: ص ٢٥).

وفي كنز العمال عن ابن جريج قال: أخبرني حسن بن مسلم: أن رجلاً سأل طاووساً: متى قيل: الصلاة خير من النوم؟ فقال: أما أنها لم تقل على عهد رسول الله ﷺ. (كنز العمال ج ٨: ص ٣٥٧، ح ٢٣٢٥١، روايات كثيرة).

قلت: وأخرج الآخرون هذه الرواية بأسناد معتبرة على مسلك القوم، ولمن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب الفصول المهمة للعلامة آية الله السيد عبدالحسين شرف الدين العاملي: ص ٦٦ - ٦٧.

ولنا أن نسال هل يجوز لعمر بن الخطاب أن يزيد أو ينقص في الأذان - الذي هو أمر من أمور الدين - بما يهوى نفسه وكيف يقبل مسلم منه ذلك؟! وكيف استمر العمل به إلى الآن؟! وقد قال الشافعي في كتاب الأم: ولا أحبّ التثويب في الصبح ولا غيرها؛ لأنّ أبا محذورة لم يحك عن النبي ﷺ أنه أمر بالتثويب فأكره الزيادة في الأذان وأكره التثويب بعده (كتاب الأم ج ١: ص ١٠٤).

وأما حديث أبي محذورة فقد رواه مسلم في صحيحه ج ١: ص ١٤٣ في كتاب الصلاة، باب صفة الأذان.

على أنّ أبا محذورة إنّما كان من الطلقاء والمؤتلفه قلوبهم في الإسلام بعد فتح مكة ولم يكن شيء أكره إلى أبي المحذورة من رسول الله ﷺ ولا ممّا يأمر به، وكان يسخر بمؤذن رسول الله ﷺ فيحكيه رافعاً صوته استهزاءً، لكن أصل القضية التي اختص بها النبي ﷺ وغنائم حنين العظيمة التي وسعت كلّ من اعتصم بالشهادتين ودخلهم في الدين أجبر

ومنها: قول عمر بالعول وقد تابعه عليه جميعهم^(١).

➤ أبا محذورة أن يدخل في الإسلام ولم يهاجر من مكة حتى مات بها، والله يعلم بواطن الناس. انظر ترجمة الرجل في الاستيعاب والإصابة وغيرهما.

وعلى كلّ تقدير أنّ هذا الفصل من الأذان لم يكن في عهد أبي بكر على ما ذكره جهابذة أهل العلم من أهل السنّة كبرائهم ومؤلفي السنن ونقّدة الحديث، وإنّما أمر به عمر بعد مضي شطر من خلافته حيث استحبه واستحسنه في أذان الفجر فأمر به، وهذا تشريع باطل وبدعة محرمة، فلاحظ.

(١) العول في اللغة هو الميل إلى الحكم إلى الجور، عال يعول عولاً، أي جار ومال عن الحقّ، وفي التنزيل العزيز: ﴿ذلك أدنىٰ ألاّ تعولوا﴾ (سورة النساء: ٣).

ومعنى ذلك عند أهل اللغة: أنّ الرجل لو اقتصر على زوجة واحدة يحفظه عن الظلم والجور والعدوان على الآخرين (انظر لسان العرب ج ١١: ص ٤٨١، مادة: عول) وفي مجمع البحرين: العول عبارة عن قصور التركة عن سهام ذوي الفروض، يقال: عالّت الفريضة وأعالّت عولاً أي ارتفعت، وهو أن ترفع السهام وتزيد فيدخل النقصان على أهلها (انظر مجمع البحرين ج ٣: ص ٢٧٩، مادة عول).

فالعول في اللغة عبارة عن قصور في أداء الحقّ لصاحبه عن جور، وفي الاصطلاح عبارة عن قاعدة شرعية جارية في باب الإرث، وهو أن تنقص التركة من ذوي الأسهم، وذلك مثل أن كانت للميت زوجة وأبوان وبنّتان فاجتمع على تركة الميت من له الثمن ومن له الثلث ومن له الثلثان وبديهة أنّ التركة لا تتسع للثلاث والثلثين والثمن؛ لأنّه إذا أخذ الأبوان الثلث والبنّتان الثلثين فلم يبق للزوجة شيء، وإذا أخذت الزوجة الثمن دخل النقص على الأبوين أو البنّتين فماذا يصنعون؟

هذه المسألة من المسائل التي حدثت بعد وفاة النبي ﷺ ولم يرو فيها نصّ من الرسول الأعظم ﷺ، وقد أبتلي بها عمر بن الخطاب في أيام خلافته عندما ماتت امرأة وكان لها زوج وأختان، فجمع الصحابة وقال لهم: قد فرض الله تعالى للزوج النصف وللأختين الثلثين، فلم يبق للزوج حقّه، فاتفق هو وأكثر الصحابة على العول، وذلك بأن يدخل النقص على كلّ واحد بقدر سهمه تماماً من التركة، ويوزع النقص بينهم بالنسبة إلى مقدار سهمهم كأرباب

➤ الديون، إذا ضاق مال المديون عن دينهم من التركة وزع النقص بينهم بالنسبة إلى مقدار طلبهم، وأخرج هذا الحديث جماعة من حفظة السنن منهم الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرک على الصحيحين (ج ٤: ص ٣٣٩) في كتاب الفرائض، وقد صرح الحاكم بأن الحديث صحيح على شرط الشيخين، وأورده الذهبي في تلخيصه مقراً بصحته أيضاً، ولذلك ذكروا في كتب الأوائل: أن أول من قال بالعول هو عمر بن الخطاب (انظر الوسائل في مسامرة الأوائل للسيوطي: ص ٤٨). وكتاب الأوائل لأبي هلال للعسكري ج ١: ص ٢٥٦، وغيرهما).

وقد تبعه أرباب المذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة وكلهم قالوا بالعول في المسألة، وخالفه ابن عباس فيها كما في حديث طويل أخرجه الجصاص في كتابه أحكام القرآن ج ٢: ص ١١٤ - ١١٥. والحاكم في المستدرک ج ٤: ص ٣٤٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٦: ص ٢٥٣. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٢٠: ص ٢٥، وغيرهم. وأما الشيعة الإمامية فهم تبعاً لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) ذهبوا إلى بطلان العول. أولاً: لأن مراتب الإرث عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم ثلاث مراتب: الأولى الآباء والأمهات دون آبائهم وأمائهم، والأبناء والبنات وإن نزلوا على ما هو مفصل في محلّه.

المرتبة الثانية: الإخوة والأخوات والأجداد والجذات وأولاد الإخوة والأخوات ما هو مبين في مظانه.

المرتبة الثالثة: الأعمام والعمات والأخوال والخالات، فلا يرث أحد من المرتبة التالية مع وجود أحد من المرتبة السابقة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ (سورة النساء: ١١). فهذا مذهب الشيعة وعليه إجماعهم، فالأختان من أهل المرتبة التالية لا ترثان مع وجود الأم؛ لأن الأم من المرتبة الأولى. نعم للزوج في المسألة المذكورة نصف ما تركت زوجته والباقي لأُمها فرضاً ورداً، ولا محل للعول هنا.

ثم إن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم أدرى بما في البيت عرفوا المقدّم عند الله فقدّموه والمؤخّر فأخروه، وخلاصة ذلك أن المال إذا ضاق عن سهام الورثة يقدّم ذوا السهام

➤ المذكورة في القرآن المؤكدة وهي سهام الأبوين والزوجين، فإنّهما يقدّمان على سهام البنات في الفرض المذكور، فيجعل النقص من سهم البنيتين؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ولأبويه لكلّ واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمّه الثلث﴾ (سورة النساء: ١١).

فإنّ الله تعالى بيّن في الآية الكريمة حكم الوالدين في الميراث مع وجود الولد وفقده فقلوه تعالى: ﴿إنّ للأبوين السدس مع وجود الولد أو البنت دليل على أنّ سهمهما مؤكدة باقية حيث إنّّه كيف يجوز أن يعلّق إيجاب النصف للبنت الواحدة أو الثلثين للبنيتين مع وجود الأبوين، فإنّ الله تعالى قد أكّد اشتراط وجود الولد بقوله: «إن كان له ولد». أي أنّه مع وجود الولد أو البنت، فإنّ للأبوين السدس، وإلّا لكان اشتراط الولد في الآية لغوياً؛ إذ يلزم منه اشتراط ما هو المذكور في الآية فيكون قبيحاً عن البلاغة والفصاحة، فإنّه لو قال: ولأبويه مع البنت أو البنيتين لكلّ واحد منهما السدس إن كان له ولد يعدّ تكراراً لوضوح ما قاله تعالى بصورة عامة.

ثمّ إنّّه أجمع أهل العربية على الوقوف التام عند قوله تعالى: ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾ فلو كان المراد ماتوهموه من أنّ لها النصف مع الأبوين لما كان ذلك وقفاً تاماً، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم والمفسّرين وأصحاب الأحكام في أنّ قوله تعالى: ﴿ولأبويه﴾ كلام مبتدأ لا تعلّق له بما قبله، فيكون الاشتراط فيه دليلاً على ثبوت سهم الأبوين وتأكيده لثبوته مع وجود الولد أو البنت.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الزوج والزوجة فإنّ الربع للزوج مع وجود الولد والثمن للزوجة مع وجود الولد بعين ما تقدّم الأبوين.

وخلاصة الكلام أنّه إذا اجتمع ذوى السهام وضايق التركة عن سهام الورثة قدّم ذوا السهام المؤكدة المذكورة من الأبوين والزوجين على البنات والأخوات وغيرهم ممّن لم يؤكّد على ثبوت سهمه في الكتاب والسنة الكريمة الواردة عن طريق أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، ولمن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب النصّ والاجتهاد للسيد شرف الدين: ص ٢٥٩. وكتاب أجوبة مسائل موسى جار الله له: ص ٨٨. وكتاب أصل الشيعة وأصولها للشيخ كاشف

ومنها: عدم جمع الجمهور منهم الصلاتين في الحضر بدون عذر وقد فعله النبي ﷺ حسب ما روى ذلك مسلم في صحيحه^(١)،

➤ الغطاء: ص ٢٨٨. وكتاب الانتصار للشریف المرتضى: ص ٥٦١. وكتاب عجائب أمير المؤمنين عليه السلام للسيد محسن الأمين: ص ١٢١. وكتاب الشيعة في الميزان للشيخ محمد جواد مغنية: ص ٤٤١. وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة للشيخ جعفر السبحاني: ص ٢٩٥. وغير ذلك من كتب الفقهاء وعلماء الإمامية.

(١) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر بسنده عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال: صَلَّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥١).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر. وفي حديث وكيع، قال: قلت لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥٢).

وأخرج بسنده عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صَلَّيت مع النبي ﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥٢).

وأخرج بسنده عن ابن عباس قال: إن رسول الله ﷺ صَلَّى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥٢).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن عبدالله بن شفيق قال خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة! قال: فجاهه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينتهي الصلاة الصلاة! فقال ابن عباس: أتعلمني بالسنة لا أم لك؟! ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، قال عبدالله بن شفيق: فحاك في صدري من ذلك شيء فأتيته بأهريرة فسألته فصدّق مقالته. (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٥٢ - ١٥٣).

وأخرج بسنده عن عمران بن حدير عن عبدالله بن شفيق العقيلي قال: قال رجل لابن عباس: الصلاة! فسكت، ثم قال: الصلاة! فسكت، ثم قال: الصلاة! فسكت، ثم قال: لا أم لك

وأحمد في مسنده^(١)،

☞ أتعلّمنا بالصلاة وكُنّا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله ﷺ. (صحيح مسلم

ج ٢: ص ١٥٣).

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن شعبة عن قتادة قال سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: وما أراد لغير ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٢٣).

وأخرج أيضاً بسنده عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير مطر ولا سفر، قالوا: يا ابن عباس ما أراد بذلك؟ قال: التوسع على أمته (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٣٤٦).

وأخرج أيضاً بسنده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة من غير خوف ولا مطر، قلت لابن عباس لِمَ فعلت ذلك؟ قال: كي لا يخرج أمته. (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٣٥٤)

وأخرج أيضاً بسنده عن أبي أيوب الأنصاري قال: جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع. (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٤٢١)

وأخرج أيضاً بسنده عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: صلّى رسول الله ﷺ في المدينة مقيماً غير مسافر سبعاً وثمانياً (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٢١) إلى غير ذلك ممّا جاء في مسنده، وهي تدلّ بالصرّاحة، على أنّ رسول الله ﷺ كان يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وكان الصحابة كابن عباس وغيره يفعل ذلك، وليس هذه الروايات مختصة بنقل أحمد بن حنبل ومسلم بن الحجاج، بل جمهور الحفاظ نقلوا هذه الروايات والأحاديث في صحاحهم ومسانيدهم، فعلى سبيل المثال: لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلى العصر بسنده عن جابر بن زيد عن ابن عباس: أنّ النبي ﷺ صلّى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر، والمغرب والعشاء (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٨٦، ح ٥١٠). ورواه البيهقي في سننه الكبرى ج ٣: ص ١٦٧. وسليمان بن أبي الطيّالسي في مسنده: ص ٣٤١. والنسائي في سننه الكبرى: ١

❦ ص ١٥٧، ح ٣٨٢. وابن حبان في صحيحه ج ٤: ص ٤٧٤. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٢: ص ١٣٧. والألباني في كتابه إرواه الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج ٢: ص ٢٦ وغيرهم.

كما أخرج البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب وقت المغرب بسنده عن عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صَلَّى النبي ﷺ سبعاً جميعاً، ثمانيةً جميعاً (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٩٢ ح ٥٢٦)

وأخرج أيضاً في باب وقت العصر بسنده عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف قال سمعت أبا أمانة يقول: صَلَّينا مع عمر بن عبدالعزيز الظهر، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يَصَلِّي العصر، فقلت: يا عمّ ما هذه الصلاة التي صَلَّيت؟ قال: العصر، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نَصَلِّي معه (صحيح البخاري ج ١: ص ٢٨٨ ح ٥١٦)، وكما أخرج مالك بن أنس في كتابه الموطأ بسنده عن سعيد بن جبيرة عن عبدالله بن عباس أنه قال: صَلَّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر. (الموطأ ج ١: ص ١٤٤، ح ٤ من باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر) ورواه أبو داود في سننه ج ١: ص ٢٧١، ح ١٢١٠. والنسائي في سننه ج ١: ص ٢٩٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٣: ص ١٦٦. وابن خزيمة في صحيحه ج ٢: ص ٨٥ وابن حبان في صحيحه ج ٤: ص ٤٧١، إلى غير ذلك. وأخرج الزرقاني في شرح الموطأ، ذيل هذا الحديث عن النسائي عن طريق عمرو بن هرم عن ابن الشعثاء أنه قال: إِنَّ ابن عباس كان يجمع بين صلاتي الظهر والعصر وصلاتي المغرب والعشاء، وكان يقول: هكذا صَلَّى رسول الله ﷺ (شرح الموطأ ج ١: ص ٢٦٣).

والحاصل: عزيزي القارئ قد لاحظت هذه الروايات عند القوم والصريحة في جواز الجمع بين الصلاتين من دون عذر ولا سفر، وقد رواها كبار علماء أهل السنة وحملوا الآثار بما فهم البخاري ومسلم ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم في صحاحهم ومسانيدهم وقدروها جمع كثير من الحفاظ والفقهاء من أهل نحلته وأقروا بصحتها ووثقوا أسانيدها، غير أن منهم من التزم بتأويلات غير معقولة وغير مقبولة عند العرف والعقلاء وحملوها على

❧ خلاف ظاهرها بلا وجه، وأفتوا بعدم جواز الجمع من غير عذر ولا سفر، ومنهم من صرح بدلتها على جواز الجمع من دون عذر ولا سفر، لاسيما دلالة الروايات التي جاء في ذيلها أنّ السائل يسأل ابن عباس عن وجه ما فعله النبي ﷺ: ولم فعل رسول الله ﷺ ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج على أمته، فإنّ هذا التعليل صريح في الجواز مطلقاً، ولا يقبل أيّ تأويل؛ بأن يقال: لعلّ السحاب كان قد غطى السماء ولم يعرف النبي ﷺ الوقت وأمثال ذلك ممّا لا يقبله العاقل.

وقد جاء في كتاب «عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي» للحافظ ابن العربي المالكي ج ١: باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، ما هذا لفظه: قال علماؤنا: الجمع بين الصلاتين في المطر والمرض رخصة، وقال أبو حنيفة: بدعة وباب من أبواب الكبائر... ثمّ يبيد الشارح رأيه فيقول: بل الجمع سنّة...

وغيره من شراح هذه الأحاديث من محققي علمائهم قد صرّحوا بأنّ التأويلات المذكورة في كتب القوم على خلاف ظاهر هذه الروايات، وأنّ الحكم بعدم جواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً بلا وجه في الشريعة المقدسة، وعلى سبيل المثال انظر شرح مسلم للنووي ج ٥: ص ٢١٥. وتحفة الباري في شرح البخاري لشيخ الإسلام الأنصاري ج ٢: ص ٢٩٢. وإرشاد الساري في شرح البخاري للقسطلاني ج ٢: ص ٢٩٢. وشرح الموطأ للزرقاني ج ١: ص ٢٦٣، وغير ذلك، فإنّهم صرّحوا بأنّ الروايات صريحة في جواز الجمع.

فالشيعية الإمامية قد عملوا بسنّة النبي ﷺ المتفق عليها بين الفريقين وبالقرآن، وهما مرجعاً للأمة في حلّ الاختلاف، كما لا يخفى على أحد، وأمّا دليل الشيعة على جواز الجمع بين الصلاتين من القرآن الكريم فقولته تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ (سورة الإسراء: ٧٨). فإنّ الله تعالى قد بيّن في هذه الآية الكريمة المواقيت للصلوات اليومية وهي ثلاثة:

- ١- دلوك الشمس: وهو زوال الشمس، وهو وقت لفريضتي الظهر والعصر إلى الغروب
- ٢- غسق الليل: وهو وقت لفريضتي المغرب والعشاء أيضاً وقت مشترك، ويستبدئ من

غروب الشمس إلى منتصف الليل

➤ ٣- الفجر: هو وقت لفريضة الصبح، ويبتدئ من طلوع الفجر إلى شروق الشمس وقال تعالى: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل﴾ (سورة هود: ١١٤). فالطرف الأول من طرفي النهار هو من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والطرف الثاني هو: من زوال الشمس إلى غروبها، وزلفاً من الليل: أي أول الليل، وهو وقت زوال الحمرة بعد غروب الشمس.

وعلى هذا فالأوقات للصلاة اليومية المنصوص عليها في القرآن ثلاثة فقط، ولذلك أجمع الشيعة الإمامية على جواز الجمع بين الصلاتين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويؤيد ذلك ما جاء في تفسير الآيتين عن علماء أهل السنة وحفاظهم: يقول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾: واعلم أنه يتفرع على هذين القولين بحث شريف، فإن فسرنا الغسق بظهور أول الظلمة كان الغسق عبارة عن أول المغرب، وعلى هذا يكون المذكور في الآية ثلاث أوقات: وقت الزوال، ووقت أول المغرب ووقت الفجر... فهذا يقتضي جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقاً (التفسير الكبير ج ٢١: ص ٢٧).

ويقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار﴾: لم يختلف أحد من أهل التأويل أن الصلاة في هذه الآية يراد بها الصلوات المفروضة... وقوله تعالى: ﴿طرفي النهار﴾: قال مجاهد: الطرف الأول صلاة الصبح، والطرف الثاني: صلاة الظهر والعصر، واختاره ابن عطية... والزلف المغرب والعشاء (الجامع لأحكام القرآن ج ٩: ص ١٠٩).

ويقول ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار﴾ عن مجاهد أنه قال: هي الصبح في أول النهار والظهر والعصر مرة أخرى... وقال الحسن في رواية ابن مبارك عن مبارك بن فضالة عنه: وزلفاً من الليل يعني المغرب والعشاء، قال رسول الله ﷺ: «هما زلفا الليل المغرب والعشاء، وكذا قال مجاهد، ومحمد بن كعب وقتادة والضحاك، أنها صلاة المغرب والعشاء (تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٢: ص ٤٦١ - ٤٦٢، ط دار المعرفة بيروت). إلى غير ذلك مما جاء في تفاسيرهم فأوقات الصلوات المفروضة في القرآن ثلاثة، وبه قال الإمامية.

ومنها: نفى أبي حنيفة ومالك لخيار المجلس في المبيعات^(١)، وقد ثبت صحيحاً عندهم البيعان بالخيار ما لم يفتقرا^(٢). قال النووي في منهاجه: وليس

(١) لاشكّ أنّ الحنفية تبعاً لأبي حنيفة قالوا بعدم ثبوت الخيار للمتبايعين، قال الجزيري في كتابه الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢: ص ١٧٣: إنّ الحنفية قالوا: خيار المجلس لا يثبت للعائد إلاّ بالشروط، فإذا تمّ العقد بينهما من غير شرط الخيار أصبح لازماً، سواء أقاما بالمجلس أو افتقرا...

وقال الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار (ج ٣: ص ١٩٧): [إنّه] قال يوسف بن أسباط: ردّ أبوحنيفة على رسول الله ﷺ أربعئة حديث أو أكثر، قيل: مثل ماذا؟ قال:.... قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يفتقرا» وقال أبوحنيفة: إذا وجب البيع فلا خيار...

وأخرج الخطيب البغدادي في ترجمة أبي حنيفة بسنده عن بشر بن مفضل قال: قلت لأبي حنيفة: نافع عن ابن عمر: أنّ النبي ﷺ قال: البيعان بالخيار ما لم يفتقرا، قال: هذا زجر (تاريخ بغداد ج ١٣: ص ٣٨٧).

كما أنّ المالكية أيضاً نفوا خيار المجلس، قال الجزيري في كتابه الفقه على المذاهب الأربعة (ج ٢: ص ١٧٣): إنّ المالكية قالوا: لا خيار في المجلس أصلاً، بل الخيار ينقسم إلى قسمين: الأوّل: خيار الشرط.... والثاني: خيار النقيصة...

وقال الذهبي في ترجمة ابن أبي ذئب (محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب) أنّه قال أحمد بن حنبل: بلغ ابن أبي ذئب أنّ مالكا لم يأخذ بحديث «البيعان بالخيار...» فقال: يستتاب، فإن تاب، وإلاّ ضربت عنقه... (سير أعلام النبلاء ج ٧: ص ١٤٢). وقال عبدالله بن قدامة في كتابه المغني (ج ٤: ص ٦): وعاب كثير من أهل العلم على مالك مخالفته للحديث (البيعان بالخيار ما لم يفتقرا) مع روايته له وثبوته عنده. وقال الشافعي: لا أدري هل اتهم مالك نفسه أو نافعاً؟ وأعظم أن أقول عبدالله بن عمر، وقال ابن أبي ذئب يستتاب مالك في تركه لهذا الحديث....

(٢) لقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب البيوع باب البيعان بالخيار بسنده عن عبدالله بن عمر أنّه قال قال رسول الله ﷺ: «المتبايعان كلّ واحدٍ منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفتقرا إلاّ بيع الخيار». (صحيح البخاري ج ٣: ص ١٣٧، ح ٣٦٢).

❦ وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن عبدالله بن الحارث قال: سمعت حكيماً بن حزام عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما مُحقت بركة بيعهما». (صحيح البخاري ج ٣: ص ١٣٧، ح ٣٦١).

وأخرج أيضاً في باب إذا خيّر أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع بسنده عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفترقا وكانا جميعاً أو يُخيّر أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا لم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع». (صحيح البخاري ج ٣: ص ١٣٧ ح ٣٦٣).

وأخرج أيضاً في باب كم يجوز الخيار بسنده عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يفترقا أو يكون البيع خياراً» (صحيح البخاري ج ٣: ص ١٣٦، ح ٣٥٨).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن حكيماً بن حزام عن النبي قال: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا». (صحيح البخاري ج ٣: ص ١٣٦، ح ٣٥٩).

وأخرج مثله عن حكيماً بن حزام أيضاً في باب ما يمحى الكذب والكتمان في البيع (انظر صحيح البخاري ج ٣: ص ١٢٧، ح ٣٣٣). وكذا في باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا... (انظر صحيح البخاري ج ٣: ص ١٢٥ ح ٣٣٠).

وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب البيوع باب الصدوق في البيع والبيان بسنده عن حكيماً بن حزام عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محق بركة بيعهما». (صحيح مسلم ج ٥: ص ١٠).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٢: ص ٤) بسنده عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار حيث يفترقا أو يكون بيع الخيار».

وأخرج أيضاً عن عبدالله بن عمر مثله (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٩ و ص ٧٣) إلى غير ذلك مما جاء في كتب القوم، ولا حاجة إلى ذكر جميعها؛ لأن حديث «البيعان بالخيار ما لم يفترقا» من الأحاديث التي رواها جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنة والجماعة فهو مما اتفق على صدوره من النبي ﷺ جميع المسلمين، وقد أصفق المحدثون من ألف بقده على نقله، فلاحظ.

لهما عذر مقبول في نفيه^(١).

ومنها: ذهابهما إلى مخالفة قوله سبحانه: ﴿وإن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٢)، فاعتبر مالك بأقل ما يجب فيه القطع في السرقة وقدره النعمان بدينار^(٣).

ومنها: ذهاب الثوري وأحمد وإسحاق إلى تجويز المسح في وضوئهم على

(١) لم أعثر على ما ذكره في كتابه منهاج الطالبين في باب خيار المجلس من كتاب البيع، ولعله في غير ذلك الباب، ولكّنه ذكر في شرح صحيح مسلم (ج ١٠: ص ١٧٣) في باب ثبوت خيار المجلس بعد نقله لهذا الحديث النبوي: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا»... أنّه قال أبوحنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول، وبه قال ربيعة: وحكي عن النخعي وهو رواية عن الثوري، وهذا الحديث من الأحاديث: «البيعان بالخيار» يلزمهم العمل به، وليس لهم جواب صحيح في الإعراض عنه. والصواب ثبوته كما قاله الجمهور...

(٢) البقرة: ٢٣٧.

(٣) قال النووي في كتابه المجموع في باب أحكام الصداق: أنّه قال مالك وأبوحنيفة: أقلّ الصداق ما تقطع به يد السارق، إلّا أنّ ما تقطع به يد السارق عند مالك ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، وعند أبي حنيفة دينار، أو عدة دراهم، فإنّ أصدقها دون العشرة دراهم... (المجموع ج ١٦: ص ٣٢٦، طبع دارالفكر).

وقال ابن رشد في كتابه بداية المجتهد في باب الصداق:.... وقال طائفة بوجوب تحديد أقله، فالمشهور في ذلك مذهبان: أحدهما: مذهب مالك وأصحابه، والثاني: مذهب أبي حنيفة وأصحابه، فأما مالك فقال: أقله ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم كيلاً من فضة أو ما ساوى الدراهم الثلاثة... وقال أبوحنيفة: عشرة دراهم أقله... (بداية المجتهد ج ٢: ص ١٨). ومثله في نيل الأوطار للشوكاني ج ٦: ص ٣١١. وفيض القدير للمناوي ج ٦: ص ٦٩. وغير ذلك.

وقد ردّ عليهم السيد المرتضى - رضوان الله تعالى عليه - في كتابه الانتصار: ص ٢٨٩. والعلامة الحلبي في كتابه نفع الحجة، وكشف الصدّة: ص ٥٢٦. وغدهما، فاحه.

العمامة^(١)، وهو مخالف لنصّ الفرقان العظيم في السورة التي نَبَّهنا على كونها عندهم محكمة^(٢).

(١) قال الفخر الرازي في تفسيره عند تفسيره؛ لقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (سورة المائدة: ٦): لا يجوز الاكتفاء بالمسح على العمامة وقال الأوزاعي والثوري وأحمد: يجوز... (تفسير الكبير ج ١١: ص ١٦٠، طبع دارإحياء التراث العربي بيروت).
وقال النووي في كتابه المجموع (ج ١: ص ٤٠٧): وأما إذا اقتصر على مسح العمامة ولم يمسح شيئاً من رأسه فلا يجزيه...

وقالت طائفة: يجوز الاقتصار على العمامة، قاله سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق ومحمد بن جرير وداد. قال ابن المنذر ممن مسح على العمامة أبوبكر الصديق، وبه قال عمر وأنس بن مالك وأبو أمانة...

وقال ابن رشد: المسألة الثامنة: اختلف العلماء في المسح على العمامة، فأجاز أحمد بن حنبل وأبو ثور والقاسم بن سلام وجماعة منع من ذلك... (بداية المجتهد ج ١: ص ١٥).
وقال الشوكاني: وقد اختلف الناس في المسح على العمامة، فذهب إلى جوازه الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداد بن علي... (نيل الأوطار ج ١: ص ٢٠٥). إلى غير ذلك مما جاء في كتب القوم.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (سورة المائدة: ٦) قد تقدّم أنّ هذه الآية الكريمة من الآيات المحكمة التي أوضحت الأمر الإلهي في كيفية الوضوء بنصّ صريح من أنّه يجب للوضوء غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين. ولا يخفى على أحد من أنّ العمامة ليست رأساً، فلا يصدق المسح عليها المسح على الرأس، فالرأس جزء من بدن الإنسان، وأما العمامة شيء آخر وهي قطعة قماش تلف على الرأس، وعلى فرض أنّ الروايات الواردة في كتبهم تدلّ على جواز ذلك، فلا يصح الاعتماد عليها؛ لأنّها معارضة؛ لقول الله عز وجل والقاعدة المعمول بها عند تعارض الأخبار بالآيات القرآنية الأخذ بالقرآن وترك الأخبار، فلا يجوز العمل بتلك الأخبار المعارضة للقرآن عقلاً ولا شرعاً، وكما قلنا: إن الآية صريحة في وجوب الغسلتين والمسحتين.

ومنها: ذهاب أبي حنيفة والشافعي إلى عدم وجوب وضع اليدين والركبتين وإيهامي الرجلين في السجود على القاع^(١)، وهو مخالف لما ثبت عند البخاري

❦ وأيضاً تقدّم أنّ سورة المائدة من السور المدنية وهي آخر سورة نزلت على النبي ﷺ، كما ورد في الحديث عن عائشة أنها قالت لجبير بن نفير عندما حجّ فزارها: يا نفير أمّا أنّ سورة المائدة هي آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرّموه. (انظر المستدرك على الصحيحين ج ٢: ص ٣١١). وقال الحاكم بعد ذكره لهذا الحديث: إنّه صحيح على شرط الشيخين، وأشار إليه الذهبي في التلخيص، وحكم بصحته وغيرهم، فالآية الشريفة من سورة المائدة التي يجب العمل بها وهي محكمة صريحة في بيان كيفية الوضوء من الغسلات والمسحات، فلاحظ.

(١) قال النووي في كتابه المجموع (ج ٣: ص ٤٢٧): أمّا حكم المسألة ففي وجوب وضع اليدين والركبتين والقدمين قولان مشهوران، نصّ عليهما في الأم. قال الشيخ أبو حامد ونصّ في الإيماء أنّ وضعها مستحب لا واجب، واختلف الأصحاب في الأصح من القولين، فقال القاضي أبو الطيب: ظاهر حديث الشافعي أنّه لا يجب وضعها...

وقال عبدالله بن قدامة في كتابه المغني (ج ١: ص ٥٥٥)، والسجود على جميع هذه الأعضاء - أي الجهة والركبتين والكفين إيهامي الرجلين - واجب إلّا الأنف - وبهذا قال طاووس والشافعي في أحد قوليه وإسحاق، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي في القول الآخر لا يجب...

وقال ابن حزم في كتابه المحلى (ج ٣: ص ٢٥٨).... قال أبو حنيفة: إن وضع جبهته في السجود ولم يضع أنفه ولا يديه ولا ركبته أجزأه ذلك، وكذلك يجزيه أن يضع في السجود أنفه، ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبته...

وقال ابن رشد في كتابه بداية المجتهد (ج ١: ص ١١٢ - ١١٣): المسألة السابعة: اتفق العلماء على أنّ السجود على سبعة أجزاء... واختلفوا فيمن سجد على وجهه ونقصه السجود على عضو من تلك الأعضاء هل تبطل صلاته أم لا؟ فقال قوم: لا تبطل صلاته؛ لأنّ اسم السجود إنّما يتناول الأعضاء؛ للحديث الثابت. ولم يختلفوا أنّ من سجد على جبهته وأنفه فقد سجد على وجهه، واختلفوا فيمن سجد على أحدهما، فقال مالك: إن سجد على جبهته

ومسلم والنسائي في صحاحهم عن النبي ﷺ أنه قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة»^(١).

إلى آخر ما ذكر وقد جرت سيرته على ذلك^(٢).

ومنها: ذهاب أربعة فقهاءهم إلى جريان الحدّ والقصاص على العبد لو أقرّ بما يوجبهما^(٣)، وهو مخالف لما ثبت من السنّة الذي دلّ على نفوذ ذلك في حق

➡ دون أنفه جاز، وإن سجد على أنفه دون جبهته لم يجز، وقال أبو حنيفة: بل يجوز ذلك، وقال الشافعي: لا يجوز إلا أن يسجد عليها...

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب صفة الصلاة، باب السجود على سبعة أعظم بسنده عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة...». (صحيح البخاري ج ٢: ص ٣٨٤، ح ٨٦٨). وأخرج في باب السجود بسنده عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعراً ولا ثوباً (صحيح البخاري ج ٢: ص ٣٢٨، ح ٧٦٥). وأيضاً عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا نكف ثوباً ولا شعراً...» (نفس المصدر المتقدم).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود ج ٢: ص ٥٢. والنسائي في سننه ج ٢: ٢٠٩. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٢٩٢. وابن ماجه في سننه ج ١: ص ٢٨٦، ح ٨٨٤. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٢: ص ١٠٣ وغيرهم.

(٢) انظر كتاب فقه السنّة للشيخ سيد سابق ج ١: ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٣) قال السرخسي في كتابه المبسوط (ج ٩: ص ٩٧): الذمي والعبد في الإقرار بالزنى كالحر... وأما العبد فلا إقرار بالزنى يصحّ عندنا - أي عند أهل السنّة والجماعة - موجباً للحدّ عليه، مأذوناً كان أو محجوراً...

وقال في ص ١٠٠: ويقام الحدّ على العبد إذا أقرّ بالزنى وبغيره ممّا يوجب الحدّ وإن كان مولاه غائباً. وكذلك القطع والقصاص... وأبو حنيفة ومحمد يفرقان بين حجة البيّنة والإقرار؛ باعتبار أن للمولى حقّ الطعن في البيّنة دون الإقرار، وأنّ الإقرار موجب للحقّ بنفسه والبيّنة

المقرّر نفسه، وهنا قد نفذ في حقّ غيره، فإنّ العبد ملك للغير^(١)، وجعل الشافعي فرقاً بينه وبين المال، فلو أقرّ بالمال لم يثبت ما لم تقم بيّنة وغيرها^(٢)، وهو عجيب غريب؛ لعدم الفارق بين عبارتيه في المقام.

ومنها: مخالفتهم لنصّ الفرقان العظيم في منعهم فاطمة عليها السلام من إرثها، وسيأتي بيانه على وجه التفصيل^(٣).

❧ لا توجب إلّا بالاعتضاء... إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم، فراجع كتاب الأم ج: ٦؛ ص ٢١٧. والمجموع ج ٢٠: ص ٢٩٠. وفتح العزيز ج ١١: ص ٩٣. ومغني المحتاج ج ٢: ص ٢٣٩ وغير ذلك.

(١) فإنّ مادلاً من الروايات على أن إقرار العقلاء على أنفسهم نافذ إنّما هو ثابت فيما إذا كان الإقرار على نفس المقر، وأمّا العبد فإنّ إقراره على نفسه يكون بضرر مولاه، والإقرار في حق الغير غير مسموع، فالمانع من قبول إقرار العبد هو منافاته لحق المولى كما هو واضح ظاهر.

(٢) انظر كتاب الأم ج: ٣؛ ص ١٨٢. وج: ٦؛ ص ١٠٥ و ص ٢١٧. وكتاب المجموع ج ٢٠: ص ٢٩٠.

(٣) وملخص ذلك أنّه لا يخفى على الباحث الخبير أنّ طلب فاطمة الزهراء عليها السلام فذك من أبي بكر بعد وفات أبيها ليس هو الإرث، بل أنّها ذكرت: «أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قد أنحلها إياها، فلم يقبل أبابكر أن يسلمها». (انظر تفسير الفخر الرازي ج ٢٩: ص ٢٨٤).

ولكن البخاري ومسلم ادعيا أنّ طلب الزهراء كان في خصوص الإرث لئلاّ تكشف الحقيقة للباحثين، وهذا فنّ معروف لديهما في كلّ مورد يكون نقل الحديث موجباً لكشف عورات الخلفاء، فإنّهما يقتضبان ويسقطان عن الحديث، بل في بعض الموارد يغيّران العبارات من أجل حفظ كرامة الخلفاء والصحابة، ففي المقام حفظاً لكرامة أبي بكر غيراً مضمون الحديث ولم يذكر أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام قالت: إنّ أباه رسول الله صلّى الله عليه وآله قد أعطاه فذك نحلة في حياتها مثل ما قاله ابن حجر في الصواعق: فكذبها أبوبكر وطلب منها شهوداً على دعواها فجاءت بعلي بن أبي طالب عليه السلام وأمّ أيمن، فلم يقبل أبوبكر شهادتها. (انظر

ومنها: تجويز أبي حنيفة ومُتابعيه السكوت في آخرتي الصلاة الرباعية^(١). وقد ثبت في الصحيحين وسنن النسائي ما دلّ على وجوب الفاتحة

🔸 الصواعق المحرقة: ص ٢١، ذكره في أثناء الشبهة السابعة من شبه الرافضة).

ومع الغض عن ذلك فإن الشيعة تناقش البخاري ومسلم و من تبعهما من أهل السنة والجماعة، وتقول: بأنه على فرض أنّ طلب الزهراء عليها السلام كان إرثاً فإنّ أبابكر منع إرثها، فقالت فاطمة: «يا بن أبي قحافة أترث أباك ولا أرث أبي!!!».

فاتحج أبوبكر عليها برواية تفرد هو بها مع قلّة رواياته وقلّة عمله وكونه الغريم؛ لأنّ الصدقة تحلّ عليه، فمنعته ذلك استناداً إلى ما نسبته إلى النبي صلى الله عليه وآله من أنه قال: «لا نورث ما تركناه صدقة».

ولا يخفى على الخبير أنّ ما نسبته إلى النبي صلى الله عليه وآله مخالف لنص القرآن الكريم، فإنّ صريح قوله تعالى الذي يقتضي دخول النبي صلى الله عليه وآله في مدلوله هو قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ لِلْأُنثَى﴾ (سورة النساء: ١١) فإنّ الله تعالى قد صرّح في هذه الآية الكريمة بأنّ الإرث حق طبيعي ينتقل إلى الورثة، وبه أشار إلى طبقات الورثة، وأيضاً نصّ تعالى على أنّ الأنبياء يورثون فقال عزوجل: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ (سورة النمل: ١٦). وقال تعالى عن لسان زكريا: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ (سورة مريم: ٥ - ٦).

فإنّها تدلّ بالصراحة على أنّ منع فاطمة عليها السلام إرثها مخالف للقرآن. وسيأتي تفصيل الكلام في ضمن شرح خطبة الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام في محله إن شاء الله تعالى.

(١) قال النووي في كتابه المجموع (ج ٣: ص ٣٦١) قال أبوحنيفة: تجب القراءة في الركعتين الأوليين، وأمّا الآخرين فلا تجب فيها قراءة، بل إن شاء قرأ وإن شاء سبّح وإن شاء سكت... وقال السرخسي في كتاب المبسوط (ج ١: ص ١٨ - ١٩): ثمّ القراءة في الأخيرتين ذكرى خافت بها في كلّ حال... وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة: أنّه يتخيّر بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت...

وقال أبوبكر الكاشاني في كتابه بدائع الصنائع (ج ١: ص ١١١ - ١١٢): وأمّا الأخيرتين

فيهما^(١)، وما دّل على وجوب التأسي بالنبي ﷺ في الصلاة وقد قرأها فيما على مارووه صحيحاً^(٢).

❦ فالأفضل أن يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ولو سيّح في كل ركعة ثلاث تسبيحات مكان فاتحة الكتاب أو سكت أجزأته صلاته، ولا يكون مسيئاً إن كان عامداً، ولا سهو عليه إن كان ساهياً كذا روى أبو حنيفة أنّه مخيّر بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت....

(١) استدللّ فقهاء أهل السنّة والجماعة على وجوب قراءة الفاتحة في كلّ ركعة برواية عبادة بن صامت، وهي ما أخرجها البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة في أبواب صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات بسنده عن عبادة بن صامت: أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (صحيح البخاري ج ١: ص ٣٦٠، ح ٧١٣). ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب في كلّ ركعة ج ٢: ص ٨ - ٩. والنسائي في سننه في كتاب الصلاة باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب ج ٢: ص ١٣٦. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٥: ص ٢٧٣ و ص ٨٣٧. وأبوداود في سننه ج ١: ص ١٨٩، ح ٨٢٢. والترمذي في سننه ج ١: ص ١٥٦، ح ٢٤٧. والبيهقي في سننه ج ٢: ص ٣٨ وغيرهم.

ثمّ إنّ الترمذي قال بعد ذكره لهذا الحديث في سننه (ج ١: ص ١٥٦): إنّ لحديث عبادة بن صامت عن النبي ﷺ طرقاً عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبدالله بن عمر، قال أبو عيسى: حديث عبادة حسن صحيح العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وجابر بن عبدالله وعبدالله بن حصين وغيرهم وقالوا: لا تجزى صلاة إلّا بقراءة فاتحة الكتاب.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة في أبواب صفة الصلاة باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب بسنده عن يحيى عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أنّ النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأُمّ الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الآخرين بأُمّ الكتاب ويسمعا الآية ويطوّل في الركعة الأولى ما لا يطوّل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر... (صحيح البخاري ج ١: ص ٣٦٧، ح ٧٣٣).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر ج ٢: ص ٣٧. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٥: ص ٣٠٧، ص ٣٠٩. غدهم، فلاحظ.

ومنها: ذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك إلى عدم وجوب الذكر في الركوع والسجود^(١)، وقد جرت سيرته ﷺ على الذكر فيهما، وما دلّ من السنة على ذلك حسب ما روى مسلم والترمذي في صحيحيهما عن عقبة بن عامر ذلك مرفوعاً، ورويا ذلك^(٢)

(١) قال النووي في كتابه المجموع (ج ٢: ص ٤١٤): فرع: التسبيح وسائر الأذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام كلّ ذلك سنة ليس بواجب، فلو تركه لم يأتّم، وصلاته صحيحة سواء تركه عمداً أو سهواً، هذا مذهبنا وبه قال مالك، وأبو حنيفة وجمهور العلماء... وقال الشافعي في كتاب الأم (ج ١: ص ١٣٢): من ترك ذكر الركوع والسجود أجزأه ولم يعد صلاته...

وقال الشوكاني في كتابه نيل الأوطار (ج ٢: ص ٢٧١) في باب الذكر في الركوع والسجود بعد ذكره لحديث حذيفة وقوله: إنه أخرجه مسلم... والحديث يدلّ على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود، وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة غيرهم إلى أنه سنة وليس بواجب...

(٢) لم أعثّر على حديث عقبة بن عامر في صحيح مسلم باب ما يقال في الركوع والسجود، ولا في صحيح الترمذي، غير أن النووي ذكر في كتابه المجموع بعد ذكر الحديث: أنه رواه مسلم عن عقبة عامر... ثم قال: رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن... (المجموع ج ٣: ص ٤١٢)

نعم روى مسلم في صحيحه في باب استحباب تطويل القراءة بسنده عن حذيفة أنه قال: صلّيت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المئة ثم مضى.... ثم ركع فجعل يقول: سبحان ربي العظيم، فكان ركوعه نحواً من قيامه، ثم قال: سمع الله لمن حمده... ثم سجد فقال: سبحان ربي الأعلى... (صحيح مسلم ج ٢: ص ١٨٦).

وأخرج الترمذي في صحيحه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في التسبيح في الركوع بسنده عن حذيفة، أنه صلّى مع رسول الله ﷺ، فكان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى... (صحيح الترمذي ج ١: ص ١٦٥، ح ٢٦١) وقال

والنسائي عن حذيفة مرفوعاً^(١). إلى غير ذلك^(٢).

ومنها: ذهاب أبي حنيفة إلى تخيير المصلّي في السجود على جبهته أو على أنفه^(٣).

❦ الترمذي: وفي الباب عن حذيفة وعقبة بن عامر.

وقد روى هذا الحديث أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٥: ص ٣٨٢) بسنده عن حذيفة، والدارمي في سننه (ج ١: ص ٢٩٩) عن حذيفة. وابن ماجّة في سننه ج ١: ص ٢٨٧، ح ٨٨٨ عن حذيفة وأبو داود في سننه ج ١: ص ٢٠٠، ح ٨٧١ عن حذيفة وغيرهم.

(١) أخرج النسائي في سننه بسنده عن حذيفة قال: صلّيت مع رسول الله ﷺ، فركع فقال في ركوعه: سبحان ربّي العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى.... (سنن النسائي ج ٢: ص ١٩٠). وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ١: ص ٢٢٥. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٢: ص ١٠٩ وعبد الرزاق الصنعاني في كتابه المصنف ج ٢: ص ١٥٥، ح ٢٨٧٥ وغيرهم.

(٢) أخرج ابن ماجّة في سننه في كتاب الصلاة باب التسبيح في الركوع والسجود بسنده عن عقبة بن عامر الجهني قال: لمّا نزلت: فسبح باسم ربك العظيم قال لنا رسول الله ﷺ: «اجعلوها في ركوعكم، فلمّا نزلت: سبح اسم ربك الأعلى، قال لنا رسول الله ﷺ: «اجعلوها في سجودكم». (سنن ابن ماجّة ج ١: ص ٢٨٧، ح ٨٨٨). وأخرجه الدارمي في سننه ج ١: ص ٢٩٩. وأبو داود في سننه ج ١: ص ١٩٩، ح ٨٦٩. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ٢٢٥، ثمّ قال الحاكم هذا الحديث حجازي: صحيح الأسناد، ولم يخرجاه. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٢: ص ٨٦ ومسنّد أبي يعلى الموصلي ج ٣: ص ٢٧٩، ح ١٧٣٨، وغيرهم.

(٣) قال النووي في كتابه المجموع (ج ٣: ص ٤٢٤): فرع في وجوب وضع الجبهة والأنف على الأرض... وقال أبو حنيفة وهو مخير بينهما - أي الجبهة - والأنف، وله الاختصار على أحدهما، قال ابن المنذر: لا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة...

وقال ابن قدامة في كتابه المغني (لابن قدامة ج ١: ص ٥٥٦): وروى عن أبي حنيفة: أنّه إن سجد على أنفه دون جبهته أجزأه، وقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول، ولعلّه ذهب إلى أنّ الحفة والأنف عضو واحد...

وهو مخالف لما مرّ من خبر تعيين المساجد ومن سيرته ﷺ^(١).

ومنها: ذهاب أبي حنيفة، والشافعي، ومالك إلى أنّ من سبقه ريح أو بول أو غائط في صلاته يبني على ما مضى منها^(٢)، وهو تناقض بين صحة ما مضى من الصلاة، وبين ما يأتي منها^(٣)، وقد حصل الحدث بينهما، وليس لهم دليل على

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب صفة الصلاة، باب السجود على سبعة أعظم بسنده عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين». (صحيح البخاري ج ٢: ص ٣٨٤، ح ٨٦٨).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود ج ٢: ص ٥٢ وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٢٩٢. وابن ماجه في سننه ج ١: ص ٢٨٦، ح ٨٨٤. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٢: ص ١٠٣. والنسائي في سننه ج ٢: ص ٢٠٩ وغيرهم.

(٢) قال ابن رشد في كتابه بداية المجتهد (ج ١: ص ١٧٩): إنهم اتفقوا على أنّ الحدث يقطع الصلاة، واختلفوا هل يقتضي الإعادة من أولها إذا كان قد ذهب منها ركعة أو ركعتان قبل الحدث أم يبني على ما مضى من صلاته، فذهب الجمهور إلى أنّه لا يبني إلّا الرعاف فقط، ومنهم من رأى أنّه لا يبني لا في الحدث ولا في الرعاف...

وقال السرخسي في كتابه المبسوط، باب الحدث في الصلاة (ج ١: ص ١٦٩): المصلي لو سبقه الحدث في الصلاة من بول أو غائط أو ريح أو رعاف بغير قصده انصرف فتوضاً وبني على صلاته ما لم يتكلم.... وهو قول الشافعي وكان مالك يقول: يبني ثمّ رجع عنه فعابه محمد في كتاب الحج...

وقال عبدالكريم الرافي الشافعي في كتابه فتح العزيز (ج ٤: ص ٤ - ٥): فلو أحدث عمداً أو سهواً بطلت صلاته، وإن أحدث بغير اختياره كما لو سبقه الحدث فلا خلاف في بطلان طهارته، وهل تبطل صلاته فيه قولان ففي الجديد إنّها تبطل... وفي القديم، وبه قال أبو حنيفة إنّها لا تبطل، بل يتوضأ، ويبني على صلاته، وهو أشهر الروايتين عن مالك...

وقال أبو بكر الكاشاني في كتابه بدائع الصنائع (ج ١: ص ٢٢٠): وروي أنّ أبا بكر سبقه الحدث في الصلاة فتوضاً وبني وعمر سبقه الحدث وتوضاً وبني...

(٣) وهذا من الواضحات الأولية؛ لأنّ كلاً حدث ناقضاً للطهارة مع حب لطلاء الصلاة، سواء

ذلك سوى آثار ضعيفة حسب ما نصّ على ذلك ابن حزم في المحلّي، وقد روى هو حديثاً مرفوعاً من طرق صحيحة دلّ على فساد الصلاة بما ذكر^(١).

ومنها: ذهب أبي حنيفة إلى استحباب تأخير الصلاة الصبح والظهرين والصلاة الجمعة عن أوّل أوقاتها^(٢)، وهو مخالف لما نطق به الفرقان من المسارعة إلى مغفرة الربّ سبحانه^(٣)، والمسابقة إلى الخير^(٤) وللسنّة التي حثّت على تقديم فعل الصلاة في أوّل وقتها حسب ما روى ذلك مسلم، والترمذي في صحيحهما^(٥).

❦ كان أصغر أم أكبر فهو مبطل للصلاة أينما وقع في أثنائها، عمداً كان أو سهواً؛ لأنّ الطهارة شرط للصلاة، ومقتضى القاعدة الأولى في باب الشرط والشروط هو انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، وفي المقام تكون الصلاة باطلة ببطان الطهارة بمقتضى جريان هذه القاعدة، كما لا يخفى على أحد.

(١) انظر المحلّي ج ٤: ص ١٥٥ - ١٥٦، طبع دار الفكر، بتحقيق أحمد محمد شاكر.
(٢) قال النووي في كتابه المجموع (ج ٣: ص ٤٧): تجب الصلاة في أوّل الوقت وجوباً موسعاً، ويستقرّ الوجوب بإمكان فعلها، وبه قال مالك وأحمد وداود... وعن أبي حنيفة روايات: إحداها كمذهبنا وهي غريبة. والثانية: وهي رواية زفر عنه: يجب إذا بقي من الوقت ما يسع صلاة الوقت. والثالثة: وهي مشهورة عنه، وحكاها عنه جمهور أصحابنا أنّها تجب بآخر الوقت، إذا بقي منه قدر تكبيرة، فلو صلى في أوّل الوقت قال أكثر أصحاب أبي حنيفة تقع صلاته موقوفة، فإن بقي إلى آخر الوقت مكلفاً تبيناً وقوعها فرضاً، وإلا كانت نفلاً، وقال الكرخي: منهم تقع نقلاً...

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾ (سورة آل عمران: ١٣٣).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ (سورة البقرة: ١٤٨).

(٥) لقد أخرج مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب، بسنده عن عبدالله بن مسعود قال: سألت النبي ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة لوقتها»، قال قلت: ثمّ أي؟ قال: «برّ الوالدين»، قال قلت: ثمّ أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله». (صحيح مسلم ج ١: ص ٦٣).

وأما ما دلّ من خبر الصحيحين وسنن الترمذي والنسائي من أمره ﷺ بأن يسفر بالفجر^(١) فليس له لياقة لمعارضة السنّة التي قد طبقت كتاب الله سبحانه، فإنّه عند تعارض الخبرين يقدّم منها ما طابق كتاب الله^(٢)، ويحمل ما خالفه على معنى صحيح، وقد ثبت خبر التقديم عن جماعة من الصحابة بعبارة:

➤ وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عنه قال: قلت: يا نبي الله أي الأعمال أقرب إلى الجنة؟ قال: «الصلاة على مواقيتها» (صحيح مسلم ج ١: ص ٦٣).

وأخرجه عنه أيضاً في نفس الباب أنّه قال: سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها». (صحيح مسلم ج ١: ص ٦٣).

وأخرج الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأوّل من الفضل، بسنده عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الوقت الأوّل من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله» (سنن الترمذي ج ١: ص ١١١، ح ١٧١).

وأخرج أيضاً في نفس الباب بسنده عن أبي عمرو الشيباني: أنّ رجلاً قال لابن مسعود: أي العمل أفضل؟ قال: سألت عنه رسول الله ﷺ ؟ فقال: «الصلاة لوقتها». (سنن الترمذي ج ١: ص ١١٢، ح ١٧٣).

أخرج الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإسفار بالفجر - بمعنى تأخير الصلاة - بسنده عن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسفروا بالفجر، فإنّه أعظم للأجر». (سنن الترمذي ج ١: ص ١٠٣، ح ٥٤). وأخرجه النسائي في سننه ج ١: ص ٢٧١.

وأيضاً أخرج النسائي في نفس الباب بسنده عن محمود بن لبيد عن رجال من قومه من الأنصار: أنّ رسول الله ﷺ قال: ما أسفرتم بالفجر فإنّه أعظم بالأجر». (سنن النسائي ج ١: ص ٢٧١).

(٢) لأنّه ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنّه قال: «تكثر الأحاديث لكم بعدي، فإذا روي لكم عني بحديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فاقبلوه واعلموا أنّه منّي، وما خالفه فردوه وأعلموا أنّي بريء منه». (انظر الأصول لأبي بكر السرخسي ج ١: ص ٣٦٤) إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم فإنّه تنصص على أنّ كلّ حدث هو مخالف لكتاب الله فله مدّه.

أي عمل أفضل؟ فأجاب بالصلاة أول وقتها^(١). تارة.
وأخرى: بالنهي عن تأخيرها عن أول وقتها^(٢).
وتارة: أول وقتها رضى الله وآخره عفوه^(٣).
وتارة: أخرى بالنهي عن تأخيرها عن أول وقتها^(٤).

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، بسنده عن أبي عمرو الشيباني قال: قال عبدالله بن مسعود: سألت رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة على ميقاتها»، قلت: ثم أي؟ قال: «ثم بئر الوالدين»، قلت: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله» (صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٠٠).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب. انظر صحيح مسلم ج ١: ص ٦٣. والترمذي في سننه ج ١: ص ١١٢ ح ١٧٣. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٥: ص ٣٦٨. والنسائي في سننه ج ١: ص ١٨٨. والحاكم النيسابوري في المستدرک علی الصحیحین ج ١: ص ١٨٨. والبيهقي في سننه الكبرى ج ١: ص ٤٢٤، وغيرهم.

(٢) أخرج الدارمي في سننه في كتاب الصلاة، باب استحباب الصلاة في أوّل وقت، بسنده عن إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة عن عجرة الأنصاري عن أبيه كعب قال: خرج علينا رسول الله ﷺ من حجرة حتى جلس إلينا، فقال: «ما يجلسكم هاهنا؟» قلنا: انتظار الصلاة، قال: فنكت بإصبعه في الأرض ونكس رأسه، ثم رفع إلينا رأسه فقال: «هل تدرّون ما يقول ربّكم؟» قال: قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: إنّه يقول: «من صلّى الصلاة لوقتها فأقام حدّها كان له به عليّ عهد أدخله الجنّة، ومن لم يصلّ الصلاة لوقتها ولم يقم حدّها لم يكن له عندي عهد، إن شئت أدخلته النار وإن شئت أدخلته الجنّة». (سنن الدارمي ج ١: ص ٢٧٨).

ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج ١٩: ص ١٤٢. وعبد بن حميد في مسنده: ص ١٤٥، ح ٣٧١، وغيرهم.

(٣) أخرج الترمذي في سننه بسنده عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله». (سنن الترمذي ج ١: ص ١١١، ح ١٧١). ورواه البيهقي في سننه الكبرى ج ١: ص ٤٣٥. والعيني في عمدة القاري ج ٥: ص ١٤، وغيرهم.

(٤) أَخَذَ السَّهْطُ فَرَسَهُ كَتَابَهُ تَتَبَعَ الْحَمَلُكَ عَنْ عَكْمَةَ عَنْ عَمْرٍو قَالَ: حَاءٌ حَا. فَقَالَ: «بَا»

وأخرى: لم يصل ﷺ صلاة في غير أوّل وقتها سوى مرتين حتى قبضه الله (١).

وخبر: إسفار الفجر (٢) لم يروه سوى النعمان بن بشير (٣) وسابقه عن علي عليه السلام وأم فروة وابن عمر وعائشة (٤).

ومنها: ذهب أبي حنيفة إلى افتتاح الصلاة بأي اسم من أسمائه حصل على جهة التعظيم مثل: الله العظيم والله الجليل، إلى غير ذلك... (٥)

➤ رسول الله أي شيء أحب عند الله في الإسلام؟ قال: «الصلاة لوقتها، من ترك الصلاة فلا دين له». (تنوير الحوالك: ص ٢٤). وأخرج الدارقطني بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ أحدكم ليصلّي الصلاة لوقتها، وقد ترك من الوقت الأوّل ما هو خير له من أهله وماله (سنن دار القطني ج ١: ص ٢٥٨ ح ٩٦٨).

(١) لقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن إسحاق بن عمر عن عائشة أنها قالت: «ما صلّى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر إلاّ مرتين حتى قبضه الله عزوجل (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٩٢). ورواه الترمذي في سننه ج ١: ص ١١٢، ح ١٧٤. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ١٩٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج ١: ص ٤٣٥، وغيرهم.

(٢) انظر سنن الترمذي في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإسفار بالفجر ج ١: ص ١٠٣، ح ١٥٤. والسنن الدارمي ج ١: ص ٢٧٧.

(٣) ولم أعر على حديث النعمان بن بشير في باب الإسفار بالفجر في كتب القوم، وإنّما ورد في الباب عن رافع بن خديج الأنصاري الخزرجي الحارثي الذي كان من صحابة رسول الله ﷺ، وشهد معه أحد والخندق وأكثر المشاهد، وشهد أيضاً مع الإمام أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام صفيين ثمّ مات بالمدينة سنة ثلاث وسبعين في أيام عبد الملك بن مروان. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ج ٣: ص ١٨١ رقم ٣٤. والإصابة لابن حجر ج ٢: ص ٣٦٢ رقم ٢٥٣٢، وغيرهما.

(٤) لم أعر عليه.

(٥) قال، الله، ف. كتابه المحمّد ٦ (٣: ص ٣٠٢): تنعقد الصلاة بقوله: «الله أك» بالاحماء،

وذهب الشافعي إلى تجويز الزيادة على الله أكبر بمثل الله عز وجل أكبر والله الجليل أكبر ومقارب ذلك^(١) ... وهو مخالف لما فعله ﷺ بافتتاحه الصلاة بالعبرة المعروفة وهي «الله أكبر» وحدها^(٢).

قال شارح الينابيع على ما في السنن الصحيحة: قد جرت سيرته ﷺ على ذلك، ولو كان غيره يجوز لم يستمر عليه ولو لبيان شرعية غيره بل لفعل غيره ولو مرة للبيان^(٣).

ومنها: ذهب أبي حنيفة إلى كفاية آية أو بعض آية في الصلاة ولو من غير الفاتحة، وهو مخالف لما ورد من السنة^(٤) المتظاهرة النافية للصلاة بغير الفاتحة،

❦ ولا تتعقد بغير هذين، فلو قال: «الله أجل» أو «الله أعظم» أو «الله كبير» ونحوها لا تنعقد عندنا وعند مالك وأحمد وداود والعلماء كافة، إلا أبا حنيفة فإنه قال: تتعقد بكل ذكر قصد به تعظيم الله تعالى، كقوله: الله أجل أو الله أعظم أو الحمد لله ولا إلا إلا الله وسبحان الله وبأي أسمائه شاء كقوله: الرحمن أكبر أو أجل أو الرحيم أكبر أو الأعظم والقدوس أو الرب أعظم ونحوها...

(١) قال الشافعي في كتاب الأم (ج: ١، ص ١٢٢): ... لو قال: «الله أكبر»، أو «الله الجليل» أو «سبحان الله» ما ذكر الله به لم يكن داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير، وهو الله أكبر، ولو قال: «الله أكبر من كل شيء وأعظم» (والله أكبر كبيراً) فقد كبر وزاد شيئاً فهو داخل في الصلاة بالتكبير والزيادة نافلة...

(٢) لقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع بسنده عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا أقام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم كبر، فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك، وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك... (صحيح مسلم ج: ١، ص ٧).

(٣) انظر إحقاق الحق للقاضي نور الله (الأصل): ص ٣٦٣، نقلاً عن شارح الينابيع (الأنصاري الشافعي).

(٤) قال النووي، في كتابه المحم ٦ (٣: ص ٣٢٧): ٦ في مذاهب العلماء في القاء فـ.

ولجريان سيرة خير الرسل ﷺ والصحابة على قراءة الفاتحة بأجمعها فيها^(١) وحسب طالب الحق في معرفة مخالفتهم للشريعة هنا هذه النبذة المختصرة، وسيأتي بيان غالبها، وبيان غيرها على التفصيل، ونحن لم نتعرض هنا لجملة من المفتريات التي نسبها إلى الشيعة من حيث تعرّضه في مطاوي مباحثه لما فيما يأتي، وعند تعرّضه نبيّن الصدق من البهتان. وليعلم بأننا نعبر عن ردّ عليه بالشيعة، ثم نقل قوله، وبعد تمامية نبذة نبذة منه، نقول:

قال السنّي ومقصودنا صاحب منهاج السنّة، ثمّ تتبعه بـ «قلت» الذي هو عبارة: عني وهنا مقام شروعا في ذلك.

❧ الصلاة، مذهبنا أنّ الفاتحة متعينة، لا تصح صلاة القادر إلّا بها، وبهذا قال جمهور العلماء... وقال أبو حنيفة: لا تتعين الفاتحة لكن تستحب، وفي رواية عنه تجب ولا يشترط، ولو قرأ غيرها من القرآن أجزأه...

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن عبادة بن الصامت قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ فقرأ، فقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: «تقرأون؟» قلنا: نعم يا رسول الله ﷺ قال: «لا عليكم أن لا تعلوا إلّا بفاتحة الكتاب، فإنّه لا صلاة إلّا بها» (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٣١٣). وأخرجه أبوداود في سننه ج ١: ص ١٨٩، ح ٨٢٣. وأخرج الدارمي في سننه (ج ١: ٢٨٣) في باب لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب، بسنده عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ قال: «من لم يقرأ بأُم الكتاب فلا صلاة له».

وأخرج الترمذي في سننه بسنده عن عبادة بن الصامت قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (سنن الترمذي ج ١: ص ١٥٦). وقال الترمذي بعد ذكره لهذا الحديث: وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبدالله بن عمر، قال أبو عيسى: حديث عبادة حديث حسن صحيح، وعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم عمر بن الخطاب وجابر بن عبدالله وعمران بن حصين وغيرهم، وقالوا: لا تجزي الصلاة إلّا بقراءة فاتحة الكتاب (نفس المصنّف، المتقدم).

فنقول: قال الشيعي: أمّا بعد فهذه رسالة شريفه ومقالة لطيفة اشتملت على أهمّ المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين وهي مسألة الإمامة التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان، والتخلّص من غضب الرحمن فقد قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(١).

(١) انظر ينابيع المودة ج ٣: ص ٣٧٢، ح ٣. وشرح المقاصد للتفتازاني ج ٢: ص ٢٧٥. والطبقات الحنفية: ص ٤٥٧، وغير ذلك.

وقد ورد قريب من هذا المضمون في كتب القوم:

منها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢١٨. وأبو داود الطيالسي في مسنده: ص ٢٥٩. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٩: ص ٣٨٨ و أبونعيم الاصفهاني في حلية الأولياء ج ٣: ص ٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والطبراني في مسند الشاميين ج ٢: ص ٤٣٨، ح ١٦٥٤. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ١٥٥. والمتقى الهندي في كنز العمال ج ١: ص ١٠٣، ح ٤٦٤.

ومنها: ما رواه الطبراني في معجمه الأوسط بسنده عن دعلج عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ليس عليه إمام فميتة جاهلية (المعجم الأوسط ج ٣: ص ٣٦١). ورواه أيضاً في معجمه الكبير ج ١٠: ص ٢٨٩، ح ١٠٦٨٧. والمتقى الهندي في كنز العمال ج ١: ص ٢٠٨، ح ١٠٣٧، وغيرهم.

ومنها: ما رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن بسنده عن عبدالله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «...»

قد لخصت فيها خلاصة الدلائل، وأشرت إلى رؤوس المسائل وسميتها:
 منهاج الكرامة في معرفة الإمامة^(١).

➤ من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢).
 ورواه البيهقي في سننه الكبرى ج ٨: ص ١٥٦. والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٨١.
 والطبراني في معجمه الكبير ج ١٩: ص ٣٣٥. وابن أبي عاصم في كتابه السنة: ص ٥٠٠.
 ح ١٠٨١. والمتفي الهندي في كنز العمال ج ٦: ص ٥٢ ح ١٤٨١٠، وغيرهم.

أقول: هذه الأحاديث صريحة في أنّ من لم يكن له إمام في كلّ عصر ومات على تلك
 الحالة مات ميتة جاهلية، غير أنّ لزوم البيعة نتيجة معرفة الإمام والاعتقاد به فالأحاديث
 المذكورة تدلّ بالصراحة على عدم خلوّ كلّ عصر من إمام، وتجب على الناس طاعته بعد
 ثبوت إمامته في الشريعة المقدسة بالأدلة المتّقة عليها جميع المسلمين. وهذا أنسب بمذهب
 الإمامية، ويتجلّى ذلك بوضوح في عصورنا هذه، حيث ترك أهل السنّة والجماعة اختيار
 إمام لهم يبايعونه بعد إلغاء الخلافة العثمانية في تركيا عام (١٣٤٢هـ)، وحيث كان مقتضى هذه
 الأحاديث وجود الإمام المهدي المنتظر - عجل الله تعالى فرجه الشريف - وإمامته، فلا
 يحتمل إمامة غيره في هذه العصور، فلاحظ.

قال السنّي:

فيقال: فيه وجوه:

أحدها أن يقال: إنّ القائل: إنّ مسألة الإمامة أهمّ المطالب... إلى آخره، كاذب بإجماع المسلمين، سُنيهم وشيعيهم، بل هو كفر؛ فإنّ الإيمان بالله ورسوله أهمّ من مسألة الإمامة. وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مؤمناً حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، وهذا هو الذي قاتل عليه الرسول الكفّار أولاً، كما استفاض عنه في الصحاح وغيرها، أنّه قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنّي رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلّا بحقّها.

وقد قال تعالى: فإذا نسلخ الأшер الحرّم فاقتلوا المشركين... إلى آخره. وكذلك قال لعلي لما بعثه إلى خيبر.... وكذلك كان النبي يسير في الكفّار فيحقن دماءهم بالتوبة من الكفر لا يذكر لهم الإمامة بحال... ولا نقل هذا عن الرسول أحد من أهل العلم لا نقلاً خاصاً ولا عاماً، بل نحن نعلم بالاضطرار أنّ النبي لم يكن يذكر للناس إذا أرادوا الدخول في دينه الإمامة لا مطلقاً ولا معيّناً فكيف تكون أهمّ المطالب في أحكام الدين؟!

وممّا يبين ذلك أنّ الإمامة بتقدير الاحتياج إليها لا يحتاج إلى معرفتها من مات على عهد رسول الله من الصحابة، ولا يحتاج إلى الالتزام بحكمها من عاش إلّا بعد موت النبي فكيف يكون أشرف مسائل المسلمين وأهمّ المطالب في الدين لا يحتاج إليه أحد على عهد النبي ﷺ أو ليس الذي آمنوا بالنبي في حياته

واتبعوه باطناً وظاهراً ولم يرتدوا، ولم يبدلوا هم أفضل الخلق باتفاق المسلمين أهل السنة والشيعة؟ فكيف لا يكون أفضل المسلمين لا يحتاج إلى أهم المطالب في الدين وأشرف مسائل المسلمين؟

فإن قيل: إن النبي كان هو الإمام في حياته، وإنما يحتاج إلى الإمام بعد مماته، فلم تكن هذه المسألة أهم مسائل الدين في حياته، وإنما صارت أهم مسائل الدين بعد موته^(١).

قلت:

في هذه الجملة من العجائب ما نبينها بوجوه:

أحدها: أنّ حق الناقد المنصف المحب الخير لبني نوعه: الصرخة عن قلب حزين بـ «يا حسرتي» ويا لهفتي ويا تأسفي على السني وعلى من مدحه على ردّه، وعلى من تلقّاه منه بالقبول من ذوي العلم، وغير ذوي العلم الحسني الظن بهم من حيث بُعد غفلة من له علم وشعور وتدبّر وإنصاف على مخالفة الحق البين المعلوم بأدنى تصوّر وتدبّر، فإنّ عبارة: «أهمّ المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين»^(١) المقولة على المرتبة الثالثة من العقائد الحقّة^(٢)، وهي عبارة: عن الرئاسة العامّة الدينية بعد النبي ﷺ^(٣)، وهي إمامة الخلق بعده، إنّما وصفت

(١) منهاج الكرامة للعلامة الحلبي: ص ٢٧.

(٢) فإنّ المراد من قوله: «الإمامة أهمّ المطالب» أي بعد الإيمان بالله ورسوله، وليس في هذا غموض حتى لا يفهمه ابن تيمية، فيورد عليه بما لا طائل تحته؛ لأنّ من الواضح الضروري أنّ هذا الاعتقاد في المرتبة الثالثة في أصول الدين، إذ أنّ الإيمان بالإمامة مترتب على الإيمان بالله ورسوله. وهذا واضح لا يحتاج إلى توضيح أزيد من هذا، كما لا يخفى ذلك على من له أدنى معرفة بالمسائل الاعتقادية.

(٣) إنّ ممّا يشير إلى أهمية الإمامة وعظمتها عند المسلمين ما جاء في تعريفها في كتب كبار العلماء من الشيعة وأهل السنة، وإليك بعض ما جاء في كتبهم:

قال القاضي الإيجي: إنّّه قال قوم: الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا... ونقض بالنبوّة... والأولى أن يقال: هي خلافة الرسول في إقامة الدين، بحيث يجب اتباعه على كافّة

بهايتين الصفتين من حيث كونها مستلزمة للترتبتين السابقتين عليها لزوماً بيّناً ضرورياً^(١)، فإنّها بضرورة العقل والشرعية مستلزمة لتقدّم مرتبة النبوة عليها،

➤ الأُمة. (المواقف في علم الكلام ج ٣: ص ٣٩٥).

وقال التفتازاني: الإمامة رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، خلافة عن النبي ﷺ... (شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٢).

وقال العلامة الحلي: الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبي ﷺ (الباب الحادي عشر: ص ٨٢)

وقال العلامة الفاضل السيوري في شرحه على الباب الحادي عشر: إنّ الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص إنساني، «فالرئاسة» جنس قريب، والجنس البعيد هو النسبة، وكونها عامة فصل يفصلها عن ولاية القضاة والنوّاب و«في أمور الدين والدنيا»: بيان لمتعلّقها، فإنّها كما تكون في الدين كذلك في الدنيا، وكونها لشخص إنساني: فيه إشارة إلى أمرين:

أحدها: أنّ مستحقّها يكون شخصاً معيناً معهوداً من الله تعالى ورسوله، لا أي شخص اتفق

ثانيهما: أنّه لا يجوز أن يكون مستحقّها أكثر من واحد في عصر واحد.

وزاد بعض الفضلاء في التعريف: بحق الأصالة، وقال في تعريفها: الإمامة: رئاسة العامة في أمور الدين والدنيا لشخص إنساني بحق الأصالة.

واحترز بهذه عن نائب يفوّض إليه الإمام عموم الولاية، فإنّه رئاسة عامة ولكن ليست بالأصالة.

والحقّ أنّ ذلك يخرج بقيد العموم، فإنّ النائب المذكور لا رئاسة له على إمامه، فلا بد أن تكون رئاسة عامة.

ومع ذلك كلّهُ فالتعريف ينطبق على النبوة، فحينئذٍ زاد فيه: بحق النيابة عن النبي ﷺ أو بواسطة بشر (انظر النافع إلى يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: ص ٤٤)

إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب الفريقين من تعريف الإمامة، وسيأتي توضيح المقام في محله إن شاء الله.

وهذه المرتبة بهاتين الضرورتين مسبوقة بمرتبة الربوبية، فالمعتقد بالمرتبة الثالثة معتقد بهاتين المرتبتين ضرورة، فبان بالضرورتين أهميّة وأشرفيّة هذه المرتبة، فإنّ الناس قد يعتقد بعضهم بالربوبية وحدها^(١)، وبعضهم قد يعتقد بها، وبالنبوة دون المرتبة الثالثة^(٢)، فاعتقاد من هذه حاله ناقص مخالف لما قد وردت به الشريعة^(٣)، فعلم بحمد الله تعمّد السُنّي ومن قد مدحه على ردّه، ومن قبله منه

➡ يستلزم إثبات الربوبية في المرحلة السابقة منه، بحيث كل منها لا ينفك تصوّر الملزوم منه عن لازمه، فالاعتقاد بالإمامة مرتبة تالية للنبوة، وهي في المرتبة الثالثة، ونسبتها إلى النبوة نسبة العلة المبقية إلى العلة المحدثّة.

(١) وهو الاعتقاد بالتوحيد في الربوبية، وذلك بأن يعتقد الإنسان بأنّ تدبير الخير والشر والكون كلّها بيد الله سبحانه وتعالى، وأنّ الإنسان وكلّ ما في الكون لا يملك لنفسه شيئاً من التدبير، وأنّ مصير الإنسان في حياته كلّها بأمر الله سبحانه وتعالى، ولو كان في عالم الكون أسباب ومدرات له، فكلّها جنود له سبحانه وتعالى ويعملون بأمره ويفعلون بمشيئته ويقابله الشرك في الربوبية، فالمراد من الاعتقاد بالربوبية وحدها هو الاعتقاد بالتوحيد في الربوبية، فلاحظ.

(٢) وهم المحجوبون الذين يعتقدون بالنبوة دون الإمامة، كما أشار إلى ذلك ابن العربي في آخر الباب الثاني عشر من فتوحاته.

ولا يخفى على الباحث الخبير أنّ هذا الاعتقاد ممّا لا يعتنى به في سوق العلماء؛ إذ قد اتفق علماء الإسلام على وجوب الإمامة، قال ابن حزم: اتفق أهل السنّة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأنّ الإمامة فرض واجب عليها الاتقياد... (الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٣: ص ٣). إلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات العلماء من الشيعة والسنّة، فلاحظ.

(٣) لقد ورد أحاديث صحيحة لدى الفريقين عبارات مختلفة عن النبي ﷺ: أنّه «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» كما جاء في شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٩. وشرح العقائد النسفية وغيرهما وسيأتي ذكر الحديث وما بمعناه من الأحاديث الواردة في كتب الفريقين.

مخالفة الحقّ الضروري المعلومة ضرورته بأقلّ إلتفات وتصور؛ لعدم المنافات بين ضروريّة الشيء وبين الحاجة إلى توجه النفس إلى تصوّره، فثبت بضرورة الدين والمسلمين^(١) كون هذه المسألة أهمّ وأشرف من غيرها من مسائل الدين^(٢).

❦ وفي مسند أحمد حنبل بلفظ: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦). وبلفظ: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». كما في بعض الكتب كصحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢ من كتاب الإمارة. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦: ص ١٢٢ وغير ذلك

فإنّ هذه الأحاديث دليل صريح على وجوب معرفة الإمام والاعتقاد بولايته الالهية، ووجوب طاعته والانقياد له، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر كما هو حكم من كان كذلك بالنسبة إلى نبوة النبي ﷺ، وبما ذكرناه غنى وكفاية عن غيره ممّا جاء في الشريعة المقدسة.

(١) وذلك بضرورة عدم انفكاك أفعال العقلاء عند توجّه النفس إلى شيء منها عن القيود المميزة لها، فإنّ الالتفات يكون مع توجه النفس إلى وجود الشيء وعدمه المعبّر عنه بالالتفات التصديقي لا التصوري فقط.

(٢) وذلك لأنّ الاعتقاد بالإمامة أحد أركان الإيمان بعد قبول الإسلام وإجراء الشهادتين حتى عند أهل السنّة والجماعة، قال السعد التفتازاني في كتابه (شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٥ - ٢٣٦): نصب الإمام واجب على الخلق عندنا وعند عامة المعتزلة، وعقلاً عند بعضهم وعلى الله عند الشيعة... لنا وجوه: الأول - وهو العمدة - إجماع الصحابة حتى جعلوا ذلك أهم الواجبات واشتغلوا به عن دفن الرسول...

أقول: فإنّهم وإن خالفوا الشيعة فيمن يجب عليه نصب الإمام ولكنهم متفقون مع الشيعة في أنّ الإمامة أهم مسائل الدين، ولذلك اتفق المؤرّخون والمحدثون على أنّ أبا بكر وعمر و من تابعهما تركوا جنازة رسول الله ﷺ على الأرض و أسرعوا إلى سقيفة بني ساعدة واجتمع جمع من الصحابة فيها للنظر في أمر الخلافة، ثمّ أقبلوا على بني هاشم ومن بقي

وثانيها: أنّ ما زعمه السنّي بقوله: «بل هو كفر» منتهى عدم إنصافه لخصمه، وغاية بغضه له وحنقه عليه من حيث تكفيره لمن يعتقد بشيء قد تضمن عامة ضروريات الدين وغيرها من أصولها وفروعها^(١)، فإنّ المرتبة الثالثة حسب ما

🔴 معهم حول الجنازة يطالبونهم البيعة لأبي بكر، فإذا لم يكن أمر الإمامة من أهم الواجبات لاهتموا أولاً بتجهيز رسول الله ﷺ ثمّ اشتغلوا في أمر الخلافة وقد اعترف بذلك ابن تيمية والتفتازاني وغيرهما من علماء أهل السنّة والجماعة، فلاحظ.

(١) لاشكّ أنّ الإسلام مبني على أصل الشهادتين: شهادة الوجدانية وشهادة الرسالة، ثمّ على الأحكام المعروفة، وهي تسمّى بضروريات الدين كالصلاة والصوم والزكاة والحجّ وأمثال ذلك، فإنّ أصل هذه الضروريات ممّا تقرّ به جميع المذاهب الإسلامية بلا استثناء وكلّ من أنكر حكماً من ضروريات الإسلام مع علمه بأنّه من ضرورياته فهو كافر؛ لأنّ إنكار الضروري يوجب تكذيب الرسالة، وهو مخالف للاعتقاد بأصل الإسلام.

وكذا من جحد فريضة من فرائض الإسلام فإنّه محكوم بالكفر قال العلامة الحلبي: إنّ الكافر: كلّ من جحد ما يعلم من الدين ضرورة... (انظر تحرير الأحكام ج ١: ص ١٥٩)

وقال في المنتهى (ج ١: ٤٢٤): من ترك الصلاة مستحلاًّ قتل بلا خلاف؛ لأنّه جحد ما يعلم من الدين ضرورة فيكون مرتدّاً... إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب الشيعة، فالشيعة الاثنى عشرية يعتقدون بجميع تلك الضروريات الدينية ممّا تقرّ به جميع المذاهب الإسلامية، وأنّ الشريعة المقدسة قد عيّنت مضامينها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وستبقى خالدة إلى يوم القيامة، وعلى سبيل المثال أنّ الشيعة يعتقدون بأنّ الحجّ إلى بيت الله الحرام واجب على كلّ مسلم استطاع إليه سبيلاً في العمر مرة واحدة، وأنّ تارك الحجّ وهو مستطيع كافر؛ لأنّ الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإنّ الله غنيّ عن العالمين﴾ (سورة آل عمران: ٩٧).

قال ابن عباس: من كفر باعتقاده أنّه غير واجب (انظر المغني والشرح الكبير ج ٣: ص ١٦٤)

وسأل علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر ع: عن قوله تعالى: ﴿ومن كفر﴾ قال:

نَبَّهْنَا عَلَيْهَا فِي الْوَجْهِ الْمَتَقَدِّمِ عِبَارَةً عَنْ سِيَاسَةِ الْخَلْقِ بِالشَّرِيعَةِ^(١)

قلت: ومن لم يحج مَنَّا فقد كفر؟ قال: «لا ولكن من قال: ليس هذا هكذا فقد كفر». (الكافي ج ٤: ص ٢٦٥). ولا يزال الشيعة يعتقدون بهذه العقيدة فنسبة ابن تيمية الناصب العنيد الكفر إلى الشيعة نسبة الكفر إلى مؤمن بغير حق، ومن اتهم مؤمناً بالكفر فهو كقتله، روى البخاري في صحيحه عن ثابت بن الضحاك، وكان من أصحاب الشجرة عن رسول الله ﷺ قال: «... ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله» (صحيح البخاري ج ٧: ص ٨٤، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾. وفي حديث آخر عن النبي ﷺ قال: «من رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله» (صحيح البخاري ج ٧: ص ٩٧). والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء: ٩٣).

ولا يخفى على الخبير أَنَّ قوله ﷺ: «كقتله أي بمنزلة قتل المؤمن أي أَنَّ أحكام قتل المؤمن جار عليه، والآية الكريمة تصرَّح بأنَّ حكم قتل المؤمن ليس إلَّا جهنَّم والعذاب العظيم.

وفي حديث آخر رواه البخاري أيضاً بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا» (صحيح البخاري ج ٧: ص ٩٧)، وفي حديث آخر عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كَفُّوا عَنْ أَهْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا تَكْفُرُوهُمْ بِذَنْبٍ مِنْ أَكْفَرِ أَهْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ إِلَى الْكُفْرِ أَقْرَبُ» (انظر مجمع الزوائد ج ١: ص ١٠٦ باب لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب). وإلى غير ذلك من الأحاديث التي لم يعتني بها ابن تيمية كما لا يخفى ذلك على الخبير.

(١) السياسة لغة، بمعنى مداراة الرؤساء، السوس: الرئاسة، يقال: ساسهم إذا رأسهم، ويقال: سوسوه وأساسوه إذا واسوه، وساس الأمر سياسة قام به، والجمع ساسة وسواس، وفي الحديث: كان بنو إسرائيل بسوسهم أنبيائهم، أي يتولَّى الأنبياء أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية. والسياسة قيام على الشيء بما يصلحه... (لسان العرب ج ٦: ص ١٠٨ - ١٠٩ مادة: سوس).

وفي مجمع البحرين:.... وفي وصف الأئمة عليهم السلام: «أنتم ساسة العباد». وفيه: الإمام عارف

بعد موت مبلغها^(١)، ومن الضروري كون الكفر يصير مسبباً عن إنكار ضروري من

➤ بالسياسة، وفيه ثمّ فوّض إلى النبي ﷺ أمر الدين والأمة ليسوس عباده، كلّ ذلك من سست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها... (مجمع البحرين ج ٢: ص ٤٥٣ مادة: «سوس»). وفي أساس البلاغة الوالي يسوس الرعية ويسوس أمرهم ويسوس أمورهم، وسوس فلان أمر قومه... (انظر النظام السياسي في الإسلام للشيخ باقر القرشي: ص ٤٤) وفي المصطلح الإسلامي: هي الولاية في تدبير شؤون الرعية بما يصلحها سواء كانت الرعية من المسلمين أو من أهل الكتاب أو من الكفار فيسلمهم الحكم جميعاً. فالسياسة الحقّة هي سياسة الأنبياء وهي الخلافة الالهية لانبياؤه الله على خلقه وهي تابعة لسلطتهم على الناس في كلّ شؤون الخاصة والعامة، حيث يقول الشيخ الأنصاري في كتابه المكاسب (ج ٣: ص ٥٤٦) في بحث ولاية الفقيه ما معناه: أنّ الولاية بكلّ أصنافها ثابتة للنبي ﷺ والأئمة الطاهرين عليهم السلام بالأدلة الأربعة.

١- القرآن وفيه آيات منها قوله: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ (سورة الأحزاب:

(٦

وقوله تعالى: ﴿ما كان لؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦) وقوله تعالى: ﴿انما وليكم الله ورسوله﴾ (سورة المائدة: ٥٥).

٢- السنّة الشريفة: وهي روايات كثيرة: منها: ما ورد في سنن أبي داود ج ٢: ص ٦، ح ٢٩٠٠. ومنها: ماورد في وسائل الشيعة ج ١٧: ص ٥٥١، ب ٣ من ولاء ضمان الجريرة، ح ١٤. وغيرها من الروايات.

٣- الإجماع، وهو يؤيد الدليلين السابقين.

٤- العقل، وهو قاضي بوجوب شكر المنعم بعد معرفة أنّهم أولياء النعم، فالأنبياء والأولياء - سلام الله عليهم - لهم السلطة المطلقة مجعولة من قبل الله تعالى لهم، وهذا ما يسمّى بسياسة الخلق بالشريعة.

(١) وهو الرسول الأعظم ﷺ صاحب الشريعة المقدّسة الذي جاء بها بحجة باقية يتحدّى بها

ضروريات الدين^(١)، ولن يصير سببه التصديق بالضروريات جميعها وبغيرها منه^(٢).

ثالثها: أن ما زعمه من عدم صيرورة الكافر مؤمناً حتى يشهد الشهادتين...^(٣) إلى آخره، من أظهر تناقضه وأشنعه لعلمه اليقيني بأن الشيعي يعتقد بذلك، وهما من أصول مذهبه حسب ما سيُصَّ السني بنفسه عليه في الوجه الثاني^(٤)، وهو مناقض مناقضة بيّنة لحكمه بكفره، وعالم بأن الشيعي مقيم الصلاة

(١) لا يخفى على الباحث الخبير أنه قد وقع البحث بين الإعلام في أن إنكار الضروري الذي يوجب الكفر هل هو على نحو الموضوعية أي يكون إنكار الضروري سبباً مستقلاً للكفر، أو أنه يوجب الكفر من باب الطريقة لإنكار الرسالة، وذلك لا يتحقّق إلّا بالالتفات.

المشهور هو الأول، ولكن التحقيق يقتضي أن يقال: إن المناط في إنكار الضروري الذي يوجب الكفر هو ما يكون سبباً مقابلاً للإقرار بالرسالة والتصديق بما جاء به النبي ﷺ؛ لأنّ إنكار ذلك يرجع إلى إنكار الشهادة بالرسالة، وعليه يلزم أن يكون الإنكار مع الالتفات بضروريته موجباً للكفر، وذلك لكي يكون موجباً لإنكار الشهادة السابقة.

وأما إذا لم يكن كذلك فلا يصح نسبة الكفر به وإن تعلّق بأمر قام الإجماع عليه؛ لأنّ مخالفة الإجماع لا يوجب الكفر؛ لأنّه إذا لم يثبت الحكم لدى المكلف بحجة قطعية لا يجب عليه تصديقه والعمل على طبق مؤداه، فضلاً عن أن يكون ذلك عنده ضرورياً وإن كان في الواقع من الأمور الضرورية عند المسلمين ولكن حيث إنّه لم يكن ملتفتاً إلى ضروريته، فمخالفته لا يعدّ إنكاراً للضروري، فلاحظ.

(٢) وذلك لأنّ التصديق إنّما يجب على المكلف فيما إذا قامت لديه حجة قطعية على ثبوت أمر في الشريعة المقدّسة، وأما إذا لم يثبت له ذلك فلا يجب التصديق به وإن كان ذلك الأمر ممّا قام عليه إجماع المسلمين، فكون الشيء ضرورياً عند بعض أهل القبلة لا يوجب تصديقه على الجميع إلّا بعد قيام الحجة على ثبوته.

(٣) منهاج السنّة ج ١: ص ٧٥.

(٤) إليك نصّ عبارته: الوجه الثاني، أن يقال: أصول الدين عن الإماميّة أربعة: التوحيد، والعدل،

ومؤدي الزكاة على تقدير ملكه للنصاب، وغير ذلك من الشرعيات، فتبيّن إيمان الشيعة بنفس قول السنّي، وبالسنة التي نقلها^(١) حجة لقوله، ومن هنا يعلم كون حكمه بتكفيره لم يصدر عن غير الهوى والحدق.

رابعها: أنّ ما زعمه من عدم بيان الرسول هذه المسألة للكفرة الذين يدخلون في دينه، من عجيب غشه وعدم إنصافه، فإنّ هذه المسألة من ضروريات كلّ شريعة يعلم بها حتى السوقة [السوقي] من ضرورة ثبوت الوصي والخليفة بعد النبي ﷺ^(٢) فأيّ حاجة إلى بيان ما ثبوته ضروري بعد ثبوت النبي ﷺ فهي

(١) قال: ... كما في الصحاح وغيره، أنّه قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وفي رواية: ويقبضوا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا فقد عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلا بحقها (منهاج السنة ج ١: ص ٧٥ - ٧٦).

(٢) لا يخفى أنّه من الأمور المتفق عليها بين العقلاء أنّ ترك الأمة بلا قائد ولا امام قبيح على من بيده زمام الأمر، وقد ورد في النصوص أنّ ابن عمر وصف هذه الحالة بترك الأمة بلا راع، كما أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها بسنده عن الزهري، قال: أخبرني سالم عن ابن عمر... ثمّ قال: قلت له: إنّي سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك، زعموا أنّك غير مستخلف، وإنّه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم ثمّ جاءك وتركها رأيت أن قد ضيع، فرعاية الناس أشد... (صحيح مسلم ج ٦: ص ٥).

وأخرج أبو نعيم في الحلية عن ابن عمر مثله، وزاد فيه أنّه قال: ماذا تقول لله عزوجل إذا لقيته ولم تستخلف على عبادي؟ (حلية الأولياء ج ١: ص ٤٤).

وأخرج المسعودي في مروج الذهب عن ابن عمر أنّه دخل على أبيه عمر، وهو يجود بأنفاسه فقال له: استخلف على أمة محمد، فإنّه إذا جاءك راعي ابلك أو غنمك وترك إبله وغنمه لا راعي لها لثمته وقلت له: كيف تركت أمانتك ضائعة؟ (مروج الذهب ج ٢: ص ٢٥٣).

ليست مثل الصلاة والزكاة والصيام وغيرها من المسائل التي ليست تُعلم من نفس ثبوت النبوة^(١)، فعدم بيان أصل هذه المسألة ليس من جهة عدم وجوبها، بل من

❧ وكذا عائشة لما استأذنها عمر أن يدفن جنب أبي بكر فأتاها عبدالله بن عمر فأعلمها باستأذان أبيه، فقالت: نعم وكرامة، ثم قالت: يا بني أبلغ عمر سلامي، وقل له: لا تدع أمة محمد بلا راع، استخلف عليهم ولا تدعهم هملاً، فإني أخشى عليهم الفتنة. (انظر الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج ١: ص ٢٨).

وكذا معاوية لما استصوب أخذه البيعة من الناس لابنه يزيد قال: لا أدع أمة محمد بعدي كالضأن لا راعي لها.... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٥٩).

وهل يعقل أن يكون عبدالله بن عمر وعائشة ومعاوية أبعد نظراً لعواقب الأمور في الأمة من رسول الله ﷺ وكونهم أدرك بحال الأمة من رسول الله ﷺ وأرحم وأرقق بحالها منه ﷺ!!!!.

وإذا كان ترك الأمة بلا راع أمراً غير صحيح في منطق العقل كيف يجوز لأهل السنة والجماعة أن ينسبوا إلى النبي ﷺ أنه ترك أمته بلا راع ولم يستخلف، فكأن هؤلاء المذكورين كانوا أعطف على الأمة من النبي الأكرم ﷺ، وهذا مما يقضى منه العجب وأنني أتحدى عبدة التقليد أن يدلوني على منظومة حقوقية إلهية أو وضعية لم تبين من يخلف الحاكم القائم، أو كيفية انتقال رئاسة الدولة من شخص إلى شخص آخر فهل المنظومات الوضعية أكثر كما لا من المنظومات الالهية؟

(١) لا شك أن الأحكام الشرعية والقوانين الالهية كلها مجعولة ومقررة لإيجاد مجتمع أمثل في جميع المجالات الحياتية، فإن الحياة الاجتماعية لا تكون قائمة إلا بنظام الأمة الإسلامية، وذلك لا يتحقق إلا بوضع القانون دقيق ومحكم ومتكامل كي يقوم بتحديد وظائف كل فرد وحقوقه.

ولما كان تحقيق هذا الكمال يتوقف على هداية الإنسان إلى دين الحق وتبليغ القوانين الالهية وتنفيذها كان المجتمع بحاجة إلى مجري هذه القوانين والمناهج الإسلامية والأنظمة الشرعية، وكان رسول الله ﷺ هو المتكفل لتربية الإنسان وفق هذه السنة، وهو الحاكم على الأمة والحافظ لحدود الله، وأن كمال الهداية يتطلب كمال الهادي، وكمال الهادي يتطلب

☞ له استمرار الهداية في الحال والمستقبل، وكمال الهداية بدوامها واستمرارها إلى يوم الدين وعصمة القانون الالهي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تستلزم عصمة المعلم والمنفذ، فالشيعة الإمامية يعتقدون أنّ الإمامة استمرار وظائف الرسالة لا نفسها؛ لأنّها مختومة بارتحال النبي ﷺ بالرفيق الأعلى، فالإمام بعد النبي ﷺ هو حافظ هذا المقام، وهو المعلم والمنفذ للقوانين الالهية ومطبّقها، فكما أنّ النبي ﷺ كان هو المعلم لكتاب الله وسنته الشريفة في حياته فكذلك الإمام يكون له هذا المنصب بعد النبي ﷺ.

وعليه فإنّ نفس الدليل الذي دلّ على ضرورة بعثة النبي ﷺ وعصمته المبلغ للدين ومطبّقه يدلّ على ضرورة قيادة الإمام الذي هو محيط بجميع القوانين الالهية والمناهج الإسلامية والأنظمة الشرعية بحيث إنّ إجراءها وتطبيقها في المجتمع البشري يضمن تكاملهم مادياً ومعنوياً.

وقد أشار الله سبحانه وتعالى بذلك في كتابه العزيز حيث قال: ﴿إنّما أنت منذر ولكن قوم هاد﴾ (سورة رعد: ٧)

فالآية الكريمة تبين هدف النبي ﷺ من بعثته وهو الإنذار والدعوة إلى الله، كما أنّ لكلّ قوم هاد.

والحقيقة أنّ هذه الآية في صدد بيان قسمين من الدعوة إلى الله: أحدهما: أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية، والفرق بينهما: أنّ الإنذار يكون للذين ضلّوا عن الطريق وأضلّوا فتكون مثل العلة المحدثّة، والهادي فبمنزلة العلة الباقية وهما الرسول والإمام، فالرسول هو يقوم بتأسيس الشريعة والإمام بحفظها وحراستها.

وممّا يؤكد ذلك أنّه قد ورد في المقام أحاديث تدلّ على أنّ المقصود بالمنذر في الآية الكريمة هو الرسول الأعظم ﷺ، والمقصود بالهادي هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام). ولا بأس أن نشير إلى بعضها، فمنها: ما رواه الفخر الرازي في تفسيره عن ابن عباس، قال: وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: «أنا المنذر»، ثمّ أومأ إلى منكب علي (عليه السلام) وقال: «أنت الهادي، بك يهتدي المهتدون من بعدي». (تفسير الكبير للرازي ج ١٩: ص ١٤). ورواه ابن كثير في تفسيره ج ٢: ص ٥٢٠. والثعلبي في تفسيره ج ٥: ص ٢٧٢.

حيث كونها من ضروريات مسألة النبوة في كلّ شريعة^(١) فتدبر.

وخامسها: أنّ ما زعمه من عدم وجود نقل يدلّ على هذه المسألة يحتمل

وجهين:

أحدهما: بيان أصلها، وقد عرفت عدم الحاجة إليه^(٢)

❧ والسيوطي في تفسيره الدر المنثور ج: ٤، ص ٤٥. والشوكاني في تفسيره فتح القدير ج: ٣، ص ٧٠. والآلوسي في تفسيره ج: ١٣، ص ١٠٨. وغيرهم من المفسرين والمحدثين، فإنّ هذه الرواية وغيرها ممّا ورد بمضمونها تدلّ على انحصار الهداية بالإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي ﷺ، وأنّ من سلك على منهجه فهو المهتدي بنص هذه الروايات المفسّرة للآية الكريمة، فلاحظ.

(١) فإنّ العقل حاكم بالضرورة بوجوب جعل الإمام والولي الحاكم بين الناس من قبل الله عزوجل، كما دلّ بالضرورة على وجوب بعث الأنبياء ودعوة الناس إلى مصالحهم ودفعهم عن مفاسدهم، فكما أنّ العقل بالضرورة حاكم بأنّ حكمة الله تبارك وتعالى تقتضي لزوم بعث خاتم الأنبياء لهداية الناس كذلك يحكم بلزوم جعل الإمام بعد وفاة النبي ﷺ؛ إذ بمقتضى تلك الحكمة فلا يجوز على الله سبحانه وتعالى أن يترك الناس سدى من غير ولي يرجعون إليه عند الاختلاف والنزاع، فلاحظ.

(٢) قد تقدّم الإشارة إلى الدليل العقلي في وجوب أصل وجود الإمام في كلّ زمان بعد النبي ﷺ وإجماله: أنّ النبوة والرسالة قد ختمت بنبي الإسلام ﷺ، وأنّ مرحلة نزول الوحي وتبليغ الرسالة انتهت برحلة النبي ﷺ، ولكن القرآن الذي أنزله الله تعالى لتعليم الإنسان وتربيته باقٍ وخالد، وهو يحتاج إلى معلّم ومربّ خبير لا يخطأ في فهم الحقائق وتبيين المعارف، بل في جميع الأمور مطلقاً، وقوانين القرآن التي شرعت لضمان حقوق الإنسان، تحتاج إلى مفسّر ومنفذ. وذلك لأنّ الغرض الإلهي من بعثة خاتم الأنبياء ﷺ غرض متحد في الأجيال، ولا يتحقق إلّا بوجود معلم عالم بما في القرآن، منزه عن الخطأ، متخلّق بأعلى صفات الكمال المقصودة بقوله ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» (مجمع البيان ج: ١٠، ص ٣٣٣، ذيل تفسير قوله تعالى: «إنّك لعلی خلق عظیم»).

ثانيهما: بيان عدد من يقوم بهذه المرتبة، وبيان قبيلتهم، وبيان بيتهم، فهذه أجمعها قد صدر البيان فيها بالسنن الصحيحة، المتظافر نقل غالبها عن صاحب الشريعة، مثل خبر: «يكون بعدى اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»^(١)، وخبر

وبالجملة: فإنّ القرآن كتاب أنزل لإخراج جميع أفراد البشر من الظلمات إلى النور، ولا يمكن أن يتحقق هذا الغرض إلّا بواسطة إنسان عصمه الله من الأخطاء والأهواء، وإلّا فمن هو في الظلمات ليس بخارج منها كيف يكون مخرجاً عنها؟! ولولا وجود هذا الإنسان الكامل لما تيسّر تعلّم الكتاب والحكمة والقيام بالقسط في الأمة، بل لو أخذت الأمة بمتشابهاته وقعت لا محالة في الاختلاف والهلكات الذي أنزله الله من أجل رفع اختلاف الناس، فيصير الكتاب الرافع للاختلاف والنزاع سبباً لاختلافهم ومادة لنزاعهم، بسبب أهوائهم وأفكارهم الخاطئة المستعملة في استنباطاتهم من آياته الشريفة، فكيف يعقل أنّ الله تعالى الذي أنزل الكتاب بالحقّ ليهدي به الإنسان ويجعل سيرته في أحسن تقويم يبطل غرضه بعدم نصب معلم وحافظ لكتابه الشريف بعد النبي ﷺ؟!

ومن هنا يتضح قول النبي ﷺ الذي رواه العامة والخاصة بأنّ «من مات بغير إمام مات ميتة الجاهلية». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦ في حديث معاوية بن أبي سفيان. وحلية الأولياء ج ٣: ص ٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والمعجم الكبير ج ١٩: ص ٣٨٨ فيما رواه شريح بن عبيد عن معاوية وغيرهم).

ونحوه بمضامين مشابهة لها المتعددة التي رواها الفريقين، فالحديث صحيح بلا خلاف، وهو يدلّ على وجود امام معصوم في كلّ عصر وزمان، وإذا أضفنا إليه حديث الثقلين الذي اتفق على صحته الفريقين، فهو يدلّ أيضاً على وجود إمام في كلّ زمان من أهل بيت النبوة ﷺ إلى يوم القيامة لا يفترق عن القرآن ولا يفترق القرآن عنه، فلاحظ.

(١) لقد جاء ذكر عدد الأئمة الذين نصّ عليهم الرسول الأعظم ﷺ ليكونوا خلفاءه من بعده في صحاح أهل السنة، وأنهم اثني عشر وكلّهم من قريش، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها، وقد أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما، وإليك بعض ما جاء في كتبهم:

منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام باب جعله قبل باب إخراج

➤ الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة بسنده عن شعبة عن عبد الملك قال: سمعت جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثني عشر أميراً»، فقال كلمة لم أسمعها، فقال: أبي أنه قال: «كلهم من قريش» (صحيح البخاري ج ٨: ص ١٢٧).

ومنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش بسنده عن خالد بن عبدالله الطحان عن حصين عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي علي النبي ﷺ فسمعتة يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثني عشر خليفة» قال: ثمّ تكلم بكلام خفي عليّ فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «كلهم من قريش» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٣).

ومنها: ما أخرجه أيضاً في صحيحه في كتاب الإمارة في الباب المذكور بسنده عن سفیان بن عمير بن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثني عشر رجلاً» ثمّ تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليّ فسألت أبي ماذا قال رسول الله ﷺ فقال: «كلهم من قريش»، (صحيح مسلم ج ٦: ص ٣). وأخرجه أيضاً عن قتيبة بن سعيد عن أبي عوانه عن سماك عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه «لا يزال الناس ماضياً».

ومنها: ما أخرجه أيضاً في صحيحه في الباب المذكور بسنده عن سماك بن حرب قال: سمعت جابر بن سمرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة ثمّ قال كلمة لم أفهمها فقلت لأبي: ما قال (ماذا قال - نخ) فقال: «كلهم من قريش» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٣). وأخرج في الباب المذكور أيضاً هذا الحديث بألفاظ متقاربة بسنده عن الشعبي عن جابر، وبسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن جابر بن سمرة وبسنده عن ابن أبي ذئب عن مهاجر بن مسمار عن عامر عن جابر.

ومنها: ما أخرجه أبوداود في سننه في كتاب الهدى، بسنده عن عامر عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة فكبر الناس وضجّوا» ثمّ قال كلمة خفيت، قلت لأبي: يا أبة ما قال؟ قال: «كلهم من قريش».

(سنن أبي داود ج ٢: ص ٣٠٩، ح ٤٢٨٠).

الثقلين الذي تقدّم التنبيه عليه^(١)

❦ ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن داود بن هند عن الشعبي عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يكون لهذه الأمة اثنا عشر خليفة» (مسند أحمد بن حنبل ٥: ص ١٠٦).

ومنها: ما أخرجه القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال: كنت مع أبي عند رسول الله ﷺ فسمعتة يقول: «بعدي اثنا عشر خليفة»، ثم أخفى صوته، فقلت لأبي ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: «كلهم من بني هاشم» (ينابيع المودة كتاب مودة القريبى المودة العاشرة ج ٢: ص ٣١٥، ح ٩٠٨).

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن الشعبي عن مسروق قال: كنّا جلوساً عند عبدالله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله ﷺ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبدالله بن مسعود: ما سألتني عنها أحد منذ قدّمت العراق قبلك ثم قال: نعم ولقد سألتنا رسول الله ﷺ فقال: «اثنا عشر كعدة نعباء بني إسرائيل» (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٣٩٨). وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٨: ص ٤٤٤ ح ٥٠٣٢. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٠: ص ١٥٨، ح ١٠٣١٠. وابن كثير في تفسيره ج ٢: ص ٣٤ في ذكر الأحاديث الواردة في تفسير آية الوضوء وغيرهم إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب القوم، فإنّها تدلّ على أنّ الأئمة بعد النبي ﷺ اثنا عشر، فيلزم على أهل السنّة والجماعة الاعتراف بهذا الحديث الصحيح عندهم، ولازمه أنّ لا وجود لهؤلاء الأئمة الذين أخبر عنهم النبي ﷺ غير الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأحد عشر من أولاده المعصومين الطاهرين عليهم السلام، وهذا نصّ جليّ في عدد خلفاء النبي ﷺ، وإذا كان هذا المعنى ثابت لدى الفريقين فلنراجع إلى أئمة أهل السنّة من الخلفاء الأوّلين والأمويين والعباسيين فعددهم أكثر من هذا بكثير، فلا ينطبق مدلول الحديث إلّا على ما تقول به الشيعة الإماميّة، فلاحظ.

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة لدى الفريقين، وقد أخرجه أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن بطرق كثيرة بحيث لا يشكّ في صحّته إلّا الجاهل أو المعاند، فقد روى أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي سعد عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إني تارك فيكم

وخبر عددهم بأسمائهم^(١) حسب ما يأتي التنبيه على جملة من طرقه ومخرجه.

❦ الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنها لمن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٤). وأخرجه الحاكم في المستدرک ثم قال: هذا الحديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وكتاب فضائل الصحابة للنسائي: ص ١٥. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٩: ص ١٦٢. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ١٧٦، ح ١٧٦. وكتاب السنة لعمر بن أبي عاصم: ص ٦٣٠، ح ١٥٥٥. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ٤٥، ح ٨١٤٨ وص ١٣٠، ح ٨٤٦٤. ومسند أبي يعلى الموصلي ج ٢: ص ٣٠٣، ح ٥٤. والمعجم الأوسط للطبراني ج ٣: ص ٣٧٤. والمعجم الصغير له ج ١: ص ١٣١. والمعجم الكبير له ج ٣: ص ٦٥، ح ٢٦٧٩، وغيرهم ممن رَووا هذا الحديث بهذه الألفاظ، وهناك نصوص أخرى جاءت في كتب القوم بأسناد مختلفة وألفاظ متقاربة له. ولمن أراد التحقيق فيه فليراجع الأجزاء الثلاثة الأولى من خلاصة عبقات الأنوار.

وعلى الجملة: فإنّ الحديث نصّ في وجوب متابعة الأئمة من العترة الطاهرة حيث دلّ على أنّ المرجعية الصالحة للأمة منحصرة في القرآن والعترة، فلا تكمل الهداية إلّا بهما بعد النبي ﷺ، ولا يمتنع الضلال إلّا بهما، وذلك لأنّ النبي ﷺ قارن العترة بالقرآن الكريم بقوله ﷺ: «أنّهما لن يفترقا». ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكيف يمكن أن يكون قرناء القرآن وأعداله غير معصومين، فكما أن القرآن يهدي الأمة إلى الصراط المستقيم كذلك العترة الطاهرة الذين جعلهم النبي ﷺ قرناء الكتاب إلى يوم القيامة، فلاحظ.

(١) أخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة في الباب السادس والسبعون بسنده عن ابن عباس قال: قدم يهودي يقال له: نعتل، فقال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين، فإنّ أجبتي عنها أسلمت على يدك، فقال: سل يا أبا عمار، فسأله عن أشياء - إلى أن قال: - أخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبي إلّا وله وصيّ، وأنّ نبينا موسى بن عمران أوصى يوشع بن نون.

فقال ﷺ: «إنّ وصيّ علي بن أبي طالب وبعده سبطاي الحسن والحسين، وتسلوه

وكيف يتصوّر من له أدنى شعور عدم تعيين من بُعث رحمة للعالمين من يقوم بهم تشييد شريعته وحفظها وبيانها للخلق، وهل يصدق بما زعمه السنّي من نفى التعيين المصاديق شيء هو ضروري كلّ شريعة^(١)، وهو يرى ما تبّهنا عليه من

➤ تسعة أئمة من صلب الحسين».

قال: يا محمّد فسمّهم لي، قال: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمّد، فإذا مضى محمّد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمّد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمّد المهدي، فهؤلاء إثنا عشر».

قال اليهودي: أخبرني كيفية موت علي والحسن والحسين: قال عليه السلام: «يقتل علي بضربة على قرنه والحسن يقتل بالسم والحسين بالذبح».

قال: فأين مكانهم؟ قال عليه السلام: «في الجنة في درجتي»، قال: «أشهد أن لا إله إلا الله» وأشهد أنّهم الأوصياء بعدك، ولقد وجدت في كتب الأنبياء المتقدمة، وفيما عهد إلينا موسى بن عمران عليه السلام: أنّه إذا كان آخر الزمان يخرج نبي يقال له: أحمد ومحمّد وهو خاتم الأنبياء ولا نبي بعده، فيكون أوصياؤه بعده إثنا عشر: أوله ابن عمّه والثاني والثالث كانا أخوين من ولده وتقتل الأمة الأوّل بالسيف والثاني بالسم، والثالث مع جماعة من أهل بيته بالسيف وبالعطش في موضع الغربة». (ينابيع المودة ج ٣: ص ٢٧٩). وفي فرائد السمطين للحموي بسنده عن مجاهد عن ابن عباس مثله في ج ٢: ص ١٣٢، ح ٤٣١.

(١) لا شكّ أنّه بعد ثبوت حاجة الإنسان إلى القوانين الإلهية في استقرار الحياة الاجتماعية للبشر، وأنّ العقل غير كاف في إبلاغه إلى السعادة، بل يحتاج إلى عامل آخر في بلوغ تلك الغاية، وذلك لأنّ الإنسان غير مصون عن الخطأ والزلل، فإنّ أهم ما يحتاج إليه الإنسان في الوصول إلى السعادة المطلوبة في حياته هو التعرف على مصالح الحياة ومفاسدها الواقعية على ما هو الواقع عليه، والمعرفة في هذا المجال لا تحصل إلّا في ضوء الوحي وتعاليم الأنبياء، وأمّا العلوم الإنسانية فهي غير كافية فيه. وما يوضّح قصور العلم البشري في العلوم الإلهية أنّ هناك الملايين من البشر يقطنون في بلاد جنوب شرق آسيا على مستوى راق في

السنن معلوماً، معروفاً بين المسلمين، بل ويرى عظمة وشدة اهتمام خير الرسل ﷺ في بيان حامل هذه المرتبة الشريفة، والمنحة المنيفة إلى حدِّ بيتها في مقامات عديدة، جملة منها محافل عامة جامعة لغالب أمته مثل يوم عرفه^(١)،

❦ الصناعات والعلوم الطبيعية، ومع ذلك فهم في الدرجة السفلى من المعارف الالهية، فجّلهم إن لم يكن كلّهم عبّاد الأصنام والأوثان ببابك بلاد يابان وكوريا والصين وغيرها، فمهما كان الإنسان راق في العلوم لم يدرك بعد عوامل السعادة والشقاء ما لم يعرف المصالح والمفاسد الواقعية في الحياة الاجتماعية، فالعقل يحكم بالضرورة بوجوب بعث الأنبياء ودعوة الناس إلى مصالحهم ودفعهم عن مفاسدهم، وإذا ثبت نبوة نبي بدلائل مفيدة للعلم كان واجباً عليه أن ينصّ على النبي اللاحق من بعده، وإلاّ سوف يكون دعوته غير تامة وغير منتجة، ومن هذا الباب تنصيب القرآن الكريم لنبوة نبينا الأكرم ﷺ ببشائر الأنبياء السابقين ونصوص كتبهم عليه، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ (سورة الاعراف: ١٥٧). وكما قال تعالى حكاية عن المسيح: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (سورة الصف: ٦).

وهذه السنّة كانت جارية في جميع الشرائع السابقة، وذلك مشعر بأنّ العقل حاكم بالضرورة، على أنّه لا بد للناس من ولي حاكم من قبل الله سبحانه وتعالى، وهذه الضرورة العقلية حاکمة بوجوب تعيين الإمام الحاكم بين الناس بعد خاتم الأنبياء ﷺ من قبل الله سبحانه وتعالى، وسوف يتبين لك من خلال المباحث الآتية أنّ امام المسلمين يجب أن يكون منصوباً من جانب الرسول بإذن الله تعالى، وسنبحث في هذا المجال مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) منها ما أخرجه الترمذي في سننه بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجّته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «يا أيها الناس، إنّني تارك فيكم، ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٧، ح ٣٨٧٤). ورواه الطبراني في معجمه الأوسط ج ٥: ص ٨٩. وفي معجمه الكبير

➤ ج ٣: ص ٦٦، ح ٢٦٨٠. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ٢٣٢. وابن كثير في تفسيره ج ٤: ص ١٢٣ في تفسير سورة الشورى وغيرهم.

(١) والروايات في ذلك كثيرة جداً: منها: ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بسنده عن يزيد بن حيان قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يا بن أخي والله لقد كبر سنّي وقدم عهدي ونسيت بعض الذي كنت أعني من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما حدثتكم فأقبلوه، ومالا أحدثكم فلا تكلفوني»، ثم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكة والمدينة، فحمد «وأنتى عليه ووعظ وذكر»، ثم قال: «أما بعد ألا يا أيها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين: أولهما كتاب الله ورعّب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي». (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٢).

ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٤: ص ٣٦٧. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٢: ص ١٤٨. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٣: ص ٦٤١، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين بسنده عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن فقال: كأني قد دعيت فأجبت أنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، ثم قال: إنّ الله عز وجل مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد علي عليه السلام، فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». وذكر الحديث بطوله، ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٠٩). وأخرجه الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٤. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ٤٥، ح ٨١٤٨ وص ١٣٠، ح ٨٤٦٤. وفي خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٩٣. والبلاذري في أنساب الأشراف: ص ١١٠. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٥: ص ٢٢٨، غده.

وعند منصرفه من الطائف^(١)، وبعضها جامعة لوجوه الصحابة وهو في حجرته الشريفة في مرض موته، وقد غصت بالصحابة فأعلمهم في هذه جميعاً حسب ما مرّ نقله سابقاً بأنّ أهل هذه المرتبة عترته أهل بيته، وجعل الهدى بمتابعتهم دون غيرهم^(٢)،

(١) ذكر ابن حجر في صواعقه: أنّ لحديث التمسك بالثقلين طرقاً كثيرة... وفي بعضها أنّه قال ذلك بحجة الوداع... وفي الآخر أنّه قال: لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف... (الصواعق المحرقة: ص ١٥٠. وينابيع المودة ج ٢: ص ٢٣٧، ح ٢٠٣).

ورواه السيد مير حامد حسين الهندي اللكهنوي صاحب عبقات الأنوار عن العيدروس السميني، وذكر عنه أنّه قال: وأخرج ابن أبي شيبه عن عبد الرحمن بن عوف قال: لمّا فتح رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مكة انصرف إلى الطائف فحصرها سبع عشرة أو تسع عشرة يوماً، ثمّ قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: «أوصيكم بعترتي خيراً، وأنّ موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده لتقيم الصلاة وتؤتّن الزكاة أو لأبعثن إليكم رجلاً منّي - أو كنفي - يضرب أعناقكم»، ثمّ أخذ بيد علي عليه السلام ثمّ قال: «هو هذا».

(٢) أخرج ابن حجر في صواعقه أنّه في الأيام التي سجي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على فراش الموت في حجرته المباركة والحجرة غاصّة بأصحابه قال: «أيها الناس يوشك أن أقبض قبضاً سريعاً فينطلق بي، وقد قدمت إليكم، القول معذرة إليكم ألا وأتني مخلف فيكم كتاب الله [ربي خ ل] عزوجل وعترتي أهل بيتي»، ثمّ أخذ بيد علي فرفعها فقال: «هذا علي مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض». (الصواعق المحرقة: ص ١٢٤ في أواخر الفصل الثاني من الباب ٩)

وأخرج القندوزي الحنفي بسنده عن ابن عقدة عن طريق عروة بن خارجه عن فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - قال: سمعت أبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في مرضه الذي قبض فيه يقول: وقد امتلأت الحجرة من أصحابه: «أيها الناس يوشك أن أقبض قبضاً سريعاً وقد قدمت إليكم القول معذرة إليكم، ألا وأتني مخلف فيكم كتاب ربي عزوجل وعترتي أهل بيتي»، ثمّ أخذ بيد علي فقال: «هذا علي مع القرآن والقرآن مع علي لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض،

وجعل المتقدم عليهم هالكاً^(١) والمتأخّر عنه هالكاً^(٢)، وقال بأعلميتهم من غيرهم^(٣)، فعلم ممّا نبّهنا عليه عدم إنصاف السنّي في نفيه عدم ورود نقل سنّة في هذه المسألة، وعدم خوفه من التوعيد الذي ذكره سبحانه في فرقانه العظيم بقوله: إنّ الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب

❦ فأسألكم ما تخلفوني فيهما». (ينابيع المودة ج ١: ص ١٢٤ ح ٥٦). ورواه السيد مير حامد حسين التقوي في كتابه عبقّات الأنوار (ج ١: ص ١٦٣) عن أبي الحسن الدارقطني بطريقه عن أم سلمة ثمّ قال: إنّّه قال الدارقطني وأخرجه جعفر البزاز ونقل الحديث عنه بتمامه... فلاحظ.

(١) أخرج الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد بسنده عن زيد بن أرقم، قال: نزل رسول الله ﷺ الجحفة ثمّ أقبل على الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «إني لا أجد لنبي إلّا نصف عمر الذي قبله، وأني أوشك أن أدعى فأجيب فما أنتم قائلون؟» قالوا: نصحت، قال: «أليس تشهدون أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله وأنّ الجنة حق وأنّ النار حق؟» قالوا: نشهد، قال: فرفع يده فوضعها على صدره ثمّ قال: «أنا أشهد معكم»، ثمّ قال: «ألا تسمعون؟» قالوا: نعم، قال: «فإني فرط على الحوض، وأنتم واردون عليّ الحوض، وأنّ عرضه ما بين صنعاء وبُصرى فيه أقداح عدد النجوم من فضة فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله طرف بيد الله عز وجل وطرف بأيديكم فتمسّكوا به لا تفلتوا، والآخر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فسألت ذلك لهما ربي، فلا تقدّموهما فتهلكوا ولا تقتصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلموهما فهم أعلم منكم، ثمّ أخذ بيد عليّ رضي الله عنه فقال: من كنت أولى به من نفسه على وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٤). ورواه الطبراني في كتابه المعجم الكبير ج ٣: ص ٦٦، ح ٢٦٨١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ١٨٨، ح ٩٥٧. وينابيع المودة ج ٢: ص ٤٢٧، ح ٢٠٣ وغيرهم.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٧: ص ٧٦. وينابيع المودة ج ١: ص ٨٥، ح ٢٧٠.

وج ٣: ص ٤٥، ح ٣.

(٣) انظر مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٤.

أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون^(١).

وسادسها: أن ما زعمه بقوله ومما يبين ذلك^(٢)... إلى آخره قد علم فساده مما مر من السنن المشار إليها، والضرورة المعلومة المشار إليها^(٣)، ومما هو معلوم من حال من صدّق بالنبي ﷺ فإنهم قد صدّقوه على جميع شريعته، ولو لم ترد إليهم على وجه التفصيل^(٤)،

(١) البقرة: ١٥٩.

(٢) منهاج السنّة ج ١: ص ٧٧.

(٣) وهي الضرورة العقلية في لزوم تعيين الحاكم والولي من قبل الله سبحانه وتعالى في كلّ عصر وزمان، وقد تقدم البيان حول هذا الموضوع فراجع.

(٤) لا يخفى على الخبير أنّ من آمن بالله ورسوله وكان إيمانه نافذاً في أعماق قلبه يجب عليه أن يكون مصدّقاً بجميع ما جاء به النبي ﷺ، والفرق بين الإيمان والإسلام هو أنّ الإسلام يتحقق الشكل الظاهري منه بإجراء الشهادتين على لسانه، فيكون داخلاً في زمرة المسلمين بمجرد إجرائها وتجري عليه أحكام المسلمين.

وأما الإيمان فهو أمر واقعي باطني، ومكانه قلب الإنسان لا ما يدون منه ظاهراً، وهذه الحقيقة قد أشار إليه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿قالت الأعراب إنما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ (سورة الحجرات: ١٤). فالإيمان مضافاً إلى الشهادة بالوحدانية والرسالة يعتبر فيه الإذعان والتصديق بما جاء به النبي ﷺ من الشريعة ولكن يكفي أن يكون تصديقه واعتقاده على نحو الإجمال بأن يعتقد بما جاء به النبي ﷺ على ما هو الواقع عليه.

وبعبارة أخرى: يعقد قلبه بالدين والالتقياد بما جاء به النبي ﷺ على ما هو عليه في الواقع ونفس الأمر.

ومن أجل توضيح الأمر نقول: إنّ المؤمن بالله ورسوله يجب عليه مثلاً التصديق بالمعاد ضرورة، ولكن تصديقه بالنسبة إلى خصوصيات المعاد والبرزخ لا يمكن أن يكون تفصيلاً؛ لأنّ معرفة تلك الخصوصيات يحتاج إلى حصول العلم به جزماً، وحيث إنّ أدلّة المعاد

إمّا لموتهم قبل تماميتها^(١)، وإمّا لغيبتهن عن مقامات بيان جملة منها^(٢)، وإمّا لنسيانهم بعضاً منها^(٣)، وليس يضر شيء من هذه ومن غيرها بعد تصديقهم أجمعها جملة، فمن مات على عهد خير الرسل ﷺ قبل إكمال الدين حاله حال

➤ منحصرة في الضرورة العقلية، وما جاء في الأدلة النقلية كتاباً وسنة وهي غير مستوعبة لذكر جميع الخصوصيات، فتحصيل العلم بالنسبة إلى جميع تلك الخصوصيات على ما هو الواقع عليه غير ممكن لمن لا يكون متصلاً بعالم الوحي، فيكون الإذعان والتصديق بجميع خصوصيات المعاد والبرزخ على ما هو الواقع عليهما على نحو الاعتقاد الإجمالي لا التفصيلي، وهذا لا يضر بإيمان المؤمن حيث إنّ المطلوب منه هو الإيمان والتصديق بما جاء به النبي ﷺ من الشريعة اصولاً وفروعاً، والمفروض أنّ المؤمن يكون معتقداً به على ما هو الواقع عليه بجميع خصوصياته ولو على نحو الإجمال ولا محذور في ذلك، وعليه فإنّ من آمن بالله وصدق بالنبي ﷺ وبجميع ما جاء به النبي ﷺ ولم يدرك واقعة الغدير مثلاً بل مات قبلها فإنّه في زمرة المؤمنين المصدقين بجميع ما جاء به النبي ﷺ حيث إنّ صدق النبي ﷺ بجميع ما جاء به على نحو الإجمال، فعدم معرفته بالنسبة إلى ما جاء به النبي ﷺ بعد وفاته لا يضر بإيمانه واعتقاده الإجمالي الذي كان شاملاً لجميع ما جاء به النبي ﷺ، فهو كالمؤمنين الذين صدقوا بالنبي وبما جاء به وكان ممّن صدّقه بجميع ما جاء به على نحو الإجمال كما هو واضح ظاهر.

(١) أي تمامية بيان الشريعة المقدسة فإنّه وإن كانت شرعية ذلك متوقفة على بيان الشارع، والمفروض إنّ لم يصل إليه ذلك البيان، لأنّ الموت قد حال بينه وبين وصول التكليف إليه، ومع ذلك أنّه مؤمن بجميع ما جاء به النبي ﷺ؛ إذ المؤمن الحقيقي هو من يؤمن بالله ورسوله ويصدق بما جاء به الرسول الأعظم ﷺ سواء أبلغ الرسول رسالته أم لم يبلغه فهو داخل في المؤمنين المصدقين برسول الله ﷺ فيما جاء به من عند الله، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (سورة الزمر: ٣٣).

(٢) وذلك لعدم حضور بعض المسلمين في يوم غدير خم في الواقعة وعدم دركهم فضيلة بيعة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في ذلك اليوم.

(٣) أي، نسيان ما سنّه الله الأعظم ﷺ من أفعال الدين عمه ما أو خصه ص. الامامة.

من مات بعد إكماله، وعلمه بجميعه على التفصيل، من حيث تصديق كل منهما؛ بأنّ شريعة خير الرسل ﷺ جميعها حقّ، فكُلّهم في مقام التصديق بهذه الجهة. فعلم ممّا بيّناه فساد دليله، فإنّ من صدّق ببعضه ولم يصدق ببعض غيره ولو لم يعلمه على التفصيل ليس بمؤمن بالرسول قطعاً^(١)، بل مكذّب به حسب ما قال سبحانه: ﴿ويقولون: نؤمن ببعض ونكفر ببعض﴾ إلى قوله: ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾^(٢).

والحاصل: حال من مات على عهد خير الرسول ﷺ غير خال من حالين: أحدهما: موته بعد بيان الحامل لهذه المرتبة، وثانيهما: موته قبل بيان حاملها، وعلى الحالين فهما قد صدّقا بجميع ما وردت به الشريعة^(٣).

(١) وذلك لأنّ الإيمان ليس هو قبول ما طابق هوى النفس أو رفض ما يخالف الأهواء والميول، فالإيمان الحقيقي هو ذلك الذي يدفع الإنسان إلى الحقيقة سواء طابقت هواه وميوله أو خالفتها، ولذلك أنّ القرآن الكريم اعتبر الذين يزعمون أنّهم يؤمنون بالله وبعض الأنبياء كفاراً حقيقين فقال جل شأنه: ﴿إنّ الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً﴾ (سورة النساء: ١٥٠ - ١٥١).

(٢) سورة النساء: ١٥٠ - ١٥١.

(٣) وقد اتضح ممّا تقدّم الفرق بين الحالتين، فإنّ من صدق بالنبي ﷺ وبجميع ما جاء به وكان موته قبل بيان حامل الشريعة لبعض مراتب ما جاء به من التشريع فيكون مصدقاً به، وتصديقه يكون شاملاً لجميع ما جاء به النبي على نحو الإجمال، كما أنّ من صدق بالنبي وبما جاء به وكان موته بعد بيان جميع مراتب الشريعة المقدسة أصولاً وفروعاً، أي بعد إكمال الدين وإتمام النعمة على جميع الخلق فهو مصدق لجميع ما جاء به النبي ﷺ، ويكون مؤمناً عند الله ورسوله ﷺ، فلا فرق بينه وبين من مات قبل بيان ما يكمل الدين به، فكلاهما مشتملان. فالاعتقاد بالتصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ، فلاحظ.

وسابعتها: أنّ ما زعمه من أفضلية من صدّق بالنبي ﷺ على عهده ولم يرد ولم يبدل شيئاً من المصدّقين به بعد موته...^(١) معلوم البهتان؛ لوجود خلفائه المعصومين بعد فوته ﷺ يهدون إلى شريعته، والمعصوم ربّ الفضل ومعدنه بالنسبة إلى غير المعصوم^(٢).

(١) انظر منهاج السنّة ج ١: ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) لأنّ المعصوم هو من عصمه الله من جميع الراذل والفواحش والقبائح ما ظهر منها وما بطن من سنّ الطفولية إلى الموت عمداً وسهواً ونسياناً وغفلة.

فلا شك أنّ الله سبحانه وتعالى قد اصطفى من عباده من كان مجمعاً لجميع خصال الكمال البشري بحيث لا يمكن أن يدانيهم في الفضل غيرهم، فقال عز اسمه في كتابه العزيز: إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم (سورة آل عمران: ٣٣ - ٣٤)

ولم تزل هذه السنّة من الله قائمة حتى ورثها النبي الأكرم ﷺ وقال في كتابه العزيز: *إنّ أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين (سورة آل عمران: ٦٨)

وقد اختار الله سبحانه وتعالى خير خلقه محمداً ﷺ ليكون المهمين على جميع رسله، فكان هو المصطفى، والمختار الذي أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه ولو كره المشركون (سورة الفتح: ٢٨)

وقد جرت هذه السنّة من الله سبحانه وتعالى حتى اصطفى لخاتم أنبيائه وأوصيائه النجباء ليكونوا خلفاءه من بعده، وهم النجوم الزاهرة والأقمار المنيرة والشموس الباهرة، اثنا عشر أئمة من أهل بيته الطاهرين المعصومين - سلام الله عليهم - وقد قال الله تعالى في وصفهم في كتابه العزيز: *إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً* (سورة الأحزاب: ٣٣)، فقد أذهب عنهم الرجس بجميع أنواعها وطهّهم من جميع الأدناس والخبائث والذنوب، وذلك وجب الحكم بعصمتهم ونزاهتهم وطهارتهم حتى قال تعالى: *ولقد اخترناهم على علم على العالمين* (سورة الدخان: ٢٢)، فاختارهم الله وجعلهم أئمة

حاز من الفضل ما حاز، أين إمام الخلق^(١) من الرعية، وأين الهادي إلى الحق^(٢)

❦ فقال تعالى: ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾ (سورة الأنبياء: ٧٣)، فجعلهم حفظة لدينه وخزنة لوحيه وأكد سبحانه وتعالى على ذلك فقال: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا...﴾ (سورة الفاطر: ٣٢). وجعلهم حَمَلَةَ الكتاب السماوي والقرآن العظيم وحبالاً ممدوداً بين السماء والأرض ووسيلة بينه وبين خلقه فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة﴾ (سورة المائدة: ٣٥). فهم القدوة واليهم المفزع من سائر البشر، وأن أعداءهم أعداء الله الذين لعنهم وغضب عليهم وأعدّ لهم أعظم العقاب وأشد العذاب، فهم الأئمة الهداة الذين فرض الله طاعتهم على جميع الناس، فقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ (سورة البقرة: ١٧٩). وجعلهم أولياءه وجعل ولايتهم ولايته وحزبهم حزبه، فقال تعالى: ﴿ومن يتولّ الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون﴾ (سورة المائدة: ٥٦). فالمفروض على الأمة طاعة من يستحق هذه الصفات وغيرها التي لم نذكرها لرعاية الاختصار.

(١) روى جماعة من أعلام القوم قول رسول الله ﷺ: «علي إمام الخلق أو إمام الناس بعدي، فقد أخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «يا علي... أنت إمام أمتي ووصيي وسعد من أطاعك وشقي من عصاك». (ينابيع المودة ج ١: ص ٢٩٠، ح ٣). وأخرج أيضاً عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ علياً إمام أمتي من بعدي ومن ولده القائم المنتظر» (ينابيع المودة ج ٣: ص ٢٩٧، ح ٥٢)، إلى غير ذلك من الروايات الواردة بهذا المضمون.

(٢) أخرج الثعلبي في تفسيره في ذيل قوله تعالى: ﴿إنّما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧)، بسنده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: «أنا المنذر» وأوماً بيده إلى منكب علي عليه السلام فقال: «فأنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون من بعدي» (تفسير الثعلبي ج ٥: ص ٢٧٢). ورواه الحاكم الحسكاني في كتابه شواهد التنزيل ج ١: ص ٣٨١، ذيل الآية الكريمة. وابن الجوزي في كتابه زاد المسير ج ٤: ص ٢٢٨. والفخر الرازي في كتابه التفسير الكبير ج ١٩: ص ١٤، ذيل الآية الكريمة هـ غـ هـ.

من المهدي إليه، وأين العالم^(١) من المتعلّم، وأين المتقدّم عليهم هالك والمتأخّر عنهم هالك^(٢) ممّن ليس هم بهذه الدرجة، وأين من مثلهم مثل سفينة نوح من ركبها نجى ومن تخلف عنها غرق^(٣).

فانظر يا طالب الحقّ إلى عدم إنصاف السنّي في هذه الدعوى، حيث خالف فيها خبر الثقلين^(٤).

(١) هذا تابع لحديث الثقلين انظر الصواعق المحرقة: ص ١٣٥.

(٢) أخرج الطبراني بسنده عن أبي الطفيل عنه زيد بن أرقم قال: نزل النبي ﷺ يوم الجحفة ثم أقبل على الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «..... ألا تسمعون؟» قالوا: نعم قال: فأني فرطكم على الحوض وأنكم واردون عليّ الحوض، وأنّ عرضه أبعد ما بين صنعاء وبصرى، فيه أقداح عدد النجوم من فضة، فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله طرف بيد الله عزّ وجلّ وطرف بأيديكم فاستمسكوا به ولا تزلوا، والآخر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وسألت ذلك ربي، فلا تقدموهما ولا تقتصروا عنهما فتهلكوا ولا تعلموهم فإنّهم أعلم منكم»، ثم أخذ بيد عليّ عليه السلام فقال: «من كنت مولاه فعليّ وليه». (المعجم الكبير ج ٥: ص ١٦٦). وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ١٨٨، ح ٩٥٧. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ١: ص ١١٦. وج ٢: ص ٤٢٨ وغيرهم.

(٣) أخرج الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرک على الصحيحين بسنده عن حنش الكناني قال: سمعت أبا ذر يقول وهو آخذ بباب الكعبة: أيها الناس من عرفني فأنا من عرفتم، ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»، ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (المستدرک على الصحيحين ج ٢: ص ٣٤٣. وج ٣: ص ١٥١). وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط ج ٥: ص ٣٥٥. والبيهقي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٨ مثله عن ابن عباس وغيرهم.

(٤) فإنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة لدى الفريقين، ويدلّ على خلافة أئمة أهل

وخبر السفينة^(١)، وخبر: «فأنا وأهل بيتي مطهرون من الذنوب»^(٢)، وخبر العدد^(٣)،

➤ البيت عليه السلام وإمامتهم وعصمتهم وطهارتهم وأفضليتهم من غيرهم كما مرّ بالتفصيل. ومن المعلوم أنّ القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فلا بد أن يكون قرناؤه، وهم أهل البيت عليهم السلام أيضاً كذلك أي أنهم لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم، وهذا معنى عصمتهم، وإذا ثبتت عصمتهم ثبتت إمامتهم أيضاً؛ لأنّ المعصوم أولى بالإمامة من غير المعصوم الذي ربّما يقع في الخطأ، فلاحظ.

(١) انظر المصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٥٠٣ ح ٥٢. والمعجم الاوسط للطبراني ج ٥: ص ٣٠٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ٢١٨. ودرر السمط في خبر السبط لابن الأبار: ص ١١٦، ح ١١٩. وفيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ج ٦: ص ٥٢. وتفسير الآلوسي ج ٢٥: ص ٢٢. وتاريخ بغداد ج ١٢: ص ٩٠.

(٢) الدر المنثور ج ٦: ص ٦٠٦، ذيل آية التطهير.

(٣) لقد وردت روايات كثيرة في صحاح أهل السنة والجماعة وهي مصرحة بحصر عدد الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم باثني عشر على عدد نقباء بني إسرائيل، أخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة عن الشعبي عن عمر بن قيس بن عبدالله قال: كنّا جلوساً في حلقة فيها عبدالله بن مسعود فجاء أعرابي فقال: أيكم عبدالله بن مسعود؟ قال: أنا عبدالله بن مسعود، قال: هل حدثكم نبيكم كم يكون بعده من الخلفاء؟ قال: نعم، اثنا عشر عدد نقباء بني إسرائيل (ينابيع المودة ج ٢: ص ٣١٤ ح ٩٠٥).

وأخرج أيضاً عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الخلفاء بعدي اثنا عشر كعدد نقباء بني إسرائيل».

وعن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة» ثم قال: «كلهم من قريش» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٣، كتاب الامارة، باب الناس تبع لقريش). وأخرج عنه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «هذا الامر لا ينتضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة» ثم قال: «كلهم من قريش» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٣).

وقال ابن كثير في تفسيره عند ذكر تفسير آية الوضوء من سورة المائدة، وذكره لهذا الحديث ما هذا لفظه: وفي التوراة اثنا عشر عظيماً، وهم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر في حديث

وخبر فلتتول [فليتول] علياً وولده من بعده^(١)، وهذه السنن جميعاً قد وردت من طرق أهل مذهبه، وهي معروفة مشهورة عندهم حسب ما يأتي بيانها فيما بعد بتوفيق الله سبحانه وتسيده.

وثامنها: أنّ ما زعمه من اتفاق من تسمّى بأهل السنّة على تفضيل من ذكر على سائر الطبقات^(٢)، من عجائبهم على تقدير صدقه في النقل، من حيث مخالفته لما تبّهنا عليه من السنن المعتمدة^(٣)، ولكن كم لهم من عجيبة تبّهت العقول، حسب

➤ ابن مسعود وجابر بن سمرة... (تفسير ابن كثير ج ٢: ص ٣٤).

وقد دلّت هذه الروايات على إمامة الأئمة الاثني عشر من عترة النبي ﷺ، ولا قائل بالحصص إلا الإمامية، والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، فلاحظ.

(١) أخرج ابن عساكر في كتابه تاريخ مدينة دمشق بسنده عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «من سره أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنّة عدن التي غرسها ربّي فليتول علياً من بعدي» (تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٤٢). وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٣: ص ١٢٨. والهيثم في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٨. والطبراني في معجمه الكبير ج ٥: ص ١٩٤. وأخرج المتفهي الهندي في كنز العمال، بسنده عن زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ قال: «من أحبّ أن يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل الجنة التي وعدني ربّي قضباناً من قضبانها غرسها بيده وهي جنّة الخلد فليتول علياً وذريته من بعده، فإنهم لن يخرجوك من باب الهدى ولن يدخلوك في باب ضلالة». (كنز العمال ج ١١: ص ٦١١، ح ٣٢٩٦).

(٢) انظر منهاج السنّة ج ١: ص ٧٧.

(٣) ومضافاً إلى ما تقدّم من الروايات فقد وردت روايات ما مضمونها من أنّ أهل البيت عليهم السلام لا يقاس بهم أحد:

منها: ما أخرجه الحاكم الحسكاني في كتابه شواهد التنزيل، بسنده عن محمد بن زيد بن جزعان، عن عمه، قال: قال ابن عمر: إذا عددنا قلنا، أبوبكر وعمر وعثمان، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن فعلي؟ قال ابن عمر: ويحك علي من أهل البيت، لا يقاس بهم، علي مع

ما مضى بيان عمدتها في المسائل العشر التي تقدّمت، وتأسّس عليها مذهبهم بعد علمهم بأنّها قد خالفت السنن الصحيحة المعتمدة المعروفة المشهورة لديهم، فليس يستبعد منهم في العقل والعادة اتفاقهم هنا ما خالف السنن المشار إليها^(١).

➤ رسول الله ﷺ في درجته، إنّ الله يقول: والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم مع رسول الله في درجته وعليّ معهما (شواهد التنزيل ج ٢: ص ٢٧١، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (سورة الطور: ٢٠).

منها: ما أخرجه القندوزي الحنفي في كتابه يبايع المودة بسنده عن ابن عمر قال: كنا إذا عددنا أصحاب النبي ﷺ قلنا أبوبكر وعمر وعثمان، فقال رجل لابن عمر: فعلي ما هو؟ قال: إنّ عليّاً من أهل بيت لا يقاس بهم أحد، هو مع رسول الله ﷺ في درجته وإن الله يقول: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (يبايع المودة ج ٢: ص ٦٨ ح ٦٠ وص ٢٩٧ ح ٨٥٠).

منها: ما أخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه مناقب أحمد بن حنبل بسنده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدث أبي بحديث السقيفة قلقت: يا أبة ما تقول في التفضيل؟ قال: في الخلافة أبوبكر وعمر وعثمان، قلقت: فعلي بن أبي طالب؟ قال: بني علي بن أبي طالب من أهل بيت لا يقاس بهم أحد (كتاب مناقب أحمد بن حنبل: ص ١٦٣، باب سياق كلامه في علي وأهل بيته). إلى غير ذلك من الروايات فإنّها تدلّ بعلم اليقين أنّ أئمة الهدى من أهل بيت النبي ﷺ لا يقاس بهم أحد من الناس مطلقاً لتفوّقهم عليهم بكلّ فضل وفضيلة، وأنّ الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ مَا لَمْ يَوْت أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة المائدة: ٢٠)؛ لعلمه جلّ وعلا باستحقاقهم لهذا التفوق وهو الحكيم العليم.

(١) والباحث عندما يلاحظ هذه الجهة ملاحظة التحقيق يجد أنّ أهل السنّة والجماعة قد وجدوا أنّ كبارهم من الصحابة لم يعتنوا بالسنن النبوية الشريفة اعتناء الالتزام بها، فإنّ أبابكر وعمر وعثمان وعبدالرحمن بن عوف وأباعبيدة عامر بن الجراح كانوا يرفضون السنّة النبوية ويجتهدون بأرائهم جرياً وراء المصالح الدنيوية من أجل الخلافة، ولو كلّفهم ذلك معصية الله ورسوله.

ومن المواقف التي حدّثت في حياة النبي ﷺ من الصحابة هو الموقف الرهيب

وتاسعها: ان ما نسبته إلى الشيعة من وفاقهم أهل مذهبه على الدعوى

والخطير الذي وقف عمر بن الخطاب وأكثر الصحابة تجاه أمر رسول الله ﷺ عندما أراد أن يكتب لهم ذلك الكتاب الذي يصون المسلمين من الضلالة الذي أخرجه جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنة والجماعة، وهو من الأخبار المتفق عليها بين الفريقين، فقد عارض عمر ومن مثله من صحابة النبي ﷺ بشدة وقساوة وعدم احترام لمقامه السامي حتى اتهموه بالهجر والهديان، مدعين بأن كتاب الله يكفيهم فلا حاجة لكتابة رسول الله ﷺ، ولا ندري كيف نسوا قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ (سورة النساء: ٥٩)، فبطبيعة الحال أن الباحث لو تعمق في هذه الرواية سوف يجد أن عمر بن الخطاب كان يرى عدم التقيد بالسنة النبوية، ويظهر ذلك جلياً من خلال أحكام عندما أصبح حاكماً على الناس، فكان يجتهد برأيه في مقابل النصوص النبوية، بل كان يجتهد برأيه حتى في مقابل النصوص الالهية، ولمن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب الغدير للعلامة الأميني (ج ٦: ص ٨٣ - ٣٣٣) فإنه عقد فصلاً بعنوان نواذر الأثر في علم عمر وقد ذكر فيه مئة نادرة من آراء عمر بن الخطاب الذي خالف بها الكتاب والسنة.

ثم الموقف الثاني: وهو رفض بعض الصحابة الالتحاق بجيش أسامة الذي عبّاه رسول الله ﷺ بنفسه وأمرهم بالسير تحت قيادة أسامة بن زيد وقال: «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة» (انظروا الملل والنحل للشهرستاني ج ١: ص ٢٩)، وقد تخلف عن السير أبوبكر وعمر وبعض الصحابة الذين اجتمعوا في السقيفة ولم يلحقوا بجيش أسامة (انظر الطبقات لابن سعد ج ٢: ص ٤١) فشملمهم لعن الرسول ﷺ.

ثم الموقف الثالث: هو الموقف الخطير الذي وقفه أغلب الصحابة في السقيفة ليخالفوا صراحة النصوص النبوية المتضمنة لنصب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة ومن أهمها حديث الغدير الذي سمعها جميع من حضر السقيفة من النبي ﷺ في يوم الغدير بعد حجة الوداع، ورغم ذلك تصافقوا على ترك تلك النصوص وتقديم أبي بكر للخلافة وهذا الحادث أبرز أن الصحابة عاضدوا أبابكر وعمر في رفض سنة نبهم وأبدالها بإجتهاداتهم،

وقد ظهر في المجتمع الإسلامي بعد الأحداث الثلاثة المذكورة هوية أهل السنة والجماعة في عدم احتامهم بالسنة النبوية كما لا يخفى، فلاحظ.

المشار إليها، وهي مسألة تفضيل طبقة مؤمني الصحابة على غيرهم من الطبقات^(١)، من البهتان المبين الذي يلتفت إليه حتى من عاشر غير ذوي العلم من اثني عشرية الشيعة؛ فإنه يعلم يقيناً بأن أخبارهم قد استفاضت ودلت على أن من ستشهد يوم الطف بين يدي ريحانة الرسول ﷺ أفضل من الصحابة المستشهدين يوم بدر وغيره^(٢)، فمن هذه حال أخبارهم المتظافرة بنقل الثقات طبقة عن طبقة،

(١) انظر منهاج السنة ج ١: ص ٩٨.

(٢) أخرج الحموي في كتابه فرائد السمطين بسنده عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال: إن رسول الله ﷺ كان جالساً ذات يوم؛ إذ أقبل الحسن عليه السلام، فلما رآه بكى، ثم قال: «إليّ يا بني»، فما زال يدنيه حتى أجلسه على فخذه اليمنى، ثم أقبل الحسين عليه السلام فلما رآه بكى ثم قال: «إليّ يا بني»، فما زال يدنيه حتى أجلسه على فخذه اليسرى، ثم أقبلت فاطمة عليها السلام فلما رآها بكى، ثم قال: «إليّ يا بنيه فأجلسها بين يديه» ثم جاء أمير المؤمنين عليه السلام، فلما رآه بكى ثم قال: «إليّ يا أخي»، فما زال يدنيه حتى أجلسه إلى جنبه الأيمن، فقال له أصحابه: يا رسول الله ﷺ ما ترى واحداً من هؤلاء إلاّ بكيت، أو ما فيهم تسر برويته فقال ﷺ: «والذي بعثني بالنبوة واصطفاني على جميع البرية، إني وإياهم لأكرم الخلق على الله عزوجل، وما على وجه الأرض نسمة أحب إليّ منهم» (إلى أن قال: «أما الحسين فإنه منّي وهو ابني وولدي وخير الخلق بعد أخيه وهو إمام المسلمين ومولى المؤمنين وخليفة رب العالمين، وهو سيد شباب أهل الجنة وباب نجاة الأمة، أمره أمري، وطاعته طاعتي، من تبعه فإنه منّي، ومن عصاه فليس منّي، وإني لما رأيته تذكرت ما يصنع به بعدي كأني به وقد استجار بحرمني وقربي فلا يجار فأضمه في منامي إليه صدري وأمره بالرحلة عن دار هجرتي، وأبشره بالشهادة فيرتحل عنها إلى أرض مقلته وموضع مصرعه أرض كرب وبلاء وقتل وفناء، تنصره عصابة من المسلمين أولئك سادة شهداء أمتي يوم القيامة» (فرائد السمطين ج ٢: ص ٣٤ - ٣٦ ح ٣٧١). ورواه الصدوق في أماليه: ص ١٧٧، ح ١٧٨. وابن نما الحلبي في ذوب النصار: ص ١١، ح ٢. وفي مثير الأحزان: ص ١٢. والعلامة المجلسي في البحار ج ٢٨: ص ٤٠، ح ١. والسيد هاشم البحراني في غاية المرام ج ١: ص ١٧٢. وغيرهم

❦ فإنّ هذه الرواية وغيرها ممّا جاء بمضمونها كثيرة كخبر ميثم التمار حيث أعلم بأنّ الإمام الحسين عليه السلام سيد الشهداء يوم القيامة ولأصحابه على سائر الشهداء فضلاً ودرجةً (انظر شجرة طوبى للشيخ محمد مهدي الحائري ج ٢: ص ٤٢٠).

وخبر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال فيه: «خير الخلق وسيدهم بعد الحسن ابني أخوه الحسين عليه السلام المظلوم بعد أخيه المقتول في أرض كرب وبلاء، ألا وأنّ أصحابه من سادات الشهداء يوم القيامة (انظر اكمال الدين: ص ٢٥٩، ح ٥. وبحار الأنوار ج ٣٦: ص ٢٥٣ والعوالم الإمام الحسين عليه السلام: ص ١٤٨، ح ٥).

وأيضاً خبر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عند ورده بكربلاء قال: «ها هنا والله مناخ ركاب ومصارع لا يسبقهم بالفضل من كان قبلهم، ولا يلحقهم من كان بعدهم؛ لأنّهم أفضل الشهداء خصهم الله بكرامات من بين جميع الشهداء (شجرة طوبى: ص ٤٢٠). وما قاله الإمام الحسين عليه السلام لأصحابه: «إنّ رسول الله ﷺ قال لي: يا بني إنّك ستساق إلى العراق وهي أرض قد التقى بها النبيون وأوصياء النبيين، وهي أرض تدعى عمورا، وأنّك ستشهد بها ويستشهد معك جماعة من أصحابك لا يجدون ألم مس الحديد»، وتلى رسول الله ﷺ هذه الآية: «* يا نار كوني برداً وسلاماً*» (الخرائج والجرائع ج ٢: ص ٨٤٨، ح ٦٣. ومدينة المعاجز ج ٣: ص ٥٠٤. وبحار الأنوار ج ٤٥: ص ٨٠).

وما قاله الإمام الحسين عليه السلام أيضاً لأصحابه في ليلة عاشوراء: «أما بعد فإنّي لا أعلم أصحاباً أوفى من أصحابي ولا خيراً من أصحابي» (مستدرك سفينة البحار ج ٦: ص ١٨٣) وغير ذلك.

هذا ومع قطع النظر عما ورد من الروايات في أفضلية أصحاب الإمام الحسين عليه السلام فإنّ أفضلية أصحاب الإمام الحسين عليه السلام قد ثبتت بما يلي من الوجوه:

الأول: أنّ أصحاب النبي ﷺ الذين حضروا معه الغزوات كانوا يعلمون بأنّ الله تعالى سينصرهم على أعدائهم؛ لأنّ النبي ﷺ كان يرشدهم ويقول لهم: «إنّ جاهدتم في سبيل الله بإخلاص ونية صادقة وتصميم العزم فإنّ الله تعالى سينصركم على الأعداء»، وكان يتلوا عليهم الآيات المستبشرة لفتح الإسلام. وعلى كلّ حال فإنّ المسلمين كانوا ينتظرون الفتح

حتى تصل إلى من فرض النبي ﷺ على الناس التعلم منهم، كيف يتصور في حقهم ما نسبته السنّي إليهم، ومتى خالفت هذه الفرقة خبر الثقلين، وما قد ورد بمعناه، حتى تخالفه في هذه المسألة؟^(١)

❖ في كلّ حرب وغزوة، وأمّا أصحاب الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام كانوا يعلمون بأنهم سيستشهدون في جهادهم ولا مفرّ منها. ومع ذلك فقد أذوا أنفسهم لريحانة رسول الله ﷺ وسيد شباب أهل الجنة وشربوا كأس الشهادة من أجل تقدّم الأهداف الالهية وتحقيقها تأسيساً بإمامهم الشهيد أبي عبد الله الحسين عليه السلام.

الثاني: أنّ أصحاب النبي ﷺ كان من واجبه جهاد مع رسول الله ﷺ، ولم يرد في التاريخ أنّ رسول الله ﷺ رخص للمسلمين عامة عدم مشاركتهم في الجهاد، وأمّا الإمام الحسين عليه السلام، فإنّه رخص أصحابه ليلة عاشوراء فقال لهم: انطلقوا جميعاً أنتم في حلّ من بيعتي ليس عليكم ذمام، وهذا الليل قد غشيكم فاتخذوه جملاً وذروني، وهؤلاء فإنهم لا يريدون غيري. (الأمالي للشيخ الصدوق: ص ٢٢٠) فيعرف أنّ الجهاد مع الإمام الحسين عليه السلام وإن كان أصله واجباً؛ لأنّ الدفاع عن الإمام المعصوم كالدفاع عن النبي ﷺ واجب، إلّا أنّ واقعة الطف كانت حالة استثنائية حيث إنّ الإمام الحسين عليه السلام رفع وجوب الجهاد عن جميع أصحابه ليعرّف الأوفياء منهم إلى العالم، فإنّ المجموعة القليلة التي بقت مع الحسين عليه السلام واستشهدت بين يده هم المؤمنون الصالحون حقّاً إذن كان جهادهم مع الحسين عليه السلام من الفضل لا الفرض.

الثالث: أنّ أصحاب النبي ﷺ قد انهزموا في بعض الغزوات كغزوة أحد، انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٢٩٣، وغيره من المصادر التاريخية، ولكن أصحاب الإمام الحسين عليه السلام لن ينهزموا من أعدائهم مع قلة عددهم فبقوا ثابتين على إيمانهم ودافعوا عن إمام زمانهم ابن بنت رسول الله ﷺ حتى استشهدوا بأجمعهم في رحاله رضوان الله تعالى عليهم، وباليقين كنّا معهم فننجز فوزاً عظيماً.

(١) إنّ مما يدلّ على أنّ الشيعة الإمامية أتباع السنّة النبوية الصحيحة هو اهتمامهم بالعمل في الأمور الدينية أصولاً وفروعاً بالنصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنّهم أدركوا في

❖ البيت وقد أكّد النبي ﷺ على مرجعية عترته الطاهرة كراراً، منها: ما أوضحها في حديث الثقلين المتواتر عند الفريقين، والذي أخرجه أكثر أرباب الصحاح والمسانيد والسنن، واعترف غير واحد من علماء أهل السنّة والجماعة بصحته وهو قول النبي ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً، فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم، وأنّ اللطيف الخبير أنبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». وقد أخرجه العلامة الشهيد المرعشي في المجلد التاسع من كتابه إحقاق الحق عن طرق أهل السنّة والجماعة بأسانيد متعددة وبألفاظ مختلفة متقاربة من ص ٣٧٥ - ٣٠٩.

وهو كما ترى صريح صراحة لا مزيد عليها؛ إذ أنّ النبي ﷺ عزّف فيه الكتاب والعتره بأنّهما ثقلان، ووجودان نفسيان وخليفان له. وأوضح فيه أيضاً بأنّ هذين لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وأنّ الامّة مسؤولة غداً يوم القيامة عنهما عند الله ورسوله، وأنّهما معاً سبب هداية الأمة، وأنّ عدم التمسك بهما والتخلّف عنهما ملازم للضلالة والهلاك.

ومن الواضح لدى الخبير أنّ القرآن ليس فيه تفاصيل الأحكام، بل أنّ في كثير من موارد لا بد له من مبيّن ومفسّر، وكان النبي ﷺ يفسّر القرآن ويشرح مقاصده ويكشف أسرارهِ كما يقول سبحانه وتعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ (سورة النحل: ٤٤).

وإنّ رحلته ﷺ تخلّف فراغاً هائلاً في هذا المجال، والأمة كانت بحاجة إلى من يسدّ ذلك الفراغ، فبين النبي ﷺ في حديث الثقلين باقتران العتره الطاهرة بالقرآن الكريم، وأنّهما لن يفترقا مرجعية أهل بيته الطاهرين في تفسير القرآن وبيان العقائد وجميع المسائل الدينية وراء الزعامة السياسية.

وحيث إنّ القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فبطبيعة الحال أنّ قرئانه وأعداله أيضاً يكونون كذلك، فإنّ النبي ﷺ قد جعل آية ثبوته القرآن الكريم عدلاً لعترته الطاهرة، وأكمل دينه للمؤمنين وأتمّ نعمته عليهم بإقرانه ذلك بينهما، ليبين لأمته أنّه لا يكون تبيناً لكلّ شيء بعده إلاّ القرآن وعترته الطاهرة معاً، وسوف يأتي التعرض لمدلول الحديث هــ هـ حـ حـ ان شاء الله تعالى..

وعاشرها: ان ما زعمه بقوله: فان قيل...^(١) (إلى آخره) ليس له دخل بمطلب خصمه الذي قد صنف هذه الرسالة له، وهو خصوص تعيين مصاديق المرتبة الثالثة التي هي امامة الخلق، بعد مرتبة النبوة، وبحثه وأدلته جميعها في هذه المرتبة، فالقيل المشار إليه مخالف لما قصده خصمه، وبينه بأدلته^(٢)، ونحن نعرض عن التعرض لما بينه في ردّ القيل من هذه الجهة، وقد تعرّض فيه لبعض ما يخص الشيعة، مثل إمامة المهدي عجل الله تعالى فرجه وغيرها، لكنه سيتعرض لذلك فيما بعد ونبين هناك فساد ما زعمه.

(١) انظر منهاج السنّة ج ١: ص ٩٩.

(٢) فإنّ أشرفية مسألة الإمامة الذي أفاده العلامة الحلّي - رضوان الله تعالى عليه - أمر مسلّم عند العقل والشرع.

أمّا العقل فلأنّ عدم طاعة الإمام عليه السلام الذي عيّنه النبي صلى الله عليه وآله بالنص خليفة له بعد وفاته يعتبر عدم طاعة النبي صلى الله عليه وآله بضرورة عقلية كما هو واضح ظاهر؛ لأنّ عصيان الإمام عصيان لأمر الرسول صلى الله عليه وآله كما لا يخفى؛ لأنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله أمر بطاعة خليفته، فطاعة الإمام تكون في الرتبة المتأخّرة عن طاعة النبي صلى الله عليه وآله؛ إذ لا بد من لزوم طاعة النبي صلى الله عليه وآله أولاً ثمّ طاعة خليفته.

وأما الشرع فقد وردت روايات كثيرة في كتب القوم تدلّ بالصراحة بأنّ طاعة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله منها: ما رواه الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرک على الصحيحين بسنده عن أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني»، ثمّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه. وصححه الذهبي في الهامش (انظر المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢١). إلى غير ذلك. ومن المعلوم أنّ المقصود فيه إطاعة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في الرتبة المتأخّرة عن النبوة كما هو ظاهر واضح.

قال السُّنِّي:

الوجه الثاني: أن يقال: أصول الدين عند الامامية أربعة: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة، هي آخر المراتب، والتوحيد والعدل والنبوة قبل ذلك، وهم يدخلون في التوحيد نفي الصفات، والقول بأن القرآن مخلوق وأن الله لا يرى في الآخرة، ويدخلون في العدل التكذيب بالقدر، وأن الله لا يقدر أن يهدي من يشاء ولا يقدر أن يضل من يشاء، وأنه خالق كل شيء، ولا أنه على كل شيء قدير، ولا أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لكن التوحيد والعدل والنبوة مقدّمة على الإمامة فكيف تكون الإمامة أهمّ وأشرف؟ وأيضاً فالإمامة إنّما أوجبوها لكونها لطفاً في الواجبات، فهي واجبة وجوب الوسائل فكيف تكون الوسيلة أشرف وأهم من المقصود؟^(١)

قلت:

في هذه النبذة وجوه:

أحدها: ما زعمه من نسبة تربيع أصول الدين إلى إمامية الشيعة، فإنه من أعجب العجب وأظهر الكذب، فهذه صحفهم بأجمعها وأهل العلم منهم برمتهم وسوقتهم بأجمعهم ينطقون عن لسان ذلق بأن أصول الدين خمسة هذه، والمعاد خامسها، وهذه من أعظم ضروريات مذهبهم، فإن سائر ضرورياته مبنية على هذه الضرورة^(١).

(١) لاشك أن المعاد عنصر أساسي من عناصر العقيدة ومقومات الايمان لكل شريعة لها صلة بعالم الوحي والسماء ولم يكن من مختصات الإسلام فحسب، وقد اهتم الإسلام به اهتماماً بالغاً يكشف عنه النصوص القرآنية والحديثية واضحة وصریحة في تأصيل هذا الأصل الركن وتعميق دلالاته ومعطياته بحيث أصبح من مرتكزات الرسالة المحمدية الغراء، وقد قام بعض علماء الشيعة بإحصاء ما يرجع إليه في القرآن الكريم، فبلغ زهاء ألف واربعمئة آية، وكان السيد العلامة الطباطبائي رحمته الله يقول: بأنه ورد البحث عن المعاد في القرآن في آيات تربوا على الألفين، (انظر محاضرات في الالهيات: ص ٥٨١).

وكذا الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام حول المعاد فإنها في غاية الكثرة، وليس بإمكاننا استقصائها بأجمعها، بل أنها لا تعد ولا تحصى.

وعلى كل تقدير فإن المعاد من أصول الدين المتفق عليها ومن ضروريات الدين الاسلامي المقدس، وقد ثبتت حتمية المعاد ورجوع الناس والحساب والكتاب واستعراض الأعمال ومكافأة المؤمنين ومجازات الكافرين والمقصرين إستناداً إلى دلالة صريح آيات

وثانيها: ما هو أعجب ممّا بيناه من هذه الفرية الباردة، وهي فرية غيرها مناقضة لهذه الفرية، وهو قوله فيما يأتي أنّ التقيّة قد جعلتها الشيعة من أصول دينها، فهذه مناقضة لما هنا من زعمه أنّ أصول الدين عندهم أربعة وهي فرية عليهم حسب ما يأتي بيانه من كون التقيّة حكماً فرعياً ضرورياً، مثل حلية الميتة وغيرها عند الضرورة، فهي ليست بحكم فرعي أوّلي أصلي، بل فرعي ثانوي ضروري^(١)، فعلم ممّا بيناه أعظمية هذه الفرية وأعجبيتها من الفرية السابقة، من

🔴 كتاب الله والأخبار المتواترة عن المعصومين عليهم السلام، وبالمراجعة إلى كتب الشيعة يتضح اهتمام الشيعة بهذا الأصل الأساسي من أصول الدين، كما يتضح كذب ابن تيمية على الشيعة الإمامية في نسبة ترييع أصول الدين إلى الإماميّة دون ذكر المعاد، وفي هذه النسبة فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً.

(١) لا يخفى أنّ الحكم إمّا أن يكون أوّلياً - وهو المنصوص عليه بخصوصه في الشريعة الإسلامية، كحرمة أكل لحم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها، وهذا الحكم هو الأصل. وإمّا أن يكون ثانوياً - وهو الفرع - ويكون على قسمين:

- ١ - حكم ثانوي ظاهري كالأحكام الواردة لحالة شكّ المكلف، و مواردها الأصول العملية: البراءة والاحتياط والتخيير وكذلك القواعد الفقهية، كقاعدة الفراغ والتجاوز وغيرها.
- ٢ - حكم ثانوي اضطراري، وهي الأحكام التي جاءت للتوسعة على المكلف العاجز عن القيام بالحكم الأوّلي، أي مجعول في ظرف تعسر العمل بالحكم الأوّلي، كحليّة أكل الميتة عند الضرورة لمن لا يقدر على الالتزام بحرمة أكل لحم الميتة بسبب الجوع الشديد، فيباح له ذلك لاضطراره إليه، وكذلك الحال في استخدام التقيّة، فإنّ التقيّة تجب لحفظ النفوس والأعراض والأموال، وهي حكم ثانوي ضروري محدد بحدود الضرورة، فيدور مدارها وجوداً أو عدماً، وأنّ الضرورة تقدّر بقدرها، وعليه تحرم إذا ترتّب عليها مفسدة أعظم كهدم الدين وخفاء الحقيقة على الأجيال الآتية، وتسلب الأعداء على شؤون المسلمين وحرمااتهم، ولأجل ذلك ترى أنّ كثيراً من أكابر علماء الشيعة رفضوا التقيّة في بعض الأحيان وقدموا أنفسهم وأرواحهم ضحايا من أجل الدين، وقد قال الإمام الباقر عليه السلام: «التقيّة في كل شيء

حيث جمعها لجهتين: جهة التناقض وجهة الفرية.

وثالثها: ما زعمه من نسبة إدخال الشيعة نفي الصفات من التوحيد^(١)، فإنه

﴿ يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله له ﴾ (الوسائل ج ١١: ص ٤٦٧، ب ٢٥ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ٢).

وهكذا يوضح الإمام الباقر عليه السلام بأنّ التقيّة موقف دفاعي في حالة الضرورة وحفظ النفس، فالتقيّة ليست من اجتهاد الفكر، بل إنّما هي نصّ إسلامي نطق به القرآن فيما نزل في قصة عمار حينما أخذه المشركون ولم يتركوه وحتى سبّ النبي صلى الله عليه وآله وذكر آلهتهم بخير ثمّ تركوه، فلما أتى رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ما وراءك شيء؟» قال: شر، ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير، قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان، قال: «إن عادوا فعد»، فنزلت: ﴿إِلَّا مِنْ أَمْرِهِ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (سورة النحل: ١٠٦). فأخرج السيوطي بسنده عن محمد بن سيرين: أنّ النبي صلى الله عليه وآله لقي عماراً وهو يبكي فجعل يمسح عن عينه ويقول: «أخذك الكُفَّار فغطوك في الماء فقلت: كذا وكذا، فإن عادوا فقل لهم ذلك». (الدر المنثور ج ٤: ص ١٣٢). وغيره. فالقرآن نطق بجوازها وأقره الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ومارسه الصحابة، وأوضحه المفسرون من مختلف الاتجاهات والآراء، وسيأتي البحث فيها مفصلاً إن شاء الله تعالى، ونذكر حكمها التكليفي ونقول: بأنّ التقيّة حكمها تنقسم إلى الأحكام الخمسة التكليفية فنوضح أحكامها بالنصوص الشرعية إن شاء الله تعالى.

وخلاصة الكلام أنّه من الواضح لدى الجميع أنّ التقيّة ليست من أصول الدين بل أنّها حكم شرعي فرعي ثانوي كما تقدم، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير أنّه لو كان مراد الخصم من نفي الصفات عن الله سبحانه في نسبته إلى الشيعة الإمامية نفيها زائداً على الذات، فهذا عين التوحيد، والبحث في ذلك تتضمنه كتب الكلام، وخلاصته عبارة عن: أنّ صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: الأوّل: صفات الذات وهي: الصفات التي تكون عين ذاته جل جلاله، وليست زائدة على ذاته سبحانه ولا خارجة عنه ولا منفصلة عنه، بل أنّ وجوده كلّ متصفة بتلك الصفات كالقدرة والعلم والحياة وغيرها من صفات الذات، فإنّ وجوده تعالى كلّ قدرة وكلّ علم وكلّ حياة وكلّ أبدية وكلّ أزلية، ولا يكون وجوده مركّباً؛ إذ لو كان مركّباً لاستلزم أن يكون محتاجاً إلى الأجزاء؛ والمحتاج

مثل سابقه بهتان عليهم، فأين معنى التوحيد من معنى نفي الصفات.

نعم هم يبحثون في علم التوحيد عما يليق بحضرته المقدّسة المنزهة عن

❧ إلى غيره في الوجود والبقاء يكون ممكناً غير واجب في الوجود.

وعلى سبيل المثال أنّ العلم والقدرة في الإنسان عارضان على ذاته، ذاته شيء، وعلمه وقدرته شيء آخر، كما أنّ علمه وقدرته منفصلان بعضها عن الآخر؛ لأنّ مركز العلم هو روح الإنسان ومركز قدرته جسم الإنسان وذراعيه وعضلاته. ولكن صفات الله الذاتية ليست زائدة وعارضة على ذاته، وليست منفصلة بعضها عن بعض، بل كلّها موجودة بوجود ذاته الأحدية. فعلمه تعالى عين قدرته، وقدرته عين حياته، وحياته عين سمعه، وسمعه عين بصره، ... فهي ليست صفات منفكة عن الذات، وذلك لأنّ وجوده تعالى غير مركّب وكامل وأزلي لا يحتاج إلى عوارض مستقلة لتحقيق كماله المطلق، فلو كان صفة البقاء فيه مثلاً مستقلة عن الذات، للزم أن يتوقّف بقاء الله على شيء مستقل عنه، ولو كان الله بحاجة إلى غيره في البقاء لكان ممكناً غير واجب، والله سبحانه تعالى باق بذاته لا بغيره، الثاني: صفات الفعل وهي التي لا تكون عين ذاته مثل الخلق والرزق والإرادة والإحياء وغيرها من صفات فعله جل جلاله، وهذه الصفات كلّها لاحقة لذاته تعالى، ولا تكون عين ذاته تعالى، فإنّ الإرادة ليست قديمة وأزلية، وإنّما هي حادثة له تعالى، فالخلق أمر حادث وصفة حادثة يمكن سلبها عنه تعالى قبل حدوثه، فيقال مثلاً: لم يرد فأراد، لم يخلق فخلق، لم يرزق فرزق، وعلى هذا فإنّ الشيعة الإمامية اتخذت موقفاً في قبال أهل السنة وهو موقف مأخوذ من أئمة أهل البيت عليه السلام فقد ورد عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة أنّه قال: «أول الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به وكمال التصديق به توحيده، وكمال توحيده الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات الزائدة عنه، لشهادة كلّ صفة أنّها غير موصوف، وشهادة موصوف أنّه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه» (نهج البلاغة: خطبة رقم ١). وفي خطبة رقم ١٢٥ قال عليه السلام: «... ومن وصفه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن عدّه فقد أبطل أزلّه، ومن قال: كيف فقد استوصفه، ومن قال: أين فقد حيزه، وهو عالم إذ لا معلوم، وربّ إذ لا مربوب، وقادر إذ لا مقدور» فهذه نظرية الشيعة في توحيد الصفات الذي أخذتها من مدرسة أهل البيت عليه السلام، فلاحظ.

النقص وعما ليس يليق به، فما يليق به كون صفاته مثل العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وغيرها عين وجوده المقدّس، ليست غيره، ووجوده عينها ليس غيرها، وما هو منزّه عنه كون صفاته غيره وفقره إلى غيره في شيء ووجود من يشاركه وغير ذلك مما هو منزّه عنه، وتوحيده مستلزم لنفي زيادة الصفات عليه، وهو غير معنى دخول نفي الصفات في التوحيد، فإنّهما معنيان مختلفان مفهوماً وخارجاً، غايته أنّه يستلزم أحدهما صاحبه من حيث قيام الدليل على ذلك، وسيأتي التنبيه عليه.

ورابعها: ما نسبته إليهم من القول بأنّ الفرقان العظيم مخلوق فإنّه مثل سابقه ليس له دخل بمقام البحث، فإنّه مختص بأشرفية مسألة إمامة الخلق من غيرها من مسائل الدين، وسيأتي البحث في هذه المسألة مستوفى^(١).

(١) وخلاصة عقيدة الشيعة هو أنّ الله سبحانه وتعالى خالق كلّ شيء وما سواه مخلوق، والنبى ﷺ أفضل من القرآن، وهو مخلوق، وما يقوله الشيعة الإمامية بأنّ القرآن مخلوق لا يريد إلّا كونه مخلوقاً لله سبحانه وتعالى، فالله سبحانه خلقه وأوحى به إلى نبيه ونزله عليه منجماً على مدى ثلاث وعشرين سنة وجعله فوق قدرة البشر، فقال عز اسمه: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ (سورة الاسراء: ٨٨). نعم كون القرآن مخلوقاً لله لا ينافي أن يكون ما يقرأه الإنسان مخلوقاً له لبداهة أنّ الحروف والأصوات التي ينطق بها الإنسان مخلوقة له، وهذا كمعلقة امرئ القيس وغيرها، فأصلها مخلوق لنفس الشاعر، ولكن المقروء مثال له ومخلوق للقارئ.

والعجب من الأشعري ومن قبله ومن بعده حيث زعموا أنّه إذا قيل: «إنّ القرآن مخلوق» فإنّما يراد منه كون القرآن مصنوعاً للبشر، مع أنّ الضرورة قاضية بخلافه، فكيف يمكن لمسلم يعتنق القرآن ويقرأ قول الباري تعالى: «نزل عليك الكتاب بالحق» (سورة البقرة:

وخامسها: ما نسبته إليهم من عدم القول بالرؤية، فهو مثل سابقه أيضاً ليس له مدخلية في هذه المسألة، وسيأتي شرحها وبيان الحق فيها مبسوطاً^(١).

وسادسها: ما نسبته إليهم من إدخالهم في العدل التكريب بالقدر^(٢)، فإنّه

➤ (١٧٦) أن يتفوّه بأنّ القرآن مخلوق للبشر، بل المسلمون جميعاً يقولون في القرآن نفس ما قاله الله سبحانه وتعالى في حقه، غير أنّ المقروء على ألسنتهم مخلوق لأنفسهم، فيكون مثال ما نزل به سبحانه مخلوقاً للإنسان، وكون المثال مخلوقاً له ليس دليلاً على أنّ الممثل مخلوقاً له، والناس بأجمعهم عاجزون عن إيجاد مثل القرآن، ولكنهم قادرون على إيجاد مثاله، وسيأتي البحث فيه مفصلاً إن شاء الله تعالى في محله.

(١) وخلاصة عقيدة الشيعة في نفي الرؤية هي إلتزامهم بنفي الجسيمة والتشبيه لله تعالى بمنطق صحيح معتضد بالكتاب والسنة النبوية الشريفة، وسيأتي البحث فيه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(٢) لا يخفى على الخبير أنّ القضاء والقدر من المسائل الكلامية الإسلامية الواردة في الكتاب والسنة، وأنّ هذه المسألة من المسائل التي لا ينكرها أحد من المسلمين؛ إذ لا خلاف في مشيئة الله سبحانه، فإنّ جميع المسلمين يعترفون بأنّ الله تعالى إذا شاء أن يفعل شيئاً فليس بإمكان الإنس والجنّ ولا سائر المخلوقات أن يعارضوا مشيئته، وإنّما الخلاف والبحث وقع في أفعال العباد من أنّها تكون منهم أم من الله؟

ذهب أكثر أهل السنة والجماعة إلى سلب الاختيار عن الإنسان في أفعاله بحيث انتهوا إلى القول بالجبر، وزعموا أنّ الإنسان مكتوفي الأيدي أمام الحوادث والطوارئ، ومن هنا قالوا: بأنّ كلّ انحراف وضلالة وجريمة وقعت من الإنسان فهي من الله؛ لأنّ الله هو الذي يفعل كلّ شيء، وليس للعباد أن يختاروا في أفعالهم. هذا خلاصة ما ذكره في المقام في كتبهم.

أقول: لا ندري كيف يمكنهم الإلتزام بهذا القول مع أنّهم يقولون بأنّ الله جعل المسلمين مختارين في اختيار الخلفاء بعد وفاة الرسول الأعظم ﷺ، فإنّ الاعتقاد بهما جمع بين المتناقضين، ولذلك أنّ طائفة منهم خالفوا قول الأكثرية وذهبوا إلى أنّ الله تعالى لم يخلق أفعال العباد ولم يقدرها عليهم وأخرجوا أفعال الإنسان عن قدرة الله سبحانه، وهم القدرية.

➤ وعلى كلّ حال فإنّ أبناء أهل السنّة والجماعة قد أصبحوا في المسألة بين هذين النظريتين وهم بين إفراط وتفریط.

وأما الشيعة الإمامية وأبناء مدرسة أهل البيت عليه السلام فقد فسّروا القضاء والقدر بما جاءهم من النصوص في تفسيرهما عن الثقلين، أعني الكتاب والعترّة الطاهرة - ويكفي لفهم حقيقة ذلك الرجوع إلى كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه قد أوضح في كلام له بأبلغ التوضيح وأدلّ البرهان، وذلك عندما سأله رجل عن القضاء والقدر فقال عليه السلام: «ويحك لعلّك ظننت قضاءً لازماً وقدرًا حاتماً، ولو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، إنّ الله سبحانه أمر عباده تخييراً، ونهاهم تحذيراً، وكلفهم سبيراً، ولم يكلف عسيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يُعص مغلوباً، ولم يُطع مُكرهاً ولم يرسل الأنبياء لعباً، ولم ينزل الكتب للعباد عبثاً، ولا خلق السماوات والأرض وبينهما باطلا، ذلك ظن الذين كفّروا، فويل للذين كفروا النار». (نهج البلاغة: الخطبة رقم ٧٨. والكافي ج ١: ص ١٥٥).

فقد أوضح لنا الإمام عليه السلام في كلامه هذا حقيقة القضاء والقدر بأبلغ البيان وأدلّ البرهان، وعلمنا بأنّ الله سبحانه قد أمرنا بأفعال ولكّنه ترك لنا حرية الاختيار، وذلك حيث قال عليه السلام: «إنّ الله أمر عباده تخييراً» كما قال عليه السلام: «إنّ الله سبحانه نهانا وحذرنا عقاب مخالفته». فدلّ كلامه عليه السلام على أنّ للإنسان حرّية التصرف، وبإمكانه أن يخالف أوامر الله، وفي هذه الحالة يستوجب العقاب.

وقد زاد الإمام عليه السلام توضيحاً للمسألة فقال: «إنّ الله سبحانه لم يُعص مغلوباً»، ومعنى ذلك أنّ الله لو أراد جبر عباده وإرغامهم على شيء لم يكن بمقدورهم جميعاً أن يغلبوه على أمره، فدلّ ذلك على أنّه ترك حرية الاختيار في الطاعة والمعصية، وهو مصداق لقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ (سورة الكهف: ٢٩).

ثمّ بعد ذلك يخاطب الإمام عليه السلام ضمير الإنسان ليصل إلى أعماق وجدانه فيأتي بالدليل القاطع، على أنّه لو كان الإنسان مجبوراً على أفعاله كما يعتقد البعض لكان إرسال الأنبياء وإنزال الكتب ضرباً من اللعب والعبت الذي ينزّه الله جلّ جلاله عنه؛ لأنّ دور الأنبياء عليهم السلام وإنزال الكتب هو إصلاح الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور وإعطاءهم العلاج النافع

مردود عليه، مضافاً إلى خروجه فيه عن محلّ البحث حسب ما عرفت فيما سبق، بأنّ معنى العدل مناف ومناقض للقدر الذي معناه: خلقه سبحانه أفعال العباد من الكفر وقتل النفوس، والسرقه والزنى وغيرها، وعقوبته ^(١) عليها ^(٢) بعد خلقه ^(٣) لها ^(٤) فيهم ^(٥)؛ لعدم صدور ما يوجب العقوبة منهم ^(٦) عليه ^(٧) لما فرض من كون

❦ لأمراضهم النفسية، وتوضيح الطريقة المثلى للحياة السعيدة، قال الله تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ (سورة الأسراء: ٩).

ويختتم الإمام عليه السلام بيانه بأنّ الاعتقاد بالجبر هو نفس الاعتقاد بأنّ يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، وهو كفر حيث يقول تعالى ﴿ذلك ظن الذين كفروا﴾ (سورة ص: ٢٧). وتوعّد الله القائلين به بالنار. وبهذا البيان قد أوضح الإمام عليه السلام معنى القضاء والقدر وبين لنا بأنّ القول بسلب اختيار الإنسان في أفعاله ينتهي إلى القول بالجبر، والقول بالجبر ينتهي إلى الكفر؛ إذ معناه أنّ الله تعالى يفعل القبيح ويعذب الإنسان بفعل نفسه القبيح. وهذا ممّا يقضي به عجب العجاب، وإذا محّصنا قول الشيعة الإماميّة في هذه المسألة وجدناه قولاً سديداً ورأياً رشيداً بحيث لو اطلع عليه خبراء الفن لاقتنعوا به اقتناعاً قلبياً حيث إنّ بذلك يرتاح الفكر والعقل السليم وتطمئن به النفس ويستريح به البدن. وكلّ ذلك يحصل من التمسك بأقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنهم قد جاؤوا ليصححوا المفاهيم والمعتقدات، وقد أوضحوا لنا عبارات واضحة أنّ الإنسان له حرية الاختيار في أفعاله ولم يكن مجبوراً فيها ولم يكن الأمور مفوضاً إليه مطلقاً، بل إنّ أمر بين الأمرين (انظر الكافي ج ١: ص ١٦٠، ح ١٣. وكتاب التوحيد للصدوق: ص ٢٠٦). وسيأتي توضيح ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) أي عقوبة الله.

(٢) أي على الأفعال.

(٣) أي بعد خلق الله.

(٤) أي لأفعال العباد.

(٥) أي في العباد.

(٦) أي من العباد.

(٧) (أ، ع، ما، ا، تكمه من الحائمه).

هذه^(١) بأجمعها قد خلقها سبحانه فيهم، فالعدل مستلزم لكون أفعال الخلق صادرة عنهم بمشيئتهم وقدرتهم بحيث هم مختارون في فعلها وتركها^(٢).

(١) أي الجرائم وارتكاب المحارم.

(٢) فإنّ العدل الالهي لا يسمح أن يساق الإنسان إلى طريقة دون وجود سبب لذلك، فالعدل يقتضي أن يكون المعاقب هو السارق أو من ارتكب الجريمة باختياره، وإنّما اعتبر الشيعة الامامية العدل أحد مشتقات التوحيد وأصلاً من أصول العقيدة؛ لأنّ القرآن والسنة الصحيحة والعقل يحكمون بنفي أنواع الظلم عن الله تعالى، وقد جاء في توصيف الله سبحانه في القرآن الكريم ممّا يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (سورة النساء: ٤٠). وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾ (سورة يونس: ٤٤) وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ (سورة آل عمران: ١٨) وغيرها.

وقد جاء في السنة الشريفة روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وهي تنفي أنواع الظلم عن الله تعالى وتثبت العدل الالهي بوضوح تام (انظر كتاب التوحيد للشيخ الصدوق: ص ٩٦، باب معنى التوحيد والعدل)، ثم إنّ العدل صفة كمال والظلم صفة نقص، والعقل يحكم بأنّ الله تعالى مستجمع لجميع صفات الكمال، ومنزه عن كلّ عيب ونقص في مقام الذات والفعل. والظلم أساساً نابع من أحد عوامل الثلاث: ١- جهل الفاعل بقبح الظلم. ٢- احتياج الفاعل إلى الظلم مع علمه بقبحه وعجزه عن القيام بالعدل ٣- كون فاعل الظلم سفيهاً غير حكيم، فهو لا يبالي بإتيان الأفعال الظالمة رغم علمه يقبحها، ورغم قدرته على القيام بالعدل، ومن البديهي أنّه لا سبيل لأي واحد من هذه العوامل إلى الذات الالهية المقدسة فهو تعالى منزّه عن الجهل والعجز والاحتياج والسفه و....، ولهذا فإنّ جميع أفعاله متصفة بالعدل والحكمة.

ولقد أشار الشيخ الصدوق رحمته الله إلى هذا المعنى في كتابه التوحيد بقوله: والدليل على أنّه لا يقع منه عز وجل الظلم ولا يفعله أنّه قد ثبت أنّه تعالى قديم غني عالم لا يجهل، والظلم لا يقع إلّا من جاهل بقبحه أو محتاج إلى فعله منتفع به... (التوحيد: ص ٢٩٦). كما أشار إليه المحقق نصير الدين الطوسي بقوله: واستغناؤه وعلمه يدلّان على انتفاء القبح عن أفعاله... (كشف المراد: ص ٣٠٥). وغير ذلك فاتفق الشيعة الإمامية على ثبوت العدل لله تعالى، والاعتقاد بكونه عادلاً، فلاحظ.

وسابعتها: ما نسبته إليهم من نفي قدرته سبحانه عن أن يهدي بعضاً وعن أن يضل بعضاً، فإنه بهتان معلوم عليهم، فإن هذه صحفهم تنادي مطابقة لما نزل به الفرقان العظيم^(١)، من عموم قدرته لعامة ما هو جائز في حد نفسه غير ممتنع، فهو

(١) وإليك نماذج مما جاء في كتب الشيعة: قال الشيخ الطوسي في كتابه التبيان في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ (سورة البقرة: ٢٦)....

فقال: قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ إن قيل أليس تقولون: إن الله لا يضل أحداً ولا يهدي خلفاً وأنّ العباد هم يضلون أنفسهم ويهدونها وقد قال الله تعالى في غير موضع من كتابه نحو قوله: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

قلنا: أول ما في ذلك إنّنا لا نطلق أنّ الله لا يضل أحداً ولا يهدي أحداً، ومن أطلق ذلك فقد أخطأ، ولا نقول أيضاً: إنّ العباد يضلّون أنفسهم ويهدونها مطلقاً أو يضلّون غيرهم ويهدونه، فإن إطلاق جميع ذلك خطأ، بل نقول: إن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ونقول: إنّ من أضله الله فهو الضال ومن هداه فهو المهتدي، ولكن لا نريد بذلك ما يريده المخالف مما يؤدي إلى التظلم والتجوير لله في حكمه.

والمخالف يقول: إنّ الله يضل كثيراً من خلقه، بمعنى أنّه يصدّهم عن طاعته، ويحول بينهم وبين معرفته، ويلبس عليهم الأمور ويحيرهم ويغالطهم، ويشككهم، ويوقفهم في الضلالة، ويجبرهم عليها.

ومنهم من يقول: يخلقها فيهم ويخلق فيهم قدرة موجبة له، و بمنعهم الأمر الذي به يخرجون منها، فيصفون الله تعالى بأقبح الصفات وأخسّها، وقالوا فيه بشرّ الأقوال.

وقلنا نحن: إنّ الله قد هدى قوماً وأضلّ آخرين، أنّه يضلّ من يشاء غير أنّ لطفه وكرمه وعدله ورحمته لا يشاء أن يضلّ إلّا من ضل وكفر وترك طريق الهدى، وأنّه لا يشاء أن يضلّ المهتدين والمتمسكين بطاعته، بل شاء أن يهديهم ويزيدهم هدى، فإنّه يهدي المؤمنين بأن يخرجهم من الظلمات إلى النور، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾

﴿سورة محمد: ١٧﴾ وقال تعالى: ﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾ (سورة التغابن: ١١)، وقال تعالى: ﴿الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور﴾ (سورة البقرة: ٢٥٧)، وقال تعالى: ﴿يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون﴾ (سورة البقرة: ٢٧)، وقال تعالى: ﴿يضلّ الله الظالمين﴾ (سورة إبراهيم: ٢٧). إلى غير ذلك من الآيات.

والإضلال على وجوه كثيرة:

منها: ما نسبته الله تعالى إلى الشيطان، وهو الصد عن الخير والرشد والدعاء إلى الفساد والضلال، وتزيين ذلك، والحث عليه، وهذا يتنزّه الله تعالى عنه.

ومنها: التشديد لامتحان والاختبار للذين يكون عندهما الضلال ويعقبهما...

ومنها: التخلية على جهة العقوبة وترك المنع بالقهر والإجبار، ومنع الألطاف التي يؤتيها المؤمنين جزاءً على إيمانهم...

ومنها: التسمية بالضلال والحكم به كافراً، يقال: أضلّه إذا سماه ضالاً، كما يقولون: أكفره إذا سمّاه كافراً، ونسبه إليه قال الكميت:

وطائفة قد أكفروني بحبكم وطائفة قالوا مسيء ومذنب

ومنها: الإهلاك والتدمير، قال الله تعالى: ﴿إذا ضللنا في الأرض أننا لفي خلق جديد﴾ (سورة سجدة: ١٠) أي أهلكنا، فيجوز أن يكون أراد بالآية حكم الله على الكافرين وبراءته منهم ولعنه، إياهم وإهلاكهم، ويكون إضلاله إضلالاً، كما كان ضلال هلاكاً، وإذا كان الضلال ينصرف على هذه الوجوه فلا يجوز أن ينسب إلى الله أقبحها، وهو ما أضافه إلى الشيطان، بل ينبغي أن ينسب إليه أحسنها وأجلّها، وإذا ثبت هذه الجملة رجعنا إلى تأويل الآية، وهو قوله تعالى: ﴿يضل به كثيراً﴾ معناه أنّ الكافرين لما ضرب الله لهم الأمثال قالوا: ما الحاجة إليها؟ قال الله تعالى: فيها أعظم الفائدة، لأنّها محنة واختبار، وبهما يستحق الثواب، ويوصل إلى النعيم، فسمي المحنة إضلالاً وهداية؛ لأنّ المحنة إذا اشتدت على الممتحن وثقلت فضل عندها، جاز أن تسمّى اضلالاً، فإذا سهلت فاهتدى عندها سميت هداية... فمعنى قوله:

❦ يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً* أي يمتحن به - بالقرآن - عباده فيضل به قوم كثير، ويهتدي به - بالقرآن - قوم كثير، ولا يجب على ذلك أن يكون أراد إضلالهم، كما لا يجب ذلك في السائل الذي لا يريد بخل المسؤول، بل يريد إعطاءه... (انظر التبيان ج ١: ص ١١٤ - ١١٧).

وقال السيد الخوئي في كتابه البيان في تفسير القرآن ذيل قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾: إنّ الهداية بمعنى الاستمرار عليها أو طلب الثواب أو استزادتها، ذكر المفسرون أنّ من يطلب الهداية من الله لا بدّ وأن يكون فاقداً لها كيف يطلبها المسلم الواحد في صلاته، وأجابوا عنه بوجوه:

الأول: أن يراد بالهداية: الاستمرار عليها، فبعد ما مَنَّ الله على المصلّي بهدأيته إلى الإيمان يطلب منه الاستمرار والثبات على هذه النعمة لئلا تزل له قدم بعد ثبوتها.

٢- أن يراد بالهداية: الثواب، فمعناه إهدنا طريق الجنّة ثواباً لنا.

٣- أن يراد بالهداية: زيادتها، فإنّ الهداية قابلة للزيادة والنقصان، فمن كان واجد المرتبة منها جاز أن يطلب مرتبة أكمل منها.

وكلّ هذه الوجوه استحسانية تخالف ما يقتضيه ظاهر الآية المباركة، والصحيح أن يقال: إنّ الهداية التي يطلبها المسلم في صلاته هي هداية غير حاصلة له، وإنّما يطلب حصولها من ربّه فضلاً منه ورحمة.

وتوضيح ذلك: أنّ الهداية على قسمين: هداية عامة، وهداية خاصة. والهداية العامة قد تكون تكوينية وقد تكون تشريعية.

أمّا الهداية العامة التكوينية فهي التي أعدها الله تعالى في طبيعة كلّ موجود سواء أكان جماداً أم كان نباتاً أو حيواناً، فهي تسري بطبعها أو باختيارها نحو كمالها، والله هو الذي أودع فيها قوّة الاستكمال، ألا ترى كيف يهتدي النبات إلى نموّه فيسير إلى جهة لا صاد له عن سيره فيها؟! وكيف يهتدي الحيوان فيميز بين من يؤذيه ومن لا يؤذيه؟! فالقارة تفر من الهرة ولا تفر من الشاة، وكيف يهتدي النمل والنحل إلى تشكيل جمعية وحكومة وبناء مساكن؟! وكيف يهتدي الطفل إلى ثدي أمه ويرتضع منه في بدء ولادته؟! قال: ربنا الذي

➤ أعطى كل شيء خلقه ثم هدى (سورة طه: ٥٠).

وأما الهداية العامة التشريعية فهي الهداية التي بها هدى الله جميع البشر بإرسال الرسل إليهم وإنزال الكتب عليهم، فقد أتم الحجة على الإنسان بإفاضته عليه العقل وتمييز الحق من الباطل، ثم بإرساله رسلاً يتلون عليهم آياته، ويبينون لهم شرائع أحكامه، وقرن رسالتهم بما يدل على صدقها من معجز باهر، وبرهان قاهر، فمن الناس من اهتدى، ومنهم من حق عليه الضلالة، إنّا هدينا السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفوراً (سورة الانسان: ٣).

وأما الهداية الخاصة فهي هداية تكوينية وعناية ربانية خصّ الله بها بعض عباده حسب ما تقتضيه حكمته، فبهى له ما به يهتدي إلى كماله ويصل إلى مقصوده، ولولا تسديده لوقع في الغي والضلالة، هذا وقد أُشير إلى هذا القسم من الهداية في غير واحد من الآيات المباركة، قال عزّ من قائل: ﴿فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة﴾ (الأعراف: ٣٠) ﴿قل لله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين﴾ (سورة الأنعام: ١٤٩) ﴿ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء﴾ (سورة البقرة: ٢٧٢) ﴿إنّ الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ (سورة الأنعام: ١٤٤) ﴿والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ (سورة البقرة: ٢١٣) ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء﴾ (سورة القصص: ٥٦) ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾ (سورة العنكبوت: ٦٩) ﴿فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم﴾ (سورة ابراهيم: ٤). إلى غير ذلك من الآيات التي يستفاد منها اختصاص هداية الله تعالى وعنايته بطفقة خاصة دون بقية الناس، فالمسلم بعد ما اعترف بأنّ الله قد مَنَّ عليه بهدائه، هداية عامة تكوينية وتشريعية طلب من الله تعالى أن يهديه هدايته الخاصة التكوينية التي يختص الله بها من يشاء من عباده... (البيان في تفسير القرآن: ص ٤٩١ - ٤٩٨).

وقال العلامة الطباطبائي ذيل قوله تعالى: ﴿فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء﴾ (سورة ابراهيم: ٤) فإنّه أشار إلى أنّ أمر الهدى والضلال إلى الله لا يتحقق شيء منهما إلّا عن مشيئة منه تعالى، غير أنّه سبحانه أخبرنا أنّ هذه مشيئة منه ليست جزافية غير منتظمة، بل لها نظم ثابت، فمن اتبع الحق ولم يعانده هداة الله، ومن جاحده واتبع هواه أضلّه الله فهو إضلال مجازاة غير الإضلال الابتدائي المذموم.

سبحانه قادر على هدى عامة الخلق، وقادر على تضليلهم، وقادر على خلق جبال الدنيا جميعاً ذهباً وفضة، وعلى خلق بحارها عذبة باردة، وغير ذلك^(١).

❦ وقدّم سبحانه الضلال على الهداية؛ إذ قال: فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء؛ لأنّ ذلك أحوج إلى البيان بالنظر إلى أنّ الكلام مبني على عزته المطلقة، فكان من الواجب أن يبين أنّ ضلال من يضل عن السبيل كهدي من اهتدى إليها، إنّما هو بمشيئة منه تعالى ولم يغلب في إرادته ولم يزاحم في ملكه حتى لا يخيل إلى كلّ مغفل من الناس، إنّ الله يصف نفسه بالعزة المطلقة، وأنّه غالب غير مغلوب وقاهر غير مقهور، ثمّ يدعو الناس فلا يستجيبون دعوته ويأمرهم وينهاهم فيعصون ولا يطيعون، وهل هذا إلّا غلبة منهم وقهر وهو مغلوب مقهور؟

فكأنّه تعالى أجاب عن ذلك بأنّ دعوته تعالى أن يرسل رسولاً بلسان قومه فيبين لهم ما يسعدهم مما يشقى.

وأما ضلال من ضل من الناس كهدي من اهتدى منهم فبمشيئة من الله وإذنه، وحاشاه أن يقهر في سلطانه أو يتصرف في ملكه أحد بغير إذنه، فضلال من ضل منهم دليل عزته فضلاً أن يكون ناقصاً لها أنّ هدى من اهتدى كذلك، ولذلك ذيل الكلام بقوله: *وهو العزيز الحكيم* فهو سبحانه عزيز لا يغلبه ولا يضره ضلال من ضل منهم ولا يمنعه هدى من اهتدى حكيم لا يشاء جزافاً وعبثاً، بل مشيئة عن نظام متفن دائم. (الميزان في تفسير القرآن ج ١٢: ص ١٦ - ١٧). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتب الشيعة من التفسير والكلام والحديث وغير ذلك.

(١) هذه المسألة من فروع عموم خالقية الله سبحانه، كما هو مقتضى التوحيد في الخالقية الذي آمنت به الإمامية من فرق المسلمين؛ إذ لو كان خالقاً لكلّ شيء لكان قادراً عليه وقابلاً؛ لأنّ تتعلّق به قدرته، بمعنى أنّ الله تعالى قادر على خلق كلّ ما يكون ممكناً لذاته غير ممتنع كذلك، فالمقصود من عموم قدرته تعالى سعتها لكلّ شيء ممكن، وقد استدللّ المحققون على ذلك بقولهم: إنّ المقتضى موجود والمانع مفقود، أمّا الأوّل فلأنّ المقتضى لكونه تعالى قادراً هو ذاته، ونسبتها إلى الجميع متساوية؛ لكونها منزّهة عن الزمان والمكان والجهة فليس شيء أقرب إليه من شيء حتى تتعلّق به القدرة دون الآخر.

وعدم صدور هذه وغيرها منه ليس لعجز، تنزه عن العجز، وجلّ وتعالى عنه، بل لحكم يعلمها، فليس بين عموم قدرته لكلّ ممكن، وبين عدم صدور عامة

➤ وأمّا الثاني فلأنّ المقضي لكون الشيء مقدوراً هو إمكانه، والإمكان مشترك بين الكلّ فتكون صفة المقدورية أيضاً مشتركة بين الممكنات وهو المطلوب، ويمكن توضيح ذلك بالبيان التالي: وهو أنّ موانع عموم قدرته يمكن أن تكون أحد الأمور التالية:

١- أن لا يكون الشيء ممكناً بالذات، مثل اجتماع النقيضين أو الضدين.

٢- أن يكون هناك مانع من نفوذ قدرته وشمولها للجميع، وهذا كما إذا كان في مقابلة قدرة مضاهية ومعارضة لقدرته.

٣- أن تكون ذاته غير متساوية بالنسبة إلى الأشياء.

والعوامل الثلاثة منتفية برمتها.

أمّا الأول فلأنّ المقصود من عموم قدرته هو شمولها لكلّ أمر ممكن دون الممتنع بالذات، فلا تتعلّق القدرة الالهية به أبداً، لا لقصور في الفاعل، بل لقصور في المورد.

وأمّا الثاني فلأنّ القدرة المضاهية المعارضة لقدرته مرفوضة بما ثبت، ويثبت في محله إن شاء الله من أنّ وحدة الواجب سبحانه ذاتاً وعدم مثيل له في صفحة الوجود يقتضي بأن لا يكون له معارض في قدرته. وأمّا القدرة الممكنة فليست مزاحمة لقدرته؛ إذ هي مخلوقة له. وأمّا الثالث فلأنّ تنزهه عن كلّ قيد وشرط وجهة ومكان يجعله متساوياً بالنسبة إلى كلّ ممكن بالذات، فلا وجه لأن يقع بعض الممكنات في إطار قدرته دون الآخر، فإنّ التبعض في قدرته سبحانه رهن كون بعض الأشياء قريبة إليه دون بعضها الآخر، كالإنسان الذي يعيش في مكان وزمان خاص بالقيود الزمانية والمكانية، وأمّا المجرّد التام الخالق لكلّ الأزمنة والأمكنة والجواهر والأعراض، فلا معنى لأن تكون ذاته قريبة إلى واحد وبعيدة عن الآخر، وهناك برهان آخر يبتني على عدم تناهي ذاته سبحانه في الجمال والكمال. وحاصله: أنّ وجوده سبحانه غير محدود لا متناهٍ، بمعنى أنّه وجود مطلق لا يحده شيء من الحدود العقلية والخارجية وما هو غير متناهٍ في الوجود، غير متناهٍ في الكمال والجمال؛ لأنّ منبع الكمال هو الوجود، فعدم التناهي في جانب الوجود يلزم عدمه في جانب الكمال، وأي كمال أروع وأبهى من القدرة فهي غير متناهية تبعاً لعدم تناهي كماله، فيثبت سعة قدرته لكلّ ممكن بالذات، فلا حظ.

لممكنات منه منافات^(١)، وهذه المسألة مثل ما سبقها ليس لها دخل بمحل

(١) إنّ من الواضح أنّ الله تعالى غني عن خلقه في جميع نعوته الذاتية وأفعاله، وما سواه من خلقه مركزون في حاق الفقر، وواقفون بحسب ذواتهم وشؤونهم وأحوالهم في متن الاحتياج والذلة، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (سورة فاطر: ١٥).

نعم فالقائم بذاته غير محتاج لسواه، وكلّ الموجودات محتاجة إليه في جميع شؤونهم، ومع وضوح برهان الإمكان والوجوب، والفقر والغنى يتضح أنّه تعالى قادر على إزالة جميع مخلوقاته حيث لم يكن سبحانه محتاجاً بهم، وهو الغني عن كلّ شيء، وأشار إلى هذه الحقيقة بآيات منها قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخِرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾ (سورة النساء: ١٣٢). فالمعنى أنّ الله تعالى غني عنكم فلا إيجاب عليه بوجه في ابتداء إيجادكم، ولا في إدامته، ولا يعجزه تعالى ذلك، ولا يمتنع عليه. فهذه الآية المباركة ثناء منه على نفسه بعدم العجز عن إزالة كلّ جماعة بشرية ووضع آخرين مكانها، كما أنّه قادر على إزالة كلّ مخلوقاته ووضع آخرين مكانها، حيث قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ (سورة إبراهيم: ١٩ - ٢٠).

فالمستفاد من قوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾ هو ما يقابل الباطل من فعل أو قول، فأفعاله تعالى حق لا باطل ولا لغو، ولا عبث، قد خلق العالم لغرض، وغاية حكيمة أرادها، وقد أتقن صنعه وأحكم نظمه ووضع كلّ شيء في موضعه من دون أن يجازف في شيء منه بالعناية الربوبية.

قال العلامة الطبرسي رحمته الله في تفسيره الجوامع الجامع (ج ٢: ص ٢٤٥): ﴿بِالْحَقِّ﴾ أي بالحكمة والغرض الصحيح ولم يخلق [السماوات والأرض] عبثاً ولا شهوة، إنّ يشأ يذهبكم، أي يعدمكم ويخلق مكانكم خلقاً آخرين، وما ذلك على الله بمتنع متعذر، بل هو عليه هيّن يسير؛ لأنّه قادر لذاته لا اختصاص له بمقدور دون مقدور.

وإذا كان سبحانه قادراً على فعلية قدرته على إذهاب الخلق وإتيان خلق جديد مكانه، فإنّ حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز سواء، فقدردته تعالى على الخلق الموجود

البحث^(١).

وثامنها: ما نسبته إليهم من القول بأنه قد يصدر في العالم ما يشاءه الله سبحانه، وقد يُريد ما ليس يصدر، مثل الكفر والمعاصي، فإنه سبحانه لم يشئها وقد صدرت من غالب الناس وهو يريد إيمانهم وطاعتهم ولم يقعا، فإنه بهتان بَيِّن عليهم بما يأتي بيانه من كون مشيئته سبحانه على أقسام تكوينية^(٢)، ويستحيل

➡ المشهود حجة قاطعة على فعلية قدرته تعالى في مرتبة ضده ونقيضه.

وإذا لم يفعل ذلك ليس لعجزه، قال سبحانه: ﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾ وهذا تنزيه وتقديس لله سبحانه عن العجز، وفيه إبطال ما يمكن أن يتوهم من أن قدرته عبارة عن تأثير العلم في صدور الموجودات عنه الأزل على نحو الإيجاب واستحالة تخلف الأثر عن المؤثر، قال الله تعالى: ﴿فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين﴾ (سورة المعارج: ٤٠).

فإن في إقسامه تعالى بذاته مع الإتيان بـ«إن»، ولام التأكيد عناية شديدة للتذكر بالقدرة، فهذه الآية صريحة في إثبات القدرة والمالكية له تعالى في مرتبة ذاته على الفعل وضده ونقيضه، أي إفناؤهم وإتيان قوم آخرين خيراً منهم إلى غير ذلك من الآيات.

إذن لا منافات بين عموم قدرته وعدم صدور فعل من الممكنات منه لحكمته البالغة، ولأنه قد خلق كل شيء لغرض وغاية خاصة، وليس في عمله سبحانه عبث ولغو، وإرادته ومشيئته قد تعلّق بأن يكون صنعه أتمّ ونظامه أحكم وفعله حق، وقد وضع كل شيء في موضعه من دون أن يجازف في شيء منه، فليس ذلك عجز منه تنزّه عن العجز سبحانه وتعالى عما يصفون.

(١) فإنّ البحث كان في أشرفية الإمامة، فلا ربط له بهذا المبحث كما لا يخفى.

(٢) وتسمّى «الإرادة التكوينية» وهي علّة صدور الفصل من الله تعالى، فإنّ مشيئته سبحانه إذا تعلّق بإيجاد فعل في الخارج يتحقق ذلك، ولا تكاد تتخلف إرادته سبحانه عن المراد، بل إنه يتحقق في الوقت نفسه، وترتب وجود المراد على الإرادة قهري بلا تأخّر زمان كترتب المعلول على العلّة، فكما أنّ تأخّر المعلول عن العلّة رتبي لازماني، كذلك تأخّر الإيجاد عن

تخلّف متعلّقها عنها، وهي المعبر عنها في فرقانه العظيم: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١)

➤ إرادته تعالى، فلا يمكن للزمان أن يفصل بين الإرادة ومراده، فيكون كما قال الله تعالى: ﴿إِذَا

أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (سورة يس: ٨٢)

فإنّ الفاء في جملة «فيكون» لا تدلّ على تأخير الزمنى كما هو الحال في الجمل الأخرى، بل إنّها تدلّ فقط على التأخير الرتبى كما تقدم، فمتى ما أراد الله شيئاً فيصبح ذلك الشيء موجوداً بالشكل الذي أراده تعالى من دون تأخير زمنى فيه، وعلى سبيل المثال أنّه لو أراد الله أن يخلق السماوات والأرض في ستة أيام لكان ذلك دون زيادة ونقص، ولو أراد أن توجد في لحظة واحدة وجدت بأجمعها في لحظة واحدة، فذلك تابع لكيفية إرادته، ولما يراه من مصلحة أمره فإنّه يخلق ما يشاء وكيف ما يشاء، فإذا أراد أن يخلق الشيء وفق أسباب وعوامل عادية لخلقه كذلك، ولو أراد أن يخلق شيئاً بغير أسبابه العادية كخلق عيسى بن مريم لخلقه كذلك، ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة النور: ٤٥).
(١) قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (سورة البقرة: ١١٧) وسورة آل عمران: ٤٧ و ٥٩ وسورة مريم: ٣٥. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (سورة النمل: ٤٠)

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (سورة يس: ٨٢) قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (سورة غافر: ٦٨).

فإنّه كما ترى أنّ التعبير بقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ قد ورد ضمن هذه الآيات المباركة، والمراد منها الإرادة التكوينية لله تعالى وحاكميته في خلقه.

وبعبارة أوضح: أنّ المقصود من جملة «كُنْ فَيَكُونُ» ليس هو صدور اللفظ أي تلفظ «كُنْ» من قبل الله تعالى وإنّ توهمه بعض المفسرين، بل المقصود تحقيق إرادة الله سبحانه حينما تقتضي إيجاد شيء من الأشياء صغيراً كان بحجم الذرة أم كبيراً بحجم السماوات والأرض، بسيطاً كان أم مركباً، وكلّ ذلك يتحقق في وقت ما أراده سبحانه وتعالى.

وما أجمل ما قاله الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في بعض خطبه التي أوردت في نهج البلاغة، فقال (عليه السلام): «يقول لمن أراد كونه كُنْ فيكون، لا بصوت يقرع ولا بنداء سمع، إنّما كلامه سبحانه فعلاً. منه أنشأه» (نهج البلاغة - ٢: ص ١٢٢، الخطبة ١٨٦).

ولطفية^(١)، وهي مثل سابقتها^(٢)، وهي المعبر عنها بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لِرَبِّكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(٣).

(١) وهذه إشارة إلى مشيئة الله التي تتعلق بالأمر من باب «قاعدة اللطف» التي تقول بها الشيعة الإمامية في علم الكلام، فإنهم استدلوا على لزوم بعث الأنبياء والرسل بقاعدة اللطف ليكونوا سفراء الله وخلفاءه، وكذلك استدلوا بها على إمامة من يجب أن يكون إماماً بعد خاتم الأنبياء بلزوم كونه منصوباً عليه من الله سبحانه من باب قاعدة اللطف الإلهي، وبهذا المنهج العقلي يمكن إثبات مسألة الإمامة وعصمة الإمام. وكل ذلك من خلال الاعتماد على هذه القاعدة المباركة، وسيأتي توضيحه في محله إن شاء الله تعالى.

(٢) وذلك لأنَّ الإرادة الإلهية ومشيئته الرحمانية قد تتعلق بإيجاد وتكوين شيء في الخارج، ولا شكَّ أنَّ تعلُّقها به يلزم تحقق المراد، وذلك مثل إرادته تعالى إذهاب الرجس عن أهل بيت النبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٢). هذه الإرادة من الله تكوينية؛ إذ أنه تعالى أراد إذهاب الرجس عن أهل البيت ﷺ والإذهاب فعل الله تعالى والإرادة التي تتعلق بفعله تعالى حتمية لا تتخلف عن المراد، وأنَّ هذه العنايات الخاصة من الله لا تشمل إلَّا لمن له قابلية قبولها، وهو - عز وجل - أعلم بمحالتها ومواردها، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ (سورة الحجر: ٢١)، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (سورة الأنعام: ١٢٤)، وقال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ﴾ (سورة الزخرف: ٢٢) إلى غير ذلك من الآيات، وهذا كالتوفيق والخذلان، فلا يفوز بالتوفيق من الله الذي هو ولي التوفيق، إلَّا من كانت له أهلية ذلك، كما لا يصيب الخذلان إلَّا من جعل نفسه في معرضه، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أُسَاؤُا السَّوْءِ أَنْ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (سورة الروم: ١٠). فهذه الأمور مرتبطة بالشؤون الربوبية واستصلاح حال العباد وما تقتضيه الحكمة الإلهية، وهو العالم بها وبمواردها، وهو الحكيم العليم الفياض الوهاب، الجواد الذي لا ييخل ولا ينفذ خزائنه، ولا يمنع فيضه عمن له أهلية ذلك، فمعنى إذهاب الرجس عنهم ﷺ إرادة إحاطة لطفه تعالى بهم حيث تستلزم عصمتهم ﷺ. وسيأتي تفصيل معنى الآية وتفسيرها في محله.

(٣) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لِرَبِّكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ (سورة

﴿الحجر: ٤٢﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكُفَىٰ بَرِكَ وَكِيلًا﴾ (سورة الإسراء: ٦٥).
فإنَّ الله تعالى قد أشار في الآيتين الشريفتين إلى قضائه الحتمية من خلق الإنسان حرَّ الإرادة، إذ أنَّ إبليس وجنوده لا يمكنهم جبر الإنسان إلى الانحراف عن الصراط المستقيم، فيقول تعالى: إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ قُدْرَةٌ عَلَىٰ إِضْلَالِهِمْ مَا دَامَ هُمْ ثَابِتِينَ عَلَىٰ إِيْمَانِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ لله تعالى.

وهنا نعرف أنَّ توفيق العباد المؤمنين يكون من الله تعالى بالألطف المشروطة بالإيمان والطاعة، فلا يفوز بالتوفيق من الله الذي هو ولي التوفيق إلَّا من كانت له أهلية ذلك، كما لا يصيب الخذلان، إلَّا من جعل نفسه في معرض إغواء الشيطان وحزبه، فإذا لم يجاهد الإنسان نفسه عن الوساس الشيطانية سوف يقع في شبكاته فيقول الله تعالى ﴿ثمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَصَاوُوا السَّوْءَ أَن كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (سورة الروم: ١٠)

وأيضاً نعرف بأنَّ المصطفين الذين اصطفاهم الله من عباده واختارهم من خيرة خلقه الذين لا يتمكن الشيطان من الوصول إليهم يكون بألطف الله تعالى وعنايته الخاصة، وذلك لا تشمل إلَّا لمن كان له قابلية قبولها، فقد قال تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ لَنَصْرَفَ عَنْهُ السَّوْءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ (سورة يوسف: ٢٤)، فإنَّ «المخلصين» - بالفتح - هم الذين لا يتمكن الشيطان من الوصول إليهم حيث قال تعالى عن لسان إبليس: ﴿لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ (سورة الحجر: ٤٠)، فإنَّ «المخلصين» - بالفتح - هم الذين قد وصلوا إلى مرحلة عالية من التهذيب، وذلك بعد مجاهدات عظيمة ورياضات شاقة حتى تمكنوا من تلك المرحلة الراقية التي ييأس الشيطان فيها من نفوذه إليهم ووسوسته إياهم حتى اصطفاهم الله وعصمهم وأنزل عليهم الكتاب وأيدهم بالوحي؛ إذ هم أعلام الأمم، فكانوا هم الخلفاء في الأرض ووهبهم الإذن على القيام بأعمال إعجازية، وقد اقتضت الحكمة الالهية أن يخص كل واحد من رسله وأوصيائهم في مختلف العصور بآيات باهرة ومعجزات ظاهرة. ألا ترى في القرآن الكريم أحوال الأنبياء والمرسلين والأوصياء والصديقين حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَىٰ

➤ العالمين ذرية بعضها من بعض* (سورة آل عمران ٣٣ - ٣٤).

فالآية تدلّ بوضوح على أنّ الله تعالى قد اصطفى رسله من أول خلقه إلى أن اختار صفوة المرسلين محمدًا ﷺ خاتم النبيين وعترته الطاهرين الأئمة الاثني عشر - صلوات الله عليهم أجمعين - أصفياء الممدودين من بعده، وقد وردت أحاديث كثيرة في كتب الفريقين في تفسير الآية الكريمة واعتبرت هذه الآية دليلاً على أنّ المطهرين من آل نبي الإسلام من المصطفين الذين اصطفاهم الله على العالمين.

منها: ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده عن ابن عباس قال: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ وَآلَ يَاسِينَ وَآلَ مُحَمَّدٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (تفسير ابن أبي حاتم ج ٢: ص ٣٦٥، ح ٣٤١٤. وأخرجه العيني في كتابه عمدة القاري ج ١٦: ص ٢٢). وقال ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ (سورة الصافات: ١٢٠) عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾ قال: نحن آل محمد آل ياسين (تفسير أبي حاتم ج ١٠: ص ٣٢٢٥).

ومنها: ما أخرجه الحاكم الحسكاني في كتابه شواهد التنزيل بسنده عن الأعمش عن شقيق قال: قرأت مصحف عبدالله بن مسعود فيه: إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران وآل محمد على العالمين (شواهد التنزيل ج ١: ص ١٥٢ ح ١٦٦).

إلى غير ذلك مما ورد في كتب القوم وكتب الشيعة أيضاً كثيرة. منها: ما رواه العياشي عن أبي حمزة عن أبي جعفر ﷺ قال: لما قضى محمد ﷺ نبوته واستكملت أيامه أوحى الله: يا محمد قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك فاجعل العلم الذي عندك من الإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وأثار علم النبوة في العقب من ذريتك، فيأتي لم أقطع العلم والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وأثار علم النبوة من العقب من ذريتك، كما لم أقطعها من بيوتات الأنبياء الذين كانوا بينك وبين أبيك آدم، وذلك قول الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْضِ اللَّهِ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (تفسير العياشي ج ٢: ص ٢٣١، ح ٢٥).

والنتيجة: أنّ الله تعالى قد اصطفى من الناس من لا يتمكن الشيطان من الوصول إليهم

وتكليفه^(١).وهذه عبارة عن طلبه من عباده: توحيد^(٢)

➤ امتناناً ولطفاً على جميع العالمين، وأنّ أصفياه امتدوا طول الدهر إلى خاتم النبيين ﷺ ثمّ من بعده عترته الطاهرة الأئمة الاثني عشر - صلوات الله عليهم - وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده، ويختص بحكمته من يشاء، ويختار أصفياه نعمة منه جلّت قدرته ويؤتي الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً، فتعالى الله الحكيم الخبير الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

(١) وهي المسماة بـ«الإرادة التشريعية»، والمراد بها هي أوامر الله ونواهيه التي تشمل كلّ واجب ومحرم ومستحب ومكروه، بل وحتى المباحات، فعلم مثلاً أنّ الله تعالى يريد منا أداء الصلاة والصوم والحج والجهاد... فهذه إرادة تشريعية، ومن المعلوم أنّ الإرادة التشريعية تتعلّق بأفعال العباد لا بأفعال الله عزوجل، وكلّ مكلف يكون مشمولاً لتلك الخطابات. وخلاصة الكلام: أنّ الإرادة التشريعية هي إرادة فعل الغير منه اختياراً، وعليه أنّه لا فرق بينها وبين الإرادة التكوينية إلّا من الجهة الاقتضاء والعلية، حيث كانت الإرادة التكوينية علّة لتحقيق المراد في الخارج، وكانت الإرادة التشريعية مقتضية له التي يتضمنها الخطاب المتعلقة بفعل الغير المبرز بأحد مظهراتها من القول، أو الفعل أو بأيّ مبدأ متصوّر لجعله في وعاء الاعتبار في سوق العقلاء المناسب له بالإنشاء والقصد، بحيث كان الإنشاء والقصد من قبيل الجزء الأخير من العلّة التامة لتحقيقها، نظير الملكية والزوجية ونحوهما، فإنّ روح الجعل فيها عبارة عن تكوين حقائقها بالإنشاء والقصد، ولولا قصد التسبب بإنشائها إلى تحقيقها في وعاء مناسب لما كان لها تحقق أصلاً، فكان الجعل والإنشاء فيها واسطة بينها وبين إرادتها. فاتضح ممّا تقدم أنّه لا فرق بين الإرادة التشريعية والإرادة التكوينية، إلّا بتعلّق الأولى بفعل الغير وتعلّق الثانية بفعل المرید، فلاحظ.

(٢) فإنّ أساس عبادة الله توحيده، وقد قال مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في خطبته، المعروفة: أوّل عبادة الله معرفته، وأصل معرفته توحيده (نهج البلاغة ج ١: ص ١٤ الخطبة، رقم ١). ومن المعلوم أنّ التوحيد مطلوب من العباد في اعتقادهم وأقوالهم وأفعالهم وجميع حركاتهم وسكانتهم وفي حديث رواه الصدوق (رحمته الله) بسنده عن أبي بصير عن أبي

وطاعته بدون جبر^(١)، وبهذه بعث رسله بآياته إليهم^(٢)، فهو - تعالى - يطلب منهم طاعته بمشيئتهم وقدرتهم^(٣).

❦ عبدالله ﷺ في قول الله عز وجل: ﴿هو أهل التقوى وأهل المغفرة﴾ قال ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى أقسم بعزته وجلاله أن لا يعذب أهل توحيده بالنار أبداً» (كتاب التوحيد للصدوق: ص ٢٠، ح ٦)، وأيضاً عن أبي بصير عن أبي عبدالله ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى حرّم أجساد الموحدين على النار» (التوحيد: ص ٢٠، ح ٧). وفي حديث بسنده عن جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ قال: «الموجبتان من مات يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله دخل النار». (التوحيد ص ٢٠، ح ٩).

(١) لاشك ولا شبهة في وجوب طاعة الله سبحانه وفي استحقاق العقاب عقلاً على مخالفته، وقد تكرر في القرآن وعد الله تعالى لمن أطاعه بالثواب، ووعد له لمن عصاه بالعقاب، غاية الأمر لابد من الالتزام بأنّ مشيئة الله وإرادته التشريعية قد تعلّقت بأفعال المكلفين، أي أنّ طلب الشارع من العبد إتيان العمل أو تركه متوجه إليه مع فرض قدرة العبد واختياره على الإتيان والترك.

ومن هنا يظهر الجواب عما قاله المجبرة من أنّه لو تعلّقت الإرادة الالهية بالفعل الصادر من العبد وكون الفعل اختيارياً يلزم تخلف إرادته سبحانه عن مراده بترك العبد الفعل المأمور به، فإنّه واضح البطلان؛ لأنّ الإرادة الالهية تكون حينئذ في طول الإرادة الإنسان، وليست في عرضها حتى تتزاحما، فخطأ المجبرة من جهة عدم تمييزهم كيفية تعلّق الإرادة الإلهية بالفعل، وعدم تفريقهم بين الإرادة التكوينية والإرادة التشريعية هي إرادة فعله تعالى كما قال القرآن الكريم اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون والارادة التشريعية هي ارادة فعل غيره فأهل السنّة لم يفرّقوا بين الإرادتين، وعليه فلا تزاحم في البين، وسيوافيك البحث مفصلاً في محله.

(٢) فإنّه بعد اصطفاء الله من له أهلية هذا المقام الشامخ سوف ينال إلى مرتبة خلافة الله في الأرض، ولا يمكن لإنسان أن ينكر دور الأنبياء والمصلحين في تغيير الأجيال والمجتمعات بعد ما تمت شخصيتهم وتكونت نفسانياتهم، وكم لذلك من شواهد تاريخية نتركها للباحث.

(٣) لا يخفى أنّ صدور الفعل الاختياري من الإنسان يتوقف على مقدمات ومبادئ من تصوّر

والمخالفة لهذه قد صدرت منهم وهي غير مضرّة به سبحانه^(١)، بل مخالفتها قد وجهت الضرر عليهم، ومن هذه الجهة توعدهم على مخالفة هذه بالعقوبات وعاقب جملة منهم بسببها في الدنيا قبل العقبي، قال سبحانه: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة﴾^(٢) إلى آخره.

➤ الشيء والتصديق بفائدته والاشتياق إلى تحصيله وغير ذلك من المبادئ النفسانية والخارجية، وبعد حصول هذه المقدمات يحصل للإنسان الإرادة النفسانية التي يندفع بها نحو العمل، فإنّ هذا الاختيار وحرية الإرادة في الإنسان لا تتنافى مع الإرادة الإلهية في طلب الطاعة من العبد؛ لأنّ كلّ شيء من الإرادتين في طول الأخرى، فإنّ إرادة العبد جازمة ومتعلّقة بالفعل، ولو قلنا: إنّ إرادة العبد من الغير متعلّقة بأفعاله، فيلزم أن لا تكون إرادته بإرادته، ولتسلسلت الإرادات بما لا نهاية لها.

ثمّ إنّ القرآن الكريم يرى إرادة الانسان وإعماله هي السبب الأساسي لكلّ سعادة أو شقاء، وذلك من خلال عديد من الآيات: منها: قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ (سورة الزخرف: ٧٦)، ومنها قوله تعالى: ﴿فمن شاء اتخذ إلى ربه مآباً﴾ (سورة النبأ: ٣٩)، ومنها قوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفوراً﴾ (سورة الانسان: ٣)، ومنها قوله تعالى: ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (سورة الكهف: ٢٩)، إلى غير ذلك من الآيات، فلاحظ.

(١) ولتوضيح المقام نمثل مثلاً عرفياً فنقول: إذا فرضنا أنّ المولى العرفي أعطى لعبده سيفاً مع علمه بأنّه يقتل به نفساً، فالقتل إذا صدر منه باختياره لا يكون مستنداً إلى المولى بوجه، فإنّه حين صدوره يكون أجنبياً عنه بالكلية، غاية الأمر أنّه هياً بإعطائه السيف مقدمة إعدادية من مقدمات القتل، ولكن الفعل قد صدر من العبد باختياره، وكان العبد مختاراً حين ارتكابه العمل، وليس هو بمقهور عليه، فالأفعال الصادرة من المخلوقين بما أنّها تصدر منهم بالإرادة والاختيار مسندة حقيقة إليهم، فهم مختارون في أفعالهم من دون أن يكون هناك شائبة القهر والإجبار.

وقال سبحانه: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإنّ له نار جهنم﴾^(١). إلى غير ذلك. وهذه مثل ما سبقها ليس لها دخل بمقام البحث^(٢)، فما شأنه [شأنه] سبحانه بأوّل المشيئات^(٣)، وثانيتهما: يستحيل تخلّفه عنها^(٤)، وما شاء بالثالثة مرجعه إلى اختيار العباد، فإنّ اختاروه بمشيئتهم وقدرتهم عليه وجد متعلّقها، والبحث إنّما هو في الثالثة^(٥)، وهي هذه حالها سيأتي التفصيل فيما بعد.

وتاسعها: ما زعمه من المنافات بين تقدّم التوحيد والنبوة على هذه المرتبة، وبين كون هذه المرتبة أشرف وأهمّ مسائل الدين، فإنّك قد عرفت فساده ممّا مضى، من معنى أشرفية وأهمية هذه المرتبة من حيث تحقق يقين المعتقد بها بعد يقينه بما تقدّم عليها من المرتبتين، فأشرفيتها وأهميتها من حيث جمعها لما سبقها، وليس ذلك من حيث مقابلتها لما تقدّمها من المرتبتين، فإنّها بالنظر إليهما أقلّ شرفاً وعظمة وأهمية بالضرورة من الدين والعقل^(٦).

(١) سورة الجن: ٢٣.

(٢) لأنّ البحث كان في شأن الإمامة.

(٣) أي أراد الله بإرادته التكوينية الأزلية التي لا تتخلّف أبداً.

(٤) وذلك كإذهاب الرّجس عن أهل البيت عليهم السلام، ولا تكاد تتخلّف إرادته سبحانه حينئذٍ عن

المراد، وبهذا يتضح معنى الاصطفاء، وسيأتي تفصيله في باب العصمة إن شاء الله تعالى.

(٥) فإنّ ما نسبته ابن تيمية إلى الشيعة بأنّهم يقولون: إنّ الكفر والمعاصي لم ينشأ من الله

سبحانه، بل إنّهما فعل العبد باختياره. نعم هذا في الإرادة التشريعية صحيح فلا بد من تقييد

النسبة بهذا القسم فقط.

(٦) أمّا الضرورة الدينية فواضح، إذ أنّ الاعتقاد بالإمامة مرتبته بعد التصديق بالشهادتين، ومن

المعلوم أنّ الإيمان يكتمل بجمعها.

وبعبارة أخرى: أنّه يتحقق الإسلام بالشهادتين والاعتقاد بالإمامة، ومع هذه الشرائط

➤ يكون الإسلام المذكور محققاً لتحقيق الإيمان الواقعي في القلب، وهو الدين الذي ارتضاه الله للناس، حيث قال: ﴿اليوم يؤسّ الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

فإنّ من أهم المسائل التي تطرح هنا هي أنّه متى أكمل الله الدين للمسلمين؟ فأى يوم كان ذلك اليوم ياترى؟ ذلك اليوم الذي اجتمع فيه الأمور الأربعة:

١- يأس الكفار. ٢- إكمال الدين. ٣- إتمام النعمة. ٤- قبول الله لدين الإسلام ديناً ختامياً لكلّ البشرية.

فلا ريب أنّ ذلك اليوم يوماً عظيماً في تاريخ حياة النبي ﷺ، ولا يمكن أن يكون يوماً عادياً كسائر الأيام، ولو قلنا بأنّه يوم عادي لما بقي مبرر لإضعاف مثل هذه الأهمية العظيمة عليه الواردة في الآية الكريمة، وقيل: إنّ بعضاً من اليهود والنصارى قالوا في شأن هذا اليوم: بأنّه لو كان قد ورد في كتبهم مثله لاتخذوه عيداً لأنفسهم ولاهتموا به اهتماماً عظيماً. (انظر تفسير المنار ج ٦: ص ١٥٥).

ولنبحث الآن في القرائن والدلائل التاريخية عند نزول هذه الآية باختصار فتقول مستعينة بالله: إنّّه ترى هل هو اليوم الذي أنزل فيه الله الأحكام المذكورة في نفس الآية والخاصة بالحلال والحرام من اللحوم؟

من البديهي أنّه ليس ذلك؛ لأنّ نزول هذه الأحكام لا يوجب إعطاء تلك الأهمية العظيمة، ولا يمكن أن يكون سبباً لإكمال الدين؛ لأنّها لم تكن آخر الأحكام التي نزلت على النبي ﷺ، والدليل على ذلك هو نزول الأحكام الأخرى بعد تلك الأحكام، وسوف يتضح لك ذلك في محله، كما لا يمكن القول بأنّ الأحكام المذكورة هي السبب في يأس الكفار، بل إنّ ما يثير اليأس لدى الكفار هو إيجاد دعامة راسخة قوية لمستقبل الإسلام، وبعبارة أخرى: فإنّ نزول أحكام الحلال والحرام من اللحوم لا يترك أثراً في نفوس الكفار، فماذا يضرهم لو كان بعض اللحوم حلالاً وبعضها الآخر حراماً؟

وهل المراد من ذلك «اليوم» هو يوم عرفة من حجة الوداع كما ورد بعض الروايات

❦ الواردة في كتب أهل السنّة والجماعة واحتمله بعض مفسّريهم؟

وجواب هذا السؤال هو النفي أيضاً؛ لأنّ الدلائل المذكورة لا تتطابق مع هذا التفسير، حيث لم تقع أي حادثة مهمة في ذلك اليوم لتكون سبباً ليأس الكفّار، ولو كان المراد هو حشود المسلمين الذين شاركوا النبي ﷺ في يوم عرفة فقد كانت هذه الحشود تحيط بالنبي ﷺ في مكة قبل هذا اليوم أيضاً، ولو كان المقصود بذلك هو نزول الأحكام المذكورة في ذلك اليوم، فلم تكن الأحكام تلك شيئاً مهماً بحيث أكمل الله به الدين وأتم به النعمة، ولم تكن مخفية عن الكفّار.

ثمّ هل المقصود بذلك «اليوم» هو يوم فتح مكة، كما احتمله البعض؟

والجواب عنه منفي أيضاً؛ لأنّ سورة المائدة نزلت بعد فترة طويلة من فتح مكة، وليس من المناسب أن يكون نزولها لذلك السبب.

والأعجب من كلّ ما ذكره البعض من أنّ ذلك اليوم هو يوم ظهور الإسلام وبعثة النبي ﷺ؛ لأنّ الفارق الزمني بين نزول الآية وبعثة النبي ﷺ بعيد جداً، فلا ربط بذلك اليوم، وهكذا يتضح لنا أنّ أيّاً من الاحتمالات المذكورة لا تتلائم مع محتوى الآية. فيبقى لدينا احتمال أخير وهو الذي قد ذكره جميع مفسّري الشيعة في تفاسيرهم، وقد دعمته الروايات الكثيرة الواردة في كتب الفريقين، وهذا الاحتمال يناسب تماماً مع محتوى الآية حيث يعتبر يوم غدير خمّ أي الذي نصب النبي ﷺ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بصورة رسمية وعلنية خليفة له، حيث غشى الكفّار في هذا اليوم سيل اليأس وقد كانوا يتوهمون أنّ دين الإسلام سينتهي بوفاة النبي ﷺ، وأنّ الأوضاع ستعود إلى سابق عهد الجاهلية، لكنهم حين شاهدوا أنّ النبي ﷺ أوصى بالخلافة بعده لرجل كان فريداً بين المسلمين في عمله وتقواه وقوّته وعدالته - وهو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام - ورأوا النبي ﷺ يأخذ البيعة للإمام علي عليه السلام أحاط بهم اليأس من كلّ جانب وفقدوا الأمل فيما توقعوه من شر لمستقبل الإسلام وأدركوا أنّ هذا الدين باق راسخ، ففي يوم غدير خمّ أصبح الدين كاملاً؛ إذ لو لم يتم تعيين خليفة للنبي ﷺ ولم يتم الأمر من وضع مستقبل الأمة الإسلامية لم تكن لتكتمل الشريعة بدون ذلك ولم يكن ليكتمل الدين.

وعاشرها: ما زعمه من كون وجوب هذه المسألة وجوب وسيلة^(١)، ولن

☞ نعم وبذلك أصبحت الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين كما قاله العلامة الحلّي رحمه الله؛ لأنّ يوم غدیر خم أكمل الله دينه وأتم نعمته بتعيين الإمام علي عليه السلام زعيماً للأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما ما قاله المصنّف رحمه الله من الضرورة العقلية فلاّن نسبة الإمامة إلى النبوة نسبة العلة المبقية إلى العلة المحدثه، ومعنى ذلك أنّ الاعتقاد بالإمامة مرتبة من الإيمان بعد التصديق بالشهادتين، ولذلك أنّ الشيعة الإمامية يعتقدون بأنّ الإمامة منصب الهي كالنبوة، فكما أنّ الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة كذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيّه بالنصّ عليه، وأنّ ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقوم بها؛ لأنّ الغرض من إرسال الأنبياء تركية النفوس وتهذيبها وبعد وفاة خاتم الأنبياء لا بد للناس من يقوم بهذه الوظيفة المهمة كما قال تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا يتلوه عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾ (سورة الجمعة: ٢).

فمن الواضح أنّ المقصود هو تربية الناس وتعليمهم مما علّم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإمام المعارف الالهية من ينابيعه العذبة مباشرة، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم مبلّغ عن الله تعالى، والإمام مبلّغ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وبما ذكرنا يتضح ما أفاده رحمه الله من أنّ أشرفية مسألة الإمامة وأهميتها بعد التوحيد والنبوة يعرف بضرورة الدين، والأدلة الشرعية الدالة على أنّه لولا الولاية والإمامة لم يكمل الدين وبضرورة العقل؛ لأنّ الإمامة استمرار لوظائف الرسالة، فمسألة الإمامة وقيادة الأمة في أمور دينها ودنياها تكون من المسائل الجذرية الأصلية بعد التوحيد والنبوة، فبضرورة العقل تكون أهم مسائل الإسلام وأشرفها بعد التوحيد والنبوة، بل لنا أن نقول بالإمام يعرف الرب ويعرف النبي ويعرف الدين وأحامهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّ الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأخذ جميع معالم دينهم من الإمام الذي عيّنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خليفة لما بعده كما لا يخفى.

(١) لاشكّ أنّ الأمة الإسلامية مجمعة على وجوب الإمامة والرئاسة بكلّ مذاهبها، نعم اختلفوا في أنّه هل بالعقل أو بالشرع من الله أم من الناس؟

وبعبارة أخرى: هل أنّ وجوب الإمامة ورئاسة الدين له موضوعية من قبل الله تعالى

يتصوّر كونه أشرف وأهم من المقصود، فإنّه من عجائبه لما هو ضروري الدين والعقل، من أنّ الحجّة من الله سبحانه إنّما تقام على الناس بعد فوت النبي ﷺ، بجعل إمام معصوم يبيّن لهم دينه بأجمعه، فإنّه لو لم ينصبه لهم لقامت الحجّة للناس على الله بعد الرسل، وقد نفى سبحانه قيامها لهم عليه في نصّ فرقانه العظيم^(١).

➤ لشخص معيّن بشرائط خاصة منه، أو أنّه طريقي أي جعل وجوبه وسيلة لتحقيقه كائنا من كان؟

استدلّ الشيعة الإماميّة على وجوب نصب الإمام في كلّ زمان بأدلة عقلية ونقلية، كما استدّلوا على أنّ الإمامة منصب الهي معيّن من عند الله تعالى بشرائطه الخاصة، فإنّ الله تعالى يأمر عباده بالتبعية ممّن يراه صالحاً لهذا المقام بالنصّ عن طريق نبيّه، وسيأتي مفصل البحث إن شاء الله تعالى.

(١) قال الله تعالى: ﴿ثَلَاثًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُولِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (سورة النساء: ١٦٥) فإنّ هذه الآية الكريمة تبيّن لنا أنّ الله تعالى سنّة جارية ومستمرة بين الناس، وهي أنّ يجعل لهم مرشداً وقائداً وأميناً وحافظاً لحدود الله في جميع الأزمان لئلا يكون للناس حجة على الله، فإنّ الله بعث الأنبياء مبشرين ومنذرين لكي يتم الحجة على الناس ويقطع بهم العذر والحجة فلم يكن من عدل الله أن يترك البشر في فترة من الزمن بلا حجة، ولو كان كذلك لما تحقق إرادة الله ورضاه في تلك الأُمّة، وكان للناس أن يحتجوا على ربّهم سبحانه ولتّمت به الحجة للناس على الله، بعدم جعل من يكون حافظاً لشرعيته السماوية. وبعبارة أخرى: لو لم يجعل الله للناس إماماً معصوماً حافظاً للشرعة السماوية وقائماً بها لاندردت الآثار، وذهب الدين، وغيّرت السنّة والأحكام، ولزاد فيه المبتدعون، ونقص منه الملحدون وشبهوا ذلك على المسلمين وعليه، فما فائدة الرسول بلا رسالة لما بعد وفاته، بل وإنّ هذا نقض لغرضه تعالى من تحقيق تلك الغاية السامية.

فلا بد من القول بأنّ هذه السنّة جارية ومستمرة حتى بعد وفات الرسول الأعظم ﷺ لدفع حجة الناس بعد خاتم الأنبياء ودفع حجة الناس بعد الرسل، باستمرار رسالة الرسل بحافظها وحفظ القائم بها، وإلاّ فما فائدة الرسول بعده، فعليه يجب وجود الحافظ والمبلغ الذيّ، هو الامام المعصوم بعد الرسل،، ألاّ لتّمت الحجة للناس. على الله تعالى..

والوجه بَيِّن، فإنَّ غير المعصوم يُسمَّى^(١) ويشتهر فيذهب جملة من الدين بذلك، فيلزم من ذلك فوت بعض المفروضات، وفعل بعض المحرّمات من حيث الجهل بها والنسيان^(٢)، فتقوم الحجّة لهم عليه بقولهم: ربنا لِمَ لم تجعل لنا إماماً معصوماً من الجهل والخطأ والنسيان، نهتدي بمتابعته إلى الدين، بل قوّت علينا بعدم نصبه جملة من فعل المفروضات ووقعنا في فعل جملة من المحرّمات^(٣)، وأنت بنصبه

(١) فإنَّ غير المعصوم قد يسمَّى ظالماً فيناوله قوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

(٢) إذ أنَّ غير المعصوم يحتاج إلى إمام معصوم فكيف يجوز الرجوع إليه في المسائل مع عدم سلامته من الخطأ والنسيان؟! فلا يوثق بصحّة قوله وفعله؛ لاحتمال خطئه ونسيانه وغفلته وجهله وتعمّده للكذب، فليس بإمكان غير المعصوم أن يكون حجة على الآخرين. ومن المعلوم أنَّ كلّ من أمر الله بطاعته بصورة مطلقة فهو معصوم لاستحالة إيجاب طاعة غير المعصوم، ولأنَّ الأمر بمتابعة غير المعصوم قبيح لا يصدر من الله تعالى، وسيأتي تفصيل الكلام حول الموضوع في باب العصمة إن شاء الله تعالى.

(٣) إذ لو لم يكن الإمام معصوماً لأمكن أن يقع في الخطأ في وقت ما، ويأمر على خلاف ما أمر به الله والنبي ﷺ، فحينئذٍ إمّا أن يجب طاعته ومخالفة الله والنبي ﷺ فهذا باطل قطعاً، وإمّا أن يجب إطاعة الله والنبي ﷺ ومخالفة الإمام، وهذا مخالف لوجوب طاعة الإمام، فينحصر الأمر في عصمة الإمام، ولذلك أنَّ الله تعالى قد ساوى بين طاعة الإمام وطاعة رسوله في قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩). فيستفاد من الآية أنَّ إطاعة الرسول وإطاعة أولي الأمر لا تنفصلان عن إطاعة الله، فهما كإطاعة الله، ويعرف ذلك من سياق الكلام وظاهر العطف.

غير أنَّ إطاعة الله واجبة بالذات، وأنَّ طاعة النبي ﷺ ناشئة من أمر الله، ولعلّ تكرار أطيعوا في الآية للإشارة إلى مثل هذا الفرق بين الطاعتين، ولكن لم يكرر عند أمره تعالى بإطاعة أولي الأمر ولعلّ فيه إشارة إلى أنَّه تعالى قد ساوى بين إطاعة الرسول وإطاعة أولي الأمر. ومن معلوم أنَّ الله تعالى لا يأمر إلّا بطاعة المعصوم، لأنَّ الأمر بطاعة غير المعصوم

قادر على نجاتنا من هذه جميعها، مثل ما جعلت لنا نبياً معصوماً بين الناس الدين أجمعه، ويدلّ على ذلك قوله سبحانه: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾^(١). فإنّ وجود إمام مبين في زمان دون زمان ليس ينجي من جهل ونسيان وخطأ أهل الزمان الذي هو خال منه، فيلزم وجود إمام معصوم في كلّ زمان، حتى تصير لحجّة الله على الناس بوجوده فيهم، ولو لم يجعله حسب ما بيناه لقامت الحجّة لهم عليه سبحانه، وقيامها لهم عليه مناقض لما دلّ عليه الفرقان العظيم.

ويشهد لما قلناه مضافاً إلى ما نبهنا عليه قوله سبحانه: ﴿قل لله الحجة البالغة﴾^(٢)، فإنّه لن يعقل ثبوتها بغير الوجه الذي بيناه من نصب إمام معصوم للعباد في زمان بعد زمان، وهذه الجهة يتساوى فيها الرسول وخليفته من بعده،

❦ قبيح لا يصدر منه تعالى؛ لأنّ غير المعصوم يمكن أن يقع في الخطأ في وقت ما، ويأمر على خلاف ما أمر به النبي ﷺ، فإذا أمر الله بإطاعة غير المعصوم وكان أمر غير المعصوم على خلاف أمر النبي ﷺ، فنتيجته أنّ الله تعالى أمر بعضيان نفسه، وهذا أمر بالمتناقضين - والعياذ بالله من ذلك - فإنّ هذا قبيح على الناس العاديين فضلاً عن الله تعالى، فلاحظ.

(١) سورة يس: ١٢.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٩. وهذه الآية الكريمة تدلّ بالصراحة على إبطال دعوى المنحرفين وقطع عذرهم من الله، وذلك حينما أرادوا تبرئة أنفسهم من جميع معتقداتهم الباطلة وأعمالهم السيئة؛ بأنهم كانوا مجبورين عليها حيث إنهم كانوا على دين آبائهم، فإنّ الله تعالى يقطع عذرهم بإقامة الدليل والبرهان والحجة.

والحجّة من الحجّ، وهو يعني القصد وتطلق على الطريق الذي يقصده الإنسان، وقد تطلق على البرهان، والدليل لأنّ القائل يقصد به إثبات مدعاه للآخرين عن طريقه.

ومع ملاحظة لفظة «بالغة» يتضح أنّ الأدلّة التي أقامها الله للبشر عن طريق العقل وإرسال الأنبياء كلّها واضحة ولا لبس فيها من جميع الجهات، وذلك بحيث لا يبقى أي مجال للترديد والشك لأحد.

مثل ما تساوى فيه من حيث كونها وسيلة لبيان الدين، ولطفاً في بيان المفروضات والمحرمات، وفي كونهما أماناً للخلق من نزول العقوبات عليهم حسب ما قال سبحانه مخاطباً لنبيه: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾^(١). وقال ﷺ في خبر النجوم المعروف المشهور الذي دلّ على كون أهل بيته أماناً في أرض الله سبحانه^(٢)، فإنّ ذهب أهل بيته جاءهم ما يوعدون، فهذه جهات ثلاث تساوى فيها الرسول وخلفاؤه^(٣)، إحداها من باب الوسائل^(٤)، والباقيتان لهما

(١) سورة الأنفال: ٣٣.

(٢) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين بسنده عن ابن عباس أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس». (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٤٩. ورواه المتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ١٠٢، ح ٣٤١٨٩). وذكر ابن حجر في الصواعق نقلاً عن مسند أحمد بن حنبل عن رسول الله ﷺ: «النجوم أمان لأمان أهل السماء، فإذا ذهبت النجوم ذهب أهل السماء وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، وإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض». (الصواعق المحرقة: ص ٤٠، ط مصر). وقد جاء مثله في كثير من كتب الشيعة، انظر كمال الدين للشيش الصدوق ج ١: ص ٢٠٥، ح ٢١ وغيره.

(٣) وهي عبارة عن:

- ١- وجود الرسول أو الإمام حجة من الله على الخلق في كلّ زمان.
- ٢- وجود الرسول أو الإمام لطف من الله لبيان الدين وأحكامه.
- ٣- وجود الرسول والإمام أمان للخلق من نزول العقوبات عليهم، فالنبي والإمام يتساويان في هذه الجهات الثلاثة.

(٤) وهو الوجه الثاني من كلام الماتن رحمه الله، أي كون الرسول والإمام وسيلة لبيان الدين ولطفاً في بيان الواجبات والمحرمات. وبعبارة أخرى: أنّ وجود الرسول والإمام مصلحة من الله لبيان الأحكام على وجه الطريقة، نظير اعتبار العلم في كثير من الموضوعات، فإنّ المصلحة منه هي الصالح، والواقع لا فـ حد ذاته، فلاحظ.

موضوعية^(١)، فعلم كون نفس وجود النبي ﷺ ونفس وجود خليفته من بعده رحمة على العباد، وكون وجود كل منهما حجة عليهم ليس لهم عذر في الجهل بهما، وكون كل منهما مبيّناً للدين وهادياً إليه.

ومن هذه الجهة وجبت طاعتها وحرمت معصيتها، فالحاجة إليهما ثابتة من هذه الجهات الثلاثة، وليس من الجهة الثالثة وحدها حتّى يرد ما زعمه السنّي.

(١) وهما الوجه الأوّل والثالث من كلام الماتن رحمه الله، فالأوّل هو كون الرسول والإمام حجة من الله على الخلق لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وقد تقدّم الكلام في توضيحه. والثاني فهو كون الرسول والإمام أماناً للخلق، وقد تقدّم ما يدلّ عليه من الدليل. والنتيجة: أنّ هذين الوجهين لهما موضوعية في أمر الله تعالى بالطاعة لهما أي أنّ وجودهما بالذات مطلوب، فلاحظ.

قال السنّي:

الوجه الثالث: أن يقال: إن كانت الإمامة أهم مطالب الدين وأشرف مسائل لمسلمين فأبعد الناس عن هذا الأهم الأشرف هم الرافضة فإنهم قالوا في الإمامة أسخف قول وأفسده في العقل والدين، كما سنبيّنه إن شاء الله إذا وقفنا على حججهم. ويكفيك أن مطلوبهم بالإمامة أن يكون لهم رئيس معصوم ويكون لطفاً في مصالح دينهم ودنياهم، وليس في الطوائف أبعد من مسألة^(١) اللطف والإمامة منهم، فإنه يحتالون على مجهول ومعدوم لا يرى له عين ولا أثر، ولا يُسمع له حسّ ولا خبر، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيء.

/وأيّ من فرض إماماً نافعاً في بعض مصالح الدين والدنيا كان خيراً ممّن لا ينتفع به في شيء من مصالح الإمامة، ولهذا تجدهم لما فاتهم مصلحة الإمامة، يدخلون في طاعة كافر أو ظالم لينالوا به بعض مقاصدهم. فبينما هم يدعون الناس إلى طاعة إمام معصوم أصبحوا يرجعون إلى ظلوم كفور، فهل يكون أبعد من مقصود الإمامة وعن الخير والكرامة ممن سلك منهاج الندامة؟!

وبالجملة: فالله تعالى قد علّق بولادة الأمور مصالح في الدين والدنيا، سواء كانت الإمامة أهم الأمور أو لم تكن. والرافضة أبعد الناس عن حصول هذه لمصلحة [لهم]، فقد فاتهم على قولهم الخير المطلوب من أهل مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين.

(١) هكذا في الأصا، وفي المصدر: «مصلحة».

ولقد طلب مني بعض أكابر شيوخهم الفضلاء أن يخلو بي وأتكلّم معه في ذلك، فخلوت به وقرّرت له ما يقولونه في هذا الباب، كقولهم: إنّ الله أمر العباد ونهاهم، فيجب أن يفعل بهم اللطف الذي يكونون عنده أقرب إلى فعل الواجب وترك القبيح؛ لأنّ من دعا شخصاً ليأكل طعاماً^(١) فإذا كان مراده الأكل فعل ما يعين على ذلك من الأسباب، كتلقّيه بالبشر وإجلالته في مجلس يناسبه، وأمثال ذلك، وإن لم يكن مراده أن يأكل عبس في وجهه وأغلق الباب، ونحو ذلك. وهذا أخذه من المعتزلة، ليس هو من أصول شيوخهم القدماء.

ثمّ قالوا: والإمام لطف؛ لأنّ الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم عن القبيح، كانوا أقرب إلى فعل المأمور وترك المحذور، فيجب أن يكون لهم إمام، ولا بدّ أن يكون معصوماً؛ لأنّه إذا لم يكن معصوماً لم يحصل به المقصود. ولم تدع العصمة لأحد بعد النبي ﷺ إلّا لعلّي، فتعيّن أن يكون هو إياه للإجماع على انتفاء ما سواه وبسطت له العبارة بهذه المعاني.

ثمّ قالوا: وعلي نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، إلى أن انتهت النوبة إلى [المنتظر] محمد بن الحسن صاحب السرداب الغائب.

فاعترف بأنّ هذا تقرير مذهبهم على غاية الكمال، قلت له: فأنا وأنت طالبان للعلم والحقّ والهدى، وهم يقولون: من لم يؤمن بهذا المنتظر فهو كافر، فهذا المنتظر هل رأيته؟ أو رأيته من رآه؟ أو سمعت بخره؟ أو تعرف شيئاً من كلامه الذي قاله هو؟ أو ما أمر به أو ما نهى عنه مأخوذاً عنه كما يؤخذ من الأئمة؟

قال: لا، قلت: فأيّ فائدة في إيماننا هذا؟ وأيّ لطف يحصل لنا بهذا؟ ثمّ كيف يجوز أن يكلفنا الله تعالى لطاعة شخص، ونحن لا نعلم ما يأمرنا به ولا ما

(١) هكذا في الاصل، وفي المصدر: «طعامه».

ينهاننا عنه، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك بوجه من الوجوه؟

وهم من أشدّ الناس إنكاراً لتكليف ما لا يطاق، فهل يكون في تكليف ما لا يطاق أبلغ من هذا؟

فقال: إثبات هذا مبني على تلك المقدمات، قلت: لكن المقصود لنا من تلك المقدمات هو ما يتعلّق بنا نحن، وإلاّ فما علينا ممّا مضى إذا لم يتعلّق بنا منه أمر ولا نهي. وإذا كان كلامنا في تلك المقدمات لا يُحصل لنا فائدة ولا لطفاً ولا يفيدنا إلاّ تكليف ما لا يقدر عليه علم أنّ الإيمان بهذا المنتظر من باب الجهل والضلال لا من باب المصلحة واللفظ.

والذي عند الإماميّة من النقل عن الأئمة الموتى: إن كان حقّاً يحصل به سعادتهم فلا حاجة بهم إلى المنتظر، وإن كان باطلاً فهم أيضاً لم ينتفعوا بالمنتظر في ردّ هذا الباطل.

ثمّ إنّّه - أي السني ^(١) - جعل الشيعة أضلّ ممّن يعلّقون أمورهم برجال الغيب والقطب والغوث والخضر من المجاهيل، من حيث عدم وجود مصحلة لهم في ذلك في الدين، فإنّهم قد ينتفعون بموعظة من يعتقدون أنّه الخضر ولو مع غلطهم بأنّه الخضر، وقد يرى بعضهم بعض الجنّ ويعتقد أنّه الخضر، فالشيعة أضلّ منهم، فإنّ المنتظر ليس له نقل ثابت عندهم وغير معتقدين بمن يروونه أنّه المنتظر، ولما دخل السرداب لم يكن قد بلغ سن التمييز، وهم يقبلون من الكذب أضعاف ذلك ويعرضون عن متابعة الكتاب والسنة أكثر من هذه الجماعة ويقدحون في خيار المسلمين ما يعادونهم عليه أولئك نقلنا من ثمّ إنّّه جعل الشيعة، إلى هنا قوله ملخصاً ^(٢).

(١) وفي هذه الفقرة نقل كلامه بالمضمون.

(٢) منهاج السنة ١: ص ١٠٠ - ١٠٥.

قلت:

عمدة هذه النبذة من باب إرساله الدعاوي الباطلة إرسال المسلمات، الغير لمحتاجة إلى إقامة البينات، ولقد تضمنت جملة من المفتريات المعلومات، ولنشر إلى ما فيها بوجه:

أولها: أن ما زعمه من كون قول اثنا عشرية الشيعة في هذه المسألة أسخف قول وأفسده بهتان منه، من حيث عدم إنصافه وعدم عبرته بالسنة الصحيحة التي نبهنا على بعض منها فيما مرّ من خبر الثقلين^(١) وغيره، فإنه قد دلّ على كون إمامة

(١) لقد روى حديث الثقلين أكثر علماء الإسلام من المفسرين والمحدثين وغيرهم بحيث لا يكاد يخلو مصدر من مصادر الإسلام منه وتناقله المحدثون وأصحاب الصحاح والمسانيد من علماء أهل السنة والجماعة، وقد خص العلامة آية الله السيد مير حامد حسين مجلدين ضخمين من موسوعته المسماة بـ«عبقات الأنوار»، بنقل الحديث وطرقه من كتب أهل السنة والجماعة، وسيأتي ذكر بعض ذلك في محله إن شاء الله تعالى، فالحديث مسلم الصدور عن النبي ﷺ عند الفريقين، وهو قوله ﷺ «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتكم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

فجعل الرسول الأعظم ﷺ عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله وقريناً له في وجوب التمسك بهم والتسليم لأوامرهم والتأسي بأقوالهم وأفعالهم وأنهما متلازمان في الحجية والاعتبار إلى يوم القيامة؛ لقوله ﷺ: «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وأي عذر بعد ذلك لمن ترك أهله وسننه وأئمة آل الله وقبلاً للتمسك به والاهتداء بهداه.

الخلق منحصرة بأهل البيت عليهم السلام دون غيرهم من الناس^(١)، ومثل خبر السفينة^(٢)

(١) وذلك لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله قد أمر فيه بالتبعية المطلقة لأهل البيت عليهم السلام، وهو معنى قوله صلّى الله عليه وآله: «ما إن تمسّكتكم»، فالتمسّك جاء هنا بشكل مطلق، ولا معنى للأمر بالتمسّك المطلق لو لم يكونوا معصومين فالتمسّك بأهل البيت عليهم السلام يعني التبعية المطلقة لأهل البيت عليهم السلام في الأقوال والأعمال والنظريات دون استثناء ووجوب التبعية لهم في الأقوال والأعمال، يعني أنّهم لا ينحرفون عن نهج الله أبداً، وإلا لا معنى لقوله صلّى الله عليه وآله: «إنّهما يعصمان الأمة من الضلال».

فأمر صاحب الرسالة في حديث الثقلين بالاتباع المطلق لأهل البيت عليهم السلام، كشرط لعدم الوقوع في الضلال. وهذا دليل على عصمتهم المطلقة، وإذا ثبتت عصمتهم عليهم السلام ثبتت إمامتهم أيضاً؛ لأنّ المعصوم أولى بالإمامة من غير المعصوم الذي ربّما يقع في الخطأ، فحديث الثقلين دلّ بالوضوح على أنّ الإمامة منحصرة في أهل البيت عليهم السلام.

(٢) لقد روى حديث السفينة جماعة كبيرة من أئمة أهل السنّة وحفّاظهم بطرق متكاثرة وأسانيد متظافرة إلى التابعين والصحابّة، وقد ذكر العلامة السيد حامد حسين النقوي في كتابه عبقّات الأنوار أسماء الرواة والمخرجين لحديث السفينة الذين أثبتوا هذا الحديث في كتبهم (انظر الجزء الرابع من خلاصة عبقّات الأنوار)

وقال ابن حجر المكي في صواعقه (ص ٢٣٤): جاء من طرق عديدة يقوى بعضها بعضاً: «إنّما مثل أهل بيتي كمثّل سفينة نوح من ركبها نجا»، وفي رواية مسلم: «ومن تخلف عنها غرق»، وفي رواية هلك (انتهى كلامه).

وسياّتي البحث عن الحديث مفضّلاً في محلّه، ونعرض هناك لجملة كثيرة من مصادره عن أهل السنّة والجماعة وبيان دلالتها إن شاء الله تعالى.

وخلاصة دلّالته: أنّ صراحة التعبير ووضوح معاني الألفاظ في الحديث لا تخفى دلّالته على أحد في وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ تشبيه أهل البيت عليهم السلام بسفينة نوح التي من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق في الطوفان واضح الدلالة على المقصود؛ إذ كلّنا نعلم أنّ سفينة نوح كانت هي الملجأ الوحيد لنجاة الناس من الطوفان في ذلك الوقت، فالتشبيه بها يدلّنا على أنّ أهل بيت النبي صلّى الله عليه وآله هم الملجأ الوحيد للأمة للنجاة، فمعنى «من ركبها» أي

وغيره^(١)، فانظر يامن ينصف الحق من نفسه، إلى شدة جسارة السنّي على خير البشر ﷺ، حيث قال: بأنّ المذهب الذي دلّت على حقيقته سننه الصحيحة، أسخف مذهب أو أفسده!!! فيالهفي عليه وعلى من مدحه على رده من ذهابهم إلى المذهب الذي نبّهنا على تأسّسه من عشر مسائل جميعها مخالفة للشرعية، فوصفوه والحال هذه بالصحة، والحسن من باب وصف الشيء بصفة ضده، فإنّ من له شمة إنصاف وصدق، يعلم يقيناً بأنّ السخافة والفساد تلحق المذهب الذي قد خالف الشريعة من جهة واحدة^(٢)، فما حال المذهب الذي بني على عشر مخالفات

➡ من اقتدى بهم فقد نجى من الحوادث العصية والوقائع الخطيرة التي طالما تؤدي إلى انحراف البشرية وضلالها فعلمنا رسول الله ﷺ بهذا التمثيل علماً ضرورياً: بأنّ أهل بيته ﷺ وأتباعهم هم الفرقة الناجية، فكلّ من اقتدى بهم وسلك آثارهم فقد نجى، ومن تخلف عنهم وزاغ عن طريقهم فقد غوى، وهذا أمر واضح ظاهر لمن تأمل وتدبّر في الحديث، فلاحظ.

(١) وذلك مثل حديث المنزلة، وحديث الراية، وحديث المؤاخاة، وحديث الطائر، وحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وحديث: «علي مع الحق والحق مع علي»، وحديث الكساء، وحديث الوصية، وغيرها، وسنتعرض لجميعها في محله إن شاء الله تعالى.

(٢) فإنّ شر الآراء ما خالف الشريعة، وما خالف الشريعة فهو باطل ومردود، وقد وردت أحاديث كثيرة في لعن من خالف الشريعة عمداً ولعن المبتدعين والبراءة منهم وهي شاملة حتى لمن صدر منه آية مخالفة للشريعة وتعتبر تلك المخالفة افتراقاً عن القرآن وعما جاء به الرسول الاعظم ﷺ سواء كانت عن عمد أو عن سهو أو عن غفلة؛ إذ أنّ الافتراق حاصل بها حقيقة، غير أنّ المعصية وما يترتب عليها من جواز اللعن مرفوعة عن الغافل والساهي لكونه معذوراً في ذلك، ولكن افتراقه عن الكتاب وما جاء به النبي ﷺ محقق منه فعلاً. وفي المقام أنّ المخالفين لمدرسة أهل البيت فقد خالفوا الشريعة المقدسة من أساسها؛ لأنّهم خالفوا قول النبي ﷺ في عدم اتباعهم عن أهل بيت النبي ﷺ.

الشريعة، ومعها يصفونه بأعلى صفات الحسن وأعظمها، ويحصرّون الحقّ فيه، أما بلغهم قوله سبحانه في فرقانه: ﴿ومن أظلم ممّن افترى على الله كذباً أو كذب بالحقّ لما جاءه أليس في جهنّم مثوى للكافرين﴾^(١).

وثانيها: أنّ ما زعمه في حقّ أهل الحقّ الاثنا عشرية الشيعة من كونهم يحتالون على مجهول ومعدوم لم ير له عين ولم يوجد له أثر، من المفتريات لمخالفة حتى لما ثبت عند معاريف أهل مذهبه ومشيدي طريقتهم ومشاهير أهل المعرفة بالسنة، ونقدها ومن سارت بتصانيفهم المعتمدة الركبان؛ لتضمّنها ما يعتمد عليه من سيرة سيد بني عدنان، ولنذكر هنا بعض من قال بتولّده عجل الله فرجه وسهّل مخرجه، وجعلنا من المستشّهدين بين يديه، وصلى على جده وآبائه، وأمه وعليه وسلّم، وهم من معاريف أهل العلم من أهل مذهبه وقولهم حجّة عليه، وعلى من جرى على سيرته.

فمنهم: إمام النسابة ومعتمدهم وشيخهم المقدّم عندهم في علم النسب المعوّل على قوله فيه، سهل بن عبدالله البخاري^(٢) المشهور الجليل، فإنّه بعد نقله

ومن المعلوم أنّ من خالف عترة النبي وأهل بيته الطاهرين - صلوات الله عليهم - فقد تمرّد على الله ورسوله وخرج من الدين؛ لأنّ حديث الثقلين وحديث السفينة يأمران الناس بالاعتداء بأهل البيت عليهم السلام، والله تعالى يأمر عباده بالأخذ بما أمر به النبي صلى الله عليه وآله في قوله تعالى: ﴿ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧). وبهذا يظهر أنّ أهل السنة والجماعة مرقوا عن دين الله.

(١) سورة العنكبوت: ٦٨

(٢) هو الشيخ أبو نصر سهل بن عبدالله بن داود البخاري المؤرخ النسابة المعروف صاحب كتاب «درر السلسلة العلوية» من علماء النسابة من أهل السنة من القرن الرابع للهجرة، ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه (ج ٩: ص ١٢٣ رقم ٤٧٣٨) وقال: قد سافر البلدان كثيراً في

عن النسابة جميعهم في «سر السلسلة العلوية»^(١) كونهم متفقين على كون المعقّب من ولد علي الهادي الحسن وجعفر، قال - ما معناه - : لم يولد للحسن العسكري سوى ولده الحجة محمد المهدي^(٢)، ونصّ على ذلك في كتابه «أنساب الطالبين»^(٣) (٤).

ومنهم: شيخ الشرف العبيدلي المعروف^(٥)

➤ سبيل تأليف كتابه المذكور وقدم بغداد وأخذ من علمائها وحدث بها، فهو ممّا يشار إليه بالبنان.

(١) طبع هذا الكتاب كراراً وفي عام ١٩٦٢ م - ١٣٨١ هـ، طبع في المكتبة الحيدرية في النجف الأشرف مع التحقيق والتعليق والتقديم للعلامة السيد محمد صادق آل بحر العلوم، وقد ذكر الكتاب العلامة آغا بزرك في الذريعة بعنوان «سر أنساب العلويين» (انظر الذريعة ج ١٢: ١٦٦، رقم ١١٠٧).

(٢) سر السلسلة العلوية: ص ٤٠.

(٣) أنساب الطالبين للسيد الشريف نجم الدين أبي الحسن علي بن علي بن محمد العلوي العمري النسابة من أعلام القرن الخامس، هو من أحفاد عمر الأطراف بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علامة النسب المشهور، قال السيد علي خان المدني في كتابه الدرجات الرفيعة (ص ٤٨٤ - ٤٨٥): انتهى إليه علم النسب في زمانه وتميز به على أمثاله وأقرانه، وصار قوله حجة من بعده، وحجة يسلكها المهتدي لقصد، والمتأخرون من النسابين كلّهم عيال عليه، وما منهم إلّا يروى عنه ويسند إليه.... وطبع كتابه أنساب الطالبين كراراً، وفي عام ١٤٠٩ في مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي عليه السلام بتحقيق الشيخ أحمد المهدي الدامغاني مع مقدمة لآية الله العظمى المرعشي النجفي عليه السلام.

(٤) المجدي في أنساب الطالبين: ص ١٣٠.

(٥) وهو شيخ الشرف أبو الحسن محمد بن أبي جعفر النسابة المعروف بـ«أبي جعفر العبيدلي» قال السيد علي خان المدني عليه السلام في ترجمته: كان عالماً، فاضلاً كبيراً، اليه ينتهي علم النسب في عصره، وله فيه مصنفات كثيرة ما بين مختصر ومطول، وهو شيخ الشريفي

صاحب «التذكرة في النسب»^(١).

ومنهم: الشريف ابن المهنا^(٢) في كتابه «أنساب آل أبي طالب»^(٣).

ومنهم: الشريف صاحب «عمدة الطالب»^(٤).

ومنهم: شيخهم الحجة عبد الله بن أحمد المعروف بـ «ابن الخشاب»^(٥).

المرتضى والرضي إني أبي أحمد الموسوي وشيخ أبي الحسن العمري النسابة، وكان قد بلغ من السن عمراً طويلاً، وأحرز من الفخر قدراً جليلاً تسعاً وتسعين سنة، وهو صحح الأعضاء، مات سنة خمس وثلاثين وأربعمئة.... (الدرجات الرفيعة: ص ٤٨٠ - ٤٨١). وقال الصفدي في ترجمته:.... وكان فريداً في علم الأنساب، ولهذا لقب بـ «شيخ الشرف».... (الوافي بالوفيات ج ١: ص ١٠٩).

(١) انظر التذكرة في الأنساب المطهّرة (للعلامة النسابة العبيدي): ص ١١١.

(٢) وهو السيد جمال الدين أحمد بن محمد بن علي بن الحسين بن علي المهنا قال العلامة آغا بزرك في الذريعة: كتاب الأنساب المشجرة للسيد العلامة النسابة أحمد بن محمد بن المهنا الحسيني العبيدي، الذي أدرك عصره العلامة الحلبي، وكان من تلاميذه السيد جلال الدين أبي القاسم علي بن عبد الحميد الفخار، النسابة، الذي هو أستاذ تاج الدين محمد بن القاسم بن معين أيضاً، والسيد تاج الدين كان أستاذ الشيخ الشهيد سنة ٧٨٦ وأستاذ صاحب عمدة المطالب.... (الذريعة ج ٢: ص ٣٨٢، رقم ١٥٣٢)، وذكره العلامة السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة ج ٣: ص ١٥٥ وغيره.

(٣) الظاهر أنّ هذا الكتاب نفس عمدة المطالب الآتي ذكره، قال العلامة آغا بزرك في الذريعة: كتاب أنساب آل أبي طالب على نهج عمدة الطالب، إلّا أنّه فارسي، وهو أيضاً لمؤلف عمدة الطالب السيد جمال الدين أحمد بن علي بن الحسين بن علي المهنا بن عتبة الأصغر بن علي عتبة بن محمد الوارد من الحجاز إلى العراق.... ويظهر من الكتاب أنّه ألفه بعد عمدة المطالب، وكأنّه ترجمة له إلى الفارسية بتغيير قليل... (الذريعة ج ٢: ص ٣٧٥ رقم ١٥١٢).

(٤) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ٢٤٣، ط النجف الأشرف.

(٥) وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي الشاعر الأديب، صاحب تاريخ مواليد ووفيات

فقد روى تولّده من صلب الحسن العسكري عليه السلام بدون فصل، بطريق عن الإمام الصادق وطريق عن الإمام الرضا عليه السلام^(١).
ومنهم: المعتمد الجليل صاحب الحلية^(٢)

❦ أهل بيت النبي ﷺ الموسوم بـ«المجموعة النفيسة». قال الذهبي في ترجمته: الشيخ الإمام العلامة المحدث، إمام النحو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر البغدادي، ابن الخشاب، من يضرب به المثل في العربية، حتى قيل: إنّه بلغ رتبة أبي علي الفارسي، ولد سنة اثنتين وأربعمئة ومات في رمضان سنة سبع وستين وخمس مئة (انظر سير أعلام النبلاء ج ٢٠: ص ٥٢٣، رقم ٣٣٧).

ومثله في وفيات الأعيان لابن خلكان، غير أنّه أضاف في تعريفه وأوصافه قائلاً: بأنّه العالم المشهور في الادب والنحو والتفسير والحديث والنسب والفرائض والحساب وحفظ الكتاب العزيز بالقراءات الكثيرة، وكان متضلّعاً في العلوم، وله فيها اليد الطولى، وكان خطّه في نهاية الحسن.... (وفيات الاعيان ج ٣: ص ١٠٢، رقم ٣٥٠)، وغيرهما. فالرجل له ترجمة حسنة في كتب الرجال والتراجم، فراجع.

(١) انظر تاريخ مواليد الأئمة ووفياتهم الموسوم بالمجموعة النفيسة لابن الخشاب: ص ٣٣٥ - ٣٤٥. وفي الباب الثالث عشر من الكتاب: ص ٢١١ و ص ٤٣.

(٢) وهو الحافظ أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني المعروف بـ«أبي نعيم الأصبهاني» صاحب كتاب حلية الأولياء من أعلام المحدثين وأكابر الحفاظ والثقات عند أهل السنة والجماعة، أخذ عن الأفاضل منهم، وأخذوا عنه جماعة، وله في كتب الترجمة والرجال ترجمة حسنة وقد أثنوا عليه. قال ابن خلكان: وكتابه الحلية من أحسن الكتب... (وفيات الاعيان ج ١: ص ٩١، رقم ٣٣). وأيضاً له كتاب الأربعين من الأحاديث التي جمعها في أمر الإمام المهدي عليه السلام (انظر هدية العارفين ج ١: ص ٧٤). وهذا الكتاب نسخته غير موجودة الآن، إلّا أن جماعة من المحدثين نقلوا عنه روايات كثيرة منهم العلامة الإربلي في كتابه كشف الغمة ج ٣: ص ٢٦٧، ح ٢٧٥، ط دار الأضواء بيروت) ولد أبو نعيم في رجب سنة ٣٣٦ ومات في صفر أو محرم سنة ٤٣٠، وذكر الشيخ عباس القمي رحمه الله

في أربعينه^(١).

ومنهم: الذهبي^(٢) في تاريخه^(٣)، وابن خلكان^(٤)

❦ في كتابه الكنى والألقاب ج ١: ١٦٥ - ١٦٦ نقلاً عن المولى نظام الدين القرشي تلميذ الشيخ البهائي أنّه ذكر هذا الرجل في القسم الثاني من كتاب رجاله المسمّى بنظام الأقوال، قال: رأيت قبره في أصفهان، وكان مكتوباً عليه قال ﷺ: «مكتوب على ساق العرش لا إله إلاّ الله وحده، لا شريك له، محمد بن عبدالله عبدي ورسولي، أيدته بعلي بن أبي طالب» رواه الشيخ المؤمن الثقة العدل أبو نعيم أحمد بن محمد بن عبدالله المدفون في محلّة خاجوا.... (١) انظر كشف الغمة ج ٣: ص ٢٦٧ - ٢٧٥ (ط بيروت دار الاضواء) نقلاً عن أبي نعيم الاصبهاني.

(٢) وهو الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيمان الدمشقي الشافعي، المعروف بالتعصّب، ولد بدمشق سنة ٦٧٣، وتوفي بها سنة ٧٤٨، ودفن بباب الصغير ترجمة الجزري في طبقات القراء ج ٢: ص ٧١، وقال: أستاذ ثقة كبير.... - إلى أن قال: - واشتغل بالحديث وأسماء رجاله، فبلغت شيوخه في الحديث وغيره ألفاً.

وذكره السبكي في طبقاته ج ٥: ص ٢١٦ - ٢١٩، وأثنى عليه، وبالف وأطنب، وذكره ابن كثير في تاريخه ج ١٤: ص ٢٦٠، وقال: الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين، وقد ختم به شيوخ الحديث.

وقال ابن حجر في الدرر الكامنة (ج ٣: ص ٣٣٦ - ٣٣٨): مهر في فنّ الحديث وجمع تاريخ الإسلام فأربنى فيه على من تقدّم بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً... ثمّ ذكر تأليفه وأثنى عليه.

إلى غير ذلك من كلمات علماء الرجال، انظر الكنى والألقاب (للشيخ عباس القمي) ج ٢ ص ٢٦٦.

(٣) انظر تاريخ الإسلام للذهبي ج ٢٠: ص ١٦٠ - ١٦١ في حوادث سنة ٢٦٥ هـ. وسير أعلام النبلاء ج ١: ص ١١٩، رقم ٦٠. وكتاب العبر له ج ٣: ص ٢١ في وفيات سنة ٢٥٦.

(٤) وهو أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان الاربلي البرمكي صاحب كتاب وفيات الأعيان وأنباء الزمان لذكر المشاهير من التابعين ومن بعدهم إلى زمان نفسه، ويشتمل على

في الوفيات^(١)، والحمويني^(٢) في مناقبه^(٣)، وصاحب النور الجلي^(٤)، وصاحب

➤ ٨٦٤ ترجمة. قال الشيخ عباس القمي في كتابه الكنى والألقاب (ج ١: ص ٢٧٧): وكان ابن خلكان مغرمًا بشعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وكان شديد الاهتمام به بحيث خلصه من غيره ليكون حافظًا لشعره الخالص، لا المنسوب إليه، وكان يفتخر بذلك، قال في أحوال محمد بن عمران المرزباني ما هذا لفظه: وشعر يزيد مع قلته في نهاية الحسن، وكنت حفظت جميع ديوان يزيد لشدة غرامي به، وذلك سنة ٦٣٣ بمدينة دمشق، وعرفت صحيحه من المنسوب إليه الذي ليس له وتتبعته حتى ظفرت بصاحب كل أبيات، ولولا خوف الإطالة لبيّنت ذلك انتهى. وكان في نهاية التعصّب، ويظهر ذلك لمن طالع كتابه.... وينتهي نسبه إلى البرامكة، وكان مولده سنة ٦٠٨ بمدينة اربل، وتوطن بقاهرة مصر، وكان من كبار قضاتها، وتوفي بها سنة ٦٨١ هـ.

(١) انظر وفيات الأعيان ج ٤: ص ١٧٦، رقم ٥٦٣. وج ٢: ص ٩٤.

(٢) وهو صدر الدين إبراهيم بن سعد الدين محمد بن المؤيد أبي الحسين بن حموية الحمويني صاحب كتاب فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والحسين، وهو كتاب مرتب على سمطين: أولهما: في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في سبعين باباً وخاتمة. وثانيهما: في فضائل البتول والحسين عليه السلام في اثنين وسبعين باباً، فرغ منه سنة ٧١٦ هـ (انظر ايضاح المكنون ج ٢: ص ١٨٢، وذيل كشف الظنون: ص ٧٠)، وهو من مشايخ الذهبي، قال الذهبي في كتابه تذكرة الحفاظ: سمعت من الإمام المحدث الأوحّد الأكمّل فخر الإسلام، صدر الدين إبراهيم بن محمد... مات سنة ٧٢٢ هـ، وله ٨٧ سنة (تذكرة الحفاظ ج ٤: ص ١٥٠٥).

(٣) انظر فرائد السمطين ج ٢: ص ٣١٩ وص ٣٣٧ وص ٣٢٦ وص ٣٢٧.

(٤) الظاهر هو أبو الخلاص حسن بن عبدالله بن محمد النجشي، الحلبي، ولد سنة ١١١١ هـ وتوفي سنة ١١٩٠ هـ، قال الزركلي في ترجمته: هو فاضل من أهل حلب، له كتب منها بهجة الأخيار في شرح حلية النبي المختار.... والنور الجلي في النسب الشريف النبوي (الأعلام للزركلي ج ٢: ص ١٩٧). وانظر هدية العارفين ج ١: ص ٣٠٠. وإيضاح المكنون ج ٢: ص ٦٨٤. ومعجم المؤلفين. ج ٣: ص ٢٤٢.

السروور^(١)، وصاحب تاريخ الدول^(٢)، وفي هذه الثلاثة وجملّة غيرها: محمد المهدي ابن الحسن العسكري، كان عمره عند وفات أبيه خمس سنين، أتاه الله فيها الحكمة كما أوتيتها سيّدنا يحيى، ونصّ جميعهم على كونه هو المهدي الموعود^(٣).

ومنهم: صاحب «التذكرة»^(٤)^(٥)، وصاحب «مطالب السؤل»^(٦)

(١) هو السيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم النيلي النشابة المعروف، صاحب كتاب سرور أهل الإيمان في علامات ظهور صاحب الزمان - عجل الله تعالى فرجه الشريف -، وكتاب الإنصاف في الرد على صاحب الكشف، وكتاب أنوار البهية في الحكمة الشرعية، وكتاب إيضاح المصباح لأهل الصلاح وغيرها من الكتب، وكان الرجل حياً في حدود سنة ٨٠٠ هـ - انظر إيضاح المكنون ج ٢: ص ١٣. وهديّة العارفين ج ١: ص ٧٢٦. والذريعة ج ١٢: ص ١٧٣، رقم ١١٥٧. ومعجم المؤلفين ج ٧: ص ١٢٨).

(٢) وهو الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قيمان بن قيمان الدمشقي الشافعي المعروف بالذهبي، ولد بدمشق سنة ٦٧٣، وتوفي بها سنة ٧٤٨، وله كتب منها كتاب تاريخ دول الإسلام، ترجم له كثير من أهل التراجم والمؤرخين وأصحاب المعاجيم من أهل السنة والجماعة وأثنوا عليه ثناءً بليغاً في العلم والوثاقة كما تقدّم بعضها في الهامش، فراجع.

(٣) انظر كتاب النور الجلي في النسب الشريف النبوي ص ١١٢، وبحار الأنوار ج ٥٢: ص ٢٧٢ - ٢٧٥، نقلاً عن كتاب سرور أهل الإيمان في علامات ظهور صاحب الزمان. وتاريخ دول الإسلام ج ٥: ص ١١٣ - ١٥٩ في وفيات سنة ٢٥١ - ٢٦٠.

(٤) وهو أبو المظفر يوسف بن قزغلي بن عبدالله البغدادي الحنفي المعروف بـ«سبط ابن الجوزي» المتوفي سنة ٦٥٤، صاحب كتاب تذكرة الخواص في ذكر مناقب الأئمة (إيضاح المكنون ج ١: ص ٢٧٤).

(٥) تذكرة الخواص: ص ٣٢٥.

(٦) وهو كمال الدين محمد بن طلحة بن الحسن بن محمد القرشي النصيبيني الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢، له كتب منها كتاب مطالب السؤل في مناقب آل الرسول، وذكر في أوّله: أني

- (١)، وصاحب «الفصول المهمة» (٢)(٣)، وصاحب «البيان» (٤)(٥)، وصاحب «الكامل» (٦)(٧)، وابن الوردي (٨)

✻ كتبت أولاً كتاب زبدة المقال في فضائل الآل، وقد سلب عني هذا الكتاب، فلعلّه ما عدم بل نهب أو سرق، والله أعلم، والكتاب مرتب على اثني عشر باباً، وكلّ باب في اثني عشر فصلاً، (انظر ترجمة الرجل في سير أعلام النبلاء ج ٢٣: ص ٢٩٢، رقم ١٩٩). وغيره من كتب الرجال من أبناء أهل السنة.

(١) مطالب السؤول ج ٢: ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) نور الدين علي بن محمد بن أحمد المشهور بـ«سأين الصباغ المكي المتوفى سنة ٨٥٥ هـ» صاحب كتاب الفصول المهمة في معرفة الأئمة وفضلهم (انظر كشف الظنون ج ٢: ص ١٢٧١ والأعلام للزركلي ج ٥: ص ٨).

(٣) الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة عليه السلام: ص ٢٩١.

(٤) وهو العلامة أبو عبدالله محمد بن يوسف بن محمد القرشي الكنجي الشافعي المتوفى سنة ٦٥٨ هـ: له كتب منها كتاب البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام (انظر كشف الظنون ج ١: ص ٢٦٣. وهدية العارفين ج ٢: ص ١٢٧). وطبع هذا الكتاب أخيراً في مؤسسة جامعة المدرسين بقم المقدسة سنة ١٤٠٩ هـ، ملحقاً بكتاب أحاديث المهدي من مسند أحمد بن حنبل.

(٥) البيان في أخبار صاحب الزمان عليه السلام: ص ١٤٨.

(٦) وهو عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بـ«سأين الاثير»، كان حافظاً للأحاديث والتواريخ، وخبيراً بأيام العرب وأخبارهم، صنف كتاب الكامل في التاريخ ابتداءً فيه من أول الزمان إلى آخر سنة ٢٦٨، وله أسد الغابة في معرفة الصحابة توفي بالموصل سنة ٦٣٠ (انظر سير إعلام النبلاء ج ٣: ص ٤٨٨، رقم ٢٥٢. وهدية العارفين ج ١: ص ٧٠٦).

(٧) انظر الكامل في التاريخ ج ٧: ص ٢٧٤، ذكره في أواخر حوادث سنة ٢٦٠ هـ.

(٨) وهو زين الدين أبو الحفص عمر بن مظفر بن عمر البكري الحلبي المعمر الشافعي المعروف بـ«سأين الوردي». صاحب كتاب التاريخ المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، ترجمه السيوطي

في تاريخه^(١)، وصاحب «التأريخ المختصر»^{(٢)(٣)}، وعبد الملك العصامي^(٤) في تاريخه^(٥)، وصاحب «فصل الخطاب»^{(٦)(٧)}، وعلي المتقي^(٨)، في

❦ في بُغية الوعاة، وقال: كان إماماً بارعاً في الفقه والنحو والأدب، مفتناً في العلم، ونظمه في الذروة العليا والطبقة العقوى، وله فضائل مشهورة، ثم ذكر مؤلفاته التي منها كتاب التاريخ، وذكر شعره (انظر بغية الوعاة ج ٢: ص ٢٢٦، رقم ١٨٥٧. وذكره ابن حجر في الدرر الكامنة ج ٣: ص ١٩٥ وأثنى عليه...).

(١) تاريخ ابن الوردي ج ١: ص ٢٢٣، في حوادث سنة ٢٥٤هـ.

(٢) الظاهر هو السلطان الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الشافعي، كان أميراً على دمشق، وقد تمكن من الفقه والطب والهيئة، المتوفى سنة ٧٣٢هـ، صاحب التاريخ المعروف بـ«تاريخ أبي الفداء» أو «المختصر في أخبار البشر».

(٣) انظر تاريخ أبي الفداء المسمى بـ«المختصر في أخبار البشر» ج ١: ص ٣٦٨ في حوادث سنة ٢٦٠هـ.

(٤) وهو عبد الملك بن الحسين بن عبد الملك العصامي، المكي الشافعي المتوفى سنة ١١١١هـ، صنف كتاب سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي في التاريخ والتراجم (انظر هدية العارفين ج ١: ص ٦٢٨).

(٥) انظر كتاب سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ج ٣: ص ٣٤٧.

(٦) وهو محمد بن محمد الحافظي الحنفي المعروف بـ«خواجه بارسا» صاحب كتاب فصل الخطاب في المحاضرات، وهو من أولاد عبيد الله النقشبندي البخاري مات بالمدينة المنورة سنة ٨٢٢هـ ودفن بها (انظر كشف الظنون ج ٢: ص ١٢٦٠).

(٧) انظر الزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ج ١: ص ٢٩٣، نقلاً عن فصل الخطاب، فلم نحصل على نسخة الكتاب ونقلناه بالواسطة).

(٨) وهو علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي المتوفى سنة ٩٧٥، وقد ترجمه ابن العيروس في كتابه النور السافر: ص ٣٦١، وعدّ جمعاً من مشايخه، وقال: برع في فنون عديدة وفي الأقران حتى لم يعلم أنّ أحداً من علماء كجرات بلغ مبلغه في فن... وله تصانيف عديدة منها: كنز العمال، وإرشاد العرفان، وعبارة الآراء، والرق المرقوق في غايات العلوم،

«المركات»^(١)، وعبد الحق الدهلوي^(٢) في «مناقبه»^(٣)، وقد روى في التحفة^(٤) حديثاً عن كتاب أبيه المسمّى بـ«الفضل المبين» تنتهي سلسلة سنده إلى قوله:

➤ والمذاهب العلية في الجمع بين الحكم القرآنية والحديثية، ومراقبة المفاتيح، وغيرها (انظر كتاب كشف الظنون ج ١: ص ٥٩٧. والأعلام للزركلي ج ١: ص ٥٩٧. ومعجم المؤلفين ج ٧: ص ٥٩).

(١) انظر مراقبة المفاتيح: ص ١٧٩، وقد نقل عنه في الزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ج ١: ص ٢٩٧.

(٢) وهو أبو محمد عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي، الحنفي المتوفى سنة ١٠٥٢ هـ، له تصانيف عديدة قال إسماعيل باشا في كتابه هدية العارفين نقلاً عن مؤلف سبحة المرجان: إنّ تصانيفه بلغت مئة مجلد... (هدية العارفين ج ١: ص ٥٠٢)، وله رسالة في المناقب وأحوال أئمة الأطهار عليه السلام، وقد نقل المحدثون منها روايات كثيرة في مجامعهم الحديثية.

(٣) قال في رسالة له في مناقب أئمة الأطهار عليه السلام: أبو محمد العسكري ولده «محمد» معلوم عند خواص أصحابه وثقاته.... ثم نقل قصة ولادته بالفارسية، انظر الزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ج ١: ص ٢٩٤، نقلاً عن رسالة الدهلوي في مناقب أئمة الأطهار عليه السلام.

(٤) وهو كتاب التحفة الاثنا عشرية في الرد على الشيعة الإمامية لعبد العزيز بن شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي الحنفي المتوفى سنة ١٢٣٩ هـ، وهو كتاب ألفه مؤلفه محاولة منه للحيلولة دون تطوّر المذهب الشيعي، وذلك في ظروف قام الشيعة فيها بالنشاط الفكري في بلاد الهند، وقد جمع مؤلف الكتاب نظريات ابن تيمية الحراني وابن حجر المكي وروزبهان وفخر الرازي وغيرهم من متعصبي أهل السنة السابقين في مؤلفاتهم، وانتشر هذا الكتاب في أوائل القرن الثالث عشر في بلاد هند باللغة الفارسية، وكان في طبعته الأولى عليه اسم مستعار هو غلام حليم، وهذا الاسم هو مادة تاريخ ولادة مؤلفه عبد العزيز الدهلوي، ثم وضع اسمه الصريح في طبعته الثانية، وقد ردّ علماء الشيعة على هذا الكتاب ردوداً كثيرة كما ردّوا على سابقه، ومن الردود كتاب عبقات الأنوار للسيد مير حامد حسين للكشف عنه، - أعد الله مقامه الشرف - ه غ د.

حدثنا محمد بن الحسن المحجوب إمام عصره، حدثنا الحسن بن علي، عن أبيه عن جده...^(١) الحديث.

ورجاله جميعهم عدول ثقات، حفظة، مثني عليهم بالجميل، وهم جميعهم من مهرة من تسمّى بأهل السنّة بعلم الحديث ونقاده^(٢).

وحسب طالب الحقّ في معرفة الصدق شهادة رجلين من المشار إليهم بوجوده وتولّده من الحسن العسكري عليه السلام، فكيف بشهادة جميعهم وغيرهم معهم

(١) التحفة الاثنا عشرية: ص ١٦٦، وإليك الحديث بتمامه، قال في كتاب الفضل المبين: إنّه حدثنا الحافظ محمد بن أحمد بن الطوسي البلاذري في مسلسلاته، قال أخبرني فريد عصره الشيخ حسن بن علي العجمي، حدثنا حافظ عصره جمال الدين الباهلي، حدثنا مسند وقته محمد الحجازي الواعظ، حدثنا الشيخ عبد الوهاب الشعراني، حدثنا مجتهد عصره الجلال السيوطي، حدثنا الحافظ أبو نعيم رضوان العقبي، حدثنا الشيخ محمد بن الجوزي، حدثنا الإمام جلال الدين محمد بن محمد بن الجمال، حدثنا الإمام محمد بن مسعود محدث بلاد فارس في زمانه، حدثنا شيخنا إسماعيل بن مظفر الشيرازي عالم وقته، حدثنا عبد السلام بن أبي الربيع الحنفي محدث زمانه، حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن شابور القلانسي شيخ عصره، حدثنا عبد العزيز، حدثنا محمد الأمي إمام أوانه، حدثنا سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان نادرة عصره، حدثنا أحمد بن محمد بن هاشم البلاذري حافظ زمانه، حدثنا محمد بن الحسن المحجوب إمام عصره، حدثنا الحسن بن علي عن أبيه عن جده عن أبي جده علي بن موسى الرضا، حدثنا موسى الكاظم قال: حدثنا أبي جعفر الصادق قال: حدثنا أبي محمد الباقر بن علي قال حدثنا علي بن الحسين زين العابدين السجاد قال: حدثنا أبي الحسين سيد الشهداء قال: حدثنا أبي علي بن أبي طالب سيد الأولياء قال: أخبرنا سيد الأنبياء صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: أخبرني جبرئيل سيد الملائكة، قال: قال الله تعالى: إني أنا الله لا إله إلا أنا، من أقر بالتوحيد دخل حصني ومن دخل حصني أمن من عذابي.

ممن لم تتعرض لهم^(١).

(١) لا شك أنَّ جماعة كثيرة من علماء أهل السنة والجماعة ذكروا تولد الإمام المهدي المنتظر ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام بحيث لا يكاد يوجد منكر بينهم في ذلك بعد اتفاق جميع المسلمين على ظهور الإمام المهدي عليه السلام في آخر الزمان الذي يزيل الظلم والجور وينشر أعلام القسط والعدل، ويجعل كلمة الحق هي العليا ويدحض كلمة الباطل، ونحن نضيف إلى ما ذكره المصنف رحمه الله بعض ما وجدناه في كتبهم ومصادرهم المعتبرة، وإليك نص كلامهم: ومنها: ما ذكره المروزي الأزورقاني المتوفى سنة ٦١٤ قد وصف في كتابه الفخري جعفر ابن الإمام الهادي عليه السلام في محاولته إنكار ولد أخيه بالكذاب (انظر الفخري في أنساب الطالبين: ص ٧)، وفيه أعظم دلالة على اعتقاده بولادة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.

ومنها: ما ذكره النسابة جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بـ«ابن عنبه» المتوفى سنة ٨٢٨هـ، قال في كتابه عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: أمّا علي الهادي فيلقب العسكري لمقامه بسر من رأى، وكانت تسمى العسكر، وأمّه أم ولد ونهاية النبل، أشخصه المتوكل إلى سر من رأى، فأقام بها إلى أن توفي وأعقب من رجلين وهما: الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وكان من الزهد والعلم على أمر عظيم وهو والد الإمام «م ح م د» المهدي - صلوات الله عليه - ثاني عشر الأئمة عند الإمامية، وهو القائم المنتظر عندهم من أم ولد اسمها نرجس، واسم أخيه عبدالله جعفر الملقب بالكذاب؛ لادعائه الإمامة بعد أخيه الحسن (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ١٩٩).

وقال في الفصول الفخرية المطبوع باللغة الفارسية ما تعريبه: أبو محمد الحسن الذي يقال له: العسكري، والعسكر هو سامراء، جلبه المتوكل وأباه إلى سامراء من المدينة المنورة واعتقلهما. وهو الحادي عشر من الأئمة الاثني عشر وهو والد «م ح م د» المهدي عليه السلام، ثاني عشرهم (الفصول الفخرية في الأنساب للنسابة المعروف جمال الدين أحمد بن عنبه: ص ١٣٤ - ١٣٥. ومنهم: النسابة الزيدي السيد أبو الحسن محمد الحسيني اليماني الصنعاني من أعيان القرن الحادي عشر، ذكر في المشجرة التي رسمها لبيان نسب أولاد أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وتحت إسم علي النقي المعروف

➤ بالهادي عليه السلام خمسة من البنين: الإمام العسكري عليه السلام، الحسين موسى محمد علي، وتحت اسم الإمام العسكري عليه السلام مباشرة كتب «م ح م د» المهدي المنتظر الإمامية. (انظر روضة الألباب لمعرفة الأنساب للنسابة الزيدي السيد أبي الحسن محمد الحسيني اليماني الصنعاني: ص ١٠٥).

ومنها: ما ذكره محمد أمين السويدي المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ قال في سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: محمد مهدي، وكان عمره عنده وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربوع القامة، حسن الوجه والشعر، أقنى الأنف، صبيح الجبهة (سبائك الذهب للسويدي: ص ٣٤٦). ومنها: ما ذكره محمد ويس الحيدري السوري قال في الدرر البهية في الأنساب الحيدرية، والاويسية عند ذكره أولاد الإمام الهادي عليه السلام: أعقب خمسة أولاد محمد وجعفر والحسين والإمام الحسن العسكري، فالحسن العسكري أعقب «م ح م د» المهدي صاحب السرداب، ثم قال بعد ذلك مباشرة وتحت عنوان: محمد المهدي والحسن العسكري ولد الإمام الحسن العسكري ولد بالمدينة سنة ٢٣١ هـ وتوفي بسامراء سنة ٢٦٠ هـ، الإمام «م ح م د» المهدي لم يذكر له ذرية ولا أولاد له أبداً (الدرر البهية في الأنساب الحيدرية والاويسية: ص ٧٢)، ثم علّق في هامش العبارة الأخيرة ما هذا نصه: ولد في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ هـ، وأمه نرجس، وقالوا في وصفه: ناصع اللون، واضح الجبين، أيلج الحاجب، مسنون الخد، أفنى الأنف، أشم، أروع، كأنه غصن بان وكأنه غرته كوكب دري، في خده الأيمن خال كأنه فتات مسك على بياض الفضة، وله سمحاء تطالع شحمة أذنه، ما رأت العيون أقصد منه، لا أكثر حسناء وسكينة وحياء (انظر هامش الدرر البهية: ص ٧٣ - ٧٤).

فهذه بعض أقوال العلماء النسابة ممن يعتمد بقولهم من أهل السنة والجماعة. وهناك اعترافات ضافية سجلها كثير من أهل السنة بأقلامهم بولادة الامام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - ولقد أشار المصنف رحمته الله إلى بعضها، كقول ابن الأثير والذهبي وابن الوردي وغيرهم ونحن نضيف هنا إلى ما ذكره رحمته الله وكتبهم فمنها: ما ذكره ابن حجر الهيتمي الشافعي المتوفى سنة ٩٧٤ هـ في كتابه الصواعق المحرقة في آخر الفصل الثالث من الباب الحادي عشر ما هذا نص عبارته: أبو محمد الحسن الخالص، وجعل ابن خلكان هذا هو العسكري،

❦ ولد سنة اثنتين وثلاثين ومئتين.... ومات بسر من رأى، ودفن عند أبيه وعمه، عمره ثمانية وعشرون سنة، يقال: إنه سم أيضاً، ولم يخلف غير ولده أبي القاسم محمد الحجة وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين لكن أتاه الله فيها الحكمة، وسمي القائم المنتظر، قيل: لأنه ستر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب... (انظر الصواعق المحرقة لابن حجر، الطبعة الأولى: ص ٢٠٧، والطبعة الثانية: ١٢٤، والطبعة الثالثة: ٣١٣ - ٣١٤).

ومنها: ما ذكره العلامة الشيخ عثمان العثماني في كتابه تاريخ الإسلام والرجال (مخطوط) قال: الثاني عشر محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا، يكنى أبا القاسم وتلقبه الإمامية بالحجة والقائم والمنتظر وصاحب الزمان... إلى أن قال: ولد في سر من رأى في الثالث والعشرين من رمضان سنة ثمان وخمسين ومئتين (تاريخ الإسلام والرجال: ص ٣٧٠، مخطوط).

ومنها: ما ذكره الحمزاوي في مشارق الأنوار قال: قال سيدي الشعراني في اليواقيت والجواهر: المهدي من ولد الحسن العسكري ومولده ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، وهو باق إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام... (مشارق الأنوار: ص ١٥٣ ط مصر).

ومنها: ما ذكره العلامة عبدالرحمن بن محمد بن حسين بن عمر باعلوي مفتي ديار الحضرمية في كتابه بغية المسترشدين، قال نقلاً عن السيوطي عن شيخه العراقي: إن المهدي ولد سنة ٢٥٥ هـ قال: ووافقه الشيخ علي الخواص فيكون عمره في وقتنا ٩٥٨ سنة (انظر بغية المسترشدين: ص ٢٩٦ ط مصر).

ومنها: ما ذكره الشبراوي الشافعي المتوفى سنة ١١٧١ هـ في كتابه الاتحاف، فإنه صرح بولادة الإمام المهدي ابن الإمام العسكري عليه السلام في ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين من الهجرة (انظر الاتحاف بحب الأشراف: ص ٦٨).

ومنها: ما ذكره مؤمن بن حسن الشبلنجي المتوفى سنة ١٣٠٨ في كتابه نور الأبصار فإنه اعترف باسم الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - ونسبته الشريف الطاهرة، وكنيته والقابه في كلام طويل إلى أن قال: وهو آخر الأئمة الاثني عشر على ما ذهب إليه

➤ الإمامية، ثم نقل عن تاريخ ابن الوردي أنّه ولد سنة خمس وخمسين ومئتين... (انظر نور الأبصار: ص ١٨٦)

ومنها: ما ذكره عبد الرحمن من مشايخ الصوفية في كتابه مرآة الأسرار قال ما ترجمته بالعربية: ذكر شمس الدين والدولة هادي الملة والدولة من هو القائم في المقام المطهري الأحمدى: الإمام بالحق أبو القاسم محمد بن الحسن المهدي عليه السلام، وهو الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت، أمه كانت أم ولد اسمها نرجس ولادته ليلة الجمعة خامس عشر شهر شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، وعلى رواية شواهد النبوة أنّها في ثلاث وعشرين من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين ومئتين في سر من رأى المعروفة بسامراء، وافق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاسم والكنية والقباه: المهدي والحجة والقائم والمنظر وصاحب الزمان وخاتم الاثني عشر، كان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وجلس على مسند الإمامة، ومثل يحيى بن زكريا حيث أعطاه الله في الطفولية الحكمة والكرامة، ومثل عيسى بن مريم حيث أعطاه الله النبوة في صغر سنه، كذلك المهدي جعله الله إماماً في صغر سنه، وما ظهر له من خوارق العادات كثير لا يسعنا ذكرها في هذا المختصر (انظر مرآة الأسرار: ص ٣١).

ومنها: ما ذكره عباس بن علي المكي في كتابه نزهة الجليس قال في ترجمته المنتظر: أبي القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو القائم المنتظر على رأي الإمامية، وهو صاحب السرداب، وقد تقدم ذكر السرداب أوائل الكتاب للإمامية فيه أقوال كثيرة، وهم ينتظرون خروجه آخر الزمان، كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين، ولما توفي أبوه - وقد تقدم ذكره - كان عمره خمس سنين واسم أمه نرجس... إلى أن قال: - والصحيح أنّ ولادته في ثامن شعبان سنة ست وخمسين ومئتين ودخل السرداب سنة خمس وسبعين ومئتين وعمره سبع عشرة سنة (انظر نزهة الجليس ج ٢: ص ١٢٨، ط القاهرة)

ومنها: ما ذكره خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام في ترجمة الإمام المهدي المنتظر عليه السلام قال: محمد بن الحسن العسكري الخالص بن علي الهادي عليه السلام، آخر الأئمة

وقد ذكر من صار باباً له عليه السلام في غيبته الصغرى - التي تقصر عن السبعين سنة بسنة^(١) - جماعة من معارف أهل العلم، من أهل مذهب السنّي. منهم صاحب «الكامل»^(٢)، وصاحب «التذكرة»^(٣)، وصاحب «التاريخ المختصر»^(٤)، وصاحب «الفصول المهمة»^(٥)، وصاحب «مطالب السؤل»^(٦)، وصاحب «البيان»^(٧)، وصاحب «فصل الخطاب»^(٨)، وغيرهم. وقال جماعة من المشار إليهم: وقد فحص عنه الظلمة ليقتلوه فظهر في ذلك

➡ الاثني عشر عند الإماميّة، ولد في سامراء ومات أبوه وله من العمر خمس سنين، وقيل في تاريخ مولده: ليلة نصف شعبان سنة ٢٥٥هـ، وفي تاريخ غيبته ٢٦٥هـ.. (انظر الأعلام للزركلي ج ٦: ص ٨٠).

(١) وذلك لأنّ وفاة علي بن محمد السمري آخر السفراء الأربعة كان في منتصف شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة، فتكون الغيبة الصغرى ثمان وستين سنة؛ لأنّ وفاة الإمام العسكري عليه السلام كانت سنة ٢٦٠هـ، وإن جعلت من زمان ولاته عليه السلام، فغيبته ثلاث وسبعون سنة؛ لأنّ ولادته عليه السلام كانت في منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومئتين كما في الكافي (ج ١: ص ٥١٤، باب مولد الصاحب عليه السلام).

(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الاثير ج ٨: ص ١٠٨ في حوادث سنة ٣٠٥هـ عند ذكر محمد بن عثمان بن سعيد العمري.

(٣) انظر تذكرة الخواص (لسبط ابن الجوزي): ص ٣٢٦.

(٤) انظر تاريخ أبي الفداء المسمى بـ«المختصر في أخبار البشر» ج ١: ص ٣٩٥ في حوادث سنة ٣٠٥.

(٥) انظر الفصول المهمة في معرفة أحوال الاثمة عليه السلام ج ٢: ص ١٠٩.

(٦) انظر مطالب السؤل ج ٢: ص ١٦١.

(٧) انظر البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٨) انظر الامام الناصب في اثبات الحجة الغائب ج ٢: ص ١٢٦٠ نقلاً عن: فضايل الخطاب.

من الله سبحانه آيات في حقه، منعهم بها عنه^(١).

ومن صار باباً له قد عيّنواهم بأربعة، وهم المشاهير إلى حضرته الشريفة حاجات شيعته، ومطالبهم، ومساثلهم، ويأتونهم بأجوبتهم وهم: عثمان بن سعيد العمري^(٢).

(١) انظر الفصول المهمة في معرفة أحوال الائمة عليهم السلام ج ٢: ص ١٠٩ - ١١١. وينايع المودة (للقدوزي الحنفي) ج ٣: ص ١٣١ - ٣٠٦. والصواعق المحرقة ج ١: ص ١٦٢، الفصل الأول من الباب الحادي عشر. ونزهة الجليس ج ٢: ص ١٢٨. وسبائك الذهب (للسويدي): ص ٣٤٦ وأخبار الدول (للقرماني): ص ١١٧ - ١١٨ وغيرهم.

(٢) وهو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو العمري بفتح الميم، السمان، ويقال له: الزيات، قال العلامة السيد محسن في كتابه الأعيان ج ٢: ص ٣٣: وكان أسدياً، فنسب إلى جده أبي أمه جعفر العمري، وقيل: إنّ أبا محمد الحسن العسكري عليه السلام أمر بكسر كنيته ف قيل: العمري، ويقال له: العسكري؛ لأنّه كان يسكن عسكر سر من رأى، ويقال له: السمان؛ لأنّه كان يتجر بالسمن تغطية للأمر. وكان الشيعة اذا حملوا إلى الحسن العسكري عليه السلام ما يجب عليهم من المال جعله أبو عمرو في زقاق السمن وحمله إليه تقيّة وخوفاً، وكان الإمام علي الهادي عليه السلام نصّبه وكيلًا، ثم ابنه الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ثم كان سفيراً للإمام المهدي عليه السلام.

وقال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة (ص ٣٥٣) وهو الشيخ الموثوق به، وروى بسنده عن عبدالله بن جعفر الحميري، أنّه قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن سعد القمي، قال: دخلت على أبي الحسن علي بن محمد - صلوات الله عليه - في يوم من الأيام، فقلت له: يا سيدي أنا أغيب وأشهد. ولا يتهيأ لي الوصول إليك، إذا شهدت في كلّ وقت فقول من نقبل؟ وأمر من نمتل؟

فقال عليه السلام: هذا أبو عمرو الثقة الأمين ما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أداه فعنّي يؤدبه، فلمّا مضى أبو الحسن عليه السلام، وصلت إلى الحسن العسكري عليه السلام ذات يوم فقلت له قولي لأبيه، فقال لي: هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي المحيي والممات، فما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أدى إليكم فعنّي يؤدبه، قال أبو محمد هارون: قال أبو علي: قال أبو العباس الحميري: فكنا

وابنه محمد بن [عثمان بن] سعيد العمري^(١)،

☞ كثيراً نتذكر هذا القول: وتواصف جلاله محلّ أبي عمرو. (الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٥٤، ح ٣١٥).

وقال أيضاً: إنّه لا يختلف في عدالته، لا يرتاب بأمانته أحد، وكانت التوقعات تخرج على يده إلى الشيعة في المهمات طول حياته (الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٦٣). فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالته حتى توفي عثمان بن سعيد فغسله ابنه محمد ودفنه بالجانب الغربي من مدينة السلام، في شارع في قبلة مسجد الذرب (انظر أعيان الشيعة ج ٢: ص ٤٧).

(١) وهو أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري قال الشيخ الطوسي عليه السلام: يكنى أبا جعفر وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة (رجال الطوسي: ص ٤٤٧، رقم ٦٣٥١).

وقال العلامة الحلي في خلاصته: وكان محمد قد حفر لنفسه قبراً وسوّاه بالساج، فسئل عن ذلك، فقال: للناس أسباب، ثمّ سئل بعد ذلك، فقال: قد أمرت أن أجمع أمري، فمات بعد شهرين من ذلك في جمادي الأولى سنة خمس وثلاثمئة، وقيل: أربع وثلاثمئة، وكان يتولى هذا الأمر نحواً من خمسين سنة، وقال عند موته: أمرت أن أوصي إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى إليه... (خلاصة الأقوال: ص ٢٥٠، رقم ٥٨).

وروى الشيخ الطوسي في كتابه الغيبة بسنده عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن أبيه عبدالله بن جعفر الحميري قال: خرج التوقيع إلى الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري - قدّس الله روحه - في التعزية بأبيه - رضي الله تعالى عنه -، وفي فصل من الكتاب قال: إنّ الله وإنا إليه راجعون تسليماً لأمره، ورضى بقضائه، عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه عليهم السلام، فلم يزل في أمرهم، ساعياً فيما يقربه إلى الله عز وجل وإليهم، نضر الله وجهه، وأقاله عثرته.

وفي فصل آخر منه قال: أجزل الله لك الثواب وأحسن لك العزاء، رزئت ورزئنا وأوحشك فراقه وأوحشنا، فسره الله في منقلبه، وكان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولداً يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره، ويترحم عليه، وأقول الحمد لله، فإنّ الأنفس طيبة

والحسين بن روح (١)،

بمكانك، وما جعله الله عز وجل فيك وعندك أعانك وقوّك وعضدك ووفّقك، وكان لك ولياً وحافظاً وراعياً وكافياً. (الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٦١، ح ٣٢٣).
وروى الشيخ الصدوق رحمته الله في إكمال الدين بسنده عن عبدالله بن جعفر الحميري قال: سألت محمد بن عثمان العمري رحمته الله، فقلت له: رأيت صاحب هذا الأمر؟ فقال: نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو يقول: اللهم أنجز لي ما وعدتني. (إكمال الدين: ص ٤٤٠، ح ٩).

وروى في كتابه من لا يحضره الفقيه بإسناده عن محمد بن عثمان أنّه قال: والله إنّ صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كلّ سنة يرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه (من لا يحضره الفقيه ج ٢: ص ١٠، ح ٣١١٥). وفي كتاب الغيبة (للشيخ الطوسي): ص ٣٦٤، ح ٣٢٩. وعنه البحار ج ٥١: ص ٣٥٠. وفي إثبات الهداة ج ٣: ص ٤٥٢، ح ٦٨. وإلى غير ذلك مما ورد في عظمته وعظمة والده.

(١) وهو أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي، أقامه أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد مقامه قبل وفاته بسنتين أو ثلاث سنين، فجمع وجوه الشيعة وشيوخها، وقال لهم: إنّ حدث عليّ الموت فالأمر إلى أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي، فقد أمرت أن أجعله في موضعي بعدي فارجعوا إليه وعولوا في أموركم عليه، كما ورد ذلك في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٧١، ح ٣٤١.

وفي رواية أنّهم سألوه إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟ فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي القائم مقامي والسفير بينكم وبين صاحب الأمر، والوكيل له والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أموركم وعولوا عليه في مهماتكم، فبذلك أمرت وقد بلغت (انظر الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٧١ ح ٣٤٢).

وقال الذهبي بعد ذكر اسمه أنّه قال يحيى في تاريخه: إنّ الشيخ الصالح أحد الأبواب لصاحب الأمر، نصّ عليه بالنبابة أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري عنه وحمله من أوّل من يدخل عليه حين جعل الشيعة طبقات، وقد خرج على يديه تواقع كثيرة، فلمّا مات أبو جعفر صارت النبابة إلى أبي القاسم، وجلس في الدار ببغداد وجلس حوله الشيعة،

وعلي بن محمد السمرى^(١).

➤ وخرج ذكاء الخادم ومعه عكازة ومدرج وحقة، وقال: قال: إذا دفنني أبو القاسم وجلس، فسلم هذا إليه.... (انظر تاريخ الإسلام للذهبي ج ٢٤: ص ١٩٠).

وفي رواية عن أحمد بن ميثل قال: لما حضرت محمد بن عثمان الوفاة، كنت جالساً عند رأسه وأسأله وأبو القاسم بن روح عند رجله، فقال لي: أمرت أن أوصي إلى أبي القاسم الحسين بن روح، فقممت من عند رأسه وأخذت بيد أبي القاسم وأجلسته في مكاني وتحولت إلى عند رجله (انظر الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٦٩، ح ٣٣٧).

وقال الشيخ الطوسي: وكان أبو القاسم الحسين بن روح من أعدل الناس عند المخالف والموافق، ويستعمل التقية.... (الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٨٤، ح ٣٤٦).

وتوفي أبو القاسم الحسين بن روح في شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة ودفن في النوبختية في الدرب النافذ إلى التل وإلى درب الاجر وابي قنطرة الشوك (انظر أعيان الشيعة ج ٢: ص ٤٨).

(١) وهو أبو الحسن علي بن محمد السمرى قال العلامة الحلي عليه السلام في إيضاح الاشتباه: السمرى بالسين المهملة المفتوحة، والميم المضمومة والراء، وقيل: السين المهملة المكسورة والميم المكسورة المشددة والراء (انظر إيضاح الاشتباه: ص ٢٢١، رقم ٤٠١)، وهو آخر السفراء وكان باباً وسفيراً للإمام صاحب الزمان - عجل الله تعالى فرجه الشريف - نحواً من سبع وعشرين سنة؛ لأنه قد توفي عليه السلام سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. وروى الشيخ الطوسي عليه السلام في كتاب الغيبة بسنده عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي علي بن محمد السمرى قدس سره، فحضرت قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعاً: بسم الله الرحمن الرحيم: يا علي بن محمد السمرى، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، لا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو

فانظر يا حبيبي إلى عدم إنصاف السنّي، ومادحيه على ردّه إلى هذه الدرجة، حيث قضى علناً بعدم وجود من هذه الحالة في تحقق وجوده الشريف، وظهوره إلى هذه الدرجة.

فليت شعري بأيّ دليل ومستند جعل يردد ويبرق مشنعاً على من قال: بتولّد ووجود من هذه معرفيته عند أهل علم النسب، وعلم الحديث، وعلم السير، وغيرها؛ فإنّ من نقلنا عنهم هنا جماعة منهم مقدّمون في الطبقة عليه^(١)، وجماعة منهم معاصرون له^(٢)، ومنهم جماعة متأخرون عنه في الطبقة^(٣)، فالشناعة ثابتة

➡ يوجد بنفسه، فقيل له: من وصيّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه وقضى. هذا آخر الكلام سمع منه - رضي الله عنه - وأرضاه (الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٩٥، ح ٣٦٥. وفي البحار ج ٥٢: ص ٣١٨).

وكانت وفاته في النصف من شعبان المعظم سنة ثمان وعشرين أو تسع وعشرين وثلاثمئة، ودفن في الشارع المعروف بشارع الخلنجي من ريع باب المخول قريباً من شاطئ نهر أبي عتاب (انظر أعيان الشيعة ج ٢: ص ٤٨).

(١) انظر أنساب الطالبين لأبي الحسن علي بن محمد العلوي من أعلام القرن الخامس من الهجرة، وقول صاحب كتاب أنساب آل أبي طالب العبيدلي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ، وقول الخشاب صاحب تاريخ مواليد وفياتهم المتوفى سنة ٥٦٧ هـ، وقول أبي نعيم المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، وقول ابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١، وقول سبط ابن الجوزي المتوفى سنة ٦٥٤، وقول ابن طلحة صاحب مطالب السؤل المتوفى سنة ٦٥٢، وغيرهم.

(٢) كقول الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨، وابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩، وأبي الفداء المتوفى سنة ٧٣٢ هـ، وغيرهم.

(٣) فإنّ وفاة ابن تيمية كانت سنة ٧٢٨ هـ، ومن صرح بولادة الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف ممن يعتمد على قوله من أهل السنّة المعروفين بعد ابن تيمية كثير، فمنهم: ابن عنبه المتوفى سنة ٨٢٨ هـ في كتابه عمدة الطالب، ومنهم: أبو الحسن محمد الحسيني

لمن ينكر وجود من هذه بينات وجوده الشريف ورجال حملة علمه وآيات حفظه من عناية رب العالمين برّد كيد الظلمة عنه^(١).

❦ الصنعاني النسابة من أعيان القرن الحادي عشر في كتابه روضة الألباب لمعرفة الأنساب، ومنهم محمد بن أمين السويدي المتوفى سنة ١٢٤٦ في كتابه سبائك الذهب، وغيرهم ممن تقدّم اسمه في المتن والهامش، فراجع.

(١) لا يخفى على الباحث الخبير أنّ النسب والولادة تثبت بقول أهل الخبرة كالنسابين باعتبار أنّهم أهل الخبرة وبشهادة شاهدين عدلين ممن هو خبير في التاريخ والسير والحديث باعتبار أنّهم عدول وأمناء على النقل، فإذا شهد من يعتمد بقوله على أمر سواء كانت الشهادة في النسب أو في غيره من الموضوعات الشرعية، فقله حجة على من يثق به ويعتمد عليه، وذلك لأنّ السيرة العقلانية قائمة على العمل بمطلق الخبر المتحرز عن الكذب، الصادق في القول، فإنّ العقلاء يبنون على العمل والقبول بقول الأمين من أهل الخبرة، ولذا ترى أنّ المريض يراجع الطبيب لمعالجة مرضه ويعتمد على قوله في علاج نفسه باعتبار أنّه أهل الخبرة في الطب وموثوق به في قوله، فإذا لم يعمل المريض بقول الطبيب واشتد على أثر ذلك مرضه فإنّ العقلاء يعاتبون عليه لتركه قول أهل الخبرة الموثوق به عنده، كذلك لو شهد شاهدان عدلان بأمر فيثبت ذلك هذا ما صرح به جميع علماء الإسلام من الشيعة وأهل السنة، والمقام أيضاً كذلك فإنّ كثيراً من النسابين وعلماء الرجال والتاريخ والسير والحديث من أهل السنة والجماعة ممن يعتمد أهل السنة بقولهم قد صرحوا بولادة صاحب الزمان - عجل الله تعالى فرجه الشريف - في سر من رأى ووالده الإمام الحسن العسكري عليه السلام بحيث لا يكاد يخفي ذلك على أحد، وقد تقدّم ذكر قول بعضهم ممّا هو بالغ عن حدّ الاستفاضة، ثمّ إنّ المفروض في الشهادة شرعاً أخبار رجلين عدلين أو رجل واحد من أهل الخبرة بناء على حجّة قوله في السيرة العقلانية، والشيعة لم تكن في الاستدلال على مدعاه بأقل مراتب الحجّة، بل اعتمدت على استفاضة ذلك من أقوال خصمه، وعليه فلا وجه لرفع اليد عن تلك الأخبار الكثيرة والشهادات الجليلة من علماء أهل السنة والجماعة في خصوص تولّده - عجل الله تعالى فرجه الشريف - لمن يعتمد على قولهم ويوثق بهم لكونهم عدولاً عندهم فأخبارهم حجة عليهم في سيرة العقلاء، كما هي حجة في كثير من الأمور الشرعية، اللهم إلا أن نقول: إنّ العصاة والحملة الحاهلة بمنعهم عن العما، بها، فلاحظ.

وثالثها: أنّ ما زعمه من فوت اثني عشرية الشيعة مصلحة هذه المسألة، من بهتانه البين لما مرّ بيانه من كون نفس وجوده لطفاً حسب ما يأتي نقل ما يدلّ عليه من السنّة^(١)، ولما نبّهنا عليه في الوجه السابق من تلقي شيعته منه مسائل دينهم في مدة تسع وستين سنة^(٢)، ولما حان زمان الغيبة الكبرى بيّن لهم من يرجعون

(١) وهي الأخبار الكثيرة الدالة على أنّه ﷺ في حال غيبته كالشمس يسترها السحاب (انظر إكمال الدين للشيخ الصدوق: ص ٤٨٥. وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٢٩٢. ومعجم أحاديث الإمام المهدي ﷺ ج ٤: ص ٢٩٤، وغيرها). فكما أنّ للشمس المستورة بالسحاب منافع وفوائد في الكون، فكذلك لمولانا صاحب الزمان ﷺ مع استتاره فوائد ومنافع في الكون وإن خفي علينا بعضها أو جلّها ولم نعلمها على التفصيل، فالأجدد على تعليل اللطف الغيبة أن يقال: نفس وجوده لطف مثل الشمس تحت الغيم التي بها يتحقّق النهار، فإنّها وإن كانت مغيمة إلّا أنّ العالم تنتفع بها انتفاعاً محسوساً أو معقولاً، ولذا ورد في الأخبار أنّ الأرض لا تخلو من حجة، منها: ما وراه سليمان بن مهران الأعمش عن الإمام الصادق ﷺ عن أبيه محمد بن علي ﷺ عن أبيه علي بن الحسين ﷺ قال: «... لم تخلو الأرض منذ خلق الله آدم من حجة الله فيها ظاهر ومشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة الله فيها، ولولا ذلك لم يعبد الله» قال سليمان: فقلت للصادق ﷺ: فكيف يستفيع الناس بالغائب المستور؟ قال: «كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب» (إكمال الدين: ص ٢٠٧، ح ٢٢).

فمن أين لنا الجزم بأنّه ﷺ لا يتصرف في مصالح العباد الدينية والدنيوية من حيث لا يعرفونه فهو حجة الله على العالمين.

نعم جميع الفوائد التي نصب لأجلها لا تكون حاصلة، وهذا لا يضر؛ لأنّ السبب في ذلك هم العباد بإخافتهم له التي أوجبت استتاره، بل لو فرض محالاً عدم الفائدة في وجوده حال استتاره لم يكن في ذلك قبح بعد أن كان سبب استتاره من خوف الظالمين.

(٢) وذلك في طول زمن الغيبة الصغرى أي من زمان وفات الإمام الحسن العسكري ﷺ، وهي كانت واقعة في سنة ٢٦٠هـ إلى انقضاء عصر نيابة رابع النواب الأربعة، وهو علي بن محمد

إليه فيها^(١)، وهم حملة السنن عنه، وعن آبائه - صلوات الله عليهم - عن الحفظة

➤ السمري، وذلك مصادف لنصف شعبان سنة ثمان وعشرين أو تسع وعشرين وثلاثمئة، وهو زمان انتهى به عصر الغيبة الصغرى، ففي هذه الفترة كان يصدر عن ناحيته المقدسة توقيعات وكان الناس المؤمنين من معتقدي إمامته ينتفعون بتوقيعاته الشريفة ويستضيؤون بنور ولايته، فلا معنى للقول بأنه لم ينتفع الناس منه، فلاحظ.

(١) لقد جاء في كتاب إكمال الدين عن محمد بن عصام الكليني عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري عليه السلام أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علي، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: «..... أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم وأنا حجّة الله عليهم.... والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب وعلى من اتبع الهدى». (انظر إكمال الدين: ص ٤٨٣، ح ٤. والغيبة للشيخ الطوسي: ص ٢٩٠، ح ٢٤٧. والخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي ج ٣: ص ١١١٣. وبحار الأنوار للعلامة المجلسي ج ٥٣: ص ١٨٠. والفصول المهمة للشيخ الحر العاملي ج ١: ص ٥٢٩، ح ٧٩٥، وغيرهم).

فإنّ التوقيع المبارك رواه المشايخ الثلاث الكليني والصدوق والشيخ الطوسي أعلى الله مقامهم الشريف، وأنّ إسحاق بن يعقوب الذي كتب أسأله إلى الإمام عليه السلام هو من مشايخ الشيخ الكليني عليه السلام، واستظهر علماء الرجال أنّه أخ الكليني. وكيف كان فلا مجال للخدشة في سنده بعد اعتماد مثل الكليني عليه وروايته التوقيع الشريف بما تضمنه من المطالب المهمة عنه، ورواه الشيخ الصدوق عليه السلام ثمّ الشيخ الطائفة عليه السلام. فمن المستبعد جداً أن لا يكون الكليني عارفاً بحال مثله من معاصريه وينقل عنه أن يكتب إلى مولانا صاحب الزمان عليه السلام يسأله مثل هذه المسائل التي لا يسأل عنها إلاّ الخواص وعظماء الشيعة، ويأتيه الجواب بخطه الشريف عليه السلام، وفي آخر التوقيع الشريف: «والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب....». فالظاهر أنّ الرجل كان يعرف بالوثاقة والأهلية لمثل هذه المكاتبة، إذن لا ريب في اعتبار سند التوقيع وتمايمته.

وأما دلالته: فإنّ قوله عليه السلام: «أما الحوادث الواقعة» فالظاهر منه هي المشكلات التي تطرأ على المسلمين على نحو العام؛ إذ بمقتضى مناسبة الجواب يعرف أنّ السؤال كان عن مهمة

➤ المسلمين بعد وقوع الغيبة بصورة عامة بأنّه بعد أن لا سبيل لنا في الغيبة إلى الاتصال بك فماذا نفعل في الحوادث الاجتماعية الطارئة علينا؟ وما هو واجبنا؟ وإلى من نرجع في تلك الحوادث والمشكلات؟

فيظهر أنّ السؤال كان عن النائب للإمام عليه السلام في عصر الغيبة الذي لا سبيل للناس إلى الاتصال بالإمام عليه السلام.

والإمام عليه السلام بهذا التوقيع المبارك وبغيره جعل العلماء الذين يعرفون أحاديث أئمة أهل البيت عليه السلام في عصر الغيبة حجة على العباد ومرجعاً لهم في مسائلهم الطارئة عليهم، فكما أنّ المؤمنين الموجودين في زمن حضور الأئمة عليه السلام تمتّ عليهم الحجة، ووضع لهم السبيل في كشف الحيرة والشبهة، ورفع ما يوجب الزلة والضلالة بالسؤال عنهم عليه السلام كذلك المؤمنون الموجودون في زمن الغيبة قد تمتّ عليهم الحجة ووضع لهم السبيل بالرجوع إلى العلماء الأبرار، الناقلين لآثار الأئمة الأطهار، الحاملين لعلومهم، العارفين بأحكام الشريعة وما أخذها على طريق أئمة أهل البيت عليه السلام، وهم العلماء والفقهاء العدول الجامعين للشرائط في الرجوع إليهم، فإنّ الإمام عليه السلام قد نصب بهذا التوقيع وبغيره الفقهاء الجامعين لشرائط المرجعية الدينية نواباً عنه، وألزم شيعته بالرجوع إليهم، وتقليدهم في جميع شؤونهم الدينية والاجتماعية مؤكداً بأنهم حجّتي عليكم وأنا حجة الله، فالإمام عليه السلام لم يرجع الناس إلى الروايات، وإنّما أرجعهم إلى الرواة، أي حملة الروايات والآثار، ولا بدّ أنّه أراد ذوي الفهم والاجتهاد منهم، فقد رسم عليه السلام عبر هذا إلى الفقهاء العظام الذين يعرفون معالم الدين عن طريق أئمة أهل البيت عليه السلام للناس طريقاً يسIRON عليه وهو التقليد.

ونظير ذلك ما ورد عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام حيث قال: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه...» (وسائل الشيعة ج ١٨: ص ٩٤، ب ١٠ من صفات القاضي، ح ٢٠). وبهذا نعرف أنّ المقصود هو بعض فقهاء الشيعة لا كلّهم بحيث يصدق عليه العناوين المذكورة في الحديث.

والمتحصّل من جميع ما مرّ تطابق الحديثين وغيرهما على حجية قول الفقهاء الشيعة وفتاواهم لمقلّديهم في عصر الغيبة الكبرى، وأنّ فتوى العالم الفقيه الجامع لشرائط المرجعية

الثقات، فلم يتركهم سدى، بل جعل لهم من يرجعون إليه فيما يحدث لهم، من أمور دينهم، فرجوعهم إلى من هذه مرتبتهم من باب الضرورة؛ لعدم القدرة على التشرف بخدمة إمامهم، وتعلم أمور دينهم منه، فهم بسبب وجوده المقدس يستعدون من الله سبحانه الخير والرحمة والتوفيق؛ لما يرضيه وبأمره يعلمون، على ما يفتيهم به أله العلم بالسنة من طريقه، وطريق سلفه الماضين، فلم تفهم عامة المصلحة المرتبة على وجوده المقدس (١).

❦ التي جاء ذكر بعضها في الحديث معتبر شرعاً، ويكون حجة على الناس من ناحية الشارع الأقدس، فلاحظ.

(١) وبعبارة أخرى أنّ العمل بالتكليف حسب ما جاء في الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في عصر الغيبة، وفي حال انسداد باب العلم لا يوجب فوت المصلحة بالكلية، أو الوقوع في المفسدة؛ لأنّ الإمام (عليه السلام) قد أمر شيعته في التوقيع الشريف وفي غيره بالرجوع إلى رواة الأحاديث، وفي الحقيقة أنّ هذا الإرجاع طريق إلى العمل بما جاءهم من الروايات عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وبهذا الأمر قد فتح الإمام (عليه السلام) طريقاً لشيعته إلى العلم بالتكليف الذي يكون هذا الطريق غالب المصادفة إلى الواقع؛ لأنّ العمل بمقتضى ما جاء به أئمة الهدى (عليهم السلام) من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عمل بالحجة الشرعية، وذلك لأنّ الله ورسوله قد أمرا باتباع سبيل المعصومين وأئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وهم الذين قد ثبت عصمتهم بالكتاب والسنة، وسوف يأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى، فالعمل بالحجة الشرعية يكون منجزاً ومعزراً وكاشفاً عن الواقع وهو كاف في مقام العمل لتحصيل غرض الشارع الأقدس، وذلك بالبعث نحو الشيء بالإيجاب أو الزجر عنه للفرار عما يترتب عليه مخالفة التكليف الواقعي أو الاعتقادي. إذن أنّ العمل بالروايات الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) يضمن حصول المصلحة الواقعية بالتكليف الذي وصل إلينا بالطريق المذكور المؤدّي إلى غرض الشارع، وكلّ ذلك تسهياً لأمر العبد في إقامة وظائفه والإنبعاث نحو طاعة الله سبحانه التي هي مصلحة العبد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تقدّم أنّ وجود الإمام وإن كان غائباً له منافع كالشمس المستورة بالسحاب لها منافع وفوائد في الكون التي خفي علينا بعضها أو جلها، فإنّ وجود

ثمّ فاتهم بعض المصلحة من جهة الضرورة وهي جهلهم ببعض أمور دينهم من حيث نسيان وخطأ بعض الحملة للسنة، فإنّ غير المعصوم قد يخطئ وينسى، فتفوت الناس مصلحة ما ثبت خطأه فيه ونسيانه^(١)، فأما خطأ أهل مذهب السنّي فعظيم جزيل؛ لما عرفته من تأسيس مذهبهم على المسائل العشر المتقدّمة^(٢)، ومن

❦ الإمام عليّ عليه السلام حجّة من الله، ولولا الحجّة لساخت الأرض بأهلها (سفينة البحار ج ٢: ص ٤٤٥)، فنفس وجود الإمام فيه مصلحة لجميع البشر، بل لجميع الخلائق كما أنّ الشمس تكون كذلك، فلاحظ.

(١) ولا يخفى على الخبير أنّ ما افاده في المقام مبني على الإمكان العقلي، وإلاّ فإنّ احتمال النسيان والخطأ من الراوي يدفع بالأصول العقلانية، ولعلّه لم يوجد في الخارج أصلاً؛ لأنّ الشيعة الإماميّة يأخذون الأحاديث من الثقات المتورّعين، والمقصود بالثقة عندهم من ورد في حقه التوثيق، إمّا بنصّ أحد المعصومين عليه السلام، وإمّا بنصّ أحد الأعلام المتخصصين الماهرين في علم الرجال الذين ثبتت وثاقهم وكان قولهم ورأيهم ممّا يوجب الوثوق بأخبارهم عن وثاقة الأشخاص بالسيرة العقلانية وهم كالبرقي والكشي والصدوق والمفيد والنجاشي والطوسي وغيرهم - رضوان الله تعالى عليهم - وإمّا بدعوى الإجماع على وثاقة الراوي، فإنّ هذه الدعوى تكشف عن توثيق الراوي؛ لأنّه وإن كان إجماعاً منقولاً إلاّ أنّه لا يقصر عن توثيق مدعي الإجماع نفسه، منضمّاً إلى دعوى توثيق أشخاص آخرين، بل أنّ دعوى الإجماع دليل على وثاقة من يعتمد عليه، لأنّ هذه الدعوى تكشف عن توثيق العلماء ممّن يعتمد على توثيقاتهم، وهو كافٍ في إثبات الوثاقة والركون إليهم بالسيرة العقلانية كما لا يخفى على الخبير.

(٢) ولا يخفى على الخبير الباحث أنّ ما ذكره المصنف رحمه الله فيما يروي المسائل التي حكم فيها علماء أهل السنة بأحكام تتعدى حدود كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فهو من باب المثال؛ إذ الباحث لو درس كتبهم لوجد فيها أدلّة كثيرة وشواهد عديدة، على أنّهم تحكموا في دين الله بغير ما رسمه الله ورسوله ﷺ، وذلك لأنّ مصادر التشريع عندهم متعددة، فبالإضافة إلى الكتاب والسنة النبوية يعتبرون سنة الصحابة عموماً في تشريع الأحكام، وكذا سنة

المعلوم كون مذهب اثني عشرية الشيعة قد بني على الحق من أوّل يوم^(١)،

➤ التابعين، ويسمّونهم «علماء الأثر» كالأوزاعي والثوري وحسن البصري وغيرهم، كما أنّهم متفقون على الأخذ باجتهادات أئمة المذاهب الأربعة رغم أنّهم من تابعي التابعين، وكذا يأخذون بسنّة الحكام، ويسمّى عندهم «صوافي الأمراء». ويعتقدون بأنّ الحكام وإن كانوا متسلّطين على الناس بالقوة والقهر فإن الله قد أمرهم على رقاب العباد فيجب لذلك طاعتهم والاختد بسنتهم، وأيضاً يعتبرون القياس والاستحسان وسد باب الذرائع في تشريع الأحكام وسوف يتضح لك بطلان ذلك.

ونحن لا نناقش أهل السنّة في الكتاب والسنّة؛ لأنّهما أمر لا خلاف فيهما وإن كنّا نناقشهم فيمن يجب أن نأخذ السنّة منه، وسوف نتحدث في ذلك بدراسة علمية موضوعية وافية إن شاء الله تعالى، وإنّا نناقشهم في المصادر الأخرى التي أضافوها من عندهم، وسيتبين لك ذلك من خلال البحث من أنّه لا دليل على الأمور المذكورة كمصدر شرعي كالكتاب والسنّة النبوية، بل عدم اعتبارها؛ لأنّها لا تفيد العلم، بل أقصى ما يتوقعونه الظن، وأنّ الظن لا يغني من الحق شيئاً (سورة يونس: ٣٦). بل وفي بعضها ورد النهي الصريح عن الأخذ به كالمقياس، وسوف نتحدث عنه ونثبت بطلانه إن شاء الله تعالى.

والنتيجة: أنّ اعتماد أهل السنّة على هذه المصادر في تشريع الأحكام اعتماد على غير ما أذن الله ورسوله، ويؤدي ذلك إلى البدعة والضلال، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿قل الله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ (سورة يونس: ٥٩). فإنّ عملهم بهذه الأمور المذكورة كمصدر التشريع له صورتان لا ثالث لهما، فإنّما أن يكون بإذن الله تعالى، وإنّما أن يكون افتراء على الله. ولما ثبت أنّه لا دليل على اعتبار هذه الأمور من الكتاب والسنّة الشريفة الصحيحة، فيكون احتمال الأوّل منتفياً، فلم يبق إلّا الثاني، وهو الافتراء على الله، فلاحظ.

(١) وذلك لأنّ اعتقاد الشيعة مبني على الإيمان بالله ورسوله، ولا يخفى أنّ الإيمان الحقيقي مركّب من أمرين: أحدهما: الاعتقاد الصحيح الذي يكون مبنياً على أصول وقواعد قويّة، والثاني: العمل بما أمر به الله ورسوله، ويستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ (سورة الحجرات: ١٤). فإنّ الله تعالى قد بيّن في هذه الآية الكريمة أنّ الإيمان عبارة عن القول بالشهادتين والاعتقاد القلبي والعمل، فالشيعة الإماميّة

كانوا يعرفون منذ عهد النبي ﷺ بمولاتهم لأنّهم أهل البيت ﷺ وعملهم يهذين الركنين الأساسيين، فهم من أوّل الأمر كانوا مصدقين بالله وبرسوله ومطيعين لأوامرهما وأوامر أوليائه الأئمة الهداة ﷺ، فإنّهم كانوا معروفين باعتقادهم من أوّل الأمر بإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ بعد النبي ﷺ مباشرة ثمّ ابنه الحسن ﷺ ثمّ ابنه الحسين ﷺ ثمّ التسعة المعصومين من ذرية الحسين ﷺ، وذلك لأنّ النبي ﷺ قد نصّ على هؤلاء في العديد من المرات تصريحاً وتلميحاً وذكرهم بأسمائهم في بعض الروايات التي أخرجها علماء الفريقين، وما جاء في المصادر السيّئة هو ما أخرجه الحموي في كتابه فرائد السمطين بسنده عن مجاهد عن ابن عباس في حديث طويل، أنّ النبي ﷺ ذكر فيه الأئمة من بعده بأسمائهم موضحاً بأنّ أولهم الإمام علي بن أبي طالب ﷺ وآخرهم الإمام المهدي ﷺ (انظر فرائد السمطين ج ٢: ص ١٣٢، ح ٤٢١). وكما أخرجه القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة (ج ٣: ص ٢٧٩) وغيرهما. ومن الشيعة الإمامية، فإنّ الأخبار التي جاءت عن أهل البيت ﷺ ممّا لا تعد ولا تُحصى، فالشيعة على مرّ العصور منذ عهد النبي ﷺ يتعبدون بالنصوص القرآنية والنبوية الشريفة ويرفضون الاجتهاد في مقابل النصّ، ولذلك رفضوا بيعة الخلفاء الثلاثة الذين أولدتهم السقيفة تبعاً للنصوص الواردة في الشريعة المقدسة من الكتاب والسنة الشريفة، فهم يعتقدون بإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، كما أنّهم رفضوا خلافة جميع الخلفاء الذين تحكموا بمصير الأمة عبر القرون من حكام بني أمية وبني العباس وأتباعهم جميعاً وبقوا ثابتين على العهد الذي أبرموه مع رسول الله ﷺ ولم يبدّلوا تبديلاً.

وقد ثبت في التاريخ بوثائق علمية ثابتة أنّ الشيعة كانوا يُسمّون بعنوان الشيعة أو شيعة أهل البيت حتى في زمان النبي ﷺ وما بعده لانقطاعهم إلى أهل البيت ﷺ ورفضهم المخالفين لهذه المدرسة، ولذلك ترى أنّ أبي حاتم السجستاني يقول في الجزء الثالث من كتابه الزينة على ما نقل عنه صاحب الروضات: إنّ لفظ الشيعة كان على عهد رسول الله ﷺ لقب أربعة من الصحابة: سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار (انظر روضات الجنات ج ١: ص ٣٢٣ نقلاً عن كتاب الزينة).

ومسائله ما بين ما هو ضروري من حيث حصول اليقين به لذويه من نصوص الفرقان العظيم، والسنة المتظافرة^(١)، فصار اليقين ناشئاً من الضرورة المستفادة

❦ ويقول ابن منظور في لسان العرب في باب الشين: الشيعة أتباع الرجل وأنصاره جمعها شيع وأشياع. - إلى أن قال: - قد غلب هذا الاسم على من يتولّى علياً وأهل بيته - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - حتى صار لهم اسماً خاصاً... إلى غير ذلك، ولا تزال بقوا ثابتين على الحقّ علماً وعملاً، جيلاً بعد جيل، وغالبيتهم بالحجة القاطعة بما جاءهم من البيان في كتاب الله العزيز وسنة رسول الله ﷺ وأهل بيته المعصومين عليهم السلام بالبراهين الجليلة والأدلة الواضحة والحجج القطعية نقلية كانت أو عقلية، وتلك نعمة من الله، فإنه تعالى يؤتي فضله لمن يشاء من عباده والله واسع عليم.

(١) لا شك أنّ مصدر التشريع عند الشيعة الإمامية اثنان لا ثالث لهما: أحدهما: كتاب الله، وثانيهما: سنة رسول الله ﷺ ومن يتلوهم من المعصومين عليهم السلام، فإنّ المعصوم من آل البيت عليهم السلام يجري قوله مجرى قول النبي ﷺ من جهة كونه حجة على العباد وواجب الاتباع، فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة باصطلاحهم: قول المعصوم أو فعله أو تقريره.

وسياتي الوجه في ذلك مفصلاً في محله إن شاء الله تعالى، وملخصه أنّ الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي ﷺ والمحدثين عنه ليكون قولهم حجة من جهة أنّهم ثقة في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من قبل الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لتبليغ الدين من طريق الإلهام مثل النبي ﷺ الذي كان يبلغ الدين عن طريق الوحي، فإنهم عليهم السلام أيضاً يبلغون الدين ولكن عن طريق التلقي من رسول الله ﷺ، كما قال مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: علّمني رسول الله ﷺ ألف باب من العلم يفتح لي من كلّ باب ألف باب (انظر الخصال للشيخ الصدوق: ص ٦٤٥، ح ٣٠. وبحار الأنوار ج ٤٠: ص ١٤٤، ح ٥٠ وينايع المودة ج ١: ص ٢٢٢، ح ٤٣). وعليه فليس بيانهم لمسائل الإسلام من نوع رواة السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم عليهم السلام عند الشيعة الإمامية حجة كقول النبي ﷺ. وعليه فإنّ مصدر التشريع عند الشيعة الإمامية اثنان:

من هذين البرهانين^(١)، وما بين ما هو متفق عليه بين أهل العلم منهم، والمتفق عليه حق ليس فيه ريب^(٢)، وما بين ما هو مختلف فيه من حيث معارضة بعض

أحدهما: كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو المصدر الأساسي للفكر الإسلامي وثقل الله الأكبر، كما جاء في حديث الثقلين المتواتر لدى الفريقين

ثانيهما: سنّة المعصومين عليهم السلام كما تقدم بيانه.

نعم وتجد هذه الظاهرة هي السائدة عند الشيعة قديماً وحديثاً، وحجّة هذين المصدرين واضح ظاهر من الضروريات، وأنّ الحجّة تؤدي إلى العلم، فعمل الشيعة في جميع أمورهم الدينية بالعلم، وذلك لأنّ العمل بالحجّة يفيد العلم أو الاطمئنان القائم مقام العلم، وسيتضح لك ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) فهما حجّتان شرعيتان اعتبرهما الشارع الأقدس دليلاً وطريقاً لأحكامه، وكلّ حجّة شرعية لا بدّ وأن تنتهي إلى العلم الضروري أو ما يقوم مقامه؛ إذ لو لم تكن كذلك لاحتمل معها العقاب؛ لأنّ لازمه رفع اليد عن الامتثال القطعي، فترك الامتثال القطعي موجب لاحتمال العقاب، والعقل مستقل بدفعه، فالحجّة الشرعية هي الحق، ومعناها صحّة احتجاج المولى على عبده وصحّة احتجاج العبد على مولاه، فالشارع الأقدس قد جعل القرآن وسنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وما يلحق بها من سنّة المعصومين عليهم السلام دليلاً وطريقاً وحجّة لأحكامه، فإذا قام دليل من الكتاب أو السنّة فيحصل لنا العلم والقطع بمشروعية ذلك لا محالة، وهذا العلم والقطع عقلي كاشف بنفسه عن الواقع، وليس وراء انكشاف الواقع شيء ينتظره الإنسان، فإذا انكشف الواقع لا بدّ من الأخذ به، وهذا هو الحق، وماذا بعد الحق إلّا الضلال.

(٢) وذلك لأنّ اتفاق جميع الفقهاء يكشف كشفاً قطعياً عن قول المعصوم، وهذه نقطة خلاف جوهرية في الإجماع بين الشيعة وأهل السنّة، فينبغي أن يلمس الحقّ فيها، فإنّ لها كلّ الأثر في تقييم الإجماع أثر حجّيته، فاعتبار اتفاق الفقهاء عند الشيعة من جهة كشفه عن قول المعصوم عليه السلام، وهذا يرشدنا إلى أنّ الإجماع ليس في حدّ نفسه حجّة ودليل شرعي في مقابل الكتاب والسنّة، بل أنّ حجّيته من جهة وجود قول المعصوم بين المجمعين، فالحجّة قد لا المعصوم لا الاحماء والاتفاقة، فلاحظ.

أخبار أهل البيت عليه السلام لبعض^(١)، إمّا من جهة خطأ بعض النقلة^(٢)،

(١) لا يخفى على الخبير أنّ حقيقة التعارض عبارة عن تكاذب الدليلين على وجه يمتنع اجتماع صدق كلّ منهما مع صدق الآخر، والتكاذب بين الدليلين قد يكون في جميع جهات مدلولهما ونواحي الدلالة فيهما، وقد يكون في بعض النواحي على وجه لا يصحّ فرض بقاء حجّية كلّ منهما مع فرض بقاء حجّية الآخر، ولا يصحّ العمل بهما معاً. وأيضاً أنّ التكاذب بين الدليلين قد يكون في مدلولهما المطابقي، وقد يكون في مدلولهما التضمني، وقد يكون في مدلولهما الالتزامي، والجامع في ذلك أن يؤديا إلى ما لا يمكن تشريع كلّ منهما مع فرض تشريع الآخر.

فالتعارض وصف للدليلين بما هما دليلان على أمرين متنافيين لا يجتمعان، وأنّ امتناع صدق الدليلين معاً وتكاذبهما إنّما ينشأ من تنافي المدلولين، وأنّ امتناع مدلوليهما في وعاء واحد إمّا أن يكون من ناحية التكوين أو من ناحية التشريع، أي أنّ مرجعها إمّا إلى التناقض، وإمّا إلى التضاد أو غير ذلك، فالضابط في باب التعارض هو تكاذب الدليلين على وجه يمتنع صدق أحدهما مع الآخر.

ثمّ إنّ التعارض بين الدليلين إنّما يتحقق إذا كان كلّ منهما واجداً لشرائط الحجّية، بمعنى أنّ كلّاً منهما لو خلّي ونفسه ولم يحصل ما يعارضه لكان حجّة وواجب العمل به، والسرّ في ذلك واضح؛ لأنّه لو كان أحدهما غير واجد لشرائط الحجّية في نفسه لا يصلح أن يكون مكذباً لما هو حجّة، وإن كان منافياً له في مدلوله فلا يكون معارضاً له؛ إذ لا إثبات فيما هو غير حجة، كما لا تعارض بين اللاحتين.

وخلاصة ما أفاده المصنف عليه السلام في المقام هو أنّ منشأ اختلاف أهل العلم من الشيعة الاثني عشرية في بعض المجالات من الأحكام الشرعية وغيرها هو تعارض النصوص الواردة عن المعصومين عليهم السلام دون أن يكون فيها ما يفقد قيمتها التشريعية؛ لأنّ هناك قواعد وضوابط خاصّة لحالة التعارض التي وصلت إلينا من المعصومين وهي المذكورة في علم الأصول، وقد نقحها الأصوليون من علمائنا وذكروا كيفية العمل بالأدلة المتعارضة عند تعادلها وترجيحها بقياسها بالتزاحم والحكومة والورود وغيرها، فراجع.

(٢) إنّ من جملة ما يكون سبباً في نشوء التعارض بين النصوص هو خطأ الراوي واشتباهه في

وإمّا من جهة نسيان بعضهم^(١)، وإمّا من جهة التقية^(٢)، فقد فاتهم للضرورة مصلحة

➤ النقل، وذلك لتصرف بعض الرواة في ألفاظ الرواية والنصّ ونقلهم للحديث بالمعنى غير محافظين على ما تلقّوه من الأئمة المعصومين عليهم السلام، ومن الطبيعي أن يقع عندئذ في دلالة النصّ أو مدلوله شيء من التغيير، بحيث أنّ التغيير في مرتبة دلالة النصّ ودرجة صراحتها، يتغيّر مدلوله بشكل كليّ، وذلك نتيجة غفلة الراوي أو جهله في مقام التصرف، فينشأ على أساس ذلك التعارض، أو تستحكم المعارضة بسبب التغيير الحاصل، بحيث لولاه لكان من الممكن الجمع بين النصوص، وحل المعارضة بأحد أنحاء الجمع العرفي. وعليه فإنّ التغيير والتصرّف في ألفاظ المعصوم عليه السلام يتأثر في النصّ بمدى قدرة الراوي على ضبط تمام المعنى ونقله من دون تصرّف فيه إلّا بما يحل له من النقل بالمعنى، وذلك يعرف بالقواعد الموجودة عند العقلاء ويتضمن لبيانها علم الأصول في باب التعارض التي تعطي المجتهد ميزاناً كلياً للعمل بالأخبار المتعارضة وكيفية الاستدلال بها لعملية الاستنباط، فلاحظ.

(١) فإنّ النسيان ضد الذكر، وهو نوع من الغفلة، وأنّه من عوامل نشوء التعارض بين الروايات أيضاً، فإنّ الراوي قد ينسى من قول المعصوم جملة كاملة أو لفظة مؤثرة في المعنى، فيوجب التعارض بين ما نقله عن المعصوم وبين ما ورد عن طريق غيره من الرواة، أو كان هناك قرينة في كلام الإمام عليه السلام وضاع عن الراوي فسكوت الراوي عن نقل القرينة شهادة سلبية منه على عدم وجودها حين صدور النص، فالتمسك بظهور الحديث تمسك بالحجّة بضميمة أصالة عدم القرينة، ينشأ التنافي بين هذا النصّ وغيره من النصوص المتكفّلة لبيان نفس الحكم الشرعي.

(٢) لا شك أنّ التقية لها دور مهم في نشوء التعارض بين الروايات، فلقد عاش أكثر أئمة أهل البيت عليهم السلام ظروفاً عصيبة فرضت عليهم التقية في القول والسلوك، ولا نريد هنا شرح الأسباب التاريخية التي دعت الأئمة عليهم السلام إلى الاتقاء في أحاديثهم أو التحفظ في حياتهم العملية، فإنّ الحديث عن ذلك موكول إلى مجال آخر، ولكنه ينبغي أن نشير إلى أنّ التقية التي كان يستعملها الأئمة عليهم السلام هي ما كانت تقية من حكام بني أمية وبني العباس فحسب، بل كانوا يواجهون ظروفاً اضطرّتهم إلى أن يتقوا أيضاً من المسلمين والرأي العام، فلم يصدر منهم ما يتحدى معتقدات العامة ويخالف متركزاتهم وموروثاتهم الدينية التي كانت في ظل

➤ الأوضاع الحاكمة آنذاك، فإنّ المتتبع لو درس حياة أئمة أهل البيت عليهم السلام يجد بوضوح أنّهم كانوا حريصين على حفظ حياة المؤمنين وحقق دمائهم عوضاً عن المقاومة والجهد وإنّ كلّهم ذلك التنازلات والتحفظات؛ لكي يستطيعوا بذلك أداء دورهم الصحيح، وتمثيل تقّتهم التشريعي والمرجعي الذي تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأمة، فكانوا يحفظون بالتقّة حياتهم وحياة أصحابهم المخلصين وما يرجع إلى مصالح الإسلام بحسب الواقع، فكانوا مصرين على كسب الثقة والاعتراف لهم بالمكانة العلمية والدينية المرقومة من الفئات والمذاهب التي نشأت داخل الأمة الإسلامية وإنّ كلّهم ذلك بعض التحفظات، وهذا هو السبب في ما يلاحظ في أحاديثهم من الاعتراف في كثير من الأحيان بالمذاهب الأخرى وفتاوى علمائها، فيعددون أنّ فتوى أهل العراق كذا، وفتوى أهل المدينة كذا، وهكذا، رغم أنّهم لا يرون صحتّها، ولكنهم يقصدون من وراء ذلك عدم تحدي تلك المذاهب التي راجت وشاعت بين فئات من الأمة يعتد بها، في الوقت الذي يسجلون فيه خطأها ومخالفتها مع ما هم أدري وأعرف من غيرهم به.

وهكذا نستطيع أن نفسر ظاهرة التقية في أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام بما يتضح معه السبب لشيوعها بين الروايات الصادرة عنهم عليهم السلام، مع أنّ أكثرها متكفل لمسائل فقهية بعيدة عن شؤون الخلافة الإسلامية وما يرتبط بالخلفاء آنذاك.

وقد بلغ أمر الأئمة عليهم السلام في التقية بصورة أكد حتى أن جعلوا مخالفة العامة مقياساً لترجيح إحدى الروايتين المتعارضتين الصادرتين عنهما على الأخرى، فإنّ الأخبار الآمرة بطرح خبر الموافق لهم أو العمل على خلاف فتاواهم ظاهرة في عدم صدور الموافق لهم إلّا تقية، وأنّ الحقّ في خلافه.

ثمّ إنّ الأئمة عليهم السلام حاولوا من توضيح ظروف التقية أمام الأمة التي قد كانوا يواجهونها لأصحابهم ورواة أحاديثهم الموثّقين، لكي لا يرتابوا في أمرهم حينما تصلهم عن أحد من الأئمة عليهم السلام أحاديث مختلفة مغايرة مع ما هو معروف من مذهب أهل البيت عليهم السلام وفقههم مثل ما ورد في بعض النصوص: منها: ما رواه أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت؟ فقال: «فيما يجهر فيه بالقراءة»، قال: فقلت له: إنّي سألت أباك عن ذلك فقال: في الخمس

﴿كلّها؟ فقال عليه السلام:﴾ «رحم الله أبي أن أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق، ثم أتوني شكاكاً فأفتيتهم بالتيّة». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٨٩٧، ب ١ من القنوت، ح ١٠).
ومنها: ما رواه أبو عمرو الكناني، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «يا أبا عمرو أرايت لو حدثتك بحديث أو أفتيتك بفتيا ثمّ جئني بعد ذلك فسألني عنه فأخبرتك بخلاف ذلك بأتهما كنت تأخذ؟» قلت: بأحدثهما وأدع الآخر، فقال: قد أصبت يا أبا عمرو، أبي الله إلا أن يعبد سراً، أما والله لأن فعلتم ذلك أنّه لخير لي ولكم، وأبي الله عز وجل لنا ولكم في دينه إلاّ التقيّة». (الكافي ج ٢: ص ٢١٨، ح ٧ باب التقيّة. ووسائل الشيعة ج ١٨: ٧٩، ب ٩ من صفات القاضي، ح ١٧).

ومنها: ما رواه أبو عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي: «يا زياد ما تقول لو أفتينا رجلاً من يتولانا بشيء من التقيّة؟» قال: أعلم جعلت فداك، قال: «إن أخذ به فهو خير له وأعظمهم أجراً». وقال وفي رواية أخرى: «إن أخذ به أجز، وإن تركه أثم» (وسائل الشيعة ج ١٨: ص ٧٦، ب ٩ من صفات القاضي، ح ٢). إلى غير ذلك من الروايات الواردة عنهم عليه السلام في المقام.

بل نجد في بعض الروايات أكثر من ذلك، حيث يلاحظ أنّهم لا يقتصرون في تطبيق مبدأ التقيّة على أنفسهم، بل يأمرّون الأصحاب بالتمسك به أيضاً في أقوالهم وسلوكهم، فمما ورد في هذا المقام ما رواه أبو نصر البزنطي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام في القنوت: «إن شئت فافقت، وإن شئت فلا تقنت». قال أبو الحسن عليه السلام: «وإذا كانت التقيّة فلا تقنت، وأنا أتقلد هذا». (وسائل الشيعة ج ٤: ص ٩٠١، ب ٤ من القنوت، ح ١).

وما رواه عبدالله بن زرارّة قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «اقرأ متي على والدك السلام وقل: إنّما أعيبك دفاعاً متي عنك، فإنّ الناس والعدو يسارعون إلى كلّ من قرّبناه وحمدناه مكانه بإدخال الأذى فيمن نحبه ونقرّبه» إلى أن قال: «وعليك بالصلاة الست والأربعين، عليك بالحجّ أن تهل بالإفراد، وتتوي الفسخ إذا قدمت مكة فظفت وسعيت فسخت ما أهملت به وقلبت الحج عمرة» إلى أن قال: «هذا الذي أتاك به أبو بصير من صلاه إحدى وخمسين والإهلال بالتمتع بالعمرة إلى الحج، وما أمرنا به من أن يهل بالتمتع، فلذلك عندنا

العلم بالقسم الثالث^(١)، وليس ذلك بضرر موجب لذهاب دين الحق من أصله، بل هذه المسائل المختلف فيها من الفرعيات التي حالها حال حلية الميتة، والدم ولحم الخنزير عند الضرورة^(٢).

☞ معان وتصاريف لذلك وما تسعنا وتسعكم، ولا يخالف شيء من ذلك الحق ولا يضاده، والحمد لله رب العالمين». (وسائل الشيعة ج ٨: ص ١٨٥، ب ٥ من أقسام الحج، ح ١١). وما رواه معاذ بن مسلم النحوي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «بلغني أنك تقعد في الجامع فتفتي الناس؟» قلت: نعم وأردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج إني أقعد في المسجد فيجيء الرجل فيسألني عن الشيء فإذا عرفته بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلونه ويجيء الرجل أعرفه بمودتكم وحبكم فأخبره بما جاء منكم، ويجيء الرجل لا أعرفه ولا أدري من هو فأقول: جاء عن فلان كذا وجاء عن فلان كذا فأدخل قولكم فيما بين ذلك، فقال عليه السلام: «اصنع كذا فإنني كذا أصنع». (وسائل الشيعة ج ١٨: ص ١٠٨، ب ١١ من صفات القاضي، ح ٣٦).

فيتضح ممّا ذكرناه من الروايات أنّ تقيّة أئمة أهل البيت عليهم السلام لم تكن تحفظاً من الحكام فحسب، بل كانت مراعاة للناس والمذاهب المختلفة التي راجت عندهم أيضاً، فلاحظ.

(١) فما اختلف فيه الإماميّة من الأحكام في حال الانسداد لا يضرّ بهم في العمل بالحجّة الشرعية؛ لأنّ العمل بالدليل الشرعي الذي قام على اعتباره حجّة شرعية من ناحية الشارع الأقدس عمل بما جاء به الشارع الأقدس؛ إذ أنّ الشارع الأقدس قد فتح للمكلّفين هذا الطريق العلمي الذي يؤدي إلى ما هو وظيفة العبد. وبعبارة أخرى: أنّه وإن كان باب العلم منسداً إلّا أنّ باب الطريق العلمية للوصول إلى الحجّة الشرعية مفتوحة، فلاحظ.

(٢) فإنّ الشارع الأقدس قد رخص عند الضرورة وهي بمعنى شدة الحاجة إليه وجعل توسعة في الأمور دفعاً للحرّج وصيانة لحفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النظام، وفي المقام أنّه حجّية الأمارات الشرعية طريقاً تعدياً للوصول إلى الواقع، فيكون مشروعاً وإن كان من باب الاضطرار؛ لأنّ باب العلم وإن كان منسداً إلّا أنّ باب العلمي مفتوحة؛ لأنّ الأدلة الشرعية الموثوقة بها والأمارات الشرعية التي بين أيدينا قد اعتبرها الشارع الأقدس وهي بحمد الله وافرة بمعظم الأحكام الشريعة، فلاحظ.

ورابعها: أنّ ما زعمه في حقّ اثني عشرية الشيعة من رجوعهم إلى طاعة من هو ظلوم أو كفور من عجائب بهتان، فإنّ مباني مذهبهم مناقضة لهذه النسبة إليهم^(١).

وهذه صحفهم وفتاويهم تشهد بهتان هذه النسبة إليهم^(٢)، بل هم مصرّحون

(١) لا يخفى على الخبير أنّ الشيعة الإمامية يعرفون بولائهم لأئمة أهل البيت عليهم السلام والبراءة من أعدائهم، وبذلك امتازوا عن جميع الفرق الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله؛ لأنّهم لم يدخلوا تحت طاعة الحكّام الظلمة، ولذلك سمّوهم روافض، أي أنّهم رفضوا حكومة الحكّام الجائرة بعد النبي صلى الله عليه وآله ولم يخرجوا عن طاعة أئمة الهداة من أهل بيت النبي - صلوات الله عليهم - استناداً بما جاءهم من الأدلّة كحديث الثقلين وغيره، فإنّ حديث الثقلين متواتر في جميع طبقاته، ومدلوله انحصار التمسك بالكتاب والعترة الطاهرة بعد النبي صلى الله عليه وآله. ومن المعلوم أنّ لازم ذلك هو الإعراض عن بيعة جميع الحكّام والملوك بعد النبي صلى الله عليه وآله من الخلفاء وغيرهم عدا العترة الطاهرة من الأئمة الذين عيّنهم النبي صلى الله عليه وآله، ونصّ عليهم بأنّهم خلفاءه من بعده، وأنّ عددهم اثنا عشر، فالشيعة الإمامية بقوا ثابتين على ما جاءهم من النصوص، والدليل عن المصدرين التشريعيين أعنى الكتاب والسنة النبوية الصحيحة - والتزموا بذلك من الصدر الأوّل إلى يومنا هذا واستمسكوا بهما، ومن استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم.

(٢) قال العلامة الحلّي في كتابه تذكرة الفقهاء (ج ١٢: ص ١٤٣): مسألة: تحرم معونة الظالمين، قال ابن أبي يعفور: كنت عند الصادق عليه السلام إذ دخل عليه رجل من أصحابنا، فقال له: أصلحك الله أنّه ربّما أصاب الرجل منا الضيق أو الشدة فيدعي إلى البناء يبنيه، أو نهـر يكرهه، أو المسناة يصلحها، فما تقول في ذلك؟ فقال الصادق عليه السلام: «ما أحبّ أنّي عقدت لهم عقدة أو وكيت لهم وكاء، وأنّ لي ما بين لا بينها لا ولا مدة بقلـم، وأنّ أعوان الظلمة يوم القيامة في نار حتى يحكم الله بين العباد».

وقال أيضاً: مسألة معونة الظالمين إنّما يحرم حرام بلا خلاف، روى ابن بابوية عن الحسن بن زيد عن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إلّا من علق

في صحفهم وفتاويهم بحرمة القدوة في الصلاة بالفاسق، فمن صلى خلفه عالماً بفسقه فصلاته باطلة^(١)، فمن هذه حالهم كيف يدخلون تحت إمامة الظالم^(٢).

☞ سوطاً بين يدي سلطان جائر جعل الله ذلك السوط يوم القيامة ثعباناً من نار طوله سبعون ذراعاً يسلمه الله عليه في نار جهنم ويؤس المصير». (منتهى المطلب ج ٢: ص ١٠١٣).

وقال المحقق النراقي في مستند الشيعة (ج ١٤: ص ١٥٢) وفي القسم المكاسب المحرمة: معونة الظالمين في ظلمهم، بل في مطلق الحرام، قال الله سبحانه: ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ وقال تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا﴾ والركون المحرّم هو الميل القليل، فكيف بالإعانة؟! وفي حسنة أبي بصير: عن أعمالهم، فقال: «لا، ولا مدة بقلم وإن أحدكم لا يصيب من دنياهم شيئاً إلا أصابوا من دينه مثله». وموثقة يونس: لا تعنهم على بناء مسجد. وموثقة عمار عن أعمال السلطان يخرج فيه الرجل، قال: «لا، إلا أن لا يقدر على شيء يأكل، ولا يشرب ولا يقدر على حيلة». وفي رواية عذافر: «ما حالك إذا نودي بك في أعوان الظلمة». إلى غير ذلك مما جاء في كتبهم من حرمة معونة الظالمين، فراجع.

(١) اتفق علماء الإمامية على بطلان الصلاة جماعة خلف الإمام الفاسق قال صاحب الجواهر: فلا يجوز الائتمار بالفاسق إجماعاً محصلاً ومنقولاً، مستفيضاً متواتراً كالنصوص... (الجواهر ج ١٣: ص ٢٧٥). وحكى الشيخ الطوسي عن السيد المرتضى بأن أبا عبد الله البصري (من علماء أهل السنة) كان موافقاً في ذلك مع الشيعة وكان يحتج في ذلك بإجماع أهل البيت عليهم السلام، وكان يقول: إن إجماعهم حجة (الخلاف ج ١: ص ٥٦٠).

وقال العلامة الحلي: العدالة شرط في الإمام، فلا تصح خلف الفاسق وإن كان معتقداً للحق عند علمائنا أجمع... (تذكرة الفقهاء ج ٤: ص ٢٨٠). وقال في كتابه نهاية الأحكام: العدالة شرط في الإمام، فلا تصح خلف الفاسق وإن اعتقد الحق عند جميع علمائنا؛ لقوله تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا﴾ (سورة هود: ١١٣)، والفاسق ظالم. (نهاية الأحكام ج ٢: ص ١٤٠).

وقال الشيخ الأنصاري: لا خلاف نصاً وفتوى في عدم صحة الائتمار بالفاسق، ونقل الإجماع عليه مستفيض، ولا إشكال في عدم انعقاد الجماعة مع علم المأموم بفسق الإمام...

☞ (كتاب الصلاة للشيخ الانصاري ج ٢: ص ٥٣٦). إلى غير ذلك من كلماتهم الدالة على اتفاقهم في أنّ الصلاة خلف الفاسق لا تجوز، ودليلهم الذي أجمعوا لأجله هو النصوص القرآنية والروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام (راجع وسائل الشيعة ج ٥: ص ٣٩٢، ب ١١ من صلاة الجماعة. وب ١٢ من صلاة الجماعة). وملخص الكلام في المقام أنّه يدلّ على اشتراط صحّة صلاة الجماعة بعدالة الإمام الإجماعات المنقولة وعدم الخلاف بين علماء الشيعة الإمامية التي أشار إليها الماتن، فلاحظ.

(٢) إنّ من أهم مسائل الإسلام هي مسألة القيادة والقيادة الحقيقية، هي القيادة الالهية الربانية المقابلة للسلطنة والحكومة الجائرة الظالمة، فالقيادة الربانية تمتلك كلّ مقومات القيادة الالهية وتتمثل فيها السيرة النبوية المتصلة بعالم الوحي، وقد أكد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوصية المعروفة مراراً وكراراً، على أنّ القيادة الدينية للأمة الإسلامية منحصرة في القرآن والعترة الطاهرة وعدم افتراقهما أبداً، وبهذا الاقتران أكد صلى الله عليه وآله وسلم على تلازم القرآن وعترة الطاهرة والإسلام والإمامة والدين والقيادة تلازماً وثيقاً بحيث يتعذر انفصالهما. ومتى انفصل القرآن عن العترة فقد تجرّد عن مفهومه الحقيقي، ومتى انفصل الإسلام عن الإمامة فكأنّه انفصل عن نفسه، فالدين بلا قيادة دينية كالدين بلا دين.

وإنّ أخطر مؤامرة حدثت في التاريخ الإسلامي التي استهدفت الإسلام والمسلمين، بل استهدفت البشرية كلّها هي مؤامرة فصل القيادة الربانية عن الإسلام والقرآن بالفعل هي مؤامرة السقيفة وجملتها قضاياها التي غيرت مجرى التاريخ، كما اعتبرت أول نزاع حدث بين المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الإمامة وقيادة الأمة.

والحقيقة أنّ القيادة الصحيحة المشروعة هي القيادة الالهية وهي الخلافة الالهية المنصوصة عليها من الله تعالى في كتابه العزيز ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتبركة من أقواله وأفعاله وسننه.

وأما الحكام الجائرون فهم سلاطين وملوك حكموا في الناس بغير حق ومنعوا الناس من نعمة العدالة وقانون الحق من القيادة الالهية وكانوا يفرضون إرادتهم بإراقة الدماء والتجاوز على حقوق الآخرين واضطهاد الشعب، والمقصود بهؤلاء هم الذين لم ينص عليهم الله ولا

نعم هم في زمان إمامة الظلمة يحفظون الثغور، ويجاهدون الكفرة، من باب تشييد الدين دون إطاعة الظالمين^(١)، فالسنّي لم ينصفهم، بل بهتهم في هذه النسبة

➤ رسوله في مشروعية قيادتهم وحكومتهم، وهم المتسلّطون على الناس بعد وفاة النبي ﷺ وان أصدق شاهد على ما ذكر هي حكومة بني أمية فقد قام يزيد بن معاوية لتثبيت حكومته وقدرته بقتل الإمام الحسين عليه السلام ربحانة رسول الله ﷺ، وأحدث فاجعة كربلاء بذلك الوضع المرزئ، فالناس كانوا يسكتون خوفاً من القتل، وكانوا لا ينطقون بحديث عن السلطة الحاكمة تقيّة إلا بعض الحركات السياسية التي استعملها بعض الثوار، فكانت السلطة الحاكمة الدائمة تقضي عليهم بكلّ قسوة فتجد أنّ الحكومة الإسلامية لم تصل بيد الأئمة المعصومين عليه السلام إلا مدة قليلة من حكومة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبعده أيام قليلة للإمام الحسن عليه السلام، وإلى الآن الناس تنتظر تلك الحكومة العادلة الالهية من المعصومين عليه السلام، ومع ذلك كلّ أنّ الحكومة لابدّ منها في كلّ مجتمع كما قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: إنّهُ لابدّ للناس من أمير برّ أو فاجر (نهج البلاغة: الخطبة رقم ٤٠). ومنه نفهم بأنّ الشارع الأقدس لا يرضى باختلال النظام في المجتمع وإن كان على رأس الحكومة من أفسق الفساق، وعليه فمع عدم التمكن من الحكومة العادلة الواجدة لشرائط القيادة الالهية فيجب رعاية الأهم فالأهم من إجراء أمور الناس التي هي من موارد التزاحم فيحتاج في إجرائها إلى القوّة وحسن التدبير.

ومن الواضح لدى الخبير أنّ عدم إيجاد الاختلال في النظام لا يعدّ دخولاً تحت السلطة والحكومة الظالمة، وإنّما السكوت عن تلك السلطة يكون تقيّة، والناس في تلك الحالة ينتظرون تلك الحكومة العادلة الالهية التي ستستقر على الأرض ويمهدون لذلك اليوم أنفسهم من أعمالهم الصالحة وتطهير الأجواء من الظلم وجميع القبائح وتمهيد أرضية إقامة تلك المجتمع الصالح المنشود تدريجاً، كما أنّ الحكومة الصالحة تسعد فاسده تدريجاً، فهذه نظرية الشيعة في الحكومة على نحو اختصار، فللباحث أن يراجع الكتب الفقهية من فقهاء الإماميّة في هذا المجال.

(١) وتوضيحه أنّ المكلف حينئذٍ يتوجه إليه تكليفان الزاميان: أحدهما: حرمة إعانة الظالمين، والآخر: وجوب حفظ بيضة الإسلام. ومن المعلوم أنّ وجوب حفظ بيضة الإسلام أقوى

إليهم، ترويجاً لتشنيعه عليهم بالتناقض الذي قد بهتهم به، فالناظر إلى مباني مذهبهم يعلم يقيناً بتنزهم عما رماهم السُّنيّ به من البهتان^(١).

وخامسها: أنّ ما زعمه من المخاطبة مع العالم الشيعي من بين مفترياته، فإنّ

❦ ملاكاً من حرمة إعانة الظالمين، فيقدم الأهم منهما ملاكاً كما هو القاعدة في باب التراحم، وقد ثبت بالأدلة الشرعية القطعية أنّه أكبر منزلة عند الشارع وأشدّ تأكيداً في مقام الامتثال، فيكون أولى بالتقديم في مقام المزاحمة، فلاحظ.

(١) ومن الواضح أنّه ليست الشيعة فرقة سرية لا تطلع على عقائدها إلّا من ينتمي إليها، بل كُتبت وعقائدها منشورة في العالم، ومدارسها وحوزاتها العلمية مفتوحة لكلّ طالب العلم والعلماء، فعلى الباحث الخبير أن يراجع كتب الشيعة بلا تعصّب ولا تكلف، وأنا على يقين بأنّ المنصفين من الأئمة، الإسلامية إذا ما بحثوا في الموضوع يجد سوف يستبصرون إلى الحقّ الذي ليس بعده إلّا الضلال؛ لأنّ مانعهم من الوصول في الغالب هو وسائل الدعاية المغرضة والإشاعة الكاذبة من أعداء الشيعة ويدعون بأنّ الشيعة استهدفوا من قبل الحكام والنواصب الذين تسلّطوا على الأئمة، وحكموا عليها بالقوّة والقهر، فكان الحكام على مرّ العصور يوهمون العامة بأنّ الشيعة روافض، وذلك لأنّ الشيعة والوا عليّاً عليه السلام والأئمة المعصومين عليهم السلام من بنيه ورفضوا خلافة أبي بكر وعمر وعثمان أولاً كما رفضوا خلافة جميع الحكام من بني أمية وبني العباس ولم يقبلوا بها ثانياً.

فالباحث لو درس كتب الشيعة يجد بوضوح بأنّ الشيعة إنّما انقطعوا إلى أئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله قد نص على هؤلاء الأئمة في العديد من المرات تصريحاً وتلميحاً، وقد ذكرهم بأسمائهم في بعض الروايات، ومن تلك الروايات حديث الثقلين، وقد رواه العلامة صاحب العباة في موسوعته العظيمة الموسومة بـ «عباة الأنوار» عن طرق علماء السنّة إلى خمسة وثلاثين من الصحابة فراجع وإن لازم حديث الثقلين الإعراض عن بيعة كلّ حاكم ما عدا العترة الطاهرة الذين عينهم النبي صلى الله عليه وآله وجعلهم خلفاء من بعده وأوصيائه على أمته، فالحاكم المشروع عند الشيعة هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، وللباحث أن يراجع الكتب الفقهية والعقائدية من الشيعة، وسوف يتضح له الأمر ويعرف بهتان الأعداء كالشمس في دأعة النمار.

العامي عنده علم يقيني ليس يعتريه ريب؛ بأن جماعات من أعظم الشيعة وزهادهم وأرباب العلم والتقوى منهم قد تشرفت بخدمة المنتظر عجل الله تعالى فرجه وسهل مخرجه وجعلنا من المستشهادين بين يديه^(١)، وحملت عنه من علوم الدين، وتعلّمت منه جملة من المسائل المعضلة ممّا حرّر في صحفهم المشهورة

(١) فإنّ كلّ شيعة يعتقد بأنّ الإمام الحجّة المنتظر - صلوات الله عليه - يعيش على هذه الأرض وهو بين الناس، والناس تراه وهو يراهم، ولكن لا يعرفه إلّا من له حظ الرؤية، وقد ذكر كبار فقهاء الشيعة ومراجعهم منذ بدء الغيبة الكبرى، وإلى الآن يصرّحون بإمكان الرؤية ووقوعها، ولا يرون أنّ توقيع السمرى يشكل دليلاً على العدم؛ إذ هو في صدد نفي المشاهدة التي كانت مناحة للسمرى كنائب خاص، أي أنّ التوقيع ينفي المشاهدة التي تستتبع ادعاء النيابة الخاصة.

وحتى إذا لم يكن هدف التوقيع هذا بخصوصه، فإنّ قصص المشاهدة الصحيحة السند تؤكد وقوعها؛ إذ وقد تشرف بخدمته عشرات من المتقين ممّن كان لهم أهلية التشرف بلقائه، واعتنى علماؤنا بنقل قصص اللقاء معه، وقد بلغ اهتمامهم بها بحيث لا تجد كتاباً من المصادر الأساسية عن الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - لا يذكر فيه بعض قصص التشرف بلقائه عليه السلام، بل أفرد بعض علماؤنا كتاباً مستقلة في من فاز بالتشرف بخدمته عليه السلام، منها: كتاب «جنة المأوى» في ذكر من فاز بقاء الحجّة عليه السلام ومعجزاته في الغيبة الكبرى للمحدّث النوري رحمته الله صاحب مستدرک الوسائل، وطبع هذا الكتاب في آخر المجلد ٥٣ من بحار الأنوار للعلامة المجلسي، وكذا الموسوعة القيّمة له بالفارسية عن الامام المهدي - عجل الله تعالى فرجه - الذي سماه نجم الثاقب، وقد ترجمه بالعربية أحد الأفاضل، وطبع في مجلدين وغير ذلك، ومن الطريف أنّ عدداً من العلماء السنّة يؤكدون تشرف أحد أهل العبادة من المسلمين بلقائه عليه السلام.

وينبغي لنا أن ندرس هذه القصص على مستويين:

الأول: التوثيق ودراسة الأسناد والثاني دلالتها مع وجود القرائن الموجبة لحصول الوثوق لمدّ له المعقولة بالامام عليه السلام، فلاحظ.

المعروفة^(١)، فإنّه قد صَنَّف في حاله وسيرته من زمن أبيه إلى برهة طويلة من

(١) ذكر المحدث النوري في كتابه جنة المأوى نقلاً عن السيد الشهيد القاضي نور الله التستري في كتابه مجالس المؤمنين في ترجمة آية الله العلامة الحلّي رحمته الله أنّ من جملة مقاماته العالية: أنّه اشتهر عند أهل الإيمان أنّ بعض علماء أهل السنّة ممن تلمذ له العلامة في بعض الفنون، ألّف كتاباً في رد الإماميّة، وقرأ للناس في مجالسه ويضلّهم، وكان لا يعطيه أحداً خوفاً من أن يرده أحد من الإماميّة، فاحتال رحمته الله في تحصيل هذا الكتاب إلى أن جعل تلميذه عليه وسيلة لأخذه الكتاب منه عارية، فالتجأ الرجل واستحى من رده وقال: إنّي آليت على نفسي أن لا أعطيه أحداً أزيد من ليلة، فاغتنم الفرصة في هذا المقدار من الزمان، فأخذه منه وأتى به إلى بيته لينقل منه ما تيسّر منه، فلمّا اشتغل بكتابته وانتصف الليل غلبه النوم، فحضر الحجّة عليه السلام وقال: ولّني الكتاب وخذ في نومك فانتهبه العلامة وقد تمّ الكتاب باعجازه عليه السلام، وظاهر عبارته يوهّم أنّ الملاقاة والمكالمة كان في اليقظة... (بحار الأنوار ج ٥٣: ص ٢٥٢) وذكره في نجم الثاقب بعد ذكر هذه القصة: أنّه وجدت هذه الحكاية في كشكول الفضائل الألمعي علي بن إبراهيم المازندراني المعاصر العلامة المجلسي رحمته الله بنحو آخر، وهو كما نقله: أنّه طلب من بعض الأفاضل نسخة فأبى من إعطائه، وكان كتاباً كبيراً، إلى أن اتفق على إعطائه بشرط أن يبقى عنده ليلة واحدة، ولا يمكن استنساخ ذلك الكتاب إلّا بسنّة أو أكثر، فأخذه العلامة إلى داره، فابتدأ بكتابته في تلك الليلة فبعد كتابته عدة صفحات وتضجره رأى رجلاً دخل من الباب بصفة أهل الحجاز وسلم وجلس، ثمّ قال ذلك الرجل: يا شيخ أنت تسطر لي هذه الأوراق وأنا أكتب، فكان الشيخ يسطر له وهو يكتب، ومن سرعة الكتابة لا يلحق به بالتسطير، وعندما كان نداء ديك الصبح تمّ ذلك الكتاب بالكامل.. وقال بعضهم: فعندما لقب الشيخ نام، فلما استيقظ رأى الكتاب قد كتب (نجم الثاقب ج ٢: ص ١١٧، الحكاية الخامسة عشرة).

وقال العلامة ميرزا محمد التنكابني صاحب كتاب قصص العلماء عند ذكره كرامات العلامة: الكرامة الثالثة: أنّ ممّا اشتهر على الألسنة والأفواه، وأنا الفقير سمعت الآخوند ملاً صفر علي اللاهيجي يحكي عن أستاذه المرحوم المبرور السيد محمد ابن السيد علي صاحب المناهل أنّه قال: إنّ العلامة الحلّي كان يذهب في ليالي الجمعة إلى زيارة سيد

الغيبة الثانية ما يقرب من خمسين كتاباً، وجملة منها مبذولة بأيدي الناس العالم

❦ الشهداء في كربلاء، وكان يذهب لوحده ويركب حمار ويديه المباركة عصا، وفي أثناء المسير صادف رجلاً عربياً فساراً معاً وتحدثا، بعد مرور زمان من محادثتهما تبين للعلامة أنّ صاحبه رجل فاضل، فشرع معه في البحث حول المسائل العلمية، ومن مباحثة العلامة لصاحبه تبين له أنّ هذا الشخص صاحب علم وفضل كثير ومتبحر في شتى العلوم، فأخذ العلامة بطرح الإشكالات التي لم تحل عنده عليه، فطرح الأسئلة واحدة واحدة، وكان صاحبه يحل جميع ما يطرحه العلامة الإشكالات العويصة المعضلات حتى انجر البحث إلى مسألة أفتى صاحب العلامة عنها فتوى أنكرها العلامة، وقال: لا يوجد حديث على هذه الفتوى، فقال صاحبه: يوجد حديث على هذه الفتوى ذكره الشيخ الطوسي في تهذيبه، وأنت احسب من كتاب التهذيب كذا قدر من الورق حتى تصل إلى الصفحة الكذائية السطر الكذائي تجد هذا الحديث، فتحير العلامة في شأن صاحبه ومن يكون فسأله العلامة: هل يمكن في زمان الغيبة الكبرى رؤية صاحب الزمان؟ وفي هذا الحال وقعت العصا من يد العلامة، فانحنى وأخذ العصا ووضعها في يد العلامة وقال: كيف لا يمكن رؤية صاحب الزمان ويده في يدك؟!

فألقي بنفسه من على دابته إلى الأرض ليقبل رجل الإمام - عجل الله فرجه الشريف - فأغمي عليه، فلمّا أفاق لم ير أحداً، فلمّا رجع إلى البيت أخذ كتاب التهذيب ورأى الحديث في تلك الورقة وفي تلك الصفحة والسطر الذي أرشده الإمام عليه السلام، فكتب العلامة حاشية للحديث في نفس الصفحة والسطر في هذا المقام: إنّ هذا الحديث أخبر عنه صاحب الأمر عليه السلام وأرشد إليه.

فقال الآخوند ملا صفر علي: إنّ أستاذي السيد محمد ابن السيد علي صاحب المناهل قال: رأيت نفس الكتاب وفي حاشية هذا الحديث هذه الحكاية بخط العلامة. (انظر قصص العلماء: ص ٣٥٨)

إلى غير ذلك ممّا ذكر من الحكايات في المقام ما جاء في ذكر الذين وصلوا إلى خدمة الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف في غيبته الكبرى - وهي كثيرة جداً، وقد نقل المحدث النوري رحمته الله في كتابه نجم الثاقب مئة حكاية مسندة عن الموثقين (راجع نجم الثاقب - ٢: ص ٤١، باب ٣٢٨) هـ غده.

منهم، والعامي الحضري، والبدوي والعربي والفارسي، مثل إكمال الدين^(١)، وغيبة النعماني^(٢)،

(١) كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة ويقال له: كمال الدين أيضاً في غيبة الحجّة المنتظر عليه السلام وما يتعلّق بها للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي المتوفّى سنة ٣٨١، وقد ذكر في مقدمة كتابه سبب تأليفه له، وإليك خلاصة ما أفاده: أنّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنّي لما قضيت وطري من زيارة عليّ بن موسى الرضا - صلوات الله عليه - رجعت إلى نيسابور وأقمت بها فوجدت بعض الشيعة قد حيرتهم الغيبة، فجعلت أبذل مجهودي في إرشادهم إلى الحق والصواب بالأخبار الواردة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام حتى ورد إلينا من بخارى شيخ من أهل الفضل والعلم ببذل قم، وأخبره بأنّ رجلاً من أهل بخارى من كبار الفلاسفة والمنطقيين قد حيرّه وشكّكه في الأمر لطول غيبته وانقطاع أخباره عليه السلام.

يقول: فذكرت له فصولاً في اثبات وجوده عليه السلام وأخبار غيبته عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل البيت عليهم السلام حتى سكنت إليها نفسه وزال بها الشكّ عن قلبه ثمّ سألتني أن أصنّف له في هذا المعنى كتاباً فأوعده ذلك فبينما أنا ذات ليلة أفكّر فيما خلّفت ورائي غلبني النوم فرأيت كأنّي بمكّة أطوف حول بيت الله الحرام وأنا في الشوط السابع عند الحجر الأسود استلمته وأقبله، وأقول: أمانتي أديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة، فأرى مولاي صاحب الزمان عليه السلام واقفاً بباب الكعبة، فادنو منه على شغل قلب وتقسّم فكر، فعلم عليه السلام ما في نفسي بتقرّسه في وجهي، فسلمت عليه فردّ عليّ السلام، ثمّ قال لي: لمّ لا تصنّف كتاباً في الغيبة حتى تكفي ما قد همّك؟

فقلت له: يا بن رسول الله قد صنّفت في الغيبة أشياء، فقال عليه السلام: ليس على ذلك السبيل أملك أن نصنّف الآن كتاباً في الغيبة واذكر فيه غيبات الأنبياء عليهم السلام ... (مقدمة كتاب إكمال الدين). وقد جمع المؤلّف في الكتاب الأخبار الواردة في غيبة الأنبياء (الذريعة ج ٢: ص ٢٨٣، رقم ١١٤٧).

(٢) كتاب الغيبة للشيخ أبي عبدالله الكاتب النعماني، محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، الكاتب، تلميذ ثقة الإسلام الكليني المتوفّى سنة ٣٦٠. وقال العلامة آغا بزرك: ويظهر من

وغيبة الطوسي^(١)، إلى غيرها^(٢)، سوى الكتب المشتملة على بيان حاله بعد بيان حال سلفه، وهي تضمّنت لنقل جماعات من ذوي التقى والزهد المتشرّفين بخدمته في الغيبة الصغرى، والغيبة الكبرى جملة من المسائل الشرعية، وفي ضمن تشرّف جماعة منهم قد ظهرت لهم آيات من الله سبحانه على يديه، وهذه المطالب

❦ بعض المواضع أنّ الكتاب كان موسوماً أو معروفاً بـ«ملاء الغيبة في طول الغيبة» (الذريعة ج ١٦: ص ٧٩، رقم ٣٩٨).

(١) كتاب الغيبة للحجة لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، وهو من أهم الكتب والمصادر عند الشيعة؛ لأنّ الكتاب يستقصى جميع جوانب الغيبة ويرد على إشكالات المعارضين والمخالفين لها، استدلالاً من الكتاب والسنة والعقل، بالإضافة إلى أنّ الكتاب يحتوي على كثير من السيرة والفضائل وعلائم ظهور الإمام صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر الذريعة ج ١٦: ص ٧٩، رقم ٣٩٩).

(٢) وذلك مثل رسائل في الغيبة للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبدالله العكبري البغدادي المتوفّى سنة ٤١٣ هـ، طبع هذا الكتاب في أربع مجلدات بتحقيق اللجنة الخاصة في مؤسسة الشيخ المفيد رحمته الله، وذكره العلامة آغا بزرك في الذريعة ج ١٦: ص ٨١، رقم ٤٠٥.

وكذا رسالة في الغيبة للشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المتوفّى سنة ٤٣٦ هـ، طبعت هذه الرسالة في المجلد الثاني من كتاب رسائل المرتضى: ص ٢٩١، وذكرها العلامة آغا بزرك في الذريعة ج ١٦: ص ٨٢، رقم ٤١٠.

ورسالة في الغيبة للسيد دلدار علي بن السيد محمد معين النصير آبادي المتوفّى سنة ١٢٣٥، نقض فيها أقوال صاحب التحفة الاثنا عشرية (انظر الذريعة ج ١٦: ص ٨٢، رقم ٤٠٧).

وكتاب الغيبة في إثبات وجود الحجة وغيبته للشيخ محمد حرز النجفي المتوفّى سنة ١٣٦٥، وهو مخطوط (انظر الذريعة ج ١٦: ص ٧٦، رقم ٣٧٩).

ورسالة في غيبة الحجة للشيخ أحمد بن درويش علي بن الحسين بن علي البغدادي المتوفّى سنة ١٣٢٠ هـ (الذريعة ج ١٦: ص ٨٢، رقم ٤٠٩، وغد ذلك).

وغيرها تبين في محافل الشيعة المشتملة على عامّة أصنافهم على المنابر في المدن والقرى وفي الصحاري، ولجريان سيرتهم هذه على هذه الصفة، صارت هذه المطالب عند جميعهم من رجالهم ونسائهم، صغيرهم وكبيرهم، عالمهم وعامهم، حاضريهم وباديهم من المعلومات اليقينية الغير القابلة لورود الشبهات عليها، حالها لدى عامتهم حال إتمام الصلاة للحاضر وقصرها للمسافر، ولزوم الطهارة فيها من الحدث والخبث، إلى غير ذلك ممّا هو من الضروريات عندهم.

فأمّا أهل العلم منهم فهم عالمون مضافاً إلى ذلك بما قد ثبت عند من تسمّى بأهل السنّة في حق الحجّة المنتظر - عجل الله فرجه - فأيّ عاقل منصف له خبرة بالسيرة المشار إليها يصدّق بما رسمه السنّي حتى في حق عامي شيعي فكيف بالعالم؟! فيالهي على السنّي ومادحيه، حيث يفترّون علناً بما ناقض ما علموه من هذه السيرة المعروفة المشهورة، وما وجدوه في كتبهم من بيان تولد من نفوه، وبيان من كان باباً له ومن تشرّف بخدمته، وفي كتب الشيعة لما عرفته من بذلها وشهرتها بين الخاص والعام وتنوية النقلة عنها بأسمائها على المنابر على ما نبهنا، فعلم مما بيناه تحقق بهتان هذه القصة من السنّي.

وسادسها: أنّ ما زعمه من أخذ اثني عشرية الشيعة مسألة اللطف^(١) من

(١) إنّ قاعدة اللطف عند الشيعة الإماميّة من القواعد المهمة التي لها دور في علم الكلام الشيعي وتترتب عليها قواعد وأحكام، وحاصلها: أنّه إذا كان الغرض المترتب على التكليف لا يحصل إلّا بفعل يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، كان على الله سبحانه القيام بذلك. وبعبارة أخرى: كلّ ما هو دخیل في تحقيق الرغبة إلى الطاعة والابتعاد عن التمرّد والمعصية في نفوس الأكثرية الساحقة من البشر يجب على الله سبحانه القيام به صوناً للتكليف عن اللغو، وهذا معنى الوجوب على الله، أي أنّ حكمته البالغة تقتضي لزوم ذلك، لا

المعتزلة من عجائبه، فما حاجة الشيعة إلى المعتزلة^(١) وهم أهل الدين الحق

❦ أن الوجوب يكون متجهاً إليه من ناحية العبد والمخلوق، بل يقول الله سبحانه: ﴿وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون﴾ (سورة الاعراف: ١٦٨)، وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا في قرية من نبي إلا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلهم يضرعون﴾ (سورة الاعراف: ٩٤). فإنّ تعليل ابتلاء الناس بالسراء والضراء لرجاء رجوعهم للطاعة دليل على أنّ كلّ ما يكون سبباً للجوء الناس إلى الطاعة كان عليه سبحانه أن يقوم به؛ لأنّه مقتضى حكمته، والعقل يستقلّ بحسن ذلك، وهذه القاعدة من فروع القول بالحسن والقبح العقليين، فمن اعترف بهما أخذ بنتائجها، ومنها لزوم اللطف على الله.

والغريب أنّ المعتزلة الذين يعترفون بالحسن والقبح العقليين، ويذهبون إلى وجوب اللطف والأصلح على الله سبحانه ولكن يشذون في معتقدهم في بعض الموارد؛ إذ من المفروض عليهم أن يعتقدوا بناء على هذه القاعدة بعدم صحّة خلافة الخلفاء المتقدّمين على الإمام علي عليه السلام؛ لأنّ قاعدة اللطف تقتضي أن يكون الخليفة منصوباً عليه من الله سبحانه؛ لأنّ رحلة النبي ﷺ قد تركت للأمة فراغات هائلة في مجال العقيدة والشرعية، كما تركت جدالاً ونزاعاً عنيفاً بين الأمة في تعيين الإمام، فالواجب على الله من باب اللطف هو سدّ هذه الفراغات بنصب من هو صنو النبي الأكرم ﷺ في علمه بالعقيدة والشرعية، والعدالة والعصمة والتدبير والحكمة وحسم مادة النزاع المشتمل برحلة الرسول الأكرم ﷺ ولمّ شعث الأمة وجمعهم على خط واحد، ولكن المعتزلة لم يلتزموا بالقاعدة في هذا المجال مع العلم بأنّ هذا المورد من جزئياته والذي منعهم عن الالتزام بالقاعدة في المقام رفع اليد عن مبادئهم، فلو قالوا بهذه المسألة لزمهم أن يقولوا بعدم صحّة خلفاء الثلاث الأوائل، فلم يعملوا بالقاعدة تعصّباً لمذهبهم وحمية لأسلافهم، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث أنّ أهل السنّة والجماعة افترق البحت والجدل منهم في النصف الأوّل من القرن الثاني إلى فرقة كانوا يتعبّدون بظواهر الآيات والروايات من دون غور في مفاهيمها أو دقة في أساندها - وكانوا يشكّلون الأكثرية الساحقة من أهل الحديث وعلى أثر ذلك قد كثرت فيهم المشبّهة والمجسّمة والمثبتون لله سبحانه علوّاً ونقلاً وحركة وأعضاء كاليد والرجل والوجه، وغير ذلك من البدع الظاهرة بين المسلمين التي وردت فيهم عن

طريق الأحبار والرهبان المستترين بالإسلام، وهذه الفرقة معروفة بأهل الحديث - وفرقة كانوا يتمسكون بالعقل أكثر من النقل ويؤولون النقل إذا وجدوه مخالفاً لفكرتهم وعقليتهم ويسمّونهم المعتزلة.

وكان التشاجر قائماً بين الفريقين طوال قرون متمادية، فتارة يغلب أهل الحديث على أهل الاعتزال وأخرى بالعكس، وكانت غلبة كلّ فرقة على الأخرى في كثير من الأحيان حسب ميول ورغبات الحكومات آنذاك فترى عصر الأمويين وأوائل عصر العباسيين عصر ازدهار منهج أهل الحديث في ظواهر النصوص كما ترى الأمر، على العكس في زمن المأمون المعتصم والوائق بالله إلى عصر المتوكل، فكان الإزدهار منهج الاعتزال حتى صار مذهباً رسمياً، ولاجل ذلك اعتقل بعض مشايخ أهل الحديث مثل أحمد بن حنبل حتى جلد ثلاثون سوطاً لأجل اعتقاده بقدم القرآن الذي يعد من مبادئ أهل الحديث (انظر الطبقات لابن سعد ج ٧: ص ٣٥٤).

وفي عهد المعتصم الذي كثر فيه الزنادقة والملحدون والمتكلمون، وقد اشتغل الناس بمشاكل هامشية وكانت محنة أحمد بن حنبل من أجل قوله بقدم القرآن، فأصبح الناس يدينون بدين ملوكهم وبأن القرآن مخلوق.

ولمّا تراجع أحمد بن حنبل عن قوله الأوّل خوفاً من المعتصم وخرج من محنته واشتهر بعد ذلك ولمع نجمه في عهد المتوكل بين أهل الحديث عند ذلك رجع الأمر إلى الاعتقاد بمقالة أهل الحديث، وأمر المتوكل بنشر منهج أهل الحديث بقوة وحماس وتبعه غيره من العباسيين في دعم مقالاتهم وتضييق الأمر على الاعتزال، وقد كان الأمر على هذا المنوال إلى عصر أبي الحسن الأشعري حينما كان معتزلياً، ورجع عن الاعتزال إلى مذهب أهل الحديث، وذلك لأنّ السلطة كانت تسير وتوافق مع الذين سلكوا مذهب أهل الحديث، فلمّا رجع الأشعري إلى مذهب أهل الحديث اتخذ منهجاً كلامياً وسمّى ذلك بالأشاعرة نسبة إلى مذهب الاشعري

وخلاصة الكلام: أنّ المذاهب السنيّة قد انتشرت في القرون الثانية والثالثة، وأمّا الشيعة الإماميّة فإنّ الباحث لو درس السيرة النبوية وعرف التاريخ الإسلامي لا يشكّ بأنّ

السابقون من حيث ظهور ما هم عليه من العقائد الحقّة، من النبي ﷺ عن الوحي الشريف عن الله سبحانه من جهة تلقّيهم للدين عن عترته الذين قد قرنهم بالفرقان العظيم الذي فيه تبيان وتفصيل كلّ شيء إلى الحوض^(١)، وقد قال فيه سبحانه:

➤ النبي ﷺ هو الذي عين الأئمة الاثني عشر ونصّ عليهم ليكونوا خلفاء من بعده وأوصيائه على أمته والشيعية الإمامية قد تمسّكوا بالعترّة الطاهرة من أوّل يومهم استناداً بقول النبي ﷺ حيث قال: إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي...

فلم تكن الشيعة من أوّل يومها فرقة سرية لا تطلع على عقائدها الناس بل أنّهم استهدفوا من قبل الحكام لأنهم رفضوا بيعته الذين اغتصبوا حق الخلافة من أهل البيت ﷺ، فكان الحكام على مر العصور يعادونهم، كما أنّهم كانوا يعادون الأئمة من أهل البيت ﷺ لشعورهم الدائم بأنّ هؤلاء يهددون كيانهم وزوال ملكهم، فكانت الشيعة يعملون التقية دائماً ولم يمكنهم إبراز عقيدتهم في المجتمع إلّا فإنهم من أوّل الأمر على اعتقادهم بمتابعة أئمة أهل البيت ﷺ، وذلك يظهر للباحثين من خلال مطالعتهم عقائد الشيعة المنشورة في العالم وتاريخها وأساس اعتقادها ومدارسها، وحوزاتها العلمية، فعلى الباحثين المنصفين المراجعة والبحث في مصادرهم الاعتقادية والتشريعية، فلا شك أنّ بالتحقيق فيها تراخ جميع الشبهات وتنمي الأفكار الخاطئة بالنسبة إلى الشيعة، بل يصبح أنّه من الشيعة إن شاء الله، فراجع.

(١) وذلك مقتضى حديث الثقلين الذي أكّد عليه النبي ﷺ مراراً، والذي أجمع المسلمون على روايته والإيمان بصحّته، وقد أخرجه علماء أهل السنّة في صحاحهم وكتبهم المعتبرة يشتمل الأسانيد ونصّوا على صحّة، تلك الأسانيد، فقد ذكر المناوي في المقام: أنّه وهم من زعم وضعه كابن الجوزي، قال السهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة (فيض القدير في شرح الجامع الصغير ج ٣: ص ٢٠).

وقال ابن حجر في صواعقه: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضعة وعشرين صحابياً لا حاجة لنا ببسطها... (الصواعق المحرقة: ص ١٣٦).

وقال العلامة الفيروز آبادي: أمّا السند: فهو قوي جداً، فهو حديث صحيح مستفيض، بل متواتر قد رواه أجلاء الصحابة ومشاهيرهم عن النبي ﷺ من أمثال الإمام علي عليه السلام وأبي

❦ ذر وجابر بن عبدالله الأنصاري وزيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن أسيد الغفاري، وعبدالله بن حنطب، وأبي هريرة وغيرهم... (انظر فضائل الخمسة من الصحاح الستة ج ٢: ص ٥٣ - ٥٤).

وذكر صاحب الفحات بعد ذكر الصحابة بأسمائهم، وأسماء ١٩ تابعياً وأكثر من ٣٠٠ رجل من علماء ومشاهير الحفاظ من أهل السنّة؛ بأنهم نقلوا هذا الحديث على ترتيب الطبقات حتى القرن الرابع عشر (راجع فحات الازهار ج ٢: ص ٩٠)، واستدرك عليه بعض الأفاضل بأسماء ١٢٧ ممن رَووا هذا الحديث، وطبع المستدرك في فحات الأزهار: ج ٢: ص ٨٣ - ٢٢١ بعنوان ملحق سند حديث الثقلين.

وقال العلامة الوشنوي في رسالته: إنّ الطرق المذكورة لهذا الحديث لعلّها تبلغ أكثر من ستين طريقاً، وتتمام هذه الطرق متفقة على نقل لفظ كتاب والعتره أو أهل البيت عليهم السلام أو أهل بيتي عليهم السلام أو هما معاً وهو الأكثر... (انظر حديث الثقلين للوشنوي: ص ٩). ثمّ إنّ حديث الثقلين قد عرف في بعض المصادر بحوض رسول الله ﷺ حيث جاء فيه قوله ﷺ: «يرد عليّ الحوض» فقد أخرج أحمد بن حنبل بسنده عن أبي صبرة قال: كان عبيدالله بن زياد يسأل عن الحوض، حوض محمد، وكان يكذب به بعد ما سأل أبا برزة والبراء بن عازب وعائد بن عمرو ورجلاً آخر... (مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ١٦٢). وهذا ما نعرفه من الحديث الذي رواه أحمد بن حنبل نفسه عن يزيد بن حيان التميمي قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت خيراً كثيراً، رأيت رسول الله ﷺ وسمعت حديثه وغزوت معه وصليت معه، لقد رأيت يا زيد خيراً كثيراً حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله ﷺ فقال: يا ابن أخي والله لقد كبرت سنّي وقدم عهدي ونسبت بعض الذي كنت أعني من رسول الله ﷺ فما حدثتكم فاقبلوه وما لا فلا تكلفوني، ثمّ قال: قام رسول الله ﷺ يوماً خطيباً فينا بماء يدعى خمّاً بين مكة والمدينة فحمد الله تعالى وأثنى عليه ووعظ وذكر ثمّ قال: «ألا يا أيها الناس إنّما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربّي عزّوجلّ فأجيب، وأنّي تارك فيكم الثقلين، أولهما كتاب الله عزّوجلّ وفيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله تعالى واستمسكوا به»، فحثّ على كتاب الله

كتب ربكم على نفسه الرحمة^(١)، فمن فرض على نفسه رحمة عباده فقد فرض على نفسه فعل ما يوجب تقريبهم إلى الطاعة، وتبعيدهم عن المعصية، وهو معنى اللطف الذي تقوله الشيعة^(٢)، الذي حكم العقل بحسنه، فإنّه بضرورة العقل^(٣)

❦ ورغب فيه، قال: «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي» إلى أن قال: قال يزيد بن حيان: حدثنا زيد بن أرقم في مجلسه ذلك قال: بعث إليّ عبيد الله بن زياد فقال: ما أحاديث تحدثها وترويها عن رسول الله ﷺ لانجدها في كتاب الله تحدث أن له حوضاً في الجنة، قال: وقد حدثنا رسول الله ﷺ ووعدهنا قال: كذبت ولكنك شيخ قد خرفت، قال: إني قد سمعته أذناي ووعاه قبلي من رسول الله ﷺ يقول: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من جهنم وما كذبت على رسول الله ﷺ. (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٣٦٦). فالظاهر أنّ دلالة حديث الثقلين على إمامة الأئمة من أهل البيت ﷺ كانت واضحة حتى عند أعدائهم، ولم يمكنهم ردّه إلا بتكذيب الصحابة ممّن رَووا هذا الحديث. ولا يخفى على الخبير أنّ هذا الحديث نفس الحديث الذي رواه في صحيحة مسلم، إلا أنّ مسلماً قد بتر الحديث ولم يذكر هذا الذيل، ولعلّه أراد بذلك أن يكتّم عدا عبيد الله بن زياد بالنسبة إلى أهل البيت ﷺ، فلاحظ.

(١) سورة الأنعام: ١٢.

(٢) وبعبارة أخرى: أنّ قاعدة اللطف عبارة عن بعث الشارع نحو ما فيه صلاح العباد وزجره عما فيه الفساد وحفظ العباد عن الوقوع في المفاصد والمهالك، فإنّ الله الذي هو مصدر كلّ رحمة، وهو الذي أوجب في الآية الشريفة على نفسه الرحمة أيمن أن يقطع رحمته عن العباد بعدم سوقهم وبعثهم إلى مصالحهم ودفعهم عما فيه المفسدة؟!!

فالتكاليف أطاف من الله تعالى، كما أنّ بعث الرسل مشتملة على اللطف، فكذا تعيين الإمام بعد خاتم الأنبياء، لأنّ قاعدة اللطف تقتضي أن يكون الخليفة منصوباً عليه من الله سبحانه لسد جميع الفراغات الحاصلة برحلة النبي الأكرم ﷺ وقطع الطريق على المشاغبيين، فنصب الإمام للأمة بنص من الله سبحانه موجب لحسم مادة النزاع، وهو لطف يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية.

(٣) فإنّ قاعدة اللطف من فقه القهار بالحسن، والقبح العقلي، كما أنّها من الأساس والمنطق.

إحسان عظيم من الربّ العظيم وشأنه أن يحسن إلى عبادِه^(١).

وهذه السنّة التي رووها عن العترة تدلّ على ذلك^(٢) وخطب إمامهم أخي الرسول وخليفته في أمته تنادي به^(٣)، وهو الذي قد علمه ﷺ ألف ألف كلمة

❦ للكثير من قضايا العقيدة ومسائلها، فالعقل يستقل بحسن ذلك ضرورة.

(١) فإنّ القاعدة توجب أن يبعث الخالق اللطيف بعبادة رسله لهداية البشر وأداء الرسالة الاصلاحية، وليكونوا سفراء الله وخلفاءه وحججاً على عبادِه يرشدون العباد إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة ويبينون لهم طرق السعادة والخير، ومن هنا أنّ الشيعة تعتقد بأنّ الله تعالى لم يجعل للناس حق تعيين النبي أو ترشيحه أو انتخابه، وليس لهم الخيرة في ذلك، بل الأمر كلّه بيده تعالى؛ لأنّه أعلم حيث يجعل رسالته، وكذلك نصب الإمام، فإنّ الإمامة استدامة للرسالة والنبوة كما لا يخفى.

(٢) انظر الكافي ج ١: ص ١٧١، باب الاضطرار إلى الحجة، وص ١٧٧ باب أنّ الحجة لا تقوم لله على خلقه إلّا بإمام، وص ١٧٨ باب أنّ الارض لا تخلو من حجة، وص ١٧٩ باب أنّه لو لم يبق في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجة، وص ١٨٥ باب فرض طاعة الأئمة، وص ١٩١ باب أنّ الأئمة عليهم هم الهداة، وغير ذلك، فإنّ الروايات جسدت منتهى اللطف الالهي والرحمة الالهية في حق الإنسان فهو تعالى محيط بجميع شؤون الإنسان وأعماله يبعث إليهم قادة مرشدين معصومين لهدايتهم وإرشادهم ليوفّقهم إلى الإتيان بالعمل بالصالح في هدى رسله وهداته، ومع ذلك يشيهم على حسناتهم بعشر أمثالها، ولا يجازيهم على سيئاتهم إلّا بمثلها، ثمّ يجعل باب التوبة والنيل والعفو مفتوحاً بوجههم، فالروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليه السلام في هذه المجالات كثيرة جداً، ولا يسعنا استقصاؤها على التحقيق وسردها في المقام، فللباحث أن يراجع كتاب أصول الكافي باب الحجة فيجد هناك عشرات من الروايات الواردة عن أئمة الهدى عليه السلام ممّا تدلّ على المقام.

(٣) انظر الخطبة الثانية من نهج البلاغة وهي الخطبة التي خطبها الإمام عليه السلام بعد انصرافه من صفين وفيها حال الناس قبل البعثة وصفة آل النبي ﷺ ثمّ صفة قوم آخرين، والخطبة رقم ٢٦ وهي التي فيها يصف الإمام عليه السلام العرب قبل البعثة ثمّ يصف حاله قبل البيعة له، والخطبة

ينفتح له من كلّ كلمة ألف كلمة^(١) حسب ما روى ذلك صاحب منتخب كنز العمال عن ابن عباس مرفوعاً^(٢)، وسنده ثابت الصحة لديهم حسب ما يأتي التعرض له^(٣)، وقد ثبت صحيحاً في حقه أنا مدينة العلم وعلي بابها^(٤)، وغير

❦ رقم ٢٧ و ٢٨ و ٣٣ و ٦٧ و ٧٧ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩، وغيرها من الخطب. وأنّ ملخصها: أنّ هداية الله لطف ودعوة النبي ﷺ لطف آخر، والتوفيق للطاعة لطف مضاعف، والثواب عليها لطف فوق جميع ذلك من الله تعالى على العباد، فلاحظ.

(١) رواه الزرندي الحنفي في كتابه نظم درر السمطين: ص ١١٣. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٣: ص ١١٤، ح ٣٦٣٧٢. واحمد بن الصديق المغربي في فتح الملك العلي: ص ٤٨. والفخر الرازي في تفسيره ج ٨: ص ٢٣، وغيرهم.

(٢) انظر منتخب كنز العمال ج ٥: ص ٣٠ في هامش مسند أحمد بن حنبل، طبع دار صادر. وبالإضافة إلى ذلك أنه قد أخرج ابن عدي في الكامل في ترجمة حي بن عبدالله المصري بسنده عن أبي عبد الرحمن الحنبلي عن عبدالله بن عمرو ان رسول الله ﷺ قال في مرضه: ادعوا إليّ أخي، فدعوا له أبا بكر، فأعرض عنه ثم قال: ادعوا إليّ أخي، فدعوا له عمر، فأعرض عنه ثم قال: ادعوا إليّ أخي، فدعوا له عثمان فأعرض عنه، ثم قال: ادعوا إليّ أخي فدعي له علي بن أبي طالب فستره بثوب وانكب عليه، فلما خرج من عنده قيل له ما قال؟ قال: علّمني ألف باب يفتح كلّ باب ألف باب (الكامل لابن عدي ج ٢: ص ٤٥٠ في ترجمة حي بن عبدالله المصري واخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٣٨٥. وابن كثير في كتابه البداية والنهاية ج ٧: ص ٢٩٦ في حوادث سنة أربعين من الهجرة) وغيرهم.

(٣) سيأتي البحث في سند الحديث عند الاستدلال به.

(٤) انظر المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج ٣: ص ١٢٦، وقال: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه وص ١٢٧. ومجمع الزوائد ج ٩: ص ١١٤. ومعجم الكبير للطبراني ج ١١: ص ٥٥. والاستيعاب لابن عبد البر ج ٣: ص ١١٠٢. والفائق في غريب الحديث للزمخشري ج ٢: ص ١٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٧: ص ٢١٩. وج ٩:

ذلك، وفرقة المعتزلة إنّما حدثت في عصر الحسن البصري^(١)، وهو من متوسطي

➤ ص ١٦٥. والجامع الصغير للسيوطي ج ١، ص ٤١٥، ح ٢٧٠٥. وكنز العمال ج ١٣: ص ١٤٧، ح ٣٦٤٦٣. وفيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ج ١: ص ٤٩ وج ٣: ص ٦٠. وكشف الخفاء للعلاجوني ج ١: ص ٢٠٣. وفتح ملك العلي لأحمد بن الصديق المغربي ص ١٠. وشواهد التنزيل ج ١: ص ١٠٤ وص ٤٣٢. وتفسير ابن عربي ج ١: ص ٤٢٢. وتفسير القرطبي ج ٩: ص ٣٣٦ - وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٣٧٨، وغير ذلك.

(١) وهو أبو سعيد الحسن البصري التابعي، تولد سنة ١٨ هـ وتوفي في رجب سنة ١١٠ هـ وكان رئيس القدرية. قال ابن أبي الحديد: وممن قيل: إنّهُ يبغض علياً ويذمه، الحسن بن أبي الحسن (شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٩٥).

وروي أنّه كان من المتحلفين عن نصرة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام انظر الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي ج ٢: ص ٨٤.

وروى القطب الراوندي في الخرائج: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام رأى الحسن البصري يتوضأ في ساقية، فقال: «أسبغ طهورك يا فتى» قال: لقد قتلت بالأمس رجالاً كانوا يسبغون الوضوء.

قال: «وإنّك لحزين عليهم؟» قال: نعم، قال: «فأطال الله حزنك»، قال أبو أيوب السجستاني: فما رأينا الحسن قط إلّا حزينا، كأنّه يرجع عن دفن حميم أو كأنّه خربندج - أي المكاري - ضل حماره، فقلنا له في ذلك فقال: في دعوة الرجل الصالح ولفتي بالنبطية شيطان، وكانت أمّه سمتة بذلك ودعته به في صغره فلم يعرف ذلك أحد حتى دعا به علي عليه السلام (الخرائج والجرائح ج ٢: ص ٥٤٧، ح ٨. وفي البحار ج ٤١: ص ٣٠٢، ح ٣٣).

وقال الألباني: والحسن البصري على جلالته قدره فإنّه من المشهورين بالتدليس كما قال برهان الدين الحلبي، وقال الحافظ في التقریب: كان يرسل كثيراً ويدلس، وقال الذهبي: كان كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان ضعف احتجاجه، ولا سيما عمّن قيل: إنّهُ لم يسمع منهم كأبي هريرة وغيره... (تمام المنة لمحمد ناصر الألباني: ص ٦٢).

وفي أصول الكافي بسند الكليني رحمه الله عن عيسى بن يونس أنّه قال: كان ابن أبي العوجاء من تلامذة الحسن البصري فانحرف عن التوحيد فقليل له: لم تركت مذهب صاحبك ودخلت

التابعين لتولّده في إمارة عمر بن الخطاب في آخرها^(١).

وفي نهاية عمر الحسن قد ولدت هذه الفرقة^(٢) فما يوجد عندها من الحق

❦ فيما لا أصل له ولا حقيقة؟ فقال: إنّ صاحبي كان محطّناً، كان يقول: طوراً بالقدر وطوراً بالجبر، وما أعلمه اعتقد مذهباً دام عليه (الكافي ج ٤: ص ١٩٧، ح ١، باب ابتلاء الخلق واختبارهم بالكعبة). وانظر ترجمة الرجل في سير أعلام النبلاء ج ٤: ص ٥٦٣ رقم (٢٢٣).

(١) انظر سير أعلام النبلاء ج ٤: ص ٥٦٤. ووفيات الأعيان ج ٢: ص ٧٢، وغير ذلك.
(٢) لا يخفى أنّ مذهب الاعتزال قد حدث في بداية القرن الثاني في البصرة، وعاشت هذه الفكرة في أكناف أهل السنّة واستطاعت أن تضم إلى جانبها تأييد بعض الخلفاء والأمراء من العباسيين حتى أصبحت المعتزلة مذهباً رسمياً في حكومة مأمون إلى عهد المتوكّل.
وكان رأس المعتزلة واصل بن عطاء تلميذ الحسن البصري، وقد ذكر الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات (ج ٢٧: ص ٢٤٥): أنّه دخل رجل على الحسن البصري، وقال له: قد ظهر في زماننا جماعة يكفّرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر، وهم وعييدة الخوارج... ففكر الحسن في ذلك، فقال واصل قبل أن يجيب الحسن بشيء أنا أقول: إنّ صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر ثمّ قام واعتزل إلى اسطوانة المسجد يقرر جوابه على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل واصل عنا فسمّوا معتزلة من ذلك الوقت بهذا السبب.
وفي رواية ذكرها القاضي عبد الجبار الهمداني في كتابه المنية والأمل (ص ٧): أنّ واصلًا وعمرو بن عبيد اعتزلا حلقة الحسن.

وفي رواية ذكرها صاحب كتاب فرق وطبقات المعتزلة (ص ٤): أنّه لما سمع الحسن البصري من واصل بن عطاء بدعته هذه طرده من مجلسه، فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة، وانضم إليه صديقه عمرو بن عبيد فقال الناس يومئذٍ فيها: إنهما قد اعتزلا قول الأئمة.

وعلى أي حال فإنّ السبب كان سؤال السائل ذلك عن الحسن البصري وقال الصفدي بعد ذكره هذه القصة: إنّه لم يكن في زمن النبي ﷺ خوض في هذه المسألة ولا في صدر الإسلام، وإنّما حدث ذلك في أواخر عصر متأخري الصحابة.... (الوافي بالوفيات ج ٢٧: ص ٢٧)

فإنّما هو قد تلقته من فرقة الحق التي هي موجودة قبلها^(١)، ومن هنا تعلم فرية

➡ (ص ٢٤٥).

وللمعتزلة أسماء مختلفة منها أسماء خاصّة وأخرى عامة، فأما الخاصة فهي مقتصرة على طائفة منهم، ولا يبعد أن تكون مشتقة من بعض عقائدهم، نذكر منها:

١ - الحرقية، وذلك لقولهم: الكفار لا يحرقون إلا مرة واحدة.

٢ - المفينية، وذلك لقولهم: بقاء الجنة والنار.

٣ - الواقفية، وذلك لقولهم: بالوقوف في خلق القرآن.

٤ - اللفظية، وذلك لقولهم: ألفاظ القرآن مخلوقة.

٥ - الملتزمة، وذلك لقولهم: الله تعالى في كلّ مكان.

٦ - القبرية، وذلك لإنكارهم عذاب القبر.

وأما الأسماء العامة المشهور بين المؤرّخين والعلماء هي: ١- المعتزلة وهي أشهر أسماء هذه الفكرة. ٢- العدلية: وهم أطلقوا على أنفسهم هذا العنوان ويعنون بالعدل نفي القدر، والقول بأنّ الإنسان هو موجد أفعاله تنزيهاً لله تعالى عن أن يضاف إليه الشرّ، ولا يخفى على الباحث الخبير ما ورد من الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في بيان معنى القضاء والقدر، وأنّهما ليسا سالبين للاختيار، ولا تدلّان على التفويض المحض، بل أنّهما مؤيدان لحرية الإنسان، والروايات عنهم عليهم السلام في هذا المجال كثيرة لا يسعنا استقصاؤها ولنذكر من باب المثال ما رواه الكليني رحمته الله في الكافي في حديث طويل قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام جالساً بالكوفة بعد منصرفه من صفين إذ أقبل شيخ فجثا بين يديه، ثم قال له: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقياء من الله وقدر؟

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أجل يا شيخ، ما علوتم طلعة ولا هبطتم بطن واد إلا بقضاء من الله وقدر»، فقال الشيخ: عند الله أحسب عنائي يا أمير المؤمنين؟ فقال له: «مه يا شيخ، فوالله لقد عظم الله لكم الأجر في مسيركم وأنتم سائرون» إلى أن قال: «أوتظن أنّه قضاءً حتماً، وقدرًا لازماً؟! أنّه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب، والأمر والنهي». (أصول الكافي ج ١: ص ١٥٥، ح ١).

(١) ولا يخفى على الخبير لو درس المصادر الاعتقادية الإسلامية ولا حظها ملاحظة التحقيق

السني ثانياً على متقدمي الشيعة في كونهم غير قائلين باللفظ؛ لما بيناه من تلقيهم له جميعهم ممن سمعت، وهذه صحفهم قد نظقت بأن قديمهم وحديثهم متفقون على هذه المسألة^(١)، مثل اتفاقهم على إمامة علي وولده صلى الله على الرسول

سوف يجد بوضوح أن المعتزلة قد أخذت أصول مذهبها عن أئمة أهل البيت عليه السلام وسعوا في اقتطاف العلوم والمعارف منهم، حتى أصبح لهم شأنًا عظيمًا في الاعتقادات، وعلى سبيل المثال أن المعتزلة أخذت العدل والتوحيد من مدرسة أهل البيت عليه السلام. والوجه في ذلك واضح؛ لأن الخبير يعلم بأن التوحيد والعدل علويان، والتشبيه والجبر أمويان. وقد وردت روايات كثيرة عن أئمة أهل البيت عليه السلام تدل على المدعى منها: ما ورد في نهج البلاغة وقد سئل عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام عن التوحيد والعدل؟ فقال عليه السلام: «التوحيد أن لا تتوهمه، والعدل أن لا تتهمه» (نهج البلاغة، ج ٤: ص ١٠٨ قسم الحكمة، رقم ٤٧١).

وقال ابن أبي الحديد في شرحه: هذان الركنان هما ركننا علم الكلام، وهما شعار أصحابنا المعتزلة لفهيم المعاني القديمة التي يشبها الأشعري وأصحابه، ولتنزيههم الباري سبحانه عن فعل القبيح، ومعنى قوله: «أن لا تتوهمه» أي أن لا تتوهمه جسمًا أو صورة أو في جهة مخصوصة أو مائلًا لكل الجهات، كما ذهب إليه القوم.... وأمّا الركن الثاني: فهو «أن لا تتهمه» أي أن لا تتهمه في أنه أجبرك على القبيح ويعاقبك عليه، حاشاه من ذلك.... (انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢٠: ص ٢٢٧). وهكذا الأمر في جميع موارد الاتفاق، فلاحظ.

(١) وتوضيح المقام أن الشيعة الإمامية تعتقد بأن أفعال الله سبحانه معللة بالغايات، واستدلوا على ذلك بحكم العقل مستقلاً بقبح صدور الفعل الخالي عن الغاية، والغرض من العبد العاقل فضلاً عن أن يصدر من الخالق الحكيم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ويرشدنا إلى هذا الحكم العقلي قوله تعالى: «وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين» (سورة الدخان: ٣٨).

وقوله تعالى: «أفحسبتم إننا خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون» (سورة المؤمنون:

﴿١١٥﴾.

وقوله تعالى: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾ (سورة ص: ٣٧).

إلى غير ذلك من الآيات وأيضاً الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسيرها (لاحظ تفسير البرهان ونور الثقلين ذيل الآيات المذكورة).

فهذه الآيات والروايات ترشدنا إلى الحكم العقلي، وهو أنّ من القبائح العقلية على الله سبحانه الفعل العيب واللغو، وأنّ الله تعالى منزّه عن القبائح، فلا بدّ أن تكون أفعاله مقترنة بأغراض ومعلّلة بغايات.

ومن هنا يتبيّن مسألة التحسين والتقبيح العقليين وهي تحتل مكانها في الأبحاث الكلامية لدى الشيعة الإمامية، ويتفرّع عليها كثير من مسائلها، منها: وجوب اللطف على الله تعالى.

وهو عبارة عمّا يقرب المكلف إلى الطاعة ويبعده عن المعصية، قال السيد المرتضى: إنّ اللطف ما دعى إلى فعل الطاعة، وينقسم إلى ما يختار المكلف عنده فعل الطاعة، ولولاه لم يختره، وإلى ما يكون أقرب إلى اختيارها، وكلا القسمين كونه داعياً (الذخيرة في علم الكلام: ١٨٦).

وقال العلامة الحلي: اللطف ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الطاعة وأبعد من فعل المعصية ولم يكن له حظ في التمكين ولم يبلغ حد الاجباء (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ص ٤٤٤ بتحقيق الآملي).

واستدلّوا على وجوب اللطف على الله سبحانه بأنّ ترك اللطف يناقض غرضه تعالى من خلقه العباد وتكليفهم، وهو قبيح لا يصدر من الحكيم، قال المحقق البحراني: إنّه لو جاز الإخلال به في الحكمة فيتقدير أن لا يفعله الحكيم كان مناقضاً لغرضه، لكن اللازم باطل فاللزم مثله.

بيان الملازمة: أنّه تعالى أراد من المكلف الطاعة، فإذا علم أنّه لا يختار الطاعة أو يكون أقرب إليها إلّا عند فعل يفعله به لا مشقة عليه فيه ولا غضاضة وجب في الحكمة أن يفعله؛

وعليهم وسلم، فهل منصف ينسب إلى قوم هذه سيرتهم في المتابعة للشيعة وتلقيهم لها من حملتها وخزنتها وحفظتها أنهم تابعون جماعة متأخرين عن صاحب الشيعة بسنين عديدة مخالفين لها في جملة من مسائلها التي هي من عمدتها!!

وسابعها: أن ما زعمه من كفاية النقل الذي عند الشيعة عن سلف المنتظر لو كان حقاً... قد عرفت فساده ممّا مضى بيانه في المقام من كون الحاجة إلى وجوده المقدّس من جهات عامّة للخلق منفعة وسعادة وهي ثلاث^(١).

➡ إذ لو أخل به لكشف ذلك عن عدم إرادته له، وجرى ذلك مجرى من أراد به غير حضور طعامه وعلم أو غلب ظنه أنه لا يحضر بدون رسول، فمتى لم يرسل عد مناقضاً لغرضه. وبيان بطلان اللّازم: أنّ العقلاء يعدّون المناقضة للغرض سفهاً، وهو ضد الحكمة والنقض عليه تعالى محال (انظر قواعد المرام: ص ١١٧ - ١١٨).

أقول: وعلى ضوء ما ذكر يتبيّن أنّ اللطف إذا كان مؤثراً في رغبة المكلفين بالطاعة وترك المعصية يجب على الله من باب الحكمة، وإذا كان مؤثراً في بعض المكلفين، فالقيام به من باب الفضل والكرم، فلاحظ.

(١) قد تقدّم في المباحث السابقة البحث حول ضرورة وجود الإمام المعصوم في كلّ زمان إلى يوم القيامة، وقال المصنّف رحمه الله: إنّ الجهة في ذلك منحصرة في ثلاث جهات:

الأولى: تمامية الحجّة لله على الناس وقيام الحجّة به لله على عباده.
الجهة الثانية: أنّ الإمام مبين لأحكام الدين ومعارفه، وبذلك يهدي العباد إلى الطريق الأمثل والأقوم.

الجهة الثالثة: أنّ الإمام المعصوم أمان للخلق من نزول العذاب عليهم، وأنّه أمان لأهل الأرض من العذاب، كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب النجوم طويت السماء، وإذا ذهب الإمام ساخت الأرض وهلك العباد.

ولا شك أنّ الانتفاع بالإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - كالانتفاع بسائر

الثالثة منها: بيان الدين، وقد عرفت كون مسائل الدين قد صارت على جهات ثلاث^(١)، الثالثة منها: يحصل فيها المخالفة للشريعة، فهم محتاجون إلى

➤ الأئمة الهداة عليهم السلام في حياتهم؛ إذ لولاهم لما عبده الله ولساخت الأرض بأهلها، ولا فرق بين حضور الإمام وغيبته من هذين الجهتين في التأثير؛ إذ أنّ الإمام حجة على أهل الأرض، والحجة لابد أن يتواجد بين المحجوجين، والأرض لا تخلو من حجة لئلا يكون للناس على الله حجة، وأيضاً أنّ الإمام أمان للخلق، ولولا وجوده لساخت الأرض بأهلها، كما دل عليه صريح بعض الروايات: منها: ما رواه أبو حمزة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أبقى الأرض بغير إمام؟ قال: «لو بقيت الأرض بغير إمام لساخت». (الكافي ج ١: ص ١٧٩، ح ١٠). ومنها: ما رواه أبو حمزة أيضاً عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: قال: «والله ما ترك الله أرضاً منذ قبض آدم عليه السلام إلّا وفيها إمام يهتدى به إلى الله وهو حجته على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام حجة لله على عباده» (الكافي ج ١: ص ١٧٨، ح ٨). إلى غير ذلك من الروايات.

فإنّ الانتفاع بالإمام حاصل وإن كان الإمام غائباً كانتفان الناس بالشمس إن جللها السحاب ويستضيئون بنور ولايته، فالغيبية لا تلازم عدم التصرف في الأمر، وهذا ممّا جاء نظيره في القرآن الكريم، وهو مصاحب موسى الذي كان ولياً من أولياء الله، وقد لجأ إليه أحد أنبياء الله في عصره والقرآن يحكيه لنا بقوله تعالى: ﴿فوجدنا عبداً من عبادنا أتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً قال له موسى هل اتبعك على أن تعلمن ممّا علمت رشداً﴾ (سورة الكهف: ٦٥ - ٦٦).

فأيّ مانع حينئذ من أن يكون للإمام الغائب في كلّ يوم ولية تصرفاً من هذا النمط، ويؤيد ذلك ما دلّت عليه الروايات من أنّه عليه السلام يحضر الموسم في أشهر الحجّ ويحجّ ويصاحب الناس ويحضر المجالس والناس تراه وهو يراهم، ولكن لا يعرفه إلّا من له حظ الرؤية، كعلي بن مهزيار وإسماعيل الهرقلي ومحمد بن عيسى البحريني والعلامة الحلّي والمقدّس الأردبيلي والسيد مهدي الطباطبائي الملقب بـ«بحر العلوم» والسيد أبو الحسن الأصفهاني وغيرهم من المتقين الذين فازوا بقاء الحجة - عجل الله تعالى فرجه الشريف - وصرّحوا بأنّهم شاهدوه، ونقلوا عنه أموراً (انظر حقّ اليقين: ص ٣٢٥. ومنتهى الآمال ج ٢: ص ٥٠٨. وحيات جاوداني: ص ١٧٩، وغير ذلك).

بيانه الشفاهي فيها، لكن قد حال الظلمة بينهم وبينه^(١).

➡ ١- أن يكون الحكم الشرعي له من ضروريات الدينية عند جميع المسلمين، وهذا ليس فيه نزاع بين الناس.

٢- أن يكون الحكم الشرعي واضحاً، كلّ الوضوح ببركة ما دلّ عليه من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنّ الإمام عليه السلام قد أرجع الناس في زمان غيبته إلى رواة هذه الروايات وإلى الأخذ بها.

٣- أن يكون الحكم الشرعي غير واضح لاحدى الجهات التالية: إمّا من جهة اختلاف الروايات وتعارضها، وإمّا من جهة عدم وجود نصّ صريح بين الروايات، وإمّا من جهة عدم وجود دليل خاص يدلّ عليه.

وعلى أيّ تقدير فإنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام قد وضعوا لهذه الحالة قوانين وقواعد شرعية وعقلية؛ لئلا تفوتنا المصالح الملزمة ولا نرتكب المفاسد المحتملة. ولمن أراد التحقيق فليراجع كتب أصول الفقه لعلماء الشيعة الإمامية.

(١) لاشكّ أنّ الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - موجود، والناس يحتاجون إلى بيانه مشافهة كما يحتاجون إلى وجوده الشريف، كأمان للخلق، ولكن مع الأسف الشديد أنّ الظلمة قد حالوا بينه وبين الناس وأرادوا قتله وسعوا في اغتياله، فغاب الإمام عليه السلام عن أعين الناس بأمر الله تعالى، وقد ورد في الروايات والتأريخ أنّ المعتز والمهتدي والمعتمد العباسي حاولوا مراراً القضاء على حياة الإمام العسكري عليه السلام في داره وفي السجن، وذلك لمنع عن ولادة الإمام الثاني عشر منه، لأنّهم كانوا يعلمون علم اليقين؛ بأنّ المهدي الذي وعد الله ورسوله بمجيئه يكون من صلب الإمام الحادي عشر عليه السلام؛ للروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم متواتراً بأنّ الخلفاء من بعده اثنا عشر وآخرهم المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً. وكذا الروايات الواردة بأنّ الأرض لا تخلو من حجة الله على خلقه، ولذلك كان بيت الإمام العسكري عليه السلام مطوق ومحاصر من قبل جلاوزة الحكومة دائماً، وكانوا يدخلون بيت الإمام عليه السلام أكثر الأيام صباحاً ومساءً، ويفتشون البيت والنساء وجواري الإمام عليه السلام ليروا هل بهنّ حمل حتى يأمرؤا بقتله، ولمّا لم يجدوا شيئاً ظاهراً كانوا يخرجون من البيت، ولكن الله تعالى قد أظهر آياته في حمل الإمام عليه السلام من دون أثر الحمل في أمه كما

فأمّا الجهتان الباقيتان^(١) فغير موقوفتين على التشرف بطلعته السعيدة، وغرّته الحميدة، حسب ما ورد الخبر المشتمل على فقره، بوجوده بقيت الدنيا وبيمنه رزق الوري^(٢)، وهو مطابق لما نبّهنا عليه فيما مرّ من خبر النجوم^(٣). وثامنها: أنّ ما زعمه من جهل من يصدق برجال الغيب والخضر^(٤) من

صنعه من قبل في أم موسى عليه السلام في بني إسرائيل، والروايات في ذلك كثيرة، انظر الكافي ج ١: ص ٥٠. وكتاب اكمال الدين: ص ٤٣، وغير ذلك.

(١) وهما تمامية الحجّة لله على الناس وكون أهل البيت عليهم السلام أمان للخلق.

(٢) وقد وردت هذين الفقرتين في دعاء عديلة (انظر مفاتيح الجنان: ص ١٥٣).

(٣) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبت أتاها ما يوعدون، وأنا أمان لأصحابي، فإذا ذهبت أتاها ما يوعدون، وأهل بيتي أمان لأمتي، فإذا ذهب أهل بيتي أتاها ما يوعدون». (المستدرک على الصحيحين ج ٢: ص ٤٤٨).

وأخرج أيضاً بسنده عن محمد بن المنكدر عن النبي ﷺ مثله مع اختلاف في بعض الألفاظ (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ٤٥٧).

وأخرج الطبراني بسنده عن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «النجوم جعلت أماناً لأهل السماء، وأنّ أهل بيتي أمان لأمتي». (المعجم الكبير ج ٧: ص ٢٢).

وأخرجه الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٧٤.

وأخرج القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أهل بيتي أمان لأهل الأرض، كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء». (ينابيع المودة ج ١: ص ٧٢، ح ٤). وغير ذلك.

(٤) لقد ورد في الروايات أنّ الخضر عليه السلام كان نبياً مرسلأً، بعثه الله إلى قومه، فدعاهم إلى توحيده والإقرار بأنبيائه ورسله وكتبه، وكانت آيته أنّه كان لا يجلس على خشبة يابسة ولا أرض بيضاء إلّا أزهرت خضراً، وإنّما سمّي خضراً لذلك، وكان اسمه باليا «تاليا» بن ملكان ابن عامر بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام، وأنّ موسى لما كلمه الله تكليماً، وأنزل عليه

عجائبه، من حيث صحّة ما دلّ على ذلك من طرقهم، فقد روى إمامه أحمد في مسنده - المتفق على عدم وجود خبر كذب فيه - بإسناده عن عبادة بن الصامت مرفوعاً أنّه ﷺ قال: «الأبدال في هذه الأمة ثلاثون رجلاً، قلوبهم على قلب خليل الرحمن كلّ ما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً»^(١).

وصحّحه السيوطي في جامعه الصغير^(٢) وروى فيه عن طب [الطبراني]^(٣) وصحّحه عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنّه قال: «الأبدال في أمتي ثلاثون بهم تقوم الأرض وبهم تمطرون وبهم تنصرون»^(٤). وروى فيه عن طب [الطبراني]^(٥).

وحسنه عن عوف بن مالك عنه ﷺ أنّه قال: «الأبدال في أهل الشام وبهم

➤ التوراة وكتب له في الألواح من كلّ شيء موعظة وتفصيلاً لكلّ شيء، وجعل آيته في يده عصاه..... قال في نفسه: ما أرى أنّ الله عزّ وجلّ خلق خلقاً أعلم منّي، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى جبرئيل: يا جبرئيل أدرك عيدي موسى قبل أن يهلك، وقل له: إنّ عند ملتقى البحرين عند الصخرة الكبيرة تجد رجلاً عابداً فاتبعه وتعلم منه، فهبط جبرئيل على موسى بما أمره به ربّه عزّ وجلّ، فعلم موسى أنّ ذلك لما حدثت به نفسه، فمضى هو وفتاه يوشع بن نون عليهما السلام حتى انتهيا إلى ملتقى البحرين فوجدا هناك الخضر عليه السلام ... (انظر علل الشرائع للشيخ الصدوق: ج ١: ص ٥٩، ح ١، باب ٥٤. وبحار الانوار ج ١٣: ص ٢٨٦. وقصص الأنبياء للجزائري: ص ٣٢٢).

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٣٢٢.

(٢) انظر الجامع الصغير ج ١: ص ٤٧٠، ح ٣٠٣٢.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ج ١٠: ص ١٨١، ح ١٠٣٩٠، بسنده عن ابن مسعود.

(٤) الجامع الصغير ج ١: ص ٤٧٠ ح ٣٠٣٣.

(٥) نقلاً عن: الطحاوي. انظر نفس المصدر، المتقدّم.

ينصرون وبهم يرزقون»^(١). وروى فيه عن مسند إمامه أحمد وحسنه عن علي عليه السلام عن النبي ﷺ مثل ذلك لكن قال بدل: «ثلاثين» «أربعين»^(٢). وروى غيرها مما فيه ضعف^(٣) والسني قد حكم بضعف جميع هذه^(٤).

وأما الخضر عليه السلام فقد وردت السنة بحياته من طرقهم^(٥)، قال النووي في

(١) الجامع الصغير ج ١: ص ٤٧٠، ح ٣٠٤٣.

(٢) انظر الجامع الصغير ج ١: ص ٤٧٠ - ٤٧١، ح ٣٠٣٥ و ٣٠٣٦.

(٣) انظر نفس المصدر المتقدم.

(٤) ذكر المناوي في كتابه فيض القدير في شرح الجامع الصغير طرق الأحاديث المذكورة وصححها من حيث السند، ثم أشار إلى قول بعض علمائهم ممن صحح الأحاديث كالسخاوي والسيوطي وابن حجر وغيرهم قائلاً: إنَّ صحَّة الطرق إشارة إلى بطلان زعم ابن تيمية، من أنَّه لم يرد لفظ «الأبدال» في خبر صحيح ولا ضعيف إلا في خبر منقطع، فقد أبانت هذه الدعوى عن تهوُّره ومجازفته، وليته نفى الرواية - أي وليته حكم بعدم صحَّة الأحاديث - بل نفى الوجود - أي نفى أن يكون قد ورد لفظ الأبدال في خبر صحيح أو ضعيف - وكذب من ادعى الورود..... (فيض القدير ج ٣: ص ٢٢٠).

(٥) أخرج ابن عساكر بسنده عن ابن عباس أنَّه قال: قال النبي ﷺ: «يلتقي الخضر وإلياس عليهما السلام في كلِّ عام من الموسم بمنى، فيحلق كلُّ واحد منهما رأس صاحبه، ويتفرقان عن هؤلاء الكلمات سبحانه الله، ما شاء الله لا يسوق الخير إلا الله ما شاء الله لا يصلح السوء إلا الله ما شاء الله، لا قوة إلا بالله». (تاريخ مدينة دمشق ج ٩: ٢١١).

وأخرج أيضاً عنه ﷺ أنَّه قال: «الخضر ابن آدم لصلبه ونسئ له في أجله حتى يكذب الرجال». (تاريخ مدينة دمشق ج ١٦: ٤٠٠).

وأخرج أيضاً بسنده عن يزيد بن الأصم عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنَّه قال: «بيننا أنا أطوف بالبيت إذا رجل متعلِّق بأستار الكعبة وهو يقول: يامن لا يشغله سمع عن سمع، ويامن لا تغلظه المسائل، ويامن لا يتبرم بالحاح الملحين، أذقني برد عفوك، وحلاوة معرفتك. قلت: يا عبدالله أعد الكلام، قال: وسمعتة؟ قلت: نعم، قال: والذي نفس الخضر بيده - وكان هو

منهاجه - بعد جزمه بحياة الخضر بذهاب الجمهور منهم إلى حياته - : ولم يخالف فيه سوى شاذ من المحدثين^(١).

➤ الخضر- لا يقولون عبد دبر الصلاة المكتوبة إلا غفرت ذنوبه ولو كانت مثل رمل عالج، وعدد المطر، وورق الشجر». (تاريخ مدينة دمشق ج ١٦: ٤٢٥). وأخرجه العجلوني في كشف الخفاء ج ٢: ص ٣٩٦. والآلوسي في تفسيره ج ١٥: ص ٣٢٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ٤: ص ٣٤١، وغيرهم.

وأخرج ابن عساكر أيضاً بسنده عن أنس بن مالك قال: لما قبض رسول الله ﷺ أصدق به الصحابة فبكوا حوله واجتمعوا فدخل رجل أشهب اللحية جسيم صبيح فتخطى رقابهم فبكى، ثم التفت إلى أصحاب رسول الله ﷺ فقال: «إن في الله تعالى عزاء من كل مصيبة وعوضاً من كل فائت وخلفاً من كل هالك، فإلى الله أنيبوا وإليه فارغبوا ونظره إليكم في البلاء فانظروا، فإن المصاب من لم يجبر» وانصرف فقال بعضهم لبعض: تعرفون الرجل؟ قال أبو بكر وعلي: نعم هذا أخو رسول الله ﷺ الخضر عليه السلام. (تاريخ مدينة دمشق ج ١٦: ٤٢٤). وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٢: ص ٥٨. والآلوسي في تفسيره ج ١٥: ص ٣٢٢. وابن كثير في البداية والنهاية ج ١: ص ٣٨٧، وغيرهم.

إلى غير ذلك مما ورد من الروايات من طرقهم، وقد أخرج الآلوسي في ذيل قوله تعالى ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾ (سورة كهف: الآية ٧٨) روايات كثيرة على أن خضر حي موجود (راجع تفسير الآلوسي ج ١٥: ص ٣٢١-٣٢٣).

(١) قال النووي في كتابه تهذيب الأسماء واللغات ج ١: ص ١٧٦. وهذا نص عبارته: اختلفوا في حياة الخضر وثبوته، فقال الأكثر من العلماء: هو حي موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند الصوفية، وأهل الصلاح والمعرفة، وحكاياتهم في رؤيته، والاجتماع به، والأخذ عنه، وسؤاله وجوابه، ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن تحصى وأشهر من أن تذكر، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه: هو حي عند جماهير العلماء والصالحين والعامّة معهم، وإنما شذ بانكاره بعض المحدثين....

وقال في كتابه شرح صحيح مسلم (ج ١٥: ص ١٣٥، باب فضائل الخضر عليه السلام): جمهور العلماء على أنه حي موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح

وتاسعها: أن ما نسبته إلى اثني عشرية الشيعة من كونهم في خيار المسلمين قادحين، من عجيب بهتانهم عليهم، فإنّهم يلعنون من آذى مسلماً بغير حق^(١)،

والمعرفة وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به، والأخذ عنه وسؤاله، وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يستر....

وقال الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار (ج: ١: ص ٣٩٧): إنّ المسلمين متفقون على حياة أربعة من الأنبياء، اثنان منهم في السماء، وهما: إدريس وعيسى، واثنان منهم في الأرض: إيلياس والخضر، وأنّ ولادة الخضر في زمن إبراهيم عليه السلام أبي الأنبياء.

وإلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم ممّا يدل على حياة الخضر عليه السلام، فلا إشكال في أن الله تعالى قادر على كلّ شيء، فإذا اقتضت حكمته ومشيتته، على أن يبقى أحداً في هذا العالم آلاف السنين فقدّرتَه تطبق على إرادته ومشيتته.

ثمّ إنّ قد ذكر بعض العلماء والمحققين المعتمدين الذين تجاوزوا العمر الطبيعي إلى مئات السنين وهم كثيرون، فهذا السيد المرتضى علم الهدى رحمه الله قد ذكر في أماليه ج: ١: (ص ٣٢٣ - ٣٧٢) جملة منهم، وكذلك الشيخ الصدوق عليه السلام ذكر في كتابه إكمال الدين: (ص ٥٥٥ - ٥٧٥) أكثر ممّا ذكره الشريف المرتضى وغيرهما كثيرة إذن لا وجه للاستبعاد. (١) قد هاجم القرآن الكريم هؤلاء الأشخاص الذين يؤذون المؤمنين بأشدّ الهجوم ووصف أعمالهم بالبهتان والإثم المبين فقال عز من قائل: ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾ (سورة الاحزاب: ٥٨).

فإن التعبير بـ«البهتان والإثم المبين» أكبر دليل على أهمية الأمر؛ لأنّ البهتان يعتبر من أكبر الذنوب والجراحات التي تنجم عنه أشدّ ألماً من جراحات السنان، كما قال الشاعر العربي:

جراحات السنان لها التثام ولا يلتأم ما جرح اللسان.

وقد أكدت الروايات الإسلامية على هذه المسألة اهتماماً فائقاً، ففي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام ورد أنّه قال: إنّ الله عز وجل يقول: ليأذن بحرب مني من آذى عبدي المؤمن (الكافي ج: ٢: ص ٣٥٠، ح ١).

وقال عليه السلام: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد أين الصدود لأوليائي؟ فيقوم قوم ليس على

﴿ وجوههم لحم فيقال: هؤلاء آذوا المؤمنين ونصبوا لهم وعاندوهم وعنفوهم في دينهم ثم يؤمر بهم إلى جهنم ﴾ (وسائل الشيعة ج ٨: ص ٥٨٧، ب ١٤٥ من أحكام العشرة، ح ٢). إلى غير ذلك من الروايات الواردة في المقام عن أئمة أهل البيت ﷺ.

ثم إنَّ أحد معاني إيذاء الله في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ﴾ (سورة الاحزاب: ٥٧) هو إيذاء المؤمنين فيكون إيذاء المؤمنين هو إيذاء الله؛ إذ لا معنى لإيذاء الله إلا بتأويل الآية، بأن يكون إيذاء النبي ﷺ والمؤمنين هو إيذاء الله كما جاء ذلك في بعض التفاسير (انظر تفسير الأمثل ج ١٣: ص ٣٤٥)، وغيره من التفاسير، وكذلك إيذاء النبي ﷺ له معنى واسع يشمل كل أذية إلى ساحته المقدسة في حياته وبعد وفاته؛ لأنَّ النبي ﷺ شاهد على أعمال أمته بنص القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴾. (سورة الفتح: ٨)، فبصريح الآية أنه ﷺ شاهد على أعمال أمته على الإطلاق وقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة التوبة: ١٠٥).

وإنَّ الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت ﷺ الدالة على المقام كثيرة جداً، وربما بلغت حد التواتر من أنَّ النبي ﷺ والأئمة ﷺ يطلعون على أعمال الناس من الأئمة، وأنَّ الله تعالى يعرض أعمالها بطرق خاصة عليهم.

فقد ورد عن الإمام الصادق ﷺ أنه قال: «تعرض الأعمال على رسول الله أعمال العباد كلَّ صباح، أبرارها وفجارها فاحذروها، وهو قول الله عز وجل: ﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ﴾. (الكافي ج ١: ص ١٧١، باب عرض الأعمال).

وفي رواية أخرى عن الإمام علي بن موسى الرضا ﷺ إنَّ شخصا قال له: ادع الله لي ولأهل بيتي، فقال ﷺ: «أولست أفعل؟ والله إنَّ أعمالكم لتعرض علي في كلِّ يوم وليلة»، يقول الراوي: فاستعظمت ذلك، فقال لي: «أما تقرأ كتاب الله عز وجل: ﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾»، قال: وهو الله علي بن أبي طالب ﷺ. (الكافي ج ١: ص ١٧١، باب عرض الأعمال).

وهذه صحفهم تنادي بذلك^(١)، نعم هم يقدحون فيمن قال سبحانه في حقهم: ﴿انقلبتم على أعقابكم﴾^(٢). ومن قال في حقهم ﷺ في حديث الحوض «فأقول: سحقاً لمن بدل بعدي»^(٣)

☞ وعليه فإن رسول الله ﷺ هو شاهد أعمال أمته إلى يوم القيامة، فبالطبع أنه يتأذى من إيذاء أمته بالنسبة إلى أهل بيته والمؤمنين من أمته فتشملهم الآية من آذى المؤمنين، ويجوز لعنهم لأن الله تعالى لعنهم.

هذا وأن النبي ﷺ أكد على أن إيذاء فاطمة - سلام الله عليها - إيذائي لي فقال ﷺ: «فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني» (المستدرک على الصحيحين ج ٣ ص ١٥٩). وفي صحيح مسلم، باب فضائل فاطمة عن المسور بن مخرمة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما فاطمة بضعة مني يؤذي ما آذاها». (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٤١). وفي صحيح البخاري قال ﷺ: «فمن أغضبها أغضبني». (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١٠ ط دار الفكر).

كما قال ﷺ: «من آذى علياً فقد آذاني» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٤٨٣). وقال ﷺ: «من سب علياً فقد سبني». (سنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ١٣٥)، إلى غير ذلك مما ورد عنه ﷺ، فيكون حينئذٍ إيذاء فاطمة وعلي ﷺ وأهل بيتهما إيذاء رسول الله ﷺ؟! وإيلاهم إيلاهم فكيف لا يمكن القول بأن أعداء أهل البيت ﷺ يجوز لعنهم بعد أن ثبت أنهم يؤذون رسول الله ﷺ وأن إيذائهم بالنسبة إلى أهل بيته ﷺ أذية له ﷺ؟! فهل يمكن القول بأن من آذى رسول الله هو مؤمن بعد أن لعنه الله تعالى في كتابه العزيز!!! (١) انظر تفاسير الشيعة ذيل الآية الشريفة ٥٧ و ٥٨ من سورة الأحزاب وما ورد من الروايات عن أئمة أهل البيت ﷺ في تفسيرهما.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٤. وانظر الأحاديث الواردة في تفسيرها فإنها تؤكد تحقق مضمونها بعد النبي ﷺ منها حديث الحوض الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أهل السنة والجماعة، وسيأتي ذكره عن قريب.

(٣) انظر صحيح البخاري ج ٩: ص ٦٧٣ ح ١٨٧٧، كتاب الفتن، باب واتقوا الفتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم... وج ٨: ص ٥٠٣ ح ١٤٣٥، كتاب الرقاق، باب في الحوض. وصحيح

وحديث بطانة الشر^(١)، وهم من خالف السنن الصحيحة التي نهيها على نبذة منها فيما مضى، وسيأتي بيان نبذة منها^(٢) فأَيّ نقص وذم وشناعة تلحق القادحين

➤ مسلم ج ٧: ص ٦٥، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها باب إثبات حوض نبيينا ﷺ، وغيرها من الروايات الواردة في صحاحهم ومسانيدهم وسننهم، فلاحظ.

(١) انظر صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٢٢، ح ٢٠١١، كتاب الاحكام، باب بطانة الإمام وأهل مشورته. ومسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٣٩، مسند أبي سعيد الخدري. والسنن النسائي ج ٧: ص ١٥٨. وسنن الكبرى ج ٤: ص ٤٣٣، ح ٧٨٢٥. وج ٥: ص ٢٣٠، ح ٧٨٥٥. وسنن البيهقي ج ١٠: ص ١١١. ومسند أبي يعلى الموصلي ج ٢: ص ٤٢٨، ح ١٢٢٨. وصحيح ابن حبان ج ١٤: ص ٧٢، ومعجم الأوسط للطبراني ج ٥: ص ٣٩، وغيرها.

(٢) إنَّ من أهم المسائل التي يشنع بها على الشيعة الإمامية هي الدراسة المعمقة حول الصحابة وبكل الأسف أنَّ أهل السنة لا يسمحون بذلك، بل يمنعون عنها بكلِّ شدة، مع علمهم بأنَّ الشيعة يقدِّسون بعض الصحابة، كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وغيرهم ممَّن سَمَّاهم القرآن بـ«الشَّاكرين» ولكن مع ذلك كلِّه أنَّ كثيراً من المشاغبين يتهمون الشيعة بأنَّهم ضد الصحابة ويقولون بأنَّ الشيعة تشتم الصحابة وتسبِّهم ليؤثروا بذلك على السامعين ويقطعون بذلك الطريق على الباحثين في حين أنَّ الشيعة منزَّهون عن سبِّ الصحابة وشتمهم، بل هم يرضون على الصحابة المخلصين ويتبرأون من المنقلبين على الأعقاب الذين ارتدوا على أدبارهم بعد وفاة النبي ﷺ وتسبَّبوا ضلالة أغلب المسلمين، فالشيعة ترى من حقِّها أن تكشف الغطاء عن أفعال الصحابة بأدلة متقنة مبيِّنة يقبلها كلُّ مسلم بعقله وقلبه بحيث لا يتركون للخصم حجة يحتج بها عليهم، وحتى لا يتوهَّم معاند من أنَّه أنا أحاول الطعن في الصحابة وتضعيفهم بلا دليل، فاعتمد هنا على الأحاديث الواردة في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وهما من أصح الكتب عندهم، رغم أنَّهما كتبا الكثير من هذه الأحاديث حفظاً على كرامة الصحابة كما هو معروف عنهما، أمَّا غيرهما من الصحاح والمسانيد لأهل السنة والجماعة فقد أخرجوا فيها أضعافها. وبعبارة أكثر وضوحاً إلَّا أنَّنا نكتفي بهذا الموجز الذي أخرج به البخاري ومسلم لتكون حجَّتنا بُلغ.

فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب خوف المؤمن أن يحبط عمله،

➤ وهو لا يشعر بسنده عن إبراهيم التيمي أنّه قال: ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مكذبا، وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي كلّهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنّهُ على إيمان جبرئيل وميكائيل (صحيح البخاري ج ١: ص ١٧).

وإذا كان ابن أبي مليكة أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلّهم يخاف النفاق على نفسه، ولا يمكنهم إدعاء الايمان الصحيح لأنفسهم، فما بال أهل السنّة لا يقبلون النقد في أي واحد من الصحابة، وإذا كان القرآن يعلمنا بأنّ الله تعالى لا يستحيي من الحق وهو قد فتح لنا هذا الباب فلماذا لا نبحث في أحوال الصحابة كي نعرفهم ونميّز المنافق من المؤمن والفاسق من العادل والظالم من المظلوم والمكاذب من الصادق والمنقلب من الثابت، فلا بد هنا من تحديد ضوابط وفق الأدلّة العقلية والشرعية في مسيرة هادئة وبموضوعية كاملة، وتجرد عن العواطف وتراكمات واتخاذ موقف مناسب بالتصميم والشجاعة مهما كانت النتائج؛ إذ ليس فوق الحق شيء والله من وراء القصد.

وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب فضائل القرآن سورة المنافقين باب قوله: ﴿سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إنّ الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: كنا غزاة قال سفيان مرة في جيش فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال: «ما بال دعوى جاهلية؟» قالوا: يا رسول الله كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: دعوها فإنّها منتنة - يعني أنّها كلمة خبيثة، لأنّها من دعوى الجاهلية - فسمع بذلك عبد الله بن أبي فقال: فعلوها أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأدل، فبلغ النبي ﷺ فقام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق! فقال النبي: «دعه لا يتحدث الناس أنّ محمداً يقتل أصحابه». (صحيح البخاري ج ٦: ص ٥٣٧، ح ١٣٣٠).

هذا الحديث صريح بأنّ جملة من الصحابة كانوا من المنافقين، ولكن حيث إنّ النبي ﷺ كان يهتم بحفظ الوحدة بين المسلمين وعدم إشاعة التنافر والبغضاء، لأنّها

تضعف الشعبية للحكومة الإسلامية، وهي أخطر من وجود منافق في صفوف المسلمين بمرات كثيرة، ومن هنا أن النبي ﷺ مع أنه يقر بأن أصحابه يوجد بعض المنافقين ويذكر خطورة وجودهم وعقوبة بعض المجرمين من منهم، ولكن مع ذلك كان يؤكد على الوحدة، فيكون الخليفة الثاني نفسه قد فرط في الحفاظ على الوحدة الإسلامية؛ لأن الله تعالى قد جعل المؤمنين إخوة وصيرهم حزباً واحداً، فكان ينبغي أن تكون الدعوة في كل مكان وزمان لصالح الإسلام والمسلمين عامة، لا لصالح قوم ضد قوم الآخرين، فقول عمر أنه منافق يعتبر من نفس تلك دعوى التي عبر عنها بدعوى أهل الجاهلية في الحديث والنبي ﷺ منعه وبين الوجه في ذلك فقال: حتى لا يقال بأن محمداً يقتل أصحابه، ولعل الرسول ﷺ كان يعلم بأن أكثر أصحابه منافقون، وإذا قتل كل المنافقين فلم يبق من أصحابه الخلف إلا عدد قليل، فأين أهل السنة من هذه الحقيقة المؤلمة التي تدحض مزاعمهم.

وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس والتجسس والتبجح، وقول الله تعالى: ﴿ لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ﴾ بسنده عن عبيد الله بن أبي رافع قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: «بعثني رسول الله أنا والزبير والمقداد»، قال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة ومعها كتاب فخذوه منها، فانطلقا تعاды بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة فإذا نحن بالظعينة فقلنا أخرجي الكتاب»، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله فإذا فيه من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله فقال رسول الله: «يا حاطب ما هذا؟» قال: يا رسول الله لا تعجل عليّ أني كنت أمراً ملصقاً في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قربات بمكة يحمون بها أهلهم وأموالهم فأحببت إذا فاتني ذلك من النسب فيهم أن اتخذ عندهم يداً يحمون بها قرايتي وما فعلت كفراً وارتداداً ولا رضى بالكفر بعد الإسلام... فقال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: «إنه شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله أن يكون قد أطلع على أهل بدر»، فقال: «اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم». (صحيح البخاري ج ٤: ص ٤٧٥،

➤ (ح ١١٨٩).

هذا الحديث يدلّ على أنّ حاطباً قد أراد بإرسال كتابه إلى كفار مكة وأخبارهم ببعض أوامر النبي الذي هو خيانة صريح لله ولرسوله ﷺ، وإذا كان حاطب الذي هو من الرعيل الأول من الصحابة الذين شهدوا بدرًا يبعث بأسرار النبي ﷺ إلى أعدائه من مشركي مكة ويخون الله ورسوله ﷺ بعذر حماية قرابته فكيف بأصحابه الذين أسلموا بعد فتح مكة أو بعد فتح خيبر أو غير ذلك وكيف بالطلاق الذين استسلموا ولم يسلموا؟!

فمن الواضح لدى الخبير اللبيب أنّ بهذا الحديث وأمثاله يعرف أنّ المنافقين كانوا على عهد النبي ﷺ يظهرون الإسلام ولم يكونوا مسلمين، ومع ذلك أنّ النبي ﷺ لم يستحلّ دماؤهم، وكان يعفو عنهم طبقاً للمصالح التي يراها والوجوه التي كانت في نظره ﷺ.

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: بينما نحن عند رسول الله وهو يقسم قسماً إذا أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم، فقال: يا رسول الله إعدل!!! فقال: ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل، فقال عمر: يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال: «دعه فإنّ له أصحاباً يحقر أحدهم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية... (صحيح البخاري ج ٥: ص ٤٧ ح ١٣٧).

وهذا نمط آخر من الصحابة المنافقين الذين كانوا يظهرون أمام الناس بمزيد من التقوى والخشوع، حتى أنّ النبي ﷺ قال لعمر: «إنّ أحدهم يحقر صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم، فالمستفاد منه أنّ الرجل وجماعة من المنافقين مثله كانوا في أصحاب رسول الله ﷺ.

وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب المغازي باب بعث النبي ﷺ خالد بن وليد إلى بني جذيمة بسنده عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: بعث رسول الله خالد بن الوليد إلى بني جذيمة فدعاهم إلى الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا فجعلوا يقولون: صبياناً صباناً، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ودفع إلى كلّ رجل منا أسيره حتى إذا كان يوم

➤ أمر خالد أن يقتل كلَّ رجل ممَّا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره حتى قدمنا على النبي فذكرناه له فرفع النبي ﷺ يده فقال: «اللهم إني أبرأ إليك ممَّا صنع خالد مرتين» (صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٨٠ ح ٢٨٧).

ورويت هذه الحادثة بوجه آخر وهو أنَّ النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة داعياً إلى الإسلام ولم يبعثه مقاتلاً، وكان بنو جذيمة قد قتلوا عمه الفاكه بن المغيرة أيام الجاهلية وعوفاً أبا عبد الرحمن بن عوف، فلَمَّا ورد عليهم أخذته الحمية الشيطانية فغدر بهم وقال لهم: ضعوا أسلحتكم، فإنَّ الناس قد أسلموا فوضعوا السلاح، فأمر بهم خالد فكتفوا، ثمَّ عرضهم على السيف فقتل منهم خلقاً كثيراً.

ولَمَّا علم بعض الصحابة المخلصين نوايا خالد، هربوا من الجيش والتحقوا بالنبي ﷺ وأعادوا عليه الخبر، فتبرأ النبي ﷺ من فعله وأرسل علي بن أبي طالب عليه السلام فودى لهم الدماء والأموال. (انظر الطبقات لابن سعد ج ٢: ص ١٤٨، في سرية خالد بن وليد إلى بني جذيمة من كنانة. والسيرة النبوية لابن هشام ج ٢: ص ٩٤ - ٩٨ في مسير خالد بن الوليد بعد الفتح إلى بني جذيمة من كنانة ومسير علي لتلافي خطأ خالد. وسير أعلام النبلاء ج ١: ص ٣٧٠ - ٣٧١ في ترجمته خالد بن وليد. وتاريخ الطبري ج ٢: ص ١٦٤ في ذكر الخبر عن فتح مكة وغير ذلك).

فإنَّ هذه القضية معروفة مذكورة في كثير من كتب التاريخ، فإذا كان الرسول ﷺ أرسل خالداً ومن معه دعاة إلى الإسلام ولم يأمرهم بقتال الناس كما شهدت التاريخ والسيرة على ذلك، فما هو عذر خالد لمخالفة أوامر النبي ﷺ، ثمَّ إذا كان القوم قد نزعوا سلاحهم وأعلنوا إسلامهم فما هو عذر خالد للغدر بهم وقتلهم مكتوفي الأيدي صبراً وهل الإسلام أمر يقتل من لم يقتلهم؟ وعلى فرض أنَّهم لم يعلنوا إسلامهم فهل يكون ذلك مجوزاً لقتلهم مع عزلهم السلاح عن أنفسهم؟

ثمَّ قد عم النكير على الحادثة بين أجلاء الصحابة ممَّن حضر السرية وشددوا النكير على خالد حتى هربوا من جيشه واشتكوه للنبي ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد رفع يديه إلى السماء وقال مرتين أو ثلاث مرات: اللهم إني أبرأ إليك ممَّا صنع خالد بن الوليد.

❦ وقد بعث النبي ﷺ بعلي عليه السلام ومعه أموال فودى لبني جذيمة دية دمائهم وما أصيب من أموالهم حتى استرضاهم، وهذا يدلّ على أنّهم قد أسلموا، فلو لم يكونوا مسلمين لم يجب دفع الدية والأموال إليهم، ولكن خالد ظلمهم واعتدى عليهم بعد علمه بأنّهم صاروا مسلمين.

فإنّ البخاري مهما اختصر القضية ولكن ما أخرج فيه كفاية لأدانة خالد وبقيّة الصحابة الذين أطاعوه في قتل المسلمين الأبرياء.

ثم إنّ الذهبي ذكر في كتابه سير أعلام النبلاء: أنّه لما قدم خالد من صنيعة بني جذيمة، عاب عليه ابن عوف ما صنع، وقال: أخذت بأمر الجاهلية، قتلتهم بعمك الفاكه، قاتلك الله، قال: أعابه عمر، فقال خالد: أخذتهم بقتل أبيك، فقال عبد الرحمن: كذبت، لقد قتلت قاتل أبي بيدي، ولو لم أقتله لكنت تقتل قوماً مسلمين بأبي في الجاهلية، قال: ومن أخبرك أنّهم أسلموا؟ فقال: أهل السرية كلّهم، قال: جاءني أمر رسول الله ﷺ أن أغير عليهم فأغرت، قال: كذبت على رسول الله ﷺ، وأعرض رسول الله ﷺ عن خالد وغضب..... (انظر سير أعلام النبلاء ج ١: ص ٣٧٠ في ترجمة خالد بن الوليد). وقريب منه في السيرة النبوية لابن هشام ج ٥: ص ٩٧ في مسير خالد بن الوليد بعد الفتح إلى بني جذيمة من كنانة ومسير علي لتلاقي خطأ خالد. وتاريخ الطبري ج ٢: ص ١٦٤ في حوادث سنة ثمان من الهجرة في ذكر خبر فتح مكة. وتاريخ مدينة دمشق ج ١٦: ص ٢٣٤ في ترجمة خالد بن الوليد بن المغيرة. وغيرها من مصدر أهل السنّة.

ومع ما عرفت من فعل خالد أليس للمسلم الحر أن يدرس التاريخ حول أفعال الصحابة وهل لمسلم أن يسأل أهل السنّة لماذا تُبررون عمل خالد وظلمه بالنسبة إلى بني جذيمة أليس ذلك من أجل أنّ خالد كان يدافع عن الخلافة الغاصبة؟!!

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب قول الله عزّ وجلّ: ﴿يوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً﴾ بسنده عن أبي قتاده، قال: لما كان يوم حنين نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين وآخر من المشركين يختله من ورائه ليقتله، فأسرعت إلى الذي يختله فرفع يده ليضربني فضربت يده فقطعها، ثم أخذني فضمني

➤ ضمّاً شديداً حتى تخوّفت، ثم ترك فتحلّل ودفعته ثم قتلته، وانهزم المسلمون وانهزمت معهم فإذا بعمر بن الخطاب في الناس، فقلت له: ما شأن الناس؟ قال: أمر الله.... (انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٧٣، ح ٧٧١).

وعجيب والله أنّ عمر بن الخطاب الذي يعد عند أهل السنّة من الصحابة الشجعان فإنّه يلقيه الرجل في الناس المنهزمين ويسأله كالمستغرب ما شأن الناس؟ فإنّه لم يكتف بقبح هروبه من الجهاد وترك رسول الله ﷺ وسط الأعداء من المشركين حتى يمويه على أبي قتادة ويفتري على الله، أليس أنّ فعل عمر كان فراراً من الزحف؟ ألم يقل الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار﴾ (سورة الأنفال: ١٥).

أليس قد أخذ الله تعالى منه ومن الصحابة عهداً بذلك فقال عز من قائل: ﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤولاً﴾ (سورة الأحزاب: ١٥)؟! فكيف يولي عمر الدبر من الزحف ويدّعي أنّ ذلك أمر الله؟! فأين هو وهذه الآيات البينات؟! وكيف المسلمون من الصحابة يولون الأدبار يوم حنين بشهادة البخاري والتاريخ؟! فإذا كان أمر الله ورسوله لا يطاع من أكثر الصحابة فأى مانع من ذكر تنقيصهم وقذحهم؟! أليس ذلك من حقّ كلّ مؤمن أن يستغرب من أفعال الصحابة الذين أعرضوا عن أوامر النبي ﷺ وهو حي معهم!!

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، سورة الحجرات، باب قوله تعالى: ﴿لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي...﴾ بسنده عن نافع بن عمر بن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيران أن يهلكا أبو بكر وعمر رفعا أصواتهما عند النبي ﷺ حين قدم عليه ركب بني تميم فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع وأشار الآخر برجل قال نافع: لا أحفظ اسمه، فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلا خلافي، قال: ما أردت خلافاً، فارتفعت أصواتهما في ذلك فأنزل الله ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم...﴾ الآية. (صحيح البخاري ج ٦: ص ٥١٣، ح ١٢٧٠).

وأخرج في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يكره من التعمق والتنازع، بسنده عن ابن أبي مليكة أيضاً قال: كاد الخيران أن يهلكا أبو بكر وعمر لما قدم على النبي وفد

❦ بني تميم أشار أحدهما بالأقرع بن حابس التميمي الحنظلي أخي بني مجاشع وأشار الآخر بغيره، فقال أبو بكر لعمر: إنّما أردت خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافاً فارتفعت أصواتهما عند النبي فنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ...﴾ قال: ابن أبي مليكة: قال ابن الزبير: فكان عمر بعد لم يذكر ذلك عن أبي بكر إذا حدّث النبي بحديث حدثه كأخي السرار لم يسمعه حتى يستفهمه (صحيح البخاري ج ٩: ص ٧٥٣ ح ٢١٠٩). وأخرجه في صحيح البخاري مثله في كتاب المغازي، باب وفد بني تميم (صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٨٩، ح ٨١١).

فهذه الروايات تدلّ بالصراحة على أنّ أبا بكر وعمر لم يتأدبا بحضرة النبي ﷺ بالآداب الإسلامية وقد سمحا لأنفسهما أن يتشاجرا أمام النبي ﷺ حتى ارتفع أصواتهما بحضرتيه من غير احترام ولا مبالاة بما تفرض عليهما في حضور النبي ﷺ، لا سيما أنّ القرائن تشهد بأنّ الحادثة وقعت في أواخر أيام النبي ﷺ؛ لأنّ وفد بني تميم قدم على النبي ﷺ في السنة التاسعة للهجرة كما يشهد لذلك كلّ المؤرخين والمحدثين الذين ذكروا قدوم الوفود على رسول الله ﷺ والتي تحدّث عنها القرآن الكريم في أواخر السور بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا...﴾ (سورة النصر: ١ - ٢).

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتعذّر المتعذّرون عن موقف أبي بكر وعمر بحضرة النبي ﷺ ما نزل من آيات التي فيها التنديد والتهديد لأبي بكر وعمر بأن يحبط أعمالهما إن عادا لمثلها.

وحتى الراوي لهذه الحادثة عرف من الآية ما فيها من الذم عليهما فقال: كاد الخياران أبو بكر وعمر....

ثمّ حاول راوي الحادثة بعد ذلك - وهو عبدالله بن الزبير - أن يقنع الناس بقول جده أبي بكر: إنّ عمر بعد نزول هذه الآية لم يسمع صوته إلى النبي ﷺ رغم أنّه لم يذكر ذلك في حقّ جده أبي بكر، ولكن التاريخ والأحداث التي ذكرها المؤرخون والمحدثون تثبت عكس ذلك. ويكفي لنا أن نذكر هنا رزية يوم الخميس التي اتفقت قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أيام

حتى يعرف الباحث أن ابن الزبير لم يكن صادقاً في قوله، هذا وأن قضية رزية يوم الخميس من أشهر القضايا وأكبر الرزايا، وقد أخرجها أصحاب الصحاح وأهل السنن بما فيهم البخاري ومسلم، ويكفيك منها ما أخرجه البخاري بسنده عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس، قال: لما حضر رسول الله وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي: «هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده»، فقال عمر: إن النبي قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسينا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قُربوا يكتب لكم النبي كتاباً لا تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال لهم رسول الله: «قوموا عني»، فكان ابن عباس يقول: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم (أورده البخاري في صحيحه في عدة مواضع منها في كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته. ومنها في كتاب المرضى والطب، باب قول المريض قوموا عني. ومنها في كتاب العلم. باب كتابة العلم، ومنها في كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل عن أهل الذمة ولا يسترقون، وغير ذلك).

والذي نفهمه من خلال كل ذلك أن عمر بن الخطاب عارض قول النبي ﷺ وقال: إن رسول الله يهجر - والعياذ بالله - وهذه هي الرزية التي لعب فيها عمر دور البطولة فعارض رسول الله ومنعه أن يكتب لأُمته ذلك الكتاب الذي يضمن عدم وقوعهم في الضلال أبداً، وأن منعه كان بتلك الكلمة الفاحشة التي كانت ترسيمها صعبة على البخاري من أنها تفضح الخليفة وتظهر حقيقته العارية وتكشف عن مدى جرأته على مقام الرسول الأعظم ﷺ فعمد إلى التدليس، وأبدل كلمة «يهجر» بكلمة «غلب عليه الوجع» أو لم يأت باسم عمر فيه، فروى الحديث في كتاب الجهاد والسير، في باب جوائز الوفاء، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم بسنده عن ابن عباس قال: يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب ومعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه يوم الخميس فقال: انتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند النبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله ﷺ ... (صحيح البخاري ج ٤: ص ٤٩٠، ح ١٢٢٩).

فإنه مهما هذب الحديث والعبارة ومهما حاول تغطية الحقائق فإن ما أخرجه كاف لأهل

من قدحهم الله^(١) ورسوله المعلوم لدى عامة المسلمين مخالفتهم لسنن خير البشر،

☞ الخبرة وهو حجة عليه وعلى سيده عمر بن الخطاب؛ لأنّ لفظ «يهجر» معناه يهذي، وأنّ كلمة «قد غلب عليه الوجد» تؤدي إلى نفس النتيجة؛ لأنّ المتمتع يجد أنّ الناس حتى اليوم يقولون: مسكين فلان تغلّب عليه الحمى حتى أصبح يهذي.

وخصوصاً إذا أضفنا إليها كلامه: «عندكم القرآن حسبنا كتاب الله» ومعنى ذلك أنّ النبي ﷺ انتهى أمره وأصبح وجوده كالعدم.

وبما أنّ مسلماً أخذ الحديث عن أستاذه البخاري فهو أيضاً هذبه (انظر صحيح مسلم ج ٥: ص ٧٦، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه).

ونحن نتحدى كلّ عالم له ضمير أن يتمعّن فقط في هذه الواقعة بدون رواصب وبدون خلفيات، فسوف تثور ثائرتة على الخليفة الذي حرم الأمة من الهداية وكان سبباً مباشراً في ضلالتها، ولا شكّ أيها القارئ الكريم إذا طرحت التعصّب الأعمى والعاطفة الجامعة وحكمت العقل السليم والفكر الحر لتصدّقت هذا التحليل، ولعرفت أنّ فعل عمر هذا من الجرائم الكبرى الذي تسبب من ورائه الاختلافات والمشاجرات بين الأمة الإسلامية إلى يوم يقوم القائم عجل الله فرجه وهل بعد ذلك لا يصح القدح في الصحابة؟

(١) إنّ القرآن الكريم عندما تكلم عن الصحابة تكلم عنهم بعدّة أوصاف وعلامات ثابتة، وإذا استثنينا منهم الصحابة المخلصين الشاكرين فإنّ البقية الباقية منهم وصفهم الله تعالى في القرآن الكريم بأنهم: فاسقون، أو خائنون، أو متخاذلون، أو ناكثون، أو منقلبون، أو شاكون في الله وفي رسوله، أو فارون من الزحف، أو معاندون للحقّ، أو عاصون وأمر الله ورسوله، أو مثبطون غيرهم عن الجهاد، أو منفضّون إلى اللهو والتجارة وتاركون الصلاة، أو قائلون ما لا يفعلون، أو ماثّون على رسول الله إسلامهم، أو قاسية قلوبهم فلم تخشع لذكر الله وما نزل من الحقّ، أو رافعون أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ، أو مؤذون لرسول الله ﷺ، أو سماعون للمنافقين، وغير ذلك، وإليك نماذج ممّا جاء في الذكر الحكيم:

قال الله تعالى: ﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثمّ يردون إلى عذاب عظيم﴾ (سورة التوبة: ١٠١).

وقال تعالى: ﴿يحلّفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهمّوا بما

﴿ لم ينالوا ﴾ (سورة التوبة: ٧٤).

وقال تعالى: ﴿ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين، فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ﴾ (سورة التوبة: ٧٧).

وقال تعالى: ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ﴾ (سورة البقرة: ١٠).

وقال تعالى: ﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً فكيف إذا أصابهم مصيبة بما قدمت أيدهم ثم جاؤوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً ﴾ (سورة النساء: ٦٢).

وقال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل الا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير ﴾ (سورة التوبة: ٣٨).

وقال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم ﴾ (سورة المائدة: ٥٤).

وقال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون ﴾ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب ﴾ (سورة الأنفال: ٢٤ - ٢٥).

وقال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ﴾ واعلموا إننا أموالكم وأولادكم فتنة وإن الله عنده أجر عظيم (سورة الأنفال: ٢٧ - ٢٨).

❦ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (سورة الصف: ٣).

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (سورة الحديد: ١٦).

وقال تعالى: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَل لَّا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنْ عَلَيْكُمْ إِنَّ هَٰذَا كَمَ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة الحجرات: ١٧).

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ (سورة التوبة: ٤٥).

وقال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وُضِعُوا خِلَالَكُمْ لِيَغْفُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ (سورة التوبة: ٤٧).

وقال تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ (سورة التوبة: ٨١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ يَجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ (سورة الأنفال: ٦).

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَّنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسَيِّمَاهُمْ وَلَتَعَرَفْنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ (سورة محمد: ٣٠).

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا لَمْ يَعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ (سورة التوبة: ٥٨).

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالَ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ (سورة محمد ﷺ: ١٦).

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ هُوَ أذنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ مِنَ اللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (سورة

وآغيرهم لنبذة من شريعته حسب ما مضى بيان جملة من ذلك بالفرقان العظيم والسنة الشريفة الثابئة الصأة عند أهل مذهب السنني^(١)، فعلم كون العار والشناعة

﴿ التوبة: ٦١ ﴾.

وقال تعالى: ﴿ ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية، وقالوا: ربنا لم كتب علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون قتيلاً ﴾ (سورة النساء: ٧٧).

إلى غير ذلك من الآيات ولنكتف بهذا القدر اليسير؛ لأنّ هناك آيات كثيرة لم نذكرها روماً للاختصار، ويكفي للباحث التعمق والتدبر في هذه الآيات، وسيجد أنّ موقف الكتاب المجيد من الصأابة ليس موقفاً مرضياً لهم بالسلامة والنأة فضلاً عن التقديس، بل إنّ الله تعالى حذرهم عمّا كانوا يفعلون من الإثم والعدوان، فلاحظ.

(١) فإنّ السنة النبوية وأخبار الرسول الأعظم ﷺ وحوادث صدر الإسلام تكشف عن حقائق الصأابة وأنها منعكسة في كتب الحديث والتاريخ والسير و... وهي بأة ماسة إلى التحقيق والتمحيص والدراسة العميقة الدقيقة، لما لها من الأهمية الفأقة في اعتقاد كلّ مسلم، ولا بد للباحث أن يتجنّب التعصبات والأهواء والانأازات حين الدراسة فيها، وأننا نكتفي بنقل موجز ممّا جاء في كتب القوم، فقد أأرج البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ قال: «لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر الضب لاتبعتموهم» قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» (صحيح البخاري ج ٨: ص ١٥١). وكذلك أأرجه في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. وأأرجه مسلم في صحيحه ج ٨: ص ٥٧ في كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى. وابن ماجة في سننه ج ٢: ص ١٣٢٢ في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم. والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين ج ١: ص ٩٣، كتاب الإيمان وغيرهم).

وللباحث أن يتساءل عندما يقرأ هذا الحديث بأنّه من هو المقصود بالصأابة الذين وصفهم النبي ﷺ بأنهم يتبعون سنن اليهود والنصارى شبراً بشبر، وذراعاً بذراع؟

من المعلوم أنّ القرآن الكريم والتأريأ الصحيح يؤكدان على أنّ اليهود تمرّدوا على

➤ موسى رسول الله إليهم، وعصوا أمره وآذوه وعبدوا العجل في غيابه وتأثمروا على أخيه هارون وكادوا أن يقتلوه، كما أنّ المسيحيين ارتدوا بعد إيمانهم بالله وتأثمروا على نبي الله عيسى ووصل بهم الأمر حتى باهتوا بأمه الطاهرة ثم هددوا نبي الله بالقتل وعلى زعمهم قتلوه وصلبوه، وتسببوا الاختلاف من بعده حتى تفرّقوا إلى فرق عديدة.

فمن حقّ كلّ مسلم أن يدرس حول هذا الحديث دراسة علمية بصورة واعية، فأهمية الدراية تفوق أهمية الرواية.

خصوصاً إذا أضفنا إلى الحديث روايات أخرى مؤيدة له كرواية حذيفة حيث قال: لتركبن سنة بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، غير أنّي لا أدري تعبدون العجل أم لا؟ (انظر المصنف لابن أبي شيبة ج ٨: ص ٦٣٦، ح ٢٧٩ في كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ عنها).

ورواية أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله: انه بلغه أنّ رسول الله ﷺ قال لشهداء أحد: «هؤلاء أشهد عليهم»، فقال أبو بكر: ألسنا يا رسول الله بإخوانهم، أسلمنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا؟ فقال رسول الله ﷺ: «بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي»، فبكى أبو بكر ثم بكى، ثم قال: «أنا لكائنون بعدك؟». (الموطأ لمالك بن أنس ج ٢: ص ٤٦١، ح ٣٢ في كتاب الجهاد، باب الشهداء في سبيل الله. والتمهيد لابن عبد البر ج ٢١: ص ٢٢٨. والاستذكار له ج ٥: ص ١٠٤).

ورواية الحسن قال: إنّ النبي ﷺ قام على أهل البقيع، فقال: «السلام عليكم يا أهل القبور من المؤمنين والمسلمين، أتعلمون ما نجاكم الله منه ممّا هو كائن بعدكم؟» ثمّ نظر إلى الصحابة فقال: «هؤلاء خير منكم»، قالوا: يا رسول الله وما يجعلهم خيراً منا؟ قد أسلمنا كما أسلموا وهاجرنا كما هاجروا وأنفقنا كما أنفقوا فما يجعلهم خيراً منا؟

قال: «هؤلاء مضوا لم يأكلوا من أجورهم شيئاً، وشهدت عليهم، وأنكم قد أكلتم من أجوركم، ولا أدري كيف تفعلون بعدي؟» (تاريخ المدينة لابن شيبه ج ١: ص ٩٤. وكتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ٣ ص ٥٧٥ من كتاب الجنائز، باب التسليم على القبور. وتفسير الثعلبي ج ٤: ص ١٥٤).

❦ ورواية ابن عجرة الأنصاري أنه قال: خرج إلينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد، أنا تاسع تسعة، فقال لنا: «أستمعون، هل تسمعون - ثلاث مرات - أنها ستكون عليكم أئمة، فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فلسن منه وليس مني ولا يرد عليّ الحوض يوم القيامة، ومن دخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد عليّ الحوض يوم القيامة». (سنن الكبرى للبيهقي ج ٨، ص ١٦٥ في كتاب قتال أهل البغي، باب ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره).

ورواية العلاء بن مسيب عن أبيه قال: لقيت البراء بن عازب، فقلت: طوبى لك، صحبت النبي ﷺ وباعته تحت الشجرة، فقال: يابن أخي لا تدري ما أحدثنا بعده (صحيح البخاري ج ٥: ص ٦٦ في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية). وإلى غير ذلك من الروايات الواردة في الباب والمستفاد منها أنّ الصحابة كغيرهم من المسلمين فيهم الصالحين وفيهم غير الصالح. ومن الواضح أنّ الله سبحانه قد وقر للصحابة أسباب السعادة، لأنهم رأوا النبي ﷺ وسمعوا حديثه، إلا أنّ قسماً منهم اختاروا بأعمالهم جهنّم فكانوا من أهلها فكان عاقبة أمرهم خسراً، وأنّ قسماً منهم اختاروا بأعمالهم الجنّة وكان عاقبة أمرهم السعادة.

وهل لعاقب بعد هذه الروايات أن يفرض على نفسه قدسية الصحابة وتنزيههم بصورة جماعية بلا استثناء، بحيث يكونون في معزل عن النقد والتمحيص، أو أنّه يجب النظر في أحوالهم من زاوية أعمالهم وسلوكهم، بالقياس للضوابط الشرعية والعقلية والتفكيك بين الخير منهم وغيره، فإنهم كسائر البشر تتقاذفهم دواعي الخير والشر، فإنّ فيهم من أراد اغتيال النبي ﷺ فقد أخرج البيهقي في سننه بسنده عن عروة قال: ورجع النبي ﷺ قافلاً من تبوك إلى المدينة حتى إذا كان ببعض الطرق مكر برسول الله ﷺ ناس من أصحابه فتأمروا أن يطرحوه من عقبة في الطريق... (سنن الكبرى للبيهقي ج ٩: ص ٣٣ وفي كتاب السير، باب من ليس للإمام من يغزو به بحال والدر المنثور للسيوطي ج ٣: ص ٢٥٩ عند تفسير قوله تعالى: ﴿يحلّفون بالله ما قالوا﴾).

وفي مجمع الزوائد عن ابن أبي الطفيل قال: خرج رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك فانتهى إلى عقبة، فأمر مناديه فنادى: لا يأخذن العقبة أحد فإنّ رسول الله ﷺ يسير

❦ يأخذها، وكان رسول الله ﷺ يسير، وحذيفة يقوده، وعمار بن ياسر يسوقه، فأقبل رهط متلثمين على الرواحل، فقال النبي ﷺ لحذيفة: «قدقد» فلحقه عمار، فقال: سق سق حتى أناخ، فقال لعمار: «هل تعرف القوم؟» فقال: لا كانوا متلثمين، وقد عرفت عامة الرواحل، قال: «أتدري ما أرادوا أن ينفروا برسول الله ﷺ فيطرحوه من العقبة» فلمّا كان بعد ذلك نزع بين عمار وبين رجل منهم شيء ما يكون بين الناس فقال: أنشدك الله، كم أصحاب العقبة الذين أرادوا أن يمكروا برسول الله ﷺ قال: نرى أنهم أربعة عشر، قال: فإن كنت فيهم فكانوا خمسة عشر، ويشهد عمار أنّ اثنا عشر منهم حرب الله ورسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، رواه الطبراني في معجمه الكبير ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ج ١: ص ١١٠ في كتاب الايمان، باب منه في المنافقين) وقد أخرج هذا الحديث كثير من علماء أهل السنّة وحفاظهم وفي بعضها: أنّ النبي ﷺ أمر من معه بكتمان أسماء المتآمرين وإن اختلفت في أنّ الذي عرفهم حذيفة وعمار أو حذيفة وحده.

ويظهر من بعض الأحاديث أنّ بعض ذوي المقام من الصحابة كانوا يسألون حذيفة هل أنه في من سمّاهم رسول الله ﷺ في جملة المنافقين أم لا؟ حتى أنّ الغزالي أخرج في كتابه إحياء العلوم ج ١: ص ١٢٩: أنّ عمر بن الخطاب كان يسأل حذيفة بن اليمان إن كان رسول الله ﷺ سمّاه في جملة المنافقين الذين أعلمه بأسمائهم. وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ٢٤.

وروى أبو طفيل في حديث قال: خرجت أنا وعمر بن صليح المحاربي حتى دخلنا على حذيفة... فقال: حدثنا يا حذيفة، فقال: عما أحدثكم؟ فقال: لو أنّي أحدثكم بكلّ ما أعلم قتلتموني، أو قال: لم تصدقوني، قالوا: وحقّ ذلك؟ قال: نعم، قالوا: فلا حاجة لنا في حقّ تحدثنا فنقتلك عليه، ولكن حدثنا بما ينفعنا ولا يضرك. فقال: رأيتم لو حدثكم أن أمكن تغزؤكم إذا صدقتموني؟ قالوا: وحقّ ذلك.. (انظر المصنف لعبد الرزاق الصنعاني: ج ١: ص ٥٢ - ٥٣، ح ١٩٨٨٩).

وعلى كلّ حال فقد بقي أمر أهل العقبة مستوراً، إلّا أنّ تلويحات وإشارات أظهر ما ورد في أبي موسى الأشعري. فقد قال ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب في ترجمته بعد أن ذكر

➤ عزل أمير المؤمنين عليه السلام له عن الكوفة: فلم يزل واحداً منها على علي حتى جاء منه ما قال حذيفة: فقد روى فيه لحذيفة كلام كرهت ذكره... (الاستيعاب ج ٣: ص ٩٨٠ في ترجمة عبدالله بن قيس بن سليم أبي موسى الأشعري).

وقال ابن أبي الحديد: أمّا الكلام الذي أشار اليه أبو عمر بن عبد البرّ ولم يذكره قوله فيه وقد ذكر عنده بالدين: أمّا أنتم فتقولون ذلك، وأمّا أنا فاشهد أنّه عدو لله ولرسوله، وحرب لهما في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار، وكان حذيفة عارفاً بالمنافقين أسرّ إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أمرهم، وأعلمه أسماءهم. وروى أنّ عماراً سئل عن أبي موسى فقال: لقد سمعت فيه من حذيفة قولاً عظيماً، سمعته يقول: صاحب البرنس الأسود، ثمّ كلح كلوحاً علمت منه أنّه كان ليلة العقبة بين ذلك الرهط (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٣: ص ٣١٤، فصل في نسب أبي موسى والرأي فيه عند المعتزلة).

وأخرج المتقي الهندي بسنده عن أبي نجاء حكيم قال: كنت جالساً مع عمار فجاء أبو موسى فقال: مالي ولك؟ ألت أخاك؟ قال: ما أدري ولكن سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يلعنك ليلة الجبل، قال: إنّّه قد استغفر لي. قال عمار: قد شهدت اللعن. ولم أشهد الاستغفار. (كنز العمال ج ١٣: ص ٦٠٩، ح ٣٧٥٥٤).

ومن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع ما ذكر علماء أهل السنّة في ترجمة الرجل، ولا يهمننا فعلاً تعيين الأشخاص الذين اشتركوا في هذه المؤامرة، وإنّما يهمننا إثبات أنّ الصحابة فيهم من حاول القيام بهذه الجريمة النكراء الموبقة. وهل يبقى بعد ذكر هذا القليل من الكثير تأمل في خبائث بعض الصحابة الذين سجّل لهم الأعمال السيئة بحيث لو يطّلع عليها الخبير يعلم علم اليقين أنّه لا أساس لهالة التقديس الجماعي التي يحاول بعض أهل السنّة أن يحيطهم بها.

وقد أكّد الله تعالى في كتابه الكريم وأحاديث النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وأهل بيته المعصومين عليهم السلام على مولاة من والى الله عز وجل ومعاداة من عاداه وعلى الحب في الله والبغض في الله تعالى.

،الفضيحة تلحق المادحين من ذمهم الله ورسوله ﷺ، والله ولي التوفيق.
وعاشرها: أن ما زعمه في حق الشيعة من تكفير من لم يؤمن بالمنتظر بهتان
عليهم، فإن الكفر حسب ما دلّت عليه السنن التي رووها من طريق أهل البيت ﷺ
ونطقت بها^(١) متابعة لها صحفهم وفتاويهم مسبب عندهم عن جحد ضروري من

❦ قال الله تعالى: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه﴾ (سورة المجادلة: ٢٢).

وقال تعالى: ﴿فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا أنه بما تعملون بصير﴾ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تتصرون﴾ (سورة هود: ١١٢ - ١١٣).

وفي حديث عمرو بن مدرك الطائي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «أي عرى الإيمان أوثق؟» فقالوا: الله ورسوله أعلم، وقال بعضهم: الصلاة، وقال بعضهم: الزكاة، وقال بعضهم: الجهاد.

فقال رسول الله ﷺ: «لكل ما قلتم فضل وليس به، ولكن أوثق عرى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله وتوالي (تولي خ ل)، أولياء الله والتبري من أعداء الله» (الكافي ج ٢: ص ١٢٥، ح ٦، باب الحب في الله)

وفي حديث عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبدالله أي عرى الإسلام أوثق؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «الولاء في الله، الحب في الله والبغض في الله» (السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠: ص ٢٣٣ في كتاب الشهادات، باب شهادة أهل العصية. ومجمع الزوائد ج ١: ص ١٦٢ من كتاب العلم، باب أي الناس أعلم، والمعجم الأوسط للطبراني ج ٤: ص ٣٧٦، وغيرها من الروايات والأحاديث الواردة في المقام عن طريق الفريقين فهي كثيرة جداً، فالشيعة الإمامية استجابت لقول الله عز وجل وقول النبي ﷺ يحبون الناس في الله ويبغضونهم في الله، فلاحظ.

(١) لقد روى أحمد بن محمد بن خالد البرقي في كتابه المحاسن بسنده عن زراره عن أبي

➤ جعفر عليه السلام قال: «لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا لم يجحدوا ولم يكفروا». (المحاسن: ص ٢١٦ ج ١٠٣. وفي البحار ج ٢: ص ١٢٠، ح ٣١).

وروى الكليني رحمته الله بسنده عن سماعة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال عليه السلام: «إن الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان» فقلت: فصفهما لي، فقال: «الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، به حققت الدماء، وعليه جرت المناكح والموارث، وعلى ظاهره جماعة الناس، والإيمان الهدى... (الكافي ج ٢: ص ٢٥، ح ١ كتاب الإيمان والكفر، باب أن الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان).

وروى عن سفيان بن السمط: أنه سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن الإسلام والإيمان ما الفرق بينهما؟... فقال: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس شهادة: أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، فهذا الإسلام». (الكافي ج ٢: ص ٢٤، ح ٤، كتاب الإيمان والكفر، باب أن الإسلام يحقن به الدم).

وعن حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «الإيمان ما استقر في القلب وأفضى به إلى الله عز وجل، وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره، والإسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلّها، وبه حققت الدماء، وعليه جرت الموارث، وجاز النكاح، واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج، فخرجوا بذلك من الكفر». (الكافي ج ٢: ص ٢٦، ح ٥، كتاب الإيمان والكفر، باب الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنّها تدلّ بوضوح على أنّه تكفي الشهادتان في الإسلام والإقرار بالفرائض الضرورية في الدين، فإنّ غير الشيعة من الفرق المسلمين تجري عليهم أحكام الإسلام من الطهارة والنكاح والذباحة والموارث والقصاص وغير ذلك.

عدا النواصب، وهم الذين يناصبون أهل البيت عليهم السلام العدا. وتفصيل ذلك موكول إلى

ضروريات الدين^(١) دون ضروري من ضروريات المذهب، فالجاحد إمامة المهدي عليه السلام ليس باثني عشري من حيث إنّ إمامته من ضروريات مذهب اثني عشرية الشيعة، فتدبر^(٢).

وحادي عشرها: أنّ ما زعمه من كون علي عليه السلام قد نصّ على إمامة الحسن عليه السلام من بعده والحسن عليه السلام نصّ على إمامة الحسين من بعده إلى آخرهم يظهر كون إمامة أهل البيت ليست بنصّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم على الترتيب، بل هي من نصّ المتقدم على المتأخّر، وهو بهتان بين عليهم وعلى أهل مذهبه، فإنّ السنّة قد وردت من الطرفين في تعيين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم^(٣).

❦ محله، فلا يسعنا الحديث عنه في هذا المجال، ولا يهمنّا تلك التفاصيل فعلاً، فإنّ فتاوى علماء الشيعة في جميع العصور والأزمان جارية على أنّ غير الشيعة الاثني عشرية من الفرق غير خارجين عن حكم الإسلام وتجري عليهم أحكام الإسلام، فلاحظ.

(١) وذلك لأنّ الجاحد يكون جحده وإنكاره للحكم الضروري مع الالتفات بصدوره عن النبي الصادق المصدق صلى الله عليه وآله وسلم إنكاراً وتكذيباً للرسالة المحمدية، ويكون مكذباً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو كافر بلا إشكال.

(٢) فإنّ منكر ضروري المذهب يحكم عليه بالخروج من المذهب لا من الدين، وأنّ كلّ ما قطع به الإنسان أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم به، فإنكاره موجب لتكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمّا إذا لم يقطع بذلك لعدم الوصول إليه أو لشبهة فلا يحكم بكفره؛ لعدم إنكاره بما يوجب تكذيباً للرسالة، فلاحظ.

(٣) أخرج الحمويّ الجويني الشافعي في كتابه فرائد السمطين بسنده عن ابن عباس قال: قدم يهودي يقال له: نعتل قال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين فإنّ أجبّتي عنها أسلمت على يدك، قال صلى الله عليه وآله وسلم: سل يا أبا عمار، فقال: يا محمد صف لي ربّك، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يوصف إلّا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز العقول أن تدركه والأوهام أن تتأله....»

❖ قال: فأخبرني عن وصيك من هو، فما من نبي إلا وله وصي وأنّ نبينا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون؟

فقال ﷺ: «نعم أنّ وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، وتتلوه تسعة من صلب الحسين، أئمة الأبرار»، قال: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، وإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهو لاء اثنا عشر». (فرائد السمطين ج ٢: ص ١٣٣، ح ٤٣١). وأخرجه القندوزي الحنفي في كتابه ينابيع المودة ج ٣: ص ٢٨٢ في الباب السادس والسبعين في بيان الأئمة الاثني عشر بأسمائهم.

إلى غيرها ممّا جاءت في كتب القوم، وأمّا الشيعة الإمامية فإنّ الاحاديث الواردة في كتبهم المشتملة على ذكر أئمة أهل البيت عليهم السلام الاثني عشر بأسمائهم كثيرة جداً، ففي بعضها أنّ النبي ﷺ نصّ عليهم بأنّهم خلفاؤه من بعده وذكرهم بأسمائهم، موضحاً بأنّ أولهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبعده ابنه الحسن ثمّ أخوه الحسين ثمّ تسعة من ذرية الحسين وآخروهم المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فإنّ رواياتها بالغة عن حد التواتر نذكر هنا بعضها من باب التيمن والتبرّك: فمنها: ما رواه الصدوق بسنده عن أبي حمزة عن الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله ﷺ حدثني جبرئيل عن ربّ العزة جل جلاله أنّه قال: من علم أن لا إله إلا أنا، وأنّ محمداً عبدي ورسولي، وأنّ علي بن أبي طالب خليفتي، وأنّ الأئمة من ولده حججبي أدخلته الجنة برحمتي ونجّيته من النار بعفوي، وأبحث له جوارِي، وأوجب له كرامتي، وأتممت عليه نعمتي، وجعلته من خاصّتي وخالصتي، إن ناداني لبيته، وإن دعاني أجبته، وإن سألتني أعطيتته وإن سكّت ابتدأته، وإن أساء رحمته، وإن فرّمتي دعوته...».

فقام جابر بن عبد الأنصاري فقال: يا رسول الله ومن الأئمة من ولد علي بن أبي طالب؟ قال: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة، ثمّ سيد العابدين في زمانه علي بن الحسين، ثمّ الباقر محمد بن علي وستدركه يا جابر، فإذا أدركته فاقراه منّي السلام، ثمّ

❦ الصادق جعفر بن محمد، ثمّ الكاظم موسى بن جعفر، ثمّ الرضا علي بن موسى، ثمّ التقي محمد بن علي، ثمّ التقي علي بن محمد، ثمّ الزكي الحسن بن علي، ثمّ ابنه القائم بالحق مهدي أمّتي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، هؤلاء يا جابر خلفائي وأوصيائي وأولادي وعترتي من أطاعهم فقد أطاعني، ومن عصاهم فقد عصاني، ومن أنكرهم أو أنكر واحداً منهم فقد أنكرني، بهم يمسك الله عز وجل السماء أن تقع على الأرض إلّا بآذنه، وبهم يحفظ الله الأرض أن تميد بأهلها». (إكمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الصدوق: ص ٢٥٨، ح ٣، باب الرابع والعشرون).

ومنها: ما رواه أحمد بن عياش الجوهري في كتابه مقتضب الأثر بسنده عن سلمان الفارسي قال: دخلت على رسول الله ﷺ يوماً فلما نظر إليّ قال: «يا سلمان الله عز وجل لم يبعث نبياً ولا رسولاً إلّا جعل له اثني عشر نقيباً»، قال: قلت له: يا رسول الله لقد عرفت هذا من أهل الكتابين قال: «يا سلمان هل عرفت من نقبائي الإثني عشر الذين اختارهم الله للإمامة من بعدي؟» فقلت: الله ورسوله أعلم، قال: «يا سلمان خلقتني الله من صفوة نوره ودعاني فأطعته، وخلق من نوري نور علي عليه السلام فدعاه إلى طاعته فأطاعه، وخلق من نوري ونور علي فاطمة فدعاها فأطاعته، وخلق منّي ومن نور علي وفاطمة الحسن والحسين فدعاهما فأطاعاه، فسمّانا الله عز وجل بخمسة أسماء من أسمائه، فالله محمود وأنا محمد، والله العلي وهذا علي، والله فاطر وهذه فاطمة، والله ذو الإحسان وهذا الحسن، والله المحسن وهذا الحسين، ثمّ خلق منّا ومن نور الحسين تسعة أئمة فدعاهم فأطاعوه قبل أن يخلق الله عز وجل سماء مبنية، وأرضاً مدحية، وهواء وماء وملكاً وبشراً وكنا بعلمه أنواراً نسبحه ونسبح له ونطيع».

فقال سلمان: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأُمّي ما لمن عرف هؤلاء؟

فقال: «يا سلمان من عرفهم حقّ معرفتهم واقتدى بهم فوالىّ ولهم وتبرّأ من عدوهم فهو والله منا يرد حيث نرد ويسكن حيث نسكن».

قال: قلت: يا رسول الله فهل يكون إيمان بهم بغير معرفة بأسمائهم وأنسابهم، فقال: «لا يا سلمان»، فقلت: يا رسول الله فأتى لي لجناهم؟ قال: «قد عرفت إلىّ الحسين»، قال: «ثمّ سيد

نعم السابق منهم نصّ على المتأخّر تبعاً لهذه السّنة^(١)، وهذه كتبهم شاهد بذلك، وسيأتي نقل نبذة في ذلك من طريق أهل مذهب السنّي.

وثاني عشرها: أنّ ما زعمه من كون المعتقدين بالقطب والغوث وسائر رجال الغيب أقلّ خطأ من المعتقدين بالمنتظر؛ لكونهم من أهل مذهبه القائلين بإمامة الثلاثة^(٢) مخالفة عظيمة منه له ورسوله؛ لما عرفته من مخالفة إمامتهم للسنن الصحيحة، ولما يأتي بيانه من عدم لياقتهم لذلك.

وثالث عشرها: أنّ ما زعمه في حقّ المنتظر عليه السلام من غيبته قبل بلوغه سن التمييز من عظم تشنيعاته على الله سبحانه من حيث قدرته، فإنّ معنى قوله هو أنّ الله سبحانه وتعالى عاجز عن خلق التمييز والعقل والتدبير التامات في صبيّ من

➤ العابدين علي بن الحسين، ثمّ ولده محمد بن علي باقر علم الأوّلين والآخرين من النبيين والمرسلين، ثمّ جعفر بن محمد لسان الله الصادق، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم غيظه صبراً في الله، ثمّ علي بن موسى الرضا الأمر بالله، ثمّ محمد بن الجواد المختار من خلق الله، ثمّ علي بن محمد الهادي إلى الله، ثمّ الحسن بن علي الصامت الأمين العسكري، ثمّ ابنه الحجة بن الحسن المهدي الناطق القائم بأمر الله..... (مقتضب الأثر: ص ٦، وبحار الأنوار ٢٥: ص ٦ ح ٩). إلى غير ذلك من الروايات وللباحث أن يراجع كتاب إثبات الهداة للمحدث الخبير الشهير الشيخ الحر العاملي ج ١: ص ٤٣٣ - ٧٥٠.

(١) انظر كتاب من لا يحضره الفقيه ج ٤: ص ١٧٧.

(٢) قال ابن العربي في الفتوحات في الباب السادس والثلاثون وثلاثمئة: فاعلم إنّ الله سبحانه إذا ولي من ولاية النظر في العالم المعبر عنه بالقطب وواحد الزمان، والغوث والخليفة نصب له في الحضرة المثال سريراً أقعده عليه ينبئ صورة ذلك المكان عن صورة المكانة، كما أنبأ صورة الاستواء على العرش عن صورة إحاطته علماً بكلّ شيء..... (الفتوحات المكية ج ٣: ص ١٣٦). لاحظ ترجمة ابن العربي، والغزالي وعبدالقادر الجيلاني وغيرهم ممّن سلك طلبة الصفة من علماء أهل السّنة، فإنّ منهم من لقّب بالقطب، ومنهم من لقّب بالغوث.....

ذرية خير البريات وقد جعلها قبل ذلك في يحيى^(١)، فيا عجبني منه ومن مادحيه فبينما هو يرعد ويبرق مشنعاً على اثني عشرة الشيعة بالبهتان عليهم في قول كون الله ليس على كلّ شيء قدير؛ اذ جعل ينفي قدرته عن شيء بعد علمه بصدور مثله منه، فانظر إلى هذه الفضيحة الشنيع عليه وما ضرّه لو قال بأنّ الله سبحانه قد تفضّل على نبيه سيد رسله بهذه الفضيلة، فجعل شخصاً من ذريته نظير يحيى، فهل يلحقه عار وشناعة من حيث نطقه بالحق وجريه على سنن الصدق والسنة؟ وقد وردت صحيحة من طرق أهل مذهبه بأنّ المنتظر عليه السلام هو إمام الخلق بعد أبيه^(٢) حسب ما يأتي نقلها.

ورابع عشرها: أنّ ما زعمه من عدم دعوى العصمة لغير علي عليه السلام تقول منه، فإنّ مجرد دعوى العصمة ليس بدليل عليها، وسيأتي بيان الدليل الذي دلّ على ثبوتها له^(٣).

وخامس عشرها: أنّ ما رمي به الشيعة مشنعاً عليهم بأنّهم يعرضون عن الكتاب والسنة من عظيم بهتانهم الذي قد بان إلى هنا نقيض ما قاله في حقّهم،

(١) لقد قال الله تعالى في كتابيه العزيز: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبياً﴾ (سورة مريم: ١٢)، فإنّ الحكم هو أمر النبوة وقد أعطاه الله ليحيى حال كونه صبياً، كما أعطاه لعيسى بن مريم عليه السلام في صغر سنّه، وقد تكلم عيسى عليه السلام في المهد في أيامه الأولى، فقال تعالى عن لسانه في كتابه المجيد: ﴿قال إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبياً﴾ (سورة مريم: ٣٠)، فإنّ الله تعالى قادر على كلّ شيء، والأمور الخارقة للعادة التي ترجع إلى قدرة الله تعالى كثيرة جداً، فكما أنّ الله تعالى قد أعطى يحيى وعيسى النبوة في الطفولية، وكذلك المهدي عليه السلام قد جعله إماماً في صغر سنّه.

(٢) انظر فرائد السمطين ج ٢: ص ١٢٢ ح ٤٣١. وينايع المودة ج ٣: ص ٢٨٢، وغير ذلك.

(٣) سيأتي البحث حول عصمة الأئمة الاثني عشر، والروايات الواردة في تفسير قوله تعالى ﴿إنما نبد الله لنذهب عنك الحسبة﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣).

ومن هنا إلى آخر الردّ سترى الحال على هذه الوثيرة دعه يفترى ونحن نبين فريته بأدلّ دليل يهدي إلى سواء السبيل^(١).

(١) فإنّ من تتبّع مصنفات الشيعة الإمامية ينكشف له هذه الحقيقة بوضوح تام بأنّهم لا يعتقدون بشيء ولا يعملون بحكم إلّا بما قامت عليه الحجة المعتبرة، والحجة المعتبرة عند جميع المسلمين القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد استفيد هذا من قوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول﴾ (سورة النساء: ٥٩) فالرجوع إلى القرآن الكريم واضح وحجته واضحة على جميع المسلمين وكذلك أصل السنة النبوية يجب تصديقها والعمل بها لما قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧) ولكن السؤال الواقع هنا هو أنه ممن نأخذ السنة؟ فإنّ الشيعة الامامية تعتقد بأنّ السنة النبوية لا بد أن تؤخذ من أهل بيت النبي وعترته الطاهرة صلوات الله عليهم أجمعين لدلالة حديث الثقلين المتواتر لدى الفريقين الذي جعل النبي ﷺ عترته الطاهرة ﷺ فيه عدلا للقرآن الكريم وأمر الأمة بالتعلم منهم وسيأتي شرح ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى، فانهصار التعلم منهم في هذا الحديث الشريف يدل بوضوح بأنّ السنة لا بد أن تتخذ من أهل البيت ﷺ فقط.

قال السنّي:

الوجه الرابع: ان يقال: قوله [مقالته] التي يحصل إدراكها نيل درجة الكرامة كلام باطل، فإنّ مجرد معرفة إمام وقته وإدراكه بعينه لا يستحق به الكرامة، إن لم يوافق أمره، والّا فليست معرفة إمام الوقت أعظم من معرفة النبي، ومن عرف أنّ محمداً رسول الله فلم يؤمن به ولم يطع أمره لم يحصل له شيء من الكرامة، ولو آمن بالنبي وعصاه وضيّع الفرائض وتعدّ الحدود كان مستحقاً للوعيد عند الإماميّة، وسائر طوائف المسلمين، فكيف بمن عرف الإمام وهو مضيّع للفرائض متعدّ للحدود؟! وكثير من هؤلاء يقول: حبّ علي حسنة لا يضرّ معها سيئة، وإن كانت السيئات لا تضرّ مع حبّ علي فلا حاجة إلى الإمام المعصوم الذي هو لطف في التكليف، فإنّه إذا لم يوجد إنّما توجد سيئات ومعاص فإن كان حبّ علي كافياً فسواء وجد الإمام أو لم يوجد^(١).

قلت:

في هذه الشبهة وجوه:

أحدها: ما زعمه بقوله: «فإن مجرد معرفة إمام وقته غير موجبة للسعادة» فإنه خطأ بين؛ لأنّ تفضّل الله على عباده المعتقدين بالحق^(١) له درجات ثلاث، مترتبة على درجات معتقدي الحق.

وبيان ذلك: أنّ المعتقد بإمام زمانه العارف بشخصه وبأنّه حجّة الله في أرضه على عباده تارة يتابعه في عامة ما يأمره به وينهاه عنه، وهذه الدرجة تستلزم أعلى درجات التفضّل لقيام صاحبها بعامة ما طلب منه.

وتارة يتابعه في بعض ما يأمره به وبعض ما ينهاه عنه، وفي بعضها يعمل

(١) وهو الاعتقاد بأنّ الإمامة استمرار وظائف الرسالة لا نفسها، لأنّ النبوة ختمت بارتحال النبي ﷺ، فلا بدّ للإمام أن يكون متصفاً بصفات النبي ﷺ سوى نزول الوحي عليه؛ لأنّه كما قلنا قد انتهت النبوة بارتحال خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ، ولكن يعتبر في الإمام توفر صلاحيات عالية لا ينالها الفرد العادي كالعلم والعصمة والحكمة وغير ذلك من الشؤون، قال المحقّق البحراني في كتابه غاية المرام: (ص ١٧٩ - ١٨٠): إنّنا لما بينا أنّه يجب أن يكون الإمام معصوماً وجب أن يكون مستجمعاً لأصول الكمالات النفسانية، وهي العلم والعفة والشجاعة والعدالة... ويجب أن يكون أفضل الأئمة في كلّ ما يعد كمالاً نفسانياً؛ لأنّه مقدّم عليهم، والمقدّم يجب أن يكون أفضل؛ لأنّ تقديم الناقص على من هو أكمل منه قبيح عقلاً، ويجب أن يكون مبرّأ من جميع العيوب المنقّرة في خلقته من الأمراض كالجذام والبرص ونحوهما وفي نسبه وأصله كالزنى والدناءة؛ لأنّ الطهارة من ذلك تجري مجرى الألفاف المقدّمة للخلة، لا كما قد قيل، فله تمكّنه، فحب كنهه كذلك.

على هوى نفسه.

وتارة يعمل على هوى نفسه في عامّة ما يأمره به وينهاه^(١)، لكنه في هذين القسمين الآخرين معتقد بوجوب الطاعة وبوجوب ما فرضه الله سبحانه وحرمة ما حرّمه، غير منكر لضروري من ضروريات الدين والمذهب، ولكن هوى نفسه جرّه إلى مخالفة ما يعتقد، فسعادة هذين القسمين إنّما هي بعدم حشرهما مع الكفرة والمنافقين حتى يستحقّوا الخلود في العقاب، بل قد تنالهما الشفاعة قبل العقوبة^(٢)، وهي بالنسبة إليهما سعادة عظيمة، وقد يعدّبان بشيء في زمان محدود، ويتفضّل عليهما الله سبحانه بالمغفرة فيحضيان بالسعادة، وهذه الدرجات على حسب ما بيناه جارية في حقّ المعتقد بالنبي ﷺ، ودليل ما قلناه قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِر الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾^(٣) خرج منها الذنوب الموجبة لكفر صاحبها^(٤) وبقي غيرها. وقول النبي ﷺ: «إذا كان يوم القيامة شفعت فقلت: يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون، ثم أقول: أدخل الجنة من كان في قلبه

(١) لا يخفى أنّ انتشار الذنوب والمعاصي في البلاد التي يسكنها أهل السنّة والجماعة أكثر بمراتب من بلاد الشيعة، فإنّ بلاد أهل السنّة كالدول العربية كدول الخليج والقاهرة وبيروت وعمان وغيرها تتسابق في تأسيس مراكز المعاصي والفجور من محلات القمار وحانات الخمر، وكثير منهم يتجاهرون بالفسوق والفجيرة، وهذا ما لا يمكن إنكاره من أحد.

(٢) فإن الشفاعة تفضّل من الله تعالى ودعوة مستجابة لبنيينا محمد ﷺ أدخرها لأهل كبار المعاصي، وقد نطقت بها نصوص القرآن الكريم وتواترت في السنّة النبوية المطهرة، وأكّد عليها علماء الإسلام في دراساتهم العقيدية. ومن هنا فلا يسع مسلماً إنكارها. وسيأتي بيان أدلّتها والدراسة المعمقة فيها في محله إن شاء الله تعالى.

(٣) سورة الزمر: ٥٣.

(٤) وذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرَ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. (سورة

شيء»^(١).

الخبر

وفي خبر غيره: «فأقول: يا رب أُمّتي أُمّتي، فيقال: انطلق فاخرج من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان فاخرجه من النار»^(٢) الخبر. وهما في البخاري^(٣) فانظر إلى عظم رحمة الله، وسعتها وتعجب من بخل السنّي وعدم رضاه بأن يرحم الله عباده بمحض وجود مسمّي إيمان في قلوبهم بسبب شفاعته خير خلقه ومن خلق الخلق جميعهم بسببه، فيا لهفي عليه في لمخالفة لكتاب الله وسنة الرسول ﷺ بدون جهة ظاهرة توجب المخالفة.

وثانيها: ما زعمه من استحقاق من صدّق بالنبي ﷺ ولم يطعه للوعيد فإنّه مبني على زعمه، من كون المعيار في إيمان الناس التصديق بالنبي ﷺ، وقد عرفت فيما مضى كون هذه المسألة هي المعيار لكونها مشتملة على التوحيد والنبوة، فأما لو لم يعتقد بها الناس فموتهم موت الجاهلية من حيث إنّ عدم التصديق بها مستلزم لقيام الحجّة للناس على الله بعد الرسل^(٤)، وعدم قيام الحجّة

(١) صحيح البخاري ج ٩: ص ٨٢١، ح ٢٣٠٨، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم.

(٢) صحيح البخاري ج ٩: ص ٨٢١، ح ٢٣٠٩، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم.

(٣) وغيرها من النصوص التي أخرجها البخاري في الباب المذكور. وكذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ج ١: ص ١٢٦، وغيرها من الصحاح، فلاحظ.

(٤) قال، الله تعالى: ﴿سألاً مشدداً. ومنذ ذلك لئلا يكون للناس على الله حجة بعد السلا﴾

البالغة له على الناس^(١) وما يلزم منه التكذيب بكتاب الله سبحانه ولو ببعضه

❦ (سورة النساء: ١٦٥) هذه الآية الكريمة تبين لنا أنه لا بد وأن تكون لله حجة على جميع الناس في كل عصر وزمان لتلايقوم أحد يوم القيامة ويقول: يا هنا إله الرحمة والكمال والحكمة لماذا لم تشرع ولم تبين لنا بواجب لطفك ورحمتك ما كان يصلح لنفوسنا وأخلاقنا وعبادتنا وأسباب السعادة لنا، فالآية الكريمة تقطع عذر المعتذرين وحجة المعاندين، ولا سيما أن دلالة العبارة تؤكد على ذلك، حيث إن النكرة قد جاءت في سياق النفي وهي تفيد العموم، فالمراد أنه لا يكون لأحد من الناس شيء من وجوه الحجج.

فعليه لو لم ينصب الرسول ﷺ الإمام خليفة لما بعده لكان للناس على الله حجة؛ لأنّ الحجة قد انتفت برحلة النبي الأكرم ﷺ، وما من نبي إلا وله وصي لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، سواء كان الإمام حاضراً أم غائباً، فكما أن النبي حجة لا تبطل نبوته بحبسه وغيبته فكذا الإمام ولا أثر لطول غيبته، فلقد غاب نبينا ﷺ في الغار وغيره من الأنبياء، ولم تبطل نبوته ونبوتهم. ومن هذا المنطلق قول مولانا أمير المؤمنين عليه السلام - كما في نهج البلاغة -: «اللهم لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة، إمّا ظاهراً مشهوراً وإمّا خائفاً مغموراً؛ لتلا تبطل حجج الله وبيّناته» (نهج البلاغة ج ٤: ص ٣٧ من كلامه عليه السلام، رقم ١٤٧).
(١) قال الله تعالى ﴿قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين﴾ (سورة الانعام: ١٤٩).

هذه الآية تدل على قطع عذر المعتذرين أيضاً، فإنّ الله تعالى قد أقام براهين جلية ودلائل صحيحة على خلقه، فما يعطيهم من الإيمان ويرشدهم إلى الانقياد لله تعالى، ولا يمكن لأحد بعد ذلك أن يدعي بأنّ الله تعالى امضى بسكوته عقائدهم وأعمالهم الباطلة، وكذلك لا يمكن لأحد أن يدعي بأنّه كان مجبوراً على شيء أو عمل؛ لأنّهم لو كانوا مجبورين لكان إقامة الدليل وبعث الأنبياء لغواً، فإنّ إقامة الدليل وبعث الأنبياء دليل على حرية الإرادة، على أنّه يجب الانتباه إلى أنّ الحجة الذي هو من حجّ بمعنى القصد، وتطلق الحجة على الطريق الذي يقصده الإنسان ويطلق على البرهان والدليل الحجة أيضاً؛ لأنّ القائل يقصد إثبات مدعاه للآخرين عن طريقه، ومع ملاحظه لفظة «بالغة» يتضح أنّ الأدلة التي أقامها للبشر عن طريق العقل والنقل وبواسطة العلم والفكر، وكذلك إرسال الأنبياء واضحة لا لبس فيها من جميع الجهات، بحيث لا يبقى مجال للترديد والشك لأحد، ولهذا السبب عصم الله سبحانه أنبياءه من كلّ خطأ لسعدهم عن أيّ نهج من أنباء التديّد والشك في الدعة والابلاغ غد ذلك.

موجب للكفر^(١) حسب ما مرّ بيان الدليل عليه من الفرقان العظيم.

فأمّا من صدّق بهذه المرتبة المستلزمة للمرتبتين اللتين قبلها، وعصى ما فرض الله عليه وما حرّمه فقد عرفت الحقّ فيه في الوجه المتقدّم من وعد الله بالمغفرة ومن نيل الشفاعة له، وقد تقدّم فيما مرّ بيان وجه غير ما تبّهنا عليه هنا ممّا دلّ على كفر من لم يصدق بهذه المسألة، وهو كونها من ضروريات كلّ شريعة، ومنكر الضروري كافر من دون ريب^(٢) فتدبّر.

فإنّ أعظمية هذه من مسألة النبوة من حيث تضمّنها للتصديق بالنبوة وبما قبلها من المرتبة^(٣)، ومسألة النبوة غير مستلزمة لها حسب ما دلّت على ذلك

(١) فإنّ من اعتقد بشيء يلزم منه تكذيب القرآن الكريم، فقد اعتقد بما يوجب الكفر، وحصل له الارتداد مثلاً القول بعدالة كلّ صاحبي يلزم منه تكذيب القرآن الحاكم بوجود المنافقين بينهم وصريح بانقلاب بعضهم على أعقابهم بمجرد موت النبي ﷺ، فليتعوّذ بالله من اعتقد بهذه المقالة الرديئة المؤدية إلى أبلغ أنواع الضلالة، وليحذر من حضور الموت عنده وهو على هذه العقيدة.

والحاصل: أنّه لو آل الأمر وانجر إلى تكذيب القرآن أو إنكار الصانع تعالى أو إلى تكذيب النبي ﷺ أو تكذيب رسالته ﷺ التي يجب الاعتقاد بها فلا محالة يوجب الكفر والنجاسة، ويستحق ما أعدّه الله للكافرين، فلاحظ.

(٢) فإنّ الضروري هو ما ثبت من الدين بوضوح وإنكاره مع العلم بالضرورة مستلزم لتكذيب مقام النبوة - والعياذ بالله - فإذا استلزم تكذيب النبي ﷺ ولو في بعض ما بلغه عن الله تعالى سواء كان من الأحكام كالقرائض أو من غيرها فهو ارتداد، وأمّا إذا كان الإنكار عن جهل لمن أسلم جديداً، أو كان بعيداً عن محيط المسلمين فلا يعرف أنّه من الدين، فحينئذٍ لا يعد مرتداً.

والحاصل: أنّ إنكار الضروري بنفسه لا يكون موجباً للكفر، بل إنّما يوجبه إذا كان مستلزماً لإنكار الألوهية أو إنكار التوحيد أو إنكار النبوة أو تكذيب، فلاحظ.

(٣) إذ من الضوّه أنّه إذا ثبت عند المسلم أم بالنص الحل من النص الأعظم ﷺ أو

مسألة السقيفة^(١) التي قد بنى عليها مذهب من تسمّى بأهل السنة، فإنّها دلّت على عدم تعيين النبي ﷺ لهم خليفة بل عيّنه يوم السقيفة حسب ما يأتي التفصيل.

وثالثها: مانسبه إلى كثير من الشيعة من القول بـ«أنّ حبّ عليّ حسنة ليس يضرّ معه سيئة»^(٢) فإنّه بهتان منه، فإنّهم جميعاً متفقون على ذلك، فتخصيصه الكثير

من الله تعالى والنبي ﷺ، وقد دلّ عليه دليل واضح من الكتاب أو السنة، فإذا أنكر المسلم ذلك الأمر الثابت بالنص، فإنّ إنكاره موجب لتكذيب النبي ﷺ أو لتكذيب الله ورسوله معاً فلا يعد عصياناً، ومخالفة لأمر الله ورسوله فقط كي يوجب فسقه فقط، بل إنّما هو مخالفة لتصديق النبي ﷺ التي توجب الكفر والضلال، والفرق بين مخالفة الأوامر ومخالفة التصديق واضح ظاهر، فإن الأول لا يوجب تكذيب النبي ﷺ، بخلاف الثاني الذي يوجب تكذيبه ﷺ وهو كفر وضلال.

(١) أي أنّ إنكار خلفاء السقيفة وعدم قبولهم لا يوجب إنكار النبوة، ولا يعد مخالفة لأمر النبي ﷺ؛ لأنّ السقيفة حدثت بمحاولة بعض الصحابة لتشكيل حكومة سياسية اجتماعية، فاجتمع فيها جمع من الصحابة في غياب الآخرين لطلب الدنيا والتوصل للقدرة والقيادة الظاهرية ثمّ لحق بهم نفر من المهاجرين لينافسوه في ذلك، وقد اغتتما الشيخان أبو بكر وعمر هذه الفرصة من نزاع القوم، فقدم أبو بكر وتكلّم في أمر الخلافة وتعلّج عمر في بيعته وقال لأبي بكر: أبسط يدك، فبسط يده فبايعه تلك البيعة التي عبّر عنها بعد بـ«سفلتة»، وعندئذٍ أنهار تماسك الأنصار وتفرّقت كلمتهم وانشق صفهم فقد فضّل بشير بن سعيد من الخزرج مبايعة أبي بكر، على أنّ يحتطب في حبال ابن عمه سعد بن عباد حسدًا وغيره، كما لم يجد الأوس مبرراً للانتصار لخصومهم التقليديين من الخزرج، ورأوا أنّ مجابعتهم للقريش لن يعود نفعها إلّا لبني عمّهم، فانهالوا على أبي بكر يبايعونه، وفي البين كان سعد بن عباد مرشح الأنصار المستضعف مطروحاً على الأرض تطوّه الأقدام المتدافعة لأداء البيعة، وعندما كان يصرخ أبناؤه ويقولوا: لقد قتلوا سعداً، يرد عليهم ابن الخطاب ويقول: اقتلوا سعداً قتله الله، وإلى آخر ما جرت في السقيفة، وعليه فإنّ إنكار ذلك ليس إلّا إنكاراً لفعل بعض الصحابة، والمخالفة مخالفة لفعلهم لا لأمر النبي ﷺ، فلاحظ.

منهم بهذه العقيدة ليس له وجه سوى الكذب^(١).

➤ الشرائع ج: ١: ص ٩٢ ح ٣٠. وفضائل الشيعة له: ص ١١. وروضة الواعظين: ص ١٢٤. وبحار الأنوار ج ٢٧: ص ١٣٦ و ص ١٤٢ وغيرها وقد أخرج القاضي نور الله التستر في كتابه إحقاق الحق مجموعة من المصادر التي أخرجت هذا الحديث، فراجع. إحقاق الحق للعلامة التستري ج ٧: ص ٢٥٧ - ٢٥٩. و ج ١٧: ص ٢٣٣ - ٢٣٤، وغير ذلك.

(١) لا يخفى أن من عرف مقام رسول الله ﷺ وأهل بيته الطاهرين ﷺ ونظر إلى بحار علومهم ومعارفهم وقدرتهم وولايتهم فقد فاز فوزاً عظيماً، ونال الخير كله، وبه صرح رسول الله ﷺ حيث قال: «مَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَعْرِفَةِ أَهْلِ بَيْتِي وَوَلَايَتِهِمْ فَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ الْخَيْرَ كُلَّهُ». (الأمالي للشيخ الصدوق: ص ٥٦١، ح ٩/٧٥١).

وقد جعل الله تعالى معرفتهم فاتحة الأعمال وخاتمتها، بمعنى أن الأعمال كلها - كثيرها وقليلها ثقلها وخفيفها في أي مرتبة كانت ومن أي فرد صدرت - لا بد وأن تبدأ مع معرفة أهل البيت ﷺ وتختتم معها، أي أن الأعمال كلها تكون لها الآثار بشرط أن تكون مع معرفة أهل البيت ﷺ وقبول ولايتهم ﷺ. ويدل على ما قلنا روايات كثيرة: منها: ما رواه شيخ الطائفة في أماليه: قال زرعة لمولانا الصادق ﷺ: أي الأعمال هو أفضل؟ قال ﷺ: «ما من شيء بعد المعرفة يعدل هذه الصلاة ولا بعد المعرفة، والصلاة شيء يعدل الزكاة ولا بعد ذلك شيء يعدل الصوم، ولا بعد ذلك شيء يعدل الحج، وفاتحة ذلك كله معرفتنا وخاتمتها معرفتنا» (الأمالي للشيخ الصدوق: ص ٦٩٤).

بيان ذلك: أن المعرفة مسألة اعتقادية، والمسائل الاعتقادية بالنسبة إلى المسائل العملية كالروح في الجسد، فالصلاة والزكاة وسائر المسائل العملية هي فرع للمسائل الاعتقادية، فإن صحت اعتقادات المصلّي صحت صلاته وزكاته و... وإلا فلا؛ لأنه كما أن التوحيد شرط في صحة الأعمال فكذلك الإقرار بالرسالة والاعتقاد بولاية أئمة أهل البيت ﷺ أيضاً من شروط صحتها، ولذلك أن الشيعة الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم، وقاطعون على ذلك؛ لأن الشرط الذي به يكون الأعمال مقبولاً حاصل لهم، أما رأيت ما قاله الإمام أمير المؤمنين ﷺ: «إِنَّ لَـ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» شَرْطاً، وَأَنْتِي وَذُرِّيَّتِي مِنْ شَرْطِهَا» (شرح غرر الحكم ج ٢: ص ٤١٥ ح ٣٤٧٩. ونبايح المودة ج ١: ص ٨٩). ولذلك عدّ مولانا ثامن الأئمة ﷺ

☞ نفسه من شروط حصن التوحيد، روى ذلك إسحاق بن راهوية الحنظلي: لمّا وافى الإمام أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام بنيسابور وأراد أن يخرج منها إلى المأمون اجتمع إليه أصحاب الحديث فقالوا له: يابن رسول الله ترحل عنّا ولا تحدثنا بحديث فنستفيده منك، وكان قد قعد في العمارة فأطلع رأسه وقال: «سمعت أبي موسى بن جعفر يقول: سمعت أبي جعفر بن محمد يقول: سمعت أبي محمد بن علي يقول: سمعت أبي علي بن الحسين يقول: سمعت أبي الحسين بن علي بن أبي طالب يقول: سمعت أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يقول: سمعت رسول الله يقول: سمعت جبرئيل يقول: سمعت الله جلّ جلاله يقول: لا إله إلا الله حصني فمن دخل حصني أمن من عذابي»، قال: فلمّا مرت الراحلة نادانا: «بشروطها وأنا من شروطها». (التوحيد للشيخ الصدوق: ص ٢٥ ح ٢٣). ومن الواضح لدى الخبير أنّ الوجه في ذلك أنّ قلوبهم - صلوات الله عليهم - وعاء مسيئة الله، فإذا شاء الله شأؤوا، فبهم يمحو السيئات ويدفع البلاء وينزل الرحمة، وهنا يتضح معنى قول رسول الله ﷺ حبّ علي حسنة لا تضرّ معها سيئة.

وقال العلامة الفقيه المحدث الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البحراني في كتابه الأربعون حديثاً في إثبات أمير المؤمنين عليه السلام ما هذا نص عبارته: قد استفاضت الأخبار عنه ﷺ أنّه قال: «حبّ علي حسنة لا تضرّ معها سيئة، وبغضه سيئة لا تنفع معها حسنة...». وقال شيخنا أبو عبد الله المفيد رحمته في إرشاده: إنّ الله تعالى آلى على نفسه أن لا يطعم النار لحم رجل أحبّ علياً عليه السلام وإن ارتكب الذنوب الموبقات، إذا أراد الله أن يعذبه عليها كان في البرزخ والقبور مدته، حتى إذا ورد القيامة وردّها وهو سالم من عذاب الله، فصارت لا تضرّه ضرراً يدخله النار، قال: وبهذا جاء الأثر عن أحد آل محمد عليهم السلام، وأحسن منه ما اختاره بعض الأعظم من أصحابنا، وهو أنّ محبة علي عليه السلام توجب الإيمان الخالص والتشيع بقول مطلق، وحينئذ لا يضرّ معه سيئة؛ لأنّ العصيان في غير الأصول الخمسة لا يوجب الخلود في النار، بل المفهوم من أخبارنا الواردة عن أئمتنا عليهم السلام أنّ ذنوب الشيعة الإمامية مغفورة.

روى الشيخ المفيد - طاب ثراه - في أماليه عن صفوان الجمال انه قال: دخلت على الصادق عليه السلام، فقلت: جعلت فداك سمعتك تقول: شيعتنا في الجنة وفي الشيعة أقوام يذنبون

❧ ويرتكبون القبائح ويشربون الخمر ويتمتعون في دنياهم، فقال عليه السلام: «نعم أهل الجنة، إنَّ الرجل من شيعتنا لا يخرج من الدنيا حتى يتلى بسقم أو مرض أو دين أو بجار يؤذيه أو بزوجة سوء، فإن عوفي من ذلك كلِّ [وإلا] شدد الله عليه النزع حتى يخرج من الدنيا ولا ذنب عليه»، فقلت: لا بد من رد المظالم، فقال عليه السلام: «إنَّ الله جعل حساب خلقه يوم القيامة إلى محمد وعلي - صلوات الله وتسليماته عليهما - ، فكلُّ ما كان من شيعتنا حسبه من الخمس في أموالهم، وكلِّ ما كان بينهم وبين خالقهم استوهبناها لهم حتى لا يدخل أحد من شيعتنا النار». (الأربعون حديثاً للشيخ الماحوزي: ص ١٠٥).

أقول: لقد اتفق المسلمون على حديث رسول الله ﷺ من أنه قال: ستفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية والباقي في النار، ومن ناحية أخرى ثبت بالأدلة القطعية المتفق عليها بين الفريقين؛ بأنَّ أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام جازمون بحصول النجاة لهم وبحصول النار لغيرهم، فقد أخرج القندوزي الحنفي في الينابيع بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لو اجتمع الناس على حبِّ علي بن أبي طالب عليه السلام لمّا خلق الله النار». (ينابيع المودة ج ١: ص ٢٧٢، ح ٩).

وأخرج الخوارزمي في المناقب بسنده عن أبي عثمان النهدي قال: قال رجل لسلمان: ما أشدَّ حبِّك لعلي؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أحبَّ عليّاً فقد أحبَّتي، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني». (المناقب: ص ٦٩ ح ٤٤).

وأخرج أيضاً بسنده عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحبَّ عليّاً قبل الله منه صلاته وصيامه وقيامه واستجاب دعاءه، ألا ومن أحبَّ عليّاً أعطاه الله بكلِّ عرق في بدنه مدينة في الجنة، ومن أحبَّ آل محمد أمن من الحساب والميزان والصراف، ألا ومن مات على حبِّ آل محمد فأنا كفيhle بالجنة مع الأنبياء، ألا ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله» (المناقب للخوارزمي: ص ٧٢، ح ٥١).

وأخرج ابن المغازلي في مناقبه بسنده عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «من ناصب عليّاً الخلافة بعدي فهو كافر، وقد حارب الله ورسوله». (المناقب لابن المغازلي ص ٤١، ح ٦٤) وأخرج القندوزي في الينابيع بسنده عن علي عليه السلام قال: قال رسول

ورابعها: هذه النسبة إلى الشيعة بالخصوص تدلّ على كون هذه المسألة من مختصّاتهم المتفرّدين بها، وذلك من عدم إنصافه ومن كتمانها للحق بعد بيانه للناس، فإنّه قد قال حافظهم المعتمد يوسف بن عبد البر في استيعابه: روى جماعة من الصحابة ونقل الخبر، وهو ما دلّ على حصر محبّ علي عليه السلام بالمؤمن، وحصر مبعضه بالمنافق^(١)، وأصل الخبر قد نقله مسلم في صحيحه^(٢).

وفي طبقات الحنابلة عن سعيد بن منصور قال: سألتنا أحمد بن حنبل عن خبر: علي قسيم النار؟ قال: وما تنكرون منه، ألسنا قد روينا ما يحبّ علياً غير المؤمن وما يبغضه غير المنافق؟ قلنا: نعم، قال: فأين المؤمن؟ قلنا: في الجنة، قال: فأين المنافق؟ قلنا: في النار قال: فعلي قسيم النار^(٣) انتهى نقله بالمعنى.

فانظر يا طالب الحقّ إلى معروفيّة الخبر المشار إليه، وثبوت صحّته عندهم إلى مرتبة حكم إمامه أحمد بصحّة معنى خبر: علي قسيم النار، بقوله: ألسنا روينا:.... فعلم كون خبر حصر المحبّ لعلي بالمؤمن الذي محلّه الجنة ومبغضه

❦ الله ﷻ: «يا علي من أحبّك كان مع النبيين في درجتهم يوم القيامة، ومن مات يبغضك فلا يبالي مات يهودياً أو نصرانياً». (ينابيع المودة ج ٢: ص ٢٩١، ح ٨٣٧). إلى غير ذلك من النصوص والروايات الواردة من طريق أهل السنّة والجماعة فضلاً عما ورد عن طريق الشيعة الإماميّة، فإنّهم يحتجون على غيرهم بأنّهم قاطعون بهذه النصوص وغيرها بحصول النجاة لهم وحصول النار لغيرهم. ولا يخفى على الخبير بأنّ أهل السنّة والجماعة لا يجزمون بذلك لألهم ولا لغيرهم، فلاحظ.

(١) انظر الاستيعاب ج ٣: ص ١١٠٠ في ترجمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) صحيح مسلم ج ١: ص ٦١، كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ حبّ الأنصار وعلي - رضي الله عنهم - من الإيمان وعلاماته.

(٣) طبقات الحنابلة ج ١: ص ٣٢، ط القاهاة.

بالمناق الذي محلّه النار^(١)

(١) وقد ورد بهذا المضمون: «حبّ علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق» عن طرق أهل السنّة والجماعة روايات كثيرة أخرجها المحدثون والمفسّرون والمؤرخون من أعلامهم، منهم أحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٩٥. وابن ماجه في سننه ج ١: ص ٤٢، ح ١١٤ والترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠٦، ح ٣٨١٩، وقال بعد ذكره للحديث: هذا حديث حسن صحيح. والنسائي في سننه ج ٨: ص ١١٦. وفي سننه الكبرى ج ٥: ص ١٣٧، ح ٨٤٨٧. وج ٦: ص ٥٣٤، ح ١١٧٤٩. وفي خصائص أمير المؤمنين له: ص ١٠٥. والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٣٣. والبيهقي في المحاسن والمساوئ: ص ٤١، ط الميمنة بمصر. وابن حجر في فتح الباري ج ١: ص ٦٠. وج ٧: ص ٥٨. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٢٥١، ح ٢٩١، والحميدي في مسنده ج ١: ص ٣١، ح ٥٨. والحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: ص ١٨٠. وأبو نعيم في حلية الأولياء ج ٤: ص ١٨٥. والسمعاني في تفسيره ج ٣: ص ٣١٧. والبغوي في مصابيح السنّة ج ١: ص ٢٠١، ط الخيرية بمصر. والطبراني في معجم الأوسط ج ٢: ص ٣٣٧. وفي ج ٥: ص ٨٧. وابن عبد البر في الاستدكار ج ٨: ص ٤٤٦. وفي الاستيعاب ج ٣: ص ١١٠. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٦٣. وج ٨: ص ١٧. وج ١٣: ص ٢٥١. وج ١٨: ص ١٧٣. وج ٢٠: ص ٢٢١. وابن حجر المكي في الصواعق: ص ٧٣، ط الميمنة بمصر. والمناوي في كنوز الحقائق: ص ٤٦، ط بولاق بمصر. وعبد الغني النابلسي في ذخائر الموارث ج ٣: ص ١٥. والمحّب الطبري في رياض النضرة ج ٢: ص ٢١٤. وفي ذخائر العقبى: ص ٩١، ط مكتبة القدسي بمصر. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٥٩٨، ح ٣٢٨٧٨ و ٣٣٠٢٨. وج ١٣: ص ١٧٨، ح ٣٦٥٢٩. والذهبي في ميزان الاعتدال ج ٢: ص ٤١ في ترجمة الربيع بن سهل و ص ٤٥٢ في ترجمة عبدالله بن عبد الرحمن الأنصاري. وفي سير أعلام النبلاء ج ٦: ص ٢٤٤ في ترجمة الاعمش. وج ١٧: ص ١٦٩ في ترجمة الحاكم النيسابوري. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ٨: ص ٤١٦ في ترجمة الربيع بن سهل. وج ١٤: ص ٤٢٦ في ترجمة ابن هشام الحربي. والقندوزي الحنفي في ينباع المودة ج ١: ص ١٤٩ ح ٢ و ٣ و ص ١٥١ ح ٨ و ١٠. وج ٢: ص ٨٥ ح ١٥٠ و ص ٨٧ و ١٦٨. ومحمد بن عقيل في النصائح الكافية: ص ٩٤. وابن كثير في البداية والنهاية

من السنن الصحيحة المتفق على صحتها عند المسلمين^(١)، بحيث يستند إليه نقاد السنّة منهم وحفظها في بيان صحّة متون بعض السنن الضعيفة السند المطابقة، في المعنى لهذه السنّة^(٢)

ج ٧: ص ٢٩١ في حوادث سنة أربعين من الهجرة. والصفدي في الوافي بالوفيات ج ٢١: ص ١٧٩. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٣٨: ص ٣٤٩. وج ٤٢: ص ٢٧٠. وسبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص: ص ٣٥. والخوارزمي في مناقبه: ص ٣٢٦، ح ٣٣٦. وابن الأثير في جامع الأصول ج ٩: ص ٤٧٣. ومحمد الصبان في أسعاف الراغبين: ص ١٧٣، وغير ذلك. (١) نقل ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن أبي القاسم البلخي أنّه قال: قد اتفقت الأخبار الصحيحة التي لا ريب فيها عند المحدثين، على أنّ النبي ﷺ قال لعلي عليه السلام: «لا ييغضك إلّا منافق، ولا يحبك إلّا مؤمن...». وقال الشيخ أبو القاسم البلخي: وقد روى كثير من أرباب الحديث عن جماعة من الصحابة قالوا: ما كنّا نعرف المنافقين على عهد رسول الله ﷺ ألا ييغض علي بن أبي طالب (شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٨٣).

(٢) لا شك أنّ هذا الحديث متفق عليه بين جميع علماء أهل السنّة والجماعة، غير أنّ ألفاظه مختلفة، والمعنى واحد، وإليك بعض نصوصه، فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ حب الأنصار وعلي عليه السلام من الإيمان وعلاماته بسنده عن زر بن جيش قال: قال علي: «والذي خلق الحيّة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأمي إليّ أن لا يحبّني إلّا مؤمن ولا ييغضني إلّا منافق». (صحيح مسلم ج ١: ص ٦٠). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج ١: ص ٤٢، كتاب فضائل اصحاب الرسول، باب فضل علي بن أبي طالب عليه السلام. والنسائي في فضائل الصحابة: ص ١٧، باب فضائل علي عليه السلام. وفي سنن الكبرى ج ٥: ص ٤٧، ح ١٨٥٣. وفي خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص ١٠٤ و ١٠٥. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج ٧: ص ٤٩٤، ح ١، كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة: ص ٥٨٤، ح ١٣٢٥، وغير ذلك.

وقد أخرج أحمد بن حنبل بسنده عن زر بن حبيش عن علي عليه السلام بهذا النص: قال: «عهد إليّ النبي أنّه لا يحبك إلّا مؤمن، ولا ييغضك إلّا منافق». (مسند أحمد بن حنبل ج ١:

❧ ص ٩٥ في مسند علي بن أبي طالب عليه السلام وفي (ص ١٢٨). وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠٦، ح ٣٨١٩، وقال: هذا حديث حسن صحيح. والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٣٣. وابن حجر في فتح الباري ج ١: ص ٦٠. وج ٧: ص ٥٨. والحميدي في مسنده ج ١: ص ٣١، ح ٥٨. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ١٣٧، ح ٨٤٨٧، وغير ذلك.

وأخرج ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة عن شيخه أبي القاسم البخلي قال: اتفقت الأخبار الصحيحة التي لا ريب فيها عند المحدثين، على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي عليه السلام: «لا يبغضك إلا منافق، ولا يحبك إلا مؤمن» (شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٨٢).

وأخرج النسائي في سننه الكبرى بسنده عن زر بن جيس عن علي عليه السلام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنه لعهد النبي الأمي إلي أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق». (السنن الكبرى ج ٥: ص ٤٧، ح ٨١٥٣). وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٣٦٧. والنووي في الأذكار النووية: ص ٢٧٩، ح ٨١٩. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ١٠٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٣: ص ١٢٠، ح ٣٦٣٨٥. والقرطبي في تفسيره ج ٧: ص ٤٤، وغير ذلك

وأخرج ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة بسنده عن أبي الطفيل قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: «ولو ضربت خياشيم المؤمن بالسيف ما أبغضني ولو نثرت على المنافق ذهباً وفضة ما أحبني، إن الله أخذ ميثاق المؤمنين بحبي وميثاق المنافقين ببغضي، فلا يبغضني مؤمن، ولا يحبني منافق أبداً». (شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٨٣).

وأخرجه بن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٧٨.

وأخرج محب الدين الطبري في ذخائر العقبى بسنده عن عبدالله بن حنطب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أيها الناس أوصيكم بحب أخي وابن عمي علي بن أبي طالب، فإنه لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق»، ثم قال: وأخرجه أحمد في المناقب، وعن جابر بن عبدالله قال: ما كنّا نعرف المنافقين إلا يبغضهم علياً، أخرجه أحمد، وعند الترمذي معناه. (ذخائر العقبى: ص ٩١).

وأخرج أبو يعلى الموصلي في مسنده بسنده عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والحاضرون يصدقون بذلك حسب ما فعله إمام السنِّي أحمد و [من] صحبه وعلم من الخبر كون محبِّ علي عليه السلام في الجنة، ولو كان عاصياً من حيث تحقق إيمانه ومبغضه في النار، ولو كان مطيعاً بفعل المفروضات ومجانبة المحرمات من حيث تحقق نفاقه ^(١)، مثل المارقة وتظاهروهم بحسن العبادة والطاعة ^(٢).
والله يدخل محبِّه العاصي الجنة إمّا من جهة الشفاعة ^(٣)، وإمّا بسبب التوفيق

❦ يقول: «لا يحبّ علياً منافق، ولا يبغضه مؤمن». (مسند أبي يعلى ج ١٢: ص ٣٦٢، ح ٦٩٣١). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج ٢٣: ص ٣٧٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٥٩٩، ح ٣٢٨٨٤. والبانى في ضعيف سنن الترمذي: ص ٤٩٩، ح ٧٧٠. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢.

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن مساور الحميري عن أمّه قالت: سمعت أم سلمة تقول: سمعت رسول الله يقول لعلي: لا يبغضك مؤمن ولا يحبّك منافق» (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٢٩٢). وأخرجه ابن عساكر في تاريخه ج ٤٢: ص ٢٧٩. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٧: ص ٢٩١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦٢٢، ح ٣٣٠٢٦، وغيرهم.

(١) انظر طبقات الحنابلة ج ١: ص ٢٠١، ط الخيرية بمصر.

(٢) وهم الخوارج؛ لأنّهم مرقوا عن الدين بخروجهم عليه فإنّهم في النار بذلك مخلّدون، أخرج عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة بسنده عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يوم نهروان يقول: «أمرت بقتال المارقين وهؤلاء المارقون». (كتاب السنّة: ص ٤٢٥، ح ٩٠٧).

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «يقتل المارقين أحبّ الفتنين إلى الله وأقرب الفتنين من الله» (مسند أبي يعلى ج ٢: ص ٢٨٨، ح ٣٥).

(٣) قد وردت في مصادر الفريقين أحاديث متعددة وعدت أصنافاً من الناس بالشفاعة جزاء لأعمالهم، أو جعلتهم من أهل الشفاعة لغيرهم، أو حذرتهم من الحرمان منها عقاباً على أعمالهم. هـ. كثرة حداء، هـ. سأته. فـ. محلّه ذكرها. ان شاء الله تعالى..

للتوبة في آخر عمره^(١)، وغير ذلك من موجبات المغفرة، وسيأتي تعرض السنّي جملة منها في ما بعد^(٢).

(١) قال الله تعالى: ﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً﴾ (سورة التوبة: ١٠٢) قد أشارت هذه الآية الكريمة إلى وضع جمع من المسلمين العاصين الذين أقدموا على التوبة بجبران الأعمال السيئة التي صدرت منهم رجاء لمحوها، والآية تختتم ببيان المغفرة والرحمة الالهية؛ لأنّ جانب الأمل والرجاء هو الذي يرجّح، وهناك ملاحظة واضحة أيضاً وهي أن نزول هذه الآية في أبي لبابة الأنصاري حيث ورد في الروايات أنّه قد امتنع مع اثنين من أصحاب النبي ﷺ من الاشتراك في غزوة تبوك، لكنّهم لمّا سمعوا الآيات التي نزلت في ذمّ المتخلّفين ندموا أشدّ الندم، فجاؤوا إلى مسجد النبي ﷺ وربطوا أنفسهم بأعمده، فلمّا رجع رسول الله ﷺ وبلغه أمرهم قالوا: بأنّهم أقسموا ألا يفكّوا رباطهم حتى يفكّهم رسول الله ﷺ، فأجابهم رسول الله ﷺ بأنّه يقسم أيضاً أن لا يفعل ذلك حتى يأذن الله له، فنزلت الآية وقبل الله توبتهم، ففك رسول الله ﷺ رباطهم. (انظر تفسير البغوي ج ٢: ص ٣٢٣. وتفسير عبدالرزاق الصنعاني ج ٢: ص ٢٨٦).

والحاصل: أنّ الاستفادة من الآية الكريمة أنّ العبد قد ينال التوفيق للتوبة بعد وقوعها وحسن التذكّر والاعتراف بالذنوب والرجاء بأن يغفر الله لهم، فإنّ الآية تشمل كلّ الأفراد الذين خلطوا الأعمال الصالحة الحسنة بالسيئة، وندموا على ما صدر منهم من الأعمال السيئة، فهم بين الأمل والرجاء، فلاحظ.

(٢) ومن جملة موجبات المغفرة والرحمة هي التوبة إلى الله قال الله تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً عسى ربّكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنّات تجري من تحتها الأنهار...﴾ (سورة التحريم: ٨).

فعلى ضوء الآية الكريمة نعرف أنّ أوّل خطوة على طريق النجاة من النار هي التوبة والإقلاع عن الذنب، وأن لا يرجع كما لا يعود اللبّ إلى الضرع، والنصوح من مادة نصح: بمعنى طلب الخير بإخلاص، ولذلك يقال للعسل الخالص: بأنّه ناصح، فالنصوح صفة التائب، أي ينصح نفسه ويكون هدفه من التوبة رضى الله والخوف منه وهي التوبة الخالصة، وشرطها العزم على الترك في المستقبل، وإذا كان العمل قابلاً لأن يجبر ويعوض فلا بدّ من الجبران

وخامسها: ما زعمه من عدم الحاجة إلى معرفة إمام الزمان بعد ثبوت كون حبّ علي حسنة ليس يضرّ معها سيئة، فإنّه من عجيب خطائه، أما علم أما فهم أما درى كون حبّ علي عليه السلام المفيد صاحبه الخير، هو الحب الصادق القلبي دون اللساني وحده^(١).

والتعويض، ولعلّ التعبير بـ *يَكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ* إشارة إلى هذا المعنى وبناءً على ما تقدّم من معنى الآية يمكننا تلخيص أركان التوبة بخمسة أمور: ١- الندم. ٢- ترك الذنب. ٣- العزم على الاجتناب في المستقبل. ٤- جبران ماضى. ٥- الاستغفار. ومن المناسب أن نذكر هنا الحديث الوارد عن مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في تفسير الاستغفار من باب التيمّن والتبرّك، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «الاستغفار درجة العليين وهو اسم واقع على ستّة معان: أولها: الندم على ما مضى. والثاني: العزم على ترك العود إليه أبداً. والثالث: أن تؤدي إلى المخلوقين حقوقهم حتى تلقى الله أملس ليس عليك تبعه. والرابع: أن تعتمد إلى كلّ فريضة عليك ضيعتها فتؤدي حقها. والخامس: أن تعتمد إلى اللحم الذي نسبت على السحت فتذبيبه بالأحزان حتى تلصق الجلد بالعظم وينشأ بينهما لحم جديد. والسادس: أن تذيب الجسم ألم الطاعة كما أدقته حلاوة المعصية فعند ذلك تقول: أستغفر الله. (نهج البلاغة باب الحكم والمواعظ، رقم ٤١٧. وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢٠: ص ٥٦).

(١) لا شك أنّ الحب في المقام وأمثاله هو ما يستجلب الطاعة والانقياد كما قال تعالى: *قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني* (سورة آل عمران: ٣١)، فإنّ اتباع الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في الآية معلق على حبّ الله تعالى فإتباع الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم مستجلب من محبة الله تعالى، وهو المعيار الذي يعرف به محبة العبد لربه على الوجه المعتبر، وأنّه السبب الذي يستحق به العبد أن يكون مورد غفران الرب سبحانه وتعالى، فاتباع الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم قد صار منشأ حبّ الله ورضاه سبحانه، وفي المقام أنّ الأمر كذلك، فإنّ حب الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي فرضه النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم على كلّ مؤمن ومؤمنة بأمر من الله تعالى إنّما هو وسيلة للقرب إلى الله تعالى، وهو منشأ قبول الإسلام الحقيقي، وهو الاعتقاد الصحيح بجميع ما

ومن المعلوم ثبوت كمال المناققات بين دعوى حبه وبين نفي إمامة أحد ولده المعيّنين من دون ريب، فحبه مسلتزم للعقيدة بإمامة جميعهم، فحبه الصادق ونفي إمامة رجل من ولده الذين يأتي بيانهم بأسمائهم لن يجتمعا في قلب مؤمن قطعاً، فإن نفي إمامة رجل منهم مستلزم لتكذيب علي عليه السلام من حيث قوله عن الرسول ﷺ عن الله بوجوب العقيدة بإمامة جميعهم، فعلم ممّا نهينا عليه عظم خطأ السنّي في المقام.

قال السنّي:

الوجه الخامس: قوله: وهي أحد أركان الإيمان، المستحق بسببه الخلود في الجنان. فيقال له: من جعل هذا من الإيمان، إلّا أهل الجهل والبهتان؟ وستكلم إن شاء الله تعالى على ما ذكر [هـ] من ذلك، والله تعالى وصف المؤمنين وأحوالهم، والنبى قد فسّر الإيمان وذكر شعبه، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان. ففي الحديث الصحيح حديث جبرئيل لما أتى النبى في صورة أعرابي وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان؟ قال له: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتى الزكاة، وتصوم رمضان، وتحجّ البيت، قال: والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره، ولم يذكر الإمامة، قال: والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك. وهذا الحديث متفق على صحّته، متلقّى بالقبول، أجمع أهل العلم بالنقل على صحّته، وقد أخرجه أصحاب الصحيح من غير وجه، فهو من المتفق عليه، من حديث أبي هريرة وفي أفراد مسلم من حديث عمر.

وهم وإن كانوا لا يقرّون بصحّة هذه الأحاديث، فالمصنّف قد احتج بأحاديث موضوعة كذب باتفاق أهل المعرفة، فأما أن يحتج بما يقوم الدليل على صحّته نحن وهم، أو لا يحتجّ بشيء من ذلك نحن ولا هم، فإن تركوا الرواية رأساً أمكن أن نترك الرواية، وأما إذا رووا هم فلا بدّ من معارضة الرواية بالرواية،

والاعتماد على ما تقوم به الحجة. ونحن نبين الدلائل الدالة على صحة ما نقله أهل العلم بالحديث وصحّحوه.

وهب أنا لا نحتج بالحديث فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(١) فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾^(٢)، فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر الإمامة.

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٣)، ولم يذكر الإمامة.

وقال تعالى ﴿الْم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا نَزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ

(١) الأنفال: ٢ - ٤.

(٢) الحجرات: ١٥.

(٣) النقة: ١٧٧.

هم المفلحون ﴿١﴾، فجعلهم مهتدين مفلحين ولم يذكر الإمامة...

فإن قيل: قد دخلت في عموم النصّ أو هي من باب ما لا يتم الواجب إلّا به أو دلّ عليها نصّ آخر.

قيل: هذا كلّ لو صحّ لكان غايته أن تكون من بعض فروع الدين، لا تكون من أركان الإيمان، فإنّ ركن الإيمان ما لا يحصل الإيمان إلّا به كالشهادتين، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله، فلو كانت الإمامة ركناً في الإيمان لا يتم إيمان أحد إلّا به لوجب أن يبيّنه الرسول بياناً عاماً قاطعاً للعذر، كما بيّن الشهادتين والإيمان بالملائكة والكتب والرسول واليوم الآخر (٢).

(١) البقرة: ١ - ٥.

(٢) منهاج السنّة ج ١: ص ١٠٦ - ١١٠.

قلت:

هذه مقالته هنا بعد إسقاطنا المكرر منها، وفيها وجوه من الفساد، وتضليل غفلة العباد.

أحدها: ما زعمه من حصر من قال بركنية هذه المسألة بأهل الجهل والبهتان، فإنه من أعظم جسارته على الله، وعلى سيد بني عدنان، فإنه ﷺ هو المبيّن ركنيتها عن الله سبحانه بخبر الثقلين^(١)، الذي قد بيّن فيه بالقضية الشرطيّة، أن

(١) إن حديث الثقلين من أصحّ الأحاديث النبويّة وأشهرها ذيوعاً وانتشاراً بين المسلمين، قال ابن حجر في صواعقه (ص ١٣٦): ولهذا الحديث طرق كثيرة وردت عن بضع وعشرين صحابياً لا حاجة لنا ببسطها....

وقال المناوي نقلاً عن السهودي أنّه قال: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة كلّهم رَوَوْا هذا الحديث... (فيض القدير ج ٣: ص ٢٠) إلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم ممّا يدلّ على اتفاقهم على صحّة الحديث وتواتره، ونحن نشير هنا إلى بعض ما أخرجه أرباب الجوامع الحديثية من كبار علماء أهل السنّة والجماعة كنموذج لبقيتها، فقد أخرج الترمذي بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: رأيت رسول الله في حجّته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعتة يقول: «أيّها الناس إنّي قد تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٧، ح ٣٨٧٤).

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمأً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثمّ قال: «أمّا بعد ألا يا أيّها الناس فإنّما أنا بشر مثلكم يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب، وأنا تارك فيكم الثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» فحثّ على كتاب الله

متابعهما والمعتصم بهما لن يضل، فيلزم من هذه القضية أنّ غير متابعهما وغير المعتصم بهما ضال، فلو لم يكن ذلك ركناً لتحقيق إيمان الناس لما ضل عن الهدى من لم يعتصم بهما^(١).

❦ ورغب فيه، ثمّ قال: «وأهل بيتي». (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه).

وأخرج الحاكم في مستدركه بسنده عن زيد بن أرقم أنّه قال: نزل رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكس الناس ما تحت الشجرات، ثمّ راح رسول الله ﷺ عشية فصلّى، ثمّ قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ، فقال: ما شاء الله أن يقول، ثمّ قال: أيّها الناس إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي». (المستدرک علی الصحيحین ج ٣: ص ١١٠، كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب أمير المؤمنين عليه السلام).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «إنّي أوشك أن أدعى فأجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروني بم تخلّفوني» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٧).

وأخرج أيضاً بسنده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي تارك فيكم خليفتين، كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض - أو ما بين السماء إلى الأرض - وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٨١، ومثله ص ١٨٩). إلى غير ذلك ممّا ورد في صحاحهم ومسانيدهم وسننهم من الجوامع الروائية، وسنذكرها إن شاء الله في محلّه.

وقد جمع العلامة الكبير المحقّق السيد مير حامد حسين الهندي اللكنهوي رواية هذا الحديث وطرق أسانيده ومتونه في كتابه الخالد الموسوم بـ«عقبات الانوار» في أكثر من مجلدين كبيرين ضخام وطبع في الهند، فعلى الباحثين المراجعة إلى هذا الكتاب وأمثاله.

(١) فإنّ ظاهر الحديث يبيّن أنّ سبيل الهداية منحصر فيهما، ولا تكون الأمة مصونة عن الضلالة

بل وبيّن ﷺ صريحاً في خبر طب [الطبراني] كون المتقدم على عترته هالكاً، والمتأخر عنهم هالكا^(١). ومن المعلوم كون الهلكة لن تلحق سوى من لم يعتقد بما يثبت به إيمانه.

❦ ما لم يتمسك بهما، ولا يخفى على الخبير بأنّ ظهور الحديث في الحصر بمثابة التصريح منه ﷺ بأنّ الهداية محققة بهما لا غير، فلاحظ.

(١) أخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لكم فرط، وأنكم واردون عليّ الحوض، عرضه ما بين صنعاء إلى بصرى فيه عدد الكواكب من قدحان الذهب والفضة، فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فقام رجل فقال يا رسول الله: وما الثقلان؟ فقال رسول الله ﷺ: «الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فتمسكوا به لن تزالوا ولا تضلوا، والأصغر عترتي، أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وسألت لهما ذلك ربّي، فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تعلّموهما فإنّهما أعلم منكم». (المعجم الكبير ج ٣: ص ٦٦، ح ٢٦٨).

وأخرج أيضاً بسنده عن زيد بن أرقم قال: نزل النبي ﷺ يوم الجحفة ثم أقبل على الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إني لا أجد لنبى إلا نصف عمر الذي قبله، وأني أوشك أن أدعى فأجيب. فما أنتم قائلون؟» قالوا: نصحت، قال: «أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله وأنّ الجنة حق والنار حق وأنّ البعث بعد الموت حق؟» قالوا: نشهد، قال فرفع يديه فوضعهما على صدره، ثم قال: «وأنا أشهد معكم» ثم قال: «ألا تسمعون؟» قالوا: نعم، قال: «فإني فرطكم على الحوض وأنتم واردون عليّ الحوض، وأنّ عرضه أبعد من بين صنعاء وبصرى، فيه أقداح عدد النجوم من فضة فانظروا كيف تخلّفوني في الثقلين»، فنادى مناد وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «كتاب الله طرف بيد الله عز وجل وطرف بأيديكم فاستمسكوا به لا تضلّوا والآخر عترتي، وأنّ اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وسألت ذلك لهما ربّي، فلا تقدّموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهما فإنّهما أعلم منكم. ثم أخذ بيد عليّ رضي الله عنه فقال: «من كنت أولى به من نفسي فعليّ والله، اللهم وال، والله عاد من عادته». (المعجم الكبير ج ٥: ص ١٦٧، ح ٤٩٧٠).

ويتحقّق ويشهد لذلك خبر سفينة نوح^(١)، وهو حجة لدى أهل مذهب

(١) إنّ حديث السفينة من الأحاديث النبوية المشهورة عند المسلمين الذي أخرجه غير واحد من علماء الحديث من الفريقين الخاصّة والعامة وعدوّه من الصحاح، كالحاكم النيسابوري بعد ذكره للحديث وابن حجر في صواعقه حيث قال: قد جاء هذا الحديث من طرق عديدة يقوى بعضها بعضاً... (الصواعق المحرقة: ٢٣٤). وغيرهما كثيرون ممّن نصّوا على صحّته، ولو أردنا أن نذكر جميعها لطال بنا المقام، ولمن أراد التحقيق فيه فليراجع كتاب عقبات الأنوار للسيد حامد حسين النقوي بعد ذكره لحديث الثقلين ونفحات الأزهار للعلامة السيد الميلاني المجلد الرابع منه ومجلة تراثنا التابعة لمؤسسة آل البيت رقم ٣٨: ص ١٤٣، وغير ذلك.

وأما المخرجين لحديث السفينة: فقد أخرجه جماعة كبيرة من أئمة أهل السنّة وحفّاظهم نذكر منهم على سبيل التمثيل، فقد أخرج الحاكم النيسابوري في مستدركه بسنده عن أبي ذر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها غرق»، هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (المستدرک على الصحيحين ج ٢: ص ٣٤٣). وأخرج أيضاً بسنده عن أبي ذر أنّه قال بباب الكعبة: من عرفني فأنا من عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت النبي ﷺ يقول: «ألا أنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق». (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٥٠).

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٩: ص ١٦٨) بطرق متعدّدة عن عدة من الصحابة، عن أبي ذر وعن ابن عباس وعن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ مثله.

والطبراني في معجمه الأوسط ج ٤: ص ١٠ عن أبي ذر. وفي ج ٥: ص ٣٠٦ وفي ص ٣٥٥ أيضاً عن أبي ذر وفي ج ٦: ص ٨٥ عن أبي سعيد الخدري. وفي معجمه الكبير ج ٣: ص ٤٥، ح ٣٦٣٦ و ٢٦٣٧ عن أبي ذر. وص ٤٥ عن ابن عباس ح ٢٦٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء ج ٤: ص ٣٠٦. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ١: ص ٢١٨ ومحمد بن طلحة الشافعي في مطالب السؤل: ص ٢٠. والسيوطي في الدر المنثور عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فكلوا منها حيث شئتم﴾. وفي جامعه الصغير ج ١:

السني؛ لكونه حديثاً حسناً، ومطابقاً في المعنى لخبر الثقلين، فإن المتخلف عن سفينته ليس بمؤمن، ومن لم يقتد بالعترة مثله^(١).

🔸 ص ٢٧٣، ح ٢٤٤٢. وج ٢: ص ٥٣٣، ح ٨١٦٢. والمناوي في فيض القدير ج ٢: ص ٦٥٨. وج ٥: ص ٦٦٠. والحموي في فرائد السمطين ج ٢: ص ٢٤٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ١٢: ص ٩٠ في ترجمة علي بن محمد بن شداد. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ٢٣٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ٩٣، ح ٣٤١٤٤. وابن كثير في تفسيره ج ٤: ص ١٢٣. والذهبي في ميزان الاعتدال ج ٤: ص ١٦٦ في ترجمة مفضل بن صالح وغير هؤلاء.

(١) لقد ذكر كبار المحققين من علماء الحديث - عند القوم الشارحون للسنة الكريمة والأقوال النبوية في معنى حديث السفينة - عبارات فيها الاعتراف الصريح بدلالته على ماذهب إليه الشيعة الإمامية، ولا بأس بذكر بعض تلك العبارات:

قال الطيبي بشرح الحديث عن أبي ذر الغفاري، قوله: «وهو أخذ بباب الكعبة» أراد الراوي بهذا فريد تأكيد لإثبات هذا، وكذا أبو ذر اهتم بشأن روايته، فأورده في هذا المقام على رؤوس الأنام ليمسكوا به، وفي روايته له بقوله: «من عرفني فأنا من قد عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي ﷺ يقول: «ألا أن مثل أهل بيتي» الحديث: أراد بقوله: «فأنا أبو ذر»، المشهور اللهجة وثقة الرواية. وأنه هذا الحديث صحيح لا مجال للرد فيه، وهذا تلميح إلى ما روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص، حيث يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق من أبي ذر». وفي رواية أبي ذر: «من ذي لهجة أصدق، ولا أوفى من أبي ذر» شبه عيسى بن مريم، فقال عمر بن الخطاب كالحاسد: يا رسول الله أفتعرف ذلك؟ قال: ذلك فاعرفوه» أخرجه الترمذي وحسنه الصنعاني في كشف الحجاب.

شبه الدنيا بما فيها من الكفر والضلالات والبدع والأهواء الزائفة، ببحر لجي يغشاه موج من فوقه سحب، ظللمات بعضها فوق بعض، وقد أحاط بأكنافه وأطرافه الأرض كلها، وليس فيه خلاص ومناص إلا تلك السفينة، وهي: محبة أهل بيت رسول الله ﷺ (الكاشف عن حقائق السنن وهو شرح المشكاة مخطوط).

❦ وقال الشيخ نور الدين القاري الحنفي في كتابه المرقاة في شرح المشكاة (ج ٥: ص ٦١٠): بمثل كلمات الطيبي واستشهد بها.

وقال السهمودي في جواهر العقدين (ج ١: ص ١٢٦): قوله ﷺ: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه». الحديث ووجهه: أنّ النجاة ثبت لأهل السفينة من قوم نوح عليه السلام... ومحضه: الحثّ على التعلّق بحبلهم وحبّهم وإعظامهم شكراً لنعمة مشرفهم ﷺ والأخذ بهدى علمائهم ومحاسن أخلاقهم وشميمهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة، وأدى شكر النعمة الوافرة، ومن تخلف عنه غرق في بحار الكفران ديار الطغيان، فاستوجب النيران. وقال المناوي في كتابه فيض القدير في شرح الجامع الصغير (ج ٢: ص ٥١٩): إن «مثل أهل بيتي» فاطمة وعلي وإبنيهما، وبنهما أهل العدل والديانة «فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك» وجه التشبيه: أنّ النجاة ثبت لأهل السفينة من قوم نوح، فأثبت المصطفى ﷺ لأمته التمسك بأهل بيته النجاة وجعلهم وصلة إليها، ومحصولة: الحثّ على التعلّق بحبلهم وحبّهم وإعظامهم شكراً لنعمة مشرفهم، والأخذ بهدى علمائهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة، وأدى شكر النعمة المترادفة، ومن تخلف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان، فاستحق النيران؛ لما أنّ بغضهم يوجب النار كما جاء في عدة أخبار كيف؟! وهم أبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتج الله بهم على عباده وهم فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم، وبرأهم من الآفات وافترض مودتهم في كثير من الآيات، وهم العروة الوثقى، ومعدن التقى. اعلم إنّ المراد بأهل بيته في هذا المقام العلماء منهم؛ إذ لا يحثّ على التمسك بغيرهم، وهم الذين لا يفارقون الكتاب والسنة حتى يردوا معه الحوض....

وقال ابن حجر في صواعقه: ووجه تشبيههم بالسفينة أنّ من أحبهم وعظّمهم شكراً لنعمة شرفهم وأخذ بهدى علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في مفاوز الطغيان.... (الصواعق المحرقة: ص ٩١). إلى غير ذلك من الكلمات؛ فإنّ هذا الحديث يدل بالصراحة على عصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ إذ بعد دلالة الحديث على وجوب التمسك بهم، وأنّ النجاة منحصر بالتمسك بهم، فهذا المعنى يستلزم

وثانيها: ما زعمه من نفي ركنية هذه المسألة فإنه مناقض لما نطق به الفرقان العظيم، من وجوب طاعة من يلي أمر الخلق بعد الرسول ﷺ، فإنه سبحانه قد بين وجوب طاعته ووجوب طاعة رسوله ووجوب طاعة من يلي بعده بقوله سبحانه: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (١).

❧ عصمتهم؛ إذ لو كان منهم من يوجب سخط الباري تعالى - والعياذ بالله - لما جاز متابعتهم بصورة مطلقة فضلاً عن وجوبها وكونها سبباً للنجاة كما هو واضح ظاهر، وإذا ثبت عصمتهم ﷺ لم يبق ريب في إمامتهم هذا وأنّ حديث الثقلين المتقدّم ذكره يفيد وجوب متابعة أهل البيت عليهم السلام.

(١) سورة النساء: ٥٩. هذه الآية تبحث عن مسألة القيادة وتعيين المراجع الحقيقيين للمسلمين في المسائل الدينية والاجتماعية. فهي تأمر المؤمنين أولاً بأن يطيعوا الله، ومن البديهي أنّه يجب أن تنتهي جميع الطاعات - عند المؤمن - إلى طاعة الله سبحانه، وكلّ قيادة وولاية يجب أن تتبع من ولاية الله سبحانه وذاته المقدّسة تعالى وتكون حسب أمره ومشيّئته؛ لأنّه الحاكم والمالك التكويني لهذا العالم، وكلّ حاكمية ومالكية يجب أن تكون بإذنه وبأمره. وفي المرحلة الثانية تأمر باتّباع النبي ﷺ وطاعته، وهو النبي المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ولا ينطق من الهوس، والنبي الذي هو خليفة الله بين الناس وكلامه كلام الله وقد أعطي هذا المقام من جانب الله سبحانه، ولهذا تكون طاعته إطاعة الله واتباع أمر الله. وبعبارة أخرى: أنّ الله تعالى واجب الإطاعة بالذات، والنبي ﷺ واجب الإطاعة بالعرض، ولعلّ تكرار لفظ «أطيعوا» إشارة إلى مثل هذا الفرق بين الطاعتين.

وفي المرحلة الثالثة: يأمر سبحانه وتعالى بإطاعة أولي الأمر، وقد قرن الجليل طاعته بطاعة الرسول، فبالمقارنة بين الطاعتين يعرف وجوبهما بأمر واحد على نحو الإطلاق، فلو لم يكن الأمر معصوماً بعصمة الرسول لاستحالت المقارنة بين الأمرين؛ إذ أنّ الأمر بالباطل لا يمكن أن يكون قريناً للأمر بالحقّ، فلا محالة أنّ المقصود في الآية هو وجوب طاعة أولي الأمر الذي يكون معصوماً ومصوناً من كلّ خطأ، فهو الذي يحفظ للناس أمر دينهم ودنياهم. وبهذا الطريق يكون أمره مثل أمر الرسول - واجب الإطاعة - من دون قيد وشرط، فينبغي أن

فعلم كون معرفة الثلاثة من أركان أيمان الخلق، لفرض طاعتهم عليهم، فلو كان في طاعة الله وطاعة الرسول غنية عن طاعة الثالث لما فرض سبحانه طاعته، فمن فرض طاعته علم وجوب معرفته، فحال معرفته حال معرفتهما^(١) فالله

❦ يكون مستوى إطااعته كمستوى إطااعة الرسول ﷺ، ولعلّ من هذه الجهة أنّ في الآية الكريمة عطف إطااعة الأمر على إطااعة الرسول ﷺ من دون تكرار لفظ «أطيعوا». وبهذه المقارنة بين الطاعنين يعرف أنّ القيادة والولاية بعد الرسول الأعظم ﷺ هي قيادة الهية يجعل من الله سبحانه وتعالى ويتعين من الرسول ﷺ. وهذه القيادة والولاية بالنصّ المتواتر وبالأدلة المتقنة التي سوف نذكرها إن شاء الله تعالى منحصرة في الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي ﷺ الذين طهرهم الله من جميع الأدناس تطهيراً وجعلهم النبي ﷺ خلفاءه من بعده، كما في النصوص المتواترة الواردة عن طريق الفريقين الخاصّة والعامة التي سوف نذكرها إن شاء الله تعالى، فلاحظ.

(١) وممّا يؤكد ذلك ما ورد عن النبي ﷺ في حديث متفق عليه بين الشيعة وأهل السنة والجماعة في روايته وهو قوله ﷺ: «من أطاع علياً فقد أطاعني ومن عصى علياً فقد عصاني». (انظر المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج ٣: ص ١٢١ وص ١٢٨). وصححه الذهبي في الهامش ورواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٧٠ و ٣٠٧. والخوارزمي في المناقب: ص ١٩٣ ح ٢٣٢. والحموي في فرائد السمطين ج ١: ص ١٧٨، ح ١٤١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦١٤، ح ٣٢٩٧٣ وغيرهم. فإنّ الرسول الأعظم ﷺ جعل إطااعة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مرادفاً لإطااعته، فكما أنّ إطااعة الرسول الأعظم ﷺ واجبة بعد وجوب معرفته فكذلك إطااعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ولذلك قال النبي ﷺ في حديث متفق عليه بين جميع المسلمين: ومن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (شرح المقاصد ج ٢: ص ٢٧٥)، وجعله التفتازاني لدة لقوله تعالى: ﴿أطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم﴾ في المفاد.

وقال العلامة الأميني في كتابه الغدير (ج ١٠: ص ٣٥٩): إنّ التفتازاني ذكر هذا الحديث

سبحانه، قد جعل له الرئاسة والسلطنة على عباده من حيث كونه رحمة لهم، مثل الرسول ﷺ وقوله قوله؛ لكونه قائماً مقامه، ومبلغاً عنه، فقوله حق ووحى ورحمة، فطاعته موقوفة على معرفته التي هي عين معرفة الرسول ﷺ من حيث كونهما رحمة، ولطفا وحجة على الخلق من قبل الله، فمن لم يعرف رحمة الله العامة على العباد ولطفه وحجته نقص ايمانه، وجهل ركناً عظيماً منه^(١).

➡ بهذا اللفظ في كتابه شرح عقائد النسفي المطبوع سنة ١٣٠٢ هـ، غير أن يد الطبع الأمانة على ودائع العلم والدين حرّفت من الكتاب في طبع سنة ١٣١٣ سيع صحاف يوجد فيها هذا الحديث...

أقول: ولا يخفى على الخبير من أن وضوح دلالة الحديث على إمامة أئمة أهل البيت عليه السلام قد أجبرت القوم على حذف الحديث من الكتاب، فلاحظ.

(١) وتوضيح المقام أنه حيث إن عموم البشر لا يعلمون مصالح الأمور ومفاسدها على ما هي عليها في الواقع ونفس الأمر وهم غير معصومين من الوقوع في الفساد والشر، بل قد تتنازع فيهم دواعي الصلاح والفساد والخير والشر والظلم والعدل، فهم بحاجة إلى إمام معصوم يجمعهم على الصلاح والخير والعدل، ويبعدهم عن الفساد والشر والظلم، فمقتضى حكمة الله ورحمته أن يلطف بهم ويجعل لهم إماماً معصوماً بحجة كافية ودليل واضح ليسد الفراغ ويزيح العلة عن الأمة، كما أن حكمة الله تعالى اقتضت تشريع الأحكام في حق الناس من الواجبات، والمحرمات والآداب، وما يصلح لهم من أمرهم في معاشهم ومعادهم ذلك من أجل أن يفوزوا فعلاً بالخير والصلاح ويبعدوا عن الشر والفساد، فإن هذه الحكمة مقتضية لجعل الإمام أيضاً؛ لإقامة العدل بين الناس.

ولا ينافي إمامة الإمام مع عدم تسنّمه فعلاً السلطة وإدارة أمور الناس، فإنّ حالها حال جعل الأحكام الشرعية، فكما أن عدم إجراء الأحكام والشرائع وتطبيقها في المجتمع الإسلامي بسبب حصول الموانع وتقصير الناس لا توجب قصوراً في جعلها ولا في الأحكام نفسها، كذلك الأمر في الإمامة فإنّ عدم نشر الإمام العدل في الأرض بسبب ظلم الظالمين ومنعهم من ذلك لا يوجب قصوراً في الإمام ولا في إمامته، وإنّما ذلك تقصير الناس في أداء وظفتم لا في حياء الله تعالى ولا في تشبّهه كما هو ظاهر واضح.

ومن هذه الجهة صار محبّ علي مؤمناً ومبغضه منافقاً^(١)، فإنّ من له السلطنة والرئاسة الشرعية على العباد يصير معرضاً لبغض جماعات منهم، من حيث سياسته لهم بما يخالف طبايعهم من القيام فيهم بحدود الله سبحانه، فبغضهم له حينئذٍ نفاق قطعاً؛ لكونه بغضاً لدين الله، وقضاءه الذي قضى به على العباد، فجعل محبته إيماناً من هذه الجهة، فعلم بحمد الله ركنية هذه المسألة وعدم تمامية إيمان الناس بدونها بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

ومن هذه الجهة صارت من ضروريات كلّ شريعة، فيا حسرتي على من نفى ركنيتها، فإنّه قد خالف الفرقان العظيم، والسنة الشريفة وضرورة الشريعة^(٢).

(١) أخرج جمع كثير من أعلام أهل السنة ومحدثهم الأحاديث الواردة عن النبي الأكرم ﷺ من أنّ حب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة الكفر والنفاق منها ما أخرجه مسلم في صحيحه عن زر بن حبیش قال: قال علي: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ أن لا يحبّني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق». (صحيح مسلم ج ١: ص ٦١). ورواه النسائي في سننه ج ٨: ص ١١٦. وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٣٦٧، وغيرهم. فإنّ الحديث صريح بأنّ حبّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ركن للإيمان وعلامته، وأنّ بغضه علامة النفاق والكفر، فمن وقف على أدلّة إمامته وولايته بعد النبي ﷺ بلا فصل وجحد بها فهو كافر بلا إشكال، إذ بعد ثبوت إمامته بالأدلّة القطعية من الكتاب والسنة تجب طاعته عليه ولا عذر له في مخالفته كما هو واضح ظاهر.

(٢) فإنّ المخالفة لصريح القرآن من الآيات الأمرة بإطاعة أولي الأمر المعصوم، وأيضاً مخالفة الأحاديث الصحيحة الصريحة في وجوب متابعة أئمة أهل بيت ﷺ كحديث الثقلين وحديث السفينة وغيرهما من الأحاديث الدالّة على إمامة الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي ﷺ، ووجوب متابعتهم موجب لإنكار ضروري من الضروريات في الشريعة المقدّسة، والمدار في إنكار الضروري هو اعتراف الخصم باعتبار الأدلّة سنداً ودلالة، وبعد

وثالثها: ما نقله من الخبر ووصفه به من عالي درجات الصّحّة فإنّه غش منه لغفلة؛ لخروجه بذلك عن قاعدة المناظرة^(١) بإقامة الحجّة على الخصم، فإنّ الخصم يخاطبه بلسان طلق ويقول له: لِمَ لم تتصفني، بل ظلمتني فاستدلت عليّ بخبر تعلم بأنّه ليس بحجّة عليّ؛ لكونه ممّا تفردت بنقله أنت ومن تابعته، فهو من باب الشهادة للنفس، وهي غير مقبولة باتفاق المسلمين وسائر ذوي العقول^(٢).

➤ وضوح اعتبارها لدى الخصم لا يبقى إشكال في أنّهم قد أنكروا ضرورياً من ضروريات الإسلام مع كونهم عالمين بضروريته، وأنّ ذلك مستلزم لتكذيب النبي ﷺ وإن حال من يكون كذلك واضح لدى جميع المسلمين.

(١) فإنّ من قواعد المناظرة والاحتجاج هو أن يحتج كلّ من الطرفين على الآخر بما هو حجّة عند الطرف الآخر.

وبعبارة أخرى: أنّ احتجاج المسلمين بعضهم على بعض في المسائل المختلفة يدور في الأغلب مدار القرآن والسنة، أمّا القرآن فقد اتفقوا على حجّيته، وأمّا السنة فمنها ما اتفقوا على تصديقه فيكون مرجعاً في الخصومة، ومنها ما اختلفوا فيه وفي هذا القسم لا بدّ من أن يحتج كلّ من المتناظرين بما يصدقه الآخر، وإلاّ لم تكن حجة معتبرة عليه، وهذا أمر مسلّم عند الكلّ، قال ابن حزم الأندلسي في معرض الحديث عن احتجاج أهل السنة على الإماميّة: [أنّه] لا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم، فنحن لا نصدقها، وإنّما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به، سواء صدقه به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه (الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٣: ص ١٢).

وفي المقام حيث إنّ ابن تيمية قد احتج برواية أبي هريرة الذي قد رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، ورواية عمر بن الخطاب الذي رواه ابن ماجة في صحيحه ج ١: ص ٢٤ ح ٦٣ في كتاب الإيمان، فلا ريب في عدم اعتبار الحديثين عند الشيعة الإماميّة ولا ينهض بهما الحجة كما هو واضح ظاهر.

(٢) فإنّ الاحتجاج بدليل ورواية ليس بحجّة عند طرفه المقابل أمر لا يقبله دين ولا عقل

ولم تغري الغفلة بالجهل حيث تريهم أنك قد ظهرت عليّ وغلبتني بما نقلته من الخبر الذي وصفته بأنه متفق على صحّته، فيا لهفي عليهم لو يعلمون بهذه المغشّة وغيرها فينقلب حسن ظنّهم سيئاً بمن تسمّى من أهل العلم بأهل السنّة، فيبحثون ويفحصون عن الحق فيجدونه عند أهله بيناً جلياً سالماً من غش غاش، وتزوير مزور.

ورابعها: مناقضة ما ذكره من الخبر هنا لما سيأتي منه من تصريحه؛ بأنّ ما تفرّد به الخصم ليس بحجّة على خصمه؛ لكونه من باب الشهادة للنفس، وهي غير مقبولة، فانظر إلى تناقضه وتعجّب من سبّه^(١) لمن قال بركنية هذه المسألة بأنّه جاهل مباغت، فإنّه قد سبّه ظلماً بتصديق منه بعدم حجّيّة مثل الخبر على خصمه. وخامسها: أنّه على فرض صحّة ما نقله من الخبر المشار إليه فما طرب به من صحّته من حيث عدم تعرّضه لهذه المسألة، ليس ينبغي من مثله التجاهل إلى هذه الدرجة، فإنّ جملة من المطالب العظام مستلزّمة لغيرها على وجه تفهم بدون إشارة إليها مستقلّة^(٢)، بل ذكر الملزوم مغن عن ذكرها لضرورة لزومها له، مثل

❦ ولا يستسيغه المنطق، فإنّ من الضروري أنّ احتجاج المسلمين بعضهم مع بعض آخر لا بدّ وأن يكون بما يصدّقه الآخر، وإلّا لم تكن حجّة معتبرة عليه، وهذا أمر مسلم عند الكلّ بل أنّه من الضروريات القطعية عند جميع العقلاء واعترف بها جميع المسلمين، فلا استدلال بخبر ليس بحجّة عند الشيعة خروج عن موازين الحوار الصحيح كما لا يخفى.

(١) قد ورد عن النبي ﷺ في حديث مشهور رواه الفريقين وهو قوله ﷺ: «سبّاب المؤمن فسق وقتاله كفر». (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٤٢٩. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٤: ص ٢٥٦، ح ١١. ومسند أبو يعلى الموصلي ج ١٠: ص ٤٤١، ح ٦٠٥٢. أو «سبّاب المؤمن فسوق كالمشرف على الهلكة». (الكافي ج ٢: ص ٣٥٩، ح ١. ومن لا يحضره الفقيه ج ٤: ص ٣٧٧، ح ٥٧٨١، وغير ذلك).

(٢) وذلك مثلاً ما له تعلقه بالبدن. شيء يكون له لازم وملازم وملازم، وكذا لكأ. منها أث

قول القائل: بعث الله نبياً إلى عاد، ونبياً إلى ثمود، ونبياً إلى نمرود، وغيرهم، ثم مات الرسل فإنه يعلم بالضرورة تبليغهم، فإنه يلزم الرسالة لزوماً بيّناً ضرورياً، ومثله في اللزوم الخليفة بعد الرسول، ومن الضروري وصية آدم عليه السلام إلى خليفة بعده، ومثله نوح عليه السلام، ومثله موسى عليه السلام، ومثله عيسى عليه السلام، ومثله سليمان عليه السلام، وغيرهم من الرسل الذين لم يكن خلفاءهم لهم مرتبة النبوة، مثل إسماعيل بالنسبة إلى إبراهيم، ومثل يوسف بالنسبة إلى يعقوب، ومثل سليمان وغيرهم. ومن المعلوم وجوب اعتقاد الخلق بالرسل وبخلفائهم، ومعه فقد قال سبحانه: ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ [إلى أن قال:.... والكتاب والنبين] ^(١)، ولم يذكر الوصيين.

❦ شرعي يصير تعلّق اليقين به موجباً لتعلّق يقين آخر على لازمه ويقين آخر على ملازمه ويقين آخر على ملزومه، فتكون متعلّقات أربعة كلّ واحد منها متعلّق ليقين مستقل، وإن كان ثلاثة منها معلولة لليقين المتعلّق بالشيء، ولكن يكون لزوم ترتيب الأثر على كلّ متعلّق لأجل استكشافه باليقين المتعلّق به لا اليقين المتعلّق بغيره من ملزومه أو لازمه، مثلاً إذا تيقنت بطلوع الفجر وعلمت منه خروج الليل ودخول يوم شهر رمضان وكان لطلوع الفجر أثر ولخروج الليل أثر ولدخول يوم شهر رمضان أثر لا يكون لزوم ترتيب الأثر على كلّ موضوع إلا لأجل تعلّق العلم به، لا لأجل تعلّقه بغيره من لازمه أو ملزومه أو ملازمه.

وكذا إذا تيقنت بحياة زيد وحصل منه اليقين بنبات لحيته ويقين آخر ببياضها، ويكون لكلّ منها أثر شرعي يجب ترتيب أثر حياته للعلم بها، ونبات لحيته للعلم به، وترتيب أثر بياضها للعلم به، فالعلم بكلّ متعلّق موضوع مستقل لوجوب ترتيب أثره، والمقام من هذا القبيل، فإنه بعد قبول لزوم الخليفة لكلّ نبي فمن المعلوم أنّه يلزم وجوب الاعتقاد بأنّ خاتم الأنبياء صلّى الله عليه وآله وسلّم أيضاً له خليفة حق وإمام صدق، وأنّه واجب الطاعة على كافة الأمة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فإنه وإن لم يذكر في الحديث الاعتقاد بهذا الأمر المهم غير أنّ لازم الاعتقاد برسالة خاتم الأنبياء الاعتقاد بوجوب الخليفة من بعده كما أنّ لازم الاعتقاد برسالته وجوب العمل بما جاء به، وهذا أمر واضح ظاهر.

ومثله الخبر الذي نقله السنّي، فإنّه لم يذكرهم بعد رسله، بل لم يتعرّض لهم فيه، وليس ذلك لعدم وجوب التصديق بهم البتّة، بل لما نبّهنا عليه من اللزوم الضروري بين الرسل وبين خلفائهم، فعدم ذكرهم لفظاً مع العلم بأنّهم مقصودون دليل بين على اللزوم المشار إليه.

كيف لم يقصد الخليفة باللزوم وقد عرفت إناطة إيمان الناس بحبّ علي [عليه السلام] ^(١) وحصر المحبّ له بالمؤمن والمبغض له بالمنافق ^(٢)؟! فالذي هذه

(١) أخرج السيوطي في جامعه الصغير بسنده عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: عنوان صحيفة المؤمن حبّ علي بن أبي طالب عليه السلام (الجامع الصغير ج ٢: ص ١٨٢، ح ٥٦٣٣). وأخرجه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ٣٦٠. والمناوي في فيض القدير ج ٤: ص ٤٨١. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٥: ص ٢٣٠. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ٥: ص ١٧٢ في ترجمة أحمد بن محمد بن جوزي أبي الفرج العكبري. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦٠١، ح ٣٢٩٠٠، وغيرهم.

أخرج المتقي الهندي في كنز العمال نقلاً عن الخطيب وغيره: أنّه ما ثبت الله حبّ علي في قلب مؤمن فزلّت به قدم إلاّ ثبت الله قدماً يوم القيامة على الصراط (كنز العمال ج ١١: ص ٦٢١ ح ٣٣٠٢١).

وأخرج الحاكم الحكساني في شواهد التنزيل في تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ عن ابن عباس قال: «حبّ علي بن أبي طالب في قلب كلّ مؤمن» (شواهد التنزيل ج ١: ص ٤٧٣).

(٢) أخرج مسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب أنّ حبّ الأنصار وعلي عليه السلام من الإيمان، بسنده عن زر بن حبيش قال: قال علي عليه السلام: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ أن لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق» (صحيح مسلم ج ١: ص ٦١). وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ١: ص ٤٢، ح ١١٤. والنسائي في سننه ج ٨: ص ١١٧. وفي سننه الكبرى ج ٥: ص ٤٧، ح ٨١٥٣، و ١٣٧، ح ٨٤٨٥ و ٨٤٨٦. و ج ٦: ص ٥٣٥، ح ١١٧٥٣. وفي خصائصه: ص ١٠٤. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج ٧: ص ٤٩٤، ح ١.

مرتبة رفعت قدره وعظمته كيف تصير معرفته غير ركن بل معرفته البتة ركن من دون ريب بالخبر المشار إليه وغيره؟! فالسنِّي لم ينصف كتاب الله وسنّة رسوله حيث نفى عنهما التعرض لهذه المسألة التي قد عرفت ركنيتها بأظهر دليل.

وسادسها: ما زعمه من عدم ذكرها في الخبر الذي نقله، فإنّه بهتان معلوم عجيب؛ لأنّه قد تضمن قوله: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ومن كتبه^(١)، بل خيرها الفرقان العظيم، وقد تضمن لهذه المسألة بآية وجوب إطاعة الله ووجوب إطاعة رسوله ومن يلي بعده^(٢)، وبآية وكلّ شيء أحصيناه في إمام

❧ وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص ٥٨٤، ح ١٣٢٥، وغيرهم.

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن زر بن حبیش عن علي عليه السلام قال: «عهد إليّ النبي أنّه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق» (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٩٥ وص ١٢٨) وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠٦، ح ٣٨١٩. والنسائي في سننه ج ٨: ص ١١٦. وفي سننه الكبرى ج ٥: ص ١٣٧، ح ٨٤٨٧، وج ٦: ص ٥٣٤، ح ١١٧٤٩. وفي خصائصه: ص ١٠٥. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٣٣. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٢: ص ٣٢٧. وج ٥: ص ٨٧ وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٦٤. وج ٨: ص ١٧. وج ١٣: ص ٢٥١. وج ١٨: ص ١٧٣ وص ٢٧٥. وج ٢٠: ص ٢٢١، وغيرهم.

(١) سورة البقرة: ١٧٧.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء: ٥٩). ومن البيهقي أنّ المقصود من «وليّ الأمر» الذي وجب إطاعته في الآية على وجه الإطلاق كوجوب إطاعة النبي صلى الله عليه وآله هو من يكون متصفاً بالعصمة كالنبي صلى الله عليه وآله، وليس هو إلّا عبارة أخرى عن كونهم معصومين، وإلّا لما صح الأمر بطاعتهم على وجه الإطلاق بدون قيد أو شرط، فنستكشف من إطلاق الآية بإطاعتهم واشتمال المتعلّق على خصوصية تعدده عن الأمر بغير الطاعة لا بدّ أن يكون وليّ الأمر معصوماً عن الخطأ؛ إذ لو لم يكن معصوماً من الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك

مبين^(١)،

➤ أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وأنه محال، فثبت أن الله أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أن ولي الأمر و«أولي الأمر» المذكور في الآية لا بد وأن يكون معصوماً. ثم إنه لا يعقل أن يأمر الوحي الإلهي بإطاعة المعصوم، ولا يقوم بتعريفه، وعليه فإنه من المنطقي والمعقول أن يقوم الله بتعريف «أولي الأمر» بواسطة النبي ﷺ، فلا بد من التعريف للناس لكي يعرفوهم، ومن أجل معرفة ذلك لا بد من الرجوع إلى السنة النبوية الشريفة التي ذكرت أسماءهم، ولا سيما حديث الثقلين، حيث قرنت فيه العترة بالكتاب، فإذا كان الكتاب مصوناً من الخطأ، فالعترة مثله أخذاً بالمقارنة ونظيره حديث السفينة، وإلى غير ذلك من الأحاديث التي تنص على عصمة العترة الطاهرة، فهذه الأحاديث تشكل قرينة منفصلة على أن المراد من «أولي الأمر» هم العترة الطاهرة وهم أحد الثقلين، بل يمكن كشف الحقيقة من خلال الإيمعان في آية التطهير، فإن دلالتها على عصمة أهل البيت الذين عيّنهم النبي ﷺ بطرق مختلفة تكون واضحة، فهم الذين أمر الله سبحانه بطاعتهم وقرن طاعتهم بطاعة الرسول ﷺ.

(١) سورة يس: ١٢، فإن المفسرين قد اعتبروا عدة آراء في معنى هذه الآية الكريمة:

منها: أن التعبير بـ«إمام مبين» بمعنى اللوح المحفوظ، وهو ذلك الكتاب الذي أثبت فيه وحفظت كل أعمال الموجودات والحوادث التي تحدث في هذا العالم.
ومنها: بمعنى الكتاب السماوي كما في قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ (سورة هود: ١٢).

ومنها: بمعنى الكتاب الذي يكون في يوم القيامة قائداً وإماماً لجمع المأمورين بتحقيق الثواب والعقاب أو لكونه معياراً لتقييم الأعمال الإنسانية ومقدار ثوابها وعقوباتها. وغيرها من المعاني التي اعتبرها المفسرون في تفسير الآية، وإن كان أغلب المفسرين اعتبروا المعنى الأول، غير أن التفسير بـ«اللوحة المحفوظ» لا ينافي الروايات الواردة عن طريق أئمة أهل البيت ﷺ في تفسير الآية وهي كثيرة.

وبآية ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(١) إلى غيرها مما يأتي التعرّض له.

منها: ما رواه الصدوق رحمته الله بسنده عن أبي الجارود عن أبي جعفر الباقر عليه السلام عن أبيه عن جده عليه السلام، قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «وكلّ شيء أحصيناه في إمام مبین» قام أبو بكر وعمر من مجلسهما، فقالا: يا رسول الله هو التوراة؟ قال: «لا»، قالوا: فهو الانجيل؟ قال: «لا»، قالوا: فهو القرآن؟ قال: «لا»، قال: فأقبل أمير المؤمنين علي عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «هو هذا، إنّه الإمام الذي أحصى الله تبارك وتعالى فيه علم كلّ شيء». (معاني الاخبار: ص ٩٥، ح ١).

ومنها: ما في تفسير علي بن إبراهيم القمي عن ابن عباس عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «أنا والله الإمام المبین، أبين الحق من الباطل، ورثته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». (تفسير القمي ج ٢: ص ٢١٢).

فإنّ اللوح المحفوظ تنعكس على قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ الله تعالى يلهمه ما في اللوح وحيث إنّ قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالمقام الأوّل، ثم يليه قلب وليّه، فيعتبران مرآة تعكس ما في اللوح المحفوظ بقلبيهما مع حفظ المقام الأوّل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أورثته إلى قلب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فبذا يصبحان نموذجاً من اللوح المحفوظ، وعليه فإنّ إطلاق «الإمام المبین» عليهما أمر موافق للعقل والنقل.

(١) سورة الرعد: ٧. لقد أشار هذه الآية الكريمة إلى قسمين من الدعوة إلى الله: أحدهما: أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية.

وسوف تسألون حتماً ما هو وجه التفاوت بين «الإنذار» و«الهداية»؟ وفي مقام الجواب لا بدّ أن يقال: إنّ الإنذار يكون للذين أضلّوا الطريق ودعوتهم إلى الصراط المستقيم؛ لأنّ الإنذار، إبلاغ التخويف وإتمام الحجة عليهم؛ بأنكم سوف تعلمون الخطأ في ما أنتم عليه، بما أعد الله لكم من أهوال يوم القيامة وأليم العذاب فيه. ولكن الهداية والاستقامة موهبة من الله تعالى يلقيها في القلب ويوفق من قبلها، فهي تكون للذين آمنوا والذين هداهم الله إلى الصراط المستقيم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لقد جاءهم من ربهم الهدى﴾ (سورة النجم: ٢٣) وقوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل﴾ (سورة الدهر: ٥). وقوله تعالى: ﴿أنزل فيه القرآن هدى﴾ (سورة البقرة: ١٨٥). وقوله تعالى: ﴿وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى﴾

➡ (سورة فصلت: ١٧). وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢)، إلى غير ذلك.

وفي الحقيقة أنّ المنذر مثل العلة المحدثّة، أمّا الهادي فبمنزلة العلة الباقية، وهذه هي التي تعبّر عنها بالرسول والإمام، فالرسول يقوم بتأسيس الشريعة والإمام يقوم بحفظها. وهناك روايات عديدة تؤكد ما قلناه وهو قول الرسول الأعظم ﷺ حيث قال: «أنا المنذر وعليّ الهادي». ولا بأس بالإشارة إلى بعضها:

١ - في ذيل هذه الآية أخرج الفخر الرازي في تفسيره عن ابن عباس قال: وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: «أنا المنذر» ثمّ أومأ إلى منكب عليّ ﷺ وقال: «أنت الهادي يا عليّ، بك يهتدي المهتدون من بعدي». (تفسير الكبير للرازي ج ١٩: ص ١٤).

٢ - ذكر ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري: أنّه أخرج الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جببر عن ابن عباس قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿أَنَا أَنْتَ مَنْذَرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ وضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال: «أنا المنذر» وأما إلى عليّ، وقال: «أنت الهادي، بك يهتدي المهتدون بعدي». (فتح الباري ج ٨: ص ٢٨٥).

٣ - أخرج الثعلبي في تفسير الآية بسنده عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جببر عن ابن عباس قال: لمّا نزلت هذه الآية وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: «أنا المنذر» وأومأ بيده إلى منكب عليّ ﷺ فقال: «فأنت الهادي يا عليّ، بك يهتدي المهتدون من بعدي» (تفسير الثعلبي ج ٥: ص ٢٧٢). وأخرجه الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ج ١: ص ٣٨١، ح ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠. وابن الجوزي في زاد المسير ج ٤: ص ٢٢٨. وابن كثير في تفسيره ج ٢: ص ٥٢٠. والسيوطي في الدر المنثور ج ٤: ص ٤٥. والشوكاني في فتح القدير ج ٢: ص ٧٠. والالوسي في تفسيره ج ١٢: ص ١٠٨. وللمزيد من الاطلاع، راجع كتاب إحقاق الحق للعلامة التستري ج ٣: ص ٨٧ وما بعدها.

فلا شك أنّ هذه الأحاديث تدلّ بالصراحة على أنّ الهداية بعد النبي ﷺ منحصرة في الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ولذلك استغرب ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري عندما أخرج هذا الحديث فقال ما هو نص عبارته:

وسابعتها: ما نقله من الخبر ممّا دلّ على كون عبادة الله إحساناً على تقدير كون العابد يعبد، وقد فرض رؤيته له، فإنّ لم يفرضها فالله سبحانه يرى عبادة عبده، فإنّه ليس من قول الرسول ﷺ من دون ريب، لأنّ العبادة الخالصة لله المقبولة لديه هي التي تفعل طاعة له وحده من دون شوب شيء فيها، وهذه ليست باحسان بل تأدية فرض، فإن لم تفعل على هذه الجهة فهي عصيان من حيث عدم فعل المأمور به على وجهه، فهي حينئذٍ ليست عبادة^(١)، بل العبادة قد تضمنها أول تقسيمات الخبر، حيث قال فيه: أن تقيم الصلاة إلى آخره، فإنّه لو لم يقصد منه بالنسبة إلى الصلاة والصيام والزكاة والحج والعبادة الخالصة لله سبحانه بشروطها لم تكن الصلاة وصيام والزكاة وغيرها، بل هي فاسدة غير شرعية ليس يصدر مثلها عن المسلم، فالمسلم هو الفاعل لهذه على وجهها.

ومعنى إحسان في قبال هاتين المرتبتين عبارة عن فعل المندوبات،

والمستغرب ما أخرجه الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جببر عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية وضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال: «إنّ المنذر»، وأوماً إلى علي وقال: «أنت الهادي، بك يهتدي المهتدون بعدي». (فتح الباري ج ٨: ص ٢٨٥). فكان دلالة الحديث عنده واضحة، على أنّ الهداية منحصرة في الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي ﷺ، وحيث أذعن أنّ الحديث لا يلائم مع معتقده، فاستغرب منه وقام بتأويلات بارده التي هي مخالفة لصريح الحديث وللعقل وما بنى عليه العقلاء، فلاحظ.

(١) وتوضيح المقام ان العبادة هي التبعّد والتذلّل لله تعالى، وهي الوظيفة التي شرعت لأجل أن يتعبد بها العبد، فالصلاة المأتي بها بعنوان التبعّد وإظهار العبودية، هي المأمور بها وهكذا بقية العبادات فإنّها أداء للوظيفة الملقاة على عاتق العباد.

وأما الاحسان فإنّه ليس من الوظائف الطاعات اذ ليس اليه داع موجب لابتدأ من فعله، بل أنّه إيصال النفع للغير أو دفع الضرر عنه، فلو قلنا أنّ العبادة احسان فمعناه أنّ العبادة لم تكن من وظائف العبد، إنّما هي احسان من العبد بالنسبة الى خالقه - العباد بالله - .

وتحمل الضرر من الناس، وفعل الصالحات لهم من حيث ثبوت الرخصة في فعل نقيض هذه من ترك المندوبات، وعدم تحمل ضرر الناس، بل تجوز المقاصة منهم فيما له عوض شرعاً، وعدم فعل الصالحات اليهم، قال سبحانه في وصف المتقين: ﴿والعافين عن الناس والله يحب المحسنين﴾ (١).

ففي الدر المنثور عن ابن أبي حاتم في تفسيرها قال: يغبطون في الشيء فيغفرون، ويعفون عن الناس، ومن فعل ذلك فهو محسن، والله يحب المحسنين، قال: بلغني أنّ النبي ﷺ أنّه قال: «إنّهم في أمتي قليل سوى من عصمه الله...» (٢) الخبر.

وفيه عن البيهقي عن علي بن الحسين عليه السلام في خبر فيه قالت الجارية: والعافين عن الناس قال لها: «قد عفوت عنك»، قالت: والله يحب المحسنين، قال: «أذهبى فأنت حرة» (٣).

وثامنها: ما زعمه من عدم بيان الأمة صريحاً بالخبر المشار إليه فإنّه منقوض بعدم بيان آية إيمان الناس ونفاقهم وهو حب علي عليه السلام حسب ما دلّ على ذلك الخبر الثابت الصحة عن طائفة من الصحابة الحاضر لمحّبّ علي [عليه السلام] بالمؤمن، ومبغضه بالمنافق (٤)، ويخبر من لم يحب أهل بيت النبي ﷺ لم يدخل

(١) سورة آل عمران: ١٣٤.

(٢) الدر المنثور ج ٢: ص ٧٢.

(٣) الدر المنثور ج ٢: ص ٧٣.

(٤) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أنّ حبّ الأنصار وعلي من الإيمان، بسنده عن زر بن حبیش قال: قال علي: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنّه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ لا يحبني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق (صحيح مسلم ج ١: ص ٦١).

في قلبه إيمان^(١)، فإن هذين المطلبين لم يتعرّض لهما الخبر صريحاً، وهما في

❦ وأخرجه ابن ماجة في سننه ج ١: ص ٤٢. والنسائي في سننه ج ٨: ص ١١٧. وفي سننه الكبرى ج ٥: ص ٤٧، ح ٨١٥٣. وص ١٣٧، ح ٨٤٨٥ و ٨٤٨٦. وج ٦: ص ٥٢٥، ح ١١٧٥٣. وفي خصائصه: ص ١٠٤ وص ١٠٥. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج ٧: ص ٤٩٤ ح ١، وعمر بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص ٥٨٤ ح ١٣٢٥. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٣٤٧، ح ٤٤٥، وغير هؤلاء.

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبیش عن علي عليه السلام قال: «عهد إليّ النبي صلى الله عليه وآله أنه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق» (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٩٥ وص ١٢٨). وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠٦، ح ٣٨١٩، والنسائي في سننه ج ٨: ص ١١٦ وفي سننه الكبرى ج ٥: ص ١٣٧ ح ٨٤٨٧ وج ٦: ص ٥٣٤ ح ١١٧٤٩. وفي خصائصه: ص ١٠٥. والحميدي في مسنده ج ١: ص ٣١، ح ٥٨. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٢٥١، ح ٢٩١. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٢: ص ٣٣٧. وج ٥: ص ٨٧، وغيرهم.

وأخرج الطبراني في معجمه الكبير بسنده عن مساور الحميري عن أمه عن أم سلمة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «لا يحبّ علياً إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق». (المعجم الكبير ج ٢٣: ص ٣٧٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ١٨: ص ١٧٣. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١٢: ص ٣٦٢، ح ٦٩٣١. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٨٠. والمزي في تهذيب الكمال ج ١٥: ص ٢٣٣ في ترجمة عبدالله بن عبد الرحمن الضبي. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٥٩٩، ح ٣٢٨٨٤. وص ٦٢٢، ح ٣٣٠٢٩. والقندوزي في ينابيع المودة ج ١: ص ١٥٠، ح ٤، وغيرهم.

وأخرج ابن عساكر بسنده عن عبدالله بن حنطب عن أبيه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الجمعة - إلى أن قال: - يا أيّها الناس أوصيكم بحبّ ذي أقربها أخي وابن عمي علي بن أبي طالب فإنّه لا يحبه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق، من أحبه فقد أحبني ومن أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني عذبه الله عز وجل». (تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٧٩).

(١) أخرج ابن ماجة في سننه بسنده عن عباس بن عبد المطلب عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ما

نهاية من العظمة بحيث يصير الفاقد لهما غير مؤمن، ولو صدق بسائر ما يُبين في الخبر، ولكن معنى التصديق برسلة التصديق بما قالوه، ومن أعظم ما قالوه تعيين خلفائهم من بعدهم، ومن أهمّ ما قاله خير الرسل ﷺ: «تعيين خلفائه»^(١)، وما

◉ بال أقوام يتحدثون، فإذا رأوا الرجل من أهل بيتي قطعوا حديثهم، والله لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبّهم الله ولقرباتهم مني. (سنن ابن ماجه ج ١: ص ٥٠، ح ١٤٠). وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٤: ص ٧٥. وابن عساکر في تاريخ مدينة دمشق ج ٢٦: ص ٣٠٢. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ٢: ص ٢٣١، ح ٢٤٨. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ٩٦، ح ٣٤١٦٠، وغيرهم.

وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى أكون أحبّ إليه من نفسه وأهلي أحبّ إليه من أهله وعترتي أحبّ إليه من عترته، وذاتي أحبّ إليه من ذاته». (مجمع الزوائد ج ١: ص ٨٨). وأخرجه الزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ٢٣٣. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ٢: ص ٣٦٠، ح ٣١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ٤١، ح ٩٣، وغيرهم.

وأخرج الزرندي الحنفي في نظم درر السمطين بسنده عن أبي هريرة أن صبية بنت أبي لهب جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إنّ الناس يصيحون بي ويقولون: أنت بنت حطب الله، قالت: خرج النبي ﷺ مغضباً حتى استوى على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «ما بال رجال يؤذوني في أهل بيتي، والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحبّني ولا يحبّني حتى يحبّ في ذوي فمالي أؤذي...» (نظم درر السمطين: ص ١٠٣). وأخرجه الشبلنجي في نور الأبصار: ص ١٠٣، وغيره.

(١) لا يشكّ الباحث لو درس الروايات والسيرة النبوية وعرف التاريخ الإسلامي بأنّ النبي ﷺ هو الذي عين الأئمة الاثني عشر، ونصّ عليهم ليكونوا خلفاءه من بعده وأوصيائه على أمته.

وقد جاء ذكر عددهم في صحاح أهل السنّة بأنّهم اثنا عشر وكلّهم من قریش أو من بني هاشم، وأخرج ذلك حتى البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام في باب قبل باب إخراج

يصير الشخص به، مؤمناً، وما يصير به منافقاً^(١).

➤ الخصوم وأهل الريب من البيوت، ومسلم في صحيحه في كتاب الأمانة، باب الناس تبع لقريش وغيرهما.

كما جاء في بعض المصادر السنّية ذكرهم بأسمائهم موضحاً عليه السلام بأنّ أولهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وبعده ابنه الحسن عليه السلام، ثمّ أخوه الحسين عليه السلام، ثمّ تسعة من ذرية الحسين عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.

فقد أخرج الحموي في كتابه فرائد السمطين بسنده عن مجاهد عن ابن عباس قال: قدم يهودي يقال له نعل، فقال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين فإنّ أحبّتي عنها أسلمت على يدك، قال: «سل يا أبا عمار» فسأله عن أشياء... إلى أن قال: صدقت، ثمّ قال: أخبرني عن وصيك من هو فما من نبي إلّا وله وصي وأنّ نبينا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون.

فقال عليه السلام: «إنّ وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين تتلوهم تسعة أئمة من صلب الحسين».

قال: يا محمد فسّمهم لي، قال عليه السلام: «إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي، فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهدي، فهؤلاء اثنا عشر»، قال: فأسلم اليهودي وحمد الله على الهداية. (فرائد السمطين ج ٢: ص ١٣٢ ح ٤٣١). وأخرجه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ٣: ص ٢٨١ في الباب السادس والسبعين في بيان الأئمة الاثني عشر بأسمائهم.

(١) أخرج مسلم في صحيحه ج ١: ص ٦١ عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «إنّه عهد النبي الأمي عليه السلام إليّ أنّه لا يحبّني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق». وقال الفضل بن رزيهان: هذا الحديث صحيح لا شك فيه (دلائل الصدق ج ٦: ص ١٤٨).

فلا شك أنّ هذا الحديث وما جاء بمضمونه تدلّ بالصرّاحة على أنّ حبّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام علامة الإيمان وبغضه آية قاطعة في النفاق، وقد أكد أبو ذر وجود هذا المعيار

وما دلّ على الثاني خبر ثابت الصّحّة، من وجوه عديدة حسب ما نصّ على ذلك شهاب الدين بن حجر مفتي الحجاز في عصره، في كتاب رده على الشيعة^(١) وغيره من عمدتهم^(٢).

❦ واستعماله في حديث الذي أخرجه المحدثون وكبار علماء أهل السنّة كالحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيح أنّه قال: ما كنّا نعرف المنافقين إلّا بتكذيبهم الله ورسوله والتخلّف عن الصلوات والبغض لعلي بن أبي طالب عليه السلام (المستدرک على الصحيح ج ٣: ص ١٢٩).

والطبراني أخرج بسنده عن جابر قال: ما كنّا نعرف المنافقين إلّا ببغضهم علياً رضي الله عنه (المعجم الأوسط ج ٢: ص ٣٨٢). وأخرجه ابن عبد البر في الاستذکار ج ٨: ص ٤٤٦ وفي الاستيعاب ج ٣: ص ١١١٠. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٨٣ وج ١٣: ص ٢٥١.

والزرندي الحنفي أخرج في نظم درر السمطين بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: ما كنّا نعرف المنافقين على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلّا ببغضهم علياً (نظم درر السمطين: ص ١٠٢) وغيرهم.

ومن هنا لا ريب في أنّ المراد بهذه الأحاديث ونحوها جعل أمير المؤمنين عليه السلام علماً يعرف به المؤمنون والمنافقون، خصوصاً بعد ارتحال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى الرفيق الأعلى، حيث أقبلت الفتن وأحاطت بالأمة ولذلك قال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم لعلي عليه السلام: «لولاك يا علي ما عرف المؤمنون بعدي» (كنز العمال ج ١٣: ص ١٥٣، ح ٣٦٤٧٧).

(١) انظر الصواعق المحرقة: ص ٧٣ وص ١٧٢.

(٢) لقد أخرجه مسلم في صحيحه ج ١: ص ٦١. والترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠٦، ح ٣٨١٩ وقال: هذا حديث حسن صحيح. وقال الذهبي في ترجمة الحاكم النيسابوري: ... إنّه أخرج حديث الطير في المستدرک.... وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء، وحديث من كنت مولاه وهو أصح، وأصح منهما ما أخرجه مسلم عن علي قال: «إنّه لعهد النبي الأمي صلّى الله عليه وآله وسلّم إليّ أنّه لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق». (سير أعلام النبلاء ج ١٧: ص ١٦٩، إلى غير ذلك).

وما نقضنا عليه من هذين المطلبين مبينان في الفرقان العظيم حسب ما نبهنا على بيان السنّة لهما في الفرقان^(١)، وآية مودة القربى^(٢) قد دلّت على ذلك حسب ما يأتي التفصيل، فالخبر المشار إليه قد بيّن بعض المطالب صريحاً وبعضها ضمناً فليس للسنيّ فيه دليل على خصمه، وهذه من سيرته فإنّه قد يستدلّ بدليل ليس يدلّ على مطلبه ولو من جهة دليل غيره، وقد يستدلّ بدليل هو بعمومه يدلّ على ضد ما هو في صدد بيانه، مثل خبر المقام فإنّ من جملة جهات فساد ما زعمه برهاناً له عمومه وشموله لدعوى خصمه حسب ما بيّنا ذلك في المقام، وهذه من

(١) قال الله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا...﴾ (سورة الحشر: ٧) وقوله تعالى: ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ (سورة البقرة: ١٨٢)، وغير ذلك من الآيات التي تنصّ على لزوم اقتفاء أثر النبي ﷺ وتصريح بوجوب اتباعه وعدم مخالفته، ويكفي للباحث المراجعة إلى الروايات الواردة في تفسير هاتين الآيتين الشريفتين.

(٢) قال الله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى﴾ (سورة شوري: ٢٣). فالآية تقول: إنّ الأجر الذي أطلبه منكم هي مودة القربى، والمخاطب لهذه العبارة هم الأشخاص الذين آمنوا بالله ورسوله، فأولئك الذين كانوا يحترمون النبي ﷺ بسبب قبول رسالته يجب عليهم مودة القربى، ولا شك أنّ المقصود بالقربى هم أقرباء الرسول الذين حُبهم يعتبر وسيلة للقرب إلى الله، وهم الأئمة المعصومون عليهم السلام. وسيأتي توضيح الكلام في محله وتذكر الروايات المتعدّدة الواردة في مصادر أهل السنّة والجماعة، وهي توضّح أنّ المقصود من القربى هم أهل البيت والمقربون وخاصّة الرسول ﷺ، وعلى سبيل المثال نذكر بعضها في المقام، فمنها: مارواه الهيتمي في كتابه مجمع الزوائد عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى﴾ قالوا: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: «علي وفاطمة وابناهما». (مجمع الزوائد ج ٧: ص ١٠٣. ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج ١١: ص ٣٥١. والمناوي في الفتح السماوي ج ٣: ص ٩٨٠، وغيرهم). وقد نقل المفسّرون من أهل البيت هذا الحديث وغيره بطرق صحيحة في تفسير الآيّة، وسأتمّ ذكرها في محله إن شاء الله تعالى..

الجهات التي قد تعرّضنا لها في المقدمة الثالثة، فتدبر.

وتاسعها: ما نسبته إلى الشيعة من عدم تصديقهم بصحّة ما يرويه أهل مذهبه على وجه الصحّة، فإنّه ليس بصدق منه على عمومهم، فإنّ قول أحد الخصمين في حقّ خصمه على قسمين:

قسم منه مرجعه إلى التصديق بحقيّة ما يقوله خصمه، فإنّه مقبول منه؛ لكونه من ذوي العقل، وهو يعترف بأنّ قول خصمه حقّ، ومن هذه الجهة تستدلّ الاثنا عشرية الشيعة على من تسمّى بأهل السنّة بأخبارهم الصحيحة لديهم والحسنة تصديقهم بأنّها حجة عندهم، وليس إلى ردّها سبيل، فهم ملزمون بها حسب ما جرى الشيعي في رسالته على هذه السيرة، وجرينا نحن عليها على وجه التفصيل. وقسم منه مرجعه إلى دعوى حقيّة ما يقوله السنّي في قبال الشيعي، وهذه هي الدعوى الغير المقبولة فإنّها من باب الشهادة للنفس، وقد نبّهنا على عدم قبولها حتى بتصديق من السنّي نفسه.

ومن هنا علمت بتناقض السنّي في زعمه أنّ الشيعي يستدلّ بالخبر، وعلينا أن نعارضه بالخبر، فإنّ المعارضة هذه باطلة من حيث كونه يعارضه بخبر هو من باب الشهادة للنفس، وما ينقله الشيعي من طرقهم من باب تصديق الخصم لخصمه بالحقّ، فكيف يجوز له الغش بمعارضة ما هو حجة للخصم عليه بما ليس بحجة على الخصم؟! بل حقّ السنّي التسليم لما يستدلّ به الخصم عليه من السنن لصحيحة عند أهل مذهبه، فإنّه ملزم بمتابعتها والعمل على مقتضاها وتركه ما يعارضها لو فرض لعدم حجيّة على خصمه، فتدبر في ظلمه لخصمه وعدم إنصافه بهذه المعارضة الباطلة.

وعاشرها: ما زعمه في حقّ الشيعي من كونه محتجاً بأحاديث موضوعة

باتفاق أهل المعرفة، فإنّ من عظيم ظلمه له نسبته إليه هذه القرية العظيمة التي يجلب العامي من المسلمين عن تصوّر صدورها منه فكيف بالعالم؟! وهل يرضى من له أدنى شعور لنفسه بأن يثبت مذهبه بأخبار موضوعه؟ فإنّ هذه سيرة من ليس بمسلم، فإن مبني دين المسلم آيات الفرقان العظيم والسنن الصحيحة^(١)،

(١) فإنّ الحجة المعتمدة عند المسلمين كافة هو القرآن الكريم والسنة النبوية ففي كلّ مسألة يقع الجدل بين المسلمين لابدّ من الرجوع إليهما، وهذا ما أمر به الله تعالى؛ إذ قال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ (سورة النساء: ٥٩).

وقال تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (سورة النساء: ٦٥). وقال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ (سورة الاحزاب: ٣٦).

ففي كلّ شيء وقع التنازع بين الأمة وكلّ أمر شجر بينهم يجب رده إلى الله ورسوله، وما كان لأحد منهم إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، بل وربك أنّهم لا يؤمنون حتى يحكموا النبي ﷺ ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضى ويسلموا تسليماً. فإنّ القرآن واضح لا لبس فيه، فإن أمكن استظهار معنى اللفظ فيه ولو بالمراجعة إلى كتب اللغة فهو، وإلاّ وجب الرجوع إلى النبي ﷺ والمسلمون يحتاجون إلى السنة المعتمدة؛ لكونها المصدر الثاني، وهي المرجع منهم ما أغلق من ألفاظ القرآن، فالمسلمون لا يختلفون في حجّة السنة النبوية ووجوب العمل بها والاحتجاج بها في كلّ باب، غير أنّهم اختلفوا في طريق ثبوتها وصحة أسانيدها بتوثيق الرواة لها، ومن هنا وجب المجادل أن يحتج منها بما هو حجة على الطرف الآخر.

وعليه فإنّ السنة تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما اتفق المسلمون كلّهم على صحتها وتصديقها، فتكون مرجعاً في الخصومة. ثانيهما: ما اختلفوا في صحة أسنادها، ففي هذا القسم لابدّ من أن يحتج كلّ منهما بما يصدقه الآخر، وإلاّ لم تكن حجة معتبرة في مقام الاحتجاج على الخصم، وهذا أمر مسلم

وستعرف فيما يأتي حال ما نقله الشيعي من السنن على التفصيل، ومجمله أنّها على قسمين صحيحة وضعيفة، لكن لها سنن تشهد بصحّتها من حيث المعنى، وليس يضرّ ضعفها بها، والحال هذه من دون ريب.

ولقد قال: خاتمة حقّاهم صاحب فتح الباري في الدرر الكامنة: بأنّ السنّي قد تحامل على الشيعي فظلمه برّدّه عدة سنن صحيحة بأنّها موضوعة^(١) انتهى نقل معنى قوله حيث لم تحضرني عبارته حين التحرير.

بل الحقّ أن يقال: قد تحامل السنّي على خير الرسل ﷺ فظلمه بعدم قبوله سننه الصحيحة، فليت شعري بأيّ وجه يلقاه يوم القيامة وقد حقر شأنه العظيم ولم يقبل سننه الشريفة، ولم يطعه في العمل بها فعصى قوله سبحانه: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه﴾^(٢). وقول رسوله ﷺ: «عليكم بسنتي»^(٣).

وحادي عشرها: ما زعمه من احتجاجه بآيات الفرقان العظيم، فاستدلّ بما نقله منه هنا، فبعضه ليس فيه حجّة له وهو أوّل آية^(٤) منه، فإنّها قد بين فيها بعض

➡ عند الكلّ.

قال ابن حزم الأندلسي: لا معنى لاحتجاجنا عليهم [الشيعية] برواياتنا، فهم لا يصدقونها، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم، فنحن لا نصدقها، وإنّما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة به، سواء صدقه المحتج أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه (الفصل في الملل والاهواء والنحل ج ٣: ص ١٢).

(١) انظر الدرر الكامنة ج ٢: ص ٤٠.

(٢) سورة الحشر: ٧.

(٣) لاحظ مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ١٢٦.

(٤) سورة الأنفال: ٢ - ٤ قال الله تعالى: ﴿إنّما المؤمنون اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت

صفات المؤمنين، ولم يتعرّض فيها لبيان متعلّق إيمانهم ما هو وكم شيء هو، ولو بطريق العموم، فهي ليست في مقام بيان متعلّق إيمانهم، فذكرها في المقام عبث صرف، ليس يخفى على من له أدنى شعور^(١).

وأما باقيها فقد دلّت على نقيض مقصوده بطريق العموم، فهي حجة بيّنة عليه. فأما أولاهـا^(٢) فقد ذكر فيها إيمانهم بالرسول ﷺ وقد عرفت اللزوم

☞ عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربّهم يتوكلون * الذين يقيمون الصلاة وممّا رزقناهم ينفقون * أولئك هم المؤمنون حقاً لهم درجات عند ربّهم ورزق كريم *.

فيشير الذكر الحكيم في هذه الآيات إلى خمس صفات بارزة في المؤمنين ثلاث منها ذات جانب معنوي وروحاني وباطني، واثنين منها لها جانب عملي وخارجي.

فالثلاثة الأولى عبارة عن: الاحساس بالمسؤولية والإيمان والتوكل، والاثنان الآخران هما: الارتباط بالله، والارتباط بخلق الله سبحانه، وهذه الصفات مبهمة لم يعين مقدارها وميزانها، فإنّ الإيمان ذو مراحل ودرجات، فقد يكون ضعيفاً في بعض مراحل، حتى أنّه لا يبدو منه أي شيء عملي مؤثر، أو يكون ملوثاً بكثير من السيئات، إلّا أنّ الإيمان المتين الراسخ الذي استوعب جميع ما أمر الله به وما جاء به النبي ﷺ، فهو في المؤمنين حقاً لهم إيمان حي ينمو غرسه يوماً بعد يوم، وهو المؤثر في قبول الأعمال الصالحة، فلاحظ.

(١) وبعبارة أخرى: أنّ الآية الكريمة في مقام بيان بعض صفات المؤمنين، وأنّ من له هذه الصفات له درجات عند ربّه، وليست في مقام بيان تحديد الإيمان، وما يثبت منه الإيمان في القلب، فلا تنافي بين من كان له هذه الصفات وصفات أخرى لم يذكر في الآية، فلاحظ.

(٢) وهي قوله تعالى: *إنّما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثمّ لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم أنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون* (سورة الحجرات: ١٥).

فإنّ هذه الآية الكريمة تتحدث عن العلام التي تميز المؤمن حقاً عن المسلم الذي أسلم بشكل ظاهري لدواعٍ ومنافع شخصية، فالقسم الأوّل منهم هم الذين استجابوا لله ولرسوله رغبة وشوقاً.

والثاني: هم الذين استجابوا طمعاً للوصول إلى المال والدنيا فالآية تقول: *إنّما المؤمنون

الضروري بينه وبين الخليفة، فهو مذكور فيها بطريق اللزوم الضروري.

وأما الثانية (١)

❦ الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله*.
فتشير إلى أنّ أول علامة للإيمان هي عدم التردد في مسير الإسلام والعلامة الثانية الجهاد بالأموال، والعلامة الثالثة، وهي أهم من الجميع الجهاد بالنفس، ولذلك أنّ الآية اختتمت مؤكدة بقوله تعالى: ﴿أولئك هم الصادقون﴾.

هذا هو المعيار الذي حدده الإسلام لمعرفة المؤمنين الحق وتمييزهم عن الكاذبين المدعين بالإسلام تظاهراً.

والنتيجة: أنّ الإيمان الحقيقي هو إطاعة الله وإطاعة رسوله في جميع الأمور الصادرة منهما حتى الأمور العادية والأوامر الشخصية، فما جاء عن النبي ﷺ يجب الامتثال به، وأنّ ممّا جاء به النبي ﷺ من الأوامر المؤكدة أمره ﷺ لمتابعة أهل بيته وعترته الطاهرة من بعد وفاته، فقال ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتكم بهما لن تضلّوا أبداً، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٤ وص ١٧ وص ٥٩. وسنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٩ ح ٣٨٧٦. ومجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٣، وغيرهم)، فبمقتضى هذا الحديث المتواتر لدى الفريقين وغيره كان من الواجب على المسلمين أن يقتدوا بأئمة أهل البيت ﷺ بعد النبي ﷺ أخذاً بما أمرهم النبي ﷺ، ولكن مع الأسف أنّ أغلب الناس عصوا أمر الرسول ﷺ ولم يتمسكوا بعترته الطاهرة بعد وفاته ﷺ، بل وحتى في حياته قد عارضوه بقولهم: حسبنا كتاب الله، وذلك عندما قال لهم نبيهم اتّوني بالكف والدواة أو اللوح والدواة لأكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فقال عمر بن الخطاب: إنّه ليهجر - والعياذ بالله - حسبنا كتاب الله، وهذا الحديث أخرجه جميع أرباب الجوامع الحديثية بما فيها البخاري ومسلم.

ولكن الشيعة قد أخذوا أحاديث الرسول ﷺ وعملوا بها، ولذلك أنّهم يأخذون السنّة النبوية عن طريق أهل البيت ﷺ؛ لأنّهم باب علمه الذي يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وآتوا البيوت من أبوابها﴾ (سورة البقرة: ١٨٩).

(١) وهي قوله تعالى في سورة البقرة: الآية ١٧٧، قال الله تعالى: ﴿ليس البر أن تولّوا وجوهكم

فقد ذكرت بال لزوم المشار اليه فيها وفي المكتوب في كتبه^(١).

وأما الثالثة^(٢) فقد ذكرت فيها بقوله سبحانه: ﴿والذين يؤمنون بما أنزل

❦ قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتي المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتي الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون*﴾. ولعل هذه الآية قد فسرت معنى الصادقين في الآية السابقة حيث وصفهم الله تعالى بالصادقين في كلا الآيتين، فيصح انطباق أعمالهم وسلوكهم مع إيمانهم ومعتقداتهم بما ذكرهم في الآيتين، وقد تجلّى تقواهم في التزامهم بواجبهم تجاه الله وتجاه المحتاجين والمحرومين وكل المجتمع الإنساني، فالمقصود به لا يكون إلا من كان معصوماً في جميع تصرفاته؛ لأنّ الصادق في جميع تلك الجهات المذكورة لا يمكن تحقيقه إلا من يكون عالماً بواقع الأمور، وهو لا يكون إلا من أعطاه الله العلم الحكمة والعصمة، وعليه فإنّ هذه الآية كسابقتها تدل بالالتزام الضروري على الاعتقاد بالرسول ﷺ والاعتقاد بخليفته من بعده كما هو واضح ظاهر.

(١) فإنّ من آمن بالكتب المتقدمة من النبيين وآمن بالقرآن واعتقد بها لزمه العمل بموجبها، وهذا هو الأساس الأول: في الإيمان بالمبدأ والمعاد ومنهج الأنبياء والمرسلين، فإنّ من الضروري في منهجهم تعيين الوصي والخليفة لما بعدهم كما ورد في الأحاديث المتواترة الواردة عن طريق الفريقين، بأنّ لكلّ نبي وصي ووارث (انظر ذخائر العقبى: ص ٧١). والمعجم الكبير للطبراني ج ٦: ص ٢٢١. وفتح الباري لابن حجر: ج ٨: ص ١١٤. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٩٢. وميزان الاعتدال للذهبي ج ٢: ص ٢٧٣ وغير ذلك).

ولمّا جاء هذا الأمر في الكتب المتقدمة وصرّح به النبي الأعظم ﷺ فلا محالة يلزم الاعتقاد به، لأنّ الاعتقاد بالشّيء يلزم الاعتقاد بلوازمه أيضاً.

(٢) وهي قوله تعالى في سورة البقرة: الآية ١ - ٥، قال الله تعالى: ﴿الم * ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين * الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وممّا رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون * أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون*﴾.

➤ هذه الآيات تذكر أسباب الهداية الالهية بصورة مجملة، فإنّ الهداية الالهية متمثلة بإرسال الرسل وإنزال الكتب السماوية، والإنسان يكون بحاجة إلى هدى الله، فإنّ الهداية الالهية مثل سفينة المتقون لتوصلهم إلى السعادة والفلاح.

ونفهم من خلال هذه الآيات أنّ القانون الوحيد القادر على انقاذ البشرية هو قانون الهداية الالهية؛ لأنّ علم البشر مهما قدر له من التكامل يبقى مخطوطاً بالجهل والشكّ والتصور من جهات مختلفة، والهداية في ضوء مثل هذا العلم الناقص لا يمكن أن يكون سبباً تاماً هداية، ولا يستطيع أن يضع للإنسان برنامج للهداية المطلقة إلا من له علم مطلق، وهو خال من الجهل والنقص.

وقد جاءت الرسل بالبينات والزبر وتواصلت حلقات النبوة في الأدوار الماضية إلى أن بعث الله نبي الإسلام محمداً ﷺ للنبوة، واختاره للرسالة، وأنزل عليه كتابه الكريم، فأصبح المجتمع البشري في ظل دينه الكامل وكتابه الجامع لكلّ خير، وأتم نعمته بأهل بيته ﷺ، ورضي بهم خلفاء من بعده، واصطفاهم لتكميل العباد والإرشاد إلى الصلاح وعصمهم، فكانوا هم الخلفاء في الأرض بعد خاتم الأنبياء، ولولا هم ما عرف الله وما عبده، ولا يدري كيف يعبد الرحمن، فالله يجري أمره كيف يشاء، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون (سورة الأنبياء: ٢٣).

وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿ثمّ أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير﴾ (سورة فاطر: ٣٢).

فإنّ الآيات القرآن الكريم يفسّر بعضها بعضاً، كما أنّ الأحاديث النبوية هي تفسير وبيان لكتاب الله، ففي الكتاب والحديث دلائل وشواهد، على أنّ المراد بقوله: ﴿ثمّ أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ هم العترة الطاهرة.

وسنذكر شرح ذلك في محلّه إن شاء الله ومنها: قوله تعالى: ﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣).

فقد دلّت هذه الآية الكريمة على أنّ أهل البيت ﷺ هم المطهرون من الرجس، ولبداهة أنّ المصطفين هم المطهرون، فأهل البيت ﷺ هم المصطفون المطهرون دون غيرهم.

☞ ومنها قوله تعالى: ﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾ (آل عمران: ٦١).

فالذين اختارهم الله في هذه الآية للمباهلة هم بالذات الذين اصطفاهم وعناهم في قوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الذين اصطفينا من عبادنا﴾. ولا يختلف اثنان في أنّ المراد بأنفسنا في قوله تعالى هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والمراد بأبنائنا هما الإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام، والمراد بنسائنا هي فاطمة الزهراء عليها السلام، وهذه خاصة لهم لا يتقدّمهم فيها أحد، وفضل لا يلحقهم به بشر، وشرف لا يسبقهم إليه مخلوق.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقه﴾ (سورة الإسراء: ٢٦)، وقد نصّ تعالى صراحة في هذه الآية على أنّ لأهل البيت عليهم السلام حقاً خاصاً بهم لا يشاركهم فيه أحد، وما ذلك إلاّ لأنّ الله سبحانه قد اصطفاهم على الأمة جمعاء، فهذه الآيات وغيرها ممّا تدلّ على أولوية أهل البيت المعصومين عليهم السلام بالخلافة من غيرهم، كما لا يخفى ذلك على أحد.

وأما الروايات:

فمنها: قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: «إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». (عبارات الأنوار ج ١: ص ٣٩٦). وما دام الكتاب ملازماً للعترة ولم يفترق عنها بحال فهي التي ترثه وهي التي خصصها الله بالقرب والاصطفاء.

ومنها: أنّ الله عز وجل لم يبعث نبياً إلاّ أوحى الله أن لا يسأل قومه أجراً على تبليغ رسالته؛ لأنّه سبحانه هو الذي يوفيه أجر الأنبياء إلاّ محمد، فإنّ الله تعالى قد أمره أن يجعل أجره مودة قرابته، بإطاعتهم ومعرفة فضلهم فقد قال تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى﴾ (سورة الشورى: ٢٠)، وإذا كان وجوب المودة ميزة خاصة بآل الرسول دون غيرهم من آل الأنبياء فكذلك إرث الكتاب والإصفاء ميزة خاصة بهم دون غيرهم.

ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث طويل، بعد ذكر حديث الثقلين: «أيها الناس إنكم لا تعلموهم - أي العترة الطاهرة - فإنهم أعلم منكم» (ينابيع المودة ج ١: ص ١٣٢ - ١٣٣).

إليك^(١)، فعلم ذكرها في هذه جميعها^(٢)

❦ فأمر ﷺ الناس بالأخذ منهم لأنهم عدل القرآن، وهذا تفسير لقوله تعالى: ﴿فأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة النحل: ٤٣). فمن رضي الله الرجوع إليهم واصطفاهم على الخلق هم الذين أورثهم الكتاب والعلم والحكمة.

وعليه فإن الآيات التي بيّنت أن الهداية منحصرة في هدى الله توضح لنا بأن خلافة أهل بيت النبي ﷺ مطوية فيها حيث إنهم الهداة المهديون اصطفاهم الله من خلقه، وأيدهم بالوحي والعصمة، وجعلهم أئمة يهدون بأمر الله، وحججاً على عباده.

(١) سورة البقرة: ٤.

(٢) وإنّ ممّا أنزله الله على رسوله ﷺ وأمره تبليغه بين الناس ولاية أمير المؤمنين عليه حيث أنزل فيها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (سورة المائدة: ٦٧) وكان نزولها يوم غدیر خم أي اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة عقيب حجة الوداع قبل تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام علماً للناس ليكون خليفته من بعده، وذلك ليتم الإعلام الرسمي عن خليفة رسول الله قبل رحيله، وأخذ البيعة له من عامة المسلمين تجنباً لأي اختلاف قد يقع فيما بعد، وتلافياً للفراغ الذي قد يستغله المنافقون من أجل أغراضهم الخطيرة ضد الإسلام، فالآية فيها دلالة واضحة بأن الرسالة انتهت أو هي على وشك النهاية، وإنما بقي فقط أمر مهم لا يكتمل الدين إلّا به، كما تشعر الآية الكريمة بأن الرسول ﷺ كان يخشى تكذيب الناس له، ولكن الله سبحانه قد ضمن له العصمة من الناس، وحينئذ لا داعي للخوف من تكذيبهم، فكم كذبت رسل من قبله ولكن لم يقعدوا عن تبليغ ما أمروا به، وما على الرسول إلّا البلاغ المبين (سورة النور: ٥٤)، وذلك لئلا يتركهم الله بدون إقامة حجة عليهم؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً (سورة النساء: ١٦٥) وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْمَدِينِ وَكَذَبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ كَفِيفٌ كَانَ نَكِيرٌ﴾ (سورة الحج: ٤٢ - ٤٤).

وبناء على هذا الأمر الرباني والعصمة الالهية فقد عقد النبي ﷺ في طريق عودته إلى

➤ المدينة أكبر مؤتمر في تاريخ الأديان، حيث أمر بحشد عشرات الألوف من الصحابة الذين شهدوا معه المناسك عند غدير ماء يقال له: «خم» بعد أن كانت قلوبهم عامرة بشعائر الله مستحضرة نعي الرسول نفسه إليهم، وقد أخرج كثير من علماء أهل السنة والجماعة نزول آية البلاغ في غدير خم في شأن تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، أذكر على سبيل المثال جماعة منهم: فقد أخرج الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي - المتوفى في سنة ٣٢٧ هـ -، بإسناده عن أبي سعيد الخدري نزول الآية يوم غدير خم في علي بن أبي طالب عليه السلام على ما رواه السيوطي في الدر المنثور ج ٢: ص ٢٩٨ في تفسير الآية. والشوكاني في فتح القدير ج ٢: ص ٦٠ في تفسير الآية.

وأخرج الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني - المتوفى سنة ٤١٦ هـ -، ذلك بإسناده عن أبي سعيد الخدري على ما رواه عنه السيوطي في الدر المنثور ج ٢: ص ٢٩٨ في تفسير الآية. والشوكاني في فتح القدير ج ٢: ص ٦٠ في تفسير الآية.

وأخرج أبو الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن متويه الواحدي النيسابوري - المتوفى سنة ٤٦٨ هـ - ذلك بإسناده عن أبي سعيد الخدري (انظر أسباب النزول للواحدي: ص ١٣٥ في أسباب نزول الآية الكريمة).

وأخرج عبيد الله بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بـ«ابن الحذاء الحسكاني» - المتوفى في أواخر القرن الخامس الهجري - ذلك بإسناده عن ابن عباس وجابر عبد الله الأنصاري (انظر شواهد التنزيل لقواعد التفصيل والتأويل ج ١: ص ٢٥٠ - ٢٥١) في نزول الآية الكريمة.

وأخرج الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي الملقب بـ«ثقة الدين» الشهير بـ«ابن عساكر» ذلك بإسناده عن أبي سعيد الخدري على ما رواه السيوطي في الدر المنثور ج ٢: ص ٢٩٨ في تفسير الآية الكريمة. والشوكاني في فتح القدير ج ٢: ص ٦٠ في تفسير الآية الكريمة. وغيرهم من أعلام أهل السنة وقد ذكرهم العلامة الأميني في كتابه الغدير ج ١: ص ٢١٤ - ٢٢٩. وهذا الأمر مفروغ عنه في الحديث والتاريخ، ولذا سمي الحديث بـ«حديث الغدير».

❦ فياترى ما هو سبب فعل رسول الله ﷺ عندما أمره ربه بإبلاغ ما أنزل إليه ففي ظهيرة نفس اليوم عندما توجهت شمسها واشتد حرها نهض النبي ﷺ يرتقي أعواداً نصب له من أحداج الإبل وألقى خطبته المعروفة على مسامع الجموع، تلك الخطبة التي يلخص فيها الرسالة ومبادئها وأحكامها، ولم يفرغ منها إلا بعد أن أشهد الحاضرين على حقيقة نفسه، فقال: «أيها الناس ألسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى، قال: «ألسن أولى بكل مؤمن من نفسه؟» قالوا: بلى، عندئذ أخذ بيد علي عليه السلام ورفعها حتى رأى الناس بياض ابطنهما فقال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله».

وقد روى هذا الحديث أكثر من مئة صحابي، ويكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر الجمهور، في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها من ذكر هذه الواقعة ولو بإيراد جانب منها واقتطاع جوانب. وعلى سبيل المثال أنه أخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٦٢٣، كتاب المناقب من رسول الله ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب، وقال بعد ذكر الحديث: هذا حديث حسن صحيح. وابن ماجة في سننه في كتاب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، باب فضل علي بن أبي طالب. ومسنند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٨٤ وص ١١٨ و١١٩ و١٥٢ من مسند علي بن أبي طالب والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١١٨ - ص ١١٩، كتاب معرفة الصحابة، من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقال بعد ذكر الحديث هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، وص ٦١٣ منه. والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٤ وص ١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨، كتاب المناقب، باب قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه». وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج ٧: ص ٤٩٥، ح ٩ و ١٠، كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام. وغيرهم كابي نعيم الأصفهاني وابن الاثير والخوارزمي والسيوطي وابن الصبّاح المالكي والقندوزي الحنفي وابن المغازلي، وابن كثير والحمويني والحسكاني والغزالي والبخاري في تاريخه. كما أخرج أحمد بن حنبل من طريق البراء بن عازب قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة وكسح لرسول الله ﷺ

﴿ تحت شجرتين فصلّى الظهر وأخذ بيد علي عليه السلام، فقال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى، قال: «ألستم تعلمون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟» قالوا: نعم، قال: فأخذ بيد علي بن أبي طالب فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، قال: فلقبه عمر بعد ذلك فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيّت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٢٨١).

وقد ذكر العلامة الأميني صاحب كتاب الغدير علماء أهل السنّة والجماعة الذين روى حديث الغدير وأخرجوه في كتبهم على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم من القرن الأوّل للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمائة وستين عالماً، فمن أراد التحقيق فعليه بمراجعة كتاب الغدير.

ثمّ إنّّه نزل بعد نصب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إماماً وعلماً لما بعده قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

وقد روى كثير من علماء أهل السنّة نزولها في غدير خم بعد تنصيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من جميع الفرق الإسلامية حتى الذين ناصبوا أهل البيت كالفخر الرازي في تفسيره ج ٣: ص ٦٣، في تفسير الآية، وابن كثير في تفسيره ج ٢: ص ١٤ في تفسير الآية. وفي البداية والنهاية ج ٥: ص ٢١٣. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٢: ص ٧٥. وابن المغازلي في مناقبه: ص ١٩، ح ٢٤. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ٨: ص ٢٩٠. والآلوسي في تفسيره ج ٦: ص ٦١ في تفسير الآية. والسيوطي في الدر المنثور ج ٢: ص ٢٥٩ في تفسير الآية. والحسكاني في شواهد التنزيل ج ١: ص ٢٠٠ - ٢٠٨، وغيرهم وقد روى ابن كثير والخطيب البغدادي عن أبي هريرة بسند صحيح أنّه قال: لما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فأنزل الله عز وجل: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب الله له صيام ستين يوماً.. (السيرة النبوية لابن كثير ج ٤: ص ٤١٤. وتاريخ بغداد ج ٨: ص ٢٨٤ في ترجمة حبشون بن موسى بن أيوب، أبو نصر الخلا).

فإن قيل: قد بينت سابقاً وجه أشرفية هذه المسألة من المسألتين المتقدمتين عليها في الرتبة، من حيث لزومها وجمعها لما قد سبقها وعدم لزومها لها^(١).
وقد قلت هنا وفيما مضى: بضرورة اللزوم بينها وبين مرتبة الرسالة،
فالمعتقد بالرسول ﷺ معتقد بها ضرورة حسب ما بينت فلم تناقضت تارة نفيت
اللزوم بينها وبين مرتبة الرسالة وتارة جعلته ضرورياً^(٢)!

❦ ولكن مع الأسف الشديد أنّ أكثر الذين رَووا هذا الحديث الشريف لجأوا إلى تأويلات باردة لا يقبلها العقل ولا الشرع، وذلك من أجل أن لا يمس على الطعن في الصحابة بأفعال يستكشف منها الارتداد على عقبيهم، ولكن يكفي للباحث الحرّ المنصف المراجعة إلى الكتاب والسنة الشريفة وملاحظة النصوص بدقّة وتحقيق عميق، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ يقصد الإيمان بجميع ما أنزل على رسول الله ﷺ، وممّا أنزل الله على رسوله ﷺ هذين الآيتين الكريمتين فيجب الالتزام بهما. وملخص الكلام: أنّ ما ذكره تعالى في كتابه العزيز وحدّد فيه إيمان المؤمن بعد إكمال دينه هو الإيمان والإقرار بولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك بضميمة الروايات المتواترة المفسّرة للآيتين، فلا بدّ لهم من العمل بالآية والروايات قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ﴾ (سورة الأنفال: ٢٤). وسيأتي توضيح الكلام في محلّه، فلاحظ.

(١) قد تقدم ذكر اعتراض ابن تيمية على كلام العلامة الحلّي - رضوان الله تعالى عليه - حيث قال: إنّ أهم المطالب في أحكام الدين أشرف مسائل المسلمين وأحد أركان الإيمان الإمامة، وتقدّم في الرد عليه بأنّ من الواضح أنّ المقصود يكون الإمامة أهم المطالب بعد الإيمان بالله ورسوله بالقرائن الموجودة في كلام العلامة، وليس في هذا غموض حتى لا يفهمه ابن تيمية وأمثاله.

(٢) إذ من ناحية أنّ الإمامة التي هي عبارة عن الرئاسة العامة الدينية بعد النبي ﷺ وقع مورد البحث، فعبر عنها العلامة الحلّي عليه السلام بأنّها أهم المطالب وأشرف مسائل المسلمين، فمن الضروري أنّ كلامه هذا يستلزم تقدم مرتبة النبوة عليها؛ إذ أنّ إثبات الإمامة يستلزم إثبات

قلت: تدبر حسناً فسترى الحقّ جلياً بيناً، فبين ما حققنا لزومه، وبين ما نفينا بون بعيد، وفرق سديد، وهو أن يقال: لزوم معنى الخليفة الذي هو معنى عام يجوز صدقه على متعدّدين من حيث تصوّره على جهة البدلية في كلّ عصر وزمان للنبي ﷺ لزوم ضروري^(١)، وأمّا تعيين شخصه في كلّ زمان فليس يعلم من

➤ النبوة في المرتبة السابقة عليه، كما أنّ إثبات النبوة يستلزم إثبات الربوبية في المرحلة السابقة عليه بحيث كلّ منهما لا ينفك تصور الملزوم منه عن لازمه.

ومن ناحية أخرى أنّ أهل السنّة متفقون على أنّ الإمامة أهمّ مسائل الدين عندهم، ولذلك اتفق المورّخون والمحدثون على أنّ أبا بكر وعمر ومن تابعهما قد تركوا جنازة رسول الله ﷺ بعد وفاته على الأرض وأسرعوا إلى سقيفة بني ساعدة واجتمع معهم جمع من الصحابة للنظر في أمر الخلافة، فلو لم يكن أمر الإمامة عندهم أهمّ الواجبات لاهتموا أولاً بتجهيز رسول الله ﷺ ثمّ اشتغلوا في أمر الخلافة، واعترف غير واحد من علماء أهل السنّة كالتفتازاني في شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٥ وغيره على تصديق هذا الأمر، فوضوح أهمية هذا الأمر عندهم ممّا لا يمكن إنكاره.

(١) إذ من الضروري أنّ المسلمين لم يختلفوا في أصل الإمامة، بل اتفقوا على وجوبها، كما أنّ النبوة واجبة بالضرورة، فالإمامة كذلك، فإنّهما يشتركان في جانب مهم من المناهج إلّا أنّ موضوع الإمامة يتطلّب مزيداً من البحث؛ إذ أنّهم اختلفوا في شروطها وفي طريق ثبوتها لمن يستحقها عند الشيعة وأهل السنّة.

قال ابن حزم: اتفق جميع أهل السنّة وجميع المرجئة وجميع المعتزلة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأنّ الأمة فرض واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ، والقرآن والسنة قد أكدا الاثنى بإيجاب إمام... (الفصل في الملل والأهواء النحل ج ٣: ص ٣).

وأما الإماميّة الاثني عشرية فكان اهتمامهم بأمر الإمامة من جهة أنّها عندهم من أصول الدين كما سيأتي، وقد ورد في الروايات عن ائمتهم عليهم السلام في الإمامة: بأنّها أس الإسلام النامي، وفرعه السامي (انظر معاني الاخبار للشيخ الصدوق: ص ٩٧) وأنّ الإمامة زمام الدين،

معنى النبوة وحده، بل بالدليل الشرعي الصادر من النبي ﷺ على تعيين وتمييز خليفته من بين الناس الذين هم يليقون، بحسب التجويز العقلي؛ للقيام بهذه الرتبة الشريفة^(١)، فمن عيّنه منهم تصير معرفته جامعة لمعرفة الله ورسوله من حيث

➤ ونظام المسلمن، وصلاح الدنيا وعز المؤمنين (انظر الكافي ج ١: ٢٠٠. وإكمال الدين: ص ٦٧٧. ومعاني الاخبار: ص ٩٧).

(١) فإنّ نفس الدليل العقلي الدالّ على وجوب بعث الأنبياء وإرسال الرسل دالّ على وجوب نصب الإمام وتعيين الخليفة من قبل الله تعالى أيضاً، فإنّه لا بدّ للأمة من امام معصوم يقيم الدين ويأخذ بيد المجتمع ويمنعهم عن الانحراف.

ويتبيّن لنا هذه الضرورة العقلية من خلال ملاحظة تأريخ الأديان وآراء الملل وعقائدها ونحلها، فإنّه قد وقع الانحراف في الأديان السماوية، وهذا أمر مسلّم عند الكلّ، وقد نطق به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فلو كان هناك إنسان معصوم يأخذ بيد الناس والناس كانوا تحت هدايته فلم يحقّق الانحراف فيها؛ إذ لا يأمّن الأحكام الالهية عن الانحراف إلّا بوجود قائد الهی.

فكما أنّ قطرات المطر عند نزولها تكون صافية شفافة، فإذا دخلت المجتمع الملوّث تفقد لظافتها الأولى بالتدرّج وتتلوّث بتلوّث أطرافها، فلا يبقى لها شيء من جاذبيتها فالأمر في الأحكام السماوية مثل ذلك، فإذا نزلت الأحكام في المجتمع الملوّث بعقائد خرافية وأوهام باطلة وأدمغة ضعيفة سوف ترى الأحكام الالهية تتلوّث بأوهام يدسّها اللصوص والعابثين المترصّدين لفرصة مناسبة لاستقرار شبكاتهم وحبالهم كي يسخّروا أفكار المجتمع ويحكموا عليها، فالقائد المعصوم يصون المجتمع عن تلك الرسوبات الخرافية والأوهام الباطلة ويحفظ الحكم الالهی عن تلك الأيدي بوثائق ومستندات الهیة، ولذلك جاء في الحديث الصحيح المتفق عليه الصريح في أنّ «من ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». وقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، وإليك نص بعضها:

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦).

➤ وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢١٨. وأبو نعيم في حلية الأولياء ج ٣: ص ٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٩: ص ٣٨٨. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ١٥٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ١٠٣، ح ٤٦٤ وغيرهم.

وأخرج الطبراني في معجمه الأوسط بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ومن مات ليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية». (المعجم الأوسط ج ٣: ص ٣٦١). وأخرجه في معجمه الكبير ج ١٠: ص ٢٨٩ ح ١٠٦٨٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ٢٠٧، ح ١٠٣٧.

وأخرج الهيثمي بسنده عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية» (مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٥). وأخرجه عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص ٤٨٩، ح ١٠٥٧. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١٣: ص ٣٦٦، ح ٧٣٧٥. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٦: ص ٧٠، وغيرهم.

وأخرج مسلم صحيحة عن أبي عبد الرحمن قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات ولم يكن عليه إمام مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢، كتاب الأمانة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن...). وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج ٨: ص ١٥٦. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢١٨. وابن حجر في فتح الباري ج ١٣: ص ٥. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٩: ص ٣٣٥، وغيرهم.

وأخرج القندوري الحنفي بإسناده عن رسول الله ﷺ قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» (انظر ينابيع المودة ج ٣: ص ٣٧٢). وصاحب الطبقات الحنفية في كتابه: ص ٤٥٧.

فهذه الروايات تدلّ بالصراحة على وجوب معرفة الإمام والتسليم له في كلّ زمان. وأيضاً تدلّ على عدم خلو كلّ عصر من إمام تجب على الناس طاعته، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر، كما هو الحال بالنسبة إلى نبوة النبي ﷺ، وبما ذكرنا غنى وكفاية عن غيره من الأدلّة، وذلك أنسب بمذهب الإمامية في الإمامة، حيث إنّ أهل السنّة تركوا اختيار

وجود العلم بهما، وبالذين عنده^(١).

ومن هذه الجهة قلنا: معرفة الرسول ﷺ غير مستلزمة لمعرفة شخص خليفته، أما ترى بالضرورة تصديق من تسمى بأهل السنة بالرسول ﷺ وعدم تصديقهم بخليفته المعين من حيث تقديمهم غيره عليه وجعله رعية وتابعاً لغيره^(٢). فبان بحمده ولطفه سبحانه مورد النفي في هذه المسألة من غيره.

ثاني عشرها: ما هو عجيب غريب من السنن من نفية أهمية وأشرفية هذه لمسألة، فتارة يدعي الضرورة على عدم بيان لها لمن يدخل في دينه، وتارة يستدل بعدم ورودها في السنة، وتارة بعدم بيانها في الفرقان العظيم، وغير ذلك. وقد اعترف بأنها في العظمة والشرفية حسب ما قاله الشيعي فيما يأتي بعد من نقله

➤ إمام لهم يبايعونه بعد إلغاء الخلافة العثمانية في تركيا عام ١٣٤٢ هـ، ومقتضى هذه الأحاديث وجوب وجود إمام للمسلمين في كل عصر وزمان فيشمل عصرنا هذا أيضاً كغيره من العصور، فالمتعين هو وجود الإمام المهدي المنتظر، وإمامته - عجل الله تعالى فرجه الشريف - لا يحتمل منّا ومنهم غيره في هذه العصور، فلاحظ.

(١) إذ من الواضح أنّ الإيمان بالله ورسوله لا يتحقق إلّا بعد معرفتهما، فمن لم يؤمن بهما يجب عليه أولاً معرفتهما ثم الإيمان بهما، ومن آمن بهما وجب عليه معرفة الإمام بأنّه حجة من قبل الله ورسوله، وإذا كان كذلك وجب عليه التسليم له ومتابعته طوعاً ورغبة، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩). فيكون إطاعة الإمام والاعتقاد به على نهج إطاعة الله تعالى ورسوله ﷺ وعلى نسق الاعتقاد بهما، والكل فرض واجب.

(٢) فإنّه وإن كان العقل يحكم بوجوب وجود قائد الهي بعد النبي كي يحفظ الأمة عن الانحراف إلّا أنّ معرفة الرسول غير متوقّفة على معرفة خليفته، بل أنّ معرفة الخليفة متوقّفة على معرفة الرسول، كما هو واضح ظاهر، ولكن أهل السنة يقولون: إنّ النبي ﷺ لم يعين خليفة لنفسه، ولم يوص بها وألقى عنان الأمة على عاتقها في تعيين الخليفة، فمن أرادوا اتفقوا عليه فمخلفته، فخلفته قبل الانتخاب، دعة لده.

الخبر عن إمامه أحمد، وهو «من مات وليس عليه إمام مات ميتة الجاهلية»^(١). فانظر يا حبيبي إلى ما نقله هو بنفسه من الخبر بعين البصيرة فسترى عامة ما غدا يرعد به ويبرق ويذم ويسفه الشيعة بسببه بهتاناً وغشاً للغفلة، وكتماناً للحق، فأَيُّ مطلب شرعي أهم وأشرف من الذي هذه مفسدة من لم يتدين به، وهي الموت على الكفر، فإنّ ذلك هو معنى ميتة الجاهلية، فإنّ الجاهلية عبارة عن الكفر.

قال في النهاية: قد تكرر ذكر الجاهلية في الحديث وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل بعثة الرسول ﷺ من الجهل بالله ورسوله، ومعالَم الدين، والمفاخرة بالنسب، والكبر والتجبر وغير ذلك^(٢) انتهى.

ومثله قال غيره^(٣) وسرّه بيّن، فإنّ معرفة الله ورسوله ودينه تستفاد من إمام الزمان، فمن لم يعرفه فقد جهل بهذه جميعها^(٤)، فإنّه قد نصب لبيانها للناس، فهل

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦، وفيه: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية». وفي ج ٣: ص ٤٤٦: «من مات وليست عليه طاعة مات ميتة جاهلية».

(٢) النهاية في غريب الحديث (لابن الاثير) ج ١: ص ٣٢٣، مادة «جهل».

(٣) قال ابن منظور: والجاهلية... هي الحالة التي كانت عليها العرب قبل الإسلام، من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين، والمفاخرة بالأنساب والكبر وغير ذلك. (لسان العرب ج ١١: ص ١٣٠، مادة «جهل»).

وقال الطريحي: والجاهلية حالة التي كانت عليها العرب قبل الإسلام، من الجهل بالله ورسوله، وشرائع الدين، والمفاخرة بالآباء والأنساب والكبر والتجبر وغير ذلك (مجمع البحرين ج ١: ص ٤٢٢، مادة: «جهل»).

(٤) ولا يخفى أنّ الهداية إلى الدين بدون البصيرة غير ممكنة، وأنّ البصيرة بدون الهادي محال أيضاً، والمقصود من الهادي هو الشخص الحافظ والحامي للشرعة، وقد جعل الله تعالى لكلّ

يتصوّر منصف، ويجوز في حقّ من بعث رحمة للعالمين، عدم بيانه لهذه المسألة

❧ قوم هاد، كما قال سبحانه في كتابه العزيز: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (سورة الرعد: ٧). وقد تقدم في المباحث السابقة وقلنا بأنّه يظهر من الآية الكريمة أنّ هناك قسمين من الدعوة إلى الله:

أحدهما: أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية. وسوف تسألون حتماً ما هو الفرق بين الإنذار والهداية؟ فنقول: في جواب هذا السؤال أنّ الإنذار للذين أضلّوا الطريق ودعوتهم تكون إلى الصراط المستقيم، ولكن الهداية والاستقامة للذين آمنوا، وفي الحقيقة أنّ المنذر مثل العلّة المحدثّة، والهادي فبمنزلة العلّة الباقية، وهذه هي التي تعبّر عنها بالرسول والإمام يوم تأسيس الشريعة والإمام يقوم بحفظها وحراستها. وهناك روايات عديدة وردت في تفسير الآية الكريمة عن طريق الفريقين وهي تؤكد ما قلناه، ولا بأس بالإشارة إلى بعضها:

فمنها: ما أخرجه الفخر الرازي في تفسيره في ذيل الآية الكريمة بإسناده عن ابن عباس قال: وضع رسول الله ﷺ يده على صدره فقال: أنا المنذر، ثمّ أوماً إلى منكب علي - رضي الله عنه - وقال: «أنت الهادي بك يهتدي المهتدون من بعدي» (تفسير الفخر الرازي ج ١٩: ص ١٤). وأخرجه جماعة كثيرة من مفسّري أهل السنّة في ذيل الآية الكريمة كابن الجوزي في تفسيره زاد المسير ج ٤: ص ٢٢٨. وأبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط ج ٥: ص ٣٦٠. وابن كثير في تفسيره ج ١٣: ص ١٨٠، وغيرهم.

ومعنى ذلك أنّه يجب اتباع الإمام كما يجب اتباع الرسول والأخذ بما أتى به، لأنّ منزلة الإمام كالنبي في حفظ الشرع، وحفظ الشريعة من أظهر فوائد النبوة الامامة، فالحاجة إلى الإمام بعد النبي كالحاجة إلى نفس النبي ﷺ في أيام حياته بلا فرق بينهما، ولذلك أنّ الله تعالى أمر بطاعتها بصيغة واحدة، فقال عز من قائل: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩) فأوجب طاعة أولي الأمر على الإطلاق كطاعة الرسول، وهذا لا يتم إلّا أن يكون للإمام إمّا يكون للنبي ﷺ من الشرائط في وجوب إطاعته والعصمة والطهارة وغير ذلك عدا النبوة والرسالة؛ لأنّها قد حتمت للإسلام، فالإمام هو السبيل إلى معرفة الله ورسوله بعد النبي ﷺ كما كان هو السبيل إلى الله، فبالإمام يهتدي المفتدون، وعدم معرفته بكنهه مساوياً للكفر، كما أنّ عدم معرفته اسماء بكنهه كذلك.

بياناً تاماً عاماً، قيماً به للحجة على الخلق، وهي بهذه الدرجة من اللزوم^(١)؟

(١) ولا سيما ما تظاهر من النصوص والروايات عن النبي ﷺ من الأخبار بالفتن التي سيواجهها أمته من بعده حتى قال فيما رواه حذيفة عنه: لفتنة بعضكم أخوف عندي من فتنة الدجال (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٣٨٩). وصحيح ابن حبان ج ١٥: ص ٢١٨. وكنز العمال ج ١٤: ص ٣٢٢، ح ٣٨٨١٢ وغير ذلك.

كما استفاض منه الإخبار بالفتن المقبلة إليهم، كقطع الليل المظلم التي منها ما عن أبي موهبة مولى رسول الله ﷺ أنه قال: بعثني رسول الله ﷺ في جوف الليل، فقال: «يا أبا موهبة إني أمرت أن أستغفر لأهل البقيع فانطلق معي» فانطلقت معه فلما وقف بين أظهرهم قال: «السلام عليكم يا أهل المقابر ليهنئكم ما أصبحتم فيه ممّا أصبح فيه الناس، لو تعلمون ما نجاكم الله منه، أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم، يتبع أولها آخرها، والآخرة شرّ من الأولى» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٤٨٩). وأخرجه الدارمي في سننه ج ١: ص ٣٦. والحاكم النيسابوري في المستدرک، وقال بعد نقل الحديث: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ج ٣: ص ٥٥. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٣: ص ٥٩. وج ٩: ص ٢٤، وغيرهم.

والأخبار في هذا المجال كثيرة، فإنّ النبي ﷺ قد أخبر من وراء الغيب ما تمنى به أمته من الانقلاب على الأعقاب ما تصاب بدينهم وعقيدتهم من الانحراف، وأن أمته ستواجه رهبة من الفتن والضلال، فهل بعد ذلك يليق برحمة هذا الرسول الأعظم أن يترك أمته بدون راع مع العلم بأنّ الوصية أبسط شيء كان يتوقع من كلّ إنسان يرى اختلاف أهله وما يتعلّق به من الناس بعد وفاته.

فإذا كانت عائشة تبعث إلى عمر بن الخطاب حين طعن فتقول له: استخلف على أمة محمد ولا تدعهم بعدك هملاً فإنّي أخشى عليهم الفتنة (الإمامة والسياسة ج ١: ص ٢٨). وإذا كان عبدالله بن عمر يدخل على أبيه حين طعن فقال له: إنّ الناس زعموا أنّك غير مستخلف، وأنّه لو كان لك راعي ابل أو راعي غنم ثمّ جاءك وتركها رأيت إن قد ضيع فرعاية الناس أشدك (صحيح مسلم ج ٦: ص ٥، كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه). وإذا كان معاوية قد أخذ البيعة من الناس لابنه يزيد وقال: إنّني أُرهب أن أدع أمة محمد بعدي كالضأن لا راعي لها (تاريخ الطبري ج ٤: ص ٢٢٦ في حوادث سنة ٥٦).

حاشى المنصف تجويز غير البيان بهذه الكيفية لهذه المسألة في حقّ من هذه مصلحة بعثته، وقد فعل ذلك حسب ما عرفته من بيانه؛ لخبر الثقلين في المحافل العامّة غير مرة^(١)، وبيان غيره مما سيأتي التعرض له، فعلم تناقض من يروي

❦ كيف يجوز لأهل السنّة القول بأنّ هؤلاء كانوا أعطف من الرسول الأعظم الذي أرسل رحمة للعالمين؟!

(١) لقد تواتر نقل حديث الثقلين عن النبي ﷺ من طرق الفريقين في الأحاديث التي تنتهي إلى جماعة من أجله الصحابة، وقد اعترف بذلك جماعة من أعلام الجمهور حتى قال ابن حجر في صواعقه (ص ١٣٦): ثمّ اعلم إنّ لحديث التمسك بهما طرقاً كثيرة، وردت عن نيف وعشرين صحابياً.... وقد خص العلامة آية الله السيد حامد حسين الهندي مجلدين ضخمين من موسوعة المسماة بـ«عبقات الأنوار» بنقل حديث الثقلين وطرحه من كتب أهل السنّة والجماعة من المئة الثانية إلى المئة الثالثة عشرة وعن أكثر من ثلاثين صحابي كلّهم رروا هذا الحديث عن النبي ﷺ (انظر حديث الثقلين دار التقريب: ص ٥).

والظاهر أنّ السر في اشتهار هذا الحديث هو تكرار النبي ﷺ له في أكثر من موضع. يقول ابن حجر المكي في صواعقه.... وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي الأخرى أنّه قال بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنّه قال ذلك لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف.... - ثمّ قال: - ولاتنافي إذ لا مانع من أنّه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب والعترّة الطاهرة... (الصواعق المحرقة: ١٤٨).

أقول: وسيأتي ذكر مصادر حديث الثقلين في محلّه إن شاء الله تعالى وسوف نستعرض هناك لنصوص الحديث وأسانيده وإخراجه من كتب أهل السنّة والجماعة، فالحديث من حيث المضمون واضح الدلالة، فإنّ النبي ﷺ قد ضمن بقاء الأمة على الهداية إلى يوم القيامة بالتمسك بالأخذ بالثقلين. ومن الواضح أنّ التمسك بالكتاب هو الأخذ بما فيه والتمسك بالعترّة هو الأخذ بأقوالهم وسنّهم، فأقوالهم وسنّهم حجة شرعية بنصّ حديث النبي ﷺ كما هو ظاهر واضح.

الخبر المشار إليه على وجه الصحة والشهرة بين نقلة السنة، ومعه يزعم قيام ضرورة الدين على عدم بيان هذه المسألة بياناً معلوماً معروفاً عاماً، فإنه على فرض صدقه يلزم تقصير من هو رحمة للعالمين في بيان ما هو رحمة للناس من بعده إلى يوم القيامة^(١).

وبعبارة أخرى: الرسول ﷺ أراد لأئمة عدم الضلال بالرجوع إلى الكتاب والعترة الطاهرة.

أمّا الكتاب فهو واضح المعالم؛ لأنّه مدوّن ومحفوظ عند الجميع لا زيادة فيه ولا نقصان، فالمسلم الذي يريد النجاة من الضلال الذي تتبعه النار يرجع إلى الكتاب. وأمّا العترة الطاهرة فقد أقرنهم النبي ﷺ بالكتاب، ومعنى ذلك: أن القرآن وحده لا يعصم الأمة من الضلال، فلا بد من أن يكون إلى جنبه العترة الطاهرة، وهم الذين علمهم علومه وحملهم أحكامه ليقوموا بحفظها ورعايتها، ويوضحوا للأمة غوامضها، ويدلوها إلى تعاليم القرآن دلالة ناصعة كما أنزل الله تعالى، فالحديث دال على وجوب اتباع أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ أقوالهم وأفعالهم وآرائهم، وهو معنى خلافتهم عن الرسول ﷺ بعده بشكل مباشر؛ إذ لا تجب طاعة غير الوالي والإمام في كلّ شيء، والأمة التي لم تتمسك بالعترة قد ابتليت في حياتها بالحكّام الظلمة إلى هذا اليوم وتشتت كلمتهم وتصدع الصف الإسلامي وهي أعظم المصائب.

(١) لا يخفى أنّ من أوهى الأقوال وأكثرها بعداً عن منطق الدليل القول بأنّ النبي ﷺ قد أهمل أمر الخلافة ولم يعرض لها شيء، وإنّما ترك أمرها للمسلمين وجعل لهم الحرية في اختيار من شاؤوا لتولّي أمرهم، وفي سبيل هذا الزعم التوى عنق الحقيقة مرات ومرات، ومع ذلك لم يثبت منه شيء؛ إذ الأحداث التي وقعت بعد رحيل النبي ﷺ كانت صارخة في كشفها عن افتقار الأمة إلى وصي مدبر يحقق جميع أهداف الرسالة في جميع جوانبها وشؤونها كافة.

وبالفعل أنّ هذه المسألة صارت سبباً لأكثر الحوادث التي أصابت المسلمين حينما عمدت إلى إلغاء النصوص الواردة في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وقيادة أهل

وثالث عشرها: ما زعمه في القيل من دخولها في عموم النص^(١)، فإنّه

➤ البيت النبوي، إمامة وقيادة الهية.

وقد واجهت هزات عنيفة وعصفت بها الفتن والأهواء وقد سادت الإطماع السياسية عند الكثيرين من قادة المسلمين ابتداء من سقيفة بني ساعدة وحتى مرور كلّ عصور الجور والطغيان والفساد وانتهاء بما نحن عليه اليوم من مظالم الملل وإجحافاتهم في حقّ المجتمعات الإسلامية، وقد تهالكوا على الإمرة والسلطان، دفعوا بالقطاعات الشعبية إلى الحروب الطاحنة تحقيقاً لأهدافهم ومطامعهم حتى شاد الشكل والحداد في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

فالأحداث قد دمّرت البناء الاجتماعي الذي أقامه النبي ﷺ من خلال جهوده العظيمة، فإنّ الفتن التي لفت الصحابة كقطع الليل المظلم صارت منشأ لاختلال توازنهم وجرّهم عن الصراط المستقيم الذي رسمه النبي الأكرم ﷺ لهم. وهل ذلك إلّا تفريط بالإسلام العظيم الذي ينزّه عنه الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ﷺ ونقص في الدين الذي أكمله لنا رب العالمين.

وهل يليق برحمة رسول رب العالمين أن يترك أمته سدى بلا راع وهو يعلم أنّه سيحيط بهذه الأمة الفتن من أهواء تتبع وأحكام تبتدع يخالف فيها حكم الله ويتولّى الأمور الحكام الجائرة كبني أمية الشجرة الملعونة في القرآن (انظر تفسير القرطبي ج ١٠: ص ٢٨٦. والدر المنثور ج ٥: ص ٣١٠. وفتح القدير ج ٣: ص ٢٤٠ و ٢٣٩. وروح المعاني ج ١٥: ص ١٠٧، وغيرها).

وآل أبي العاص الذين اتخذوا مال الله دولاً وعباده خولاً ودينه دغلاً (انظر المستدرک على الصحيحين ج ٤: ص ٥٢٧، كتاب الفتن والملاحم ومجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٤١، كتاب الخلافة، باب في أئمة الجور. والمعجم الاوسط ج ٨: ص ٦. والمعجم الصغير ج ٣: ص ٣٨١، وغيرها). فبأي ضابط وأي تحديد تنفّوه بذلك، أليس ذلك تجاسر إلى الرسول الأعظم ﷺ؛ إذ معناه أنّ النبي غفل عما لا يغفل منه أحد من الناس، وإن رفع الالتباس كان من أبسط شيء يتوقع منه فهل يمكن القول بذلك؟ كلا ثمّ كلا.

مناقض لما عرفته من الخبر^(١)،

ولما تبَّهنا عليه من النصوص الفرقانية^(٢)، ونصوص السنّة^(٣)، ولما يأتي منها فإنّها

(١) وهو حديث الثقلين المتقدّم ذكره والحديث الغدير والصحيح عند أهل السنّة والجماعة الذي ورد في كتبهم بالسنّة مختلفة وهو ما دلّ على أنّ حب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة الكفر والنفاق. انظر صحيح مسلم ج ١٠: ص ٦١، كتاب الإيمان، باب أنّ حب علي - رضي الله عنه - من الإيمان. ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٩٥ و ١٢٨ وسنن الترمذي ج ٥: ص ٣٠٦، ح ٣٨١٩. وسنن النسائي ج ٨: ص ١١٦ و ١١٧. والمعجم الكبير ج ٢٣: ص ٣٧٥. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٤٩٤، ح ١. وكتاب السنّة لعمر بن أبي عاصم: ص ٥٨٤، ح ١٣٢٥. ومسند أبي يعلى الموصلي ج ١: ص ٣٤٧، ح ٤٤٥. ومسند الحميدي ج ١: ص ٣١، ح ٥٨. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٨: ص ١٧٣. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٨٠. وكنز العمال ج ١١: ص ٥٩٩، ح ٣٢٨٨، وغيرها من الأحاديث، فإنّها بيان واضح لإمامته وخلافته لما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلاحظ.

(٢) من النصوص القرآنية قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء: ٥٩)، فإن الله تعالى قد أوجب في الآية الكريمة إطاعة أولي الأمر، مع أنّها غير مذكورة في الخبر الذي استدللّ به ابن تيمية في كلامه. ومنها: قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ (سورة يس: ١٢). وقد تقدّم في الوجه السادس البيان حول الآية الكريمة.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (سورة الرعد: ٧). وأيضاً قد تقدّم الكلام في دلالتها، على أنّ من أركان الإيمان الولاية هي التي تستفاد من هذه الآيات وغيرها التي سيأتي تفصيل الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

(٣) ومن الأخبار المناقضة لما ذكره ابن تيمية حديث الثقلين الذي أناط فيه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الأمن من الضلالة لأئمة بالتمسك بالكتاب والعترة الطاهرة، وجعل عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله في المرجعية في أمر الدين والدنيا، وقد ورد بهذا المدلول أخبار كثيرة في كتب الفريقين بحيث إنّ مجموعها بالغة عن حد التواتر قطعاً، كما سيأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى من جهة السند والمضمون. وكذلك حديث السفينة، وحديث الكساء، وحديث أهل بيتي

جميعاً قد بيّنها بياناً عاماً نصّاً صريحاً عليها بالخصوص (١).

مضافاً إلى دخولها في العمومات (٢)، بل ولو لم يدلّ عليها من البيان سوى

➤ أمان لأهل الأرض، وحديث اثنا عشر خليفة، وحديث النور، وغيرها من الاحاديث

والنصوص الواردة عن النبي ﷺ التي سوف يأتي الإشارة إليها عن طرق الفريقين .

(١) فإنّ النصوص الكثيرة الموجودة في الكتاب والسنة، المتضمنة لإثبات الإمامة والولاية

لأهل بيت النبي ﷺ على طوائف:

الأولى: ما تضمن إثبات الإمامة والولاية لأهل بيت النبي ﷺ عموماً - كآية التطهير

والمباهلة وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وحديث الثقلين وحديث السفينة وغيرها - فإنّها تدلّ

على لزوم التمسك بهم ووجوب طاعتهم وما تضمن جعلهم عليّاً مرجعاً للأمة ليعصمهم من

الضلالة والهلكة وهدايتهم إلى الرشاد رفع الاختلاف من بينهم.

الطائفة الثانية: ما ورد في حقّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليّاً فقط، وهي ما تدلّ

على إمامته وخلافته وولايته ووجوب طاعته، كآية الولاية وآية التبليغ وآية كمال الدين

وحديث المنزلة وحديث الطير وحديث الراية وحديث المؤاخاة وغيرها، فإنّها تدلّ على

مرجعيتهم للأمة بعد النبي ﷺ بلا فصل، وأنّه الهادي لهم والحجة عليهم كما سيأتي شرحها

في محلّه، ان شاء الله تعالى.

الطائفة الثالثة: ما تضمن من أنّ الأئمة اثنا عشر، وهي قاضية بلزوم وجود الأئمة الاثني

عشر ما دام الدين إلى يوم القيامة، وهي بالضرورة ومنحصرة دلالتها في أمير المؤمنين علي

بن أبي طالب عليّاً وأحد عشر من ولده صلوات الله عليهم أجمعين وإن كان ظاهرها على

نحو العموم.

(٢) وهي كدلالة بعض النصوص على استمرار وجود الأئمة المعصومين عليّاً حتى قيام الساعة

ووجوب معرفتهم من أعظم الفرائض في الإسلام وأكبر الواجبات في الدين، ودليلنا على

ذلك كتاب الله تعالى وسنّة رسول الله ﷺ، فإنّه تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ

وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (سورة الرعد: ٧)، كما قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ

الله وَعَرَّتِي، فَإِنَّمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ افْتِرَاقِ الْكِتَابِ

وَالْعَرَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَالْوُرُودِ عَلَى الْحَوْضِ، فَكَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَكَذَلِكَ

ما نبهنا عليه فيما مر منه لكفى المنصف ذلك؛ لعمومه ووقوعه في المحافل العامة ووجوده في محكم الفرقان العظيم^(١)، كيف؟! والنص في تعيينها كثير شهير لدى نقلة السنة النقاد لها، المهرة فيها مثل إمام السني أحمد، وغيره من المشاهير لديهم من حفظة السنة^(٢).

❧ يجب وجود العترة من يكون أهلاً للتمسك والاعتداء بهم من العترة الطاهرة إلى يوم القيامة. بل أن نفس حديث الثقلين من دون جملة «أنهما لن يفترقا» يدل على أن النبي ﷺ ترك في الأمة من يعصمها من الضلال إلى يوم القيامة، وهما القرآن والعترة. وهذا يعني وجود رجل معصوم من أهل البيت ﷺ يتمسك به كالقرآن دائماً وإلى قيام يوم الدين، والآن منحصر هذا الوجود المبارك في المهدي المنتظر - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فإذا لم نفهّر بهذا التفسير فمن هو إذن عدل القرآن في هذا العصر؟ ويبقى حديث الثقلين بلا معنى. فصدق كلامه ﷺ يقتضي لزوماً وجود إمام معصوم في كل عصر وزمان في جنب القرآن كما هو ظاهر واضح.

(١) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩)، فإن الآية الكريمة تدل على وجوب إطاعة أولي الأمر، كما أنها تدل على وجوب إطاعة الله ورسوله. ومن الواضح أنه لو كان ولي الأمر غير معصوم عن الخطأ والمعصية ما كان الله يأمر بإطاعته؛ لأنه قبيح، فإن غير المعصوم في معرض فعل الخطأ وقد يصدر منه المنكر وقد يأمر بالقبيح وينهى عن الأمر الحسن وأنه غير مصون عن الخطأ والمعصية فيحتاج إلى من يرفع خطأه ويسدده، وإذا كان ذلك الشخص أيضاً غير مصون عن الخطأ فيحتاج أيضاً إلى من يرفع خطأه، وهكذا يتسلسل الأمر إلى أن ينتهي الأمر إلى من لا يجوز عليه الخطأ وهو المعصوم. وأمثال هذه الآية التي تدل على لزوم متابعة الإمام المعصوم بعد النبي ﷺ التي سنذكرها في محلّه إن شاء الله.

(٢) لقد ورد عن النبي ﷺ النصوص الصريحة الصحيحة عند علماء أهل السنة كحديث الغدير المتواتر، بل هو في أعلى درجات التواتر، بحيث يمكن أن نقول: إنه قطعي الصدور واضح الدلالة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ بالرغم من محاولات التعتيم

➤ عليه وطمس معالمه، وكتب الكاتمين، فقد قاله النبي ﷺ عند منصرفه من حجة الوداع في ١٨ ذي الحجة من السنة العاشرة للهجرة قد رواه أكثر من مئة صحابي فيهم العشرة المبشرة عند العامة بأسانيد وعبارات مختلفة، وقد ذكر العلامة الأميني علماء أهل السنة والجماعة الذين رَوَوْا حديث الغدير وأخرجوه في كتبهم على اختلاف طبقاتهم ومذهبهم من القرن الأول للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمائة وستين عالماً، ومن أراد التحقيق فعليه مراجعة كتاب الغدير.

وحديث المنزلة الذي هو نصّ لاختفاء فيه علي إمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي أخرجه البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم وهو قول النبي ﷺ لأمر المؤمنين عليه السلام: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي». (انظر دلائل الصدق ج ٦: ص ٨٠).

فإنّ منازل هارون من موسى كثيرة معلومة لها عناوين متعدّدة، ومن جملتها الخلافة والوصاية، والرسول الأعظم عليه السلام أفاد بهذا الحديث ثبوت جميع المنازل الثابتة لهارون من موسى لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من خاتم النبيين الرسول الأعظم عليه السلام إلا النبوة، هذا من ناحية ومن ناحية السند فهو الأحاديث القطعية....

فهذا الحديث دليلاً آخر من الأدلة القطعية على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد النبي ﷺ بلا فصل.

وحديث الطير الذي هو من الأحاديث الصحيحة المتواترة وفق القواعد المقررة لدى العلماء والمحدثين والمفسرين من الفريقين وخلاصته أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ طائر مشوي فدعا الله تعالى قائلاً: «اللهم ائمني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير» فجاء علي عليه السلام فأكل معه (انظر دلائل الصدق ج ٦: ص ١٥٩). ورواه ١٢ صحابياً أحدهم أنس بن مالك، ورواه عن أنس وحده مئة من التابعين أو أكثر، ورواه مشاهير الأئمة والحفاظ والمحدثين في كلّ قرن وأفرد بعضهم بالتأليف، فجمعوا طرقه وألفاظه بمؤلفات خاصة وسنذكرها في محله إن شاء الله تعالى. وهذا الحديث يدلّ أيضاً على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ هذه القضية قد أسفرت عن كون الإمام علي عليه السلام أحبّ الناس

ورابع عشرها: ما زعمه من كون هذه المسألة من المقدمات، فإنه من عجائبه، فإن مسألة النبوة وهذه المسألة متساويتان في كونهما بهما يعلم الدين^(١)

❦ إلى الله ورسوله، فكان رسول الله ﷺ قد انتهر فرصة إهداء الطير إليه للإعلان عن مقام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وعن شأنه عند الله ورسوله، هذا الشأن الذي لو كان لأحد من الصحابة لاستدلوا به على أفضليته وأحقّيته بالإمامة، فدلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام أوضح من أن يخفى؛ لأنّ أحبّ الناس إلى الله إنّما هو أفضلهم وأتقاهم وأعملهم بطاعته، فلا بد أن يكون أحقّيتهم بالإمامة.

وهناك أحاديث أخرى تدلّ على إمامته عليه السلام بدلالة واضحة، كحديث الراية، وحديث المؤاخاة، وحديث المباهلة، وحديث أنّ علياً منّي وأنا منه، وحديث خاصف النعل وحديث أنا مدينة العلم وعلى بابها، وحديث علي مع الحق والحق مع علي وغيرها، وهي أيضاً تكون نصّاً على إمامته وخلافته بعد النبي ﷺ بلا فصل، وسيأتي بيان كيفية الاستدلال بها، وتامة دلالتها على المدعى وتامة أسنادها إن شاء الله تعالى.

(١) لأنّ الإمامة نيابة عن النبي ﷺ في أمور الدين والدنيا، والإمام يقرب العباد إلى طاعة الله ويبعدهم عن معصيته، كما أنّ النبي ﷺ كان كذلك فيعتبر في الإمامة ما اعتبر في النبوة، فإنّ النبي ﷺ قد جاء بالشرعة المقدسة من عند ربّه، والإمام نائب عنه وحافظ لها من دون الزيادة والنقصان، وهو حاكم بين الناس بالعدل وحافظ للثغور، فهو حجة الله على عباده بعد النبي ﷺ.

وكما يجب على الله تعالى من باب اللطف بعباده أن يرسل إليهم رسولاً يعرفهم الحلال من الحرام ويحكم بينهم بالعدل ويحمي ثغورهم، كذلك يجب أن ينصب لهم إماماً بعد النبي ﷺ يقوم بذلك، وعليه فما يعتبر في النبي ﷺ من العصمة وغيرها يعتبر في الإمام أيضاً؛ إذ صدور الذنب من الإمام يسقطه من النفوس، ولا يؤمن معه زيادته في الشريعة وتقيصه منها مع كونه منصوباً لحفظها من ذلك، فيوجب عدم الوثوق بأقواله وأفعاله، وهو ينافي الغرض المقصود من إمامته، فالدليل الذي دلّ على عصمة النبي ﷺ بعينه دال على عصمة الإمام.

وقد أجمعت الأمة على أنّه لا معصوم بعد النبي ﷺ سوى علي عليه السلام وولده، فيصيح قول

ويظهر عند الخلق والحجة ببيانهما تقوم على من عصي وتكبر، فهما من جملة ما بنى عليهما الدين بالضرورة^(١)، فإنّهما لو لم يبيّناه للناس لما عرفوه ولما ظهر بينهم، فإن قصد بالمقدّمة هذه الجهة^(٢) فلسنا نعارضه بالتسمية، بل نقول له: حال

❖ الشيعة الإمامية في العصمة قول سديد يطمئن إليه القلب، ويقطع الطريق على كلّ المشاغبيين، وخصوصاً ابن تيمية وأضرابه الذين هم أعداء أهل البيت عليهم السلام، فلاحظ.

(١) فإنّ بقاء الشريعة موقوف على وجود إمام، كما أنّ حدوث الشريعة موقوف على وجود النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، فمنزلة الإمام كالنبي في حفظ الشرع وحاجة الدين إليه.

ومن هنا يتبيّن أن الإمامة كالنبوة من أصول الدين وليست من فروع الدين، وذلك لدلالة الأحاديث المتفقة عليها عند المسلمين كافّة كقول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» (شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٩). وقد روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة في كتب أهل السنّة التي سيأتي ذكرها في محلّه، لكن لا بد وأن يكون المراد منها معنى واحداً، وهو وجوب معرفة الإمام والاعتقاد بولايته الالهية ووجوب طاعته والانقياد له، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على الكفر، كما هو حكم من كان كذلك بالنسبة إلى نبوة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كما هو ظاهر واضح.

(٢) أي بالإمام يعرف الله ويعرف طريق عبادته، ولا يكون العبد مؤمناً مصداقاً بما جاء من عند الله إلّا بعد معرفة الله ورسوله وإمامه، وبالإمام يعرف الله ورسوله؛ لأنّ الإمام مبين لجميع ما جاء في الدين الحنيف، ولذلك جاء في الحديث الصحيح لدى الفريقين عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (انظر شرح العقائد النسفية: ص ٢٣٢. وشرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٩)، وله ألفاظ أخرى:

أحدها: ما ورد عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦. وحلية الأولياء ج ٣: ص ٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم. والمعجم الكبير ج ١٩: ص ٩٨٨ فيما رواه شريح بن عبيد عن معاوية. ومجمع الزوائد ج ٥: ص ٢١٨، كتاب الخلافة، باب لزوم الجماعة طاعة الأئمة والنهي عن قتالهم. مسند الشاميين ج ٢: ص ٤٣٧ وغير ذلك).

هذه المسألة من هذه الجهة حال المسألة النبوة^(١).

ومن الضروري كون الدين قد ظهر، وعرفه الناس بالنبي، فهو أصل لظهوره، ولمعرفة الناس به في عصره، وخليفته أصل لبقائه، وظهوره على وجهه بالنسبة إلى من بقي بعد الرسول ومن يولد ويوجد بعده؛ لما نبهنا عليه فيما مضى من عروض

❦ ثانيها: ما ورد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من مات وليس عليه امام مات ميتة جاهلية» (انظر كتاب السنة لابن أبي عاصم ج ٢: ص ٥٣٠، باب في فضل تعزيز الأمير وتوقيره. ومسند أبي يعلى ج ١٣: ص ٣٦٦، وغير ذلك)

ثالثها: ما ورد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية». (مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٤، كتاب الخلافة، باب لزوم الجماعة والنهي عن الخروج عن الأمة وقتالهم، وغير ذلك).

رابعها: ما ورد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨: ص ١٥٦، كتاب قتال أهل البغي، باب الترغيب في لزوم الجماعة والتشديد على من نزع من الطاعة، وغير ذلك).

هذا وقد ورد بغير هذه الألفاظ أيضاً لم نذكرها للاختصار وسنذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى، فهذه الروايات وغيرها ممّا لم نذكرها تدلّ بوضوح على عدم خلو كلّ عصر من إمام تجب على الناس طاعته والالتقياد له، وأنّ الجاهل له أو الجاحد له يموت على الكفر، وبما ذكرناه غنى وكفاية عن غيره من الأدلّة.

ومن هنا يتضح الوجه في أنّ بالإمام يعرف الله تعالى ويفهم كلامه ويوصل إلى نعيمه، كما لا يخفى ذلك على ذي مسكة.

(١) أي أنّ الإمامة من شؤون النبوة ومتعلقاتها في الاتباع المحض له والتفويض إليه بالكلية، وإنّما الفرق بينهما في تلقّي الوحي من ربّ العالمين لاختصاصه بالنبي، ومقتضى كون الإمام كالنبي هو لزوم عصمته؛ إذ بدونها لا يتمكن الإمام من القيام مقام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعمل بوظائفه من هداية الناس إلى المصالح الواقعية، وتركية الناس، وتربيتهم على الكمال اللائق به، وحفظ الشريعة. التحريف والزيادة والنقصان. واقعاً، وغد ذلك.

النسيان والخطأ لغير المعصوم في الشرعيات، فيلزم وجود معصوم في كلّ زمان حتى ينجى الخلق من مخالفة الدين^(١)، وبه تقوم الحجة على من بغى وطفى^(٢).

(١) وتوضيح المقام: أنّه بعد ثبوت لزوم وجود الإمام والحاجة إليه في كلّ عصر وزمان ليقوم بدور المحافظة على الشريعة والسنن والأحكام وسد الفراغ الذي حدث بغياب الرسول والحيلولة دون ارتداد الناس عن الإسلام، وجوب كونه معصوماً؛ لأنّ حال الإمام في حفظ الشرع كحال النبي ﷺ فيما يتعلّق به أمر الدين، وحفظ نظامه، فيلزم أن يكون معصوماً كي يحمل الناس على فعل الطاعات واجتنابهم عن المحرّمات وإقامة الحدود والفرائض و.... فلو جاز عليه المعصية انتفت هذه الفوائد وافتقر هو إلى إمام آخر؛ لأنّ الناس إنّما احتاجوا إلى الإمام لكونهم غير معصومين عن الخطأ، فإذا كان الإمام غير مصون من الخطأ أيضاً كان علّة الحاجة قائمة فيه إلى إمام آخر، ولو احتاج إلى إمام لكان الكلام فيه، كالكلام في الإمام الأوّل، وذلك يؤدي إلى وجود أئمة لا نهاية لهم، أو الانتهاء إلى الإمام المعصوم، وهو المطلوب.

(٢) وذلك لأنّ الإمام حجة الله في أرضه على جميع خلقه، وأنّ الحجة الالهية لا بدّ وأن يكون أكمل خلق الله في العلم والفضل والملكات الأخلاقية وجميع الصفات الحسنة التي يمتلكها الأنبياء والمرسلين، فالنبي والإمام يغذيان الإنسان بالعلم والبيان وإقامة الدليل والبرهان والحجة على العباد إضافة إلى أنّه يهدي الناس إلى الحقّ المبين، وبه يبصر الجاهلين ويفحم المعاندين وينهزم الطغاة المنحرفين و....

والقرآن قد أكد على ذلك بقوله تعالى: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون﴾ (يونس: ٣٥).

وقوله تعالى: ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنّما يتذكر أولوا الألباب﴾ (سورة الزمر: ٩).

فإنّ المستفاد من الآيتين أنّ المقصود من الهداية ليس هو إراءة الطريق فحسب بل هو الإيصال إلى المقصد، ويتم ذلك عن طريق الحكمة وإعطاء الدروس المختلفة وإظهار الآيات والمعجزات و....

فأيّ عاقل يرضى لنفسه الانقياد الديني والتقرّب إلى الله تعالى بامتثال أوامر من كان

فَعَلِمَ مِمَّا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ كَوْنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ دُونَ فُرُوعِهِ^(١) وَمِنْ

➤ يَفْسُقُ طَوْلُ وَقْتِهِ وَهُوَ غَائِصٌ فِي الْقِيَادَةِ وَأَنْوَاعِ الْفَوَاحِشِ وَيَعْرُضُ عَنِ الْمَطِيعِينَ الْمُبَالِغِينَ فِي الزَّهْدِ وَالْعِبَادَةِ؟!

(١) وَذَلِكَ لَاتِفَاقٍ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ نِيَابَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقِيَادَةٌ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، فَلَهَا مَا تَقُومُ لِلْقِيَادَةِ مِنْ فَضَائِلَ عَدِيدَةٍ وَخَصَائِصَ فَرِيدَةٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ وَالْعِصْمَةِ وَ....

فَهِىَ مِنْ شُؤْنِ النَّبُوءَةِ وَمَتَعَلِّقَاتُهَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ اسْتِمْرَارَ لَوْظَانِفِ الرِّسَالَةِ الْعَلَّةِ الَّتِي تَوْجِبُ إِرْسَالَ الرِّسْلِ وَبَعَثَ الْأَنْبِيَاءَ هِيَ بِنَفْسِهَا تَوْجِبُ أَيْضاً نَصْبَ الْإِمَامِ بَعْدَ الرِّسُولِ، مُضَافاً إِلَى دَلَالَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَالصَّرِيحَةِ فِي أَنَّ إِطَاعَةَ الْإِمَامِ وَاجِبَةٌ كإِطَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَإِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَمِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَارَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَطَاعَ عَلِيّاً فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى عَلِيّاً فَقَدْ عَصَانِي». (الْمُسْتَدْرَكُ ج ٣: ص ١٢١ و ١٢٨). وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَعَلِّي: يَا عَلِيَّ حَرْبِي وَسُلْمِي سَلْمِي» (شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ ج ٢: ص ٢٢١). وَقَوْلُهُ ﷺ: «عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرْدَا عَلِيٍّ الْحَوْضُ» (الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ ج ٣: ص ١٢٤)، وَغَيْرُهَا مِنَ الرِّوَايَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ إِطَاعَةِ مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَوُجُوبِ إِطَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَوُجُوبِ إِطَاعَةِ الْقُرْآنِ. وَمِنْ الرِّوَايَاتِ الصَّرِيحَةِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَعْرِفْ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةَ جَاهِلِيَّةٍ». (انْظُرْ شَرْحَ الْمَقَاصِدِ ح ٥: ص ٢٣٩. وَشَرْحَ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ: ص ٢٣٢). وَقَدْ رَوَاهَا عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ إِذْ أَنَّ جَمْعَهَا تَدُلُّ بِالصَّرَاحَةِ عَلَى وَجُوبِ مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ وَالْإِعْتِقَادِ بِوَلَايَتِهِ الْإِلَهِيَّةِ وَوُجُوبِ الْإِنْقِيَادِ لَهُ، وَأَنَّ الْجَاهِلَ بِهِ أَوَّ الْجَاهِلِ لَهُ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نُبُوءَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَمَا أَنَّ الْجَهْلَ بِنُبُوءَةِ النَّبِيِّ ﷺ يَكُونُ مُوجِباً لِلْهَلَاكِ الدَّائِمِ أَوَّ الْمِيتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَذَلِكَ الْجَهْلُ بِإِمَامَةِ الْإِمَامِ.

وَمِنْ هُنَا قَدْ حَكِيَ عَنْ بَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ كَالْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ مُوَافَقَةَ الْإِمَامِيَّةِ فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ بِأَنَّهُ قَدْ صَرَحَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِمَامَةِ مِنْ أَعْظَمِ مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ، وَأَنَّ مُخَالَفَتَهُ تَوْجِبُ الْكُفْرَ وَالْبِدْعَةَ (إِحْقَاقُ الْحَقِّ ج ٢: ص ٣٠٧).

مقدّماته التي بها يبقى ويظهر من بعد الرسول ﷺ (١).

➤ وعن بعضهم كالتفتازاني: أنّها بعلم الفروع أليق. (شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٢).
والحاصل: أنّ الأدلة من الكتاب والسنة القطعية قائمة على الاهتمام بأمر الإمامة، ولما لها من الأهمية الكبرى والخطورة العظمى بحيث إنّ من لم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وأنّ الإمامة أس الإسلام النامي، وأنّ الاعتراف بإمامة الإمام وولايته، كالإقرار بنبوة النبي ﷺ، فكما أنّ الإقرار بنبوة النبي ﷺ من الأصول لا من الفروع كذلك الإمام، فلا حظ.

(١) لا يخفى أنّ علم الكلام وضع لإثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج والبراهين ودفع الشبهة، وحيث إنّ العقائد الدينية هي الأساس للعلوم الشرعية والأحكام العملية، فسمي بـ«أصول الدين»، وأنّ الأصول: جمع الأصل، وهو ما يبتني عليه غيره، فيكون بمثابة الأساس لذلك الغير، وعلى هذا فإنّ الإمامة من مسائل علم أصول الدين؛ لأنّ بقاء الدين بعد النبي ﷺ متوقّف عليها، وهي استمرار لوظائف النبوة لا نفس النبوة؛ لأنّ الرسالة والنبوة مختومتان بالتحاق النبي الأكرم ﷺ بالرفيق الأعلى، ومن الواضح أنّ تعهد هذا الأمر يتوقف على وجود من يكون له تلك الصلاحية كي يقوم بدوره في حفظ الشريعة المقدسة.

وتوضيح المقام: أنّ مسؤوليات النبي ﷺ ووظائفه لم تكن منحصرة على تلقّي الوحي الالهي، وتبليغه إلى الناس، بل كان يقوم بالأمر التالية أيضاً:

١ - كان يفسّر القرآن الكريم ويشرح مقاصده ويكشف أسرارهِ كما يقول الله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ (سورة النحل: ٤٤).

٢ - كان يدفع الشبهات ويجيب عن التساؤلات المريبة التي تشيها أعداء الإسلام من اليهود والنصارى و...
٤ - كان يصون الدين من التحريف والدس ويراقب ما أخذه عنه المسلمون من الأصول والفروع حتى لا تزول فيه أقدامهم.

فهذه الأمور وغيرها التي مارسها النبي ﷺ أيام حياته، ومن المعلوم أنّ رحلته ﷺ تخلف فراغاً هائلاً في هذه المجالات الأربعة وغيرها، والأمة بحاجة شديدة إلى من يسد هذه الفراغات الهائلة. ومن الواضح إنّما ينسد تلك الفراغات إذا قام مقامه من له تلك

وأصل كلّ شيء ما يبتني عليه ذلك الشيء، فوجود الله سبحانه بالنسبة إلى الدين مقدّمة لوجود الدين، ووجود رسوله مقدّمة لتبليغه إلى الخلق، وظهوره بينهم، ووجود الخليفة مقدّمة لبقائه محفوظاً عن التغيير، وبيانه لمن وجد بعد الرسول، وثبوت العلم بعدل الله سبحانه مقدّمة لعلم الناس بتحقيق وعده ووعيده بالمشروبات على الطاعات، وبالعقوبات على المعاصي^(١)، والعلم بالمعاد مقدّمة

➤ الصلاحيات أي من يكون متصفاً بجميع الفضائل النفسية والروحية التي يتملّكها النبي ﷺ، فيكون مثلاً له في جميع الخصوصيات عدا ماخرج بالدليل وهو مقام النبوة ونزول الوحي عليه؛ لأنّ النبوة قد ختمت بنبي الإسلام، فوجود الإمام الذي له جميع تلك الخصوصيات النفسية عدا النبوة في كلّ عصر وزمان أمر حتمي وضروري لبقاء الإسلام، ولو كان الإمام غائباً مستوراً؛ إذ أنّ وجه الانتفاع به كالشمس إذا جللها السحاب عن الأنظار كما سيأتي توضيحه في محله إن شاء الله تعالى.

وعليه فإنّ الإمامة أصل من أصول الدين؛ لأنّ بها يكون الدين باقياً، وأنّ وجود الإمام كمقدمة لحفظ الدين والشرعية الالهية .

(١) فإنّ العدل أصل عظيم تبتني عليه القواعد الإسلامية، بل مطلق الأحكام الدينية، وبدونه لا يتم شيء من الأديان، ولا يمكن أن يعلم صدق نبي من الأنبياء على الإطلاق، وذلك بأدلة واضحة وبراهين نيرة على ما قرّر في محله.

وخلاصة الكلام: أنّ القائلون بهذه الفكرة هم الذين يعتبرون الحسن والقبح العقليان في الأفعال باعتبار استنادهما إلى الصفات القائمة بالأفعال، أو الوجه والاعتبارات التي تقع عليها، قال العلامة الحلي رحمه الله في كتابه نهج الحق (ص ٧٣): إنّّه قالت الإمامية ومتابعوهم من المعتزلة: إنّ جميع أفعال الله تعالى حكمة وصواب، وليس فيها ظلم ولا جور ولا كذب ولا عبث ولا فاحشة، والفواحش والقبائح والكذب والجهل من أفعال العباد، والله تعالى منزّه وبريء منها.... انتهى.

قد تقدّم أنّ من ثمرات التحسين والتقييح العقليين إثبات عدله تعالى في أفعاله وأحكامه، ومقتضى ذلك أنّ العقل بما هو يدرك بأنّ الله سبحانه عادل ومنزّه عن الظلم، فإذا وعد

للعلم بتحقيق العدل منه يوم القيامة^(١).

❧ بالثواب على الخير فوعده واقع ولا يخلف، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْمِعَادَ﴾ (سورة آل عمران: ٩)، وإذا توعد بالعقاب فعله إن أراد وتعلّق به مشيئته. ومن الواضح أنّ الحكيم هو الذي لا يفعل القبيح والتصديق بثبوت هذه الصفة للباري تعالى، مبني على القول بالتحسين والتقيح العقليين، فالعقل يدرك مستقلاً أنّ الغني بالذات منزّه عن الاتصاف بالقبح، فلا يعاقب الناس إلّا على ما فعلوه من الإثم، ولن يفعل شيئاً عبثاً، بل إنّما يفعل لغرض ومصلحة.

(١) ولا يخفى على الخبير أنّ قانون العدل الالهي المذكور في مبحث المعاد يقتضي أنّ كلّ صاحب حقّ يصل إلى حقّه في يوم القيامة، وكلّ معتد وظالم يرى جزاؤه في ذلك اليوم، ولولا محكمة القيامة العادلة الالهية لم يكن مفهوم للقيامة عندئذ. وأساساً أنّ شيوع الفساد في أي محيط يرجع إلى أمرين:
الأول: عدم التوجّه والمراقبة.

الثاني: فقدان القوّة القضائية الرادعة.

فإذا توفّر الأمران وفق البرامج القويمة الراقية والقوانين القضائية الصارمة يكاد أن ينعدم الاعتداء والظلم عن ذلك المحيط.

وعليه فإنّ من لا يؤمن بيوم القيامة ومحكمة العدل الالهي والحساب والجزاء في ذلك اليوم يسهل عليه أن يرتكب الذنوب والظلم والفساد، كما يعكس الأمر بالنسبة إلى من كان له الإيمان الراسخ بوقوع ذلك اليوم، فإنّه يهب الإنسان التقوى والإحساس بالمسؤولية، فمحكمة العدل الالهي تدفع الإنسان إلى جادة التقوى والعمل الصالح؛ لأنّها تتحرك ضمير الإنسان وتيقظ نفسه من غفلتها الماكرة، وحينئذ يتحسن فيه عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه، فيعمل على طبق وظائفه وتكاليفه الشرعية بأحسن وجه، والقرآن الكريم قد أكد على هذه الحقيقة بقوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين﴾ (سورة الانبياء: ٤٧). وقوله تعالى: ﴿وقضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون﴾ (سورة يونس: ٥٤). إلى غير ذلك من الآيات فإنّها إشارة إلى قانون العدل الالهي حيث إذا لم يصل كلّ صاحب حقّ إلى حقّه في هذه الحياة

فهذه بأجمعها قد تأسس عليها الدين، وهي أصوله الخمسة التي ذهبت إليها اثنا عشرية الشيعة، ومتى فقد أصل منها ذهب الدين، فإنّه لو لم يعتقد بوجود الربّ لم يوجد نفس الدين، ولو لم يبعث نبياً لم يظهر الدين بحسب ما جرت به العادة من بعث الرسول به، ولو لم يثبت عدله لم يوجد باعث على العمل به، فإنّ أهل الطاعة يقولون: لعلّه يعذبنا على الطاعة لعدم عدله، ولعلّه يثيب العصاة، فليس لنا باعث على الطاعة يلزمنا بها^(١).

➤ الدنيا، ولم يلاق كلّ المعتدين الظالمين جزاءهم في هذه الدنيا، فيوم القيامة يراه في تلك المحكمة العادلة لأنّ حسابه جل اسمه من الدقة والعدل واللطف ما لا يفسح المجال لأيّ كلام واعتراض، فلم يبق للإنسان سوى اختيار ما يتخذه إلى ربّه ما با.

فجميع مستلزمات التوجيه والحركة نحو الله متوفرة بعد أن بيّن طريق الحقّ وأشار إلى معالم سبل الشيطان فقد بلغ الله أوامره بواسطة الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، وأودع في الإنسان العقل، وهو الرسول الباطني، ورغب المتّقين بالمفاز وأنذر المجرمين بالعذاب والعقاب، وعيّن يوماً للمحاكمة في تلك المحكمة العادلة وبيّن أسلوب محاكمته فيها، فلم يبق شيئاً لم يذكره لذلك اليوم الواقع، فلاحظ.

(١) وذلك لأنّ الأشاعرة الذين أطلق عليهم أهل الطاعة يقولون: بأنّ العقل لا يحكم بحسن شيء ولا بقبحه في نفسه، بل كلّ ما يقع في الوجود من أنواع الشرور ليس فيه شيء منها بحيث يقتضي مدح فاعله وثوابه ولا ذم فاعله وعقابه، وإنّما صارت كذلك بواسطة ما أمروا به شرعاً.

والشرور كالظلم والعدوان والقتل والشرك والالحاد وغير ذلك حسنة بلحاظ انتسابها إلى الله؛ لأنّه على زعمهم أنّ تمكين العبد من الله لفعل الشر عبارة عن رضا لفعل العبد ذلك، فأصل الفعل ومحلّه وجميع جهاته صادر من الله، وبهذا يكون حسناً.

أقول: ولنا أن نسأل هؤلاء أنّه إذا كان فعل الإنسان ومحلّه جميع جهاته صادر من الله وحسن بلحاظ انتسابها إلى الله فبأي شيء يكون فعل العبد قبيحاً؟

وإذا كان الأمر كذلك كيف يعقل عذاب العبد على فعل الشر بعد أن يكون الخالق هو

ولو لم يجعل إماماً معصوماً حافظاً ومبيناً له بعد الرسول لقال الناس: لو كان حالنا حال من كان في زمن النبي ﷺ من وجوب العمل بالشريعة لجعل لنا من يهدينا إليها جميعاً، فلمّا لم يجعل لنا إماماً معصوماً هادياً لنا علمنا بأننا غير مساوين لمن كان في زمنه في العمل بالشريعة^(١).

والناس حسب ما نرى مختلفين في المسائل الشرعية، ولسنا ندري من هو الذي على الحقّ منهم، فمن هنا نعلم بأننا غير مطلوب منّا العمل بالشريعة جميعها،

➤ الفاعل للأفعال؟

وليت شعري ما الذي حسن لهم تلك المقالة الجائرة الفاجرة في حقّ خالقهم؟ فمنهم من يقول بأنّ العقل كاشف عن القوانين السائدة من أفعال الله تعالى؛ إذ أنّ العقل يطالع أولاً صفات الله الكمالية كالغنى الذاتي والعلم والقدرة الذاتيين له ثمّ يستنتج منها تنزيهه عن ارتكاب القبائح، وهذا كما أنّ العقل العملي يكشف عن القوانين السائدة على نظام الكون وعالم الطبيعة، فكما أنّه يحكم هناك بالحسن والقبح بعد إدراك الموضوع والملاك، كذلك في المقام فإنّه يمكنه الحكم وفق الملاك والموضوع، وأنّ أمره يدور مداره وجوداً وعدماً. وإنّ مسألة التحسين والتقيح العقليين تحتل مكانها المرموقة في أبحاث علم الكلام، ويتفرّع عليها كثير من مسائلها، ولا مجال هنا لذكرها، ولمن أراد البحث والدراسة فيها فليراجع كتاب دلائل الصدق لنهج الحق للعلامة الشيخ محمد الحسن المظفر ج ٢: ص ٣٢٥ - ٤٤٦، وغيره من الكتب الكلامية.

(١) وإنّ مقتضى العدالة الالهية وتحقيق الأهداف الرسالية وجود معصوم في كلّ زمان لكي يسد فراغ الحاصل من فقد النبي ﷺ * لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً * (سورة النساء: ١٦٥). فقد أحكم الله العزيز التقدير خطّة إرسال الأنبياء ونفّذها بكلّ دقة، وبهذا تؤكّد الآية «وكان الله عزيزاً حكيماً، فحكّمته توجب تحقيق هذا العمل وقدرته تمهّد إلى تنفيذه، وعلى عكس ذلك فإنّ إهمال هذا الأمر المهمّ إمّا أن يدلّ على الافتقار إلى الحكمة والمعرفة والعباد بالله، أو أنّه دلالة على العجز، والله منزّه عن كلّ هذه العيوب، فلا حظ.

فنقتصر على العمل بالمعلومات منها لدينا^(١).

وأما المختلف فيه متّا فليس لنا سبيل إلى معرفة الحقّ منه من الباطل، فنحن في سعة منه، وحينئذٍ فيذهب غالب الشريعة لقلّة المعلومات فيها من عامّة الجهات^(٢).

ولو لم يعيّن لهم وقتاً ينتقم فيه من العصاة ويثيب فيه المطيعين لقال الناس، إنّ الله سبحانه يرضى عتاً بسعة رحمته، ويعوّض عتاً من ظلمناه بفضله، فإنّه لو كان معذبنا ومنتقماً ممّن ظلمنا لعينّ لنا وقتاً لذلك نرقبه، ومن هنا عيّن لهم وقتاً لذلك حتى يستعد الناس ويجدوا ويجهدوا في العمل على ما جاءت به الشريعة هرباً من شدّة عقابه في اليوم الموعود، وطلباً لمرضاته ومثوباته فيه.

(١) وذلك لأنّ العمل بالمسائل الشرعية متوقّفة على العلم بها، والمفروض عدم وجود إمام معصوم بعد النبي الذي هو الطريق الوحيد للوقوف على تلك المسائل الشرعية ومعرفتها باعتبار أنّه خازن لعلوم النبوّة بعد النبي ﷺ، فعلى زعم القوم أنّ المكلفين غير مطلوبين منهم العمل بالشريعة إلّا في المعلومات المتفق عليها التي ليس فيها خلاف بين المسلمين وإن كانت قليلة، وفي الباقي يحكم بعدم تكليفهم بها؛ إذ لا سبيل لهم لمعرفة ما هو واضح ظاهر.

والشيعة تقول: إنّ الله تعالى قد كلّف الخلق طاعة الإمام والانقياد له والانتفاع به، فالتكليف لهم مع ذلك ثابت؛ لأنّ المكلفين يتمكنون من أخذ المسائل الشرعية من الإمام المعصوم، فلم السبل إلى معرفة المسائل كما لا يخفى.

(٢) إذ بعد عدم تمييز الحقّ عن الباطل وعدم تصحيح الدلائل المؤدّية إلى معرفة الحقّ ممّا تنازع الناس فيه، فالإصابة إلى الصواب غير ممكن، إلّا إذا قلنا بوجود إمام معصوم كي يمكن به الوصول إلى الحقّ، وحينئذٍ يجب على الناس معرفة الإمام الحقّ لإحقاق الحقّ في المسائل الخلافية، كما جاء في الحديث عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام قال: «إعرف الحقّ تعرف أهله» (انظر بحار الأنوار، ٤٠٨: ص ١٢٦).

فهذه أصول الدين الخمسة وهي بأجمعها مستخرجة من الفرقان العظيم، والسنة الشريفة، فالجري على الدين جميعه موقوف على هذه الخمسة جميعها حسب ما عرفت (١).

وخامس عشرها: ما زعمه من كون هذه المسألة لو دلّ عليها نصّ مخصوص لصارت من فروع الدين، دون أصوله فإنّه مناقض لما سينقله هو بنفسه من السنة الصحيحة التي دلّت على ثبوت موت الجاهلية لمن مات، وليس في عنقه بيعة (٢)، ولمن خرج عن السلطان بشبر (٣)، ولمن خالف الجماعة (٤)، ونزع يده عن

(١) ولا يخفى أنّه بما أن المنهج الكلامي المتبع لدى الشيعة الإماميّة هو المنهج الذي يقول: إنّ أصول الدين ومسائل العقيدة لا بد أن يتوصّل الإنسان إليها بنفسه باستعانة القرآن الكريم والسنة الصحيحة القطعية، والعقل الذي هو رسول باطن لديه وأن يسترشد ذلك بطريق أهل البيت عليهم السلام فلا بأس به، أمّا الاعتماد فيها على أمور ضعيفة موهونة أو تقليد الإباء بلا وجه أو تقليد من يقول فيها برأي اعتماداً على الظنّ فلا يصح.

(٢) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع بسنده عن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢). وأخرجه البيهقي في سننه الكبير ج ٨: ص ١٥٦. وابن حجر في فتح الباري ج ١: ص ٥. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٩: ص ٣٣٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٣: ص ٨٤ وغيرهم).

(٣) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تنكرونها» بسنده عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنّه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» (صحيح البخاري ج ٨: ص ٨٧). وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٣١٠ وغيرهم.

(٤) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «من خالف

الطاعة^(١)، ولمن مات وليس عليه إمام^(٢)، فإنّ هذه المعاني تدلّ على كون هذه لمسألة من أصول الدين وأركانها التي من جهل بها ولم يتدبّر بها يصير خارجاً من الدين ويموت موت أهل الجاهلية ميتة الكفر^(٣)، فقد ثبت بدليل خاصّ دلّ على كونها من أصول الدين دون فروعه، فالسنّي لم ينصف نفسه حيث تناقض في هذه المقالة ترويحاً للباطل وكتماناً للحقّ وخالف هذه السنّة التي اعترف هو بصحتها فتركها ولم يعمل بها.

➤ جماعة شبراً فمات فميتته جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٧٥. وج ٥: ص ١٨٠ وفيه عن أبي ذر عن رسول الله ﷺ مثله).

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات ميتة جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٢٩٦ و ٣٠٦). وأخرج عبدالرزاق الصنعاني، بسنده عن ابن عباس كان يقول: «من خرج من الطاعة شبراً فمات فميتته جاهلية». (المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ١١: ص ٣٣٠، ح ٢٠٦٨٢).

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ليس عليه إمام فميتته جاهلية». (معجم الأوسط ج ٣: ص ٣٦١). وفي معجم الكبير ج ١٠: ص ٢٨٩، ح ١٠٦٨٧. وفي كنز العمال ج ١: ص ٢٠٧، ح ١٠٣٧، وغير ذلك.

(٣) إذ كلّ هذه الروايات ونحوها ممّا يرجع إلى عدم خلوّ كلّ عصر من إمام تجب على الناس طاعته لشرعيّة إمامته وهي كثيرة جداً تدلّ على أنّ الإمامة من أصول الدين وممّا يناسب ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ (سورة الإسراء: ٧١) حيث يدلّ على أنّ لكلّ أُناسٍ إماماً يدعونه، فلاحظ.

قال السنّي:

الوجه السادس قوله: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله]: «من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية»، فيقال له أولاً: من روى هذا الحديث بهذا اللفظ وأين أسناده؟ وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي [صلى الله عليه وآله] غير بيان الطريق الذي يثبت أن النبي [صلى الله عليه وآله] قاله هذا لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف؟! إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين ما كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتكم لأجلس أتيّكم لأحدثكم حديثاً سمعت رسول الله [صلى الله عليه وآله] يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». فعلم أن هذا الحديث دلّ على ما دلّ عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يخرج على ولاية الأمور بالسيف، فإن لم يكن مطيعاً لولاية الأمور مات ميتة جاهلية.

وهذا ضد قول الرفضة، فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاية الأمور، وأبعد الناس عن طاعتهم إلّا كرها.

ونحن نطالبهم أولاً بصحّة النقل، ثمّ بتقدير أن يكون ناقله واحداً، فكيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بخبر مثل هذا الذي لا يعرف له ناقل؟! وإن عُرف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه، وهل يثبت أصل الإيمان إلّا بطريق علمي^(١).

قلت:

في هذه من العجائب ما نبّيتها بوجوه حتى تلتفت الغفلة إلى حقيقة الحال. أحدها: ما زعمه من المطالبة بمن روى الحديث بالعبارة المعلومة، فإنّه تصديق منه بأنّ معناه ثابت الصحّة، فهو معلوم الثبوت معنى، وقد تقرّر في محلّه تجويز نقل السنّة بالمعنى للعارف^(١)، فما الباعث للسنّي على المطالبة بمن عبّر

(١) وذلك لأنّ الغرض من نقل الحديث هو إيصال المعاني وإبلاغ المقصود، من دون نظر إلى الألفاظ، واتفق علماء الفريقين على جواز نقل الحديث بالمعنى إلّا من شذّ وندر من علماء أهل السنّة، قال الدكتور محمود أبوورية: ذهب قوم إلى عدم جواز ذلك - النقل بالمعنى - مطلقاً منهم: ابن سيرين و ثعلب وأبو بكر الرازي، ويروى ذلك عن ابن عمر، وذهب الأكثرون إلى جواز ذلك... (أضواء على السنّة المحمدية: ص ٧٧).

وقال القاسمي في كتابه قواعد الحديث (ص ٢٠٧): رُخص في سوق الحديث بالمعنى دون سياقه جماعه، منهم: علي وابن عباس وأنس بن مالك وأبو الدرداء وواثلة بن الأسقع وأبو هريرة. ثمّ جماعة من التابعين يكثر عددهم، منهم: إمام الأئمة حسن البصري، ثمّ الشعبي وعمر بن دينار وإبراهيم النخعي ومجاهد وعكرمة...

أقول: إنّ الاستفادة من كلمات الأصوليين وغيرهم من علماء أهل السنّة أنّ نقل الصحابة والتابعين لحديث رسول الله ﷺ كان بصور مختلفة، وقد ذكروا تلك الصور بأجمعها في كتبهم (راجع كتاب المحصول للرازي ج ٤: ص ٤٤٧). ولا يهّمنا التعرّض لذكرها في المقام ولكن المهم أنّ الروايات والأخبار دالة على أنّ منهم من يرويه تاماً، ومنهم من يرويه بالمعنى، ومنهم يورده مختصراً و...

نذكر هنا بعض ما ورد في كتب القوم كنموذج:

☞ منها: ما أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحین بسنده عن مكحول قال: دخلت على واثله بن الأسقع فقلت: يا أبا الأسقع حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ولا مزيد ولا نسيان، فقال: هل قرأ أحد منكم الليلة من القرآن شيئاً؟ فقلنا: نعم، وما نحن له بالحافظين، قال: فهذا القرآن مكتوب بين أظهركم لا تألون حفظه وأنتم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ؟! عسى أن لا تكون سمعناها إلا مرة واحدة حسبكم إذا جئناكم بالحديث على معناه (المستدرک على الصحيحین ج ٣: ص ٥٦٩. ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج ٢٢: ص ٥٤). وأخرج الترمذي بسنده عن مكحول عن واثله بن الأسقع أنه قال: إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم (سنن الترمذي ج ٥: ص ٤٠٢، ح ٤٠٦٣).

وأخرج ابن عساکر والذهبي عن مكحول عن واثله أنه قال: إذا حدثكم بالحديث على معناه فحسبكم (انظر تاريخ مدينة دمشق ج ٦٢: ص ٣٦٢. وسير أعلام النبلاء ج ٣: ص ٣٨٥).

وأخرج الترمذي عن أبي عيسى أنه قال: كان ابن أبي ليلى يروى الشيء مرة هكذا ومرة هكذا بغير أسناد، وإنما جاء هذا من جهة حفظه؛ لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع... (سنن الترمذي ج ٥: ص ٤٠١). وأخرج أيضاً بسنده عن وكيع بن الربيع قال: إذا أصبت المعنى أجزاك (سنن الترمذي ج ٥: ص ٤٠٢، ح ٤٠٦٦).

وأخرج أيضاً عنه قال: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس، وإنما ضل أهل العلم بالحفظ والاتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من أئمة مع حفظهم (سنن الترمذي ج ٥: ص ٤٠٣، ح ٤٠٦٩).

وأخرج بسنده عن زيد بن حباب عن رجل قال: خرج إلينا سفيان الثوري، فقال: إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى (سنن الترمذي ج ٥: ص ٤٠٣، ح ٤٠٦٨).

وأخرج الذهبي بسنده عن عبد الرزاق قال: قال صاحب لنا لسفيان: حدثنا كما سمعت،

بهذه العبارة بعد معلومية هاتين المقدمتين، من ثبوت معنى الحديث وتجويز النقل بالمعنى، فنحن نفرض كون الشيعي لم يحضره حين التحرير لفظه، فبيّن معناه

❦ فقال: لا والله لا سبيل إليه، ما هو إلا المعاني (سير أعلام النبلاء ج ٧: ص ٢٥٦). وأخرج أيضاً عن الفريابي أنه قال: سمعت سفيان يقول: لو أردنا أن نحدثكم كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد (تذكرة الحفاظ ج ١: ص ٢٠٥).

ويظهر من عبارة بعض المحدثين ذلك أيضاً قال ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري: إنه قال أمير بن أبي جعفر: قال لي محمد بن اسماعيل يوماً: رُبَّ حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام وربَّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، فقلت يا أبا عبد الله بتمامه؟ فسكت (مقدمة فتح الباري: ص ٤٨٨).

وقال محمد بن الأزهر السجستاني: كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب، فقلت لبعضهم: ما له لا يكتب؟ فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب ما حفظه (هدى الساري: ص ١٩٤) إلى غير ذلك ممّا ورد في كتب القوم.

أقول: إذا كان البخاري لا يكتب الحديث إلا بعد مرور مدة طويلة من استماعه لذلك الحديث، وعادة أن النسيان في هذه الحالة يعرض لكل إنسان غير معصوم، ولا شك أن كل إنسان له أخطاؤه ونواقصه، وقد أجاب علماء أهل السنة دفاعاً عن البخاري بأنه كان ينقل الحديث بالمعنى، وهكذا غير البخاري من المحدثين وبما ذكرنا يتضح أن نقل الحديث بالمعنى كان أمراً متداولاً بين الرواة والمحدثين والحفاظ غير أنهم ذكروا في حجية الخبر بعد نقله بالمعنى شروطاً منها: أن يكون الناقل عارفاً بدقائق الألفاظ بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بقواعد الأدب ومدايل الألفاظ وملازمات الهيئات والأحوال...

ثم إن هذه الطريقة ليست مختصة بعلم الحديث ونقل الرواية، بل أنها معهودة في العرف والعقلاء في محاوراتهم من لدن آدم ﷺ إلى زماننا هذا، فإن العارف بالأوضاع في أي لغة والخبير بالقواعد ومدايل الألفاظ كان بإمكانه أن ينقل الخبر بالمعنى وإفادة المراد بغير ألفاظ المخاطب والشارع قد أمضى هذه الطريقة المتداولة بين الناس؛ لأن طريقة الشارع وبناءه في المحاورات على طريقة العرف والعقلاء والعادة في الناس، والناس بناؤهم على جواز النقل بالمعنى، بل إذا كانت عبارة الناقل بالمعنى جلية وغيرها خفية فإن العرف يقدمون العبارة الحلّة على الخفية؛ لأنّها أبلغ به صواب المعاني، فلاحظ.

بعبارة من عنده، فيعاتب لو نقص وزيد في تعبيره من معنى الخبر؟! فهذه المناقشة مناقشة من لم يتصف خصمه.

وثانيها: ما زعمه من المطالبة بسند الخبر فأنه عدم إنصاف منه مثل سابقه؛ لأنّ السند إنّما يؤتى به لبيان صحّة المتن من ثقة نقله، وبعد ثبوت صحّة معنى الخبر بالسند المشهورة المروية بأسانيدھا الصحيحة المعروفة ليس يفتقر الناقل إلى سرد السند^(١)، حتى على تقدير ضعف نقلته، فإنّ ضعفهم غير مضر بالمتن بعد عدم سرد

(١) لا يخفي أنّه اتفق أهل السنّة والجماعة على صحّة الأخبار التي نقلها الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما، ولذلك عبّروا عن الكتابين بالصحيح؛ لأنّ جميع الأخبار المروية فيهما يعتبرونها صحاح، قال ابن الصلاح: إنّ ما رواه أو أحدهما فهو مقطوع بصحّته، والعلم القطعي حاصل فيه. (انظر تدريب الراوي للسيوطي ج ١: ص ١٣١، نقلاً عن ابن الصلاح). وقال ابن كثير: إنّ أحاديث الصحيحين صحيحة كلّها ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، إنّما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، وأمّا صحّة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها... (اختصار علوم الحديث: ص ٢٥ و ٣٥).

وقال النووي: اتفقت الأمة على أنّ ما اتفق البخاري ومسلم على صحّته فهو حق وصدق، وإنّما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر وتوجه فيه شروط الصحيح (مقدمة شرح مسلم للنووي ج ١: ص ١٠ و ١٥). وإلى غير ذلك من أقوال علمائهم في المقام.

فالروايات الواردة في الصحيحين وإن كانت من الأخبار الآحاد غير أنّها يعتبر عندهم كالخبر المحفوف بالقرائن، فكما أنّ الخبر المحفوف بالقرائن تفيد العلم فهم متفقون، على أنّ ما أخرجه الشيخان أخبار محفوفة بالقرينة وإن لم تتصل أسنادها، قال الدهلوي: ثم، المتواتر يفيد العلم اليقيني ضرورياً، وقد يفيد خبر الواحد أيضاً العلم اليقيني لكن نظراً بالقرائن، على ما هو المختار قال الشيخ الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني في شرح نخبه الفكر: والخبر المحتف بالقرائن أنواع... منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحهما ما لم يبلغ التواتر، فإنّه

➤ أحتف بالقرائن (انظر نفحات الأزهار ج ١٧: ص ١٧٧، نقلا عن تحقيق البشارة إلى تصميم الإشارة لعبد الحق الدهلوي). هذا وقد اعترف ابن تيمية لصحة الخبر الدال على أنه تجب على الناس طاعة إمامهم الذي رواه مسلم في صحيحه واحتج به في كلامه بلامرعاة السند، وهذا مدلول الحديث النبوي المشهور، وهو قوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»؛ إذ أن طاعة الإمام متفرع على معرفته، فيجب أولاً الاعتقاد بإمامة الإمام الذي يجب طاعته ثم، الانقياد له هذا، وقد صرح محي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء المتوفي سنة ٧٧٥ هـ في كتابه الجواهر المضية ج ٢: ص ٤٥٧ (ط حيدر آباد دكن) ما هذا لفظه: وقوله في صحيح مسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية».

أقول: إن النسخ الموجودة من صحيح مسلم ليس فيها هذه العبارة، بل أنه قد ورد في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين بسنده عن معاوية قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢).

ولا يخفى على الخبير أن المراد والمقصود في الحديثين واحد؛ إذ البيعة نتيجة معرفة الإمام والاعتقاد به، والبيعة إنما تجب بعد معرفة الإمام، ولذلك أن التفتازاني ذكر الحديث في كتابه شرح المقاصد (ج ٢: ص ٢٧٥) بلفظ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، وجعله لدة قوله تعالى: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» (سورة النساء: ٥٩)، فلا بد وأن يكون المراد بهما معنى واحد.

وأيضاً ذكره التفتازاني في كتابه عقائد النسفي المطبوع سنة ١٣٠٢ هـ بهذا اللفظ كما نقل عنه العلامة الأميني في كتابه الغدير ج ١٠: ص ٣٦٠ ثم علق عليه قائلاً: إن يد التحريف قد حرفت هذا الحديث من الكتاب في طبع سنة ١٣١٣ هـ.

أقول: ولو قلنا: إن هذا الحديث كان موجوداً في صحيح مسلم وقد أسقطته يد التحريف والخيانة لم نقله جزافاً؛ لأن صاحب كتاب الجواهر المضية قد شهد بوجوده في صحيح مسلم كما تقدم، ونحن نلزمهم بقبول ما أسندوا إلى مسلم في صحيحه؛ لأن الشهادة عادة

سند الخبر الذي نقله المعروفون بالوثاقة حسب ما جرى على هذه السيرة السُنِّي بنفسه في منهاجه هذا؛ لنقله فيه عن الصحيحين بدون ذكر للسند، فإنّ تركه ليس بغش والحال هذه^(١).

فالسُنِّي لم ينصف خصمه برّدّه عليه من هذه الجهة، بل تحامل عليه من

➤ محمولة إلى الحسّ، وإذا كان الشخص عندهم ثقة يجب قبول شهادته، لا أقل من قبول أنّ نسخته كان هذا الحديث موجوداً فيها. وعلى أي حال أنّه قد تضافرت الأحاديث عن النبي ﷺ بما أنّ مضمونها ومدلولها لزوم الاعتقاد بإمامة إمام شرعي في كلّ عصر وزمان، وبعد معرفته يجب طاعته والالتقياد له، وأنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على حالة الكفر والجاهلية، وهذا أمر مسلم لا يعتريه شك ولا ريب، فلاحظ.

(١) قال ابن تيمية في كتابه علم الحديث: لا يتفقان البخاري ومسلم على حديث إلا أن يكون صحيحاً بلا ريب فيه، وقد اتفق أهل العلم على صحّته أصبح من العلوم أنّ الصحيحين هما أصحّ الكتب بعد كتاب الله، وبهما رفعت راية السنّة... (علم الحديث لابن تيمية: ص ٧٥).

أقول: من القديم قالوا: حب الشيء يعمي ويصم، فإنّ ما يذكره ابن تيمية واضح عند أهل العلم من شدة حبه للشيخين؛ باعتبار أنّهما رفعوا راية أهل السنّة في قبال مدرسة أهل البيت - صلوات الله عليهم أجمعين - وإلاّ أنّ الباحث الخبير يعلم أنّ الأحاديث التي رواها الشيخين في كثير من أساندها الوضاعين والجعالين مثل عكرمة الخارجي ومحمد بن عبدة السمرقندي ومحمد بن بيان وبنوس بن أحمد الواسطي ومحمد بن خالد الحبلي وأحمد بن محمد اليماني وعبدالله بن واقد الحراني وأبي داود سليمان بن عمرو وعمرو بن الحطان وغيرهم ممّن روى البخاري عنهم، وكذلك مسلم في صحيحه، فالخبير لو راجع كتب الجرح والتعديل التي صنفها علماء أهل السنّة - ككتاب اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي وتلخيص المستدرک له وتذكرة الموضوعات لابن الجوزي وغيرها من الكتب - وطالعتها في كثير من رجال البخاري ومسلم يعلم علم اليقين بأنّ كثير من الرجال الذي وقعوا في أسناد البخاري ومسلم هم من أهل الوضع والدس، ولا يعتمد بأحاديثهم. ومن أراد التحقيق حول الموضوع فليراجع كتاب دلائل الصدق ج ١:

جهتها ومن غيرها حسب ما عرفت، وستعرف مع أنَّ هذه المطالبة هنا على هذه الحال التي عرفت مناقض لما سيأتي منه من احتجاجه على الشيعة بالخبر لمعضل والضعيف بدون سردلسندهما وبغير تنبيه على حقيقة الحال^(١).

وثالثها: ما زعمه من عدم معروفة الحديث بهذه العبارة، فإنَّه مردود عليه بأنَّ الحديث بهذه نقله الحُمَدي^(٢)

(١) لاشكَّ أنَّ كثيراً من رجال أسناد البخاري ومسلم غير ثقات ممَّن لا يمكن الاعتماد بقولهم وحديثهم، وعلى فرض المثال نفس هذا الحديث الذي رواه ابن تيمية عن صحيح مسلم في سنده أولاً: عبيدالله بن معاذ العنبري البصري، قال الباجي في كتابه التعديل والتجريح: إنَّه قال إبراهيم بن جنيد: سمعت ابن معين يقول: عبيدالله بن معاذ العنبري ليس من أصحاب الحديث ليس بشيء. أقول: إذا لم يكن الشخص من أصحاب الحديث وهو ليس بشيء بالنسبة إلى هذا الأمر كيف يمكن الاعتماد بحديثه؟! فالعرف ببابك هل يمكن الإسناد بقول غير خبير في شيء من الأشياء؟ وثانياً: نافع مولى عبدالله بن عمر الذي يحكي لنا هذه القصة يقول البخاري حدثني عبدالله بن محمد عن بشر عن عمر قال: سمعت مالكا يقول: كنت إذا سمعت نافعاً بحديث عن ابن عمر لا أبالي إلا أسمع من غيره (التعديل والترجيح لابن الباجي ج ٢: ص ٨٥٠).

فإن عدم مبالاة مالك إلى حديثه أكبر دليل على عدم صحة الاعتماد بقوله بناءً على اعتبار عمل مالك عند القوم هذا بالنسبة إلى سند الحديث، وأمَّا بالنسبة إلى دلالة الحديث فسوف يأتي البحث فيه وستعرف قصة دفاع ابن عمر عن يزيد واستدلاله بالحديث في غير محلّه. (٢) «الحُمَدي»: - بضم الحاء المهملة وفتح الميم - نسبته إلى حُميد مصغراً جده الأعلى كما في الأنساب للسمعاني ج ٢: ص ٢٦٩، وهو أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله بن حميد الحميدي المغربي، الأندلسي الحافظ المشهور، صاحب كتاب «الجمع بين الصحيحين» روى عن ابن حزم واخص به. قال القاضي عياض: إنَّه كان يتعصب لابن حزم ويميل إلى قوله، وكان قد أصابه فتنة لما شدد على ابن حزم فخرج إلى المشرق.... (تذكرة الحفاظ ج ٤: ص ١٢٢٠). وأيضاً روى عن ابن عبد البر وأكثر النقل عنه، وسافر في طلب العلم واستوطن

في كتابه الجمع بين الصحيحين^(١)، وهو من معارف حفظه الحديث، ومشاهير نقّاده وكتابه من الكتب المعروفة المشهورة، المعتمدة^(٢).

❦ بغداد، وأدرك أبا بكر الخطيب بدمشق وروى عنه، وروى الخطيب عنه توفي ببغداد سنة ٤٨٨. لاحظ ترجمته في الكني والألقاب للشيخ عباس القمي ج ٢: ص ١٩٧. وتذكرة الحفاظ للذهبي ج ٤: ص ٢١٨. وسير أعلام النبلاء له ج ١٩: ص ١٢٠، رقم ٦٣. وتاريخ الإسلام له ج ٣٣: ص ٢٨٠ في وفیات سنة ٤٤٨ هـ. والأنساب للسمعاني ج ٢: ص ٢٦٩ وغيرهم.

(١) انظر إحقاق الحق للقاضي نور الله (شرح إحقاق الحق ج ٢: ص ٣٠٦، نقلاً عن الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين. وكذا المتقي الهندي أخرجه في كنز العمال ج ١: ص ١٠٣، ح ٤٦٤. وج ٦: ص ٦٥ ح ١٤٨٦٣. والفتازاني في شرح المقاصد ج ٢: ص ٢٧٥. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ٣: ص ٣٧٢.

(٢) قال الذهبي في ترجمته: الإمام القدوة، المتقن، شيخ المحدثين أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله بن فتوح بن حميد يصل الأزدي، الحميدي، الأندلسي، الميورقي، الفقيه،... (سير أعلام النبلاء ج ١٩: ص ١٢٠).

قال أبو نصر بن ماکولا: لم أر مثل صديقنا الحميدي في نزاهته وعفته وورعه وتشاغله بالعلم... (تذكرة الحفاظ ج ٤: ص ١٢١٩). وقال يحيى بن إبراهيم السلماسي، قال أبي: لم تر عينا ي مثل الحميدي في فضله ونبله، وغازة علمه، وحرصه على نشر العلم، وكان ورعاً ثقة، إماماً في الحديث وعلمه ورواته، متحققاً بعلم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث.... (تذكرة الحفاظ ج ٤: ص ١٢١٩). وقال الصفدي: كان من كبار الحفاظ متديناً، بصيراً بالحديث، عارفاً بفنونه، حسن النعمة بالقراءة، مליح النظم (الوافي بالوفيات ج ٤: ص ٣١٧).

وقال ابن الأثير:... سمع الحديث ببلده ومصر والحجاز والعراق وهو مصنف «الجمع بين الصحيحين»، وكان ثقة فاضلاً، وتوفّي في ذي الحجة ووقف كتبه فانتفع بها الناس (الكامل في التاريخ ج ١٠: ص ٢٥٤ في حوادث سنة ٤٨٨).

وقال ابن خلكان: ولأبي عبدالله المذكور كتاب «الجمع بين الصحيحين» البخاري ومسلم، وهو مشهور، وأخذاه الناس عنه... (وفيات الأعيان ج ٤: ص ٢٨٢).

فالخبر المنقول فيه خبر مشهور معروف معتمد عليه، حتى لو لم يكن له شاهد، فإن ثبت شاهده فنور على نور، وحبّة على حبّة^(١).

ورابعها: ما ذكره من خبر ابن عمر، فإنّه حبّة بيّنة عليه، فإنّ معنى «من مات وليس في عنقه بيعة» مات ميتة جاهلية» مطابق لخبر «من مات ولم يعرف إمام زمانه»، فإنّ معنى «لم يعرفه ليس في عنقه بيعته»، نظير قول القائل: «زيد

وقال العيني: وهو العلامة أبو عبدالله... الإمام ذو التصانيف في فنون، سمع الخطيب وبالأندلس ابن حزم وغيره وعنه الخطيب، وابن ماكولا، وخلق، ثقة، متقن، مات ببغداد... (عمدة القاري ج ١: ص ١٨).

إلى غير ذلك ممّا ورد في حقه من وثاقته وغيرها عند علماء الجرح والتعديل من علماء أهل السنّة والجماعة واعتمادهم عليه في أقواله ومؤلفاته لا سيما كتابه «الجمع بين الصحيحين» الذي يعتبر من أهم الكتب عندهم بعد صحيح البخاري وصحيح مسلم (انظر كشف الظنون ج ١: ص ٥٩٩).

(١) وذلك لأنّ الأحاديث النبوية التي تواترت عن النبي ﷺ بألفاظ مختلفة وتفيد بأنّ إمام الحقّ هو من تجب طاعته، وهو المقدم في الفعل والأمر والنهي، وهو خليفة النبي ﷺ وممثله في أمته، يؤدي عن النبي ﷺ جميع ما كان يؤديه ﷺ من الشريعة المقدسة، فالروايات فيها حتّ شديد على وجوب بيعة إمام الحقّ، والآ فشملة التهديد والوعيد لمن قصر عن أداء حقه ومعرفته؛ إذ أنّها صريحة في أنّ الجاهل به أو الجاحد له يموت على حالة الكفر والجاهلية.

وفي الأحاديث إشارة واضحة إلى التجنب عن اتباع طاعة الأئمة الكذابين وأدعياء الإمامة، والتورع عن حمل الأوزار والتبعات المترتبة عليها؛ إذ أنّها صريحة في أنّ طاعة إمام الحق والانقياد له واجب كوجوب طاعة النبي ﷺ، فكما أنّ من خرج عن طاعة النبي ﷺ أو لم يدخل فيها فيموت ميتة جاهلية وكفر فالخروج عن بيعة إمام حقّ أو عدم الدخول فيها يكون كذلك، ومن الواضح أنّ بيعة إمام الحقّ فرع لمعرفته ونتيجة لها. ومآل هذه الأحاديث إلّا أمّ واحد، ههنا حب الطاعة كما لا يخفى، فلاحظ.

سخى» و«زيد كثير الرماد» فإنّ الثاني منهما قد طابق أولهما في المعنى^(١).
والعجب من السنّي حيث لم يبيّن معنى هذه العبارة، ولم يشر إلى معناها بشيء، وسرّ ذلك بيّن، فإنّه لو بيّنه حسب ما نبّهنا عليه فيما مر؛ لعلم الغفلة ظلمه للشيعي بالتشديد عليه بالنسبة إلى الخبر الذي نقله على ما سمعته.
وخامسها: ما نقله من مجيء ابن عمر، ونقله الحديث لعبد الله بن مطيع^(٢).

(١) لأنّ المراد من استعمال اللفظ في قولك: «زيد كثير الرماد» هو لازم معناه، أي أريد منه انتقال ذهن السامع إلى جود زيد وسخائه؛ لأنّ كثرة الرماد تعني كثرة الضيوف والكرم، أي أنّ زيدا كثير الطبخ والإكرام.

وفي المقام أنّ البيعة تلازم معرفة الإمام؛ إذ لا شك أنّ المنكر للإمامة لا يتحقق منه البيعة، فيجب أولاً أن يعرف الإمام ويعتقد به ثمّ يجب عليه بيعته وفرض طاعته.

ومن هنا يعرف معنى قول الرسول ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه» أي من مات وليس في عنقه بيعة إمام أو مات ولم يبايع إمام زمانه فإنّه ﷺ قد استعمل اللفظ في لازم معناه، أي استعمل لفظ «من لم يعرف إمام زمانه» في لازمه، وهو معنى قوله ﷺ: «من ليس في عنقه بيعة إمام...». وهذا من باب الكناية، وهي التكلّم بشيء وإرادة لازمه منه التي هي أبلغ من التصريح كما لا يخفى على الخبير.

(٢) والحديث هو ما رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو جماعة، عن نافع، قال: جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة، فقال: إنّي لم آتكم لأجلس، أتيتكم لأحدثكم حديثاً، سمعت رسول الله يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢).

وقد استظهر بعض علماء أهل السنّة من الحديث وجوب الطاعة والتسليم للحاكم وإن كان جائراً فاجراً، وعدم الخروج عليه، قال السنوسي: وفي هذا دليل على أنّ مذهب عبدالله بن عمر كمذهب الأكثرين في منع القيام على الإمام، وخلعه إذا حدث فسقه، أمّا إذا كان فاسقاً

يعلمه به حرمة محاربته ليزيد الشريب الخمير^(١)، وخروجه عن طاعته، فإنّه من

☞ قبل عقدها فاتفقوا على أنّها لا تتعقد له، ولكن إذا انعقدت له تغلباً أو اتفاقاً ووقعت كما اتفق ليزيد صار بمنزلة من حدث فسقه بعد انعقادها له، فيمتنع القيام عليه... (انظر بشرح صحيح مسلم لأبي عبد الله السنوسي ج ٦: ص ٢٢).

أقول: وهل يمكن للعاقل أن يرضى نفسه للانقياد إلى من لا يدري حاله من الإيمان وعدمه، وهل هذا إلّا جهل وضلال عن سبيل الرشاد، فكيف يجوز الانقياد لمن لم يؤمن بالله واليوم الآخر وكيف يجب اتباع من ليس له دين؟! فإنّ كلّ أحد يعرف يزيد وبني أمية حق المعرفة فكيف يجوز لهم الاتباع منه؟! فلاحظ.

(١) وللإطلاع على حال يزيد بن معاوية من نفاقه والمنكرات التي اقترفها نذكر بعض ما ورد في ترجمته من كلمات علماء أهل السنّة والجماعة، قال الجاحظ في الرسالة الحادية عشر في بني أمية من رسائله: (ص ٣٩٨): المنكرات التي اقترفها يزيد من قتل الحسين وحمله بنات رسول الله ﷺ سبايا وقرعه ثانيا الحسين بالعود، وإخافة أهل المدينة... تدل على النفاق والخروج عن الإيمان، فالفاسق ملعون، ومن نهى عن شتم الملعون فملعون. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (ج ٤: ص ٣٧ - ٣٨): وكان يزيد ناصبياً، فظاً، غليظاً، جلفاً، يتناول المنكر، ويفعل المنكر، افتتح دولته بمقتل الحسين، واختتمها بواقعة الحرّة، فمقتله الناس ولم يبارك في عمره...

وقال ابن خلدون: غلط القاضي أبو بكر بن العربي الأندلسي، المالكي؛ إذ قال في كتابه العواصم والقواصم: إنّ الحسين قتل بسيف شرعاً! غفلة عن اشتراط الإمام العادل في الخلافة الإسلامية، ومن أعدل من الحسين في زمانه وإمامته وعدالته، ثمّ ذكره أنّه قام الإجماع على فسق يزيد... (مقدمة ابن خلدون: ص ٢٥٤ - ٢٥٥).

وقال الشوكاني: قد أفرط بعض أهل العلم حتى حكموا بأنّ الحسين السبط ﷺ باغ على الخمير السكير الهاتك لحرم الشريعة، يزيد بن معاوية لعنه الله، فيالله العجب من مقالات تقشعر منها الجلود ويتصدع من سماعها كلّ جلود (نيل الأوطار ج ٧: ص ٣٦٢).

وقال الذهبي أيضاً:.... قلت: لنا فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين وإخوته وآله، شرب يزيد الخمر وارتكب أشياء ومنكرة بغضة الناس... (تاريخ الإسلام في وفيات

الغش العظيم لمن غفل عن معرفة الحق من الناس، الذين ليس لهم خبرة بما نزل من عند الله سبحانه على رسوله في فرقانه العظيم، وما قاله الرسول ﷺ وما صدر عن ابن عمر.

ونحن نشير إلى ذلك لننجي الغفلة من متابعة الباطل ونهديهم إلى الحق ومتابعته:

فأما عبدالله بن عمر (١)


➡ سنة ٦١ - ٨٠: ص ٢٠).

وقال نقلاً عن محمد بن أحمد بن مسمع: إنّه قال: سكر يزيد، فقام يرقص فسقط على رأسه فانشق وبدا دماغه ومات (انظر سير أعلام النبلاء ج ٤: ص ٢٧). ورواه ابن حبان في كتابه الثقات ج ٢: ص ٣١٤).

إلى غير ذلك من الأقوال، حتى أنّ بعض علمائهم قد حكموا بكفر يزيد و جواز لعنه مثل أبي الفرج ابن الجوزي الذي ألف كتابه المعروف في جواز لعن يزيد وسماه الردّ على المتعصب العنيد المانع من لعن يزيد، والشيخ عبدالله بن محمد بن عامر الشبراوي في كتابه الاتحاف بحب الأشراف وذكر في كتابه أنّ أحمد بن حنبل أيضاً قد حكم بكفر يزيد (الاتحاف بحب الأشراف: ص ٦٨ و ٦٢، وغيرهم). ولمن أراد التحقيق فليراجع كتاب المواسم والمراسم العلامة السيد جعفر مرتضى المعاصر.

(١) ولا بأس بذكر بعض ما ورد في ترجمة عبدالله بن عمر لنعرف مستوى شخصية هذا الرجل، فنقول: إنّه كان من مشاهير الصحابة الذين لهم دور كبير في سير الأحداث التي وقعت في زمن الخلفاء الثلاثة وفي عهد بني أمية.

وقد رُوِّج كثيراً من الأحاديث المكذوبة منها: الحديث الذي أخرجه البخاري وغيره، ومفاده أنّ ابن عمر وغيره كانوا يفاضلون على عهد النبي ﷺ وعلى مسمع منه؛ بأنّ أفضل الناس أبا بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ الناس بعد ذلك.

وهو كما ترى كذب مفضوح، يضحك منه العقلاء؛ لأنّ عبدالله بن عمر كان في حياة النبي ﷺ شاباً صغيراً لم يبلغ الحلم، كيف يكون له شأن من يكون من أهل الحلّ والعقد؟! 

❦ اللهم إنا إذا كان ذلك حديث الصبيان فيما بينهم من أولاد أبي بكر وعثمان وإخوته، ومع ذلك لا يصح أن يقال: كان النبي ﷺ يُسمع ذلك فلا ينكره، فدلّ ذلك على كذب الحديث وسوء نيته.

أضف إلى ذلك أنّ النبي ﷺ لم يأذن له بالخروج معه في الحروب إلا في غزوة الخندق وما بعدها كما في صحيح البخاري في كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيان، وصحيح مسلم في، كتاب الإمارة، باب سن البلوغ.

ولا شك أنّه حضر غزوة خيبر التي وقعت في السنة السابعة للهجرة النبوية، ورأى بعينه هزيمة أبي بكر وهزيمة أبيه عمر وسمع بلا شك قول رسول الله ﷺ عند ذلك: «لأعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله». الذي أخرجه جميع الحفاظ بما فيهم البخاري ومسلم.

فإنّ النبي ﷺ قد أبان في هذا الحديث فضل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على سائر الصحابة لا سيما أبا بكر وعمر، ولكن بغض عبدالله بن عمر شاء أن يجعل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من سوقة الناس.

ثم إنّ عبدالله بن عمر لم يبايع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حين ما بايعه الناس، قال المسعودي في ذكر خلافة علي عليه السلام: وقعد عن بيعة علي جماعة عثمانية لم يروا إلا الخروج عن الأمر، منهم سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، وبايع عبدالله بن عمر يزيد بعد ذلك والحجاج لعبد الملك بن مروان... (مروج الذهب ج ٢: ص ٣٦١).

وقد أقرّ عبدالله بن عمر بيعة يزيد الخمرور، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه، عن نافع قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده، فقال: إني سمعت النبي يقول: ينصب لكلّ غادر لواء يوم القيامة وإنّا قد بايعنا هذا الرجل... (صحيح البخاري ج ٨: ص ٩٩).

ألا نتعجب من ابن عمر الذي يرى يزيد الكفر والفسوق الطليق ابن الطليق صالحاً للخلافة ويسارع إلى بيعته، والمعروف أنّه هو نفسه كان من المعارضين لبيعة يزيد في بدئ الأمر، ولكن معاوية عرف كيف يستميله فأرسل إليه مئة ألف درهم فقبلها، فلمّا ذكر له البيعة

❖ لآبنه يزىء قال ابن عمر: هذا أراءء؟ إناً ءىنى إاىن على لرخىص (الطبقات لابن سعد ج ٤: ص ١٨٢ تاريخ ابن كثر ج ٩: ص ٥ وءلىة الأولىاء ج ١: ٢٩٦ وءىر ذلك).

نعء لقا باع عبءالله بن عمر ءىنه بئمن رءىص كما شهء بءلك نفسه، وهرب من بىعة إمام المءقن آمىرالمؤمنن على بن أبى طالب ءلىة وأسرع إلى بىعة إمام الفاسقن يزىء بن معاوىة، ولم يكف عبءالله بن عمر بهذا الءء من البىعة إلى يزىء، بل عمل على ءمل الناس علىها كما فى الءءىء المءقم ذكره. ولقا قوى بطش يزىء بموالاة عبءالله بن عمر له وءرىضه الناس على بىعته، فءهز ءىشاً بقاءة مسلم بن عقبه من أكابر الفاسقن وأمره بالسىر إلى المءىنة وأباح له أن يفعل ما يشاء وائفقت واقعة الءرة الءى قءل فىها عشرة الآف من الصءابة وسبى نساءهم وأبىء أموالهم وقءل سبعة من ءقاظ القرآن على ما يذكروه البلازرى وابن قسبىة وءىرهما، وهو من المسلماء الءارىءىة الءى لم ينكره أء وءك الءرماء من الءرائر المسلماء ءءى ولءن من سفاح أكءر من ألف مولوء وأءء مسلم بن عقبه منهم البىعة على أنهم كلهم عبىء لسبىه يزىء.

أفلم يكن عبءالله ببىعته لىزىء وءعمه وءأبىده إياه شرىكاً لءلك الءرائم والفصائء الءى سءلها الءارىء من أفعال يزىء وءنوءه؟!

ولم يقف عبءالله بن عمر عءء هذا بل ءعءاه إلى بىعة الءجاج بن يوسف الءقفى الءى كان يستهزئ بالقرآن وقول: ما هو إلا رءز الأعراب (انظر سنن أبى ءاوء ج ٢: ص ٤٠٠ ء ٤٦٤٣).

قال ابن عساكر فى ءارىءه: إناً رءلن اءءلفا فى الءجاج قال أءءهما: هو كافر، وقال الءانى: بل هو مؤمن ضال، ولما ءعانءا سألأ الشعبى، فقال: إناً مؤمن بالءبء والطاغوء وكافر بالله العظىم. (ءارىء مءىنة ءمشق ج ١٢: ص ١٨٧).

هذا الءجاج الءى بقول ابن قسبىة فى ءارىءه: بأن الءجاج قءل فى يوم واءء بضع وسبعن ألفاً ءءى ساءل ءماء إلى باب المسءء وإلى السكك (الإمامة والسباسة ج ٢: ص ٢٦٦).

وقول الءرمذى فى سننه: أءصى ما قءل الءجاج صبراً فوءء مئة وعشرن ألفاً (سنن

فإنّه قد خالف خبر الثقلين^(١)،

➤ الترمذي ج ٣: ص ٣٣٩ ح ٢٣١٩).

نعم لقد ترك عبدالله بن عمر بيعة خير البشر بعد النبي الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذهب إلى الحجاج يقول له سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات وليست في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، فاحتقره الحجاج وأعطاه رجله قائلاً: إنّ يدي مشغولة عنك - وكان يكتب - فدونك رجلي، فمسح على رجله وخرج (انظر الطبقات لابن سعد ج ٤: ص ١١٠. والمحلى لابن حزم ج ٤: ص ٢١٣ وغيرهما). وفي رواية لما خرج عبدالله بن عمر قال الحاجب للحجاج: إنّ ابن عمر فما هذا الذي صنعت به؟ قال: إنّ الأحقق قعد عن بيعة علي بن أبي طالب، وطرفتي لآخذ منه البيعة لعبد الملك بن مروان حذر أن يموت ميتة جاهلية (مجلة تراثنا ج ٤٢: ص ٣٦١).

(١) إنّ حديث الثقلين من الأحاديث الصريحة، ومن جملة الأدلة القوية على أفضلية العترة الطاهرة، وحصر الإمامة فيهم بعد رسول الله ﷺ بلا فصل، وهو حجة قاطعة على جميع المسلمين، لا سيّما الصحابة كعبد الله بن عمر وغيره الذين سمعوا الحديث من شفّتي رسول الله ﷺ.

فيجب على جميع المسلمين كافة أن يدرسوا معطياته بصورة واعية وأن يكونوا مستعدين للإجابة عما فرضه رسول الله ﷺ عليهم ممّا جاء فيه من الدلالة الواضحة بما لا مزيد عليه من أنّ من لم يتمسك بالقرآن والعترة الطاهرة معاً سوف يقع في الضلالة والهلاك حتماً.

فالحديث حجة قاطعة على جميع المسلمين، ولم يبق عذر لأحد من الخلق في الجهل به لا سيما مع القرائن التي أدركها الصحابة حين استماعه من النبي ﷺ في المناسبات العديدة كواقعة الغدير وفي يوم عرفة على ناقته القصوى، وفي مسجد الخيف وفي حجة الوداع و...

فدلالة الحديث ظاهرة كالشمس في رائعة النهار، وأنّ إخفاء حقائقه يكشف عمّا انطوت عليه صدورهم وضمائرهم من الخبث وسوء النوايا؛ إذ لو أدرك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله معطيات هذا الحديث فمن الواجب عليه أن يلتزم بما أمره النبي الأكرم ﷺ فيه،

❖ وإلاّ سوف يكون من المتخلفين عن أوامر صاحب الرسالة والمرتكبين في الضلال والخسران والنار.

وقد ورد هذا الحديث الشريف بطرق كثيرة وبالسنة متقاربة في صحاح ومسانيد أهل السنة والجماعة وسيأتي في محله التعرّض لمتون الحديث وصحة أسانيده وبيان دلّالته إن شاء الله تعالى، ولكن هنا نشير إلى بعض المصادر التي أخرجت هذا الحديث تسهيلاً لأمر الباحثين، وعلى سبيل المثال فقد روى الحديث مسلم بن الحجاج في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٣). وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٣: ص ١٧ في مسند أبي سعيد الخدري. والترمذي في سننه ج ٥: ص ٦٦٢ في كتاب المناقب، باب مناقب أهل البيت عليهم السلام. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٥: ص ٦٦٣ في كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. والهيثم في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٣، في كتاب المناقب، باب فضل أهل البيت عليهم السلام. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ٤٥ باب فضائل علي عليه السلام. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٣: ص ٣٧٤. وفي معجمه الصغير ج ١: ص ٢٢٦، وغيرهم.

(١) لا شك أنّ مما يدلّ على أفضلية أئمة أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم واحقيتهم بالخلافة بعد النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بلا فصل هو حديث السفينة الذي قد رواه جماعة كبيرة من أئمة أهل السنة والجماعة وحفاظهم بطرق متكاثرة وبألفاظ متقاربة عن جماعة من الصحابة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: ألا أنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٥١ عن أبي ذر).

وفي رواية: «إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق» (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٨ عن أبي سعيد الخدري. ومثله الطبراني في معجمه الصغير ج ٢: ص ٢٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ٩٨، ح ٣٤١٦٩. وابن كثير في تفسيره ج ٤: ص ١٢٣ عن أبي ذر. وفي رواية: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق» عن أبي ذر (المستدرک على الصحيحين ج ٢: ص ٢٤٣ و ٣٤٣).

وخبر العدد^(١)، وغيرها ممّا دلّ على إمامة أهل البيت عليهم السلام فهو من جهة هذه

➤ ومثله الطبراني في معجمه الأوسط ج ٥: ص ٣٥٥. وفي معجمه الكبير ج ٣: ص ٤٥، ح ٢٦٣٦. والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢: ص ٥٣٣ ح ٨١٦٣ والهيتمي مثله عن ابن عباس (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٨. وكذا الطبراني في معجمه الكبير ج ٣: ص ٤٥، ح ٢٦٣٨). ومثله عن عبدالله بن الزبير (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٨. وكنز العمال ج ١٢: ص ٩٥، ح ٣٤١٥١).

وفي رواية: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق» (المعجم الكبير ج ٣: ص ٤٥، ح ٢٦٣٨. وج ١٢: ص ٢٧). إلى غير ذلك مما ورد في كتب القوم بأسناد مختلفه وبعبارات متقاربة.

قال ابن حجر في صواعقه في الفصل الأول من الباب الحادي عشر: ص ١٥٢ جاء هذا الحديث من طرق عديدة يقوى بعضها بعضا...

أقول: لا شك أنّ الباحث الخبير يحصل له القطع بتواتر الحديث بالمراجعة إلى جميع مصادره.

وأما من جهة الدلالة: فإنّ النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله قد شبه أهل بيته في هذا الحديث بسفينة نوح التي من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق في الطوفان. وكلّنا نعلم أنّ سفينة نوح كانت هي الملجأ الوحيد لنجاة الناس من الطوفان في ذلك الوقت.

وعلى هذا الأساس فإنّ أهل بيت النبي صلّى الله عليه وآله وفقاً لحديث سفينة نوح هم الملجأ الوحيد للأمة للنجاة من الحوادث والوقائع الخطيرة التي طالما تؤدي إلى انحراف البشرية وضلالها.

فالنبي الأكرم صلّى الله عليه وآله قد بيّن صراحة لأئمة أنّه حين يطغى الطوفان الفكري والعقائدي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي فإنّ طريق النجاة الوحيد هو الالتجاء إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام دون المذاهب التي اصطنعها السلطات الحاكمة التي لاعلاقه لها بأهل البيت عليهم السلام، وهذا أمر لا يمكن أن يجهله عبدالله بن عمر وأمثاله، فلاحظ.

(١) لقد وردت روايات عديدة من طرق أهل السنّة، وهي الانتباه لما فيها من إشارة إلى عدد

❦ خلفاء النبي ﷺ وهم الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وبيان أنّ عددهم يساوي عدد نقيب بني إسرائيل، نتعرض هنا نبذة من هذه الروايات:

منها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده عن مسروق، قال: كنّا جلوساً عند عبدالله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتكم رسول الله ﷺ كم تملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبدالله بن مسعود: ما سألتني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم ولقد سألتنا رسول الله ﷺ فقال: «اثنا عشر كعدد نقيب بني إسرائيل» (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٩٨ و ٤٠٦). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ١٩٠. وابن كثير في تفسيره ج ٢: ص ٣٤. وابن حجر في فتح الباري ج ١٣: ص ١٨٣، وصرح فيه: أنّه أخرجه أحمد والبخاري من حديث ابن مسعود بسند حسن...

وقال المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذى: أمّا حديث ابن مسعود فأخرجه أحمد والبخاري بسند حسن... إلى غير ذلك مما ورد في كتبهم من الحديث وتصحيح سنده. ومنها: ما رواه ابن عساکر في تاريخه بسنده عن مسروق، قال: سألت رجل عبدالله بن مسعود، هل حدثكم نبيكم ﷺ بعدة الخلفاء من بعده؟ قال: نعم وما سألتني عنها أحد قبلك، قال: «إنّ عدة الخلفاء بعدي عدة نقيب موسى عليه السلام». (تاريخ مدينة دمشق ج ١٦: ص ٢٨٦). ورواه السيوطي في الجامع الصغير ج ١: ص ٣٥٠، ح ٢٢٩٧. وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج ٦: ص ٨٩، ح ٤٩٧١. والقندوزي الحنفي في ينباع المودة ج ٢: ص ٣٥١، وغيرهم.

ومنها: ما رواه القندوزي الحنفي في ينباع المودة بسنده عن مسروق قال: بينا نحن عند ابن مسعود تعرّض مصاحفنا عليه؛ إذ قال له فتى: هل عهد إليكم نبيكم كم يكون من بعده خليفة؟ قال: إنّك لحديث السنن، وأنّ هذا ما سألتني عنه أحد قبلك، نعم عهد إلينا نبينا ﷺ أنّه يكون بعده اثنا عشر خليفة بعدد نقيب بني إسرائيل (ينباع المودة ج ٣: ص ٢٩٠، ح ٥). إلى غير ذلك ممّا ورد بهذا المضمون ويؤكد ذلك ما ورد في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة... (صحيح مسلم ج ٦: ص ٣، كتاب الامارة، باب الناس تبع لقريش).

لمخالفة قد دعا إلى إمامة يزيد الكافر^(١)

❦ فإنّ الاستفادة من الروايات أنّ عدد الخلفاء الحقيقيين للرسول الأكرم ﷺ اثنا عشر لا يتجاوز منه حصراً كعدد نقباء بني اسرائيل، والمراد به حصر الإمامة الشرعية في اثني عشر الذين حددهم النبي ﷺ بالنص، بل عيّنهم في بعض المصادر السنيّة موضحاً بأسمائهم؛ بأنّ أولهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وبعده ابنه الحسن عليه السلام ثم أخوه الحسين عليه السلام ثم تسعة من ذرية الحسين عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين ج ٢: ص ١٣٣، ح ٤٣٢. وينابيع المودة ج ٣: ص ٢٨١ في الباب السادس والسبعون).

ولا يخفى على الخبير أنّ سؤال الصحابة للنبي ﷺ إنّما هو عن خلفائه بالنص، لا بتأمير الناس أو بالتغليب؛ إذ الظاهر من الروايات هو السؤال عن الخلفاء الحقيقيين الذين عيّنهم النبي ﷺ وحددهم باثني عشر لا ملك الملوك، وتغلب السلاطين والسلطة الظاهرية؛ ضرورة حصولها في أكثر الأوقات ولم يبتني عليها الدين، وأنّ السلاطين بلا نص لا ينحصرن بعدد عادة، ولا يحتاج إلى السؤال عن عددهم؛ لأنّ العادة قد جرت على وجود مثلهم في كلّ زمان، فمثل عبدالله بن عمر يعلم أنّ هذا السؤال إنّما هو سؤال عن الخلفاء الحقيقيين بالنص، وإذا أجاب النبي ﷺ عن عددهم وتحديددهم باثني عشر، معناه أنّ غير الاثني عشر لا يمكن أن يكون عدد الخلفاء. ومن الواضح البيهقي عند جميع العلماء أنّه لا قائل بالحصص في الإمامة إلّا الشيعة، فإنّهم يعتقدون بحصر الإمامة في الأئمة الاثني عشر عليه السلام، فثبت أنّ المراد بالاثني عشر أئمتنا الذين قد نصّ عليهم الرسول الأعظم ﷺ، فهم الأئمة بالفعل، ولهم الزعامة الكبرى على الأمة، كما لا يخفى ذلك على الباحث الخبير.

(١) ولا يخفى أنّ كثيراً من علماء أهل السنّة قد حكموا بكفر يزيد بن معاوية وجواز لعنه، منهم أحمد بن حنبل كما قاله الشبراوي في كتابه الاتحاف بحب الأشراف: ص ٦٣ و ٦٨. ومنهم: أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه الذي سماه «الردّ على المتعصب العنيد المانع من لعن يزيد».

ومنهم: الآلوسي في تفسيره بعد ذكره لقوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾

من حيث قتله عصابة من لم يحبهم لم يدخل في قلبه إيمان^(١)، فما حال من جعل

☞ (سورة محمد ﷺ: ٢٢) ما هذا نص عبارته:.... أراد يزيد بقوله: فلقد قضيت من الرسول ديوني أنه قتل بما قتله رسول الله ﷺ يوم بدر كجده عتبة وخاله وغيرهما. وهذا كفر صريح (انظر روح المعاني ج ٢٦: ص ٧٣، وغير هؤلاء، انظر المواسم والماراسم للسيد جعفر مرتضى).

(١) لا شك أن حب أهل البيت عليه السلام أحد الحقائق الهامة التي تميز الإيمان الصادق عن الزائف، وأن فرض حبهم ومودتهم من ضروريات الدين الإسلامي، الثابتة بالقطع كتاباً وسنة، قال الله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ (سورة شوري: ٢٣). وقد تواترت النصوص والأخبار في الحث على فرض حب أهل البيت عليه السلام والتحذير من بغضهم، وأن بغضهم علامة الكفر والنفاق والضلال من الفريقين نذكر في المقام بعض ما ورد في كتب أهل السنة:

فمنها: ما أخرجه الهيثمي بسنده عن عبدالله بن جعفر وعن الحسن بن علي عليه السلام قال: «إن رسول الله ﷺ قال: الزموا مودتنا أهل البيت، فإنه من لقي الله عز وجل وهو يودنا دخل الجنة بشفاعتنا، والذي نفسي بيده لا تنفع عبداً عمله إلا بمعرفة حقنا». (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٧٢). ورواه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ٢: ص ٤٥٩، ح ٢٧٤ عن الحسين بن علي عليه السلام.

ومنها: ما أخرجه الترمذي بسنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «إن النبي ﷺ أخذ بيد الحسن والحسين فقال: من أحببني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة». (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٠٥، ح ٣٨١٦). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٧٧. والطبراني في معجمه الكبير ج ٣: ص ٥٠، ح ٢٦٥٤. وفي معجمه الصغير ج ٢: ص ٧٠. والزرندي الحنفي في نظم درر السطين: ص ٢١. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ٩٧، ح ٣٤١٦١، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه الحاكم الحسكاني بسنده عن أبي إمامة الباهلي قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله خلق الأنبياء من شجر شتى وخلقني وعلياً من شجرة واحدة، فأنا أصلها وعلي فرعها والحسن والحسين ثمارها وأشياعنا أوراقها، فمن تعلق بغصن من أغصانها

🔴 نجا، ومن زاغ هوى، ولو أنّ عابداً عبداً لله ألف عام ثمّ ألف عام ثمّ ألف عام ثمّ لم يدرك محبّتنا أهل البيت أكبّه الله على منخره في النار، ثمّ تلا: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى﴾ (شواهد التنزيل ج: ١، ص ٥٥٣، ح ١١٧).

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن يعلى بن مرة العامري أنّه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى طعام دعوا له... فاستقبل رسول الله ﷺ أمام القوم الحسين مع غلمان يلعب فأراد رسول الله ﷺ أن يأخذه، قال: فطفق الصبي هاهنا مرة، فجعل رسول الله ﷺ يضاحكه حتى أخذه قال: فوضع إحدى يديه تحت قفاه والأخرى تحت ذقنه فوضع فاه على فيه فقبله وقال: «حسين منّي وأنا من حسين، أحبّ الله من أحبّ حسيناً، حسين سبط من الأسباط». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ١٧٢). ورواه ابن ماجة في سننه ج ١: ص ٥١ ح ١٤٤. والترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٢٤، ح ٣٨٦٤. والحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٧٧. وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٤٢٨. والطبراني في معجمه الكبير ج ٣: ص ٣٣، ح ٢٥٨٩. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ١٤: ص ١٤٨. والبخاري في رجاله الموسوم بـ «التاريخ الكبير» ج ٨: ص ٤١٤ في ترجمة يعلى بن مرة، رقم ٣٥٣٦، وغيرهم. والروايات في هذا المجال كثيرة جداً، ولا يسعنا استقصاؤها في هذا المختصر، فهي بالغة عن حدّ التواتر.

ومما تقدّم يتبين أنّ حب الحسن والحسين عليهما السلام واجب على كلّ مسلم ومسلمة؛ لقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ (سورة الأحزاب: ٢١) - وهذا الحب جزء لا يتجزأ من مودة النبي ﷺ وأمير المؤمنين عليهما السلام وفاطمة الزهراء - سلام الله عليهما - إذ قد دلل النبي ﷺ بهذه الأحاديث مدى الصلة العميقة بينه وبين أهل بيته - صلوات الله عليهم أجمعين - ولا سيما الحديث الأخير فإنّ الظاهر من قوله ﷺ «حسين منّي» ليس الرابطة النسبية فقط التي كانت بينه ﷺ وبين الإمام الحسين عليهما السلام، وإنّما عنى بذلك أمراً آخر هو أدق وأعمق، فالحسين منه وبنه؛ لأنّ الخبير يعلم من القرائن الموجودة من فعل النبي ﷺ بأنّه لم يكن عن غرض عاطفي صرف، بل كان ذلك في جمع الصحابة لتعرف الصحابة السيرة النبوية وتعمل بها كأسوة، فإنّ اتجاهات النبي ﷺ العظيمة الهادفة إلى اصلاح

دماءهم مباحة، فهدرها فدخل من هذه الجهة في الستة، الذين لعنهم الله وخاتم رسله وكلّ نبيّ مجاب^(١). ومنهم المستحل من عترته ما حرّمه الله^(٢).

➤ الإنسان ورفع مستواه، وتطوير أدوات معرفته ومسائل حياته على أساس الإيمان بالله، وحمل جميع مفاهيم الخير والسلام في الأرض للبشر، فهو ﷺ عنى بقوله: «وأنا من حسين» أنّ ما يبذل السبط العظيم من التضحية والفداء في سبيل الدين، وما تؤديه تضحيته من الفعاليات الهائلة في تجديد رسالة الإسلام، وجعلها ناصبة بالحياة على ممرّ الأجيال الصاعدة، ودفع كيد الكائدين ومكر الماكرين عنه المجدد لدينه، والمنقذ له من شرّ تلك الطغمة الحاكمة التي جهدت على محو الإسلام من خريطة هذا الكون، وإعادة مفاهيم الجاهلية وخرافاتها على مسرح الحياة، وقد نسف الإمام بنهضته أحلام الأمويين، وأعاد للإسلام نضارته وحياته، ورفع رايته عالية خفاقه في جميع الأجيال، كما دلل ﷺ على عظمة حفيده بأنّ أضفى عليه كلمة السبط، وأراد بها أنّه أمة من الأمم بذاته في خير أمة أخرجت للناس.

(١) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «ستة لعنتهم لعنهم الله وكلّ نبيّ مجاب: المكذب بقدر الله، والزائد في كتاب الله، والمتسلّط بالجبروت، ويذل من أعزّ الله ويعزّ من أدلّ الله، والمستحل بحرم الله والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسنتي»، ثمّ قال الحاكم: وهذا حديث صحيح الأسناد، ولا أعرف له علّة ولم يخرجاه. (المستدرك على الصحيحين ج ١: ص ٣٦. وج ٢: ص ٥٢٥. وج ٤: ص ٩٠). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١: ص ١٧٦. وج ٧: ص ٢٠٥. وعمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة: ص ٢٤، ح ٤٤. وص ١٤٩، ح ٣٣٧. وفيه: «سبعة لعنتهم الله...»، وأضاف إلى الستة المذكور في الحديث المتقدم قوله ﷺ: «والمستحل محارم الله تعالى». وابن حبان في صحيحه ج ١٣: ص ٦٠. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٢: ص ١٨٦. وفي معجمه الكبير ج ٣: ص ١٢٧، ح ٢٨٨٤. والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢: ص ٤٤، ح ٤٦٤٨. وص ٤٦، ح ٤٦٦٠. وفي الدر المنثور ج ١: ص ١٢٢. والآوسي في تفسيره ج ٢٦: ص ٧٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٦: ص ٨٥، ح ٤٤٠٢٤. وغيرهم.

(٢) قال المناوي في شرح قوله ﷺ: «والمستحل من عترتي ما حرم الله» يعني من فعل

❦ بأقاربي ما لا يجوز فعله من إيذاهم أو ترك تعظيمهم، فإن اعتقد حله فكافر، وإلا فمذنب...
(فيض القدير شرح الجامع الصغير ج ٤: ص ١٢١ و ١٢٧).

وقال الآلوسي: وعلى هذا لا توقف في لعن يزيد لكثرة أوصافه الخبيثة وارتكابه الكبائر في جميع أيام تكليفه، ويكفي ما فعله أيام استيلائه بأهل المدينة ومكة... والطامة الكبرى ما فعله بأهل البيت ورضاه بقتل الحسين على جده وعليه الصلاة والسلام، واستبشاره بذلك، وإهانتة لأهل بيته مما تواتر معناه، وفي حديث: «سته لعنتهم». وفي رواية: «لعنهم الله وكلّ نبي مستجاب الدعوة». وقد جزم بكفره وصرح بلعنه جماعة من العلماء: منهم الحافظ ناصر السّنة ابن الجوزي وسبقه القاضي أبو يعلى، وقال العلامة التفتازاني: لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه، وممن صرّح بلعنه الجلال السيوطي. وفي تاريخ ابن الوردي، وكتاب الوافي بالوفيات: أنّ السبىّ لمّا ورد من العراق على يزيد خرج فلقي الأطفال والنساء من ذرية علي والحسين - رضي الله تعالى عنهما - والرؤوس على أطراف الرماح وقد أشرفوا على ثنية جيرون نعب الغراب، فأنشأ يقول:

لَمَّا بَدَتْ تِلْكَ الْحُمُولَ وَأَشْرَقَتْ تِلْكَ الرُّؤُوسَ عَلَى شِفَا جَيْرُونِ
نَعْبُ الْغَرَابِ فَقُلْتُ قُلْ أَوْ لَا تَقُلْ فَقَدْ اقْتَضَيْتَ مِنَ الرُّسُولِ دِيُونِي

يعني أنّه قتل بمن قتله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم بدر كجده عتبة وخاله ولد عتبة وغيرهما، وهذا كفر صريح... (تفسير الآلوسي ج ٢٦: ص ٧٣).

أقول: والأقوال في كفره من أبناء أهل السّنة كثيرة لا يسعنا المجال لذكره، فمن الواضح أنّه لا يرتاب من كان له مثقال حبة من خردل من إنصاف أنّ يزيد ومن خرج لقتل الحسين عليه السلام إنّما استحلّوا منه ما حرم الله، وقد أجمع المؤرخون أنّ يزيد احتفل بقتل الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام ودعا بذلك إلى المجلس كبار اليهود والنصارى، وجعل رأس السبط الشهيد سيد شباب أهل الجنة أمامه، وجعل يضرب ثنايا أبي عبد الله عليه السلام. قال ابن الجوزي: إنّ قال ابن أبي دنيا: وكان عند يزيد أبو برزة الأسلمي فقال له: يا يزيد ارفع قضيبك، فوالله لطالما رأيت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقبل ثناياه (الرد على المتعصب العنيد: ص ٤٧ - ٤٨). وتذكرة (الخواص: ص ٢٦٢).

ومن جهة حكمه بإباحة الخمر وردّه حكم الله ورسوله بحرمتها المعلوم
بضرورة الدين^(١)،

❦ وفي رواية أخرى، قال له سفير الروم: اعلم يا يزيد إنّي دخلت المدينة تاجراً في أيام حياة النبي ﷺ وقد أردت أن آتيه بهدية فسألت من أصحابه أي شيء أحب إليه من الهدايا، فقالوا: الطيب، قال: فحملت من المسك فارتين من العنبر الأشهب وجئت بها إليه وهو يومئذٍ في بيت زوجته أم سلمه، فلمّا شاهدت جماله ازداد لعيني من لقائه نوراً ساطعاً... ورأيت هذا العزيز الذي رأسه وضع بين يديك مهيناً حقيراً قد دخل على جده من باب الحجرة والنبي ﷺ فاتح بابه ليتناوله وهو يقول: مرحباً بك يا حبيبي، حتى أنّه تناوله وأجلسه في حجره وجعل يقبّل شفتيه ويرشف ثناياه وهو يقول: بعدّ من رحمة الله من قتلك (منتخب الطريحي: ص ٦٤).

أقول: لذلك قد حكم أكثر علماء أهل السنّة بجواز لعنه كأحمد بن حنبل وغيره قال صاحب كتاب الحسن و الحسين سبطا رسول الله ﷺ (ص ١٤٢): ونفل صالح بن احمد بن حنبل قال: قلت لأبي: يا أبت أتلعن يزيد؟ فقال: يا بني كيف لا نلعن من لعنه الله في ثلاث آيات من كتابه في الرد والقتال أو الأحزاب...

وإلى غير ذلك من الأقوال فلا شك في أنّ يزيد من أبرز مصاديق الستة الذين لعنهم الله وكلّ نبي مجاب بل واضح كفره باعتراف كثير من علماء أهل السنّة كما تقدم الإشارة إلى بعضها، فلاحظ.

(١) كان يزيد - فيما أجمع عليه المؤرخون - مدمناً على شرب الخمر، ومخالفاً لحكم الله سبحانه في حرمة شرب الخمر، فإنّه كان يشرب الخمر ويتفاخر بذلك في أشعاره، فقد قال وثبت في ديوانه المطبوع:

شمسية كرمُ برجها قعر دَنّها	فمشرقها الساقى ومغربها فمي
فإن حرمت يوماً على دين أحمد	فخذها على دين المسيح بن مريم
وقال أيضاً:	

أقول لصحب صمّت الكأس شملهم	وداعي صبايات الهوى يترنّم
خذوا بنصيب من نعيم ولذة	فكل وإن طال المدى يتصرم

وبموته وليس في عنقه بيعة إمام زمانه^(١)، ولهتكه حرم الرسول، وحرمة حرمة حرم الله، وبقتله ريحانة الرسول ﷺ الذي حربه حرب رسول الله، فقد روى الترمذي وابن ماجة وابن حبان والحاكم في حقّ علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام قول رسول الله ﷺ: «أنا حرب لمن حاربهم وسلم لمن

فهو في هذين البيتين يدعو إلى لذة الدنيا ونعيمها وينكر الآخرة، وقد جلس يوماً على الشراب وعن يمينه ابن زياد بعد قتل الحسين عليه السلام فقال:

اسقني شربة تروي عظامي
صاحب السرِّ والأمانة عندي
ثم صل فاسق مثلها ابن زياد
ولتسديد مغنمي وجهادي
(مروج الذهب ج ٢: ص ٧٤).

ولقد عاقر يزيد الخمر، وأسفر في الإدمان حتى مات في حالة السكر، روى الذهبي عن محمد بن أحمد بن مسمع: أنه قال: سكر يزيد فقام يرقص فسقط على رأسه فانشق وبدادماغه. (سير أعلام النبلاء ج ٤: ص ٣٧). وبذلك يكون داخلًا في الستة من جهة أخرى وهي شموله في قوله ﷺ: «المستحل لحرم الله».

وهذه الجهة غير ما ورد في باب الخمر من الله تعالى «لعن شاربيها فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عبدالله بن عمر عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «لعن الله الخمر، ولعن شاربيها وساقياها وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها». (مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٩٧). وأخرجه أبو داود في سننه ج ٢: ص ١٨٣، ح ٢). والحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ٢: ص ٢٢. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٥: ص ٣٢٧. والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٤: ص ٩٠. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٨: ص ١٦. وفي معجمه الصغير ج ١: ص ٢٦٦، وغيرهم.

فإنه يشمل اللعن من الله تعالى من هذه الجهة أيضاً ومن جهات أخرى التي جاءت في الكتاب والسنة فلانذكرها؛ لأنّ المقام يطول بنا.

(١) إذ من الواضح أنّ يزيد مات ولم يبايع إمام زمانه فكان في عنقه بيعة إمام زمانه، كما في الحديث الذي صححه ابن تيمية، ولا مفر لابن تيمية من ذلك إلا أن يقول: إن يزيد بن معاوية الشارب الخمر امامه وخليفته!!!

سالمهم»^(١).

فانظر ما حال من يوجب طاعة يزيد الذي هذه حاله، وهو بنفسه خذل علياً عليه السلام، فلم يحارب معه أهل الجمل وصفين^(٢).

(١) انظر سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٦، ح ٣٩٦٢، وسنن ابن ماجة ج ١: ص ٥٢، ح ١٤٥. والمستدرک علی الصحیحین ج ٣: ص ١٤٩. والمعجم الأوسط ج ٥: ص ١٨٢، وج ٧: ص ١٩٧. والمعجم الكبير ج ٣: ص ٤٠، ح ٢٦١٩ و ٢٦٢٠ و ٢٦٢١. وج ٥: ص ١٨٤. وأحكام القرآن للجصاص ج ١: ص ٥٧١. وتفسير الثعلبي ج ٨: ص ٣١١. وشواهد التنزيل ج ٣: ص ٤٤، ح ٦٦٥. وتاريخ مدينة دمشق ج ١٣: ص ٢١٩. وج ١٤: ص ١٤٤ و ١٥٨. وأسد الغابة ج ٥: ص ٥٢٣. وتهذيب الكمال ج ١٣: ص ١١٤. وسير أعلام النبلاء ج ٢: ص ١٢٥. وميزان الاعتدال ج ١: ص ١٧٦. والبدایة والنهاية ج ٨: ص ٤٠. ونبایع المودة ج ١: ص ١١٣، ح ٣٦. وكنز العمال ج ١٢: ص ٩٦، ح ٣٤١٥٩. غير ذلك.

(٢) قال ابن الأثير في أسد الغابة ج ٢: ص ٢٢٩ - ٢٢٨: ... ولم يقاتل [عبدالله بن عمر] في شيء من الفتن ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه حين أشكلت عليه، ثم كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه، أخبرنا القاضي أبو غانم محمد بن هبة الله بن محمد بن أبي جرادة... حدثنا عبدالله بن حبيب أخبرني أبي قال: قال ابن عمر: حين حضره الموت: ما أجد في نفسي من الدنيا إلا أنني لم أقاتل الفئة الباغية.

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (ج ١: ص ٧٧): وصح عن عبدالله بن عمر من وجوه أنه قال: ما آسى على شيء إلا أنني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي عليه السلام.

أقول: كان من المفروض على ابن عمر أن يقاتل معاوية بن أبي سفيان مع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ معاوية قد شق عصا الطاعة وطلب الخلافة لنفسه، وذلك حسب الروايات التي أخرجها علماء أهل السنّة والجماعة في صحاحهم، من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا بويع لخيفتين فاقتلوا الآخر منهما» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٣، كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء).

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ما نقلوه عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه

❖ فليطعه إن استطاع، فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر (صحيح مسلم ج ٦: ص ١٨، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول). حجة قطعية عليهم، ونلزمهم نحن بالالتزام بمدلول هذه الأحاديث وغيرها.

ولكن عبدالله بن عمر عكس الأمر تماماً، فإنه بدلاً عن الامتثال بحديث النبي ﷺ وأوامره ومقاتلة معاوية فقد امتنع عنبيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام التي أجمع عليها المسلمون. قال المسعودي في مروج الذهب (ج ٢: ص ٣٦١): وقعد عنبيعة علي جماعة عثمانية لم يروا إلا الخروج عن الأمر، منهم سعد بن أبي وقاص، عبدالله بن عمر، وبايع عبدالله بن عمر يزيد بعد ذلك والحجاج لعبد الملك بن مروان....

أقول: ولنا أن نسأل ابن تيمية ومن يدافع عنه: أي إجماع وقع علىبيعة يزيد بن معاوية وقد نبذه صلحاء الأمة وبقية المهاجرين والأنصار وعلى رأسهم سبط النبي وسيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين بن علي عليه السلام، وعبدالله بن الزبير وعبدالله بن عباس وكل من سار معهم ورأى رأيهم؟!

ثم إنه لم يكتف عبدالله بن عمر بهذا الحد من البيعة إلى يزيد فحسب، بل عمل على حمل الناس عليها وردّهم إليها كما في الحديث الذي رواه ابن تيمية عن صحيح مسلم. وأيضاً قد أخرج البخاري في صحيحه وغيره من المحدثين بأن عبدالله بن عمر جمع ولده وحشمه ومواليه عندما خلع أهل المدينة يزيد عن الخلافة فقال لهم: إننا بايعنا هذا الرجل علىبيعة الله ورسوله.... (صحيح البخاري ج ٨: ص ٩٩، كتاب الفتن، باب اذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه).

أقول: وهل قد أمر الله ورسوله إلىبيعة الفساق والمجرمين كيزيد بن معاوية؟! وألم يكن عبدالله بن عمر بموالاته ليزيد شريكاً في جرائم جيش يزيد حين ما أباحوا أهل المدينة في واقعة حرة؟! وألم يكن عمله ذلك دعماً وتأيداً ليزيد وجيشه في ارتكابهم تلك الجرائم الشنيعة من القتل والنهب وهتك الحرمات.

ولم يقف عبدالله بن عمر عند هذا الحد أيضاً، بل تعداه إلىبيعة مروان بن الحكم الوزغ اللعين والطلق الفاجر الذي حارب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم جمل وقتل طلحة وفعل ما

وبنفسه قد علم بخبر الغدير من سماعه، من رسول الله ﷺ يقول فيه:
«اللهم انصر من نصره، وأخذل من خذله»^(١).

➤ فعل.

ثم ذهب ابن عمر إلى بيعة الحجاج المجرم المنتهك لما حرّم الله، والذي يذكر المؤرخون بأنه أسرف في القتل والتعذيب بصلحاء الأمة، خصوصاً من شيعة آل محمد مئات آلاف من النفوس، يقول ابن قتيبة في تاريخه (ج ٢: ص ٢٦): إنّ الحجاج قتل في يوم واحد بضع وسبعين ألفاً حتى سالت الدماء إلى باب المسجد وإلى السكك. ويقول الترمذي: أحصى ما قتل الحجاج صبراً فوجد مئة وعشرون ألفاً (سنن الترمذي ج ٣: ص ٣٣٩، ح ٣٨).
نعم لقد ترك عبدالله بن عمر بيعة خير البشر بعد النبي ﷺ ولم ينصره ولم يصلّ وراءه، فأذله الله سبحانه فإنّه ذهب إلى الحجاج يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات وليست في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية». فاحتقره الحجاج ومدّ رجله قائلاً: إنّ يدي مشغولة فبايعه، ثمّ حاججه في امتناعه عن بيعة علي عليه السلام بأنّه لماذا تركت بيعته؟! أما كنت تخاف أن تموت في بعض تلك الليالي، فكان الحجاج الملحد أبصر من ابن عمر في ذلك.
(١) إنّ حديث الغدير ممّا اتفق على روايته جميع فرق الاسلام حتى الذين ناصبوا أهل البيت العداء، والخوارج وغيرهم وهو حديث صحيح متواتر، بل في أعلى درجات التواتر، بحيث يكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر الجمهور - في الحديث والتفسير والتاريخ والسير والفضائل وغيرها - من ذكر واقعة الغدير ولو بذكر جانب منها واقتطاع جوانب أخرى، وبالرغم من محاولات التعتيم عليه وكنم الكاتمين وطمس معالمه من قبل المعاندين فقد أخرج أكثر علماء أهل السنّة والجماعة، وقد ألف العلامة الشيخ عبدالحسين الأميني رضوان الله تعالى عليه موسوعته العظيمة في هذا المجال المعروف بكتاب الغدير، وقد خصص الجزء الأوّل منه للكلام حول طرق ثبوت الحديث وواقعه ورواياتها التي وردت عن طرق أهل السنّة، وقد أنهى الرواة لها في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين. كما أنهى رواته من علماء السنّة ومؤلفيه طبة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثق ذلك كلّ بالمصادر، فمن أراد التحقيق والدراسة حول الحديث وأسناده فليراجع المجلد الأوّل من كتاب «الغدير».

❦ وأما أصل الحديث فقد قاله النبي ﷺ أكثر من مرة في عدة مناسبات وأشهرها ما قاله ﷺ عند منصرفه من حجة الوداع في ١٨ ذي الحجة من السنة العاشرة للهجرة، فإنه ﷺ أعلن صراحة إعلاناً رسمياً عن خليفة رسول الله ﷺ وولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فأخذ رسول الله ﷺ بيد علي عليه السلام فرفعها حتى رؤي بياض أباطهما وعرفه القوم أجمعون، فقال: «يا أيها الناس من أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت موله فعلي موله»، ثم قال: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله»، فلقبه عمر بعد ذلك فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كل مؤمن ومؤمنة (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٢٨١، وغيره). وسنذكر مصادر الحديث وأسنادها الكثيرة في محله إن شاء الله تعالى.

ثم كانت مناقشات الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الصحابة لإثبات حقه بالخلافة وهي مشهورة، وسيأتي تفصيلها في محله إن شاء الله، وقد نزل قبل خطبة النبي ﷺ في يوم غدیر خم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمَكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (سورة المائدة: ٦٧).

ونزل بعدها قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (سورة المائدة: ٣).

وقد أخذ رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام البيعة من عامة المسلمين حتى الشيخان، وقد هنا له بإمرة المؤمنين.

فاستأذن حسان بن ثابت من رسول الله ﷺ أن يقول في علي عليه السلام أبياتا، فأذن له النبي ﷺ فأنشأ يقول:

يناديهم يوم الغدير نبيهم
بسم واسمع بالرسول مناديا

إلى آخر أبياته، وقد أخرجه المحدثون والمؤرخون في كتبهم، وذكرها العلامة الأميني في كتابه الغدير (ج ٢: ص ٣٩ - ٣٤). وذكر رواتها طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل، وأثبت فيه بالأدلة المقنعة المكفية وثافتهم وصحة أسناد طرقهم لدى القوم.

فالذي قد خذله الله كيف يعتمد مسلم على تفسيره لحديث خاص بامام الخلق، ليطبقه على يزيد الكافر الملحد الهاتك حرم الله، وحرم رسوله، القاتل من حربه حرب الرسول (١).

☞ فهذا مجمل حادثة الغدير وحديثه التي تعتبر من أشهر الحوادث التاريخية وأكثر اتساعاً في الكلام، فلا يمكن إنكارها، وإن كان بعضهم قد جحد بعد ذلك، ودفعت الأمة الإسلامية ثمن ذلك الجحود جهلاً بالإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وأبنائه المعصومين ومكانتهم وبعداً عن نعمة ولايتهم، إلا أنّ ذلك كلّ لا تؤثر على ماهية الحادث والحديث أصلاً، كما لا يخفى ذلك على الخبير.

(١) إنّ ممّا لا يخفى على الباحثين موقف عبدالله بن عمر من تفسيره الغلط لحديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وبذلك يعرف شدة بغضه وعداوته للعترة الطاهرة - صلوات الله عليهم أجمعين - إذ ذلك يكشف عن مكنون قلبه من المرض، وإليك حقيقة أخرى أخرجها المحدثون والمؤرّخون تعرب بصراحة عن نفسية ابن عمر الحاقدة وبغضه للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ولكل الأئمة من العترة الطاهرة (عليهم السلام) فإنّه قال في تفسير حديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) «الخلفاء من بعدي اثنا عشر كلّهم من قريش»: «إنّه يكون على هذه الأمة اثنا عشر خليفة، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان معاوية وابنه يزيد والسفاح وسلام ومنصور وجابر والمهدي والأمين وأمير العصب، كلّهم من بني كعب بني لوي، كلّهم صالح لا يرى مثله (تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ١٤٠. وتاريخ مدينة دمشق ج ٦٥: ص ٤٠٨، وغيرهما).

أقول: إنّ عبدالله بن عمر الذي يعدّونه علماء أهل السنّة من أكبر فقهاءهم وحفاظهم للأحاديث النبوية، حتى أنّ مالكا أعتد عليه أكثر أحكامه، كما أنّه أشيع الموطأ من أحاديثه كيف يحرف الحقائق من السنّة النبوية ويقلبها فيجعل يزيد الفاسق شارب الخمر وأباه معاوية الغاشم ومن يتلوهما في الفسوق صلحاء لا يوجد مثلهم؟!

نعم أنّه قد أعمى بصره الحقد والبغض للعترة الطاهرة فتوج معاوية وابنه يزيد وغيرهما كذباً وافتراءً على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم يذكر واحداً من أئمة أهل البيت (عليهم السلام) بالرغم ما نزل فيهم من القرآن من أنّه قد أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ووصفهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

➡ بأنهم سفن النجاة وأعدال القرآن و...

ولكن ابن عمر تأثر بأبيه؛ إذ أنه كان يسمع آرائه ويرى فعله من الجهود ضد أهل البيت عليهم السلام فترعرع وكبر في ذلك البيت وشبَّ على البغض والحقد والكرهية لأهل البيت عليهم السلام.

وكم لعبد الله بن عمر فقيه أهل السنة من مخالقات لكتاب الله وسنة رسوله، ولو شئنا لجمعنا في ذلك كتاباً مستقلاً، ولكن يكفيننا ذكر بعض الأمثلة من كتبهم وصحاحهم حتى تكون حاجتنا بالغة عليهم.

فإنَّ عبد الله بن عمر امتنع عن بيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام رغم أنَّه بايعه المهاجرون والأنصار بعد مقتل عثمان، فأجمعوا على بيعته إلا معاوية من الشام (انظر الفتح الباري لابن حجر ج ٧: ص ٥٨٦).

فمعاوية شق عصا الطاعة ونازع الإمام وطلب الخلافة لنفسه، وتسبب بذلك خروجه عن طاعة إمام زمانه واشعال الحرب وقتل الأبرياء، فكان من المفروض على ابن عمر أن يقاتل معاوية ويكون إلى جنب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. ولكنه ترك بيعة خير البشر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينصره، وبذلك خالف كتاب الله العزيز في قوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ (سورة الحجرات: ٩).

وخالف قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال للإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «يا علي أنت تقاتل بعدي الناكين والفاستين والمارقين»: (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٤٠).

وقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهم». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٣).

ومثله في الدلالة كثير في صحاحهم، ولكن ترى عبد الله بن عمر قد عكس مدلول النصوص تماماً، فبدلاً عن الامتنال للآية والحديث النبوي فقد عصى أوامر الله ورسوله، فلم يبايع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ولم ينصره، وبعد مقتل الإمام عليه السلام وتغلب معاوية يسارع إلى بيعة معاوية بن أبي سفيان، وبذلك قد شارك في كل ما ارتكبه معاوية من الجرائم والموبقات؛ لأنَّه شيد ملكه وأعانه على التسلط والاستيلاء على الخلافة التي حرَّمها الله ورسوله على

أما فهم عبدالله بن عمر قوله سبحانه: ﴿أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع﴾

➤ الطلقاء وأبناء الطلقاء بناء على ما نقله ابن سعد في طبقاته عن عمر بن الخطاب بأنّه: لا تصلح الخلافة لطلق ولا لولد الطلاق... (الطبقات لابن سعد ج ٣: ص ٢٤٨).

ولم يكتف عبدالله بن عمر ببينة معاوية، بل سارع لبينة ابنه يزيد أيضاً، قال ابن الأثير في الكامل: فلما مات زياد عزم معاوية على البينة ليزيد، فأرسل إلى عبدالله بن عمر مئة ألف الف درهم فقبلها، فلما ذكر البينة ليزيد قال ابن عمر: هذا أراد أنّ ديني عندي إذن لرخص (الكامل في التاريخ ج ٣: ص ٥٠٦).

وقد باع دينه على ما اعترف هو نفسه بثمان رخيص وبائع يزيد الخمر والفجور والكفر والفسوق، ولم يكتف بذلك بل حمل على الناس بيعته، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن نافع قال: لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، جمع عبدالله بن عمر حشمه وولده، فقال لهم: إنّنا قد باعنا هذا الرجل على بيعة الله ورسوله... (صحيح البخاري ج ٨: ص ٩٩، كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه).

وهل من سائل يسأل عبدالله بن عمر أنّه هل أمر الله ورسوله ببينة الفساق والمجرمين كيزيد بن معاوية الخمر والفجور والفسوق وأمثاله، قل الله أذن لكم أم على الله تفترون؟ فإنّ عبدالله بن عمر كان يعلم فسق يزيد وفجوره وشربه للخمر؛ لما استفاض ذلك بين المسلمين، فإنّه على أثر تفسيره الباطل لحديث رسول الله ﷺ قد أيّد حكومة يزيد وأفعاله من قتل المسلمين الأبرياء في واقعة الحرّة، وإباحة دماء النساء والأطفال والشيوخ، وهتك أعراض المسلمين المخدرات، حتى ولدن من سفاح في تلك السنة أكثر من ألف مولود... أفلم يكن عبدالله بن عمر شريكاً في ذلك كلّ بعد دعمه وتأييده ببيعته ليزيد وتحريض الناس على بيعته؟ أليس كان يعلم أنّ يزيد قاتل العترة الطاهرة سبط رسول الله ﷺ وريحانته وسيد شباب أهل الجنة والصالحين من أهل بيته وأصحابه الذين قتلهم في كربلاء وسبى نساءهم وهن بنات رسول الله ﷺ، فإنّه بذلك تحمل أوزار تلك الجرائم التي ارتكبتها يزيد وحكومة بني أمية الحاقدين على دين الإسلام وأهل بيت النبي ﷺ. والمعروف أنّ ابن عمر كان من المعارضين لبينة يزيد في البداية كيف عرف أنّ يزيد يستحق الخلافة فبايعه أليس أنّ تلك الدراهم التي أعطاه معاوية استماله إلى بيعة يزيد أليس أنّه اعتد ف بذلك بأنّه باع دينه لخص. الثم.؟! فلاحظ. أنّك الاستنتاج في ذلك اللاحث...

إلى [أن قال:] ﴿كيف تحكمون﴾ (١)(٢).

أما علم من كتاب الله سبحانه عدم نبيل الظالمين إمامة الناس (٣).

(١) سورة يونس: ٣٥.

(٢) هذه صيغة تعجب من الله تعالى في الآية الكريمة وتدلل على شدة الإنكار؛ لامتناع التعجب في حقه تعالى، ومعنى ذلك أن الذي لا يهتدي بنفسه أو لا يهدي غيره إلا أن يهديه غيره ليس له صلاحية هذا المقام العظيم والشأن الكبير، فإن من يهدي إلى الحق هو أحق بالإمامة؛ لأنّ الهادي إلى الصراط المستقيم والسالك في طريق الرسول ﷺ هو الأحق بالإمامة؛ لأنّ أسبق الناس إلى هذا المقام هو أهداهم، وأهداهم هو أتقاهم، وأتقاهم هو خيرهم، وخيرهم بكلّ خيره وأولاهم والله سبحانه يقول: ﴿السابقون السابقون أولئك المقربون﴾ (سورة الواقعة: ١٠). فالسابقون من المؤمنين إلى ربّه أولاهم جميعاً، فحكم سبحانه وتعالى بأنّ المقام لمن كان من عباده هادياً إلى الحق، وأي ناصراً لأولياته وأنبيائه في الدنيا والآخرة، والتقى من صفوته وموضع خيرته الذين اختارهم بعلمه وفضلهم على جميع خلقه وجعلهم الورثة لكتابه المبين، كما هو سنّة الله التي ليس فيها تبديل، فقال عزّ اسمه مخاطباً لنبيه ﷺ: ﴿إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد﴾ (سورة الرعد: ٧). وهذه سنّة الله التي لن تجد لها تبديلاً، ولذلك ترى في آخر الآية أنّ الله سبحانه وتعالى قد أرجع الناس إلى فطرته فقال تعالى: ﴿فما لكم كيف تحكمون﴾ فويّخهم على الحكم بخلافها.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات فأتمهنّ قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

فإنّه تعالى قد نفى في هذه الآية الكريمة استحقاق عهده الذي هو الإمامة والولاية للظالمين؛ لأنّ الإمام هو القدوة في جميع الشؤون ويبيده زمام أمر المسلمين. وبعبارة أخرى: مهمة الإمام تنفيذ الأوامر الإلهية في المجتمع الإسلامي على صعيد التربية والتهديب الخلقي.

وفي الحقيقة أنّ منزلة الإمام هي منزلة تحقيق أهداف الدين وهداية الأمة، فيلزم أن يكون فرداً لا تقاً نموذجياً لطاعة الله ومميزاً بالتكامل المعنوي، وذلك لا يتحقق إلاّ بعدم تلبسه بظلم وفسق مطلقاً، ولو في لحظة من حياته؛ إذ لو مارس في حياته ارتكاب الظلم والفسق

أما علم منه بحرمة الركون إلى الظلمة^(١) فكيف جاز له الحثّ على طاعة يزيد؟!

❧ والذنب ولو في لحظة واحدة من حياته سوف يخرج عن إطار الطاعة والتكامل، وعندئذٍ قبيح على المولى الحكيم أن ينصب على الأمة إماماً جائراً فاسقاً ظالماً، وحتى على فرض التسليم والقول بأنّ إمامة الإمام تكون بانتخاب الأمة، فالعقل يحكم بقبح انتخاب الظالم الجائر وتسليطه على الدماء والأعراض، و...

وأوهن من ذلك عند العقل القول بوجوب إطاعة الجائر الفاسق الذي غلب بالسيف بلا انتخاب ولا بيعة.

فآية الكريمة تعطينا المعيار الشرعي في تعيين الإمام، وهو أنّ الإمامة عهد من الله، فيجب أن يكون التعيين من قبل الله تعالى. وأيضاً تفيد بأنّ هذا العهد والميثاق الإلهي إنّما يستحقّه الإمام والخليفة إذا لم يرتكب في حياته ظلم، والظلم عبارة عن تعدّي حدود الله؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿ومن يتعدّ حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ (سورة النساء: ٦٠). ولا يخفى على الخبير أنّ من أذنب ذنباً ولو صغيرة فهو قد تعدّى حدود الله، فنفهم من ذلك أنّ من تلبّس بذنب أو فسق أو ظلم فلا يناله هذا العهد الإلهي.

ومن الطبيعي أنّه لا يعلم ما في نفوس البشرية من العوالم المكنونة فيها الحالفة بأسرارها إلّا الله تعالى فهو يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور، فجعل سبحانه وتعالى مسألة الإمامة والخلافة من شأنه؛ لأنّه بيده ملكوت كلّ شيء وإليه يرجع الأمر كلّ، قل الأمر كلّ لله. (١) قال الله تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسّكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون﴾ (سورة هود: ١١٣).

فإنّه تعالى قد نهى في هذه الآية الكريمة عن الركون إلى الظالمين، والركون بمعنى الاعتماد والاتكاء، أو ما يرجع إلى ذلك كالميل القلبي والتعاون وإظهار الرضى والمودة والطاعة وغير ذلك ممّا يرجع إلى الاعتماد والاتكاء.

والمطلوب في الآية الكريمة هو ترك الركون إلى الظالم بصورة مطلقة، ومعناه ترك جميع أنحاء الركون إلى الظالم من مصادقته ومداينته والميل إليه والثناء عليه وغير ذلك. إذ من الضروري أنّ الركون إلى الظلمة يبعث إلى تقويتهم واتساع رقعة الظلم والفساد في المجتمعات.

وليُعجب المنصف من السنِّي حيث يجعل ما نَبَّهنا عليه من الفرقان العظيم، ومن السُّنة خلف ظهره، ويكتمها عن غفلة ويستدلّ بقول من خالفها^(١).

❖ فالركون إلى الظالم منهي عنه في الشريعة المقدسة المحمدية ولو في أدنى مراتبه؛ إذ أنه يؤثر تدرجاً على الثقافة الفكرية للمجتمع، فيضمحل بذلك مفهوم قبح الظلم ويؤدي الناس إلى الرغبة في الظلم، ولذلك أن الله تعالى حرم على المسلمين الركون إلى الظلمة مطلقاً، كما هو المستفاد من عموم الآية الكريمة، فأكد سبحانه وتعالى على انقطاعهم حتى لو كان ذلك مستنداً إلى التخلّي عن بعض المصالح الشخصية. ولكن أهل السنة والجماعة قد تمسّكوا في المقام بروايات لا تنسجم مع الآية الكريمة، وهي ما تدلّ على وجوب طاعة السلطان وحاكم الوقت والتسليم له في الشؤون وإن كان قد غلب بالسيف.

وعليه فإنّ تلك الروايات تكون معارضة للآية الكريمة، والخير يعلم بأنّ الروايات ليست لها صلاحية المخالفة لكتاب الله عزّ وجلّ، فما كان منها مخالفة للكتاب مردودة وباطلة. فالباحث عندما يلاحظ كتب الحديث والتاريخ ملاحظه التحقيق يجد بوضوح أنّ هذه الروايات لا تنسجم مع القرآن، وهي من مختلقات الحكام والسلاطين من بني أمية وبني العباس الذين دسوا هذه الروايات في أحاديث النبي ﷺ لحسم الخلاف وتصفية الجوّ عن المعارضين الذين درسوا أحكام الدين في مدرسة أهل البيت ﷺ؛ إذ أنّهم كانوا يرفضون جميع الحكومات عدا حكومة أئمة أهل البيت ﷺ.

ويكفي للخبير الدراسة في سبب انتشار المذاهب السنيّة من أجل الشاهد على المقام، فالخبير لو درس في ذلك دراسة علمية موضوعية سوف يجد بوضوح أنّ مذاهب السنة قد شاعت بين الناس بإرادة السلطة الحاكمة آنذاك.

يقول أحمد أمين الباحث المصري: كان للحكومات دخل كبير في نصرة مذهب أهل السنة، والحكومات عادة إذا كانت قويّة أيدت مذهباً من المذاهب وتبعه الناس بالتقليد، وظل مستنداً إلى أن تداول الدولة (ظهر الاسلام ج ٤: ص ٩٦).

وأما أبناء مدرسة أهل البيت ﷺ فإنّهم تبعاً لأنتمتهم لا يعملون بالروايات المخالفة للكتاب، ويعتبرونها زخرفاً باطلاً، ويلزم أن يضرب بها عرض الجدار، فلاحظ.

وسادسها: ما زعمه من كون المعلوم من الحديث مثل غيره حرمة مقاتلة السلطان بالسيف، فمن قاتله مات ميتة جاهلية، فإنّه مناقض لما زعموه في حقّ أهل الجمل وصفين، فإنّ جمهورهم قد ذهب إلى كونهم مسلمين ميتين على دين الله ورسوله دون الجاهلية، وباتفاق أهل القبلة هم خارجون على إمامهم وولي أمرهم بالسيف، فلم لم يقل لهم عبدالله بن عمر سمعت رسول الله، وينقل لهم الخبر^(١)؟!

(١) إنّ ممّا خص الله تعالى به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنّ خلافته كان بالنصّ من الله الذي هو الميزان في الخلافة الشرعية حسب التحقيق عندنا، وكذلك كان بالانتخاب من المسلمين أيضاً، فإنّه قد أجمعت الأمة الإسلامية قاطبة بعد مقتل عثمان على خلافته عليه السلام قال ابن حجر: وكانتبيعة علي بالخلافة عقب قتل عثمان في أوائل ذي الحجة خمس وثلاثين، فبايعه المهاجرون والأنصار وكلّ من حضر وكتب بيعته إلى الآفاق، فأذعنوا كلّهم إلّا معاوية في أهل الشام فكان بينهم بعد ما كان... (فتح الباري ج ٧: ص ٥٨).

فلا شك أنّ الصحابة بعد مقتل عثمان رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام خصوصاً بعد ما ظهرت لهم سلبيات خروجهم عنبيعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم غدير خم وتركهم أهل بيته عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ، فقد رجعوا إليه وعرفوا تقصيرهم في أمرهم وبايعوه ثمّ نصره في حروبه، فكان من واجب أبناء السقيفة أن يعترفوا بإمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّهم هم الذين أسسوا هذا الأساس في الإمامة وقالوا بأنّ من بايعه الناس يجب طاعته، فعلى ذلك كان من الواجب عليهم امتثال أوامر الإمام عليه السلام والمقاتلة معه في حروبه، وأن يقاتلوا من خرج على الإمام عليه السلام لا سيما مع ما كان عندهم من النبي ﷺ، حيث قال ﷺ: «إنّه إذا بويع لخليفتي فاقتلوا الآخر منهما». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٣، كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتي).

وما كانوا يعلمون به عنه ﷺ من أنّه قال: ستكون خلفاء فتكثر» قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «الأوّل فالأوّل». (صحيح مسلم ج ٦: ص ١٧، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاءبيعة الخلافة الأوّل فالأوّل). قال النووي في شرح الحديث: إذا بويع لخليفة بعد خليفة فبيعة الأوّل

ولم يعمل من تسمى بأهل السنة فيهم بهذه السنة المعروفة المشهورة فيحكمون أن موتهم على الجاهلية قد تحقق؟!

فهل عندهم يزيد الكافر خليفة المسلمين ومن قال في حق الرسول ﷺ: «اللهم انصر من نصره واخذل من خذله»^(١)،

➤ صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها ويحرم عليه طلبها، سواء عقدوا للثاني عالين بعقد الأول أم جاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل والآخر في غيره، هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجماهير العلماء... (شرح مسلم ج ١٢: ص ٢٣١).

فبناءً على بيعة الخليفة باعتبار الانتخاب الدستوري في مسلك أهل السنة والجماعة فقد تمت بيعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ولم يكن متقاعس عن بيعته إلا شذمة قليلة كعاوية الطليق ابن طليق وابن عمر وغيرهما، الذي لا اعتبار لرأيهم بعد مخالفتهم للنصوص القطعية التي وردت في الكتاب والسنة، وأيضاً الروايات التي أسسوا عليها خلافة السقيفة.

ثم إنه قد أجمع المؤرخون على أن عائشة خرجت مع طلحة والزبير على الإمام الشرعي وتسببت لقتل ثلاثين ألفاً من النفوس، وفي توجيه فعلها قال علماء أهل السنة: إنهم مجتهدون ولهم أجر واحد؛ لأنهم أخطؤوا (انظر فتح الباري لابن حجر ج ١٣ ص ٥٨). ثم حارب معاوية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وتسبب بقتل مئة ألف نفس، وفي توجيه ذلك قال أهل السنة أن معاوية كان مجتهداً بخروجه على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. لا يخفى بطلان هذه الدعوى على أحد؛ إذ لماذا يقال في حقهم الحديث بأن من مات وفي عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية، فأين هذا الحديث من قتلى حرب الجمل وصفين؟!

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١١٨ و ١١٩. والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج ٣: ص ١٢٩. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٩: ص ١٠٥. والمعجم الكبير للطبراني ج ١٧: ص ٢٩. والاصابة لابن حجر ج ٤: ص ٥٣٥. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٢٨٩. ومقتل الحسين للخوارزمي ج ١: ص ٢٣٧، ح ١٢. ونظم درر السمطين: ص ٨٧ و ١١٢. والمواقف للقاضي الايجي ج ٣: ص ٦٠٢. والجامع الصغير للسيوطي ج ٢: ص ١٧٧.

و«أنا حرب لمن حاربهم»^(١)، و«يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله»^(٢)، و«ولي كلّ مؤمن بعدي»^(٣)، و«أولّ أمتي إسلاماً وأكثرهم علماً وأعظمهم

ح ٥٥٩١. وكنز العمال ج ١١: ص ٦٠٢، ح ٣٢٩٠٩. وص ٦١٠، ح ٣٢٩٥١. وج ١٣: ص ١٣١، ح ٣٦٤١٨. وص ١٥٨، ح ٣٦٤٨٧. وفيض القدير للمناوي ج ٦: ص ٢٨٢. وتفسير التعليق ج ٤: ص ٨٠. وشواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ج ١: ص ٢٠١، ح ٢١١. وص ٢٣٠، ح ٢٣٥. وص ٢٥٥ ح ٢٤٨. وج ٢: ص ٢٩٢، ح ١٧٧. غير ذلك. وهناك موارد كثيرة ليس فيه قوله ﷺ: «أخذل من خذله».

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٤٤٢ وسنن الترمذي ج ٥: ص ٣٦٠، ح ٣٩٦٢. والمستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٤٩. وصحيح ابن حبان ج ١٥: ص ٤٣٤. ومجمع الزوائد ج ٦: ص ٤٩ و ١٦٩. والمعجم الأوسط للطبراني ج ٣: ص ١٧٩. وج ٥: ص ١٨٢. وج ٧: ص ١٩٧. والمعجم الصغير له ج ٢: ص ٣. والمعجم الكبير له ج ٣: ص ٤٠، ح ٢٦٢٠ و ٢٦٢١. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٥١٢، ح ٧، وغير ذلك.

(٢) انظر صحيح البخاري ج ٤: ص ١٢، باب دعاء النبي ﷺ إلى الاسلام والنسبة... وج ٤: ص ٢٠٧، كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين وفضلهم. وج ٥: ص ٧٦، كتاب المغازي. باب غزوة خيبر. وصحيح مسلم ج ٥: ص ١٩٥، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿هو الذي كف أيديهم عنكم﴾. وج ٧: ص ١٢٢، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب. ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١٣٣. وج ٢: ص ٢٨٧. وج ٤: ص ٥٢. وج ٥: ص ٣٥٣. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦: ص ٣٦٢. وفضائل الصحابة للنسائي: ص ١٦. ومجمع الزوائد ج ٤: ص ٣٢٩. وج ٦: ص ١٥٠. وج ٩: ص ٨٨. وفتح الباري ج ٦: ص ٩٠. وج ٧: ص ٦٠ و ٣٦٥. وعمدة القاري ج ١٤: ص ٢١٣ و ٢٣٣. وج ١٦: ص ٢١٥. وج ١٧: ص ٢٤٢. وكتاب السنّة لعمر بن أبي عاصم: ص ٥٨٨. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ٤٦، ح ٨١٥٠. وص ١١١، ح ٨٤٠٦ و ٨٤٠٧. وصحيح ابن حبان ج ٢: ص ٨٦. والمعجم الكبير ج ٧: ص ٣١. وغير ذلك.

(٣) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٢٣١. وج ٤: ص ٤٣٨. والمستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٣٤. ومجمع الزوائد ج ٩: ص ١٢٠. وعمدة القاري ج ١٦: ص ٢١٤. ومسند أبي

حلماً»^(١) إلى غير ذلك، ليس بخليفة على المسلمين ﴿الله أذن لكم أم على الله تفترون﴾^(٢)!

ألم يتبين الهدى لهم بهذه السنة وغيرها؛ بأن من حارب علياً [عليه السلام] يموت ميتة جاهلية، وبأن يزيد ومتابعيه ميتتهم جاهلية؟!
فبأي دليل صار المحارب لعلي عليه السلام مسلماً، والمحارب ليزيد يموت ميتة جاهلية حسب ما قاله ابن عمر، والسني وما دحوه على رده وهم عامة أهل مذهبه^(٣).

➤ داود الطيالسي: ص ٣٦٠. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٥٠٤، ح ٥٨. وكتاب السنة لعمر بن أبي عاصم: ص ٥٥٢، ح ١٩٥. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ١٣٢، ح ٨٤٧٣ وخصائص أمير المؤمنين له: ص ٦٤. ومسند المعجم الكبير للطبراني ج ١٢: ص ٧٨. وج ١٨: ص ١٢٩. والاستيعاب لابن عبد البر ج ٣: ص ١٠٩١. ونظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ص ٧٩، وغير ذلك.

(١) لا حظ مجمع الزوائد للهيتمي ج ٩: ص ١٠١ و ١١٤. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٧: ص ٥٠٥، ح ٦٨. والآحاد والمثاني للضحاك ج ١: ص ١٤٢، ح ١٦٩. والمعجم الكبير للطبراني ج ٢٠: ص ٢٣٠. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٣: ص ٢٢٧. وكنز العمال للمتقي الهندي ج ١١: ص ٦٠٥، ح ٣٢٩٢٤. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ١٢٦. وج ٧٠: ص ١١٣. والعثمانية للجاحظ: ص ٢٨٩. وينايع المودة ج ١: ص ٢٠٢، ح ٥، وغير ذلك.
(٢) سورة يونس: ٥٩.

(٣) وتعقيباً لكلام المصنف رحمه الله أنه من هوان الدنيا على الله تعالى أن تصل الخلافة في هذا الدين العظيم إلى البيت الأموي، وهو بيت الغدر والمكر والجريمة و.... ثم لم ترض الدنيا لنا بذلك حتى وصلت الأمر بفرجة المسلمين العظمى، وذلك بأنهاء حكم الإسلام رسمياً والغناء الضروريات الدينية حتى لو ظهر من الحاكم كل الفواحش والآثام، وقد كان لبعض الأحاديث التي وضعت خصيصاً لهذه الغاية دوراً كبيراً عبر الأجيال، من ذلك ما نسب إلى رسول

فانظر يا حبيبي إلى ما رووه وإلى تناقضهم الفاحش وعدم نصفهم حتى في نفوسهم.

وسابعتها: ما هو معلوم حتى لدى العامي السوقي حين يتلى عليه الحديث المشار إليه، من أنّ ما بين فيه مطلبان: .

موت الجاهلية لمن جرى على معصية السلطان بخروجه عليه بالمحاربة،

❶ الله ﷻ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتة جاهلية». هذا ابن تيمية يقول: إنّ الحسين - ابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ الذي لم يأت في دار الوجود ولن يأتي أبداً من يكون بعظمته بعد جده وأبيه وامه وأخيه عليه السلام، وأنّي يأتي مثل الحسين ومن يكون جده خاتم الأنبياء والمرسلين وجدته خديجة أسبق نساء هذه الأمة إلى الإسلام وأبوه علي بن أبي طالب عليه السلام الذي شيّد الإسلام بسيفه وعلمه وحلمه وإثاره، وأمّه فاطمة الزهراء عليها السلام سيدة نساء العالمين، وأخوه الحسن عليه السلام سيد شباب أهل الجنة، وله فضائل أخر لم تجمع ولن تجمع في غيره - مات ميتة جاهلية - والعياذ بالله - ويقول: يزيد رغم ما فيه من ظلم وقتل وفعل ما فعل من قتل السبط الشهيد وسبى عياله واستباحة المدينة المنورة فإنه لا يجوز الخروج عليه؛ لأنّ من لم يكن مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية.

وبعد كلّ ذلك ياترى ألا ينبغي للمسلم ولا سيما المثقف المتبصّر الغيور أن يسأل نفسه عن أسباب هذا التدهور؟!

وهل أنّ الله تعالى حين قضى أن يكون الإسلام هو الدين الخاتم للأديان والباقي ما بقيت الأرض بأهلها، وحين أراد لهذا الدين أن يحكم في الأرض ويطبق عملياً فيها لتنعم البشرية بخيراته وثمراته، وحين علم - وهو العالم بالغيب - بما يصير إليه أمر الإسلام والمسلمين من التسافل والتدهور حتى انتهى إلى ما انتهى إليه، وحين أكمل دينه وأتم نعمته بتشريعاته القويمة أترأه مع كلّ ذلك أن يجعل قانون شريعته هذا! وهل من المعقول أنّه مع ما في الإسلام من التشريع القويم والحلول العادلة أن يقبل هذا التدهور؟ فكل هذه الأسئلة يجب على المسلم المتبصّر بها الجواب عنها بموضوعية كاملة وتجرد عن التراكمات والتعصبات بحيث لا يضل به المؤمن الغم، فتأملوا تصدوا ما أهدى الألباب.

وموت الجاهلية لمن يموت وليس في عنقه بيعة إمام زمانه وسلطاناه.
ومن هذه الجهة جعل موت الجاهلية بعد كلّ من المطلبين، فكلّ مطلب من
هذين سبب لموت الجاهلية^(١).

فعلم ممّا نبّهنا عليه كذب السنّي وخطئه في زعمه كون الحديث تعرض
لخصوص محاربة السلطان.

وليت شعري كيف يقول بذلك ونفس الحديث صريحاً تضمن عبارتين
مختلفين لفظاً ومعنى، وترتب فيه على المخالفة لمعنى كلّ منهما موت الجاهلية،
فليس إلى ما خصّه به السنّي من المعنى سبيل، ونصّ الحديث عليه حجة ودليل^(٢).

(١) ومن المعلوم أنّه لا تنافي بين الدليلين يعدّ كونهما مثبتين، فكلّ من الخبرين يؤكّدان ويشتان
مدلولهما، ويمكن العمل بهما معاً في كلّ من مادتي الافتراق والاجتماع، وذلك نظير قولك:
«أكرم العلماء وأكرم الشعراء» فإنّه لا تنافي بينهما، فلا يسقط شيء من العامين في شيء من
الأحوال.

غاية الأمر إذا كان أحد الدليلين المثبتين مطلق والآخر مقيد فبمقتضى القاعدة والقانون
لابدّ من حمل المطلق على المقيد، كما أنّ القاعدة تقتضي حمل العام على الخاصّ، وذلك
نظير الأمر بقراءة القرآن، والأمر بقراءة القرآن متطهراً، وعلى أي حال فلا تعارض بين
الدليلين كما هو واضح ظاهر.

(٢) والأحاديث التي وردت في هذا الباب في كتب أهل السنّة والجماعة عن النبي ﷺ
بأسناد صحيحة عندهم كثيرة وهي كما تلي:

١- من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية (انظر مسنداً أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٤،
حديث معاوية بن أبي سفيان. والمعجم الكبير ج ١٩: ص ٣٨٨. وحلية الأولياء ج ٣:
ص ٢٢٤، وغير ذلك).

٢- من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية (المعجم الأوسط للطبراني ج ٣:
ص ٢٦١. والمعجم الكبير له ج ١٠: ص ٢٨٩. ومسند أبي يعلي ج ١٣: ص ٣٦٦).

وثامنها: ما زعمه من كون الشيعة أعظم الناس مخالفة لمن تولّى أمور الناس، فإنّ ذلك ظلم لهم، منشأه الفرية عليهم بهذه النسبة، فإنّهم حسب ما عرفت متابعون لما وردت به السنّة من تعيين أئمة الخلق، وولاة أمورهم وهم علي عليه السلام وأحد عشر من ولده عليه السلام حسب ما سيذكرهم الشيعي بأسمائهم^(١).

ومن هذه الجهة تابعت الشيعة علياً عليه السلام على محاربة من خالفه وتابعت ولده الحسين عليه السلام، فجاهد من حضر معه حتى قتل جميعهم^(٢)، وتابعت من قام من

➡ ٣- من مات وليس عليه إمام فميته ميتة جاهلية (مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٤. وكنز العمال ج ١: ص ٢٠٧، ح ١٠٣٧).

٤- من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢، كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين...)

٥- من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية (ينابيع المودة ج ٣: ص ٣٧٢).
فإنّ هذه الروايات تعتبر حجة على أهل السنّة والجماعة، ولا يخفى على الخبير لو أمعن فيها يجدها موافقه في المراد، ولا بدّ أن يكون المعنى فيها واحدة؛ لأنّ كلّها تدلّ بالصراحة أو بالكناية على وجوب إطاعة الإمام المشروع، وبهذا الاعتبار أنّها تفيد التواتر المضموني لا محالة، فلاحظ.

(١) سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في الفصل الثالث عند ذكر الأدلّة على إمامة أئمة أهل البيت عليه السلام وسيبتين للباحث بوضوح دلالتها على انحصار المرجعية في أئمة أهل البيت عليه السلام بعد النبي ﷺ بلا فصل، وأيضاً سيتضح بذلك وجوب اتباعهم وطاعتهم والانقياد لهم ووجوب الذب عنهم، كما أنّ في بعض الروايات والنصوص التي استخرجها علماء أهل السنّة في مجامعهم الحديثية التصريح بأسمائهم، موضحاً بأنّ أوّلهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وبعده ابنه الحسن عليه السلام ثمّ أخوه الحسين عليه السلام ثمّ تسعة من ذرية الحسين عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين ج ٢: ص ١٣٢، ح ٤٣١. وينابيع المودة ج ٣: ص ٢٨١).

(٢) لا يخفى أنّ من الاعتقادات الثابتة لدى الشيعة الإمامية وجوب الدفاع عن الإمام المعصوم

الناس بأخذ ثاره، مثل المختار، بل وعاونت من قام ينصر الدين من الظلمة على نصره، وحاشاهم من معاونة البغاة، والظلمة على البغى والظلم^(١).

و القتال دونه وبذل المؤمنين أنفسهم في سبيله، كما يجب ذلك بالنسبة إلى النبي ﷺ الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم (سورة الأحزاب: ٦).

ولذلك أن النبي ﷺ لما سأل القوم يوم غدير خم بقوله: «أأستأمر بكم من أنفسكم؟» فقالوا: نعم، بعد إقرارهم بذلك قال ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» (انظر المعجم الكبير ج ٥: ص ١٩٥. والمواقف للقاضي الايجي ج ٣: ص ٦٠٢. وغير ذلك).

فواضح لدى الخبير أن الحثية المأخوذة في السؤال والجواب هي الحثية التعليلية لا التقييدية؛ لأن النبي ﷺ جعل نفس تلك الولاية المجعولة له من قبل الله تعالى للإمام أمير المؤمنين عليه السلام بأمر من الله تعالى ومعنى ذلك أن النبوة والإمامة مشتركان في لوازم الولاية، فكما يجب على المؤمنين الدفاع عن نفس النبي ﷺ كذلك يجب عن نفس الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فالإمام يكون أولى بالمؤمنين من أنفسهم بعد النبي ﷺ بنص الحديث، وبمقتضى التعليل يجب الدفاع عن سائر الأئمة عليهم السلام؛ لأن التعليل في الولاية مأخوذة بالنسبة إلى الإمام المعصوم الذي هو خليفة رسول الله ﷺ، فيشمل جميع الأئمة الهداة عليهم السلام كما هو واضح ظاهر.

وقد مارس أصحاب الأئمة عليهم السلام في الدفاع عنهم دوراً عظيماً في فترة حياتهم وإمامتهم لا سيما أصحاب الإمام الحسين عليه السلام فإنهم ضربوا أروع الأمثلة وأعلاها في هذا المجال، ولو بحثنا عن سلوكياتهم وما هم عليه من الخصال والصفات والعقائد والأهداف لعرفنا معنى قول الإمام الحسين عليه السلام حين خاطبهم ليلة عاشوراء بقوله: «بأني لا أعلم أصحاباً أوفى من أصحابي». (الإرشاد للمفيد ج ٢: ص ٩١، والكامل لابن الأثير ج ٤: ص ٥٧).

وقد سجل بنا التاريخ صوراً رائعة عن استقامة أصحاب الإمام الحسين عليه السلام وتفانيهم في سبيل إمامهم وصمودهم في إنجاز مهامهم وتحقيق غاياتهم، ولكن لا يسعنا المجال لذكرها في المقام، فالباحث عندما يقرأ التاريخ يقطع بأن كل ذلك المجاهدات ناشئة عن الاعتقاد الصحيح بالله ورسوله والوعي الديني، فلاحظ.

(١) لا شك أن حركة مختار بن أبي عبيدة الثقفي والتوآبين وزيد بن علي بن الحسين عليهم السلام وابنه

ومن هذه الجهة تابعت جماعتهم على قتلها علياً عليه السلام على عدم البيعة في لسقية^(١) لما نبّهنا عليه من السنن التي دلّتهم على إمامته وإمامة ولده^(٢).

❧ يحيى بن زيد وغيرهم ممّن قام لطلب ثار الإمام أبي عبدالله الحسين عليه السلام بعد واقعة الطف كانت مورد رضى أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ حركتهم ونهضتهم لم تكن إلّا من أجل أخذ الثار من الحكومة الطاغية الأموية الدامة الغاشمة، ولذلك ترى أنّ الأئمة الهداة عليهم السلام قد ترحموا على المختار وأمثاله ممّن قام بنصر إمام زمانه وقتل أعدائهم، وأنّ كثيراً من الشيعة قد دخلوا في جيوش هؤلاء المجاهدين، وقد سجل التاريخ بطولاتهم ومجاهداتهم بإكبار وإعظام وبكلّ فخر جميل، ولمن أراد الوقوف على ذلك فليراجع كتاب مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني وغيره.

وممّا يؤكّد المقام أنّ الباحث لو درس التاريخ دراسة علمية موضوعية يجد بوضوح في حياة المجاهدين الذين قاموا لأخذ ثار أئمة الهداة عليهم السلام لم يدعوا الخلافة والإمامة، وإنّما كانت نهضتهم خالصة لأخذ ثار آل محمد عليهم السلام فقط، وكانت دعوتهم إلى أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويتضح هذا الأمر من خلال مطالعة مجاهدات زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام ومختار بن أبي عبيدة وغيرهما، فلاحظ.

(١) ذكر أرباب التاريخ: أنّه تخلف قوم عن بيعة أبي بكر وجاءوا إلى دار الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فأرسل إليهم أبو بكر عمر وعدة من الناس فناداهم بالخروج فأبوا أن يخرجوا، فدعا عمر بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها. فقيل له: يا أبا حفص أنّ فيها فاطمة، قال: وإن... (انظر الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج ١: ص ١٧ - ٢٠. وتاريخ الطبري ج ٢: ص ٢٣٦. والطبقات لابن سعد ج ٢: ص ٣١٥، وغير ذلك).

(٢) والشاهد على ذلك الاحتجاجات والمناشدات الموجودة في التاريخ بحديث الغدير وغيره من الصحابة لإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهي كثيرة جداً، وقد استوفى الكلام العلامة الأميني رحمته الله في كتابه الغدير ج ١: ص ١٥٩ - ٢١٣.

ثمّ إنّ جماعة من الصحابة قد احتجوا على أبي بكر يوم بيعة السقية منهم: سلمان، قال مخاطباً للناس: أصبتم ذا السنّ وأخطأتم أهل بيت نبيكم، لو جعلتموها فيهم ما اختلف

فهذه سيرة اثني عشرية الشيعة في الحرص على متابعة الشريعة^(١).

☞ عليكم اثنان ولأكلتموها رغداً (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٤٩. وج ٦: ص ٤٣).

وأيضاً من جملة احتجاجه: أما والله لتركبن طبقاً عن طبق حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، أما والذي نفس سلمان بيده لو وليتموها علياً لأكلتم من فوقكم ومن تحت أقدامكم... (أنساب الأشراف للبلاذري ج ١ ص ٥٩١).

ومنهم: أبو ذر الغفاري، قال مخاطباً للناس: أصبتم قناعه وتركتم قرابه، ولو جعلتم هذا الأمر في أهل بيت نبيكم لما اختلف عليكم اثنان (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ١٣).

وغيرهما من الصحابة، وقد جاءت الاحتجاجات في كتب الفريقين ومنها: مارواه الطبرسي في احتجاجه من أنه اتفق اثنا عشر صحابياً من المهاجرين والأنصار على أن يخطبوا في المسجد النبوي في يوم الجمعة التي تلت وفاة النبي ﷺ، وأن يقيموا الحجة على أبي بكر وعمر، فتكلموا جميعاً وبينوا وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام وبيعة المسلمين له يوم الغدير، وأدانوا مؤامرة السقيفة، ففي الاحتجاج (ج ١: ص ٩٧) عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك هل كان أحد في أصحاب رسول الله ﷺ أنكر على أبي بكر فعله وجلسه مجلس رسول الله ﷺ؟ «قال: نعم كان الذي أنكر على أبي بكر اثنا عشر رجلاً».

(١) إنَّ الخبر إذا راجع كتب الشيعة الإمامية من العقائد والأحكام والسيرة وغيرها سوف يجد أنَّ الشيعة الإمامية هم أتباع الشريعة المقدسة حقاً؛ لالتزامهم عملاً بما جاء به النبي ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام، فمما جاء به النبي ﷺ هو حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين بنحو لا يشوبه ريب ولا مين، وهو قول النبي ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

هذا الحديث أخرجه أهل السنة والجماعة بطرق عديدة وبالسنة متقاربة، وهو صريح بما لا مزيد عليه من أنَّ العترة الطاهرة هم أعدال القرآن، فيجب على المسلمين كافة المتابعة لهم وإطاعتهم، وإلاَّ سوف يكونوا من المرتكسين في الضلال والخسران والنار.

والسنّي يعلم بأنّ من تأمّر على الناس وصار إماماً لهم غير علي عليه السلام وولده عليه السلام المشار إليهم ليس لهم حق ذلك عند اثني عشرية الشيعة^(١).

فبأي وجه يلزمهم ويذمهم بعدم طاعتهم لهم، بل هو عاجز عن إقامة حجة

❖ فالشيعة الإمامية حيث، أنهم يعتبرون قول الرسول ﷺ واجب الاتباع والطاعة، فقد تمسّكوا بالثقلين بأمر الرسول ﷺ، وأصبحوا بذلك أتباع الشريعة المقدسة حقاً، وهذا أمر ظاهر واضح يعرف من مصنفات الشيعة، فراجع.

(١) وذلك لأنّ الإمامة والخلافة من إنجازات الله سبحانه الذي أراد بها أن يطاع بأمره، كما أنّ الأمر في النبوة يكون كذلك، وقد أكد على ذلك في القرآن الكريم وأقرّ بأنّ الأئمة يهدون بأمر الله مع المواصفات التي وصفها الله تعالى لهم من الاصطفاء وغيرها، كقوله تعالى: ﴿ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾ (سورة فاطر: ٣٢).

فإنّ المستفاد منها ومن غيرها أنّ السنّة الالهية جارية على اصطفاء قاداته على تمثيل خلافة الله في أرضه كما يقول تعالى: ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات فأتمهنّ قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

فالباحث لو درس الآيات القرآنية دراسة علمية لا يشكّ بأنّ أئمة أهل البيت عليه السلام هم أوصياء النبي ﷺ حقاً؛ لأنّ الأدلة الشرعية كتاباً وسنّة قائمة على وجود أوصاف الإمامة في العترة الطاهرة الذين عيّنهم النبي ﷺ بأسمائهم في النصوص المعتبرة الواصلة إلينا من طرق الفريقين، وستحدث عن ذلك في محله إن شاء الله تعالى، ويعرف من تلك الأدلة بأنّ أوصياء خاتم الأنبياء والمرسلين لا بدّ وأن يكونوا أفضل من أوصياء الأنبياء السابقين، فإذا كان المولى عزّ وجلّ قد اصطفى الأوصياء من بيوت الأنبياء فكيف لا يصطفى أوصياء خاتم أنبيائه من آل محمد صلوات الله عليهم؟!.

هذا وقد أكّد رسول الله ﷺ في روايات كثيرة كحديث الغدير وحديث الثقلين وحديث السفينة وغيرها من الأحاديث المتواترة على أنّ النظام القائم على الإمامة هو النظام الذي أقرّ به تعالى في القرآن الكريم مع المواصفات المذكورة لهم من العصمة والعلم والمعرفة....

وهذا لا ينسجم إلّا مع ما اعتقد به الشيعة الإمامية، وإذا اعترف أهل السنّة والجماعة بصحّة الأحاديث دلالتها على ما ذكرناه فقد حكموا على أنفسهم بالضلالة ضمناً، فلاحظ.

تدل على إمامة من عناهم من إمام السقيفة، إلى آخرهم^(١)، بل قد عرفت من

(١) لا يخفي أن منزلة الإمام أعظم وأفضل شأنًا مما يتصوره البشر العاديين، فإن منزلة الإمام كالنبي في حفظ أحكام الشريعة المقدسة، فيجب أن يكون معصوماً من جميع القبائح والفواحش، كما أن النبي ﷺ يكون كذلك، وذلك لأجل التحفظ على الشريعة السماوية وكونه هادياً إلى مرضاة الله.

ولكن أهل السنة والجماعة ذهبوا إلى أنه لا طريق لمعرفة عصمة الإمام، وأن أمر الإمامة مفوض إلى العباد.

وقد حاول بعضهم لتحديد منصب الإمام بشروط كلزوم الاجتهاد في الأصول والفروع والشجاعة وكونه ذا رأي وبصيرة بتدبير الحرب، ولكن لما وجدوا أن الخلفاء فاقدين لهذه الشروط ذهبوا إلى عدم اعتبارها عندهم، قال صاحب المواقف: قيل لا يشترط هذه الشروط الثلاثة لأنها لا توجد الآن مجتمعة، وإذا لم توجد كذلك فإما أن يجب نصب فاقدها فيكون اشتراطها عبثاً أو تكليفاً بما لا يطاق، ومستلزماً للمفاسد التي يمكن دفعها بنصب فاقدها (المواقف ج ٣: ص ٥٨٥).

أقول: ومقتضى سكوته عن الردّ على مكارم القائل يستفاد موافقته عليه، كما أن صاحب شرح المواقف صرح بعدم اعتبار هذه الشروط في الخليفة (لاحظ شرح المواقف للقاضي جرجاني ج ٨: ص ٣٥٠).

والخبير يعلم بأن هذا الاختلاف الفاحش في كيفية عقد الإمامة يعرب عن بطلان نفس الأصل؛ لأنه إذا كانت الإمامة مفوضة إلى الأمة كان على النبي ﷺ بيان تفاصيلها وطرق انعقادها، وليس عقد الإمامة لرجل أقل من عقد النكاح بين الزوجين الذي اهتم القرآن والسنة ببيانه وتحديده، فكيف لو كان الإمام غير مأمون من الخطأ وكان من واجب الناس أن ينقادوا له مع فقد أي شرط من الشروط ويقتلون النفوس بأمره ويقيمون الحدود بحكمه مع عدم العلم بصواب رأيه وعلمه ودركه بالنسبة إلى أحكام الدين؟!

والعجب أن عقد الإمامة الذي تتوقف عليه حياة الأمة لم يطرح في النصوص - على زعم القوم - ولم يتبين حدوده وشروطه، ولكن أبسط الأحكام المستحبة والمكروهة نجدها مطروحة في النصوص الشرعية الواردة في كتب الفريقين بوفور، وعلى سبيل المثال لو

المقدّمة الثالثة^(١) قيام الحجّة عليه وعلى أهل مذهبه التي ليس لهم بد من قبولها

➤ راجعت النصوص الواردة في آداب المائدة قبل الأكل وبعدها تجد نصوصاً كثيرة فيها لا يسعنا المجال لذكرها، وكذلك بالنسبة إلى الأمور المكروهة، مثلاً النصوص الواردة في آداب التخلّي قبلها وبعدها، وغيرها من الأحكام البسيطة التي وردت في الشريعة المقدسة بعنوان الاستحباب أو الكراهة كثيرة جداً، فهل للعاقل أن يرضي نفسه بأنّه لم يرد في الشريعة المقدّسة نصّ في باب الامامة ليكون الانقياد الديني والتقرّب إلى الله بامتثال أوامر كلّ من كان من الناس العاديين الذين ينتخبهم الناس وهم مسلّطون عليهم، فهل يكون ذلك منسجماً مع ما جاء به خاتم الأنبياء والشريعة الخاتمة؟! كلّاً ثمّ كلّاً.

(١) وهي أنّ الاعتقاد برسالة نبي الإسلام ﷺ يستلزم الاعتقاد بإمامة الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي ﷺ الذين عيّنهم النبي ﷺ؛ لأنّ التصديق بالنبوة يستلزم التصديق بما جاء به ﷺ. ومن الواضح أنّ ممّا جاء به النبي ﷺ في النصوص الكثيرة التي لا يمكن إحصاؤها هي لزوم طاعة أئمة أهل البيت عليهم السلام ومتابعتهم، وقد تقدّمت الإشارة إلى بعضها كحديث الثقلين المتواتر لدى الفريقين، فإنّه صريح بما لا مزيد عليه في وجوب متابعة العترة الطاهرة، كالقرآن الذي يجب العمل به، فهما خليفان يجب العمل بهما معاً، ولكن أهل السنّة والجماعة قد خالفوا هذا النصّ، كما خالفوا غيره من النصوص الأمره بمتابعة أهل البيت عليهم السلام، بل أنّهم نذوها وراء ظهورهم وولّوا وجوههم إلى الأئمة الذين حاربوا أهل البيت النبي صلوات الله عليهم أجمعين.

ولذلك لو فتشت في عقائد وكتب الحديث عند أهل السنّة تجد أنّ كلّ الاعتقادات والروايات الواردة في كتبهم مأخوذة من أعداء أهل البيت كعائشة وعبدالله بن عمر وأبي هريرة وأبناء الطلقاء و...

والحقيقة أنّ هذا الخلاف والعصيان ظهرت من يوم الخميس الذي سمّي بيوم الرزية، وذلك عندما طلب الرسول الأعظم ﷺ ممّن حضر في مجلسه الكنف والدواة ليكتب لهم ذلك الكتاب الذي يعصمهم من الضلالة، فوقف عمر بن الخطاب أمامه ذلك الموقف الرهيب الخطير، ورفض هو ومن تابعه في ذلك أمر النبي ﷺ، مدعياً بأنّ كتاب الله يكفيننا ولا حاجة لشيء غيره، فأراد النبي ﷺ أن يقول: تمسّكوا بالثقلين: القرآن والعترة الطاهرة، لكن

على إمامة العترة دون من تقدّم عليهم.

❖ عمر ردّ على النبي ﷺ بقوله: حسبنا كتاب الله، وقد أخرج ابن أبي الحديد بإسناده عن ابن عباس قال: دخلت على عمر في أوّل خلافته وقد ألقى له صاع... ثم قال [عمر]: من أين جئت يا عبدالله؟ قلت: من المسجد، قال: كيف خلّفت ابن عمك؟ فظننته يعني عبدالله بن جعفر، قلت: يلعب مع أترابه، قال: لم أعن ذلك وإئتما عنيت عظيمكم أهل البيت، قلت: خلّفته يمنح بالقرب على نخيلات من فلان وهو يقرأ القرآن، قال: يا عبدالله عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قلت: نعم، قال: أيزعم أن رسول الله ﷺ نصّ عليه؟ قلت: نعم، وأزيدك سألت أبي عمّا يدعيه فقال: صدق، فقال عمر: لقد كان رسول الله ﷺ في أمره ذرو من قول لا يثبت حجة، ولا يقطع عذراً، ولقد كان يربع في أمره وقتاً، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه، فمنعت من ذلك اشفاقاً وحيطه بالإسلام، لا ورب هذه البنية لا تجتمع عليه قريش أبداً.... (شرح نهج ج ١٢: ص ٢١).

أقول: من الغرائب نقل أهل السنّة مثل هذه الرواية وبقائهم على عقائد آبائهم مع اعتراف عمر بصدور كلام رسول الله ﷺ ومخالفة لذلك. ثم إنّ في الحديث إيماء إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام إماماً، ولكن ادعى عمر أنّه لا يثبت الحجة ولا يقطع العذر، وفي هذا دلالة واضحة بأنّ كلام رسول الله ﷺ لا يثبت حجة، سواء كان في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام أو لم يكن في ذلك وإن كان صريحاً في الدلالة لقيام الظهور عليه، ولكن على زعم عمر أنّه خطأ والعياذ بالله...

فأيّ عقل يجوز له قبول قول عمر وردّ قول رسول الله ﷺ الذي أمر الله تعالى بوجود طاعته فهل يكون عندهم إطاعة عمر مقدّم على إطاعة الرسول؟!!!

ولكن الشيعة الإمامية من ذلك اليوم الذي أمرهم النبي ﷺ بالتمسك بالثقلين قد أخذوا كلام النبي ﷺ نصب أعينهم، فإنّه ﷺ وإن لم يكتب الوصية لكن بقرينة حديث الثقلين والأدلة الثابتة لدى الفريقين عرفوا أنّ مقصوده ﷺ من الأمر الذي لا يكون بعده الضلال ولن يكون أبداً هو التمسك بالثقلين، أعني كتاب الله وعترته الطاهرة وهم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، فلمهم الولاية والإمامة بعد النبي ﷺ، فالشيعة بهذه النصوص الصريحة تمسكوا بالقرآن وأهل البيت عليهم السلام، ورفضوا حكومة كلّ من تسلّط على الناس وعلى الأمة الإسلامية، وذلك أصحت الشيعة الامامية أتباع الشيعة المحمدية حقاً، فلاحظ.

وتاسعها: ما يقضي منه المسلم الذي ينصف الحقّ من نفسه عجباً وحيرة حيث يرى السنّي ينسب إلى الشيعة كونهم أعظم الناس مخالفة لمن تولّى أمر لمسلمين، بعد علمه بأنّ أهل مذهبه وهو معهم قد بلغت مخالفتهم لذوي هذه المرتبة الشريفة الى حدّ جعلوهم من جملة الرعايا لمن ليس لهم هذه المرتبة مخالفين وتاركين للسنن التي دلّت على ذلك.

فياعجبني من السنّي من هذه النسبة التي نسبها إلى الشيعة يذمّهم بها، وهي منتهى المدحة لهم لتحملهم الصدمات العظيمة من جهة المحافظة على دينهم، وهو وأهل مذهبه المتصفون بما ذم به الشيعة حقيقة من المخالفة لمن ذكرهم^(١).

وعاشرها: ما زعمه من عدم ثبوت أصل من أصول إيمان الخلق بغير العلم ولن يثبت بخبر ثابت الصحة لتجويز خطأ ناقله وكذبه، فإنّ هذا من عظيم الطامات عليه الناقضة لمبني مذهبه والمفسدة له، فإنّه على ما ثبت في الصحيحين وغيرهما

(١) لا شك أنّ الشيعة الإماميّة رفضوا حكومة الحكام الذين تداولوا الخلافة من أولها إلى آخرها ممّن ليس لهم ذلك وقد تسلّطوا على الأمة وحكموها بالقوة والقهر.

وذلك لأنّ الشيعة قد تمسّكوا في الاعتقاد بالإمامة بقول واحد وهو النصّ من الله ورسوله على الخليفة، فالإمامة عندهم لا تصحّ إلّا بالنصّ، ولا تكون إلّا للمعصوم والأعلم والأبقى والأفضل و...

وبما أنّ النصوص التي يدعيها الشيعة الإمامية لها وجود فعلي ومصدق حقيقي في صحاح أهل السنّة والجماعة، فليس أمام خصمهم إلّا الاعتراف بأحقية الشيعة فيما تمسّكوا به من النصوص.

فبقي الشيعة منذ يوم الأوّل الذي أمرهم رسول الله ﷺ بالاعتداء بأهل بيته المعصومين وعترته الطاهرين ﷺ حتى مرّ العصور يتعبّدون بالنصوص ويرفضون خلافة خلفاء أهل السنّة والجماعة وكلّ الحكام الذين تسلّطوا على الأمة واجتهدوا في قبال النصوص الصحيحة الصريحة، فلاحظ.

فيما يتعلّق بيعة السقيفة حين صدر التشاجر بين من حضره فيها، فقالت أنصار الرسول للمهاجرين: منّا أمير ومنكم أمير^(١)....

و روى لهم من جعلوه إماماً فيها حديثاً دلّ على كون الخليفة من قريش^(٢)، ثمّ قال لهم: إنّي أختار لكم أحد هذين الرجلين يشير إلى أبي عبيدة وعمر فقال عمر: بل نحن نبايعك مدّ يدك فمديده فبايعه^(٣).... القصة.

فانظر يا طالب الحقّ هل بني مذهب من تسمّى بأهل السنّة على غير خبر آحاد^(٤)؟ نقل رجل غير معصوم يجوز خطؤه وكذبه فالسنّي علم بنفسه فساد

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج: ١، ص ٢١ و ٥٦ و ٢٩٦ و ٤٠٥. وسنن النسائي ج ٢: ص ٧٤. والمستدرك للحاكم ج ٣: ص ٦٧. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨: ص ١٤٢.

(٢) أخرج الطبري وغيره في تاريخه عن أبي عمرة الأنصاري في حديث طويل ما جرى في السقيفة من الأحداث والكلام والمشاجرات بين المهاجرين والأنصار فقال عمرة: لمّا قبض النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة، فقالوا: نولّي هذا الأمر بعد محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم سعد بن عبادة... فقالوا: فإن أبت مهاجرة القريش فقالوا: نحن المهاجرون وصحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الأوّلون ونحن عشيرته وأولياؤه فعلى من تنازعون هذا الأمر بعده... (انظر تاريخ الطبري ج ٢: ص ٤٥٦. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٢: ص ٣٢٨، ط دار صادر بيروت وغيرهما).

(٣) نفس المصدر المتقدم.

(٤) لا شك أنّ الإمامة الكبرى لا يمكن إثباتها بالخبر الواحد؛ لأنّ الخبر الواحد لا يوجب العلم، بل غاية ما يقتضيه حصول الظن به إذا كان الراوي عدلاً ثقةً، ولا يخفي على الخبير أنّ القرآن قد نهى عن العمل بغير العلم، فقال تعالى: ﴿لا تقف ما ليس لك به علم﴾ (سورة الاسراء: ٣٦) أي لا تتبع ما لا تعلم، وقال تعالى: ﴿إن يتبعون إلا الظن وأنّ الظن لا يغني عن الحقّ شيئاً﴾ (سورة النجم: ٢٨) وغير ذلك.

فإنّ موقف أهل السنّة في الاعتقاد بإمامة الخلفاء الثلاثة موقف من استدلّ بالخبر الذي

مذهبه بنفس قوله المشار إليه^(١).

بل وهنا طامة أطم وأعظم وهي ما ثبت عن أبي بكر في خمسة عشر كتاباً من الكتب المعتمدة التي يأتي ذكر غالبها أنّه قال في مرض موته: ليستني سألت رسول الله ﷺ عن الخليفة بعده وعن أنصاره هل لهم في ذلك حق^(٢).

❧ ورد في أحداث السقيفة مثل الخبر الذي نقله عمر بن الخطاب ذلك اليوم من أنّه لا تجتمع النبوة والإمامة في بيت واحد (انظر كتاب السقيفة للجوهري: ص ٦٤. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨: ص ١٤٥. وفتح الباري ج ٧: ص ٢٥؛ وغير ذلك). وهذا النمط من الاستدلال هو الاستدلال بالخبر الواحد الذي لا يقوم به الحجّة في الاعتقاد بالإمامة الكبرى والخلافة العظمى لصاحب الرسالة ﷺ، وهو مقام بمستوى الرسالة والقرآن فهل من المعقول أن يحتج بذلك الخبر الذي غاية ما يفيد هو الظن وإن كان ذلك احتجاجاً بالخبر الذي ليس بحجّة عند خصمه، لأنّ ذلك خبر من مخالفهم؟!

ثم إنّ الاستدلال بأصل خبر السقيفة استدلال بالمدعى على نفس المدعى، والخبر يعلم إنّ هذا النوع من الاستدلال غير معقول؛ لأنّه مصادرة بالمطلوب، فإذا كان دليل خلافة الخلفاء نفس ما وقع في السقيفة وما جرى فيها، فإنّ الدليل يكون هو نفس المدعى لا غير وهل يصح هذا النوع من الاستدلال في سوق العلماء!!!

(١) لقد عرفت أنّ ما استدللّ به ابن تيمية من خبر ابن عمر على إمامة الحاكم وإن كان الحاكم هو يزيد بن معاوية ليس بحجّة، لأنّه خبر من غير معصوم ومعارض للنصوص القطعية الواردة في الكتاب والسنة النبوية الشريفة، فأيّ قيمة بعد ذلك لقول ابن عمر؟ وأي فائدة لمثل ذلك الخبر الذي هو معارض للكتاب الكريم كما تقدمت الإشارة إليه؟ ومن هنا يعرف أنّ ما ذكره ابن تيمية يكون دليلاً عليه، لا أنّه دليل يثبت مدعاه، فلاحظ.

(٢) لقد ورد في الخبر عن أبي رجاء العطاردي قال: رأيت الناس مجتمعين عند أبي بكر في مرضه الذي مات فيه، ومنهم: عبد الرحمن بن عوف فقال له: كيف أصبحت؟ فقال أبو بكر: إني لشديد الوجع... والله ما آسي إلاّ على ثلاث فعلتھن ليتني كنت تركتھن، وثلاث سألت رسول الله ﷺ عنھن.

فتدبر يا حبيبي في قوله المشار إليهما فستجده قد كذب في قوله في
لسقيفة الذي بنيت إمامته عليه، فإنه لو فرض صدقه فيه فما معنى قوله في مرض
موته، وهل أنصاره لهم في ذلك حق؟

كيف يحصر الخليفة في قریش؟! وكيف يجوز صيرورة خليفة من غيرهم؟!
ويدل على كذبه ما نقله إمامه أحمد في مسنده^(١)، وقال: خاتمة حقاظهم
في فتح الباري: بأن رجال سنده ثقات، من قول عمر: لو كان معاذ بن جبل حيًّا
لجعلته خليفة^(٢)، وفي نقل غيره لو كان سالم مولى أبي حذيفة حباباً استخلفته^(٣).
وهما ليسا من قریش^(٤)، وعمر هو الذي جعل مستند بيعته أبا بكر بنفس

➡ فأما اللاتي وددت أن تركتهن فوددت أنني لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا
قد غلقوه عليّ الحرب....

وأما اللاتي كنت أود أنني سألت رسول الله ﷺ عنهن فليتني سألته لمن هذا الأمر من
بعده... (انظر تاريخ الطبري ج ٢: ص ٦١٩. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٥١.
و ج ٢٠: ص ٢٤. والإمامة والسياسة ج ١: ص ٢٤. ومروج الذهب ج ١: ص ١٤٤. وتاريخ
مدينة دمشق ج ٣٠: ص ٤١٩ - ٤٢٠. والعقد الفريد ج ٢: ص ٢٥٤. وتاريخ اليعقوبي ج ٢:
ص ١٢٧. وميزان الاعتدال ج ٣: ص ١٠٩ في ترجمة علوان بن داود. ولسان الميزان ج ٤:
ص ١٨٩، وكنز العمال ج ٥: ص ٦٣١، ح ١٤١١٣. وكتاب السقيفة للجوهرى: ص ٧٥، وغير
ذلك.

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١٨.

(٢) فتح الباري ج ٧: ص ٩٥.

(٣) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣: ص ٦٥. وصفة الصفوة ج ١: ص ٣٨٣. والطبقات
لابن سعد ج ٣: ص ٣٤٣.

(٤) أمّا معاذ بن جبل الأنصاري خزرجي (فراجع ترجمته في أسد الغابة ج ٤: ص ٢٧٦.
والإصابة ج ٦: ص ١٠٧، رقم ٨٠٥٥. وأمّا سالم مولى امرأة أبي حذيفة بن ربيعة بن عبد
شمس. فراجع ترجمته في الإصابة ج ٣: ص ١١، رقم ٣٠٥٩).

الخبر المشار إليه^(١)، فانظر إلى حال هذه البيعة التي هذه حال مبناها، وتدبر ثم تبصر فإن الحق قد تبين وظهر.

(١) فإنّ خبر السقيفة معروف ومنقول في كتب أهل السنّة والجماعة فقد ذكره المؤرّخون والمحدثون في كتبهم راجع تاريخ الطبري ج ٢: ص ٤٥٦. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٢: ص ٣٢٨، وغيرهما. ولا يخفى على الخبير أنّ احتجاج عمر يوم السقيفة على المهاجرين بأنّ القرشيين مقدمون على غيرهم بالنسبة إلى أمر الخلافة. هذا مناقض أولاً لقوله: لو كان معاذ بن جبل الخزرجي حياً لوليته الأمر، وكذا لقوله: لو كان سالم مولى أبي حذيفة لوليته الأمر؛ لأنّهما ليسا من قريش. وثانياً: أنّ عمر بن الخطاب كان من دأبه أن يفضل القريش على المهاجرين والمهاجرين كافة على الأنصار والعرب على العجم، كما هو مشهور في التاريخ، وهذا أمر مخالف للكتاب والسنّة النبوية هو واضح ظاهر.

ويكفي في الردّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّقَاكُمْ﴾ (سورة الحجرات: ١٣). فعمله مخالف لصريح النصوص الواردة في الكتاب والحديث، هذا وقد أكّد النبي ﷺ أنّ أكثر بطون قريش بغضاً لمحمد وآل محمد هم بنو أمية وبنو مخزوم وغيرهم الذين هم من قريش (انظر المستدرک للحاكم ج ٤: ص ٤٨٧).

كما قال ﷺ: «إِنَّ هَلاكَ أُمْتِي عَلَى يَدِي غَلَمَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ». وقد أخرج البخاري في صحيحه ج ٨: ص ٨٨ في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «هَلاكَ أُمْتِي عَلَى أَيْدِي أُغَيْلَمَةٍ سَفَهَاءَ وَغَيْرِهِ».

وأما الحديث الوارد بأنّ الخلفاء كلّهم من قريش مقيّد بالروايات الصحيحة لدى الفريقين من أنّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشاً مِنْ كِنَانَةٍ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ». (صحيح مسلم ج ٧: ص ٥٨، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ). فصحيح أنّ النبي ﷺ من قريش غير أنّه من بني هاشم الذين هم من قريش وكذلك خلفائه بنفس البيان. وهذا لا يدل على أنّ قريش مقدم على غيرهم من الناس وإن كانوا من أراذل القوم فإنّ الإسلام قد عين ميزاناً كلياً لتقديم بعض الناس على الآخرين، وهو الإيمان والتقوى حيث قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاهُ﴾ (سورة الحجرات: ١٣)، فلاحظ.

وحادي عشرها: ما هو معلوم من كون الشيعي في مقام سوق الحجة، على السُّنِّي ليلزمه بها على مذهبه، ولو كانت عند الشيعي ليست بحجة، بالنظر إلى نفسها، فإنّ مبنى الدين على طريقة الشيعي لن يثبت بغير العلم فهو إنّما استدللّ بالخبر في المقام بحسب الظاهر؛ ليلزم به السُّنِّي من حيث حجية آحاد الخبر في ثبوت أصل مذهبه، حسب ما عرفته من مبنى بيعة السقيفة، فعلم غش السُّنِّي في هذه الكلمة للغفلة حيث يريهم بأنّ الخبر في المقام ليس بحجّة، بعد علمه بأنّ مذهبه قد بني على خبر آحاد^(١).

وثاني عشرها: ما زعمه من كون الخبر خبر آحاد، فإنّه غير مضر بإفادته العلم بضميمة غيره إليه، من السنن الصحيحة المتظافرة، فإنّ معنى الخبر بنفسه قد ثبت من عدة طرق.

منها: ما نقله مسلم في صحيحه^(٢).

ومنها: ما نقله الشيعي عن الحميدي^(٣).

(١) لا يخفي أنّ الخبر الواحد لا يفيد العلم بنفسه، ولا يعقل انكشاف السنّة به، بل غاية ذلك أنّه يفيد الظن، والظن لا يغني عن الحقّ شيئاً، وإنّما يجوز العمل بخبر الثقة، لأنّه مقبول عند العقلاء ومعوّل به عندهم، فخير الثقة الأيمن أمانة عقلانية على حجّة قول الثقة، والشارع قد أمضى هذه الطريقة العقلانية، وهو أمر الناس، في محاوراتهم، وليس للشارع في ذلك طريق خاص غير ما هو متعارف لدى العقلاء، فنستكشف من ذلك كشفاً نوعياً؛ بأنّ الشارع قد أمضى سيرة العقلاء في العمل بخبر الثقة.

(٢) انظر صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢، كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو جماعة.

(٣) انظر إحقاق الحقّ للقاظمي نور الله التستري ج ٢: ص ٣٠٦، نقلاً عن الحميدي من كتابه

ومنها: ما صدّق به إمامه أحمد^(١).

والعبارة في جميعها مختلفة والمعنى متحد^(٢).

ويشهد له خبر الثقلين^(٣) المعلوم صدوره؛ لتعدد طرقه وكثرة صحيحها

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٤٤٦. وج ٤: ص ٩٦.

(٢) فإن جميع تلك الروايات تدلّ على وجوب متابعة الإمام وخليفة الرسول، ومن المعلوم أنّ الروايات التي تأمر بمعرفة إمام الزمان أو ببيعته أو بوجوب طاعته فإنّها وإن كانت من حيث الألفاظ مختلفة إلّا أنّها من حيث المعنى متحدة وإن كانت بعضها تلازم بعضها الآخر، فإنّ الغرض في جميع ذلك هو لزوم طاعة الإمام كما هو واضح ظاهر؛ إذ لا إشكال في أنّ من الصحيح في المحاورات أن يذكر المتكلّم اللازم ويريد منه الملزوم أو بالعكس، وهو أمر متعارف، كما أنّ الكناية قد تقوم في مقام الاستعمال مقام النص الصريح، بل أنّها أبغ من التصريح عند أهل الأدب، فلاحظ.

(٣) لقد ورد حديث الثقلين في كتب الفريقين بطرق كثيرة وبألسنة متقاربة، وذكره رسول الله ﷺ في مناسبات مختلفة وعديدة ونحن نذكر هنا بعض متونها الواردة في مصادر أهل السنّة المسماة بالصحيح عندهم:

فمنها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي سعيد الحذري قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلّوا بعدي الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، إلّا وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٥٩. ورواه عمرو بن أبي عاصم في كتابه السنّة: ص ٦٢٩، ح ١٥٥٣).

ومنها: ما رواه الترمذي بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجة يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعتة يقول: «يا أيها الناس إني تركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي». (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٧، ح ٣٨٧٤).

ومنها: ما رواه الترمذي أيضاً بسنده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «إني

وحسنها، فمن هذه جميعها يحصل العلم بصدور معنى الخبر، فهو دليل علمي على المطلوب، فتدبر، فما هذه حالة حقيقة بأي وجه يرمي بأنه خبر آحاد غير مفيد للعلم.

➤ تارك فيكم ما ان تمسّكنم به لن تضلّوا بعدي: أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني» (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٨، ح ٣٨٧٦).

ومنها: ما رواه الحاكم النيسابوري بسنده عن زيد بن أرقم قال: نزل رسول الله ﷺ بين مكة والمدينة عند شجرات خمس دوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرة، ثم راح رسول الله عشيّة فصلّى، ثم قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ، ثم قال: «أيّها الناس إني تارك فيكم أمرين لن تضلّوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي....». (المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١١٠).

ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل بسنده عن أبي سعيد الحذري عن النبي ﷺ قال: «إني أو شك إن ادعى فأجيب، وأني تارك فيكم الثقلين كتاب الله عز وجل وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيها» (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٧). ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٢: ص ٢٩٧، ح ١٠٢١.

ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل بسنده عن زبدين ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١٨١). ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٢. وغيره وهناك السنة متقاربة لما سبقت تحدّها في كثر من مصادره المعهقة. فلاحظ.

قال السنّي:

الوجه السابع: أن يقال: إن كان هذا الحديث من كلام النبي فليس فيه حجة لهذا القائل، فإنّ النبي قد قال: «مات ميتة جاهلية [في أمور ليست من أركان الإيمان التي من تركها كان كافراً]»، كما في صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «من قتل تحت راية عُميّة يدعو عصبية أو ينصر عصبية فقتلته جاهلية» [وهذا الحديث يتناول من قاتل في العصبية، والرفضة رؤوس هؤلاء، ولكن المسلم لا يكفر بالاعتقال في العصبية، كما دلّ على ذلك الكتاب والسنة فكيف يكفر بما دون ذلك؟

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «من خرج «من الطاعة وفارق الجماعة ثمّ مات، مات ميتة جاهلية». وهذا حال الرفضة فإنّهم يخرجون عن الطاعة ويفارقون الجماعة.

وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنّ من فارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية». وفي لفظ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنّ من خرج من السلطان شبراً من مات ميتة جاهلية».

هذه النصص مع كنهها صريحة في حال الرفضة وأمثالها المعروفة

عند أهل العلم، لا بذلك اللفظ الذي نقله^(١).

(١) منفتح السنّة - ١: ص ١١١ - ١١٣.

قلت:

في هذه الجملة من العجائب ما نبّيتها بوجوه:
أحدها: ما زعمه من عدم الحجّية للمستدلّ بالخبر فإنّه من أعظم العجب؛ لأنّ الخبر قد نصّ صريحاً على ثبوت موت الجاهلية لمن لم يعرف إمام زمانه، ومعناه ليس في عنقه بيعته ولم يتابعه ولم يهتدي بهديه، وقد مضى بيان الوجه في ذلك على النفضيل، فكيف يتصوّر عدم حجّيته للمستدلّ، وقد نصّ صريحاً فيه على دعوى المستدلّ بأحكام عبارة دلّت على مقصوده^(١).

وثانيها: ما زعمه من شمول الحديث لمن قاتل في العصبية فإنّه خطأ بيّن، فمن أيّ عبارة منه يستفاد شموله لذلك؟!

فإنّه قد رتّب فيه موت الجاهلية على من جهل إمام زمانه، فأين الجهل به

(١) فإنّ الوجه في دلالة الحديث ظاهر واضح؛ لأنّ الإمامة المقصودة في الحديث هي الإمامة الكبرى للمسلمين والرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا والنيابة عن النبي ﷺ. وهذا المعنى لا يختلف فيه أحد من طوائف المسلمين وكون الجهل بها موجباً للهلاك الدائم أيضاً أمر واضح ظاهر؛ لأنّ صريح الحديث أنّ الجاهل بها يموت ميتة جاهلية، فالجهل بالإمام يخرج الإنسان عن الإيمان.

ومن هنا يعرف أنّ الإمامة من أصول الدين؛ إذ الجاهل بشيء من الفروع إذا مات على الجهل به لا يموت كافراً، وإمّا صريح الحديث المذكور أنّ الجاهل بالإمامة لا يعذر بجهله، كالجهل بنبوّة النبي ﷺ، فكما أنّ الجاهل بنبوّة النبي أو الجاحد به يموت على حالة الكفر كذلك الجاهل بالإمامة، فلاحظ.

من المقاتلة على العصبية، فإنَّ معنى المقاتلة على العصبية المقاتلة على الظلم.

قال في النهاية: والعصبي المُعين قومه على الظلم^(١).

فانظر إلى هذين المعنيين فهل يشمل أحدهما مقابله؟ وهل بينهما لزوم؟ فإنَّ السابق منهما الجهل بإمام الزمان، والثاني مُعين قومه على الظلم فأَيُّ لزوم وشمول بينهما؟ فعلم خطأ السُّنِّي في هذه الدعوى من دون ريب.

وثالثها: ما زعمه من كون الشيعة رؤوس على جهة العصبية فإنَّه ظلم منه لهم، وعدم إنصاف لو قصد بهم اثنا عشرية الشيعة، لما تَبَّهنا عليه فيما مر، من مقاتلتهم لنصرة الحق، وطلب ثار المظلومين، وقد يقاتلون المفسدين من قطاع الطريق وغيرهم، دفعاً لشُرِّهم، وحسماً لمادة الفساد^(٢)، حسب ما قاتل شيعة الكرخ بعض بني العباس، ومتابعيه لما جاؤوهم بحمل امرأة على جمل تشبيهاً لها بعائشة، وبرجلين تشبيهاً لهما بطلحة والزبير وقصدهم بذلك وقعة الجمل،

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٣: ص ٢٤٥ مادة: «عصب».

(٢) فإنَّ الباحث لو درس تاريخ الشيعة الاثني عشرية يجد أنَّ اتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام كأبي ذر وميثم التمار وحُجر بن عدي ورشيد الهجري وغيرهم ممَّن كرسوا حياتهم في الدفاع عن الحقَّ والجهاد في سبيل الله ونصرة الدين وإعلاء كلمة التوحيد والنصح للمسلمين وبيان الحقيقة بأقوال صريحة محكمة كانوا تحت ظل سيرة أهل البيت عليهم السلام والعمل بها، فإنَّ سيرة أهل بيت النبي عليه السلام كانت تدعو المؤمنين إلى الدفاع عن الحقَّ والدفاع عن الإسلام والعدالة، وألا يدخل أحد تحت ظل راية الباطل وعدم تأييده بأيِّ صورة ما شاء، وهذه سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام فإنَّ لهم مواقف حاسمة في الدفاع عن الإسلام والحقَّ والعدالة، ويكفي للباحث أن ينظر إلى حادثة كربلاء بعين واعية فيجد هناك المدرسة العظيمة لتعليم الشيعة وتربيتهم وفق التعاليم الإسلامية، فالشيعة قد أخذوا طريق الدفاع عن الحقَّ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مدرسة أمِّ الأحرار سيد الشهداء أ.س. عبدالله الحسين عليه السلام.

فحاربوهم دفعاً لصيالهم عليهم، وجرى ما جرى عليهم من الطامات^(١).

(١) إنّ من الأحداث التي أحدثتها يد العداء المحتدم على أهل بيت الوحي ﷺ وشيعتهم هي الفتنة الكبرى والحرب الطائفية التي شنتها أهل السنة ضد الشيعة في محلّة الكرخ ببغداد، وكانت منطقة الكرخ خالصة للشيعة وفيها العلماء والفقهاء من تلامذة مدرسة أهل البيت ﷺ، لأنّ مدينة بغداد كانت آنذاك بلد العلم ومركز الخلافة فاستقطبت فيها العديد من العلماء والفقهاء والمحدثين ... من شتى المذاهب الإسلامية، وقد دخلها التشيع منذ تأسيسها وأخذت تنمو بفضل ما وصلت إليها من تراث أهل البيت المعصومين ﷺ لا سيّما بعد ظهور آل بويه على الساحة السياسية، وقد شجعت حكومتهم بعض العلماء في الهجرة إلى العراق وسكونه بغداد منهم شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي رضوان الله تعالى عليه.

وقد اعترف كلّ فرد بعظمته ونبوغه وكبر شخصيته وتقّده على من سواه، فإنّه بعد وفاة أستاذه السيد المرتضى - طاب ثراه في ربيع لأوّل سنة ٤٣٦ هـ - استقل بالإمامة فيها، وظهر على منصّة الزعامة، وأصبح علماً للشيعة ومناراً للشريعة، وكانت داره في الكرخ مأوى الأمة، ومقصد الوفاة، يأتونها لحلّ المشاكل، وقد تقاطر إليه العلماء والفضلاء للتلمذة على يده والحضور تحت منبره من كلّ بلد ومكان، وقد بلغ الأمر من الاعتناء به والإكبار له حتى جعل خليفة الوقت القائم بأمر الله - عبدالله بن القادر بالله أحمد - كرسي الكلام والإفادة له، وقد كان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدر فوق الوصف؛ إذ لم يسمحوا به إلّا لمن برز في علومه، وتفوّق على أقرانه، ولم يكن في بغداد يومذاك من يفوق الشيخ الطوسي ﷺ قدراً أو يفضل عليه علماً، فكان هو المتعيّن لذلك الشرف حتى اتفقت الواقعة المؤلمة سنة ٤٤٨ هـ من تلّكم الفطائع التي أحدثتها أعداء أهل البيت ﷺ عندما ورد طغرل بيك أوّل ملوك السلجوقية إلى بغداد - كما ذكره صاحب معجم البلدان في باب الباء وما بعده الياء «بين السورين» - وقد هجم الخصوم من أبناء أهل السنة على الشيعة في محلّة الكرخ وقتلوا الآلاف من الشيعة الأبرياء، وسعى الحاقدون إلى قتل الشيخ الطوسي - رضوان الله تعالى عليه - غير أنّ الشيخ هاجر إلى النجف الأشرف، وقد شنت الغارة على إحراق داره وكرسيه الدراسية ومكتبته الكبرى التي تعدّ من نفائس الأثر، قال ابن الأثير في حوادث سنة ٤٤٨ هـ: وكان سبب هذه الفتنة أنّ أهل الكرخ شرّعوا في عمل باب السماكين، وأهل القلائين في

➤ عمل ما بقي من باب مسعود، ففرغ أهل الكرخ وعملوا أبراجاً كتبوا عليها بالذهب: محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر، ومن أبي فقد كفر وأنكر أهل السنّة هذه الفقرة: من رضي فقد شكر ومن أبي فقد كفر، وأصر أهل الكرخ على الزيادة، وقالوا: ما تجاوزنا النصوص ما جرت به عادتنا فيما نكتبه على مساجدنا.

فأرسل الخليفة القائم بأمر الله أبا تمام نقيب العبّاسيّين، ونقيب العلويّين وهو عدنان ابن الشريف الرضي لكشف الحال وإنهائه، فكتباً بتصديق قول الكرخيين فأمر حينئذٍ الخليفة ونوّاب الرحيم بكف القتال فلم يقبلوا، وانتدب ابن المذهب القاضي والزهيري وغيرهما من الحنابلة أصحاب عبدالصمد بحمل العمّة على الإغراق في الفتنة، فأمسك نوّاب الملك الرحيم عن كفّهم غيظاً من رئيس الرؤساء لميله إلى الحنابلة، ومنع هذه السنّة من حمل الماء من دجلة إلى الكرخ، وكان نهر عيسى قد انفتح بثقة فعظم الأمر عليهم، وانتدب جماعة منهم وقصدوا دجلة وحملوا الماء وجعلوه في الظروف وصبّوا عليه ماء الورد ونادوا: الماء للسبيل، فأغروا السنّة وتشدد رئيس الرؤساء على الشيعة فمحووا خير البشر وكتبوا عليه السلام، فقالت السنّة: لا نرضى إلا أن يقلع الآجر الذي عليه محمد وعلي وأن لا يؤذّن حيّ على خير العمل، وامتنع الشيعة من ذلك، ودام القتال إلى ثالث ربيع الأوّل وقتل فيه رجل هاشمي من السنّة، فحمله أهله على نعش وطافوا به في الحربية وباب البصرة وسائر محال السنّة، واستنفروا الناس للأخذ بثاره ثمّ دفنوه عند أحمد بن حنبل، وقد اجتمع معهم خلق كثير أضعاف ما تقدّم، فلما رجعوا من دفنه قصدوا باب مشهد البتن - باب البتن اسم محلّة كبيرة ببغداد ويلصق هذا الموضع في مقابر قريش التي فيها قبر الإمام موسى الكاظم والإمام الجواد عليه السلام ويعرف قبر الإمامين عليه السلام بمشهد باب البتن - فأغلق بابه فنقبوا في سورها وهدّدوا البواب فخافهم وفتح الباب، فذهلوا فنهبوا ما في المشهد من قتاديل ومحاريب ذهب والفضة وستور وغير ذلك، ونهبوا ما في التراب والدور، وأدركهم الليل فعادوا، فلما كان الغد كثر الجمع فقصدوا المشهد وأحرقوا جميع التراب والآزاج واحترق ضريح موسى - وهو الإمام الطاهر موسى بن جعفر عليه السلام وحفيده الإمام الجواد محمد بن علي بن موسى عليه السلام - وضريح ابن ابنه محمد بن علي الجواد والقبتان الساج اللتان عليهما واحترق ما يقابلهما

وهذه القضية معلومة شهيرة لدى من تسمّى بأهل السُنّة، محررة في صحفهم وليقل لنا من تسمّى بأهل السُنّة في أيّ قضية تعصّبت اثنا عشرية الشيعة، ولو بغير قتال للباطل، فهذه سيرهم وحالهم مبيّنة معلومة مشهورة، فليبيّن لنا رجل منهم،

➤ ويجاورهما من قبور ملوك بني بويه معز الدولة وجلال الدولة، ومن قبور الوزراء والرؤساء قبر جعفر بن أبي جعفر المنصور، وقبر محمد الأمين محمد بن الرشيد، وقبر أمّه زبيدة، وجرى من الأمر الفطيع ما لم يجر في الدنيا مثله، فلمّا كان الغد خامس الشهر عادوا وحفروا قبر موسى بن جعفر ومحمد بن علي عليهما السلام وهما إلى مقبرة أحمد بن حنبل فحال الهدم بينهم وبين معرفة القبر، فجاء الحفر إلى جانبه، وسمع أبو تمام نقيب العبّاسيّين وغيره من الهاشميّين والسُنّة الخبر فجاؤوا ومنعوا عن ذلك (انظر الكامل في التاريخ ج ٩: ص ٥٧٥ و ٥٧٦ في حوادث سنة ٤٤٣، والمنتظم لابن الجوزي ج ٨: ص ١٥٠. والبداية والنهاية ج ١٢: ص ٦٢. وشذرات الذهب ج ٣: ص ٢٧٠، وغيرها).

أقول: إنّ الشيعة حينما كانت وظيفتهم الدفاع فقد دافعوا عن أنفسهم وعن أحقية آل محمد المصطفين الأطهار باللسان والبنان وعندما فهموا أنّها فتنة شنتها أعداء الإسلام للقضاء على الإسلام وشؤون المسلمين، فقد عملت الشيعة بواجبها وهي التقية التي قوام الدين بها حفظاً لدماء المسلمين ونفوسهم وطاقاتهم للاستفادة منها في طريق خدمة الدين. ولذلك ترى الشيخ الطوسي رحمته الله هاجر إلى النجف الأشرف لثلاث أسباب الحرب الطائفية والنعرات المذهبية التي كانت مشتتة حينها في بغداد، وقد أسس فيها الجامعة الكبرى والمدرسة العظمى للشيعة، وصارت مدينة النجف الأشرف الجامعة الوحيدة بين البلدان لدرس الفنون والمعارف الالهية منذ هبط إليها شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي - رضوان الله تعالى عليه - فيعلم ممّا ذكرنا وممّا لم نذكر من هذه الواقعة المؤلمة أنّ مهمة الشيعة العمل بواجبها الشرعي لا إثارة الحرب الداخلية بين المسلمين وسفك دماء الأبرياء وقتل النفوس المحرمة؛ لأنّ نتيجة ذلك تكون لصالح أعداء الإسلام، بل أنّ جهاد الشيعة ودفاعهم منحصرة في الدفاع عن كيان الإسلام وأهل البيت المعصومين عليهم السلام والمراپطة في سبيل الله التي فيها فضا. كس. ه. ثاب ح: با..

ولو قضية حقيرة تعصّبت فيها هذه الفرقة المحقة للباطل^(١)، فإنّ أوّل قضية صدرت منها على قلة عددها يومئذٍ تخلّفها عن بيعة السقيفة نصره منها لخير الناس بعد خير الرسل [صلوات الله وسلامه عليهما] إمام الخلق بعده^(٢)، وهذه حالهم في

(١) لا شك أنّ التعصّبات الطائفية والنزعات العنصرية التي تحرّك العوام وتبعث الجهال على الإقدام ببعض القبائح هي نتيجة الجهل والخرافات والتقاليد الذميمة والأهواء المضلّة. وحيث إنّ الشيعة تمسّكوا بنصوص القرآن والسنن النبوية ﷺ وسيرة الأئمة المعصومين عليهم السلام، فقد خرجوا عن ربة التقاليد الخاطئة، ورفضوا التعصّبات العقيمة والخلافات العنصرية والأهواء المضلّة؛ لأنّ الإرشادات القيمة والتحذيرات اللازمة الواصلة إليهم من أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذا المجال منعهم من الدخول في تلك المجازفات والنعرات الطائفية والشقاق بين صفوف المسلمين، وكفّ للباحث ملاحظة سيرة الأئمة الاتني عشر عليهم السلام طول ما يقارب إلى ثلاثة قرون من حياتهم الشريفة وملاحظة علومهم الموفورة وحكمهم وعطائهم الفكري والروحي، فيجد الباحث بوضوح أنّهم - سلام الله عليهم - قد تجرّعوا الغصص بألوانها وأشكالها المختلفة وصبروا على الأذى للحفاظ على أصل الإسلام والدفاع عن كيان الأمة، فتحملوا المشقة والهموم في سبيل الله ليبقى كلمة الله هي العليا إلى يوم القيامة.

(٢) إنّ من أقوى الشواهد على حقانية الشيعة هو موقفهم الحاسم أمام السلطات الظالمة والطواغيت المتفرّعة حيث إنّ الشيعة الإمامية رفضت جميع السلطات الحاكمة بعد النبي ﷺ عدا السلطة والولاية المتعينة من قبل الله تعالى لأوليائه، ولذلك ترى أنّهم قد رفضوا من أوّل الأمر خلافة الخلفاء الثلاثة الذين أولدتهم السقيفة، وقد ذكر المؤرّخون والمحدّثون وأرباب السير أنّ جماعة من الصحابة من المهاجرين والأنصار تخلّفوا عن بيعة أبي بكر وصاروا إلى جنب إخوانهم من بني هاشم للدفاع عن الحقّ والعدالة وإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال ابن عبد ربّه الأندلسي في العقد الفريد (ج ٥: ص ١٢): الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر علي والعباس وسعد بن عباد وقعدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إنّ أبوا

نصرة الحقّ قرناً بعد قرن وطبقة^(١)،

﴿ فقاتلهم. ﴾

وأيضاً قال في الاستيعاب (ج ٣: ص ٩٧٣): وتخلّف عن بيعته - أي عن بيعة أبي بكر - سعد بن عباد وطانفة من الخزرج وفرقة من قريش...

وقال اليعقوبي في تاريخه (ج ٢: ص ١٢٤): وتخلّف عن بيعة أبي بكر قوم من المهاجرين والأنصار، ومالوا مع علي بن أبي طالب [عليه السلام] منهم: العباس بن عبدالمطلب والفضل بن العباس والزبير بن العوام وخالد بن سعيد والمقداد بن الأسود وسلمان الفارسي وأبوذر الغفاري وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وأبي بن كعب، فأرسل أبو بكر إلى عمر بن الخطاب وأبي عبيدة الجراح والمغيرة بن شعبة، فقال: ما الرأي...

وقال المسعودي في اثبات الوصية (ص ١٤٣): فأقام أمير المؤمنين [عليه السلام] ومن معه من شيعة في منزله بما عهد إليه رسول الله ﷺ فتوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه واستخرجوه منه كرهاً، وضغطوا سيده النساء بالباب حتى أسقطت محسناً، وأخذوه بالبيعة فامتنع...

وقال ابن قتيبة في الإمامة والسياسة (ص ١٢ - ١٤ ط ١٣٨٨): وتخلّف قوم عن بيعة أبي بكر وكانوا في بيت علي - كرم الله وجهه - فبعث أبو بكر إليهم عمر فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعى عمر بحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأحرقنّ الدار على من فيها. فقبل له: يا أبا حفص إنّ فيها فاطمة، فقال: وإن!!!

وغير هؤلاء من علماء أهل السنّة والجماعة - كابن حجر العسقلاني والبلاذري وصاحب روضة الصفا وغيرهم - ممّن نصوا على أنّ جماعة من الصحابة تخلّفوا عن بيعة أبي بكر اقتداءً بالإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب [عليه السلام] ودفاعاً عنه وعن الحقّ والعدالة وعدم تأييدهم الباطل، وسوف يأتي البحث فيه عند ذكر المتخلّفين عن بيعة السقيفة وكيفية امتناع الشيعة من الصحابة والتابعين وغيرهم ممّن خالفوا سلطة الخلفاء وعمّالهم وامتناعهم عن بيعتهم والدخول في زمريهم إن شاء الله تعالى.

(١) لا يخفي أنّ الشيعة معرّفون من أوّل يومهم بنصرة أئمة أهل البيت [عليهم السلام] والدفاع عنهم وعن حقّهم المهضوم المغتصب، وكانوا يتسابقون إلى نصرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب [عليه السلام]

فإنهم على ما عرفت هم الفرقة الناجية^(١)، المتظاهرة بالحق إلى يوم القيامة^(٢).

لساناً وبياناً في كل عصر وزمان كي يشملهم دعاء النبي ﷺ يوم غدیر خم حيث قال: «اللهم انصر من نصره» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١١٨ و ١١٩. ومجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٤ و ١٠٦. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ١٣٦، ح ٨٤٨٣ و ٨٤٨٤. والمعجم الكبير للطبراني ج ٥: ص ١٩٢، وغير ذلك).

فإن هذا الدعاء مطلق يشمل انطباق العنوان في الدعاء في كل عصر وزمان وأي نوع من أنواع النصر؛ إذ أن كل ذلك يصدق عليه العنوان.

فإن ممّا يفتخر به الشيعة أن يكون ناصراً لإمامة من هو منصوب من قبل الله، ويكون طاعته مفروضة عليه. وحيث إن لكل إمام من أئمة أهل البيت عليه السلام في كل عصر خط خاص محوّل إليه من قبل الله ورسوله لحفظ الإسلام والمسلمين وإن كان هدفهم واحد كالأنبياء، ولكن كانوا يختلفون في سلوكهم وجهادهم، فكان على شيعتهم العمل بما يحقّق رضاهم، فالشيعة إنمّا يعرفون بنصرتهم لإمام زمانهم باهتمامهم في تحقّق أهداف الإمام وتحقّق رضاه بحيث يصدق عليهم عنوان الناصر، فلاحظ.

(١) لا يخفي أنه من الأخبار المتواترة بين الفريقين قوله ﷺ: «ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، فرقة منها ناجية» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٤٥. وج ٤: ص ١٠٢. وسنن الدارمي ج ٢: ص ٢٤١. وسنن ابن ماجه ج ٢: ص ١٢٢٢ ح ٣٩٩٣. وسنن أبي داود ج ٢: ص ٢٩، ح ٤٥٩٧. والمستدرک للحاکم ج ٤: ص ٤٣٠. والسنن الكبرى البيهقي ج ١٠: ص ٢٠٨. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٦: ص ٢٢٦، وغيرها). فهذه الرواية تدلّ على أن فرقة واحدة من فرق الأئمة تكون ناجية لا غير، وإذا أضفنا إليها الحديث المتواتر بين الفريقين وهو قوله ﷺ: «الأئمة من بعدي اثنا عشر» لوجدنا أن الشيعة الإمامية هم الفرقة الناجية؛ لأنهم الوحيد من الفرق التي قالت بانحصار الأئمة في الاثني عشر، وهي الوحيدة التي تقول بوجوب الاقتداء والتمسك بالعترة الطاهرة الاثني عشر بعد النبي ﷺ، فكل من اقتدى بهم وسلك آثارهم فقد نجى، ومن خالفهم فقد هوى.

(٢) لا يخفي على الخبير الباحث في بحر الأخبار والروايات الإسلامية أن الفرقة الناجية قد عيّنهم النبي ﷺ في بعض رواياته الصحيحة المقبولة لدى جميع الفرق الإسلامية بلا

وبالجملة: فالصادق الذي ينسب إلى خصمه بعض المناكير وهو في محاجته معه يلزمه أن يثبت ذلك بالدليل الذي هو حجة لديه عليه، فإن لم يأت بدليل فما نسبه غير مقبول منه، بل مردود عليه، والمقام من المقامات التي يظهر فيها الدعوى على وجه يظن الغافل أنّ متعلقها معلوم الثبوت بحيث ليس لمدعيه حاجة إلى بيان دليل عليه، ومما نبهنا عليه علم كذب ما نسبه إليهم^(١).

❦ استثناء، وهي الروايات التي حثّ النبي ﷺ فيها على الاقتداء بعترته الطاهرة والتمسك بهم، وقد ضمن لهم الأمن من الضلال إلى يوم القيامة إن هم تمسكوا بأمرين الذين حث عليهما النبي ﷺ، وهما كتاب الله وعترته الطاهرة، كما ورد في حديث الثقلين المتواتر المتفق على صحته جميع الفرق الإسلامية، فإنّ حديث الثقلين قد أوضح للجميع أنّ الوقاية من الضلالة والهلكة تكون باتباع الخط الالهي الممثل بالثقلين الكتاب والعترّة الطاهرة؛ لأنّ من الضروري أنّ معنى التمسك بالقرآن هو الأخذ بتعاليمه القيمة والسير على وفقها، ونفس المعنى في التمسك بأهل البيت عليهم السلام مقصودة حيث جعلهم النبي ﷺ أعدال القرآن. ومن هنا يتضح أنّ من تمسك بالثقلين فقد فاز بالأمن والأمانة والإيمان؛ لأنّ النبي ﷺ قد ضمن الأمن من الضلالة إلى يوم القيامة للمتمسك بهما معاً، والشيعيّة الإماميّة هي الفرقة الوحيدة التي تقول بوجوب الاقتداء والتمسك بكتاب الله وعترته النبي ﷺ معاً.

هذا ولو أضفنا إليه الحديث المتواتر بين جميع الفرق الإسلاميّة وهو قول النبي ﷺ: «انّ الأئمة من بعدي اثنا عشر»، فيتضح انحصاره في الشيعة أكثر وضوحاً؛ لأنّه لا تجد في فرق الأئمة فرقة قالت بانحصار الأئمة في الاثني عشر غير الشيعة الإماميّة.

ومثل حديث الثقلين في الدلالة وحديث السفينة وحديث النجوم وغيرها من الأحاديث الصحيحة عند أهل السنّة والجماعة الدالّة على وجوب الاقتداء بالعترّة الطاهرة كثيرة جداً، فالباحث الخبير لو أمعن النظر في الروايات الإسلاميّة بعين واعية لا محالة يدعن بأنّ الفرقة الناجية هي الشيعة الاثني عشرية لا غير، فلاحظ.

(١) لا يخفي أنّ ممّا يستقبحه الشرع والعقل والعقلاء هو نسبة قول أو عقيدة إلى شخص أو طائفة من الناس بلا دليل ولا حجة، فإنّه قد استفاضت الآيات والروايات في المنع عن القول

ورابعها: ما نسبته إلى أهل مذهب خصمه وعابهم به وذمهم عليه فإنه كذب عليهم، وأهل مذهبه المتصفون به؛ لأنَّ أوَّل محاربة صدرت بين أهل القبلة بعد موت رسول الله ﷺ محاربة مانعي الزكاة^(١)، وقد حاربهم إمام السقيفة، ومتابعوه

❦ بلا علم ولا دليل ولا حجة شرعية.

كما أنَّ العقل يستقبح ذلك باعتبار أنه ظلم على الآخرين، وكذلك العقلاء يستقبحون القول العاري من الدليل، فإنَّ الأفكار الحرة تأتي عن قبول ذلك لا سيما في الجيل المعاصر الذي نرى فيه التيقظ والشعور بالرسالة وتحمل المسؤولية وتنظيم المكاتب والمؤسسات من أجل الوصول إلى حقائق الأمور فإنَّها تردَّ كلَّ قول لا يدعمه دليل، وتأتي المكابرات والمجازفات، ولا تقبل شيئاً إلاَّ ما أدى إليها أعمال الفكر حتى في الأمور العادية فكيف بالأُمور المهمة من المسائل الدينية والدنيوية والإطلاع على الحكم والأسرار، فإنَّ ذلك لا يتفوه به أحد حتى الأصاغر من الطلاب فكيف بمن يدعي نفسه شيخاً للإسلام!!!

(١) إنَّ من المأساة التي سوّدت وجه التاريخ وياليتها لم تكن في زمن الإسلام كي لا تتلوّث بها سمعته النقيّة وشرفه السامي هي قتل المسلمين الذين منعوا إعطاء الزكاة بعد وفاة النبي ﷺ في خلافة أبي بكر، فقد ذكر المؤرّخون والمحدّثون أنَّ أبا بكر أرسل خالد بن الوليد ومعه جيش ليقاتل مانعي الزكاة وعندما تقدم خالد نحو بني يربوع وبني تميم وغيرهم فاجتمعوا على مالك بن نويرة اليربوعي الذي كان من أجلاء الصحابة، والذي قال ابن حجر في الإصابة (ج ٥: ص ٥٦٠): إنَّه قال المرزباني: كان - مالك بن نويرة - شاعراً شريفاً فارساً معدوداً في فرسان بني يربوع وكان من أردف الملوك...

وعن البراء بن عازب: أنَّ وفد تميم أتوا النبي ﷺ فقال أميرهم مالك بن نويرة للنبي: علمني الإيمان، فعلمه الشهادتين وأركان الشريعة ونهاه مناهيها وأمره أن يوالي وصيّته من بعده، وأشار إلى علي بن أبي طالب عليه السلام... (الصراف المستقيم ج ٢: ص ٢٨٠).

قال الطبري: وقد بعثه رسول الله ﷺ على صدقة بني يربوع، وكان قد أسلم، وكان شاعراً... (المنتخب من ذيل المذيل للطبري: ص ٤٢).

وكان مالك قد أجمع أموال الزكاة كعادته في عهد رسول الله ﷺ حتى إذا سمع بوفاة

➤ رسول الله ﷺ وقيام من لم يكن اسمه في العير ولا في النفير بالأمر بعد رسول الله ﷺ، وقد دخل مالك بن نويرة المدينة لينظر من قام بالأمر بعد رسول الله ﷺ وكان يوم الجمعة، فلما دخل المسجد وجد أبا بكر يخطب على منبر رسول الله ﷺ، فلما نظر إليه قال: هذا أخو تيم؟ قالوا: نعم، قال: فما فعل وصي رسول الله ﷺ الذي أمرني رسول الله ﷺ باتباعه وموالاته؟

فقال له المغيرة بن شعبة: إنك غبت وشهدنا والأمر يحدث بعده الأمر، فقال مالك: والله ما حدث شيء ولكنكم ختمتم الله ورسوله. ثم تقدم إلى أبي بكر، فقال يا أبا بكر: لماذا رقيت منبر رسول الله ﷺ ووصي رسول الله ﷺ جالس؟ فقال أبو بكر: أخرجوا الأعرابي البؤال على عقبه من المسجد، فقام إليه عمر وخالد وقنفذ، فلم يزالوا يكزون في ظهره حتى أخرجوه من المسجد كرهاً بعد إهانة وضرب... (بيت الأحزان للشيخ عباس القمي: ص ١٠٣).

فتوقف مالك عن دفع الزكاة لأبي بكر، فسار إليه خالد وجماعة بأمر من أبي بكر فقال مالك لخالد: أنا وقومي من الإسلام، فقال خالد: ضعوا السلاح إذن فوضعوا السلاح، وبعد أن وضعوا السلاح رُبطوا أسارى وبأمر من خالد بن الوليد ضرب ضرار بن الأزور عنق مالك بن نويرة دون سبب وعومل كالمرتد، وبنفس الليلة التي قتل فيها مالك دخل خالد بن الوليد بإمرأة مالك وهتك عرضه، يحدثنا الطبري عن هذه الرزية ويقول: وكان ممن شهد لمالك بالإسلام أبو قتادة، وقد كان عاهد الله أن لا يشهد مع خالد بن الوليد حرباً أبداً. انظر تاريخ الطبري ج ٢: ص ٥٠٣. ووفيات الأعيان ج ٦: ص ١٣. وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣: ص ٣٢. وتاريخ اليعقوبي ج ٢: ص ١٣. والإصابة لابن حجر ج ٣: ص ٣٣٧. وامتاع الاسماع للمقريزي ج ١٤: ص ٢٣٨. والسيرة الحلبية ج ٣: ص ٢١٢. وتنبيه الأشراف للمسعودي: ص ٢٤٧. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٢: ص ٣٥٨. وصحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠. كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة. وصحيح مسلم ج ١: ص ٣٨، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس. وتاريخ أبي الفداء ج ١: ص ١٥٨. وتاريخ ابن أعمش الكوفي ج ١: ص ١٨ - ١٩. والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣: ص ٥٩٤ - ٥٩٥.

لعصبية^(١)؛ لعلمهم جميعاً بأن إمام الخلق الذي له حق المحاربة لمن بغى عليه هو

🔴 وكتاب الثقات لابن حبان ج ٢: ص ١٦٩. وتاريخ مدينة دمشق ج ١٦: ص ٢٥٦ - ٢٧٤. وتاريخ الخميس ج ٢: ص ٢٣٣. والغدير ج ٧: ص ١٥٨، وغير ذلك.

(١) فإنّ الباحث لو درس التاريخ والسير ليكشف عن حقيقة الأمر في قصة محاربة مانعي الزكاة، وبعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى قبيلة مالك بن نويرة وقتلهم غدرًا بعد ما كتفهم وضرب أعناقهم صبراً وقتل مالك بن نويرة الصحابي الجليل الذي ولّاه النبي ﷺ على صدقات قومه ثقة به، ودخل بزوجه في ليلة قتل زوجها لا يرى فيها، إلّا أنّ مالك بن نويرة وقومه امتنعوا عن إعطاء الزكاة لأبي بكر وحكومته؛ لأنّهم شككوا في صحّة البيعة لأبي بكر، ولذلك سمّوهم بأهل الردّة وصدر الحكم من الخليفة وأنصاره بقتلهم وانتهاك حرّياتهم حتى لا يتفشى في العرب رأي المعارضة أو المناقشة في أمر الخلافة.

ولكن كلّ من درس التاريخ يعلم علم اليقين أنّ مانعي الزكاة لم يرتدوا عن الإسلام، كيف وقد صلّوا مع خالد وجماعته عندما حلّوا بفنائهم .

ثمّ إنّ أبا بكر نفسه أبطل هذه الدعوى الكاذبة بدفعه دية مالك من بيت المال واعتذر عن قتله (انظر أسد الغاية ج ٤: ص ٢٩٥ - ٢٩٦). والمرتد لا يعتذر عن قتله ولا تدفع دينه من بيت المال، ولم يقل أحد من الصحابة وغيرهم من السلف أنّ مانعي الزكاة ارتدوا عن الإسلام؛ إذ بأيّ كتاب وأيّ سنة يسوغ لهم هذه النسبة بعد ما آمن القوم بالله ورسوله وابتغوا سبيل الحقّ وصدّقوا بالحسنى وأذنوا وأقاموا وصلّوا وكانوا مسلمين حقّاً.

أليس قد قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلّا باحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه أو زنى بعد إحصانه أو قتل نفساً بغير نفس»؟! (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ٦١. وسنن الترمذي ج ٣: ص ٣١٢ ح ٢٢٤٧. وسنن النسائي ج ٧: ص ٩٢. والمستدرک للحاكم ج ٤: ص ٣٥٠، وغيرها).

وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله، فإذا قالوها منعوا منّي دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١١. وسنن ابن ماجه ج ٢: ص ٢٩٥، ح ٣٩٢٧. وسنن الترمذي ج ٤: ص ١١٧، ح ٢٧٣٣، وغيرها).

وقد عهد أبو بكر نفسه لسلمان بقوله: من صلّى الصلوات الخمس فإنّه يصبح في ذمة الله

❦ ويسمي في ذمة الله تعالى، فلا تقتلنّ أحداً من أهل ذمة الله فيكذبك الله على وجهك في النار (الطبقات لابن سعد ج ٣: ص ١٩٣. وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٧٠). أيسلب امتناع الرجل المسلم عن أداء الزكاة حرمة الإسلام عن أهله وماله وذريه ويجعلهم أعدال الكفرة؟ وإن حاول جماعة من أهل السنّة المدافعين عن أصحاب السقيفة أن يلصقوا اسم الارتداد على مالك وعشيرته وحاولوا جهدهم في ذلك وبدون جدوى أن يبرّروا أفعال أبي بكر وخالد فلم يجدوا بُدّاً من نسبة الارتداد إليهم؛ لأنّهم عرفوا أنّ ذلك لا يكن مع ما لهم من الأدلّة، حتى أنّ البخاري عندما أخرج الحديث جعل له باباً بعنوان: من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردّة، وهو دليل على أنّ البخاري نفسه لا يعتقد بردّتهم.

كما أنّ غضب أبو قتادة الأنصاري على خالد وفعله وتركه يوم ذاك المعسكر دليل وشهادة على إسلام مالك، وكما أنّ عمر بن الخطاب لما رأى خالداً قال له: يا عدو الله وقذفه بالقتل والزنى، فإذا كان فعله صحيحاً لماذا هتكه عمر في ملأ من الصحابة بقوله إياه: قتلتم امرأة مسلماً ثمّ نزوت على إمرأته، والله لأرجمنك بأحجارك (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٧: ص ٢٠٦).

ثمّ لو كانت الزكاة حقّ المال فإنّ الحديث في هذه الحالة أوضح من أن يخفى؛ إذ لا بدّ لمن في أمواله حقّ الزكاة أن يخرجها منها، وللحاكم أن يأخذ أموال الزكاة ويصرفها في محلّه، ولو امتنع من في عهده الزكاة فللحاكم أن يأخذ منه ولو بقوة من دون قتله وسفك دمه.

وإذا قال أحد: إنّ مالكا قد أنكر ضرورياً عن ضروريات الإسلام فنقول: إنّ منع إعطاء الزكاة لا يدلّ على إنكار الضروري؛ لأنّ كثير من المسلمين لا يعطون أو يتأخّرون في الإعطاء، فلا يدلّ ذلك على إنكارها ثمّ إنّها إذا كانت محاربة مانعي الزكاة وقتلهم جائزاً شرعاً لفعله رسول الله ﷺ مع ثعلبة بن حاطب الأنصاري حينما امتنع عن أداء الزكاة، وسمّى الزكاة بالجزية أو أخت الجزية، وقصته معروفة ومذكورة في الروايات وتفسير القرآن، لاحظ سورة التوبة.

ولا ندري ما شأن أبناء السلف وقد غرّرت بهم سكرة الشبق، وغالتهم داعية الهوى

علي عليه السلام دون غيره بما عرفته من السنن ^(١).

ولعلم أبي بكر وعمر وغيرهما بأن المحارب على التأويل هو علي عليه السلام دون أبي بكر وعمر حسب ما حارب الرسول ﷺ على التنزيل دلّ على ذلك الخبر المشهور ^(٢)

❦ وجاءوه لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة وقد أخذتهم العصبية والحمية العمياء، فنرى مثل هذا يقتل أعني مالك بن نويرة الصحابي الجليل ويأتي بالطامات رغبة في نكاح أم تميم، وذلك يقتل سيد العترة أمير المؤمنين عليه السلام شهوة في زواج قطام و... والله يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون.

(١) أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين عن أبي سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي قال: حدثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمری قال: حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا سلمة بن الفضل قال: حدثني أبو زيد الأحول عن عقاب بن ثعلبة قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب قال: أمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٣٩ و ١٤٠). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ١٨٦. وج ٦: ص ٢٣٥. وج ٧: ص ٢٣٨. وأبو جعفر الاسكافي في المعيار والموازنة: ص ٣٣. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٣٩٧، ح ٥١٩. والطبراني في معجمه الأوسط ج ٨: ص ٢١٣. وج ٩: ص ١٦٥. ومعجمه الكبير ج ٤: ص ١٧٢. وج ١٠: ص ٩١ و ٩٢. وابن عبد البر في الاستيعاب ج ٣: ص ١١١٧. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ١: ص ٢٠١. وج ٣: ص ٧١ و ٧٧ و ٢٠٧. وج ٦: ص ١٢٩ و ١٣٠. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠. وابن الأثير في أسد الغابة ج ٤: ص ٣٣. والذهبي في سير أعلام النبلاء ج ٢: ص ٤١٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٢٩٢، ح ٣١٥٥٢ و ص ٣٥٢. والسيوطي في الدر المنثور ج ٦: ص ١٨. والغزالي في المستصفى: ص ١٠٤. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٧: ص ٣٣٨. وابن قتيبة في الإمامة والسياسة ج ٢: ص ٥٥٠. وابن الأعمش في تاريخه ج ٣: ص ٧٧ وغيرهم.

(٢) أخذ أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني

ولديهم بالصحة مأثور^(١) حسب ما يأتي نقله عن مخرجه.

❦ منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله»، قال: فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا. وقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكنه خاف النعل» وعليه يخفف نعله (مسند أحمد بن حنبل: ص ٣٣ و ٨٢).

وأخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: كنّا مع رسول الله ﷺ فانقطعت نعله فتخلف علي يخففها، فمشي قليلاً ثم قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها قوم وفيهم أبو بكر وعمر قال أبو بكر: أنا هو؟ قال: «لا»، وقال عمر: أنا هو؟ قال: «لا، ولكن خاف النعل» يعني علياً، فأتيناه فبشرناه، فلم يرفع به رأسه كأنه قد كان سمعه من رسول الله ﷺ. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (المستدرک ج ٣: ص ١٢٢). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ١٨٦. وج ٩: ص ١٣٣. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ١٥٤، ح ٨٥٤١. وفي خصائصه: ص ١٣١. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٢: ص ٣٤١، ح ١١٢ (١٠٨٦). وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٣٨٥. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٢: ص ٢٧٧. وج ٣: ص ٢٠٧. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ١١٥. والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ١: ص ١٨٦، ح ٣. وج ٢: ص ١٦٩، ح ٤٧٧. وابن أبي شيبه في كتابه المصنف ج ٧: ص ٤٩٧، ح ١٩. والهيتمي في موارد الضمان ج ٧: ص ١٤٦، ح ٢٢٠٧. وأبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء ج ١: ص ٦٧. وابن المغازلي في مناقبه: ص ٩٩، ح ٧٨. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٤٤٥١ - ٤٥٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦١٣، ح ٣٢٩٦٧، وغيرهم.

(١) قد صححه الحاكم النيسابوري في المستدرک بعد نقله للحديث قائلاً: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقرّ الذهبي بصحته في الهامش في تلخيصه (انظر المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٢ - ١٢٣).

وقال الفضل بن رزبهان بعد نقله للحديث ما هذا نصّ عبارته: صحّ الحديث، وهذا يدلّ على أنّه [عليه السلام] يقاتل البغاة والخوارج، وكان مقاتلة البغاة والخوارج على تأويل القرآن... (انظر دلائل الصدق ج ٦: ص ١٥٤). وإلى غير ذلك ما جاء في كتب علماء أهل السنة من الاعتداف بصحة سند الحديث، وسأأتّ تفصلاً الكلام وشحه في محلّه إن شاء الله تعالى.

والثانية: محاربة الجمل^(١)، وقد حارب فيها من قال بإمامة الثلاثة تعصباً

(١) إنَّ حرب الجمل من أشنع الفتن التي أشعلت نارها عائشة بنت أبي بكر بالبصرة والتي صارت سبباً لقتل عشرات الآلاف من المسلمين، وقد حدثت الواقعة يوم الخميس لعشر خلون من جمادي الأولى سنة ٣٦ هـ.

وإنما سميت تلك بحرب الجمل؛ لأنَّ عائشة قادت جيشها في تلك الحرب وهي راكبة على جمل.

ذكر المؤرخون أنَّ عائشة خرجت من مكة وعثمان محصور ثمَّ خرجت من مكة تريد المدينة، قال الطبري فيما رواه بسنده وذكره ابن الأثير أيضاً: فلما كانت بسرف لقيها رجل من أخوالها من بني ليث يقال له: عبید أو عبد بن أبي سلمة، وهو ابن أمّ كلاب فقالت لهم: مهيم؟ قال: قتل عثمان وبقوا ثمانية قالت: ثمَّ صنعوا ماذا؟ قال: أخذها أهل المدينة بالاجتماع فجازت بهم الأمور خير مجاز اجتمعوا على بيعة علي بن أبي طالب، فقالت: ليت هذه - أي السماء - أطبقت على هذه - أي الأرض - إن تم الأمر لصاحبك ردوني ردوني، فانصرفت إلى مكة وهي تقول: قتل والله عثمان مظلوماً، والله لأطلين بدمه، فقال لها: ولم والله أن أول من أمال خرفة لأنت، وقد كنت تقولين: اقتلوا نعتلاً فقد كفر، قالت: إنهم استتابوه ثمَّ قتلوه وقد قلت وقالوا.... (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٦٩. والبدایة والنهاية لابن كثير ج ٧: ص ٢٥٨. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٢١٥). وزاد الطبري وابن الأثير: إنَّ ابن أمّ كلاب أنشد أبياتاً فقال لها:

فمنك البداء ومنك الغير	ومنك الرياح ومنك المطر
وأنت أمرت بقتل الإمام	وقلت لنا إنَّه قد كفر
فهنا أطعناك في قتله	وقاتله عندنا من أمر
ولم يسقط السقف من فوقنا	ولم ينكسف شمسنا والقمر
وقد بايع الناس ذا بدره	يزيل الشبا ويقيم الصغر

انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٧٦. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣: ص ٢٠٦.

وقد أمرت أن تقر في بيتها بقوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣).

❦ ثم انصرفت إلى مكة فنزلت على باب المسجد وقصدت الحجر واجتمع الناس إليها فقالت: يا أيها الناس إنَّ عثمان قتل والله مظلوماً لأطالبنّ بدمه، وهكذا أوجبت نار الفتنة، تلك الفتنة التي أسموها بالفتنة الكبرى التي ابتدأت بمقتل عثمان وانتهت بزعمهم بواقعة الجمل. وقد سمّوها بالفتنة استناداً إلى ما تنبأ به النبي ﷺ أنّه ستكون بعدي أحداث وفتن... (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٢٩٢).

وقد حذّر رسول الله ﷺ أمته منها في مرات متعددة حتى قام في يوم من الأيام واتجه إلى بيت عائشة وقال ﷺ: ها هنا الفتنة، ها هنا الفتنة، حيث يطلع قرن الشيطان». وقد أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه في باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ قال: عن نافع عن عبد الله قال: قام النبي خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «الفتنة ثلاثاً، من حيث يطلع قرن الشيطان». (صحح البخاري ج ٤: ص ٤٦).

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفتن عن عكرمة بن عمار عن سالم عن ابن عمر قال: خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان». (صحيح مسلم ج ٨: ص ١٨١، كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرن الشيطان).

وهكذا أثارت الفتنة حتى عبّأت عشرين ألفاً أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع لقتال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والاتاحة به، فاجتمعوا بالبصرة.

يقول المؤرخون: إنَّ أصحاب عائشة لما غدروا بعثمان بن حنيف الأنصاري والي البصرة وأسروه هو وسبعين من أصحابه الذين كانوا يحرسون بيت المال جاؤوا بهم إلى عائشة فأمرت بقتلهم فذبحوهم كما يذبح الغنم (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٨٤ - ٤٨٦). ويقول الطبري: لما أخذوا عثمان بن حنيف أرسلوا إلى عائشة يستشيرونها في أمره، فقالت: اقتلوه، فقالت لها امرأة: نشدتك بالله في عثمان وصحبته لرسول الله ﷺ، قالت: ردوا أبانا فردوه، فقالت: احبسوه ولا تقتلوه...

ثم ضربوه أربعين سوطاً وتنفقوا شعر لحيته ورأسه وحاجبيه وأشفار عينيه وحبسوه... (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٨٥).

الباطل من حيث خروجهم على إمام زمانهم بالسيف^(١)،

❦ ولما بلغ الأخبار إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قدم الإمام عليه السلام البصرة بجيوشه وحاول محاولات عديدة لإخماد الفتنة وحذرهم وأنذرهم وألقى عليهم الحجج، وكان آخر إنذار لهم أن أرسل المصحف الشريف على رأس شاب مؤمن من عسكره يدعوهم إلى العمل بموجبه، فكان جواب القوم أن قطعوا يمينه وشماله وقتلوه أبشع قتلة. (انظر كتب التاريخ واقعة الجمل).

أقول: ولا أدري كيف اقتنع أصحاب عائشة أنفسهم بجواز قتل حامل المصحف، وأما أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام في صفين لم يقتنعوا أنفسهم بمقالة أصحاب معاوية بأمر إمام زمانهم، مع العلم بأن معاوية كان أهل المكر والغدر والخدعة، وكان ذلك أمراً واضحاً مبيناً لجميع الناس، فعندما غدر بهم معاوية وأمر أصحابه بحمل أوراق المصاحف على الرماح في خدعة ابن العاص المعروفة لم يقاتل أصحاب المولى أصحاب معاوية، وهذا مما يقضي به العجب العجيب!!!!

وعلى أي صورة فما اكتفت جيش عائشة بقتل الشاب بل حتى أرسقوا جيش الإمام بالسهم والنبال وابتدأوا الحرب فاشتدت، فكانت حرباً ضروساً أكلت الرجال كما تأكل النار الحطب، وروت أرض البصرة بدماء المسلمين. قال ابن صباغ المالكي: ذكر نقلة الأخبار وأصحاب التاريخ أن عدد من قتل من أهل الجمل ستة عشر ألفاً وسبعمئة وتسعون رجلاً، وكانت جملتهم ثلاثين ألفاً، فأتى القتل على أكثر من نصفهم.

إن عدد من قتل من أصحاب علي عليه السلام ألف وسبعون، وكانت عدّتهم عشرين ألفاً (انظر الفصول المهمة: ٨٦).

وقيل غير ذلك، وفي بعض الروايات أن المقتولين في هذه المعركة بلغ خمسة وعشرين ألفاً عدا المجروحين الذين قطعت أيديهم وأرجلهم والتي بلغت أربعة عشر ألفاً، وكل ذلك نتيجة الفتنة التي أشعلت نارها عائشة. وبعد انكسار جيشها أرجعها الإمام عليه السلام إلى بيتها مكreme. ولمن أراد الوقوف على تفصيل الواقعة والحادثة فليراجع كتب التاريخ، مثل كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة وغيره.

(١) أجمع المؤرخون أن عائشة هي التي قادت جيشاً بقتال أمير المؤمنين علي بن أبي

➤ طالب عليه السلام، وهي التي كانت تصدر الأوامر في الواقعة، حتى أنّ طلحة والزبير لمّا اختلفا في إمامة الصلاة وأراد كلّ منهما أن يصليّ بالناس فتدخلت وعزلتهما وأمرت عبدالله بن الزبير ابن أختها أن يصليّ هو بالناس، وهي التي كانت ترسل الرسل بكتبها التي بعثها في كثير من البلدان تستنصرهم على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وتثير فيهم حمية الجاهلية. حتى عبّأت عشرين ألفاً أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع لقتال أمير المؤمنين عليه السلام والاطاحة به. ومن مواقفها المضحكة أو المبكية وهي أنّها خرجت من بيتها عاصية لله ولرسوله، ثمّ أمرت بعض الصحابة والمؤمنين بالاستقرار في بيوتهم، فقد روى ابن أبي الحديد وغيره من المؤرّخين أنّ عائشة كتبت - وهي بالبصرة - إلى زيد بن صوحان العبدى رسالة تقول له فيها: من عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى ابنها الخالص زيد بن صوحان، فأما بعد: فأقم في بيتك وخذّل الناس عن ابن أبي طالب، وليبلغني عنك أحبّ، فإنّك أوثق أهلي عندي، والسلام.

فأجابها هذا الرجل الصالح بما يلي: عن زيد بن صوحان إلى عائشة بنت أبي بكر، أمّا بعد: فإنّ الله أمرك بأمرٍ وأمّرنا بأمرٍ، فأمركِ ان تقريّ في بيتك وأمّرنا أن نجاهد، وقد أتاني كتابك تأمريني فيها أن أصنع خلاف ما أمرني الله به، فأكون قد صنعت ما أمرك الله به وصنعت أنت ما به أمرني، فأمركِ عندي غير مطاع، وكتابك لا جواب له (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٢٢٦). ورواه الطبري في تاريخه ج ٣: ص ٤٩٢. وابن الأثير في تاريخه ج ٣: ص ٢١٦. والمقرئزي في امتاع الأسماع ج ١٣: ص ٢٣٥، وغيرهم.

فيا عجباً أنّها تطلب من المؤمنين الاستقرار في بيوتهم وهي تخرج للحرب على خلاف ما أمرها الله تعالى، وقد حدّرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أنبأها بخروجها على إمام زمانها قائلاً: كآني بإحداكن قد نبجها كلاب الحوآب وإياك أن تكونيها يا حميراء (الإمامة والسياسة ج ١: ص ٦٠ و ٨٠ و ص ٨٢. والفصول المهمة لابن الصباغ المالكي: ص ١١٧١).

وفي رواية أخرى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأديب تخرج فينبجها كلاب الحوآب يقتل عن يمينها وعن يسارها قتلى كثير». (مجمع الزوائد ج ٧: ص ٢٣٤. والبداية والنهاية ج ٦: ص ٢٣٦).

❦ وفي رواية أخرى: قال عليه السلام لها: «يا حميراء كأنني بك تنبحك كلاب الحوآب، تقاتلين علياً وأنت له ظالمة». (العقد الفريد ج ٢: ص ٢٨٣. والإمامة والسياسة ج ١: ص ٨٢). وفي رواية أخرى: قال عليه السلام: كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوآب». (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٥٢). وأخرجه ابن حجر في فتح الباري ج ١٣: ص ٤٥ قائلاً: وصححه ابن حبان والحاكم وسنده على شرط الصحيح وعند أحمد...

وأخرج الحاكم النيسابوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: لما بلغت عائشة بعض ديار بني عامر نبحت عليها الكلاب فقالت: أي ماء هذا؟ قالوا: الحوآب، قالت: ما أظنني إلا راجعة، فقال الزبير: لا بعد تقدمي ويراك الناس ويصلح الله ذات بينهم، قالت: ما أظنني إلا راجعة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كيف بإحداكن إذا نبحتها كلاب الحوآب». (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٠).

وأخرج الطبري عن الزهري: أنه لما سمعت عائشة نباح الكلاب فقالت: أي ماء هذا؟ فقالوا: الحوآب، فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، إني لهيه، قد سمعت رسول الله ﷺ يقول وعنده نساؤه: ليت شعري أيتكنّ تنبّحها كلاب الحوآب، فأرادت الرجوع فأتاها عبدالله بن الزبير فزعم أنه قال: كذب من قال: إن هذا الحوآب، ولم يزل حتى مضت فقدموا البصرة... (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٨٥) إلى غير ذلك.

أقول: والخبر في التاريخ لا يمكنه تصديق هذه الأخبار بأنّ عائشة أرادت الرجوع من الحرب؛ لأنّ الروايات الكثيرة صريحة في أنّ أم سلمة حذرهما أولاً عن الخروج قبل أن تخرج، فلن تقبل منها، فقد أخرج ابن أبي الحديد عن أبي مخنف قال: جاءت عائشة إلى أم سلمة تخادعها على الخروج، وقد عزم على الخروج إلى البصرة ومعها الزبير وطلحة فقالت لها: فأخرجني معنا...

فقالت أم سلمة: إنك كنت بالأمس تحرضين على عثمان وتقولين فيه: أخبث القول، وما كان اسمه عندك إلا نعثلاً، وأنك لتعرفين منزلة علي بن أبي طالب عند رسول الله ﷺ، أفأذكرك؟ قالت: نعم، قالت: أتذكرين يوم أقبل عليه السلام ونحن معه حتى إذا هبط من فديد ذات الشمال خلا بعلي يناجيه، فأطال، فأردت أن تهجمي عليهما فنهتنيك فعصيتني، فهجمت

➤ عليهما، فما لبثت أن رجعت باكية، فقلت: ما شأنك؟ فقلت: إني هجمت عليهما وهما يتناحيان، فقلت لعلي: ليس لي من رسول الله ﷺ إلا يوم من تسعة أيام، أفما تدعني يابن أبي طالب ويومي؟ فأقبل رسول الله ﷺ عليّ وهو غضبان محمّر الوجه، فقال: «ارجعي وراءك والله لا يبغضه أحد من أهل بيتي ولا من غيرهم من الناس إلا وهو خارج عن الإيمان» فرجعت نادمة ساقطة، قالت عائشة: نعم أذكر ذلك.

قالت: وأذكرك أيضاً، كنت أنا وأنت مع رسول الله ﷺ وأنت تغسلين رأسه، وأنا أحبس له حيساً، وكان الحيس يعجبه، فرفع رأسه وقال: «يا ليت شعري أيتكّن صاحب الجمل الأذنب، تنبّحها كلاب الحوآب، فتكون ناكبة عن الصراط»، فرفعت يدي من الحيس فقلت: أعوذ بالله وبرسوله من ذلك، ثم ضرب على ظهره وقال: «إياك أن تكونيها» ثم قال: «يا بنت أبي أمية إياك أن تكونيها يا حميراء، أما فقد أنذرتك»، قالت عائشة: نعم أذكر هذا. قالت: وأذكرك أيضاً كنت أنا وأنت مع رسول الله ﷺ في سفر له وكان علي يتعاهد نعلي رسول الله ﷺ فيخصفها ويتعاهد أثوابه فيغسلها، فنقبت له نعل فأخذها يومئذ يخصفها وقعد في ظل سمرة وجاء أبوك ومعه عمر فاستأذنا عليه، فقمنا إلى الحجاب ودخلا يحدثانه فيما أراد، ثم قالوا: يا رسول الله إنا لا ندري قدر ما تصحبنا فلو أعلمتنا من يستخلف علينا ليكون لنا بعدك مفزعا؟

فقال لهما: «أما أني قد أرى مكانه، ولو فعلت لتفرقتم عنه، كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون بن عمران»، فسكتا ثم خرجا، فلما خرجنا إلى رسول الله ﷺ قلت له: وكنت أجراً عليه منّا: من كنت يا رسول الله مستخلفاً عليهم؟ فقال: «خاصف النعل» فنظرنا فلم نر أحداً إلا علياً، فقلت: يا رسول الله ما أرى إلا علياً؟ فقال: «هو ذلك»، فقالت عائشة: نعم أذكر ذلك.

فقالت: فأني خروج تخرجين بعد هذا؟ فقالت: إنما أخرج للإصلاح بين الناس... فقالت: أنت ورأيك، فانصرفت عائشة عنها (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٢١٧ - ٢١٨).

والمهم في كلّ ما مرّ بنا من الروايات أنّ عائشة خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي

وبعدها وقعة صفين^(١)،

➤ طالب عليه السلام لبغضها وعداها له، فهي كانت مستعدة لهذه الفرصة.

والباحث يجد أمراً عجبياً وغريباً بعد ملاحظة هذه الأخبار والروايات وموقفها من الإمام في هذه الجهة، ولا يجد له تفسيراً إلاّ العداء لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، وقد سجل لها التاريخ كرهاً وبغضاً للإمام أمير المؤمنين عليه السلام لم يعرف له مثيل وصل بها إلى حدّ أنها لا تطيق ذكر اسم الإمام عليه السلام، ففي رواية أخرجه البخاري عن عبيد الله بن عبد الله قال: قالت عائشة: لما نزل النبي صلى الله عليه وآله فاشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له فخرج النبي صلى الله عليه وآله بين رجلين تخط رجلاه الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر، فقال عبيد الله: فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال: هو علي بن أبي طالب (صحيح البخاري ج ٣: ص ١٣٤، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب هبة الرجل لإمرأته والمرأة لزوجها).

ألا تعجبون بأنها تترك اسم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بغضاً وعداوة له، مع أنّ أهل السنة والجماعة يروون في صحاحهم بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق» (صحيح مسلم ج ١: ص ٦١، كتاب الإيمان، باب أنّ حب الأنصار وحب علي عليه السلام [علامة الإيمان. ومسنّد أحمد بن حنبل ج ١: ص ٩٥ وص ١٢٨. وسنن الترمذي ج ٥: ص ٣٠٦، ح ٣٨١٩. وسنن النسائي ج ٨: ص ١١٦، وغير ذلك).

أليس هذا شهادة منهم على ماهية عائشة وما تضرع في قلبها من النفاق والمشاركة في المؤامرة ضد أهداف النبي صلى الله عليه وآله؟!

وأليس مشاركتها في الحرب وقيادتها المعركة والرجال وإرسالها الرسائل إلى رؤساء القبائل ودعوتهم إلى الحرب تعصباً منها بالباطل وعدائها الشديد لأهل البيت عليهم السلام لا سيما للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وحتى آخر لحظة من حياته حيث أنشدت لما بلغها نبأ استشهادها:

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قرّ عيناً بالإياب المسافر

(انظر تاريخ الطبري ج ٤: ص ١١٥. والكمال لابن الأثير ج ٣: ص ٣٩٤).

(١) إنّ حرب صفين من الحروب والوقائع الدامية التي تسببها معاوية بن أبي سفيان وزيره

➤ الأوّل عمرو بن العاص، تلك الحرب التي دارت بين جيش الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي كان يمثل القيادة الشرعية للأمة الإسلامية وبين جيش الفاسطين الظالمين، بقيادة معاوية ابن آكلة الأكباد وحامل أحقاد جاهلية وضغائن أحدية، وقد اشتعل نارها معاوية بن أبي سفيان ليدرك ثارات بني عبد الشمس ويقتل بها عشرات من الصحابة والمسلمين ومنهم عمار بن ياسر الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «تقتله الفئة الباغية» (انظر صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٠٧، كتاب السير والجهاد، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل وصحيح مسلم ج ٨: ص ١٨٦، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاد).

وقد بالغ معاوية في تجهيز جيشه لحرب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في صفين عدداً وعدة، فبلغ مئة وعشرين ألفاً، بينما بلغ جيش الإمام عليه السلام تسعين ألفاً (انظر نبيه الأشراف للمسعودي: ص ٢٥٥).

وقد تجمعت عند معاوية بن أبي سفيان كلّ قبائل الطلقاء، وهم نفس قبائل قريش المعادية تاريخياً للنبي ﷺ وبني هاشم وهم زعماء الجيش. قال العلامة الشهيد قاضي نور الله التستري في كتابه الصوارم المهرقة (ص ٧٤): وفي الفتوح وغيره كما في حرب صفين أنّه كان من قريش مع علي عليه السلام خمسة نفر وهم... وكان مع معاوية ثلاث عشر قبيلة من قريش، مع أهلهم وعيالهم...

وفي اختيار معرفة الرجال (ج ١: ص ٢٨١): عن الإمام الصادق عليه السلام قال: كان مع أمير المؤمنين عليه السلام من قريش خمسة نفر، وكانت ثلاثة عشر قبيلة مع معاوية، فأما الخمسة: فمحمد بن أبي بكر رضي الله عنه - أئمة النجاة من قبل أمه أسماء بنت عميس - . وكان معه هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال. وكان معه جعدة بن هبيرة المخزومي، وكان أمير المؤمنين عليه السلام خاله وهو الذي قال له عتبة بن أبي سفيان: إنّما لك هذه الشدة في الحرب من قبل خالك، فقال له جعدة: لو كان خالك مثل خالي لنسيت أباك. ومحمد بن أبي حذيفة بن عتبة بنسب ربيعة. والخامس سلف أمير المؤمنين ابن أبي العاص بن ربيعة وهو صهر النبي ﷺ أبو الربيع. انتهى.

❦ وذكر المؤرخون أنّ جيش الإمام عليه السلام كان فيه من الصحابة نحو سبع مئة نفر من المهاجرين والأنصار ومن أهل بيعة الرضوان وثلاثون من البدرين، وقد استشهد معه عليه السلام في صفين خمسة وعشرون بدرياً كعمار بن ياسر وأبي الهيثم بن التيهان وعبدالله بن بديل وغيرهم (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٠: ص ١٠٨).

وكان جمهور جيشه من قبائل العراق والحجاز واليمن، وكان جيش معاوية عمدتهم من أهل الشام واليمن وفيهم طلقاء قريش وكلّهم قادة الجنود، ولم يكن معه من الصحابة إلاّ الطلقاء الذين سموهم صحابياً، وهم الذين استسلموا بعد فتح مكة، نعم كان معهم من الأنصار شخصان: وهما النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد، قاله ابن أعثم الكوفي في الفتوح (ج ٢: ص ١١٠): ولم يكن معه - أي مع معاوية - من الأنصار غيرهما... أقول: وحال الرجلين في العداوة لأهل البيت معلوم عند أهل العلم.

وإنّ المعركة حدثت يوم الأربعاء في غرة صفر سنة ٣٧ من الهجرة في منطقة - صفين وهي منطقة الآن قرب الحدود السورية العراقية، وكان الإمام عليه السلام كارهاً للابتداء بالحرب، فإنّه عليه السلام لمّا وصل المنطقة قام بعملية إتمام الحجّة على معاوية وأهل الشام وتوعية أصحابه ورفع مستواهم، ولكن معاوية لمّا وصل ماء الفرات في أرض صفين وتسلّط على الشريعة قال: يا أهل الشام هذا والله أوّل ظفر لا سقاني الله ولا أبا سفيان إن شربوا منه أبداً حتى يقتلوا بأجمعهم (بحار الأنوار ج ٣٢: ص ٤٣٩).

وقال نصر بن مزاحم: فقام رجل إلى معاوية من أهل الشام يقال له: المعري بن الأقبيل فقال: يا معاوية أما تعلم أنّ فيهم العبد والأمة والأجير والضعيف ومن لا ذنب له؟! فأغلظ له معاوية، ثم سار الرجل في سواد الليل حتى لحق بعلي عليه السلام (انظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري: ص ١٦٣. وبحار الأنوار للعلامة المجلسي ج ٣٢: ص ٤٤١، نقلاً عن نصر بن مزاحم. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٣: ص ٣٢٠ - ٣٢١).

فبادر معاوية وجيشه إلى منع أصحاب الإمام من الوصول إلى الماء، فجعل الخيل والرماية في مكان يسهل تناول الماء وحمل المكان التي يصعب الاستقاء لعمق مجرى النهر يمنع الإمام عليه السلام وأنصاره من الماء حتى يموتوا عطشاً بظنه.

🔴 وجرّت بينهم مداولات، فأرسل الإمام عليه السلام صعصعة بن صوحان: فقال له: أنت معاوية وقل له: أنا أكره قتالكم قبل الإعذار إليكم وأنك قد قدمت بخيلك فقاتلتنا قبل أن نقاتلك، وبدأتنا بالقتال، ونحن من رأينا الكف حتى ندعوك ونحتج عليك فخل بين الناس وبين الماء... (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٥٦٨. وشرح نهج البلاغة ج ٣: ص ٣١٨).

فأصر معاوية على منعهم فحمل جيش الإمام عليه السلام فحرروا الفرات وتسلطوا عليه، ولكن الإمام عليه السلام بذل لهم الماء؛ لأنّ الناس شركاء في الماء والكلاء والنار (انظر وسائل الشيعة ج ١٧: ص ٣٣١، ب ٥ من إحياء الموات، ح ١، وتفسير الآلوسي ج ١٤: ص ١٠٥).

ذكر بعض المؤرخين أنّ مدة إقامة الجيش في صفين مئة وعشرة أيام قريب من أربعة أشهر، وأنّ الوقائع كانت تسعين وقعة، ولكنه مبالغة ليس تحته شيء، فإنّ المصادر الموثوقة تنبأت بأنّ الحرب استمرت اثني عشر يوماً فقط، من يوم الأربعاء أوّل شهر صفر سنة ٣٧ هـ إلى ليلة هزير ليلة الجمعة الثاني عشر من صفر، وفي صبيحتها رفع معاوية المصاحف داعياً إلى وقف القتال وتحكيم الحكيم؛ إذ ثبت في التاريخ أنّ نهاية حرب الجمل كان يوم الخميس العاشر من جمادي الآخر سنة ٣٦ هـ (انظر تنبيه الأشراف للمسعودي: ص ٢٥٥).

وبعد معركة الجمل قرّر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام نقل العاصمة الإسلامية من المدينة إلى الكوفة، فسار إليها من البصرة في يوم الاثنين ١٢ رجب سنة ٣٦، ووصل إلى الكوفة يوم الاثنين ٢٢ رجب، واستقرّ بها شهوراً، ثمّ توجّه مع من استجاب له إلى صفين، فوصلها في أواخر ذي الحجة، ولم يقاتل محرم لحرمته، أمّا في ذي الحجة فقد تكون حصلت مناوشات وقاتل جزئي بين مقدّمات الجيش، والذي يظهر من التاريخ أنّه لم يكن بينهم قبل شهر صفر معركة إلّا على الماء، وأنّ أمير المؤمنين عليه السلام تعمّد تأخير المعركة ليقوم بعمله في إتمام الحجّة على معاوية وأهل الشام، وتوعية أصحابه ورفع مستواهم، وأنّ أوّل أيام المعركة كان يوم الأربعاء أوّل شهر صفر سنة ٣٧، كما تقدّم من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٤: ١٣.

وقد اشتدت الحرب في الأيام الثلاثة الأخيرة، كما ذكر ابن سعد في الطبقات ج ٣:

ص (٢٦١).

❖ وكان القتال الشديد في ثلاثة أيام ولياليهن آخرن أي ليلة الهرير منها (انظر أنساب الأشراف للبلاذري: ص ٣١٨)، وإنما سميت ليلة الهرير لكثرة أصوات المقاتلين وهمهمتهم فيها، وقد استشهد عمار بن ياسر في هذه الليلة بيد الفتنة الباغية، كما أخبر النبي ﷺ واتصلت فيها الحرب طول الليل تقريباً، وفي صبيحتها رفع معاوية المصاحف وكان على اتفاق في ذلك مع أحد قادة جيش علي عليه السلام، وهو الأشعث بن قيس، وكان رئيس قبيلة كندة اليمانية وصاحب النفوذ في عدد من قبائل اليمن.

قال ابن حجر في فتح الباري ج ١١: ص ١٠٤: وقتل بين الفريقين تلك الليلة عدة آلاف، وأصبحوا وقد أشرف علي وأصحابه على النصر، فرفع معاوية وأصحابه المصاحف، فكان ما كان من الاتفاق على التحكيم، وانصرف كل منهم إلى بلاده.

قال ابن كثير في البداية والنهاية (ج ٧: ص ٣٠١): وتوجه النصر لأهل العراق على أهل الشام، وذلك أن الأشتر النخعي صارت إليه إمرة الميمنة، فجعل بمن فيها على أهل الشام وتبعه علي فقطضت غالب صفوفهم وكادوا ينهزمون، فعند ذلك رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح وقالوا: هذا بيننا وبينكم...

وقد استشهد من أصحاب الإمام عليه السلام خمسة وعشرون ألفاً وقتل من أصحاب معاوية نحو خمسين ألفاً، وكان سبب كثرة القتل في جيش معاوية أن قادة جيش معاوية كان أكثرهم من الطلقاء، وكان همهم نجاة أنفسهم، فإذا أحسوا بالخطر فروا عن ساحة القتال وتركوا جنودهم وسط المعركة، وهكذا فتكثر فيهم القتلى، قال ابن الأعمش في الفتوح: وأقبل إلى معاوية رجل من أجلاء أهل الشام حتى وقف بين يديه، فقال: يا معاوية إنه قتل منا في هذا اليوم سبعمئة رجل ولم يقتل من أصحاب علي إلا أقل من ذلك، وأنت الذي تفعل بنا ذلك؛ لأنك توليت علينا من لا يقاتل معنا مثل عمرو بن العاص، وبسر بن أرطاة، وعبد الرحمن بن خالد وعتبة بن أبي سفيان، وكل واحد من هؤلاء إنما يقاتل ساعة ثم يخرج من الغبار... (انظر الفتوح لابن الأعمش الكوفي ج ٣: ص ١٣٢). وقد جرت أحداث عديدة يوم الجمعة صبيحة ليلة الهرير وفي الأيام الخمسة التي تلتها، ولو أردنا أن نذكر ما وقع فيها من الأحداث ونستقصيها لطال بنا المقام وللباحث أن يراجع كتب التاريخ وأن يدرسها دراسة علمية

وبعدها وقعة الطف^(١)،

➤ موضوعية ويتعمق فيها بقصد التمهّص والتدقيق لملاحظة منطق أهل البيت عليهم السلام وأسلوبهم في التعامل مع الناس حتى مع أعدائهم وفي الطرف المقابل كيف كانت الأعمال الصادرة منهم في قبال أهل البيت عليهم السلام؟!

وكيف كان فقد تمّ توقيع كتاب الهدنة بعد خمسة أيام في يوم الأربعاء لثلاث عشر بقيت من صفر سنة ٣٧ هـ، كما روى ذلك ابن مزاحم في كتابه وقعة صفين: ص ٥١١ وغيره، فلاحظ.

(١) إنّ فاجعة الطف ومأساتها من أعظم مصائب الإسلام وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، ومن قرأ التاريخ وفهم تفاصيل الحوادث في الإسلام من الصدر الأوّل لا يجد فجيرة بأمض من تلك الفجيرة، ولذلك أنّ واقعة الطف رن صداها في أجواء العالم منذ القرن الأوّل واستمرت ذكرياتها المؤلمة ومأساتها المحزنة على مرّ الأيام وتوالي الزمن حتى القرون الأخيرة، ولا يزال يتجدد صداها وتعاد ذكرياتها وأحداثها الأليمة، وقد استأثرت الوقائع والحوادث الدامية يوم استشهاد الامام أبي عبدالله الحسين عليه السلام السير منذ الأيام الأولى حتى قيل أنّه كان في معسكر عمر بن سعد من كانت مهمته مقتصرة على تسجيل تلك الوقائع. ومن هنا استوعبتها الكثير من كتب التاريخ والسير بدراستها واستكشاف دوافعها وأسبابها وما فيها من دروس وعبر ما تركته الآثار والنتائج على مختلف الأصعدة، واعتبروها أهم ما جرى في التاريخ، بل أعظم حدث مأساوي في تاريخ الأمة الإسلامية، فقد أحدثت هذه الواقعة المشجية جروحاً في النفوس النقية لا تندمل، وكلّ ما تجدد سقف الزمن تزداد مساحة هذه المأساة أسى ولوعة، وآفاقها سموّاً وفخراً، والباحث عندما يلاحظ الآثار التي سجلت هذه الحادثة الأليمة يجد أنّ استشهاد الإمام عليه السلام في حادثة كربلاء على يد الأراذل الأمويين ليست حادثة حدثت عن اغتفال ولا مفاجأة، بل من خلال نظرة عابرة إلى تاريخ الإسلام يجد أنّ انكسار المشركين وكفار قريش وقبائل العرب في المواجهة مع الإسلام أدت إلى أحقاد عميقة في نفوس المنافقين الذين استسلموا للواقع السياسي والاجتماعي للهيمنة الإسلامية والنصر الالهي، فأعلنوا دخولهم في الإسلام، وإن لم يبلغ الإيمان قلوبهم واضمروا الكفر والعصيان والتمرد، وكانت قلوبهم مليئة بالكره والحقد والضغينة، وحيث لم يستطيعوا أن يجهروا تلك

➤ الأحقاد في حياة النبي ﷺ بصورة واضحة شفافة فقد جهرها بعد وفاته ﷺ بأنحاء مختلفة، وأفضل شاهد على هذه الحقيقة مواقف بعض الأشخاص والجماعات السلبية من أهل البيت عليه السلام. وقد أنجزت هذه المواقف مؤامرة السقيفة وفتحت أيدي المنافقين وأعداء الإسلام وأهل البيت عليه السلام ومهدت لهم السبيل لاستمرارهم وفرض نفوذهم وسيطرتهم على المسلمين بالقوة والتدليس حتى وصل الأمر إلى أن فريق الحاكم سلّطت على الأمة الإسلامية الطلقاء والحاقدين على الإسلام وأهله، وأجبروا الناس على الخضوع للظلم والآن قتلوا أو جاعوا، وقد جرت الأمر إلى حكومة بني صخر، وقد أجبروا أحقادهم البدرية والخيرية والأحذية بصور مختلفة، وتجلّى هذا الحقد الدفين بأشنع صورة في واقعة الطف، وليس هناك أدنى شك لمن يطالع تاريخ الإسلام وتاريخ حياة الإمام الحسين عليه السلام ويقرأ بن معاوية، وإذا دقت النظر في الأوضاع في ذلك الوقت بأن مقتل الإمام الحسين عليه السلام هو نتيجة وضع يمتد بجذوره إلى السقيفة، إلى أخطر قرار صدر بعد وفاة الرسول ﷺ حيث إنَّ الباحث يرى بوضوح أنه لم يكن هناك سوى طريق واحد، وهو مقتل الحسين عليه السلام، وما كانت نتيجة البيعة مع يزيد إلا هتكاً لحرّمات الإسلام، وهذا ما لم يرض به الإمام عليه السلام وقد أدى الطريق إلى حادثة كربلاء، ولكن حادثة كربلاء فضحت نوايا بني أمية وكشفت النقاب عما كان يقوم أعداء الإسلام طوال سنوات عديده بعد وفاة النبي ﷺ، وكانت واقعة كربلاء عاملاً مؤثراً في إبادة حكومة بني أمية، وساعدت على ترسيخ مبادئ الشيعة، وكان من نتائجها الحروب الدامية طوال اثنا عشر عاماً، وما لازمتها من ثورات وانتفاضات ضد الحكومة الأموية ولم يخلص أحد ممّن ساهم وشارك في مقتل الحسين عليه السلام وأصحابه من الانتقام والأخذ بالثأر، فإنّ مأساة الإمام الحسين عليه السلام هزّت وجدان الإنساني، وتوهجت في أحاسيس المسلمين ووعيهم الجماعي، وأحرقت ضمائرهم، وأدمت قلوبهم، وجرحت مشاعرهم النبيلة، وأسالت قنوات دموعهم المتدفقة بغزارة وحرقة، وأقضت مضاجع آل بيت الوحي والرسالة، وأثارت هواجسهم، وأرقت مهبّهم من كلّ الطوائف الإسلامية من مختلف الملل والنحل المؤمنة برسالة جده المصطفى ﷺ، فأين التاريخ الذي يقول: إنّ هناك مأساة مثل مأساة الحسين عليه السلام الذي هو الإمام المفروض الطاعة، ويعمل معه ما لا يعمل بأحد من

وبعدها وقعة الحرّة^(١)، إلى غير ذلك من محاربات من قال بإمامة الثلاثة

🔴 الناس؟! وهل يرضى مؤمن أن تهتك زوجته وتسبى نساؤه وأطفاله بلا خمار بين الرجال الأجانب؟! هكذا فعل يزيد بأهل بيت الحسين عليه السلام، أليس المرء يكرم في ولده؟! وأليس أن الحسين وزينب عليهما السلام من أولاد الرسول؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

(١) إن فاجعة الحرّة من أفجع الحوادث التاريخية التي سوّدت تاريخ يزيد بن معاوية وبني أمية بعد فاجعة كربلاء، فقد هجم جيش يزيد بأمره على مدينة الرسول ومهبط الوحي في ٢٨ ذي الحجة سنة ٦٣ هـ، فاستباحوا المدينة المنورة وفيها صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار والتابعون لهم بإحسان وأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقتل فيها خلق كثير، قال ابن قتيبة ما هذا لفظه: فبلغ عدد قتلى الحرّة يومئذٍ من قريش والأنصار والمهاجرون ووجوه الناس ألفا وسبعمئة، وسائرهم من الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٨٤).

وهتك فيها الحرمات واستبيح فيها الأعراض حتى ولدت الأوبار بعدها لا يعرف من أولدهنّ ويقال: إنّه ولدت ألف امرأة من غير زواج وسموا المدينة فيها «نتنه» بعد ما سماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «طيبة»، وفعلوا ما فعلوا من الأجرام. والباحث عندما يلاحظ هذه الجهة من التاريخ يرى بوضوح أنّ ما فعله يزيد بأهل المدينة ليس مقتصر على ثورة أهل المدينة بعد واقعة الطف المفجعة، بل أنّ ذلك نتيجة حقد قريش على أهل يثرب الذين آووا ونصروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته وأصحابه المخلصين، وهذا الحقد استمر عشرات السنين، وقد أكّده وزاده حدة معارضة الأنصار في الخلافة في قصة السقيفة، وكونهم إلى جنب علي عليه السلام أميل منهم إلى غيره وقد ناصروه في حروبه التي تزعمت قريش الجانب الآخر منها، حتى قال معاوية في صفين لنعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد: ولقد غمني ما لقيت من الأوس والخزرج، واضعي سيوفهم على عواتقهم يدعون إلى النزال، حتى لقد جبنوا من أصحابي الشجاع. وحتى والله ما أسأل عن فارس من أهل الشام إلا قيل: قتله الأنصار، أما والله لأقتلنهم بحدي وحديدي (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٨: ص ٨٤ - ٨٥).

ثم إنّ موقف الأنصار من الصحابة تجاه شيخ بني أمية عثمان بن عفان ومشاركتهم بشكل

➡ فعال في الثورة ضده أزداد في أحقاد بني أمية حتى قال معاوية - وإن كان إظهار حزنه على عثمان إنمّا لأهداف سياسية كما لا تخفى - :

لا تحسبوا أنني أنسي مصيبتيه وفي البلاد من الأنصار من أحد
(انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٨: ص ٤٤)

وقد تعمّق هذا منذ ستين، ولكن ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ثمّ جاء يزيد بن معاوية فانقم من أهل المدينة في واقعة الحرّة شر الانتقام بعد أن قتل أهل بيت نبيهم في كربلاء، فواقعة الحرّة نشأت من تلك العصبية الجاهلية كما لا يخفى ذلك كلّ على أحد.

(١) لا يخفى أنّ من أخطر المنعطفات في تاريخ الإسلام هي تحكّم العصبية الجاهلية والأهواء والأنانية والرغبات الشيطانية والتلاعب بالدين من أجل السيطرة على كلّ فرد من الأفراد من جانب الحكّام الذين تسلّطوا على رقاب الناس بالقهر والسيف، وقد بثوا التعصّب القومية بين المسلمين، رغم أنّ الإسلام أوصى جميع المسلمين بملازمة التقوى، وأنّ مجرد اعتناق الإسلام والانضمام إلى هذا الدين لا يكفي إنمّا المهم أن يحافظ المرء على إسلامه وإيمانه واعتقاده، فلا يبدد هذا الإيمان باشعال الفتن وإثارة النيران البغضاء، أو الانسياق وراء العصبية الجاهلية والضغائن المتدثرة، فتكون عاقبته الخسران. ونجد في التاريخ أنّ قريشاً لم تستطع أن تحب علياً عليه السلام وأهل بيته سبعين رجلاً، وهم من وجوه قريش.

وسأل الإمام زين العابدين عليه السلام ابن عباس أنّه لماذا أبغضت قريش عليّاً؟ قال: لأنّه أورد أولادهم النار، وقلّد آخرهم العار (مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج ٣: ص ٢١).

وروي أنّ عداوة أحمد بن حنبل لأمر المؤمنين عليه السلام أنّ جده ذا الندية قتله الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام يوم النهروان وهو كان رئيس الخوارج (انظر علل الشرائع للصدوق ج ٢: ص ٤٦٧، ح ٢٣).

وأخرج الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين عن المطلب بن ربيعة قال: جاء العباس إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وهو مغضب فقال: «ما شأنك»، فقال: يا رسول الله ما لنا ولقريش؟ فقال: «ما لك ولهم؟» قال: يلقي بعضهم بعضاً بوجوه مشرقة فإذا لقونا لقونا بغير ذلك، قال: فغضب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حتى استدر عرق بين عينيه، قال: فلما أسفر عنه قال:

فأول من سنّ المحاربة في أهل القبلة على العصبية إمامهم^(١)، فتبعوه على ذلك إلى

❦ «والذي نفس محمد بيده لا يدخل قلب امرئ إيمان حتى يحبّكم الله ولرسوله». (المستدرک على الصحيحین ج ٣: ص ٣٣٣).

وهل ينسى التاريخ مواقف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ويطولات حمزة وجعفر وغيرهم من بني هاشم؟

فإن أكثر قتلى المشركين كانت على أيدي أمير المؤمنين عليه السلام وحمزة وبني هاشم. هذا وقد ظل الأحلاف يتيحون الفرص للأخذ بثارات بدر وأحد وغيرهما، وقد فشلوا في حرب الجمل وصفين إلى أن سنحت لهم الفرصة - بزعمهم - في واقعة كربلاء المشهورة، ثم ما أعقبها من ظلم واضطهاد لأهل البيت وشيعتهم. ونجد أن يزيد الطاغية لم يستطيع أن يخفي دوافعه وكفره، وأنه يريد الثأر لأشياخه في بدر، فتمثل بأبيات ابن الزبيري، وأضاف إليها إنكاره الوحي والنبوة فقال وهو ينكت ثنياً أبي عبدالله الحسين بالقضيب:

ليت أشياخي ببدر شهدوا	جزع الخزرج من وقع الأسل
لأهلوا واستهلوا فرحاً	ثم قالوا يا يزيد لا تشل
قد قتلنا القوم من أشياخهم	وعدله ببدر فاعتدل
لعبت هاشم بالملك فلا	خبر جاء ولا وحي نزل
لست من خندق إن لم أنتقم	من بني أحمد ما كان فعل

انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٥: ص ١٧٨. والبدية والنهاية لابن الكثير ج ٨: ص ٢٠٩، وغير ذلك.

فكان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وأهل بيته هم الدرع القوافي، وبهم حفظ الله الدين. (١) لا شك أن أول من جنح إلى الفتن وخلق العصبية القومية وغير صفحة تاريخ المسلمين ومزقهم إرباً وشيعاً ومذاهب وفرقاً وأشعل نار الحرب الطائفية هما أبو بكر وعمر في السقيفة؛ لاتفاقهما على تقديم قريش على غيرها من العرب والعجم، لا لفضل قريش على غيره وإنما ذلك لاجتماعهم على العداء لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك تجد شواهد كثيرة من تقديم غير القرشي على القرشي في المناصب والرئاسات الحكومية آنذاك، وذلك من أجل

➤ عدااء المتبايعين لهم ومرترقتهم لأهل بيت النبي ﷺ، فكان المقصود بالقريش عندهم هم أعداء أهل البيت وبني هاشم، فعقدوا العزم على تثبيت أمر الخلافة في قريش دون غيرهم بحسب الظاهر وإن لم يكن في واقع الأمر، ويظهر من التاريخ أن اجتماع الأنصار في السقيفة لم يكن من أول الأمر إلى ما قصدا به الخليفين، وإنما كان اجتماعهم في السقيفة من أجل تعيين رئيس القبيلة وشيخ العشيرة لا لتعيين الخليفة، ولكن الشيخين كانا يراقبون الأحداث ويرصدون التحركات من أجل أعمال خططهم، فاغتتما الفرصة من اجتماع الأنصار في السقيفة، وإلا كان أكثر الأنصار من المقرين بولاية أهل البيت ﷺ والتابعين لهم، وهذا ما نجده في التاريخ من اعتراض معاوية على بعض الأنصار (انظر شرح نهج البلاغة ج ٨: ص ٨٤ - ٨٥) من حرص قريش على الأمر لكانوا أول المبايعين لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولكنهم إذ تأكدوا أنها لن تكون لعلي عليه السلام بأي حال من الأحوال، ولم يجدوا أن قريشاً أولى منهم بالشأن الذي تريد أن تستأثر به من دونهم، وهكذا وجد قانون القبيلة طريقة إلى التطبيق من جديد، ونشب قرن العصبيات، وأظلت الفتنة برأسها، ودار الأمر حول محور العنصرية والمصلحية، ورفضوا دعوة الحق وكانهم نسوا أن النبي ﷺ كان مبرأ تماماً من تلك العصبيات، وأنه كان بعد ما يكون عن تلك المعايير الجاهلية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الأوس - وهم الشق الآخر للأنصار - لا زالوا يذكرون ما كان بينهم وبين الخزرج قبل الإسلام من الخصوصيات وحروب طويلة الأمد، وكانوا يرون أن المرشح الأول لتصدي الزعامة هو شيخهم الكبير سعد بن عبادة الخزرجي وهم الآن إذ يتحالفون تكتيكياً مع جيرانهم، فما ذلك إلا طمعاً في اقتسام السلطة معهم، فإذا شكوا للحظة أن بني عمهم قد يستأثرون غداً بكل شيء فإنهم ربما يكون لهم موقف آخر من هذا التحالف غير المتكافئ.

وكان اجتماع الأنصار آنذاك بعيداً عن الأعين، وكانوا حريصين ألا تعلم به قريش، ولكن بخلاف ما كان يرغب الأنصار تسرب خبر اجتماعهم إلى قريش وإلى أبي بكر وعمر تحديداً فجاء مسرعين ومعهما أبو عبيدة بن الجراح واقتحموا على الأنصار مؤتمراً الخاص، وهناك نشب الجدل بين الفريقين وارتفعت الأصوات، والكل يجر النار إلى قرصه. وهذا

➤ التصميم لم يدم طويلاً؛ إذ تنازل الأنصار درجة فقالوا لزعماء قريش: منّا أمير ومنكم أمير (انظر الإمامة والسياسة ج ١: ص ٧)، فلم يقبل القرشيون بذلك محتجين بالزعامة التقليدية لقريش على العرب، وبهذه الحجّة طرح أبو بكر مشروعه الخاص بقوله: نحن الأمراء وأنتم الوزراء ضمن خطبة ألقاها في المؤتمرين، وهنا وقع التنازع وعلّت الأصوات وأطلقت التهديدات، وقام الحباب بن المنذر بن الجموح فقال: يا معشر الأنصار أملكوا عليكم أمركم فإنّ الناس في ظلّكم ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولن يصدروا إلّا عن رأيكم، أنتم أهل العز وأولو العدد والمنعة وذو البأس، وإنّما ينظر الناس ما تصنعون ولا تختلفوا فيفسد عليكم أمركم، فإن أبى هؤلاء إلّا ما سمعتم منّا أمير ومنهم أمير. فقام عمر فقال: هيهات لا يجتمع سيفان في غمد واحد، والله لا ترضى العرب أن تؤمركم وبينها من غيركم. ولكن العرب لا تبغي أن تولّي هذا الأمر إلّا من كانت النبوة فيهم وأولو الأمر منهم، ولنا بذلك الحجّة الظاهرة من ينازعنا سلطان محمد ونحن أولياؤه وعشيرته.

فقال الحباب بن المنذر: يا معشر الأنصار أملكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم فاجلوهم عن هذه البلاد وتولّوا عليهم هذه الأمور، فأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم، فإنّه بأسيا فكم دان الناس لهذا الدين، أنا جذيلها المملك وعذيقها المرحب، أنا أبو شبل في عرينة الأسد، والله لئن شئت لنعيدنّها جذعة. فقال عمر: إذا ليقتلك الله، فقال: إياك يقتل.... (انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٢: ص ٣٢٩). وهكذا ساد الهرج والمرج في سقيفة بني ساعدة ووقع الخلاف بين المهاجرين والأنصار حتى جرت إلى البيعة الفتنة وحسم الأمر لصالح العصبية القرشية، وتمكنت من الاستيلاء على هذا المنصب بالمكر والحيلة، فصارت الخلافة ملكاً لمن غلب بالقوّة والقهر وغيّرت صفحة تاريخ المسلمين، ومزقت الأمة الإسلامية شر ممزق جراء تلك العصبية والخصومات، وسببت الفتن، واشتعلت نيران الحروب والبغضاء بين المسلمين، وقد بادرت الحزب الحاكم إلى إقصاء المعارضين، وعمدت إلى أشخاص من اتباع أبي بكر وعمرو بن أمية؛ لإنهاء منازعهم والوصول إلى أهدافهم السياسية ومصالحهم الشخصية والقومية، وتلاعبوا بالدين من أجل أغراضهم العنصرية حتى تأصلت الفتن في النفوس

اليوم في محارباتهم للشيعة وظلمهم لهم من جهة متابعتهم للحق^(١)،

❦ وصارت محوراً رئيسياً في الخلاف بين الأمة الإسلامية، وهكذا استمرت الحروب الطائفية والعصبية القومية من أجل وصول كل طائفة من المسلمين إلى القدرة والسيطرة على بلاد المسلمين، فكانت هي الطامة الكبرى والكارثة العظمى التي جرت على الإسلام وأهله، وهكذا دارت حول المحور العنصرية والمصلحية ورفض دعوة الحق، وهذه الفتن الطائفية لا تزال ظاهرة في عقائد أهل السنة والجماعة حيث توالى عليه الخلافة الشرعية عندهم، وطفقت تلك العصبية والحميات تنمو وتكبر في الجو المساعد الذي حدث في الامتزاج بين الأمة المسلمة الغالبة والأمم المغلوبة،

والامتزاج في الحضارة والنظم الاجتماعية لا سيما المقتبسة من نظم القياصرة والاكاسرة في السياسة والإدارة، وامتزاج في العقائد الدينية التي بنت عليها أبناء أهل السنة والجماعة سلفاً عن خلف إلى يومنا هذا، فلاحظ.

(١) لا شك أن من درس تاريخ الإسلام دراسة علمية موضوعية مجردة عن الهوى والغرض يجد أن الأحداث التي حدثت بعد وفاة النبي ﷺ فيما يتحدث به المؤرخون من أن عمر كان يصر على أبي بكر أن يأخذ المتخلفين عن البيعة بالقوة، وهو الذي أخذ الرجال إلى باب دار فاطمة ومعه الحطب لحرق الدار إن هم رفضوا الخروج، وغير ذلك مما مر من الظلم على أهل بيت النبي ﷺ استأثرت في وضع الأمة تأثيراً عميقاً بحيث إن الشيعة كانوا هم المطاردين طيلة حكم الخلفاء وماتلتهم من الحكومات الظالمة التابعة للخلفاء، وقد مر على الشيعة الأعصار المذهلة والظروف القاسية بحيث لم يكن أحد منهم ليجرأ إلى أن يظهر القول بإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبنيه ﷺ، وإلا أباحوا دمه وهدموا حرمة والدهم والباحث عندما يراجع التاريخ ويجد أن شدة ذلك الظلم كانت أيام حكومة معاوية بن أبي سفيان وإمارة زياد بن أبيه ويزيد بن معاوية وابن زياد والحجاج بن يوسف الثقفي وغيرهم ممن كانوا يأخذون الشيعة بكل ظن وتهمة حتى أن الرجل ليقال له: زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال له: شيعي، وكانوا محتجين في زوايا استتار في صدور أحرار حتى أبعد من أبعد ونفى من نفي وحبس من حبس وقتل من قتل حرماً أو صبراً، وكان ذنبهم الوحيد حب أهل البيت ﷺ فقط وكانت السلطة إذا أرادت أن تتهمهم بما يوجب قتلهم تتهمهم بسب الصحابة،

فكم قتل منهم معاوية (١)

ومعنى سب الصحابة عندهم هو نقدهم وتجريحهم فيما فعلته الصحابة، وهذه وحده كانت كافية للحكم بقتلهم وتنكيلهم، بل وصل الأمر إلى حد أبعد، وهو أن أبناء أهل السنة وأتباع الخلفاء قد صدروا حكماً رسمياً ضد الشيعة ولا زال يكون باقياً: بأن قتل الشيعة وأسرهم وسي نسايتهم واستحلال فروجهم من أقرب القربات عند الله عز وجل، مع أنهم يقرون بأن للشيعة ركن الإسلام، وعلى سبيل المثال انظر إلى تاريخ ابن الأثير في حوادث سنة ٤٠٧ هـ، الكامل في التاريخ ج ٩: ص ٢٩٤ وغيره فتجد أن سياسة السلطات الحاكمة بعد وفاة النبي ﷺ كانت مقتضية على إنهاء الشيعة وأئمتهم، ولذلك ترى أن مرتزقتهم كانوا يهتمون الشيعة بالاتهامات الرخيصة والطعون الباطلة ليخرجوهم عن الساحة الاجتماعية من أجل تحكيم سلطنتهم واستمرارها، وهذا ممّا لا خلاف فيه بين أرباب التاريخ فإنّه وإن لم يصرحوا به في متون كتبهم إلّا أنّها مستفادة من مطويات كلماتهم، فلاحظ.

(١) أنّ معاوية بن أبي سفيان قتل جمعاً كثيراً من شيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في توطيد حكومته وتقويم دعائم سلطانه، فإنّه كان جاداً كلّ الجد في إحياء سنن الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خاصة ما كان فيها إرغام لأهل البيت عليه السلام، فكان يتبع شيعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام تحت كلّ حجر ومدر وقد قتل من خيرة الصحابة جمعاً كثير، فعن كتاب كشف الحق للعلامة الحلّي رحمه الله أنّه قال: روى صاحب كتاب الهاوية: أنّ معاوية قتل أربعين ألفاً من المهاجرين والأنصار (بحار الأنوار ج ٣: ص ١٩٨) رغم أنّ النبي ﷺ أكّد، على أنّ من أعان على قتل امرئ مسلم ولو بشطر كلمة لقي الله - عز وجل - يوم القيامة مكتوباً على جبهته آيس من رحمة الله (انظر سنن ابن ماجه ج ٢: ص ٨٧٤) فكيف بمن هو من أجلاء الصحابة وخيرة المؤمنين كعمار بن ياسر الذي قال النبي ﷺ صريحاً في حقه: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية»؟! (صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السيل). وكحجر بن عدي الكندي الصحابي الجليل وأصحابه وهم شريك بن شداد الحضرمي، وصيفي بن فسيل الشيباني، وقبيصة بن ضبيعة بن حرمة العبسي، ومحرز بن شهاب التميمي، وكدام بن حيان العنزي الذين قال النبي ﷺ في حقهم: «يغضب الله وأهل السماوات لقتلهم» (انظر تاريخ مدينة دمشق ج ١٢:

➤ ص ٢٢٦. والبداية والنهاية لابن كثير ج ٦: ص ٢٥٣. وج ٨: ص ٦٠. والجامع الصغير للسيوطي ج ٢: ص ٦١، ح ٤٧٦٥. وكنز العمال للمتقي الهندي ج ١١: ص ١٢٦، ح ٣٠٨٨٧ وغيرها)، وقد أتبعهم زياد بن أبيه برجلين وهما: عتبة بن الأخنس السعدي وسعيد بن نمران الهمداني، وأضربهم حتى انتهوا إلى مرج عذراء (بينها وبين دمشق اثنا عشر ميلاً)، فجاء رسول معاوية وقال: إنا قد أمرنا أن نعرض عليكم البراءة من علي واللعن له، فإن فعلتم تركناكم وإن أبيتم قتلناكم...

فقالوا: اللهم إنا لسنا فاعلي ذلك، فأمر بقبورهم فحفرت، وأدريت أكفانهم، وأقاموا الليل كله يصلون، فلما أصبحوا أقبلوا يقتلونهم واحداً واحداً حتى قتلوا ستة منهم (انظر تاريخ مدينة دمشق ج ٨: ص ٢٥. وتاريخ الطبري ج ٤: ص ٢٠٥. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣: ص ٤٨٥. والغدير ج ٩: ص ١٢٠، وغيرها).

وكعمرو بن الحقم الخزاعي، قال ابن منظور في لسان العرب (ج ١٠: ص ٦٩) والحق: الخفيف اللحية، وبه سمي عمرو بن الحقم الذي قتله أصحاب معاوية، ورأسه أول رأس حمل في الإسلام، وكان عمرو بن الحقم من أصفياء الصحابة المشرف بدعاء النبي ﷺ له عندما سقاه لبناً بقوله ﷺ: «اللهم أمتعته بشبابه، ولقد أتت عليه ثمانون سنة لا يرى شعرة بيضاء». (انظر المصنف لابن شيبة ج ٧: ص ٣٧، ح ١٢١. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤: ص ٤٩٧. والاصابة لابن حجر ج ٤: ص ٥١٤، وغيرها). وقد ترجمه جماعة كثيرة من علماء الرجال منهم أبو عمر ابن عبد البر في الاستيعاب ج ٣: ص ١١٧٣، رقم ١٩٠٩. وابن الأثير في أسد الغاية ج ٤: ص ١٠٠. وابن حجر في الاصابة ج ٤: ص ٥١٤، رقم ٥٨٣٤، وغيرهم ولم أجد أحداً ذكر أنه قام ضد عثمان، ولكن نسب بعضهم إليه أنه من قام على عثمان وهو أحد من ألّب عليه، نعم له قصة مع عثمان ذكرها المؤرخون فإنه قد جاء مع ابن عديس في الوفد المصري شاكين ظلم الوالي الأموي، فذهب عثمان إلى بيت الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام طالباً منه التوسط معهم، فحلّ الإمام مشكلتهم وصار القرار على أن يكتب لهم عثمان مرسوماً بتولية محمد بن أبي بكر رضي الله عنه على مصر، بدل ابن أبي سرح الأموي المتهتك، وغادر الوفد، ولكنه فتفاجأ في الطريق ببريد سرّي من دار الخلافة إلى الوالي الأموي أن يبقي والياً

❧ ويقتلهم أو يحبسهم، فرجعوا غاضبين وكانت بيت عثمان محاصرة من قبل الطالبيين لاستقالته، ومن هنا اتهموه بأنّه قام على عثمان و... فكان عمرو من خلّص أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وقبيلة خزاعة حليفة بني هاشم قبل الإسلام وبعده وكان في الكوفة، ولما صار زياد بن أبيه والي الكوفة سنة ٤١ هـ فأراد القبض عليه لكونه شيعي متشدد وكان الناس يتردّدون عليه كثيراً، ففر منه وخرج من الكوفة حتى نزل المدائن ثم، ارتحل إلى أرض موصل فأتى جبلاً فمكث فيه فصار إليه الخيل، وكان عمرو بن الحقم مريضاً فقبضوا عليه وقتلوه وحملوا رأسه إلى معاوية وهو أوّل رأس حمل في الإسلام. (انظر تاريخ مدينة دمشق ج ٦٩: ص ٤٠. وأسد الغابة ج ٤: ص ١٠١. والمعارف لابن قتيبة: ص ٢٩٢ وغيرها).

وكمالك بن الحارث الأشتر النخعي (عليه السلام) الذي لا يخفى جلالة قدره وعظيم منزلته على أحد. وكذلك اختصاصه بمولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) أظهر من أن يخفى على أحد. وقد تأسّف مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) نعي وفاته وقال: «لقد كان لي كما كنت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)» (خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي: ص ٢٧٦). وكان مالك من شجعان العالم، قوي الروح والبنية، طويل القامة، فكان من الصحابة وإن لم يذكره في عدادهم، بل وبعضهم عدّوه من التابعين لموقفه العظيم من أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد ألّف بعض العلماء رسالة في إثبات صحبته للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (انظر الذريعة ج ٧: ص ٣٧). وتدلّ عليه نصوص كثيرة منها: قوله (عليه السلام) في جواب بطل الروم الذي برز إليه في اليرموك: فقال له ماهان: أنت صاحب خالد بن الوليد؟ قال: لا أنا مالك النخعي، صاحب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (انظر فتوح الشام للواقدي ج ١: ص ٢٢٥. وتاريخ ابن الأعمش ج ١: ص ٢٠٨).

وقال السيد الخوئي في معجم رجال الحديث (ج ١٥: ص ١٦٧): وعدّه ابن شهر آشوب في المناقب من وجوه الصحابة وخيار التابعين وذكر له أسامة بن منقذ في كتاب الاعتبار: (ص ٢٦)، دوراً حماساً في قتال مسيلمة الكذاب والمرتدين معه من بني حنيفة، حيث قتل فارسهم أبا مسيكة وله مواقف عظيمة في تلك الحرب، والعجيب أنّهم لم يذكروا قتل أبي مسيكة؛ لأنّهم لا يريدون أن ينسبوا إلى مالك تحقيق النصر.

☞ نعم قال الكلبي في كتابه نسب معد واليمن (ص ٥٢): أبو مسيكة الذي شتر عين الأشتر النخعي يوم اليرموك.

أقول: ولعلّ لقب «الأشتر» جاءه هناك، ولكن الأقوى عند المؤرخين أنّه جاءه اللقب من اليرموك من ضربة ماهان الذي قتله مالك ووقعت الهزيمة بعد قتله في جيش روم. وعلى أيّ حال فإنّ مالكاً من الصحابة الأصفياء الأجلّاء، وقد قتله معاوية بالسّم الذي دسّه في العسل، واغتاله في طريق مصر، ولمّا بلغه الخبر أقبل معاوية يقول لأهل الشام: كانت لعلي بن أبي طالب يدان يمينان قطعت أحدهما يوم صفين - يعني عمار بن ياسر - وقطعت الأخرى اليوم يعني الأشتر (انظر تاريخ الطبري ج ٤: ص ٧١. والغارات ج ١: ص ٢٦٣. وتاريخ مدينة دمشق ج ٥٦: ص ٣٧٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٧٦ وغيرها).

وكُرشيد بن عقبة الهجري، ترجم له ابن عبد البر في الاستيعاب ج ٢: ص ٤٩٦، رقم ٧٧١ وقال: رُشيد الفارسي الأنصاري كنّاه النبي ﷺ يوم أحد أبا عبدالله، وترجم له باسم أبي عقبة الفارسي من أبناء فارس... (انظر الاستيعاب ج ٤: ص ١٧١٦). ويقال له: مولى بني هاشم؛ لأنّ النبي ﷺ اشتراه كما اشترى سلمان الفارسي، ولذلك ذكروه في موالي بني هاشم من الصحابة. قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ١٢: ص ١٨٩): دق. أبي داود وابن ماجه: أبو عقبة الفارسي مولى الأنصار، وقيل: مولى بني هاشم، وقيل اسمه رُشيد، له صحبة روى حديثه... وقد ترجم له ابن الأثير في أسد الغابة (ج ٥: ص ٢٥٥) باسم: أبو عقبة، وقيل: عقبة مولى الأنصار وهو فارسي...

وعلى أيّ حال أنّ رُشيد ﷺ كان شخصية عظيمة، وكان من خُلص أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وحواريه الذي يأتّمه على بعض علومه (انظر مناقب آل أبي طالب ج ٣: ص ٢٣٢. ودلائل الإمامة للطبري الشيعي: ص ١٨١).

وكان الخلفاء الثلاثة لم يعجبهم رُشيد لا لأنّه فارسي - لأنّ غلام حذيفة الأموي كان فارسياً أيضاً وليس له بطولة كُرشيد في الإسلام ومع ذلك كان عمر معجباً به حتى قال: لو كان سالم حياً لاستخلفته (انظر تاريخ مدينة دمشق ج ٥٨: ص ٤٠٤. وتاريخ الطبري ج ٣:

☞ ص ٢٩٢. ومجمع الزوائد ج ٤: ص ٢٢٠، وغيرها) - بل بسبب أنّ معاوية كان يكرهه، وقد ذكر ابن حجر: أنّ معاوية كان متبعاً لعمر ومقتدياً به (الفتح الباري ج ٩: ص ١٥١). وفي الغارات (ج ٢: ص ٨٤٣): كان معاوية يسب علياً ويتبع أصحابه مثل ميشم التمار وعمرو بن الحمق وجويرية بن مسهر وقيس بن سعد ورُشيد الهجري....

ولذلك أنّ معاوية أمر جلّاده زياد بن أبيه بقتل رُشيد، فقد روى الشعبي عن زياد بن النضر الحارثي قال: كنت عند زياد وقد أتني برُشيد الهجري وكان من خواص أصحاب علي، فقال له زياد: ما قال خليلك لك إنّنا فاعلون بك؟ قال: تقطعون يدي ورجلي وتصلبوني... (الغارات ج ٢: ص ٧٩٩).

ورواه الشيخ المفيد رحمه الله في الاختصاص بصيغة أكمل (انظر الاختصاص: ص ١٧٧) وغيرهم من المؤرخين والمحدثين ذكروا كيفية قتله بيد زياد بن أبيه ولمن أراد الوقوف على ذلك فليراجع كتب الرجال والتراجم ترجمة رشيد الهجري.

وللباحث أن يلمس بوضوح أبعاد ما ارتكبه معاوية من الموبقات وسفك دماء الأبرياء من الرجال والنساء وصبيان فأنّه بلغ في الدماء ولوعاً، وقد بعث جلاوزته في جميع بلاد المسلمين وأمرهم بقتل شيعة علي بن أبي طالب واستباحة أموالهم وأعراضهم وقطع أصولهم بقتل ذرائعهم وأطفالهم فبعث بسرين ارطاة بعد تحكيم الحكّمين في صفين ومعه جيش جرار الى البلاد فكانوا يقتلون كل من وجدوه من شيعة علي بن أبي طالب وأصحابه ولما أتوا إلى اليمن وعليها عبيد الله بن العباس عامل أمير المؤمنين عليه السلام وكان غائباً فدخلوا بيت عبيد الله فوجدوا ابنين له صغيرين فأخذهما بسر وذبحهما بيده بين يدي امهما وقد عرض لأُمهما الجنون من مشاهدة تلك المصيبة الفجيعة، ولما بلغ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قتل بسر الصبيين جزع لذلك جزعاً شديداً ودعا على بسر فقال: اللهم اعنه، واسلبه دينه ولا تخرجه من الدنيا حتى تسلبه عقله، فأصابه ذلك وفقد عقله، وكان يهذي بالسيف ويطلبه فيؤتي بالسيف من الخشب ويجعل بين يديه زق منفوخ فلا يزال يضربه حتى يسأم (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ١٩ وانساب الأشراف للبلاذري: ص ٤٦٠ والكامل لابن الأثير ج ٣: ص ٣٨٥ وغيرها).

ومن بعده من بني أمية^(١)،

(١) وينبغي هنا أن نعرف قوم بني أمية قبل ذكرنا أحدثوا في الإسلام فنقول: إن بني أمية هي الشجرة الملعونة في القرآن الكريم (سورة الإسراء: ٦٠)، فقد أخرج السيوطي عن ابن مردويه عن عائشة: أنها قالت لمروان: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأبيك وجدك أبي العاص: «إنكم الشجرة الملعونة في القرآن» (انظر الدر المنثور ج ٤: ص ١٩١). ورواه الشوكاني في فتح القدير ج ٣: ص ٢٤٠. والآلوسي في تفسيره ج ١٥: ص ١٠٧، وغيرهم. وأخرج القرطبي في تفسيره عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشجرة الملعونة هي بنو أمية» (تفسير القرطبي ج ١٠: ص ٢٨٦). وأخرجه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ٢٢٠، وغيرهم.

وأخرج السيوطي أيضاً في تفسيره عن ابن أبي حاتم عن يعلى بن مرة قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت بني أمية على منابر الأرض وسيتملكونكم فتجدونهم أرباب سوء»، واهتم رسول الله ﷺ فأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ (الدر المنثور ج ٤: ص ١٩١). وأخرجه الشوكاني في فتح القدير ج ٣: ص ٢٤٠. والآلوسي في تفسيره ج ١٥: ص ١٠٧، وغيرهم.

هذا وأن كثيراً من العلماء الباحثين في علم النسب ذكروا أن بني أمية ليسوا من قريش، وأن أمية لم يكن من صلب عبد شمس وإنما هو عبد أصله من روم كان لعبد شمس، فاستلحقه عبد شمس إلى نفسه، وكان من سيرتهم أن يلحق الرجل إلى نفسه عبده أو من يعجبه من الناس فينسبونه به، فلم يكن أمية من صميم قريش، والشاهد عليه قول أمير المؤمنين عليه السلام في بعض كتاباته ما هذا صورته: لكن ليس المهاجر كالطليق ولا اللحيق كالصبيق... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٥: ص ١١٧)، فأمر المؤمنين عليهم السلام هو أئمة الأئمة بعد النبي ﷺ، فلو لم يعلم بأن أمية كان عبداً لعبد شمس، وأن أمية نفسه كان عقيماً كما ذكره أرباب التاريخ، وأن أولاده من عبده الرومي ذكوان لما شهد بها، بل لم يتوقف في الشهادة له؛ لأنه كان في معرض التهمة وتقرير الإمام حجة فكيف بتصريحه؟!

وأما هذه الشجرة الملعونة في القرآن لها ثلاثة فروع:

١- فرع آل حرب بن أمية، ومنهم أبو سفيان ومعاوية ويزيد، ويعتبرون أنفسهم ورثة أمية.

٢- فرع العاص بن أمية الذين منهم سعيد بن العاص حاكم المدينة، المعروف بمولى أبي أحيحة، وهو أحد الستة الذين يعد في زمرة الأكثر عداءً لرسول الله ﷺ، وكان غنياً جباراً، لكنه أقل دهاء من بني حرب، وقد منع أن يلبس أحد من قريش عمته بلون أزرق، وكان هراماً في بدر، فأرسل مكانه مع المشركين ابنه العاص أبا سعيد، فقتله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

ومن أولاد أبي أحيحة الممدوحين خالد بن سعيد، أسلم لرؤيا رآها، فأذاه أبوه فهاجر مع زوجته إلى حبشه، ثم بعته النبي ﷺ والياً على اليمن، وجاء بعد وفاة النبي ﷺ وناصر الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، واعترض على أهل السقيفة، وخطب في المسجد، ووبّخه عمر بن الخطاب وأهانته، ولم يبايع لأبي بكر حتى أكره، وكان فارساً شجاعاً قائداً لا تقاً، عقد له أبو بكر جيشاً فجعله قائداً عليه وأرسله لفتح الشام، فأصرّ عمر أن يستبد له بأبي عبيدة بن الجراح، لكنه ذهب إلى الشام قائداً عادياً وشارك في فتوحها واستشهد ﷺ، وكان أخوه أبان مثله شيعياً، وسعيد ابن أخيها الكبير العاص، وكان عمره يوم قتل أبوه في بدر سنتين فربّاه عمه خالد، فنشأ يميل إلى الإمام علي عليه السلام مع أنه قاتل أبيه، لكنّه بعد شهادة عمه رجع إلى أصله، فهو ابن العاص بن أبي أحيحة. وفي علل أحمد (ج ٣: ص ١٧٦) ما يدلّ على أصلته، قال: عن عمير بن إسحاق، قال: كان مروان أميراً علينا ست سنين، فكان يسبّ علياً كلّ جمعة ثمّ عزل، ثمّ استعمل سعيد بن العاص سنتين فكان لا يسبه، ثمّ أعيد مروان فكان يسبه.

٣- فرع أبي العاص بن أمية، وليس بني أبي العاص أقل شأنًا من بني حرب وبني العاص، ومنهم عثمان بن عفان وبنو الحكم وابنه مروان، وبنو معيط المعروفون بمستواهم الهابط، كانوا أصحاب خمارة ومبغى في مكة، ومنهم عقبة أخو عثمان لأمه الذي كان ابنه وليد فاسق بنص القرآن الكريم في قوله تعالى: ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (سورة الحجرات: ٦).

فبنو أمية كلّهم أعداء رسول الله ﷺ، فقد أخرج أحمد بن حنبل والحاكم وصححه الذهبي، والبوصيري وحسنه عن أبي برزة الأسلمي قال: كان أبغض الأحياء إلى رسول

وبني العباس (١)

❧ الله ﷻ بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٤٢٠). والمستدرك للحاكم النيسابوري ج ٤: ص ٤٨٠). وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في الهامش، وأخرجه البوصيري في مختصر إتحاف السادة المتقين: ص ٩-١٠. ثم قال البوصيري: ورواه أبو يعلى الموصلي بإسناد حسن.

فمعاوية كان يرى نفسه من آل حرب، وكان يزعم أنه أولى بالرياسة والحكومة من غيره، وسعيد يرى نفسه حفيد الزعيم الأموي الثري أبي أحيحة، فهو أيضاً كان يرى نفسه أولى من غيره بها، ومروان كان يرى نفسه ابن عم عثمان، فكان يرى نفسه أولى بذلك من غيره، ومع ذلك كلهم مشتركون في العداء للنبي ﷺ وأهل بيته عليه السلام، وقد تصافقوا على ذلك وحاربوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقتلوا ابنه الإمام الحسن عليه السلام، وأحدثوا مذبحة كربلاء ومجزرة الحرّة ومأساة عين الوردية...

ولم يقنعوا بذلك كلّه فقاموا بتصفية التشيع جسدياً، بقتل الأعداد الكبيرة من أنصار أهل البيت عليه السلام ومعهم الأعيان والرؤساء، وحاولوا القضاء على التشيع فكرياً وحضارياً واتبعوا سبل الدعاية المغرضية وإثارة الغوغاء على كلّ ما يمت إلى أهل البيت عليه السلام من فكر وتراث وشعار حتى من كان يتسمّى بالشيعة.

ومن أخبث أساليبهم بث بذور الفرقة والشقاق بين المسلمين ليتمكنوا من القضاء على الإسلام وإقامة الحكومة الجبابة والطواغيت على رقاب المسلمين، وكانوا يستثمرون الناس ويستغلّونهم ويتخذون الدنيا أمّاً وأباً وعباد الله خولاً وماله دولاً، وهذا ما تكشف عنه النصوص بكلّ وضوح والوثائق التاريخية القطعية والمستندات والقرائن الحاكية عنها، وسندكرها إن شاء الله في محله.

(١) إنّ بني العباس لم تكن وطأتهم على أهل بيتي النبي ﷺ وشيعتهم ومحبيهم بأخف من بني أمية، إن لم نقل بأنهم كانوا أشد من أولئك ظلماً وعنفاً واضطهاداً، ولذلك قال الشاعر:

تالله ما فعلت أمية فيهم معشار ما فعلت بنو العباس

(انظر شرح الميمية لأبي فراس: ص ١١٩).



وقال دعل بن علي الخزاعي عندما جاءه خبر وفاة الإمام الرضا عليه السلام:

أرى أُمّية معذورين إن فعلوا ولا أرى لبني العباس من عذر
أولاد حرب ومروان وأسرتهن بنو معيط ولالة الحقد والوغر

(انظر عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ١: ص ٢٨١. والبحار ج ٤٩: ص ٣١٨).

وقال أبو فراس الحمداني:

ما نال منهم بنو حرب وإن عظمت تلك الجرائر دون نيلكم
كم غدره لكم في الدين واضحة وكم دم لرسول الله عندكم
أنتم له شيعة فيما يرون وفي أظفاركم من بنيه الطاهر دم
هيئات لا قريت قريبي ولا رحم يوماً إذا أقصت الأخلاق والشيم

(انظر الغدير ج ٣: ص ٤٠٠).

ويشهد التأريخ أنّ بني العباس قد اتخذوا سياسة قاسية ضد أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ومحبيهم بشكل رهيب، فكانوا أشد ظلماً من بني أُمّية بالنسبة إليهم ولم يهمل التأريخ مظالم مثل المنصور وهارون والمتوكل وغيرهم من ملوك بني العباس الذين أَرهقوا الكثير من النفوس الطاهرة وسفكوا الدماء الزكية من أكابر أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ومحبيهم، وقد أخبر أمير المؤمنين عليه السلام عن ظلمهم وأعمالهم الاجرامية فقال عليه السلام في خطبة: «ويل هذه الأمة من رجالهم الشجرة الملعونة التي ذكرها ربكم تعالى، أولهم خضراء وآخرهم هزماء، ثم يلي بعدهم من أمة محمد رجال أولهم أرافهم، وثانيهم أفتكهم، وخامسهم كبشهم، وسابعهم أعلمهم» وعاشروهم أكفرهم يقتله أخصهم به». (انظر مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج ٢: ص ١٠٩).

وقال العلامة المجلسي رحمته الله في شرح الخطبة: أنّ بيان قوله عليه السلام: «أولهم خضراء» - أي حكام بني أُمّية - لما شبهوا في القرآن بالشجرة الملعونة فإنهم في بدو أمرهم خضراء لقوة ملكهم وطراوة عيشهم وفي آخر دولتهم لكونهم بعكس ذلك بالشجرة الهزماء من قولهم: «تهزمت العصا» أي تشققت...

➤ وأما بنو العباس فلا يخفى على من راجع التواريخ أن أولهم - وهو السفاح - كان أrafهم، وأن ثانيهم - وهو المنصور - كان أفتكهم، أي أجراهم وأكثرهم قتلاً للناس خدعة وغداراً، وخامسهم - وهو الرشيد - كان كبشهم؛ إذ لم يستقر ملك لأحد منهم كاستقرار ملكه، وأن سابعهم - وهو المأمون - كان أعلمهم، اشتهار وفور علمه من بينهم يغني عن البيان، وأن عاشرهم - وهو المتوكل - أكفرهم، بل أكفر الناس كلهم أجمعين؛ لشدة نضبه وإيذائه لأهل البيت عليه السلام وشيعتهم وسائر الخلق، وأن من قتله كان من غلمانة الخاصة... (بحار الأنوار ج ٤: ص ٣٢٣).

فبيان الإمام عليه السلام بالضبط بيان لحقيقة الحكام العباسية، فإنهم في أول أمرهم كانوا يسعون تقوية حكومتهم بشعار الدفاع عن آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وادعاهم شرف النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن حركتهم إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فقد جاء في التاريخ أنهم كانوا يأخذون الميثاق على هذا الشعار أيام ثورتهم ضد حكومة الأموية، ولما وصلوا إلى أهدافهم وتسلبوا على الحكم انحرفوا عن شعارهم، فإن أبا العباس السفاح لما ولي الخلافة - في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٢ - خطب في الكوفة ووصف بني العباس بأنهم حملة الإسلام وكنهه وحصنه، وأشار إلى قرابة العباسيين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وادعى أن الخلافة لهم لمكانهم وقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتلا عدة آيات قرآنية يشيد بذوي القربى من الرسول... (انظر الإمامة السياسة ج ٢: ص ١٦٢).

وهنا سؤال وهو أنه إذا كان العباسيون يستحقون الخلافة الشرعية لماذا لم يطالب بها جدّهم الأول العباس وابنه عبدالله لأنفسهم يوم السقيفة وبعدها؟

فالعباسيون استغلوا التعاطف الجماهيري لمصلحة دولتهم، فكان شعارهم الأول «الرضا من آل محمد»، وكان الناس تتخيل بأنهم يعنون الأخذ بكلام العترة الطاهرة عليه السلام، الذي هو امتداد لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن بعد أن تسلطوا على الحكم انحرفوا عن شعارهم وبدلوا أسلوب اللين بالأسلوب التوعدي والتوبيخي، فأخذ أبو العباس يقول: أنا السفاح المبيح والتائر المبير... (انظر الإمامة والسياسة ج ٢: ص ١٦٦).

وبهذا الأسلوب سعوا للسيطرة على الأمة فصاروا لا يسمحون للشيعنة نقل الحديث عن

➤ رسول الله ﷺ وعن أئمة أهل البيت عليه السلام وساقول إلى ما يريدون، خصوصاً بعد قيام محمد بن عبدالله بن الحسن الملقب بـ«ذي النفس الزكية» وأخيه إبراهيم الإمام، فبدأ لتشديد والضغط على أولاد أبي طالب عليه السلام شيئاً فشيئاً، وأخذ في النحو والتزايد، لا سيما بعد ما وقعوا في محذور لا يمكنهم التخلّص منه؛ إذ بعد استخدامهم سياسة التقرب لأهل البيت المعينون في الأحاديث النبوية الشريفة بأولويتهم بالخلافة من غيرهم، فكانوا يرتكزون على هذا الأمر ولما احتج عليهم «صاحب النفس الزكية» بأنّ أولاد فاطمة - سلام الله عليها - أحقّ بالأمر منهم في رسالة أرسلها إلى المنصور وافتخر فيها بانتسابه إلى فاطمة بنت رسول الله - سلام الله عليها - وإلى خديجة أم المؤمنين عليه السلام وإلى الحسن والحسين سبطي رسول الله عليه السلام وسخر منه دعوته إلى نفسه بهذه الحجة مع وجود من هو أقرب منه برسول الله ﷺ وأمره فيها أن يرد الأمر إلى أهله. فلما وصل الكتاب إلى المنصور قرأه فغضب غضباً شديداً، وفكر في أن يسحب عن كلّ ما كان يتكئ عليه في دعوته، فركز الأمر في جواب «محمد» على أنّ المسلمين اختاروا أبا بكر وعمر وعثمان دون الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام لترغيمه - بزعمه - هذا أنف محمد وغيره من أبناء الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وإشارة منه إلى دور حكومته وفعالية سلطنته على الناس ولو كان حاصلاً بالغدر والمكر كفعلية حكومة الخلفاء الثلاثة، وصار سياسته عندئذٍ على تقريب الشيخين وعثمان بل كلّ الصحابة، كسياسة بني أمية أيام سلطنتهم، فاحتضت بذلك الدولة العباسية نهج الشيخين بغضاً للعلويين، وأكدوا على ذلك بصورة رسمية وعمدوا لذلك إلى بعض الفقهاء المتزلفين إليهم من أبناء مدرسة الخلفاء وقربوهم إليهم لاكتساب الشرعية في اتخاذهم السياسية ضد أهل البيت عليه السلام وشيعتهم ومحبيهم والوقوف على المبررات والحلول في المواقف الحرجة.

واستمروا في ذلك بالتعرّف على من يخالفهم في الرأي، وكان منادي الدولة العباسية ينادي: ألا يفتي الناس إلّا مالك بن أنس وابن أبي ذؤيب الذين أمرهما السلطان بالإفتاء، وكان الرجلان يفتيان وفق مصالحهم السياسية، وهناك كان من أبناء السنّة علماء لم يكن لهم حق إظهار الرأي كالأوزاعي وحسن البصري وسفيان الثوري وليث بن سعد وغيرهم، ولكن

❦ كان دورهم الخضوع للرأي الحاكم آنذاك، وهم كانوا يرون وجوب إطاعة السلطان براً كان أم فاجراً، وبذلك استغلت السلطة الحاكمة الأحكام الشرعية وفق مصالحهم السياسية، وكانت الحكومة تسعى بتضعيف مدرسة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ مدرسة أهل البيت هي الوحيدة التي كانت ترى أولوية أئمة أهل البيت عليهم السلام في تولّي أمور المسلمين من غيرهم، وهي المنفردة في اختصاص لقب «أولي الأمر» إلى الأئمة الطاهرين عليهم السلام دون غيرهم؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يرى غير الأئمة الاثني عشر صاحب هذا اللقب القرآني، فإنّه صلى الله عليه وآله أمر المسلمين باتباع أئمة الطاهرين عليهم السلام من بعده وصرّح بأنهم المقصود بأولوا الأمر في الآية الكريمة. (لاحظ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج: ٣، ص ٤٢٥، وإحقاق الحق ج ٣: ص ٤٢٥).

ولذلك أنّ الحكومة العباسية كانت تعتبر أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم من أشد معارضيهم، فاستخدموا أساليب المعاداة ضد أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وشيعتهم ومحبيهم، فهذا داود بن علي بن عبدالله بن العباس الذي كان والياً على المدينة من قبل المنصور، أرسل خلف معلى بن خنيس مولى الإمام الصادق عليه السلام، وأراد منه أن يدلّه ويعرفه على أصحاب الإمام عليه السلام، فتجاهل المعلى بمعرفتهم، فألح عليه، ثمّ هدّده بالقتل، فقال له المعلى: بالقتل تهدّدي؟ والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم لك، ولئن قتلتنني ليسعدني الله ان شاء الله وليشقيك الله. (انظر مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج: ٣، ص ٣٥٢. والخرائج والجرائع لقطب الدين الراوندي ج: ٢، ص ٢٤٨. والإمامة لمحمد بن جرير الطبري الشيعي: ص ٢٥٧).

ويحدثنا الخطيب البغدادي، أنّ نصر الجهضمي المتوفي سنة ٢٥٠ هـ حدّث عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه أخذ بيد الحسن والحسين عليهما السلام فقال: «من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة».

قال: فلمّا حدث الرجل بهذا الحديث أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فكلمه جعفر بن عبدالواحد وجعل يقول للمتوكّل: هذا رجل من أهل المدينة، ولم يزل به حتى تركه... ثمّ قال الخطيب بعد ذكره لهذا الحديث، قلت: إنّما أمر المتوكّل بضربه لأنّه ظنّه رافضياً، فلمّا علم أنّه من أهل السنّة تركه (انظر تاريخ بغداد ج ١٣: ص ٢٨٩). وقصة ذكرها أيضاً ابن

ومن تأمّر من قبلهم مثل زياد بن أبيه^(١).

حجر في ترجمة نصر بن علي الجهضمي (انظر تهذيب التهذيب ج ١٠: ص ٤٣٠).
فليرى المنصف ذلك ويتأمل فيه هل أنّ كون الرجل محباً لأهل البيت يجعله رافضياً؟ أو هل
أنّه من الذنب من كان في زمرة شيعة علي عليه السلام حتى يحد تلك الضربات؟ أو هل أنّ من
حدث بحديث في فضل أهل البيت عليه السلام يلزم أن يعزر ويضرب أو يحدّ حدّاً؟!!!

وقد كتب المنتصر العباسي إلى بعض عمّاله: أن لا يقبل علوي ضيعة، ولا يركب فرساً،
ولا يسافر من الفسطاط إلى طرف من أطرافها، وأن يمنعوا من اتخاذ العبيد إلّا عبداً واحداً،
وإن كانت بينه وبين أحد من الطالبين خصومة من سائر الناس، قبل قول خصمه فيه ولم
يطالب بينة منه (انظر الولاة وكتاب القضاة لمحمد بن يوسف الكندي المصري: ص ٢٠٤).

وفي التاريخ نصوص كثيرة ومشاهد متنوّعة تستعرض فيها سياسة العباسيين تجاه
خصومهم العلويين، أعرضنا عنها صفحاً لضيق المجال، فلا يسعنا المجال ذكر تفاصيل لؤمهم
وضروب حقدهم، ويكفي أن نتصفح كتاب (مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني) لتطلع
على فنون إرهاب العباسيين والتنكيل ببني عمومته أهل البيت عليه السلام وشيعتهم.

ومن هنا يظهر عمق الفجائع التي تبكي له عيون الإسلام والدين والوقائع التي أحرقت
قلوب المؤمنين ممّا ارتكبه الحكومة العباسية من الظلم والجور والعدوان على أهل بيت
النبي وآله وصحبه وشيعتهم خاصة وعلى عموم المسلمين عامة للكثير من الفتن والحروب
والغزوات التي وقعت آنذاك.

(١) وهو مشهور بين علماء التاريخ بنسبته إلى أمه سمية أو يقال له: زياد بن أبيه، فإنّ ابن أبيه
لقب انفرد به زياد فقط كما لقّب بابن سمية؛ لأنّه كان مجهول الأب والنسب وسمية أمه كانت
جارية بني عجلان بالطائف تعدّ من صاحبات الرايات الحمر - أي أنّها من العاهرات
المشهورات - وابن سمية، هذا هو الذي تولّى مطاردة شيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي
طالب عليه السلام في الكوفة والبصرة، وتصفيتهم جسدياً من التشريد والقتل وقطع الأيدي
والأرجل، وسمل العيون، وبقر البطون، والصلب على جذوع النخل، وهدم الدور على
أصحابها، ومصادرة ونهب جميع ممتلكاتهم حتى وصل الأمر إلى قتل الشيوخ والنساء
والأطفال والمرضى، وكلّ ما يشمل سبل الإبادة، كلّ ذلك نابع عن حقه الدفين وأمر سيده

➤ وطاغيته معاوية وإن كان خبيثه وخسته مطوية في طبعه الإبادة حسبه ونسبه، وإليك بعض موبقات زياد في مولده:

يروى أنّ زياد بن أبيه دخل يوماً على عمر بن الخطاب أيام خلافته بكتاب من أبي موسى الأشعري، فتكلم زياد بكلام أعجب عمر به، فقال له: أكنت قائلاً هذا للناس على المنبر؟ قال زياد: هو أهون عليّ منك، فقال أبو سفيان: وكان حاضراً في المجلس: هو ابني، فقليل له: وما يمنعك؟ فقال: هذا القاعد على الكرسي أو المنبر - يعني عمر - ثمّ شهد رجل آخر بذلك، فجيء بأبي مريم السلولي، وكان صاحب خمارة في الطائف، وشهد بقوله: كنت صاحب خمارة في الجاهلية بالطائف، فمرّ أبو سفيان هذا - وأشار إليه - في سفرة مطعم وشرب، ثمّ سألني عن امرأة فأتيته بسمية جارية بني عجلان وهي من صاحبات الرايات المعروفة بالطائف، فوقع عليها فقال بعدها: ما أصبت امرأة مثلاً، لقد استلت ماء ظهري استللاً، ثمّ تبين بعدها أثمر الحمل في عيناها فقال زياد: مهلاً يا أبا مريم إنا بعثت شاهداً ولم تبعث شاتماً.

فقال السلولي: قلت: الحقّ على ما كان، ولو أعفيتموني أحب إليّ (انظر مروج الذهب ج ٣: ص ٣ - ٥).

وفي مجلس معاوية لما ادعاه لأبيه أبي سفيان قام يونس بن أبي عبيدة الثقفي وقال: يا معاوية قضى رسول الله ﷺ أنّ الولد للفراش وللعاهر الحجر، فعكست ذلك الأمر وخالفت قوله وسنته ﷺ.

فقال معاوية: أعد، فأعاد يونس مقالته فقال معاوية: يا يونس والله لتنتهين أو لأطيرن بك طيراً بطيئاً وقوعها.

فأنفذ معاوية شهادة أبو مريم السلولي وأثبت زياد لأبي سفيان، وادعاه أخاً له بحكم سلطانه (انظر تاريخ مدينة دمشق ج ١٩: ص ١٧٣. وتاريخ الطبري ج ٤: ص ١٦٣. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣: ص ٤٤٢. والغدير ج ١٠: ص ٢١٦).

وقال الشوكاني:.... وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له: زياد بن عبيد، وكانت أمه سمية وهي تحت عبيد المذكور، فولدت زياداً على فراشه، فكان ينسب إليه، فلما كان في أيام

➤ معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأنّ زياداً ولده فاستلحقه معاوية بذلك، وخالف الحديث الصحيح: أنّ الولد للفراش وللعاهر الحجر، وذلك لغرض دنيوي، وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيلت فيها أشعار منها قول القائل:

ألا أبلغ معاوية بن حرب مغلغة من الرجل اليماني
أتغضب أن يقال أبوك عف وترضى أن يقال أبوك زاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته إلى أبي سفيان، وما وقع من أهل العلم في زمان بني أمية فإنّما هو تقيّة... (انظر نيل الأوطار ج ٥: ص ١٩٤). وإلى غير ذلك ممّا ورد في موبقات نسبه وقد اكتشفه معاوية وطلب منه الإعانة لتبثيت حكومته، فصار الرجل عامل الأمويين وسار على وفق منهجهم في القتل والإرهاب وسفك الدماء... بل كان له سياسة الخلفاء الثلاثة الأول في إدارة الأمور، قال ابن خلكان في ترجمة الحجاج بن يوسف: يقال: إن زياد بن أبيه أراد أن يتشبهه بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب في ضبط الأمور والحزم والصراحة وإقامة السياسات، إلّا أنّه أسرف وتجاوز الحدّ (انظر وفيات الأعيان ج ٢: ص ٣١). وقد جهد أيام حكومته على نشر الظلم والجور والقتل والنهب وتصفية الشيعة في العراق، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف، فقتلهم تحت كلّ حجر ومدر، وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل...

نذكر مثلاً لذلك أنّه بعث في طلب صفى بن فسيل الشيباني، فلمّا أتى به قال له: يا عدو الله ما تقول في أبي تراب؟ وكان يقصد بذلك علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: ما أعرف أبا تراب، فقال: ما أعرفك به، أتعرف علي بن أبي طالب؟ قال: نعم، قال: فذاك أبو تراب، فقال: كلّ ذلك أبو الحسن والحسين عليهما السلام، فقال: له صاحب الشرطة: يقول الأمير هو أبو تراب وتقول: لا؟ قال: فإنّ كذب الأمير أكذب أنا وأشهد على باطل كما شهد؟ فقال له زياد: وهذا أيضاً عليّ العصا فأتي به، فقال: ما تقول في علي؟ قال: أحسن القول، قال: اضربوه حتى لصق بالأرض، ثمّ قال: اقلعوا عنه، ما قولك في علي؟ قال: والله لو شرحنتي بالمواسي ما قلت فيه إلّا ما سمعت منّي، قال: لتلعنه أو لأضربن عنقك، قال: لا أفعل، فأوثقه حديداً وحبسوه، ثمّ قتلوه صبراً مع حجر بن عدي وجماعة أخرى من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

وخامسها: ما زعمه من عدم كفر المسلم بالمقاتلة على العصبية، فإنه غش منه؛ للغفلة وعدم انصافه لله ورسوله؛ لأن المحاربة على العصبية على قسمين: قسم منها: المحاربات التي تصدر بين المسلمين بدون وجود إمام في طرف من المتحاربين، وهذه غير موجبة للكفر لكنهما في النار؛ لقول رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار»، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قاله: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»^(١).

➤ وهكذا أصبح زياد بن أبيه عميلاً لمعاوية في الفساد والقتل والظلم إلى آخر يوم من حياته. قال البقوبي: روي أنه كان أحضر قوماً بلغه أنهم شيعة علي يدعوههم إلى لعن علي والبراءة منه، أو يضرب أعناقهم وكانوا سبعين رجلاً، فصعد المنبر وجعل يتكلم بالوعيد والتهديد، فنام بعض القوم وهو جالس، فقال له بعض أصحابه: تنام وقد أحضرت لتقتل؟ فقال: من عمود إلى عمود فرقان، ولقد رأيت في نومتي هذه عجباً قالوا: وما رأيت؟ قال: رأيت رجلاً أسود دخل المسجد فضرب رأسه السقف، فقلت: من أنت يا هذا؟ فقال: النقاد داق الرقية، قلت: وأين تريد؟ قال: أدق عنق هذا الجبار الذي يتكلم على هذه الأعواد، فبينما زياد يتكلم على المنبر إذ قبض على أصبعه، ثم صاح: يدي وسقط عن المنبر مغشياً عليه، فادخل القصر، وقد طعن في خنصره اليمنى، فجعل لا يتغاذ، فأحضر الطبيب، فقال له: اقطع يدي! قال: أيها الأمير، أخبرني عن الوجع تجده في يدك أو في قلبك؟ قال: والله إلا في قلبي، قال: فعش سوياً، فلما نزل به الموت كتب إلى معاوية: إني كتبت إلى معاوية في آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة... (تاريخ البقوبي ج ٢: ص ٢٣٥). وإلى غير ذلك مما جاء في ترجمة الرجل من عداوته المحدة لآل الرسول وشيعتهم، اللهم إنا نعوذ بك من أعدائك وأعداء رسولك وأعداء أهل بيت رسولك الطيبين الطاهرين آمين يارب العالمين.

(١) لقد أخرج هذا الحديث أغلب علماء أهل السنة والجماعة وحفاظها كالشيخين البخاري ومسلم وابن ماجه وأبي داود والنسائي والبيهقي والسيوطي وأبي يعلى الموصلي وابن حبان والطبراني وغيرهم. وسأتم ذكر بعض مصادره إن شاء الله تعالى.

نقله في الجامع الصغير عن مسند إمامه أحمد^(١)

والصحيحين^(٢) وسنن السجستاني والنسائي، عن أبي بكر^(٣).

وعن سنن ابن ماجة وصححه^(٤).

وقسم منها تصدر المحاربة بين فرقتين منهم، وفي فرقة منها إمام المسلمين،

فالفرة المحاربة إمامها كافرة من دون ريب^(٥) للسنة التي نقلها هنا السنّي، فإنّها

(١) انظر الجامع الصغير ج ١: ص ٧٧، ح ٤٨٥. ومسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٤٠٣.

(٢) انظر صحيح البخاري ج ١: ص ١٣، كتاب الايمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية. وج ٨: ص ٣٧، كتاب الديات. وصحيح مسلم ج ٨: ص ١٧٠، كتاب الفتن، باب إذا توجه المسلمان بسيفهما...

(٣) انظر سنن أبي داود السجستاني ج ٢: ص ٣٠٦، ح ٤٢٦٨، وفيه: «إذا تواجه المسلمان بسيفهما».

وسنن النسائي ج ٧: ص ١٢٤، وفيه: «إذا حمل الرجلان المسلمان السلاح أحدهما على الآخر».

وفي حديث آخر - في نفس الصفحة - عن أبي موسى عن النبي ﷺ: «إذا تواجه السلطان بسيفهما».

(٤) انظر سنن ابن ماجة ج ٢: ص ١٣١١، ح ٣٩٦٤.

(٥) لا شك أنّ من خرج على إمام زمانه فقد بغى عليه وخرج عن ربة الإسلام، ويترتب عليه أحكام البغاة، فإنّ الفقهاء والمتكلّمين من الخاصة والعامة - أي ممن ثبتت الإمامة عندهم بالنص وهم الشيعة الإمامية، ومن ثبتت الإمامة عندهم بالإجماع والاختيار وهم أهل السنة والجماعة - نصّوا على أنّ كلّ من خرج على إمام واجب طاعته فهو باغ، والباغي كافر إجماعاً، ويجب قتله أو مقاتلته إلّا أن يتوب.

ومن هنا يتضح أنّ من خرج على مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كأهل النهران والجمال وصفين وغيرها كلّهم بغاة بلا إشكال، إلّا أنّ أهل السنة والجماعة حاولوا تبرير جماعة منهم بدعوى أنّهم تابوا بعد خروجهم وقبل موتهم. وسيأتي تفصيل الكلام فيه

دلّت على موت الجاهلية لمن حارب السلطان^(١)، وعمومات الكتاب والسنة على فرض شمولها لهذه الصورة مخصصة بهذه السنة المتظافرة^(٢)، وبخبر: «ويح عمار

❦ إن شاء الله تعالى، ونذكر في جوابهم أنّ هذه الدعوى لا أثر لها؛ لأنّها عارية عن الدليل والبيّنة، بل الدليل قائم على عدم تحقق توبتهم، وسنذكر أنّ التوبة الصادقة الناصحة هي التوبة التي تتضمن لشرائطها الخاصة، وستعرض لها إن شاء الله في محله مستدلاً من الكتاب والسنة.

(١) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنّه قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٠). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٢: ص ٢٩٦. والنسائي في سننه ج ٧: ص ١٢٣، وغيرهم.

(٢) وقد وردت روايات كثيرة في كتب القوم بهذا المضمون منها: ما رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع بسنده عن عبدالله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢). وأخرجه البيهقي في سننه ج ٨: ص ١٥٦ وفتح الباري ج ١٣: ص ٥ وغيرها.

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن الحارث الأشعري في حديث قال: إنّ النبي ﷺ قال: «من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه إلّا أن يرجع، ومن دعا بدعوى الجاهلية فهو من جثاء جهنم». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ١٣٠. وج ٥: ص ٢٤٤). ورواه الترمذي في سننه ج ٤: ص ٢٢٦، ح ٣٠٢٣ والحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ٧٧، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام، باب أجر من قضى بالحكمة لقوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله﴾ بسنده عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «إنّه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلّا مات ميتة جاهلية». (صحيح البخاري ج ٨: ص ١٠٥). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ٢٩٧. والدارمي في سننه ج ٢: ص ٢٤١. والبيهقي في سننه الكبرى ح ٨: ص ١٥٧، وغيرهم.

تقتله الفئة الباغية يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار»^(١).

فانظر إلى الخبر الذي نقلناه في القسم السابق^(٢) وإلى خبر عمار فإنك تجد

☞ ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين بسنده عن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: «من فارق الجماعة شبراً دخل النار». (المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ١١٨). وأخرجه المتقي المتفي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ٢٠٨، ح ١٠٣٩، وغيره.

ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري أيضاً في مستدرکه بسنده عن حذيفة بن اليمان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من فارق الجماعة واستذل الإمارة لقي الله ولا حجة له». (المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ١١٩). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٢. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١: ص ٢٠٨، ح ١٠٤١، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من قاتل تحت راية عمية يغضب للعصية أو يدعو إلى عصية أو ينصر عصية فقتلته جاهلية (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٠). وأخرجه ابن ماجة في مسنده ج ٢: ص ١٣٠٢، ح ٣٩٤٨. والنسائي في سننه ج ٧: ص ١٢٣. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٨: ص ١٥٦، وغيرهم.

(١) انظر صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل. ومسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٩١. والمستدرک للحاكم النيسابوري ج ٢: ص ١٤٩. وصحيح ابن حبان ج ١٥: ص ٥٥٥. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٣: ص ٤٦ و ٤١٣. وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٣: ص ٥٧٨. والبدایة والنهاية لابن كثير ج ٣: ص ٢٦٤. وج ٧: ص ٣٠٠. وتاريخ ابن خلدون ج ٢: ص ١٦٢. وامتاع الأسماع للمقرئزي ج ١٢: ص ١٩٨. والسيرة الحلبية ج ٢: ص ٢٦٣ وغيرها.

(٢) وهو الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية بسنده عن الأحنف بن قيس قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكر، فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل، قال: ارجع فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار»، فقلت يا رسول الله هذا القاتل

الفرق البين بينهما من حيث كون عمار متابعاً لإمام المسلمين صار من دعاة الجنة، ومقابله من الخارجين على إمام المسلمين صارت دعوتهم إلى النار^(١).

❦ فما بال المقتول؟ قال: «إنّه كان حريصاً على قتل صاحبه». (صحيح البخاري ج ١: ص ١٣). وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب الديات ج ٨: ص ٣٦. وفي صحيح مسلم ج ٨: ص ١٧٠، كتاب الفتن، باب إذا توجه المسلمان بسيفهما. وابن ماجه في سننه ج ٢: ص ١٣١١، ح ٣٩٦٤، وغيرهم. فالحديث دال بالصرحة على أنّ القتال المقصود فيه غير قتال البغاة. (١) فإن الله تعالى يقول: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ (سورة الاسراء: ٧١)، فالآية الكريمة تشير إلى دور القيادة في مستقبل البشر. ومعنى الآية: أنّ الذين اعتقدوا بقيادة الأنبياء وأوصيائهم ومن ينوب عنهم في كلّ زمان سوف يكونون مع قادتهم ويحشرون معهم، وأمّا الذين انتخبوا أئمة الضلال الضالين والمستكبرين قادة لهم، فإنّهم يسكنون معهم ويحشرون معهم.

وخلاصة الكلام: أنّ الارتباط بين القيادة والاتباع في هذا العالم سوف يظهر نتيجه بشكل كامل في عالم الآخرة، فإنّ كلّ إنسان سيسلك في الآخرة مسار القائد الذي انتخبه لنفسه في الدنيا إماماً وقائداً، وطبقاً لهذا الأمر سيتم تحديد الفرق الناجية عن الفرق الضالة التي تستحق العذاب.

فالحياة الاجتماعية للبشر في الدنيا لا يمكن أن تنفصل عن القيادة أو أن تستغني عنها؛ لأنّ تحديد مسير مجموعة معينة يحتاج دائماً إلى قيادة وعادة لا يمكن سلوك طريق التكامل بدون وجود قيادة، وهذا هو السرّ في إرسال الأنبياء واصطفاء الأوصياء كما هو مذكور في كتب الاعتقادات، فإنّ قاعدة اللطف في علم الكلام تثبت لزوم بعث الأنبياء، وتثبت أيضاً لزوم وجود الإمام في كلّ عصر وزمان، وذلك لأهمية دور القائد في تنظيم المجتمع ومنع الانحرافات وتضمين مستقبل الإنسان للنجاة والنجاح، وبنفس المقدار الذي يقوم به القائد الالهي والعالم والصالح بإيصال الإنسان إلى هدفه النهائي بشكل سهل وسريع، فإنّ التسليم لقيادة أئمة الكفر والضلال والانقياد لهم يؤديان بالإنسان إلى الهاوية والشقاء، ولقد كانت المواجهة بين الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ومعاولي بن أبي سفيان في حرب صفين من أبرز مصاديق مواجهة القيادة الالهية وقيادة الكفر؛ إذ لا شك أنّ معاوية

ومن دعي إلى الجنة مسلم فمحلّه الجنة، ومن دعي إلى النار كافر فمحلّه النار، قال سبحانه: ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾^(١) في حق إبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام^(٢)،

➤ وأنصاره ومن ساعده كانوا من البغاة بحكم رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، فإنّه قال: «طوبى لعمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار». (صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل). فمعاوية وأنصاره هم البغاة بنص الرسول الأعظم ﷺ والقرآن الكريم يأمر المسلمين بقتال الفئة الباغية حتى تفيئ إلى أمر الله (سورة الحجرات: ٩). فهذه المواجهة ميّزت الخبيث من الطيب والباطل من الحق، وبذلك نستطيع أن نعرف اليوم حزب الله وحزب ابليس؛ إذ يعرف الباحث من الوقعتين الجمل وصفين أنّ موقف عائشة موقف أبائها وموقف معاوية بن أبي سفيان نفس موقف عمر بن الخطاب الذي ولّاه الشام، فهم كحلقة واحدة في الربط من يوم السقيفة وإن هي إلّا ثلاثة عقود توالى خلالها الأحداث وتسلسل القيادة فيهم بدأ بالسقيفة ولم ينته بكربلاء بل واستمر أعداء آل الرسول في الظلم والجور ونصب العداء للعترة الطاهرة، وقتلوا منهم من قتلوا إلى أن وصل الأمر إلى الإمام الثاني عشر فغاب عن الأنظار، فقامت العصاة تشن حروبها وضغوطها ضد شيعة أهل البيت عليهم السلام إلى يومنا هذا، فلاحظ.

(١) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٢) فإنّ الله تعالى أشار في هذه الآية الكريمة والآيات السابقة منها إلى أهم المواهب التي منحها لإبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام، وهي الإمامة والقيادة العامة التي تُمنح لمن كان في آخر مراحل سير الإنسان التكاملي، وهي فوق مقام النبوة والرسالة، فإنّ الإمامة مرحلة تنفيذ الأوامر الإلهية وبرامجه القانونية، سواء كان هذا التنفيذ عن طريق تشكيل حكومة عادلة الهيبة أو بدون ذلك.

ومن هنا يتضح الفرق بين مقام الإمام والنبّي والرسول؛ لأنّ النبي والرسول يتلقّون أوامر الله ويبلغونها للناس إبلاغاً بالإنذار والبشارة فقط، أمّا الإمام فله مقام تنفيذ الحكم الإلهي،

وقال سبحانه: ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾^(١) في حقّ فرعون وهامان وقوم فرعون^(٢).

فعلم كون الدعاة إلى النار هم من الكفار، فثبت كون من جرّد على إمامه السيف خارجاً من المسلمين دون من جرّد سيفه على غيره من المسلمين^(٣).

❦ وفي الحقيقة أنّ مقام الإمامة مقام تنفيذ كلّ الخطط والأطروحات الالهية. وبتعبير آخر: أنّ مهمة الإمام أن يأخذ بيد الناس وهدفه الإيصال إلى المطلوب والهداية التشريعية والتكوينية، فهو كالشمس التي تنمي الكائنات الحية بأشعتها تماماً، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يَهْدُونَا بِأَمْرِنَا﴾ فإنّ الهداية لله تعالى تتحقق بتنفيذ جميع أوامره ونواهيه بحيث لا يقع الإخلال منه بشيء فيها، ويكون الإمام مصيباً في جميع أقواله وأفعاله إلى هداية الرب عزوجل، ويكون هادياً بتعيين ما أمر الله تعالى، فهدايته متصله إلى الله تعالى، وهذا الأمر لا يحصل إلّا بمن منحه الله الولاية والإمامة.

ومن هنا أنّ الشيعة تعتقد بأنّ منصب الإمام منصب الهي، أي لا يكون إلّا بتعيين من الله سبحانه وتعالى، فلاحظ.

(١) سورة القصص: ٤١.

(٢) أي أنّ هؤلاء وغيرهم ممّن هم قدوة الضلال، فهم في مقدم أهل النار يوم القيامة حين تتحرك الجماعات من أهل النار، فكما أنّهم كانوا في الدنيا أئمة الضلال ويقدمون أمرهم قبل أمر الله وحكمهم قبل حكم الله ويأخذون بأهوائهم خلافاً لما في كتاب الله، فهم في الآخرة أيضاً أئمة أهل النار، لا أنّ الله سبحانه وتعالى جعلهم أئمة للباطل ليقودون الناس إلى النار؛ إذ من الواضح أنّ الله تعالى يدعو إلى الجنة والمغفرة ويبين آياته للناس لعلّهم يتذكرون.

فالآية الكريمة تشير إلى حكمة الحكم بالتحريم كمن ادعى خلافة النبي بالباطل والجور في الدنيا، فإنّه سوف ينتج سوء عمله يوم القيامة بأنّه يحشر بأقبح الوجوه، ويجعل مقدم أهل النار ممّن تبعه في اعتقاده الباطل وسلوكه في سبيل الضلال والروايات في هذا المجال كثيرة قد ورد من طرق الفريقين، فلاحظ تفسير الآية في كتب الفريقين...

(٣) فإنّ من جرّد سيفه على إمام زمانه فهو باغ، ويجوز قتله سواء كان له فئة يحمونه أو لم

وسادسها: ما زعمه بقوله فكيف يكفر بما دون ذلك؟! فإنّه من عجائب غشه، وعدم إنصافه وكتمانه للسنة^(١)، فإنّه قدم غشه الذي هو عدم كفر المسلم

❦ يمكن له فئة، فإنّ النصوص الكثيرة الواردة عن الفريقين تدلّ بالصراحة على كفر من شاهر سلاحه على إمام زمانه، ويكفيها الإشارة إلى ما رواه الطبراني في معجمه الكبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وليس عليه إمام فميتته جاهلية، ومن مات تحت راية عمية يدعو إلى عصابة أو ينصر عصابة فقتلته جاهلية». (معجم الكبير ج ١٠: ص ٣٥٠). إلى غير ذلك من الروايات والنصوص الواردة في المقام.

ثم إنّ من حارب الإمام فحربه محاربة النبي؛ لأنّ الإمام هو ممثل النبي ﷺ، فهو ممّن ينقذ أوامر النبي ﷺ، ومعنى ذلك يؤدي إلى محاربة النبي. وبعبارة أخرى: هو كنفس النبي ﷺ، فيكون محاربه مساوق لمحاربة النبي، ومحاربة النبي محاربة الله، فلا شك في أنّ من حارب النبي ﷺ كافر يجوز قتله، كما أنّ من حارب الله كافر بالله رب العالمين، ويجوز قتله.

ولكن محاربة المسلمين ليس كمحاربة الإمام والنبي في الحكم، فإنّ الله تعالى قال في قرآنه الكريم: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ (سورة الحجرات: ٩). فأمر تعالى المسلمين بأن يصلحوا بين المتنازعين من المؤمنين، لئلا تسيل الدماء، وأن يعرفوا مسؤوليتهم في هذا المجال فلا يكونوا متفرجين كبعض الجهلة الذين يسمون بهذه الأمور دون اكتراث تأثير، فالفرق بين هذه المحاربة ومحاربة الإمام واضح ظاهر، فهما غير متساويين كما لا يخفي.

(١) فإنّ الروايات الواردة في باب الإمارة والخلافة الدالة على المقام كثيرة جداً، وقد أخرجها أرباب الصحاح كالبخاري ومسلم وغيرهما، وهي تدلّ على أنّ الخروج على الإمام حرام وطاعة الإمام طاعة النبي ﷺ وعصيانه عصيان النبي ﷺ، والعصيان لرسول الله مساوق للخروج عن صراط الحقّ. وقد تقدم ذكر بعض تلك الروايات الواردة في الصحيحين فلا نعيدها هنا ولكن من أجل بيان الحقيقة نشير إلى بعض ماورد في غير الصحيحين.

فمنها: ما أخرج الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد عن أبي ليلي الأشعري صاحب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «تمسّكوا بطاعة أئمتكم ولا تخالفوهم، فإنّ طاعتهم

بالبقتال على العصبية^(١)؛ ليرتب عليه عدم الكفر بما هو دون المحاربة، بزعمه الذي هو عدم بيعه إمام الزمان، وعدم معرفته، وعدم التصديق بإمامته^(٢).

☞ طاعة الله، وأنّ معصيتهم معصية الله، وأنّ الله إنّما بعثني أَدْعُو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، فمن خلّفني في ذلك فهو وليي، ومن ولى من أمركم شيئاً فعمل بغير ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». (مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٠). ورواه الضحاك في الآحاد والمثاني ج ٤: ص ٤٥٦، ح ٢٥١١. وعمر بن أبي عاصم في كتاب السنّة: ص ٤٩٩، ح ١٠٧٩. والطبراني في معجمه الكبير ج ٢٢: ص ٣٧٤. والمتقى الهندي في كنز العمال ج ٦: ص ٥٩، ح ١٤٨٣٨. والسيوطي في الدر المنثور ج ٤: ص ١٢٥. وغير ذلك.

ولذلك قال رسول الله ﷺ للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «يا علي حربك حربي (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٢٩٧. وج ١٨: ص ٢٤. وج ٢٠: ص ٢٢١. والغارات ج ١: ص ٦٢. وتفسير الآلوسي ج ٢٦: ص ١٥١. والمناقب للخوارزمي: ص ١٢٩. وينايع المودة ج ١: ص ٤٠٤، وغير ذلك). ولكن العصبية واللداد أجبر أهل السنّة على القول بأنّ من خرج على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فهو مسلم ومجتهد، غاية أنّه أخطأ في التطبيق وإن كان يحرم عليه الخروج على الإمام، ولكن خروجه عليه لا يضر بعدالته وإيمانه.

(١) فإنّ قتال المسلمين بعضهم مع بعض الآخر لا يوجب الكفر؛ إذ ليس محاربة المسلم كمحاربة النبي ﷺ، ولا كمحاربة الإمام الواجب طاعته الذي حربه حرب النبي ﷺ وسلمه سلمه، بل أنّ محاربة المسلمين منهي عنها في الشريعة المقدّسة، وقد أمر الله تعالى المسلمين في كتابه العزيز بالاصلاح بين المتنازعين، فقال تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحوا بينهما﴾. (سورة الحجرات: ٩). فأمر سبحانه وتعالى بالصلح بين الطائفتين المتنازعين لدفع الفتن عنهم، لا لكونهما خارجين عن دائرة الإيمان، فإنّ الإسلام لا يؤيد المقاتلة اعتباطاً بل وحتى اختياراً، وإنّما يأمر بالقتال في ما يخرجه الأعداء فيلتجئ إلى مقاتلهم اضطراراً، كما يظهر ذلك من حروب النبي ﷺ مع أعدائه، وأيضاً كحروب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد ما وقعت الحكومة بيده. فلاحظ.

(٢) وإنّما جعل ابن تيمية محاربة الإمام الواجب الطاعة كمحاربة المسلمين بعضهم مع البعض

وهذه مرجعها الى عدم التصديق بقيام الحجة لله على الناس بعد الرسل^(١)،

❖ الآخر ليستنتج من ذلك عدم ترتب الحكم بكفر من حارب الإمام الواجب الطاعة، فأولاً أراد بذلك أن يخرج جماعة من أعداء أهل البيت عن دائرة حكم الإسلام عليهم بالكفر، حيث إنهم حاربوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهم كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية ... وثانياً أراد أن يقول بأن المحارب مع الإمام لا يكون كافراً فكيف بمن خالف أوامره ونواهيه أو لم يبايعه أو جهله ولم يعرفه أو عرفه ولكن جحده ولم يصدّقه أو...؟! ولكن زعمه مخالف للنصوص القطعية الصريحة الواردة عن طريق أئمة الحديث من علماء السنة، وذلك مثل قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٩٦. والمعجم الكبير ج ١٩: ص ٣٨٨. ومجمع الزوائد ج ٥: ص ٢١٨، وغير ذلك).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية». (كتاب السنة لعمر بن أبي عاصم ج ٢: ص ٥٠٣. ومسند أبي يعلى الموصلي ج ١٣: ص ٣٦٦، وغير ذلك).
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (انظر صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة الفتن. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨: ص ١٥٦. ومجمع الزوائد ج ٥: ص ٢١٨. والمعجم الكبير ج ١٩: ص ٣٣٤، وغير ذلك).
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (انظر ينابيع المودة ج ٣: ص ٣٧٣. وشرح المقاصد للفتاواني ج ٢: ص ٢٧٥ وغير ذلك).

فإن هذه النصوص صريحة بما لا مزيد عليه، بأن من لم يعرف إمام زمانه أو لم يبايعه أو لم يطيعه مات ميتة جاهلية وكفر فهل لابن تيمية الجواب عن ذلك؟ فلاحظ.

(١) قال الله تعالى: ﴿رسلًا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ (سورة النساء: ١٦٥)، فإن الله تعالى قد بين في هذه الآية الكريمة قضية مهمة جداً، وهي الصلة بين الناس والعالم التي استقرت حكمته تعالى على استمرار المعالم السماوية بحججه في الأرض بالوحي أو بغير وحي؛ إذ لم يكن من عدل الله أن يترك البشر دون مرشد أو قائد، أو أن يتركهم دون أن يعيّن لهم واجباتهم وتكاليفهم، فهو الذي بعث الأنبياء والرسل مبشرين ومنذرين لكي يبشروا الناس برحمته وثوابه، وينذروا الناس من عذابه وعقابه لكي يتم

وبعدم وجود الهادي لهم إلى الحق بعدهم^(١) فيلزم من ذلك بخل الله على عباده بما تحصل لهم السعادة به^(٢)، لو تابعوه، ويصير دينه محفوظاً به عن التغيير والتبديل

❦ الحجة عليهم، فلا يبق لهم عذر أو حجة، فقد أحكم الله العزيز القدير هذه المهمة ونفذها بكل دقة ليبين للناس أنَّ الحجة البالغة لله تعالى.

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (سورة رعد: ٧)، فإنَّ الهاتين الصفتين «منذر» و«هاد» صفتان أحدهما للرسول ﷺ؛ كما أشارت الآية إلى النبي ﷺ نسبته إليه، والآخر صفة لمن يتلو النبي ﷺ في الهداية والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.

فالآية تقول هنا قسمين من الدعوة إلى الله: أحدهما أن يكون عمل الداعي هو الإنذار فقط، والآخر: أن يكون العمل هو الهداية، فالإنذار يكون للذين أضلَّوا الطريق الدعوة إلى الصراط المستقيم لهداية الناس، ولكن الهداية والاستقامة للذين آمنوا.

وبعبارة أخرى: أنَّ المنذر مثل العلة المحدثه، أمَّا الهادي فيمنزلة العلة الباقية، وهذا هو الذي يعبر عنها بالرسول والإمام، فالرسول يقوم بتأسيس الشريعة والإمام يقوم بحفظها وحراستها.

وخلاصة الكلام: أنَّ ما ذكره ابن تيمية من عدم الفرق بين محاربة المسلمين ومحاربة الإمام أراد بذلك عدم وجود الهادي إلى الحق بعد النبي ﷺ، خلافاً لصريح القرآن الحكيم، فلاحظ.

(٢) أي بالهادي إلى الحق بعد الرسل - صلوات الله عليهم - فإنَّ الأئمة المعصومين عليهم السلام هم أعلام الهدى بعد خاتم الأنبياء، وقد تعينوا من قبل الله تعالى لهذا المقام والمنصب العظيم بنصوص واضحة جلية لا شك فيها من الكتاب والسنة النبوية، ولا لبس فيه بعد اعتراف أعدائهم ومخالفينهم بأنهم أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ. ولا شك عندنا بأنهم وسائط الفيض الأقدس وأسباب الرحمة الالهية وأمناء الله جل شأنه في الأرض، وقد منحهم سبحانه وتعالى من العلوم والمعارف الربانية ما أقاموا به أساس الدين وعمود الشريعة فهم واجب الطاعة، وهم الذين تكون معرفتهم واجبة، وعدم المعرفة بهم يموت ميتة جاهلية، ومن لم يعرفهم فكأنما لم يعرف رسول الله ﷺ؛ لأنهم خلفاؤه من بعده وقد أمر النبي ﷺ باتباعهم وعينهم بأسمائهم وشخصهم لأئمة، فمن الواجب على كل مسلم أن يعتقد بإمامتهم ويتخذهم أئمة هـ فضـهـ امامة كـ أعدائهم أجمعين كائناً من كانـ.

والزيادة والنقصان^(١)، ويحصل به المقصود من بعث رسوله بالشريعة الذي هو العمل بها جميعها إلى يوم القيامة، وقيام الحجة على من بغي وطغى^(٢).

(١) حيث إن الدين إنما يكون محفوظاً من الضياع بنصب الخليفة وتعيينه من قبله تعالى، ولذلك يلزم أن يكون معصوماً في العلم والعمل، فإنه قد اقتضت الحكمة الالهية على أن يبقى الدين محفوظاً بالإمام والخليفة الحق بعد ارتحال خاتم الأنبياء بالرفيق الأعلى، وقد أوكل النبي ﷺ مهمة حفظ الدين إلى الأئمة الطاهرين من ذريته فقال ﷺ: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، وقد أخرج هذا الحديث أكثر علماء أهل السنة والمستفاد منه واضح ظاهر؛ إذ جعل النبي ﷺ عترته الطاهرة عدلاً لكتاب الله العزيز الذي فيه تبيان كل شيء، فهم ورثة علمه وحملته الكتاب وأوصياء رسول الله ﷺ، ولو لم يجعل الله للناس الإمام والخليفة لكان الدين معرضاً للضياع من حيث الزيادة والنقصان فأكمل الله تعالى دينه بنصب الأئمة الاثني عشر، ولذلك قال عز من قائل بعد نصب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للإمامة يوم الغدير: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً» (سورة المائدة: ٣)، فإن إكمال الدين وإتمام النعمة على المسلمين لا يتصور إلا بتعيين من يبين لهم الإسلام وينفذه بعد النبي ﷺ، فبالإمامة يحصل إتمام الدين وصيانته من التحريف والتبديل، فكمال الدين يكون من جهة عناصر استمراره وموجبات خلوده ومطلبات بقائه على مدى الأيام والدهور، وأن الله تبارك وتعالى أنجز للمسلمين ذلك بنصب الإمام والشيعة الإمامية ثبت ذلك بالأدلة القاطعة والروايات الواردة من الفريقين في ذلك كثيرة جداً، فإن الله سبحانه وتعالى جعل الأئمة الاثني عشر أولهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي حجة بن الحسن العسكري - عجل الله تعالى فرجه الشريف - أعلاماً للدين وملاذاً للمسلمين، كما لا يخفى ذلك على الخبير المتتبع، فلاحظ.

(٢) فمن بغي على الإمام الواجب الطاعة وخالف طاعته وامامته فقد أضل وخرج عن الدين الحنيف؛ إذ بعد قيام الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة على أن الدين سيبقى خالداً بوجود الإمام المعصوم المنصوب من قبل الله تعالى، فإن من خرج عن طاعة الإمام المنصوب من قبل الله تعالى فقد خرج عن نفس الدين المبين؛ لأن مهمة الإمام تنفيذ الأوامر الالهية، ومن عارض الإمام أو لم يعطه في أوامره ونواهيه فهو عاص لأوامر الله سبحانه معرض عن دين الله كما هو واضح ظاهر، فلاحظ.

ولهذه الجهات صارت من ليس في عنقه بيعته ميتة جاهلية، حسب ما دلّ عليه ما نقله السنّي من خبر عبدالله بن عمر (١)،

فحال من ليس في عنقه بيعة وحال من حاربه من حيث ثبوت ميتة الجاهلية سيان (٢).

فكلّ منهما كافر، ميت ميتة جاهلية، فليس أحدهما دون صاحبه في الحكم (٣).

(١) أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عبدالله بن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». (صحيح مسلم ج: ٦، ص ٢٢ كتاب الامارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن). وأجرجه البيهقي في سننه الكبرى ج: ٨ ص ١٥٦، كتاب قتال أهل البغي، باب الترغيب في لزوم الجماعة والتشديد على من نزع من الطاعة. وابن كثير في تفسيره ج: ١ ص ٥١٨ في تفسير الآية ٥٩ من سورة آل عمران. والهيثمى في مجمع الزوائد ج: ٥ ص ٢١٨، كتاب الخلافة، باب لزوم الجماعة وطاعة الأئمة ونهي عن قتالهم. والطبراني في معجمه الكبير ج: ١٩ ص ٣٣٤ فيما رواه ذكوان أبو طالح السمان. وعمر بن أبي عاصم في كتاب السنة ج: ٢ ص ٥١٤، باب ذكر فضل تعزيز الأمير وغيرهم.

(٢) إذ من الواضح أنّ من حارب إمام زمانه معناه أنّه رفض بيعته، ومن رفض بيعة إمام زمانه فيشملة الحديث الذي رواه مسلم.

(٣) فإن من حارب الإمام المعصوم المنصوب من قبل الله تعالى كمن حارب النبي ﷺ وخالف طاعته، فهما في الحكم عليه بالكفر سيان؛ لأنّ مهمة الإمام إجراء ما جاء به النبي ﷺ، فمحاربته محاربة لما جاء به النبي ﷺ، ومحاربة النبي ﷺ محاربة الله؛ لأنّ النبي ﷺ جاء بالإسلام من قبل الله تعالى، والإمام منفذ لما جاء به النبي ﷺ، فمن حارب الإمام فهو محارب للنبي ﷺ أيضاً، ومن حارب النبي فهو محارب لله تعالى، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا

فانظر إلى تركه لما ثبت عنده من السنّة في المسألتين^(١)، وحكمه فيهما بما يخالفها وتدبّر في شدة تحامله على الحقّ ونصرته للباطل، وتبصّر، وهذه الجهة لم تتعرّضها في المقدمة الثانية، فإنّه هنا قد خالف السنّة الصحيحة بدون شبهة شيء تجوز معارضته لها، بل بمحض التعصّب للباطل^(٢).

وسابعها: ما نسبته إلى اثني عشرية الشيعة من كون حالهم مفارقة الجماعة.

❧ ولهم في الآخرة عذاب عظيم* (سورة المائدة: ٣٣).

وقد جاء في تفاسير أهل السنّة والجماعة بأنّ الآية تدلّ على أنّ من حارب رسول الله ﷺ فهو كافر، فراجع تفسير القرطبي: ص ٢١٤٤ - ٢١٥٥. وتفسير المنار ج ٦: ص ٢٩١ - ٢٠٤. وتفسير ابن كثير ج ٢: ص ٧٤ - ٨٣. وتفسير الطبري ج ١٠: ص ٢٤٣ - ٢٨٩. وتفسير النسفي ج ١: ص ٢٨٢ - ٢٨٣، وغير ذلك، فكُلّهم صرّحوا بأن من حارب النبي كافر يجب قتله، ومن حارب الإمام فهو محارب للنبي ﷺ، كما تقدّم فهما في الحكم بالكفر عليهما سواء، فلاحظ.

(١) أي مسألة محاربة المسلمين ومحاربة الإمام وخليفة رسول الله ﷺ جعلهما في رتبة واحدة من الحكم، فإنّ الأدلّة والسنّة القطعية تدلّ على أنّ محارب الإمام كافر دون محارب المسلمين كما تقدم بيانه، فلاحظ.

(٢) لأنّ مدلول الروايات والأحاديث الصحيحة أنّه لا يخلو عصر من الإمام الذي تجب على الناس بيعته وطاعته لشرعية إمامته، وأنّها بنصّ من الله تعالى، فلا حاجة إلى اختيار الناس للإمام وبيعته لهم، بل يجب عليهم بيعته وطاعته بعد أن جعله الله تعال إماماً وعلماً للناس. ليهتدون به، وهو المناسب لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ (سورة الاسراء: ٧١)، حيث يدلّ على أنّ لكلّ إنسان إماماً يدعى به، فإنّ الإمام في عرف المسلمين من يأتّم به في أمر دينه ودنياه ويطيعه في أموره، فإمام الحنفية أبو حنيفة، وإمام الشافعية الشافعي، وإمام الحنبلية أحمد بن حنبل، وإمام المالكية مالك بن أنس، وإمام الشيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ثمّ أحد عشر من أولاده المعصومين وآخرهم المهدي المنتظر - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فيوم القيامة أنّ الشيعة سيحشرون مع أئمّتهم وأهل السنّة الجماعة مع أئمّتهم نصّاً. القرآن الكريم، فلاحظ.

وخرجهم عن الطاعة، فإنّ ذلك من عظيم ظلمه لهم، وعدم إنصافه، حيث وصفهم بوصف هم بضده موصوفون، وسيرتهم وشعارهم الطاعة، ولزوم الجماعة^(١).
فإنّ معنى الخبر طاعة ولي أمر الخلق وإمامهم وهاديهم بعد الرسول ﷺ ولزوم جماعته والمعاونة معهم على طاعته، وليس معناه شيء غير ذلك، فإنّ غيره باطل من دون ريب؛ لما هو ضروري الدين^(٢).

(١) لا يخفي أنّ معنى الجماعة الاقتداء بالإمام المنصوب من قبل الله تعالى الذي يمتنع خطؤه في جميع أفعاله وأقواله وتقاريره، وإنّما سميت بذلك لاجتماع الناس على مقصد واحد وإن قلّ عددهم كما هو في صلاة الجماعة، فإنّ قلّة المأمومين لا يقدح بالجماعة، وقد جاء في الأخبار: أنّه سئل رسول الله ﷺ عن جماعة أمته؟ فقال ﷺ: «جماعة أمّتي أهل الحق وإن قلّوا». (معاني الأخبار: ص ١٥٤).
وفي حديث آخر قال ﷺ: «من كان على حقّ وإن كانوا عشرة» (معاني الأخبار: ص ١٥٤).

فالجماعة طاعة الإمام الحقّ الذي هو صالح للإمامة، فهو يصون من اقتدى به عن الوقوع في الخطأ والهلكة، وعليه فإمام الحقّ واجب الاتباع شرعاً وعقلاً، أمّا شرعاً فواضح فلانّ الشارع أمر بالاقتراء بمن نصبه إماماً وهادياً للناس، وأمّا عقلاً؛ لأنّه لو كان الإنسان مصنّواً عن الخطأ فيجب على كل أحد أن يقتدى به عقلاً لئلا يقع في الخطأ.
(٢) فإنّ أصل لزوم طاعة الإمام بعد النبي ﷺ مورد اتفاق جميع المسلمين، بل أصبح من ضروريات الإسلام؛ لأنّ الإمامة عزّفت به «سنيابة عن النبي ﷺ في أمور الدين والدنيا»، ولأنّ النبي ﷺ قال في حديث المتفق على مضمونه بين جميع المسلمين قاطبة، وهو قوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، فتكون معرفته واجبة ثم طاعته واجبة في جميع الشؤون الدينية والدنيوية. فنصب الإمام واجب على الله كعبث النبي ﷺ لتكون لله الحجة البالغة (سورة الأنعام: ١٤٩)، ولئلا يكون للناس على الله حجة (سورة النساء: ١٦٥)، وليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة (سورة الأنفال: ٤٢)، هذا على مذهب الشيعة الاثني عشرية وعلى مذهب أهل السنّة فإنّهم ذكروا أنّ نصب

ونزل به الفرقان المبين^(١)، وتظافرت به سنّة سيد المرسلين ﷺ من وجوب طاعة الخليفة، ووجوب لزوم جماعته، والمعاونة معهم على البرّ والتقوى^(٢).

❧ الإمام عندنا واجب علينا سمعاً... (المواقف للإيجي ج ٣: ص ٥٧٤). وقال أبو المعالي من انعقدت له الإمامة فقد لزمت (لاحظ تفسير القرطبي ج ١: ص ٢٦٩). وكرر نفس الكلام القاضي عضد الدين الإيجي وغيره كإمام الحرمين في الإرشاد: ص ٤٣٤. وابن العربي في شرح سنن الترمذي ج ١٣: ص ٢٢٩، وغيرهم.

فأجمع المسلمون على أنّ نصب الإمام واجب ويجب طاعته وإن اختلفوا في مصدر الوجوب وطريقة التنصيب والتعيين، كما هو واضح لمن له أدنى معرفة وخبرة بالمسألة، فلاحظ.

(١) من الآيات التي تدلّ على وجوب طاعة الإمام بعد النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾. (سورة النساء: ٥٩). لقد فرض الله تعالى في هذه الآية المباركة على المؤمنين جميعاً فريضة طاعة الله ورسوله وأولي الأمر، وأنّ صيغة الخطاب فيها تؤدي إلى أنّ الفريضة متوجهة إلى جميع المؤمنين والمؤمنات وعلى مجموع الأمة، وقد جاء الأمر فيها بطاعة الله وطاعة رسوله غير مقيد ممّا يجعلها في حالة خاصة دون حالة أخرى، فإنّها تشمل كلّ أوجه الكيان المجتمعي للأمة، فطاعة الله وطاعة رسوله واجبة دائماً على نسق واحد، كذلك طاعة أولي الأمر المعطوف عليهما، فإنّ ظاهر العطف دال على أنّ حكمها حكم طاعة الله ورسوله، فالطاعة في المجموع من سنخ واحد، ولذلك لم يكرر في الآية لفظ «أطيعوا» بالنسبة إلى أولي الأمر وإن كررها بالنسبة إلى الرسول بعد الأمر بطاعة الله، ولعلّ ذلك للتنبية، على أنّ طاعة الله ذاتية لما تقتضيه خالقيته وحاكميته الذاتية، وطاعة النبي واجب بالعرض، أي ناشئ من أمر الله سبحانه وتعالى، وكذلك أولي الأمر الذي لم يكرر له لفظ أطيعوا في الآية الكريمة له، فإنّ إطاعته كطاعة النبي ﷺ أن يكون أولي الأمر واجداً لجميع صفات النبي حيث إنّ طاعته طاعة النبي، فيلزم أن يكون واجداً لجميع ما يمتلكه النبي ﷺ من الصفات اللازمة لوجوب الطاعة، فلاحظ.

(٢) لا يخفى أنّ وجوب طاعة خليفة النبي ﷺ عند الشيعة وجوباً ذاتياً لا باعتبار الأغراض والجهات، كما تقول به أهل السنّة والجماعة. وتوضيح المقام أنّ أهل السنّة والجماعة

وهذه السنن الصحيحة من خبر الثقلين (١)

يعتقدون؛ بأن طاعة السلطان واجبة باعتبار سلطته على الناس، فكما أنّ تهيئة الأسلحة وجمع الأعوان لازمة للحكومة من باب لزوم المقدمة، كذلك السلطة تكون مقدمة على إجراء الواجبات، فطاعة الخليفة عندهم كطاعة السلطان واجبة بالعرض لتحصيل الغرض الموقوف عليه لا كطاعة النبي ﷺ التي تكون واجبة ذاتاً.

وأما الشيعة الإمامية فهم يعتقدون بأن وجوب طاعة خليفة النبي واجبة وجوباً ذاتياً كوجوب طاعة النبي، ولذلك يقولون بأن الإمام والخليفة لا بدّ وأن يكون واجداً لشرائط الطاعة مثل النبي ﷺ، فكما أنّ النبي يكون معصوماً يلزم أن يكون الإمام معصوماً، ولو لم يكن معصوماً لجاز له العصيان، والقول بغير الحق جهلاً وعمداً وعندئذٍ لو قلنا بوجوب إطاعته للزم وجوب اتباع فعل القبيح، وهو باطل بالإجماع، وإن لم يجب اتباعه انتفت فائدة الإمامة منه.

وأيضاً لو وقع منه المعصية فإن وجب زجره والإنكار عليه سقط محله من القلوب، ولم يجب اتباعه، فالخليفة بعد النبي لا بد أن يكون معصوماً وواجداً لجميع شرائط الطاعة كالنبي ﷺ، فكما أنّ النبي ﷺ يكون حافظاً للشرعة فالإمام بعده يكون كذلك، ولو لم يكن الإمام كذلك لاختل أمر الشرع، فلاحظ.

(١) إن حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة مضموناً ومن أكثرها ذيوياً وانتشاراً بين المسلمين، وقد ذكر المناوي عن السهودي أنّه قال: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة، وكلّهم قد رووا هذا الحديث (فيض القدير ج ٣: ص ١٤).

وقال ابن حجر في صواعقه: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقة: ص ١٣٦).

وقد خاطب رسول الله ﷺ فيه الأمة الإسلامية قائلاً: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما أن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (انظر صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٢. وسنن الترمذي ج ٥: ص ٣٢٩ ح ٣٨٧٦. وسنن الدارمي ج ٢: ص ٤٣٢. ومسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٤ و ١٧. وسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ٥١ ح ١٧٥. وفوائد الصحابة له: ص ٢٢. والمستدرک للحاكم ج ٣: ص ١٤٨).

وغيره^(١)، قد شهدت بأن هذه حالة اثني عشرية الشيعة، وسيرتهم وشعارهم والجهة التي تأسس عليها مذهبهم^(٢).

فانظر إلى ما ينسبه إلى خصمه من البهتان الذي ينفر به قلوب الغفلة عنهم ويجعلهم بأنظارهم من المرتدين عن الدين.

وثامنها: ما علم ممّا مضى نقله من السنّة في المقدمة الثالثة، وفي مطاوي المباحث المتأخّرة عنها، من كون المفارق للطاعة والخارج عن الجماعة من تسمّى بأهل السنّة، من حيث مفارقتهم إمام المسلمين منذ فارقهم خير الرسل ﷺ ومفارقتهم جماعته، وخرجهم عن طاعته ببيعتهم لغيره في السقيفة^(٣)، ومعاونتهم

والسنن الكبرى للبيهقي ج ٧: ص ٣٠. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٩: ص ١٦٣، وغير ذلك). فإنّ الحديث يثبت بوضوح أنّ المرجعية العلمية والعملية لأهل البيت النبوي جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، ويدلّ دلالة صريحة واضحة على حصر الإمامة في أهل البيت ﷺ وعصمتهم؛ لأنّ النبي ﷺ قرنهم بكتاب الله العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ومن الطبيعي أنّ أي انحراف منهم عن الدين يعتبر افتراقاً عن الكتاب العزيز، وقد صرح النبي الصادق المصدق ﷺ بعدم افتراقهما حتى يردا عليه الحوض، فدلالة الحديث على عصمتهم ظاهرة جلية، ويلزم على المسلمين أن يتمسكوا بهما ويلتزموا بهما في مقام العمل في أمورهم الدينية والدنيوية حتى لا يضلّوا أبداً، فلاحظ.

(١) وذلك مثل حديث السفينة وحديث الكساء وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض، وحديث اثنا عشر خليفة وغيرها، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

(٢) لا يخفى على الباحث الخبير أنّ علماء المسلمين ومحدّثهم اتفقوا على صحة كثير من النصوص التي استدلت بها الشيعة الإمامية على إمامة الأئمة الأطهار ﷺ، والتي لها دلالة قاطعة على أنّ إمامتهم هي امتداد لولاية النبي ﷺ وأنبياء السلف الذين كانوا قبلهم، وهي لا تقبل التأويل أبداً، وسيأتي ذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٣) من البديهي أنّ مؤتمر السقيفة بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة كان من أخطر الحوادث التي

شهدتها الأمة الإسلامية، فإن السقيفة انعقدت لاختيار الخليفة رداً على ما أوصى به الرسول الأعظم ﷺ في حق الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعترته الطاهرة - صلوات الله عليهم - وأبعادهم عن الحكم وإقصائهم عن السلطة والاستيلاء على رقاب الأمة الإسلامية، وذلك باعتبار أنها الحجر الأساسي لتدهور الأمة، وحمل الناس على ما يتحقق به آمالهم وما سادت فيها الأهواء والاطماع، فأجبروا الناس على بيعه أبي بكر للوصول إلى المناصب والحكم، فأصبح بذلك دين الله مورداً للأهواء والآراء وما تشتهي أنفسهم، فالسقيفة غيرت مصير الأمة وسحبها إلى الضلالة من تلك اللحظات الحساسة وحتى يومنا هذا.

ومن النتائج المروّبة المترّبة عليها قتل ريحانة رسول الله ﷺ الإمام الحسين الشهيد عليه السلام بعد خمسين عاماً من ارتحال النبي ﷺ بالرفيق الأعلى بأيّد الحكومة التابعة لسياسة السقيفة والمدافعة عن تلك السلطة التي مهّدها السقيفة لبني أمية أعداء الإسلام القدامى، وذلك للوصول إلى الهرم السياسي وسدة الحكم، فإنّ كل حزب سياسي إذا أراد النجاح لا بدّ له من أبعاد المعارضين له عن القدرة للاستيلاء على الهرم السياسي، فكان مؤسسوا السقيفة يرون أن أهل بيت النبي ﷺ وعترته الطاهرة - صلوات الله عليهم - هم أكبر مانع لسلطنتهم الجائرة وقدرتهم الحاسمة؛ لأنّ العترة الطاهرة هي الوحيدة التي أكّدت عليهم النبي ﷺ من أحقيتها بالحكم ومرجعيتها الدينية والسياسية للأمة الإسلامية ضمن نصوص صريحة واضحة شفافة التي سيأتي ذكرها إن شاء الله في محلّه، فكان هدف القوم إبعاد أهل البيت عن ساحة الحكم وإدارة الأمور والقدرة مهما أمكن، وعلى هذا الأساس مهّدوا لأعدائهم أعداء أهل البيت السلطة، وقد أخبر النبي الصادق المصدّق عليه السلام عن مناوي هؤلاء، فقد أخرج الحاكم في المستدرك عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال: «إنّ أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً، وأنّ أشدّ قوماً لنا بغضاً بنو أمية وبنو المغيرة وبنو مخروم». (المستدرك على الصحيحين ج ٤: ص ٤٨٧). فكانت بنو أمية من أشدّ القوم بغضاً للنبي ﷺ وعترته الطاهرة عليه السلام، فمهّدت حكام السقيفة لهم الأمر لإفناء أهل البيت عن الساحة السياسية ونسجت لهم القدرة لهذه الفكرة الخطرة، ولذلك ترى أنّ جريمة قتل ريحانة رسول الله السبط الشهيد عليه السلام لم تتحقّق على يد الكفار من الخارج بل وقعت من

له على غصب حقّ الخليفة، وعلى القول بأنظارهم فيما جهلوه من الشريعة حسب ما يأتي نقل ذلك، فما ذم به السنّي إماميّة الشيعة في المقام هو وأهل مذهبه المتصفون به^(١)، وقد تأسّس مذهبهم عليه، فصار شعارهم، وجرت

➤ النظام والسلطة الأموية التي مهّدها السقيفة ووضع حجرها الأساس من أوّل يومها، وعلى أثر ذلك فقد وقعت الأمة في الضلال والتحيّر والمنازعة والخروج عن صراط الحقّ و...

وسيّأتي تفصيل الكلام فيه ونذكر الشواهد والأدلة الواردة في المقام إن شاء الله تعالى.

(١) إذ بمخالفتهم للإمام والخليفة المنصوب من قبل الله تعالى ورسوله بالنص الجليّ هم خرجوا عن طاعة الله وتمزّدوا عليه وعلى رسوله وفسدوا فلم يصلحوا لصالح، ولم يكن فيهم أهلية للخير؛ لعدم قبولهم الحقّ بعد ما جاءهم البينات وما جاء به الرسول الأعظم ﷺ، وقد أعذرهم بأنواع المعاذير وأنذرهم عمّا يقعوا فيه من أنواع الضلال والفساد إن لم يطيعوا أمره في ولاية الأئمة الطاهرين ﷺ، فخالفت الأمة الجماعة التي كانت عليه الصحابة المطيعون لأمر الرسول ونواحيه في عهده، فلو أنّهم أخذوا بتعاليم نبيّهم لما وقعوا بعد وفاته في أمواج الفتن من القتل والنهب والسلب و... وكان ما كان ممّا لا يخفى على أحد. وهل لأحد بعد ذلك من العذر فقد أخرج الحاكم في المستدرك عن العرياض قال: قام رسول الله ﷺ ذات غداة فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها الأعين، قال: فقلنا: يارسول الله وعظتنا موعظة مودع فاعهد إلينا، قال: «عليكم بتقوى الله» أظنه قال: «والسمع والطاعة، وسترى من بعدي اختلافاً شديداً - أو كثيراً - فعليكم بسنّتي وسنّة خلفاء المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم والمحدثات فإنّ كلّ بدعة ضلالة». (المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج ١: ص ٩٧).

هذا وقد أكّد ﷺ في أحاديث متواترة متفقة عليها بين الفريقين أنّ خلفاءه من بعده اثني عشر (انظر صحيح مسلم ج ٦: ص ٣، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش). وقد جاء في بعض المصادر السنية ذكرهم بأسمائهم موضحاً ﷺ بأنّ أولّهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين

عليه سيرتهم^(١).

➤ ج ٢: ص ١٣٢، ح ٧٦٤٣١. وينابيع المودة ج ٣: ص ٢٨١، وغيرهما). ولكن الأمة خالفت أمر نبيّها، وخرجت عن طاعته لمخالفتها للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إلا عدد قليل من المؤمنين الأتقياء كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وغيرهم ممّن بقوا ثابتين على إيمانهم، ولم يعترفوا بخلافة أصحاب السقيفة كما سيتضح لك الأمر في محله. وخلاصة الكلام: أنّ أهل السقيفة ومتابعيهم قد خرجوا عن الطاعة والجماعة كما هو واضح بما لا مزيد عليه، فلاحظ.

(١) اتفق المؤرّخون والمحدّثون على أنّ أوّل مسألة اختلف فيها المسلمون بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي مسألة الخلافة رغم وصايا النبي المشددة، وأخذ البيعة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في غدير خم، فقد اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة، وتبعهم جماعة من المهاجرين وتشاجروا في الإمارة والخلافة وجثمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطاهر ما زال مسجى على الأرض، فكلّ من المهاجرين والأنصار يجر النار إلى قرصه، فبادر عمر وباع صاحبه أبا بكر تلك البيعة التي عبّر عنها عمر نفسه بأنّها وقعت فلتة وبغته، ثمّ هجموا على بيت الوحي والرسالة وهددوا من فيها بالإحراق إن لم يبايعوا، وكان في البيت الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وفاطمة الزهراء عليها السلام والحسين عليه السلام وزينب عليها السلام وبني هاشم وعشرات من الصحابة من المهاجرين والأنصار الذين امتنعوا عن البيعة، ثمّ فعلت أصحاب السقيفة ما فعلت بأهل البيت، وهكذا تأسّس مذهب أهل السنّة والجماعة من أوّل يومها، فإنّه كماترى قد بُني هذا التأسيس على مخالفة النصوص القرآنية والسنن النبوية الشريفة لاقضاء مصالحهم، وسيأتي في محله النصوص التي استدلت بها الشيعة الإمامية على إمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام من مصادر أهل السنّة والجماعة التي اعتبرها القوم صحيحاً مستقناً من جميع الجهات سنداً ودلالة: منها: حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين بنحو لا يشوبه ريب ولا مين، وإذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والسنّة في مختلف الطبقات، واختلاف بعض مقاطع الرواية من حيث الزيادة والنقيصة فبطبيعة الحال يحصل القطع من مجموعها وتعدد الواقعة التي صدر فيها الحديث من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ونقل بعضهم له بالمعنى.

فهو من المتواترات والمسلمات ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في

فهذه من الجهات التي أهل مذهبه متصفون بها، ولكنّه وصف السُّنيّ غيرهم بها وجعل يذمهم من جهتها^(١)

وتاسعها: ما نقله من حديث الصحيحين الذي دلّ على الصبر على ظهور ما هو مكروه من السلطان^(٢) فإنّه من عجيب ما ينقلونه؛ لأنّ ظاهر الخبر كون ما

➤ مصر أنّها أصدرت رسالة ضافية ألفها بعض أعضائها في هذا الحديث وأسمتها «حديث الثقلين»، وقد استوفى فيها مؤلفها ما وقف عليه من أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السنّة والجماعة.

وحسب الحديث لأن يكون موضع اعتماد الباحثين هو أنّ من رواه مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح في صحيحه والدارمي في سننه والنسائي في خصائصه وأبي داود في سننه وابن ماجه في سننه وأحمد بن حنبل في مسنده والحاكم في مستدركه و... وما أظن أنّ حديثاً يملك من الشهرة ما يملكه هذا الحديث قد أوصله ابن حجر في صواعقه: ص ١٤٨ إلى نيف عشرين صحابياً فأصحاب السقيفة خالفوا أمثال هذا الحديث مخالفة صريحة، فلاحظ.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث في كتب التاريخ والحديث أنّ السقيفة قد أورثت الفرقة بين المسلمين؛ لأنّ أساس انعقادها كان على مخالفة النصوص بالنسبة إلى خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فلو كانت الأمة باقية على ما أوصى بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكانت متحدة بقيادة واحدة ومرجعية الإمام المفترض الطاعة، ولما تفرقت، وطمع بالإمامة المطامع بدت العداوة والبغضاء والحروب والاختلافات بشدة وأصبحت الأمة الإسلامية متشتتة تكفّر بعضها بعض الآخر وتستحل بعضها بعضاً، فكلّ ذلك نتيجة المخالفة للنصوص في مسألة الإمامة من يوم السقيفة، وهذا أمر واضح لمن وقف على تاريخ الإسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فراجع.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سترون بعدي أموراً تنكرونها... عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنّه من فارق الجماعة شبراً فمات إلّا مات ميتة جاهلية» (صحيح البخاري ج ٨: ٨)

يكره رؤيته من السلطان، هو ما خالف الشريعة من المناكير، مثل ما صدر من أئمتهم من تغيير بعض الدين^(١)،

❧ ص ٨٧. وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن... صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢.

(١) لا يخفى على الباحث إذا قرأ التاريخ والسير وأحاط ببعض الخلفيات والنتائج السلبية المترتبة على أعمال الخلفاء من البدع في الدين ومخالفة الرسول ﷺ والرد لما في كتاب الله عز وجل و...

فيعلم علم اليقين بأن أفعالهم الشنيعة التي أرادوا بها هدم أركان الاسلام والاسائه إلى نبي الاسلام قد شوهت سمعة الإسلام وسودت وجه التاريخ وجعلت الأمة الإسلامية مؤاخذه من قبل المكاتب والمدارس الاعتقادية لما فعلها حكامها من المناقصات والمخالفات والمعارضات لما جاء به الإسلام والتي يحال صدورها من خالق السماوات والأرضيين ورسول رب العالمين.

فهل من الصحيح أن الله ينهى عن شرب الخمر ويكون حاكم المسلمين يزيد بن معاوية مدمن الخمر؟

أليس فعله هذا يجعل الدين ملعبة بأيدي الأشرار وأصحاب الأهواء والبدع ولكل طامع وطامع؟

ونحن نمثل بين يدي القارئ الكريم من تلك الحقيقة مثلاً مما ارتكبه الخلفاء التي أنتجت خلفيتها القبيحة المستمرة على طول حكومة الخلفاء وأثرت في أفعالهم الشنيعة المشوهة لسمعة الإسلام، وهو منع الخلفاء الثلاثة المتقدمين من كتابة أحاديث رسول الله ﷺ وتدوينها والتحدث بها ونقلها إلى الناس، إلا ما كان موافقاً لمصالحهم فأمر أبا بكر بإحراق الأحاديث المكتوبة رغم أنها أعظم شيء عند المسلمين بعد القرآن الكريم، فإن سنة رسول الله ﷺ هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، بل أنها مفسرة ومبيّنة للقرآن الكريم، فكان من اللازم عليه الاهتمام بتجميعها وتدوينها لعمل المسلمين بها في جميع الأجيال، ولكن منع عن التحدث بها ونقلها إلى الناس؛ لأنه بلا شك علم بأنها لا تخدم مصالحه، بل قد تتعارض وتتناقض مع الكثير من أحكامه وما تأوله حسب اجتهاداته وما اقتضته مصالحه.

❖ فقد روى الذهبي أنّ أبا بكر خطب الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ قائلاً لهم: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه (تذكرة الحفاظ ج ١: ص ٢ في ترجمة أبي بكر).

وعن عائشة أنها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمئة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فغمّني، فقلت: أتقلب لشكوى أو شيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئت بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟! قال: خشيت إن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني... (تذكرة الحفاظ ج ١: ص ٥).

فهذا موقف المعلن من أبي بكر وقناعته بأنّ حديث رسول الله ﷺ يورث الخلاف وقام بإحراق الأحاديث التي جمعها شخصاً.

والسؤال هنا إلى أهل السنّة والجماعة الذين يدافعون عن أبي بكر ويعتبرونه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ إذا كان أبا بكر يقول: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها... فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه، فلماذا لم يفعل هو بما يقول عندما اختلف مع بضعة المصطفى الصديقة الطاهرة في الحديث الذي نسبته إلى رسول الله ﷺ من أنّه ﷺ قال: «نحن معشر الأنبياء لا نورث»؟!...

واعترض عليه الزهراء عليها السلام بالآيات العامة المشرّعة للميراث والآيات الخاصة الدالة على توريث بعض الأنبياء التي تكشف عن اختلاق الخبر المزبور الذي ادعاه أبو بكر على ذلك وألحت فاطمة عليها السلام في مناقشة الحديث بالكتاب العزيز، فلم يحتكم أبا بكر معها إلى كتاب الله فيحل حلاله ويحرّم حرامه.

ف عجيب والله أمر أبي بكر الذي كان يمنع حديث رسول الله ﷺ بشدة حتى أحرق المجموعة التي جمعت على عهده وهي خمسمئة حديث لئلا يتفشى عند الصحابة وغيرهم سوء نيته، فكان سياسته نفس السياسة التي استعملها صاحبه عمر بن الخطاب في رزية يوم الخميس فإنّه وافقه بالضبط، وذلك عندما قال رسول الله ﷺ: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا

ومثل قتلهم النفوس المحترمة ظلماً^(١)

❦ تَضَلُّوا بعده»، فقال عمر بن الخطاب: إنَّ رسول الله ﷺ يهجر - والعياذ بالله - أو غلب عليه الوجد، وهو أيضاً يرجع إلى نفس المعنى: أي أنَّ رسول الله يهذي - والعياذ بالله - حسبنا كتاب الله (صحيح البخاري ج ٥: ص ١٣٧، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ). وصحيح مسلم ج ٥: ص ٧٦، باب ترك الوصية).

فكتاب الله الذي قال الرجلان: إنَّه يكفيننا حكم بأنَّ الأنبياء يُرثون ويورثون كما ذكرها علماء التفسير من أهل السنة والجماعة (انظر تفسير الآلوسي ج ٤: ص ٢١٧ وغيره). وإذا كان كذلك فلماذا منع أبو بكر الزهراء عليها السلام فداً وفرض رأيه على الزهراء بنت رسول الله عليها السلام، وقد أثبتت الصديقة الطاهرة في خطبتها الشريفة بنصوص قرآنية أنَّ الأنبياء يرثون، وهذا دليل على عدم صحَّة الخبر الذي نسبته أبو بكر إلى رسول الله ﷺ.

وقد انقضى التاريخ على ظلمه وجوره إلَّا أنَّ البحوث العلمية حول هذا الخبر الواحد لم تنقُض بعد. فهذا أوَّل منكر فعله أوَّل خليفة من خلفاء الجور وفتح لهم الطريق ليرتاحوا في ارتكاب كلِّ منكر، ومخالفة لضروري الدين، وكان نهج خلفاء الأموية على ذلك، بل تغفَّنا في وضع الاحاديث المزورة المكذوبة على رسول الله حتى ابتلى المسلمون في كلِّ عصر بالمتناقضات والأساطير والمخاريق، وإلى الله المشتكى.

(١) إذا قرأنا تاريخ أهل السنة والجماعة كالطبري وابن الأثير وابن سعد وأبي الفداء والبلاذري وابن قتيبة وغيرهم لوجدناهم مصرِّحين بأنَّ الخلفاء والأُمراء قد حملوا الناس على البيعة بالإكراه وبالضرب والتهديد والقوَّة، بل وبالهجوم على بيت الزهراء - سلام الله عليها - وكشف دارها وعصرها بالباب الذي كانت وراءها حتى سقطت جنينها وأخرجوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام متكبِّفاً وهددوه بالقتل إن رفض البيعة وغضب الزهراء - سلام الله عليها - حقوقها، وكلَّ ما ارتكبه من الجرائم البشعة والمظالم الكبيرة بحق أهل بيت النبي ﷺ، فكان قتل الصحابة والنفوس المحترمة المؤمنة عندهم أمراً هيناً، فليس بغريب على أبي بكر أن يقوم بقتل المسلمين الأبرياء وانتهاك حرمااتهم وسبي نساءهم لتستتب له الأمر ولتتقوى حكومته. فقد ذكر المؤرِّخون أنَّه بعث خالد بن الوليد إلى قبيلة بني سليم، فجمع رجالهم في الخطائر وأحرقهم بالنار (انظر الرياض النظرة لمحَب الدين الطبري ج ١:

❦ (ص ١٠٠)، وبعثه إلى بني تميم والصحابي الجليل مالك بن نويرة الذي عيّنه رسول الله ﷺ أميراً على صدقات قومه لثقتهم به، وبات رسول الله ﷺ وهو على ولايته، فلمّا توفي النبي ﷺ أمسك الصدقة وورّعه على قومه وقال:

فقلت خذوا أموالكم غير خائف ولا ناظر في ما يجيء من الغد
فإنّ قام بالدين المخوف قائم أطعنا وقلنا الدين دين محمد
فمالك كان مسلماً وعاملاً لرسول الله ﷺ على صدقات قومه.

وبقي مالك مسلماً حتى آخر لحظة حياته فقد روى المتقي الهندي عن أبي عون وغيره أنّ خالد بن الوليد ادعى أنّ مالك بن نويرة ارتد بكلامه بلغة عنه، فأنكر مالك ذلك، وقال: أنا على الإسلام، ما غيرت ولا بدّلت. وشهد له بذلك أبو قتادة وعبدالله بن عمر فقدمه خالد وأمر ضرار الأوزر الأسدي فضرب عنقه وقبض خالد إمراة... (كنز العمال ج ٥: ص ٦١٩، ح ١٤٠٩١).

فغراه خالد بن الوليد وقال له ولقومه: ضعوا السلاح فوضعوا سلاحهم، فكشفهم خالد وحبسهم بعد أن صلّى مالك معهم.

وفي وفيات الأعيان (ج ٦: ص ١٣) وفوات الوفيات (ج ٢: ص ٢٤٢ - ٢٤٣) وتاريخ أبي الفداء (ج ١: ص ١٥٨) وابن الشحنة في تاريخه بهامش الكامل (ج ١١: ص ١١٤) وتاريخ اليعقوبي (ج ٢: ص ١١٠) وغيرهم قال مالك لخالد: يا خالد ابعثنا لأبي بكر فيكون هو الذي يحكم بنا وفيينا، فإنّك بعثت إليه غيرنا من كان جرمه أكثر من جرمنا! فقال خالد: لا أقالني الله إن لم أقتلك ثمّ أمر ضرار بضرب عنقه فضرب عنقه، ودخل بأمره مالك بنفس الليلة.

وفي رواية الطبري عن عبدالرحمن بن أبي بكر: فلمّا بلغ عمر بن الخطاب تكلم عند أبي بكر وقال عمر: عدو الله - أي خالد - عدا على امرئ مسلم فقتله ثمّ نزا على إمراة... فلمّا إن دخل - أي خالد - المسجد قام إليه عمر فانتزع الأسهم فحطمها ثمّ قال: أرئاء قتلت امرء مسلماً ثمّ نزوت على إمراة والله لأرجمنك بأحجارك... (تاريخ الطبري ج ٢: ص ٥٠٤ واللفظ له).

وعلى الجملة: فالمصادر متفقة على إسلام مالك، فالسؤال الذي يتوجه إلى المدافعين عن

وتصرفهم في مال الخلق بغير حق^(١)

❦ أبي بكر وخالد بن الوليد وأمثالهم كيف يجعلون مالك بن نويرة في أهل الردة؟! وكيف يكون مانعي الزكاة من أهل الردة وقد امتنع ثعلبة بن حاطب الأنصاري عن أدائها إلى النبي ﷺ؛ لأنه أنكرها وقال: هي جزية وقد أنزل الله تعالى: ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله﴾؟! (سورة التوبة: ٧٥ - ٧٦)، فشهد الله تعالى على نفاقه في قوله الكريم ومع ذلك أن النبي ﷺ لم يقاتله ولم يأخذ أمواله بالقوة، وكان ﷺ قادراً على كل ذلك، أمّا مالك بن نويرة وقومه لم ينكروا الزكاة كفرض من فروض الدين، وإنما امتنعوا عن إعطائها للخليفة الذي استولى على الخلافة بعد الرسول بالقوة والقهر وانتهاز الفرصة.

ثم كيف يمكن أن يقال بأن مالك وقومه ارتدوا عن الإسلام بعد أن صلّوا مع خالد وجماعته عندما حلّوا بفنائهم.

وكيف يصح لأبي بكر أن يقبل عذر خالد بعد أن قال له مالك: ابعثنا لأبي بكر ليحكم فينا هو ولم يفعل ذلك خالد؟! وهل كان مالك خالف حكماً شرعياً حتى يفعل به تلك الشدة والحدة؟! ثم إن أبا بكر نفسه أبطل هذه الدعوى الكاذبة لدفعه دية مالك من بيت مال المسلمين واعتذر عن قتله، والمرتد لا يعتذر عن قتله ولا يدفع ديته من بيت المال.

ولا ندري لم لم يؤاخذ الخليفة خالداً بقتل مالك والمسلمين الأبرياء ولم يعزله عن الإمرة، دع هذا كلّه ولا أقل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوبيخ الرجل وعتابه على تلكم الجرائم!

ونحن نقصر في البحث ونقول: أن أمثال هذه الجرائم والطامات التي لا يتطرق إليها التأويل، ولا يسوغ لكل فاعل قد ارتكبها فكيف بأول خليفة المسلمين الذي كان يعتبر نفسه قائماً مقام النبي الأكرم ﷺ؟! فكيف بمن بعده ممّن غلب على الإمرة بالقهر والغلبة وحكم على رقاب الناس كحكام بني أمية الذين أسلموا تحت أسنة الحراب وما انفكوا عن محاربة الإسلام حتى آخر لحظة قبل دخولهم فيه مكرهين وكانوا يقتلون أهل بيت الرسول ﷺ والمؤمنين من صحابة النبي ﷺ الذي لا يسعنا المجال لاستقصائها في المقام فهم لم يرحموا كبيراً ولا صغيراً فاستغلوا الدولة ليحكم قدرتهم وسيطرتهم بالقتل والنهب وإضلال الناس و...؟!.

(١) لا يخفى على الخد أن مما ورد في التاريخ والسند في أحوال الخلفاء الثلاث بعدهم من

❶ بني أمية وبني العباس من مخالفتهم الصريحة لبعض الأحكام الإسلامية، وذلك من أجل التحقّظ على مصالحهم السياسية وغير السياسية، ومن تلك الموارد تصرّفهم الباطل في أموال المسلمين من غير حلّ وتوزيع بيت المال وفق ما كان يرون فيه من المصلحة في نظام أمرهم وتبنيته بأيّ صورة أمكن، ودع ما تصرّف عثمان في أموال المسلمين وتوزيعه بين بني مروان وبني أمية وتصرّفات معاوية وإسرافه في صرفه بيت مال المسلمين من بناء الدور والقصور و...

فإنّ ذلك من الواضحات التي لا ينكرها أحد، ولا ينبغي إطالة الكلام فيها. ولنذكر في هذا المجال ما وقعت في عهد أبي بكر ونكتفي بذكرها في المقام باعتبار أنّه هو الذي فتح لسائر الخلفاء هذا الطريق وعلمهم؛ بأنّ كيف يتجرّأوا التصرف الباطل حتى في أموال النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ، فأول مال أخذه أبو بكر غصباً بعد وفاة النبي ﷺ هو أخذه فدك فاطمة - سلام الله عليها - غصباً، وعلى أثره آذى بضعة الرسول وأغضبها حتى توفيت وهي غاضبة وواحدة على أبي بكر.

ولمّا كانت هذه الواقعة وبعض جوانبها قد وردت مجملّة ومختصرة في صحيح البخاري ومسلم نقلاً عن عائشة بنت أبي بكر، فرأينا إلزاماً أن نقل النص من صحيح البخاري ومسلم، ثمّ ندرس هذه القضية دراسة علمية محقّقة على ضوء المعطيات المباشرة من النص الذي أخرجاه في صحيحهما باعتبار أنّهما أصح الكتب بعد القرآن عند القوم.

فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر عن عروة عن عائشة قالت: إنّ فاطمة رضي الله عنها: بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله ﷺ قال: لا نورث ما تركنا صدقة، إنّما يأكل آل محمد في هذا المال، وأنّي والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ، فأبي أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر، فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً وصلى عليها ولم يؤذن بها أباً بكر... (صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٢).

➤ وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد باب قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركناه فهو صدقة، عن عائشة أن فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله ﷺ: سألت أبا بكر بعد وفاة رسول الله ﷺ ان يقسم بها ميراثها مما ترك رسول الله ﷺ ومما أفاء الله عليه، فقال لها أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركنا صدقة»، فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرة حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر، قالت: وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله ﷺ من خير وفدك وصدقته بالمدينة، فأبى أبو بكر عليها ذلك وقال: لست تاركاً شيئاً، كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به فإني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ، فأما صدقته بالمدينة فدفعتها عمر إلى علي والعباس،

وأما خير وفدك فأمسكها عمر وقال: هما صدقة رسول الله كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه، وأمرهما إلى من ولي الأمر، فهما على ذلك إلى اليوم (صحيح مسلم ج ٥: ص ١٥٥). فرغم أن البخاري ومسلم اقتضيا هذه الرواية واختصراها لثلا تتكشف الحقيقة للباحثين، إلا أن ما أخرجها في هذا المجال كافية للكشف عن حقيقة أبي بكر وتصرفه الباطل في أموال أهل البيت صلوات الله عليهم. وإليك بيان ما يستفاد منها:

أولاً: أن البخاري سلم تصرفاً فيما ادعته فاطمة عليها السلام؛ لأن المعروف والمشهور عند المؤرخين والمفسرين والمحدثين أن فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - ادعت أن فدك نحلة أنحلها رسول الله ﷺ في حياته، فليس هي من الإرث، ولذلك ترى أرباب التاريخ والحديث والتفسير ذكروا أن فاطمة الزهراء عليها السلام ادعت أن فدك ملكاً لها، فكذبها أبو بكر وطلب منها شهوداً على دعواها، فجاءت فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - بعلي بن أبي طالب عليها السلام والحسين عليهما السلام وأم أيمن، فلم يقبل أبو بكر شهادتهم واعتبرها غير كافية، هذا ما اعترف به ابن حجر في صواعقه (ص ٢١) في الشبهة السابعة، كما قال الفخر الرازي في تفسيره: أنه لما مات رسول الله ﷺ ادعت فاطمة عليها السلام أنه كان ينحلها فدكاً، فقال لها أبو بكر: أنت أعز الناس علي، ولكني لا أعرف صحة قولك، فلا يجوز أن أحكم لك، قال: شهدت لها أم أيمن ومولى رسول الله ﷺ، فطلب منها أبو بكر الشاهد الذي يجوز قبول

➤ شهادته في الشرع، فلم يكن (تفسير الفخر الرازي ج ٢٩: ص ٢٨٤).

فهذه الدعوى كانت معلومة لدى المحدثين والمفسرين والمؤرخين من أوّل الأمر، وقد ذكرها صاحب السيرة الحلبية وابن القيم الجوزية وغير هؤلاء، فما ذكره البخاري ومسلم من أنّ طلب الزهراء عليها السلام كان من الأثر لا يصدّقه العاقل منهما، بل أنّ تصرفهما في الحديث أمر مسلم؛ لأنّ هذا الفنّ معروف لديهما تواخياه على كرامة الخلفاء، وسنذكر في محله القرائن التي تخبرنا عن تدليسهما في الأحاديث عندما تكون مصادمة لكرامة الصحابة لاسيّما الخلفاء إن شاء الله تعالى.

وثانياً: يظهر من كلام عائشة وتحقيق الأمر أنّ مطالبة الزهراء - سلام الله عليها - حقوقها من أبي بكر لم تكن منحصرة بفدك، بل كانت تشمل ما أفاء الله على رسوله وفدك وما بقي من خمس خيبر وغيرها ممّا ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يملك أموالاً وقرى خارج المدينة غير فدك، كما أثبتته المحققون (انظر سنن أبي داود ج ٣: ص ١٤١، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ح ٢٩٦٧، وغيره)، فمطالبة الزهراء عليها السلام كانت بالنسبة إلى حقوقها ممّا بقي من أموال رسول الله وفدك.

ولعلّ اشتهار فدك في مطالبتها من جهة أهميتها، فإنّ فدك قرية تتبع المدينة مسافة يومين أو ثلاثة أيام وأرضها زراعية خصبة فيها عين فوّارة ونخيل كثير (انظر معجم البلدان: مادة فدك).

وأخرج أبو داود في سننه: أنّ أرباح فدك سنوية في عهد عمر بن عبدالعزيز كانت تبلغ أربعين ألف دينار، وقد ردّها لبني الحسن (انظر سنن أبي داود ج ٣: ص ١٤٣، ح ٢٩٧٢).
ويقدر نخلها بنخيل الكوفة في القرن السادس الهجري (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ٢٢٦).

والواقع أنّ فدك صارت مع الخلافة جنباً إلى جنب كما صار لها عنوان في أمر الخلافة؛ لأنّ فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - أثبتت بها ظلم أبي بكر بالنسبة إلى أهل البيت عليهم السلام وغصبه حقوقهم وكشفت بها عن حقيقة أبي بكر وحقيقة الخلافة التي خرجت من السقيفة.
وثالثاً: أنّ أبا بكر عندما امتنع أن يرجع حقوق الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام من

❦ فذك وغيرها عمد إلى تزوير وجعل الحديث ونسبته إلى رسول الله ﷺ بأنه قال: «لا نورث».

ولا يخفى على البصير الخبير أنه محال على رسول الله ﷺ أن يقول قولاً مخالفاً لكتاب الله عز وجل، فإن كتاب الله العزيز يتضمن لقوله تعالى: ﴿وورث سليمان داود﴾ (سورة النحل: ١٦). وقوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب﴾ (سورة مريم: ٦). وغيرها من الآيات.

ولا ندري كيف تجرأوا وأذنوا لأنفسهم أن يبلغوا إلى هذه الدرجة من الجرأة حتى كذبوا على الله ورسوله، وقد فندت الزهراء (عليها السلام) هذه الجريمة العظمى في خطبتها المعروفة بعد استدلالها بالآيات المحكمة مخاطبة أبابكر بقولها: يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا أرث أبي لقد جئت شيئاً فرياً (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ٢٥١).

فالحديث الذي أخرجه الشيخان البخاري ومسلم يتضمن لإنكار الصديقة الطاهرة - سلام الله عليها - لهذا الحديث المزيف الذي نسبته أبو بكر إلى رسول الله ﷺ كذباً وزوراً حيث فيه: فهجرت فاطمة أبابكر ولم تكلمه حتى توفيت.

ورابعاً: أخرج البخاري نفسه في صحيحه في كتاب المناقب، باب علامات النبوة، عن عائشة قالت: أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشي رسول الله، فقال النبي: «مرحباً يا بنتي» ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله ثم أسر إليها حديثاً فبكت، فقلت لها: لم تبكين؟ ثم أسر إليها حديثاً فضحكت، فقلت: ما رأيت كالיום فرحاً أقرب من حزن فسألتها عما قال؟ فقالت: «ما كنت لأفشي سر رسول الله حتى قبض النبي»، فسألتها فقالت: «أسر إلي أن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وأنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي، وأنتك أول أهل بيتي إلحاقاً بي فبكيت، فقال: أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة أو نساء المؤمنين؟ فضحكت لذلك». (صحيح البخاري ج ٤: ص ١٨٣).

فهذا النص يعرف أن فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - سيدة نساء أهل الجنة، فإذا كانت فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - سيدة نساء أهل الجنة، فإن في الجنة مريم بنت عمران التي هي خير نساء العالمين، حيث يقول الله تعالى: ﴿يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك

❖ على نساء العالمين* (سورة آل عمران: ٤٢). فمعناه أنّ فاطمة - سلام الله عليها - أفضل من مريم بنت عمران.

والجدير بالذكر أنّ كلمة اصطفاك تكررت في الآية مرتين، ففي المرة الأولى كانت لبيان الاصطفاء المطلق، وفي الثانية إشارة إلى أفضليتها على سائر نساء العالم المعاصرة لها. وهذا بمعنى أنّ مريم كانت أعظم نساء زمانها. وأمّا فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - فهي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين؛ لأنّ نساء أهل الجنة شامل لجميع المؤمنات من أهل الجنة من الأولين والآخرين التي منهم مريم بنت عمران، فإذا كانت فاطمة - سلام الله عليها - سيدة نساء أهل الجنة أو سيدة نساء المؤمنين على إطلاقها الشاملة لأمة محمد ﷺ وما قبلها، فكيف يكذبها أبو بكر ولم يصدقها فيما قالت له بضعة النبي؟!!

وأخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل أهل البيت عن عائشة قالت: خرج النبي غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله، ثمّ قال: «إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٣٠). فإذا كانت فاطمة ﷺ هي المرأة الوحيدة من أهل البيت ﷺ التي أذهب الله عنها الرجس وطهرها من كلّ الذنوب والمعاصي والأنداس في هذه الأمة فمعناها أنّها معصومة فما بال أبي بكر يكذبها ولم يردّ أموالها إليها، أليس قال رسول الله ﷺ في حقها: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني»؟! (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١٠، باب منقبة فاطمة ﷺ). وإذا كان رسول الله ﷺ يغضب لغضب بضعته الطاهرة ويتأذى بأذاها فمعنى ذلك أنّها معصومة عن الخطأ، وإلا لما جاز للنبي ﷺ أن يقول مثل هذا؛ لأنّ من يرتكب معصية يجوز إيذاؤه في بعض الأحوال، ويجوز إغضابه مهما علت منزلته، وأمّا المعصومة عن الخطأ فلا يرتكب ما يوجب إيذاؤه وإغضابه أبداً، فإنّ الشرع الإسلامي لا يراعي قريباً ولا بعيداً ولا شريفاً ولا ضعيفاً، وإنّما أمره واحد بالنسبة إلى جميع المكلفين، وإذا شهدت الأدلة بأنّ فاطمة - سلام الله عليها - معصومة فما بال أبي بكر يكذبها حتى تغضب فاطمة وتموت وهي واجدة عليه بل ولم تكلمه وهي تدعي عليه في كلّ صلاة تصلّيها كما جاء ذلك في تاريخ ابن قتيبة (ج ١:

❧ (ص ٢٠) وغيره من المؤرخين. نعم أنه فصل من فصول المؤامرة التي حيكت لأبعاد أهل البيت عن حقوقهم والمنصب الذي اختاره الله لهم وقد بدأت من غصبهم حقوق أهل البيت عليهم السلام، وذلك لئلا يطوف حولهم المحبين والتابعين لهم عندما يرون أن أيديهم خالية من المال.

ومما يدل على بطلان الحديث الذي جاء به أبو بكر من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا نورث»، فقد طلب أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إرثهن وبعثن إلى أبي بكر من يطالبنّه بميراثهن (انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ٢٢ من كتاب المغازي، باب حديث بني النضير).

فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله لقاله أولاً لأزواجه وأمهات المؤمنين باعتبار أنهن أولى بالعمل بالحديث فلماذا لا تدرين شيئاً من ذلك حتى أرسلن عثمان إلى أبي بكر؟! فيظهر أن عثمان أيضاً كان لا يدري به، ثم إذا كان الحديث صحيحاً فلماذا لم يعمل به عمر بن الخطاب؟! فقد أخرج البخاري في صحيحه - في كتاب الوكالة، باب ما جاء في الحرث والمزارعة - عن عبيد الله بن نافع عن أن عبيد الله بن عمر أخبره عن النبي عامل خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، فكان يعطي أزواجه مئة وسق ثمانون وسق تمر وعشرون وسق شعير، فقسّم عمر خبير فخير أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقطع لهن من الماء والأرض أو يمضي لهن، فمنهن من اختار الأرض، ومنهن من اختار الوسق، وكانت عائشة اختارت الأرض (صحيح البخاري ج ٣: ص ٦٨). فهذه الرواية تدلّ بوضوح بأن خبير التي طالبت الزهراء عليهن السلام بنصيبها منها كميّات لها من أبيها، وردّ أبو بكر دعوتها أن عمر في أيام خلافته قسّمها على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخيرهنّ بين امتلاك الأرض والوسق، وكانت عائشة ممن اختارت الأرض، فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث فلماذا يورّع عمر أموال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أزواجه وعلى أثر ذلك ترث عائشة ولكن لا ترث بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟! أليس هذا من الغريب.

أضف إلى ذلك أن عائشة بنت أبي بكر استولت على بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأكمله ولم تحظ أي زوجة أخرى بما حظيت به، وهي التي دفنت أباه في ذلك البيت وأجازت أن يدفن عمر إلى جانب أبيها، كما في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه ج ٤: ص ٢٠٦، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان ومقتل عمر.

وغير ذلك^(١).

❦ ولكن منعت الحسين عليه السلام أن يدفن أخاه الحسن عليه السلام بجانب جدّه ممّا حدى بـابن عباس أن يقول فيها:

تجمّلت تجمّلت ولو عشت تـفـيّلت
لك التّسع من الثّمن وفي الكلّ تصرّفت

وعلى كلّ فأنّا لا أريد الإطالة في الموضوع، ولا بدّ للباحثين المراجعة إلى التاريخ وملاحظة أنّ تصرف الخلفاء الجائرون في أموال المسلمين من غير حلّ قد نشأ من فعل أبي بكر واغتصابه حقوق أهل البيت عليهم السلام، فلاحظ.

(١) كاستبدادهم المطلق بالرعية وصم الأفواه وحجر الأفكار وحبس النفوس ومنع تدوين السنّة وضرب الصحابة ونفهم وتهديدهم وإرعايهم وفرضهم آرائهم على الناس وإن كانت مخالفة للنصوص القطعية من الكتاب والسنّة الشريفة.

وإعطاؤهم الحكم والولاية بيد غير أهله ممّن عرفوا بالسوء والسوابق والموبقات من أعداء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كمعاوية بن أبي سفيان وأولاده وبنو مروان وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، وعدم رعايتهم في أحكامهم النصوص والسنن النبوية، فمرة كان منهم من يفتي بـرجم المجنونة المرفوعة عنها القلم، وأخرى لا يقيم الحدّ حتى بأربعة شهود موثقين في مثل المغيرة بن شعبة وقصته معروفة سوف نتحدث عنه ونذكر هناك ما يختص بأحوال المغيرة وتجسسه بنفسه على خلاف ما أمر الله من قوله تعالى: ﴿ولا تجسسوا﴾ (سورة الحجرات: ١٢).

بل إحاطة الصحابة في الداخل والخارج بمجموعة من الجوايسيس على نقل كلمة أو حديث، وفي الوقت الذي هو يشرب الخمر ونيبذ يحذّ من يشرب من نبيذه، وحد ابنه الذي شرب مسكراً غير متعمداً، وإلى غير ذلك ممّا سنذكرها إن شاء الله بالمناسبة، وسترى أيّها القارئ العزيز أنّ أعمال الخلفاء منذ السقيفة كانت مخالفة للنصوص الشرعية بين الردّ والتبديل والمناقضة وما جاء به الإسلام، فكأنّما كان لهم حق فوق الكتاب والسنّة كيف ما شاؤوا وكيف ما ارتأوا، وقد حلّ القوم وبدا لهم سلب الحرية الفكرية والكلام والمنطق السليم والحجة والدليل، وسوف نذكر لكم آرائهم في الدين وبدعهم وإحداثهم في دين الله وهي كثة لا تعد ولا تحصى فانتظ.

ولا ريب أن من ضروريات الدين وقد نزل به الفرقان العظيم ووردت به سنة خاتم النبيين ﷺ وجوب النهي عن المنكر^(١)،

(١) قال الله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ (سورة آل عمران: ١٠٤) هذه الآية الكريمة تتضمن دستوراً أكيداً للأمة الإسلامية؛ بأن تقوم بهاتين الفريضتين دائماً، وأن تكون آمرة بالمعروف وناهية عن المنكر أبداً؛ لأنّ فلاحها رهن بذلك.

ولا يخفى أنّ فقدان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يفسح المجال للعوامل المعادية للوحدة الاجتماعية بأن تتخرها من الداخل وتأتي على كلّ جذورها، ولهذا لا بدّ من مراقبة مستمرة ورعاية دائمة لهذه الوحدة، ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والسكوت بالنسبة إلى ارتكاب المعصية دليل على رضاه صاحبه بالذنب المرتكب، وهو بمثابة المشاركة في ارتكاب المعصية؛ إذ لو تعذر النهي عن المنكر بالشكل الإيجابي له، فلا بد أن يتحقق النهي ولو بالصورة السلبية، مثل أن يبتعد الإنسان عن مجالس المعصية ويتجنب الحضور فيها، فإنّ الحضور في مجلس المعصية والسكوت في مثل هذه الأحوال يشجع أهل المعاصي لارتكاب المعصية، والمسلم الواقعي لا يمكنه أن يشارك في مجلس يعصى فيه الله ويستهزأ بآياته الكريمة وأحكامه السامية دون أن يبدي اعتراضاً على هذه المعاصي، أو لا أقل من عدم رضاه عليها بترك المجلس.

وقد ذم الله تعالى الربايين والأخبار الذين أيدوا قومهم على ارتكاب المعاصي بقوله تعالى: ﴿لولا إنهاهم الربايين والأخبار عن قولهم الاثم وأكلهم السحت بشئ ما كانوا يصنعون﴾ (سورة المائدة: ٦٣)، فإنّ سبب هلاك الأقوام السابقة هو ارتكابهم للمعاصي وسكوت علمائهم عليهم وامتناعهم عن النهي عن المنكر وكان ينزل عليهم لهذا السبب البلاء والعذاب من الله.

وبديهي أنّ هذا الحكم لا ينحصر في علماء اليهود والنصارى، بل يشمل كلّ العلماء مهما كانت دياناتهم أن هم سكتوا وصمتوا أمام تلوث مجتمعاتهم بالذنوب وتسابق الناس في الظلم والفساد، وذلك لأنّ حكم الله واحد بالنسبة لجميع البشر، كما أنّ النهي عن المنكر كان فريضة لجميع الأمم.

❦ وقد جاء في الروايات الكثيرة عن رسول الله ﷺ فرض النهي عن المنكر على كلّ مسلم، فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان عن أبي سعيد الخدري، قال سمعت رسول الله يقول: «من رأى منكماً منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». (صحيح مسلم ج ١: ص ٥٠). وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٣: ص ١٠. وابن ماجه في سننه ج ٢: ص ١٣٣٠، ح ٤٠١٣، وغيرهم.

وأخرج مسلم أيضاً في صحيحه في الباب المذكور عن عبدالله بن مسعود قال: إن رسول الله قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون سننه ويقتدون بأمره، ثم إنَّها تحلف من بعدهم خلف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بیده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» (صحيح مسلم ج ١: ص ٥١).

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في وجوب النهي عن المنكر في مصادر القوم. والمستفاد منها أنّ النهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام لا سيّما إذا كان المنكر منكراً فظيعاً يتجأهر به فاعله ويكون في معرض السراية إلى المجتمع، وربما يفسد المجتمع بسببه. هذا في الأفراد العاديين، وأمّا إذا كان المرتكب له ذا شخصية اجتماعية أو دينية ويقتدي به الناس طبعاً يكون عمله موجباً لهدم أساس الدين، فوجوب النهي عن المنكر بالنسبة إليه يكون بطريق أولى، فلا يجوز السكوت في قبالة، ولا تجب طاعة العاصي، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن رسول الله ﷺ قال: «لا طاعة للبشر في معصية الله» (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١٢٩). وأخرجه الطيالسي في مسنده: ص ١٧. وابن أبي شيبة في المصنف ج ٧: ص ١٣٦. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٢٤١، وغيرهم.

وقد أفتى العلماء من أهل السنّة والجماعة على وفق هذه النصوص قال ابن حزم في المحلى في المسألة ١٧٧٢: والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كلّ مسلم إن قدر بيده فبيده، وإن لم يقدر فبلسانه، وإن لم يقدر فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان، فإنّ لم يفعل فلا إيمان له... (المحلى ج ٩: ص ٣٦١).

فالخبير^(١) مناقض للشرعية، ومن جهة عدم قيام الناس بالنهي عن المنكر غُصِبَ حقّ العترة^(٢)

❦ فالنهي عن المنكر واجب من الواجبات الإسلامية لا معنى للسكوت في قبال مناكير الحكماء والخلفاء، فإنّ الإسلام ليس فيه مجاملة ولا تساهل بالنسبة إلى أعمال الظالمين والمتجاهرين بالفسوق والعصيان؛ لأنّ عملهم سوف يهدم أركان الإسلام، فإنّه بعملهم هذا يوجب تغيير قوانين الإسلام أو تحريفه، إذ بإقامة سلطته الظالمة على شؤون المسلمين وسياستهم وثقافتهم ونحو ذلك يوجب هدم مباني الإسلام وأركانه، فلا بد من الوقوف أمامه والجهاد بالسيف في قتاله دفاعاً عن الإسلام، أليس أنّ مولانا أبي عبدالله الحسين عليه السلام ريحانة الرسول ﷺ وقف أمام السلطة الطاغية يزيد بن معاوية وافدى بنفسه وأصحابه وسبي عياله في سبيل حفظ الإسلام فهل يصح أن يقال: كان الواجب على سبط النبي أن يسكت أمام الخليفة المتجاهر بالفسوق وشرب الخمر وإن بلغ ما بلغ من التهتك على الإسلام؟!

(١) وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر... (صحيح البخاري ج ٨: ص ٨٧ كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدى أموراً تنكرونها).

(٢) فإنّ المسلمين لو لم يتركوا فريضة النهي عن المنكر وكانوا يدافعون عن حقوق أهل البيت - صلوات الله عليهم - بالنهي عن المنكر لما تسلط عليهم أعداء الإسلام، ولما أمكنهم غضب حقوق أهل البيت عليه السلام، ولا يخفى على الخبير أنّ غضب حقوق أهل البيت أشد وأكبر من الفساد والفسوق والعصيان الذي يجب النهي عنها؛ إذ من الضروري أنّ الله تعالى أوجب مودة أهل البيت عليه السلام في محكم كتابه العزيز فقال تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ (سورة الشورى: ٢٣).

ومن الواضح أيضاً لدى الخبير أنّ المقصود بالقربى هم أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً كما قاله تعالى في (سورة الاحزاب الآية: ٣٣)، وذلك لأنّ الله تعالى أجل شأنًا من أن يأمر المؤمنين بمودة العاصين والفاسقين والظالمين منهم، ثم إنّّه قد ورد في بعض الروايات عن أهل السنّة والجماعة أنّ المقصود بهم المعصومون من أهل بيت

❦ النبي ﷺ، فقد أخرج الهيثمي عن ابن عباس قال: لما نزلت قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ قالوا: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال ﷺ: «علي وفاطمة وأبناءهما (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٨). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج ١١: ص ٣٥١. والمناوي في الفتح الباري ج ٣: ص ٩٨٠. والثعلبي في تفسيره ج ٨: ص ٣٧. والنسفي في تفسيره ج ٤: ص ١٠١. والفخر الرازي في تفسيره ج ٢٧: ص ١٦٦. والقرطبي في تفسيره ج ١٤: ص ٢٠٧. والبيضاوي في تفسيره ح ٥: ص ١٢٨، وغيرهم.

وهناك روايات أخرى رواها المحدثون في صحاحهم ومسانيدهم تدلّ على المقام، ولمن أراد الوقوف عليها فليراجع الكتب المؤلفة في هذا المضمار، ولا بأس بذكر هذه الملاحظة من بعض علماء أهل السنّة في المقام، وهي أنّه قال الآلوسي في تفسيره: والحق وجوب محبة قرابته عليه الصلاة والسلام من حيث إنّهم قرابته... وكلّما كانت جهة قرابته أقوى كان طلب المودة أشد... وآثار تلك المودة التعظيم والاحترام والقيام بأداء الحقوق أتم القيام، وقد تهاون كثير من الناس بذلك حتى غدوا من الرفض السلوك في هاتيك المسالك، وأنا أقول قول الشافعي:

ياراكباً قف بالمحصّب من منى	واهتف بساكن خيفها والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى	فيضاً كملتطم الفرات الفاض
إن كان رفضاً حب آل محمد	فليشهد الثقلان أنّي رافضي

ومع هذا لا أعتقد الخروج عما يعتقدّه أكابر أهل السنّة في الصحابة ديناً وأرى حبّهم فرضاً عليّ مبيناً... (تفسير الآلوسي ج ٢٥: ص ٣٢).

أقول: وبالرغم أنّ الآلوسي وغيره من علماء أهل السنّة الذين اتخذوا موقف العصبيّة والترسبات الذهنيّة، فقد ذكروا في تفسير الآيّة الروايات الكثيرة الواردة الدالة على وجوب حب آل البيت ﷺ، ثمّ إنّ الاستفادة من الآيّة والقرائن الموجودة فيها والروايات المفسّرة لها أنّ هذه المودة والمحبّة ليست أمراً عادياً عندهم، بل أنّها من الواجبات الدينيّة؛ إذ هي أجراً للنّبوة وللرسالة، ولا بد أن يكون الأجر والثمن مساوياً للثمن حتى يكون اعتباره جزاءً له،

وغير جملة من الدين^(١)

❖ فالقرآن تدلّ دلالة صريحة على أنّ هذه المودة لها صلة خاصة باستمرار أهداف الرسالة والنبوة، ولها علاقة واضحة بقضية الإمامة التي هي استمرار لوظائف النبوة والرسالة، وهذا ما تقول به الشيعة بأنّ مودة أهل البيت واجبة من جهة استمرار أهداف النبوة، فالدفاع عن حقوقهم ﷺ أيضاً دفاع عن استمرار أهداف النبي ﷺ. ومن الضروري أنّ الهدف الأساسي للنبي الأكرم ﷺ. استقرار الإسلام على ما بيّنه للناس وهو يتحقق بمودة أهل البيت ﷺ، كما أمر الله تعالى بها.

ومن هنا يتضح أنّ غضب حقوق أهل البيت ﷺ مساوق لابادة أهداف النبي ﷺ وشخصيته العظيمة ومحو سيرته الكريمة التي تنتج إبادة هذا الدين كما هو واضح ظاهر لمن له الاطلاع عن مسلك الشيعة الإمامية.

(١) لا شك أنّ من نتائج ترك النهي عن المنكر تجرأ الفساق على إظهار فسقهم وفجورهم، ولا يخفى أنّ عمدة ترك النهي عن المنكر في هذه الأمة ما صدر عنهم بعد الرسول ﷺ في مدهانة خلفاء الجور وعدم اتباع الناس أئمة الحق الذين أوجب الله تعالى طاعتهم على المسلمين قاطبة، وعلى أثر ذلك تسلط عليهم خلفاء الجور من بني تيم وبني عدي وبني أمية وبني العباس وسائر الملوك الجائرين الذين تركوا سنن النبي ﷺ للأراء والأهواء والاموال النفسانية وأحدثوا في الدين ما أحدثوا ونشروا آرائهم اجتهداتهم بدلاً عن المعارف الدينية وأدخلوا في الدين ما ليس منه، وذلك لعدم اصطدام شيء بأرائهم في أمر الحكومة والخلافة، فكانوا يغيرون أحكام الله، ويتأولون ما يريدونه حفظاً لمصالحهم في السلطان والزعامة، ولذلك ترى أنّ أبابكر لما عزم على قتال مانعي الزكاة، وعارضه عمر فقال له: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فمن قالها عصم مني ماله ودمه إلا يحقها وحسابهم على الله»؟! (صحيح البخاري ج ٨: ص ٥٠، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض). ولكن أبابكر كان مصرّاً على موقفه وقال في إجابته: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، هذا والمسلمون يعرفون بأنّ رسول الله ﷺ لم يقاتل ثعلبة الذي امتنع عن إعطاء الزكاة ولذلك قال ابن القيم الجوزية التلميذ الشهير لابن تيمية: إن رفض دفع مالك وجماعته لم يكن بسبب

وَقُتِلَ ظُلْمًا جَمَاعَاتٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ^(١).

❶ ردة عن دين، وإنما لشبهة شرعية تخيلوا بها أنّ رسول الله ﷺ بعد أن خاطبه الله سبحانه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (أحكام أهل الذمة ج ١: ص ٨). وبالتأكيد أنّ أبابكر وعمر يعرفان كلّ هذه الأحكام؛ إذ أنّهما سمعا من رسول الله ﷺ حكم الزكاة وجدها أنّه لم يقاتل ثعلبة مع أنّه امتنع عن إعطاء الزكاة، ولكن خالفوا حكم الله من أجل تحقق منوياتهم وأمنياتهم الكاذبة والنيل إلى مشتهياتهم.

ولعلّ أبابكر أقنع صاحبه عمر في هذا الأمر مستدلاً عليه بأنّه هو الذي حمل الحطب ليحرق بيت فاطمة بنفسه، وأنّ فاطمة عليها السلام أقل ما يقال بحقها: إنّها كانت تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله فكيف لم يقل هناك: لا يجوز الهجوم على بيت الزهراء عليها السلام ولكن هنا يقول قتل مانع الزكاة خلاف للنص النبوي أليس أنّ النبي ﷺ أكّد على عظمة الزهراء عليها السلام فكيف أصبحت بعد أبيها مقهورة مكروبة محزونة تشتكي إلى الله ورسوله من جور زعماء القوم الذين هجموا على داره ورضوا أضلاعها وغصبوا حقوقها عنوة وفعلوا من الأذى ما فعلوا بأهل البيت عليها السلام وأحدثوا ما أحدثوا في الدين؟! فالمنصف عندما يقرأ ذلك يعلم علم اليقين بأنّه لو كان هناك رادع عنهم لما أمكن لهم ذلك، فالسبب الرئيسي في ذلك ترك النهي عن المنكر ومداهنة الخلفاء والحكام في أفعالهم، وبذلك ترك السنن النبوية وخولف الأحكام الإسلامية وترك الواجبات وارتكبوا الأوائل فعل المحرمات و...

(١) لا يخفي على الخبير ذوي التحقيق لو درس التاريخ الاسلامي والحوادث الواقعة بعد وفاة رسول الله ﷺ دراسة علمية مجردة عن الغرض والهوى يجد أنّ السياسة التي اتخذها الخلفاء الثلاثة الأوائل ومن بعدهم الأمراء من بني أمية وبني العباس في تنظيم حكومتهم وتثبيت دولتهم هي التركيز على أسلوب الإرهاب والقتل والتشريد والتعذيب و...

وكانت هذه السياسة تلعب دورها في قبال أهل البيت عليها السلام، فقد أسرف معاوية بن أبي سفيان في قتل المسلمين الأبرياء والمؤمنين من الصحابة وغير الصحابة بشكل رهيب حتى قتل خلقاً كثيراً من شيعة آل محمد ﷺ الذي منهم حجر بن عدي الخزاعي الصحابي الجليل وستة من أصحابه وعمر بن الحمق الخزاعي الصحابي الجليل العظيم، وقد حمل رأسه على القنّاة بعد قتله، وهو أوّل من يحمل رأسه في الإسلام، ومسلم بن زيمر الحضرمي

➤ وعبدالله بن نجى الحضرمي ومالك بن الحارث الأشتر النخعي ومحمد بن أبي بكر وبعد قتله وضعوه في جيفة حمار ثم أحرقوه، وغيرهم ممن قتلوه في صفين من المؤمنين ومن عظماء هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ولمن أراد البحث والتحقيق فيراجع إلى التاريخ وترجمة الشهداء الذين قتلهم معاوية بن أبي سفيان، ولنذكر في المقام بعض ما جاء في ترجمة حجر بن عدي كنموذج قال الذهبي في ترجمته: أبو عبدالرحمن الشهيد، له صحبة ووفادة... وكان شريفاً أميراً مطاعاً، أماراً بالمعروف، مقدماً على الإنكار، من شيعة علي - رضي الله عنهما - ، شهد صفين أميراً، وكان ذا صلاح وتعبّد (انظر سير أعلام النبلاء ج ٣: ص ٤٦٢ - ٤٦٣).

وأخرج ابن كثير عن أبي الأسود قال: دخل معاوية على عائشة فقالت: ما حملك على قتل أهل عذراء حجراً وأصحابه؟

فقال: يا أم المؤمنين إنّي رأيت قتلهم إصلاحاً للأمة، وأنّ بقاءهم فساداً لأمة، فقالت عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيقتل بعذراء اناس يغضب الله لهم وأهل السماء». (البداية والنهاية ج ٦: ص ٢٥٢، وج ٨: ص ٦٠).

وقال الصفدي: حجر الخير حجر بن عدي... غزا الشام في الجيش الذين افتتحوا عذراء التي قتل بها، وهي من قرى دمشق، وقبره بها معروف، شهد مع علي الجمل وصفين أميراً، وكان براً بالديه، عابداً، وكان في ألفين وخمسمئة من العطاء وشهد فتح القادسية، وقتله معاوية وقتل أصحابه بمرج عذراء، وقتل أبناؤه عبدالله وعبدالرحمن مصعب بن الزبير صبراً... (الوافي بالوفيات ج ١١: ص ٢٤٧).

وقال ابن كثير: وكان حجر بن عدي من عبّاد الناس وزهادهم، وكان باراً بأمه، وكان كثير الصلاة والصيام، وقال أبو معشر: ما أحدث قط إلّا تَوْضاً، ولا تَوْضاً إلّا صَلَّى... (البداية والنهاية ج ٨: ص ٥٥ في حوادث سنة ٥١ هـ).

وقال ابن عساكر حدثنا أبو معشر قال: كان حجر بن عدي رجلاً من كندة وكان عابداً قال: ولم يحدث قط إلّا تَوْضاً، وما يهريق ماء إلّا تَوْضاً، وما تَوْضاً إلّا صَلَّى (تاريخ مدينة دمشق ج ١٢: ص ٢١٢).

وليت شعري من جعل فاعل المنكر ولياً وسلطاناً على عباد الله؟! والله

❦ وقال أيضاً:.... فأمر بحجر وخمسة عشر رجلاً من أصحابه بضرب أعناقهم، فقال حجر للذي أمر بقتله: دعني فلاصلي ركعتين، قال: فصلّي ركعتين خفيفتين، فلمّا سلّم أقبل على الناس فقال: لولا أن تقولوا: جزع من القتل لأحببت أن تكون ركعتان أنفس ممّا كانتا، وأيم الله لئن لم تكن صلاتي فيما مضى تنفعني فما هاتان بنافعتي شيئاً، ثمّ أخذ برده فتحرم به، ثمّ قال لمن يليه من قومه ومن يتحرّن به، لا تحلوا قيودي ولا تغسلوا عني الدم فإنّي اجتمع أنا ومعاوية غداً على المحجة. (تاريخ مدينة دمشق ج ١٢: ص ٢١٥).

وقال ابن حجر: وكان أصحابه يطلبون منه الدعاء للخلاص وخلصهم - لأنّه كان مستجاب الدعوة - فقال: اللهم خر لنا (الإصابة لابن حجر ج ٢: ص ٣٣).

وقال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: يا أهل الكوفة سيقتل فيكم سبعة نفر هم من خياركم بعدراء مثلهم أصحاب الأخدود، وفي لفظ: حجر بن عدي وأصحابه كأصحاب الأخدود وما تقموا منهم، إلّا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد (انظر الغارات ج ٢: ص ٨١٥. ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ج ٢: ص ١٠٠٧ وبحار الأنوار للعلامة المجلسي ج ١٨: ص ١٢٤. وج ٤١: ص ٣١٦. والغدير ج ١١: ص ٥٤، وغير ذلك).

ولنا أن نسأل أهل السنّة والجماعة الذين يدافعون عن الخلفاء وأفعالهم من الجرائم، قتل المسلمين الأبرياء من الصحابة والتابعين والناس العاديين في الحروب أو غير الحروب التي أشعلوا نارها ضد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، قتل حُجر وأصحابه وأمثاله أليس أنّ حجر بن عدي كان رجلاً عابداً زاهداً أماراً بالمعروف باراً بوالديه لم يحدث قطّ إلّا تَوْضاً وإذا تَوْضاً صلّي فما كان ذنب هذا الرجل حتى يقتل بأفجع الصورة؟!

وأليس أنّ قتله كان من جهة كونه شيعياً وكونه من شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام وهل هذا يكفي لجواز قتله والحكم عليه؟!

أليس أنّ عائشة أخبرت معاوية بأنّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيقتل بعدراء اناس يغضب الله بقتلهم؟!»

أليس كان معاوية يعلم بأنّ حجراً كان من أهل العبادة والتهجد؟ وهل أنّ محبة علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت النبي ﷺ من الذنب حتى يقتل إنسان بسببه فما لكم كيف

تحكمه؟!.

سبحانه يقول: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع﴾^(١) إلى آخرها.

فما حال من علم الحق فخالفه فهل لمثله حق الرئاسة وحق المتابعة؟!^(٢).

(١) سورة يونس: ٣٥، هذه الآية الشريفة تبين لنا - بوضوح - أن من برامج الله الأصلية لعباده أن يهديهم إلى الحق، ويتم ذلك عن طريق منح العقل، وإعطاء الدروس المختلفة عن طريق الفطرة وإظهار آياته في العالم. وكذلك عن طريق إرسال الأنبياء والكتب السماوية، فالله تعالى هو الذي يهدي إلى الحق ويقول في كتابه العزيز: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع آمن لا يهدي إلا أن يهدي﴾.

ومعنى الآية: «أمن» الذي يهدي إلى الحق حقيق بالاتباع والمتبوعة أو من لا يهدي بنفسه ولا يهدي غيره، فإن الصيغة فيها التعجب ودلالة على شدة الإنكار لامتناعه في حقه تعالى.

وكأنه تعالى أراد بذلك السؤال عن العقلاء بأنه: أي الفريقين أحق بالآمن والمتابعة هل الذين اهتدوا بهدى الله أو الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخرة؟ من الواضح أن الجواب جاء في القرآن الكريم، وذلك حيث قال تعالى: ﴿والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾ (سورة البقرة: ١٤٢).

وقال تعالى: ﴿لولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً والله يزكي من يشاء والله سميع عليم﴾ (سورة النور: ٢١). وأيضاً قال تعالى: ﴿إن الذين لا يؤمنون بالآخرة زينا لهم أعمالهم فهم يعمهون﴾ (سورة النحل: ٤). وكذلك قال تعالى: ﴿سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم﴾ (سورة الشعراء: ٢٠٠).

وأيضاً قال تعالى: ﴿جعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ (سورة القصص: ٤١). وقوله تعالى: ﴿إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو أعلم بالمهتدين﴾ (سورة القصص: ٥٦). إلى غير ذلك من الآيات المحكمات التي تتضح منها الجواب عن السؤال المذكور، فلاحظ.

(٢) وهل ليزيد بن معاوية المتسلط على رقاب الناس الفاسق الخمار السفاك قاتل ربحانه رسول الله ﷺ السبط الشهيد الإمام الحسين عليه السلام وأنصاره وبني عمه وسابي نساء أهل البيت في سلك الخلفاء الحق؟! وكذا مروان بن الحكم مع كونه ملعوناً على لسان رسول

❦ الله ﷻ كما رواه الحاكم في المستدرک علی الصّحیحین ج ٤: ص ٤٧٩!؟

وكيف يحسن أيضاً من ذي مسكة أنّ يدّعي أنّ معاوية بن أبي سفيان خليفة بالحقّ، مع ما أبدع في الدين من البدع الفضيعة الشنيعة، وإعلانه بلعن أمير المؤمنين عليه السلام وشتمه على المنابر وجعله ذلك سنّة جارية، ولم تزل مستمرة إلى زمان عمر بن عبدالعزيز، وقد صرّح بذلك صاحب الكشف في تفسيره في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (سورة النحل: ٩٠). وهذه عبارته: وحين أسقطت من الخطب لعنة الملاحين على أمير المؤمنين عليه السلام أقيمت هذه الآية مقامها، ولعمري أنّها كانت فاحشة ومنكراً وبغياً، ضاعف الله لمن سنّها غضباً ونكالاً وخزياً، إجابة لدعوة نبيه وعاد من عاداه (الكشاف ج ٢: ص ٤٢٥).

وذكر في بعض المواضع من الكشف أنّه ما كان على حقّ وما كان جهاده مع علي عليه السلام باجتهاده ولا كان معذوراً فيه بل كان متعمداً عالماً ببيغيه.

منها: ما ذكره في آخر سورة يونس عند قوله تعالى: ﴿واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين﴾ (سورة يونس: ١٠٩) قال ما هذا لفظه: روي أنّ أبا قتادة تخلف عن تلقي معاوية حين قدم المدينة وقد تلقته الأنصار، ثمّ دخل عليه من بعد فقال له: مالك لم تلقنا؟ قال: لم تكن عندنا دواب، قال: فأين النواضح؟ قال: قطعناها في طلبك وطلب أبيك، وقد قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الأنصار إنكم ستلقون بعدي أثرة»، قال معاوية: فماذا قال؟ قال: فاصبروا حتى تلقوني، قال: فاصبر، قال: إذن نصبر، فقال عبدالرحمن بن حسان:

ألا أبلغ معاوية بن حرب
بانا صابرون فممنظروكم
إلى يوم التغابن والخصام
(الكشاف ج ٢: ص ٢٥٦ - ٢٥٧).

ومن كان هذا حاله فهل للعاقل أن يعتقد بإيمانه فضلاً عن كونه خليفة رسول الله ﷺ، وسنذكر في محلّه مطاعنه ليرى الباحث أنّ بعضها صريحة في كفره وعداوته لرسول الله ﷺ، وقد روى ابن أبي الحديد في شرحه أنّه كان يبذل الجوائز العظيمة لمن يروي

وبالجملة: أمّا خبر الصحيحين فكذب بيّن؛ لمخالفته لما سمعت، ومن هذه الجهة لما أهلّ عثمان زمان سلطنته بالحجّ وحده أهلّ عليّ عليه السلام به وبالعمره، فقال له: لم ترد غير مخالفتي، فقال: ما كنت تاركاً سنة رسول الله ﷺ لقول أحد، روى ذلك إمامه أحمد في مسنده^(١) وغيره من عمدهم^(٢). وهذه المسألة من المقامات التي يستدل فيها السني بخبر قد عارضه ما هو مقدم عليه في الحجية وهو يكتمه ترويحاً للباطل^(٣)، فتدبر.

❦ حديثاً في فضائل الخلفاء الثلاثة، أو في مذمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أو يحول مناقبه إلى أحدهم (انظر شرح نهج ج ٤: ص ٦٣ - ٧٣). وهذا ينبأ بوضوح عن سوء سريره وعداوته بالنسبة إلى أهل بيت رسول الله ﷺ. وسنذكر تفصيل البحث في محله إن شاء الله تعالى.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن مروان بن الحكم أنّه قال: شهدت علياً وعثمان - رضي الله عنهما - بين مكة والمدينة وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما، فلمّا رأى ذلك عليّ عليه السلام أهلّ بهما، فقال: «ليكن بعمره وحج معاً»، فقال عثمان: تراني أنهي الناس عنه وأنت تفعله؟ قال: لم أكن أدع سنة رسول الله ﷺ لقول أحد من الناس (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج، باب التمتع والإقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي، انظر صحيح البخاري ج ٢: ص ١٥١ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ. وحديث سعيد بن مسيب في نفس الباب ص ١٥٣. وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج، باب جواز التمتع صحيح مسلم ج ٤: ص ٤٦ و ص ٥٩. والدارمي في سننه ج ٢: ص ٧٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٤: ص ٣٥٢. وج ٥: ص ٢٢. والطيالسي في مسنده: ص ١٦ وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٣٤٢ ح ٤٣٤. وابن عبد البر في الاستذكار ج ٤: ص ٦٦ وغيرهم.

(٣) فإنّ الباحث من أهل السنة والجماعة عندما يلاحظ الحديثان - وهما الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون من بعدي

❦ أموراً تنكرونها». وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٨٧). والحديث الذي أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب الحج، باب التمتع والإقران والإفراد، ومدلوله أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عمل في الإحرام للحج على ما سنّه النبي ﷺ مخالفاً لفعل عثمان الذي كان يدعي الخلافة - فيراهما متعارضين في الوهلة الأولى، على مبنى أصحاب السنة ولكن عندما يراجع إلى كتب حديثهم ويفحص فيها يجد أنّ هناك روايات أخرى تؤكد على رفع التنافي بتقديم الحديث الثاني، وهو ما دلّ على جواز معارضة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لفعل عثمان في أمر الحج. والحديث الذي هو يرفع التنافي ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنّه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره، إلّا أن يؤمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة» (صحيح مسلم ج ٦: ص ١٥، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية). فيعرف من ذلك وأمثاله أنّه ليس للأمير طاعة عند مخالفته لأوامر الله تعالى وسنن رسول الله ﷺ؛ إذ لا طاعة لبشر في معصية الله». (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١٢٩)، فإنّ طاعة الرسول واجبة بأمر الله تعالى ومن هنا سوف يعرف الخبير بأنّ الحديث الذي استدللّ به ابن تيمية على وجوب طاعة الأمراء بما فيه من الإطلاق لا يستقيم بوجه من الوجوه مع ما جاء به الإسلام المحمدية؛ لأنّ هذا الحديث يدلّ بظاهره على أنّه لا مانع من أن يكون الخليفة طليقاً أو متجارهاً بالفسق والفجور لأنّ إطلاق الحديث محكّم بأنّ كلّ أمير يجب طاعته، وإذا وجدوا منه قبيحاً ومكروهاً فيصبروا لفعله، وهل جاء الإسلام ليقرّ الظلم والفساد؟!

فليس من المعقول أن يحض النبي الأكرم ﷺ على دعم المنكر والظلم وطاعة الحكّام الفجرة الذين يقتربون كلّ موبقة وجريمة ويحسبون أنّهم أمراء المؤمنين.

فإنّه وإن كان بنظر ابن تيمية وغيره من علماء أهل السنّة يصح الاستناد بالحديث، ولا مانع من العمل بمقتضاه، أي القول بأنّ الحاكم يجب طاعته وإن كان طليقاً أو متجارهاً بالفسق والفجور، ويجوز الصلاة خلفه حتى لو كان يشرب الخمر ويلعب القمار أو يزني أو يلوّط أو يسفك الدماء المحرّمة أو يكون جاهلاً بالأحكام أو مستهتراً أو مستهزئاً بالمقدسات

وعاشرها: ما هو من أعجب العجب العجائب حيث يزعمون أن من يغضب لله سبحانه وينكر المنكر ويعصي فاعله ويخرج عن طاعته تاديباً له يموت ميتة جاهلية حسب ما نصّ عليه خبر الصحيحين^(١)، ولم يقل قائل منهم بذلك في حقّ الخارجين على إمام العدل ظلماً بدون صدور ما فيه مشابئة منكر منه وهم أهل

➤ الإسلامية، وحتى لو قتل سبط رسول الله ﷺ وريحانته أو كان يتجاهر بالكفر فيقول:

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل
أو يمزّق القرآن الكريم ويجعله غرضاً لسهامه ويقول متبخترأ مخاطباً للقرآن الكريم:

تهدّدني بجبار عنيد فهذا ذاك جبار عنيد
إذ ما جئت ربك يوم حشر فقل: يا رب مزقني الوليد

وغير ذلك، وسنذكرها في محلّه إن شاء الله مفصلاً، إلّا أنّ الخبير يعرف أنّه لا يعقل صدور مثل هذا الحديث من النبي الأكرم ﷺ؛ إذ كيف يعقل أن يأمر الله تعالى بإطاعته وهو ﷺ يأمر بإطاعة الأمراء والسلطين بصورة مطلقة، ومن هنا سوف يعرف الخبير أنّ هذا الحديث من مخترعات الدولة الأموية الذين أرادوا أن يحكموا على الناس، وحيث لم يكن لهم حجة على ذلك فقد بادروا إلى جعل هذه الأكاذيب بصورة الحديث لإقناع البسطاء من الناس، وأيضاً استهدفوا بذلك الشيعة؛ لأنّ الشيعة من أوّل يومهم رفضوا بيعة السلطين وأطاعوا الله ورسوله ولم يقبلوا أوامر الحكّام واعتبروا سلطة السلطين والأمراء بعد الرسول ﷺ اغتصاباً لحقوق أهل البيت عليه السلام، ولم يهتموا بمتابعة الناس من السلطين؛ لأنّهم قد تشبثوا بإطاعة الله ورسوله ولم يأخذهم في الله لومة لائم، فالحديث يتناقض مع ما أمر به رسول الله ﷺ تماماً، ولا يمكن أن يتعلّق صدوره من النبي الأكرم ﷺ، كما لا يخفى ذلك على أحد، فلاحظ.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنّه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٨٧ وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة.... صحيح مسلم ج ٦: ص ٢١).

(١) إنّ حرب الجمل من الفتن التي حدثت بعد بيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بمدة قليلة، وقد أجمع المؤرّخون والمحدّثون على أنّ عائشة هي التي قادت جيشاً ومعها طلحة والزبير لقتال مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، غير أنّ بعضهم قال: بأنّ طلحة والزبير أغرياهما، وقال الآخرون: إنّها كانت مستعدة من غير إغراء لبغضها وعداوتها المحترمة والمتفجرة لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله لا سيما للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد سجّل لها التاريخ كرهاً وبغضاً للإمام أمير المؤمنين عليه السلام ممّا لا يعرف له مثيل، فقد وصل بها إلى حدّها أنّها لا تطيق ذكر اسم الإمام عليه السلام، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الهبات، باب هبة الرجل لإمرأته والمرأة لزوجها عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله، قال: قالت عائشة: لما ثقل النبي فاشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر، فقال عبيد الله: فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال: هو علي بن أبي طالب (صحيح البخاري ج ٣: ص ١٣٤). وأخرجه أيضاً في كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وآله، انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ١٤٠. وصحيح مسلم ج ٢: ص ٢١، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض... وغيرهما.

فهي لم تكن تطيق رؤية الإمام عليه السلام فكيف بها عندما سمعت بأنّ الناس بايعوه بالخلافة فقد صرّح المؤرّخون كالبلاذري وغيره أنّها لمّا بلغها أنّ الناس بايعوا علياً عليه السلام بالمدينة قالت: وددت أنّ هذه - أي السماء - أطبقت على هذه - أي الأرض - إن تمت الأمور له، فقال لها: ولمّ؟ والله ما أرى اليوم في الأرض مثله فلم تكرهين سلطانه؟! فلم ترجع إليه جواباً... (أنساب الأشراف للبلاذري: ص ٢١٧).

وقال ابن أبي الحديد: إنّهُ قال كلّ من صنف في السير والأخبار: أنّ عائشة كانت من أشدّ الناس على عثمان، حتّى أنّها أخرجت ثوباً من ثياب رسول الله صلى الله عليه وآله فنصبه في منزلها، وكانت تقول للداخلين إليها: هذا ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبل وعثمان قد أبلى سنه، قالوا: أوّل من سمّى عثمان نعتلاً عائشة، وكانت تقول: اقتلوا نعتلاً، قتل الله نعتلاً (شرح نهج البلاغة

ج ٦: ص ٢١٥).

وقال: إنه روى المدائني في كتاب الجمل، قال: لما قتل عثمان كانت عائشة بمكة، وبلغ قتله إليها وهي بشراف، فلم تشك في أن طلحة هو صاحب الأمر، وقالت: بعداً لنعثل وسحقاً أيه ذا الإصبع، أيه أبا شبل، أيه يابن عم، لكأنني انظر إلى اصبعه وهو يبائع له: حشوا الإبل ودعدعوها، قال: وقد كان طلحة حين قتل عثمان أخذ مفاتيح بيت المال، وأخذ بخائب كانت لعثمان في داره، ثم فسد أمره، فدفعها إلى علي بن أبي طالب عليه السلام (شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ٢١٥).

وقال أيضاً: إنه روى قيس بن أبي حازم أنه حج في العام الذي قتل فيه عثمان وكان مع عائشة لما بلغها قتل عثمان فتحمل إلى المدينة، قال سمعتها تقول في بعض الطريق: أيه ذا الإصبع وإذا ذكرت عثمان قالت: أبعد الله حتى أتاها خبر بيعة علي عليه السلام فقالت: لوددت أن هذه وقعت على هذه، ثم أمرت برد ركائبها إلى مكة فردت معها، ورأيتهما في سيرها إلى مكة تخاطب نفسها كأنها تخاطب أحداً: قتلوا ابن عفان مظلوماً! فقلت لها: ألم أسمعك آنفاً تقولين: أبعد الله وقد رأيته قبل أشد الناس عليه وأقبحهم فيه قولاً! فقالت: لقد كان ذلك، ولكنني نظرت في أمره، فرأيتهم استتابوه حتى تركوه... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٢١٦).

وأخرج أيضاً عن أبي مخنف أنه جاءت عائشة إلى أم سلمة تخادعها على الخروج للطلب بدم عثمان فقالت لها: يا بنت أبي أمية، أنت أول مهاجرة من أزواج رسول الله ﷺ وأنت كبيرة أمهات المؤمنين... وقد عزمتم على الخروج إلى البصرة ومعني الزبير وطلحة، فاخرجي معنا، لعل الله أن يصلح هذا الأمر على أيدينا، فقالت: أم سلمة: إنك كنت بالأمس تحرضين على عثمان وتقولين فيه أخبث القول، وما كان اسمه عندك إلا نعثلاً، وأنت لتعريفين منزلة علي بن أبي طالب عليه السلام عند رسول الله ﷺ أفأذكرك؟ قالت: نعم، قالت: أتذكرين يوم أقبل عليه السلام ونحن معه حتى إذا هبط من قديد ذات الشمال خلا بعلي يناديه فأطال فأردت أن تهجمي عليهما، فنهيتك ففصيتني فهجمت عليهما، فما لبثت أن رجعت باكياً، فقلت: ما شأنك؟ فقلت: إنني هجمت عليهما وهما يتناحيان، فقلت لعلي: ليس لي من رسول

❦ الله إلّا يوم من تسعة أيام، أفما تدعني يابن أبي طالب ويومي! فأقبل رسول الله ﷺ عليّ وهو غضبان محمر الوجه، فقال: «إرجعي وراءك، والله لا يبغضه أحد من أهل بيتي ولا من غيرهم من الناس إلّا وهو خارج من الإيمان»، فرجعت نادمة ساقطة، قالت عائشة: نعم أذكر ذلك.

قالت: وأذكرك أيضاً: كنت أنا وأنت مع رسول الله ﷺ وأنت تغسلين رأسه وأنا أحبس له حيساً، وكان الحيس يعجبه، فرفع رأسه وقال: «يا ليت شعري أيتكنّ صاحبة الجمل الأذنب تنبجها كلاب الحوآب، فتكون ناكبة عن الصراط»، فرفعت يدي من الحيس فقلت: أعوذ بالله وبرسوله من ذلك، ثمّ ضرب على ظهره وقال: إيّاك أن تكونيها، قالت عائشة: نعم أذكر هذا.

قالت: وأذكرك أيضاً كنت أنا وأنت مع رسول الله ﷺ في سفر له وكان علي يتعاهد نعلي رسول الله ﷺ فيخصفها ويتعاهد أثوابه فيغسلها فنقبت له نعل فأخذها يومئذٍ يخصفها، وقعد في ظل سمرة وجاء أبوك ومعه عمر فاستأذنا عليه، فقمنا إلى الحجاب، ودخلا يحدثانه فيما أراد، ثمّ قالوا: يا رسول الله إنا لا ندري قدر ما تصحبنا، فلو أعلمتنا من يستخلف علينا ليكون لنا بعدك مفزعا؟ فقال لهما: «أما أني قد أرى مكانه، ولو فعلت لتفرقتم عنه، كما تفرقت بنو اسرائيل عن هارون بن عمران» فسكتا ثمّ خرجا، فلمّا خرجنا إلى رسول الله ﷺ قلت له وكنت أجراً عليه منا: من كنت يا رسول الله مستخلفاً عليهم؟ فقال: «خاصف النعل»، فنظرنا فلم نر أحداً إلّا علياً، فقلت: يا رسول الله ما أرى إلّا علياً، فقال «هو ذلك»، فقالت عائشة: نعم أذكر ذلك، فقالت: فأني خرجت تخرجين بعد هذا؟! فقالت: أنا أخرج للإصلاح بين الناس وأرجو فيه الأجر إن شاء الله، فقالت: أنت وربك، فانصرفت عائشة عنها... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج: ٦، ص ٢١٧ - ٢١٨).

وكانت عائشة تعلم أنّ خروجها على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يكون خروجاً على الخليفة الشرعي مع قطع النظر عمّا كانت تدري من الأدلّة الواضحة على إمامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بلا فصل بعد رسول الله ﷺ، فإنّها كانت تعلم أنّ عليّاً عليه السلام في نفس الوقت خليفة رسول الله؛ لأنّه قد أجمعت الأمة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام كخليفة

➤ للمسلمين، فيبغض النظر عن كونها إمراً مأمورة بالبقاء في بيتها لم يجز لها الخروج عليه، وكان خروجها يعتبر خروجاً عن الدين على منهج أهل السنة والجماعة؛ لأنه يشملها الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه من أن من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢١، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة).

ومع ذلك أنها هي التي قادت الجيش ضد الإمام وهي التي كانت تتوكل العزل والنصب وتصدر منها الأوامر، ولذلك ترى لما اختلف طلحة والزبير في إمامة الصلاة وأراد كل منهما أن يصلي بالناس فتدخلت وأمرت عبدالله بن الزبير ابن أختها أن يصلي هو بالناس وهي التي كانت ترسل بكتبها التي بعثها في كثير من البلدان تستنصرهم على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وتثير فيهم حمية الجاهلية، حتى عبأت عشرين ألفاً أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع لقتال الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والإطاحة به وإثارة فتنة، وقتل فيها خلق كثير باسم الدفاع عن أم المؤمنين ونصرتها.

يقول المؤرخون: إن أصحاب عائشة لما غدروا بعثمان بن حنيف والي البصرة وأسروه هو وسبعين من أصحابه الذين كانوا يحرسون بيت المال جاؤوا بهم إلى عائشة فأمرت بقتلهم فذبحوهم كما يذبح الغنم، وقيل: كان عددهم أربعمئة رجل يقال: إنهم أول قوم من المسلمين ضربت أعناقهم صبراً (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٨٤ - ٤٨٦). وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٩: ص ٢٢١، وغيرهم).

وروى ابن أبي الحديد عن الشعبي عن مسلم بن أبي بكره عن أبيه أبي بكره: لما قدم طلحة والزبير البصرة، فقلدت سيفي وأنا أريد نصرهما، فدخلت على عائشة وإذا هي تأمر وتتهى، وإذا الأمر أمرها، فذكرت حديثاً سمعته عن رسول الله ﷺ: «لن يفلح قوم تدبر أمرهم إمراً» فانصرفت واعتزلتهم... (شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ٢٢٧).

وأخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفتن عن أبي بكره، قال: لقد نفعتني الله بكلمة أيام الجمل لما بلغ النبي أن فارساً ملكوا ابنة كسري، قال: لن يفلح قوم ولو أمرهم إمراً» (صحيح البخاري ج ٨: ص ٩٧).

فعائشة هي التي قادت جيشاً مع أهل الأهواء والأطماع لحرب إمام المسلمين وسيدهم

❦ علي بن أبي طالب عليه السلام ودخلت بفناء البصرة وجعلت تراسل وجه البصرة قبل اقتحامها (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٨٣).

ولمّا بلغ الإمام عليه السلام أخبار عائشة وخروجها إلى البصرة فقدم عليه السلام البصرة بجيوشه وحاول محاولات عديدة لإخماد الفتنة وحذّره وأذّره وألقى عليهم الحجج، وكان آخر إنذار لهم أن أرسل المصحف الشريف على رأس شاب مؤمن من عسكره يدعوهم إلى العمل بموجبه، فكان جواب القوم أن قطعوا يمينه وشماله وقتلوه أبشع قتلة واستهدفوا القرآن بسهام، وفعلوا ما فعلوا له، ولا أدري كيف اقتنع أصحاب عائشة أنفسهم بجواز رمي حامل القرآن وقتله ورمي مصحفه، ولكن لم يقتنع أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عندما وجدوا غدر معاوية في صفين من حمل أهل الشام أوراق المصاحف على الأسنان، مع أنّ محاربتهم للإمام كان مخالفة صريحة للقرآن ومع ذلك كفوا عن مقاتلة أهل الشام بتلك الدعوى الكاذبة الواضحة بكمال الوضوح؟!

وعلى كلّ حال فقد ابتدأت جيش عائشة بالحرب، فاشتدت القتال، فكانت حرباً ضروساً، أكلت الرجال كما تأكل النار الحطب حتى قتل عشرات من المسلمين فيها، ثمّ انكسرت واندحرت جيش عائشة، ولما أحصي من قتل من جيشها فكانت عددهم حوالي ثلاثة عشر ألفاً أو يزيدون ومن بينهم طلحة.

وأما الزبير فقد قتل بوادي السباع بعد أن ترك ساحة المعركة راجعاً إلى المدينة بعد تذكيره الإمام حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقتله ابن جرموز غيلة وجاء برأسه وسيفه وخاتمه إلى الإمام، فلمّا رآه وقصّ عليه كيفية قتله قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «سمعت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: بشّر قاتل ابن صفية بالنار».

وهكذا روت أرض البصرة بدماء المسلمين وأرهقت أرواحهم قال ابن صباغ المالكي في كتابه الفصول المهمة: إنّه ذكر نقلة الأخبار وأصحاب التاريخ: أنّ عدد من قتل من أهل الجمل ستة عشر ألفاً وسبعمئة وتسعون رجلاً (١٦/٧٩٠)، وكانت جملتهم ثلاثين ألفاً، فأتى القتل على أكثر من نصفهم.

وأنّ عدد من قتل من أصحاب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ألف وسبعون وكانت

➤ عَدَّتْهُمْ عَشْرِينَ أَلْفًا (انظر الفصول المهمة: ص ٨٦).

وكانت الواقعة يوم الخميس لعشر خلون من جمادي الأولى سنة ٣٦ من الهجرة. وبعد انكسارها أرجعها الإمام إلى بيتها مكرمة، وقد عاقبتها أم المؤمنين أم سلمة زوجة رسول الله ﷺ على عصيانها وخرجها إلى البصرة بأبيات مطلعها:

لو كان معتصماً من زلة أحد
كانت لعائشة الرتبة على الناس
ولما سمعت عائشة أبيات أم سلمة قالت لها: شَمِّتَنِي يَا أُخْتُ، فقالت أم سلمة: لكن الفتنة إذا أقبلت غطت على البصيرة، وإذا أُبْرِت أبصرها العاقل والجاهل (الاحتجاج للشيخ الطبرسي ج ١: ص ٢٤٥. وبحار الأنوار ج ٣٢: ص ١٥٢. وأعيان الشيعة ج ١: ص ٤٥٠، وغير ذلك).

(١١) إنّ حرب صفين من الحروب والفتن التي حدثت على الساحة البشرية خلال تاريخ الإسلام، وقد قتل فيه من الفريقين مئة وعشرة آلاف على الأكثر وسبعون ألفاً على الأقل. وكان الباعث عليها كالباعث على حرب الجمل، وهو حب الدنيا والعداوة للرسول وأهل بيته صلوات الله عليهم.

ولو كانت هذه الحروب في نصرة الإسلام لجرت على الإسلام خيراً كثيراً بقدر ما جرت عليه من الضرر أو أكثر من ذلك، وقد سجّل التاريخ أنّ الحرب استمرت سنة ونصف سنة، وكان سببها الرئيسي طمع معاوية في الخلافة، فأجج نارها تذرّعاً بدم عثمان، وكان موقف معاوية في هذه الحرب موقف المهاجم وليس موقف المدافع؛ لأنّ أخذ الثار دعاه إلى ذلك، وكان شعاره المطالبة بدم عثمان علماً؛ بأنّ الخليفة الثالث قد طلب المساعدة والعون من معاوية لردّ الهجوم عليه؛ فإنّه وإن حرك معاوية جيشه من الشام متجهاً إلى المدينة لكنه تباطأ في سيره حتى قُتل عثمان. قال ابن أبي الحديد: فقد روى البلاذري في الأنساب: أنّه لمّا أرسل عثمان إلى معاوية يستمدّه بعث يزيد بن أسد القسري جدّ خالد بن عبدالله بن يزيد أمير العراق وقال له: إذا أتيت ذا خشب فأقم بها ولا تتجاوزها ولا تقل: الشاهد يرى ما لا يرى الغائب فإنّني أنا الشاهد وأنت الغائب، قال: فأقام بذئ خشب حتى قتل عثمان فاستقدمه حينئذ معاوية، فعاد إلى الشام بالجيش الذي كان أرسل معه، وإنّما صنع ذلك

➤ معاوية ليقتل عثمان فيدعو إلى نفسه (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ١٥٤). ومثله في تاريخ المدينة ج ٤: ص ١٢٨٨، وفي الإمامة والسياسة لابن قتيبة، وفي كتاب أبي أيوب إلى معاوية: فما نحن وقتلة عثمان أن الذي تربص بعثمان ونبط أهل الشام عن نصرته لأنت، وأنّ الذين قتلوه غير الأنصار (الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٣٠). وفي وقعة صفين لابن مزاحم: ص ٣٦٨.

وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي: عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الصحابي: أنّه دخل على معاوية، فقال له معاوية: ألسنت من قتلة عثمان؟ قال: لا ولكن ممّن حضره فلم ينصره، قال: وما منعك من نصره؟ قال: لم تنصره المهاجرون والأنصار، فقال معاوية: أمّا لقد كان حقه واجباً عليهم أن ينصروه! قال: فما منعك من نصره ومعك أهل الشام؟ فقال معاوية: أمّا طلبني بدمه نصره له فضحك أبو الطفيل، ثمّ قال: أنت وعثمان كما قال الشاعر:

لا الفينك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودتني زادا
(انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٢٣٩). وفي الاستيعاب ج ٤: ص ٢٦٠. وأسد الغابة ج ٦: ص ١٧٧، وغيرها.

ومن كتاب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية... قد أسهبت في ذكر عثمان، ولعمري ما قتله غيرك، ولا خذله سواك، ولقد تربصت به الدوائر، وتمنّيت له الأمان، طمعاً فيما ظهر منك، ودل عليه فعلك... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٥: ص ٨٤)، وربّما زادت الرسائل المتبادلة بين الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ومعاوية على عشرين رسالة، مع أنّ مدة الفاصلة بين بيعته بالخلافة وبين حرب صفين كان نحو سنة، فكانت سياسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كسياسة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إتمام الحجة على أعدائه؛ لأنّ القضية ليست عنده القتال من أجل الغلبة والسلطة بل قضية دقيقة ومسؤولية شرعية أمام الله تعالى، ولا بد فيها من الأعذار في دعوة الخصم إلى الحق وإتمام الحجة عليه، كما لا بد من توجيه المقاتلين؛ لأنّ تكون دوافعهم ونياتهم لنصرة الله تعالى وليس للحمية والغلبة والتعصب لقائدهم وقبيلتهم وبلدهم، وهذا ما نفهمه تحقيقاً من سلوكه عليه السلام على ما جاء في كتب التاريخ والسير من أبناء أهل السنّة فيما ذكره من المطالب قبل الحرب، فعندما بعث

➤ الإمام علي عليه السلام صمصعة بن صوحان إلى معاوية قال له: انت معاوية فقل: إنا سرنا مسيرنا هذا، وأنا أكره قتالكم قبل الأعدار إليكم، وأنت قد قدمت بخيلك فقاتلتنا قبل أن نقاتلك وبدأتنا بالقتال، ونحن من رأينا الكف حتى ندعوك ونحتج عليك (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٥٦٨. والكامل لابن الأثير ج ٣: ص ٢٨٣. ووقعة صفين لنصر بن مزاحم: ص ١٦١. والفتوح لابن أعثم الكوفي ج ٣: ص ٥، وغير ذلك).

واستفاض الحديث عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بأنه كان يقول: قتاله للناكثين والقاسطين والمارقين فريضة مشددة وتنفيد للعهد النبوي إليه. فقد روي الهيثمي في مجمع الزوائد من علي عليه السلام قال: عهد إلى رسول الله ﷺ في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين. وفي رواية: أمرت بقتال الناكثين. ورواه البزار والطبراني في الأوسط وأحد أسنادي البزار رجالها رجال صحيح (مجمع الزوائد ج ٧: ص ٢٣٨). فكان أمره عليه السلام يدور بين تنفيذ هذا العهد وبين أن يعصى الرسول ﷺ - العياذ بالله - ففي تاريخ مدينة دمشق عن يحيى بن عروة المرادي قال: سمعت علي بن أبي طالب قال:.... فوالله ما وجدت إلا السيف أو الكفر بما أنزل على محمد (تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٤٣٩).

وفيه أيضاً عنه عليه السلام قال: ما وجدت إلا القتال أو الكفر بما أنزل على محمد (تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٤٧٤). ونحوه في أسد الغابة ج ٤: ص ٣١، وأنساب الأشراف، وغيرها. وكانت سياسة معاوية في قبال أمير المؤمنين عليه السلام تجميع قريش الطلقاء تحت قيادته لحرب الإمام علي عليه السلام، ولا يمكن للباحث أن يعرف ما استهدفه معاوية من هذا التجميع حتى يعرف تاريخ الإسلام في عصر النبوة والحروب التي قادتها قريش ضد النبي ﷺ وقوة تأثير الانتماء القبلي على سلوك أشخاصها ومواقفتهم للسياسة التركيبية منهم، فكانت قريش أكثر من عشرين قبيلة صغيرة وكبيرة وكان عدد نفوسها آنذاك ثلاثين ألفاً، فالقبائل كلها كانت تابعة لهذه السياسية إلا من عصمه الله بفضلهم منهم كانت قبائل العرب تحترم قريشاً لمكانة الكعبة عندها، وكان لها نفوذ فيها وتحالفات مع بعضها، فهذه هي قريش التي حاربت النبي ﷺ بكل ما استطاعت حتى انتصر عليها ودخل مكة فاتحاً، فدخلت في الإسلام

➤ مرغمة، ثمّ سيطرت على الدولة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ، وعزلت العترة الطاهرة عن الساحة السياسية، وأخذت القدرة بيدها، وبعد مقتل عثمان سيطرة قريش وآل أبي سفيان، واستعدت قريش لحرب صفين بعد حرب جمل، وتجمعت عند معاوية بن أبي سفيان كلّ قبائل الطلقاء، وهم نفس قبائل قريش المعادية تاريخياً للنبي الأكرم ﷺ وبني هاشم، وقد نزحوا من مكة والمدينة بنسائهم وعيالهم إلى معاوية. قال الشهيد التستري في الصوارم المهرقة: (ص ٧٤) في الفتوح وغيره أنّه في حرب صفين كان من قريش مع علي عليه السلام خمسة نفروهم: ... وكان مع معاوية ثلاث عشر قبيلة من قريش، مع أهلهم وعيالهم، وكانت سياسة معاوية اعداد قوته وتوفير استعداده لمعركة الخلافة مع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ولذلك لم يكتف معاوية بتجميع قبائل قريش وأهل الشام بل وحتى عقد اتفاقية عسكرية مع الروم بأنّه إذا انهزم في معركته مع علي عليه السلام يتدخل الروم إلى جانبه في حربه لعلي عليه السلام، فقد نقل ابن الأعمش في الفتوح (ج ٢: ص ٥٣٩) قائلاً: فنأدى علي في الناس فجمعهم: أيها الناس إنّ معاوية بن أبي سفيان قد وادع ملك الروم، وسار صفين عازماً على حربكم، فان غلبتموهم استعانوا عليكم بالروم، وإن غلبوكم فلا حجاز ولا عراق...

ويؤيد هذا المضمون النص على الأمرين: أولهما: أنّ بيت معاوية كان على صلة بالروم وكان أبو سفيان لا يخفي اعجابه بهم وعندما أرسل النبي ﷺ رسالة إلى هرقل يدعوه فيها إلى الإسلام، كان أبو سفيان في الشام، فأحضره هرقل يسأله عن النبي ﷺ فتقص أبو سفيان من النبي ﷺ - والعياذ بالله - ليحرك هرقل عليه، فردّ عليه علقمة بن علاثة العامري.

قال ابن الأثير في النهاية (ج ٢: ص ٤٧٨): لمّا بلغه ﷺ هجاء الأعشى علقمة بن علاثة العامري نهى أصحابه أن يرووا هجاءه، وقال: إنّ أبا سفيان شعث مني قيصر فردّ عليه علقمة وكذب أبا سفيان.

قال ابن عقيل في النصائح الكافية: (ص ٩): كان أبو سفيان في الجاهلية أشد قريش عداوة للنبي ﷺ وأعظمهم حرصاً على إطفاء نور الله، وهو ممّن أنزل الله فيه قوله تعالى: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر أنّهم لا إيمان لهم﴾ (سورة التوبة: ١٢)، ولم يزل ذلك دأبه ودينه إلى أن

➤ أرغم الله أنفه بفتح مكة ودخل الإسلام مكرهاً هو وبنوه وزوجته، ثم حضر مع المؤلفة غزوة حنين وكانت الأزام في كنانته، ولما انهزم المسلمون قال: لا تستهي هزيمتهم دون البحر، والله قد غلبت هوازن، فقال له صفوان: بفيك الكثكث، أي الحجارة والتراب.

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: وقد اختلف في حسن إسلامه، فطائفة ترى أنه لما أسلم حسن إسلامه... قال: ونقل عن سعيد بن المسيب: وطائفة ترى أنه كان كهفأ للمناققين منذ أسلم، وأن في الجاهلية زنديقاً...

ثم قال: وفي خبر ابن الزبير أنه رآه يوم اليرموك قال: كانت الروم إذا ظهرت قال أبو سفيان: ايه بني الأصفر، فإذا كشفهم قال أبو سفيان: وبنو الأصفر الملوك ملوك الروم لم يبق منهم مذكور.

فحدث به ابن الزبير أباه لما فتح الله على المسلمين، فقال الزبير: قاتله الله يأبى إلا نفاقاً، أولسنا خيرأ له من بني الأصفر... (الاستيعاب لابن عبد البر ج ٤: ص ١٦٧٨). ومثله في النصائح الكافية لابن عقيل: ص ١١٠).

ثم إن كعب الأحبار وقف إلى جانب معاوية وجاء إلى صفين، قال ابن الأعمش في الفتوح (ج ٣: ص ١٣٨): وأصبح القوم وقدم كعب على معاوية في حمص فقربه معاوية وأدناه وكساه فجعل كعب يحدث معاوية بالرخصة، ولا ينكر ما هو فيه من قتاله علياً. ومن هنا نعرف خطة معاوية وسياسته تجاه الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فإنه كان يفضل حتى النصاري واليهود على الإمام عليه السلام خليفة رسول الله ﷺ، ولذلك يرى الباحث في التاريخ أن معاوية وقصر الروم وأكثرية قريش اتفقوا على سياسة واحدة وهي المخالفة والحرب لقيادة أهل البيت التي كانت تدعو إلى الإسلام النبوية.

فتصافتت الأيادي المعادية للنبي ﷺ ودعوته في موقف القتال في حرب صفين، وكانت هذه ثروة لمعاوية وكافية لتمويل عدة جيوش، وقد بالغ معاوية في تجهيز جيشه لحرب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في صفين عدداً وعدة، فبلغ إلى مئة وعشرين ألفاً بينما كان جيش الإمام عليه السلام تسعين ألفاً (تبيين الأشراف: ص ٢٥٥). وكان جيش الإمام فيهم عامة الصحابة من المهاجرين والأنصار. وروي أنه كان معه عليه السلام سبعة صوابي وفيهم أكثر من

❦ مئة من أهل بيعة الرضوان وثلاثون من البدرين، وقد استشهد معه عليه السلام في صفين خمسة وعشرون بدرياً، وكان جمهور جيشه من قبائل العراق والحجاز واليمن (انظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم: ص ٢٣٦). وجيش معاوية عمدتهم من أهل الشام واليمن وطلقاء قريش، وكانت طلقاء قريش قادة الجيش، ولم يكن من الصحابة فيهم إلا من سمّوه صحابياً وهو طليق أسلم تحت السيف، ولا من الأنصار إلا شخصان: النعمان بن بشير ومسلمة بن مخلد. قال ابن الأعمش في الفتوح (ج ٣: ص ١٣٢): وأقبل إلى معاوية رجل من أجلاء أهل الشام حتى وقف بين يديه فقال: يا معاوية أنه قتل منا في هذا اليوم سبعة رجل، ولم يقتل من أصحاب علي إلا أقل من ذلك، وأنت الذي تفعل بنا ذلك؛ لأنك تولي علينا من لا يقاتل معنا، مثل عمرو بن العاص ويسر بن أرطاة وعبدالرحمن بن خالد، وعتبة بن أبي سفيان وكل أحد من هؤلاء إنما يقاتل ساعة ثم يخرج من الغبار...

وعلى كل حال فإن حرب صفين استمرت اثني عشر يوماً فقط من يوم الأربعاء أول شهر صفر سنة ٣٧ إلى ليلة الهرير ليلة الجمعة الثاني عشر من صفر، وقد اشتدت الحرب في الأيام الثلاثة الأخيرة، كما ذكر ابن سعد في الطبقات (ج ٣: ص ٢٦١)، وكان القتال الشديد ثلاثة أيام ولياليهن، آخر من ليلة الهزير...

وسميت ليلة الهرير لكثرة أصوات المقاتلين وهمتهم وهرهم على بعضهم، وفيها استشهد عمار بن ياسر بيد الفتنة الباغية كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، واتصلت فيها الحرب طول الليل تقريباً، وفي صبيحتها كادت أن تختم الحرب بنصر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فرفع جيش معاوية المصاحف على الأسنان. قال ابن كثير في البداية والنهاية: (ج ٧: ص ٣٠١): وتوجه النصر لأهل العراق على أهل الشام، وذلك أن الأشتر النخعي صارت إليه إمرة الميمنة، فجعل بمن فيها على أهل الشام، وتبعه علي [عليه السلام] فتقضت غالب صفوفهم، وكادوا ينهزمون، فعند ذلك رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح وقالوا: هذا بيننا وبينكم قد فنى الناس فمن للغور؟ ومن لجهد المشركين والكفار؟!

وقد جرت أحداث عديدة يوم الجمعة صبيحة ليلة الهرير وفي الأيام الخمسة التي تلتها، غلب فيها الذين أرادوا إيقاف الحرب بزعامة الأشعث وزعماء الخوارج فيما بعد وأصروا

فأين كان يومئذٍ خبر الصحيحين^(١)، فإنّ ناقله وهو ابن عباس حي ذلك اليوم وقد قلّتموه عنه إلى اليوم فلم حكتم بآن من حارب علياً ﷺ مسلم، والحال هذه^(٢).

➤ على الإمام أن يقبل الهدنة وتحكيم الحكّمين وهددوا الأشتر والإمام أمير المؤمنين ﷺ بالقتال إن لم يقبلوا.

وتم توقيع كتاب الهدنة بعد خمسة أيام في يوم الأربعاء لثلاث عشرة بقيت من صفر سنة ٣٧ كما روى ابن مزاحم: (ص ٥١١) وسرعان ما ندم الخوارج وقالوا: لقد كفرنا بقبولنا تحكيم الرجال في دين الله وخرجوا على الإمام علي ﷺ مطالبين منه أن يعترف بأنّه كفر لقبوله رأيهم في التحكيم. هذا وقد خطب الإمام ﷺ لهم بعد خدعة رفع المصاحف قائلاً: عباد الله امضوا على حقكم وصدقكم قتال عدوكم، فإنّ معاوية وعمرو بن العاص وابن أبي معيط وحبيب بن مسلمة وابن أبي سرح والضحاك بن قيس ليسوا بأصحاب الدين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم، قد صحبتهم أطفالاً وصحبتهم رجالاً، فكانوا شر أطفال وشر رجال، ويحكم أنّهم رفعوها ولا يعلمون بما فيها، وما دفعوها لكم إلّا خديعة ودهناً ومكيدة.

فقالوا له: ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله فنأبى أن نقبله، فقال لهم: فإنّي إنّما قاتلتهم ليدينوا بحكم هذا الكتاب، فإنّهم عصوا الله عزوجل فيما أمرهم وأنسوا عهده ونبدوا كتابه، فقال له جماعة الذين صاروا خوارج بعد ذلك: يا علي أجب إلى كتاب الله عزوجل إذا دعيت إليه وإلّا ندفعك برمتك إلى القوم، أو نفعل كما فعلنا بابن عفان، والله لنفعلنها أو لنفعلنها بك... فكان ما كان ممّا جرى إلى قضية التحكيم في صفين، وقد دوّن المحدثون والمؤرّخون القدماء والجدد مؤلّفات خاصّة بكلّ ما حدث في حرب صفين ككتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري وغيره، ولمن أراد التحقيق والدراسة حول الموضوع عليه بالمراجعة إلى كتاب علي والخوارج للعلامة الباحث السيد جعفر مرتضى فإنّه قام بدراسة الخوارج ممّن حاربه الإمام أمير المؤمنين ﷺ في مجلدين، فلاحظ.

(١) أخرجه الشيخان عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية». (صحيح البخاري ج ٨: ص ٨٧، كتاب الفتن. وصحيح مسلم ج ٦: ص ٢١، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة).

(٢) لا يخفى على الخبير الباحث لو درس التاريخ دراسة علمية يجد بوضوح تام أنّ عائشة

❦ خالفت أمر ربّها حيث أمر الله نساء النبي ﷺ في محكم كتابه العزيز بقوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله﴾ (سورة الأحزاب: ٣٣). فأمر الله سبحانه وتعالى نساء النبي ﷺ التي منهنّ عائشة بالالتزام والاستقرار في بيوتهنّ، والتبرّج يعني الظهور أمام الناس وهو مأخوذ من البرج، وذلك بمعنى من يبدو ويظهر لأنظار الجمع. والظاهر أنّ المراد بالجاهلية الأولى هو أنّ النساء قبل الإسلام لم تكن محجّبات كما ورد في التاريخ.

ولا شك أنّ هذا الحكم عام لا يختصّ بنساء النبي ﷺ وإنّما منع القرآن أزواج النبي ﷺ بهذا الحكم العام لتأكيد الأمر بالنسبة إليهنّ، فالتركيز على نساء النبي ﷺ في القرآن الكريم يشعر بأهمية هذا الحكم بالنسبة إليهن واستقرارهن في البيوت عند الشارع الأقدس، ولكن مع ذلك أنّ عائشة خالفت أمر ربها مخالفة صريحة لكتاب الله العزيز، فخرجت على إمام زمانها وتبرجت بين الرجال وعصت أمر ربّها صراحة، كما عصت أمر رسول الله ﷺ حيث نهاها رسول الله ﷺ عن ذلك قبل وفاته وحذرها بقوله ﷺ: «أيتكن تركب الجمل وتنبحها كلاب الحوآب». (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٨٦ - ٤٨٧). وفي رواية أحمد بن حنبل: تنبح عليها كلاب الحوآب (مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٥٢). ومثله في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٠. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٧: ص ٢٣٤. وفي رواية ابن عبد ربه قال ﷺ مخاطباً لها: «يا حميراء كآتي بك تنبحك كلاب الحوآب تقاثلين علياً وأنت له ظالمة» (عقد الفريد ج ٣: ص ١٠٨). ومع ذلك فقد عصت أوامر النبي ﷺ وسخرت من كلّ التحذيرات وخرجت على إمام زمانها في حين أنّها كانت تعلم أنّ محاربة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام محاربة النبي كما قال ﷺ غير مرة: «يا علي حربك حربي». (انظر شرح نهج البلاغة ج ٢: ص ٢٩٧، وغيره).

وجاهرت بعداوتها مع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بخروجها عليه، وقد قال رسول الله ﷺ: «من أبغض علياً فقد أبغضني». (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٣٠. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٩: ص ١٣٢. والمعجم الكبير ج ٢٣: ص ٣٨٠. والجامع

➤ الصغير ج ٢: ص ٥٥٤، ح ٨٣١٩، وغيرها). وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَبْتُلِي بِفِتْنَتِهَا». وقد حذر أُمته ﷺ منها في مرات متعددة حتى قام في يوم من الأيام واتجه إلى بيتها وقال: «هاهنا الفتنة» ثلاثاً، «من حيث يطلع قرن الشيطان» (صحيح البخاري ج ٤: ص ٤٦، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي). وعن ابن عمر قال: خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال ﷺ: «رأس الكفر من هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان» (صحيح مسلم ج ٨: ص ١٨١، كتاب الفتن، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرن الشيطان).

ومع ذلك التحق بها جمع كثير من الناس والصحابة كطلحة والزبير وهما من الستة الذين رشحهم عمر بن الخطاب للخلافة وغيرها ممن اشترك معها في الفتنة وعندما نبحث في كتب التاريخ عن شخصيتيهما شخصية طلحة والزبير نرى بأنهما كانا من الذين غرتهم الحياة الدنيا فباعا دينهما من أجلها وخسرا أنفسهما ذلك هو الخسران المبين.

فهذا طلحة الذي كان يؤدي رسول الله ﷺ بقوله الذي كان يقول في حياة النبي ﷺ: لو قبض النبي ﷺ تزوجت عائشة، فبلغ النبي ﷺ فتأذى من ذلك (انظر الدر المنثور ج ٥: ص ٢١٤ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَنْ تُنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ﴾ (سورة الأحزاب: ٥٣).

وهو الذي قال الشيخ محمد عبده في شرحه على نهج البلاغة فيه: وكان طلحة ميّالاً لعثمان لصلات بينهما على ما ذكره بعض رواة الأثر، وقد يكفي في ميله إلى عثمان عن علي لأنه تيمي، وقد كان بين بني هاشم وبني تيم مواعد لمكان الخلافة في أبي بكر (شرح نهج البلاغة لمحمد عبده ج ١: ص ٣٤).

وعلى ضوء ما تقدم نعرف أن طلحة كان طامعاً في الخلافة منذ أيام أبي بكر، فقد ذكر المؤرخون والمحدثون: أنه دخل على أبي بكر قبل وفاته عند ما كتب عهده بالخلافة لعمر بن الخطاب فقال له: ماذا تقول لرؤيتك إذا وليت علينا فظاً غليظاً؟ (انظر شرح نهج البلاغة ج ١: ص ١٦٤، وج ٢: ص ٣٢، ومنهاج السنة ج ٢: ص ١٧٠، وغيرها).

ولكن نرى أنه يسكت لخلافة عمر ويرضى له بالخلافة ويصبح من أنصاره طمعاً لوصوله إلى هذا الأمر بعد عمر، ولذلك رشحه عمر بن الخطاب لها فجعله أحد الستة من

➤ أصحاب الشورى.

ثم إنّ طلحة مال إلى عثمان وبايعه بالخلافة؛ لأنّه كان يعطيه الصلات والهبات، وكان يعلم بأنّ الخلافة إذا آلت إلى علي فلا يبقى له فيها مطمع بعد ذلك، ولذلك قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فصغى رجل منهم لضغنه ومال الآخر لصره، مع هين وهين، إلى أن قام ثالث القوم نافجاً... (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٨٤).

فالذي صغى لضغنه هو طلحة؛ إذ وهب حقه لعثمان لانحرافه عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والذي مال لصره هو عبدالرحمن مال إلى عثمان؛ لأنّ زوجة عبدالرحمن وهي أم كلثوم بنت عقبة كانت أخت عثمان من أمه. وعلى كلّ حال فقد انضم طلحة إلى عثمان؛ لأنّه كان يأمل الخلافة من بعده، وكان عثمان يعطيه الصلات بحيث يقول ابن سعد: لمّا مات طلحة كانت تركته ثلاثين مليوناً من الدراهم، كان النقد منها مليونين ومئتي ألف درهم ومئتي ألف دينار وكان سائرهما عروضاً وعقاراً... (الطبقات الكبرى ج ٣: ص ٢٢١).

ولكن مع ذلك ترى أن الطمع في الخلافة بعثه إلى الغدر به والثورة ضد عثمان، فقد ذكر المؤرّخون كالبلاذري وغيره عن ابن سيرين أنّه قال: لم يكن من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أشدّ على عثمان من طلحة (انظر أنساب الأشراف ج ٥: ص ٨١. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٩: ص ٣٥. وعقد الفريد ج ٤: ص ١١٣، وغيرها).

ولذلك قال ابن أبي الحديد: إنّ عثمان كان يقول أيام الحصار: ويل علي ابن الحضرمية - يعني طلحة - أعطيته كذا وكذا بهاراً ذهباً وهو يروم دمي ويحرّض على نفسي، اللهم لا تمتعه به ولقّه بغيه... (شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ٣٥).

وكانت عائشة تدري أنّ ابن عمّها طلحة يجهد جهداً بالغاً للوصول إلى الخلافة، فاستطعمته بها ودعته إلى الخروج على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فاعتز ونكت بيعته بعد أيام قليلة ولحق بعائشة وانقلب فجأةً على ما كان عليه بالأمس من التحريض على قتل عثمان، يقول ابن قتيبة: لمّا لقيه الإمام علي عليه السلام في المعركة قال له: أما بايعتني؟ ما الذي أخرجك يا طلحة؟! قال: الطلب بدم عثمان، فقال علي عليه السلام: «قتل الله من قتله». (الإمامة والسياسة ج ١: ص ٧٠).

❦ فاستجاب دعاء الإمام عليّ عليه السلام فقتل في اليوم نفسه، قتله مروان بن الحكم بسهم رماه من خلفه، قال ابن الأعمش: وجعل طلحة ينادي بأعلى صوته: عباد الله، الصبر الصبر، أن بعد الصبر النصر والأجر، قال: فنظر إليه مروان بن الحكم فقال لغلام له: ويلك يا غلام، والله أنني لأعلم أنه ما حرّض على قتل عثمان يوم الدار أحد كتحريض طلحة، ولا قتله سواه، ولكن استرني فأنت حرّ، قال: فستره الغلام ورمى مروان بسهم مسموم لطلحة بن عبيد الله فأجابه به فسقط... (كتاب الفتوح ج ٢: ص ٤٧٨). وقريب منه في الطبقات لابن سعد ج ٣: ص ٢٢٣ وغيره.

وكذلك الزبير الذي كان يتنافس مع طلحة في أمر الخلافة فالتحق بعائشة أخت زوجته وخرج على إمام زمانه بعد أن بايع الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام على الإمامة والخلافة، فنكث بيعته للوصول إلى الدنيا، وجاء البصرة في حشد من الناس من جيش عائشة وغدروا بعثمان بن حنيف وإلى الإمام عليّ عليه السلام، يقول المؤرخون: كتبوا كتاب هدنة مع عثمان بن حنيف وتعاهدوا على احترامه حتى يقدم الإمام علي عليه السلام، ثم خانوا العهد والميثاق وهجموا على عثمان بن حنيف، وهو يصلي بالناس العشاء، فكفّوهم وقتلوهم وأرادوا قتل عثمان بن حنيف وإلى علي عليه السلام فخافوا أن يسمع أخوه سهل بن حنيف والي المدينة فينتقم من أهلهم، فضربوه ضرباً شديداً واتفقوا لحيته وشاربه ثم هجموا على بيت المال فقتلوا من حراسه أربعين رجلاً، وحبسوا عثمان وأسرفوا في تعذيبه. إنه يقول طه حسين في شأن هذه الخيانة. ويقصد طلحة والزبير -: إنه لم يكف هؤلاء القوم بنكث البيعة التي أعطوها علياً وإنما أضافوا إليها نكث الهدنة التي اصطالحوا عليها مع عثمان بن حنيف، وقتلوا من قتلوا من أهل البصرة الذين أنكروا نقض الهدنة وحبس الأمير وغضب ما في بيت المال وقتل من قتلوا من حراسه (الفتنة الكبرى ج ٢: ص ٣٧).

ولما أقبل الإمام عليّ عليه السلام البصرة قد أتم عليهم الحجة كما هو سيرته وسيرة رسول الله ﷺ من قبل، فإنه ﷺ كان لا يقاتل إلا بعد إتمام الحجة على الخصم، ولذلك ورد في الروايات أن الإمام عليّ عليه السلام قال للزبير أما تذكر يوم كنت أنا وأنت في سقيفة قوم من الأنصار، فقال لك رسول الله ﷺ: أتحيه؟ فقلت: ما يمنعني؟ قال: أما أنك ستخرج عليه وتقتله

❧ وأنت ظالم له... (المستدرک علی الصحیحین ج ٣: ص ٣٦٦).

وفي تاريخ الطبري وغيره: قال له: أتذكر يوم مررت مع رسول الله ﷺ في بني غنم فنظر إليّ فضحك رسول الله ﷺ وضحكت إليه، فقلت: لا يدع ابن أبي طالب زهوه، فقال لك رسول الله ﷺ: «صه أنّه ليس به زهو ولتقاتلته وأنت له ظالم». (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٥١٤). ويقال: إنّ تذكّر الحديث واعتزل عن القتال وخرج إلى وادي السباع، فقتله ابن جرموز (انظر شرح نهج البلاغة ج ١: ص ٢٣٥).

وقال بعض المؤرخين: إنّّه أراد الاعتزال عند ما ذكره الإمام عليّ عليه السلام بالحديث ولكن ابنه عبدالله عبّره بالجبن، فأخذته الحمية فرجع يقاتل حتى قتل. (انظر مروج الذهب للمسعودي ج ١: ص ٦٥٢).

ولعلّ الثاني أقرب للواقع؛ لقول رسول الله ﷺ «ستقاتل علياً وأنت له ظالم». ثمّ لو كان فعلاً ندم وتاب ورجع عن غيّه وظلمه فلماذا لم ينصر الإمام عليّ عليه السلام ولم يواليه ولم يسترضه؟ وهب أنّ ذلك لا يمكنه فعله، فهلا خطب في الناس الذين جاء بهم للحرب وأخبرهم بأنّه استبصر إلى الحق وتذكر ما كان ناسياً وطلب منهم أن يكفّوا عن الحرب فيحقن بذلك دماء المسلمين الأبرياء، ولكن شيئاً من ذلك لم يقع، فنعرف أنّه لم يتب أبداً. وكذلك معاوية بن أبي سفيان ومن تبعه في الخروج على إمام زمانه وإن حكى بعض علمائنا عن البيهقي من أنّه قال: إنّ معاوية لم يدخل في الإيمان حتى يخرج منه بل خرج من الكفر إلى النفاق.... (انظر الكنى واللقاب للشيخ عباس ج ٢: ص ١١٤).

ومع الغض عن ذلك نسأل أنصار معاوية وأودائه عن أنّ أي موته مات معاوية بن أبي سفيان وعن أي إمام مات وعلى عنقه بيعته؟ يوم بارز وقاتل مع الإمام الذي بايعه الناس، أليس أنّه خلع ربقة الإسلام من عنقه؟ أليس أنّه مات وفي عنقه بيعه للإمام فإنّه إن مات والحالة هذه مات ميتة جاهلية، والخبير يعلم أنّ النبي ﷺ لم يستثن من هذه الكلية أحداً، وهذه الحقيقة راهنة أثبتتها الصحاح والمسانيد من أهل السنة والجماعة، فلا ندحة عن البخوع بمفادها، ولا يتم إسلام مسلم إلّا بالنزول لمؤداها، ولم يختلف في ذلك اثنان، ولا أحداً خالجه في ذلك شك، وهذا التعبير يتمّ عن سوء عاقبة من يموت بلا إمام، فإنّ موتهم

فانظر يا طالب الحق إلى ما يروونه وإلى مناقضتهم ومخالفتهم له وتبصّر.

➡ مِيتَةٌ جاهلية، وإنما هي شرّ مِيتَةٍ، مِيتَةٌ كفر وإلحاد؛ لأنّ المستفاد من الحديث أنّ جميع الشؤون الدينية والدنيوية منوطة كلّها بالإمام وتكون طاعته واجبة في جميع المجالات وأنّ من خرج عليه فهو جاحد له، وأنّ الجاحد لمّا جاء به النبي ﷺ يموت على الكفر كما هو واضح ظاهر فيلزم الحكم على جميع من خرج على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالكفر بنص هذا الخد الصحيح عند ابن تيمية، فلاحظ.

قال السُّنِّي:

الوجه الثامن: أن يقال: إنّ هذا الحديث الذي ذكره حجّة على الرفضة؛ لأنّهم لا يعرفون إمام زمانهم، فإنّهم يدعون أنّه الغائب المنتظر....^(١) إلى آخر ما زعمه فيما مضى في الوجه الثالث.

قلت:

وقد عرفت فساد ما زعمه هناك، فالوجه الثالث^(١) بعينه هو الوجه الثامن من حيث المعنى، ولو تغيّرت جملة من العبائر فيهما وهذه من الجهات التي نبّهنا

(١) وهو البحث في أصل الإمامة، وقد ثبت بالأدلة القاطعة أنّه لا بد للناس من إمام يجعلونه حجة بينهم وبين ربّهم إمام يكون سفيراً للسماء في ربوع هذه الأرض يخرج الناس من ذل عبودية العباد إلى عزّ عبادة الخالق الرحمن، ويضع أقدام المسيرة البشرية المكدودة على جادة النور والهدى، ويعتبر ذلك بعد التوحيد والنبوة أشرف مطالب الاسلام، وقد تقدم التوضيح الإجمالي حول هذا الموضوع المهم في الوجه الثالث، وملخصه: أنّ الحجة لا تقوم لله على خلقه إلّا بإمام حتى يُعرف، ومن لم يعرف إمام زمانه مات على الحالة الجاهلية والكفر، وما زالت الأرض إلّا والله فيها الحجة على خلقه، فمن أجابه فله النور والكرامة ومن أنكره فإنّ الله غني عن العالمين وهو أسرع الحاسبين.

ولمّا كان الامام هو الحجة بين الله تعالى وبين الخلق كانت معرفة الإمام من الضرورات التي لا ينكرها إلّا المكابرون، وقد وصف رسول الله ﷺ وجوب معرفة الإمام بقوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». (انظر شرح المقاصد للتفتازاني ج ٢: ص ٢٧٥)، فساوى رسول الله ﷺ بين الجهل بالإمام وبين الموت ميتة جاهلية وكفر. ولكن من هو الإمام الذي أوجب علينا الباري معرفته تلك المعرفة التي تخرج الإنسان من ظلمات الجاهلية إلى إشراقته الهدى ونوره الوضاء؟

لقد تقدّم إجمال الكلام فيه وسيأتي البحث حول الموضوع يتوضح بأنّ الإمامة عهد الهي لا يناله ظالماً، فلانما من الرجوع إلى أهل البيت الذين قال الله تعالى في شأنهم: *إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً* (سورة الأحزاب: ٣٣). ثم نص النبي ﷺ على أنّ الأئمة من بعده اثني عشر، وفي بعض النصوص ذكرهم بأسمائهم، و سستضح ذلك من خلال البحث إن شاء الله تعالى ..

عليها في المقدمة الثالثة من جهات ظلمه لخصمه وغشه للغفلة^(١).
ثم قال في آخره ويبيته.

(١) لاشك أن ابن تيمية واتباع خلفاء الجتور قد مارسوا أساليب التهريج والإثارة العاطفية في بحوثهم بدلاً عن الأسلوب العلمي والجدال بالتي هي أحسن الذي يعتمد فيها على قول الله ورسوله ﷺ بأقامة الحجج والبراهين التي أقامها الله ورسوله ﷺ في جميع المجالات. ومن الطبيعي أن هذه المحاولة فاشلة عند أهل العلم حيث أن أبواب الحوار وساحاتها مفتوحة على طوال الأيام والتاريخ فان المؤمنين الأحرار لا يقبلون قولاً بلا دليل ولا حجة ولا يعتنقون هذه الأساليب المضلة كما هم واضع عند الخد فلاحظ.

[قال السُّنِّي:]

الوجه التاسع: وهو أنَّ النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموحدين^(١) المعلومين الذين لهم سلطان يقدرون به على طاعة الناس ولم يأمر بطاعة الأئمة مطلقاً.... بل أمر بطاعتهم في طاعة الله دون معصية، وهذا يبيِّن أنَّ الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله غير المعصومين.

وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك، قال: سمعت النبي يقول: خيار أئمتكم الذين تحبّونهم ويحبّونكم وتصلّون عليهم ويصلّون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم، قال: قلنا: يا رسول الله أفلا ننازلهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا الصلاة إلّا من ولىّ عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة.

وفي صحيح مسلم عن أم سلمة: أنَّ رسول الله قال: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ ومن أنكر سلم، ولكن من رضى وتابع»، قالوا: يا رسول الله أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا ما صلّوا».

وهذا يبيِّن أنَّ الأئمة الأمراء ولادة الأمور، وأنّه يكره وينكر ما يأتيه من معصية الله تعالى، ولا ينزع اليد من طاعتهم بل يطاعون في طاعة الله وأنّ منهم خياراً ومنهم شراراً، ومن يُحب ويدعى له ومن يُحب الناس ويدعو لهم، ومن يبغض ويدعو على الناس ويبغضونه ويدعون عليه.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلّ ما هلك نبي خلّقه نبي، وأنّه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فوا بيعة الأوّل فالأوّل وأن تعطوهم حقّهم».

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود، قال: قال لنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم «إنكم سترون بعدى أثره وأموراً تنكرونها»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدّوا إليهم حقّهم، واسألوا الله حقكم».

وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت، قال: بايعنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على السمع والطاعة في اليُسْر والعُسْر والمنشط والمكره وعلى أثره علينا، وعلى أن لا نتازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق حيث ما كنّا لا نخاف في الله لومة لائم.

وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنّه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلّا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

فإن قال: أردت بقولي: إنّها أهم المطالب في الدين وأشرف مسائل لمسلمين، المطالب التي تنازعت فيها الأمة بعد رسول الله ﷺ وهي هذه مسألة الإمامة. قيل له: فلا لفظ فصيح ولا معنى صحيح^(١)، إلى آخره.

قلت:

في هذه النبذة وجوه من الباطل:

أحدها: عدّه لهذين وجهين فإنّه غشّ منه، بل وبهتان^(١)، فإنّ تاسعها دليل بزعمه لثامنها، ومن المعلوم كون الدليل مثبتاً للدعوى، وهي بدون مردودة غير مقبولة^(٢)، فالدعوى ودليلها في الحقيقة وجه في مقام المخاصمة، وقد عرفت كون

(١) فإنّ ملخص ما ذكره ابن تيمية في الوجه الثامن بدور بين الأمرين:

الأول: ما تقدّم في الوجه الثالث من أنّ النبوي الشريف ما هو مضمون الروايات الكثيرة بأنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية كيف يدلّ على وجود إمام في كلّ عصر وزمان، وقد تقدّم في الجواب عليه بأنّ الحديث نصّ في ذلك وقد ثبت بالأدلة القطعية المعتمدة عند أهل السنّة والجماعة وجود إمام معصوم في كلّ عصر وزمان، كما ثبت بالأدلة المعتمدة عند القوم وجود إمام العصر وصاحب الزمان المهدي المنتظر - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فلا وجه لإعادتها في المقام.

الثاني: ما ذكره هنا إضافة على ما ذكره في الوجه الثالث بالنسبة إلى الإمام المهدي من آل محمد - عجل الله تعالى فرجه الشريف - ولم يذكر لذلك دليل بل قال: سنيّته في الوجه الثامن أو التاسع.

والحقيقة أنّه لم يذكر شيئاً في الوجه الثامن ولا التاسع ممّا يصدق عليه عنوان الوجه، والخبر لو تأمّل في كلامه يرى بوضوح أنّه لم يقصد به إلّا التشنيع عند العوام والتكثير في العدد للنيل إلى ما عنده من الحطام، فلاحظ.

(٢) لأنّ الدعوى إنّما تسمع فيما إذا كانت معتمدة على الدليل والبرهان المقبول عند الطرف المقابل في الاحتجاج، وإلّا فإنّ الدعوى من غير بيّنة يعتبر عند العرف والعقلاء كذب وافك،

الثامن منها عبارة عن الثالث، فالوجوه التي زخرفها السنّي في المقام سبعة. بل هي ستة حقيقة، فإنّ مآل السادس والسابع إلى وجه بدون تعدّد^(١)، فإنّ معنى كلّ منهما كون الحديث المعروف ما دلّ على حرمة معصية السلطان ومحاربته، وهما سيرة الرخصة دون الحديث الذي نقله الشيعي بلفظه المزبور^(٢)، نعم في السابع بعض الخصوصيّات المخالفة لما نقله من السنّة على زعمه وقد نبّهنا عليها وبيّنا فسادها حسب ما مضى تفصيله.

وثانيها: ما نقله عن الصحيحين^(٣) محتجّاً به على خصمه، فإنّه تدليس منه في مقام المناظرة؛ لعلمه بأنّ ما يرويّه أهل مذهبه ليس حجّة على غيرهم من

❦ فلا يعتنى بها، ولا بدّ لها من دليل وحيث إنّ لم يقيم دليل في الوجه الثامن على مدّعه فهو مردود من أصله. إذ ليس لابن تيمية في المقام وجه حتى يتضمن له عدد خاصّ، فلاحظ. (١) وذلك لأنّ الوجه السادس متضمن للدراسة حول النبوي المعروف، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». والوجه السابع: استدامة لهذا البحث تعرض للروايات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي جاءت بمضمون الحديث المتقدّم في الوجه السادس من حديث أبي هريرة وابن عباس المتقدّم ذكرهما.

(٢) لأنّه بناء على مسلك أهل السنّة والجماعة أنّ الإمام الذي تجب طاعته هو الحاكم بالفعل المستلّط على رقاب الناس وإن كان بالقهر والغلبة والتهديد والقتل والإرهاب... فأهل السنّة يعتقدون أنّ الشيعة يرفضون بيعة الإمام بهذا المعنى، وقد تقدّم البحث حول هذا الموضوع والجواب عنه نفس الجواب السابق الذي تقدّم مفصلاً، ففي الحقيقة أنّ البحث في هذا المجال لا ينفصل إلى وجوه متعدّدة بل يدور حول محور الحديث النبوي الشريف وما ورد بمضمونه وما تلقاه الطرفين منه، فلاحظ.

(٣) انظر صحيح البخاري ج ٤: ص ١٤٤، كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وج ٨: ص ٨٧، كتاب الفتن، باب سترون بعدي أموراً تنكرونها.

وصحّح مسلم ج ٦: ص ١٧، كتاب الامارة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء. وج ٦: ص ١٦، كتاب الامارة، باب محبة طاعة الأماء في غد معصية.

الفرق، فما وجه نقله عن الصحيحين^(١)؟!

والحال هذه فلم لم ينصف خصمه وغر الغفلة بهذه السيرة^(٢)؟!

(١) لا إشكال ولا كلام في أنّ من شرائط المناظرة الاحتجاج بما هو حجة معتبرة عند الطرف الآخر، وإلا فلا يتم الاستدلال، قال ابن حزم الأندلسي الذي طالما استند إليه ابن تيمية واعتمد عليه في كتبه: ومن الباطل أن يرى المرء حجة على خصمه ما لا يراه حجة عليه (المحلى ج ١: ص ٢٠٤). وقال في كتابه الفصل عند ذكر ما يصح لأهل السنة الاحتجاج على الإمامية ما هذا نص عبارته: لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا، فهم لا يصدقونا، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدقها، وإنما يجب أن يحتج الخصوم بعضهم على بعض بما يصدقه الذي تقام عليه الحجة، سواء صدقه المحتج أو لم يصدقه؛ لأنّ من صدق بشيء لزمه القول به... (الفصل في الملل والنحل ج ٤: ص ٧٨).

ومن الواضح أنّ الشيعي لا يرى حجة الصحيحين وغيرهما من كتب أهل السنة والجماعة، فلا يجوز للسني أن يحتجّ بهما على الشيعي، كما لا يجوز للشيعي أن يستدلّ على السني بكتاب شيعي؛ لأنّ السني لا يرى اعتبار كتب الشيعة كالكافي وغيره. فنحن لا نستدلّ على أهل السنة بكتبنا، كما لا يجوز لهم أن يستدلّوا بكتبهم علينا.

(٢) إنّ ممّا يبعث الإنسان إلى عدم رعاية الإنصاف مع الآخرين هو التعصبات العميقة والرواسب الاعتقادية والنزاعات الطائفية والقومية، وذلك لأنّ الإنسان يحب نفسه ويجهد في سبيل ما يعود إليه من النفع والمصالح الشخصية والميول النفسية، فعند ذلك يغفل عن الحقّ، فإنّه مع اعترافه قلباً بحسن رعاية الإنصاف فطرته السليمة ووجدانه الحر، فيتخذ الباطل هدفاً وغرضاً أصيلاً وغاية أساسياً لما يهويه نفسه، فمع علمه بأنّ الباطل لا يؤدي إلّا إلى الانحراف عن الطريق الصحيح والضلال في المسير، يتشبّث به تشبث الغريق، في حين أنّه يعلم علم اليقين أنّه لو تناصف الحق يجد الحق بأجمل صورته؛ لأنّ الحقّ حسن بالذات، ولذلك ترى كلّ أحد يحب أن يصف نفسه بالحقّ وإن كان عمله مخالفاً للحقّ.

ومن هنا يتضح لنا قول الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حيث قال: «الحقّ أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقها في التناصف» (نهج البلاغة ج ٢: ص ١٩٨، الخطبة رقم ٢١٦).

فإنّه لم يناظر سُنيّاً معترفاً بما في الصحيحين وغيرهما حتى يلزمه بأخبارهما، ألم ير سيرة الشيعي الذي قابله؟!

❦ فإنّه ﷺ أوضح لنا بهذه العبارة المختصرة رغبة أغلبية الناس إلى الحقّ وتمايلهم إليه قلباً وتحديثهم عنه إلّا أنّهم يصفون أنفسهم به، فلا يهمهم حقيقة الحقّ إنّما يهمهم المصالح الشخصية والمنافع الدنيوية والميول النفسية وعند بروز حقيقة الحقّ يتذرعون بحجج واهية ليسوغ إغراضهم عنه.

ولو خلت أذهانهم من التعسفات وحبّ النفس لوجدوا الحقّ بأجمل صورته؛ لأنّهم يدركون قيمته وأهميته؛ لأنّ الحقّ حسن ذاتاً، ولو نظرنا إلى كتب ابن تيمية وكثير من علماء أهل السنّة نراهم متعصبين لمذهبهم ومعاندين للحقّ ومتحجّرين في أفكارهم غير متخلّقين بالأخلاق الكريمة، فيرشقون غيرهم بالتهم والافتراءات وليسوّون الظنّ بهم ويسوّونهم ويحاربونهم و...

فطريق معالجة هذه المعظلة لا يكون إلّا العمل بما أمر الله تعالى عباده في القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْزَغُنِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ أَنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة الأعراف: ٢٠٠).

فإنّ الله تعالى أمر المبلّغين وهم الذين تحمّلوا هذه الوظيفة أن لا يدعوا سبيلاً للشيطان إليهم سواء كان متمثلاً بالمال أو الجاه أو المقام أو غير ذلك، فعليهم أن يردعوا الشياطين والمتشيطنين وسائسهم؛ لئلاّ ينحرفوا عن أهدافهم، وهناك إشارات كثيرة في الروايات الإسلامية إلى أثر ذكر الله العميق في معالجة الوسواس الشيطانية، فلا يسعنا المجال لذكرها، وإذا وجدنا هذه المعانيدات والمخالفات للحقّ سوف نتلو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ أَنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة غافر: ٥٦). والظاهر أن المقصود بالآية عدم الاكتفاء بذكر «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» لفظاً، بل ينبغي أن نجعل من هذا الذكر فكراً بأن لا يسمح للأهواء النفسية والعصبيات العمياء أن تتغلب على توجهه أمام فهم وإدراك الحقائق، فقد ورد في الحديث الشريف: لولا أنّ الشياطين يحومون حول قلوب بني آدم لنظروا إلى ملكوت السماوات (كنز العمال ج ١١: ص ٤٠٠، ح ٣١٨٦١). فعندما نقرأ الآية لا بد أن نستعيذ بالله من أن تحول بيننا وبين كلام الله حائلاً وعلاً.

فإنّها قد جرت على طريق المناظرة الصحيحة الحقّة، فإنّ الشيعي قد برهن على دعاويه فيها بأخبار من تسمّى بأهل السنّة، ولم يبرهن على شيء منها بأخبار الشيعة؛ لعلمه بأنّها غير ملزمة لخصمه.

فلم لم يجر السنّي على سيرة خصمه؟! ولم لم يتعلم منه؟! ولم صرف برهنة من عمره في تأليفه لمنهاجه بعد علمه بأنّه ليس حجّة على خصمه ما قابله فيه من السنن بزعمهم وغيرها من النقل عن أهل مذهبه؟! لم طبعه ونشره متابعوه؟! ولم مدّحوه على ردّه وهم عالمون بأنّه ليس برّد بل غشّ صرف للغفلة؟! وياليتهم قد بينّ فيه الحقّ على ما هو موجود عندهم، ومعلوم بأخبارهم حسب ما وفقنا الله سبحانه لبيانه على ما فصلناه إلى هنا^(١).

(١) لاشك أنّ القرآن هو القانون العام لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو صالح لكلّ مكان وزمان، ولا بدّ أنّ الأحاديث والأخبار الواردة عن النبي ﷺ يعرض على كتاب الله؛ إذ من ضروري أنّ كلّ ما خالف كتاب الله فهو ردّ عليه، ويستحيل ذلك أن يكون صادراً من النبي الأكرم ﷺ؛ لأنّه يتناقض مع دعوته إلى الله ورسالته العظيمة في تبليغ القرآن الكريم، فيجب ترك العمل بالروايات المخالفة لكتاب الله عزّ وجلّ والإذعان بعدم صدورها من النبي الأكرم ﷺ.

مضافاً إلى ما وردت الروايات الكثيرة المصرحة بوجود الدس في الأحاديث والكذب والافتراء على رسول الله ﷺ حتى أنّه ﷺ قام في يوم خطيباً للناس فقال - كما يرون - : «أيها الناس لقد كثرت عليّ الكذابة فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». (أضواء على السنّة المحمدية: ص ٣٢٠).

وقال ﷺ في حديث آخر: إنّ الحديث سيفشو عنيّ، فما أتاكم عنيّ يوافق القرآن فهو عنيّ، وما أتاكم عنيّ يخالف القرآن فليس منّي (معرفة السنن والآثار للبيهقي ج ٦: ص ٥٢٣. وأضواء على السنّة المحمدية: ص ٣٦٧).

وعن ابن عباس قال: إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله ﷺ فلم تجدوه في الكتاب

فإنّ المنصف صاحب البصيرة في غنية عمّا يأتي بما قد مضى شرحه وتفصيله، والله سبحانه المسدّد إلى معرفة الحقّ بمنّه والهادي إلى متابعتة بلطفه.

وثالثها: ما لو قطعنا النظر عن ذلك وفرضنا حجّية ما يرويه أهل مذهبه فإنّما حجّيته مشروطة بعدم مخالفته لنصوص الفرقان العظيم، وللسنّة المتظافرة، وقد عرفت فيما مضى من الفرقان العظيم وجوب متابعة الهادي إلى الحقّ^(١) وحرمة

❦ فاعلموا أنّه كذب عليه (سنن الدارمي ج ١: ص ١٤٦).

وعن عبدالله بن مسعود قال: فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه (المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ٦: ص ١١٢، ح ١٠١٦٢). ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ج ٢: ص ٤٢، وغيره. وعن معاذ بن جبل قال: فاعرضوا على الكتاب كلّ شيء من الكلام ولا تعرضوه على شيء من الكلام (حياة الصحابة ج ٣: ص ١٩٧).

وعن أبي بن كعب قال: عند ما أراد أن يوصي رجلاً فقال له: اتخذ كتاب الله إماماً وارض به قاضياً وحكماً (حياة الصحابة ج ٣: ص ٥٧٦. وحلية الأولياء ج ١: ص ٢٥٣).

إلى غير ذلك ممّا ورد في المقام في كتب القوم ويتضح ذلك من خلال هذا العرض بأنّ رسول الله ﷺ جعل كتاب الله ميزاناً لصحة الخبر الواصل إلينا، فلا بدّ لنا أن نعرض الأخبار بكتاب الله عزّ وجلّ، فإذا كانت مخالفة له فيجب علينا طرحها؛ لأنّها زخرف وباطل.

ثمّ إنّ السنّة المتظافرة كاشفة عن السنّة القطعية من حيث الصدور والدلالة لو ورد دليل شرعي قطعي من جميع الجهات لا يمكن مخالفته بخبر واحد؛ إذ لا ينهض الخبر لمقاومة تلك السنّة القطعية، بل لاحجّة للروايات الواقعة في قبال السنّة القطعية فهي ساقطة عن الاعتبار فلا بدّ من طرحها.

فهناك ما هو لازم القبول، وهو الكتاب والسنّة القطعية، وهناك ما هو لازم الطرح، وهو ما يخالفهما من الآثار.

(١) وهو قوله تعالى: *أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أمّن لا يهدي إلّا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون* (سورة يونس: ٣٥).

هذه الآية الكريمة ظاهرها صيغة تعجب دالّة على شدة الإنكار لامتناع التعجب في حقّ

الركون إلى الظلمة^(١)

☞ الله تعالى، وهي ضرورة عقلية قاضية بقبح التبعية عن غير الحق، فمعناها: أم الذي يهدي إلى الحق حقيق بالاتباع والمتبوعة، فالهادي إلى الحق وإلى الصراط المستقيم هو أحق بالإمامة؛ لأنَّ أسبقهم أهداهم وأتقاهم وأتقاهم خيرهم، وخيرهم بكل خير أولاهم، وهذا ذكر جميل في واضح التنزيل لجميع سطوح أفكار البشرية.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذي ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون﴾ (سورة هود: ١١٣). والظاهر أنَّ الركون بمعنى الاعتماد والاستناد والاتكاء، فلا ينبغي لمؤمن أن يركن إلى الظالمين، ولا يصح الاشتراك منه مع الظالم في أي فعل أو يطلب منه الإعانة بأي صورة؛ لأنَّ الاعتماد عليه يبعث إلى تقويته واتساع رقعة الظلم والفساد في المجتمع.

ولا يخفى أنَّ الركون إلى الظلمة يؤثر تدريجاً حتى على الشقافة الفكرية للمجتمع، فيضمحل قبح الظلم ويؤدي بالناس إلى الرغبة في الظلم.

وأساساً لا نتيجة من الركون إلى الغير بصورة التعليق والارتباط الشديد إلاَّ سوء الحظ والشقاء، فكيف إذا كان الركون إلى الظالمين؟!

وإنَّ المجتمع الحضاري المقدر هو المجتمع الذي يقف على قدميه كما يصر القرآن في آية ٢٩ من سورة الفتح بقوله تعالى: ﴿فاستوى على سوقه﴾ فالمجتمع الحرّ المستقل هو المجتمع الذي يكتفي ذاتياً وارتباطه أو تعاونه مع الآخرين على أساس المنافع المتبادلة لا على أساس ركون الضعيف إلى القوي؛ لأنَّ هذا الركون لا يخلف إلاَّ الأسر والاستثمار والمساهمة في الظلم والمشاركة في خطط الظلمة.

ومن هنا نعرف لماذا أنَّ الآية الكريمة تأمرنا بعدم الركون إلى الظلم والفساد واستعبدت خلق الله عن ذلك؛ لأنَّه يراههم داخلين في هذا المفهوم، ولكن من الواضح أنَّ من أقبح الظلم هو ائتمان الظالم على الرسالة والنبوة وإمامة الدين حيث قال تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ (سورة البقرة: ١٢٤). فالقرآن بجميل إشارته ووضوح حجته يشير إلى أنَّ غير المعصوم لا يستحق عهد الإمامة؛ لأنَّ كلَّ فاسق ظالم ومطلق الظالم لا يصلح للإمامة، والظالم من تلبس بالظلم أو الفسق ولو آنأ ما؛ لعدم اختصاص الحكم بزمان، دون زمن فثبت أنَّه يستحق الامامة من ثبت فيه العصمة، فلاحظ.

وعدم جعل الظالم إماماً شرعاً^(١)، وعرفت المخصوصين بإمامة الخلق دون

(١) هذه العبارة إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (سورة البقرة: ١٢٤)، فإنّه تعالى بعد بيان قصة إبراهيم عليه السلام ونجاحه في الاختيارات الثقيلة الكاشفة عن قوّة إيمانه وبعد ما منحه الإمامة، وتمنّى إبراهيم عليه السلام أن يستمر خط الإمامة في ذريته، فإنّ الله تعالى استجاب دعوته، ولكن أكّد على أنّه لا ينال هذا المقام العظيم للظالمين، فقد نفى تعالى استحقاق عهده الذي هو الولاية والإمامة للظالمين بصورة مطلقة؛ إذ لم يحدد كلامه الحكيم بقيد من القيود، فأفاد العنوان بصورة مطلقة، ومقتضى الإطلاق شمول العنوان لجميع من تلبّس بالظلم ولو آنأماً، وكذا بالنسبة إلى من لم يكن في الحال متلبساً بالمبدأ؛ لأنّ الإطلاق يعم حال الزوال.

فالولاية والإمامة أمر الله وعهده الذي جاء في كلام الحكيم، وأنّه تعالى نفى استحقاق عهده هذا من كلّ من جاز عليه عنوان الظالم باطلقه.

والظلم هو ما يقابل العدل والعدل عبارة عن وضع الشيء في محلّه، فالظلم معناه وضع الشخص أو العمل أو الشيء في غير مكانه المناسب، فيشمل جميع المعاصي والمكروهات بإطلاقها، فقولته تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ أي أنّ الإمامة لا يناله الظالمين بصورة مطلقة.

ولذلك قال البيضاوي في تفسيره بعد ذكر الآية الكريمة ما هذا نصّ عبارته: اجابة إلى ملتسمه وتنبيه على أنّه قد يكون من ذريته ظلمة، وأنّهم لا ينالون الإمامة؛ لأنّها أمانة من الله تعالى وعهده، والظالم لا يصلح لها، وإنّما ينالها البررة الأتقياء منهم، وفيه دليل على عصمة الأنبياء قبل البعثة، وأنّ الفاسق لا يصلح للإمامة... (تفسير البيضاوي ج ١: ص ٢٩٧).

وقال الزمخشري في تفسير الآية ما هذا عبارته: وقالوا في هذا دليل على أنّ الفاسق لا يصلح للإمامة، وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا تجب طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة؟! وكان أبو حنيفة يفتي سراً بوجوب نصره زيد بن علي - رضوان الله عليه - وحمل المال إليه والخروج معه على اللص المتغلّب المسمّى بالإمام والخليفة كالدوانيقي وأشباهه... (الكشاف عن حقائق التنزيل ج ١: ص ٣٠٩).

إلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم في تفسير الآية الكريمة الدالّة على عدم استحقاق

غيرهم من الناس وهم العترة الذين لن يضل متبعهم^(١)،

➤ الإمامة لمن صدق عليه عنوان الظالم، والظالم هو من تعدّى حدود الله وارتكب معصية الله، فقد قال الله تعالى: ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ (سورة البقرة: ٢٩٩) وقال تعالى: ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ (سورة الطلاق: ١). فأوامر الله ونواهيها من مصاديق حدود الله. وترك حكم الله ورفضه يعتبر تعدياً عن حدود الله، فكلّ منحرف عن الحقّ ظالم، وكل من ارتكب معصية فهو ظالم، ولا يتفاوت فيه الحال سواء كانت المعصية من الصغائر أو من الكبائر؛ لأنّ كلّها خروج عن طاعة الله وكلّها معصية لله سبحانه.

والآية الكريمة بمنطوقها تدلّ على النفي الاستقرائي من عدم نيل الظالم لمقام الإمامة، والعام الاستقرائي يسحب الحكم في جميع الأوقات، فلا تختص بوقت دون وقت آخر فمن ارتكب معصية في زمان من عمره، فيصدق عليه عنوان الظالم وتشمله الآية الكريمة، ولا دليل لرفع اليد عن ظاهرها.

مضافاً إلى أنّ من ارتكب معصية فهو عند العرف يكون منفوراً عنه، فإنّ العصيان سبب سائق للنفرة منه، والمنفور عنه لا يتبعه الناس، وأنّ مقام الإمامة أسمى وأجل من أن يناله الذي يكون منفوراً ومطروداً ومشمئزاً عنه، فلاحظ.

(١) والعترة أحد الثقلين الذي أمر النبي ﷺ بالتمسك بهما معاً، ومن تمسك بهما لن يضل أبداً في الدين والدنيا والمعاد والمآب، وتقدّم بعض متون هذا الحديث الشريف ممّا ورد عن أهل السنّة والجماعة بأسانيد معتبرة عندهم وتصحيح كثير منهم الحديث كما سبق بيانه، وبهذا تتضح أهمية حديث الثقلين وقيمة إرجاع الأمة إلى أهل البيت ﷺ والأخذ عنهم المعارف الدينية، كما تتضح أسرار تأكيد ﷺ على الاقتداء بهم خاصة إذا أدركنا مقام النبوة وما يقتضيه من التنزيه عن جميع المجالات العاطفية غير المنطقية، وإلاّ فما الذي يفرق بين أهل بيته عن غيرهم من الأمة ليضفي عليهم كلّ هذا التقديس ويلزمها بهذه الأوامر المؤكدة بالرجوع إليهم والاقتداء بهم والتمسك بحبلهم؟

ولقد أغناها ﷺ حين عيّن الإمام أمير المؤمنين عليّاً في نفس حديث الثقلين وسمّاه من أهل البيت ﷺ، وجاء ﷺ بالحديث في خطبة الغدير وهو يعني نفسه لعشرات

والمتقدّم عليهم هالك^(١)، والمتأخر عنهم هالك^(٢)، ومعنى هذه السنّة مطابق لما

➤ الألوّف من المسلمين الذين كانوا معه، وكذلك في مرضه ﷺ (انظر المستدرك للحاكم ج ٣: ص ١٠٩. والصواعق لابن حجر: ص ٢٤، وغيرهما).

فالحديث نص صرح في لزوم الرجوع إلى أهل البيت ﷺ، والمراد منه بقاء الأمر فيهم وبقاء الإمامة والخلافة بالاستحقاق لا بالسلطة، فلاحظ.

(١) هذه العبارة إشارة إلى ما جاء في بعض متون حديث الثقلين وهو قوله ﷺ: «لا تقدّموهما فتهلكوا».

وقد أثبتّها أجلة علماء أهل السنّة في كتبهم بأسانيدهم عن رسول الله ﷺ، وعلى سبيل المثال لا حظ الصواعق المحرقة: ص ١٤٨. ومجمع الزوائد ج ٩: ص ١٦٤. والمعجم الكبير ج ٣: ص ٦٦. وج ٥: ص ١٦٧. وكنز العمال ج ١: ص ١٨٦، ح ٩٤٦، وغير ذلك.

فإنّه ﷺ نهى في هذه العبارة عن التقدم على القرآن والعترّة الطاهرة؛ لأنّ التقدّم عليهم يوجب ضلالتهم، بل يجب الاقتداء بهما معاً؛ لأنهما يهديان الأمة الى سبيل الرشاد.

قال ابن حجر: وفي قوله ﷺ: «فلا تقدّموهما فتهلكوا» دليل على أن من تأهّل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية كان مقدماً على غيره... (الصواعق المحرقة: ص ٣٤٢، باب ١١ في وصية النبي بأهل بيته).

ولا يخفي على الخبير أنّ تقدّم العترّة على غيرهم دليل على أفضليتهم على الأمة من جميع الجهات؛ إذ معنى لا تقدّمهم بصورة مطلقة يؤدي إلى تقدّمهم المطلق، وإذا ثبت تقدّمهم بصورة مطلقة من جميع جهات الفضل ثبت إمامتهم ووجوب طاعتهم؛ لأنّ الإمام هو من يقدّم على غيره، والمأموم هو من لا يجوز له التقديم على الإمام، فعلى المأموم أن يتبع الإمام ولا يتقدّم عليه، فلاحظ.

(٢) هذه العبارة إشارة إلى فقرة أخرى من حديث الثقلين وهو قوله ﷺ: «لا تتأخّروا عنهم

فتهلكوا» (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٧: ص ٧٦) فإنّ النبي ﷺ بيّن في هذه الفقرة من الحديث سبب آخر من الأسباب التي تهلك بها الأمة إن لم تتخذ بقول نبيهم، والظاهر أنّ معنى لا تتأخّروا منهما أي لا تتأخّروا عن أوامرهما ونواهيهما، فإنّ التأخّر في أوامر العترّة الطاهرة يوجب الهلاك والضلالة، كما أنّ التأخّر في أوامر القرآن كذلك؛ إذ التأخّر

نَبَّهنا عليه من الفرقان العظيم، فَإِنَّه دَلَّ على متابعة الهادي إلى الحق^(١)، والخبر المشار إليه^(٢) قد دَلَّ على ذلك، فإنَّ غير المعصوم ينسى ويخطأ فيقود من تابعه إلى غير الحقِّ ويفتقر هو إلى من يهديه إلى الحق، فدَلَّ الفرقان العظيم والسنة على لزوم عصمة الهادي^(٣)، فما خالف هذه السنة بهتان معلوم، من حيث شهادة

عن عَصِياناً له، فمن الواجب على الأمة أَنْ تتبع أوامر القرآن والعتر الطاهرة ونواهيها، فلاحظ.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (سورة يونس: ٣٠).

(٢) وهو الخبر الدالُّ على حرمة معصية السلطان ومحاربه (انظر صحيح البخاري ج ٤: ص ١٤٤، كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. وصحيح مسلم ج ٦: ص ١٧، كتاب الإمارة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء).

(٣) فَإِنَّ المستفاد من الآية الكريمة والحديث المذكور أَنَّ الإمام والهادي ليس قائداً عادياً يكون وظيفته إدارة البلاد اقتصادياً وسياسياً وحفظ ثغور البلاد الإسلامية تجاه الأعداء فقط، بل له وظائف أخرى يجب أَنْ يقوم بها، ومن تلك الوظائف الخطيرة تفسير القرآن الكريم والكشف عن أسرارهِ وتوضيح مراد الله تعالى وبيان الأحكام الشرعية والإجابة عن أسئلة الناس الاعتقادية والحيلولة دون تسرب الانحراف إلى العقيدة، والتحريف إلى الشريعة، وَأَنَّ هذه الوظائف مرهونة للعلم الواسع فلا بد أَنْ يكون الإمام كالنبي في مرتبة من العلم واليقين بحيث لا يخطأ ولا يتطرق إليه الاشتباه، فَإِنَّ الأشخاص العاديين إِذَا تَوَلَّوْا هذه الأمور لن يكونوا في مأمن عن الخطأ والزلل، على أَنَّهُ يجب أَنْ نعلم أَنَّ العصمة لا تساوي النبوة ولا تلازمها ولا تستلزمها؛ لَأَنَّهُ رَبَّما يكون الشخص معصوماً عن الخطأ، ولكن لا يتمتع بمقام النبوة وأوضح نموذج لذلك مريم العذراء فَإِنَّ المستفاد من الآيات القرآنية - التي سوف نتعرض لها في بحث العصمة - أَنَّهُا كانت معصومة ولم تكن نبياً.

فيجب أَنْ يكون الإمام معصوماً ليحصل الوثوق بقوله والاطمينان بصحة كلامه، فَإِنَّ الإمامة إِذَا كانت استمراراً لوظيفة النبوة والرسالة، وكان الإمام يملأ جميع الفراغات الحاصلة

الفرقان العظيم بصدق ما دلّ من السنّة على عصمة الهادي إلى الحق، فما حال العاصي بالمخالفة للحقّ عن علم وعمد الذي هو مدلول ما نقله السنّي؟! فهل يصير إماماً من هذه حاله^(١)!

➤ جراء رحلة النبي ﷺ، فلا مناص من لزوم عصمته؛ إذ لو جاز على الإمام الخطأ والنسيان والمعصية والخلاف لم يحصل الوثوق بأفعاله وأقواله وضعفت ثقة الناس به، فتنتفي الغاية من نصبه، فإنّ نصبه إماماً للأمة هي لغاية هداية الأمة إلى الطريق المهيّج، ولا يحصل ذلك إلاّ بالوثوق بقوله وفعله والوثوق فرع العصمة، فيجب أن يكون الإمام معصوماً كالنبي ليحصل الوثوق به فيحصل الغرض.

(١) لا يخفى على الخبير الباحث في المعارف القرآنية والسنّة النبوية القطعية أنّ كثيراً من الآيات والروايات تدلّ على لزوم عصمة الامام فمن الآيات قوله تعالى: ﴿قل الله يهدي للحقّ أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أمّن لا يهدي إلّا أن يهدي فمالكم كيف تحكمون﴾ (سورة يونس: ٣٥). فإنّ الآية الكريمة فرضت على جميع العقلاء متابعة الهادي الذي لا يخطأ، والهادي الذي لا يخطأ أبداً هو المعصوم، وهناك آيات أخرى وروايات كثيرة تدلّ على المقام وقد ذكرها علماء الإمامية في بحث العصمة، وسنذكر جملة منها إن شاء الله تعالى في محله، وملخص ما ذكره الشيعة الإمامية بعد الاستدلال بالآيات والروايات الكثيرة.

إنّه لا بد أن يبلغ الإمام إلى حد من العلم واليقين بحيث لا ينقدح في نفسه إرادة المعصية مع كونه قادراً عليه، فإنّ الإنسان إذا كان عالماً بحقائق الأشياء وما يترتب على كلّ فعل يريد أن يفعله أو حتى على كلّ نية ينويها فقط، عندما يكون عالماً ومطلعاً على ما يترتب على ذلك، فسوف يكون عنده رادع على أثر عمله من أن يقدم على ذلك العمل إذا كانت آثاره سيئة، أو أنّه سيقدم على العمل إذا كانت آثاره مطلوبة وحسنة.

ومن هنا يعرف أنّ العصمة لا تنافي الاختيار؛ إذ المعصوم قادر على اقتراف المعاصي وارتكاب الخطايا حسب ما أعطي له من القدرة غير أنّ وصوله إلى الدرجة العليا من التعقل واستشعاره بعظمة الخالق يصده عن اقترافها، فالمعصوم مع قدرته على ارتكاب المحرم ودعاء الشهوة إلى الفعل القبيح لا ينقدح في نفسه إرادة المعصية، وهذا أمر ممكن وواقع، فإنّ كثيراً من الناس معصوم من بعض القبائح التي لا تليق بهم ككشف العورة في الطريق، فإنّ

ومن الضروري كون المقصود من إمام الخلق هو رشده إلى الحق، والظالم والجاهل ولو من جهة الخطأ والنسيان ليس لهم لياقة لذلك^(١)، فإنه متى ما فسد

➤ الشخص الشريف معصوم عن هذا الفعل القبيح، بمعنى أنه لا ينقدح في نفسه الداعي لفعله، مع كونه قادراً عليه، فمبدأ العصمة في الإمام والنبى اختيارية وإن كان شخصه معلوماً عند الله تعالى من قبل أن يمارس ولهذا أراد الله تقوية قلب نبيه ﷺ كي لا يخشى المستهزئين ويعلن رسالته بكل قوة على الملأ ويشرح بجهد منطقي معهم، فالعصمة التي تعتقد بها الشيعة في النبى والإمام هي عصمة كاملة عن جميع المعاصي والكبائر والصغائر قبل البعثة وبعدها في تبليغ الرسالة وغيره، فكذلك الإمام فإنه معصوم بنفس العصمة الثابتة للنبى ﷺ، فقد دلّ نفس الدليل الدال على عصمة النبى ﷺ على وجوب عصمة الإمام أيضاً، وستعرض تفصيل الكلام في محلّه وذلك في بحث علّة عصمة الإمام وعلّة الحاجة إليه، ونذكر هناك أنّ خلو الإمام من العصمة مناف لكونه حافظاً للشريعة، فلا بد من اختصاصه بها، فالمعصوم هو المتعين في الاتباع عنه دون غيره.

(١) فإنّ الإمام من يؤتم به في الدين وغيره، فلا بد أن يكون أعرف الناس بجميع الأمور، ولا يجوز أن يخفى عليه شيء من أحكام الدين وغيرها ممّا يحتاج إليه العباد؛ لأنّ الإمام هو متولّ لقيادة الناس وللحكم وبيان معارف الدين، فلو جاز له الجهل بالنسبة إلى بعض الأحكام أو بعض الأمور فيؤدى إلى نقض حاجة الناس إليه؛ لأنّه حينئذٍ هو يحتاج إلى إمام آخر، وهكذا الأمر بالنسبة إلى ذلك الإمام إذا لم يكن عالماً بجميع الأمور لاحتاج إلى شخص آخر، وهكذا يتسلسل إلى أن يصل إلى من هو عالم بجميع الأمور وهو أعلم الناس وأعرفهم، بل ولا يخفى عليه شيء من أحكام الدين ومعارفها وغيرها من الأمور.

قال الجصاص في كتابه أحكام القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ (سورة البقرة: ١٢٤). فإنّ الإمام من يؤتم به في أمور الدين من طريق النبوة وكذلك سائر الأنبياء أئمة عليهم السلام؛ لما ألزم الله تعالى الناس من اتباعهم والائتمام بهم في أمور دينهم، فالخلفاء أئمة؛ لأنّهم رتبوا في المحل الذي يلزم الناس اتباعه وقبول قولهم وأحكامهم... (أحكام القرآن ج ٢: ص ٨٣).

وقال السمعاني في تفسيره: وحقيقة الإمام أن يقصد من فعله ما يقصد وهو من الأم، وهو

المسيس بالظلم والجهل تابعته الرعية على ذلك من دون ريب^(١)، والمقام من

➤ القصد... (تفسير السمعاني ج ١: ص ١٣٥).

وقال الفخر الرازي: والإمام من يؤتم به، فأوجب على كلّ الناس أن يأتوا به، فلو صدر الذنب عنه لوجب عليهم أن يأتوا به في ذلك، وذلك يفضي إلى التناقض... (تفسير الفخر الرازي ج ٣: ص ١٠).

وقال أيضاً: الإمام اسم من يؤتم به كالآزار لما يؤتزر به، أي يأتون بك في دينك... (تفسير الفخر الرازي ج ٤: ص ٤٣). إلى غير ذلك ممّا جاء في كلمات القوم في معنى الإمام وتفسير الآية في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ (سورة البقرة: ١٢٤).

فالإمامة عند أهل اللغة والتفسير والحديث هي القيادة التامة والمرجعية العظمى للأمة وهي المبعدة عن الخطأ، فإذا جاز له الخطأ والنسيان لامتنع أن يكون مبعداً عن الخطأ؛ لأنّ فاقد الشيء لا يكون معطياً، فالخطأ والنسيان يوجب عدم لياقة الشخص لتصدى الإمامة؛ لأنّ الخطأ والنسيان قد يلزم منهما المفسدة في الأمور، وهذا مخالف لفرض حاجة الناس إلى الإمام الذي يكون الإصلاح بيده، فالحافظ للشريعة يجب أن لا يخطأ ولا ينسى؛ إذ لو أخطأ لانقلب المصلحة إلى المفسدة والطاعة إلى المعصية، فيستحيل أن يكون الإمام غير معصوم كما هو واضح ظاهر.

(١) لأنّ الرعية تتأثر غالباً بملوكها وتخضع لمظاهر القدرة والثروة، كما أثبت ذلك التجارب الاجتماعية وشهد بذلك التاريخ.

ولذلك نرى في الأمة الإسلامية أنّ الناس أخذت بمذاهب سلاطينها وأنبتت الأمراء والخلفاء الجائرين بعد وفاة الرسول الأعظم ﷺ، فكان الحاكم يعتبر نفسه صاحب الحق الشرعي في تنفيذ الأحكام والحدود، ولا يرى من حقّ أحد أن يعارضه في ذلك وينازعه في الأمر، بل أكثر من هذا فإنّ عمر بن الخطاب كان يعتقد بأنّ الخلافة ملك لقريش وحدها كما أنّ أبا بكر كان يعتقد ذلك أيضاً؛ إذ في المهاجرين من ليسوا من قريش، بل فيهم من ليسوا بعرب، فكان حسب اعتقادهم أنّه لا يحقّ سلمان الفارسي ولا عمار بن ياسر ولا بلال الحبشي ولا غيرهم من الصحابة الذين ليسوا من قريش أن يتصدوا للخلافة (انظر صحيح البخاري ج ٨: ص ٢٧، كتاب المحاربين، باب رجم الحبلى من الزنى).

❦ وقد اعتبر الخلفاء والحكام الجائرون أنفسهم كإمام وقدوة للرعية وأعطوا المناصب وأبعدوا أولياء الله من آل البيت عن الحكم والمناصب قسراً وقهراً وظلماً حتى تقلدوا الحكومة وتسلطوا على رقاب الناس وأتوا بالحطب إلى بيت رسول الله ﷺ وأضرموا النار بباب علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وساقوا أبا الحسن عليه السلام حاسر الرأس حافي القدمين مهدداً بالقتل إلا يباع، وقتلوا مالك بن نويرة المانع عن إعطاء الزكاة لهم وقضوا على كل مخالف لهم فتبعهم أغلبية الناس؛ لأنهم لم يجدوا حرجاً في ذلك، بل السلطة الحاكمة استندت أوامرها إلى التعدي والفتك والظلم ودمار الأمة وهلاكها والقضاء على وعيها وتفكيرها وشيوع الجهل والخنوع في جميع أوساطها، فكل حاكم تقلد الحكم والإمارة كان يرى نفسه صاحب الحق الشرعي، ولا يرى من حق أحد أن يعارضه ويردعه فيما يرتكبه من الموبقات، وقد وصل الأمر إلى أن يزيد بن معاوية كان يشرب الخمر ويرتكب كل منكر ويفعل الفجور علناً ولا مانع من فعله ولا رادع من عمله، لأن السياسة الحاكمة كانت تعتبر الحاكم صاحب الحق الشرعي، فلم تعطي المجال للاعتراض عليه، ولذلك ترى أن مسلماً روى في صحيحه عن زيد بن محمد عن نافع قال: جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة فقال: إنني لم آتك لأجلس آتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» (صحيح مسلم ج ٦: ص ٢٢ كتاب الأمانة، باب حكم من فرق بين أمر المسلمين وهو مجتمع). وقال النووي في شرح هذا الحديث: إنه قال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينزل [الإمام] بالفسق وتعطيل الحقوق، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك... للأحاديث الواردة في ذلك (انظر شرح مسلم ج ١٢: ص ٢٢٩). وقال في محل آخر قبل هذا الكلام أنه: وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينزل السلطان بالفسق...

أقول: فالعبرة عند القوم في الإمامة والخلافة أن يكون الخليفة هو الحاكم المتسلط على الناس سواء كان رجلاً عالماً معصوماً أو كان رجلاً فاسقاً مرتكباً لأي جريمة شاء فهو

المقامات التي قد برهن السنيّ فيها على مطلبه بدليل ولم يتعرّض لما خالفه الذي هو الحجة^(١) دونه حسب ما عرفت.

عندهم مؤهل للخلافة.

وهذا المنهج يختلف اختلافاً جذرياً عن المنهج الذي يقول به أهل بيت النبوة وشيعتهم تماماً، فالإمام عندهم من اختاره الله وعيّنه رسول الله ﷺ فهو الأتقى والأعلم والأفهم والأشجع والأفضل والأرحم، وكان به صلاحيات واسعة لقيادة الأمة والدعوة إلى الله والدولة الكريمة وجعل الناس في مأمن من أيّة شرور بواثق تأتي منه.

(١) وذلك مثل ما أخرجه أحمد بن حنبل بسنده عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «سيكون أمراء يأمرونكم بما لا يفعلون، فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس منّي ولست منه، ولن يرد على الحوض». (مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٩٥).

وما أخرجه أحمد أيضاً عن أبي جناب بن الأرت قال: إنا لقعود على باب رسول الله ﷺ ننظر أن يخرج لصلاة الظهر، إذ خرج علينا فقال: اسمعوا، فقلنا: سمعنا، ثم قال: اسمعوا، فقلنا: سمعنا، فقال: إنّه سيكون عليكم أمراء فلا تعينوهم على ظلمهم، فمن صدّقهم بكذبهم فلن يرد على الحوض (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ١١١).

وما أخرجه الهيثمي بسنده عن معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إلا أنّ رحا الإسلام دائرة فدوروا مع الكتاب حيث دار، ألا وأنّ الكتاب والسلطان سيفترقان، فلا تفارقوا الكتاب، إلا أنّه سيكون عليكم أمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم، فإذا عصيتهم قتلوكم، وإن أطعتموهم أضلوكم»، قالوا: يا رسول الله كيف نصنع؟ قال: «كما صنع أصحاب عيسى بن مريم نشروا بالمشير وحملوا على خشب موت في طاعة الله خير من حياة في معصية الله» (مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٧).

وما أخرجه أيضاً بسنده عن أبي سلاله: أنّ النبي ﷺ قال: «سيكون عليكم أئمة يملكون يحدّثونكم فيكذبون ويعملون فيسيئون العمل، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدّقوا كذبهم، فاعطوهم الحقّ ما رضوا به، فإذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد. (مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٨).

وما أخرجه أيضاً عن أبي هشام السلمي قال: قال رسول الله ﷺ سيكون عليكم أئمة

ورابعها: ما زعمه فيما نقله من دليله من عدم الطاعة في معصية الله، فإنَّه أعظم حجة عليه وعلى أهل مذهبه من حيث ثبوت مخالفتهم لذلك حسب ما تقدّم بيانه في المقدّمة الثالثة^(١)، وفي بعض ما مضى من التنبيهات^(٢).

فما وجه متابعتهم أبا بكر في حرب مانعيه من الزكاة^(٣) وهو وهم عالمون

🔸 يملكون رقابكم ويحدّثونكم فيكذبون ويعملون فيسيئون، لا يرضون منكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدّقوا كذبهم فاعطوهم من الحقّ ما رضوا به (مجمع الزوائد ج ٥: ص ٢٢٨). وما أخرجه ابن أبي شيبة عن أزهر بن عبد الله، قال: أقبل عبادة بن صامت حاجاً من الشام فقدم المدينة، فأتى عثمان بن عفان فقال: يا عثمان ألا أخبرك شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «ستكون عليكم أمراء يأمرونكم بما تعرفون ويعملون ما تنكرون، فليس لأولئك عليكم طاعة». (المصنف لابن أبي شيبة ج ٨ ص ٦٩٦، ح ٦٨). إلى غير ذلك من الروايات التي أخبر رسول الله ﷺ أمته بأنّه ستحكم عليهم أئمة الضلال ويملكون أرزاق الناس ويحدّثون ويكذبون ويتمتعون بطاعة الناس لهم والامتيازات التي يتمتع بها الرسول والأئمة الشرعيين الذين اختارهم الله أعدهم وأهلهم لقيادة الأمة، فقد حدّر الرسول الأعظم أمته في هذه الروايات وغيرها عن طاعة الأمراء وأئمة الضلال على رقاب الناس وينتهكون حرّات الإسلام ويستذلّون المسلمين ويبعدون أهل البيت ﷺ عن مقامهم، فهل يصح بعد هذه الروايات القول بأنّ الرسول الأعظم أمر أمته باتباع السلاطين واعتبر طاعتهم كطاعة نفسه واجبة ومعصيتهم كمعصية نفسه محرمة؟! كلا ثم كلا.

(١) راجع الجواب من الشبهات الذي ذكره المصنف رحمه الله في الردّ على المقدّمة الثالثة من كتاب منهاج السنّة لابن تيمية.

(٢) انظر ما تقدّم من الردّ على ابن تيمية في قوله: إنّ طاعة كلّ أمير واجبة على الإطلاق باستدلاله بحديث ابن عمر الذي قاله لعبد الله بن مطيع عند واقعة الحرة من أنّه من قطع يدا من طاعة أمير لقي الله يوم القيامة لا حجة له.

(٣) إنّ مأساة قتل مانعي الزكاة من أشنع النكبات التي حدثت في تاريخ الإسلام وهي من القصص المتفق عليها عند جميع علماء الإسلام من المحدثين والمؤرّخين وأصحاب السير

والرجال وغيرهم فقد نقله البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ج ٢: ص ١١٠. وفي كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبي قبول الفرائض ج ٨: ص ٥٠. ومسلم في صحيحه في كتاب الأيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ج ١: ص ٣٨. وأحمد بن حنبل في مسنده في مسند عمر بن الخطاب ج ١: ص ٣٦. وأبو داود السجستاني في سننه في كتاب الزكاة، باب أنّ الزكاة ركن من أركان الإسلام ج ١: ص ٣٤٧ ح ١٥٥٦. والترمذي في سننه في كتاب الإيمان، باب ما جاء من قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» ج ٤: ص ١١٧، ح ٢٧٣. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٥٧: ص ٢١٣. والذهبي في تاريخ الإسلام ج ٣: ص ٢٧. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٦: ص ٣٤٣. وابن عبد البر في التمهيد ج ٤: ص ٢٣١، وغيرهم. وإليك ملخص الواقعة على ما جاء في أسد الغابة في تمييز الصحابة لابن الأثير في ترجمة مالك بن نويرة المقتول المزني بزوجه في نفس الليلة..... إلّا أنّه - أي مالك بن نويرة الصحابي الجليل - لم تظهر عنه ردّة وأقام بالبطاح، فلما فرغ خالد من بني أسد وغطفان سار إلى مالك وقدم البطاح فلم يجد به أحد كان مالك قد فرقهم ونهاهم عن الاجتماع، فلما قدم خالد البطاح بث سراياه، فأتي بمالك بن نويرة ونفر من قومه فاختلف السرية فيهم، وكان فيهم أبو قتادة، وكان فيمن شهد أنهم أذنوا وأقاموا وصلّوا فحبسهم في ليلة باردة وأمر خالد فنادى ادفنوا أسراكم وهي في لغة كناية القتل، فقتلوه فسمع خالد الواعية فخرج وقد قتلوا فتزوج خالد إمراته، فقال عمر لأبي بكر: سيف خالد فيه رهق وأكثر عليه، فقال أبو بكر: تأول فأخطأ، ولا أشيم سيفاً سله الله على المشركين، وودى مالكاً وقدم خالد على أبي بكر فقال له عمر: يا عدو الله قتلت امرءً مسلماً ثمّ نزوت على إمرأته لأرجمتك... (أسد الغابة ج ٤: ص ٢٩٥).

أقول: وإن حاول بعض أهل السنّة تأويل الحديث للدفاع عما ارتكبه خالد بأمر من أبي بكر والقول بأنّ مالكا كان من أهل الردّة، ولكن الخبير يعلم بأنّ هذا التأويل باطل؛ لأنّه أولاً: أنّ الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ صريح في أنّ من قال: لا إله إلا الله فقد عصم دمه وماله. وهذا ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما في هذه الواقعة، والخبير يعلم أنّ هذا القول صريح لا يقبل التأويل كما هو واضح ظاهر.

❖ وثانياً: لو كانت الزكاة حق المال فإن غاية ما يمكن أن يقال في المقام هو أن يأخذ الحاكم الشرعي الزكاة من المسلمين بقوة من مانعها بدون قتله وسفك دمه.

وثالثاً: لو كان التأويل صحيحاً لقاتل رسول الله ﷺ ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي شكى لرسول الله ﷺ الفقر وطلب أن يدعو له الرسول ﷺ بالغنى والثروة، ولما أعطاه الله الأموال رفض دفع الزكاة وقال: إنها أخت الجزية وقصته معروفة (انظر مجمع الزوائد الهيثمي ج ٧: ص ٣١. وفتح الباري ج ٣: ص ٢١١. وفيض القدير للمناوي ج ٤: ص ٦٨٩ وغير ذلك).

ثم إنه قال ابن الصباغ المالكي في الكلام على مانعي الزكاة، وإنما قاتلهم أبو بكر على منع الزكاة ولم يقل: إنهم كفروا بذلك، وإنما يكفروا؛ لأن الإجماع لم يكن استقر ونحن الآن نكفر من جدها، قال: وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين، يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك ثم حصل الاتفاق بعد ذلك (فتح الباري ج ٨: ص ٥٧١).

فإن السلف من أهل السنة لم يذكروا أن مانعي الزكاة ارتدوا عن الإسلام إلا في زمن متأخر عندما أصبحت هناك أن الأمة تسأل وتبحث عما فعلته الصحابة من الجرائم وقتل المسلمين الأبرياء وانتهاك حرمتهم وسبي نسائهم، فعند ذلك حاولوا جهدهم وبدون جدوى أن يبرروا أفعال أبي بكر، فلم يجدوا بداً من نسبة الارتداد إلى مانع الزكاة، وإلا فإن الباحث لو درس التاريخ يعلم علم اليقين بأن مانعي الزكاة لم يحكم عليهم بالارتداد عند السلف.

ورابعاً: لو كان مالك وقومه مرتدين فكان من الواجب على أبي بكر وخالد أن يستتبيا مالك بن نويرة وقومه إلى مدة ثلاثة أيام كما فعله النبي ﷺ عندما بلغه ارتداد امرأة تدعى أم رومان، فأمر أن تستتاب وإلا قتلت (انظر فتح القدير ج ٤: ص ٣٨٦ وغيره).

وهذا هو الحكم الإسلامي، فهل غاب عن المدافعين الذين غضوا أعينهم عما ارتكبه أبو بكر وخالد وأمثالهما، وكيف يسوغ لهم تأويل قتل المسلمين الأبرياء وأن ينكح إمرأته في نفس الليلة ثم يحمل ذلك على سنة رسول الله ﷺ.

ثم إن أبابكر نفسه أبطل هذه الدعوى بدفعه دية مالك من بيت مال المسلمين واعتذر (انظر أسد الغابة ج ٤: ص ٢٩٦. وموسوعة عظماء حول الرسول لعبد الرحمن الكعك ج ٣:

بأنّ المقاتل على التأويل علي عليه السلام دونه^(١)؟!

وما وجه رميهم بأمره الفجاءة السلمية في النار^(٢) وهو رجل مسلم، وغايته

﴿ ص ١٧٠ ﴾. فلو كان مالك وقومه ارتدوا عن الإسلام، فإنّ المرتد لا يعتذر عن قتله ولا تدفع ديته من بيت المال، فهل يبقى بعد ذلك مجال للتأويل؟! وعليه فما ذنب مالك وقومه إلاّ أنهم كانوا يرون الخلافة هي حقّ للعترة الطاهرة بنص النبي الأكرم ﷺ في واقعة غدیر خم، ولاّهم بايعوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد ما نصبه رسول الله ﷺ علماً وإماماً وخليفة للمسلمين، فكان عدم دفعهم الزكاة لأبي بكر من أجل وصول حقّ المال إلى من هو خليفة رسول الله ﷺ حقاً وحتى أن يستخبروا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في الدفع امتنعوا من دفع الزكاة لهم، وهذا مناسب لما هو عامل رسول الله ﷺ لجمع الصدقات وأمين عليها عنده ﷺ وهل هذا ارتداد عن الإسلام؟!

وكيف يكون ذلك ارتداداً عن الإسلام فإنّ مالكاً وقومه صلّوا مع خالد وأذنوا وأقاموا كما تقدم عن ابن الاثير، وهل يبقى بعد ذلك مجال للتأويل؟ كلا ثمّ كلا.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله»، فقام أبو بكر وعمر، فقال: «لا ولكن خاصف النعل» وعلي يخصف نعله (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٣٣) وأخرج أيضاً عن أبي سعيد الخدري قال: كنا جلوساً ننتظر رسول الله ﷺ فخرج علينا من بعض بيوت نسائه قال: فقمنا معه فانقطعت نعله فتخلف عليها علي يخصفها، فمضى رسول الله ﷺ ومضيّا معه، ثمّ قام ينتظره وقمنا معه فقال: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله» فاستشرف وفيما أبو بكر وعمر، فقال: «لا ولكنه خاصف النعل»، قال: فجئنا نبشره، قال: وكأنّه قد سمعه (مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٨٢). وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٣. والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٥: ص ١٨٦. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ١٥٤. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٢: ص ٣٤١. وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٣٨٥. وابن أبي الحديد في شرح النهج البلاغة ج ٢: ص ٢٧٧. وج ٣: ص ٢٠٧. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ١١٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦١٣، ح ٣٢٩٦٧، وغيرهم.

(٢) قال الطبري، في تاريخه: إن الفجاءة السلمية - هذه آيات - عبد الله بن عبد الله بن

أنه مفسد، وحكمه معلوم من الفرقان العظيم^(١)،
وليس منه حرقه في النار^(٢).

◀ عميرة بن خفاف - قدم على أبي بكر فقال له: إني مسلم وقد أردت جهاد من ارتد من الكفار فاحملني وأعني، فحمله أبو بكر على ظهره وأعطاه سلاحاً فخرج يستعرض الناس المسلم والمرتد يأخذ أموالهم ويصيب من امتنع منهم ومعه رجل من بني الشريد يقال له: نجبة بن أبي الميثاء، فلما بلغ أبا بكر خبره كتب إلى طريقة بن حازم أن عدو الله الفجاءة أتاني يزعم أنه مسلم ويسألني أن أقويه على من ارتد عن الإسلام فحملته وسلحته ثم انتهى إلى من يقين الخبر أن عدو الله استعرض الناس المسلم والمرتد، يأخذ أموالهم ويقتل من خالفه منهم فسر إليه بمن معك من المسلمين حتى تقتله أو تأخذه فتأنيني به، فسار إليه طريقة بن حازم فلما التقى الناس كانت بينهم الرمية بالنبل فقتل نجبة بن أبي الميثاء بسهم رمى به، فلما رأى الفجاءة من المسلمين الجد قال لطريقة: والله ما أنت بأولي بالأمر مني، أنت أمير لأبي بكر وأنا أميره، فقال له طريقة: إن كنت صادقاً فضع السلاح وانطلق معي إلى أبي بكر، فخرج معه، فلما قدما عليه أمر أبو بكر طريقة بن حازم فقال: أخرج به إلى البقيع فحرقه فيه بالنار، فخرج به طريقة إلى المصلى فأوقد له ناراً فحرقه فيها (تاريخ الطبري ج ٢: ص ٤٩٣). وذكر هذه القضية البلذري في كتابه فتوح البلدان ج ١: ص ١١٧. واليعقوبي في تاريخه ج ٢: ص ١٣٤. والعلامة الأميني في كتابه الغدير ج ٧: ص ١٥٦، وغيرهم.

(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدُهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة المائدة: ٣٣).

فإن هذه الآية الكريمة تبين جزاء وعقاب من يشهر السلاح بوجه المسلمين وينهب أموالهم عن طريق التهديد بالقتل والإرهاب أو بارتكاب القتل، ومعنى قطع الأيدي والأرجل من خلاف هو أن تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، ولا ينبغي أن تقطع رجلاه فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها.

(٢) فإن التعذيب بالنار غير جائز قال رسول الله ﷺ: «لا يعذب بالنار إلا رب النار» (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١، كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله). وفي مسند أحمد بن حنبل

وما وجه متابعتهم له على حرمان فاطمة عليها السلام من نحلّتها فذك ومن إرث أبيها^(١)؟

ج ٣: ص ٤٩٤. وسنن أبي داود ج ١: ص ٦٠٣، ح ٢٦٧٣. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٩: ص ٧٢ ومجمع الزوائد ج ٦: ص ٢٥١، وغيرها.

وقد دلّت روايات كثيرة على عدم جواز الإحراق بالنار والتعذيب بها، على أنّ الفجاءة كان متظاهراً بالإسلام وتلقّاه الخليفة بالقبول يوم أعطاه ظهراً وسلّحه، وإن كان فاسقاً بالجوارح على ما انتهى إلى الخليفة من يقين الخبر، ولعلّ ذلك صار سبباً لندم أبي بكر نفسه يوم مات عن فعله بقوله: حيث قال: وددت أنّي لم أكن حرقت الفجاءة السلمي، وأنّي كنت قتلته سريحاً، أو خليته نجيحاً... (انظر تاريخ الطبري ج ٢: ص ٦١٩).

هذا وقد ورد في التواريخ عديدة: أنّ معظم القبائل التي حاربها الخليفة لم تكن محاربتها بسبب ردتها عن الدين، وإنّما بسبب رفضها خلافة أبي بكر من عدم دفع الزكاة إليهم أو عدم رضاها بشأن الخلافة التي تنازع فيها المهاجرون والأنصار، واختلاط الأمر على هذه القبائل في مدى أهلية الحكومة الجديدة واعتقادها على أنّ من يكون من حقّه أن سيقوم مقام رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وسيأتي ذكرها من خلال المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

(١) إنّ قضية حرمان فاطمة عليها السلام نحلّتها وسلّحها فذكاً ومنعها إرثاً من القضايا والحقائق الثابتة التي تقشعر منها الجلود وترتعد لها الأبدان وتنفطر لها القلوب من مجرد سماعها وتشمئز النفوس من المجرمين الذين اقترفوها.

وقد سجّل التاريخ هذه الحقيقة على لسان عديد من علماء السنّة وإن اختصروا الحديث في البيان وآتوا بألفاظهم لئلاّ تنكشف الحقيقة للباحثين، ولكن الحقيقة قد بلغت من الوضوح والاشتهار بحيث لم يسع للمتعصبين من كبار علمائهم إنكارها، فإنّ الروايات التي قد رووها في أصح كتبهم كافية للكشف عن حقيقة أبي بكر الذي ردّ دعوى فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - ممّا استوجب غضبها عليه وهجرانها له حتى ماتت عليها السلام ودفنها زوجها سرّاً في الليل بوصية منها دون أن يؤذن بها أبابكر.

ومن المؤسف جداً أنّ التعصب الأعمى قد بلغ بعلماء السنّة إلى رتبة حتى غيروا الحقيقة

❧ في سبيل الدفاع عما ارتكبه أبوبكر وغيره من الصحابة في حق العترة الطاهرة فقد غيّر البخاري ومسلم الحقيقة التي سجلها الأخبار الصحيحة المتفق على مضمونها بأن ادعاء فاطمة عليها السلام في فذك أن أباه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه نحلة في حياته فليس هي من الإرث، كما اعترف بذلك ابن حجر الهيتمي في صواعقه حيث قال: بأن فاطمة عليها السلام ادّعت أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحلها فذكاً ولم تأت عليها بشهود إلا بعلي بن أبي طالب وأم أيمن، فلم يكمل نصاب البينة... (الصواعق المحرقة: ص ٢١ في الشبهة السابعة). والفخر الرازي في تفسيره حيث قال: فلما مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادّعت فاطمة عليها السلام أنه كان ينحلها فذكاً، فقال لها أبوبكر: أنت أعز الناس عليّ فقرأ وأحبهم إليّ غنيّ، لكنّي لا أعرف صحة قولك، فلا يجوز أن أحكم لك، قال: فشهد لها أم أيمن ومولى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فطلب منها أبوبكر الشاهد الذي يجوز قبول شهادته في الشرع فلم يكن... (تفسير الكبير ج ٨: ص ١٢٥ تفسير سورة الحشر). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتبهم، فدعوى فاطمة - سلام الله عليها - هي أن فذك نحلة أنحلها لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ أبابكر رد طلبها ولم يقبل شهادة الإمام علي عليه السلام وأم أيمن، ولذلك تجد أنّ المحدثين والمؤرّخين ذكروا أنّ الزهراء - سلام الله عليها - ادّعت أنّ فذكاً ملك لها، وإذا كانت مطالبتها بميراث فلا حاجة إلى الشهود؛ لأنّ المستحق للتركة لا يفتقر إلى الشاهد إلا إذا لم يعرف صحة نسبة المال إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو شكوا في نسب فاطمة - سلام الله عليها - من كونها ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قال الحلبي في سيرته (ج ٣: ص ٤٨٧): ولعل طلب إرثها من فذك كان منها بعد أن ادّعت رضي الله عنها أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه فذكاً وقال لها - أي أبو بكر -: هل لك بينة؟ فشهد لها علي - كرم الله وجهه - وأم أيمن، فقال لها: أبرجل وإمرأة تستحقها؟!

وقال ابن حزم: إنّه روي أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام شهد لفاطمة - رضي الله عنها - عند أبي بكر ومعه أم أيمن، فقال أبوبكر: لو شهد معك رجل وإمرأة حرة لقضيت لها بذلك (المحلّى ج ٩: ص ٤١٥). إلى غير ذلك. وعليه فما جاء في البخاري ومسلم وغيرهما من أنّ مطالبة الزهراء عليها السلام كانت بخصوص الإرث والخمس والفىء تدليس وخداع، وهذا فن معروف لدى الشيخين البخاري ومسلم يستعملونه للحفاظ على كرامة خلفائهم، وإلاّ فإنّ

➤ مسألة الإرث وما نسبته أبو بكر إلى النبي ﷺ من أن الأنبياء لا يورثون مترتب على ردّ دعوى فاطمة - سلام الله عليها - بأن أباه رسول الله ﷺ أعطاهما فذك نحلة في حياته، فلم يذكروا هذه الحقيقة، وإنما ذكروا أن طلب الزهراء - سلام الله عليها - كان في خصوص الإرث (انظر صحيح البخاري، كتاب الخمس، باب فرض الخمس. وصحيح مسلم، كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة»).

ورغم أن الشيخين البخاري ومسلم اختصرا الحديث فإن ما أخرجاه كاف للكشف عن حقيقة أبي بكر الذي ردّ دعوى فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - بعد ما أخرجها في فضائلها شيئاً سيراً من كثير ما ورد في حقها، ولكن فيه ما يكفي لإدانة أبي بكر الذي عرف الزهراء - سلام الله عليها - وقيمتها عند الله ورسوله ﷺ. ومع ذلك كذبها ولم يقبل شهادة بعلمها الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار» (مجمع الزوائد ج ٧: ص ٢٣٥). وقال ﷺ: «اللهم أدر الحق معه حيث دار» (سنن الترمذي ج ٥: ص ٢٩٧، ح ٣٧٩٨. والمستدرک للحاکم ج ٣: ص ١٢٥. والجامع الصغير للسيوطي ج ٢: ص ٩، ح ٤١٢، وغير ذلك).

فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب المناقب، باب منقبة فاطمة عليها السلام عن عمرو بن دينار عن ابن أبي ملكية عن المسور بن المخرمة: أن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١٠).

وهذا الحديث كما ترى صريح في أن غضب فاطمة - سلام الله عليها - إنما هو غضب رسول الله ﷺ بلا قيد ولا إضافة، فمقتضى الإطلاق كلّ إساءة إلى ساحتها المقدسة إساءة إلى ساحة الرسول الكريم ﷺ.

والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (سورة الأحزاب: ٥٧).

فإن المراد من أذى الله سبحانه هو إغضابه كما لا يخفى؛ لأن الأذى لا يعنى في حقّه تعالى، فإذاء الله إغضابه، وهو مساوق للكفر والالحاد؛ لأن من لعنه الله وغضب عليه هو من اتخذ دين الله هزواً ولعباً كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنِهِ

وما وجه متابعتهم له ولعمر على حكمهما بأنظارهما فيما لم يعرفا حكمه

❧ الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شرّ مكاناً وأضل عن سواء السبيل* (سورة المائدة: ٦٠). ومن أغضب النبي ﷺ أيضاً فشأنه ليس إلا أن لعنه الله وأعد له عذاباً مهيناً بنص القرآن الكريم.

وإذا كان الأمر كذلك فما بال أبي بكر الذي أذى الزهراء - سلام الله عليها - ولا يبالي بغضبها بل بغضبها حتى تموت وهي واجدة عليه بنص البخاري في صحيحه (انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٢، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر).

بل وهي مهاجرة فلم تكلمه حتى توفيت وهي تدعي عليه في كلّ صلاة تصلّيها كما جاء ذلك في تاريخ ابن قتيبة (الإمامة والسياسة: ص ١٢ - ١٣)، وغيره.

نعم أنّ هذه الحقيقة المؤلمة تهز الأركان وتقشعر منها الجلود، ولا مناص بمدافعين عن أبي بكر إلا الاعتراف بأنّه ظلم الزهراء - سلام الله عليها - واغتصب حقها وكذبها بعد أن شهد الله تعالى بصدقها، كما أخرج مسلم في صحيحه في باب فضائل أهل البيت ﷺ عن عائشة أنّها قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء علي فأدخله ثمّ قال: إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٠). فإذا كانت فاطمة هي ممّن أذهب الله عنها الرجس وطهرها من كلّ الذنوب والمعاصي فهي معصومة بنص القرآن الكريم، وشهد له النبي ﷺ بصدقها في جميع ما ادعت بقوله ﷺ: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة»، كما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق باب علامات النبوة في الإسلام ج ٤: ص ١٨٠. فإذا كانت فاطمة - سلام الله عليها - سيدة نساء أهل الجنة معناه أنّها سيدة نساء العالمين من الأوّلين والآخرين؛ لأنّ أهل الجنة ليسوا أمة محمد وحدهم، كما لا يخفى، بل فيها مريم بنت عمران التي قال الله تعالى في حقها: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة آل عمران: ٤٢).

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يكذبها أبوبكر؟! فإنّ أي مسلم حرّ ومنصف لو درس التاريخ دراسة علمية خالية عن التعصّب والرواسب المذهبية سوف يعلم أنّ أبابكر هو أوّل من ظلم أهل البيت بكفه قاءة صحيح البخاري، مسلم فقط، فلاحظ.

من الفرقان العظيم الذي فيه تبيان كلّ شيء^(١)، ولم يعرفا حكمه من السنة التي قد

(١) لا يخفى أنّ ممّا قرّره المؤرّخون والمحدّثون من أهل السنّة والجماعة أنّ أبابكر وعمر لم يروا عنهما من تفسير القرآن إلّا شيئاً قليلاً، قال السيوطي في الاتقان ما هذا نص عبارته: إنه اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة... أمّا الخلفاء فأكثر من روى عنه منهم علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزره جداً... ولا أحفظ عن أبي بكر في التفسير إلّا آثاراً قليلة جداً لا تكاد عشرة... (الاتقان في علوم القرآن ج ٢: ص ٢٩٣ في النوع الثمانون).

أقول: وأنّ اليسير الذي ورد عنهما في التفسير لم يؤثر في هذا العلم شيء يحفل به، بل وفي بعضها أنّهما لم يعرفا معنى الكلمات التي هي ألفاظ واضحة للعريق في اللغة العربية؛ لأنّ القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، فمع الغض عن معارفه العالية العميقة فإنّ أبابكر وعمر اعترفا في غير مرة بعدم معرفتهما لمعنى الأبّ، مثلاً الذي عرفه كلّ عربي صميم حتى أعراب البادية.

فقد أخرج أبو القاسم البغوي عن إبراهيم التيمي إنّ أبابكر سئل عن قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ﴾ (سورة عبس: ٣١)، فقال: أي سماء تظلّني وأي أرض تقلّني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم. وروى ابن شهاب عن أنس: أنه سمع عمر بن الخطاب قرأ هذه الآية ثم قال: كلّ هذا عرفنا فما الأبّ؟ ثم رفع عصا كانت بيده وقال: هذا لعمر الله التكلّف وما عليك يا ابن أم عمر لا تدري ما الأبّ... (تفسير البغوي ج ٤: ص ٤٤٩). وورواه القرطبي في تفسيره ج ١٩: ص ٢٢٣. وابن كثير في تفسيره ج ١: ص ٦ في مقدمة الكتاب. وج ٤: ص ٥٠٤ في تفسير سورة عبس. والسيوطي في الاتقان ج ١: ص ٣٠٤ في النوع السادس والثلاثون في معرفة غريب القرآن، وغيرهم.

وأخرج الدارمي في سننه عن الشعبي قال سئل أبو بكر عن الكلاله فقال: إنّني سأقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان، أراه ما خلا الولد، فلمّا استخلف عمر قال: إنّني لأستحيي الله أنّ أردّ شيئاً قاله أبو بكر (انظر سنن الدارمي ج ٢: ص ٣٦٥). ورواه البيهقي في سننه ج ٦: ص ٢٢٣. وابن أبي شيبة في المصنف ج ٧: ص ٤٠٢. وابن كثير في تفسيره ج ١: ص ٤٧٠. والسيوطي في الدر المنثور ج ٢: ص ٢٥٠، وغيرهم. وقال العلامة الأميني بعد نقله هذه الرواية: وكان أولاً يرى أنّ الكلاله من لا ولد له خاصة،

❦ وكان يشاركه في رأيه هذا عمر بن الخطاب ثم رجعا عنه إلى ما سمعت ثم اختلفا فيه، قال ابن عباس: كنت آخر الناس عهداً بعمر بن الخطاب، قال: اختلفت أنا وأبو بكر في الكلالة والقول ما قلت (تفسير ابن كثير ج ١: ص ٦٠٨)... هذا القول كان من عمر لما طعن بعد قوله لما استخلف: إني استحي أن أخالف فيه أبابكر كما مر بعد قوله: إن عليّ زمان لا أدري ما الكلالة، وإذا الكلالة من لا أب له ولا ولد... (انظر الغدير ج ٧: ص ١٠٤ - ١٠٥).

نعم هذا نموذج مما ورد عن أبي بكر وعمر في تفسير القرآن، ذلك القرآن الذي فيه تبيان كل شيء، فقد بين الله فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما يحتاج إليه الناس كمالاً وكيفاً فقد قال تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ (سورة الأنعام: ٣٨)، فإنه سبحانه قد بين كل شيء فيه إمّا بياناً عاماً كالحدث على طلب العلم مطلقاً، وإمّا بياناً تفصيلياً كال كثير من الأحكام الإسلامية والقضايا الأخلاقية. ثم أنزل تعالى في حجة الوداع بعد نصب النبي ﷺ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وإماماً وخليفة لما بعده قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣)، فأبلغ به الحجة وأوضح للأمة سبيلهم وبين أن بأمر الإمامة يتم الدين؛ إذ أن الإمام بعد النبي ﷺ هو المبين والمفسر لجميع ما نزل من عند الله سبحانه، فأتى علمه وحكمته للإمام الذي جعله إماماً للناس، ولا يسع لأحد بعد الإمام أن يفسر القرآن إلا تفسيراً برأيه وأخذاً في الدين بالهوى ولعباً بآيات الله، فإن القرآن كتاب أنزل الله فيه الحكمة، فالله تعالى هو الذي يؤتي الحكمة لمن يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما يذكر إلا أولوا الأبواب (سورة البقرة: ٢٦٩).

وأما الخلفاء الذين تحكّموا على الناس فهم رجال السياسة لا يعرفون تفسير القرآن، ولذلك ترى أنهم كانوا يصحبون معهم من له شيء من تفسير القرآن قال ابن أبي الحديد في شأن عمر بن الخطاب: إنه كان يصحب معه عبدالله بن مسعود ولا يفارقه ليرجع إلى رأيه ويستفتيه في الأحكام (انظر شرح نهج البلاغة ج ١٦: ص ١٥٩).

فكان الخليفة الحاكم هو رجل السياسة والفتية من الصحابة كان إلى جنبه، وهو مكلف بالنظر في المسائل والفتيا والعبادات، وإن كان رجل الفتيا لا يحق له أن يفتي إلا بما يرضى

بَيِّنْ لَهُمْ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(١)، وقد ثبت

☞ به السلطة الحاكمة أو لا أقل من أن لا يعارض حكمه وسياسته، وقد أثرت مؤامرتهم الكبرى على كتلة كبيرة من المسلمين الذين أتبعوهم بحسن نية بهم وتقبلوا كلّ ما ورد من تحريف وأكاذيب على أنها حقائق الإسلام تجب العمل بها تعبدّاً ولم يناقشوا فيها وبعد ما تصرّف الخلفاء في تفسير القرآن واجتهدوا فيها بأرائهم وتركوا باب مدينة علم النبي الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعترته النبي ﷺ الذين ورثوا علوم جدّهم رسول الله ﷺ فوصل الأمر بهم حتى استولى يزيد بن معاوية شارب الخمر على الخلافة وفعل ما فعل باسم الدين والقرآن، فقتل ريحانة رسول الله ﷺ وسيد شباب أهل الجنة بدعوى أنّه خرج على دين جدّه، واستباح مدينة الرسول المنورة لجيشه يفعل فيها ما يشاء فعاث جيشه فيها فساداً وقتل خيار الصحابة الذين لم يسابعوه واستباح الفروج وانتهكت المحارم وحبلت النساء من السفاح و...

كلّ ذلك نتيجة اللعب بآيات الله والتلهي بالباطل والتعرّف في معاني القرآن كما ظاهر واضح، فراجع التاريخ.

(١) إنّ مكان السنّة النبوية الشريعة في الدين غير خفي على القاري الخبير؛ إذ لا ريب أنّها تعد المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، فالكتاب والسنّة هما المصدران الرئيسيان لفهم الدين وتحصيل العلوم الدينية وجميع المعارف الإسلامية ولو كان هناك مصدر آخر للشريعة الإسلامية فهو يرجع إليهما. فلا شك أنّ السنّة الشريفة هي المصدر الثاني؛ لأنّها مبينة للقرآن الكريم ومفصّلة لأحكامه ومفرّعة لأصوله، ومخصصة لمعوماته، ومقيّدة لمطلقاته وهي التطبيق العملي على يد رسول الله ﷺ كما قال الله تعالى: ﴿وَإَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ (سورة النحل: ٢٤)، فهي الشارحة للقرآن الكريم والموضحة لأحكامه، وهي المصدر الثاني للثقافة الإسلامية في جميع مجالاتها فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (سورة النساء: ٥٩).

وقال رسول الله ﷺ في حديث نقلها علماء أهل السنّة: «يوشك رجل منكم متكناً على أريكته

يحدث بحديث عني، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وأن ما حرمه رسول الله مثل ما حرم الله» (انظر سنن الدرامي ج ١: ص ١٤٤. وسنن ابن ماجة ج ١: ص ٦، ح ١٢. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٩: ص ٢٠٤، وغيرها).

فلا يختلف الشيعي عن السنّي في الأخذ بسنّة رسول الله ﷺ، بل اتفق المسلمون جميعاً على أنّ قول الرسول وفعله وتقريره سنّة لا بد من الأخذ بها، وأنّها من الحجج القطعية. وقد حثّ النبي ﷺ والأئمة المعصومين - صلوات عليهم أجمعين - المسلمين على كتابة الحديث ونقله وتعليمه وتعلّمه ورد في كتب أهل السنّة أنّه قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمر: اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج مني إلّا الحقّ (تفسير ابن كثير ج ٤: ص ٢٦٤ في تفسير سورة النجم).

وعلى هذا فإنّ تعليم السنّة وكتابتها يكون داخلياً في تعليم الكتاب، فكلّ علم أو عمل نالته هذه الأمة فكانت على يد الرسول الأعظم ﷺ وبسببه، ولذلك قال ﷺ: «ليس من عمل يقربكم إلى الجنة إلّا وقد أمرتكم به، ولا عمل يقربكم إلى النار إلّا وقد نهيتكم عنه» (انظر المستدرک للحاكم النيسابوري ج ٢: ص ٤. والمصنف لابن أبي شيبة ج ٨: ص ١٢٩. وتفسير البغوي ج ٣: ص ٤٧٢. وتفسير ابن كثير ج ٣: ص ٨٠. وكنز العمال ج ٤: ص ٢٤، ح ٩٣١٦، وغيرها).

فقد بيّن ﷺ جميع معالم الدين لأمته، وأوضح لهم سبيل الحقّ وتركهم على قصد سبيل، فأقام لهم علياً عليه السلام معلماً وإماماً وخليفةً لما بعده، ثمّ أحد عشر من أولاده المعصومين عليهم السلام الأئمة الطاهرين نصّ عليهم ليكونوا خلفاءه وأوصيائه على أمته؛ لتأخذ الأمة منهم معالم دينهم في كلّ مسألة من مسائل الدين والدنيا، وعليه فما ترك لأمته شيئاً يحتاج إليه الأمة إلّا بيّنه لهم الى يوم القيامة.

ولكن عندما نأتي إلى ما وقع بعد وفاة رسول الله ﷺ نجد أنّ الأحداث التي حدثت وعرضت على الأمة الإسلامية قد منعت أهل البيت عليهم السلام أن تنشر معارف الدين ومعالها القيّمة وملاحها الحقيقية، في حين أنّ أبابكر وعمر لم يعرفا حكم كثير من المسائل والموضوعات والحوادث؛ لعدم علمهما بالسنّة النبويّة، قال العلامة الأميني في كتابه الغدير:

☞ فنحن إذا قسنا مجموع ما ورد عن الخليفة - أبي بكر - من الصحيح والموضوع في التفسير والأحكام والفوائد لا يتجاوز سعة اطلاعه بالحديث عن المئة وأربعة حديثاً أو المئة واثنين وأربعين حديثاً إلى ما جاء عن النبي ﷺ الأقدس من السنّة الشريفة وتجدّها كقطرة من بحر لجي لا تقام بها قائمة للإسلام، ولا تدعم بها أي دعامة للدين ولا تروى بها غلّة صاد، ولا تتحل بها عقدة أية مشكلة، هذا أبو هريرة وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس ... يروون آلافاً من السنّة النبوية... (انظر الغدير ج ٧: ص ١١٥) ثم إنّ أبا بكر هو نفسه قال في بعض خطبه: أما والله ما أنا بخيركم، أفتظنون أنّي أعمل فيكم بسنّة رسول الله ﷺ إذن لا أقوم لها، إنّ رسول الله ﷺ كان يعصم بالوحي وكان معه ملك، وأنّ لي شيطان يعتريني، فإذا غضبت فاجتنبوني، لا أؤثر في أشعاركم ولا أبشاركم، ألا فراعوني فاستقمت فأعينوني، إن زغت فقوموني (المصنف لابن أبي شيبة ج ١١: ص ٣٣٦، ح ٢٠٧٠١. وكنز العمال ج ٥: ص ٥٩٠، ح ١٤٠٥٠).

وقال في خطبة أخرى: «أيها الناس ما أنا بخيركم، وأنّ منكم لمن هو خير منّي، عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو وغيرهما من الأفاضل، ولكن عسى أن أكون أنفعكم ولاية وأنكأكم في عدوكم وأدركم حلباً (البداية والنهاية ج ٨: ص ١٤٢). الى غير ذلك من الخطب التي كرر فيها نفس المعاني السابقة، وهل هذا الخليفة حري بان يكون وارث علم النبي وحامل سنته الشريفة؟!

وكذا عمر بن الخطاب فإنّ كتب التاريخ والحديث حافلة بما يدلّ على عدم اطلاعه بالنسبة إلى كثير من الأحكام وعدم معرفته بالنسبة إلى السنّة النبوية، وقد جمع العلامة الأميني مجموعة ممّا جاء في أصح كتب القوم الدال على عدم معرفته بأحكام الدين ومسائلها تحت عنوان نواذر الأثر في علم عمر (راجع الغدير ج ٦: ص ٨٣ - ٣٢٥). وأشار في هذا الفصل ﷺ إلى موارد كثيرة من جهل الخليفة بالنسبة إلى السنّة النبوية الشريفة وغيرها من معالم الدين.

وممّا يؤكد ذلك ما ذكره ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه على نهج البلاغة قال: وكان عمر يفتي كثيراً بالحكم، ثمّ ينقضه ويفتي بضده وخلافه، قضى في الجد مع الإخوة قضايا

ما دلَّ عليه في الصحيحين^(١).

وما وجه تنفيذهم عهد أبي بكر إلى عمر^(٢)

➤ كثيرة مختلفة، ثمَّ خاف عن الحكم في هذه المسألة، فقال: من أراد أن يقتحم جرائم جهنم فليقل في الجد برأيه... (شرح نهج البلاغة ج ١: ص ١٨١).
ثمَّ إنَّه اعترف غير مرَّة بقصوره عن فهمه المسائل الفقهية أمام الجمهور وشاع عنه قوله: كلَّ الناس أفقَّه من عمر (انظر السنن البيهقي ج ٧: ص ٢٣٣. ومجمع الزوائد ج ٤: ص ٢٨٤، وغيرهما).

(١) لقد أثبت الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما ما ورد من الروايات في شأن أبي بكر وعمر بأنَّهما لم يعرفا الحكم الشرعي في موارد عديدة الثابتة في الكتاب والسنة النبوية، وعلى سبيل المثال أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الفرائض باب ميراث الجدِّ مع الأب والإخوة عن ابن عباس والزبير، قالوا: إنَّ أبا بكر جعل الجدَّ أباً يرث أولاد أبنائه وإنَّه يحجب الإخوة بالجدِّ، كما أنَّ الأب يحجب الإخوة والأخوات (انظر صحيح البخاري ج ٨: ص ٦٦). فجعل الجدَّ بمثابة الأب في الإرث، مع أنَّ كلَّ منهما له حكم خاص في باب الميراث، كما هو واضح لمن له أدنى معرفة بالأحكام الشرعية، فترك أبو بكر كتاب الله وسنة نبيه في هذا الحكم الشرعي، كما ترك سنة رسول الله ﷺ في تأمير أسامة عليه وسيره إلى جيشه، وكما ترك كتاب الله وسنة رسوله في استخلافه عمر بن الخطاب على المسلمين، وغير ذلك من المخالفات سنتعرض لها إن شاء الله في محلِّه كما أنَّ صاحبه عمر أيضاً قد خالف مخالفات عديدة وقد سجَّلها صحاح أهل السنة والجماعة ومؤرِّخوهم وطفحت بها كتب السير والتراجم والرجال والتاريخ، وقد أخرج مجموعة من تلك الموارد الكثيرة العلامة الشيخ عبدالحسين الأميني في كتابه الغدير فللباحث أن يراجع الغدير ج ٦: ص ٨٣ - ٣٢٥. وج ٧: ص ١١٥ - ١٨١.

(٢) قال ابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة: ثمَّ دعا أبو بكر عثمان بن عفان فقال: اكتب عهدي، فكتب عثمان وأملى عليه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة آخر عهده في الدنيا نازحاً عنها، وأوَّل عهده بالآخرة فيها، أني استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فإن تروه عدلاً فيكم فذلك ظني به ورجائي فيه، وإن بدَّل وغير فالخير أردت،

❦ ولا أعلم الغيب، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ثم ختم الكتاب ودفعه، فدخل عليه المهاجرون والأنصار بلغهم أنّه استخلف عمر، فقالوا: نراك استخلفت علينا عمر، وقد عرفته، وعلمت بوائقه فينا، وأنت بين أظهرنا فكيف وإذا وليت عنا وأنت لاق الله عزوجل فسألك فما أنت قائل؟

فقال أبو بكر: لئن سألتني الله لأقولن: استخلفت عليهم خيرهم في نفسي... (الإمامة والسياسة تاريخ الخلفاء لابن قتيبة ج ١: ص ٢٤-٢٥).

وذكر بعض المؤرخين - كالطبري وابن الأثير وابن سعد وابن شيبه وابن أبي الحديد وغيرهم: - أنّ أبا بكر لما استدعى عثمان ليكتب عهده أغمي عليه أثناء الإملاء، فكتب عثمان اسم عمر بن الخطاب، فلما أفاق قال: اقرأ، فقرأ وذكر اسم عمر، فقال: أنى لك هذا؟ قال: ما كنت لتعدّوه، فقال أصبت.

فلما فرغ من الكتاب دخل عليه قوم من الصحابة منهم طلحة، فقال له: ما أنت قائل لربك غداً وقد وليت علينا فظاً غليظاً، تفرق منه النفوس، وتتفض عنه القلوب؟ فقال أبو بكر: استدوني (اجلسوني) وكان مستلقياً فأسندوه فقال لطلحة: أبا الله تخوفني إذا قال لي ذلك غداً، قلت له: وليت عليهم خير أهلك... (انظر تاريخ الطبري ج ٢: ص ٦٢١ والكامل لابن الأثير ج ٢: ص ٤٢٥. وتاريخ مدينة دمشق ج ٣٠: ص ٤١١. وتاريخ المدينة لابن شبه النصيري ج ٢: ص ٦٧١. والطبقات لابن سعد ج ٣: ص ١٩٩. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٦٤، واللفظ له وغيرها من كتب).

أقول: إنّ كلّ محقق منصف لو درس هذه القطعة من تاريخ الإسلام سوف يتضح له جلياً بأنّ القوم لم يطمئنوا من مستقبلهم على ما استخلف الأوّل كما أنّهم لم يروا حالة الطمأنينة من أبي بكر أوّل خليفتهم؛ لأنّه ليس بخيرهم على ما اعترف به وهو نفسه (الطبقات لابن سعد ج ٥: ص ٣٤٠). وإذا فكّر العاقل بأنّ الرسول الأعظم ﷺ الذي كان له اهتمام خاص بمستقبل أمته والخلافة من بعده وولاية الأمر على المسلمين سوف يعرف جلياً بأنّه لا بدّ أنّه ﷺ ينص على خلفائه لئلا تقع الأمة في الفتنة والضلال، نعم فقد نصّ النبي الأكرم ﷺ بالخلافة على الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كراراً ومراراً في

❦ مواطن كثيرة، ومن جملتها لما جمع الناس في منطقة بين مكة والمدينة يقال لها: غدير خم، ورفع يد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وقال للمسلمين: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله»، ثم نزل عن المنبر وقال للمسلمين وعددهم يزيد على مئة وعشرين ألف إنسان: «سلموا على علي بإمرة المؤمنين». فجاء المسلمون واحداً بعد واحد وهم يقولون للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: السلام عليك يا أمير المؤمنين، وقال عمر: السلام عليك يا أمير المؤمنين بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، أخرج هذه الواقعة جمع كبير من علماء أهل السنة والجماعة. وقد ألف فيها جماعة كتباً مستقلة ورسائل عديدة، وسنذكرها إن شاء الله في محله، وقد ألف العلامة الشيخ عبدالحسين الأميني رحمته موسوعته معروفة بـ «الغدير في الكتاب والسنة والأدب» الذي تقدّم ذكره فإنّه قد خصّص الجزء الأوّل منه للكلام حول طرق ثبوت حديث الغدير وواقعة من روايات أهل السنة والجماعة، وقد أنهى الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة ومن التابعين إلى أربعة وثمانين، كما أنهى رواته من علماء أهل السنة ومألفيه طبعة بعد طبعة إلى ثلاثئة وستين، وقد وثق ذلك كلّ بالمصادر ومن الطبيعي أنّ القضية بهذه السعة لا يسعنا استقصاؤها طرقها في هذا المجال فللباحث أن يراجع المجلد أوّل من كتاب الغدير فإنّه سوف يرى أنّ الحديث رغم المحاولات العتيم منهم وكنتم بعض ألفاظه وحقايقه واقتطاع جوانب منه وطمس معالمه يكفي للاحتجاج به على أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هو الخليفة الشرعي لرسول الله صلى الله عليه وآله بلافضل. ألا يتعجّب الباحث المحقق بعد وضوح هذا الأمر أنّه كيف استخلف أبو بكر عمر بن الخطاب، خلافاً للنصوص الصريحة من رسول الله صلى الله عليه وآله رغم أنّه ثبت من التاريخ أنّ الصحابة كانوا كارهين لذلك، ورغم أنّ أبا بكر كان يعترف بأنّه لا يدري أنّ عمر بن الخطاب يكون أهلاً لذلك أم لا، ولذلك قال: ولا أعلم الغيب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون (الإمامة والسياسة ج ١: ص ٢٤).

والأّ يتعجّب الباحث أن يكون عمر بن الخطاب مقدّماً عند أبي بكر على غيره مع العلم بكرهه الناس له، وكأنّ أفضلية الرجل عنده للخلافة كونه فظاً غليظ القلب، وهذه حالة عمر

وتنفيذ مسألة الشورى^(١)، وهم عالمون بأن إمامهم جميعاً علي عليه السلام بالسنن

❦ لم تكن مخيفة على أحد من الصحابة، فقد أخرج ابن أبي الحديد وغيره أنّ طلحة قال لأبي بكر عند موته: ماذا تقول لربك غداً وقد وليت علينا فظاً غليظاً... (انظر شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ٣٤٣. وج ١١: ص ١٣. وسنن البيهقي ج ٨: ص ١٤٩. وابن أبي الشيبة في المصنف ج ٧: ص ٤٨٥. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ٥: ص ٦٧٨، ح ١٤١٧٨). وغيرهم. أليس من العجيب لدى الخبير أن يقدّم الرجل الذي يعرفه الصحابة بكونه فظاً غليظاً الإمام علي عليه السلام الذي اعترف به جميع الأمة بفضله وأفضليته على جميع الناس بعد رسول الله ﷺ لاسيما بعد ما نصّ عليه رسول الله ﷺ في مواطن كثيرة بالإمامة والولاية له بلا فصل، وأنه نفس رسول الله ﷺ فهل بعد الحقّ إلّا الباطن أفلاتنقلون؟! (١١) إنّ من الطرق التي استعملها الحزب الحاكم بعد وفاة النبي ﷺ إلى إنكار النصوص القطعية في مسألة الإمامة والخلافة هي اختراع طريقة الشورى لانتخاب الخليفة، وهي التي تبعد كلّ البعد عن قاعدة الرجوع إلى اختيار الناس وأهل الحل والعقد؛ لأنّ أصحاب الشورى هم ستة وهم: ١- الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الذي كان زعيم بني هاشم. ٢- عثمان بن عفان وهو زعيم بني أمية. ٣- عبد الرحمن بن عوف وهو زعيم بني زهرة. ٤- سعد بن أبي وقاص وهو من بني زهرة وأخواله بني أمية. ٥- طلحة بن عبيد الله وسيد بني تيم. ٦- الزبير بن العوام وهو ابن صفية عمة رسول الله ﷺ وهو زوج أسماء بنت أبي بكر. فكما ترى أنّ هؤلاء الستة كلّهم من المهاجرين، وليس فيهم واحد من الأنصار، فجعل عمر بن الخطاب لهؤلاء حقّ اختيار الخليفة ولم يحقّ لأحد من المسلمين أن يشاركهم في ذلك، فوضع هذا القانون ونظامها العنيف ليبيدي ما في نفسه من المخطط المدروس على إقصاء الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل بيت النبي ﷺ؛ لأنّه كان يعلم أنّ من جاء به إلى جنب الإمام علي عليه السلام كانوا لا يرضون بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان يعلم أنّ آل أمية هم الوحيدون الذين يقدرون على إقصاء أهل البيت عليه السلام عن مركزهم الحقيقي، وتثبيت السلطة القائمة التي أسستها السقيفة، فحاول هذه المحاولة لتسليط بني أمية الذين هم أعداء بني هاشم على الأمر، ولذلك ترى لما قال له المغيرة بن شعبة استخلف ابنك عبدالله فرماه عمر بنظرة كالشهاب وصاح فيه: قاتلك الله، ويحك كيف استخلف رجلاً عجز

عن طلاق إمرأته (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٢٩٢).

فكان عمر بن الخطاب يعلم أن ابنه ضعيف لا يتجرأ على معاندة الرسول بردّ نصوصه القطعية في حق أهل البيت عليهم السلام، وكان يعلم أن المرشح الوحيد لهذا الأمر منحصر بآل أمية الذين حاربوا رسول الله ﷺ ولم يرضوا إلى تسليم الأمر إليه إلى آخر لحظة ثم استسلموا ولم يسلّموا قلباً، ثم إنه بعد مضي مدة من خلافة أبي بكر وعمر قد شعرت الناس تدريجاً نعمة ولاية أهل البيت عليهم السلام بعد فقد رسول الله ﷺ على ما وجدوا وشاهدوا من أبي بكر وعمر المخالفات للكتاب والسنة النبوية، فكأنهم كانوا في حالة الندم ممّا قد جرى عليهم من الأمور في باب الخلافة. وهذا ما نعرفه من خطبة عمر في أواخر أيام خلافته عندما قال له عبدالرحمن بن عوف: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال: هل لك في فلان - يعني علي بن أبي طالب - لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً - أي علي بن أبي طالب.... (صحيح البخاري ج ٨: ص ٢٥، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت)، فكان عمر يعلم نفسيات كثير من الناس ويعرف هؤلاء الستة وعواطفهم، فرتب الأمر بشكل حتى يهد الأمر لبني أمية وعثمان بن عفان الذي كان هو زعيم بني أمية الذين هم كانوا أعدى عدو لأهل البيت عليهم السلام. وإليك الحادثة كما رواها أكثر المؤرخين وأرباب السير والتراجم، فقد استدعى عمر بن الخطاب قبيل موته الستة وجعل لهم حق اختيار الخليفة دون أن يشاركهم الناس في ذلك وقال لهم: إذا مت تشاوروا ثلاثة أيام وليصلّ بالناس «الصهيب» - وهو صهيب بن سنان بن مالك كان من المتأمرين معهم، وكان رجلهم في بيت عائشة عندما كانوا في جيش أسامة بن زيد - فقال لهم: لا يأتين اليوم الرابع إلّا وعليكم أمير منكم، وليحضر عبدالله بن عمر مشيراً، وطلحة بن عبيدالله شريككم في الأمر.

وقال لرئيس شرطته أبي طلحة الأنصاري اختر خمسين رجلاً من أعوانك فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا في تحت حراستك ومراقبتك، وأهلهم ثلاثة أيام فقط يشتورون خلالها، فلا تمهلهم أكثر من ذلك، وانظر إذا اتفق خمسة وخالف واحد منهم فاضرب عنقه، وإن اتفق أربعة وخالف اثنان فاضرب عنقهما، وإن انقسما إلى شطرين بثلاثة وثلاثة فالرجحان حيث يكون فيه عبدالرحمن بن عوف، ولو أدى الأمر إلى قتل الثلاثة الذين يخالفون

❖ عبد الرحمن (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٢٩٣ - ٢٩٥). والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣: ص ٦٦ - ٦٧).

أقول: إلى هنا عرفت أنّ عمر بن الخطاب جعل الستة أصحاب الشورى فإنّه كان يعلم أنّ سعد بن أبي وقاص ابن عم لعبد الرحمن بن عوف وكلاهما من بني زهرة، وكان يعلم أنّ سعد بن أبي وقاص لا يحب علياً عليه السلام وكان في نفسه شي منه، لأنّ الإمام علي عليه السلام قتل أخواله من بني أمية في حروب الإسلام وقد أشار الحاكم في المستدرک ج ٣: ص ٤٩٩ إلى بعض عدا سعد بالنسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فلاحظ.

كما أنّ عمر بن الخطاب كان يعرف أنّ عبد الرحمن بن عوف هو صهر عثمان؛ لأنّ زوجته أم كلثوم هي أخت عثمان، وكان يعلم أيضاً أنّ طلحة مَيّال لعثمان لصلات بينهما وهو أمر ثابت في التاريخ (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٩: ص ٣٥)، وإن كان يكفي في ميله إلى عثمان انحرافه عن علي عليه السلام؛ لأنّه تيمي، وقد كان بين بني هاشم وبني تيم مواجد لمكان خلافة أبي بكر الذي كان من تيم.

وكان عمر يعلم أيضاً أنّ الزبير هو صهر أبي بكر وولده عبدالله كان يؤثر في انتخاب أبيه، فعمر بن الخطاب كان يعلم أنّ أكثر هؤلاء الذين عينهم للشورى لا يرضون بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام للخلافة، وليس الأمر مستوراً على أحد من المسلمين ولا هو لغزٌ يشكل فهمه على المشتغلين في دراسة التاريخ والأحداث، فإنّ الخطط السياسية كان مرسومة بشكل يعرفها كلّ واحد ممّن درس التاريخ؛ بأنّ الصراع الحقيقي كان يدور بين اثنين لا ثالث لهما وهما الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعثمان بن عفان؛ لأنّ الإمام علي عليه السلام كان صاحب الامتيازات العالية التي أكد عليها النبي صلى الله عليه وآله والمسلمون يعرفونها بها، ومن ناحية أخرى كانت أكثر أبناء قريش تهتف باسم عثمان؛ لأنّه كان من بني أمية التي أسلمت أغلبيتهم تحت أسنة الحراب ولم ينفكوا عن محاربة الإسلام حتى آخر لحظة قبل دخولهم فيه مكرهين.

وبعد نقاش طويل بين الحاضرين نظر ابن عوف إلى علي عليه السلام وقال: أباعك على كتاب الله وسنة رسول الله وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر، فقال علي عليه السلام: بل على كتاب الله وسنة

➤ رسول الله واجتهاد رأيي، فعدل عنه إلى عثمان فعرض عليه ذلك فقال: نعم فعاد علي علي عليه السلام فأعاد الإمام عليه السلام قوله، وفعل ذلك عبدالرحمن ثلاثاً فبايعوا عثمان بن عفان. وذكر الطبري أنه لما بايع عبدالرحمن بن عوف عثمان قال أمير المؤمنين عليه السلام له: حيوته حبو دهر، ليس هذا أول يوم تظاهرت فيه علينا، فصبر جميل، والله المستعان على تصفون، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك، والله كل يوم هو في شأن، فقال عبدالرحمن: يا علي لا تجعل علي نفسك سبيلاً... (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٢٩٧). فعمر بن الخطاب كان يعلم أن الثلاثة الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف يكون الغالب فيهم من بني أمية؛ لأن عبدالرحمن صهر لعثمان على أخته أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لأمه، وهذا جر إلى منوياته، وليس في الأمر خفاء عند من كان يتابع الواقعة قال ابن أبي الحديد: ولما قال عمر: كونوا مع الثلاثة التي عبدالرحمن فيها، قال ابن عباس لعلي عليه السلام: ذهب الأمر منا الرجل يريد أن يكون الأمر في عثمان، فقال علي عليه السلام: وأنا أعلم ذلك ولكنني أدخل معهم في الشورى؛ لأن عمر قد أهلني الآن للخلافة وكان قبل ذلك يقول: إن رسول الله ﷺ قال: النبوة والإمامة لا يجتمعان في بيت واحد، فأنا أدخل في ذلك لأظهر للناس مناقضة فعله لروايته (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٨٩).

وقد تمت مسألة الشورى في اختيار الخليفة بهذا النحو، وهي التي فتحت للأهواء والأطماع السياسية ميدانها الواسع لكل قاص ودان، وكل غث وسمين وتنخرت تلك القيم والشروط التي اشتراطها في الخليفة إلى كل فاسق وخارج عن الدين.

ويظهر منويات عمر أيضاً من بعض محاوراته التي دارت بينه وبين ابن عباس أيام خلافته فقال لابن عباس: أتدري ما منع قومكم منهم بعد محمد قال ابن عباس: فكرهت فقلت: إن لم أكن أدري فأمر المؤمنين يدريني، فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة، فتجحوا قومكم بجحا بجحا، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووقفت وقلت يا أمير المؤمنين إن تأذن لي في كلام وتمط عني الغضب تكلمت، فقال: تكلم، فقلت: أمّا قولك: اختارت قريش لأنفسها فلو اختارت حيث اختار الله لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود، وأمّا قولك إنهم كرهوا أن تكون لنا الخلافة والنبوة فإن الله وصف قومًا بالكراهية:

❦ ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم (سورة محمد: ٩) فقال عمر: هيهات والله يا ابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أن أفرك عنها فتزيل منزلتك منّي، قال فقلت: وما هي يا أمير المؤمنين؟ فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، وإن كانت باطلاً فمثلي أمارط الباطل عن نفسه، فقال عمر: بلغني أنّك تقول: إنّما صرفوها عنا حسداً وظلماً، قال فقلت: أمّا قولك: ظلماً فقد تبين للجاهل والحليم، وأمّا قولك: حسداً فإنّ إبليس حسد آدم فنحن ولده المحسودون، فقال عمر: هيهات أبت والله قلوبكم يا بني هاشم إلّا حسداً ما يحول وضغناً وغشاً ما يزول!

فقلت: مهلاً لا تصب قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً بالحسد والغش، فإنّ قلب رسول الله ﷺ من قلوب بني هاشم، فقال عمر: إليك عنّي يا ابن عباس... (تاريخ الطبري ج ٣: ص ٢٨٩. والكامل لابن الأثير ج ٣: ص ٦٣). وإلى غير ذلك ممّا جاء في التاريخ، ويدلّ على أنّ عمر كان يحس أنّ القلوب تهوي أهل بيت النبوة فاتخذ سياسة الشورى في معاكسة هذه الآراء وهذه النوايا ليثبت الأمر لصالح أعداء أهل البيت وكان يعلم أنّه ليس من بني أمية أعدى لهم آنذاك.

ولا يخفى على الخبير أنّ قول الشيعة في الردّ على الشورى واضح فإنهم يعتقدون بأنّ الخلافة هي باختيار الله وبتعيين رسول الله ﷺ، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

وبما أنّ الله سبحانه وتعالى أراد أن تكون أمة محمد خير أمة أخرجت للناس فلا بدّ لها من قيادة حكيمة رشيدة عالمة قوية نقيّة، زاهدة في أعلى درجات الإيمان، وهذا لا يتأتّى إلّا لمن اصطفاه الله سبحانه وتعالى وخصّه بميزات خاصة تؤهّله للقيادة والزعامة، قال الله تعالى: ﴿الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس أنّ الله سميع بصير﴾ (سورة الحج: ٧٦). فكما أنّ الله سبحانه وتعالى اصطفى الأنبياء كذلك الأوصياء، فإنّه سبحانه اصطفاهم على الخلق معصومون منزّهون، وقد قال رسول الله ﷺ: «لكلّ نبي وصي وأنا وصيّ علي بن أبي طالب» (المعجم الكبير للطبراني ج ٦: ص ٢٢١. وتاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٢٩٢).

التي سمعوها ووعوها وعنهم وصلت إلينا طبقة بعد طبقة^(١).

➤ والمناقب للخوارزمي: ص ٨٥. ونبائع المودة ج ١: ص ٢٣٥، وغير ذلك). وعلى هذا الأساس فإن الشيعة سلّموا أمرهم إلى الله ورسوله، وأنّ النّصّ من الله ورسوله، وهذا ينفي اختيار الناس والشورى، فما أعظم عقيدة الشيعة في القول بأنّ الخلافة أصل من أصول الدين، وما أعظم قولهم بأنّ هذا المنصب هو باختيار الله سبحانه، فهو قول سديد ورأي رشيد يقبله العقل ويرتاح إليه الضمير، وتؤيده النصوص القرآنية والسنة النبوية التي سوف نتعرض لها في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) لا يخفى على من أحاط علماً بسيرة النبي ﷺ وطريقته في تأسيس دولة الإسلام وتشريع أحكامها وتمهيد قواعدها وتشريع قوانينها وبيان سننها من أقواله وأفعاله في حله وترحاله النصوص الصريحة من النبي ﷺ في خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وإمامته متواترة متوالية من مبدأ أمره إلى منتهى عمره الشريف، فإنّه ﷺ استهل دعوته المباركة داعياً إلى توحيد الله معلناً عن نبوته أمراً قومه بطاعته وفي نفس الوقت بشر قومه بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك عندما نزل عليه قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ (سورة الشعراء: ٢١٤)، فقام رسول الله ﷺ بجمعهم في داره ثمّ عرفهم برسالته وعرض على من يؤازره منهم أن يكون له أخاً ووصياً وخليفة من بعده فأبى القوم إلّا الإمام علي بن أبي طالب، هنالك توجه النبي ﷺ إليهم بقوله: «إنّه أخي ووزير ووصي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا أمره». (تاريخ الطبري ج ٢: ص ٦٣. والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٢: ص ٦٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٣: ص ٢١١، وغيرها).

ويكشف هذا الحديث عن حقيقة هامة جداً، وهي أنّ اهتمام النبي ﷺ بمستقبل الرسالة فاقرن الخلافة والإمامة منذ الوهلة الأولى بالإعلان عن نبوته ﷺ ثمّ استمراره بالخلافة وهكذا في مختلف مراحل الدعوة فإنّه ﷺ أكّد صريحاً وتلويحاً في النصوص الصحيحة إلى خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك إلى إن خفقت أجنحة الموت فوق رأسه ﷺ وحسبنا الصحاح الستة لأهل السنة والجماعة ومسانيدهم، فقد استفاضت بل تواترت في ذكر ذلك وفي كلّ مرّة وقف فيها النبي ﷺ ليعلن عن ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأي صورة من الصور وفي مختلف المناسبات، كان هناك من يعارض ذلك

☞ جهرة وخفية، وكان أبو لهب صاحب الموقف المعارض الأوّل عندما قال لأبي طالب ساخراً وهازئاً: إنّ محمداً يأمرك أن تسمع وتطيع لابنك، هذا وانصرف القوم وهم يتضحكون بعد أن كان النبي ﷺ قد جمعهم استجابة لقوله تعالى: ﴿وانذر عشيرتك الأقربين﴾. وفي يوم الخروج إلى تبوك أراد المنافقون أن يقلّلوا من شأن استخلاف الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على المدينة، وأن يثيروا الشكوك والشبهات بين المسلمين حول أهداف النبي ﷺ من استخلاف ساعده الأيمن، فقالوا: ما استخلفه إلّا استقلاًّ له وتخففاً منه!

ولكن النبي ﷺ بيّن حقيقة الأمر وفلسفة استخلاف من يقوم مقامه في المدينة لدفع دسائس المنافقين ومؤامراتهم التي كانت بالغة إلى النبي ﷺ، فأعلن النبي ﷺ إعلاناً قوياً عن حقيقة مقام ومرتبة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام منه ومنزلته التي يحتلها منه فقال ﷺ له: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي». وقد أخرج هذا الحديث جميع أرباب الصحاح والمسانيد والسنن من أهل السنّة والجماعة بما فيهم البخاري ومسلم، فقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب باب مناقب المهاجرين ج ٤: ص ٢٠٨. وفي كتاب المغازي، باب غزوة تبوك ج ٥: ص ١٢٩. ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ج ٧: ص ١٢٠. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢، وغيرهم. والاستدلال بالحديث على خلافة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بلا فصل بعد النبي ﷺ واضح؛ لأنّ النبي ﷺ قال للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: إنّ جميع المنازل التي امتلكها هارون من موسى تكون ثابتة لك ما عدا النبوة، والخير يعلم أنّ المنزلة اسم جنس يعمّ جميع المنازل، وذلك لصحة استثناء النبوة منها، فثبت للإمام أمير المؤمنين عليه السلام جميع المنازل الثابتة لهارون ومن جملتها الخلافة والإمامة وافتراس الطاعة، ولو عاش هارون بعد موسى، لكان له الإمارة والخلافة بعد موسى عليه السلام؛ لأنّ هارون كانت له هذه المرتبة في عهد موسى فتكون ثابتة له حتى بعد وفاة موسى عليه السلام، فكذلك الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يكون له جميع تلك المنازل الّا النبوة فهي ثابتة له في حياة النبي ﷺ وبعد

وفاته ﷺ كان من اللازم على الصحابة الالتفات إلى هذا المعنى، وهو كون الإمام أمير المؤمنين علياً بمنزلة النبي ﷺ، فإذا كان من هو بمنزلة النبي ﷺ موجود بين الناس فلاحاجة إلى اختيار الإمام كما هو واضح ظاهر.

وفي مواطن أخرى وهي كثيرة كان المنافقون يواجهون كل بلاغات النبي ﷺ بالتكذيب والتشكيك؛ لأنهم كانوا يراهنون على مرحلة ما بعد النبي ﷺ ويتربصون به ريب المنون، ويخافون أن يستتب الأمر للإمام علي بن أبي طالب علياً، فيكون امتداداً رسالياً للنبي ﷺ وسداً في وجه طموحات قريش.

فكان من اللازم هناك أن يتم الأمر بالإعلان الرسمي عن خليفة رسول الله ﷺ قبل رحيله وأخذ البيعة له من عامة المسلمين تجنباً لأي اختلاف قد يقع فيما بعد، وتلاقياً للفراغ الذي قد يستغلها المنافقون من أجل تحقيق أغراضهم ومناوئهم المضلة، فكان النبي ﷺ يترقب الوحي الإلهي والأمر الرباني ليعلن عن ولاية الإمام أمير المؤمنين علياً إعلاناً رسمياً، وبالفعل بعد إتمام نسكه ﷺ في حجة الوداع، فقد عقد أكبر مؤتمر إسلامي في غدير خم بين مكة والمدينة بعد ما نزل قوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾ (سورة المائدة: ٦٧).

وهي تدلّ دلالة واضحة بأن الرسالة انتهت أو هي على وشك النهاية، وإنما بقي فقط أمر مهم لا يكتمل الدين إلّا به، فكان من الواجب على النبي ﷺ تبليغه في ذلك المؤتمر الذي جاء فيه المسلمون من كل فج عميق، ولا يقل عددهم عن مائة ألف مسلم، وما زالت قلوبهم عامرة بشعائر الله مستحضرة نعي الرسول نفسه إليهم، فما هو ذلك التبليغ الذي يتوقف عليه مصير الرسالة؟ أليس أنّ الإمامة والولاية يتوقف عليه مصير الرسالة؟ وما هو ذلك الشيء الذي يكون تبليغه بحيث لو لم يبلغه فكأنما لم يبلغ رسالته بأجمعها؟ ومن جانب آخر أنّ الآية تتضمن للنبي ﷺ ضمناً بعصمته من الناس وهل كان ﷺ يخشى الناس على نفسه أن يقتلوه؟!

ألم يبلغ من قبل أموراً أخطر على حياته من هذا الأمر؟! ألم يبلغ رسالة التوحيد في مجتمع وثني مشرك فأرادوا أن يقضوا عليه فأنقذه الله وأخرجه من مكة إلى المدينة؟! ألم

❧ يواجه اليهود والنصاري وهم أشدّ خطراً من غيرهم؟! فكذب مزاعمهم وأبطل دعاويهم في وقت كانت الرسالة متوقفة على حياته تبليغاً وانتشاراً.

إذاً فإنّ النبي ﷺ لا يخشى الناس على نفسه، وإنّما يخشاهم على الدين وقد ينقلبوا عليه إذا ما عرفوا تنجيز ولاية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بأمر الله سبحانه وتعالى، فلا داعي للخوف من تكذيبهم، فكم كذبت رسل من قبله، ولكن لم يثبهم ذلك عن تبليغ ما أمروا به وما على الرسول إلّا البلاغ المبين. وبناءً على هذا الأمر الرباني والعصمة الالهية لقد خطبهم ﷺ خطبة بليغة طويلة وأشهدهم على أنفسهم فشهدوا بأنّه ﷺ أولى بهم من أنفسهم، وعند ذلك رفع يد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وقال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله»، ثمّ البسه عمامته وعقد له موكباً وأمر الصحابة بتنهيته بإمرة المؤمنين، ففعلوا وفي مقدّمهم أبو بكر وعمر يقولان: يخ يخ لك يابن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كلّ مؤمن ومؤمنة، ثمّ نزلت هذه الآية الكريمة: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).

وهذه الواقعة كانت أمر مفروغ عنه في الحديث والتاريخ، ولذا سمي الحديث عند المحدثين والمؤرّخين بـ«حديث الغدير»، وقد ألفوا فيه الرسائل والكتب، وأخرج الحديث جماعة كبيرة من الشيعة وأهل السنّة، ومن الكتب تأليف العلامة الأميني موسوعته المعروفة في هذا الحديث وطرقه الكثيرة وخصص الجزء الأول منه للكلام في ثبوت طرقه وواقعته من روايات أهل السنّة، وقد أنهى الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين. كما أنهى رواته من علماء السنّة ومؤلفيه طبعة بعد طبعة إلى ثلاثمئة وستين، وقد وثق ذلك كلّهُ بالمصادر ثابتة عند القوم (انظر الغدير ج ١: ص ٢٩٤ - ٣١٣).

ثمّ الاحتجاجات والمناشدات بحديث الغدير من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وشيعته كثيرة، والحديث في ذلك طويل جداً لكثرة الوقائع التي تتضمنها، وقد استوفى الكلام في كثير منها العلامة الأميني في كتابه الغدير ج ١: ص ١٥٩ - ٢١٣.

➤ نعم لا ريب في أنه بناء على وجود النص وثبوت الحق والولاية لمولانا أمير المؤمنين عليه السلام كما تقول الشيعة تثبت ذلك بأدلة مقنعة وافية للاستدلال بها على إمامته بعد رسول الله ﷺ، بلا فصل، ويكفي لكل أحد المراجعة إلى المصادر الإسلامية، فإنه يجد فيها الكثرة الكاثرة من النصوص الواردة في شأنه عليه السلام مما تثبت بها ولايته وإمامته بعد رسول الله ﷺ بلا فصل والتي سمعها الصحابة من النبي ﷺ ووعاها وهي كثيرة جداً، وقد وصلت إلينا من المخالف والمؤالف جيلاً بعد جيل وإن كان الصحابة قد فَرَطُوا في نصرة الحق ولم يعملوا بها ولم يستجيبوا دعوة إمامهم المنصوص عليه.

ولكن الخبير يعلم أن تجاهل النص والتعامي عنه لا يمكن انكارها وردّها أبداً؛ لأنها حجة قطعية من الله ورسوله على الناس أجمعين وإن كانت هناك أيادي طامحة منذ عصر النبي ﷺ حاولت إخفاء هذه النصوص من السنن النبوية، ولكن ما وصل إلينا به كفاية للاستدلال على الخصم في ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام، والشاهد على ذلك محاولات الخصم للتغطية على هذه الحقيقة العظيمة التي منها: حديث عبدالله بن عمر وقال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ فنهتني قريش فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضى، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «فو الذي نفسي بيده ما خرج مني إلا الحق». (مسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ١٦٢. وسنن أبي داود ج ٣: ص ٣١٨، ح ٣٦٤٦. وسنن الدارمي ج ١: ص ١٣٦، باب من رخص في كتابه العلم. والمستدرك على الصحيحين ج ١: ص ١٨٧، وغيرها).

وقويت هذه المحاولة العنيفة بعد وفاة النبي ﷺ فقد أحرق أبوبكر خمسمئة حديث كان قد كتبها عن النبي ﷺ (انظر تذكرة الحفاظ ج ١: ص ٥. والرياض النضرة ج ٢: ص ١٤٤. وكنز العمال ج ١٠ ص ٢٨٥، ح ٢٩٤٦٠).

كما أن عمر طلب من الصحابة أن يأتوه بما كانوا قد كتبوه عن النبي ﷺ فظنوا أنه يريد جمع حديث النبي ﷺ، وبعد أن اجتمع عنده ما اجتمع في مدة شهر أحرق ذلك كله (تذكرة الحفاظ ج ١: ص ٢-٣).

وما وجه متابعتهم عمر على أفعاله في الدين مثل تحريمه الثلاث^(١) التي تقدّم بيانها^(٢).

ومثل ذهابهم الى العول^(٣)، وإلى صدور ثلاث طلقات بقول القائل لزوجته

☞ وهكذا يتبيّن لنا أنّ الظروف اقتضت محو السنّة وحرقيها وعدم التحدّث بها وحتى القرن الثاني من الهجرة بعد ما دست بني أمية وغيرهم في الأحاديث بل وتواصل ذلك إلى أنّ الوليد بن عبد الملك في عهده خطب الناس يوم الجمعة فقال وهو على المنبر: إنّ الحديث الذي روي عن رسول الله أنت منّي بمنزلة هارون من موسى صحيح ولكنه محرف؛ لأنّ رسول الله ﷺ قال له: أنت منّي بمنزلة قارون من موسى، فاشتبهه على السامع (انظر تاريخ بغداد ج ٨: ص ٢٦٦. وتهذيب التهذيب لابن حجر ج ٢: ص ٢٠٩). انظر كيف جاوزوا الحدّ في جعل الحديث؟!

ولكن مع ذلك كلّ فقد وصل إلينا أحاديث كثيرة من أهل السنّة والجماعة ممّا يدلّ على ولاية وإمامة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وخلافته بلا فصل بعد النبي ﷺ، وهي بالغة عن حدّ التواتر، وسنذكرها في محلّه إن شاء الله تعالى، وكلّ ذلك دليل على أنّ الخلفاء كانوا يعلمون أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام إمامهم المنصوص عليه من قبل الله تعالى ورسوله، وهو ظاهر واضح كما لا يخفى على أحد.

(١) أخرج الطبري في المستبين عن عمر بن الخطاب قال: ثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ وأنا محرّمهنّ ومعاقب عليهنّ: متعة الحج ومتعة النساء، وحي على خير العمل (المستبين ج ٢: ص ١٩٢. وشرح التجريد للقوشجي: ص ٤٨٤. والمصنف لابن أبي شيبة ج ١: ص ٢٤٤، ح ٣. والغدير ج ٦: ص ١١٣).

(٢) تقدّم في الردّ على الفصل الثالث من مقدّمة كتاب منهاج السنّة لابن تيمية.

(٣) العَوْل - بفتح العين وسكون الواو - في اللغة عبارة عن الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح عبارة عن قصور التركة عن سهام ذوي الفروض، يقال: عالت الفريضة وأعالت عولاً؛ أي ارتفعت، وهو أن ترفع السهام وتزيد فيدخل النقصان على أهلها (مجمع البحرين ج ٣: ص ٢٧٩، مادة عول).

أنت طالق^(١) ثلاثاً،

❦ وفي النهاية: وفي حديث الفرائض والميراث ذكر «العول» يقال: عالت الفريضة: إذا ارتفعت، وزادت سهماً على أصل حسابها الموجب عن عدد وارثيها، كمن مات وخلف ابنتين وأبوين وزوجة، فللبنتين الثلثان، وللأبوين السدسان وهما الثلث، وللزوجة الثمن، فمجموع السهام واحد وثمان واحد، فأصلها ثمانية، والسهام تسعة.... (النهاية في غريب الحديث ج ٣: ص ٢٢١، مادة عول).

أقول: إنَّ مسألة العول - أي زيادة الفرائض على سهام التركة - من المسائل التي لم يرد فيها نصٌّ عن رسول الله ﷺ، وقد ابتلى بها عمر بن الخطاب عندما أتت امرأة في عهده وكان بها زوج وأختان، فجمع الصحابة فقال لهم: فرض الله تعالى للزوج النصف، وللأختين الثلثين، فإن بدأت للزوج لم يبق للأختين حقهما، وإن بدأت للأختين لم يبق للزوج حقه فأشيروا عليّ، فاتفق رأي أكثرهم على العول، أي إيراد النقص على الجميع من دون تقديم ذي فرض على آخر، وخالف ابن عباس الصحابة والخليفة، وقال: إنَّ الزوجين يأخذان تمام حقهما ويدخل النقص على البنات. (انظر السنن البيهقي ج ٦: ص ٢٥٣).

وللشيعة الإمامية على نفي العول والتعصيب أدلة كثيرة من الكتاب والسنة مدونة في موضعها من الكتب المبسوطة، وملخص ذلك: أنَّ المال إذا أضاف عن سهام الورثة قدم ذو السهام المؤكدة عليها في القرآن الكريم من الأبوين والزوجين على البنات والأخوات من الأم على الأخوات من الأب والأم أو من الأب، وجعل الفاضل عن سهام لهن.

قال الشيخ الطوسي: العول عندنا باطل، فكل مسألة تعول على مذهب المخالفين فالقول عندنا بخلاف ما قالوه... (الخلاف ج ٤: ص ٧٣، كتاب الفرائض، مسألة: ٨١). فالمسألة موجودة في كتب الفقه (انظر التهذيب ج ٩: ص ٢٤٧ - ٢٦٨، باب ٢١) فذهب الشيعة الإمامية تبعاً لأئمة أهل البيت عليه السلام أن تقديم أصحاب السهام المؤكدة الذين لا ينقلبون من فرض إلى فرض، كالزوجين والأبوين على البنات والأخوات فيجعل الباقي لهن، ففي فرض المسألة يأخذ الزوج من الستة والباقي للأختين. فراجع.

(١) إنَّ من المسائل التي أوجبته انغلاقاً وعنفاً في الحياة وانتهت إلى تمزق الأسرة وتقطيع صلات الأرحام في كثير من البلاد مسألة الطلاق ثلاثاً دفعة واحدة، بأن يقول الزوج لزوجته:

والى صلاة نافلة شهر رمضان جماعة^(١)، وإلى قول الصلاة خير من

❖ أنت طالق ثلاثاً دفعةً واحدة أو بأن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً، أو يكرره ثلاث دفعات ويقول في مجلس واحد: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فتحسب ثلاث تطليقات حقيقة، وتحرم المطلقة على زوجها حتى تتكح زوجاً غيره.

خلافاً لسنة رسول الله ﷺ ففي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: كان الطلاق في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر بن الخطاب الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم فأمضيته عليهم (صحيح مسلم ج ٤: ص ١٨٤، كتاب الطلاق، باب طلاق الثلاث). فهذه الرواية صريحة بأن النبي ﷺ قال: «إنما تلك واحدة» وعمر جعلها ثلاثاً، ومع الأسف أن جمهور أهل السنة ومنهم أئمتهم الأربعة اتبعوا قول عمر خلافاً لسنة رسول الله ﷺ، ولكن هل يرضى هذا العمل رسول الله ﷺ؟!

بل يجيب رسول الله ﷺ عن ذلك نفسه أنه جاء في سنن النسائي بالإسناد عن محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق إمراته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام رسول الله ﷺ غضباناً، ثم قال: أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟ حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله؟ (انظر سنن النسائي ج ٦: ص ١٤٢). وذكره ابن حجر في فتح الباري وقال: رجاله ثقات انظر فتح الباري ج ٩: ص ٣١٥). فإن رسول الله ﷺ جعل - في هذا الحديث - الطلاق الثلاث - بانشاء واحد - لعباً بكتاب الله، وذلك لأن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (سورة البقرة: ٢٢٩)، فبصريح هذه الآية أن وقوع الطلاق يلزم أن تقع مرة بعد أخرى، فكيف يصح أن تقع المراتن واحدة أو ثلاث مرة واحدة؟!

فتنفيذ عمر الطلاق الثلاث بمرأى ومسمع من الصحابة أمر مخالف لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولا شك في أن الأخذ به أيضاً يكون كذلك، فإن الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعصي الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦).

(١) إن من البدع التي أحدثها عمر بن الخطاب هي إقامة صلاة نوافل شهر رمضان جماعة،

❦ والتي تسمى بصلاة التراويح، فإن علماء أهل السنة والجماعة صرحوا بأن أول من سن صلاة التراويح هو عمر بن الخطاب، وذلك في سنة أربع عشرة من الهجرة قال ابن سعد في الطبقات: وهو - يعني عمر - أول من سن قيام شهر رمضان وجمع الناس على ذلك، وكتب إلى البلدان، وذلك في شهر رمضان سنة أربع عشر، وجعل للناس قارئين: قارئاً يصلي بالرجال وقارئاً يصلي بالنساء (الطبقات لابن سعد ج ٣: ص ٢٨١).

كما ذكر ذلك أبو هلال العسكري في كتابه الأوائل ج ١: ص ٢٢٩. والسيوطي في تاريخ الخلفاء: ص ١٠٨. وفي الوسائل في مسامرة الأوائل: ص ٣٣، وغيرهم، فلم تكن صلاة التراويح على عهد رسول الله ﷺ ولا شرع الله الاجتماع والجماعة لأداء نافلة من السنن غير صلاة الاستسقاء، وكان رسول الله ﷺ يقيم ليالي رمضان ويؤدي نوافله، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الصوم، باب صلاة التراويح، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» (صحيح البخاري ج ٢: ص ٢٥٢).

وأخرج مسلم في صحيحه ج ٢: ص ١٨٧، والروايات الواردة في استحباب إتيان النوافل في البيوت كثيرة منها ﷺ: «صلّوا في بيوتكم»، قال النووي في شرحه على هذه الرواية: إنه إنما حث ﷺ على النوافل في البيوت لكونها أخفى وأبعد من الرياء وأصون من المحبطات ويتبرك البيت بذلك وينزل فيه الرحمة والملائكة وتتفر منه الشياطين... (شرح صحيح مسلم للنووي ج ٦: ص ٦٧).

وفي صحيح البخاري عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه (صحيح البخاري ج ٢: ص ٢٥٢، كتاب الصوم باب صلاة التراويح).

فإن الحديث صريح في اعتراف عمر هو بأن ذلك بدعة منه، واستحسن هذه البدعة هو

❦ ولا يخفى على الخبير أنّ البدعة في مقابل السنّة والسنّة ما سنّه رسول الله ﷺ الذي يعلم حسن جميع الأشياء أو قبحها، فالبدعة معناها عدم كون الشيء مشروعاً فكيف يمكن أن تكون حسناً؟! فإنّ عدم تشريع النوافل الرمضانيّة جماعة أمر ثابت في الشريعة المقدسة، والشاهد على ذلك ما جاء في أصح كتب القوم، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت قال: إنّ النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلّى رسول الله ﷺ فيها الليالي حتى اجتمع ففقدوا صوته ليلة فظنّوا أنّه قد نام، فجعل بعضهم يتنحّح ليخرج إليهم، فقال: «ما زال بكم الذي رأيتم به صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلّوا أيها الناس في بيوتكم فإنّ أفضل صلاة المرء في بيته إلّا المكتوبة». (صحيح البخاري ج ٨: ص ١٤٢، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف...). فالحديث صريح في أنّ نافلة الليل لا بد أن تكون خفية من غير جماعة، ولكن عمر بن الخطاب أبدع في قبال ما يراه الشارع حسناً.

فإنّ فعل عمر في غاية الجرأة في أمر الدين وعدم مبالاته به لقيام النص من رسول الله ﷺ على خلاف ما أبدعه عمر في الدين وهو ادخال ما ليس في الدين في الدين، مضافاً إلى أنّ الصلاة من الأمور العبادية والعبادات كلّها توفيقية لا يجوز فيها الدخول والتصرف إلّا من جانب الشارع الأقدس، وقد تدخل فيها عمر بن الخطاب وجعل فيه على خلاف ما يراه الشارع الأقدس عبادة، فلاحظ.

(١) لا شك أنّ الأذان إنّما شرع بوحى الهي، وليست الشيعة منفردة في ذلك، بل الروايات الواردة في هذا المجال قد ورد عن طريق أهل السنّة والجماعة أيضاً فقد روى الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين عن سفيان بن الليل قال: لمّا كان من أمر الحسن بن علي ومعاوية ما كان، قدمت عليه المدينة وهو جالس في أصحابه فذكر الحديث بطوله، قال: فتذاكرنا عنده الأذان فقال بعضنا: إنّما كان بدء الأذان رؤيا عبد الله بن زيد بن عاصم، فقال له الحسن بن علي: إنّ شأن الأذان أعظم من ذلك، أذن جبرئيل في السماء مثني، وعلمه رسول الله ﷺ وأقام مرة مرة فعلمه رسول الله ﷺ ... (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٧١). وأخرجه الزيلعي في نصب الراية ج ١: ص ٣٦٧. والجصاص في أحكام القرآن

ج ٢: ص ٥٥٨. والمقرئ في إمتاع الأسماع ج ١٠: ص ١٢٢، وغيرهم.

وروى المتقي الهندي عن هارون بن سعد عن الشهيد زيد بن الإمام علي بن الحسين عن آبائه عن علي بن أبي طالب قال: «إن رسول الله ﷺ علم الأذان ليلة أسري به وفرضت عليه الصلاة». (كنز العمال ج ١٢: ص ٣٥٠، ح ٣٥٣٥٤). وأخرجه السيوطي في تفسيره الدر المنثور ج ٤: ص ١٥٤. وروى برهان المدني الحلبي عن أبي العلاء، قال: قلت لمحمد بن الحنفية: «إننا نتحدث أن بدء الأذان كان من رؤيا رآها رجل من الأنصار في منامه، قال: ففزع لذلك محمد بن الحنفية فزعا شديداً وقال: عمدتم إلى ما هو الأصل في شرائع الإسلام ومعالم دينكم، فزعمتم أنه كان من الرؤيا رآها رجل من الأنصار في منامه، ويحتمل الصدق والكذب، وقد تكون أضغاث أحلام، قال: فقلت له: هذا حديث استفاض في الناس، قال: هذا والله باطل... (السيرة الحلبية ج ٢: ص ٣٠٠). وأخرجه المقرئ في إمتاع الأسماع ج ٨: ص ٢٨١، وغيره.

وروى الهيثمي بسنده عن ابن عمر قال: إن النبي ﷺ لما أسري به إلى السماء أوحى الله إليه بالأذان، فنزل به فعلمه جبرئيل (مجمع الزوائد ج ١: ص ٣٢٩). وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط ج ٩: ص ١٠٠. والزيلعي في نصب الراية ج ١: ص ٣٦٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ٨: ص ٣٢٩، ح ٢٣١٣٨، والسيوطي في الدر المنثور ج ٤: ص ١٥٤. والمقرئ في إمتاع الأسماع ج ١٠: ص ١١٣. والحلي في سيرته ج ٢: ص ٨٣ وغيرهم.

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في تشريع الأذان عن طرق أهل السنة والجماعة، وإذا أضفنا إليها الروايات الواردة عن طرق الشيعة التي أخذتها من عين صافية التي لا شوب فيها ولا لاذية، وإنما هي من معين الرسول الله ﷺ ومنهل أبناء فاطمة البتول ع، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، والذين هم بطانة سنة الرسول ﷺ يروي صادق عن صادق حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، فالروايات الواردة في تشريع الأذان وتقول بأنه شرع الأذان بوحي من الله، والروايات فيه بالغة عن حدّ التواتر، فراجع كتب أحاديث الشيعة باب الأذان والإقامة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أنه قد ثبت في روايات أهل السنة أن أذان الفجر في

☞ زمن رسول الله ﷺ لم يكن يتضمن لعبارة «الصلاة خير من النوم»، وأنما هذه العبارة من إضافات عمر بن الخطاب في أيام خلافته كما يروي ذلك علماء أهل السنة وكبار محدّثهم منهم مالك بن أنس في الموطأ قال: إنّ المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً، فقال: الصلاة خير من النوم، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح (الموطأ ج ١: ص ٧٢، ٨، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة).

قال الزرقاني في تعليقه على هذه الكلمة من شرحه للموطأ ما هذا لفظه: هذا البلاغ أخرجه الدارقطني في سننه من طريق وكيع في مصنفه عن العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: وأخرج عن سفيان عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنّه قال لمؤذنه: إذا بلغت حي على الفلاح في الفجر فقل: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم (شرح الموطأ ج ١: ص ٢٥).

أقول: وقد أخرجه الدارقطني في سننه ج ١: ص ٢٤٣ وابن عبد البر في الاستذكار ج ١: ص ٣٩٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ٨: ص ٣٥٥، ح ٢٣٢٤٣، والقرطبي في تفسيره ج ٦: ص ٢٢٨. والحلي في سيرته ج ٢: ص ٣٠٢، وغيرهم.

ويلاحظ هنا أنّ الصلاة خير من النوم شيء أضيف بأمر من عمر بن الخطاب في حين، أنّ الأذان من الأمور العبادية التوفيقية، ولا بدّ أن يكون جميع أجزائه بأمر من الشارع الأقدس، ولكن عمر بن الخطاب زاد هذا الفصل في الأذان من دون مستند من الله ورسوله، فكان ذلك من البدع التي أبدعها في الدين، وقال الشوكاني في نيل الأوطار: إنّ قال في البحر: أحدثه عمر فقال ابنه: هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه قال: «لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه» (نيل الأوطار ج ٢: ص ٣٨).

وقال ابن جريج: أخبرني عمرو بن حفص أنّ سعداً (المؤذن) أوّل من قال: الصلاة خير من النوم، في خلافة عمر فقال عمر: بدعة، ثم تركه أنّ بلاّلاً لم يؤذن لعمر (المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ١: ص ٤٧٤).

وقال القوشجي: إنّ عمر بن الخطاب خطب الناس، وقال: أيها الناس * ثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ انا أنهي عنهن وأخرجهن وأعاقب عليهن، وهي: متعة النساء، ومتعة

وغير ذلك من المناكير^(١).

❦ الحج وحي على خير العمل (شرح التجريد مبحث الإمامة ص ٤٨٤). إلى غير ذلك من الأقوال والروايات الدالة، على أن عمر هو الذي زاد في الأذان هذه العبارة، وثم إنه نقص منه حي على خير العمل وهذا بدعة أخرى منه في الدين، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (سورة الأحزاب: ٣٦)، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُوكَ فِيمَا شَجَرِ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾ (سورة النساء: ٦٥) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على ضلالة من خالف أمر الله ورسوله وأبدع في الدين.

(١) ولا يخفى على من تتبع كتب التاريخ والحديث والسيرة من أهل السنة والجماعة أن ما ارتكبه الخليفة الثاني كغيره من الخلفاء من المخالفة للنصوص الصريحة من الكتاب والسنة النبوية الشريفة التي لا تقبل تأويلاً مقبولاً ولا معقولاً عند العقلاء والمسلمين، بل يحصل له الإذعان أن كثيراً من تلك المخالفات هي من البدع في الدين الحنيف، وذلك باعتراف كثير من علماء من أهل السنة، ونحن نشير إلى بعضها، وللباحث أن يدرسها دراسة علمية متأنية مجردة عن الغرض والهوى، بل يقصد بذلك التمهيص وتثبيت الحق وإزاحة الباطل واقعاً.

فقد خالف عمر بن الخطاب السنن النبوية في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، فإنه تجاسر جسارة عظيمة ووقف أمام النبي ﷺ وقال: إن رسول الله ﷺ هجر وحسبنا كتاب الله - والعياذ بالله - وهذا الخبر أخرجه جميع أرباب الصحاح والمسانيد من أهل السنة والجماعة، ويكفي للباحث الرد على فعله السخيف هذا قوله تعالى - بأن الرسول ﷺ -: ﴿لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (سورة النجم: ٣ - ٤)، وكما خالف القرآن والسنة في متعة الحج وقد تقدمت الإشارة إلى مصادره وكذلك متعة النساء أيضاً تقدم البحث فيه، كما خالف القرآن والسنة في فريضة التيمم وأسقط الصلاة عند فقد الماء، راجع صحيح البخاري ج ١: ص ٨٧، كتاب التيمم، باب التيمم هل ينفخ فيها. وصحيح مسلم ج ١: ص ١٩٣، كتاب التيمم، وقد أمره الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز وسنة رسول الله ﷺ كما هو واضح ظاهر. وكما أنه خالف الكتاب والسنة، في إقامة الحد على خالد بن الوليد المتقدم ذكره،

وما وجه متابعتهم عمر بأمر أبي بكر في حمل النار والخطب إلى أهل البيت عليه السلام ليحرقوهم وبيتهم لو لم يبايعوه^(١).

➤ وهو أمر واضح أيضاً لا غبار عليه، وكما خالف الكتاب والسنة في الحكم لإجراء الحدّ على المجنونة (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٢: ص ٢٠٧. وسنن أبي داود ج ٢: ص ٣٣٩ ح ٤٣٩٩). وكما خالف الكتاب والسنة في إكثار الصداق (انظر تفسير ابن كثير ج ١: ص ٤٧٨. وكشف الخفاء للعجلوني ج ١: ص ٢٦٩)، وغير ذلك.

وإذا كان عمر يعمل على مخالف الكتاب وطمس السنن النبوية ويسخر منها ويعارضها حتى بحضور النبي ﷺ فلا غرابة أن تُسلم له قريش قيادتها وتجعله زعيمها الأكبر؛ لأنّه أصبح بعد وفاة النبي ﷺ لسان المعارض الناطق باسم طلب قريش، فأصبحت قريش ترى تحقق آمالها وطموحاتها للوصول إلى السلطة فيه، وقد عمدوا إليه لإرجاع العادات الجاهلية، فكانت بنو أمية أكثر تواصلًا له فعلموا ما فعلوا بالدين.

وهذا الأمر ليس من قبيل الصدفة، إن نجد عمر بن الخطاب يخالف السنة النبوية في خلافته، ويحمل على تأخير مقام إبراهيم عن البيت إلى ما كان عليه أيام الجاهلية.

فقد أخرج ابن سعد في طبقاته: أنّ النبي ﷺ لما فتح مكة ألصق مقام إبراهيم بالبيت، كما كان على عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام؛ لأنّ العرب في الجاهلية أخرّوه إلى مكانه اليوم، فلمّا ولي عمر بن الخطاب أخرّاه إلى موضعه الآن. وكان على عهد النبي وأبي بكر مصلصقاً بالبيت (انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣: ص ٢٠٤).

فهل ترى من مبرر لعمر بن الخطاب أليس أنّه أراد أن يحيى سنّة الجاهلية ويعيد بناء المقام كما كان على عهدهم؟!

كفيل لا تقدّمه قريش وكيف لا تروي في فضائله ما يتعدى الخيال حتى أنّ صاحبه أبابكر الذي تقدّمه في الخلافة لم يبلغ شأنه في ذكر الفضائل؟! هذا نزر يسير من بدعه التي أحدثها في الإسلام، ولمن أراد الوقوف على ذلك فليراجع كتاب الغدير للعلامة الأميني ج ٦: ص ٨٣ - ٢٨٢).

(١) إنّ من أعظم مصائب الإسلام التي حدثت بعد مؤامرة السقيفة هي فاجعة الإغارة على بيت الطهر، ذلك البيت الذي كان رسول الله ﷺ كان يقف أمامه ويتلو آية التطهير على بابه مدة

❦ ستة أشهر أو تسعة أشهر أو أكثر من ذلك بعد نزولها، كما في تفسير الطبري ج ٢٢: ص ٩ وتفسير الحاكم الحسكاني ج ٢: ص ٢٣، وغيرهما، فإن قضية الهجوم على بيت فاطمة الزهراء عليها السلام والتهديد بإحراق الدار مع أهلها من القضايا التاريخية الضرورية التي ذكرها أكثر المؤرخين وإن لعبت يد الخيانة والتزوير في تحريف الأخبار وتهذيبها، ولكن ما وصل إلينا من الأخبار التي نقلها علماء القوم يكفي للاحتجاج عليهم، قال السيد المرتضى علم الهدى في الشافي في الرد على كلام قاضي القضاة في خبر الإحراق، ما هذا لفظه: إن خبر الإحراق رواه غير الشيعة ممن لا يهتم على القوم، وأن دفع الروايات من غير حجة لا يجدي... الشافي في الإمامة ج ٤: ص ١١٩). وإليك بعض ما جاء في كتبهم، فقد روى ابن عبد ربه في عقد الفريد قائلاً:.... الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر: علي والعباس والزبير وسعد بن عباد، فأما علي والعباس والزبير فقعّدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة وقال له: إن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس من النار على أن يضرم عليهم الدار فلقيته فاطمة، فقالت: «يا ابن الخطاب أجئت لتحرق دارنا؟» قال: نعم أو تدخلوا فيما دخلت عليه الأمة... (العقد الفريد ج ٥: ص ١٣).

وروى البلاذري عن المدائني عن مسلمة بن محارب عن سليمان التميمي عن أبي عون: أن أبا بكر أرسل إلى علي يريده على البيعة، فلم يبايع، فجاء عمر ومعه قيس قتلته فاطمة على الباب، فقالت: «يا ابن الخطاب أترك محرّقاً عليّ بابي؟» قال: نعم وذلك أقوى فيما جاء به أبوك،... (أنساب الأشراف ج ١: ص ٥٨٦)

وروى الطبري عن ابن حميد عن جرير عن مغيرة عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة... (تاريخ الطبري ج ٢: ص ٤٤٢ في حوادث سنة الحادية عشرة من الهجرة).

وروى أبو الفداء في تاريخه: أن أبا بكر بعث عمر بن الخطاب إلى علي ومن معه ليخرجهم، وقال: إن أبو عليك فقاتلهم، فأقبل عمر بشيء من نار على أن يضرم الدار فلقيته فاطمة عليها السلام وقالت: «إلى أين يا ابن الخطاب؟ أجئت لتحرق دارنا؟» قال: نعم (تاريخ أبو

➤ الفداء ج ١: ص ١٦٤).

وروى المسعودي في مروج الذهب طبع الميمنة ج ٣: ص ٨٦: أنّه كان عروة بن الزبير يعذر أخاه عبدالله في حصر بني هاشم، وحصره إياهم في الشعب وجمعه الحطب ليحرقهم، ويقول: إنّما أراد بذلك أن لا تنتشر الكلمة، ولا يختلف المسلمون، وأن يدخلوا في الطاعة، فتكون الكلمة واحدة كما فعل عمر بن الخطاب ببني هاشم، لمّا تأخّروا عن بيعة أبي بكر، فإنّه أحضر الحطب ليحرق عليهم الباب....

وقد روى هذا النص ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة ج ٢٠: ص ١٤٧، ولكن يد التحريف حذفت منه فقرة: «كما فعل عمر بن الخطاب ببني هاشم» في الطبقات الأخيرة. وذكر عمر رضا كحالة في أعلام النساء: فجاءهم عمر فناداهم وهم في دار فاطمة فأبوا أن يخرجوا، فدعا بحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأحرقنّها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص إنّ فيها فاطمة، فقال: وإن (أعلام النساء ج ٤: ص ١١٤). وذكر هذا الخبر الطبري في تاريخه (انظر طبع مصر القديم ج ٢: ص ٤٤٢). ولكن الناشر حذفه لاحقاً.

وروى ابن قتيبة....: وأنّ أبابكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي - كرم الله وجهه - فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، أبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجنّ أو لأحرقنّها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص أنّ فيها فاطمة؟ فقال: وإن... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٩).

وذكر المسعودي في إثبات الوصية.... فأقام أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه من شيعته في منزله بما عهد إليه رسول الله ﷺ، فوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه، واستخرجوه منه كرهاً وضغطوا سيدة النساء بالباب، حتى أسقطت محسناً وأخذوه بالبيعة فامتنع وقال: لا أفعل، فقالوا: نقتلك، فقال: إن تقتلوني فإنّي عبدالله أخو رسوله... (إثبات الوصية: ص ١٢٣).

وذكر ابن قتيبة الحادثة في كتابه المعارف إلّا أنّ يد التحريف الخائنة حذفت ذلك في الطبقات الأخيرة؛ إذ نقل عنه ابن شهر آشوب في كتابه مناقب آل أبي طالب ج ٣: ص ٣٠٧، طبع دار الأضواء: إنّ محسناً فسد من زخم قنفذ العدوي، وأمّا الموجود في كتاب المعارف:

❧ وأما محسن بن علي فهلك وهو صغير (المعارف لابن قتيبة: ص ٩٣).

وقال الشهرستاني في الملل والنحل نقلاً عن إبراهيم النظام: أن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى أقت الجنين من بطنها، وكان يصيح أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسين (الملل والنحل: ص ٨٣، باب ١، فصل ١ في ذكر المعتزلة، فرقة النظامية). إلى غير ذلك.

وقد أجمع المؤرخون أن فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - بقت مقاطعة لأبي بكر وعمر إلى أن ماتت وعندما اشتد عليها المرض والزمت فراشها، عاها أبو بكر وعمر، فلما دخلا عليها وقعدا عندها حولت وجهها إلى الحائط فسلمها عليها فلم ترد عليهما السلام.

فقالت: أرايتكما إن حدثكما حديثاً عن رسول الله ﷺ تعرفانه وتفعلان به؟ قالوا: نعم.

فقالت: نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله ﷺ يقول: رضا فاطمة من رضي وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أرضى فاطمة فقد أرضاني ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني؟ قالوا: نعم سمعناه من رسول الله ﷺ، فقالت: فإني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني، وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي ﷺ لأشكونكما إليه. والله لأدعون الله عليكم في كل صلاة أصلها (انظر الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج ١: ص ١٩ - ٢٠). ولقد كان هذا الموقف من الزهراء - سلام الله عليها - أمام الخليفة وصاحبه موقفاً حازماً من الخلافة وحقوق أهل البيت عليه السلام، وأرادت أن تعلن رأيها وظلامتها على جمهور المسلمين حتى لا تترك عذراً لمعتذر، ولذلك ترى في التاريخ أنها أثرت على أبي بكر نفسه. يقول ابن قتيبة: ثم خرج - أي أبو بكر - باكياً فاجتمع إليه الناس.... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ٢٠). ولكن قال له عمر: إن هي إلا امرأة لا ينبغي أن تترك شؤون المسلمين لقولها وغضبها (انظر السيرة النبوية لابن هشام ج ٤: ص ٤٩٥). وبقي عمر يحثه حتى استجاب له الخليفة وعاد ممارسة مهامه.

وعند موت فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - أوصت علياً عليه السلام بأن يتولى دفنها ليلاً (انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ٨٢، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر)، وأن لا يسمح

وما وجه متابعتهم صاحبة الجمل^(١)، وصاحب صفين على حرب

❦ للشيخين بحضور جنازتها، وهكذا فعل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أودع جثمانها الطاهر في الثرى في ظلمة الليل، ومعه نفر من أصحابه المقرّبين. وهكذا كانت ارتحال بضعة الرسول عن الدنيا مظلومة مهضومة الحقوق، مجهولة القدر، وقد بلغت من موجدتها أنها أوصت بأن تدفن ليلاً قال الواقدي - كما في السيرة الحلبية ج ٣: ص ٣٩٠ - : ثبت عندنا أنّ علياً - كرم الله وجهه - دفنها - رضي الله عنها - ليلاً وصلى عليها ومعه العباس والفضل ولم يعلموا بها أحداً...

وقال الشاعر الأزري - رحمه الله - :

ولأيّ الأمور تدفن سرّاً بضعة المصطفى ويعفى ثراها

بنت من أم من حليلة من ويل لمن سنّ ظلمها وأذاها

ونحن نقول للشيخين: ما أجرأ كما على مقام الزهراء - سلام الله عليها - أليس أنها كانت الصديقة الطاهرة أليس أنها كانت بضعة المصطفى؟ أليس أنها ماتت وهي وحدى عليكما؟ أليس أنها قالت لكما: إني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني لئن لقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأشكونكما إليه ... فما هو جوابكما؟ وما جواب من تبع الشيخين وما هو العذر بينكم وبين ربكم وما هو المبرر لكم عند مواجهة السؤال من الله تعالى إذا سألكم عن الآية الكريمة: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (سورة الحشر: ٧) أليس أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بحب أهل بيته وبغض أعدائهم أليس أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «رضى فاطمة من رضائي»؟! (الإمامة والسياسة لابن قتيبة ج ١: ص ١٩). وأليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني»؟! (سنن البيهقي ج ١٠: ص ٢٠١). ومن أغضبها أغضبني (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١٩) وأبى غير ذلك ممّا جاء في مصادركم الصحيحة فما لكم كيف تحكمون؟!

(١) ذكر المؤرّخون أنّ عائشة هي التي قادت جيشاً مع أهل الأهواء والأطماع لحرب إمام المسلمين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حتى عبأت عشرين ألفاً أو أكثر من أوباش العرب وأهل الأطماع، فاجتمع حولها كلّ من في قلبه مرض، وكلّ من كان حاقداً على أبي الحسن أمير المؤمنين - سلام الله عليه - ، وخرجت إلى البصرة، والقوا القبض على عثمان بن

➤ حنيف الأنصاري الصحابي الجليل وكان عاملاً عليها من قبل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فتفتوا لحيته وشعر رأسه وحاجبيه وضربوه بالسياط حتى أدمي، ثم أخرجوه من البصرة بحالة يرثى لها (انظر تاريخ الطبري ج ٣: ص ٤٩٥). وروى ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة وغيره من المؤرخين: أن عائشة كتبت - وهي في البصرة - إلى زيد بن صوحان العبدي رسالة تقول له فيها: أمّا بعد فأقم في بيتك وخذل الناس عن ابن أبي طالب وليبلغني عنك ما أحبّ فإنّك أوثق أهلي عندي والسلام.

وأجابها هذا الرجل المؤمن بما يلي: من زيد بن صوحان إلى عائشة بنت أبي بكر، أمّا بعد فإنّ الله أمرك بأمر، وأمرنا بأمر، أمرك أن تقرّي في بيتك، وأمرنا أن نجاهد، وقد أتاني كتابك أن أصنع خلاف ما أمرني الله به، فأكون قد صنعت ما أمرك الله به وصنعت أنت ما به أمرني، فأمرك عندي غير مطاع، وكتابك لا جواب له (شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ٢٢٦ - ٢٢٧). وبهذا يتبيّن لنا أنّ عائشة لم تكف بقيادة جيش الجمل فقط، وإنّما طمحت في أمور المؤمنين كافة في كلّ بقاع الأرض، ولكلّ ذلك كانت هي التي تحكم على طلحة والزبير الذين كانا قد رشحهما عمر للخلافة، ولكلّ ذلك أباحت لنفسها أن ترسل رؤساء القبائل والولاة وتطمعهم وتستنصرهم للخروج على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ولكلّ ذلك بلغت المرتبة وتلك الشهرة عند بني أمية فأصبحت هي المنظور إليها والمهابة لديهم جميعاً، والتي يخشي سطوتها ومعارضتها، ولكن الذي يهمنا هنا هو أنّها صارت سبباً لقتل عشرات الآلاف من الطرفين وأهلكت بها الحرث والنسل فكيف يجوز لأهل السنّة الدفاع عنها مع ما فعلت من الجرائم وموبقات ومن القتل والنهب ومحاربة المسلمين والخروج على إمام زمانها و...؟! (١) لا شك أنّ معاوية وأصحابه الذين حاربوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هم القاسطون الذين أمر رسول الله ﷺ بقتالهم (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ٢٠١). والمعجم الكبير للطبراني ج ٤: ص ١٧٢. وكنز العمال للمتقي الهندي ج ١١: ص ٢٩٢، ح ٣١٥٥٣، وغير ذلك).

وهم الفئة الباغية بنصّ الرسول الأعظم ﷺ حيث قال: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله وهم يدعونه إلى النار (صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٠٧، كتاب الجهاد

وما وجه متابعتهم معاوية على سبّ علي عليه السلام على المنابر ^(١)

➤ والسير، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل).

فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وضح للمسلمين في هذا الحديث الصحيح عند أهل السنّة أنّ هناك فئة باغية تقتل عمار بن ياسر وهم معاوية بن أبي سفيان الطليق ابن الطليق ومن معه من أصحابه وجنده الذين حاربوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بصفين. وعلى هذا الأساس يلزم أن نقول: إنّ بإجماع المسلمين قاطبة معاوية بن أبي سفيان وأصحابه هم الفئة الباغية وهم على الباطل وأنّ علياً عليه السلام هو إمام الحقّ وشيعته هم الفئة التابعة للحقّ. ومن المعلوم أنّه يجب على المسلمين قتال الفئة الباغية وهي التي تعصي أمر الله ورسوله، وتريد قتال المؤمنين، كما أنّ أصحاب معاوية كانوا كذلك بنصّ الحديث المروي في أصحّ كتبهم، ومن هنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتال القاسطين؛ لأنّ القاسطين هم أرادوا قتال المؤمنين، كما أنّ الآية الكريمة تأمرنا بذلك، وهو قوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله...﴾ (سورة الحجرات: ٩).

فإنّ الفئة المؤمنة لا يجوز قتالها بل يجب الصلح معها كما في الآية الكريمة، وأنّ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما... (سورة الحجرات: ٩).

فمدلول الآية أنّ المقاتلة لو كانت بين الفئتين المؤمنة وغير المؤمنة فلا بدّ من القتال لو بغت إحداهما على الأخرى فالأمر بالقتال صريح من الله تعالى، ولذلك قال القرطبي في تفسيره: إنّ الآية الكريمة دليل على وجوب قتال الفئة الباغية المعلوم بغيتها على الإمام... (تفسير القرطبي ج ١٦: ص ٣١٧ ذيل الآية).

ومن هنا يلزم على جميع المسلمين البراءة من الفئة الباغية وهم معاوية وحزبه امتثالاً لأمر الله ورسوله، ولو أنّ هذه الفئة الباغية فاءت إلى أمر الله وسلمت القيادة لإمامها الشرعي لقلنا عسى، ولكنها لجأت للمنكر وألدها، ورفضت حكم الله الذي دعى إليه الإمام عليه السلام، ثمّ لما رأوا الموت أمام أعينهم رفعوا القرآن على الرماح لينجوا أنفسهم ﴿فلما رأوا بأسنا قالوا آمناً﴾ (سورة غافر: ٨٤). هذا هو حال الفئة الباغية، فكلّ من يتولّى هذه الفئة فقد خالف أمر الله ورسوله كما هو واضح ظاهر.

(١) إنّ من جرائم معاوية وموابعاته ومنكراته التي لا تحصى ولا يعدّها إلّا الله أمره بسبّ الإمام

❶ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولعنه على منابر المسلمين وإجباره الناس بهذا الذنب العظيم، فسنّ هذا المنكر في نواديه العامة والخاصة وأوعز إلى جميع عمّاله وولاته أن يذيعوا سبّه بين الناس وامتد ذلك إلى سبعين سنة.

وهذا أمر ثابت سجّله التاريخ وذكره المؤرّخون والمحدّثون فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب - يعني علياً عليه السلام - فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول له خلّفه في بعض مغازيه، فقال له علي: «يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان»، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبوة بعدي»، وسمعتة يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، قال فطاولنا لها فقال: «ادعوا لي علياً»، فأتي به أرمّد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولمّا نزلت هذه الآية قل: ﴿تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم و...﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: «اللهم هؤلاء أهلي» (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام). ورواه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠١، ح ٣٨٠٨. وابن حجر في فتح الباري ج ٧: ص ٦٠. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ١٠٧، وغيرهم. وأخرج أيضاً عن أبي حازم عن سهل بن سعد: استعمل معاوية على المدينة مروان بن الحكم قال: فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتم علياً قال: فأبى سهل، فقال له: أمّا إذا أبيت فقل لعن الله أبا تراب، فقال سهل: ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي التراب، وأنّه كان ليفرح إذا دعي بها (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٣، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام).

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج ٢: ص ٤٤٦. والحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: ص ٢١١ في النوع الخامس والأربعون، ألقاب المحدثين، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ١٧، وغيرهم.

وروى محمد بن عقيل في كتابه النصائح الكافية: أنّه عندما كتب معاوية الى عمّاله إن

➤ يلعنوا علياً على المنابر، ففعلوا، فكتبت أم سلمة زوجة رسول الله ﷺ إلى معاوية: أنكم تلعنون الله ورسوله على منابركم، وذلك أنكم تلعنون علي بن أبي طالب ومن أحبه، وأنا أشهد أن الله أحبه ورسوله (النصائح الكافية: ص ٩٦. والعقد الفريد ج ٢: ص ٣٠١). فلم يلتفت أحد إلى كلامها مع علمهم بصحة روايتها وشرف مقامها (النصائح الكافية: ص ٩٦). وروى الهيثمي عن ابن كثير قال: كنت جالساً عند الحسن بن علي فجاءه رجل فقال: لقد سب عند معاوية علياً سباً قبيحاً رجل يقال له: معاوية بن خديج، فلم يعرفه، قال: «إذا رأيته فاتني به»، قال: فرآه عند دار عمرو بن حرث فأراه إيّاه، قال: «أنت معاوية بن خديج»، فسكت فلم يجبه ثلاثاً، ثم قال: «أنت الساب علياً عند ابن أكلة الأكباد، أما لئن وردت عليه الحوض وما أراك ترده لتجدنه مشمراً حاسراً عن ذراعيه يذود الكفار والمنافقين عن حوض رسول الله ﷺ قول الصادق المصدوق محمد ﷺ». (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٣٠). ورواه الطبراني في معجمه الكبير ج ٣: ص ٨٢ وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٢: ص ٢٧٤. وتاريخ مدينة دمشق ج ٥٩: ص ٢٨، وغيرهم.

فمعاوية أول من سنّ سب أخو الرسول ﷺ على المنابر سنة جارية، وقد قال يحيى القريشي في كتابه منهاج التحقيق: أن معاوية لما سنّ سب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام سمّي ذلك عام السنة، وبه سمّيت أهل السنة، لا ما يوهمون به أهل السنة والجماعة بأنهم العاملين بسنة رسول الله ﷺ (انظر صراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي ج ٣: ص ٨٤). وذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير ج ٢: ص ١٠٢ نقلاً عن الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار والسيوطي: أنه كان في أيام بني أمية أكثر من سبعين ألف منبر يلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك، وفي ذلك يقول العلامة الشيخ أحمد الحفظي الشافعي في أرجوزته:

وقد حكى الشيخ السيوطي	أنه قد كان فيما جعلوه سنة
سبعون ألف منبر وعشرة	من فوقهن يلعنون حيدرة
وهذه في جنبها العظام	تصغر بل توجه اللوائم
فهل ترى من سنّها بعادي	أم لا وهل يستر أو بهادي

وقتل شيعته ونهب مالهم من حيث محبتهم له^(١).

➡ أو عالم يقول عنه نسكت
وليت شعري هل يقال اجتهدا
أحب فيائي للجواب منصت
كقولهم في بغيه أم الحدا

فانظر أيها القاري العزيز بعين الإنصاف إلى هذه الأفعال البشعة والإجرام التي ارتكبتها معاوية ومن تبعه من القوم، وإن شئت فراجع كثير من كتبهم وحقق حول الموضوع حتى تعرف معاوية وسياسته المجرمة من أجل الوصول إلى السلطة، فكانت سياسته بعد الاستيلاء المخالفة لسنة رسول الله ﷺ وسيرته فاعتمد أولاً في سياسته إلى عدااء صاحب الفضائل والمناقب على لسان النبي المختار ﷺ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي قال في حقه الرسول الأعظم ﷺ: «من سب علياً فقد سبني». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٦: ص ٣٢٣. والمستدرک علی الصحيحین للحاکم النیسابوری ج ٣: ص ١٢١، وقال: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه. ومجمع الزوائد للهيثمي ج ٩: ص ١٣٠. والسنن الكبرى للنسائي ج ٥: ص ١٣٣، ح ٨٤٧٥ و ٨٤٧٦. والجامع الصغير للسيوطي ج ٢: ص ٦٠٨. وكنز العمال ج ١١: ص ٥٧٣ ح ٣٢٧١٣. وفيض القدير ج ٦: ص ١٩٠، وغيرهم).

وفي بعضها: «ومن سبني فقد سب الله». (انظر المستدرک للحاکم ج ٣: ص ١٢١. ونظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ص ١٠٥. والجامع الصغير للسيوطي ج ٢: ص ٦٠٨، ح ٨٧٣٦. وكنز العمال ج ١١: ص ٥٧٣، ح ٣٢٧١٣. وص ٦٠٢، ح ٣٢٩٠٣، وغيرهم).

وقد أخرج ابن حجر في الصواعق: ص ١٤٣، طبع الميمنة بمصر، باب التحذير من بغضهم وسبهم... وورد: «من سب أهل بيتي فإنه يرتد عن الله والإسلام، ومن آذاني وعترتي فعليه لعنة الله ومن آذى عترتي فقد آذى الله، وأن الله حرم الجنّة على من ظلم أهل بيتي وقتلهم أو أعان عليهم أو سبهم». وروى الهيثمي عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أبغضنا أهل البيت حشره الله يوم القيامة يهودياً». (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٧٢). ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ج ٤: ص ٢١٢، وغيرهم.

(١) لا يخفى على الباحث المطلع عن التأريخ أنّ ما فعله معاوية بن أبي سفيان من الإجرام والأعمال البشعة من قتل العترة الطاهرة وسفك دماء الصحابة والمسلمين من شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام واستباحة أموالهم وقطع أصولهم بقتل ذراريهم وأطفالهم

وحتى نسائهم فهي كثيرة جداً، فقد روى المسعودي وغيره: أنّ معاوية كان السبب في قتل الإمام المجتبيّ عليه السلام، وقد دس السم إلى جعدة بنت الأشعث زوجة الإمام الحسن بن علي عليه السلام وأغرها لأن يزوجها ليزيد، وأرسل إليها مئة ألف درهم ووعدّها بأموال، وبعث إليها السم فسقته السم، فلمّا مات الإمام عليه السلام وفي لها معاوية بالمال، وأرسل إليها: إنّنا نحب حياة يزيد، ولولا ذلك لوفينا لك بتزويجه (انظر مروج الذهب بها مش الكامل ج ٦: ص ٥٥). وقريب منه ما في مقاتل الطالبين لأبي الفرج: ص ٧٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٦: ص ٦١. والفتوح لابن الأعمش ج ٤: ص ٣١٨. والاستيعاب لابن عبد البر ج ١: ص ٣٨٩. وربيع الأبرار للزمخشري في الباب الحادي والثمانين. وابن حجر في الصواعق في آخر الباب العاشر في رواية قال للحسين: «إني يا أخي سقيت السم...». وفي تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي في باب تحت عنوان سبب موته عليه السلام قال علماء السير: سمته زوجته... وغيرهم.

كما أنّ معاوية قتل حجر بن عدي الصحابي الجليل مع سبعة أشخاص من أصحابه وهم من شيعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في «مرج عذراء» سنة ٥١ من الهجرة لرفضهم سب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد ثبت ذلك في التاريخ كما نص عليه الطبري في تاريخه ج ٤: ص ١٨٧. وابن الأثير في الكامل ج ٣: ص ٤٧٢. والذهبي في تاريخ الإسلام ج ٤: ص ١٤٧. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٨: ص ٥٤. وغيرهم.

وكما أنّ من أقبح أعمال معاوية وأشنع جرائمه بعث بسر بن أرطاة الظالم السفاك إلى المدينة الطيبة فشن الغارة على أهلها، فقتل نفوساً أبرياء وأراق دماء زكية (انظر الاستيعاب لابن عبد البر ج ١: ص ١٦٢. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٩. وأنساب الأشراف للبلاذري: ص ٤٥٤. وتاريخ الطبري ج ٤: ص ١٠٦. والكامل لابن الأثير ج ٣: ص ٣٨٣، وغيرهم). كما أنّ يزيد ابنه اقتص على أثر أبيه في واقعة الحرة ما شابه أبيه فيما ظلم.

قال ابن عبد البر: كان يحيى بن معين يقول: وكان بسر بن أرطاة رجل سوء... ذلك لأمر عظام ركبها في الإسلام فيما نقله أهل الأخبار والحديث... (الاستيعاب ج ١: ص ١٥٨ -

❧ (١٥٩) ثم قال ابن عبد البر: وفي هذا الخبر الذي ذكره عمرو الشيباني: أنه أغار بسر بن أرطاة على همدان وسبي نساءهم، فكان أول مسلمات سبين في الإسلام وقتل أحياء من بني سعد... (الاستيعاب ج ١: ص ١٦١).

وفي تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: وكان معاوية وجه بسر بن أرطاة إلى اليمن والحجاز في أول سنة أربعين وأمره أن يستقر من كان في طاعة علي فيوقع بهم ففعل بمكة والمدينة واليمن أفعالاً قبيحةً وقد ولي البحر لمعاوية، وقتل باليمن ابني عبيد الله بن العباس... (تاريخ مدينة دمشق ج ١٠: ص ١٤٥).

وقال ابن عبد البر: إن بسر بن أرطاة ذبح ابني عبيد الله بن العباس وهما صغيران بين يدي أمهما... (الاستيعاب ج ١: ص ١٥٩).

وقال إبراهيم بن محمد الثقفي في الغارات: وخرج ابنا عبيد الله بن العباس سليمان وداود وأمهما جويرية، وهما غلامان فذبحهما وكانت أمهما تبكي وتتشد:

ها من أحس بابني اللذين هما كالدرتين تشظي عنهما الصدف
ها من أحس بابني اللذين هما سمعي وقلبي اليوم مختلف

إلى آخر أبياتها (انظر الغارات ج ٢: ص ٦١١).

وقال ابن الأثير وهي أبيات مشهورة: فلما سمع أمير المؤمنين عليه السلام بقتلهما جزع جزعاً شديداً ودعا على بسر فقال: «اللهم اسلبه دينه وعقله»، فأصابه ذلك فكان يهذي بالسيف ويطلبه فيؤتي بسيف من خشب ويجعل بين يديه زق منفوخ فلا يزال يضربه ولم يزل كذلك حتى مات (الكامل في التاريخ ج ٣: ص ٣٨٥).

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: أنه روى ابن سعد عن الواقدي عن داود بن جسرة عن عطاء بن أبي مروان قال: بعث معاوية بسر بن أرطاة إلى الحجاز واليمن يقتل من كان في طاعة علي فأقام بالمدينة شهراً لا يقال له: هذا ممن أعان على قتله عثمان إلا قتله وكان عبيد الله على اليمن، فمضى بسر إليها فقتل ولدي عبيد الله، فقتل عمرو بن أراكة الثقفي وقتل من همدان أكثر من مئتين وقتل أبناء طائفة... (تاريخ الإسلام للذهبي ج ٥: ص ٣٦٩). وقال ابن أبي الحديد: وكان الذي قتل بسر في وجهه ذلك ثلاثين ألفاً وحرقت قوماً بالنار... (شرح

وما وجه متابعتهم يزيد على ما صدر بأمره من العظائم التي لم يصدر مثلها من حيث مجموعها في الدنيا^(١)،

➤ نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ١٧).

وأرسل معاوية غارات أخرى إلى البلدان من أطراف حكومة الإمام علي عليه السلام من غير ما ذكرناه فكانت خيله تهجم على الأطراف النائية والقرى غير المحصنة، وإذا تصدى لهم جيش الإمام خنسوا عن طريقهم. وقد اتفق المؤرخون والمحدثون على أنّ معاوية أمر قائدها بأن يقتل كلّ من كان على دين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فأغار أطراف العراق والحجاز واليمن، وقتل ألوفا كثيرة وحرق وخرب وذبح وسبي نساء مسلمات وباعهن في السوق (انظر نهاية الإرب ٢٠: ٢٥٣).

وكذا غارة سفيان بن عوف الغامدي على الأنبار وأهل المدائن فقتل فيها من قتل ونهب ورجع إلى الشام فاستقبله معاوية بالفرح والسرور ورحب به وحبّاه أعظم حبّاء، وقد نقل ابن أبي الحديد في شرح النهج عن سفيان بن عوف أنّه قال: فو الله ما غزوت غزاة كانت أسلم ولا أقر للعيون ولا أسر للنفوس منها، وبلغني والله أنّها أرعبت الناس فلمّا غدت إلى معاوية حدثته الحديث على وجهه، فقال: كنت عند ظني بك... (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٨٥ - ٨٧).

(١) إنّ جرائم يزيد الطاغية وفضائحه وأعماله الشنيعة القبيحة وسيرته الخبيثة واضحة لكلّ من له أدنى اطلاع على التواريخ والأخبار، فإنّه ارتكب من الآثام والموبقات والجرائم ما لم يرتكبها المجرمون من أوّل خلق العالم، فإنّ جرائمه الوبيّلة التي حفظها له التاريخ، واسودت بها صفحات تاريخه لا تعد ولا تحصى، وقد تقدم شطر منها في المباحث السابقة وعلى رأسها انتهاك حرمة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وقتل ريحانته سيد شباب أهل الجنّة أبي عبد الله الحسين عليه السلام وعثرة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم والصالحين من أبناء الأمة الذين قتلهم في كربلاء وسبي حرم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وسوقه بنات رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من كربلاء إلى الكوفة ومن الكوفة إلى الشام واحتفاله بقتل الإمام الحسين عليه السلام ودعوته في ذلك المجلس كبار اليهود والنصارى وجعل رأس السبط الشهيد سيد شباب أهل الجنّة أمامه وإنشاده أشعار ابن الزبيري التي تدلّ صراحة على كفره وهي:

إلى غير ذلك ممّا قد فاضت بقبحه صحفهم^(١)،

لست أشياخي بيدر شهدوا
لأهلّوا واستهلّوا فرحاً
قد قتلنا القوم من ساداتهم
لعبت هاشم بالملك فلا
لست من فندق إن لم انتقم
وقد أخذنا عن علي ثارنا
جزع الخزرج من وقع الأسل
ثمّ قالوا يا يزيد لا تشل
وعدلناه ببدر فاعتدل
خبر جاء ولا وحي نزل
من بني أحمد ما كان فعل
وقتلنا الفارس الليث البطل

والظاهر أنّ البيت الثاني والأخير ليزيد نفسه (انظر تاريخ الطبري ج ٨: ص ١٨٧. والبداية والنهاية لابن الأثير ج ٨: ص ٢٢٢. والفتوح لابن الأعمم الكوفي ج ٥: ص ١٢٩، وغيرهم). وقال الشبراوي في كتابه الإتحاف بحب الأشراف: (ص ٦٢) بعد ذكر أعمال يزيد: ولا يشك عاقل أنّ يزيد بن معاوية هو القاتل للحسين؛ لأنّه هو الذي ندب عبيد الله بن زياد لقتل الحسين عليه السلام. وقال الذهبي: وكان يزيد فظاً غليظاً جلفاً، يتناول المسكر ويفعل المنكر افتتح دولته، بمقتل الشهيد الحسين، واختتمها بواقعة الحرة، فمقتة الناس ولم يبارك في عمره (سير أعلام النبلاء ج ٤: ص ٣٧).

وقال المسعودي في مروج الذهب: إنّ سيرة يزيد كانت مثل سيرة فرعون، بل كان فرعون أقلّ ظلماً من يزيد في الرعية، وأنّ حكومة يزيد صارت عاراً كبيراً على الإسلام؛ لأنّه ارتكب أعمالاً شنيعة كسرب الخمر في العلن، وقتل سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيد شباب أهل الجنة،

ولعن وصي خاتم النبيين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وقذف الكعبة بالحجارة وهدمها وحرّقها وإباحته مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وقعة الحرة وارتكب من الجنايات والمنكرات والفسق والفجور ما لا يعد ولا يحصى... (مروج الذهب ج ٣: ص ٦٨). ومثله في تاريخ ابن كثير ج ٨: ص ٢٩٨. وتاريخ ابن الأثير ج ٣: ص ٣١٠، وغيرهم. إلى غير ذلك ما ورد في حقه من المؤرّخين والمحدّثين غيرهم، فلاحظ.

(١) لا يخفى أنّ التاريخ الإسلامي قد سجل الأحداث والجرائم الكبيرة التي ارتكبتها الأمويون ومن بعدهم العباسيون وإن لم يظهرها المؤرّخون رعاية لما غلب عليهم من حب المذهب أو

➤ الاتقاء من ضرر السلطة السياسية، إلّا أنّ المسطور في الكتب يكفي للباحث أن يلمس بوضوح أبعاد الأثر التي تركها شدة تلك الأحداث وكثرة المصائب التي تحمّلها الإسلامية الإسلامية من حكامها بعد وفاة رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا ولذلك ترى أنّ تلك الأحداث جعلت أكثرية أهل السنة والجماعة - مع اعتقادهم بالخلفاء عامة وأنهم مفروضو الطاعة إليهم - أن يقسموا الخلفاء إلى الراشدين وغير الراشدين، والمقصود بالخلفاء الراشدين عندهم: الخلفاء الأربعة الأوائل، والمقصود بالخلفاء غير الراشدين: حكام بني أمية وبني العباس، فإنّ حكام بني أمية وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان إلى آخر حاكم منهم كانوا مستبدين في سلوكهم بحيث اسودت مظالمهم صفحات التاريخ، وعلى أثر ظلمهم وجورهم فقد أثاروا سخط الأمة وغضبها إلى أبعد الحدود؛ إذ أنّهم عملوا بكل الجهود على تحريف حقائق هذا الدين وأحكام شريعته الحنيفة، أو تأويلها لتوافق أهوائهم الفاسدة وسياساتهم الغاشمة، فعدّلوا بالناس نتيجة لذلك عن الصراط المستقيم، وحاولوا منع الناس من الاعتصام بحبل المتين والتمسك بالثقلين، فكانوا يبذلون المال في سبيل التناقض بآل الرسول ﷺ، حيث عرفوا بأنّ الرجوع إلى أهل بيت النبوة وأخذ العلم منهم تضمن سلامة الدين وعدم ضلالة الأمة، فحاولوا في التفريق بين الأمة وأهل البيت ﷺ بأشدّ الوجوه وأكبر الجرائم من القتل والسجن والتعذيب ...

وبعد سقوط دولتهم فرّ آخر خليفتهم مع جمع من عائلته الأموية من دار الخلافة إلى أبعاد الأمكنة، ولم يجدوا في الدنيا مكاناً وملجأً يتجهون إليه من كثرة ما ظلموا الناس، فلو كانوا يخرجون بين الناس لقطّعوهم إرباً إرباً، فتأهوا في صحارى النوبة والحبشة وبجاة ومات كثير منهم أثر الظلم والجور، وتوجهوا إلى جنوب اليمن فمكثوا هناك زمناً، وكانوا يحصلون على المال من الناس عن طريق السؤال والاستجداء والصدقة والعطف عليهم.

ولمّا وصل الأمر إلى بني العباس وقبضوا على الخلافة فأظهروا خبثهم وغدرهم وشدتهم على العلويين فراحوا يتتبعون آل الرسول ﷺ من دون رحمة ولا هوادة، أخذوا يضيقون عليهم وعلى شيعتهم ووضعوهم في العيون والرصد عليهم وفعلوا ما فعلوا من التسجين والتعذيب والإعدام ... وهكذا جروا مضمار بني أمية، بل حازوا قصب الظلم على ما هو المعروف

فعلم مما نبهنا عليه مخالفتهم لما ثبت عندهم على وجه اليقين من السنة^(١).

عنهم، وفي ذلك يقول الشاعر:

تالله ما فعلت أمية فيهم معشار ما فعلت بنو العباس
فإن شدة الأحداث وكثرة المصائب التي امتلأت النفوس رعباً شديداً أثر ظلم بني أمية
وبني العباس وغيرهم على مر التاريخ منذ يوم السقيفة المشؤوم واغتصاب الحكم من أهله
بعد وفاة رسول الله ﷺ وحتى يومنا هذا، نتيجة تلك الجريمة الفضيعة التي ارتكبتها
مؤسسوا السقيفة، وسيبقى حتى ظهور الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - الذي
يظهوره يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

(١) لا يخفى على الباحث في بحر الأخبار والآثار أن التابعين للخلفاء الذين يسمون أنفسهم
بأهل السنة وفي بعض الأحيان يضيفون كلمة الجماعة إليها ويقولون: أهل السنة والجماعة،
فإنه إذا كانت هذه التسمية تعني اتباع السنة النبوية المطهرة فلا تحمل المسمى معنى المقصود
بها؛ لأنّ الخبير يعلم أن الأبعاد السياسية التي لعبت دورها في حكومة الخلفاء حملت الناس
على استخدام هذا اللفظ لهم؛ ليوهموا بذلك السامع أنهم أتباع السنة النبوية وأنّ مخالفهم قد
رفضوا تلك السنة.

ولكن واقع الأمر وحقيقة الحال تكشف لنا أمراً آخرأ وهي الأسناد الموجودة في
المصادر التاريخية الموثوقة لدى القوم، فلو تأمل كل أحد في الأسباب التي دعت الجمهور
إلى إجراء هذه السياسة الفاضحة يجد هناك تحليلاً علمياً موضوعياً دقيقاً في المجال، فإنّ
محاولة السقيفة التي أعطت الخلفاء القدرة والسلطة فتحت الآفاق ومنحت الفرصة لهم
للتحرك نحو الطموحات الدنيوية، والنفوذ والغرائز وغير ذلك من المغريات والتحديات،
وإبدائها وكاناً خطر دور لها هو إقصاء السنة المحمدية وإبدالها ببدع سببت اختلاف الأمة
وضلالها وارتدادها عن الصراط المستقيم، فكان موقف الصحابة في السقيفة وما بعدها
موقف رفض النصوص النبوية المتفق عليها بين المسلمين كافة، وهي النصوص التي اشتملت
على استحقاق الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للإمامة والخلافة بعد النبي ﷺ
بلا فصل.

وهي كثيرة جداً وصريحة بما لا مزيد عليها في نصب الإمام علي عليه السلام للخلافة كحديث

➤ الغدير المتواتر لدى الفريقين سنداً ومضموناً، وقد أجمع على نقله رواة المسلمين، بل تواتره عن طريق أهل السنة، فإنه أمر مسلم عند الخبير ولا غبار عليه، وقد أثبت العلامة الأميني في موسوعته العظيمة المسمى بـ «الغدير في الكتاب والسنة والأدب» في الجزء الأول منها تواتر الحديث في جميع طبقات رواته على مسلك القوم، وقد أنهى الرواة لذلك في طرقهم إلى الصحابة ما يقارب إلى مئة وعشرة صحابي الذين نقلوا هذا الحديث عن النبي ﷺ مباشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين شخصاً، كما أنهى رواته من علماء أهل السنة ومؤلفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثئة وستين، وقد وثق ذلك كله بالمصادر المعتبرة عندهم راجع الغدير ج ١: ص ٢٩٤ - ٣٢٢، فلو تأمل في ذلك كلّ أحد لوجد الحديث دال على ما تقول به الشيعة الإمامية في الإمامة بوضوح كالشمس في أفق السماء. فهذا الحديث قطعي الصدور ومتواتر، فلاريب في أسناده، ومن جهة المضمون تام إلى أعلى درجات الوضوح.

وهناك روايات ونصوص أخرى تدلّ بالصرحة على إمامة المعصومين من أهل بيت النبي ﷺ. ومن الطبيعي كلّ ذلك بحاجة إلى دراسة علمية دقيقة، فعلى الباحثين المراجعة إلى كتاب إحقاق الحقّ للعلامة الشريف قاضي نور الله وغيره من الكتب المدوّنة في هذا المجال، فهذه أوّل محاولة بادر بها أصحاب السقيفة لإقصاء النصوص والسنة النبوية الشريفة. وبعد الاستيلاء عمد الحزب الحاكم إلى منع الناس عن كتابة أحاديث رسول الله ﷺ ونشرها، بل أحرقوا الآثار والأحاديث المكتوبة عن رسول الله ﷺ ورفعوا شعار: «حسبنا كتاب الله» الذي هتف به عمر بن الخطاب في حياة النبي ﷺ في الحادثة التي سمّاها ابن عباس رزية يوم الخميس، فإنّ عمر بن الخطاب كان يرى أنّ الأحاديث كانت موجودة في أيدي الناس قد تخلق مشاكل لأهدافه وأغراضه فوقف ذلك الموقف الرهيب أمام النبي ﷺ ثمّ أكمله بعد وفاة النبي ﷺ والحوادث التي حدثت بعد حادثة السقيفة، فإنه بعد وفاة النبي ﷺ منع الناس عملاً من نشر أحاديث رسول الله ﷺ ولم يأذن برواية إلّا ما كان موافقاً مع توجيهاته وسياساته، وكذلك أصحاب السقيفة والخلفاء الذين أولدتهم لسياسة السقيفة عمداً إلى هذا الفكرة. فقد روى الذهبي أنّ أبا بكر جمع الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ فقال: لا تحدثوا من رسول الله ﷺ شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم

❖ كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه (تذكرة الحفاظ ج ١: ص ٢).

فإنّه كما ترى أنّ أبا بكر كصاحبه عمر كان يمنع الناس من نشر حديث رسول الله ﷺ بعد أيام قليلة من ذلك اليوم المشؤوم الذي سُمّي برزية يوم الخميس وما قاله صاحبه عمر بالضبط بأنّه حسبنا كتاب الله.

وروى الذهبي أيضاً عن عائشة أنّها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمئة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فعمّني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو شيء آخر بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنية، هلمّي الأحاديث التي عندك، فجئته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لِمَ أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدّثني... (تذكرة الحفاظ ج ١: ص ٥).

ولا يخفى آثار السوء والتتائج السلبية التي كانت تترتب على هذه الفكرة ممّا تستوجب ضلالة الأمة بها؛ إذ لعلّ هناك كانت أحاديث تحلّ بها مشاكل المسلمين.

ثمّ جاء بعده عمر بن الخطاب فهو كان أشد من صاحبه في منع نشر الحديث عن رسول الله ﷺ، فقد روى الخطيب عن القاسم بن محمد بن أبي بكر: أنّ عمر بن الخطاب بلغه أنّه قد ظهرت في أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها، وقال: أيها الناس أنّه قد بلغني أنّه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا ييقين أحد عنده كتاباً إلّا أتاني به فأرى فيه رأيي، قال: فظنوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثمّ قال: أمنيّة كأمنيّة أهل الكتاب (تقييد العلم: ص ٥٢). وفي لفظ ابن سعد في الطبقات قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب (طبقات الكبرى لابن سعد ج ١: ص ١٤٠).

والمستفاد من هذا النصّ أمور:

١- قوله: «قد ظهر في أيدي الناس كتب» يدلّ على أنّ الكتب كانت منتشرة بين الناس، ومعناه أنّ نقل الحديث وجمع الروايات كان أمراً مسلماً مقبولاً عند الصحابة، بل وكان في غاية الأهمية، وإلّا فلو كان في ذلك حرمة لم يكن أهل ذلك العصر وهم صدر الإسلام وأهل خير القرون مباشراً بنقلها وتجميعها وكتابتها و...

❧ وفي تلك الكتب ما كتبه جمع من الصحابة قطعاً، إن لم نقل كانت جميعها منقولة عنهم.

٢- قوله: «فاستنكرها وكرهها» وهذا يدلّ على أنّ الأمر كان يرتبط بمحض إرادة عمر وكراهته دون أن يشارك فيه رأي الآخرين من الصحابة وغيرهم، ودون أن يكون في الكتب ما يوجب الكراهة لغيره، ثم إنّ الاستنكار الواقعي صدر من عمر بن الخطاب قبل أن يرى النصوص والروايات المكتوبة كما يدلّ عليه النصّ بوضوح.

٣- إنّ وجود الكتب في أيدي الناس واحتفاظهم بها دليل واضح على عدم احتوائها على ما ينكر أو يكره نقله عن رسول الله ﷺ إن أردنا أن نحسن الظنّ بالصحابة وبالناس كلّهم، وإلاّ لما صرّح عمر بأنّ أحثّها إلى الله وأعدلها وأقومها... فإنّ هذا الكلام يدلّ على علم عمر بما فيها من أنّه يحتمل وجود الأعدل والأقوم فيها ومع ذلك أحرقها.

٤- قوله: «فظنوا أنّه يريد أن ينظر فيها... فأحرقها بالنار» يدلّ بوضوح على مدى البعد الشاسع بين عمر وبين الناس حيث إن الناس كانوا يظنّون به أمراً، بينما هو يعمل ما لا يتوقعون منه، فلم يكن ما قام به إلاّ رأياً صادراً منه بالخصوص من دون أن يوافقه أحد من الناس، بل أنّ بعض النصوص يحتوي على الجملة التالية وهي: ولو أنّ الناس علموا أنّ عمر يفعل بالكتب ذلك - أي يحرقها - لما أتوه بها، ولأخفوها عنه.

وهذا دليل على أنّ عمر أغرّ الناس حتى يأتوه بالأحاديث المكتوبة ليحرقها بالقوّة والقهر.

٥- قوله: «أمنية كأمنية أهل الكتاب»، وهذا الكلام ظاهر في أنّ المصلحة التي رآها عمر في إجراء المنع تصوّره أنّ الناس سيلجأون إلى الكتب المحرّفة من التوراة والأنجيل وسائر كتب الضلال، ويهملون القرآن، ولكن بالرغم من سوء ظنّه بالناس فلا يمكنه إنكار قول النبي ﷺ حيث ضمن عدم ضلالة أمته إن تمسّكوا بالثقلين، وهما كتاب الله وعترته الطاهرة، وهذا الحديث متواتر وفي أعلى درجات القوّة متناً وسنداً، فلا يمكن أن تقول قد جهله عمر وإن لم يعترف به. فيعرف من ذلك ومن غيره أنّ عمر بن الخطاب أراد من تلك المزاعم الكاذبة أن يبرر ما فعله.

وخامسها: ما زعمه من أمر النبي ﷺ بطاعة من هو إمام موحد معلوم، له سلطان يقدر به على سياسة الناس^(١)، فإنه من أعظم عجائبه؛ لأنه جعل السلطنة شرطاً في إمام الخلق، وذلك محال، فإنه دور ظاهر جلي، والدور محال^(٢) فهل

👉 ولنا أن نسأل أهل السنّة إذا كان الأمر كما زعمه عمر فلماذا سمح الخلفاء بكتابة الحديث بعد مئة عام من منع كتابتها؟!

نعم، والجواب الحقيقي هو أن المنع كان من أجل عدم انكشاف أحاديث النبي ﷺ في إمامة عترته الطاهرة كما لا يخفى.

(١) أخرج البخاري في صحيحه، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنسبة، باب السمع والطاعة للإمام عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة (صحيح البخاري ج ٤ ص ٧).

وأخرج أيضاً في صحيحه في كتاب الأيمان باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية عن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ قال: السمع والطاعة على المرء المسلم فما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة (صحيح البخاري ج ٨: ص ١٠٥).
وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الامراء في غير معصية عن عبدالله بن عمر عن النبي ﷺ قال: على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة (صحيح مسلم ج ٦: ص ١٥).

(٢) لا يخفى أنه بناءً على زعم القوم أن الاستيلاء والسلطة على الحكم ومنصة الخلافة أحد أسباب انعقاد الإمامة، قال التفتازاني: الثالث: القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام وتصدى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعة واستخلاف وقهر الناس بشوكته انعقدت الخلافة له، وكذا إذا كان فاسقاً أو جاهلاً على الأظهر... (شرح المقاصد للتفتازاني ج ٢: ص ٢٧٢).

بل وقال القسطلاني: لو تغلبت امرأة على الإمامة انعقدت لها الإمامة، وكذا إذا تغلب عليها عبد (انظر إرشاد الساري ج ١٠: ص ٢٦٣).

وقال التفتازاني أيضاً: وإذا ثبت الإمام بالقهر والغلبة ثم جاء آخر فقهره انعزل وصار القاهر إماماً... (شرح المقاصد ج ٢: ص ٢٧٢).

يتصوّر عاقل كون المعصوم يأمر المحال^(١)؟!)

بيان ذلك: أن يقال: من الضروري كون السلطنة على السياسة إنّما يتصف إمام الخلق بها بعد مقدمتين:

➤ إلى غير ذلك ممّا جاء في كلماتهم وهي صريحة في أنّ الاستيلاء والغلبة أحد الأسباب التي تتعدّد بها الإمامة، فمن استولى على السلطة ومنصب الخلافة بالقهر والغلبة فهو خليفة المسلمين فاسقاً كان أو غير فاسق، جاهلاً كان أو غير جاهل مثل بقية السياسيين المنحرفين في التاريخ والأمراء، والضباط الذين غلبوا على القدرة وتقلّدوا السلطة فإنّ نجاحهم وفوزهم في المؤامرة وتسلّطهم على الناس أحد طرق تولّي الخلافة، كما هو الحال في تولّي معاوية الخلافة.

ويلاحظ عليه بأنّ هذا النمط من الاستدلال باطل عقلاً؛ لأنّ القائل به يدعي أنّ الإمام لا بد وأن يكون له السلطة، ولا معنى لإمامة من ليس له السلطة على الأمة. ومن ناحية أخرى يدعي بأنّ الاستيلاء والغلبة وحصول السلطة على الأمة تنعقد بها الإمامة.

فالتنتيجة: أنّ الإمامة متوقّفة على السلطة، وأنّ السلطة متوقّفة على الإمامة، وهذا دور صريح، وهل يصح نسبة مدلول هذا الحديث الذي ينتج الأمر المحال إلى الرسول الحكيم، ﷺ، فالحديث الذي رواه الشيخان عن ابن عمر عن رسول الله لا يستقيم في المعنى والمدلول أبداً.

(١) فإنّ العصمة قوّة تمنع الإنسان عن الوقوع في الخطأ، وهذه القوّة تلازم العلم بالواقع، فكما أنّ الإنسان العادي قد يبلغ في العلم إلى مرتبة بحيث يوجب عصمته في ذلك المورد الخاصّ كما أنّ الإنسان العاقل لا يمس بيده الأسلاك الكهربائية ولا يلقي نفسه أمام السيارة المتحركة لعلّهم بأنّ في ذلك هلاكه وموته، فلو بلغ الإنسان في جميع المجالات إلى هذه المرحلة لصار معصوماً ومصوناً من كلّ الأخطاء. ولا يخفى على الخبير أنّ التكليف بالمستحيل ذاتاً كالجمع بين الضدين أو النقيضين وما شاكل ذلك ممتنع عقلاً، فإنّ طلب ما لا تصوّر به في النفس محال، ومستحيل لذاته لا يصدر من الأفراد العاديين فكيف بالمعصوم؟! فلا حظ.

[أ]: معرفة الناس بامامته، [ب]: وطاعتهم له؛ لكونه إمامهم تجب طاعته عليهم، فلو فرض توقّف إمامته على هذه السلطنة لزم الدور؛ لما عرفته من ترتّب سلطنته على إمامته وطاعتهم له.

فهم إنّما يطيعونه لكونه إماماً لهم، فإمامته سابقة على سلطنته عليهم، فكيف تصير متأخّرة عنها؟ فثبت الدور المحال^(١)

نعم يتوجّه قول السنّي على صورة، وهي أنّ النبي ﷺ جعل الرجل الذي حصلت له الرئاسة والسلطنة إماماً على الناس بعد حصول ذلك له^(٢)، ولم يجعل شخصاً معيناً قبل حصول ذلك له إماماً على الناس^(٣)، فإن قصد بقوله ما نبّهنا عليه

(١) وببيان أوضح: أنّ معرفة الإمام عند أهل السنّة يستلزم سلطة الشخص على الأمة، بمعنى أن يكون حاكماً ومسلطاً عليهم، وعندئذ يكون له أهلية الخلافة وتكون طاعته واجبة وعصيانه محرمة على الأمة ولو كانت السلطة الحاصلة له بالاستيلاء والغلبة. وعليه فإنّ الإمامة والخلافة عندهم متوقّفة على سلطة الإمام، وبهذه السلطة تثبت الإمامة، ولولاها لما كان الشخص إماماً.

فالإمام عندهم من كان مسلطاً على الناس وإن كان بالاستيلاء والغلبة، وتتحق الإمامة بالسلطة والغلبة عليها، وهذا دور صريح كما تقدّم بيانه، ولا يخفى ذلك على أحد.

(٢) فإنّ الإمام القائد إذا كان منصوباً من قبل رسول الله ﷺ لم تكن إمامته متوقّفة على سلطنته، بل أنّها متوقّفة على النصّ وجعل الرسول الأعظم ﷺ، وأنّ سلطنة الإمام وولايته على الأمة متفرعة على أصل إمامته؛ إذ أنّه يكون منصوباً من قبل الله تعالى ورسوله ﷺ، فيكون الإمام قائداً ذا سلطة وولاية على الأمة، كما أنّ الرسول يكون مبعوثاً من قبل الله تعالى، ويكون حاكماً على العباد يبعثه إلى الرسالة ﷺ، فحكمة تشريع بعث الرسول ونصب الإمام تقتضي أن يكون كلّ من النبي والإمام قائداً للهيأ على العباد، كما هو واضح ظاهر.

(٣) فإنّ أهل السنّة يعتقدون ورأيهم معروف بأنّ النبي ﷺ ترك أمته دون أن ينصب عليها

من التوجيه، فيرد عليه ما تقدّم بيانه في الوجه الثالث^(١) وما بعده^(٢)، من منافاة المقصود من الخليفة لما قد صدر ممن تأمّر على الناس، وصارت لهم سلطنة عليهم، فإنهم قد ساسوهم بما خالف الشريعة، وجرى الظلم منهم على عباد الله

❦ خليفة له من بعده، وكان على الأمة أن تتولّى بنفسها تدبير أمورها وتنصب خليفة عليها رغم ما يحيطها من ظروف عسرة وشديدة التعقيد، وكأنّه ﷺ - بناءً على هذا التصور - ترك أمته دون راع يقودها في هذا البحر اللجي المتلاطم الأمواج.

وقد ذكروا أنّه لا يشترط في عقد الإمامة الإجماع، بل تنعقد الإمامة عندهم وإن لم تجمع الأمة على عقدها، والدليل عليه إمامة أبي بكر فإنّه عقد له الإمامة بعدة قليلة من الصحابة (انظر شرح المقاصد الفتازاني ج ٢: ص ٢٧٢. والإرشاد في الكلام لإمام الحرمين الجويني: ص ٤٢٤. وشرح سنن الترمذي لابن عربي ج ١٣: ص ٢٢٩. وجامع الأحكام للقرطبي في المسألة الثانية من تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ج ١: ٢٦٣، وغيرها. ويلاحظ على هذه العقيدة أنّ موقف هذا القول موقف من اعتقد بصحة الخلافة على ما وقع في التاريخ، وهذا النمط من الاستدلال استدلال بالمدعى على نفس المدعى، وهو دور باطل. والعجب من هؤلاء الذين اعتقدوا بهذه العقيدة الباطلة قد سكتوا عن الاعتراضات الهائلة التي توجهت من نفس الصحابة من الأنصار والمهاجرين على خلافة أبي بكر الذي تمت ببيعة خمسة في السقيفة، فإنّ التاريخ أكبر شاهد بمخالفة كثير من الصحابة لذلك كالزبير وسعد بن عباد وغيرهما، فهذا الاختلاف يعرب عن بطلان نفس الأصل؛ لأنّه إذا كانت الإمامة مفوضة إلى الأمة كان من اللازم أن يراعوا نظرية جميع الصحابة، فلاحظ.

(١) قد تقدم في الوجه الثالث من كلام المصنف رحمه الله في الردّ على هذه العقيدة وأشار رحمه الله إلى النصوص القرآنية والسنة النبوية المتظافرة، بل المتواترة المخالفة لهذه العقيدة، وسيأتي تفصيل البحث في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) فإنّ هذه العقيدة التي بنى عليها أهل السنة مذهبهم مخالفة لأصول الإسلام وأهدافه المطلوبة ويترتب عليه النقوض من الأدلة الشرعية والمناكير الدينية التي أشار المصنف رحمه الله إلى بعضها في الوجه الرابع والخامس، وسيأتيك البحث فيه في محلّه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

الصالحين^(١)،

وقد عرفت مخالفة إمامة من هذه سيرتهم للشرعية^(٢)، فعلم ممّا بيّناه فساد ما زعمه السنّي في المقام.

وسادسها: ما نقله ممّا دلّ على سياسة النبيين لبني يعقوب^(٣)، فإنّه حجة بيّنة لما ذهب إليه اثني عشرية الشيعة من لزوم العصمة في إمام الخلق^(٤)، فإنّ أمة

(١) وقد نشأت هذه المخالفات والمعارضات لأصول الإسلام منذ بدأ مؤامرة السقيفة وتقمص الخلافة والإمارة وغصبها والاستيلاء على القدرة وتصدّي الأمور والأحداث والبدع التي أحدثها الخلفاء في الدين وترك السنن ورفض الأحكام اتباعاً للآراء والأهواء والميول النفسانية، فكانوا يحاربون باسم الدين، ولم يكن الدين إلّا في جانب واحد، فإنّ الدين كلّ في أهل بيت النبوة الذين هم معدن الرسالة ومختلف الملائكة ومهبط الوحي، وقد تخاذلت الأمة عن نصرتهم مع قرب عهدهم بسيد الأنام وخاتم الأنبياء والمرسلين، وقد رفضوا ما أوصاهم به في عترته، وكانوا قادرين على نصرتهم وأخذ حقوقهم ممّن ظلمهم وجحد حقهم، وكذلك الظلم بالنسبة إلى شيعتهم من القتل والتعذيب والسجن والإرهاب وغير ذلك، وسيأتي البحث في ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(٢) تقدّم في الوجه الرابع والخامس بعض المناكير التي فعلها الخلفاء في عهد خلافتهم فراجع. (٣) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلّ ما هلك نبي خلفه نبي، وأنّه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأوّل فالأوّل، أعطوهم حقهم، فإنّ الله سائلهم عما استرعاهم» (صحيح البخاري ج ٤: ص ١٤٤) وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأوّل فالأوّل. صحيح مسلم ج ٦: ص ١٧. ومسند أحمد بن حنبل ج ٢: ص ٢٩٧. وسنن ابن ماجه ج ٢: ص ٢٥٨، وغيرهم.

(٤) فإنّ الاعتقاد بعصمة الإمام من ضروريات مذهب الشيعة الاثني عشرية، والدليل على ذلك واضح ظاهر؛ لأنّه بعد قبول ضرورة حاجة الناس إلى الإمام الذي هو أفضل أهل زمانه في كلّ فضيلة وأعلمهم بكلّ علم؛ لأنّ الغرض منه تركية النفوس وتهذيبها بالعلم والعمل الصالح،

❦ فالذي يدعو الناس إلى تركية والعمل الصالح لا بدّ أن يكون عالماً بجميع المصالح والمفاسد على ما هو الواقع عليه من المصلحة أو المفسدة حتى لا يخطئ في كلامه وفعله أبداً، وإلا فإن صدر منه الخطأ فإنّ خطأه موجب لهداية الناس والأمة نحو الضلال، فلو جاز الخطأ على الإمام لا حتاج الامام إلى أئمة أخرى ليرفعوا عنه الخطأ وهذا يؤدي إلى إثبات ما لا يتناهى من الأئمة أو إلى الدور، وكلاهما باطل، وأمّا أن ينتهي إلى إمام معصوم، وهو المطلوب. فالعصمة ثابتة للإمام وواجبة له كثبوتها ووجوبها للنبي بدليل واحد، ويمكن الاستدلال على ذلك بوجه متعددة أخرى نورد أهمها في المقام:

الأول: أنّ الإمامة إذا كانت استمراراً لوظيفة النبوة والرسالة، وكان على الإمام يملأ جميع الفراغات الحاصلة جرّاء رحلة النبي، فلا مناص من لزوم عصمته، وذلك لأنّ تجويز المعصية ينافي مع الغاية التي لأجلها نصبه الله سبحانه إماماً للأمة، فإنّ الغاية هي هداية الأمة إلى الطريق المهيّج، ولا يحصل ذلك إلّا بالوثوق بقوله وفعله وتقديره، والاطمئنان بصحّة كلامه، فإذا جاز على الإمام الخطأ والنسيان والمعصية والخلاف لم يحصل الوثوق بأفعاله، وضعفت ثقة الناس به، فتنتفي الغاية من نصبه، وهذا نفس الدليل الذي استدللّ به المتكلّمون على عصمة الأنبياء، فإنّ الإمام وإن لم يكن رسولاً ولا نبياً ولكنه قائم بوظائف الرسالة والنبوة. الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُتْلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ربه بكلمات فأتَمَّهَنَ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴿ (سورة النساء: ٥٩).

والاستدلال بالآية على عصمة الإمام يتوقّف عل تحديد مفهوم الإمامة الواردة في الآية، وأنّ المقصود منها غير النبوة وغير الرسالة، فأما الأوّل فهو عبارة عن منصب تحمل الوحي، وأمّا الثاني فهو عبارة عن منصب إبلاغه إلى الناس.

والإمامة المعطاة لإبراهيم الخليل في أواخر عمره هي هذه؛ لأنّه كان نبياً ورسولاً وقائماً بوظائفهما طيلة سنين حتى خوطب بهذا المقام، فالمراد من الإمامة في الآية هو منصب القيادة الإلهية، وتنفيذ الشريعة السماوية في المجتمع بقوة وقدرة وهي الملك العظيم، وعلينا الفحص عن المراد بالملك العظيم ويتضح هذا المقام والملك العظيم من خلال بعض الآيات الكريمة:

➤ ١- يقول سبحانه حاكياً قول يوسف عليه السلام: ﴿رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث﴾ (سورة يوسف: ١٠١). ومن المعلوم أنّ الملك الذي منّ به سبحانه وتعالى على عبده يوسف ليس هو النبوة، بل الحاكمية، حيث صار أميناً في الأرض؛ لقوله: ﴿وعلمتني من تأويل الأحاديث﴾ إشارة إلى نبوته، والملك إشارة إلى سلطنته وقدرته.

٢- ويقول سبحانه وتعالى عن سليمان بن داود عليه السلام أنّه قال: ﴿وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي إنّك أنت الوهاب﴾ (سورة ص: ٣٥).

والتأمل في هذه الآيات الكريمة يبيّن لنا حقيقة الإمامة باعتبار الملاحظات التالية.

١- إنّ إبراهيم طلب الإمامة لذريته وقد أجاب سبحانه دعوته في بعضهم.

٢- إنّ مجموعة من ذريته، - كيوسف وداود وسليمان - نالوا وراء النبوة والرسالة منصب الحكومة والقيادة.

٣- إنّ سبحانه وتعالى أعطى إبراهيم الكتاب، والحكمة والملك العظيم، فمن ضم هذه الأمور بعضها إلى بعض آخر يخرج هذه النتيجة: أنّ ملاك الإمامة في ذرية إبراهيم هو قيادتهم وحكمهم في المجتمع، وهذه هي حقيقة الإمامة، غير أنّها ربّما تجتمع مع المقامين الآخرين كما في إبراهيم الخليل ويوسف وداود وسليمان وغيرهم.

وربّما تنفصل عنهما كما في قوله تعالى: ﴿وقال لهم نبينهم أنّ الله بعث لكم طالوت ملكاً قالوا أنّي يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إنّ الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم﴾ (سورة البقرة: ٢٤٧).

والإمامة التي يتبناها المسلمون بعد رحلة النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله تتحدّد واقعيتها مع هذه الإمامة أي معناها أنّ الإمامة منصب الهي يؤتية من يشاء من عباده الصالحين وهم الذين اصطفاهم الله لدينه فهو مقام عظيم وشأن كبير لا يناله إلّا المصطفون - بالفتح -.

ثمّ إنّ بعد معرفة مقام الإمامة التي منحه الله تعالى لإبراهيم الخليل بقي الكلام في تفسير الظالم الذي جاء ذكره في الآية الكريمة، وقد عرف الله الامام بأن لا يكون ظالماً في حياته أي أنّ من له مقام الإمامة لا بدّ أن لا يكون ظالماً في حياته ولو بقدر آ ن ما، ودعا

﴿ إبراهيم عليه السلام ﴾ أن يجعل الله من ذريته إماماً، فأجابه الله بأن الإمامة منصب الهي لا يناله الظالمون، ومعنى ذلك أن الإمام المطاع هو الإمام الذي يحكم بين الناس يتصرف في الأموال والنفوس حسب ما أمر الله تعالى به، فيجب أن يكون على الصراط السوي، والظالم المتجاوز عن الحد لا يصلح لهذا المنصب، كما أن الظالم ناكث لعهد الله وناقض لقوانينه وحدوده، وهو على شفا جرف هار لا يؤتمن عليه، فلا تلقى إليه مقاليد الخلافة؛ لأنه على مقربة من الخيانة والتعدي وعلى استعداد؛ لأن يقع أداة للجائرين، فكيف يصح في منطق العقل أن يكون إماماً مطاعاً نافذ القول مشروع التصرف، وعلى ذلك فكل من ارتكب ظلماً، وتجاوز حداً في يوم من أيام عمره أو عبد صنماً أو لاذ إلى وثن. وبالجمل: فإن عدم اللياقة ثبت بارتكاب ما هو المحرم فضلاً عما هو شرك وكفر فقلوه تعالى: ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ أعم من جميع هذه الأمور ومن غير فرق بين صلاح حالهم بعد تلك الفترة، أو البقاء على ما كانوا عليه.

نعم اعترض الجصاص على هذا الاستدلال في تفسيره، وقال: إن الآية إنما تشمل من كان مقيماً على الظلم، وأما التائب فلا يتعلق به الحكم؛ لأن الحكم إذا كان معلقاً على صفة وزالت تلك الصفة زال الحكم (تفسير آيات الأحكام للجصاص ج ١: ص ٧٢).

ويلاحظ عليه: أن قوله: «الحكم يدور مدار الموضوع»، ليس ضابطاً كلياً، بل الأحكام على قسمين: قسم منه كذلك، وآخر يكفي فيه اتصاف الموضوع بالوصف والعنوان آنأ ما ولحظة خاصة، وإن انتفى بعد الاتصاف، فقوله: «الخير حرام»، أو «في سائمة الغنم زكاة» من قبيل القسم الأول، وأما قوله: «الزاني يحد والسارق يقطع» فالمراد منه أن الإنسان الذي صدر منه الزنى أو السرقة يكون محكوماً بالحكم المذكور لهما وإن زال العنوان وتاب الزاني أو السارق، ومثله المستطيع يجب عليه الحج فالحكم ثابت، وإن زالت عنه الاستطاعة عن تقصير لا عن قصور، وعلى ذلك فالمدعى هي أن: الظالمين في الآية المباركة هي من سنخ الجرائم الثابتة كقولك: السارق والزاني وغيرهما من الموارد المشابهة بهما، لأنه لا شك أن إبراهيم الخليل عليه السلام الذي سأل الإمامة لبعض ذريته لا يعقل أن يسألها لمن مات، ولا يصلح أن يكون من يؤتمن بفعله؛ إذ الذي صدر منه الظلم في حياته ولو في فترة واحدة منها لا يصلح أن يؤتمن به عليها، ولما كان الله تعالى قد نفى امتلاك الإمامة من قلب الظالم وهو ما

خاتم النبيين ﷺ خير من غيرها من أمم الرسل السالفين^(١)، وقد ساستهم المعصومون حفظاً لهم من مخالفة الحق^(٢)،

❖ سبق أن وقع تسمية الظلم عليه فلا مناص من الجرم؛ بأن الظالم فاقد شرائط تصدي هذا المقام العظيم.

وهناك آيات أخرى يستفاد منها عصمة الإمام كقوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (سورة النساء: ٥٩). وقوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير﴾ (سورة فاطر: ٣٢)، وغيرها من الآيات.

والخلاصة: أنّ دلالة الآيات والروايات على لزوم عصمة الإمام وافية جداً، مضافاً إلى الأدلة العقلية الدالة على ذلك بقوة وصراحة، وسيأتي البحث حول الموضوع مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) قال الله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾. (سورة آل عمران: ١١٠).

هذه الآية الكريمة تصف المسلمين بأنهم خير أمة هيأت وعبأت لخدمة المجتمع الإنساني، والدليل على أنّ هذه الأمة خير أمة رشحت لهذه المهمة الكبرى هو قيامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإيمانها بالله، وهذا يفيد أن إصلاح المجتمع البشري لا يمكن بدون الإيمان بالله والدعوة إلى الحق ومكافحة الفساد، كما يستفاد من ذلك أنّ هاتين الوظيفتين مع ما هما عليه من السعة في الإسلام ممّا تقرّد بهما هذا الدين من دون بقية الشرائع السابقة.

فإنّ الإسلام آخر الأديان الإلهية والشرائع السماوية، ولا شك أنّه يقتضي أن يكون أكملها وأتمها في سلم الأديان.

ويتضح من خلال قوله تعالى: ﴿خير أمة﴾ أنّ المسلمين هم خير أمة ما داموا يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فإذا نسوا هاتين الفريضتين وأهملوها لم يعودوا إلى خير أمة، كما لم يعودوا في خدمة المجتمع البشري أبداً على أنّ المخاطب في هذه الآية هم عموم المسلمين في جميع العصور كما هو الحال في جميع الخطابات القرآنية.

(٢) فإِنَّ الأنساء معصومة من المعصية كسدة كانت أم صغرة عمداً أم سهواً حلالاً أم نسياناً

فخير أمة^(١) أحقّ بذلك وأحرى، وحيث ختمت النبوة به ﷺ بقيت العصمة^(٢)، وبها يحصل المقصود، فإنّه رشد الخلق إلى الحقّ، وهو إنّما يتمّ ويوجد بهادٍ إلى الحقّ، وهو منحصر بالمعصوم الذي هو منزّه عن الجهل والخطأ والنسيان، فإنّ من لم ينزّه عن هذه فقير إلى هادٍ ينجيه منها^(٣).

❧ خطأ أو غفلةً في جميع أدوار حياتهم من الصغر إلى الموت؛ لأنّهم حفظوا الشرع والقوامون به فإذا صدر منهم ذنب لارتفع الوثوق بهم، وكيف يصح الوثوق بمن جاز له مخالفة الحقّ وارتكاب الإثم والباطل؟! وهل يقبل العقل بأنّ فاقد الشيء يكون معطياً فإنّ المرتكب للذنب كيف يمكن أن يكون سبباً لنجاة الأمة وفوزها وأمانها من الضلال والانحراف؟! (١) من المعلوم أنّ هذه العبارة إشارة إلى قوله تعالى في سورة آل عمران: ١١٠، والمقصود بها خير أمة، وهم المؤمنون من الأمة الذين وصفهم الله تعالى بلفظة «خير» وملاك خيرتهم بسطّهم للمعروف وردعهم عن المنكرات وإصلاح المجتمعات، وهذه المدحة لم تكن لجميع أمة محمد ﷺ بل للحافظين لحدود الله والقائمين على طاعة الله سبحانه، ولكن مع ذلك في مقام أريد منها المعنى العام الشامل لجميع الأمة بناءً على مسلك القوم، وذلك من باب الجدل، فلاحظ.

(٢) فإنّ الإمام حافظ للشريعة كالنبي، وهو من يقوم مقامه بعد رحلته ﷺ، فيجب أن يكون متمتعاً بما يتمتع به النبي ﷺ من الكفاءات والمؤهلات، منها كونه مصوناً من الخطأ في العلم والعمل لكي تحفظ به الشريعة، ويكون هادياً للناس إلى مرضاة الله سبحانه. فلو جاز له الخطأ لكان نقضاً للغرض الذي من أجله وجب الإمام، ولا بد من أن يستقيح العقول نصب من يخالف القصد والغرض في ذلك؛ إذ الغرض من نصب الإمام هو نجاة الأمة من الهلكات الدنيوية والأخروية، ومن لم يكن معصوماً لا يؤمن بنجاة نفسه فكيف بنجاة الآخرين؟! فلا بد من أن يكون معصوماً من كلّ زلل وخطأ كعصمة الانبياء عليهم السلام، فإنّ رعية الإمام يحتاجون إلى الإمام المعصوم في جميع الأحوال، ولا يجوز له الخطأ في حال من الأحوال، وإلّا يلزم انحراف الأمة عن الصواب ووقوعهم في الضلال ومخالفة الحق...

(٣) فإنّ غير المعصوم لا يكون مأموناً ولا مصوناً عن صدور الخطأ، ومن كان يجوز له الخطأ

نعم يتم مطلبهم من عدم الحاجة إلى هادٍ معصوم على تقدير القول بأنَّ الله سبحانه عنايته في حقَّ خير أمة ورحمته ورشده أقل من غيرها، ومن هذه الجهة لم يجعل لها من بعد نبيها هادين معصومين حسب ما جعل لغيرها^(١).

❦ فلا يؤمن به من الانحراف ولا يوثق بصحَّة قوله، بل يصح الشكُّ في نفاذ أمره وحكمه لاحتمال خطأه ونسيانه وغفلته وجهله، أو عدم تعهده على الكذب فيحتاج إلى إمام آخر ليرفع خطأه، وإذا كان الإمام الآخر غير معصوم أيضاً، فهو أيضاً يحتاج إلى إمام آخر، وهكذا يستلسل الأمر أو ينتهي إلى إمام معصوم إذا لم يكن الإمام معصوماً لجاز إليه أن يخطأ ويسهو فيفتي بغير حقَّ جهلاً أو عمداً وأن يعصي الله، فإنَّ وجب اتباعه لزم وجوب فعل القبيح، وهو باطل بالإجماع وإن لم يجب اتباعه انتفت فائدة الإمامة.

وأيضاً لو وقع منه معصية فإنَّ وجب زجره والإنكار عليه سقط محلّه من القلوب ولم يجب اتباعه، وانتفت فائدة الإمامة وإن لم يجب لزوم الاخلال بالنهي عن المنكر وهو حرام أيضاً بالإجماع. وأيضاً إذا لم يكن الإمام معصوماً فتقديمه على الآخرين ترجيح بلا مرجح.

(١) فإنَّ الله سبحانه وتعالى قد جعل بعد كلِّ نبي نبي آخر، وكان النبي السابق ينصَّ على نبوة النبي اللاحق، ومن هذا الباب تنصيب المسيح على نبوة النبي الخاتم ﷺ، كما يحكيه الله سبحانه وتعالى عن لسان عيسى بن مريم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ (سورة الصف: ٦). وهكذا استمرت الرسالة الالهية وحتى نبوة خاتم الأنبياء ﷺ، ولكن الرسالة الخاتمة التي هي أعظم هذه الرسالات وأفضلها وأتمّها رسالة، فإنّها وإن ختمت الرسالة بنبي الإسلام ﷺ، ولا يوجد بعدها نبوة إلا أنَّ استمرار الهداية الربانية باقية إلى قيام يوم الدين؛ لأنَّ المفروض أنَّ الشريعة المحمدية هي الشريعة الخالدة الخاتمة إلى يوم القيامة، ولا بدَّ أن تكون أكمل الشرائع، فإذا لم تكن فيها بعد رحلة الرسول الأعظم من يقوم بحفظ الشريعة والرسالة المحمدية، كما قامت الأنبياء واحداً بعد الآخر بحفظ الرسالة الالهية، فمعناه أنَّ الإسلام الذي يعتبر عند الجميع أكمل الشرائع يكون فيه النقص بالنسبة إلى سائر الشرائع السماوية، فبناءً على مسلك القوم وزعمهم بأنَّ النبي ﷺ

وهذه الدعوى شاعتها تغني عن بيان فسادها فإنّها مخالفة لبعث رسوله رحمة للعالمين، فإنّ معنى كونه رحمة لهم وجود معصوم نائب عنه في رشدهم إلى شريعته في طبقة بعد طبقة حتى تقوم الساعة^(١)، ولو منعهم ذلك لم يكن رحمة لهم

❦ لم يخلف خليفة معصوم لما بعده، فمعناه أنّ أمته أقلّ رشداً وهداية من غير الأمم إذ الأمم السابقة كانوا ينتظرون النبي اللاحق، وذلك لثلاث يكون للناس على الله حجة بعد الرسل (سورة النساء: ١٦٥). ولكن نبي الإسلام لم يكن له خليفة. ولذلك ترى أنّه قد آمن كثير من اليهود والنصارى بنوّة النبي الخاتم في حياته وبعد مماته لصراحة التبشير الواردة في العهدين.

وإذا لم تستمر الهداية بإمام معصوم بعد رحلة خاتم الأنبياء والمرسلين لتجدد الحوادث واختل أمر الشرع؛ لأنّ الإمام المعصوم حافظ للشريعة، وإذا تعدى الأمر إلى من لا يصلح للإمامة، فلا محالة أنّ الأمة قد تقع في الضلال والانحراف، ولا ريب أنّ القائلين بهذه المقالة صدق عليهم قوله تعالى: ﴿وما قدرُوا الله حقَّ قدره﴾ (سورة الأنعام: ٩١)، فلاحظ.

(١) قال الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلّا رحمة للعالمين﴾ (سورة الانبياء: ١٠٧)، فبعث الله نبي الإسلام إلى الناس كافة، وإلى الجن والإنس وجعله سبباً لسعادتهم وموجباً لصالح معاشهم ومعادهم، فإنّ عامة البشر في الدنيا سواء الكافر منهم والمؤمن، مشمولون لرحمته ﷺ؛ لأنّه تكلف بنشر الدين الذي ينفذ الجميع، فإذا كان جماعة قد انتفعوا به وآخرون لم ينتفعوا به، فإنّ ذلك يتعلّق بهم أنفسهم، ولا يחדش عمومية رحمته ﷺ. ومن المعلوم أنّ مقتضى الرحمة للعالمين أن لا يترك أمته سدى وينصب لهم والياً ليدفع عنهم الشر ويهديهم إلى ما يصلحهم يكون خيراً لهم في دنياهم وآخرتهم، وهذا أبسط ما يرتجى من كلّ أب عند دنو أجله فقد جرت العادة قديماً وحديثاً في كلّ من ظهرت له إمارة الارتحال من بين قومه ووطن بدنو موته وحضور أجله، بأن يوصي فيهم ويفوض أمرهم إلى من يحميهم عن الفتن والآفات.

وهل يظن عاقل بأنّ النبي ﷺ المبعوث رحمة للعالمين لم يهتم بأمر الإسلام والمسلمين حتى يحسب أقلّ من أب يوصي لأهل بيته - والعياذ بالله - بأن لا يوصي فيهم

بل وخالف مقصوده الذي هو رشد جميعهم وإلى الدين جميعه، فلزم من الخبر الذي نقله السنّي لزوماً بيّناً جلياً تحقّق عصمة إمام الخلق ومسيبهم^(١)، فالخبر حينئذٍ حجة عليه، وهذه من الجهات التي لم تتعرّض لها في المقدّمة الثالثة، وهي سوقه حجة له بزعمه على الشيعي، وهي عند التحقيق حجة للشيعي عليه^(٢).

❧ ولا ينصب لهم والياً، مع أنّه كان يخشى على أمته الفرقة، والانقلاب على الأعقاب والتنافس على الدنيا حتى يضرب بعضهم رقاب بعض كما جاء كلّ ذلك في الروايات الواردة عن طرق، أهل السنّة والجماعة، بل وحتى يتبعوا سنن اليهود والنصارى حذو النعل بالنعل فهل يليق برحمة رسول رب العالمين أن يترك أمته سدى بعد ذلك؟! (١) لا يخفى أنّه مع التسليم بصحّة الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة من أنّه قال: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلّ ما هلك نبي خلفه نبي وأنّه لانيبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأوّل فالأوّل، أعطوهم حقهم، فإنّ الله سائلهم عمّا استرعاهم (صحيح البخاري ج ٤: ص ١٤٤، كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل). ورواه مسلم في صحيحه ج ٦: ص ١٧. وأحمد بن حنبل في سننه ج ٢: ص ٢٩٧، وغيرهم، فإنّ المقصود بالخلفاء هم المعصومين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؛ إذ أنّ النبي ﷺ جعل كلّ واحد من المعصومين من أهل بيته إماماً على الخلق وأميراً على الرعية، وقد أمرنا رسول الله ﷺ بالتمسك بهم وجعلهم عدلاً لكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقال ﷺ: «إنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٤ و ١٧ و ٥٩. ومجمع الزوائد للهيتمي ج ٩: ص ١٦٣. ومسند أبي يعلى الموصلي ج ٢: ص ٢٩٧، ح ٤٨. والمعجم الصغير للطبراني ج ١: ص ١٣١. والمعجم الكبير له ج ٣: ص ٦٥، ح ٢٦٧٨ و ٢٦٧٩، وغيرها).

(٢) إذ من الواضح لدى الخبير المقصود بالخلفاء الذي جاء ذكرهم في الحديث هم الخلفاء الذين عيّنهم النبي ﷺ وذكر عددهم في حديث متفق عليه بين الشيعة وأهل السنّة وهم اثنا عشر خليفة (انظر صحيح البخاري ج ٨: ص ١٢٧، كتاب الأحكام، باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة، وصحيح مسلم ج ٦: ص ٣، كتاب الإمارة، باب الناس

وسابعتها: ما نقله من الخبر عن عبادة بن الصامت^(١)، فإنه حجة بيّنة أيضاً

تبع لقريش والخلافة في قريش. ومسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٨٧ والمستدرك للحاكم ج ٣: ص ٦١٧، وغير ذلك) وفي بعضها: لا يزال الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة... (صحيح مسلم ج ٦: ص ٤، كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه). فهذه الرواية قد وردت في أصح كتب أهل السنة، وبها تثبت أن الخلفاء الاثنا عشر الذين تتوقف عليهم عزة الإسلام ومنعته، وهذا الحديث لا ينطبق في الخارج إلا على مذهب الشيعة الاثني عشر؛ إذ لم تكن عدد الخلفاء متوفرة بهذا العدد في غيرهم، وهل يصح تطبيق ذلك على خلفاء بني أمية كيزيد بن معاوية ومعاوية بن أبي سفيان؟! أو الخلفاء العباسية؟! كما أن إطلاق الحديث لا تنطبق على الخلفاء الثلاثة الأوائل؛ إذ لم يتحقق بهم العدد المذكور في النهي الصريح الصحيح، مضافاً إلى أن الأوصاف المذكورة في الحديث أيضاً لم تتوفر، لأن خليفة رسول الله ﷺ هو من يقوم رسول الله ﷺ، فلا بد أن يكون متصفاً بصفاته ليسد في غيابه فراغه، فكما أن النبي ﷺ كان أعلم الناس وأشجعهم وأكملهم في الإيمان، فكذلك لا بد أن يكون الإمام ﷺ كذلك عدى النبوة؛ لأنها قد ختمت بنبوة نبي الإسلام ﷺ بإجماع المسلمين قاطبة أن الخلفاء الثلاثة لم تكن فيهم أحد صفات رسول الله ﷺ فضلاً عن كلها، وإما بإجماع الشيعة الإمامية أن صفات النبي ﷺ كانت متوفرة في الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ومن بعده في أبنائه المعصومين عليهم السلام، فلاحظ.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس عن عبادة ابن الصامت قال: يايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة والمنشط والمكره، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحق حيث ما كنا لا نخاف في الله لومة لائم (صحيح البخاري ج ٨: ص ١٢٢). وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الامراء في غير معصية، وفيه: يايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثره علينا وعلى أن لا ننازع الأمر أهله... (صحيح مسلم ج ٦: ص ١٦). وأخرجه أحمد في مسنده ج ٥: ص ٣١٨. وابن ماجه في سننه ج ٢: ص ٩٥٧، ح ٢٨٦٦. والترمذي في سننه ج ٧: ص ١٣٨، كتاب البيعة، باب البيعة على السمع والطاعة، ه غ د هـ.

على أهل مذهب السنّي، ومخالفة معلومة منهم لهذه المبايعة^(١)؛ لما نبهنا عليه من

(١) إنّ ممّا لا شك فيه ولا غبار عليه أن بيعة الغدير قد تمت مع حضور أغلب الصحابة الذين

حضرُوا خطبة النبي ﷺ وإعلانه ولاية أمير المؤمنين عليه في واقعة غدير خم.

فإنّ واقعة الغدير قد اتفق الشيعة وأهل السنّة على روايتها من المحدثين والمفسرين والمؤرّخين، وتناولها الشعراء وتعرّض لها أعلام الكلام في كتبهم. وذكر العلامة الأميني رحمه الله في كتابه الغدير روايات أهل السنّة الذين رَوَوْا حديث الغدير وأخرجوه في كتبهم على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم من القرن الأوّل للهجرة وحتى القرن الرابع عشر، فكان عددهم يزيد عن ثلاثمئة وستين عالماً، ولمن أراد التحقيق فعليه بمراجعة كتاب الغدير في السنّة والأدب ج ١: ص ٢٩٤ - ٣٢٢.

ومن الطبيعي أنّ من حضر واقعة غدير خم من الصحابة وسمع إعلان النبي ﷺ بولاية أمير المؤمنين عليه في خطبة الغدير وبايعوا الإمام وهنأوه بإمرة المؤمنين، كان ذلك بطيب أنفسهم؛ إذ لو كان هناك ردّ واعتراض على تلك البيعة لظهر وبان ونقل في التاريخ، كما نقل في التاريخ اعتراض الحارث بن النعمان الفهري بعد الواقعة في المدينة المنورة، وقد جاء ذكر هذه الحادثة في شأن نزول قوله تعالى تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ * مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ﴾ (سورة المعارج: ١-٣).

فللباحثين المراجعة إلى تفسير الثعلبي ج ١٠: ص ٣٥. وتفسير أبو الليث السمرقندي ج ٢: ص ١٩. وفيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ج ٦: ص ٢٨٢. وكتاب الغدير ج ١: ص ٢٣٩، وغيرهم.

ومن المناسب أن نذكر بعض الروايات التي تتضمن لذكر تهنئة الحاضرين في غدير خم للإمام أمير المؤمنين عليه بالولاية منها ما أخرجه الطبري في كتاب الولاية بسنده عن زيد ابن أرقم في حديث طويل ذكر فيه خطبة النبي ﷺ يوم غدير خم ثم قال: «... معاشر الناس قولوا: أعطيناك على ذلك عهداً عن أنفسنا وميثاقاً بالسنّة وصفقة بأيدينا نوّيد إلى أولادنا وأهالينا لا نبغي بذلك بدلاً وأنت شهيد علينا وكفى بالله شهيداً، قولوا ما قلت لكم وسلّموا على علي بن أبي طالب بإمرة المؤمنين، وقولوا: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فإن الله يعلم كلّ صوت وخائنة كلّ نفس فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما

➤ عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً؛ قولوا ما يرضى الله عنكم فإن تكفروا فإن الله غني عنكم».

قال زيد بن أرقم: فعند ذلك بادر الناس بقولهم: نعم سمعنا وأطعنا على أمر الله ورسوله بقلوبنا، وكان أول من صافق النبي ﷺ وعلياً أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وباقي المهاجرين والأنصار وباقي الناس إلى أن صلى الظهرين في وقت واحد وامتد ذلك إلى أن صلى العشاءين في وقت واحد وأوصلوا البيعة والمصافحة ثلاثاً (انظر الغدير ج: ١، ص ٢٧٠، نقلاً عن كتاب الولاية لمحمد بن جرير).

وفي بعضها: أن النبي ﷺ أجلس أمير المؤمنين علياً في خيمة وأمر المسلمين بالدخول عليه وتهنئته، ولما فرغ الناس عن التهنئة له أمر رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين بأن يسرن إليه ويهنئنه، ففعلن، وممن هنأه من الصحابة عمر بن الخطاب قال: هنيئاً لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى جميع المؤمنين والمؤمنات (انظر الغدير ج: ١، ص ٢٧١، نقلاً عن روضة الصفا لخاوند شاه «خداوند شاه»).

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن البراء بن عازب قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة وكسح لرسول الله ﷺ تحت شجرتين فصلّى الظهر وأخذ بيد علي - رضي الله عنه - فقال: «ألستم تعلمون أنني أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، قالوا: بلى، قال: «ألستم تعلمون أنني أولى بكل مؤمن من نفسه»، قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد علي فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، قال: فلقبه عمر بعد ذلك فقال له: هنيئاً لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كل مؤمن ومؤمنة (مسند أحمد بن حنبل ج: ٤، ص ٢٨١). ورواه ابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج: ٦، ص ٣٧٢ في كتابه الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب. والمتقي الهندي في كنز العمال ج: ١٣، ص ١٣٤، ح ٣٦٤٢٠. والمناوي في فيض القدير ج: ٦، ص ٢٨٢. والثعلبي في تفسيره ج: ٤، ص ٩٢. والآلوسي في تفسيره ج: ٦، ص ١٩٤. وقد أنهاهم العلامة الأميني إلى ستين، ولا يسعنا الاستقصاء في هذا المجال، فراجع الغدير ج: ١، ص ٢٦٩ - ٢٨٤. ومن المعلوم أن التهنئة بالشكل المذكور هو الإقرار والتسليم بولاية أمير المؤمنين علياً وهي البيعة المعروفة؛

صدور المنازعة منهم مع إمامهم^(١).

فتارة بحملهم النار إلى بيته ليحرقوه ومن فيه لو لم يبايعوهم^(٢)، وفيه نفس

❦ لأن معنى البيعة إعلان الاستجابة والإذعان بولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام التي حدثت بعد خطبة النبي ﷺ يوم غدیر خم.

ولا شك أن خطبة غدیر خم أو حديث الغدير من الأحاديث المتواترة بين الفريقين، وهذه التهنية التي جاءت في كثير من الروايات هي ملازمة للخطبة فتواتر الخطبة يقتضي تواترها أيضاً.

وعليه إذا قلنا بأن الأخبار تواترت على أن مئة ألف صحابي قد بايعوا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم غدیر خم بولايته والاستجابة لها ليس مجازفة منا بل أمر محقق واقع، فلاحظ.

(١) لا يخفى أن النصوص التي احتج بها الشيعة على إمامة المعصومين من أهل البيت - صلوات الله عليهم - ووجوب التمسك بهم على نوعين:

١- النصوص الواردة في إمامة أهل البيت عليهم السلام عموماً مثل حديث الثقلين وحديث السفينة وحديث الكساء وحديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض وغيرها من الأحاديث وهي كثيرة جداً.

٢- النصوص الواردة في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، خصوصاً كحديث الغدير وحديث المنزلة وحديث الطير، وحديث الراية، وحديث خاصف النعل، وحديث يوم الدار، وغيرها من الأحاديث فإن أهل السنة قد خالفوا جميع هذه النصوص والأحاديث من يوم السقيفة وما بعدها من الأحداث، وأن تفصيل ذلك يطول شرحها، ولا يمكننا بيانها في هذه العجالة، وقد صنف في ذلك كتباً كثيرة أشار المصنف رحمته الله إلى بعضها، وسيأتي ذكرها في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٢) لا يخفى أن الروايات الكثيرة والأخبار الموثوقة الواردة عن طريق أهل السنة والجماعة المصرحة بالهجوم على بيت فاطمة وبمظلومية الزهراء الطاهرة وأهل البيت - سلام الله عليهم - فيما يرتبط بالهجوم على بيتهم والتهديد بإحراقها، بل ومباشرة الإحراق بالفعل، ثم ضرب الزهراء - سلام الله عليها -، وإسقاط جنينها وسائر ما جرى عليها، مما لا مجال لإنكارها

والتريد فيها. قال ابن أبي الحديد: وأمّا حديث الهجوم على بيت فاطمة والظاهر عندي صحّة ما يرويه المرتضى والشيعة... وحقّ لأبي بكر أن يندم ويتأسّف على ذلك (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٧: ص ١٦٨).

ونحن نذكر أولاً ما ذكره السيد المرتضى في الشافي الذي صحّحه ابن أبي الحديد، ثم نذكر الروايات والأخبار الواردة عن طريق أهل السنّة وإن كان نقل السيد رحمته الله عن طرق أهل السنّة أيضاً.

قال السيد المرتضى رحمته الله في الشافي: قد روى أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، وحاله في الثقة عند العامة والبعد عن مقاربة الشيعة والضبط لما يرويه معروف، قال: حدثني بكر بن الهيثم، قال: حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي عليه السلام حين قعد عن بيعته وقال: اتّني به بأعنف العنف، فلمّا أتاه جرى بينهما كلام فقال له علي عليه السلام: احلب حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلّا ليؤمرك غداً... (الشافي في الإمامة ج ٣: ص ٢٤٠ - ٢٤١).

وقد روي البلاذري عن المدائني عن مسلمة بن محارب عن سليمان التيمي عن أبي عون: أنّ أبا بكر أرسل إلى علي عليه السلام يريد على البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه قيس فلقيته فاطمة عليها السلام على الباب فقالت: يا ابن الخطاب أترأك محرّقاً عليّ بابي؟! قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك... (الشافي في الإمامة ج ٣: ص ٢٤١).

وقال السيد المرتضى عقيب هذا الحديث: وهذا الخبر قد روته الشيعة من طرق كثيرة، وإنّما الطريق أن نرويه برواية لشيوخ محدثي العامة، ولكنّهم كانوا يروون ما سمعوا بالسلامة، ورّما تنبهوا على ما في بعض ما يروونه عليهم فكفوا عنه.

أقول: قد ذكر السيد رحمته الله في هذا المجال روايات كثيرة اكتفينا بهذا المختصر منها كي نضع أمام القراء الكرام مثلاً عما ذكره رحمته الله للباحثين والمحقّقين المراجعة إلى كتابه.

وروى ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة عن الجوهرى، فقال: قال أبو بكر: وحديثي أبو زيد عمر بن شبه عن رجاله، قال: جاء عمر إلى بيت فاطمة في رجال من الأنصار ونفر قليل من المهاجرين، فقال: والذي نفسي بيده لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقن

➤ البيت عليكم، فخرج إليه الزبير... (شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ٤٨).

وروى ابن عبد ربه الأندلسي في العقد الفريد ج ٢: ص ٢٠٥، ط المطبعة الأزهرية المصرية (الكائنة): الذين تخلّفوا عن بيعة أبي بكر علي والعباس والزبير، وسعد بن عباد، فأما علي والعباس والزبير فقعّدوا في بيت فاطمة حتى بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجهم من بيت فاطمة، وقال له: إن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس من نار على أن يضرهم عليهم الدار فلقيته فاطمة، فقالت: يا بن الخطاب أجنّت لتحرق دارنا؟ قال: نعم، أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمة.

وروى ابن قتيبة في حديث طويل: أن أبا بكر تفقّد قومًا تخلّفوا عن بيعته عند علي - كرم الله وجهه - فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالخطب وقال: والذي نفس عمر بيده؛ لتخرجن أو لأحرقنّها علي من فيها، فقبل له: يا أبا حفص أن فيها فاطمة، فقال: وإن... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٩).

وروى البلاذري عن ابن عون: أن أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة فتلقته فاطمة على الباب فقالت: يا ابن الخطاب أترك محرّقاً عليّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك (انساب الأشراف ج ١: ص ٥٨٦).

وأخرج الطبري عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة... (تاريخ الطبري ج ٣: ص ١٩٨ - ٢٠٠ وقال توفيق أبو علم بعد ذكر رواية الطبري وفي رواية أخرى: إن عمر قال لعلي: إن لم تباع أبا بكر لأحرقنّ دارك، قال علي: أوتحرّقها وفيها بنت رسول الله ﷺ؟! قال: أحرقها وفيها بنت رسول الله (أهل البيت: ٢٣٨ في موقف الإمام بعد وفاة الرسول).

وقال الشهرستاني في الملل والنحل عن إبراهيم النظام: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت الجنين من بطنها، وكان يصيح أحرقوا دارها بمن فيها وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسين (الملل والنحل ج ١: ص ٧٣، باب ١، فصل ١ في ذكر المعتزلة فرقة النظامية).

➡ إلى غير ذلك من الأخبار والروايات الواردة في المقام ممّا يطول ذكره، فعلى الباحث المراجعة إلى كتاب الهجوم على بيت فاطمة - سلام الله عليها - لعبد الزهراء مهدي، وكتاب مأساة الزهراء للعلامة السيد جعفر مرتضى. وموسوعة شهادة المعصومين عليه السلام، وغيرها من الكتب والباحث لو تأمل في الروايات والأخبار المذكورة وغيرها من دون تعصّب وعناد سوف يحصل له القطع بوقوع الهجوم على بيت فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - مهددين لأهل البيت بحرق باب دارهم على من فيها وفي البيت أهل البيت الذي أمر النبي صلى الله عليه وآله بمحبتهم ومودّتهم والاهتمام بأمرهم، فقد خالفوا النصوص النبوية الصريحة فيهم، وكيف يجوز لأبي بكر وعمر ومن وافقهما ورافقهما من الصحابة أن يستبيحوا حرمة الزهراء عليها السلام ويهجموا على بيتها مهددين بحرقها بمن فيها؟!

ألم يسمعوا قول النبي صلى الله عليه وآله حيث فيها قال: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني». (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١٠، كتاب المناقب، باب مناقب فاطمة عليها السلام. وصحيح مسلم ج ٧: ص ١٤١، كتاب الفضائل، باب فضائل فاطمة عليها السلام). وقال صلى الله عليه وآله: «فاطمة بضعة منّي من آذاها فقد آذاني». (سنن الكبرى للبيهقي ج ١٠: ص ٢٠١). ثم قال البيهقي بعد ذكر الحديث: رواه البخاري في الصحيح عن أبي الوليد، ورواه مسلم عن أبي معمر عن سفيان، وقال صلى الله عليه وآله: «فاطمة شجنة منّي يبسطني ما بسطها ويقبضني ما قبضها». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٣٣٢). ورواه الحاكم في المستدرک ج ٣: ص ١٥٤. والهيثم في مجمع الزوائد ج ٩: ص ٢٠٣، وغيرهم. بلى والله لقد سمعوها ووعوها ولكن غلبت عليهم شقوتهم واستحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله، وألم يسمعوا قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (سورة الشورى: ٢٣).

وقد عاد إليهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله قانون الحق لمن غلب، وعادت إليهم ثقافة الغارة والقتل وأسلوب حرق البيوت على من فيها من أحياء، والأفطع منها أنّ الحكومات القرشية من بني أمية وبني العباس ومن بعدهم ممّن تبعهم جيلاً بعد جيل قد ربت أجيال المسلمين على تقدّيس ذلك الصنف والافتخار به! فصارت تقرأ بتمجيد حادثة الهجوم على بيت الإمام أمير المؤمنين على بن أبي طالب والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء وسيدي شباب أهل الجنة

الرسول بآية المباهلة^(١)

➤ الحسن والحسين - صلوات الله عليهم أجمعين - ولبعض شعرائهم قصيدة في تمجيد ما فعله السلف والافتخار بفعل العنف والهجوم على دار الزهراء عليها السلام، كما في قصيدة العمرية المشهورة التي يقول فيها شاعر النيل:

وقولة لعلي قالها عمر
حرق تدارك لا أبقي عليك بها
أكرم بسامعها أعظم بملقيها
ما كان غير أبي حفص بقائلها
إن لم تباع وبنت المصطفى فيها
إمام فارس عدنان وحامياها

فهذا الأسلوب الذي استعمله الصحابة باسم الدين على مشروعية الديكتاتورية التي حكمت عليها الحكومات والخلفاء، وهذه شرعية اضطهادهم لمعارضة للنصوص الإسلامية وما جاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من خلال حياته الشريفة من أول بعثته الكريمة إلى آخر لحظات حياته الشريفة، فلاحظ.

(١) صرح المفسرون من الشيعة وأهل السنة أن آية المباهلة قد نزلت بحق أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم الذين اطّبعهم صلى الله عليه وآله وسلم للمباهلة بهم مع نصارى نجران.

ومفهوم «أنفسنا» في قوله تعالى: ﴿فمن حاكك فيه من بعد ما جاءك من العلم قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾ (سورة آل عمران: ٦١) ينحصر في الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأن الروايات الواردة عن طرق الفريقين متفقة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختار للمباهلة بعد نزول الآية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وفاطمة الزهراء - سلام الله عليها - والإمام الحسن عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام، وفي المقام نكتفي بذكر حديث أورده الفخر الرازي في تفسيره في المسألة الثانية في تفسيره الآية الكريمة قال: وفي رواية أنه عليه السلام لما أورد الدلائل على نصارى نجران ثم إنهم أصروا على جهلهم، فقال عليه السلام: «إن الله أمرني إن لم يقبلوا الحجة أن أباهلكم»، فقالوا: يا أبا القاسم بل نرجع فننظر في أمرنا ثم نأتيك، فلما رجعوا قالوا للعاقب وكان ذا رأيهم: يا عبد المسيح ماترى؟ فقال: والله لقد عرفتم يا معشر النصارى أن محمداً نبي مرسل، ولقد جاءكم بالكلام الحق في أمر صاحبكم، والله ما بأهل قوم نبياً قط فعاش كبيرهم ولأنت صغيرهم، ولئن فعلتم لكان الاستئصال، فإن أبيتم إلا الإصرار على

❦ دينكم والإقامة على ما أنتم عليه، فوا دعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم، وكان رسول الله ﷺ خرج وعليه مرط من شعر أسود، وكان قد احتضن الحسين وأخذ بيد الحسن، وفاطمة تمشي خلفه وعلي - رضي الله عنه - خلفهما، وهو يقول: «إذا دعوت فأمّنوا»، فقال اسقف نجران: يا معشر النصارى، إني لأرى وجوهاً لو سألو الله أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله بها، فلا تباهلوا فتهلكوا، ولا يبقن على وجه الأرض نصراني إلى يوم القيامة، ثم قالوا: يا أبا القاسم رأينا أن لا نباهلك، وأن نترك على دينك، فقال - صلوات الله عليه -: «إذا أبيت المباهلة فأسلموا يكن لكم ما للمسلمين وعليكم ما على السمسلمين»، فأبوا، فقال: «فإني لا أناجزكم القتال، فقالوا: ما لنا بحرب العرب طاقة، ولكن نصالحك على أن لا تغزونا ولا تردنا عن ديننا، على أن نؤدي إليك في كلّ عام ألفي حلة، ألفاً في صفر، وألفاً في رجب، وثلاثين درعاً عادية من حديد، فصالحهم على ذلك، وقال: «والذي نفسي بيده أن الهلاك قد تدلى على أهل نجران، ولو لاعنوا لمسخوا قردة وخنازير، ولاضطرم عليهم الوادي ناراً ولاستأصل الله نجران وأهله، حتى الطير على رؤوس الشجر، ولما حال الحول على النصارى كلّهم حتى يهلكوا».

وروي أنه ﷺ لما خرج في المرط الأسود فجاء الحسن - رضي الله عنه - فأدخله ثم جاء الحسن - رضي الله عنه - فأخله ثم فاطمة ثم علي - رضي الله عنهما - ثم قال: «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (سورة الأحزاب: ٣٣). ثم قال الفخر الرازي: وأعلم أن هذه الرواية كالمتفق على صحتها بين أهل التفسير والحديث (انظر تفسير الفخر الرازي ج ٨: ص ٨٥).

وروي الحميدي في الجمع بين الصحيحين: أنه لما أراد المباهلة لنصارى نجران احتضن الحسين وأخذ بيد الحسن وفاطمة تمشي خلفه وعلي خلفها وهو يقول لهم: «إذا دعوت فأمّنوا». (الجمع بين الصحيحين ج ١: ص ١٩٨، ح ٢٠٨).

وقريب منه في المضمون ما ورد عن مشاهير علماء أهل السنة في تفسير الآية وهي كثيرة، وعلى سبيل المثال روى مسلم بن الحجاج في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب ﷺ عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد قال: أمر

وأخوه دونهم^(١). ومن هو منه بمنزلة هارون من موسى في سوى النبوة^(٢).

➤ معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب - يعني علي بن أبي طالب عليه السلام - ؟ فقال له: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبه؛ لأن يكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم... [أحدها]: لما نزلت هذه الآية: ﴿قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهلي» (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٠). وقريب منه في النقل ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ١٨٥. والترمذي في سننه ج ٤: ص ٢٩٣، ح ٤٠٨٥. وج ٥: ص ٣٠١، ح ٣٨٠٨. والحاكم في مستدركه ج ٣: ص ١٥٠. ثم قال: وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٧: ص ٦٣ وغيرهم.

فالروايات الواردة في تفسير الآية الكريمة المصرّحة بأنها نزلت في أهل بيت النبي ﷺ والمتضمنة بأن المقصود من قوله تعالى: ﴿وأنفسنا﴾ هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. وهذه الروايات كثيرة جداً، فعلى الباحث المراجعة إلى كتاب إحقاق الحق المجلد الثالث منه للقاضي نور الله التستري، فإنه قد جمع فيه الروايات الواردة عن طرق أهل السنة ومصادرهم ورواياتهم إلى نحو ستين من كبار أهل السنة من الذين قالوا: إنّ آية المباهلة نزلت في أهل البيت عليه السلام.

وقد اعترف الزمخشري في تفسيره بعد ذكره الروايات قائلاً: إنّ لا شيء أقوى منه على فضل أصحاب الكساء عليه السلام (الكشاف عن حقائق التنزيل ج ١: ص ٤٢٤). كما قال البيضاوي في تفسيره في الآية دليلين على نبوة النبي ﷺ وعلى فضيلة أهل الكساء عليه السلام (الحق المبين: ص ٢٩٥) نقلاً عن المناوي.

(١) إنّ من أدلّ دليل على عظمة منزلة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من رسول الله ﷺ هو حديث المؤاخاة الذي رواه الفريقان بأسانيد عديدة، فرواه الحاكم النيسابوري في المستدرک علي الصحيحين عن ابن عمر قال: إنّ رسول الله ﷺ آخى بين أصحابه، فأخى بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف، فقال: «علي يا رسول الله إنّك آخيت بين أصحابك فمن أخى؟» قال رسول الله ﷺ: «أما ترضى يا علي أن أكون أخاك»، قال ابن عمر: وكان علي - رضي الله عنه - جلدأ شجاعاً، فقال رسول

❦ الله ﷺ: «أنت أخي في الدنيا والآخرة» (المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٤).

وروى الترمذي عن ابن عمر قال: أخى رسول الله ﷺ بين أصحابه فجاء علي تدمع عيناه فقال لرسول الله ﷺ: «أخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد»، فقال له رسول الله ﷺ: «أنت أخي في الدنيا والآخرة» (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٠٠، ح ٣٨٠٤). ورواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٤. ونظم درر السمطين: ص ٩٤. وينابيع المودة ج ١: ص ١٧٨، وغيرهم.

وروى ابن عساكر بسنده عن يعلى بن مرة عن أبيه: أن رسول الله ﷺ آخى بين الناس فترك علياً في آخرهم لا يرى أن له أخاً فقال: «يا رسول الله آخيت بين الناس وتركني؟» قال: «لما ترى تركتك، إنما تركتك لنفسي، أنت أخي وأنا أخوك»، ثم قال: «فإن حاجك أحد فقل: إني عبد الله وأخو رسوله، لا يدعيها أحد بعدك إلا كذاب» (تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٦١). ورواه المتقي الهندي في كنز العمال ج ١٣: ص ١٤٠، ح ٣٦٤٤٠. وإلى غير ذلك من الروايات. ولا يخفى أن الغرض من مؤاخاته ﷺ للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام هو تعريف لمنزلة الإمام عليه السلام وبيان فضله على غيره؛ لأن النبي ﷺ كان يؤاخي بين الرجل ونظيره كما تشهد الروايات بأنه ﷺ آخى بين أبي بكر وعمر، وعثمان وعبد الرحمن بن عوف... فيكون الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام هو النظير لرسول الله ﷺ، كما جعلته آية المباهلة نفسه، وذلك رمز لإمامته، ولذلك احتج به الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يوم الشورى فقد أخرج ذلك ابن عبد البر بسنده عن أبي الطفيل قال: لما احتضر عمر جعلها شورى بين علي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد فقال لهم علي: «أنشدكم الله هل فيكم أحد أخى رسول الله ﷺ بينه وبينه؟ إذ أخى بين المسلمين غيري»، قالوا: اللهم لا، قال: وروينا من وجوه عن علي - رضي الله عنه - كان يقول: «أنا عبد الله وأخو رسول الله ﷺ لا يقولها غيري إلا كذاب». (الاستيعاب ج ٣: ص ١٠٩٨). وسيأتي بيان طرق الحديث وشرحه في محله إن شاء الله تعالى.

(٢) إن حديث المنزلة من أهم مناقب مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ومن الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على خلافته وإمامته بعد رسول الله ﷺ بلا فصل، وهو حديث

❦ في غاية الصحة والثبوت، مشهور ومستفيض، بل متواتر عن النبي ﷺ، رواه البخاري ومسلم للذان طالما سعيا وراء إخفاء مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فضائله السامية (انظر صحيح البخاري ج ٤: ص ٢٠٨، كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين. وج ٥: ص ١٢٩، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك. وصحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٠، كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وسنن ابن ماجة ج ١: ص ٤٣، ح ١١٥. وسنن الترمذي ج ٥: ص ٣٠٢، ح ٣٨٠٨. ومسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٢٣١، وغير ذلك.

ومن المعلوم أنّ إخراج الواحد من البخاري ومسلم كاف في الالتزام بصحة الحديث، فكيف إذا اتفقا على إخراجه؟! وكيف إذا وافقهما على ذلك سائر جهازة المحدثين فأخرجوه في صحاحهم ومسانيدهم ومجاميعهم الحديثية؟! وكيف إذا نص المحققون منهم على صحته؟! قال محمد بن يوسف الكنجي في كتابه كفاية الطالب: (ص ٢٨٣ في الباب السبعين منه) بعد ما روى الحديث من عدة طرق، قال: هذا الحديث متفق على صحته، ورواه أئمة الأعلام. وكيف إذا صرح المنفذون منهم بكثرة طرقه؟! قال ابن عبد البر في الاستيعاب: وهو أثبت الأخبار وأصحها رواه عن النبي ﷺ سعد بن أبي وقاص وطرق حديث سعد فيه كثيرة جداً قد ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره، ورواه ابن عباس وأبو سعيد وأم سلمة وأسماء بنت عميس وجابر بن عبد الله وجماعة يطول ذكرهم (الاستيعاب ج ٣: ص ١٠٩٧). بل وكيف إذا اعترف أعلامهم بتواتره وقد أورد هذا الحديث السيوطي في كتابه الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة في حرف الألف وتبعه الشيخ علي المتقي في كتابه قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة وغيرهم؟!

وملخص الحديث: أنّ النبي ﷺ لما خرج إلى تبوك استخلف الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في المدينة على أهله، فقال الإمام علي عليه السلام: «خلفتني يا رسول الله مع النساء والصبيان»، فقال له رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي أو «إلا أنه لا نبوة بعدي».

فلا ريب أنّ الاستثناء فيه دليل العموم، فتثبت للإمام أمير المؤمنين عليه السلام جميع منازل

ومن يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله^(١)

➤ هارون الثابتة له في الآية سوى النبوة.

وأحد منازل هارون من موسى الإمامة: لأنّ المراد بالأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (سورة طه: ٣٢) هو الأعم من النبوة التي هي التبليغ عن الله تعالى، ومن الإمامة التي هي الرئاسة العامة؛ لأنّه قد دعا أولاً بأن يكون وزيراً له ثمّ قال: أشركه في أمري أي أشركه في أمانتي الشاملة لجهتي النبوة والإمامة، والمقصود في حديث المنزلة الاشراك في الإمامة فقط دون النبوة؛ لأنّه لا نبي بعد رسول الله ﷺ، وسيأتي توضيح الكلام في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) إنّ من أدلّ الدليل على علو رتبة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وثبوت إمامته وولايته، وكونه أفضل خلق الله بعد رسوله وأحبّهم إلى الله ورسوله هو ما وصفه رسول الله ﷺ في هذا الحديث يوم دفع الراية في قصة خيبر بأنّه رجل يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله.

وقد اتفق الشيخان البخاري ومسلم على إخراج الحديث في صحيحهما (انظر صحيح البخاري ج ٤: ص ٥، باب دعاء النبي ﷺ إلى الاسلام والنبوة وص ١٢ و ٢٠ و ٢٠٧ من كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين وفضلهم. وج ٥: ص ٧٦، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر. وصحيح مسلم ج ٥: ص ١٩٥. كتاب المغازي، غزوة خيبر، باب قول الله تعالى: ﴿وهو الذي كف أيديهم عنكم﴾. وج ٧: ص ١٢٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام)، وغيرهما من أرباب الصحاح والمسانيد والسنن والمجاميع الحديثية المعروفة والمتداولة عند أهل السنّة، فلا إشكال في صحّة الحديث عند القوم.

ولا يخفى على الخبير ما فيه من الدلالة الواضحة على أنّ حبّ الله ورسوله يستلزم معرفة الله ورسوله والانقياد المحض لهما والانصياع لأوامرهما ونواهيهما؛ إذ الحبيب من يفدي في سبيل حبيبه كلّ شيء ويصغي إلى طلبه وأمره ونهيه. وهذا المقام العظيم لم يصل إليه أحد لا من الصحابة ولا من غيرهم، بل وفي بعض الروايات نجد عكس ذلك في غيره، ففي بعض الأخبار أنّ رسول الله ﷺ بعث أبا بكر إلى خيبر ففسار بالناس وانهزم حتى رجع (انظر المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج ٣: ص ٣٧)، وقال بعد ذكر الحديث:

وَلِيَّ كُلِّ مَوْءَمِّنٍ بَعْدَهُ ^(١١) الْمَنْصُورُ مِنْ نَصْرِهِ

➤ هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه.

وفي بعضها: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عُمَرَ وَبَعَثَ مَعَهُ النَّاسَ، فَلَمْ يَلْبِثُوا أَنْ هَزَمُوا فَجَاؤُوا يَجْبِنُونَهُ وَيَجْبِنُهُمْ (انظر المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ٣٧)، وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه، وقد صححها الذهبي في الهامش.

ثُمَّ رَوَى الْحَاكِمُ بِسَنَدِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا فَجِبِنَ، فَجَاءَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَرْكَ الْيَوْمَ قَطُّ... ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأُبْعَثَنَّ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّانِي، لَا يُولِي الدُّبُرَ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ فَتَشْرَفَ لَهَا النَّاسُ». وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ أَرْمَدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَرَّ»، فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أُصِيرُ مَوْضِعًا»، فَتَقَلَّ فِي عَيْنَيْهِ وَدَفَعَ الرَّايَةَ... إِلَى أَنْ قَالَ: فَلَقِيَهُمْ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ (المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ٣٨). وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَطُولُ ذِكْرُهَا، فَلَنْ يَصِلَ إِلَى هَذَا الْمَقَامِ الشَّامَخِ الْعَظِيمِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَوْلَانَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَهُوَ نَصٌّ ثَابِتٌ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ خَلْقِ اللَّهِ بَعْدَ رَسُولِهِ هُوَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْمَتَوَاتِرُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَهُوَ مِنَ الْأَدَلَّةِ الثَّابِتَةِ عَلَى إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلا فَصْلٍ. هَذَا مَلَخَّصُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَمَّا شَرْحُ الْحَدِيثِ سِنْدًا وَدَلَالَةً سَوْفَ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَحَلِّهِ.

(١١) لَقَدْ أَخْرَجَ - هَذَا الْحَدِيثَ - جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنْ حِفَافِ أَهْلِ السَّنَةِ وَمُحَدِّثِهِمْ بِأَسَانِيدٍ مُخْتَلِفَةٍ وَطَرَقَ صَحِيحَةٌ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ، وَفِيهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ عَلِيًّا مَتْنِي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيَّ كُلِّ مَوْءَمِّنٍ بَعْدِي». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٤٣٧). وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ ج ٥: ص ٢٩٦، ح ٣٧٩٦. وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِهِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ: ص ١٥، بَابُ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ ج ٣: ص ١٣٤. وَالْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ج ٩: ص ١٢٠. وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ: ص ١١١. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِهِ الْمُصَنَّفِ ج ٧: ص ٥٠٤، ح ٥٨. وَالضَّحَّاكُ فِي الْآحَادِ وَالْمِثَانِي ج ٤: ص ٢٩٧، ح ٢٢٩٨. وَعُمَرُو بْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي

والمخذول من خذله^(١)،

❦ كتابه السنة: ص ٥٥٠، ح ١١٨٦. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج: ص ٢٩٣، ح ٣٥٥. وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٣٧٤. والطبراني في معجمه الكبير ج ٥: ص ١٦٦، ح ٤٩٦٩. وابن عبد البر في الاستيعاب ج ٣: ص ١٠٩١. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ١٧١. وج ١٨: ص ٢٤. والآلوسي في تفسيره ج ٦: ص ١٩٤. وابن عساكر في تاريخه ج ٤٢: ص ١٠٠. وابن الأثير في أسد الغاية ج ٤: ص ٢٧، وغيرهم.

وقد صحح هذا الاسناد الترمذي بعد ذكر الحديث قائلاً: رجاله كلّهم ثقات، وكذلك الحاكم في المستدرک، وأقره الذهبي في الهامش، وقال الهيثمي: أخرجه الطبراني ورجاله ثقات، وقال عمرو بن أبي عاصم هذا حديث حسن صحيح، وحسّنه الترمذي، وصححه الذهبي، إلى غير ذلك ممّا جاء في صحّة الأسناد. فلا إشكال في صحّة الحديث مسنداً.

ثمّ إنّ لا يخفى أنّ قوله ﷺ: «ولي كلّ مؤمن بعدي» فإنّ قوله ﷺ: «بعدي» ينفي احتمال كون الولاية بمعنى المحبة، ويثبت أنها بمعنى الإمامة؛ إذ قد جعل النبي ﷺ الولاية له من بعده، فلا معنى للقول بأنّه اجعلوا محبة علي في قلوبكم من بعدي؛ إذ لو كانت المحبة للإمام أمير المؤمنين عليه السلام أمراً لازماً فكان ﷺ يأمر بأنّ عليكم محبة علي بن أبي طالب سواء كان في حياة النبي ﷺ أو بعد مماته، فإنّ قوله ﷺ: «بعدي» قرينة ودليل قطعي على أنّ مقصوده بالولاية الإمامة من بعده، وسيأتي البحث حول الموضوع في حديث الغدير وحديث ولي كلّ مؤمن في محلّه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(١) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن سعيد بن وهب وعن زيد بن شيع قالوا: نشد على الناس في الرحبة من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدیر خم إلّا قام قال، فقال: من قبل سعيد ستة ومن قبل زيد ستة فشهدوا أنّهم سمعوا رسول الله ﷺ يقول لعلي - رضي الله عنه - يوم غدیر خم: «أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى، قال: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». حدّثنا عبد الله حدثنا علي بن حكيم أنبأنا شريك بن أبي إسحاق عمر وذي مر بمثل حديث أبي إسحاق - يعني - عن سعيد وزيد، وزاد فيه: «وانصر من نصره واخذل من خذله». (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١١٨). وأخرج الهيثمي مثله في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٤ وفيه: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وأحبّ من

الذي بدور معه الحق حيث يدور^(١)، إلى غير ذلك ممّا دلّ على إمامته

➤ أحبّه وابتغى من يبيغضه وانصر من نصره واخذل من خذله». ثمّ قال الهيثمي: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة.

وأخرج أحمد بن حنبل أيضاً بإسناده عن سماك عبيد بن الوليد العبسي قال: دخلت على عبدالرحمن بن أبي ليلى فحدثني أنّه شهد علياً - رضي الله عنه - في الرحبة، قال: أنشد الله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وشهده يوم غدیر خم، ولا يقوم إلّا من قد رآه، فقام اثنا عشر رجلاً فقالوا: قد رأيناه وسمعناه حيث أخذ بيده يقول: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله» فقام إلّا ثلاثة لم يقوموا فدعا عليهم فأصابهم دعوته (مسند أحمد بن حنبل ج ١: ص ١١٩). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٥، وغيره.

(١) لقد أخرج جمع كثير من حفاظ الحديث من أهل السنّة والجماعة من عدة طرق في صحاحهم ومسانيدهم عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «ورحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار». (سنن الترمذي ج ٥: ص ٢٩٧. والمستدرک للحاکم ج ٣: ص ١٢٤، وقال بعد ذكر الحديث: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. والمعجم الأوسط للطبراني ج ٦: ص ٩٥. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٣٧٦. والجامع الصغير للسيوطي ج ٢: ص ٩، ح ٤٤١٢. وكنز العمال للمتقي الهندي ج ١١: ص ٦٤٣، ح ٣٣١٢٤. وتفسير الفخر الرازي ج ١: ص ٢٠٥، ذكره في الحجة الخامسة عند ذكر فروع في بسم الله الرحمن الرحيم قائلاً: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم... وأمّا أنّ علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كان يجهر بالتسمية، فقد ثبت بالتواتر، ومن اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله عليه السلام: «اللهم أدر الحق معه حيث دار».

وأخرج ابن عساكر في ترجمة سعد بن أبي وقاص بإسناده عن عبيد الله المدني قال: حج معاوية بن أبي سفيان فمرّ بالمدينة فجلس فيه سعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس... وأقبل على سعد فقال: يا أبا اسحاق أنت الذي لم تعرف حقنا وجلس فلم يكن معنا ولا علينا؟

قال: فقال سعد: إنّني رأيت الدنيا أظلمت فقلت لبعيري: إخ فأنختها حتى انكشف قال:

على الخلق وعلى تقدّمه بالفضل عليهم^(١).

❦ فقال معاوية: لقد قرأت ما بين اللوحين ما قرأت في كتاب الله عز وجل، قال: فقال سعد: أمّا إذا أبيت فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: «أنت مع الحق والحق معك حيث ما دار».

قال فقال معاوية: لتأتيني على هذا بينة؟ قال: فقال سعد: هذه أم سلمة، فقالوا: يا أم المؤمنين أنّ الأكاذيب قد كثرت على رسول الله ﷺ، وهذا سعد يذكر عن النبي ﷺ ما لم نسمعه أنّه قال يعني لعلي: أنت مع الحق والحق معك حيث ما دار. فقالت أم سلمة: في بيتي هذا قال رسول الله ﷺ لعلي... (تاريخ مدينة دمشق ج ٢٠: ص ٣٦٠).

وأخرج حديث علي مع الحق... الهيثمي في مجمع الزوائد عن أم سلمة ج ٧: ص ٢٣٥. وج ٩: ص ١٣٤. وابن كثير في البداية والنهاية ج ٧: ص ٣٩٨. وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة ج ٢: ص ١١٦٧. والقندوزي الحنفي في سنايع المودة ج ١: ص ٢٧٠، ح ٣. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٢: ص ٣١٨ ح ١٠٥٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ١٤: ص ٣٢١. وابن المغازلي في المناقب: ص ٢٢٠ ح ٢٩١. والزمخشري في ربيع الأبرار ج ١: ص ٨١٨ - ٣٨٩. والخوارزمي في المناقب: ص ١٧٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦٢١، ح ٣٣٠١٨، وغيرهم.

(١) فإنّ الأخبار الدالة على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام بعد رسول الله ﷺ بلا فصل أكثر من أن تحصى أو يحيط بها العالم أو أن تستقصى، وقد صنف في ذلك كثير العلماء غير متناه، وسيأتي ذكرها إن شاء الله في محلّه، ومع ذلك كلّ فقد هجموا على داره ودخلوا الدار. قال الطبري: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين فقال: لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلاً بالسيف فعثر فسقط السيف من يده فوثبوا عليه فأخذه (تاريخ الطبري ج ٢: ص ٤٤٢ في حوادث سنة الحادية عشرة بعد الهجرة). وقال أيضاً:.... وتخلف علي والزبير واخترط سيف الزبير، وقال: لا أغمده حتى يبايع علي، فبلغ ذلك أبا بكر وعمر فقال عمر: خذوا سيف الزبير فاضربوا به الحجر، قال: فانطلق إليهم عمر فجاء بهما تعباً وقال: لتبايعان وأنتما طائعان أو لتبايعان وأنتما كارهان! (تاريخ

وفيه من قال في حقها: «فاطمة بضعة مني يغضبني ما يغضبها»^(١)، وغيره

➤ الطبري ٢: (ص ٤٤٤).

وأخرج ابن أبي الحديد المعتزلي بسنده عن ليث بن سعد قال: تخلف علي عن بيعة أبي بكر فأخرج ملبباً يمضي به ركضاً وهو يقول: معاشر المسلمين علام تضرب عنق رجل من المسلمين لم يتخلف لخلاف.... (شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ٤٥).

وأخرج أيضاً عن جماعة من المحدثين: أنَّ علياً عليه السلام امتنع من البيعة حتى أخرج كرهاً... ولم يتخلف إلا علياً عليه السلام وحده، فإنه اعتصم ببيت فاطمة عليها السلام، فتحاملوا على إخراجها منه قسراً، وقامت فاطمة عليها السلام إلى باب البيت فأسمعت من جاء يطلبه... (شرح نهج البلاغة ج ٢: ص ٢١). وأخرج أيضاً بسنده عن أبي الأسود قال: غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر يغير مشورة، وغضب علياً والزبير، فدخل بيت فاطمة عليها السلام ومعهما السلاح، فجاء عمر في عصابة منهم أسيد بن خضير وسلمة بن سلامة بن وقش وهما من بني عبد الأشهل، فصاحت فاطمة وناشدتهم الله، فأخذوا سيفي علي والزبير فضربوا بهما الجدار حتى كسروها، ثم أخرجهما عمر يسوقهما... (شرح نهج البلاغة ج ٢: ص ٥٠).

وأخرج ابن قتيبة: أنَّ أبا بكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي - كرم الله وجهه -، فبعث إليهم عمر، فجاءهم وهم في دار علي فأبوا أن يخرجوا، فدعا بحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرج أو لأحرقنها على من فيها، فقليل: يا أبا حفص إن فيها فاطمة، قال: وإن.... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ٢٨ و ٢٩).

وأخرج البلاذري عن ابن عباس قال: بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي - رضي الله عنه - حين فقد عن بيعته، وقال: ائني به بأعنف العنف... (أنساب الأشراف ج ١: ص ٥٨٧) إلى غير ذلك من الأخبار والروايات التي أقرّ علماء أهل السنة بصحتها من الهجوم إلى دار علي بن أبي طالب عليه السلام، فلاحظ.

(١) إن حديث: «فاطمة بضعة مني يغضبني ما يغضبها»، أو «من أغضبها أغضبي» من الأحاديث المتواترة عن لسان أصدق الصادقين الناطق بالهام رب العالمين صلى الله عليه وآله وسلم بمضامين مختلفة وأسانيد صحيحة ومقبولة عند الفريقين وصريحة في الألفاظ بحيث لا تقبل الشك والتأويل. واليك نبذة يسيرة ممّا أخرجه علماء أهل السنة، فعلى سبيل المثال: أخرجه

❦ البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبه فاطمة عليها السلام بسنده عن المسور بن مخرمة عن رسول الله ﷺ قال: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني» (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١٠). وأخرجه النسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ٩٧. وفي كتابه فضائل الصحابة: ص ٧٨. وفي كتابه خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص ١٢١. والطبراني في معجمه الكبير ج ٢٢: ص ٤٠٤. والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢: ص ٢٠٨، ح ٥٨٣٣. وابن أبي شيبة في كتابه المصنف ج ٧: ص ٥٢٦، ح ١. والضحاك في الآحاد والمثاني ج ٥: ص ٣٦١، ح ٢٩٥٤. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ١٠٨، ح ٣٤٢٢٢. والقندوزي الحنفي في ينايع المودة ج ٢: ص ٥٢، ح ١٨.

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة عليها السلام بسنده عن المسور بن مخرمة عن رسول الله ﷺ قال: «إنما فاطمة بضعة مني يؤذني ما آذاها». (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٤١). وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٥٩. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ١٤٧. والطبراني في معجمه الكبير ج ٢٢: ص ٤٠٥، وفيه: «أن فاطمة بضعة مني يؤذني ما آذاها ويغضبني ما أغضبها». وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٤: ص ٦٤. وج ٩: ص ١٩٣. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ١٠٧، ح ٣٤٢١٥. والفخر الرازي في تفسيره ج ٩: ص ١٦٠ في تفسير قوله تعالى: ﴿وخلق منها زوجها﴾. (سورة النساء: ١) وج ٢٧: ص ١٦٦. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾ (سورة الشورى: ٢٠). وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٢: ص ١٥٦. وقال ابن حجر في ترجمة فاطمة الزهراء: وفي الصحيحين عن المسور بن مخرمة سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يقول: «فاطمة بضعة مني يؤذني ما آذاها ويريني ما أرابها» (الإصابة ج ٨: ص ٢٦٥).

وأخرجه الترمذي أيضاً في سننه بسنده عن عبدالله بن الزبير عن النبي ﷺ قال: «إنما فاطمة بضعة مني، يؤذني ما آذاها وينصبني ما أنصبها»، ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح (سنن الترمذي ج ٥: ص ٣٦٠ ح ٣٩٦١). وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٥٩. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٤: ص ٥. والمتقي الهندي كنز

مما دلّ على وجوب جلب رضاها وتعظيمها^(١).

- العمال ج ١٢: ص ١٠٧، ح ٣٤٢١٥، وغيرهم، فإنّ الروايات الواردة في الباب الدالة على المقام كثيرة جداً لا يسعنا المجال لاستقصائها، فلاحظ.
- (١) لقد أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين بسنده عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة: «إنّ الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك». (المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٥٤). وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ٢٠٣. والضحاك في الآحاد والمثاني ج ٥: ص ٣٦٣. والطبراني في معجمه الكبير ج ١: ص ١٠٨، ح ١٨٢. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ١٧٧. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٣: ص ٦٧٤، ح ٣٧٧٢٥. وابن الأثير في أسد الغابة ج ٥: ص ٥٢٢. والذهبي في ميزان الاعتدال ج ٢: ص ٤٩٢. وابن حجر في الإصابة ج ٨: ص ٢٦٦، وغيرهم.
- وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن المسور بن مخرمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فاطمة بضعة منّي يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها». (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٣٢٣)، وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٣: ص ١٥٨. والبيهقي في سننه الكبير ج ٧: ص ٦٤، وغيرهم.
- وأخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين أيضاً بسنده عن المسور بن مخرمة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّما فاطمة شجّة منّي يبسطني ما يبسطها ويقبضني ما يقبضها»، ثم قال الحاكم: هذا الحديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه (المستدرك على الصحيحين ج ٣: ص ١٥٤). وصححه الذهبي في الهامش. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ٤: ص ٣٣٢. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ٢٠٣. والضحاك في الآحاد والمثاني ج ٥: ص ٣٦٢. ح ٢٩٥٦. والطبراني في معجمه الكبير ج ٢٠: ص ٢٦. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١٢: ص ١١١، ح ٣٤٢٤٠. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٧٠: ص ٢١. وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة ج ٢: ص ١١٧، وغيرهم. وإلى غير ذلك مما جاء في كتب القوم. ولا يخفى على الخبير ما في الروايات من الدلالة على عصمة فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - ولو كانت فاطمة - سلام الله عليها - ممن تقارف الذنوب - والعياذ بالله - وترتكبها لجاز إداؤها بل إقامة الحدّ عليها ولم يكن رضاها رضى الله، كما أنّه لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وفيه: من جعلهما سيدي شباب أهل الجنة^(١).

➤ يغضب لغضبها ويتأذى بأذاها تدلّ على عصمتها؛ لأنّ من يرتكب المعصية كما قلنا يجوز إيذاؤه وإغضابه مهما علت منزلته؛ لأنّ الشرع الإسلامي لا يراعي قريباً ولا بعيداً ولا شريفاً ولا ضيعاً يلزم أن يكون من يغضب لغضبه الله ورسوله معصوماً لا محالة، وإذا كان الأمر كذلك فما بال القوم الذين هجموا على دار فاطمة وحملوا النار والخطب لحرق باب دارها، فإنّ الأخبار الصحيحة الواردة في كتب أهل السنّة تنبأوا عن وسعة هجومهم وشدته وحقد الحزب القرشي على رسول الله ﷺ وآل بيته المعصومين - سلام الله عليهم - وحتى ابن تيمية لم ينكر هجوم القوم على بيت فاطمة - سلام الله عليها - غير أنّه برر أبابكر ومن صحبه في الهجوم ضد الزهراء - سلام الله عليها - وهذا ما يدلّ على نصبه وعداوته المحتدم لأهل بيت رسول الله ﷺ (انظر منهاج السنة ج ٨: ص ٢٩١). وسنوافيك النصوص الأخرى في محلّه إن شاء الله تعالى.

(١) أنّ حديث الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة من الأحاديث المعتبرة الصحيحة التي قد أخرجها أئمة الحديث من أهل السنّة والجماعة وأكابر محدّثهم بطرق شتى وأسانيد عديدة ومصادر جمّة التي صنفها كبار حفاظهم وثقاتهم ومعتمدتهم في الرواية والحديث، وإليك بعض ما ورد في كتبهم:

منها: ما أخرجه إمام الحنابلة في مسنده بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة». (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ٦٢ و ٦٤ و ٨٢). وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٢١، ح ٣٨٥٦. والحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٦٦، وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: هذا حديث قد صح من أوجه كثيرة، وأنا أتعجب أنّهما لم يخرجاه. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ٥٠، ح ٨١٦٩. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ٢: ص ٣٩٥، ح ١٩٥. وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٤١٢، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه أحمد بن حنبل أيضاً بسنده عن حذيفة بن يمان في حديث عن النبي ﷺ قال: يا «حذيفة أما رأيت العارض الذي عرض لي قبيل؟» قال: قلت: بلى، قال: «فهو ملك من الملائكة لم يهبط الأرض قبل هذه الليلة فاستاذن ربه أن يسلم عليّ ويشرني

➤ أَنَّ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». (مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٣٩١). وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٢٦، ح ٣٨٧٠. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ٣٨١. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٨٣. وابن أبي شيبة في المصنف ج ٧: ص ٥١٢، ح ٣. والنسائي في سننه الكبرى ج ٥: ص ٨١، ح ٨٢٩٨. وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٤١٣، وغيرهم.

ومنها: ما أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين بسنده عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منهما، (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٦٧). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج ١: ص ٤٤، ح ١١٨، وغيره.

ومنها: ما أخرجه الهيثمي بسنده عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» (مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٨٢).

ومنها: ما أخرجه الهيثمي أيضاً عن جابر بن عبدالله الأنصاري مثله (انظر مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٧٨. وكذا عن أبي هريرة مثله (انظر مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٨٣. وكذا عن قرّة بن أيّاس وملك بن الحويرث وأسامة بن زيد مثله (انظر مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٨٣).

ومنها ما أخرجه الهيثمي أيضاً بسنده عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مثله، وقال بعد ذكر الحديث: رواه الطبراني بأسانيد. (انظر مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٨٢) إلى غير ذلك من الروايات التي وردت بألفاظ مختلفة قد دلّت على أَنَّ الإمام الحسن والحسين عليهما السلام سيدا شباب أهل الجنة، والباحث لو وقف قليلاً عند هذا الحديث «سيدا شباب أهل الجنة» لاتضح له علو مقامهما ببصيرة تامة، وذلك لأنّه لو كان الإمام الحسن والحسين - صلوات الله عليهما - سيدي شباب أهل الجنة فمعناه أَنَّ كل من كان أهل الجنة فهما سيدين له من الأولين والآخرين إلّا ما خرج بالدليل، وحيث إنّ في الحديث استثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبوهما، فقال: «أبوهما خير منهما»، وكذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه أشرف المخلوقات، وأمهما أفضل منهما كما ستعرض لتوضيح المقام مفصلاً في محلّه إن شاء الله تعالى، فمع قطع النظر عن هؤلاء الذين استثنوا في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنّهما سيدا جميع

وتارة بالمنازعة معه في دعوتهم له إلى بيعة امام السقيفة فأبى وقال: أنا أولى بالبيعة، فقال له عمر: لئن لم تفعل لتقتل^(١).... إلى آخر ما نقله ابن قتيبة في

➤ أهل الجنة من الأولين إلى الآخرين. هذا ما هو المستفاد من ظاهر النص. وسيأتي في محله توضيح المقام مفضلاً إن شاء الله تعالى.

وإذا كان الإمام الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة كيف أذن بعض الصحابة لأنفسهم أن يهجموا على البيت الذي فيه سيدي شباب أهل الجنة؟!

فعن ابن جيرانة في غرره أنه قال زيد بن أسلم: كنت ممن حمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه عن البيعة أن يبايعوا أبا بكر، فقال عمر لفاطمة: أخرجي من في البيت وإلا أحرقته ومن فيه، قال: وفي البيت علي والحسن والحسين وجماعة من أصحاب النبي ﷺ فقالت فاطمة: «أفتحرق علي ولدي؟ فقال: إي والله أو ليخرجن وليبايعن (انظر إحقاق الحق للشهيد التستري ج ٢: ص ٣٧٣).

وأخرج ابن قتيبة في حديث طويل يذكر فيه كيف كانت بيعة أبي بكر قال: وإن أبا بكر تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي - كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها!

فقيل له: يا أبا حفص إن فيها فاطمة، فقال: وإن.... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٩). إلى غير ذلك من الروايات والأخبار وكلمات المؤرخين وأرباب السير والباحث عندما يقف عند هذه الأخبار ويجعل ذهنه خالياً عن العصبية والرواسب المذهبية سوف يتوجه إلى هذا السؤال وهو أنه كيف أبدى عمر مافي ضميره بجرأة وصلافة قاسية واستخف بآل البيت ﷺ بالعرف عليهم وعدم اكترائه بفاطمة بنت رسول الله وبضعته وأخ الرسول وخليفته وابناهما سيدي شباب أهل الجنة؟!

خاصة مع علمه بما قال رسول الله ﷺ في حق أهل بيته ﷺ من الفضل والمناقب، أهذا هو جزاء الرسول وأجره على الرسالة الذي فرضه الله على المسلمين في كتابه العزيز وقوله الكريم: * قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى * (سورة الشورى: ٢٣) أن يسيء إليهم هذه الإساءة القاسية؟!

(١) قال ابن قتيبة في حديث طه ما.... فأتى عم أبا بكر، فقال: له: ألا تأخذ هذا المتخلف - أء،

كتاب الإمامة السياسية^(١).

وتارة في خروجهم إلى حربه يوم الجمل، ويوم صفين^(٢) وخروجهم إلى

❦ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام - عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر لقفذ وهو مولى له: اذهب فادع لي علياً، قال فذهب إلى علي فقال له: «ما حاجتك؟» فقال: يدعوك خليفة رسول الله، فقال علي: «لسريع ما كذبتهم على رسول الله ﷺ» فرجع فأبلغ الرسالة، قال: فبكى أبو بكر، فقال عمر الثانية: لا تمهل هذا المتحلف عنك بالبيعة، فقال أبو بكر لقفذ: عد إليه، فقل له: خليفة رسول الله يدعوك لتبايع، فجاء قنفذ فنادى ما أمر به، فرفع علي صوته فقال: سبحان الله لقد ادعى ما ليس له، فرجع قنفذ، فأبلغ الرسالة، فبكى أبو بكر، ثم قام عمر فمشى معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة، فدقوا الباب، فلما سمعت أصواتهم نادى بأعلى صوتها: «يا أبت يا رسول الله ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة» فلما سمع القوم صوتها وبكائها انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تتصدع، وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم فأخرجوا علياً، فمضوا به إلى أبي بكر، فقالوا له: بايع، فقال: «إن أنا لم أفعل فمه؟» قالوا: إذاً والله الذي لا إله إلا هو نضرب عنقك، فقال: «إذاً تقتلون عبد الله وأخا رسوله»، قال عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسوله فلا، وأبو بكر ساكت لا يتكلم، فقال عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟... (الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٩ - ٢٠).

(١) انظر الإمامة والسياسة ج ١: ص ١٩ - ٢١.

(٢) فإن أصحاب الجمل والصفين قد خالفوا النصوص الصحيحة الواردة عن النبي الأكرم ﷺ في مسألة الإمامة، فمنهم: الناكثون وهم أصحاب الجمل وأعوان الإمرة التي قادت جيشاً لمقاتلة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأثارت فتنة عمياء حتى سببت هلاك خلق كثير، بعد ما بايع الناس الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للإمامة، فسأهم النبي ﷺ من قبل: الناكثين (انظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج ٣: ص ١٣٩).

ومنهم: القاسطون وهم أصحاب معاوية وأهل الشام وهم الذين كانوا بغاة والفتنة الباغية التي سآهم النبي ﷺ بهذا العنوان في قوله ﷺ: «ويح عمار تقتله الفتنة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار». (صحيح البخاري ج ٣: ص ٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار عن الناس)، فقد خالفوا الإمام عليه السلام وخرجوا عن طاعته. قال المباركفوري:

حرب ابنه الحسن، والى حرب ولده الحسين^(١).

➤ المراد بالفئة الباغية هم أصحاب معاوية وهم الذين خالفوا الإمام وخرجوا عن طاعته بتأويل باطل... (تحفة الأحوذى ج ١٠: ص ٢٠٤).

وقال الزيعلي في نصب الراية: لا خلاف أنّ الحقّ كان مع علي وقتله أصحاب معاوية، قال إمام الحرمين في كتاب الارشاد: وعلي - رضي الله عنه - كان إماماً حقّاً في ولايته ومقاتلوه بغاة... وأجمعوا على أنّ علياً كان مصيباً في قتال أهل الجمل وهم طلحة والزبير وعائشة ومن معهم وأهل صفين وهم معاوية وعسكره... (نصب الراية ج ٥: ص ٤٧).

(١) لا شك أنّ ما ورد من النصوص في حقّ أهل بيت النبي صلوات الله عليهم كحديث الثقلين الأمر بوجوب التمسك بأهل البيت عليهم السلام وغيره من النصوص الصريحة في أفضليتهم وتقديمهم على جميع الأمة وإمامتهم على الخلق قد خولفت من يوم السقيفة وما تبعه من الأيام والأحداث، فالناظر في سيرة الشيخين الأولين وما بعدهما من الخلفاء والسلطين لا يشك في أنّهم قد خالفوا النصوص الكثيرة وخرجوا عن طاعة الله ورسوله بذلك، وسوف نذكر تفصيل ذلك في محلّه إن شاء الله تعالى.

والمهم هي المحاولة التي اتخذوها في تسليط المنافقين والظلقاء على كيان السلطة، فكان لهؤلاء وجود بارز في قيادات الجيوش والولايات والأمصار، فإنّ أبابكر وعمر تركا كثيراً من النصوص والأدلة في سبيل النيل إلى الرئاسة والحكومة وقد عمدا إلى تركيز المنافقين على السلطة، فقد روي عن عمر بن الخطاب أنّه قال: نستعين بقوة المنافقين... (انظر سنن الكبرى للبيهقي ج ٩: ص ٣٦).

وقد قيل له: إنّك استعملت يزيد بن أبي سفيان وسعيد بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وفلاناً وفلاناً من المؤلفة قلوبهم من الظلقاء وأبناء الظلقاء وتركت أن تستعمل علياً والعباس والزبير وطلحة، فقال: أمّا علي فأنبه من ذلك، وأمّا هؤلاء النفر من قريش فإنّني أخاف أن يثيروا في البلاد فيكثروا فيها الفساد (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٩: ص ٢٩).

أقول: ألا نتعجب من أنّه كان يخاف من إكثارهم الفساد من وجود طلحة والزبير على رأس القدرة والحكومة ومع ذلك أنّه جعلهما من أعضاء الشورى الستة. نعم يمكننا أن نقول بأنّ عمر كان يخاف على الحكومة التي كانت في يده باعتبار أنّ أمثال طلحة والزبير كانوا

➤ ممّن متنافسين له في أمر الحكومة، فكان يخاف من ذلك ويحذر من ألا يكون لهما القدرة والمكنة حتى لا يتهيأ لهما الأمر، ولذلك ترى في التاريخ أنّ عمر أصرّ على أبي بكر حتى عزل خالد بن سعيد بن العاص عن قيادة الجيوش التي أرسلها لفتح الشام أو قيادة بعضها، لأنّه اضطن عليه تأخّره عن بيعة أبي بكر، واستهاضة بني هاشم أو بني عبد مناف للمطالبة بالخلافة، فلم يدع أبا بكر حتى عزله وولى مكانه يزيد بن أبي سفيان (انظر الطبقات لابن سعد ج: ٣ ص ٩٧ - ٩٨ في ترجمة خالد بن سعيد بن العاص. والمستدرك على الصحيحين ج: ٣ ص: ٣٧٩، كتاب معرفة الصحابة ذكر مناقب خالد بن سعيد. وتاريخ الطبري ج: ٢ ص ٣٣١ في أحداث سنة ثلاث عشرة، وغيرها).

وقال ابن عبد البر: إنّ قال عمر إذ دخل الشام ورأى معاوية: هذا كسرى العرب (الاستيعاب ج: ٣ ص ١٤١٧).

هذا وقد نسب هذا الكلام لعمر نفسه أنّه قال: من استعمل فاجراً وهو يعلم أنّه فاجر فهو مثله (انظر كنز العمال ج: ٥ ص ٧٦١، ح ١٤٣٠٦). بل من الواضح لدى الخبير أنّ ذلك أدى إلى صدور كثير من المخالفات الدينية وانتهاك الحرمات وارتكاب الجرائم من محاربة الإمام الحسن عليه السلام بسط الرسول وريحانته وقتله بالسّم غدرًا ووقوع أكبر جريمة وهي فاجعة كربلاء التي سوّدت وجه تاريخ يزيد بن معاوية وبني أمية وما جرى فيها من قتل سبط الرسول وريحانته الإمام الحسين عليه السلام وما عانى منها أشد الرزايا وألوان المحن التي لم يعانها أحد على امتداد التاريخ، وقد أخذت تلك الحادثة الأسى والحزن في قلوب المؤمنين والصالحين وأعبرت أعين الأنبياء والمرسلين من قبل وعباد الله الصالحين في مجالسهم الروحانية، بل تلهف وتحسر وحزن عليه قلوب المخالفين. فقد روى البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقيله ومعاقته بسنده عن ابن أبي نعم قال: كنت شاهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض، فقال: ممّن أنت؟ فقال: من أهل العراق، قال: انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن النبي - صلى الله عليه وسلّم - وسمعت النبي صلى الله عليه وسلّم يقول: هما ريحانتاي في الدنيا (صحيح البخاري ج: ٧ ص ٧٤). وأخرج في كتاب بدء الخلق، باب مناقب المهاجرين وفضائلهم بالأسناد عن عبد الرحمن بن أبي نعم

فعلم ممّا نبّهنا عليه كون خبر عبادة حجّة للشيعة وأهل مذهبه على السنّي وأهل مذهبه؛ لما عرفته من مخالفتهم جميعاً خلفاً عن سلف لهذه المبايعة^(١).

❧ مثله (صحيح البخاري ج ٤: ص ٢١٧).

ولا يخفى على الخبير الناظر في سيرة الخليفة عمر بن الخطاب وغيره من الخلفاء بأنّ قتل الإمام الحسين عليه السلام وأخوه الحسن عليه السلام وأمّه الزهراء الصديقة الطاهرة وأبوه أمير المؤمنين عليه السلام إنّما تحقق بسياسة الخلفاء على امتداد السقيفة لا سيما عندما استعملوا الطلقاء والمنافقين والمؤلفة قلوبهم على الولايات والأمصار فإنّهم بهذه السياسة والعمل التخريبي والأفكار الضالة الهدّامة وقفوا بشراسة أمام أهل البيت عليه السلام وكشفوا عن التعاقد السري بينهم وبين زعماء قريش للوصول إلى السلطة حتى وصل الأمر إلى حدّ أصبح يزيد بن معاوية الذي كان طول عمره مدمن على الفجور وشرب الخمر، يدعي أنّه خليفة رسول الله ﷺ، وجلس على سرير ملكه ووضع رأس ابن بنت النبي ﷺ أبي عبد الله الحسين عليه السلام بين يديه وجعل ينكت ثيابه ويقول: يوماً بيوم بدر (انظر موسوعة شهادة المعصومين ج ٢: ص ٣٤٦).

هذا مع ما جاء من الروايات والنصوص الدالة على عظمة الإمام الحسن والحسين عليه السلام وحضور الصحابة في عصر يزيد الذين سمعوا أحاديث النبي وشاهدوا تكريمه وتعظيمه بالنسبة إليهما. فقد روى أبو داود في سننه بسنده عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فأقبل الحسن والحسين - رضي الله عنهما - وعليهما قميصان أحمران يعثران ويقومان، فنزل فأخذهما فصعد بهما المنبر وقال: «رأيت هذين فلم أصبر» ثم أخذ في الخطبة (سنن أبي داود ج ١: ص ٢٤٨، ح ١١٠٩). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج ٢: ص ١١٩٠، ح ٣٥٩٩. والحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ١: ص ١٨٧. وج ٤: ص ١٩٠. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٦: ص ١٦٥، وغيرهم. وإلى غير ذلك من الروايات والنصوص الصريحة الواردة في فضائلهما وفضائل أهل البيت عليه السلام التي لا تعد ولا تحصى، وقد نقلها الثقات من علماء الفريقين ومحدثيهم في كتبهم بطرق عديدة بالغة عن حدّ التواتر، وهل بعد ذلك يبقى شك وترديد بأنّ الخلفاء ومن تابعهم من الصحابة قد خالفوا النصوص النبوية الصريحة في سبيل الأهواء والأطماع والهواجس الشيطانية؟!

(١) لا يخفى أنّ ما ورد في حقه الإمام أحمد الممنوع والصدّيقة الطاهرة فاطمة الزهراء هاهنا.

٥ البيت - صلوات الله عليهم أجمعين - مما صحت وثبتت عند أكابر القوم ومحققهم وأعاضهم قد خولف على كل حال، سواء ما كان نصاً في خلافة مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل أو ما دلّ على أفضلية أهل البيت عليه السلام على من سواهم من الناس عموماً، فإنها قد خولفت من يوم السقيفة وما تبعه من أحداث والمآسي التي حلت بآل البيت عليه السلام مع كثرة الناقلين لتلك النصوص لا سيما مع ما تظافر عن النبي صلى الله عليه وآله من الإخبار بالفتن، حتى قال فيما رواه حذيفة: «لفتنة بعضكم أخوف عندي من فتنة الدجال» (انظر مسند أحمد بن حنبل ج ٥: ص ٣٨٩). ورواه ابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٢١٨. والهيشمي في مجمع الزوائد ج ٧: ص ٣٣٥. ومسند البزار ج ٧: ص ٢٣٢، وغيرهم.

كما استفاض عنه الإخبار بولاية ولادة السوء على الأمة وظلمهم واستئثارهم وانتهاكهم الحرمات، لا سيما بالنسبة إلى إنهاك حرمة أهل بيته. فقد ورد بطريق صحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إنّ أهل بيتي سيلقون من بعدي من أمتي قتلاً وتشريداً، وأنّ أشد قومنا لنا بغضاً بنو أمية وبنو المغيرة وبنو مخزوم». رواه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٤: ص ٤٨٧، ثم قال: هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه. وروى الطبراني بسنده عن ابن مسعود قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله فأقبل نفر من بني هاشم، فلما رأهم رسول الله صلى الله عليه وآله احمرّ وجهه واغروقت عيناه فقلنا: يا رسول الله ما نزال نرى بوجهك شيئاً نكرهه، فقال: «إنّا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وأنّ أهل بيتي سيلقون بعدي بلاء وتطريداً». (معجم الكبير ج ١٠: ص ٨٥ ح ١٠٠٣١). إلى غير ذلك من الروايات، وقد خولفت النصوص والروايات الواردة في حق أهل البيت عليه السلام بالهجوم على بيت أمير المؤمنين والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء - صلوات الله عليهما - وانتهاك حرمتها وإيذاً لهما واغتصابهما ومحاولة إرغام أمير المؤمنين عليه السلام على البيعة، وجعله تابعاً مطيعاً بدلاً من الرجوع إليه في ذلك الخلاف الذي قد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله مخاطباً لعمار بن ياسر: «إنّه سيكون في أمتي من بعدي هنات حتى يختلف السيف فيما بينهم وحتى يقتل بعضهم بعضاً وحتى يبرأ بعضهم من بعض، فإذا رأيت ذلك فعليك بهذا الأصلع عن يميني علي بن أبي طالب، وإن سلك الناس كلهم وادياً وسلك علي وادياً فاسلك وادي علي وخل

وثامنها: ما تضمّنه الخبر من البيعة على القول بالحق^(١) فإنّنه مناقض لسكوته^(٢)،

عن الناس، أنّ علياً لا يردك عن الهدى ولا يدلك على الردى، يا عمار طاعة علي طاعتي وطاعتي طاعة الله». (انظر المناقب للخوارزمي: ص ١٩٢، ح ٢٣٢. وينايع المودة للقندوزي الحنفي ج ١: ص ٣٨٤، ح ١١. وفرائد السمطين ج ١: ص ١٧٨. وتاريخ ابن عساكر في ترجمة أمير المؤمنين ج ٣: ص ٢١٤، وغيرها). والنصوص في المقام كثيرة والباحث لو لاحظها لا يشك في مخالفة القوم للنصوص، فراجع.

(١) فإن خبر عبادة بن صامت الذي تقدّم ذكره والذي فيه: بايعنا رسول الله ﷺ ... وأن نقول بالحق حيث ما كنا (صحيح البخاري ج ٨: ص ١٢٢، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس).

(٢) لا يخفى أنّ موقف الصحابة أمام الغاصبين لحقوق أهل البيت وسكوته عمّا ارتكبه الخلفاء وعدم استجابته لدعوة الحقّ ونصرة الإمام المنصوص عليه قد مهّد للظالمين الأمر لتضييع حقوق أهل البيت والقدرة والسلطة والقيادة لهم حتى أخذت منهم ما شاءت وتركت لهم ما شاءت، فكترة الكاترة من الصحابة فرطوا في نصرة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ولما اجتمع جماعة من الصحابة إليه يدعونه إلى البيعة، فقال: «لهم اغدوا على هذا محلّقين الرؤوس»، فلم يغد عليه إلّا ثلاثة نفر أو أربعة (انظر تاريخ اليعقوبي ج ٢: ص ١٢٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٤).

وقال ابن أبي الحديد نقلاً عن أبي بكر الجوهري في كتاب السقيفة: إنّ علياً حمل فاطمة على حمار وسار بها ليلاً إلى بيوت الأنصار يسألهم النصرة وتساءلهم الانتصار له، فكانوا يقولون: يا بنت رسول الله قد مضت بيعتنا لهذا الرجل... (انظر شرح نهج البلاغة ج ٦: ص ١٣. والإمامة والسياسة لابن قتيبة ج ١: ص ١٦). ورواه الجوهري في كتابه السقيفة ص ٦٣.

ومعاوية يشهد على صحّة الواقعة ويعللها بما أراد، فقد جاء في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٢: ص ٦٧ عن كتاب نصر بن المزاحم: أنّ معاوية كتب لعلي ما يلي: وأعهدك أمس تحمل قعيدة بيتك ليلاً على حمار ويداك في يدي ابنيك الحسن والحسين يوم بويج أبوبكر، فلم تدع أحداً من أهل بدر والسوابق إلّا دعوتهم إلى نفسك، ومشيت إليهم بأمراتك،

وعدم قولهم، نحن مأمورون بمتابعة الثقلين^(١)

➤ وأدليت إليهم بابنيك، واستنصرتهم على صاحب رسول الله ﷺ، فلم يجبك منهم إلا أربعة أو خمسة... (شرح نهج البلاغة ج ٢: ص ٤٧). وروى مثله ابن قتيبة قى الإمامة والسياسة ج ١: ص ٢٩.

فسكوت الصحابة أمام الغاصبين وعدم دفاعهم عن حقوق أهل البيت ﷺ إنما تحقق بعد إتمام الحجة عليهم من النبي الأكرم ﷺ والنصوص التي صدرت منه في إمامة أمير المؤمنين وخلافته بلا فصل أو في أفضلية أهل بيته من جميع الناس ووجوب الدفاع عنهم، فإن الصحابة لم يستجيبوا لدعوة النبي ﷺ، وليس ذلك من أجل عدم علمهم بالنص وتعاميهم عنه؛ لأنهم سمعوا منه ﷺ ذلك ووعوها، ولكن جعلوها وراء ظهورهم ولم ينصروا الحق طلباً للعافية أو إظهاراً للضعائن المدفونة في قلوبهم أو اليأس من فائدة انتصار المنصوص عليه وإرجاع الحق إلى نصابه أو لغير ذلك، فقد سكتوا وتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أثر ذلك اغتصبت قريش حق أهل البيت، كما لا يخفى.

(١) وهما اللذان أمر النبي ﷺ بالتمسك بهما بعده: وهما كتاب الله وعترته الطاهرة، وقد أخبر ﷺ بأن التمسك بهما لن يضل أبداً، وجعل عترته عدلاً للكتاب العزيز في هذا الحديث المتواتر بين الفريقين الذي أخرجه أرباب الصحاح والسنن والمسانيد، ورووه عن كثير من الصحابة عن النبي ﷺ، وقد أوصله ابن حجر في الصواعق المحرقة إلى نيف وعشرين صحابياً، يقول في كتابه: ثم اعلم أنّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً (الصواعق المحرقة: ١٤٨).

ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر أنها أصدرت رسالة ضافية ألفها بعض أعضائها في هذا الحديث وأسمتها «حديث الثقلين» وقد استوفى فيها مؤلفها ما وقف عليه من أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السنة.

وقد خصّ العلامة آية الله السيد حامد حسين الهندي رحمه الله مجلدين ضخمين من موسوعته العظيمة المسماة بـ «عبقات الأنوار» بنقل حديث الثقلين وطرقه من كتب أهل السنة.

وسنذكر في محله إن شاء الله طرق الحديث ومفاده بصورة واضحة شفاقة من مصادر أهل السنة والجماعة. اتضح وبهذا تتضح أهمية حديث الثقلين وقيمة إرجاع الأمة إلى أهل

➤ البيت عليه السلام، فإنهم أمان من الضلال والانحراف وهم سفن النجاة.

واذا أدركنا مقام النبوة وما يقتضيه من التنزيه عن جميع المجالات العاطفية غير المنطقية، سنعرف عظمة أهل البيت عليه السلام، فإنّ المستفاد منه أنّ الأوامر المؤكدة بالرجوع إليهم، والاقتداء بهم والتمسك بحبلهم هي التي تهدي الأمة إلى سبيل الرشاد؟

(١) فإنّ السنّة النبوية الشريفة المتفقه بين الفريقين دالة على وجوب متابعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد ثبت بطرق متعددة أنّه لمّا نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (سورة الرعد: ٧) قال النبي ﷺ لعلي: «أنا المنذر وأنت الهادي بك، يا علي يهتدي المهتدون من بعدي». قد أخرجه الآلوسي في روح المعاني ج ١٣: ص ١٠٨. والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ج ١: ص ٣٨٢. وابن شيرويه في الفردوس ج ١: ص ٧٧. وابن حجر في لسان الميزان ج ٢: ص ١٩٩ في ترجمة الحسن بن الحسين، ثمّ قال: ورواه ابن جرير في تفسيره والحاكم في المستدرک عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «إنّ رسول الله ﷺ هو المنذر وأنا الهادي». (المستدرک ج ٣: ص ١٢٩). وروا المتقي الهندي في كنز العمال ج ٢: ص ٤٤١، ح ٤٤٣. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ٩٠، وغيرهم.

وفيه تصريح بوجوب متابعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، لأنّ كلمة الهداية بمالها من المعنى الواسع قد حصرها النبي ﷺ في الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، فالأخذين بهديه هم أهل النجاة بنصّ الأكرم ﷺ.

وأخرج الطبراني وغيره بسنده عن كعب بن عجرة قال: كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ فمر بنا رجل فقال رسول الله ﷺ: «يكون بين الناس الفرقة والاختلاف، فيكون هذا وأصحابه على الحقّ» - يعني علياً. (انظر المعجم الكبير ج ١٩: ص ١٤٧). وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٥٢١، ح ٣٣٠١٦، وغيره. وهذا الحديث أيضاً يدل على وجوب متابعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فإنّه صريح بما لا مزيد عليه أنّ متابعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام متابعة الحقّ كما هو واضح. وأخرج ابن عساكر بسنده عن علقمة والأسود قالاً: أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين فقلنا له: يا أبا أيوب إنّ الله أكرمك

لخبر: ولي كل مؤمن^(١)،

﴿ بنزل محمد ﷺ وبمجيء ناقتة تفضلاً من الله وإكراماً حتى أناخت ببابك دون الناس، ثم جئت بسيفك على عاتقك تضرب به أهل لا إله إلا الله؟ فقال: يا هذا ان الرائد لا يكذب أهله وأن رسول الله ﷺ أمرنا بقتال ثلاثة مع علي الناكثين والقاسطين والمارقين... قال: وسمعت رسول الله ﷺ يقول لعمار: «تقتلك الفئة الباغية، يا عمار إن رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع علي فإنه لن يدليك في ردى ولن يخرجك من هدى»، (تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٤٧٣). وأخرجه ابن كثير في البداية والنهاية ج ٧: ص ٣٤٠. والخوارزمي في مناقبه: ص ١٠٥ ج ١١٠. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٦١٣، ح ٣٢٩٧٢. والخطيب البغدادي في تاريخه ج ١٣: ص ١٨٨ في ترجمة معلى بن عبد الرحمن الواسطي، وغيرهم.

وهذا الحديث أيضاً يدل على وجوب اتباع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ولزوم العمل بأوامره كما هو واضح ظاهر.

وأخرج ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن النبي ﷺ قال: «من سره أن يحيى حياتي ويموت موتى ويتمسك بالقبض من الياقوتة التي خلقها الله تعالى»، ثم قال لها: «كوني» فكانت فليتمسك بولاء علي بن أبي طالب، ثم قال ابن أبي الحديد: ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء، ورواه أبو عبدالله بن حنبل في المسند وفي كتاب فضائل علي بن أبي طالب... (شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ١٦٨). وأخرجه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة ج ٢: ص ٤٨٦، ح ٤٣٦٩.

وأخرج الحاكم في المستدرک بسنده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «من يريد أن يحيى حياتي ويموت موتى ويسكن جنة الخلد وعدني ربي فليوال علي بن أبي طالب فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في الضلالة» (المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٢٨). وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ج ٥: ص ١٩٤. والخوارزمي في المناقب: ص ٧٥، ح ٥٥. وكنز العمال ج ١١: ص ٦١١، ح ٣٢٩٥٩، وغيرهم.

فالمستفاد من هذه النصوص أيضاً وجوب متابعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على الإطلاق، وهذا ملازم لكونه عليه السلام مع الحق.

(١) أخذ أحمد بن حنبل في مسنده عن عثمان بن حصص قال: قال رسول الله ﷺ: «إن

❦ علياً مَنّي وأنا منه، وهو ولي كلّ مؤمن بعدي» (مسند أحمد بن حنبل ج ٤: ص ٤٣٨). ورواه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٢٩٦، ح ٣٧٩٦. والنسائي في فضائل الصحابة: ص ١٥. وفي سننه الكبرى ج ٥: ص ٤٥، ح ٨١٤٦ و ٨١٤٨ و ١٢٨، ح ٨٤٥٣. وفي خصائصه: ص ٦٤. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٣٤ عن ابن عباس. والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٢٠. وأبو داود الطيالسي في مسنده: ص ١١١. وابن أبي شيبة الكوفي في المصنف ج ٧: ص ٥٠٤. ح ٥٨. والضحاك في الآحاد والمثاني ج ٤: ص ٢٧٩. وعمر بن أبي عاصم في كتاب السنة: ص ٥٥٠، ح ١١٨٦. وأبو يعلى الموصلي في مسنده ج ١: ص ٢٩٣، ح ٣٥٥. وابن حبان في صحيحه ج ١٥: ص ٣٧٤. والطبراني في معجمه الكبير ج ١٨: ص ١٢٩. وابن عبد البر في الاستيعاب ج ٣: ص ١٠٩١. وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ٩: ص ١٧١. وج ١٨: ص ٢٤. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ١٠٠، ص ١٩٨ و ١٩٩. والذهبي في سير أعلام النبلاء ج ٨: ص ١٩٩ في ترجمة جعفر بن سليمان وقال الذهبي بعد ذكر الحديث: أخرجه الترمذي وحسنه والنسائي....

وابن حجر في الإصابة ج ٤: ص ٤٦٨ في ترجمة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين: ص ٧٩. والمتقي الهندي في كنز العمال ج ١١: ص ٥٩٩، ح ٣٢٨٨٣، وغيرهم.

(١) إنّ حديث الغدير من أشهر الأحاديث الصحيحة بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم ونحلهم وتفاوت معتقداتهم وآرائهم ومشاربهم، ويدلّ على إمامة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بلا فصل دلالة تامة واضحة صريحة بما لا مزيد عليه، بالرغم من محاولات التعتيم عليه وطمس معالمه وكتّم الكاتمين فقد قاله النبي ﷺ أكثر من مرة عند منصرفه من حجة الوداع في ١٨ ذي الحجة سنة العاشرة من الهجرة. وقد نزل قبل خطبة النبي ﷺ يوم غدیر خم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (سورة المائدة: ٦٧). ثمّ قام ﷺ وخطب خطبته الشهيرة في الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام وقال للناس مقبلاً عليهم: ألسنت أولى بكم من أنفسكم، فلمّا أجابوه بالاعتراف والإقرار أخذ بيد علي بن أبي طالب عليه السلام ورفعته حتى نظر

➤ الناس إلى بياض ابظهما، ثم قال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله... ثم نزلت قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ (سورة المائدة: ٣).
ثم سلم عليه الصحابة بإمرة المؤمنين، وقد كان في مقدمهم الشيخان أبو بكر وعمر وكلّ يقول: يخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت وأمست مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة، وقال ابن عباس: وجبت والله في أعناق القوم، ثم قام حسان بن ثابت الخزرجي فاستأذن النبي ﷺ وأنشد أبياته المعروفة التي في مطلعها:

يناديهم يوم الغدير نبيهم
بخم وأسمع بالرسول مناديا
إلى آخر أبياته، ويكاد أن لا يخلو مصدر من مصادر الجمهور - في الحديث والتفسير والتاريخ والفضائل وغيرها - من ذكر واقعة الغدير ولو بايراد جانب منها واقتطاع جوانب أخرى.

ومع ذلك قد صححها كثير من أئمة الحديث وسدنة العلم نذكر جماعة منهم على سبيل المثال:

فمنهم: أبو عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ فإنه بعد أن أخرج الحديث قال: هذا حديث حسن صحيح (انظر سنن الترمذي ج ٥: ص ٥٩١، ح ٣٧١٣).

ومنهم: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ، ذكر ذلك ابن حجر العسقلاني قائلاً: قد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلف فيه أضعاف من ذكر وصححه... (تهذيب التهذيب ج ٧: ص ٢٩٧ في ترجمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام).

ومنهم: أبو جعفر الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ هـ فإنه بعد أن روى الحديث قال: إن هذا الحديث صحيح الاسناد لا طعن لأحد في رواته (مشكل الآثار ج ٢: ص ٣٠٨).

ومنهم: ابن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٣٦٤ هـ فإنه بعد ذكر أحاديث قال: منها حديث الغدير: هذه كلّها آثار ثابتة (الاستيعاب ج ٢: ص ٢٧٣).

ومنهم: الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ حيث أخرجها في المستدرک بعدة طرق وصححها (انظر المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٠٩).

➤ ومنهم: أبو عبدالله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ فإنه وافق الحاكم على تصحيحه في تلخيصه (انظر تلخيص المستدرک ج ٣: ص ١٠٩).

ومنهم: ابن كثير الشامي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ فقد ذكر الحديث في تاريخه ثم قال: قال أبو عبدالله الذهبي: هذا صحيح وهو اعتمد عليه (تاريخ ابن كثير ج ٥: ص ٢٠٩).

ومنهم: أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ قد ذكر أحاديث في كتابه في باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، وعبر عن بعض الروايات بأن رجالها ثقات، وعن بعضها الآخر بأن رجالها رجال الصحيح (انظر مجمع الزوائد ج ٩: ص ١٠٤ - ١٠٨).

ومنهم: ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ حيث قال: حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان (فتح الباري ج ٧: ص ٦١).

ومنهم: ابن حجر المكي المتوفى سنة ٩٧ هـ قال: إنه حديث لا مزية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد فطرقة كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما توزع أيام خلافته كما مر، وسيأتي من أسانيدھا صحاح وحسان... (الصواعق المحرقة: ص ٢٥).

ومنهم: علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤ هـ فإنه قال بعد أن روى الحديث: والحاصل أن هذا الحديث صحيح لا مزية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً، فلا التفات لمن قدح في ثبوت هذا الحديث وأبعده بأنّ علياً كان باليمن... (المراقبة في شرح المشكاة ج ٥: ص ٥٦٨).

ومنهم: ناصر الدين الألباني في كتابه الأحاديث المختارة فيمَا رواه سعيد بن وهب الهمداني عن علي عليه السلام ج ٢: ص ١٠٥. وفي ما رواه أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص ج ٣: ص ١٣٩، وغير هؤلاء كثير، بل صرح جماعة منهم بتواتر الحديث، فممن نصّ على تواتره هم ما يلي:

١- أبو عبدالله شمس الدين الذهبي حيث قال في ترجمة المطلب بن زياد بعد ذكر الحديث: هذا حديث حسن عال جداً، ومثله فمتواتر (سير أعلام النبلاء ج ٨: ص ٣٣٤ - ٣٣٥).

❖ وقال ابن كثير الشامي: وقد قال شيخنا أبو عبدالله الذهبي: ... الحديث متواتر أتقن أن رسول الله صلى الله عليه وآله قاله (البداية والنهاية ج ٥: ٢١٣).

٢- ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ قال: الحديث صحيح وجوه كثيرة متواتر عن أمير المؤمنين علي وهو متواتر أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله رواه الجهم الغفير عن جهم غفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممن لا اطلاع له في هذا العلم... وصح عن جماعة ممن يحصل القطع بخبرهم (أسنى المطالب: ص ٤٠٣).

٣- السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ على ما حكى عنه المناوي في كتابه التيسير في شرح الجامع الصغير ج ٢: ص ٤٢٢.

٤- جمال الدين الحسيني الشيرازي المتوفى سنة ١٠٠٠ هـ قال في أربعينه بعد ذكر حديث الغدير ونزول آية سأل سائل في القضية: أصل هذا الحديث سوى قضية الحارث تواتر عن أمير المؤمنين، وهو متواتر عن النبي صلى الله عليه وآله أيضاً رواه جهم كثير وجهم غفير من الصحابة، فرواه ابن عباس ثم روى لفظ ابن عباس ولفظ حذيفة بن أسيد الغفاري وحديث الركبان... (انظر إحقاق الحق ج ٢: ص ٤٢٢، نقلاً عن أربعينه. وكذا الغدير ج ١: ص ٣٠١).

٥- أبو عبدالله محمد بن جعفر الكناني المتوفى سنة ١٣٤٥، فقد ذكر الحديث نقلاً عن ٢٤ من الصحابة ثم قال: وفي رواية أحمد أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما توزع أيام خلافته، وممن صرح بتواتره أيضاً المناوي في تفسيره نقلاً عن السيوطي وشارح المواهب اللدنية في الصفوة للمناوي... (نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص ١٩٤ - ١٩٥).

ونقل العلامة الاميني كلمات جماعة من أهل السنة كلهم يدعون التواتر أو ما يفيد فوقه (انظر الغدير ج ١: ص ٢٩٤ - ٣١٣)، كما ذكر طرق ثبوت حديث الغدير وواقعه من روايات أهل السنة، وقد انتهى الرواة لذلك في طرقهم من الصحابة إلى مئة وعشرة، ومن التابعين إلى أربعة وثمانين، ومن علماء السنة ومؤلفيهم طبقة بعد طبقة إلى ثلاثمئة وستين مصدراً، وقد وثق ذلك كله بالمصادر المعتمدة عندهم (راجع الغدير ج ١: ص ٢٩٤ - ٣٢٢).

(١) إن حديث المنزلة من الأحاديث الصحيحة والأخبار الصريحة والآثار المعتمدة التي اتفق

➤ على نقله وصحّته الفريقان، وقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما اللذين هما من أصح الكتب عند القوم بعد القرآن واشتهر بأنّ أحاديثهما قطعية الصدور عندهم. فروى البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن محمد بن بشار قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى». (صحيح البخاري ج ٢٠٨). وأخرجه ابن ماجة في سننه ج ١: ص ٤٢ ح ١١٥. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ١٧٥. والنسائي في فضائل الصحابة: ص ١٣، وغيرهم.

وروى البخاري أيضاً في صحيحه في كتاب المغازي، باب غزوة تبوك عن مسدد قال: حدثنا يحيى عن شعبة عن الحكم بن مصعب بن سعد عن أبيه: أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه ليس نبي بعدي». (صحيح البخاري ج ٥: ص ١٢٩). وأخرجه مسلم في صحيحه ج ٧: ص ١٢٠. وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ١٨٢. والبيهقي في سننه ج ٩: ص ٤٠، وغيرهم.

وروى مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه [عن يوسف أبو سلمة الماجثون قال: حدثنا محمد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»، قال: سعيد فأحببت أن أشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع اصبعيه على أذنيه فقال: نعم، وإلاّ فاستكتنا (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٠). وأخرجه النسائي في فضائل الصحابة: ص ١٢، وغيره.

وروى مسلم في صحيحه أيضاً في الباب المذكور عن عبيد الله بن معاذ قال: حدثنا أبي، حدثنا شعبة في هذا الأسناد، حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عباد قالا: حدثنا حاتم، وهو ابن إسماعيل عن بكير بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية

❦ بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلن أسبه لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله يقول له خلفه في بعض مغازيه، فقال له: يا رسول الله خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبوة بعدي». (صحيح مسلم ج ٧: ص ١٢٠). وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥: ص ٣٠١ ح ٣٨٠٨. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ج ١: ص ١٨٥. والحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ج ٣: ص ١٠٩، وغيرهم.

وقد ورد الحديث من طريق معاوية نفسه رواه عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فيما أخرجه أحمد في مناقبه من طريق أبي حازم كما في رياض النضرة ج ٢: ص ١٩٥. قال معاوية للزبير: حق لك يا ابن ذات النطاقين أني سمعت علي بن أبي طالب قال: دخلت أنا والزبير بن العوام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متصافحين وهو في بيت خديجة بنت خويلد فسلمنا عليه، فقال: «وعليكما السلام ورحمة الله، يا علي أنت منّي بمنزلة هارون من موسى». وأخرجه أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني في كتابه التدوين في أخبار قزوين ج ٢: ص ١٥٤ في ترجمة أحمد بن الحسن بن القاسم.

وروى الخوارزمي في مناقبه بسنده عن المأمون العباسي عن هارون عن أبيه عن جده عن عبد الله بن العباس قال: سمعت عمر بن الخطاب وعنده جماعة فتذكروا السابقين إلى الإسلام، فقال عمر: أمّا علي فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فيه ثلاث خصال لو ددت أن لي واحدة منهن فكان أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس، كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من أصحابه؛ إذ ضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده على منكب علي عليه السلام فقال له: «يا علي أنت أول المؤمنين إيماناً، وأول المسلمين إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى». (المناقب للخوارزمي: ص ٥٤، ح ١٩). وأخرجه ابن عساكر في ترجمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ج ١: ص ٣٦١، وغيره.

بل أنّ حديث المنزلة من الأحاديث القدسية الذي نزل به جبرئيل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ولادة الإمام الحسن عليه السلام وكذا عند ولادة الإمام الحسين عليه السلام أخرج أبو سعيد الخركوشي

وغيرها^(١)، فإنّهم قد سمعوها ووعوها وخالفوها بمبايعة امام السقيفة^(٢)،

➤ النيسابوري المتوفي سنة ٤٠٧ في كتابه شرف النبوة بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: لمّا ولدت فاطمة الحسن قالت لعلي: «سمّه»، قال: «ما لي أن أسبق باسم من رسول الله ﷺ»، ثمّ قالت للنبي ﷺ ما قالته لعلي، رواه البخاري فقال النبي ﷺ: «ما لي أن أسبق من الله عزوجل»، فأوحى الله تعالى إلى جبرئيل عليه السلام: أنّه ولد لمحمد ابن فاهبط إليه وهنّته وقل له: «إنّ علياً بمنزلة هارون من موسى فسّمه باسم ابن هارون فهبط»، جبرئيل وهناً عن الله تعالى، ثمّ قال: «إن الله تبارك وتعالى يأمرك أن تسميه باسم ابن هارون، قال: «وما كان اسمه؟» قال: شبر، فقال: «لساني عربي»، قال: فسّمه الحسن.

فلمّا ولد الحسين عليه السلام أوحى الله تعالى إلى جبرئيل أنّه ولد لمحمد ابن، فاهبط إليه وهنّته وقل له: «إنّ علياً منك بمنزلة هارون من موسى فسّمه باسم هارون» فهبط جبرئيل وهناً عن الله تعالى، ثمّ قال: إن الله تعالى يأمرك أن تسميه باسم ابن هارون، قال: «وما كان اسمه؟» قال: شبير، فقال: «لساني عربي»، قال: فسّمه الحسين، فسماه الحسين (انظر هداية السعداء لملك العلماء شهاب الدين الدولة آبادي الهندي في الهداية: ص ٩. والجلوة: ص ١٦، نقلاً عن الخرکوشي). فحديث المنزلة نصّ جلي في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخلافته بلا فصل بعد رسول الله ﷺ؛ لأنّ المنزلة اسم جنس مضاف إلى علّم وهو هارون، ثم اشتمل على استثناء بقوله ﷺ إلا أنّه لا نبي بعدي، فالكلام مشتمل على هذه الخصوصية، وهي أنّ العموم والاستثناء تفيضان العموم ما عدى المستثنى، فلاحظ.

(١) كحديث الطير، وحديث الراية، وحديث المؤاخاة، وحديث خاصف النعل، وحديث علي مع القرآن، وحديث الكساء، وحديث علي مع الحقّ، وحديث أنّ علياً منّي وأنا منه، وحديث يوم الدار، وحديث الوصية، وحديث لكلّ نبي وصي و...

(٢) إنّ ممّا يؤكد المقام ورود بعض الكلمات عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا المجال التي تتضمن لشكواه ممّا حصل في أمر الخلافة الإنكار منه على من قام بهذه العملية الخطرة، وقد أخرجها أهل السنّة والجماعة في كتبهم بحيث لا مجال لإنكارها جملةً ولا تفصيلاً، ومنها الخطبة المعروفة بالشقشقية وهي الخطبة الثالثة من نهج البلاغة، وقد اعترف ابن أبي الحديد في شرح الخطبة بعد تصحيح كونها عن أمير المؤمنين عليه السلام من غير شك أنّه قال عليه السلام فيها: أما

ومن بعده عمر^(١)، ومن بعده

❦ والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وأنه ليعلم أنّ محلي منها محل القطب من الرحى ينحدر عني السيل ولا يرقى إليّ الطير، فسدت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه، فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهبا، حتى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده... لشد ما تشطر أضرعها، فصيرها في حوزة خشناء، لغلظ كلامها، ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها والاعتذار منها... (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج: ١، ص ١٥١). وسيأتي الكلام في توثيق سند هذه الخطبة وشرحها في محله إن شاء الله تعالى.

وأخرج ابن عساكر بسنده عن أبي الطفيل قال: كنت واقفاً على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم فسمعت علياً يقول: «بايع الناس لأبي بكر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إذا أسمع وأطيع وأنّ عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم لا يعرف لي فضلاً عليهم في الصلاح ولا يعرفونه لي، كلنا فيه شرع سواء، وأيم الله لو أشاء أن أتكلم ثم لا يستطيع عريهم ولا عجمهم ولا المعاهد منهم ولا المشرك يرد خصلة منها لفعلت»، ثم قال: «نشدتكم بالله أيها النفر جميعاً أفيكم أحد آخى رسول الله ﷺ غيري؟» قالوا: اللهم لا... (انظر تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢: ص ٤٣٤ في ترجمة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام). وأخرجه المتقي الهندي في كنز العمال ج ٥: ص ٧٢٤، ح ١٤٢٤٣. والذهبي في ميزان الاعتدال ج ١: ص ٤٤٢ في ترجمة الحارث بن محمد وابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ج ٢: ص ١٥٦ في ترجمة الحارث بن محمد، وغيرهم.

(١) لا يخفى أنّ البيعة التي وقعت لعمر بن الخطاب بعد أبي بكر قد أوضحت الانحراف في القوم من عدم التزامهم بالنصوص الصريحة في الخلافة الشرعية أكثر وضوحاً؛ إذ مكّنت لقريش والضالين منهم على الاستيلاء على الحكم، وهم الذين كانوا معروفين بالحق

❧ والضغينة لأهل البيت عليهم السلام بحيث صارت الخلافة الشرعية لمعبة بيد أهل الطموح والأهواء، وعزّفوا ذلك للناس بأنّها ملك يمتلكه من غلب على أمر الحكومة كائناً من كان، وذلك رغم من تصريحات صادرة من عمر نفسه في أحقية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لهذا المنصب عمّن سواه، وذلك ممّا يكشف عن كفاءة الإمام المنصوص عليه للخلافة بنحو لا يمكن قيام غيره مقامه، منها ما قاله لأمر المؤمنين عليه السلام في أيام خلافته ضمن حديثه مع أصحاب الشورى، وهو ما يلي من القول:

أما والله لئن وليتهم لتحملنهم على الحق الواضح، والمحجة البيضاء (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٨٦).

ومنها: ما أخرجه ابن أبي الحديد أيضاً عن الحسن بن محمد السبتي: أنّه قرأ في كتاب أن عمر بن الخطاب نزلت به نازلة فقام لها وقعد، وقال لمن عنده: يا معشر الحاضرين ما تقولون في هذا الأمر؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين أنت المفزع المنزع، فغضب عمر وقال: يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً، أما والله إنّي وإياكم لنعلم ابن بجدة والخير بها، قالوا: كأنك أردت ابن أبي طالب، قال: وأنّي يعدل بي عنه، وهل طفحت حرة بمثله؟ قالوا: فلو دعوته يا أمير المؤمنين، قال: هيهات أنّ هناك شمخاً من هاشم وأثرة من علم ولحمة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤتى ولا يأتي، فامضوا بنا إليه، فانقصوا نحوه وأفضوا إليه في حائط له، عليه ثياب وهو يترك كل على مسحاته ويقرأ: أبحسب الإنسان أن يترك سدى... إلى آخر السورة ودموعه تهمي على خديه، فأجهش الناس لبكائه فبكوا، ثم سكت وسكتوا فسأله عمر عن تلك الواقعة، فأصدر جوابها، فقال عمر: أما والله لقد أراذك الحث ولكن أبى قومك، فقال: يا أبا حفص خفض عليك من هنا ومن هنا أنّ يوم الفصل كان ميقاتاً، فوضع عمر إحدى يديه على الأخرى وطرق إلى الأرض وخرج كأنما ينظر إلى الرماد (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٢: ص ٧٩).

ومنها: كلمته المعروفة التي ذكرها في موارد عديدة وهي قوله: لولا علي لهلك عمر (انظر الاستيعاب لابن عبد البر ج ٣: ص ١١٠٣. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٨. وج ١٢: ص ١٧٩. وتفسير الفخر الرازي ج ٢١: ص ٢٢، وغيرها).

🔴 وعن الزمخشري قال: لقد استجد ثلاثة وسبعون مورداً حساساً لو لم يكن علي موجوداً. فيها لفنى الإسلام، وقال عمر في ثلاثة وسبعين موضعاً: لولا علي لهلك عمر، أي أن الإسلام كان قد وقع في خطر شديد (انظر الفضائل والردائل: ص ١٠٦).

ومنها: ما قال في موارد أخرى: أعوذ بالله من كل معضلة ليس فيها أبو الحسن (انظر الطبقات لابن سعد ج ٣: ص ٣٢٩. وتاريخ مدينة دمشق ج ٢٥: ص ٣٦٩، وغيرها).

ومنها قوله في عدة موارد: لا أبقاني الله بأرض ليس بها أبا الحسن (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٠١. ونصب الراية للزيعلي ج ٣: ص ١١٧. وكنز العمال ج ٥: ص ٨٢٣، ح ١٤٥٠٨. والغدير ج ٣: ص ٩٧).

ومنها قوله: لا أبقاني لمعضلة ليس لها أبو الحسن (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٨ ونظم درر السمطين للزرندي الحنفي: ص ١٣٢. وأنساب الأشراف ج ١: ص ١٠٠. والمناقب للخوارزمي: ص ٩٧ ح ٩٨).

ومنها: قوله: لولا أبا الحسن لافتضحنا (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٩: ص ١٥٨. والغدير ج ٦: ص ١٧٧، وغيره).

والى غير ذلك مما جاء بهذا المعنى عن عمر بن الخطاب، ولا يخفى على الخبير ما كان بالرجل من جفاء وفظاظة كما وصفه القريب والبعيد على ما يبدو منه من القسوة وما ارتكب من الجرائم في الهجوم على بيت الإمام علي عليه السلام والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء - سلام الله عليها - ومع ذلك كله لم يدع مناسبة أو معضلة إلا يذكر فيها الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لحاجة المسلمين إلى علمه ورأيه الصائب، وكل ذلك لأنه كان يعلم علم اليقين انحصار الأهلية به وعدم صلاحية غيره للخلافة.

ومن هنا تعرف لماذا ردّ على رسول الله ﷺ في يوم الرزية الذي سماه ابن عباس بهذا الاسم، وذلك حينما أراد رسول الله ﷺ في مرضه الذي توفي فيه أن يكتب كتاباً لأُمته ليعصمهم من الضلال الأبدي، فقال عمر: إن رسول الله ﷺ يهجر، بمعنى أنه يهذي - العياذ بالله - وقد أخرج هذا الحديث جميع أرباب الصحاح والمسانيد بما فيهم البخاري ومسلم (انظر صحيح البخاري ج ٥: ص ١٣٨، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته).

➤ وصحيح مسلم ج ٥: ص ٧٦، كتاب الوصية وغيرها).

وفي حديث له مع ابن عباس يقول له: كيف خلّفت ابن عمك؟ فظن ابن عباس يقصد عبدالله بن جعفر، قال: قلت له: خلّفته يلعب مع أترابه.

قال له عمر: لم أعن ذلك إنّما عنيت عظيمكم أهل البيت، قال قلت: خلّفته يمنح بالغرب على نخيلات من فلان وهو يقرأ القرآن قال: يا عبدالله، عليك دماء البدن إن كنتمنّيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قلت: نعم.

قال: أيزعم أنّ رسول الله ﷺ نصّ عليه؟ قلت: نعم، وأزيدك سألت أبي عما يدعيه، فقال: صدق.

فقال عمر: لقد كان من رسول الله ﷺ في أمره ذرو من قول لا يثبت حجة، ولا يقطع عذراً، ولقد كان يرجع في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرح باسمه، فمنعت من ذلك اشفاقاً وحيطة على الإسلام، لا ورب هذه البنية لا تجتمع عليه قريش أبداً، ولو وليها لا تنقضت عليه العرب من أقطارها، فعلم رسول الله ﷺ أنّي علمت ما في نفسه، فأمسك وأبى والله إلا إمضاء ما حتم (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٢: ص ٢٠ - ٢١).

والى غير ذلك من التصريحات الصادرة منه في هذا المجال التي هي إقرار منه على أحقية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالخلافة بعد رسول الله ﷺ بلا فصل، وكيف ضاع على الجمهور فاعتقدوا عدم النص بسبب استيلاء المستولين وأغفلوا أو تغافلوا عن جميع ذلك مع وجودها بخط كبارهم من حفظة الآثار كما سلفناه ووجود طائفة كبيرة تعتقد بذلك اعتقاداً جازماً؟! فهي حجة قطعية عليهم، وقد ذكر المؤرخون في قصة شوري أنّ عمر قد ثلب جماعة الشوري بما يناسب أبعادهم عن الخلافة، ولم يطعن في أمير المؤمنين عليه السلام إلا بأنه دعابة (انظر الاستيعاب لابن عبد البر ج ٣: ص ١١١٩ في ترجمة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والعقد الفريد لابن عبد ربه ج ٤: ص ٢٦٢، وأنساب الأشراف ج ٦: ص ١٢١ في أمر عثمان بن عفان وأمر الشوري. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦: ص ٣٢٦ - ٣٢٧، وغيرها).

بل قال الطبري: فخرجوا ثمّ راحوا. فقالوا: يا أمير المؤمنين لو عهدت عهداً، فقال: كنت

➤ أجمعت بعد مقاتلي لكم أن أنظر، فأولِّي رجلاً أمركم هو أخرى أن يحملكم على الحق - وأشار إلى قوله: لو وليهم لحملهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء - ورهقنتي غشية، فرأيت رجلاً يدخل جنة قد غرسها، فجعل يقطف كل غضة ويأنة فيضمه إليه، ويصيره تحته، فعلمت أن الله غالب أمره.... (تاريخ الطبري ج ٢: ص ٥٨ وبعدها).

ولكن مع إقراره دبر الأمر في الشورى بصورة حتى أدى إلى تعيين عثمان، وسنذكر تفصيل ذلك في محله، وقد سد الطريق على مولانا أمير المؤمنين عليه السلام الإمام المنصوص عليه المفترض الطاعة الذي من عرفه في الدنيا وكان ثابتاً في إيمانه اقتدى بهداه على الصراط الذي يسلكه المؤمنون وهو سلوك طريق الحق والعدالة والتوحيد. وعلى أي حال فقد صدقت الرواية التي جاء في كتاب الاستدراك عن عيسى بن مهران عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال: لما ثقل أبي أرسلني إلى علي عليه السلام فدعوته فأتاه، فقال: يا أبا الحسن إني كنت ممن شغب عليك وأنا كنت أولهم وأنا صاحبك فأحب أن تجعلني في حل، فقال: «نعم علي أن تدخل عليك رجلين فتشهدهما على ذلك».

قال: فحوّل وجهه إلى الحائط، فمكث، ثم قال: يا أبا الحسن ما تقول؟ قال: «هو ما أقول لك فافعل»، فحوّل وجهه فمكث طويلاً، ثم قام فخرج.

قال: قلت يا أبة قد أنصفك ما عليك لو أشهدت له رجلين؟ قال: يا بني إنما أراد أن لا يستغفر لي رجلان من بعدي (بحار الأنوار ج ٣٠: ص ١٤٢، نقلاً عن الاستدراك مخطوط).

وقال علي بن محمد الوليد الداعي الإسماعيلي اليميني المتوفي سنة ٦١٢: إن هذه الأمة فعلت فعل الأمم من قبلها، ففرقت وتشتت ووقع فيها الفساد... وردوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي ألزمهم بالوصية وأكدها على الكافة، وقد فعلوا ما أرادوه من تقديم من قدموه، كفعل قوم موسى عليه السلام في حال السامري والعجل وتقديمهم، والإعراض عن هارون ونقض وصية موسى عليه السلام إليهم منه... (انظر تاج العقائد ومعادن الفوائد: ص ٨٠ ط دار المشرق بيروت).

(١) لقد وصل عثمان للخلافة بعد عمر بن الخطاب يخطط سياسة من عمر وتديره من جعل الشورى الستة التي كانت ضرباً جديداً في العهد بالخلافة وقيادة الأمة.

وقد نقد هذه الشورى العمرية المحققون من العلماء والباحثون الذين يتناولون البحث

➤ العلمي في صورة منظمة من أجل الوصول إلى الحقيقة، وأكدوا على أنّ هذه الشورى السداسية كانت فاقدة للعناصر والموازن حتى في انتخاب الخليفة الشرعية عندهم. أولاً: أنّ انتخاب الخليفة للنبي ﷺ يجب أن يكون فقط من جانب الله عزوجل؛ لأنّ الخليفة يجب أن يتمتع بصفات ومؤهلات النبي ﷺ كالعصمة والعلم والكمال وغير ذلك، وهي أمور لا يمكن الوقوف والاطلاع عليها إلّا من قبل الله سبحانه. وبتعبير آخر: كما أنّ تعيين النبي لا يمكن أن يكون بالمشاورة والشورى كذلك انتخاب الإمام لا يمكن أن يكون بالشورى كما هو واضح ظاهر.

وثانياً: أنّ الانتخاب الذي يزعمه القوم موضوع كأحد المواضع الشرعية يجب أن يؤخذ حكمه من المصدر الشرعي - أعني الكتاب والسنة - وحيث لا يوجد نصّ خاصّ بذلك صادر بشأن اعتبار الانتخاب في الخلافة ولا نصّ عام تشير إلى ذلك المعنى فلا شرعية لها في الإسلام، وقد حاول علماء أهل السنة أن يستدلّوا بقوله تعالى: ﴿شاورهم في الأمر﴾ (سورة آل عمران: ١٥٩) على اعتبار ذلك؛ بتقريب أنّ الله أمر نبيه بالمشاورة تعليمًا للأمة حتى يشاوروا في مهام أمورهم بالخلافة منها. ويلاحظ عليه أولاً أنّ الآية تدل على أنّ الشورى تختصّ بالأعمال التنفيذية ومعرفة الموضوع، وليست لمعرفة الحكم.

وبعبارة أخرى أنّ الخطاب في الآية متوجه إلى الحاكم الذي استقرت حكومته، فيأمر الله سبحانه وتعالى أن ينتفع من آراء الرعية بعد استقرار الحكومة كما هو ظاهر من عبارة «أمرهم» فإنّ الأحكام ليست من شأن الناس بل هي من أمر الخالق.

وثانياً: أنّ المتبادر من الآية هو التشاور لا يوجب حكماً للحاكم ولا يلزمه بشيء بل هو يقلّب وجوه الرأي ويستعرض الأفكار المختلفة ثمّ يأخذ بما هو المفيد في نظره، وذلك يستفاد من قوله تعالى: ﴿فإذا عزم فتوكّل على الله﴾، فالآية الكريمة ليست فيها دلالة على مسألة الخلافة وانتخاب الإمام. وإنّنا نعتقد بعدم وجود أمر في الإسلام ليس له نصّ عام أو خاص صادر بشأنه، وإلّا فما فائدة قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾. (سورة المائدة: ٣).

❖ وثالثاً: أنّ الشورى السادسة المذكورة قد فوّض الخليفة الأمر فيها بيد ستة أشخاص وجعل آراءهم تعادل آراء بقية الشعوب الإسلامية، فبأي دليل وأي قانون وميزان جاز للخليفة قصر الخلافة على هؤلاء الستة، فإنّه قد سلب بذلك الحرية في اختيار الأمة ممّن ترغب فيه للحكم، فلو كان الهدف من جعلها تأليف آراء العقلاء وأهل الحل والعقد فإنّ هناك من العقلاء ومن أهل الحل والعقد بل ممّن استشارهم النبي ﷺ كسلمان وأبي ذر والمقداد وعمار وغيرهم.

فلم يجعل واحد منهم في الشورى المذكورة، كما لم يجعل فيهم من الأنصار، بل كلّهم من المهاجرين، ويعرف من كلّ ذلك أنّ ما رسمه الخليفة في هذه الخطة مدروسة بدقة كانت من أجل تحقق مقاصده ومنوياته، وستعرض لهذا البحث مفصّلاً في محله إن شاء الله تعالى. فلا يخفى على الخبير معادلة التي أرادها الخليفة في هذا المجال، فهي واضحة تماماً، ونتيجتها معروفة منذ البداية، ويكفي للباحث التأمل في وصية عمر بن الخطاب لأصحاب الشورى، فإنّه كما ذكر المؤرّخون قد أوصى بأنّه لو اتفق الخمسة على رجل وأبى واحد من الستة يضرب عنقه.

وإنّما أوصى بهذه الوصية لأنّه كان يعلم أنّ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لا يقبل أمراً في الدين إلّا ما شرّعه الله سبحانه، ولا يسلك إلّا سلوك النبي ﷺ المرسوم، فلا يحيد عنه قيد شعرة، فكأنّما أراد بهذه الوصية قتل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إن خالف الإمام عليه السلام الشورى؛ إذ هو يعلم أنّ الشورى ليس له أساس في الدين ومن الطبيعي أن الإمام عليه السلام سوف يخالفهما فإذا خالف الإمام انفرد برأيه وناله القانون ونفذ في حقه المخطط الخاص لرفع المانع من سلطنة خلفاء الجور من بعده.

وأوصى أيضاً بأنّه لو اتفق أربعة وأبى اثنان من الستة يضرب عنقهما، فكان يحتمل أنّ الرجل الثاني الذي يمكن أن يخالف الشورى هو الزبير، وهو ابن عمّة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد خالفهم في أمر السقيفة في أوّل الأمر وإن رجع بعد ذلك ولم تكن آنذاك صلة قوية بينه وبين الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، مضافاً إلى أنّه كان صهراً لأبي بكر. ولا يخفى تأثير دور المصاهرة فيه في أيام خلافة أبي بكر وبعدها وأوصى عمر أيضاً بأنّه لو رضي

❦ ثلاثة منهم رجلاً وثلاثة رجلاً يجب عندئذ تحكيم عبدالله بن عمر، وهذه الوصية كانت بمثابة أن الأمر في الانتخاب راجعة إلى نفس عمر، فكأنما هو يختار الخليفة بتوصية لابنه عبدالله، وهو أمر واضح.

ثم أوصى بأنّه لو لم يرضوا بحكم عبدالله ابنه يجب قبول اختيار الجهة التي فيها عبدالرحمن بن عوف (انظر وصيته في تاريخ الطبري ج ٤: ص ٢٢٩).

وإنما أوصى بهذه الوصية لأنّه كان يعلم علم اليقين بوجود الخلاف بين هؤلاء الستة ولا مفر من ذلك، ومن ناحية أخرى كان يعلم أن سعد بن أبي وقاص لا يفارق ابن عمه عبدالرحمن بن عوف؛ إذ كلاهما من بني زهرة، ويعلم أن سعداً لا يحب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وفي نفسه شيء منه؛ لأنّ الإمام عليه السلام قد قتل أخواله من بني عبد شمس، كما يعرف عمر أنّ عبدالرحمن بن عوف هو صهر عثمان؛ لأنّ زوجته أم كلثوم هي أخت عثمان، فهما لا يختلفان في الرأي، وكان يعلم أيضاً أنّ طلحة وإن كان كارهاً لخلافته عندما نصبه أبو بكر خليفة لما بعده وقد دخل عليه في أيام مرضه وقال له: ما تقول لربك وقد وليت علينا فظاً غليظاً (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٦٤). ولكن مع ذلك كلّهُ فقد رضى خلافته وكذلك الأمر في عثمان، فإنّه رضى بها لصلات بينهما. قال الشيخ محمد عبده في شرحه على نهج البلاغة: وكان طلحة ميالاً لعثمان لصلاتٍ بينهما على ما ذكره بعض رواة الأثر (انظر شرح نهج البلاغة لمحمد عبده ج ١: ص ٨٨ من الخطبة الشقشقية). ويكفي في ميله إلى عثمان انحرافه عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، لا سيما كان بين بني هاشم وبني تيم مواجد لمكان خلافة أبي بكر.

فاختار عمر هؤلاء الستة مع علمه بنفسياتهم وعواظفهم وجعلهم في الشورى التي ابتكرها ليمت الأمر لصالح عثمان شيخ الأمويين، فكان يعلم دور عداء بني أمية وبغضهم لأهل البيت عليهم السلام بصورة عامة ولأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بصورة خاصة؛ لأنّه قتل كثيراً منهم في حروب الإسلام، وأراد بذلك تصفية الأمر للأمويين الحاقدين على أهل البيت عليهم السلام.

ولذلك ترى أنّ ابن عباس فهم ما فهمناه، فحثّ على الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عدم

وغير ذلك من كتمانهم للحق^(١)، وجريهم على الباطل حسب ما نقلنا من ذلك في

➤ دخوله في الشورى العمرية، والإمام عليه السلام أجابه قائلاً: وإني لأعلم ذلك ولكني أدخل معهم في الشورى؛ لأنَّ عمر قد أهلني للخلافة، وكان قبل ذلك ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ويقول: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إنَّ النبوة والإمامة لا يجتمعان في بيت، فأنا أدخل في ذلك لأظهر للناس مناقضة فعله لروايته (انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١: ص ١٨٩).

ولنا أن نسأل أهل السنَّة والجماعة هل أنَّ هذا النوع من انتخاب الخليفة بغض نظر عن الحكم الشرعي الذي أثبتنا أنَّه لا دليل من الشريعة المقدسة على مشروعيته هل أنَّه أمر معهود عند العقلاء بأنَّ يشاوروا في أمر ثمَّ يختاروا من هو متعيَّن من أوَّل الأمر ويكون الانتخاب لشخص معيَّن عند من له الالتفات بالأمر وما المتفق بين أصحاب السقيفة عليه أو أنَّ هذا حكومة استبدادية فردية وديكتاتورية؟

والذي يبدو للباحث أنَّ عمر كان يرى الخلافة حقاً من حقوق المهاجرين وحدهم ليس من حقِّ أحد أن ينافيهم هذا الأمر، بل أكثر من هذا فإنَّه كان يعتقد أنَّ الخلافة ملك للعرب والقريش، فلا حقَّ لسلمان الفارسي ولا لعمار بن ياسر ولا لبلال الحبشي ولا لأبي ذر الغفاري ولا للألوف من الصحابة الذين ليسوا من قریش أن يتعدَّ الأمر لهم بالنتيجة، مضافاً إلى ما يترتب عليه من مخالفة النصوص الصريحة الدالة على أنَّ الإمامة كالنبوة لا بدَّ أن تكون بتعيين الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فهم خالفوا هذه النصوص كما في الشيخين السابقين عليه أبي بكر وعمر، فإنَّ خلافهم لا تنطبق بالمرة على المعايير والموازن المتعارفة في الشرع سوق العقلاء، فلاحظ.

(١) لا يخفي أنَّ كتمان الحق وإظهار خلافه من أكبر الجرائم والآثام وأعظم المعاصي العظام وصاحبه ملعون على لسان اللاحين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنِينَ﴾ (سورة البقرة: ١٥٩).

هذه الآية الكريمة تتحدث عن الذين يكتمون ما أنزله الله من البينات والهدى، والظاهر أنَّ المراد بالهدى ما تضمنه الدين من المعارف الالهية والأحكام التي تهدي تابعيها إلى

➤ السعادة، والبيّنات هي الآيات والحجج الالهية والأدلة والشواهد القائمة على تبين الحقّ، كما استظهره بعض المفسّرين من الآية (انظر الميزان ج ١: ص ٣٨٨).

فالله سبحانه وتعالى والصالحون وملائكته المقرّبون يلعونون من يكتم الحقّ. وبعبارة أخرى: كلّ أنصار الحقّ يفضّبون على من كتم الحقّ، والطريف أنّ اللعن في الآية جاء بصيغة المضارع، وذلك للتأكيد على استمرار اللعنة على الكاتمين للتوابع السيئة التي تترتب على كتمانهم الحقّ. ولا يخفى ما يترتب على كتمان الحقّ من المفاسد والآثار السيئة في المجتمعات البشرية، فإنّ كتمان الحقائق من المسائل التي عانت منها المجتمعات البشرية على مرّ التاريخ كان لها أثراً عميقاً في ترويج الباطل واستمرار ذلك على مدى الأيام وطول القرون والأعصار، ولا شك أنّ هذه التبعية السيئة يتحملها العلماء الذين يعلمون تلك الحقائق ويكتمونها، ولعلّ القرآن لم يهدد ويذمّ فئة كما هدد وذمّ الفئة الكاتمة للحقائق، وذلك لأنّ عمل هؤلاء يجرّ الأجيال المتعاقبة إلى طريق الضلال والفساد وتصد البشرية عن طريق الحق والتكامل الفطري المرسوم لها.

فإنّ علماء اليهود والنصارى لو أعلنوا ما عندهم من الحقائق بشأن النبي الخاتم ﷺ ونشروا ما جاء في العهدين من بشائر حول رسول الإسلام ﷺ لانضوى أهل الكتاب تحت راية الإسلام ولأصبحوا مع المسلمين أمة واحدة.

كما أنّ علماء الإسلام الذين درسوا القرآن والسنة النبوية من أبناء أهل السنّة والجماعة لو كانوا ينشرون ما جاء في القرآن والنصوص النبوية ممّا يدلّ على أحقية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بالخلافة من خلال ما جاء في كتبهم ونشروا الأدلّة والبراهين على استحقاق أهل البيت عليهم السلام بالولاية والإمامة لاعتنقت الأمة الإسلامية لمذهب أهل البيت عليهم السلام، ولكنتهم بذلوا جهدهم في إخفاء الحقّ وعدم ذكر الحقائق ممّا يدلّ على أفضليتهم على جميع الناس وكنتموا مثالب أئمتهم وخلفائهم، وبذلوا ما كان عندهم من جهود لستر عوراتهم فصدوا عنه السبيل، وقد شملتهم الآية الكريمة باعتبار أنّهم من أبرز مصاديقها، وليست الآية شاملة لمن كنتم معالم القرآن فقط بل تشمل الكاتمين للنصوص النبوية أيضاً. قال الفخر الرازي في تفسير الآية المذكورة في المسألة الثالثة منه ما هو مضمون كلامه: واعلم أنّ الكاتمين لما دلّ على

بعض الوجوه المتقدّمة، فهم المخالفون للسنة ويزعمون بأن اثني عشرية الشيعة مخالفة لها^(١).

➤ أن خبر الواحد حجة، فكل ما يدل عليه خبر الواحد فقد دلّ عليه الكتاب، فكان كتماننا داخلاً تحت الآية... (انظر تفسير الفخر الرازي ج ٤: ص ١٨٣).

(١) لقد انقطع الشيعة الإمامية الأئمة الاثني عشر من أهل البيت عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله الذين نصّ عليهم النبي صلى الله عليه وآله في العديد من الروايات تصريحاً وتلويحاً ووصفهم بأنهم لا يفارقون كتاب الله حتى يردوا عليه الحوض في حديث متواتر بين الفريقين أخرجه كبار علماء أهل السنة في مصادرهم المهمة كالمستدرک للحاكم النيسابوري فإنه أخرج الحديث، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (انظر المستدرک ج ٣: ص ١٠٩). ومسند أحمد بن حنبل ج ٣: ص ١٤ في مسند أبي سعيد الخدري. وج ٤: ص ٣٧١ في مسند زيد بن أرقم. وسنن الدارمي ج ٢: ص ٤٣٢، كتاب فضائل القرآن. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٧: ص ٣٠، وغيرهم).

هذا وقد نصّ عليهم النبي صلى الله عليه وآله ليكونوا خلفاء من بعده وأوصيائه على أمته، وقد جاء ذكر عددهم في صحاح أهل السنة بأنهم إثنا عشر أئمة، وأخرج ذلك البخاري ومسلم وغيرهما (انظر صحيح البخاري ج ٨: ص ١٢٧، كتاب الأحكام، باب قبل باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة. وصحيح مسلم ج ٦: ص ٣، كتاب الإمامة، باب الناس تبع لقريش. وسنن أبي داود ج ٢: ص ٣٠٩، ح ٤٢٧٩ و ٤٢٨٠. وغير ذلك).

كما جاء ذكرهم في بعض مصادرهم باسمائهم موضحاً بأن أولهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف (انظر فرائد السمطين ج ٢: ص ١٣٢، ح ٤٣١. وينايع المودة ج ٣: ص ٢٨٢). كما وصف النبي صلى الله عليه وآله شيعة أئمة أهل البيت بأنهم خير البرية، أخرجه الطبري في تفسيره عن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي: «أنت يا علي وشيعتك خير البرية» (انظر تفسير جامع البيان ج ٣٠، ص ٣٣٥). وأخرجه الخوارزمي في المناقب: ص ٢٦٦، ح ٢٤٧. والقندوزي الحنفي في ينايع المودة ج ٢: ص ٤٥٢، وغيرهم. وأخرج الخوارزمي في مناقبه بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «يا علي إذا كان يوم القيامة أخذت بحجرة الله وأخذت أنت بحجزتي

➤ وأخذ ولدك بحجزك وأخذت شيعة ولدك بحجزتهم فبرى أين يؤمر بنا (المناقب للخوارزمي: ص ٢٩٦، ح ٢٨٩)، إلى غير ذلك من النصوص. وهل خفي هذه النصوص ومئات أمثالها وغيرها على علماء أهل السنة؟!

وأما أهل السنة والجماعة فقد انقطعوا إلى خلفائهم الذين ملكوا القدرة والسلطة على الناس، ولا نص من الكتاب ولا من رسول الله ﷺ على خلافتهم كما هو ثابت اعترف به القوم حتى اعترف الدهلوي: بأنّ مطلق النص على خلافة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يثبت خلافته بلا فصل؛ لقيح تقديم غير المنصوص عليه (انظر عباقات الأنوار ج ٩: ص ٣٨ نقلاً عن الدهلوي).

ومع ذلك أنّ من تسمّى بأهل السنة يسمّون أنفسهم بـ «أهل السنة» ويسمّون الشيعة الإمامية بـ «الروافض» ليموّها على الناس بأنّ الشيعة رفضوا سنة محمد ﷺ واتبعوا علياً عليه السلام.

وفي الحقيقة هم يقصدون بـ «السنة» البدعة المشؤمة التي ابتدعوها من يوم السقيفة من منع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة ثمّ بعد ذلك وصل بهم الأمر أنّهم لعنوا الإمام عليه السلام على المنابر في كلّ مسجد من مساجد المسلمين وفي كلّ البلدان والمدن والقرى، فدامت تلك البدعة ثمانين عاماً حتى كان خطيبهم إذا نزل للصلاة قبل أن يلعن علي بن أبي طالب عليه السلام صاح به من في المسجد تركت السنة تركت السنة (انظر النصائح الكافية: ص ١١٦. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٣: ص ٢٢٠).

وعندما أراد عمر بن عبدالعزيز إيدال هذه البدعة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (سورة النحل: ٩٠) حينما بلغ في خطبته على المنبر إلى الموضع الذي كانت بنو أمية تلعن فيه علياً فقرأ مكانه هذه الآية فقام إليه عمرو بن شعيب وقال: السنة السنة، وكان يحرضه على لعن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كسنة واجبة - والعياذ بالله - فقال عمر: اسكت قبحك الله تلك البدعة لا السنة (الأسمالي الخمسية: ص ١٥٣). وقد تأمروا عليه وقتلوه؛ لأنّه أमत سنّتهم وأراد استبدال سنة أسلافه الذين أوصلوه للخلافة فقتلوه بالسم وهو ابن ثمانية وثلاثين سنة ولم تطل خلافته غير

سنتين، فإنَّ الأمويين لم يقبلوا أن يميت سَنَّتْهم لئلا يعرف الناس شأن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من ولده.

وبعد سقوط الدولة الأموية جاء العباسيون وكان المفترض أن تخف الوطأة عن أهل بيت النبوة وشيعتهم بسقوط الحكم الأموي، ولكن حكم بني العباس لم يقل وطأته على أهل البيت وشيعتهم من الحكم الأموي، فنكّلوا بدورهم بأئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم إلى أن جاء دور المتوكّل جعفر بن المعتمد، فكان الرجل من أشد الناس عداوة للإمام أمير المؤمنين عليه السلام ووصل به البغض والحقد إلى نبش قبر الإمام الحسين الشهيد عليه السلام سيد شباب أهل الجنة، ومنع زيارته، وكان لا يعطي عطاءً ولا يبذل مالاً إلا لمن شتم علياً وولده عليهم السلام، كما ذكره الخوارزمي في رسالته المعروفة إلى أهالي نيسابور (انظر رسائل الخوارزمي: ص ١٣٠ - ١٤٠، ط القسطنطينية سنة ١٢٩٧). وقد نقل شطراً منه أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام. وقصة المتوكّل مع ابن سكين العالم النحوي معروفة قد قتله شر قتله، فاستخرج لسانه من قفاه عندما اكتشف له بأنّه من شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام حين أنّه كان أستاذ لولديه (انظر وفيات الأعيان ج ٦: ص ٤٠٠). فإنَّ المتوكّل هذا مع ما دلّ على بغضه للإمام أمير المؤمنين عليه السلام وأهل بيته فإنَّ علماء أهل السنة أصحاب الحديث وغيرهم فقد لقّبوه بـ «محيي السنة» (انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ج ١٢: ص ٣١). وبما أنّ أهل الحديث هم أهل السنة، فثبت بالدليل الذي لا ريب فيه أنّ المقصود بالسنة عندهم هي بغض الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولعنه والبراء منه. وهذا هو معنى النصب الذي جاء في الروايات والنصاب هم الذين يبغضون الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من ولده، كما لا يخفى ذلك على أحد.

وممّا يزيدنا وضوحاً أنّ ابن حجر العسقلاني ذكر في ترجمة نصر بن علي بن صهبان في حديث بسنده عن عبدالله بن أحمد بن حنبل أنّه: لما حدث نصر حديث أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ بيد الحسن والحسين وقال: «من أحبني وأحب هذين وأباهما كان في درجتي يوم القيامة»، أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فأشرف على الهلاك، فكلمه فيه جعفر بن عبد الواحد وجعل يقول: يا أمير المؤمنين هذا من أهل السنة، فلم يزل به حتى تركه (تهذيب التهذيب

وتاسعها: ما نسبته إلى الشيعي بقوله: فإن قال: إلى آخره، فإنّ من المعلوم عدم ظهوره من عبارته وعدم قصده له^(١)، بل قد عرفت معنى عبارته وهو الحقّ

➡ ج ١٠: ص ٣٨٤).

ولا يخفى على اللبيب ما يستفاد من قول جعفر بن عبدالواحد المتوكّل بأنّ نصرأ هو من أهل السنّة لينقذه من القتل؛ إذ من الواضح أنّه أراد بأنّ أهل السنّة هم أعداء لأهل البيت لا أنّه من الشيعة حتى يغضب عليه المتوكّل ويقتله بهذا السبب.

وهذا ابن حجر أيضاً يقول في ترجمة عبدالله بن إدريس الأزدي أنّه كان صاحب السنّة، وكان صلباً في السنّة مرضياً، وكان عثمانياً... (انظر تهذيب التهذيب ج ٥: ص ١٢٧) والمعروف أنّ العثمانيين كانوا يلعنون الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بقتل عثمان بن عفان، كما أنّ الذهبي قال في ترجمة حكم بن محمد هشام: وكان فيه صلابة في السنّة... (انظر تاريخ الإسلام ج ٢٦: ص ٤٤٠).

وقال ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان حريزي المذهب - أي على مذهب حريز بن عثمان الدمشقي - المعروف بالنصب وقال ابن حبان: أنّه كان صلباً في السنّة... (انظر تهذيب التهذيب ج ١: ص ١٥٨). إلى غير ذلك ممّا جاء في كتبهم. وبذلك نعرف بأنّ النصب والبغض للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يعتبر عندهم من الصلابة في السنّة، وكما نعرف بأنّ العثمانيين هم أهل النصب والعداء لأهل البيت عليهم السلام يعتبر عندهم من الصلابة في السنّة، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة جداً لا يسعنا المجال لذكر جميعها وإن كان ما ذكرناه فيه الكفاية.

ولنا أن نسأل أهل السنّة كيف من يترك السنّة ويدعى أنّه أهل السنّة؟! وكيف يدعي أهل السنّة بأنّهم أتباع السنّة المحمدية وهم تركوا وصايا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأوامره بالتمسك بالعترة الطاهرة؟!

(١) فإنّ ما أفاده العلامة الحلي رحمته الله في أوّل كتابه منهاج الكرامة هو قوله: إنّ الإمامة هي أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وقد تقدّم شرح كلامه هذا من المصنف رحمته الله، حيث قال: إنّ المقصود من أهمية هذه المسألة أهميتها في مرتبته وهي المرتبة الثالثة من الاعتقادات بضرورة عقلية وشرعية لزوماً بيناً ضرورياً يعرفه العالي والداني؛ إذ أنّ

الذي شرحناه وبيناه^(١)، ودلّلنا عليه بآيات الفرقان العظيم^(٢)، وبالسنة التي هي

❦ إثبات الإمامة يستلزم إثبات النبوة في المرتبة السابقة عليها، وكذلك إثبات النبوة يستلزم إثبات الربوبية والتوحيد في المرحلة السابقة عليهما، حيث كلّ من هذه المراتب الثلاثة لا تنفك تصوّرها عن لازمها، فالاعتقاد بالإمامة يكون في المرتبة الثالثة، وهو في هذه المرتبة يكون أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين، ونسبتها إلى النبوة نسبة العلة المبقية إلى العلة المحدثه، وقد اعترف ابن تيمية بأن الشيعة تعتقد أنّ الإمامة هي الرابع من أصول الدين عندهم، قال ما هذا نص عبارته: إنّ الإماميّة يذكرون مسائل التوحيد والعدل والنبوة قبل مسألة الإمامة... (انظر منهاج السنة ج ١: ص ١٢٠).

وبهذا يتضح أنّ ما أفاده العلامة الحليّ - رضوان الله تعالى عليه - مطابق لما ذكره علماء الإماميّة في هذا المجال، وهي في مرتبتها أهم مطالب الدين، وعليه ما ذكره ابن تيمية من النسبة إلى العلامة ﷺ من أنّه يقصد من عبارته أهم المطالب في الدين فيما تنازعت الأمة فيها بعد رسول الله ﷺ نسبة باطلة لا يرضى به صاحبه، لأنّه غير منطبقة على ظاهر كلامه، فلاحظ.

(١) قد تقدّم أنّ الاعتقاد بالإمامة أحد أركان الإيمان بعد قبول الإسلام وإجراء الشهادتين حتى عند أهل السنة والجماعة، فإنّهم يعتقدون بأنّ الإمامة والخلافة واجبة بعد الرسول الأكرم ﷺ، وقد صرح بذلك جماعة من أعلامهم منهم التفتازاني (انظر شرح المقاصد ج ٥: ص ٢٣٥) وغيره، وإن خالفوا الشيعة الإمامية فيما تجب به الإمامة، ولكن صرّحوا بأنّها واجبة، ووجوبها أهمّ جميع الواجبات الشرعية، ولذلك ترى أنّ أبابكر وعمر وغيرهما ممّن حضروا السقيفة تركوا جنازة رسول الله ﷺ على الأرض وبادروا إلى انتخاب الخليفة، فيعرف من ذلك أنّها أهم الواجبات عندهم؛ إذ لو لم يكن عندهم أهم وأعظم لبادروا أولاً بتجهيز جنازة رسول الله ﷺ ثمّ اتجهوا إلى السقيفة.

أقول: هذا وإن كان الصحيح في نظرنا أنّ القوم لم يجتمعوا في السقيفة من أجل الامتثال بالواجب الأهم، وإنّما الأطماع الغالبة على النفوس قد أجمعهم في السقيفة، لأنّ الظروف كانت مهيئة ومستعدة للمؤامرة، فبينما كان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وعدة من الصحابة وبنو هاشم مشغولين بتجهيز النبي ﷺ فاستغلوا القوم الفرصة وساعدتهم على ذلك العوامل

➤ الداخلية والخارجية التي سنتعرضها في محلّه إن شاء الله تعالى، فغلبوا على الأمر. ولكن مع ذلك كلّ نجد أنّهم يعترفون بأهمية الإمامة في الإسلام ويقولون: إنّ أهمّية وجوبها قد أجبر الصحابة على اجتماعهم في السقيفة قبل دفن جنازة رسول الله ﷺ لانتخاب الخليفة والإمام، ومن جملة ما اعترف بذلك جماعة من أعلامهم الذين سنتعرض لهم في محلّه إن شاء الله تعالى.

(٢) منها قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً﴾ (سورة النساء: ١٦٥). هذه الآية الكريمة تبين لنا بوضوح أنّ سنّة الله جارية ومستمرة بين الناس في جميع الأزمان بوجود من يتم به الحجة على الناس وليقطع الله به عذر من بلغه التكليف من جانبه سبحانه وتعالى، ولو لم تكن في فترة من الزمن الحجّة الالهية لما تحقّق إرادته ورضاه في إتمام الحجّة على الخلق، بل وكان للناس أن يحتجوا على ربهم ويقولون: يا رب لم تجعل لنا حجة لتتمسك بقوله وفعله لينقذنا من الضلالة.

وبعبارة أخرى: لو لم يجعل الله للناس إماماً معصوماً حافظاً للشريعة السماوية وقائماً بها لدرست معالم الدين وغيّرت السنّة الالهية والأحكام السماوية ولزاد المبتدعون في الدين أو نقصوا منه الملحدون أو القوا الشبهات على المؤمنين المتدينين ليتزلزل بها الاعتقادات، فإذا لم يكن هناك من يجيب عن تلك الشبهات ويدفع الباطل عن دين الله لما بقي من الدين شيء، وفي النتيجة يكون نقضاً لغرض الله تعالى من بعث الأنبياء والمرسلين وسفرائهم الصالحين.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قل لله الحجة البالغة﴾ (سورة الأنعام: ١٤٩)، وهذه الآية أيضاً تدلّ بالصراحة على إبطال دعوى المنحرفين وقطع عذرهم من الله سبحانه وتعالى، وذلك عندما أرادوا تبرئة أنفسهم من جميع معتقداتهم الباطلة وأعمالهم السيئة بأنّهم كانوا مجبورين عليها حيث إنّهم كانوا على دين آبائهم، فالله سبحانه وتعالى أن يقطع عذرهم بإقامة الدليل والبرهان والحجّة بأنّه مع وجود الإمام والحجّة الالهية لا يبقى مجال للاعتذار وعدم وصولهم الحجّة الالهية.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وكل شيء أحصيناه في إمام مبين﴾ (سورة يس: ١٢)، فإنّ هذه

حجة عند من تسمى بأهل السنة^(١).

➤ الآية تدل بالصراحة على أنّ وجود الإمام لازم في كلّ زمان؛ لأنّه مبين لجميع ما يحتاجه البشر ممّا تضمن لهم السعادة والتوفيق والتسديد.

وإلى غير ذلك من الآيات التي تقدم ذكرها الدالة على المقام، فإنّ من الضروري أنّه قامت الحجة بوجود خاتم الأنبياء والمرسلين لجميع الناس، ولكن لو لم تقم حجة بعد وفاة النبي ﷺ يجعل الإمام المعصوم الذي يكون له جميع ما كان النبي ﷺ من العصمة والعلم ... لقامت الحجة على الناس جميعاً بعد الرسل، فإنّ غير المعصوم ينسى ويشتبه فيذهب بذلك جلة من الدين، وكان للناس الاحتجاج على ربّهم عند الخطأ والعصيان أن يقولوا: ربنا لم نجعل لنا إماماً معصوماً من الجهل والخطأ والنسيان لتتبع إليه ويهدينا إلى الحقّ؟

(١) وقد استدلل المصنّف بحديث الثقلين المتواتر بين الفريقين الذي رواه صاحب العبا في موسوعته العظيمة من طريق علماء أهل السنة عن خمسة وثلاثين صحابي، وقد مرّ نقل بعض أسناده وبيان دلالاته على كون الإمامة منحصرة بأهل البيت ﷺ دون غيرهم من الناس.

واستدلّ بحديث السفينة المشهور بين المسلمين، وقد سبق جملة من مصادره ودلالاته على أنّ الفلاح والهداية إنّما يحصل باتّباع أهل البيت ﷺ والتخلّف عنهم موجب للهلاك، والآن بعد ذلك من الأحاديث، فاحكم.

وبيّن السني مطالب في بيان فساد ما نسبته إلى الشيعي بقوله: فإن قال: ... إلى آخره ليس لها مدخلية بالمقام وبعد ذلك كرّر ما ذم به الشيعة من حيث قولهم بإمامة المنتظر، وقال في طي مقاله ينقل عن محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع، قال: وغيرهما من أهل العلم بالنسب بأنّ الحسن بن علي العسكري لم ينسل ولم يعقب^(١).

قلت:

ليت شعري لم لم ينصف خصمه ولم غش الغفلة؟! أما علم بأن شهادة بعض أهل مذهبه له غير مقبولة، فإنها من باب الشهادة للنفس، وهو بنفسه نصّ على عدم قبولها فيما سيأتي من مجموعته، ولم لم ينصف هنا من غير هذه الجهة وهي جعل شهادة من سمّاهما وغيرهما على عدم وجود نسل للسيد الهمام إمام زمانه حجة على عدم تولد الحجة منه؟! أما علم أما درى بأن الشهادة على النفي ليست بحجة، فإن معناها ومرجعها عدم العلم^(١) بما تعلّقت به وهي غير معارضة لشهادة من شهد بوجود المنفي وثبوته، فإن معناها شأهدت وجوده وعلمت به، وكيف ينفي وجود من عرفت شهرته ومعروفية وجوده وثبوتها لدى أهل المعرفة بالنسب والحديث والسير وتشرف جماعات بخدمته وحملهم العلم عنه وغير ذلك؟! فالعاقل المتدين لو شهد عنده ألف نفر مثل الذين سمّى السنّي على نفي وجوده لن يستريب في وجوده بعد النظر إلى ما نقلناه سابقاً ممّا يتعلّق بوجوده الشريف^(٢).

(١) إذ من الواضح لدى الكلّ أنّ النافي لا بدّ أن ينظر إلى دليل المثبت وينظر إلى آخر استدلال المثبت وبعد ملاحظة جميع الأدلّة يمكنه المناقشة فيما نظر فيه، وأن يرد بدليل عليه لا أن يشهد على النفي من قبل أن يذكر دليل خصمه، فإنّ النفي عندئذٍ مساوق لعدم العلم حيث إنّه من الممكن لو سمع دليل المثبت لاقتنع به، وهذا أمر واضح ظاهر.

(٢) إنّ الروايات التي نقلها الشيعة وأهل السنّة عن النبي ﷺ حول الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف - تفوق حدّ التواتر، بل أنّ الروايات التي نقلها أهل السنّة - وحدهم -

❧ تبلغ حدّ التواتر، وقد صرح كثير منهم بصحّة الأحاديث، وسنذكرها إن شاء الله تعالى في محلّه، ونحيل المستزيد على الكتب المؤلّفة في هذا الشأن، ولكن نشير هنا إلى أسامي من صرح بأنّ الإمام المهدي - عبّل الله تعالى فرجه الشريف - ولد ليلة النصف من شعبان، وإليك ذلك:

- ١- المسعودي المؤرّخ المتوفى سنة ٣٤٦ هـ في إثبات الوصية: ص ٢٤٩.
- ٢- البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ في شعب الإيمان نقلاً عن كشف الأستار.
- ٣- ابن طلحة الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢ هـ في مطالب السؤل.
- ٤- ابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ في وفيات الأعيان.
- ٥- الزرندي الحنفي المتوفى سنة ٧٥٠ هـ في معارج الوصول: ص ١٢٩.
- ٦- عبد الوهاب الشعراني المتوفى سنة ٩٧٣ هـ في اليواقيت والجواهر في المبحث رقم ٦٥.
- ٧- ابن الصباغ المالكي المتوفى سنة ٨٢٢ هـ- الفصول المهمة: ص ٢٩٢.
- ٨- ابن طولون الحنفي المؤرّخ المتوفى سنة ٩٥٣ هـ في الأئمة الاثني عشر: ص ١١٧.
- ٩- الشبراوي الشافعي المصري المتوفى سنة ١١٧١ هـ في الاتحاف بحب الأشراف: ص ٦٨.

- ١٠- القندوزي الحنفي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ في ينابيع المودة ج ٣: ص ١٧١.
 - ١١- الشبلنجي المتوفى سنة ١٢٩٠ هـ في نور الأبصار: ص ٣٨٤.
 - ١٢- الحمزاوي المتوفى سنة ١٣٠٣ هـ في مشارق الأنوار: ص ١٥٣.
- وغيرهم من صرّح بذلك وكثير منهم قد ذكروا بأنّ الإمام المهدي من ولد الحسين عليه السلام ومن هو ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وقد ألّف بعضهم كتباً ومؤلّفات حول الإمام المهدي - عبّل الله تعالى فرجه الشريف - أمثال كتاب البيان في أخبار صاحب الزمان تأليف الحافظ محمد بن يوسف الكنجي الشافعي الذي عاش في القرن السابع، وكتاب البرهان في علامات مهدي آخر الزمان للمتقي الهندي الذي عاش في القرن العاشر، إلى غير ذلك من الأدلّة التي سنذكرها إن شاء الله في محلّه وهي وافية للاحتجاج على ابن تيمية وأتباعه، فلاحظ.

المحتويات

٥	الاهداء
٧	كلمة المحقق
٣٧	كلمة تمهيدية للمؤلف <small>رحمته الله</small>
٣٩	مقدمة المؤلف <small>رحمته الله</small>
٤٣	تمهيد ومدخل للبحث
٤٤	التدليس ليس هو فعل المسلم
٤٥	حقائق واضحة في كتاب منهاج السنة
٤٩	من هم الفرقة الناجية؟
٥٠	حديث الثقلين يبين الفرقة الناجية
٥٤	الفرق بين الثقل والخليفة في نقل حديث الثقلين
٥٦	الرد على قول أهل السنة ودعائهم في خلافة خلافتهم
	الرد على دعاوي أهل السنة في باب الخلافة بالأحاديث المتواترة الواردة عن النبي <small>صلوات الله وسلامته عليه</small>
٥٨	كحديث الثقلين وغيره
٥٩	دعاوي ابن تيمية في مقدمة كتابه
٦٥	من هم الشيعة الاثني عشرية
٦٦	ليست الغلاة من الشيعة
٦٧	من هم الغلاة
٦٨	استحباب الصلاة في أول وقتها عند الشيعة
٧٠	أهمية الجهاد عند الشيعة
٧٢	لزوم الاتجاه الى القبلة في الصلاة عند الشيعة
٧٤	حكم العدة للنساء عند الشيعة
٧٦	دفع نسبة تحريف القرآن من الشيعة
٧٧	روايات أهل السنة وصحة نسبة تحريف القرآن اليهم
٨٧	الشيعة هم التابعون للثقلين فهم غير ضالين
٩٠	السجود والركوع الصحيح عند الشيعة
٩٢	المهر حق جعله الله لزوجته
٩٦	المتعة بدل المهر في الطلاق قبل الدخول
٩٩	السلام الصحيح عند الشيعة
١٠١	أهمية حفظ دماء المسلمين عند الشيعة
١٠٨	حرمة غش المؤمن والمسلم عند الشيعة

- ١٠٩ الغش والدجل في أعمال أهل الخلاف
- ١١٦ حكم الطلاق في حال الحيض عند الشيعة
- ١١٩ استحباب جعل الميت في اللحد
- ١٢٠ مشروعية الجمع بين الصلاتين
- ١٢٤ حلية لحم الوز والجمل
- ١٢٥ طهارة جُسوم المسلمين وسؤرهم ممن يقول الشهادتين
- ١٣٧ اعتماد الشيعة على حكم العقل بالحسن والقبح يدفع كثير من الشبهات
- ١٣٩ الخرافات في عمل أهل السنة
- ١٤٦ دلالة حديث الثقلين على لزوم متابعة أهل البيت عليهم السلام ورفض من سواهم
- ١٥٠ الآيات والروايات الواردة في مدح بعض الصحابة
- ١٥١ تحذير القرآن من الانقلاب على الاعقاب
- ١٥٧ الصحابة الذين حاربوا أمير المؤمنين عليه السلام وسماهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القاسطين
- ١٦٢ دلالة حديث الثقلين على لزوم متابعة أهل البيت عليهم السلام
- ١٦٥ دلالة حديث الغدير على لزوم اتخاذ مذهب أهل البيت عليهم السلام
- ١٧٠ الشيعة يحبون الصحابة المخلصين التابعين لله ورسوله
- ١٧١ من لعنهم الله ورسوله من الصحابة
- ١٧١ من يشملهم حديث الحوض من الصحابة
- ١٧٤ أبو لؤلؤ قتل عمر بن الخطاب لاختلاف وقع بينهما
- ١٧٦ حرمة الكذب والغش عند الشيعة
- ١٧٩ كلام ابن تيمية
- ١٨٦ دلالة حديث الثقلين على لزوم متابعة أهل البيت عليهم السلام
- ١٩٠ فرض خمسين صلاة في كل يوم في البخاري
- ١٩٤ وجوب التعلم من أهل البيت عليهم السلام مدلول النصوص الواردة في كتب أهل السنة
- ٢٠٤ حكم المسح على الخفين
- ٢٠٧ الشيعة وصحابة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم
- ٢٠٩ مخالفة الصحابة لأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تأميره اسامة بن زيد وعدم التحاقهم بجيشه
- ٢١٢ دلالة خبر الحوض على عدم عدالة الصحابة
- ٢١٣ دلالة خبر البطانة على عدم إيمان بعض الصحابة
- ٢٢٢ دعوة الشيعة إلى الحق
- ٢٢٧ مشروعية التقية في الإسلام
- ٢٢٩ استحباب إقامة الماتم على الإمام الحسين عليه السلام

حلية اقامة الماتم على ائمة أهل البيت <small>عليهم السلام</small> فانها من شعائر الله	٢٣١
يزيد بن معاوية قاتل الحسين <small>عليه السلام</small> كان يشرب الخمر ويفتري على الاسلام بجوازاها ..	٢٣١
البكاء والعزاء على الحسين <small>عليه السلام</small> سنة رسول الله <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small>	٢٢٤
دليل الشيعة على استحباب البكاء للامام الحسين <small>عليه السلام</small>	٢٤٠
أهل السنة يشبهون اليهود والنصارى والمجوس في كثير من أحكامهم	٢٤٢
المعيار في معرفة الحق وتمييزه عن الباطل هو البرهان الشرعي	٢٤٤
قول أهل السنة بتجوز الاجتهاد للنبي في المسائل الشرعية	٢٤٤
الروايات الصحيحة عند أهل السنة الدالة على لزوم صمت النبي في بعض ما سئل عنه ..	٢٤٦
عقيدة أهل السنة في عدالة الصحابة	٢٤٨
عمل أهل السنة بالقياس مخالف للقرآن	٢٥٢
مخالفة أهل السنة لأقوال النبي <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small> وأحاديثه	٢٦٢
مخالفة أهل السنة لما أجمع عليه أهل البيت <small>عليهم السلام</small>	٢٩٣
مخالفة أهل السنة لحديث الثقلين	٢٩٤
مخالفة أهل السنة لحديث السقيفة	٢٩٥
مخالفة أهل السنة للنصوص بقولهم أهل الجمل والصفين من المسلمين وقد حاربوا امام زمانهم	٢٩٧
خبر من خرج على سلطان وحاربه	٢٩٨
خبر ويح عمار تقتله الفئة الباغية	٢٩٨
خبر وانصر من نصره واخذل من خذله	٢٩٩
مخالفة أهل السنة للنصوص في تقليدهم للأئمة الأربعة من رؤساء مذاهبهم في الأحكام الشرعية	٣٠٢
مخالفة أهل السنة للقرآن والسنة في غسل الرأس في الوضوء بدلاً عن المسح	٣٠٢
مخالفة أهل السنة للنصوص في تحليلهم ذبائح أهل الكتاب	٣٠٤
مخالفة أهل السنة للنصوص في حكمهم بظاهرة أهل الكتاب	٣٠٥
مخالفة أهل السنة للنصوص في حكمهم بتطبيق المرأة ثلاث مرات في مجلس واحد ..	٣٠٦
مخالفة أهل السنة للنصوص في غسلهم الرجلين في الوضوء	٣١٠
مخالفة أهل السنة للنصوص في مسحهم على الخفين في الوضوء	٣١١
مخالفة أهل السنة للنصوص في تجويزهم الصلاة خلف الفاسق	٣١٢
مخالفة أهل السنة للنصوص لقبول قول عمر من تحريم حي على خير العمل وتحريم مستعة النساء ومتعة الحج	٣١٥
مخالفة أهل السنة للنصوص لقبول قول عمر حيث جعل الصلاة خير من النوم في اذان الصبح ..	٣١٨

- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول عمر بالعدل ٣٢٣
- مخالفة أهل السنة للنصوص في عدم قبول جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر بلا عذر . ٣٢٣
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة ومالك من نفي خيار المجلس في المعاملات ٣٢٨
- مخالفة أهل السنة للنصوص في تعيين مقدار المهر ٣٣٠
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول الثوري وواحي واسحاق في تجويز المسح على العمامة في الوضوء ٣٣٠
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة وشافعي في عدم وضع اليدين والركبتين وابهامي الرجلين في السجود على الأرض ٣٣٢
- مخالفة أهل السنة للنصوص في جريان الحد على العبد بالاقرار ٣٣٣
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول فعل الخليفة من منعه الارث لفاطمة الزهراء عليها السلام ٣٣٤
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة جواز السكوت في اخرتي الصلاة الرباعية ٣٣٥
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة والشافعي ومالك في عدم وجوب الذكر في الركوع والسجود في الصلاة ٣٣٧
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة من تخير المصلي في السجود على الجبهة أو على أنفه ٣٣٨
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة والشافعي في من صدر منه حدث في الصلاة لا يبطلها ٣٣٩
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة من استحباب تأخر الصلاة عن أول وقتها ٣٤٠
- مخالفة أهل السنة للنصوص في قبول قول أبي حنيفة من صحة قراءة آية واحدة بدل السورة. ٣٤٤
- الكرامة تحصل بالامامة ٣٤٦
- كلام ابن تيمية ٣٤٨
- الامامة أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين ٣٥٠
- اثبات الامامة يستلزم اثبات النبوة والتوحيد في الرتبة السابقة عليها ٣٥١
- الاعتقاد الكامل بعد التوحيد والنبوة هو الاعتقاد بالامامة ٣٥٢
- المنكر لاصول الدين وضرورياته كافر ٣٥٤
- معنى سياسة الخلق التي جاءت في تعريف الامامة ٣٥٥
- اجراء الشهاداتين كاف لجريان حكم الاسلام على مجريها ٣٥٧
- الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ضروريات الدين وأصوله ٣٥٨

الأحكام الدينية تحتاج الى المجري والمبين لها في المجتمع	٣٥٩
الروايات الدالة على أهمية الامامة في الاسلام	٣٦٢
ذكر عدد الأئمة والخلفاء بعد النبي في النصوص الصحيحة عند جميع المسلمين	٣٦٢
دلالة حديث الثقلين على ما ذهب اليه الشيعة الامامية في مسألة الامامة	٣٦٤
دلالة حديث الأئمة من بعدي اثني عشر على ما ذهب اليها الشيعة في مسألة الامامة	٣٦٥
ضرورة حاجة الامة إلى الامام المعصوم بعد النبي ﷺ في المجتمع	٣٦٦
حديث الغدير تنصيب الرسول على امامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؑ والأئمة ؑ	
من ولده	٣٦٩
الأئمة المعصومون ؑ أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ	٣٧٤
دليل الشيعة على تقدم أئمة أهل البيت ؑ	٣٧٦
ابن تيمية وأصحابه خالفوا الأحاديث النبوية في العترة الطاهرة	٣٧٧
أهل البيت لا يقاس بهم أحد	٣٧٨
اهتمام الشيعة بالعمل بالنصوص الواردة عن النبي ﷺ	٣٨٣
أشرفية مسألة الامامة بعد التوحيد والنبوة واضحة عند المسلمين بالنصوص الاسلامية	٣٨٥
كلام ابن تيمية	٣٧٦
اصول الدين عند الشيعة خمسة لا أربعة	٣٨٧
التقية من فروع الدين لا من اصول الدين	٣٨٨
هل صفات الله زائدة على الذات أو عين ذاته	٣٨٩
التوحيد في الصفات	٣٩٠
القرآن مخلوق لله تعالى	٣٩١
نفي الرؤية والتشبيه من الله سبحانه	٣٩٢
القضاء والقدر عند الشيعة	٣٩٣
أصل العدل عند الشيعة	٣٩٥
معنى قوله تعالى: الله يهدي من يشاء	٣٩٦
الهداية التكوينية	٤٠٠
التوحيد والارادة التشريعية عند الشيعة	٤٠٨
أشرفية الامامة من جهة جمعها مع التوحيد والنبوة	٤١١
من شرائط الامامة أن يكون معصوماً	٤١٦
الامام مبين لكل شيء وكل شيء أحصيناه في امام مبين	٤١٧
الامام حجة الله في الأرض	٤١٧
الامام أمان للناس من نزول العذاب	٤١٨

- ٤١٩ امام رحمة من الله على العباد
- ٤٢٠ كلام ابن تيمية
- ٤٢٣ دلالة حديث الثقلين على امامة أئمة أهل البيت عليهم السلام
- ٤٤٢ ثواب الأربعة للامام الحجة عليه السلام
- ٤٤٦ اعتراف علماء أهل السنة بوجود الامام المنتظر عليه السلام
- ٤٤٧ قول الرجالين يكفي في ثبوت وجوده عليه السلام
- ٤٤٩ الرجوع الى الفقهاء الشيعة في عصر الغيبة بأمر الامام عليه السلام
- ٤٥٢ قول علماء الرجال من الشيعة يوجب الوثوق بوثاقة الرواة
- ٤٥٦ المصدر التشريعي عند الشيعة الامامية
- ٤٥٧ تعارض النصوص والروايات والسبب في ذلك
- ٤٦١ ان تعارض النصوص ليس سبباً لذهاب دين الحق من أصله
- ٤٦٢ الشيعة ترفض طاعة الظلمة
- ٤٦٣ بطلان الصلاة جماعة خلف الفاسق عند الشيعة
- ٤٦٦ القيادة الحقيقية عند الشيعة هي القيادة الالهية
- ٤٦٧ وجود الامام المنتظر على وجه الأرض
- ٤٦٨ من تشرف بخدمة صاحب العصور الزمان وفاز بلقائه
- ٤٦٩ الكتب التي صنفت في أحوال الامام الحجة عليه السلام
- ٤٧٢ قاعدة اللطف وما يترتب عليها من البحث الاعتقادي
- ٤٧٣ لاجابة إلى المعتزلة وان وافقوا الشيعة في بعض الامور
- ٤٧٨ الحجة لاتزال قائمة بامامة الامام المعصوم
- ٤٨٠ تاريخ حدوث مذهب الاعتزال
- ٤٨٢ المعتزلة أخذت من الشيعة بعض مسائلها
- ٤٨٤ اتفاق الشيعة من صدر الاسلام على امامة أئمة أهل البيت عليهم السلام
- ٤٨٦ أدلة ضرورة وجود الامام المعصوم في كل عصر وزمان
- ٤٨٧ الامام المعصوم مصدر بيان الأحكام الشرعية
- ٤٨٨ الامام أمان لأهل الأرض
- ٤٨٨ الغيبة لاتختص بالمهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه فقط
- ٤٩٠ الروايات الدالة على وجود خضر النبي عليه السلام حياً
- ٥٠٤ مجاء من الآيات الكريمة في قدح الصحابة
- ٥٠٧ السنة النبوة تكشف عن حقيقة الصحابة
- ٥١٢ الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام الدالة على كفاية الشهادتين في اجراء حكم الاسلام

النصوص الواردة في كتب أهل السنة على امامة أئمة أهل البيت <small>عليهم السلام</small>	٥١٤
ان الله تعالى قادر على أن يعطي النبوة أو الامامة لمن له أهلية ذلك وان كان صبياً	٥١٨
كلام ابن تيمية	٥٢٠
كيف نعرف الامام الحق	٥٢١
المعيار في الايمان هو الاعتقاد بالله ورسوله حقيقة	٥٢٢
الاعتقاد بشيء يستلزم الاعتقاد بلوازمه	٥٢٥
حب علي حسنة ليس يضر معه سيئة	٥٢٦
الخير كله في معرفة أهل البيت <small>عليهم السلام</small>	٥٢٩
حب علي <small>عليه السلام</small> علامة الايمان وبغضه علامة النفاق	٥٣٠
الحب الصحيح يستجلب الطاعة	٥٣٧
كلام ابن تيمية	٥٣٨
ركنية الامامة في الدين ثابتة يقول النبي <small>ﷺ</small> في حديث الثقلين	٥٤١
دلالة حديث السفينة على امامة أئمة أهل البيت <small>عليهم السلام</small>	٥٤٤
اطاعة الامام واجبة كاطاعة الله ورسوله	٥٤٨
اطاعة الامام متوقفة على معرفته	٥٤٩
من آداب المناظرة أن يتصف طرفه ولا يسبه ولا يغشه	٥٥٢
ان لكل نبي وصي ووصي النبي للاسلام علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>	٥٥٣
حديث حب علي <small>عليه السلام</small> علامة الايمان وبغضه علامة النفاق	٥٥٤
ركنية الامامة موافقة للكتاب العزيز	٥٥٦
معنى العبادة الخاصة لله والاحسان الذي جاء في وصف المتقين	٥٥٩
الايمان ثابت في القلوب بحب أهل البيت <small>عليهم السلام</small>	٥٦١
النبي <small>ﷺ</small> هو الذي عيّن خلفائه	٥٦٢
آية النفاق بغض علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>	٥٦٣
استدلال الشيعة على قولهم بأحاديث أهل السنة	٥٦٦
الحجة المعتبرة عند جميع المسلمين الكتاب والسنة النبوية	٥٦٧
ابن تيمية رفض أحاديث النبي <small>ﷺ</small> في فضائل أهل بيته	٥٦٨
معنى الصادقين في قوله تعالى أولئك هم الصادقون	٥٦٩
أهمية مسألة الامامة في مرتبتها واضحة لجميع المسلمين	٥٧٨
تعيين الامام لا بد أن يكون بأمر الله ورسوله	٥٨٠
المعرفة الحقيقية خروج من الجاهلية	٥٨٣
عدم معرفة الامام المعصوم في كل عصر وزمان سبب للجاهلية	٥٨٤

- ٥٨٥ مشروعية الامامة محتاجة الى بيان الرسول ﷺ
- ٥٨٦ الرسول الأعظم ﷺ يبين حقيقة الامامة في خبر الثقلين
- ٥٨٨ زعم ابن تيمية من عدم دخول بيان الرسول حتى في العمومات
- ٥٨٩ أقوال الرسول في أفضلية أهل بيته ﷺ صريحة في الامامة
- ٥٩١ الأدلة القرآنية الدالة على امامة أهل البيت ﷺ
- ٥٩٤ الامام حافظ للشريعة
- ٥٩٥ حاجة الناس الى الامام كالحاجة الى النبي
- ٥٩٦ وجود المعصوم في كل عصر و زمان يرفع التحير من بين الناس
- ٥٩٧ الامامة من اصول الدين لا من فروع
- ٦٠٠ العدل الالهي يقتضي نصب الامام على الامة
- ٦٠١ اصول الدين عند الشيعة الامامية
- ٦٠٣ الهدف من بعث الرسل ونصب الخلفاء
- ٦٠٦ كلام ابن تيمية
- ٦٠٧ جواز نقل الحديث بالمعنى
- ٦١٠ الأحاديث المتواترة لا تحتاج الى ذكر السند
- ٦١٤ الحميدي من معارف أهل السنة
- ٦١٥ حديث من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية
- ٦١٦ استعمال اللفظ في لازم المعنى أمر شائع
- ٦١٧ من هو يزيد بن معاوية
- ٦١٨ عبدالله بن عمر يدافع عن يزيد بن معاوية
- ٦٢٨ ستة لعنهم الله ورسوله يشمل يزيد بن معاوية
- ٦٣٠ كان يزيد مدمنا على شرب الخمر ومخالفاً لحكم الله وحرمة الخمر
- ٦٣١ حديث عبدالله بن عمر مخالف للنصوص الصريحة الواردة عن النبي ﷺ
- ٦٣٤ عبدالله بن عمر كان يعلم حديث الغدير
- ٦٣٨ مخالفة تفسير عبدالله بن عمر للآيات الكريمة
- ٦٤٠ حرمة الركون الى الطلحة
- ٦٤٢ أهل الجمل وصفين خالفوا حديث النبي ﷺ الذين رواه مسلم في صحيحه
- ٦٤٣ أهل الجمل وصفين خرجوا على امام زمانهم وبذلك خرجوا عن الدين
- ٦٤٤ أهل الجمل وصفين خالفوا أحاديث النبي ﷺ في حق امام زمانهم
- ٦٤٦ معنى الخروج على السلطان وموته ميتة جاهلية
- ٦٤٨ الشيعة يتبعون أئمة أهل البيت ﷺ بأمر الله ورسوله ويرفضون غيرهم

٦٤٩	الشيعية ينصرون أهل البيت <small>عليه السلام</small> وناصرهم
٦٥٠	الشيعية يتبعون السلطة التي توالي علياً <small>عليه السلام</small> وأولاده المعصومين <small>عليه السلام</small>
٦٥٣	الشيعية يتبعون النصوص النبوة في عترته الطاهرة ويرفضون خلافة غيرهم
٦٥٥	الاعتقاد بنبو النبي <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small> يستلزم الاعتقاد بامامة خلفائه
٦٥٦	نسبة رفض خلافة الخلفاء ومتابعة أهل البيت <small>عليه السلام</small> تعتبر مدحاً للشيعية
٦٥٧	ما حدث في السقيفة
٦٥٨	ما تمناه أبو بكر عند وفاته
٦٥٩	استدلال الشيعة على عدم صلاحية خلفاء أهل السنة بمقام الخلافة
٦٦٤	كلام ابن تيمية
	ما هو المقصود من قول النبي <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small> مات ميتة جاهلية في الحديث المعروف من مات ولم
٦٦٦	يعرف امام زمانه
٦٦٧	الشيعية بعيدون عن التعصب
٦٧٣	من هم الفرقه الناجية
٦٧٥	محاربة مانعي الزكاة من الجرائم التي ارتكبتها الصحابة والخلفاء
٦٧٩	محاربة علي <small>عليه السلام</small> يُعد حقيقة من أهل الردة
٦٨١	حرب الجمل بغى على امام زمانهم
٦٩٣	واقعة الطف في كربلاء بغى على امام زمانهم
٦٩٤	واقعة الحرة حرب ضد المسلمين
٦٩٦	محاربة المسلمين للعصبية القومية
٧٠٠	معاوية قتل الشيعة لأنهم كانوا يتبعون أهل البيت <small>عليه السلام</small>
٧٠٧	عداء بني العباس لأهل البيت <small>عليه السلام</small> أتباعهم
٧١٢	جرائم زياد بن أبيه ضد شيعة أهل البيت <small>عليه السلام</small>
٧١٥	دفع زعم ابن تيمية من عدم كفر المحارب لامام الحق
٧٢٠	من هم أئمة الهدى وأئمة الضلال
٧٢٢	من حارب امام زمانه فهو الباغي
٤٢٧	قيام الحجة تتم بالنبي والامام
٧٢٦	بالامام يحفظ الدين من الزيادة والنقصان
٧٣٠	وجوب طاعة الامام بشرائطها
٧٣٧	هل أن كل سلطان تجب طاعته؟
٧٣٩	الجرائم والمناكير التي فعلها خلفاء الجور
٧٤٣	تصرف الخلفاء في أموال المسلمين

- ٧٤٨ مخالفة الخلفاء لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ
- ٧٦١ التناقض في قول أهل السنة بالنسبة الى وجوب النهي عن المنكر
- ٧٦٢ أهل الجمل وصفين خرجوا على امام زمانهم وأهل السنة لا يقدحون فيهم
- ٧٨٣ كلام ابن تيمية
- ٧٨٦ ما ذكره ابن تيمية تدليس واضح
- ٧٩٠ القرآن يأمرنا بمتابعة الحق
- ٧٩٥ النصوص الدالة على عصمة الامام الهادي الى الحق
- ٨٠١ طاعة الظالم في ظلمه معصية كبيرة
- ٨٠٦ حرمان فاطمة ؑ من نخلتها وفدكها بامر خلفاء الجور
- ٨١٢ أبو بكر وعمر لم يعرفا سنة رسول الله ﷺ
- ٨١٨ الشورى غير صالحة ليقين الامام
- ٨٢٨ صدور أحكام غير شرعية من عمر
- ٨٣٠ صلاة التراويح بدعة وعلى خلاف الشريعة الاسلامية
- ٨٣٦ ان عمر بن الخطاب حمل النار على بيوت آل الرسول ليجرقها عليهم ؑ
- ٨٤٠ ماوجه ماتبعه صاحبة الجمل وصاحب صفين
- ٨٥٧ الامامة عند أهل السنة
- ٨٥٩ لزوم العصمة في الامام
- ٨٦٥ قاعدة اللطف ورحمة الله الواسعة تقتضي تعيين الامام المعصوم
- ٨٧١ بيعة السقيفة هي البيعة الباطلة
- ٨٧١ الهجوم على بيت أهل البيت ؑ بعد البيعة الباطلة
- ٨٨٢ النصوص الدالة على تقدم أهل البيت ؑ على غيرهم
- ٨٨٥ هجموا على بيت الزهراء ؑ التي هي بضعة النبي ﷺ
- ٨٩٠ تهديد أمير المؤمنين ؑ بالقتل إن لم يبايع أبا بكر
- ٨٩٢ خلفاء الجور حاربوا الامام الحسن ؑ والامام الحسين ؑ
- ٨٩٤ انّ خبر عبادة الذي استدل به ابن تيمية حجة لصالح الشيعة لا يفيدهم في المنام
- ٩٠٠ الالتزام بمدلول حديث الغدير والمنزلة واجب
- ٩١٧ مخالفة خلفاء الجور للنصوص النبوية الواردة في امامة أئمة الهدى ؑ
- ٩٢١ الامامة في القرآن والسنة الشريفة
- ٩٢٤ كلام ابن تيمية
- ٩٢٥ الروايات الواردة حول تولد الاما صاحب الزمان عجل الله فرجه
- ٩٢٥ أقوال علماء السنّة في الاعتراف بالمهدي ؑ